

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية
والتركيبية الاجتماعية والحركة الاقتصادية
لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى

(الجزء الأول)



تعريب وتدقيق وتحديث
د. صخر علبسي

تأليف
هاينتز غاوبه وأوين فيرت



حلب

دراسات تاريخية وجغرافية وعمرانية

(الجزء الاول)

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية
والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية
لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى
(الجزء الأول)

تأليف

هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

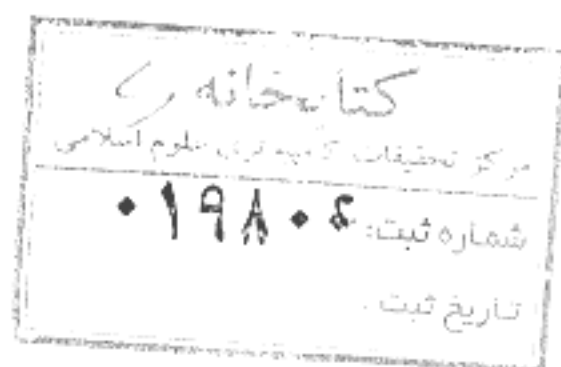
شبكة كتب الشيعة
تعريب وتدقيق وتحديث

صخر عابدي

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٧

shiabooks.net
رابط بديل < mktba.net



مرکز تحقیقات کلامیه و علوم اسلامی

BEIHEFTE ZUM TÜBINGER ATLAS
DES VORDEREN ORIENTS
Reihe B (Geisteswissenschaften) Nr. 58

ALEPPO

Historische und geographische Beiträge zur baulichen Gestaltung,
zur sozialen Organisation
und zur wirtschaftlichen Dynamik einer vorderasiatischen
Fernhandelsmetropole

von

Heinz Gaube und Eugen Wirth



DR. LUDWIG REICHERT · WIESBADEN 1984

العنوان الأصلي للكتاب

هذا العمل هو ترجمة كاملة تتضمن تنقيحاً وتدقيقاً وتحديثاً للكتاب المشار إلى عنوانه
الأصلي أعلاه والمعروف في الأوساط الأكاديمية وسواها باسم مؤلفه هاينتز غاوبه.
(المعرب)

العنوان المعتمد في المكتبة الألمانية:

غاوبه، هاينتز

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية
والحركة الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى

تأليف هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

فيسبادن: رايشرت ١٩٨٤

(ملحق بأطلس توبنغن عن الشرق الأدنى، السلسلة ب، العلوم الإنسانية، رقم ٥٨)

رقم الإيداع ٥-١٩٣-٨٨٢٢٦-٣ ISBN

للمراجعة: فيرت، أويغن: أطلس توبنغن عن الشرق الأدنى / ملاحق / ب



صدر عن دار نشر الدكتور لودفيج رايشرت، فيسبادن / ألمانيا ١٩٨٤

لقد تم القيام بهذا العمل في قسم البحوث الخاصة رقم ١٩ في توبنغن

وتم طبعه بتكليف من القسم الأنف الذكر

وبتمويل من هيئة البحوث العلمية الألمانية DFG



Prof. Dr. Heinz Gaube

Universität Tübingen - Orientalisches Seminar
Münzplatz 30 D-7480 Tübingen 1

ORIENTALISCHES SEMINAR

Telefon: (0 70 71) 29-26 76

Herrn
Dr. Sacher Olabi
POB 8925

Bearbeiter:

Datum: 20.11.94

Aleppo / Syrien

Lieber Herr Doktor Olabi,

nachdem wir nun hier gemeinsam für eine Reihe von Tagen Ihre arabische Übersetzung des Buches:

Heinz Gaube und Eugen Wirth

Aleppo

Historische und geographische Beiträge zur baulichen Gestalt,
zur sozialen Organisation und zur wirtschaftlichen Dynamik einer
vorderasiatischen Fernhandelsmetropole

ISBN 3-88226-193-5

Wiesbaden 1984

Seite für Seite durchgesehen und durchdiskutiert haben, möchte ich Ihnen für diese Arbeit danken, Sie zu ihr beglückwünschen und meiner Hochachtung vor Ihrer Gründlichkeit und Ausdauer Ausdruck verleihen. Sie haben den Wert des Buches durch Ihre Ergänzungen, Verbesserungen und Aktualisierungen erhöht. Diese werden auch in eine weitere deutsche Auflage des Werkes Eingang finden.

Herrn Kollegen Wirth und mir wäre es eine Freude und Ehre, könnte Ihre arabische Übersetzung und Bearbeitung unseres Buches bald in einem arabischen Verlag erscheinen.

Mit besten Grüßen bleibe ich

Ihr

صورة عن موافقة المؤلف على النشر

موافقة المؤلف على نشر الترجمة العربية

المرسل: البروفسور الدكتور هاينتز غاوبه

قسم الاستشراق - جامعة ابرهارد كارلز - توينغن - ألمانيا -

هـ: ٢٩٢٦٧٦ - ٧٠٧١ - ٠٠٤٩

المرسل إليه: الدكتور صخر علبي

ص.ب ٨٩٢٥ - حلب - سورية

١٩٩٤ / ١١ / ٢٠

السيد الدكتور صخر علبي

في ختام لقائنا معك هنا (في ألمانيا) على طول أيام عديدة، طالعنا فيها معاً وناقشنا صفحة صفحة ترجمتك إلى العربية للكتاب المؤلف من قبلي بالاشتراك مع زميلي أويغن فيرت حول مدينة حلب تحت عنوان :

« حلب. دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية والحركة

الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى »

المودع تحت رقم ٥ - ١٩٣ - ٨٨٢٢٦ - ٣ ISBN والمنشور في فيسبان / ألمانيا عام

١٩٨٤.

يسرني أن أقدم لك بجزيل شكري على القيام بهذه الترجمة وأن أهنك على النجاح بها، ويسعدني أن أعبر لك عن تقديري لمنهجيتك في العمل ولطول أناة. كما يسرني أن أشهد هنا أنك زدت من القيمة العلمية للكتاب من خلال الإضافات والتصحيحات والتحديثات التي أدخلتها عليه هنا وهناك، والتي ستجد طريقها إلى الطبعة الألمانية مع تنقيح الكتاب للإصدار الثاني باللغة الألمانية.

وسوف يشكل مصدر سعادة وتشريف، لي ولزميلي السيد فيرت، صدور ترجمتك إلى العربية لكتابنا المذكور وتنقيحك له عن إحدى دور النشر العربية في وقت قريب عاجل.

وتفضل بقبول فائق تحياتنا على الدوام.

هاينتز غاوبه

☉ In der Dissertation war die Titel 'Dattun'

Es ist uns eine große Freude, daß Dr. Latif Olabi sich die nicht geringe Mühe gemacht hat, unser Buch in der Arabische zu übersetzen. Es ist sorgfältig geschrieben und steht voll Details. Nur wenn den Originaltext kennt, kann Dr. Latif's Kompetenz und Hingabe an die Sache voll verstehen. Deshalb gehört unser anerkennender Dank ihm.

Nach angenehmen Wagnis der Erkundung von Aleppo, E.W. hatte schon früher eine Stadtkarte "Aleppo, Damascus, Beirut" publiziert, und H.G. hatte sich mit den arabischen Inschriften von Aleppo beschäftigt, begannen wir 1973 gemeinsam uns um die Karte, die Geographie + der Orientalistik, den Gehalt dieses einzigartigen Stadt zu widmen. Insgesamt haben wir ca. 1/2 Jahr in Aleppo verbracht, sind alle Gassen abgelaufen, haben in jede Hof geschaut.

Dies wäre nicht durch die aktive Hilfe von Khalid Haiyate möglich gewesen, der unsere Arbeit unbürokratisch und aus Liebe zu seiner Heimatstadt unterstützt hat.

(in diesem Buch verwendet)

Viele der Details kamen aber aus Texten und die Werke Aleppiner Historiker: You Saded, You as-Silwa, You al-Ajami, Gazi + Tabataba: ihnen und ihren Arabien für diese Übersetzung unserer Arbeit gedankt. H.G. + E.W.

تصدير المؤلف للطبعة العربية بخط يده

تصدير المؤلف للطبعة العربية

لقد سررنا جداً لقيام الدكتور صخر علي بترجمة كتابنا هذا إلى اللغة العربية، متكبداً في سبيل ذلك - بالتأكيد - جهداً كبيراً وعناء طويلاً، مردهما إلى أن الكتاب مكتوب بلغة رفيعة ومصاغ ببلاغة عالية، عدا عن أنه يتناول معارف متعددة ويتعمق في أمور متنوعة. على كل حال لن نستطيع إيفاء الدكتور صخر علي حقه وتقدير كفاءته وتقدير جهده إلا من كان على دراية تامة بالنص الأصلي للكتاب، فلذلك له منا كل التقدير والامتنان.

أما عن هذا الكتاب، فقد جاء تنويجاً لجهود مشترك بيننا نحن المؤلفان، بعد أن كان لكل منا أبحاثه المستقلة عن مدينة حلب ومنهجه الخاص. إذ سبق ذلك أن قام أحدنا - أويغن فيرت - بنشر دراسة مقارنة من وجهة نظر جغرافية بين ثلاث مدن شرق أوسطية: دمشق وحلب وبيروت، وانشغل الآخر - هاينتز غاوبه - بالخطوط العربية المنقوشة على عمارات حلب. ومن ثم بدأنا عام ١٩٧٣ بالعمل سوية على تلمس خفايا هذه المدينة الفريدة، وذلك على منحبين: أحدهما جغرافي، والآخر استشرافي، الأمر الذي تطلب منا قرابة ما مجموعه نصف عام في ربوع حلب الشهباء، زرنا أثناءه كل الحارات وطرقنا كل الأزقة ووصلنا إلى كل عفار.

بيد أن كل ذلك ما كان لييسرنا لنا لولا المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا السيد وحيد خياطة (مدير الآثار والمتاحف)، الذي منحنا كل الدعم متجاوزاً كل أنواع الروتين والشكليات ومنطلقاً من حبه لمدينته الشماء.

إلى جانب ذلك تجدر الإشارة هنا إلى ذلك الكم الهائل من المعلومات التي نهل منها هذا الكتاب والتي تم اقتباسها من مخطوطات وأعمال عدد من المؤرخين الحلبيين، أمثال ابن شداد وابن الشحنة وابن العجمي والغزي والطباخ. فبالى روح هؤلاء وتخليداً لذكراهم العطرة نهدي الطبعة العربية من هذا الكتاب.

صيف ١٩٩٧.

هاينتز غاوبه و أويغن فيرت

ثبت المراجع والصور

إن كلا المؤلفين مهتمان بمدينة حلب ويتابعان أبحاثهما حولها منذ أكثر من عشرين عاماً؛ فقد سبق لهما أن قاما بنشر بعض نتائج عملهما في مطبوعات أخرى سابقة. ففي الباب الأول يعاد على بعض الصفحات (٨-١٠) طرح بعض الأفكار التي سبق للمؤلف أ. فيرت أن طرحها فيما مضى في مقارنته بين مدن دمشق وبيروت وحلب التي نشرها عام ١٩٦٦ في كتاب خصه بالموضوع نفسه. وعلى نحو مشابه ترد في الفصل السادس المعنون بـ: "حلب كمثال نموذجي لمدينة شرقية - إسلامية كبيرة" بعض الفقرات والصيغ التي تم استقاؤها من العمل التالي (الذي لم يرد ذكره في قائمة المراجع) للمؤلف أ. فيرت: المدينة الشرقية - الخصوصيات المميزة لمدن شمال أفريقيا والشرق الأدنى من وجهة نظر جغرافية. والمنشور في: "أبحاث في إرلنغن. سلسلة محاضرات نادي الكسندرينوم التابع لجامعة إرلنغن في نورنبرغ - إرلنغن ١٩٨٢، ص ٧٤-٧٩.

وفيما يخص الأشكال فقد تمت إعادة صياغة الشرائح المقتطفة من مخطط المدينة والمحمولة على الشكلين ٧ و٩ بعد موافقة السلطات المعنية بالأمر. كما قامت مديرية الآثار السورية ومتحف حلب على نحو ودي للغاية بوضع مخططات للشكلين ٣٠ و ٣٤ تحت تصرف المؤلفين. أما عن الصورة المحملة على الشكل ٧١ (حلب منظر عام) فهي قصاصة من جريدة يومية فرنسية لم يعد بالإمكان التعرف على اسمها بوضوح. إلا أن الأخبار والأنباء المطبوعة على خلف هذه القصاصة تساعد في إرجاع تأريخها إلى أوائل عام ١٨٥٧م.

وكمصدر هام جداً يتوجب هنا في النهاية التنويه إلى الأعمال التي تركها المعماري الفرنسي باسكال كسافيه كوست الذي ولد في مرسيليا في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٨٧ م. وقد مكنت المكتبة الوطنية في مرسيليا على نحو متفهم جداً المؤلف أ. فيرت من القيام بدراسة دقيقة للعديد من المخططات والكراسات التي تتضمن مساقط أفقية وواجهات وما إلى ذلك مرسومة باليد. ففي المجلد الثاني توجد رسومات ومخططات ومساقط أفقية من مدينة حلب، تتعلق قبل أي شيء بالبيوت السكنية الفخمة وبالكليس اليهودي. أما الصور الأربع والعشرون المحملة على الصفحات ذات الأرقام فهي من تصوير المؤلف هـ. غاوبه.

كلمة المعرب

ذات يوم تصادف مع نهاية عام ٩٣- كنت قد خلوت فيه إلى نفسي أعد العدة لاستقبال عام جديد - زارني في مكتبي على حين غرة الأستاذ الكبير هاينتز غاوبه - الذي يعرف هذا الكتاب باسمه - متسانلاً عن إمكانية قيامي بترجمة كتابه الذي كان قد أعده عن حلب بالتعاون مع زميله الجغرافي الكبير أويغن فيرت وقامت دار نشر رايشرت الألمانية بنشره عام ١٩٨٤، وبالرغم من أنه كان في عجلة من أمره فقد استأثر بالحديث مستفيضاً بالكلام عن كتابه ومعرباً عن توفقه الشديد لرؤية كتابه منقولاً إلى العربية، ولم يدع الرجل لي فرصة لسؤاله عن رشحني لهذه المهمة ولم يسألني إن كنت على دراية بكتابه، فقد كان واثق الخطوة وهادئاً يشوب هدوءه خيبة أمل بمن وعدوه بترجمة كتابه سابقاً ثم حنثوا بوعدهم، وختم حديثه بسوالي عن استعدادي للقيام بترجمة كتابه ولم يكن أمامي في حضوره الذي شرفني به وتجاه الأمل البادي في عينيه سوى أن أعرب عن استعدادي للقيام بهذه المهمة التي كنت أجهل أنذاك أبعادها وحيثياتها، بعدها عاجلني بالسؤال عن المدة التي أحتاجها للقيام بذلك وعندما لم يستطع أن ينتزع مني التزاماً بمدة محددة عبر عن رغبته بالألا يستغرق الموضوع وقتاً طويلاً ثم مضى غير آبه كما بدا لي بما سيتمخض عنه ما دار بيننا.

بعد زيارة السيد غاوبه لي اجتاحتني رغبة جامحة للقيام بترجمة كتابه عن حلب، ليس نزولاً عند رغبته أو تنفيذاً لوعده قطعه على نفسي ولا لتحقيق مأرب شخصي أو ما شابه ذلك وحسب، وإنما وفاء لحلب أيضاً: لحلب القديمة التي لا تزال ذاكرتي تشتعل بذكريات جمّة عن الحياة فيها ولا تزال مخيلتي تخترن صوراً لا حصر لها منها، ففي إحدى حاراتها نشأت وترعرعت على مدى خمسة عشر ربيعاً وفي دورها البسيطة في مظهرها والغنية في داخلها - كسكانها - نهلت قيماً لا تزال أعتز بحملها، وعبر أزقتها كنت أدلف إلى المدارس التي تعلمت فيها والتي اصطفت حول قلعتها متخذة من الدور التي هجرها ذووها مقر لها، وإلى أسواقها - ولاسيما سوق المدينة - ومنشأتها الخدمية والاقتصادية الأخرى كنت أتردد بصحبة والدي لتسيير شؤون حياتنا اليومية، ومع أمي كنت أروح إلى جوامعها - ولاسيما الجامع الكبير - وإلى المقامات والمزارات المنتشرة في كافة أرجاء المدينة، ومع الأهل كنا نجوب الحوارية المتقاربة المتباعدة الموزعة داخل أسوار المدينة وخارجها لزيارة الأهالي والأصدقاء الذين كان معظمهم - إن لم يكن كنهم - لا يزال يقطن حتى أوائل السبعينات في المدينة القديمة وعند تخومها.

وبعد انتقال الأهل - على غرار سواهم - إلى خارج المدينة القديمة لم تنقطع صلتني بها يوماً ما، ثم جاءت دراستي للهندسة المعمارية لتوثق ما يربطني بها ولتنمي في وجداني اهتماماً بالتراث العمراني ساقني بعد إنهائي لدراسة العمارة إلى الانتساب إلى معهد التراث العلمي العربي في جامعة حلب لمتابعة دراستي ولتكريس هذا الاهتمام، وهناك أتحت لي الفرصة للاهتمام إلى أمهات الكتب التي تعنى بحلب والتي تشكل مرجعاً لكل الباحثين في تاريخ حلب، وهناك شاعت الأقدار أن تحط بي الرحال على طريق البحث في تطور المدينة العمراني الذي توج بنيلي دبلوم دراسات عليا في المجال المذكور.

لكن كل هذا الاندفاع كان علي أن أجمه وأن أنصاع لصوت آخر كان يدوي في داخلي ويملي علي أن أتابع دراستي العليا في مجال العمارة والعمران، وفي هذه الأثناء طرأ تطور مفاجئ غير مجرى حياتي فقد أتحت لي الفرصة أن أصبح معيداً في كلية العمارة وسرعان ما تم إيفادي إلى ألمانيا لتحضير الدكتوراه في ميدان مغاير تماماً لايمت لحلب وأخواتها بصلة ويفتح لي الباب واسعاً للإطلاع على علوم العصر، وهكذا خبت جذوة هوى حلب في داخلي وفتّر ذلك الاهتمام بالتراث لفترة امتدت إلى ما بعد حصولي على الدكتوراه واستمر انشغالي بأبحاث أخرى لا تقل أهمية عن هموم التراث إلى أن جاءت دعوة الأستاذ الكبير غاوبه لي لتحرك جمرًا كان يتقد كما يبدو تحت الرماد ولم يكن هناك بد من تلبية النداء، فلم أجد نفسي سوى مشغولاً بإعادة جدولة أولوياتي ومنهمكا بإعداد العدة للقيام بترجمة كتاب غاوبه عن حلب، وقد تهيأت لي حينها جميع الظروف المواتية لإجاز هذا العمل فقد اتفق أن كنت في تلك الفترة مستقراً على كافة الأصعدة والمجالات متقد الذهن وخلي البال، وهكذا وجدت نفسي مع حلول عام ٩٤ قد عقدت العزم على أن أركن اهتماماتي الأخرى جانباً وأن أتفرغ تفرغاً شبيه تام لهذه المهمة التي بدت لي حينها سهلة المنال.

والحقيقة أنني عندما عكفت على ترجمة هذا العمل لم يدر بخلي ما ينتظرني من مشقة وعناء وكم سيكلفني من وقت، فبالرغم من أن هذه التجربة لم تكن أول تجربة لي - سواء في مجال الترجمة أو في مجال الكتابة - وبالرغم من أنني أملك زمام كل من العربية والألمانية ومن إمامي بما كتب عن حلب حتى ذلك الحين، إلا أنني وجدت نفسي أمام عمل مكتوب بلغة رفيعة جداً، بل ويتفنن كل من مؤلفيه بنحت مفرداته ويتناول كل منهما بالعمق جوانب لا تتعلق دوماً بحلب التي أعرفها أو التي عرفتني من المصادر التي توفرت لي قبل ذلك. فإلعمل مكرس لاشك لحلب ولكن عنوانه الثانوي يفصح عن مضمونه فهو دراسة لبنى المدينة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية عبر تاريخها الممتد حتى منتصف القرن العشرين.

فحين يتم تناول البنية العمرانية ينفرد أحد المؤلفين بتحليلها وعلاقتها في إطار العالم القديم ويختص الآخر بمناقشة تطورها خلال العهود الإسلامية، ثم يبرز أحدهما خصوصية موقعها ليأخذك بعدها المؤلف الآخر في رحلة عبر الزمان متقصياً أثر

الحوادث التاريخية على تطور المدينة وعمرانها ليعود بك زميله إلى الوقت الحاضر ليظهر لك ارتباط حلب التاريخية بحلب اليوم.

وحيث يتم تناول البنية الاجتماعية يستطيع القارئ تتبع أثر العلاقات الاجتماعية على تكوين الحي السكني ودور الحياة الدينية والثقافية والفكرية في تصميم المباني المختلفة كما يستطيع القارئ قراءة احتياجات سكان المدينة الذين سادوا ثم بادوا من خلال الخدمات التي توفرت في الأحياء والمحلات السكنية التي يرصدها العمل على مر قرون عديدة، ولا يتوقف العمل عند هذا الحد بل يحاول تحليل النماذج المختلفة لشبكة الشوارع التي أوجدتها الحقب التاريخية المختلفة والتي تأثرت بالتأكيد بالاعتقادات التي سادت عبر العصور المختلفة، ثم يأخذك العمل في رحلة تاريخية للتعرف على شبكات المياه التي غذت المدينة في عصور مختلفة ليحط بك الرحال عند المؤسسات الوقفية وليطلعك على الظروف التي أسهمت في إنشائها وساعدت في انتشارها وليدعك تتلمس بصمتها على عمران المدينة.

وحيث يتم تناول البنية الاقتصادية تشعر أن الكتاب يمور بالحركة بين يديك لما فيه من وصف للنشاط الاقتصادي، فهو يسلط الضوء على دور حلب كأحد المعامل الاقتصادية عبر التاريخ وعلى أثر الأحداث التاريخية الكبرى على تألق المدينة أو انحسار الضوء عنها وهو يربط بوضوح بين ازدهار الاقتصاد للمدينة وبين النشاط العمراني الذي شهدته عبر عهود مختلفة، من ناحية أخرى يتناول العمل تتبع تطور سوق المدينة الرئيسي ونشأة الأسواق الثانوية والمحلية والظروف التي أوجدتها والأدوار التي لعبتها ولا ينسى الوقوف عند المحاور الرئيسية والثانوية في المدينة التي ضجت عبر القرون أو لفترة محدودة بأحد أوجه النشاط الاقتصادي مع التأكيد في كل المفاصل على أن اقتصاد حلب لم يعن بالتجارة وحسب وإنما أيضاً وقبل كل شيء بالمهن اليدوية والحرف التقليدية.

إلى جانب اللغة النوعية التي كتب بها العمل وإلى جانب الموضوعات المتشعبة التي تناولها والتي حتمت الرجوع إلى مراجع ومعاجم وأطالس متخصصة كي يتسنى فهمها - فحتى يتسنى فهم دور حلب في العالم القديم مثلاً لم يكن من الممكن ترجمة ما ورد في أحد فصول هذا الكتاب على نحو مقتضب ومكثف دون العودة إلى المراجع المتعلقة بذلك والتحليق في فضاءات ذلك العالم - لبد من الإشارة هنا إلى أمر آخر حتم البحث والتقصي وليس الترجمة وحسب، فأحد المؤلفين يتقن العربية كأبنائها - بل ويستطع التمييز ليس فقط بين لهجات الأقطار العربية المختلفة وإنما أيضاً بين لهجات المنحدرين من أقاليم مختلفة داخل القطر الواحد - وكونه يتقن العربية فقد شكلت المراجع العربية بالنسبة له مصدراً وحيداً لبعض الفصول واقتبس منها في مواقع محددة مقاطع كاملة، لذلك لم يكن من الممكن ترجمة ما ورد عنده مقتبساً عن العربية دون الرجوع إليها وتقصي ما أراد إيجازه منها، علماً أنه لم يكن من الممكن العودة إلى

جميعها خاصة أن بعضها مخطوطات محفوظة في مكتبات عواصم وسط أوروبا. أما المؤلف الآخر فلا يجيد العربية كما يبدو لأنه اقتبس معلومات عن حلب ترجمها عدد من معاصريه أو ممن سبقه إلى الإنكليزية أو الفرنسية من العربية، وكان لابد لذلك من العودة إلى المراجع التي أخذ عنها جميعاً أو المصادر التي اقتبس منها من أخذ عنهم. أمر آخر لابد من الإشارة إليه هنا استغرق البت به وقتاً طويلاً وتطلب جهداً كبيراً، فبعد أن تمت الترجمة وبعد أن تمت العودة إلى معظم المراجع والمصادر التي اعتمدها المؤلفين تبدي أمام ناظري كم هائل من التناقضات بين هذه المصادر وكم آخر من الأخطاء عند مؤلفي هذا الكتاب بل وفي المصادر، فبعض ما ورد عند الغزي مثلاً لا يتفق مع ما أورده هرتزفيلد وبعض ما اتفق عليه الاثنان يناقضه ما ورد عند سوفاجيه أو عند ابن العديم، من ناحية أخرى كانت هناك أخطاء عند مؤلفي هذا الكتاب فيما اقتبسوه عن المصادر العربية لأن الأمر التبس عليهما تارة ولأنهما كانا في عجلة من أمرهما تارة أخرى أو لأنهما اقتبسا معلومة غير دقيقة بالأصل أخطأ صاحبها بتوثيقها، كل ذلك وضع أمامي علامات استفهام متفاوتة المقاس حتمت الرجوع إليها في مرحلة لاحقة قبل دفع العمل إلى الطباعة.

وعندما شارفت على الانتهاء من ترجمة هذا العمل وكدت أنتهي من إعداد المسودة الأولى له شاءت الأقدار أن أتوقف عن متابعة هذا العمل في أوج زخمه وفي قمة انشغالي به، فقد أتاحت لي الفرصة للسفر إلى ألمانيا والإقامة هناك لبضعة أشهر مستفيداً من منحة دراسية ألمانية للبحث في موضوع آخر تماماً يصب في اختصاصي في "العمارة" ويتفاعل مع همومها.

وبالرغم من اضطراري للتوقف ولو إلى حين عن الاستمرار في ترجمة هذا العمل لكنني سعدت لأنها فرصة نادرة لمتابعة ومناقشة ما توصلت إليه مع مؤلفه مباشرة. وبالفعل تحول ما صبوت إليه إلى حقيقة فقد اصطحبت معي إلى ألمانيا مسودة هذا العمل الذي بين أيدينا مع كل إشارات الاستفهام والتعجب التي سكنتني والتي دونتها على حواشي وهوامش المسودة، وهناك في ألمانيا وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٩٤ كنت أسافر من حين لآخر من المدينة التي فتحت لي جامعتها أبوابها لمتابعة أبحاثي فيها إلى حيث يسكن الأستاذ الكبير هـ. غاويه الذي غمرني بكرمه وتفهمه وتواضعه، وهناك في ركن قصي من منزله المشرعة نوافذه الواسعة على حديقة غناء تضيء عليه سكينه وهدوءاً وتطلق للمرء العنان للتفكير والتأمل، في ذلك الركن من منزله الذي تشغل المصادر والمراجع المكتوبة بلغات متعددة جميع جدران صالاته وردهاته وأقبيته تشرفت على مدار ساعات طوال في كل مرة استضافني فيها صاحبه بمراجعة مسودة ترجمة هذا العمل ومناقشتها في ظل أجواء مثالية تعلمت منه خلالها الكثير من دون أن يدري، وإن كنت أنسى فلن أنسى أول لقاء بيننا في بيته، حيث ذهبت إليه يسكنني هاجس التعبير عن

تحفظاتي حول ما ورد في كتابه من وجهات نظر لم أستطع أن أتفق معها وحول أخفاء لم يكن بوسعي التفاوضي عنها، لكن هذا الرجل الكبير الذي علمته الحياة معالجة الأمور بحكمة كبر أكثر في عيني عندما استطاع بنظراته الثاقبة قراءة القلق البادي في عيني وبادر ببساطة ليسألني عما يشغلني وعن المشاكل التي اعترضتني خلال القيام بترجمة هذا العمل مزيلاً بذلك كل الحواجز ومنقذاً إياي من بلبلة أفكار، عندها هدأت من روعي وأفصحت له بهدوء مشوب بالحذر عن كل ما ينتابني من تساؤلات وعن كل ما يراودني من تحفظات وعندما تأكدت أنه يسمعي بجد ويأبه لملاحظاتي تجرأت - ولا أعرف كيف وأنتني الجرأة - لأقضي له دفعة واحدة بما يعذبني - بالمغالطات التي عثرت عليها - وبالأخطاء التي اكتشفتها خلال الترجمة. لم أتلق تجاه ذلك أية ردة فعل أو أية مداورة أو مجاملة وإنما معالجة للموضوع بحنكته المعهودة بجمل حازمة واضحة لا تحتمل التأويل، فقد جاء أول ما نبس به مطمئناً - فقد ذكرني بحكمة عربية صرفة تنص على أن "العصمة لله" - ليتجاوز مسألة المغالطات والأخطاء التي أشرت إليها ومؤكداً على ضرورة تجاوزها فيما لو ثبت له وجودها بعد مراجعتنا للنص والترجمة معاً، أما عن وجهات النظر المختلفة فقد اقترح علي بعد نقاش لم يشأ له أن يستمر طويلاً أن أبقى أميناً على متن النص وأن أضيف له ما شئت من حواشي لن يتدخل فيها مطلقاً للتعبير عن وجهات نظري وعما أريد أن أقوله ولم يكن طلبي يتعدى ذلك فاتفقنا وانطلقنا نناقش ترجمة كل فصل صفحة صفحة.

بعد عودتي من هذه التجربة الفريدة الغنية كان بانتظاري في حلب مهام عمل جديدة تزامنت مع متاعب شخصية ومشاكل حياتية خاصة وأسهمت معاً في خلق ظروف موضوعية وذاتية استحالت معها ولو إلى حين العودة إلى كتاب غاوبه وترجمته، على كل حال لم تتم لي البتة بعد ذلك الفرصة مجدداً للتفرغ - كما في المرة الماضية - لهذا العمل، وإنما العودة إليه من حين لآخر لفترات متقطعة طالت حيناً وقصرت أحياناً، وكان علي في كل مرة أن أكرس وقتاً لا بأس به من أجل لملمة أفكار والتحليق مجدداً في فضاءات تاريخية مختلفة والعموم في مدارات كونية متباينة، كان لحلب دور فيها جميعاً، كما تطلب الأمر في كل مرة تركيزاً فائقاً لإعادة الربط بين الأفكار المتقاربة الموزعة على الفصول المتباعدة. وقد انصرفت في هذه المرحلة لتدقيق الترجمة وتهذيبها عموماً وتكثيفها في مواقع محددة وإعادة النظر بها في مواقع محددة أخرى، وتجدر الإشارة إلى أنني كنت أجد في حالات حدية إلى أصدقاء ثقات بعضهم يجيد لغات لا أفهمها وبعضهم الآخر يجيد ما أتقنه من لغات للتشاور في مقاطع كاملة أو جمل متفرقة استعصى علي لسبب أو لآخر فهمها وغالباً ما كان للنقاش معهم دور كبير في انقشاع الغيوم التي حالت دون رؤيتي لما أراده المؤلف، وعلى نحو مواز لتدقيق الترجمة فقد انصرفت في هذه المرحلة أيضاً إلى تدقيق المعلومات الواردة في النص والتأكد من صحتها وتجاوز أي التباس تشكل حولها حتى الآن.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العودة إلى المصادر والمراجع كانت كفيلاً أحياناً بتبديد أي غموض وإن كانت مضمّنية، فلنهم ما تم تكثيفه في هذا الكتاب في صفحة أو أقل عن أوقاف الخسروية مثلاً، كان لابد من تتبع قراءة فصل كامل حوله عند الغزي وتتبع المنشآت الوقفية الوارد ذكرها عنده على مخطط المدينة أو المحلة السكنية للتأكد من موقعها، لكن العودة إلى المصادر والمراجع لم تكن كافية أحياناً، فقد تطلب الأمر مراراً التردد على محلة سكنية محددة للبحث عن معلم من معالمها ورد ذكره في أحد المراجع في سياق الحديث عن مسار شبكة المياه في المحلة أو في إطار الحديث عن شبكة الشوارع التي وجدت في فترة محددة والتي فرضت البنية العمرانية للمحلة السكنية وذلك حرصاً على فهم أفضل لهذه الشبكة أو تلك، ولم يكن الوصول إلى هذه المعلم أو أطلاله أو موقعه على الأقل بالأمر السهل، وكنت ألقأ في سبيل ذلك إلى المعمرين أو المتقدمين في السن في تلك المحلة منفقاً وقتاً لا بأس به في تحريض ذاكرتهم وكان لذلك فضل كبير أحياناً في تحديد موقع معلم اندثر أو كاد أن يندثر أو تغير اسمه أو تحولت مكوناته أو تبدلت مقوماته، كما تطلب الأمر مراراً وتكراراً زيارة معلم محدد للبت في جدل اكتشفته في المراجع حول تاريخ إنشائه أو تجديده أو تطويره أو ترميمه وغالباً ما كانت زيارة المعلم والتعرف على عمارته وقراءة ما نقش على حجارته كفيلاً بتحفيزي للوصول إلى حقيقة الأمر. وفي هذه المرحلة التي كرستها للتدقيق والتحقيق كان الأستاذ الكبير هـ. غاوبه الذي يتردد عادة بشكل مستمر على المدينة يزورني من حين لآخر في مكثبي المتواضع ليوقف بالذات على مراحل تطور العمل، وكان ممتعاً بالنسبة لي أن أناقش مع هذا الرجل العالم شؤون حلب في القرن الثالث عشر وأحوالها في القرن التاسع عشر وأن أتعلم منه الكثير، وقد تسنى لي اغتنام الفرصة في إحدى زيارته لأحصل منه على مقدمة للنسخة العربية من كتابه سطرها بخط يده وأثرت أن أستهل هذا العمل بها.

مع الانتهاء من تدقيق ترجمة الأبواب الثلاث الأولى والتحقق من المعلومات الواردة بها كنت قد أنهيت عملياً تعريف كتاب غاوبه لأن هذه الأبواب تشكل متن هذا الكتاب وتميزه عن غيره، فهي تتناول على نحو متكامل مكونات العنوان الثانوي للكتاب أي البنى العمرانية والاجتماعية والاقتصادية تاريخياً وجغرافياً، وفيها يطرح المؤلفان فرضياتهما ونظريتهما ورواهما وأفكارهما ووجهات نظرهما ومقارباتهما ومقارناتهما وتساؤلاتهما المفتوحة التي تشكل مدخلاً لأبحاث تنتظر من يقوم بها، أما الباب الرابع فقد جاء بالحقيقة وبالرغم من غناه رديفاً للأبواب السابقة ولم ينل من المؤلفين نفس الاهتمام الذي أولياه للأبواب السابقة، وهو دليل بأهم معالم المدينة التي ورد ذكرها في الأبواب الثلاث الأولى والتي لم يرد ذكرها.

وأهم ما يميز هذا الباب أنه إشكالي، وهو إشكالي لأنه كان من المفترض أنت يعرف ويوثق أهم معالم المدينة التاريخية، لكنه أتى على ذكر منشآت ليس بذات قيمة تاريخية أو فنية أو سوى ذلك وأهمل في نفس الوقت معالم هامة جداً لم تتح للمؤلفين خلال زيارتهما القصيرة التعرف على موقعها كما يبدو، وهو إشكالي لأنه لم يتناول جميع المعالم التي أتى على ذكرها بنفس الجدية وبنفس الأهمية، وهو إشكالي أيضاً لأنه تضمن أخطاء في تسمية بعض المعالم وأخرى في تحديد مواقع معالم أخرى، وبغض النظر عن إشكالياته هذه فقد نهج غالباً عند تناول كل معلم على تلخيص ما ذكر حوله في الأدبيات ثم توثيق وضعه أوائل الثمانينات. لذلك كله أثرت فصل هذا الباب بالكامل عن الكتاب - علماً أن فصله لن يحول دون فهم الأبواب الثلاثة الأولى - وإصداره في ملحق خاص متجاوزاً فيه الإشكاليات المشار إليها أعلاه ومتمماً المشوار الذي بدأه المؤلفين من خلال إضافة معلومات عقب تناولهما لكل معلم ترصد وضعه إبان نهاية القرن العشرين ومن خلال توثيق معماري وبصري لكل معلم طالما ذلك ممكناً.

تلت هذه المرحلة، مرحلة معالجة النص وترجمته وتعريبه، مرحلة لا تتطلب كسابقتها جهداً فكرياً وإنما ترهق من يقوم عليها بدنياً وعصبياً وتتطلب قدراً لا بأس به من المال والكثير الكثير من الوقت، ولن أقشي سراً إذا بحت هنا أنها استغرقت وقتاً أكثر مما استغرقت عملية الترجمة والتعريب، فعندما تم الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لهذا العمل بدأت رحلة البحث عن يقوم بطباعتها وبإعداد وتجهيز نسخة ممغنطة عنها فكنت انتقل من مكتب إلى مكتب من المكاتب المختصة بذلك لأقابل بالاعتذار، مرة لكبر حجم العمل ومرات لصغر حجم الخط الذي أعدت به المسودة ولأسباب أخرى ولم يكن هناك أمامي في النهاية سوى الجلوس ساعات طويلة إلى جانب ناسخ على الحاسب وتلقيه جملةً جملةً الفصول المتتالية ليقوم بعد ذلك بنسخ ما لفتته إياه على ورق لأنفق من ثم ساعات في البيت على قراءته وتنقيحه ولأعيد فيما بعد الأوراق المدققة إليه ليقوم بتصحيح الأخطاء ومن ثم إعادة الطباعة لأدفع بذلك من ثم إلى من يقوم بتدقيقها لغوياً على حسابي ليدون عليها ملاحظاته ومن ثم أعيدها إلى الناسخ ليقوم بإعدادها من جديد وليعيد طباعتها وكان علي في كل مرة أن أقرأ النسخة المنقحة ثانياً وثالثاً حتى يستقيم الأمر.

من ناحية أخرى تطلب الأمر مني في هذه المرحلة تكليف فنيين مختصين بمعالجة الأشكال والصور التي تضمنها النص، فكانوا يقومون بنسخها أولاً من النص الأصلي لأجلس من ثم بجانبهم لتعريب ما هو مدون على الأشكال أو في الجداول، وكان علي قبل ذلك البحث في المراجع والأطالس عن مرادفات لأسماء المدن أو الوحدات المستعملة أو المصطلحات المدونة هنا وهناك، وعلى نحو مماثل تم تكليف فنيين مختصين بمعالجة الخرائط الكبيرة الملحقة بهذا العمل وتعريب ما هو مدون عليها وترجمة قائمة

المصطلحات المثبتة عليها، وبعد الانتهاء من طباعة النص كان لابد من البحث عن ناسخ آخر يستطيع إنزال الأشكال التي تمت معالجتها وتعريبها في مكانها الصحيح من النص المعرب وكان ضرورياً دوماً تواجدي إلى جانبه. وهكذا لم يكن أمامي في هذه المرحلة التي لم يكن لي فيها معين سوى أن أتابع جميع الأمور بنفسى وممولاً جميع هذه من جيبي ومبذراً وقتاً يتعذر تقديره ويستحيل تعويضه.

بعد هذه المرحلة المملة المضنية المرهقة على أصعدة شتى والتي كنت أواسى نفسى خلالها بما سيتحقق لي في نهايتها والتي توجت بإعداد نسخة معربة من كتاب حلب لمؤلفيه هـ . غاوبه وأ.فيرت - مع نسخة منضدة الكترونيأ - ابتدأت مرحلة البحث عن ناشر يهتم بهذا الكتاب المعد في الحقيقة للخاصة وليس للعامه رحلة تذوقت خلالها مذلة السؤال وجوبهت خلالها بإحجام دور النشر الخاصة - حتى تلك التي توهمت أنها مهتمة بنشر الكتب التراثية والتاريخية - وتجرعت خلالها هوان اعتذار المؤسسات العلمية التي كرسى ولا أزال كل وقتى لها وإعراض الجمعيات التي أنتمى إليها عن القيام بذلك متذرة بحجج لم ولن استطع أن أفهمها، ولم أهتدي ربما خلال هذه الفترة إلى الهيئات المهتمة بنشر مثل هذه الكتب وبقي هذا العمل مركوناً في مكتبي مشكلاً مصدر عذاب لي كلما وقع ناظري عليه إلى أن أتيت لي فرصة ذهبية لطرح الموضوع على وزارة الثقافة بعد أن نديت إليها مديراً لآثار ومتاحف حلب عام ٢٠٠٢ وكان أن تحقق ما صبوت إليه طويلاً، لكن العمل لم ير النور إلا بعد سلسلة إجراءات فنية اشترطتها الوزارة وكلفتني وقتاً ومالاً إضافياً، فقد كنت اتفقت فيما سبق مع المؤلف على أن أعد النسخة المعربة من العمل على نحو مواز لشكله وحجمه الأصلي وبناءً على ذلك كنت قد نضدت العمل على صفات من قياس A٤، الأمر الذي لم يتفق مع مقتضيات الطباعة في وزارة الثقافة، فكان لابد من إعادة تنسيق النص على صفحات ذات مقاس أصغر وقد جر ذلك كما هائلاً من العمل لا يمكن تقديره ابتداءً بإعادة ترتيب الحواشى وإنزال الأشكال في أماكنها الملائمة وانتهاءً بإعادة فهرسة الأماكن والأعلام والحوادث.

في الختام لابد لي من أشكر المولى تعالى الذي مكنتني من إنهاء هذا العمل، كما لابد لي من شكر كل من المؤلفين هـ . غاوبه وأ.فيرت على السماح لي بتعريب كتابهما عن حلب وأخص بالشكر الجزيل الأستاذ الكبير هـ . غاوبه على تفانيه في متابعة النسخة المعربة، كما أتوجه بالشكر إلى وزارة الثقافة التي كرمتني بنشر هذا العمل وأخص بالذكر د. عبد الرزاق معاذ معاون وزير الثقافة على دوره الخاص في هذا السياق ويطيب لي هنا أن أشكر الأستاذين الكبيرين د. أحمد هبو ود. سامى شلهوب اللذين كلفا من قبل وزارة الثقافة بتقييم هذا العمل، كما أجد نفسى ملزماً بتقديم الشكر إلى عدد قليل من الزملاء الذين شدوا من أزري خلال هذه المهمة بدون تردد ومن دون انتظار أية

مكافأة مادية أو معنوية والشكر منوط بعدد كبير من الفنيين الذين تفتنوا في إخراج هذا العمل بأحسن حلة والذين لا يتسع هنا المجال لذكرهم ولا يفوتني أن أشكر بالطبع أهلي وأحبابي الذين تفهموا عن طيب خاطر المهمة التي تكفلت بها وأبعادها المادية والمعنوية وشجعوني ودعموني بلا حدود حتى رأى هذا العمل النور.

وأخيراً يطيب لي أن أنهى كلمتي على النحو الذي اختتم به الأستاذ الكبير هـ. غاوبه مقدمته للطبعة العربية من كتابه عن حلب بإهداء هذا العمل إلى أرواح من خلدوا حلب في أعمالهم فخلدتهم: إلى أرواح ابن العديم وابن الشحنة وابن العجمي والطباخ والغزي وج. سوقاجيه وا.هرتزيلد وخير الدين الاسدي ومحمد كامل فارس وإحسان الشيط وغيرهم، وإلى كل محبي حلب الذين لم توافهم المنية بعد والذين يعملون غالباً بصمت غير متحمسين للهاث وراء سراب الحياة الاستهلاكية التي نعيشها وغير مبالين بالجحود الذي ينتظرهم جراء اهتمامهم بهذه المدينة التي تستحق من الجميع بذل المزيد.



ملاحظات لا بد منها لفهم النص المعرب

- ١- إن جميع الحواشي - بدون استثناء - لم يتضمنها النص الأصلي وقد زيل بها المعرب صفحات النص لتوضيح مصطلح لم يعد متداولاً أو غير متداول في لغتنا الدارجة، كما لجأ إليها لتوضيح وجهة نظره حول أفكار وردت في النص الأصلي وعدها إشكالية، وكان لابد منها في مكان آخر لتفنيده خطأ أو مطالعة ما.
- ٢- في بعض الفصول وخاصة التي اعتمد فيها النص الأصلي على مراجع عربية لم تكن الاستعانة بالحواشي كافية كي يستقيم المعنى أو كي يتم ترميم المعلومة و كان لا بد من إتمام النص بكلمة أو عدة كلمات وقد حرص المعرب على إيراد ذلك ضمن قوسين كبيرين [] تمييزاً عما ورد بين قوسين صغيرين () في النص الأصلي للكتاب وتم احترامه والحفاظ عليه في النص المعرب
- ٣- إن الأرقام المدونة على هوامش النص الجانبية تشير إلى أرقام صفحات الكتاب الأم المعد بالألمانية، وتدل حينما وردت إلى بداية الصفحة المشار إليها في متن النص الأصلي، وقد شاء المعرب توثيقها هنا تسهيلاً للباحث الراغب في العودة إلى النص الأصلي للاستزادة أو حتى لمناقشة الترجمة.
- ٤- هناك مدن عرفت فيما مضى بغير ما تعرف به اليوم وقد ورد ذكرها في النص الأصلي بمسمياتها التاريخية، وقد شاء المعرب إيراد تسميتها التاريخية والحالية على نحو متلائم وإنما ورد ذكرها - على سبيل المثال: سميرنا/ازمير، الرها / أورفا، البندقية / فينيسيا - وذلك درءاً لأي التباس.
- ٥- إن النص الأصلي يزخر بأسماء أعلام ينحدرون من أصول مختلفة تركت بالطبع أثرها على أسمائهم التي يختلف عادة المعربون على ترجمتها، لذلك أثار المعرب إيراد أسماء الأعلام على النحو الذي عرفوا به مرفقة دوماً بتعريبها كما اجتهد هو أو كما أجمع عليه الباحثون قبله - مثال ذلك أندريه ريمون A.Raymond
- ٦- إن النص الأصلي المعد باللغة الألمانية يتضمن في مواقع عديدة مقاطع كاملة مقتبسة من مصادر ومراجع مكتوبة بلغات أخرى - لاسيما الإنكليزية والفرنسية -

ويوردها بلغتها التي كتبت بها، وقد تكفل المعرب بترجمة ما كتب بالألمانية والانكليزية وسوى ذلك، أما ما ورد مكتوباً باللغة الفرنسية فقد تكفلت مشكورة السيدة الدكتورة سلوى سقال بنقله إلى العربية وقام المعرب بتطويع ترجمتها في سياق النص المعرب. على كل حال قام المعرب متوخياً الأمانة العلمية بتمييز ما تم تعريبه عن الفرنسية بطباعته بخط مائل

٧- لقد عمد المؤلف إلى اعتماد التقويم الميلادي حصراً في تاريخ الأحداث والوقائع التي شهدتها المدينة ولما كانت المصادر العربية - وخاصة التي اعتمدها المؤلف في مفاصل عديدة في النص الأصلي - لا تعتمد التقويم الميلادي وإنما الهجري فقد ارتأى المعرب تجنباً لأي التباس قد يحصل من خلال مقارنة التقويمين أن يورد التاريخين الهجري والميلادي معاً - هكذا ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م على سبيل المثال - لتوثيق أية معلومة تاريخية مرت بالنص، وكان لزاماً عليه في سبيل ذلك العودة إلى بعض الأطالس والمراجع المختصة بذلك

٨- لقد أضفى المؤلف على معظم المواقع التاريخية والأوابد الأثرية المذكورة في النص أرقاماً اعتمدها للدلالة عليها على الخرائط الغنية جداً الملحقة بهذا الكتاب - التي تعد جزءاً لا يتجزأ من أجزائه والتي أصدرها في إضبارة خاصة بها وستصدر كذلك في وقت لاحق على غرار الأصل - وللوقوف على معلومات تفصيلية حولها في دليل ملحق بالكتاب - شكل الباب الرابع في الكتاب الأصلي وسيصدر في ملحق خاص في وقت لاحق أيضاً -، لكن هذا الترقيم أضحى إشكالياً عندما تم استخدام هذه الأرقام فقط للدلالة على جامع ما أو محلة سكنية ما، فهو عند الإشارة مثلاً إلى البيمارستان النوري لا يذكر اسمه وإنما يكتفي بالإحالة إلى الرقم ٤٤ في الملحق وهكذا. ولما كان ذلك غير مألوف بالنسبة لقارئ العربية ورغبة في تيسير فهم النص دون العودة بالضرورة دوماً إلى الخرائط أو الدليل فقد أورد المعرب اسم المنشأة / الأبدية في النص متلاتماً مع رقمها في الدليل وعلى الخرائط حيث كان ذلك ممكناً - مثال ذلك: البيمارستان النوري - دليل ٤٤.

٩- لقد تطلب تعريب النص الأصلي العودة في بعض الأحيان إلى المصادر التي اعتمدها المؤلف - وخاصة المصادر العربية، إذ لا يعقل أن تعاد ترجمة ما تم ترجمه المؤلف عند العربية دون الرجوع إلى المصدر - والتي أمكن طبعاً للمعرب العودة إليها أو إلى الطبعة التي أخذ عنها المؤلف، وخلال ذلك اكتشف المعرب كما لا بأس به من أخطاء، سواء لدى المؤلف أو في المصادر المختلفة - أخطاء لم يكن من الممكن

غض البصر عنها ولم يكن من السهل تمحيصها وعلى الأخص تصويبها ولم يكن الهدف من الإشارة إلى ذلك في الحواشي سوى مواصلة بحثه عن الحقيقة

١٠- لقد تطلبت عملية التعريب أيضاً تعريب الخرائط والأشكال والجداول - تعريباً ليس للعناوين وحسب وإنما قبل كل شيء لكل ما هو مدون على الأشكال والجداول والخرائط - وهذه العملية لم تكن عملية تقنية وحسب وإنما بحثية في الدرجة الأولى، فقد تطلب الأمر العودة إلى قواميس متعددة للتعرف على أسماء مدن ورد ذكرها فوق أحد الأشكال أو للبحث عن ترجمة مناسبة لإحدى الوحدات التي ذكرت في الجداول.

١١- لقد اعتمد المؤلف ترتيباً أبجدياً للمصادر والمراجع التي استفاد منها أما المعرب فقد أثر توزيعها على مجموعات بالإضافة إلى تعريبها.

١٢- لقد اختتم المؤلف عمله بفهارس لمعظم الأماكن والأعلام وسوى ذلك مما ورد ذكره في متن النص الأصلي وهذه الفهارس لم يكن من الممكن ترجمتها بالطبع، لذلك قام المعرب بعملية فهرسة يدوية لجميع الأماكن والأعلام وسوى ذلك وهي عملية لا تتطلب جهداً فكرياً كبيراً وإنما وقتاً طويلاً لا يعيره القارئ الذي أعدت هذه الفهارس من أجله أدنى اهتمام ولا يمكن له أن يقدر قيمته حتى ولو عرف أن المعرب اضطر للقيام بالفهرسة عدة مرات تبعاً لمتطلبات النشر وشروط الناشر.

مقدمة المؤلف

يرمي أحد الأقوال المأثورة^(١) في اللغة اللاتينية إلى أن ما تركه الغزاة البرابرة الذين اجتاحوا روما في فترة القلاقل وعدم الاستقرار^(٢) دون هدم، قام أمراء المدينة بتقويضه لاحقاً في عصر النهضة^(٣) وعصر الباروك^(٤)؛ وذلك لحاجتهم الماسة إلى مواقع خالية وحجارة منحوتة لإشادة أوابد تخلص عصرهم. هذا القول غالباً ما كان على المؤلفين هـ. غاوبه H. Gaube وأ. فيرت E. Wirth أن يسترجعا في ذاكرتهما ويردداه أثناء عملهما المشترك في مدينة حلب في عامي ١٩٧٥م و١٩٧٩م: ففي مواقع عديدة كانت قد أزيلت أبنية بل أحياناً محلات سكنية ذات أهمية تاريخية أو معمارية بالغة، وذلك في سبيل الحصول على مواقع خالية بغية تخطيطها بشكل حديث على النمط الغربي. مع ذلك، كان قد راج في عام

(١) "Quod non fecerunt Barbari, fecerunt Barberini".

(٢) يُراد هنا الإشارة إلى الفترة المعروفة في تاريخ أوروبا بـ: "Voelkerwanderungszeit" أي بأيام هجرة الشعوب التي تسمى عادة بغارات البرابرة. وهي تسمية لم تعد مقبولة لأن الجرمان لم يكونوا برابرة، بل كانوا أرقى من الرومان.

(٣) عصر النهضة: حقبة امتدت في أوروبا ما بين القرنين ١٤ و ١٦م وشهدت حركة انتقالية تميزت بالتأثر بالمفاهيم الكلاسيكية وبازدهار الأدب والفن وبانبلاج فجر العلم الحديث. ارتبط بها طراز معماري ساد خلالها وعُرف بالطراز الكلاسيكي المحدث.

(٤) عصر الباروك: عصر ارتبط بأسلوب في التعبير الفني ساد ما بين عامي ١٦٠٠م و ١٧٥٠م وتميز عموماً بدقة الزخرفة وغرابتها أحياناً وبعتماد الأشكال المنحنية في العمارة والصور الغربية الغامضة في الأدب.

١٩٧٩م اقتناع بضرورة إيقاف كل ما يتعلّق بإزالة مناطق من المدينة القديمة وافتح شوارع في النسيج العمراني التقليدي، فقد تسنى في عام ١٩٧٨م تحت ضغط حركة شعبية عارمة لحماية المدينة القديمة اعتبار مدينة حلب القديمة الواقعة ضمن الأسوار تراثاً حضارياً قومياً وبدأ كما لو أنه ينبغي أن تتوقف جميع مشاريع الهدم المزمع القيام بها.

ونظراً لذلك فقد أصيب المؤلف أ. فيرت بالذهول عندما أتى ذات مساء من خريف عام ١٩٨٢م الباب الجنوبي الشرقي لمدينة حلب المعروف بباب النيرب، حيث أراد أن يختم يوماً أنفقه بأكمله داخل أسوار المدينة القديمة في أعمال التوثيق بالتجوال في سوق البدو الواقع على طول محور موصلات قديم يمتد من الباب باتجاه الجنوب الشرقي. إذ بدلاً من أن يرى أمامه السوق البهي العريق المفعم حيويةً ونشاطاً اقتصادياً محموماً والذي تتم أبنيته الدينية المملوكية الجميلة عن تاريخه الذي يعود حتى القرون الوسطى^(١)، الأمر الذي حدا بالمؤلفين عام ١٩٧٩م إلى رفع وتوثيق بنية السوق العمرانية والمعمارية التي كانت لا تزال حينئذ سليمة تماماً، وجد المؤلف أ. فيرت نفسه في ذلك المساء أمام رقعة شاسعة تغص بأنقاض خلفتها حفارات وجرافات ومعدات عملاقة أخرى كانت تنتصب جاهزة للعمل على أطراف الرقعة دالة على أن أجزاء أخرى من النسيج العمراني التقليدي سيتم التهامها في أيام قليلة تالية.

هل يريد بذلك المعنيون بأمر المدينة أن يحرروا أنفسهم من أعباء الماضي التي يتوهمونها؟ ألا يزال يُنظر إلى النسيج العمراني البديع الذي قامت بصياغته الأجيال السابقة على أنه مجرد عائق يعيق نهج تخطيط حديث

(١) القرون أو العصور الوسطى: حقبة تاريخية تمتد من حوالي ٥٠٠م حتى حوالي ١٥٠٠م.

غربي المنحى وحسب؟ وهل تعتبر ربما أعمال التقويض والهدم وفتح شوارع عريضة في النسيج التقليدي وإزالة أحياء سكنية برمتها لتحديث مناطق بأسرها تقدماً ورقياً؟ فعلى مواقع المحلات السكنية التي نشأت وتطورت مع الزمن داخل أسوار المدينة القديمة وخارجها يُراد اليوم إشادة أحياء سكنية وتجارية غربية الطراز من البيوتون المسلح، أحياء تندر إمكانية تمييزها عن مثيلاتها في شرقي آسيا وجنوبها أو في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن مدينة حلب القديمة التي تسحر الألباب والتي تُعتبر إحدى الابتكارات الرائعة في فن بناء المدن الشرقية الإسلامية ينبغي على ما يبدو التضحية بها على نحو سافر جرياً وراء سراب الحداثة والتقدم المنشودين على نطاق واسع من العالم اليوم.

عندما أقدم المؤلفان أثناء رفعهما المشترك لبازار أصفهان في خريف عام ١٩٧٤م على وضع خطة مشابهة لرفع السوق والمدينة القديمة في حلب، كانا يفكران حينئذٍ بتقديم دراسة منهجية تساعد القارئ على استكشاف هذه المدينة السماء والتعرف عليها. أما والحال هذه فهل ينبغي أن تتحول هذه الدراسة إلى عمل يوثق حال المدينة اليوم للأجيال القادمة وحسب؟ لذلك يود المؤلفان هنا أن يفهم كتابهما على أنه نداء أيضاً يريد أن يلفت انتباه أكبر عدد ممن يدركون أهمية التاريخ ويبدون تذوقاً للفن إلى القيمة التي لا يمكن تقديرها لحلب القديمة التي تُعتبر ابتكاراً رائعاً على صعيد فن بناء المدن، راجيين بذلك أن يساهما ولو قليلاً بوضع حد لأعمال الهدم والتقويض. ففي غمار البحث عن هوية حضارية متميزة، سيتزعزع في سوريا أيضاً جيل متفهم للتاريخ ومنفتح عليه سيكون بإمكانه تقدير أهمية مدينة حلب القديمة.

كيف سينظر الجيل القادم عندئذ إلى مخططي المدن والخبراء الفنيين الذين يتولون اليوم اتخاذ القرار على قيامهم بتخريب معلم فني فريد واستبداله بنتاج تخطيط عمراني يكاد يتخذ نمطاً موحداً في أي مكان من العالم؟؟ لكن على الرغم من أنه قد تم هدم الكثير لم تفت بعد الفرصة لحث الخطأ في اتجاه جديد.

إن الدراسة التي بين أيدينا عن حلب بصرف النظر عن هذه المعضلة القائمة يمكن مقارنتها من نواح عديدة بكتاب "بازار أصفهان" الذي قام المؤلفان هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth بنشره في عام ١٩٧٨م، لذلك يتكرر في المقدمة أيضاً الكثير مما تم التعبير عنه هناك، وفي هذه المرة أيضاً قام المؤلفان بمناقشة جميع الأبواب والفصول سوية وبتبادل الآراء حولها وبالتنسيق فيما بينهما قدر المستطاع. ومع ذلك يمكن في هذه المرة أيضاً الاستدلال بشكل واضح على المؤلف الذي أنيط به إعداد وصياغة مضمون كل فصل من هذه الفصول، كما تبقى بالطبع لمساة كل من المؤلفين من خلال الصياغة اللغوية واضحة للعيان. على هذا النحو يُعتبر المؤلف هـ. غاوبه مسؤولاً عن الفصل الثاني والثالث (٢-٣) والرابع (٢-٤) والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وعن الجداول والفهارس الملحقة، في حين يُعتبر المؤلف أ. فيرت مسؤولاً عن المقدمة والمدخل والخلاصة وعن الفصل الأول والثالث (١-٣ و ٣-٣) والرابع (١-٤) والخامس والسادس والثامن والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وفيما يخص الخرائط قام المؤلف أ. فيرت بإسقاط وإعداد الخارطة الكبيرة (رقم ١) بمقياس ٢٠٠٠/١ "المدينة القديمة

داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار" والخارطة (رقم ٥) "المدينة القديمة والأحياء السكنية المحيطة بها". أما أعمال الرفع والتوثيق التي تم القيام بها خلال الرحلتين الاستطلاعتين في عامي ١٩٧٥م و١٩٧٩م فتقع مسؤوليتها على عاتق المؤلف هـ. غاوبه. فيما عدا ذلك وضع المؤلف هـ. غاوبه الخارطة الملونة (رقم ٢) "أعمار المباني" في حين وضع المؤلف أ. فيرت الخارطتين الملونتين (رقم ٣ و ٤) "التصنيف الوظيفي" و"تمركز الفعاليات الاقتصادية والحرفية في المدينة القديمة". أما بخصوص الصور الفوتوغرافية الملحقة بهذا الكتاب فهي من تصوير المؤلف هـ. غاوبه. وفيما يخص الأشكال التي جاءت في سياق النص، فقد أُشير على كل شكل إلى المؤلف المسؤول عن إعداده. في الختام تجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من صياغة النص وإعداد الأشكال في ٣١ كانون الأول من عام ١٩٨٢م.

في هذا السياق يود المؤلفان أن يستغلا الفرصة هنا ليعبرا عن الشكر الجزيل على كافة المساعدات التي قدمت لهما أثناء القيام بعملهما سواء في سوريا أو في ألمانيا. فقد اضطلعت بدعم الرحلتين المشتركتين اللتين قاما بهما في عامي ١٩٧٥م و١٩٧٩م مؤسسة " فولكس فاكن الخيرية " و"هيئة البحوث العلمية الألمانية " إلى حد بعيد وبتفهم كبير. كما قامت المديرية العامة للآثار والمتاحف في دمشق ممثلة على الأخص بمديرها الفاضل الدكتور عفيف بهنسي والدكتور قاسم طوير بتزليل جميع الصعاب للتمكن من القيام بأعمال الرفع وإجراء البحوث الميدانية على أرض الواقع دون أدنى عائق. كما قدمت لنا مديرية آثار حلب ومديرها الدكتور وحيد خياطة مساعدات هامة جداً تمثلت في الحصول على المخططات والوثائق على نحو بعيد عن

البيروقراطية وفي التوسط لإجراء الاتصالات مع مجلس المدينة والمحافظه.
كما قام السيد ج. ك. دافيد J. C. David، الذي كان يجري كجغرافي
وكمبعوث للمعهد الفرنسي للأثار بدمشق أبحاثاً ميدانية في مدينة حلب،
بمؤازرتنا على نحو علمي خالص لا ينتظر جزاءً ولا شكوراً، ونحن لا ندين
له في تزويدنا بمعلومات وإرشادات قيمة وحسب وإنما لوضعه تحت تصرفنا
أيضاً نتائج أبحاثه الخاصة، التي لم تكن قد نُشرت بعد، كلما طلبنا منه ذلك.
كما يود المؤلف أ. فيرت أن يتوجه بخالص الشكر إلى مكتبة معهد
"الدراسات الشرقية والأفريقية" في لندن، حيث يعكف كأي زائر عادي غير
معروف - الأمر الذي يوفر له الهدوء المنشود - عدة أسابيع سنوياً في هذا
المجمع الكبير ذي الطوابق الستة على دراسة نفائسه من الكتب والمجلات
المتعلقة بالشرق، ويستمتع خلال ذلك بإمكانية إحضار المجلدات من الخزائن
بنفسه ويتوفر أجواء هادئة مواتية للبحث والمطالعة وبإمكانية الحصول على
تصوير فوتوكوبي بأسعار متهاودة وبارتياد المكتبة لفترة طويلة تصل إلى
اثنتي عشرة ساعة يومياً، فلولا هذه المكتبة الفريدة لتطلب بالحقيقة الرجوع
إلى المصادر والمراجع الضرورية لإعداد هذا الكتاب عن حلب وقتاً أطول
وجهداً أكبر بكثير.

أما عن جامعة إرلنغن [المانيا]، حيث يعمل المؤلف أ. فيرت
E. Wirth أستاذاً، فيود بادئ ذي بدئ أن يتقدم بأخلص الشكر إلى زميليه
المؤرخين رودلف إندرس ويورغن شنايدر، اللذين لجأ إليهما ملتماً النصيحة
والمساعدة أثناء إعداد الفصول التي تدور حول العلاقات الاجتماعية
والاقتصادية على الصعيد التاريخي كلما طفت على بساط البحث أسئلة مثيرة

للاستفهام. وقد تمكن من حين لآخر أن يناقش معهما المسائل التاريخية التي تشغله، كما لفتا انتباهه خلال ذلك إلى ظواهر منتشرة في وسط وغربي أوروبا وفي المجال الاقتصادي لحلف الأطلسي يمكن المقارنة بها، وبذلك فقط كان من الممكن بوضوح استنتاج دور حلب وأهميتها كمركز للتجارة الدولية^(١) على صعيد الاقتصاد العالمي إبان نهاية القرون الوسطى وبدايات العصر الحديث^(٢).

كما يتوجب تقديم شكر خاص إلى جميع العاملين في معهد الجغرافيا في إرلنغن، الذين ساهموا بتفان في إعداد مخطوط هذا الكتاب بشكل جاهز للطبع وفي إنجاز خرائطه مطبوعة ويجدر بالذكر هنا أربعة منهم: فقد قام الجغرافي الإيرلندي رودلف رسلر بالرسم النهائي لمعظم الخرائط وبإجراء التعديلات العديدة قبل ذلك وبإعداد الصياغات الأولية وغيرها وذلك بكل أمانة ودقة متناهية معهودتين فيه، كما قام السيد كلمنس ماير بأعمال التصوير والتحميض والإظهار والطبع بخبرته المشهود له فيها، كما قدم كل من السيدة

(١) التجارة الدولية: مصطلح لا يحتاج عموماً إلى تعليق، ولكن لأنه يرد بالمعنى القديم له في متن النص كثيراً، فلا بد من تنويه بسيط خاصة لمن يجيد الألمانية. فقد آثر المؤلف بالحقيقة في هذا السياق التاريخي استخدام مصطلح Fernhandel "التجارة البعيدة المدى" الذي كان يُستخدم قبل ظهور مصطلح Internationaler handel "التجارة الدولية" للتعبير عن نفس المعنى. ولكن لأن المصطلح الذي استخدمه المؤلف غير متداول اليوم عموماً - وفي لغتنا الدارجة على الأخص - فقد تم الاتفاق معه على استبداله بما هو متعارف عليه اليوم. أي أنه تم في سياق الترجمة استبدال مصطلح التجارة البعيدة المدى بالتجارة الدولية.

(٢) العصر الحديث: مصطلح لا يقصد به العصر الحالي الذي نعيشه وحسب، وإنما الفترة الزمنية الممتدة منذ عام ١٥٠٠ حتى الآن.

كريستل هاوك والسيد مانفرد شنايدر مساعدة قيمة من خلال المراجعة
المضنية غالباً للصياغات المعدلة وللصياغة النهائية للنص ومن خلال تجهيز
الجدول والفهارس والملاحق.

كما يتوجب تقديم الشكر الجزيل إلى قسم الأبحاث الخاصة رقم ١٩
في جامعة توبنغن [ألمانيا] وإلى ممثله السيد البرفسور الدكتور فولفغانغ روليغ
على اعتماد هذا العمل الذي بين أيدينا في سلسلة منشورات "أطلس توبنغن"
الخاص بالشرق الأدنى^(١). إن العمل الذي بين أيدينا والمخططات العديدة
الملحقة به لا يُشكل في إطار هذا الأطلس الموسوعي مجرد خلفية تاريخية
وجغرافية عريضة للوحة حلب (ب٧، ١٤-٢) فحسب وإنما يوفر أيضاً أساساً
لخرائط عديدة أخرى تُوضح بنية المدن الشرقية ووظائفها وتُعنى بتاريخ
الدولة العثمانية. أما الناشر السيد الدكتور لودفيج رايشرت فلم يألُ جهداً في
هذه المرة أيضاً في السعي لإخراج هذا الكتاب في حلة بهية وطباعة أنيقة
وفي تلبية رغبات كل من المؤلفين بتفهم بالغ وفي تنظيم عمليات الطبع على
نحو نموذجي، الأمر الذي يستحق عليه هنا كل الشكر والامتنان.

في الختام يتقدم كلا المؤلفين بالشكر العميق إلى جميع أهالي حلب
الذين التقيا بهم خلال عملهما على أرض الواقع. فقد مست أبحاثنا الميدانية

(١) الشرق الأدنى: تعبير سياسي جغرافي غالباً ما يستعمل ليبدل إما على مجموعة بلاد 'الهلال
الخصيب' وإما على مجموعة بلاد تتعدى الهلال الخصيب. والأصح أن الدلالة الثانية يعبر
عنها مصطلح الشرق الأوسط الذي يشمل كل البلدان الواقعة في الجهة الشرقية للبحر الأبيض
المتوسط ومصر وليبيا وإيران وأفغانستان، أما الشرق الأدنى فيعني بالضبط سوريا ولبنان
وفلسطين والأردن والعراق. (انظر موسوعة السياسة، ج٣، ص ٤٥٤).

بشكل أو بآخر العديد من سكان هذه المدينة، فما كان منهم إلا الإجابة على أسئلتنا برحابة صدر وتقديم الإرشادات القيمة. وعندما لم يكن من الممكن دعم عملنا بشكل إيجابي، تم تقبله على الدوام بكل الرضا وبدعوات لا حصر لها لتناول الشاي وما إلى ذلك، كما تم السماح لنا على نحو دائم تقريباً بدخول الفراغات الخاصة غير المفتوحة للعامة. ويبدو أنه لا بد لكل باحث أثناء استطلاع الشخصى للأبنية التجارية ومواقع العمل وأثناء تفقد الأزقة ودخول المنازل وطرح الأسئلة والاستفسارات وخلال عمليات المسح والتصوير للمنشآت العامة والخاصة من خرق الأصول المتعارف عليها ومن اقتحام الأجواء العائلية أو الشخصية، بيد أن مثل هذه الحالات الطارئة وغير المألوفة المترتبة عن احتكاك شخصى بين أفراد غرباء بعضهم عن بعض لم تقابل من سكان حلب إلا بكل طيبة وتسامح على الدوام، كما لم يتمخض عن سلوكنا رغم غرابته واختلافه أي نزاع أو خصام على الإطلاق، إذ لم يكن الأمر يتطلب أكثر من بضع كلمات لطيفة أو محادثة قصيرة حتى يتم تقبل تصرفنا "غير العادي" و"الغريب" و"الحالة غير المألوفة" المترتبة عنه والترحيب بنا وهكذا تحولت حلب إلى وطن ثانٍ لنا، ليس بفضل تراثها الحضاري وأوابدها فحسب وإنما قبل كل شيء بفضل أبنائها أيضاً.

إرلنغن - توبنغن / ألمانيا، أوائل عام ١٩٨٣م.

هايننز غاوبه و أويغن فيرت

الباب الأول

مدخل

تمهيد

الفصل الأول: حلب كمركز تنظيم ونقطة تلاقي خطوط التجارة الدولية بين

الشرق والغرب في المشرق شمالي سوريا

الفصل الثاني: حول تاريخ مدينة حلب

الفصل الثالث: واقع الأبحاث المتوفرة حول حلب حتى إعداد هذا الكتاب

والمسائل الجديدة المطروحة للبحث.

٣-١ موضوع العمل الذي بين أيدينا وأهدافه

٣-٢ واقع الأبحاث المعاصرة والراهنة.

٣-٣ ملاحظات حول خارطة المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات

السكنية خارج الأسوار.

الفصل الرابع: أهم المصادر الطبوغرافية والتاريخية والوثائقية والمتعلقة

بالكتابات القديمة

٤-١ المصادر الطبوغرافية

٤-٢ المصادر التاريخية والوثائقية والمتعلقة بالكتابات القديمة

الفصل الخامس: المدينة التاريخية القديمة في حلب في إطار المدينة

الصناعية العصرية الكبرى.

٥-١ نظرة شاملة حول التطورات الأخيرة.

٥-٢ نبذة موجزة حول تخطيط المدينة وحماية الأوابد الأثرية.

تمهيد

تُعد حلب، المركز الهام للتجارة الدولية الواقع في منطقة تفصل بين عالم غربي متوسطي وبين عالم شرق أندوني إسلامي، إحدى أهم مدن الشرق قاطبة من نواح عديدة. وذلك على الرغم من أن حلب خلافاً لاسطنبول أو للقاهرة أو لأصفهان لم تكن البتة عاصمة إحدى الممالك أو الإمبراطوريات الكبيرة لزمان طويل، كما أنها على النقيض من القدس أو مكة لم تحظ بأية أهمية دينية على الإطلاق ولم تمثل " بقعة مقدسة " لأي دين أو مذهب في يوم من الأيام. لكن الفعاليات الاقتصادية استطاعت لذلك بالضبط أن تنشط على نحو واضح تماماً وأن تضطلع بمسؤوليتها في تكوين سوق بكل ما تحمله هذه الكلمات من معان. هذا النشاط التجاري سبق وأن قام ماكس فيبر M. Weber (١٩٦٤، ص ٩٢٣ وما بعد) بتوضيح دوره الحاسم في نشأة المدن وتطورها وبفضله برزت حلب قروناً عديدة كمركز حضري لا يكاد يضاهي.

لكن هذا الدور الذي لعبته حلب كسوق ومركز تجاري كان أقل أهمية على مستوى علاقات محدودة المدى بين الريف والمدينة أو في إطار منظومة اقتصادية إقليمية أو قومية. فعلى امتداد ألف عام تقريباً، امتدت من الحروب الصليبية حتى زوال الدولة العثمانية، عُدّت حلب — كونها عقدة مواصلات

هامة في طريق تجارة المشرق Levante⁽¹⁾ - من المراكز التجارية المرموقة على صعيد التبادل التجاري بين آسيا وأوروبا. علاوة على ذلك، شكلت المدينة في فترات الازدهار الاقتصادي مركز تحكم في التجارة العالمية واندمجت منذ اكتشاف أمريكا في تركيبة الاقتصاد العالمي تماماً. فقد أثر حصاد مواسم عجاف حلت غربي الهند على اقتصاد حلب، كما أثرت فيه تقلبات نسبة قيمة العملة الذهبية إلى قيمة العملة الفضية بعد اكتشاف مناجم ذهب كاليفورنيا. وفي حلب عرف الإنسان تماماً في أية بقعة من العالم توفرت الإمكانيات الأنسب لشراء الأصبغة والحريز، وفي مدينة بوردو الفرنسية اشترت حلب كل ما توفر من صباغ الكوشنل المكسيكي لأغراض

(1) Levante: مصطلح إثنكالي لم يتفق بعد على تعريبه. فهو يعني الشرق أو المشرق في مورد البعلبكي، ويعني الهلال الخصيب في اللاروس، ويعني الجزء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في قاموس شراجله، أي شرق المتوسط الذي عناه ربما عبد الرحمن منيف في روايته المعروفة، ويعني الشام عند حسنين هيكل في كتابه الاتصالات السرية... وقبل هيكل بمزمن طويل نجد عند ياقوت في معجمه ذكر لـ 'بحر الشام' مشيراً إلى البحر الأبيض المتوسط. ومع أنني أثرت ذكر كل ما سبق إلا أنني اخترت مصطلح المشرق وعمدت إلى إيراد الاثنين مقترنين معاً هكذا المشرق Levante حيثما ورد المصطلح في متن النص. أما من حيث المضمون فيرى ألكسي جورافسكي (عالم المعرفة، العدد ٢١٥) أن 'ليفانتة' أو 'ليونطة' تسمية تطلق عموماً على البلدان المجاورة لساحل البحر الأبيض المتوسط الشرقي: سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وتركيا واليونان وقبرص، أما المعنى الضيق لها فيقصد به سوريا ولبنان. ومن حيث المضمون الاثنوغرافي والانتروبولوجي فإن الليفانتين يقصد بهم: جماعات عرقية تضم في بنيتها اللبنانيون والسوريون من أحفاد الأوروبين الذي استوطنوا سواحل بلاد الشام في عهد الحروب الصليبية وامتزجوا مع السكان العرب ولغتهم العربية.

صناعة النسيج المحلية، وعندما عجزت اليمن في سنواتها العجاف عن تأمين حاجة الدولة العثمانية من البن عمدت حلب إلى تزويد نفسها به من هايبتي.

وفي القرن السابع عشر الميلادي ابتاع تجار أرمن من أسواق حلب أقمشة صوفية من منتجات شركة المشرق البريطانية وقاموا بتصريف بضاعتهم فيما بعد، ليس فقط في بلاد فارس أو في روسيا وحسب وإنما في كشمير [الهند] والتبت [الصين] أيضاً. وفي جبل طارق أيضاً وُجدت جالية صغيرة من تجار يهود قدموا من حلب بعد أن تحول هذا المرفأ إلى محطة كانت تتوقف فيها البواخر القادمة من أمريكا اللاتينية خصوصاً (ومن البرازيل على الأخص) إذا كان على متنها حمولة لم يتم التخلص منها بعد أو كان من الضروري الاستعلام عن الإمكانيات الأفضل لتصريف البضائع في أوروبا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن تدهور تجارة المشرق Levante مع جنوبي آسيا وشرقها نتيجة اكتشاف الطريق البحري إلى الهند وانتقال مركز نقل الاقتصاد الأوروبي إلى الدول المحيطة ببحر الشمال وإحداث خطوط للملاحة البحرية بالإضافة إلى افتتاح قناة السويس عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م أذاق حلب مرارة الإعراض عن أسواقها. إلا أن مثل هذه الخطوب لم تتقبلها حلب كقدر محتوم فقد تسنى لأبنائها على الدوام تقريباً تعويض الأسواق التي ضاعت من أيديهم وإيجاد بديل عن الطرق التجارية التي أقفرت. علاوة على ذلك فقد تعلم تجار حلب على الدوام الانخراط بنشاط، ليس في منظومة تجارة الشرق فحسب وإنما أيضاً في كل المنظومات التي تدور في فلك الاقتصاد العالمي. فما أن حل عام ١٢١٤هـ/١٨٠٠م حتى بلغ التبادل التجاري بين فرنسا وحلب حداً عجزت

معها فرنسا عن تسديد الاستحقاقات المترتبة عليها، الأمر الذي أدت تسويته إلى تدفق كميات ليست قليلة من الفضة من أوروبا إلى حلب. وبفضل مثل هذه الفعالية تمكنت حلب بنفسها من النهوض بعد نكسات مريرة أعقبت المصائب التي ألمت بها من حروب وغزوات وزلازل لتزدهر على الدوام من جديد.

وكشأن بعض المدن التجارية الكبيرة الأخرى، لم تكن حلب منذ الحروب الصليبية مجرد مركز تجاري هام على صعيد التجارة الدولية العالمية العابرة للقارات فحسب، وإنما أيضاً مركزاً قوياً للنشاط الاقتصادي وللإنتاج الحرفي اليدوي. ففي وقت مبكر أدرك أصحاب الأعمال وكبار التجار وأرباب التصدير، الذين اتخذوا من حلب مقراً لهم، أن تبادل البضائع يحظى بحوافز إضافية قوية عندما يتسنى تطعيم التبادل التجاري بمنتجات صناعية عالية الجودة ومحلية الإنتاج (قارن ر. إندرس R. Endres ١٩٧٧، ف. إرسغلر F. Irsigler ١٩٧٩). على هذا النحو عُدت حلب في القرون الوسطى والعصر الحديث — شأنها في ذلك شأن فينيسيا/البندقية ونورنبرغ [ألمانيا] — مركزاً حرفياً هاماً أيضاً. وقد عمد أصحاب الأعمال عندما لم يكن إنتاج سلعة معينة داخل أسوار المدينة كافياً للتصدير إلى تنظيم وتمويل حرفة منزلية ريفية في الأطيان المجاورة المتاخمة للبراري الواقعة شمالي سوريا وصلت منتجاتها بدورها إلى كافة أنحاء المعمورة، وبذلك تظهر العلاقات المتينة بين الريف والمدينة متغلغلة بشبكة تجارة المشرق Levante الواسعة وبتركيبة الاقتصاد العالمي.

وعندما يتعرف المرء على مدينة حلب عن كثب قبل أن يُكون فكرة عن ذلك الماضي العريق كمركز للتجارة الدولية وكمركز حرفي هام فإنه سيفتن بالأوابد المعمارية الغنية التي خلفتها عصور ذهبية غابرة. إلا أن الأمر في حلب يختلف عن العديد من العواصم التجارية المثيلة، إذ لا تتم هنا أوابد معمارية ومعالم فنية فقط عن ثروة غابرة وعن تذوق للفن، وإنما لا تزال هناك قطاعات واسعة من المدينة التقليدية داخل الأسوار قائمة كصرح عمراني مترابط حتى اليوم.

إن هذه المدينة القديمة وأبنيتها، التي يُعد البعض منها تحفاً من تحف العمارة الإسلامية الشرقية، أنجزتها أجيال القرون الماضية كتعبير عن بيئة حضرية معاصرة آنذاك. فقد كانت إطاراً حياتياً أو بالأحرى وسطاً معاشياً لتفاعل النشاطات الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية لأهالي المدينة. وفي مكوناتها المادية تجسدت المقومات المعنوية التي تُملئها المعايير الثقافية والقوانين الاجتماعية السائدة. لذلك فإن من يتقهم تخطيط مدن العالم الإسلامي وعمارته وفنه سيكون مع كل خطوة وحركة في مدينة حلب القديمة وجهاً لوجه مع تطلعات وإنجازات أجيال سادت ثم بادت، ومع أنماط المعيشة والعقلية الاقتصادية للتجار ولأرباب المهن الحلبيين ومع علاقاتهم وصلاتهم المتجاوزة للقارات. إن النشاط الإنساني وطبيعة الحياة، التي تفرضها معايير اجتماعية وروابط اقتصادية عالمية، والعمران الحضري كوسط معاشي محسوس صاغه الإنسان لنفسه بنفسه، يتجسدون هنا مرتبطين ببعض ببعض على نحو غير قابل للانفصال.

وعلى الرغم من أن حلب لا تضم أي صرح معماري بمستوى آيا صوفيا أو قبة الصخرة، وعلى الرغم من أن العمارة في حلب توحى بالتحفظ والفتور، فإن المرء لا يستطيع أن يتخلص من سحر هذه المدينة إلا بصعوبة. ومما يبسر الإحاطة المباشرة بحلب، سواء بالنسبة للزائر العابر أو بالنسبة للباحث المقيم، أن الأبعاد المكانية تبقى في إطار المقياس الإنساني، فالمحور المركزي في المدينة الممتد شرق - غرب بين نل القلعة وباب أنطاكية في السور الغربي يبلغ طوله ٨٠٠ م فقط، كما أن المرء يستطيع راجلاً عبور المدينة القديمة داخل الأسوار من شمالها إلى جنوبها في عشرين دقيقة بسهولة شريطة أن لا تعاق حركته في مناطق المدينة المركزية من جراء الازدحام البشري الكثيف أو من خلال السيارات المعيقة بعضها لبعض والمركونة على طرفي الأزقة والشوارع. بذلك تفسح المدينة القديمة المجال لعبورها مشياً على الأقدام على نحو مريح، ويتحول التصور المطلق غالباً في حالة المدن الكبرى عن التنسيق المكاني إلى واقع ملموس.

إن الأبعاد المنظورة والمحدودة نسبياً للمدينة القديمة داخل الأسوار في حلب تتناسب مع أعداد سكان المدينة خلال عقود الازدهار الاقتصادي؛ وبصرف النظر عن العديد من التقديرات المتجاوزة لذلك، تراوحت أعداد السكان بين عامي ٩٠٥هـ/١٥٠٠م و١٢٧٨هـ/١٧٨٠م بين ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف نسمة (قارن أ. عبد النور، ١٩٨٢، ص ٥٩، ٦٦ - ٧٢). وهذا لا يتناقض إطلاقاً مع الأهمية القديمة لحلب كمركز هام للتجارة العالمية، ففي أوائل القرن الخامس عشر الميلادي لم يبلغ عدد السكان في كل من فلورنسا أو جنوة [إيطاليا] أكثر من ٥٠ ألف نسمة كما بلغ عدد سكان كولونيا [ألمانيا] ٣٠

ألف نسمة وكل من نورنبرغ ولوبك [ألمانيا] ٢٥ ألف نسمة. وبتعداد سكان كاد أن يبلغ ٧٠ ألف نسمة في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م وتراوح بين ٨٠ و ١٠٠ ألف نسمة حوالي عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م، كانت حلب من حيث الكبر في مصاف فينيسيا / البندقية (٩٠ ألف نسمة عام ٨٢٥هـ/١٤٢٢م) واسطنبول (٧٠ ألف نسمة في عام ٨٨٢هـ/١٤٧٧م) ولندن (٨٠ ألف نسمة في عام ٩٩٣هـ/١٥٤٥م) ومرسيليا (٩٠ ألف نسمة في عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م) وهامبورغ (١٠٠ ألف نسمة في عام ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م).

لقد اقتصرَت التجارة الدولية حتى اكتشاف الطريق البحري إلى الهند بل حتى ظهور الابتكارات في ميدان المواصلات، والمتمثلة في الملاحة البحرية والسكك الحديدية، على بضائع قليلة نسبياً وثمينة ذات وزن خفيف وحجم صغير - إذ اقتصرَت مثلاً على الذهب والأحجار الكريمة واللؤلؤ والعاج والأعشاب الطبية والمحاليل المركزة للسوائل الطيارة والعمور وعلى البن والشاي والتوابل والأفيون وعلى الحرير والمنسوجات والأقمشة النفيسة وعلى الأصبغة الحيوانية والنباتية وعلى المعادن النادرة والخزف الصيني والسجاد ومنتجات الحرف اليدوية النفيسة (المينا والزجاج والفخار والأسلحة المرصعة والنجارة اليدوية... إلخ). فأجور النقل الباهظة جداً أعاقَت أي شحن طويل للبضائع الاستهلاكية أو للسلع الرخيصة ذات الوزن الثقيل أو الحجم الكبير نسبياً، خصوصاً عندما كان الأمر يعتمد على حيوانات الحمولة وحركة القوافل بل حتى عند الاعتماد على عربات تجرها ثيران أو مركبات تشدها أحصنة وعلى سفن شراعية.

وهكذا لم تجن حلب أرباحها من وفرة البضائع المتداولة في التجارة الدولية أو وزنها وإنما من قيمتها المرتفعة، فلقد كان المستهلك الذي تفصله مسافة تتجاوز المئات بل الآلاف من الكيلومترات عن موطن البضائع المرغوبة النادرة على استعداد غالباً لدفع ثمنها أضعافاً مضاعفة لما دُفع عند شرائها من موطنها الأصلي. وقد تناسبت أمكنة عرض وبيع مثل هذه الأصناف التجارية الثمينة بالإضافة إلى المستودعات والأقبية اللازمة للتخزين مع الرقعة المحدودة نسبياً. غير أن السوق المركزي في حلب كحي تجاري رئيس في المدينة والمراكز التجارية الفرعية داخل المدينة والمراكز الاقتصادية على أطراف المدينة وإن كانت متباينة بعضها عن بعض في تسلسل تاريخ بنائها الممتد عبر القرون وفي وظائفها المختلفة كانت موزعة عمرانياً بشكل ممتاز؛ أما أطوال الطرق والمسافات فبقيت في إطار محدود وملئم لتدبير شؤون الحياة اليومية.

إن الأبعاد المكانية المنظورة التي يسهل التعامل معها في الحياة اليومية في مدينة حلب القديمة ينبغي بلا شك أن لا تُزيغ الأبصار عن أن الإحاطة العلمية بهذه المدينة مهمة شاقة بل شبه عقيمة تقريباً. لأن المرء عندما يختار رزمة صغيرة فقط من مواد الأرشيف المتوفرة كتقارير القناصل البريطانيين في السجل العام للمحفوظات في لندن أو كتقارير القناصل الفرنسيين في أرشيف وزارة الخارجية في باريس، فإنه يفاجأ بكم هائل من المعلومات يصعب الوصول معه إلى نهاية إلا فيما ندر. وفوق هذا كله يتكون لدى المرء أثناء التمهيص والتدقيق صورة محيرة جداً عن العلاقات المتداخلة والمتشابكة في نظام التجارة العالمية والاقتصاد العالمي إلى حد تغدو معه

الدراسة المتمعنة لهذه المصادر الغربية فقط، التي تأخذ العلاقات الجدلية البعيدة بعين الاعتبار، أشبه بعمل سفسطائي لا ينتهي ولا يفيد.

وعلى نحو مطابق تماماً يغدو أيضاً أي بحث ميداني على أرض الواقع بصرف النظر عن الزيارات وأعمال الخرائط والرفع وجمع المعلومات مهمة تتدر إمكانية تحقيقها: ففي حلب يواجه المرء على الدوام أوضاعاً مفاجئة ومشكلات جديدة وعند نهاية كل موسم عمل ميداني غالباً ما تطفو على السطح أسئلة مفتوحة عديدة جديدة يبدو أنه من الممكن الإجابة عليها. لذلك يجب بالطبع أن تبقى ناقصة وغير مكتملة كل محاولة لإدراك رؤى الأفراد والجماعات الفاعلة في حلب وأهدافهم وسلوكهم أو حتى لفهم العلاقة الجوهرية لسلوكهم وطبيعة حياتهم وإعادة تصورهما على نحو منطقي، سواء أكان الأمر يتعلق بالظروف الحياتية لشريحة مغامرة من أصحاب الأعمال وكبار التجار عاشت في القرون الماضية، أو بظروف عمال بسطاء يعملون خلف نول يدوي ويمكن التكلم معهم في مكان عملهم اليومي. وقد كان ج. سوفاجيه J. Sauvaget على دراية بعدم كمال كل هذه المحاولات عندما كتب في مقدمة دراسته المطولة عن حلب (١٩١٤ ص ١٠ و ١١): "ومع ذلك، فهذا هو الكتاب الذي أردت تأليفه.. لقد أردت نشر هذا البحث للناس حتى ولو كان ناقصاً وغير مكتمل.. إلا أنني أعتقد أن الدراسة التي قمت بها بإمكانها أن تقدم بعض المعلومات المفيدة لمن سيرغب من المؤرخين في متابعة ما بدأت به".

إن تعذر استيعاب ظاهرة "حلب" على نحو مناسب سواء أكان استيعاباً محدوداً أو دقيقاً بشكل كاف لا يجوز أن يحول دون الاهتمام علمياً بهذه

المدينة الفاتنة. إن البحاثة الذين حاولوا دراسة حلب لم يكونوا الأضعف بين زملائهم فالمدينة تمثل بالنسبة لكل المهتمين بالشرق من جغرافيين ومؤرخين ومختصين بالدراسات الإسلامية ومن مهندسين معماريين وباحثين في علوم البناء تحدياً لا ينبغي على المرء تجنبه حتى لو بدا الفشل محتوماً في النهاية.

في ضوء هذا، كان من الأسهل أن تقتصر ببساطة أبحاث جغرافية المدن في الشرق على دراسة المدن الصغيرة الأبسط تركيبية والأسهل إماماً، إلا أن البحث في المدينة الشرقية لا يمكن أن يستغني ببساطة عن المراكز الحضرية الكبيرة بتركيبتها المتداخلة المتشابكة ومرآحها التاريخية المتعددة. كذلك هو الحال أيضاً على صعيد الأبحاث التي تتناول مدن العالم الغربي، إذ لم يخطر على بال أحد أن يترك المدن العالمية كباريس ولندن ونيويورك وطوكيو بدون دراسة علمية ليركز محور الاجتهادات المتعلقة بجغرافية المدن على مدن صغيرة على شاكلة فان أيكل أو أوريش أو غونتسن هاوسن [إشارة إلى مدن ألمانية صغيرة]. فمن الممكن أن تبرز بعض مظاهر العلاقة بين الريف والمدينة في الشرق أو بعض ملامح النظام الرأسمالي القديم في التعامل الاقتصادي على نحو أوضح عند دراسة المدن الصغيرة أو المتوسطة، إلا أن الأبحاث المتعلقة بالمدينة في الشرق لا يمكن أن تتوقف عند مثل هذه المسائل المتخصصة جداً. والاهتمام البليغ بالمراكز الكبيرة أولاً هو الذي سيُظهر لنا المسائل التي تفرض نفسها عموماً وهو الذي سيبرز لنا الأسئلة الملحة بانتظار الإجابة عليها.

الفصل الأول

حلب

مركز تنظيم ونقطة تلاقي خطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب في المشرق شمالي سوريا

عرف الشرق منذ خمسة آلاف عام حضارات عامرة ومراكز حضرية راقية، إلا أن معظم المدن الكبيرة العامرة اليوم هناك يندر أن تكون أقدم من مثيلاتها المنتشرة في أوروبا شمالي جبال الألب. فكل المستوطنات البشرية الهامة التي تعود إلى ما قبل العصور الكلاسيكية القديمة لا تمثل اليوم أكثر من مواقع للحفريات الأثرية أو مجرد أطلال وخرائب إلا فيما ندر؛ أما المراكز الحضرية الكبيرة المعاصرة فترجع في تأسيسها غالباً إلى عهد قريب: فبغداد أنشئت أول ما أنشئت في عام ١٤٥هـ/٧٦٢م كما أنشئت القاهرة عام ٢٠هـ/٦٤١م، أما طهران فلم تكن حتى حوالي عام ١٢١٤هـ/١٨٠٠م أكثر من حاضرة زراعية غير مهمة إطلاقاً يقطنها قرابة ١٥ ألف نسمة، وفي نفس الفترة بلغ عدد سكان بيروت حوالي ٦ آلاف نسمة كما وصل عدد سكان أنقرة إلى ١٢ ألف نسمة أما عمان فكانت لا تزال في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م خراباً يباباً.

إلى مجموعة المدن القليلة جداً التي تشكل استثناءً عن القاعدة تنتمي على الأخص مدينتا دمشق وحلب أكبر مدينتين في سوريا. إذ تُجمع الأبحاث

الأثرية على أن هاتين المدينتين كانتا مستوطنتين محصنتين في الألف الرابع قبل الميلاد. أما كمدينة هامة فقد ورد ذكر مدينة حلب في الوثائق التاريخية لأول مرة في عام ١٧٥٠ ق. م وعندما أنشئت روما وبيزنطة كان لكل من دمشق وحلب تاريخ حافل موثق ينوف عن ألف عام. إن معظم المدن المشهورة التي جاءت بها الحضارات الشرقية القديمة وتلك التي تعود في تأسيسها إلى العصر الروماني والعصر الهلنستي تفهقرت بعد قرون من ازدهار كبير وفقدت أهميتها تماماً؛ أما دمشق وحلب فقد استطاعتا - رغم كل ضربات القدر وعوادي الزمان التي أحاقت بهما - أن تنهضا على الدوام وتستعيدا وزنهما وأهميتهما كمراكز حضرية من جديد.

ومن القرن السادس عشر الميلادي حتى القرن الثامن عشر تسنى لدمشق وحلب أن تكونا أهم مدينتين في أقاليم الشرق الأدنى التابعة للدولة العثمانية ولم يفوقهما في الكبر إلا اسطنبول والقاهرة. وحوالي عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م كانت دمشق وحلب إلى جانب سميرنا / إزمير وربما تبريز المدن الكبيرة الوحيدة (التي زاد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة) بين اسطنبول وبُخارى [أوزبكستان] وبومباي [الهند] والقاهرة، كما تجاوز عدد سكان كل منهما آنذ عدد سكان كل من لايبزيغ وكولونيا [ألمانيا] واستوكهولم [السويد]. ولذلك يرجح أن تكون حلب ودمشق أقدم المستوطنات البشرية في العالم التي سكنت منذ بداياتها حتى الآن بدون انقطاع ولعبت دوراً حضارياً هاماً ومرموقاً على الدوام. ويتضح من خلال محاولة لمقارنة هاتين المدينتين الواحدة بالأخرى قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth قبل وقت طويل مضى

(أ. فيرت ١٩٦٦) أن حلب بغض النظر عن السمات المشتركة بين المدينتين تتمتع كمركز هام للتجارة الدولية في سوريا بسمة مميزة لا مثيل لها. لقد شكلت دمشق وحلب على امتداد فترات زمنية طويلة من تاريخهما المنقلب جداً مواقع مركزية مرموقة كأسواق لمناطق ريفية مجاورة واسعة وكعواصم لأقاليم كبيرة أو لمقاطعات مستقلة. إلا أن دمشق تُمثل علاوة على ذلك أحد المراكز القومية الدينية الهامة في العالم العربي، وقد حازت المدينة على هذه المكانة الفريدة من جراء تحويل الخلفاء الأمويين لها إلى مقر لخلافتهم. وهكذا غدت دمشق عام ٤١هـ/٦٦١ م عاصمة إمبراطورية عالمية تمتد من المحيط الأطلسي وحتى نهر الهند ومن الصحراء الكبرى حتى تركستان. وبما أن الأمويين سادة هذه الإمبراطورية كانوا الأسرة الحاكمة الوحيدة العربية حقاً في تاريخ الإسلام، تحوز دمشق حتى يومنا هذا على أهمية رمزية في عيون جميع أولئك الذين يهدفون إلى الوحدة والسيادة العربية، ولذلك كان من البديهي تماماً أن تتحول دمشق بعد انهيار الدولة العثمانية عام ١٣٢٨هـ/١٩١٩م إلى عاصمة لسوريا.

أما حلب فلم تستمد أهميتها لاتصالها بريف زراعي أو لقيامها بدور عاصمة أو ما شابه ذلك في وقت ما، وإنما بفضل التجارة الدولية وحركة القوافل بالدرجة الأولى وبفضل الحرف التقليدية بالدرجة الثانية. فحتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر الميلادي كان لحلب على صعيد التجارة الدولية دور لا يقل أهمية عن دور المراكز التجارية الكبرى في إقليم الفلاندر^(١) وفي

(١) الفلاندر: تسمية كانت رائجة في القرون الوسطى لأقاليم متوزعة اليوم في هولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ.

أعالي إيطاليا إبان القرون الوسطى المتأخرة. وفي أثناء ذلك لم تكن حلب إطلاقاً مجرد عقدة مواصلات أو مركزاً للتبادل التجاري أو مرتعاً للاستراحة على خطوط المواصلات وطرق التجارة الرئيسة الهامة وحسب، بل كانت حلب أكثر من ذلك بكثير مركزاً أيضاً لتوجيه وتنظيم وتمويل التجارة الدولية بين أوروبا وآسيا يعج بالحركة والنشاط على الدوام.

وقد تعرضت حلب خلال تاريخها الممتد على مدار آلاف السنين إلى التدمير والحرق والسلب والنهب مراراً وتكراراً وإلى تهجير سكانها أو ذبحهم مرة تلو أخرى. كما تعرضت المدينة إلى زلازل قوية وأوبئة خطيرة كبدت المدينة خسائر فادحة والسكان أضراراً جسيمة. وإن كان قد تسنى لهذه المدينة رغم كل هذه المحن والكوارث أن تتبعث وتزدهر على الدوام من جديد، فمرد ذلك بالدرجة الأولى إلى عزيمة أبنائها التي لا تنتهي وإقدامهم الذي لا يتزعزع وإلى مرونتهم العالية وقابليتهم للتكيف على الدوام. غير أنه كان لميزات موقعها بالتأكيد فضل في تنويع جهود أبنائها بالنجاح مراراً وتكراراً في إعادة إعمارها وبنائها من جديد. ويبدو أن الموقع الطبوغرافي للمدينة جاء مصادفة في مكان مرغوب تقريباً من حوض نهر صغير (يعرف بقويق) وإن كان لا يشكل موقعاً ممتازاً على أي حال؛ إلا أن الموقع الجغرافي يُشكل نقطة لتلاقي خطوط التجارة والمواصلات لا تُضاهى إطلاقاً. الأمر الذي ينطبق سواءً على ميزات الموقع ضمن إقليم شمالي سوريا أم على ميزات الموقع في نطاق الشرق الأدنى بل ينسحب أيضاً على الموقع بين قارات وحضارات العالم القديم.

ففيما يتعلق بالموقع ضمن إقليم شمالي سوريا، تقع حلب في الوسط تقريباً بين سواحل المشرق Levante وتلك المنطقة التي يكون فيها نهر الفرات بالقرب من مسكنة أقرب ما يكون إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. فالمواصلات إلى بلاد الرافدين أو إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط وإلى الأناضول أو إلى جنوبي سوريا وفلسطين وشبه الجزيرة العربية مهياً بنفس الأهمية، وإن كانت على كل الأحوال معرقة بسبب وعورة الأراضي إلى حد ما. علاوة على ذلك توضع حلب قروناً عديدة في بقعة تفصل بين منطقة المستوطنات الحضرية في الغرب وبين حاضرة البدو في الشرق، مما جعل المدينة مركزاً هاماً أيضاً للتبادل التجاري بين البدو والحضر.

ولا يقل عن ذلك أهمية موقع حلب في نطاق الشرق الأدنى. فقد توضع حلب كمحطة مواصلات برية في منتصف المسافة تقريباً على الطريق الهام جداً بالنسبة للدولة العثمانية والذي يصل بين اسطنبول والقاهرة براً وفي منتصف المسافة على الطريق التجاري الممتد من اسطنبول إلى بغداد ودون منتصف المسافة على الطريق الهام على صعيد نقل الحجاج والبضائع والذي يصل بين اسطنبول ومكة براً. يُضاف إلى ذلك الدور المفصلي الذي لعبته في التجارة وفي نقل الأشخاص والبضائع بين أوروبا والهند. فحتى اكتشاف الطريق البحري إلى الهند، بل حتى افتتاح قناة السويس فيما يخص الشحن المستعجل والنقل السريع للأشخاص والبريد، تم تفضيل خط نقل بحري يتخلله على نحو مضاعف طريق بري بمثابة همزة وصل: فالطرق البحرية الممتدة في البحر الأبيض المتوسط غربي شواطئه من جهة

وتلك الممتدة في الخليج العربي^(١) وفي المحيط الهندي شرقي شط العرب من جهة أخرى أتاحت شحناً سريعاً ورخيصاً. وفي موانئ المشرق Levante السورية وفي البصرة كان يتم تفريغ البضائع من السفن وتحميلها على ظهور الحمير والبغال لنقلها براً عبر سوريا وبلاد الرافدين (قارن شكل ٦٦).

هذا الخط البري الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج كانت حلب تتولى أمر تنظيم حركته. فقد كانت حلب حتى القرن التاسع عشر الميلادي محطة انطلاق ومحطة استقبال لقوافل الجمال العابرة مرتين كل عام للبراري الصحراوية بين حلب والبصرة، وفي حلب كان يتم تخزين البضائع أو تفريغها من على ظهور جمال القوافل القادمة من طريق صحراوية تنطلق من الشرق وتصل بين حلب والخليج ليتم تحميلها من جديد على ظهور طوابير البغال والحمير المنطلقة على طريق جبلية تنتهي في الغرب وتصل بين حلب وشواطئ البحر الأبيض المتوسط.

إن تنظيم حركة المواصلات بين أوروبا والهند على جسر بري شمالي سوري رافدي يربط سواحل المشرق Levante بالخليج يدل على أهمية موقع حلب في إطار أوسع نطاقاً وأبعد مدى. فقد تحولت حلب في القرون الممتدة على طول القرون الوسطى والعصر الحديث إلى نقطة تلاقٍ للعديد من خطوط المواصلات العابرة للقارات: فمن جهة الغرب قدمت بضائع وأموال ومعلومات من اسطنبول وجنوة وفينيسيا / البندقية ومن موانئ البحر

(١) وردت تسمية الخليج العربي حيناً بالخليج الفارسي وحيناً بالخليج العربي الفارسي، وقد اختارت الترجمة في جميع المواقع تسمية واحدة هي الخليج العربي.

الأبيض المتوسط الفرنسية وموانئ البحر الأسود وموانئ المحيط الأطلسي الأوروبية. هذه الخطوط التي اجتمعت في حلب عادت من ثم لتتوزع من جديد باتجاه الشرق منطلقاً إلى وسط وشرقي الأناضول وإلى الموصل وبغداد ومن هناك إما إلى إيران أو إلى الخليج العربي؛ وباتجاه الجنوب كذلك منطلقاً إلى فلسطين وشبه الجزيرة العربية. وعبر حلب كانت تمر إحدى قنوات تجارة البخور من وإلى جنوب الجزيرة العربية، وطريق الحرير الممتد من المشرق Levante مروراً بإيران إلى آسيا الوسطى والصين، وعبرها أيضاً كانت تتم حتى عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م التحركات الدبلوماسية والرحلات السياحية والاتصالات البريدية السريعة بين لندن والمستعمرة الهندية (قارن شكل ٦٢). لقد اندمجت حلب كمحطة توزيع ونقطة التقاء ومركز تقاطع خطوط المواصلات هذه العابرة للقارات منذ القرون الوسطى المتأخرة بالمنظومة المالية والإدارية والمكانية للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي على نحو تام.

هنا يبدو من الضرورة بمكان التقدم بمداخلة قصيرة. فالعديد من الدلائل يشير إلى أن شبكة العلاقات الاقتصادية الواسعة المدى والموجهة توجهاً رأسمالياً بدائياً قد امتدت في أواخر القرون الوسطى من مراكز الابتكار والإشعاع في أعالي إيطاليا حتى المدن التجارية الكبيرة في أقاليم المشرق Levante السورية. وقد انبثق بالأصل التنظيم الحديث المتبع خلال ذلك للشؤون الاقتصادية والأمور المالية على الأرجح من فلورنسا، المركز المصرفي الأهم في القرون الوسطى المتأخرة ليس على صعيد إيطاليا وحسب وإنما على صعيد أوروبا بأكملها. أما عماد ذلك الازدهار الذي كانت عليه

فلورنسا وقتئذ فكان الاستقرار السياسي الداخلي الدائم تقريباً، إذ تبدو المدينة حتى أقول القرون الوسطى واحة أمان وسلام وسط أعالي إيطاليا الأمر الذي وفر أجواء من الأمن والثقة تتطلبها كافة الأعمال المصرفية واستثمارات رؤوس الأموال. بيد أن فلورنسا لم تكن البتة المركز المالي الهام لأعالي إيطاليا وحسب، بل نشطت أيضاً على صعيد التجارة الدولية، كما أقامت الجالية اليهودية الكبيرة في المدينة – وكذلك جالية مدينة ليفورنو منذ عام ٨٢٤هـ/١٤٢١م – علاقات مع المدن التجارية الكبيرة المنتشرة في نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما حاز أصحاب البنوك وكبار التجار في فلورنسا منذ القرن الثالث عشر الميلادي، من تركة النبيلة^(١) ماتيلده التوسكانية ومن خلال قروض متهاودة مقابل رهن أراضي تعود في ملكيتها إلى الكنيسة أو إلى الطبقة النبيلة، على حقوق مشروعة واسعة النطاق في أواسط إيطاليا مع حق مماثل في التصرف بالأيدي العاملة الريفية (قارن ر. دافيدسون R. Davidsohn ١٩٠٨، ص ٤٠٢-٤٣٠)، ومن خلال ذلك تحولت المدينة أيضاً إلى مركز لتنظيم وتمويل صناعة النسيج في توسكانا. وبالاعتماد على الصوف المستورد وعلى تربية دودة القز وتصنيع الحرير تم في المناطق الريفية المجاورة إنتاج أصناف عديدة من الأقمشة الصوفية والمنسوجات الحريرية النفيسة دفعت بها المتاجر الفلورنسية إلى التصدير.

(١) تم استخدام كلمة النبيلة هنا مجازاً عوضاً عن كلمة ماركغريفين الواردة في النص الأصلي وهي مؤنث ماركغراف وتعني الشريف الألماني.

وهكذا وجدت كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية طريقها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين من فلورنسا إلى سوريا (أ. اشتور A. Ashtor ١٩٨٢). علاوة على ذلك قام التجار الفلورنسيون باستيراد أقمشة صوفية " نصف مشغولة " من إقليم الفلاندر وعهدوا بصباغتها وصقلها إلى ورشات خاصة بهم، أو إلى مانوفاكتورات^(١) صناعية بدائية، أو إلى معامل تابعة لهم مالياً^(٢) ليبيعوها من ثم بربح وفير في كافة أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط وفي أقاليم المشرق Levante. هنا نرى للمرة الأولى تنظيماً رأسمالياً حديثاً للاقتصاد المدني، سيصادفنا بعد فترة زمنية متأخرة إلى حد ما وعلى نحو مطابق تقريباً في حلب أيضاً. لذلك ليس من المستبعد أن كانت العلاقات والاقتباسات هنا فعالة للغاية.

إن أهمية فلورنسا في تجارة المشرق Levante تظهر بشكل غير مباشر إذا ما قورنت بالدور البارز الذي لعبته كمركز مصرفي وكمركز مالي. فالتجارة الدولية والمواصلات الدولية نشطت إبان القرون الوسطى المتأخرة المدن الساحلية في أعالي ووسط إيطاليا بشكل خاص، وفينيسيا/البندقية على الأخص. ففي بدايات القرن الخامس عشر الميلادي كانت تصل على سبيل المثال ١٦ ألف قطعة من القماش الفلورنسي سنوياً إلى

(١) المانوفاكتورة: نمط مبكر من الإنتاج الرأسمالي الصناعي، يقوم على توزيع داخلي للعمل وعلى نشاط يدوي.

(٢) المقصود هنا: نمط انتقال من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الرأسمالي يقدم فيه الرأسمالي رأسمال المعمل إلى المنتج الصغير الذي يعتمد على نشاطه اليدوي، ويتعهد بتأمين المواد الأولية وبتصريف الإنتاج وبذلك يجعله تابعاً له ويستغله.

فينيسيا / البندقية، التي كانت تقوم من ثم بشحنها إلى المشرق Levante وبيعها هناك. كما قامت فينيسيا / البندقية دوماً بشراء أقمشة "تصف مشغولة" من إنكلترا وقطلونيا وفلورنسا وتكفلت بصباغها وصقلها في ورشات خاصة بها ثم عمدت بعد ذلك إلى تصديرها إلى دولة المماليك. وعندما قامت هذه المدينة في القرن الخامس عشر الميلادي بضم أجزاء واسعة من المناطق المجاورة في أعالي إيطاليا إلى إقليمها راحت أيضاً تصدر على نحو متزايد منسوجات صوفية من إنتاج منطقة نفوذها (قارن أ. أشتور A. Ashtor 1982).

ودور الوسيط هذا الذي لعبته فينيسيا / البندقية لم يأت من قبيل المصادفات. فهذه الجمهورية القائمة على جزيرة كانت منذ بداياتها المبكرة على اتصال سياسي واقتصادي وثقافي وثيق بالإمبراطورية البيزنطية، التي كانت في القرن الحادي عشر الميلادي لا تزال تضم بعض الأقاليم السفلى من إيطاليا وشبه جزيرة البلقان بالكامل وبحر إيجه وجزيرة كريت وجزيرة قبرص بالإضافة إلى غربي الأناضول وشماله. وفي القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين كانت فينيسيا / البندقية وبيزنطة مقترنتين بـ "علاقات خاصة"، كما اعتبرت فينيسيا / البندقية من حين لآخر جزءاً من الإمبراطورية الرومانية الشرقية. ومن خلال العقود التي أبرمت في الأعوام 382هـ/992م و475هـ/1082م و542هـ/1147م ضمنت المدينة لنفسها الاستئثار بامتيازات تجارية واسعة في بيزنطة (ر. هاينن R. Heynen 1905). وبالاعتماد على مثل هذه العقود استطاعت فينيسيا / البندقية إقامة إمبراطوريتها التجارية في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وأن تضم إلى هذه الإمبراطورية المشرق Levante أيضاً بعد وقت قصير.

عندما نشبت الحروب الصليبية كانت مصر وسوريا تفوقان الغرب في العديد من مجالات الفنون الحرفية إلى حد بعيد. فالطرق الهنسية الرومانية المتبعة في الصباغة وفي صناعة الزجاج وفي التعدين إنما أخذت عن العرب، وعن طريق تجارة المشرق Levante الفينيسية بدأت منذ القرن الثاني عشر الميلادي منتجات الصناعة السورية والتقنيات المستخدمة فيها بالانتقال إلى أوروبا. ومن خلال الاتصال ببيزنطة جرى اطلاع التجار الفينيسيين على منظومة الوسائل والقواعد الناجعة، التي يرجع بعضها إلى العصور القديمة، المتبعة في التنظيم البيزنطي للتجارة والملاحة. فقام هؤلاء بنقل أهم عناصر هذه المنظومة وأدخلوها في المعاملات التجارية الرأسمالية المبكرة المتطورة في مدن أعالي إيطاليا وطورها.

لقد كانت حلب عند نشوب الحروب الصليبية لا تزال تتوضع خارج نطاق هذا الحيز الاقتصادي المسيحي - الشرق متوسطي. ولكن لم يمض إلا وقت قليل، كما سنرى في موضع آخر (في الفصل ١٥)، حتى تم إلحاقها به على كل حال، إلى حد أن كلود كاهن C. Cahen (١٩٤٠ ص ٤٨١) يستطيع إثبات وجود قوانين واتفاقيات مشتركة في المعاملات الاقتصادية حتى في القرن الثاني عشر الميلادي ويؤكد على أن "هناك مجموعة من العادات المشتركة بين سكان البحر الأبيض المتوسط البيزنطيين والسوريين والطلين". وهكذا استطاع التنظيم الرأسمالي الحديث للاقتصاد المدني في القرون الوسطى المتأخرة أن يطبع حلب أيضاً بطابعه على نحو بليغ.

إن تفوق فينيسيا / البندقية والمدن الساحلية الإيطالية الأخرى في تجارة المشرق Levante قام قبل كل شيء على تحكم هذه الجمهورية

بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط. وتبعاً لذلك تم الانتقال الفعلي للبضائع من يد التاجر الأوروبي إلى يد التاجر الشرقي المشرقي أول ما تم على أراضي الشرق الأدنى أو على أراضي مصر في الوكالات التجارية وفروع الشركات الأوروبية في سميرنا / إزمير وحلب والإسكندرية. ومثل هذه الوكالات التجارية التي انتشرت في الدول أو المدن الشرقية الكبيرة لم يوجد في أوروبا. الأمر الذي يتعلق بالدرجة الأولى على كل حال بتمكن المؤسسات التجارية المحلية المنتشرة في دول المشرق Levante من الاعتماد على الأقليات اليهودية واليونانية والأرمنية المقيمة في المدن الأوروبية كشركاء أو عملاء في متابعة مصالحها، وبحكم أن الحركة الاقتصادية النشطة كانت تتم على أطراف المدن الساحلية الإيطالية. فشرقي البحر الأبيض المتوسط لم يكن يتبع دولة المماليك وإنما كان يخضع إلى إمبراطورية فينيسيا / البندقية التجارية. ولكن ينبغي أيضاً أن لا يغيب عن البال أحكام الشريعة الإسلامية التي يجوز بموجبها لغير المسلمين العيش في العالم الإسلامي في حين لا يجوز للمسلمين العيش في العالم غير الإسلامي، وذلك لأنه يتعذر على المسلم المؤمن العيش في الشتات عيشة ملتزمة بأحكام الدين الحنيف⁽¹⁾.

ولما كانت مقاليد شحن البضائع عبر البحر الأبيض المتوسط حتى شواطئ المشرق Levante قد توضعت بأكملها في قبضة الدول البحرية الأوروبية – المتوسطية، لم يبق على عملائها الشرقيين في الغالب سوى القيام بمهام متواضعة تمثلت في التفريغ والتحميل والتخزين والتوزيع. فقد تعهد تجار مدينتي سالونيك [اليونان] وفماغوستا [قبرص] العثمانيتين على سبيل

(1) لا يشير المؤلف إلى أحكام معينة، ولا اعتقد أن هناك في الشريعة الإسلامية ما يمنع ذلك.

المثال بشراء البضائع من المناطق الداخلية المجاورة وشحنها إلى الوكالات التجارية الأوروبية المنتشرة على مقربة من الموانئ، وبتوزيع البضائع المشتراة هناك في المناطق الداخلية المجاورة. أما تجار كيوس [اليونان] أو مالوركا [جزيرة متوسطية] مثلاً فلم يقوموا في يوم من الأيام بأي دور من هذا القبيل في التجميع والتوزيع لمناطق داخلية حرفية - زراعية مجاورة للميناء، فقد انحصر اهتمامهم بالشراء والبيع والمقايضة في الميناء. وهكذا لا غرابة في عدم تمكن معظم المراكز التجارية الشرقية - المتوسطية من بلوغ الأهمية التي كان على مدن مثل فينيسيا / البندقية وجنوة وليفورنو أن تبلغها

أما حلب فتشكل هنا استثناءً، بل يمكن بلا ريب مقارنة دور المدينة وأهميتها إبان ازدهار التجارة الدولية الحلبية بدور فينيسيا / البندقية وأهميتها: فكما قامت المدن الساحلية في أعالي إيطاليا بشراء البضائع ومن ثم شحنها عبر البحر بغية بيعها، كذلك لم ينشط تجار حلب في البيع والشراء فقط وإنما قاموا إضافة إلى ذلك بتنظيم وتأمين شحن بري بعيد المدى إلى حد مشابه. بل كان هذا الشحن البري أكثر إرهاقاً وأكثر عرضة للمخاطر إلى حد بعيد من الملاحة عبر البحر الأبيض المتوسط، فعبر فيافي وقفار الشرق الأدنى تم شحن البضائع حتى مكة وبغداد وشرقي الأناضول وإيران أو حتى سواحل الخليج العربي لشحنها بحراً إلى الهند وشرقي آسيا. وقد أمكن تبعاً لذلك جني أرباح في التجارة بواسطة القوافل عبر الشرق الأدنى تعادل تقريباً الأرباح التي كانت تدرها الملاحة عبر البحر الأبيض المتوسط. وقد عرفت حلب مرة بعد أخرى كيفية استغلال هذه الفرصة وتمكنت بذلك أن تفرض وجودها على

نحو فعال جداً في مجال التجارة العالمية المتجاوزة للقارات وعلى صعيد المواصلات العالمية الرابطة بين القارات.

لقد اتسمت التجارة العالمية في القرون الوسطى المتأخرة وفي بدايات العصر الحديث، أي إبان العصر الذهبي لمدينة حلب بالضبط، بالاعتماد على التخمين والمضاربة إلى حد بعيد. فقد امتهنت شريحة مغامرة من رجال الأعمال التجارة الدولية والتمويل وتقديم القروض وتحويل وتسوية قيمة العملات المختلفة والتصدير في وقت واحد. وعندما كان يتم كل شيء على ما يرام، كانت تُجنى أرباح طائلة. فمع نهاية القرون الوسطى بلغ على سبيل المثال سعر الكيلو الواحد من البهار في مناطق الإنتاج الهندية من غرام إلى غرامين فضة، وفي الإسكندرية وحلب من ١٠ إلى ١٤ غرام وفي فينيسيا / البندقية من ١٤ إلى ١٨ غرام وفي ألمانيا من ٢٠ إلى ٣٠ غرام (ف. برودل F. Braudel ١٩٧٩ ص ٣٥٧).

إلا أنه نظراً لأثمان البضائع وأسعار الصرف المتذبذبة جداً تبعاً لتبدل العرض والطلب، كان كل متجر مهدداً بأخطار جسيمة. فالبضائع التجارية كان يتم شراؤها عن طريق الوكالات والعملاء على حساب التجار الخاص وعلى مسؤوليتهم الخاصة عندما كانوا يجدون أسعارها مقبولة. غير أن شحن البضائع من ثم كان يستغرق فترة زمنية تمتد من عدة أسابيع إلى عدة شهور، كان من الممكن خلالها للأسعار في الموقع الذي افترضه المرء سوقاً لتصريف بضاعته أن ترتفع بشكل جنوني أو أن تهبط على شكل كارثي أيضاً. من ناحية أخرى أدت عمليات السلب والنهب في عرض البحر، وتحطم السفن وغرقها، وغارات البدو على القوافل التجارية والمصادرات التعسفية

والاشتباكات الحربية المنذلة دون توقع، إلى فقدان الحمولة بكاملها في معظم الأحيان؛ كما أن المغامرة بدفع سلفة يمكن أن لا ترد كانت واردة إلى حد كبير.

لقد أفرز النظام الرأسمالي المبكر المتوسطي بالحقيقة ضمانات محدودة لتجنب خسارات مهددة للوجود، كما عرف المرء بمهارة كيف يستغل سلطة الدولة لمصلحته الخاصة. إلا أن نجاح رجل الأعمال كان منوطاً بمخالفة الحظ له أيضاً. وعندما كانت هذه الظروف مهياً فعلاً، أمكن للمرء في التجارة الدولية عبر البحر الأبيض المتوسط وكذلك على طرق القوافل في الشرق الأدنى أن يحقق بذكاء وجرأة وإقدام وسرعة في اتخاذ القرار وقدرة على التكيف في اللحظة المناسبة أرباحاً طائلة، بل أحياناً أرباحاً طائلة جداً: "فالتجارة مع البلاد البعيدة مهنة تعترضها بعض المخاطر لكنها تحقق أحياناً فوائد غير عادية وأرباحاً خيالية" (ف. برودل F. Braudel ١٩٧٩م، ص ٣٧٥؛ قارن أيضاً ر. دي روفر R. de Rover ١٩٦٣م، ر. هاينن R. Heynen ١٩٠٥م، ر. دافيدسون R. Davidsohn ١٩٠٨م).

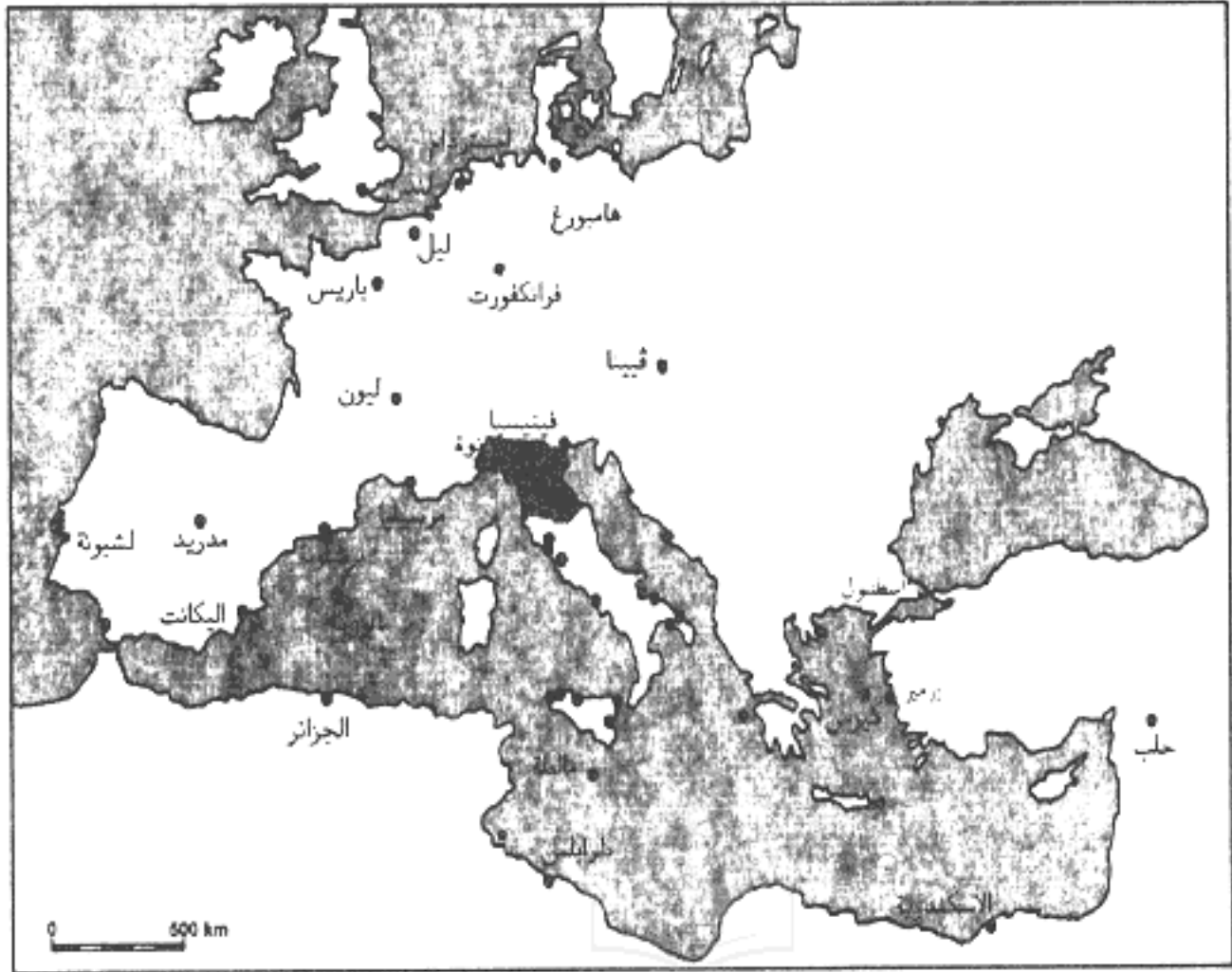
وكان من الضروري حتماً لنجاح مثل هذه الصفقات التجارية في التجارة الدولية وجود نظام استعلامات واسع المدى متجاوز للقارات. فقد احتاج المرء إلى أنباء موثوقة وسريعة تصله بجميع أهم المراكز التجارية ليطلع على واقع العرض والطلب وعلى أثمان البضائع وأسعار الصرف وعلى سلامة أو اضطراب المواصلات البرية والبحرية. لذلك وُجد تجار من حلب في العديد من المحطات التجارية الهامة في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأدنى، ولذلك أقام في حلب ممثلو العديد من الشركات

التجارية التي نشطت في هذا الحيز الاقتصادي الكبير القديم، ولذلك أيضاً كان لليهود والأرمن دور كبير في التجارة الدولية بحكم إقامة أشقائهم في العقيدة ضمن جاليات صغيرة في جميع أهم وأكبر المدن التجارية في أوروبا وروسيا والشرق الأدنى. ولذلك أيضاً يسافر العديد من التجار على الدوام تقريباً ويقطعون خلال ذلك المسافات المثيرة للدهشة. أما إلى أي مدى اتسعت شبكة الاستعلامات الشخصية هذه القائمة على الوكالات التجارية والرحلات الاستطلاعية وإلى أي حد دقت تركيبة نسيجها فذلك ما تريد توضيحه الخارطتان المسقطتان على الشكل رقم (١) والشكل رقم (٢) اللتان تبرهنان في نفس الوقت على أهمية دور حلب في إطار مثل هذه الشبكات.

إن اندماج حلب في منظومة الاقتصاد العالمي في القرون الوسطى المتأخرة وفي القرون التي سبقت قيام الثورة الصناعية ينم عن أن ازدهار وتدهور التجارة العالمية والمواصلات العالمية قد أثرا على مصير المدينة أكثر بكثير مما تم الاعتقاد به حتى الآن. فالتاريخ التقليدي الذي درج عليه علماء اللغة الشرقيون، والذي يتبع أسلوب المؤلفين العرب والفرس في الغالب، ينطلق عموماً من أن نهضة المدن وازدهارها وتدهورها أمور تتبثق عن الأحداث السياسية والعسكرية داخل الدول التي تضم تلك المدن، وفي المنطقة المحيطة بالمدينة المعنية على الأخص. وكأسباب للتدهور يتم على سبيل المثال ذكر الحروب وأعمال السلب والنهب والحرائق المتعمدة، أو الأوبئة الفتاكة والمجاعات والزلازل أو السياسة المالية والضريبية الجائرة. ويميل حتى أ. عبد النور (١٩٨٢ ص ١٤) في بحثه الجدير حقاً بالقراءة إلى تعليق أهمية كبيرة على الأحداث المحلية والإقليمية؛ فخلال دراسته

للمحفوظات استوقفته هذه الأحداث فقط ولم تشد انتباهه العلاقات الجدلية المتجاوزة لحدود المكان. غير أن دلائل عديدة تشير في حالة مدينة حلب إلى أن التطورات الجارية غالباً في مكان بعيد جداً على صعيد التجارة العالمية والمواصلات العالمية تؤثر على الوضع الاقتصادي أكثر مما تؤثر الأحداث المحلية أو الإقليمية؛ على هذا النحو ينبغي أيضاً الالتفات أكثر بكثير عما كان عليه الحال فيما مضى إلى الأزمات المالية والنكسات الاقتصادية الدولية مثلاً، أو إلى إقفال طرق الملاحة البحرية النائية من جراء الحروب الناشئة في مكان آخر تماماً.

حول ذلك ستكون لنا وقفة مطولة في الفصل الخامس عشر نعالج خلالها الموضوع على نحو مفصل، أما هنا فنود تقديم مثال واحد فقط: فمن نهاية الحرب الأهلية الإسبانية عام ١١٢٤هـ/١٧١٣م وحتى حوالي عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م لم تتعثر المواصلات والتجارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من جراء حروب واسعة أو حصارات طويلة، ولقد شهدت حلب خلال تلك العقود ازدهاراً كبيراً ينم عنه العديد من المنشآت الجميلة التي تعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي. أما في الفترة التي امتدت فيما بعد من عام ١٢٠٤هـ/١٧٩٠م حتى عام ١٢٣٠هـ/١٨١٥م والتي شهدت قيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون الاستعمارية، كانت الطرق البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط معطلة من جراء ذلك وتقهقرت التجارة الدولية إلى حد كبير، وفي تلك الفترة بالضبط كانت التجارة في حلب أيضاً تعاني من فتور حاد وتدهور مريع.



شكل رقم (١): العلاقات التجارية لشركة سامينياتي Saminiati التي كان لها مقران في إيطاليا أحدهما في فلورنسا والثاني في ليفورنو في القرن السابع عشر الميلادي (بالاعتماد على ف. برودل F. Braudel، ١٩٧٩م، ص ١٥٧)

هذا التدهور يُعزى في العادة إلى الأحداث المحلية أو الإقليمية: إذ تتم الإشارة إلى غارات البدو المتكررة المنطلقة من أعماق الجزيرة العربية، وإلى ضعف الدولة العثمانية في الشرق الأدنى بشكل عام، وإلى الصراعات الدموية للجماعات المتنافسة داخل المدينة وإلى سوء الحصاد والمجاعات، مع أنه من البديهي أن تُلحق مثل هذه الحوادث الأذى بمدينة تجارية وحرفية. لكن حلب برهنت في فترات غير قليلة من تاريخها المتقلب على مقدرتها في ظل اقتصاد رائج وتجارة دولية مزدهرة على التغلب على مثل هذه المصائب

والقلاقل السياسية والنزاعات الحربية بسرعة وعلى الدوام. لذلك يجب أن تكون هناك أسباب بعيدة لهذا الركود الاقتصادي الذي دام عدة عقود من الزمن. ومن المفيد هنا للدلالة على ذلك تقديم مثال ثانٍ يقوم على استنتاج عكسي: فالعقود الأخيرة من العصر المملوكي في سوريا لم تكن بسبب النزاعات والعمليات العسكرية المنذلة مرة بعد مرة عسراً ذهبياً على الإطلاق، ولكن بما أن الظروف العامة للاقتصاد العالمي وللتجارة العالمية كانت مواتية جداً بالنسبة لحلب، فقد ابتدأت في ذلك الحين إحدى أهم فترات ازدهار المدينة.

بل ربما كان من السائغ في هذا السياق السؤال عن إمكانية فهم بعض القلاقل السياسية والنزاعات الحربية، التي تُعتبر بصورة عامة سبباً لوحدها في تدهور مدينة من المدن، على أنها مجرد نتيجة بحد ذاتها للمتغيرات الكبيرة على صعيد الاقتصاد العالمي. إذ عندما شحت فرص العمل وقلت الأجور وسادت البطالة في أعقاب تدهور التجارة العالمية منذ عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م تقريباً وإغلاق أهم طرق المواصلات العالمية في الأقاليم العربية التابعة للدولة العثمانية، من الممكن جداً أن ننذ أن يكون ذلك قد أثار الاضطرابات ودفع إلى التمرد والعصيان وجرّ البدو لشن الغارات. فهؤلاء أيضاً لم يعيشوا إبان القرون الماضية منعزلين تماماً في مجموعات مكتفية ذاتياً، بل كانوا منخرطين في منظومة الاقتصاد المدني من وجهات نظر عديدة.

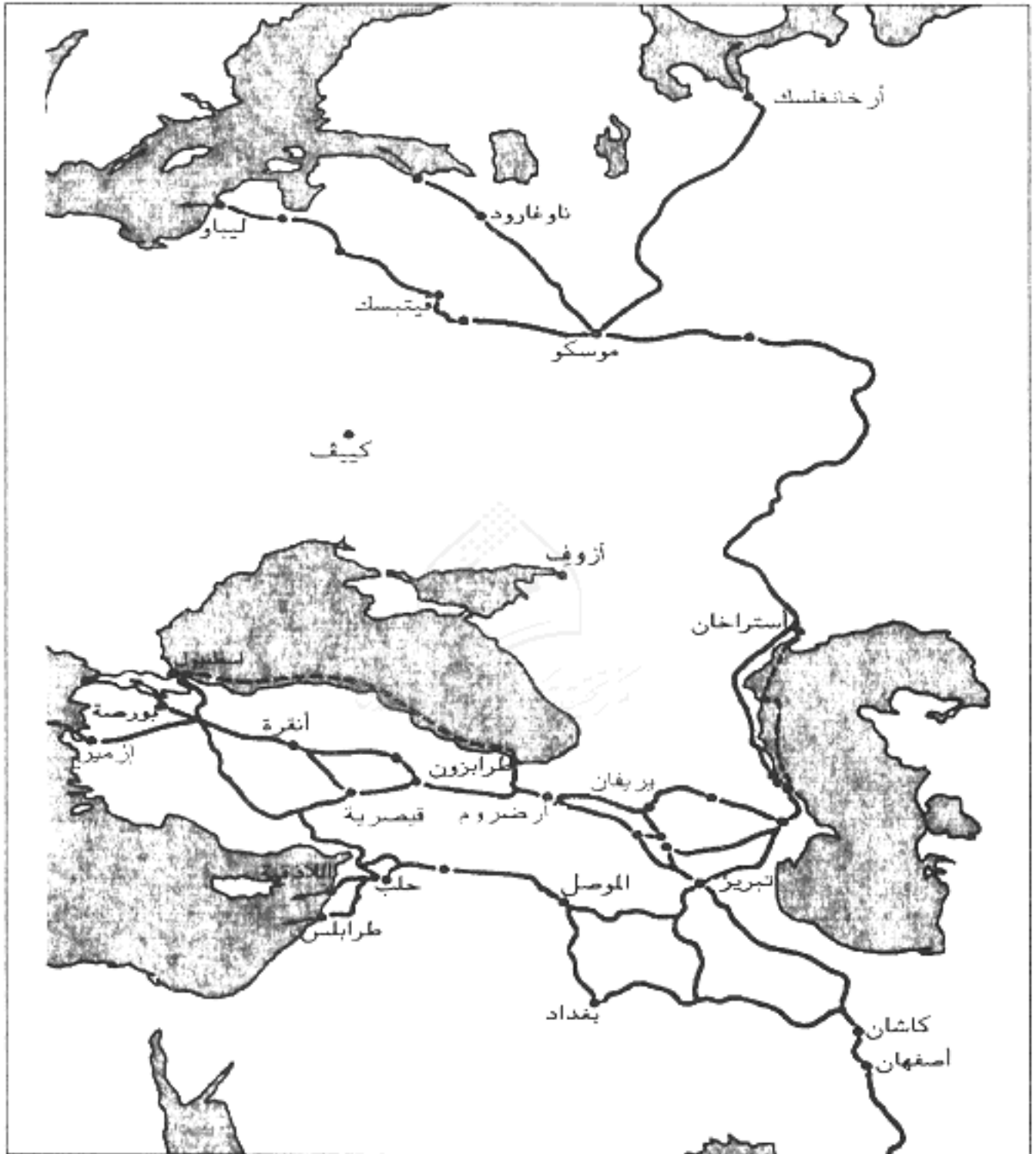
إلا أنه لن يتم بالطبع إنصاف الناس في حلب، إذا اعتبرت فترات ازدهار المدينة ببساطة كنتيجة لفترات ازدهار التجارة العالمية والمواصلات

العالمية. كما أن الميزة الاستثنائية للموقع الجغرافي والقاري تُفضي على نحو قليل إلى ازدهار الاقتصاد المدني تلقائياً مثلما تُفضي الظروف المواتية على صعيد الاقتصاد العالمي. لذلك ينبغي أن يتمحور التفكير حول الإنسان وفعله وخاصة حول الشريحة العليا المتنفذة اقتصادياً واجتماعياً من التجار المتعاملين بالتجارة الدولية وتجار الجملة وأرباب المصالح وأصحاب البنوك الذين عرفوا كيفية استغلال ميزات موقع حلب مثلما عرفوا كيفية استغلال الظروف المواتية على صعيد الاقتصاد العالمي (قارن الفصل الخامس عشر).

هؤلاء هم الذين حولوا حلب إلى مركز إشعاع حضاري كبير أيضاً، خضعت إلى تأثيره أجزاء واسعة من الشرق الأدنى. فمع البضائع والتجار القادمين من حلب انتقلت بالتأكيد أفكار وأمثلة نموذجية وتطبيقات عملية إلى الأقاليم الكبيرة المجاورة: فالأسواق والخانات على سبيل المثال في أورفا وديار بكر أو الموصل تتم في عمارتها وتقنية بنائها عن تأثير قوي بتصاميم الأبنية الحلبية. وفي دمشق أو في تبريز أو في بغداد يُراود المرء شعور بمؤثرات حلبية المصدر في بعض الأبنية التجارية والمنشآت الاقتصادية. بل تحولت أسس التصميم المعماري لحي تجاري مركزي، بالشكل الذي تبلورت عليه في حلب ما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر الميلاديين، إلى نموذج يُحتذى في تشكيل المدينة العمراني خارج نطاق الشرق الأدنى إلى حد بعيد.

في الختام يجدر عقد مقارنة مع فينيسيا / البندقية مرة أخرى: إننا نعرف في جنوب ألمانيا أمثلة عديدة عن المدن والأسواق الممتدة على طول شوارع التجارة الدولية، تبوح منشآتها بمؤثرات قادمة من أعالي إيطاليا. فمع

انتقال البضائع والتجار انتقلت أيضاً مبادئ تشكيل عمراني عبر جبال الألب إلى ألمانيا. بيد أن فينيسيا / البندقية لم تكن مجرد مركز إشعاع ثقافي وحسب،



شكل رقم (٢): طرق رحلات التجار الأرمن في القرن السابع عشر الميلادي (بالاعتماد على ك. كيفونيان K. Kevonian، ١٩٧٥م، ص ٢٠٥ - ٢٠٦)

وإنما محطة استقبال للمؤثرات الثقافية أيضاً؛ إذ طالما يلاحظ المرء في عمارة هذه المدينة أفكاراً وعناصر معمارية شرقية. وعلى نحو مشابه تماماً لم تؤثر كذلك حلب، المدينة التجارية المنفتحة على العالم المرتبطة بالعالم، على مدن الشرق الأدنى الأخرى وحسب، وإنما استقبلت تأثيرات من الخارج أيضاً.

إلا أن ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٣٤/أ، ص ٣١ وما بعد وص ٥٠) يرى عن حق بالتأكيد أن جوهر تصميم العمارة الحلبية متميز للغاية ومُتجذر في الموقع إلى حد بعيد، وأن حلب بالتالي قد تأثرت على سبيل المثال أقل من دمشق بأفكار البناء العثمانية. ومع ذلك فقد تم حتى قبل غزو المؤثرات الغربية في القرن التاسع عشر الميلادي نقل الابتكارات من اسطنبول ومن أوروبا، كما تم تكيف الأبنية التجارية مع الاحتياجات المتغيرة للسكان والمستثمرين. فالشرفات والدرابزين والأدراج الفخمة المعلقة والأجنحة السكنية المنارة من خلال نوافذ كبيرة، التي تضيء على الأفنية الداخلية للخانات الكبيرة في حلب مظهراً خلاباً، أوجدها القناصل والتجار الأوروبيون الذين أدخلوا تعديلات على الخانات تبعاً لاحتياجاتهم. حتى إنها تُسفر أحياناً عن تقارب مدهش مع الأفنية الداخلية للقصور والأبنية العامة الضخمة في شمالي إيطاليا، وفي ذلك حجة أخرى على أن حلب جزء لا يتجزأ من الحيز الثقافي والاقتصادي الكبير لحوض البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الثاني

حول تاريخ مدينة حلب

إن تاريخ حلب، كما أخذنا على عاتقنا البحث فيه، كتاريخ لبنية المدينة ولمظهرها الخارجي، سيتم تناوله لاحقاً (ص ٢٠١ وما بعد) بشكل مفصل. أما هنا فسنكتفي بتقديم نبذة إجمالية عامة عن الوقائع التاريخية والأعلام، تربط تاريخ حلب بتاريخ سوريا وبتاريخ البلدان المجاورة لها؛ بغية تصوير المناخ التاريخي العام إلى حد ما (انظر ج. سوفاجيه ١٩٤١ وفي الموسوعة الإسلامية ط٢ ج٣ ص ٨٥-٨٩).

إن بداية حلب ترجع في جذورها كبداية جميع المستوطنات القديمة في سوريا إلى غياهب عصور ما قبل التاريخ. والقيام بتنقيبات منظمة، على تل حلب (ص ٢٠٢) المفترض وجوده تحت حي العقبة، وعلى القلعة وحول المدينة، هو السبيل الوحيد الذي بإمكانه فيما لو تم أن يوضح لنا، متى استقر الإنسان في حلب أول مرة، وكيف كانت هذه المستوطنة متصلة مع محيطها وفي ظل أي حضارات قديمة بلغت حلب أهمية أكيدة أول مرة. مع أن ذلك سيعود بالتأكيد إلى الألف الخامس قبل الميلاد.

إلا أن الإشارات التاريخية الصريحة في المصادر المخطوطة لا تزال ترجع أول ما ترجع إلى الألف الثاني قبل الميلاد، أيام خضعت حلب تارة إلى مجال نفوذ مصر وتارة إلى مجال نفوذ الحثيين المنحدرين من آسيا الصغرى

ومرة إلى مجال نفوذ بلاد الرافدين. وفي تلك الأيام كان للمدينة اسمها الحالي (فقد أطلق عليها حلب في المصادر الحثية وخرب في المصادر المصرية وخابا في المصادر الأكادية).

وفي الألف الأول قبل الميلاد، وعلى نحو أدق في العهد السلوقي بالضبط، تم توسيع حلب أو بالأحرى تأسيسها من جديد وأطلق عليها من قبل سلوقس نيكاتور ما بين عامي ٣٠١ و ٢٠٨ ق. م اسم بيروة (مجلة دراسات إسلامية، ج ٣، ١٨٩٩، ص ٣٠٧ وما بعد)، الاسم الذي حملته المدينة أيضاً أيام الرومان. وتحت حكم البيزنطيين أطلق على المدينة اسمها القديم من جديد؛ وفي عام ٥٤٠ م تم احتلالها وتدميرها وسلبها وحرقتها على يد الملك الساساني كسرى الأول أنوشروان (انظر أدناه ص ٢٠٦ وما بعد). إلا أنه بعد وقت قصير من هذا الدمار أعيد بناء المدينة أيام حكم جوستانيان (٥١٨-٥٦٥م) وأحيطت بسور جديد من الحجارة المربعة على الأرجح.

إن تسليم المدينة إلى المسلمين في عام ١٥هـ/٦٣٦م يُشكل مرحلة حاسمة في تاريخ حلب. إذ يبدو أن حلب لم تحظ بأهمية كبيرة في ذلك الحين. إدارياً كانت ملحقة بإقليم حمص ثم بإقليم قنسرين وفي العصر الأموي خبا نورها في ظل تألق دمشق عاصمة للدولة الإسلامية. ومع ذلك أنشئ في ذلك الحين الجامع الأموي أنشأه الخليفة الوليد (٧٠٥-٧١٥م) أو أخوه سليمان (٧١٥-٧١٧م). كما تُنسب في مصادر القرون الوسطى الضاحية التي عرفت بالحاضر السلیماني وتوضعت حتى حوالي عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م في الجهة الجنوبية الغربية خارج الأسوار إلى الخليفة سليمان، الذي يُفترض أنه قام ببناء قصر هناك (ابن شداد ص ٢٨).

بعد عام ١٣٢هـ/٧٥٠م، أي بعد سقوط الأمويين على أيدي العباسيين، انتقل مركز الخلافة من سوريا باتجاه الشرق إلى العراق. فبرغم أن حلب كانت حتى عام ١٣٢هـ/٧٥٠م ذات أهمية ثانوية داخل سوريا، إلا أن سوريا كمركز للخلافة كانت متمتعة بالمقارنة مع جميع الأقاليم الأخرى بامتيازات اقتصادية وبالتالي كانت حلب أيضاً متمتعة بتلك الامتيازات داخل الدولة الإسلامية، وهكذا كان من المحتم أن يتغير هذا الوضع في القرون التالية. فقد وقعت المدينة كما في الألف الثانية قبل الميلاد في منطقة تتنازع المصالح الحيوية بين بلاد الرافدين، أي بين العباسيين، وبين مصر، حيث قام أحد قادة الجند العباسيين، أحمد بن طولون، في عام ٢٥٤هـ/٨٦٨م بالاستقلال عن العباسيين وتأسيس دولة مستقلة. وقد استطاع أحمد بن طولون أن يضم في عام ٢٦٣هـ/٨٧٧م أجزاء واسعة من سوريا إلى دولته وهكذا وجدت حلب نفسها أيضاً لفترة من الزمن في ظل سيادة الدولة الطولونية.

وفي عام ٢٩٠هـ/٩٠٢م، قبيل اندحار الطولونيين بقليل، حاصر القرامطة حلب، وهم أتباع إحدى الفرق الشيعية المتزمتة، الذين اتخذوا من البحرين والجزء المقابل لها من شبه الجزيرة العربية معقلاً لهم. وفي عام ٣٢٥هـ/٩٣٦م احتل المدينة الإخشيديون، الذين أخضعوا مصر إلى سيطرتهم في عام ٣٢٤هـ/٩٣٥م بعد حكم عباسي أعقب اندحار الطولونيين واستمر عقدين من الزمان. بيد أن الإخشيديين لم يتمكنوا من الاحتفاظ بالمدينة إلا سنوات قليلة فقط، فقد قام سيف الدولة الحمداني في عام ٣٣٢هـ/٩٤٤م بضمها إلى دولته، التي ترعرعت منذ عام ٢٩١هـ/٩٠٤م في شمالي بلاد الرافدين متخذة من الموصل مركزاً لها، وبتحويلها إلى عاصمة له. لقد دخل

سيف الدولة التاريخ لما عُرف عنه من تشجيع كبير للفنون والتعليم والعلوم، محولاً بذلك حلب إلى أحد أهم المراكز الفكرية في عصره، ولما اشتهر به من جهاد حثيث ضد البيزنطيين.

غير أن تفوق سيف الدولة على البيزنطيين، وبالتالي أيضاً تألق حلب في كنف الحمدانيين، لم يدم سوى ثمانية عشر عاماً فقط. فقد استولى البيزنطيون عام ٣٥١هـ/٩٦٢م على المدينة، وعمدوا إلى تدميرها تدميراً مريعاً وإلى سلبها ونهبها وإلى زج العديد من الأهالي في المعتقلات والسجون (انظر ص ٢٠٩). لتبتدئ بذلك فترة مظلمة في تاريخ حلب دامت أكثر من خمسين عاماً، بدت فيها حلب أطلالاً أكثر من مدينة، وغدت كرة يتنازعها البيزنطيون والحمدانيون والفاطميون، الذين احتلوا مصر عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م منحدرين مما يعرف اليوم بتونس، وأمراء العشائر العربية في المنطقة.

ثم تسنى للفاطميين عام ٤٠٦هـ/١٠١٥م إخضاع حلب إلى سيطرتهم، غير أنهم لم يتمكنوا من تملك زمام أمورها أكثر من ثماني سنوات اضطروا بعدها للتنازل عن المدينة إلى المرداسيين، الأمراء العرب المنحدرين من قبيلة كلاب، الذين استحثهم أهالي حلب على دخول المدينة. بيد أن سيادة المرداسيين على حلب كانت عرضة على الدوام لهجوم الفاطميين، الذين استعادوا سيطرتهم على المدينة عدة مرات؛ إلى أن استولى على حلب في عام ٤٧١هـ/١٠٧٩م العقيليون، الأمراء المنحدرون من قبيلة بدوية عربية أخرى، الذين أخضعوا في الثمانينات من القرن الحادي عشر الميلادي المنطقة الممتدة بين بغداد والموصل وحلب إلى سيادتهم.

وكان كل هذا وذاك يتم على مرأى دولة كبرى تشكلت حديثاً في الشرق، هي دولة السلاجقة الذين أخضعوا إيران لحكمهم بعد عام ٤٢٦هـ/١٠٣٥م، والذين عُيِّنَ زعيمهم طغرل بك (١٠٣٧-١٠٦٣م) عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م بأمر الخليفة سلطاناً، وهو لقب كان يُطلق على الحكام المدنيين في ما تبقى من الدولة العباسية. فما كان من السلطان السلجوقي ملك شاه (١٠٧٢-١٠٩٢م) إلا أن قام في عام ٤٧٩هـ/١٠٨٦م بتعيين حاكم في حلب وبضم المدينة بذلك إلى دولته. بعد موت ملك شاه تولى حاكم دمشق السلجوقي تنش بن ألب أرسلان، أخو الملك شاه، مقاليد الأمور في حلب؛ ثم آلت أمور حلب بعده في عام ٤٨٨هـ/١٠٩٥م إلى ابنه رضوان الذي دام له ذلك حتى عام ٥٠٧هـ/١١١٣م.

بيد أن هذه الدولة السلجوقية الصغيرة في حلب كانت عرضة بلا حول ولا قوة تقريباً لأعتى خطر أحاق بسوريا الإسلامية في ذلك الوقت، والذي تمثل بالصلبيين، الذين عاثوا في المناطق المحيطة بحلب فساداً وحولوها خراباً يباباً وقطعوا طرق تجارتها وخربوا المدينة حتى كادت تبدو من بعدهم أثراً بعد عين. فالأعوام الستة عشر التي امتدت من وفاة رضوان عام ٥٠٧هـ/١١١٣م إلى حين قيام السلطان سنجر عام ٥٢٣هـ/١١٢٩م باقتطاع حلب هدية إلى أتابك الموصل عماد الدين زنكي تعتبر فترة مظلمة أخرى في تاريخ المدينة. إلا أن الأمر لم يبق على حاله أيام الزنكيين، فقد قاوم عماد الدين (١١٢٧-١١٤٦م) الصليبيين بصراوة وبنجاح ودأب على تحقيق انتعاش اقتصادي لدولته وترك لابنه نور الدين (١١٤٦-١١٧٣م)، الذي تسلم

زمام السلطة في حلب بعد موته، مدينة كانت قد استعادت عافيتها، لم يأل نور الدين جهداً ولم يدخر وسيلة في سبيل تحصينها وتحسينها.

لقد قام نور الدين بتجديد أسوار المدينة والقلعة والجامع الكبير وبنى الأسواق من جديد وبصيانة شبكة المياه. وفي تلك الفترة ازدانت حلب وكذلك دمشق التابعة لدولة نور الدين أيضاً ببهاء الأبنية الجديدة. كما كان نور الدين قائداً حربياً ناجحاً في وجه الصليبيين ومدافعاً فذاً عن المذهب السني، الذي انفتح أمامه المجال رحباً للدعوة له في سوريا التي كان قد انتشر فيها المذهب الشيعي عن طريق الحمدانيين والفاطميين. فقد قام نور الدين بتأسيس العديد من المدارس في المدينة، غير هادف من وراء ذلك دوماً إدخال السرور والبهجة على الأهالي الذين ثاروا ضده في عام ٥٥٢هـ/١١٥٧م بسبب سياسته الدينية السنية التعسفية. ولا يزال بعض هذه المدارس في حالة جيدة حتى يومنا هذا. كما قام نور الدين بإشادة منشآت تعليمية أخرى وأسس أيضاً مشفى لا يزال كذلك موجوداً حتى اليوم [البيمارستان النوري - دليل ٤٤].

لقد كانت فترة حكم نور الدين عصراً ذهبياً بالنسبة لحلب تمت فيه على أبعد تقدير صياغة بنية المدينة داخل الأسوار في ملامحها الأساسية المتوارثة حتى اليوم. بعد نور الدين حكم حلب ابنه إسماعيل حتى عام ٥٧٧هـ/١١٨١م، الذي انتقلت بعد وفاته مقاليد أمور المدينة إلى أيدي الزنكيين في الموصل وسنجار، الذين قدموها عام ٥٧٩هـ/١١٨٣م هدية إلى صلاح الدين الأيوبي، الذي عين ابنه غازي حاكماً عليها ثم نصبه عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م ملكاً عليها. وفي ظل حكم الملك غازي شهدت حلب فترة ازدهار أخرى وتمكنت حتى وفاته عام ٦١٣هـ/١٢١٦م - بل حتى زوال

سيادة الأيوبيين على حلب في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م - من أن تُطور نفسها إلى حد كبير وأن تبلغ بعد ما يزيد عن ١٣٠ عاماً من السلام ذروة تطورها القروسطي. لقد واصل الملك غازي بالحقيقة سياسة السلطان نور الدين. فقد نشأت ضواحي جديدة خارج الأسوار (انظر ص ٢٦٠ وما بعد) وتم ترميم وتدعيم أسوار المدينة، وبناء القلعة بأسرها من جديد وتوسيع الأسواق بغية تأمين احتياجات تجارة حلب المتزايدة، التي تعكس صورة عنها العقود التجارية المبرمة مع فينيسيا/البندقية في الأعوام ٦٠٣هـ/١٢٠٧م و٦٢٢هـ/١٢٢٥م و٦٢٦هـ/١٢٢٩م و٦٥٢هـ/١٢٥٤م، كما تم تجديد وتوسيع شبكة الإمداد بالمياه (انظر ص ٤٦٤ وما بعد) في المدينة وإنشاء العديد من المنشآت الدينية والدينية.

بعد هذه الفترة التي امتدت ١٣١ عاماً ونعمت خلالها المدينة بالأمن والسلام حلت في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م الكارثة. فلقد استولى المغول على المدينة وعاثوا فيها فساداً ودمروها ونهبوها وأعدموا الملك يوسف آخر ملوك الأيوبيين. ولم يتمكن من إيقاف توغل المغول داخل البلاد باتجاه الغرب إلا المماليك الذين تولوا عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م السلطة في مصر خلفاً للأيوبيين، وذلك في أيلول عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م على مقربة من عين جالوت في فلسطين؛ والذين كان من المقدر لهم أن يتحكموا في مقادير أمور حلب ٢٥٨ عاماً أخرى، أو بالأحرى حتى الاحتلال العثماني لسوريا في عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م. ولم تكن الفترة الأولى من حكم المماليك فترة تألق بالنسبة لحلب على الإطلاق فلقد توضع المدينة على أطراف دولة المماليك وبقيت لفترة طويلة عرضة لغارات المغول وابتليت عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م

بالبطاعون، الذي سقط ضحيته العديد من الأهالي. ولم يُحرز أي انتعاش ملحوظ إلا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي. فقد نشطت في هذه الفترة حركة البناء (قارن شكل ٥٨) وأعيد بناء الأسوار واستعادت المدينة حيويتها، الأمر الذي لم يدم طويلاً على كل حال، ففي عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م حاصرت كما في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م جيوش زاحفة من آسيا الوسطى، من التيموريون هذه المرة، أسوار حلب إلى أن سقطت المدينة وسُلبت ونُهبت على مدار ثلاثة أيام.

ولم يختلف الوضع في حلب أوائل القرن الخامس عشر الميلادي عما كان عليه في بداية القرن الرابع عشر إلا قليلاً. إلا أن الوضع على الساحة الدولية كان قد تغير لصالح حلب. فلقد انقطعت الطرق التجارية الممتدة من إيران إلى أوروبا عبر آسيا الصغرى نتيجة التغيرات السياسية في آسيا الصغرى وبسبب الصراع الناشب بين التيموريين والعثمانيين، وهكذا استطاعت حلب أن تجر تجارة الحرير المدرة للأرباح والناشطة بين مراكز الإنتاج في شمالي إيران وبين المدن الإيطالية، ولاسيما فينيسيا / البندقية، إلى ساحتها. ففي النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي شهدت المدينة انتعاشاً هائلاً وشُيدت مبان جديدة في كل مكان وضجت الضواحي المقفرة ثانية بالناس وعُمرت ضواحي جديدة وتوسعت الأسواق (قارن شكل ٥٩).

هذا النمو استمر في بداية القرن السادس عشر، ولم يجلب الاحتلال العثماني معه للمدينة أي فتور على الإطلاق بل العكس تماماً، إذ استطاعت حلب أن تتفتح على أسواق جديدة في آسيا الصغرى وأن تنشط تجارتها مع

أوروبا. وفي عام ٩٥٥هـ/١٥٤٨م تم افتتاح قنصلية فينيسية في المدينة، تبعه في عام ٩٦٩هـ/١٥٦٢م افتتاح قنصلية فرنسية وفي عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م افتتاح قنصلية إنكليزية وفي عام ١٠٢٢هـ/١٦١٣م افتتاح قنصلية هولندية. وكانت حلب قد تحولت إلى أهم مركز تجاري في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ومع أنه توجب عليها أن تتحى عن هذه المكانة إلى سميرنا / إزمير في القرن الثامن عشر الميلادي، إلا أن اقتصادها بقي مزدهراً وإن تناوب الرواج والفتور أيضاً، حتى مستهل القرن العشرين، وتشهد على ذلك المنشآت التجارية التي لا حصر لها والتي أنشئت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى (قارن الفصل الخامس عشر).

وهكذا تبعت فترة تألق المدينة في ظل الزنكيين والأيوبيين (١١٢٧-١٢٦٠م) فترة طويلة وإن كانت متقلبة من الرخاء والنعيم، بلغت أوجها ما بين نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ونهاية القرن السادس عشر. بعد ذلك اتخذ التطور مساراً بطيئاً على مدار القرن السابع عشر الميلادي ومعظم القرن الثامن عشر. أما العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر الميلادي والعقود الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي فقد جلبت كساداً وركوداً اقتصادياً وتكللت نهايتها بالبؤس والحرمان من جراء زلزال دك المدينة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م دكاً عنيفاً. إلا أن المدينة شهدت بعد ذلك بوقت قصير ازدهاراً من جديد وكان عليها أن تأخذ دورها على صعيد التجارة العالمية في القرن التاسع عشر الميلادي وبدايات القرن العشرين الميلادي.

الفصل الثالث

واقع الأبحاث المتوفرة حول حلب حتى إعداد هذا الكتاب والمسائل الجديدة المطروحة للبحث

٣ - ١ - موضوع العمل الذي بين أيدينا وأهدافه

تعد حلب دون أدنى شك إحدى مدن الشرق التي نعرف عنها الكثير نسبياً، فقد تناولتها من وجهات نظر مختلفة ووفق اعتبارات متباينة الدراسات الإسلامية والأبحاث المهمة بنشأة المدن وتطورها والبحوث العلمية المعمارية والدراسات المتعلقة بتاريخ الفن وبجغرافية المدن. وعندما توجب على المؤلفين أثناء إعدادهما لكتابهما "بازار أصفهان" (غاوبه - فيرت ١٩٧٨) سد ثغرات واسعة اعترضت سبيل البحث من حين لآخر، توفر لديهما حول بعض المسائل المتعلقة بحلب أساساً متيناً من معلومات موثوقة علمياً.

ومع ذلك لم تكن حلب أيضاً حتى الآن إلا من جوانب مختارة معدودة محور دراسات علمية، وحتى هنا لا تزال معرفتنا غير كاملة وغير أكيدة إلا بشكل إجمالي. فالمستشرقون والباحثون لم يهتموا تقريباً على سبيل المثال حتى الآن إلا بالمنشآت والخطوط المنقوشة عليها والتي تعود إلى ما قبل العصر العثماني وإلى بداياته. أما القرن التاسع عشر الميلادي فقد بقي مستبعداً إلى حد بعيد. إلا أنه لا يمكن إطلاقاً الإحاطة بمدينة مثل حلب بدون فهم الواقع

الاجتماعي والاقتصادي لهذا القرن التاسع عشر الميلادي وبدون إدراك التطور العمراني المرتبط بذلك.

علاوة على ذلك يحتاج تاريخ حلب الاقتصادي والاجتماعي، ضمن إطار التاريخ العثماني الحديث، بشكل ملح إلى إعادة تقييم وإلى تصنيف جديد متباين جداً. إذ توصف عادة الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين على أنها مضعضة وضعيفة ومهلهلة وتابعة لأوروبا على نحو متزايد؛ ولم يتخلص حتى ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) أو هـ. جيب H. Gibb وهـ. بون H. Bowen (١٩٥٠) أو أ. حوراني من هذه الفكرة المسيطرة. لذلك ينبغي في حالة مدينة حلب تبيان الحاجة الماسة إلى تصحيح مثل هذه الأحكام العامة وتقويمها.

ثغرة أخرى في طريق البحث تتمثل في التحديد المكاني لجميع الدراسات التي تمت حتى الآن تقريباً والتي تقتصر في حلب على منطقة السوق المركزي وعلى المراكز الحيوية الثانوية المعودة والمنتشرة غالباً خارج الأسوار. لذلك فقد قادتنا دراسة لمسطح المدينة القديمة بالكامل إلى اكتشاف العديد من التجمعات الأخرى من الأبنية العامة والدينية والاقتصادية المرتبطة بفعاليات مدنية ملائمة. بل إلى اعتبار اختلاط جميع أحياء المدينة القديمة تقريباً بالنشاطات الاقتصادية سمة مميزة بالنسبة لحلب.

مقابل مثل هذه الثغرات وغيرها التي تعتور معرفتنا حتى الآن عن حلب يجثم كم هائل من مصادر لم تُستخدم بعد أو لم يرجع إليها إلا لماماً. فمعظم المجموعات الوثائقية والمصادر التاريخية لم تُستغل حتى الآن إلا بشكل إجمالي أو وفق اعتبارات محدودة؛ إلا أن كل زيارة ميدانية هادفة وكل رفع لحالة مبنى

وكل محاولة لرسم خارطة تقود إلى اكتشاف حقائق جديدة سواء فيما يتعلق بالمكونات المادية أو فيما يخص التركيبة الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك يصبح مجدياً للغاية الاستمرار في الدراسات الجديدة بالاعتماد على نتائج الأبحاث السابقة والقيام برسم صورة جديدة لمدينة حلب القديمة، على أن تكون أوضح وأدق وأشمل مما رُسم حتى الآن. ومع أن الدراسة التي بين أيدينا لن تكون إلا مجرد تقرير مبدئي عن الوضع الراهن للبحث. لكن ربما تتمخض عن قاعدة موسعة إلى حد ما تصلح أن تكون منطلقاً لبحث علمي لاحق واعد بالنجاح.

عندما يطلع المرء على تاريخ عمارة حلب وعلى جغرافية مدينتها وعلى تركيبها الاجتماعية والاقتصادية، لن يجد بدأً خلال استعراض الماضي أو خلال إجراء المقارنات من تناول المدينة القروسطية والمدينة التي قامت أوائل العصر الحديث بالبحث أيضاً المرة تلو الأخرى. بيد أن محور هذا الكتاب ينبغي أن يُوجّه أول ما يُوجه إلى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. ومع أن هذا القرن متخّم دوماً بتقاليد القرون الغابرة، إلا أنه يمكننا في نفس الوقت من التعرف على الغزو المتعاطم للمؤثرات الغربية على المدينة الشرقية التقليدية. كما يُمكننا القرن التاسع عشر الميلادي من الإحاطة جيداً بعمارته أو بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية السائدة آنئذ؛ في حين تبدو إعادة تصور العصور الأقدم أمراً متعذراً أحياناً. كما يسنح تمحور محور العمل حول القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين أيضاً مواصلة ومتابعة كتابة مؤلف ج. سوفاجيه J. Sauvaget الذي نتوقف دراسته فعلياً عند عام ١٢٤٥هـ / ١٨٣١م (ج. سوفاجيه، ١٩٤١، ص ١٨٦).

إن دراسة الواقع الذي كانت عليه حلب في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي يتضمن على كل حال التعرض إلى القرون السابقة لذلك من نواحي عديدة: فأشهر وأجمل أبنية المدينة - الأبنية الدينية والاقتصادية والدفاعية - أنشئت في فترة لا تتجاوز خمسمائة عام وتمتد ما بين عامي ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠م و١١٦٣ هـ / ١٧٥٠م. وجميعها كانت لا تزال حوالي عام ١٢١٤ هـ / ١٨٠٠م تضح حيوية ونشاطاً وتعج بمختلف الفعاليات والوظائف وبالتالي على صلة وثيقة بذلك العصر. ففي القرن التاسع عشر الميلادي لم ينظر الحلبيون إلى المباني المتوارثة عن الأجيال السابقة على أنها آثار عهود غابرة يُحافظ عليها للأجيال القادمة أو على أنها عبء يُثقل كاهلهم، بل دجنوها كإطار حياتي أو بالأحرى كوسط معاشي في عصرهم ذلك، فقد استخدموها طبعاً استخداماً تاماً واعتنوا بها ووسعوها وكيفوها من خلال التعديلات والإضافات المُدخلة على الأبنية مع الاحتياجات المتغيرة. فجاء ما أنجزته الأجيال السابقة كتعبير عن حياتها وثقافتها وتركيبتها الاجتماعية متناسباً إلى حد بعيد مع متطلبات العصر.

وفق مثل هذه الاعتبارات يبدو أنه غير مهم بالنسبة للقرن التاسع عشر الميلادي، أكانت الأبنية المعنية أيوبية أم مملوكية أو كانت عثمانية مبكرة أم متأخرة. فقد أضيفت على الدوام دون انقطاع مبان جديدة إلى جانب الأبنية القائمة الأقدم وما بينها، قامت بتأدية الوظائف نفسها. ومع أنه يُمكن بسهولة التعرف من حيث الطابع على أنها أبنية تعود إلى بدايات أو إلى نهايات القرن التاسع عشر الميلادي، لم يتغير جوهر تصميمها المعماري، ولذلك أمكن استخدامها وتدفق الحياة فيها على شاكلة المباني القديمة والأقدم.

ففي حلب نجد حتى ما قبل مائة عام تقريباً الأبنية والمرافق التي تعود في نشأتها إلى القرون الوسطى من جوامع ومدارس ومشافى وخانات وشبكة مياه مرتبطة بالعصر كارتباط الأبنية الحديثة العهد؛ ولم يكن على ما هو حديث سوى أن يُتمم ويوسع ويحسن ويقدم إمكانيات إضافية. فالعمران الذي شُيد على مر قرون عديدة يُشكل بالتالي - في تنظيم عمراني واضح وسليم - إطاراً معاشياً عاماً للأجيال المعاصرة ولتمازج تفاعلها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في كل زمن؛ فالمدينة وسط معمور لكل حياة إنسانية راهنة في إطار الجماعة. ووفق مثل هذه الاعتبارات سيتم بالتأكيد إنصاف مدينة مثل حلب على نحو أجدر وأفضل أكثر مما لو تم النظر إليها نظرة متاحفية تقوم على تمييز المراحل الزمنية بعضها عن بعض تبعاً لطرازها وعلى اعتبار الأبنية إلى حين يطول أو يقصر آثاراً فنية مجردة من الحياة.

ولكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وعلى الأخص في القرن العشرين الميلادي والمؤثرات الأوروبية - الغربية تفرض نفسها أيضاً في حلب على نحو مطرد بشكل واضح. فالانتقال إلى مثل هذه الأنماط المعيشية الحديثة كان تعبيراً بليغاً عن أن البنى المعمارية المتوارثة لم تعد تستطيع كفراغات معيشية أن تلبي للجيل الحاضر بشكل كاف احتياجاته أو بالأحرى أوهامه. ونتيجة لذلك يُحذق اليوم خطر الإهمال والخراب وخطر التداعي والاندثار وخطر الهجرة وانتقال مركز النشاط بل خطر التقويض من جراء إزالة مناطق بغية تحديثها. الأمر الذي استفحل إلى حد خطير في العقدين المنصرمين، لذلك يجب أن يُولى اهتماماً خاصاً في هذا العمل الذي بين أيدينا أيضاً. فربما يستطيع كتابنا أن يساهم ولو قليلاً في الحفاظ على المدينة القديمة وصيانتها، أو

بالأحرى في الحفاظ ولكن ليس باتباع طرق الحفاظ المتأخفة وليس عن طريق إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء والعودة إلى الأنماط المعيشية والبنى الاجتماعية السالفة، وإنما من خلال التكيف المرن والتأقلم مع العصر الحالي. وعلى الرغم من أن مناطق الضاحية القديمة المنتشرة شمالي السور ذات أهمية تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية كبيرة جداً، سيتم هنا التطرق إلى ذكرها أحياناً فقط والمرور بها مرور الكرام. إذ يعكف بالحقيقة الجغرافي الفرنسي جان كلود دافيد J. C. David على دراستها منذ سنوات عديدة دراسة ميدانية دقيقة، ومن المنتظر أن يصدر له في الأمد المنظور دراسة موسعة حول الضاحية الشمالية الحرفية والصناعية في حلب، ستزيد دراستنا من دون تداخل اتساعاً وتتم محتواها. كما يعكف أندريه ريمون A. Raymond وبعض تلامذته على دراسة الجوانب التاريخية والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية لمدينة حلب. وقد حاولنا قدر المستطاع بالاتفاق الودي المتبادل ومن خلال التبادل المستمر للمعلومات حول أهداف وحيثيات العمل المتعلقة بكل جانب تجنب التقاطعات غير الضرورية.

٣ - ٢ - واقع الأبحاث المعاصرة والراهنة

إننا جميعاً، بحثة الجيل الفاعل اليوم، نبني أبحاثنا بالاعتماد على أعمال آخرين، ولاسيما الأبرز من بينهم الذين كانوا الأفضل في مجالهم. فذكرهم ومثاليتهم كانا معين حماس لنا خلال عملنا وعلى نتائجهم نعتمد في بحثنا. ومع أن المرء لا يميل عادة في الدراسات الشرقية إلى الخوض في بحث موضوع سبق للعلماء الكبار أن أشبعوه بحثاً وتمحيصاً، ومع أن حلب تمثل موضوعاً

كهذا، إلا أن حلب أكثر فتنة من أن يستطيع المرء مقاومة إغرائها بسهولة وأغنى بكثير من أن تتعدم فرص البحث فيها.

لقد ابتدأ البحث المعاصر حول حلب قبل الحرب العالمية الأولى. ففي ذلك الحين استطاع ماكس فان برشم Max Van Berchem أن يُغري زميليه وصديقيه فيما بعد موريتز سوبرنهايم Moritz Sobernheim وإرنست هرتزفلد Ernst Herzfeld بمشروعهم: " في سبيل موسوعة حول النقوش والكتابات العربية القديمة " (1) وأن يعهد إليهما بدراسة الكتابات والنقوش القديمة التي تزخر بها مدينة حلب. فموريتز سوبرنهايم كان خبيراً موثقاً في اللغة العربية ومؤرخاً ضليعاً بالعصر المملوكي أما إرنست هرتزفلد فكان مستشرقاً شمولياً، سبقي مساهمته العلمية في مجالات عديدة مصدر إحياء وتحريض وتوجيه لأجيال عديدة من المستشرقين. وقد قدموا إلى حلب لأول مرة في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م وشرعوا بجرد وتوثيق الكتابات القديمة في المدينة، كما بدأ هرتزفلد في ذلك الحين على الأرجح بأول رفع للمباني. وفي عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م تمت مواصلة هذا العمل المشترك. وفي عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م وقبل وفاته بوقت قصير قام سوبرنهايم بنشر الكتابات المنقوشة في القلعة (سوبرنهايم ١٩٢٦) وبإنجاز مسودة لأحد أجزاء الموسوعة إلا أنها فقدت مع الأيام.

ثم واصل إرنست هرتزفلد E. Herzfeld حتى عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م العمل الميداني من خلال تردده على المدينة مرات عديدة، وقبل ذلك بوقت طويل

(1) – Materiaux Pour un corpus inscriptionum arabicarum.

كان هرتزفلد الطويل القامة والمنقب عن سامراء [العراق] وبرسبوليس^(١) [إيران] والخبير الأكثر شهرة في شؤون إيران قد قام بنشر نتائج أبحاثه ليس في كتب فقط، وإنما أيضاً في مجلة خاصة به أسماها " أخبار آثرية من إيران " ^(٢) وبسبب سرقة جزء من مجموعته من المواد العلمية كان على هرتزفلد الذهاب إلى المنفى. وهناك قام برسم كروكيات معتمداً على ما جمعه في سوريا، وقد وجدت هذه الرسومات طريقها إلى النور ما بين عامي ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م و ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م من خلال مجلة " الفن الإسلامي " ^(٣) تحت عنوان " دمشق - دراسات معمارية " ^(٤). كما انصرف إلى جانب ذلك إلى تصنيف وترتيب ما جمعه مع سوبرنهايم في حلب من معلومات ووثائق وإعداد ذلك للنشر في إطار الموسوعة. كما عكف في ذلك الحين على العمل في كتابه " زرادشت وعالمه " (الذي صدر عام ١٩٤٧) وعلى إعداد كتابه الآخر " الإمبراطورية الفارسية " الذي لم يتسن له إنهاؤه (والذي صدر عام ١٩٦٨). وكان بود هرتزفلد أيضاً أن ينتهي من إتمام كتابه عن حلب، إلا أن المنية وافته في عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م قبل البدء بالطبع، فقام بذلك من بعده أ. كومب E. Combe بتكليف من المعهد الفرنسي للأثار الشرقية في القاهرة. وفي عام ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م صدر أخيراً كتاب

(1) Persepolis مدينة فارسية ينعتها المؤرخون الإغريق بهذا الاسم، إلا أنها ليست سوى تخت جمشيد عاصمة الفرس الأخمينيين الذين هزمهم الإسكندر في معركة إيزوس قرب بحر مرمرة عام ٣٣١ ق.م فتعرضت المدينة للدمار والحريق. تضم أشهر قصور الفرس (قصر داريوس) وقبر -- كسرى، وفيها جمع الشاه محمد رضا بهلوي زعماء العالم في عام ١٩٧١ للاحتفال بمرور ٢٥٠٠ عام على قيام إمبراطورية فارس.

(2) Archaeologische Mitteilungen aus Iran.

(3) Ars Islamica.

(4) Damascus - Studies in Architecture.

هرتزفلد مؤلفاً من ٤٩٣ صفحة و ١٧٣ لوحة. وقد جاء العمل مطبوعاً بطابع هرتزفلد إلى حد بعيد. وكان هرتزفلد قد أعطاه العنوان الثانوي "الكتابات المنقوشة في آثار حلب". ويتناول فيه في المقدمة تاريخ وأساطير حلب وأسوارها ومن ثم عمارة وكتابات أسوار المدينة والقلعة ومن ثم تاريخ وعمارة وكتابات الجامع الكبير وفي عقب ذلك الكتابات المتبقية المنتشرة في المدينة وفيما حولها، مع تعليقات هامة وفيرة تتعلق بتاريخ المدينة وبتاريخ عمارتها، موزعة على أربعة عصور (سلجوقي - زنكي وأيوبي ومملوكي وعثماني، مع العلم أن خمسة كتابات فقط تعود إلى العصر الأخير). وبالإجمال قام هرتزفلد في هذا العمل بنشر وترجمة ٢٨٢ كتابة قديمة والتعليق عليها: ٣٠ كتابة من الأسوار والأبواب و ٤٤ من القلعة و ١١ من الجامع الكبير و ٣٢ من الفترة السلجوقية - الزنكية و ٤٩ من العصر الأيوبي و ١٠٧ كتابات من العصر المملوكي والكتابات العثمانية الخمسة الأنفة الذكر.

وإلى جانب العديد من التعليقات والمداخلات وإلى جانب العديد من مخططات الأبنية التي كان هرتزفلد أول من قام برفعها قدم هرتزفلد بهذا العمل إلى الأبحاث العلمية اللاحقة ذخيرة موثوقة من المصادر الأصلية المتعلقة بالكتابات والنقوش القديمة، فهو يمتد كشبكة من المعلومات التاريخية على رقعة المدينة بأكملها ويهيئ لكل بحث طبوغرافي - تاريخي أو جغرافي - تاريخي أو معماري - تاريخي قاعدة معلوماتية متينة.

وقبل إقامة هرتزفلد الأخيرة في حلب، أي قبل عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م، بدء بالاهتمام بالمدينة عالم آخر لا يختلف عنه ولا يقل شأناً ويدعى جان سوفاجيه J. Sauvaget. وإذا كان بإمكان المرء أن ينعت هرتزفلد بعالم

أثار مغرم بالأبحاث الاستثنائية أيضاً، فقد كان سوفاجيه مستشرقاً مولعاً بالأبحاث الأثرية. وعندما قدم إلى حلب كان يطرح على نفسه السؤال التالي: "لماذا وكيف تسنى لهذا التجمع السكاني أن ينمو ويزدهر في منطقة تبدو وكأنها محرومة من كل شيء؟ لماذا وكيف تسنى لهذا التجمع السكاني أن يتحول إلى مدينة كبيرة متميزة، يعيش فيها حوالي ٣٠٠ ألف نسمة لا يزالون يتحركون أمام أبصارنا حتى اليوم" (ج. سوفاجيه ١٩٤١ ص ٩ وما بعد). وكان سوفاجيه قد أدرك في وقت قصير لاحق أنه لا يكفي للإجابة عن هذا السؤال قراءة تسلسل الحوادث التاريخية والكتابات الوصفية القديمة عن المدينة - وذلك بعد أن عكف على ذلك بهمة ونشاط وقام بترجمة مصدرين من أهم المصادر الطبوغرافية عن حلب إلى الفرنسية: أحدهما لابن الشحنة والآخر لابن العجمي - ويُعبر عن ذلك صراحة بقوله: "لقد طلبت من الباحثين الأثريين أن يتمموا ويدققوا وحتى أن يصححوا المعلومات التي حصلت عليها من المصادر التاريخية" (ج. سوفاجيه ١٩٤١ ص ٩). وبذلك انتهج لنفسه منذ البداية نهجاً يقوم على دراسة مستفيضة للمصادر تتممها استطلاعات ميدانية متروية هادفة - نهجاً يمثل الطريق الوحيد للكشف ولو عن بعض خفايا كائن معقد كالمدينة.

وإذا كان ا. هرتزفلد E. Herzfeld قد وضع لنفسه من كشف النقاب عن أوابد حلب الأثرية وعن تاريخ عمارتها هدفاً، فقد عمد ج. سوفاجيه إلى استخدام المصادر المكتوبة والملموسة حتى يتمكن من فهم مستقبل المدينة. لقد كانت مهمة سوفاجيه أصعب من مهمة هرتزفلد إلى حد لا يقارن: فقد كان لزاماً على سوفاجيه أن يتوصل إلى نتيجة، في حين توضعنت نتيجة هرتزفلد في صلب عمله. لذلك فإن كتاب سوفاجيه ممتاز بقدر ما هو إشكالي. أما أنه أصبح إشكالياً،

فذلك يُعزى بشكل خاص إلى أنه كان من المفروض أن يتحول إلى أطروحة أو بالأحرى أن يتمخض عن نظرية تثبتتها البراهين العلمية. لقد كان سوفاجيه مرغماً أن يحث الخطى عبر القرون، ومع أنه توفرت لديه مادة علمية وفيرة للدرس والتحصيص والتأمل، تتبدى من حين لآخر في كروكيات ناعمة أو تتجلى في مخططه البديع للسوق المركزي، إلا أن التعليقات عليها لم تأت كافية على الإطلاق، بل كانت غير مدعمة بالحجج في أغلب الأحيان.

يتناول سوفاجيه (١٩٤١) في كتابه المؤلف من ٣٤٠ صفحة تطور مدينة حلب من العهد الشرقي القديم حتى أواخر العصر العثماني، أي حتى مشارف عصره الراهن، وبذلك يعالج موضوعاً لم يجرؤ أحد قبله على الخوض فيه، سواء أكان ذلك يتعلق بحلب أم بأية مدينة أخرى. ويفتح سوفاجيه كتابه بمقدمة تستعرض وجهات النظر الجغرافية يلتفت بعدها إلى البحث في نشأة حلب. وهذا الباب مقسم كما الأبواب السبعة اللاحقة على أربعة فصول موزعة على النحو التالي: ١ - الإطار التاريخي، ٢ - الإطار التاريخي والتوسع العمراني، ٣ - الأوابد الأثرية، ٤ - السمات العامة وتطور التجمع السكني (المدينة). على هذا النحو يتم بعد التوقف عند أصل المدينة تناول المراحل الزمنية التي توالى على تاريخ المدينة والمتمثلة في: العصر الهلنستي والروماني، العصر البيزنطي، العصر الأموي - العباسي، الفترة الممتدة بين سقوط العباسيين وبين تسلم الزنكيين زمام أمور المدينة والتي ينعثها سوفاجيه بعصر الفوضى، العصر الزنكي - الأيوبي، العصر المملوكي، العصر العثماني. كما يتم إظهار الدور المميز لكل مرحلة في تطور المدينة اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً. وهذا التصنيف المحدد الواضح من ظاهره هو بحد ذاته عمل عبقرى. فقد أعطى

المؤلف مرونة إلى حد كبير، كانت بالنظر إلى معلومات المصادر عن بعض المراحل الزمنية مهمة جداً، إلا أنه سمح للمؤلف أيضاً أن يُضمن العمل كل ما تبقى في جعبته مما قام بجمعه من معلومات. وهكذا جاء مؤلف سوفاجيه متضمناً معلومات جمة وكماً هائلاً من أفكار موحية ملهمة طُرحت أحياناً بشكل عرضي أو في الهامش فقط، بل اكتفى أحياناً بالتتويه إليها فقط، مما أدى إلى أن جميع الذين اشتغلوا حول حلب بعده خالوا أنفسهم كالأرنب في الأساطير الذي يحاول أن يسبق السلحفاة دون جدوى.

أما ماذا توجب فعله بعد ج. سوفاجيه J. Sauvaget، وما الذي ينبغي إنجازه على نحو آمن نسبياً ويتمتع بأهمية موضوعية عالية، فذلك يتمثل في الدراسات التفصيلية المعمقة. وكان سوفاجيه قد قام أيضاً بعرض نتائج مثل هذه الدراسات التاريخية والمتعلقة بتاريخ العمارة وبالكتابات والنقوش القديمة في سلسلة من المقالات (ج. سوفاجيه ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣١، ١٩٣٣م). وقد تمّ الشروع بمثل هذه الدراسات، وإن لم يكن ذلك من قبل العديد من البحاثة، بعد الحرب العالمية الثانية. أما الأوائل في هذا المضمار فكانوا بحاثة فرنسيين يشكل الرعيل الأول منهم تلامذة سوفاجيه ومساعديه السابقين. وهكذا اهتم نيغيثا اليسيف N. Elisséeff (١٩٥١م) بالأبنية التي أنشأها نور الدين زنكي في حلب وفي مناطق أخرى من سوريا. كما تقدم دومينيك سورديل D. Sourdel (١٩٥٢م) بدراسة حول طبوغرافية حلب أيام الأيوبيين، ذهب فيها أبعد مما ذهب إليه سوفاجيه، لأنها جاءت نتاجاً ثانوياً توصل إليه خلال تحقيقه وصف ابن شداد (المتوفى عام ١٢٨٥م) لمدينة حلب الذي صدر في عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م. كما قام جان كلود دافيد J. C. David (١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠م) بنشر عدة أبحاث

جغرافية - عمرانية جاءت محصلة عمل ميداني منهجي طويل، وقام أيضاً
أندريه ريمون A. Raymond (١٩٨٠م) بنشر دراسة تتخذ من الأوقاف العثمانية
الكبيرة في حلب موضوعاً لها.

ولولا إحياءات سوفاجيه القريبة أو البعيدة لما ظهر إلى الوجود أيضاً
عمل آخر مغاير تماماً ومفيد للغاية، يتمثل في دليل من تأليف محمد أسعد طلس
عن الآثار الإسلامية في حلب (أ. طلس ١٩٥٧م). ففي هذا العمل يعلق طلس على
أحد أعمال سوفاجيه الذي يجسد جرداً للآثار الإسلامية في مدينة حلب
(ج. سوفاجيه ١٩٣١م) - فالصفحات الـ ١٨٣ الأولى من هذا المؤلف تمثل ترجمة
مقرونة بالشرح والتفسير لعمل سوفاجيه الأنف الذكر - ليترك لنا كتاباً يقع في
حوالي ٤٠٠ صفحة، دون الاعتماد على البحث الميداني في حلب الذي لو تم
الرجوع إليه لكلف في الغالب مشقة أكبر.

وعلى دراسة العمارة المملوكية في حلب يعكف ميخائيل
ماينكه M. Meinecke و فيرا ماينكه بيرغ V. Meinecke Berg، اللذان
رافقهما في حملة استكشافية طويلة تم القيام بها في عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م
المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube كخبير في شؤون الكتابات والنقوش القديمة.
وقد توصل هذا الأخير في نتيجة بحثه الميداني إلى دراسة وتحليل ما ينوف عن
مائة كتابة جديدة من الكتابات القديمة، يعود أكثر من نصفها إلى العصر
العثماني، كان أ. هرتزفلد E. Herzfeld قد مر بها مرور الكرام، وقد تم نشرها
(هـ. غاوبه ١٩٧٨) في عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م. وتحت إشراف سوفاجيه عكف
صبحي مظلوم (١٩٣٦) على دراسة الشبكة القديمة للإمداد بالمياه في حلب. كما
قام عبد الرحمن حميدة (١٩٥٦) بوضع دراسة عن جغرافية المدينة وبعد سبع

سنوات قام المؤلف أ. فيرت E. Wirth (١٩٦٦) بنشر دراسة جغرافية مقارنة تتخذ من حلب ودمشق وبيروت مادة لها.

لقد أغنت هذه الأعمال الحديثة والحديثة جداً دائرة معارفنا. إلا أن من يتعمق في دراسة حلب على نحو مستفيض أكثر، عليه دوماً أن يضيع في حضرة سوفاجيه لقد عثر هذا الأخير على الكنز واختار لنفسه أفضل نفاثسه. وقد حاز كفرنسي في بلد تتحكم فرنسا في مقاديره وتدير شؤونه على ظروف عمل رائعة وكان تحت تصرفه رجال أكفاء من أهل المدينة نذروا أنفسهم لمساعدته. بالإضافة إلى ذلك كانت حلب أيام سوفاجيه عمرانياً واجتماعياً منظورة أكثر مما هي عليه اليوم، مما يستر الإحاطة بها من بعض الجوانب. فمن يكلف نفسه اليوم عناء البحث التاريخي حول حلب يلاحقه على الدوام هاجس أن ما يفكر به للتو وما يكتشفه قد سبق أيضاً لسوفاجيه أن فكر به واكتشفه. إن كتاب سوفاجيه مترع بالإشارات والتنويهات، إلا أن هذه الإشارات وتلك التنويهات لا تُفصح عن شيء ولا تُصور أيضاً ما أرادت أن تستبِق به الإيضاحات. لذلك يجب هنا التذرع بالشجاعة والإقدام على العمل.

إن ما سنقدمه في هذا الكتاب يعكس صورة عن دراستنا التي تهتم ببنية المدينة أكثر مما تهتم بتطورها. إلا أن فهم البنى يعني الإحاطة بالتفاصيل وبدقائق الأمور، وهذه لا يمكن التوصل إليها، تماماً كما قصد ج. سوفاجيه J. Sauvaget، إلا على أرض الواقع. فهناك خلال عملنا الميداني حاولنا الإلمام بجميع المناطق المطروقة من مدينة حلب القديمة، سواء داخل الأسوار أو خارجها، وعمل خرائط لها، كما حاولنا توثيق المباني أينما كان ذلك ممكناً

ومجدياً وتثبيت الاستخدام الراهن والاستدلال على الوظيفة الأصلية، مما مكن لاحقاً ربط هذا التحول بالمتغيرات التاريخية.

وقد تبدت خلال ذلك مرحلتان زمنيتان واعدتان بالنجاح لاسيما لدراستنا وتتمثلان في مرحلة القرن التاسع عشر الميلادي ومرحلة القرن العشرين. وبينما يربطنا القرن التاسع عشر الميلادي بالعصور السابقة ويساعدنا نظراً لوفرة الشواهد المتبقية ولغنى المصادر المكتوبة على فهم الأزمان الغابرة وعلى تبين الانتقال إلى القرن التاسع عشر الميلادي، يقدم لنا التأمل والتبصر في الأوضاع الراهنة مادة علمية تجريبية موثوقة لمعالجة المسائل المستترة خلف "كليشيهات" من نمط: استمرارية وانقطاع، أصالة وتغريب⁽¹⁾، عزلة وتعاون، تعاون واستغلال، أسلمة وعصرنة، بالإضافة إلى مسائل عديدة أخرى. إن مثل هذه المسائل لا تتمتع بأهمية سياسية بالغة فحسب - وإن كانت تُعالج غالباً على نحو أقرب إلى السذاجة المفرطة - بل ينبغي أيضاً أن تنغرس في ذهن كل إنسان متتور.

إن محاولتنا المنهجية بسيطة في الواقع للغاية. ففي بداية انشغالنا بحلب انصرفنا إلى البحث الميداني، الذي تم إغناؤه من خلال دراسة المراجع والكتب العلمية. وتتمثل نتائج هذا العمل في بعض خرائطنا. ولكن بما أن البحث الميداني كان يهدف إلى رصد التطور التاريخي والوضع الراهن على حد سواء. فقد تمخض عنه نوعان من الخرائط، خرائط تاريخية وأخرى تتعلق بالوضع الراهن. وهنا في ثانيا النص يتم إغناء ما تُفصح عنه هذه الخرائط بصرياً وشرحه

(1) التغريب في اللغة يعني أن يولي المرء وجهه غرباً، أما هنا فيقصد به مجازاً السعي للحنو نحو الغرب في كل أمور الحياة.

واستعراضه في إطار عريض متكامل شامل. فبعد المقدمات والتويهاات الجغرافية والتاريخية نلتفت إلى العلاقة بين المدينة القديمة والمدينة الحالية. بعد ذلك نتناول المدينة القديمة في حلب بشكل عام كمثال رائع عن المدينة الشرقية الإسلامية، ومن ثم نستعرض حلب في مرآة الأعمال الوصفية التي تعود إلى القرون الوسطى؛ لنقوم في خطوة لاحقة بتوضيح مكنوناتها وتبيان الرؤى النظرية المطروحة في غالبها سابقاً بعد إخضاعها لمنطق الأمور وحقيقتها. ويكمن الهدف من وراء ذلك في التوصل إلى تقديم تصور عن شكل حلب ووظيفتها أيام القرون الوسطى. أمام هذه الخلفية من ناحية، وبالعودة إلى ما تم استعراضه سابقاً على نحو مستفيض ومعمق من ناحية أخرى نقوم في فصل لاحق بتناول وظيفة حلب وبنيتها وسكانها، بالإضافة إلى حقوق الملكية فيها، إبان القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك بالاعتماد على المصادر المتوفرة باللغة العربية.

وبناء على هذه النتائج المتعلقة بالمدينة بأسرها ننتقل إلى تناول حلب كمركز اقتصادي. وعلى خلفية التطور الذي تم حتى القرن التاسع عشر الميلادي يتم استعراض أهمية حلب الاقتصادية إبان القرن التاسع عشر الميلادي تبعاً لتقارير القناصل الأوروبيين. أما كيف تجسد هذا الدور عمرانياً في مراكز النشاط الاقتصادي لمدينة حلب، في السوق المركزي وفي المراكز الاقتصادية المنتشرة على أطراف المدينة، فذلك ما يدور حوله الفصل التالي، في حين يتخذ الفصل الأخير من التطورات الأخيرة موضوعاً له ليدور بذلك حول تحويل مناطق سكنية على نحو غير مناسب إلى بؤر للنشاط الاقتصادي.

ويشكل خاتمة العمل دليلً يشتمل على جميع المباني والمنشآت التي تجسد الجانب الواقعي من النص والمسقطة على الخرائط وذلك على نحو موجز يتناول النواحي التاريخية والوظيفية وأحياناً التطورات التي طرأت على البناء ويتطرق إلى الإشارة إلى أهم المصادر والمراجع.

فلربما يتسنى أن يتم على هذا النحو توضيح العلاقات الوظيفية والبنوية المتشابهة المسيطرة في المدينة الإسلامية الشرقية وفي كل مدينة أخرى، بشكلها المميز لمدينة حلب وتبعاً لذلك بأشكالها أيضاً المميزة للمدينة الإسلامية الشرقية عموماً. وبذلك يتم سد الثغرات التي اعتورت الأبحاث السابقة وإضفاء مضمون على بعض الأفكار المطروحة من قبل ج. سوفاجيه J. Sauvaget عَرَضاً وتقديم قاعدة جيدة لكل من سيعكف على دراسة حلب في المستقبل سواء أكان مستشرقاً أم مؤرخاً أم جغرافياً أم عالم اجتماع أم مخطط مدن.

٣ - ٣ - ملاحظات حول خارطة

" المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار "

إن الخارطة الرئيسة الكبيرة التي تحمل الرقم (١) والتي تأتي تحت عنوان " المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار " لم تُرفق بهذا الكتاب لشرح وتوضيح النص فحسب. بل لأنها شكلت أساساً جوهرياً لبناء النص؛ ولأنها تتضمن من نتائج بحثنا العلمي ما يعادل ما يتضمنه النص على أقل تقدير. كما أن الوقت والجهد الذين بذلهما المؤلف أ. فيرت E. Wirth في إعداد الخارطة رقم (١) كانا على الأغلب أكثر قليلاً مما توجب عليه أن ينفقه

في تأليف النص. لذلك يبدو من اللائق التوقف قليلاً للتحدث بإيجاز عن مضمون الخرائط وتصميمها الأساسي ودقة تعبيرها.

إن منطلق مصوراتنا يتمثل في الخارطة رقم (١): "المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار" التي تم إعدادها بمقياس ٢٠٠٠/١ وإظهارها بالأبيض والأسود وإرفاقها بالكتاب. ولمساعدة القارئ على التوجه قمنا على هذه الخارطة - كما على الخارطة رقم (٥) - بترميز المربعات الخرائطية وترقيم جميع المباني والأماكن المدروسة عن كثب وذلك على نحو متواتر. وباعتماد مساقط أفقية مبسطة للمباني وبتصغير هذه الخارطة على مقياس ٤٠٠٠/١ تم استخدامها كلوحة أساسية للخرائط الملونة المتمثلة في الخارطة رقم (٢) التي تصور "أعمار المباني" والتي قام المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بإعدادها وفي الخارطتين رقم (٣) و(٤) اللتين تجسدان على التوالي "التصنيف الوظيفي" و"مركز الفعاليات الاقتصادية والحرفية في المدينة القديمة" واللتين قام المؤلف أ. فيرت بإعدادهما. وبعد تصغير الخارطة الأساسية مرة أخرى وتبسيطها أكثر تم اعتمادها أيضاً لتحل الجزء المركزي من الخارطة رقم (٥) التي جاءت بمقياس ٦٠٠٠/١ والتي تشمل إضافة إلى ذلك الأحياء الفنية والحديثة المحيطة بالمدينة القديمة في حلب. كما أن معظم الخرائط المتخصصة والواردة في سياق عملنا تعتمد على الصياغة المذكورة أخيراً كأساس للمخططات الطبوغرافية.

عندما أقدم المؤلف أ. فيرت في عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م للمرة الأولى على رفع الوضع الراهن لأهم المواقع والفعاليات في حلب على الخرائط، لم يكن في متناول يديه للانطلاق في العمل سوى خارطة عامة لمدينة حلب من إصدار

عام ١٣٧٠هـ/١٩٥١م، كان يمكن الحصول عليها آنئذ من أماكن بيع الكتب كملحق بدليل سياحي عن المدينة غير مهم على الإطلاق. وقد استُخدمت هذه الخارطة أيضاً بعد إعادة رسمها وتعديلها وتكبيرها كأساس لتوثيق خرائطي شامل دقيق قام به المؤلف أ. فيرت عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. ولرفع المناطق المركزية من السوق توفر للمؤلف في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م بالإضافة إلى ذلك نسخة معدلة مكبرة عن مخطط السوق منقولة عن كتاب ج. سوفاجيه الذي يعود إلى عام ١٣٦٠هـ/١٩٤١م.

ومن البديهي أنه لم يكن من الممكن بالاعتماد على مثل هذه المصادر الطبوغرافية غير الكافية في فترة زمنية محددة سوى بسط شبكة غير دقيقة فوق المدينة ونسج مخطط تقريبي إجمالي لها. ومما عرقل العمل إلى حد كبير إضافة إلى ذلك الوضع السياسي المعقد على الساحة السورية في ذلك الحين. فلم يكن من الممكن إلا نادراً لباحث ألماني أن يقوم بالتوثيق على أرض الواقع دون تعرض دائم للاتهام الخاطيء وللاعتقال. فلا يزال ماثلاً في ذهن المؤلف أ. فيرت كيف كان عليه أن يؤمّ أياماً متتالية لدقائق معدودة في كل مرة بقعة متوارية عن الأنظار أو زاوية مظلمة ليقوم بإخراج الخارطة وإسقاط مشاهداته آمناً من أعين الرقباء.

أما في إيران فقد استنّاع المرء في تلك السنوات أن يقوم بمثل هذا العمل على أحسن وجه بعيداً عن كل المنغصات والعراقيل. فالتوثيق والرفع المشترك لبازار أصفهان في خريف عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م راق للمؤلفين هـ. غاوبه H. Gaube وأ. فيرت E. Wirth كثيراً إلى حد دفع بهما إلى الإقدام أيضاً على المحاولة مرة أخرى في سوريا وإلى الإحاطة بالسوق

المركزي لمدينة حلب على نحو مشابه. وقد حالف النجاح الحملتين الميدانيتين اللتين قام بهما المؤلفان في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م على نحو استثنائي للغاية: فقد أيدت المديرية العامة للآثار والمتاحف في دمشق - وعلى رأسها مديرها العام السيد الدكتور عفيف بهنسي - المشروع تأييداً خالصاً ودعمته دعماً قوياً؛ كما حرص أيضاً السيد الدكتور قاسم طوير وكذلك العاملون في متحف حلب، وعلى الأخص مدير المتحف السيد الدكتور وحيد خياطة، على مساعدة المؤلفين في القيام بتوثيق خرائطي دقيق وذلك على نحو ودي للغاية. وهكذا فقد تمكن المؤلفان في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م من القيام في المدينة بعمليات المسح وإعداد الخرائط وإجراء الاستفتاءات والإحصاءات والكشف عن الكتابات القديمة والتصوير ورسم المخططات وذلك على نحو علني مطلق وفي طمأنينة خالصة لا تشوبها شائبة.

كما ازدادت واغتنت خلال ذلك المصادر الطبوغرافية التي قام عليها العمل: ففي عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م كان بإمكان المؤلفين القيام بعملهما بالاعتماد على مخطط للسوق المركزي، كانت بلدية المدينة قد أعدته حديثاً، وكان قد وضعه تحت تصرفهما السيد الدكتور محمد شرابي مشكوراً. وفي عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م أمكن من ثم، في رفع المحلات السكنية الواقعة داخل الأسوار خارج إطار خارطة السوق المركزي، الاعتماد على المساقط الأفقية الدقيقة في الخارطة الفرنسية "Ville d'Alep" المعدة بمقياس ١/٢٠٠٠، التي توجب تدقيقها فقط وإكمالها أو تعديلها عند الضرورة. أما المخططات المسنقة عليها بدقة جميع الاختراقات التي أحدثتها الشوارع الحديثة فلم يحصل عليها المؤلفان من مجلس مدينة حلب للأسف إلا في نهاية هذه الحملة الميدانية الثانية،

بعد أن أنفقا وقتاً ثميناً في رفع هذه الاختراقات وتزليلها على الخارطة القديمة خلال زيارتهما للمدينة في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م. وعلى الرغم من الظروف المواتية الأنفة الذكر لا يمكن النظر على كل حال إلى الخارطة رقم (١) المتوفرة بين أيدينا الآن إلا كحل وسط بين ما أردنا إنجازه على صعيد البحث العلمي وبين ما أمكننا تحقيقه على أرض الواقع، أو بالأحرى كنتيجة مبدئية وكقاعدة لأبحاث معمقة مستقبلية. فقد اعترضتنا في الواقع سلسلة من المشاكل لم يكن من الممكن تذليلها بشكل كامل.

١. إن مخطط سوق حلب المركزي الرائع، برغم كل النقص الذي يعتوره وبغض النظر عن حدوده المكانية، والذي قام بوضعه ج. سوفاجيه J. Sauvaget ١٣٦٠هـ/١٩٤١ م، يلجأ إلى مقاييس وتفاصيل لا يمكن تفكيكها والالتزام بها إلا فيما ندر. فجميع الأبنية المأخوذة بعين الاعتبار في مخطط سوفاجيه منزلة بمساقطها الأفقية المضبوطة بدقة، في حين تم التمييز في مخططنا لبازار أصفهان بين الأجزاء المسقوفة وغير المسقوفة من المباني فقط. على العكس من ذلك بذلنا كل ما في وسعنا في حلب لتوثيق جميع أهم المباني بدقة متناهية في مساقطها الأفقية من خلال رفع وضعها الراهن مواصلين بذلك ما بدأه سوفاجيه.

لقد تم رفع عدد كبير من الأبنية، أغلبها دينية، في العقود التي تلت عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥ م على يد المعمارين العاملين في مديرية الآثار والمتاحف في حلب في نطاق حملة توثيق تهدف إلى حماية الآثار؛ وقد قام المعنيون بذلك بوضعه بين أيدينا لسحبه أو نسخه أو تصويره. إلا أن هناك ما ينوف عن مائة مبنى آخر توجب من ثم على المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في عامي

١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م القيام برفعها شخصياً ووضع مخططات لها. ومع أنه كان من المستحب لو أمكن القيام برفع عدة مجموعات أخرى من المباني، إلا أن ضيق الوقت ومحدودية مجال العمل أرغمنا هنا على الاقتصار الصارم على أهم الأبنية أو على المتميز منها معمارياً، الأمر الذي دفع بإعداد الخارطة وإخراجها على نحو غير مريح إلى حد تظهر معه المباني المنزلة بمساقطها المرفوعة بدقة إلى جانب المباني المحملة تحمياً يُظهر المسقفات فقط دون أي تمييز آخر على غرار إعدادنا لمخطط بازار أصفهان.

٢. خلال حملتنا الاستطلاعية المشتركة الأولى في خريف عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م كان علينا أن نتبين أن رفع السوق المركزي فقط في حلب — على عكس بازار أصفهان — لن يكون بمقدوره أن يُغطي الفعاليات الاقتصادية في هذه المدينة بأي شكل من الأشكال: إذ بينما تتميز المدينة الشرقية التقليدية بفصل واضح وصريح بين المواقع التجارية والحرفية في الحي التجاري المركزي من ناحية والمناطق السكنية البحتة من ناحية أخرى، يبدو بالنسبة للعديد من الأحياء السكنية في المدينة القديمة من حلب أن الاختلاط بالمهن والصناعة يُضفي عليها طابعاً مميزاً؛ وبينما تكونت في معظم المدن الشرقية الأخرى الأحياء التجارية الحديثة الغربية الطابع في إطار التوسع الحديث للمدينة خارج الأسوار، نجد في حلب شوارع وأحياء تجارية مماثلة ضمن أسوار المدينة القديمة أيضاً؛ وبينما تُسخر عادة الأسواق المحلية في المدينة الشرقية دون تمايز حاد لتقوم فقط على تغطية الاحتياجات البسيطة واليومية وحتى الموسمية للسكان المجاورين، نجد أن الأسواق المحلية في قطاعات المدينة القديمة في حلب

متميزة ومخصصة على نحو مثير للاهتمام وذلك سواء في إطار تطورها التاريخي أو في وضعها الحالي.

وقد قاد السعي إلى تفهم هذه الأمور والإحاطة بها بشكل لائق إلى توسيع نطاق عملنا على نحو حتمي إلى حد ما، انطلاقاً من السوق المركزي باتجاه المحلات السكنية المجاورة فالمحيطة فالأبعد. وكهدف للحملة الميدانية الثانية في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م كنا نروم إلى إلمام شامل وإلى توثيق لكامل رقعة المدينة الواقعة داخل الأسوار على الأقل. بيد أننا لم نتمكن من بلوغ هذا الهدف. فلقد أثبتت أعمال رفع السوقين المحليين الكبيرين الممتدين خارج الأسوار والمتمثلين في سوق بانقوسا في الشمال الشرقي وسوق باب النيرب في الجنوب الشرقي على أنها مجدبة، ولكن أيضاً مستهلكة للوقت، إلى حد توجب معه أن تبقى بعض الأحياء جنوب شرقي القلعة غير موثقة. وعلى الخارطة الثانوية المحملة على الزاوية السفلية اليسرى من مخطط المدينة داخل الأسوار تم إسقاط حدود المنطقة التي لم يتسن في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م توثيقها بشكل دقيق. ويعتمد ما تم تنزيله على الخارطة هنا وإلى الجنوب من باب الأحمر أولاً وأخيراً على أعمال التوثيق الخرائطي الإجمالية العامة التي قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth في عامي ١٣٨٦هـ/١٩٦٦ م و ١٣٨٩هـ/١٩٦٩ م وعلى ما توصل إليه المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube من دراسة المصادر المكتوبة.

٣. لقد أعاق الإعداد النهائي والإظهار الفعلي لخارطة المدينة القديمة ضمن الأسوار معضلة، جاءت إلى حد ما نتيجة أنه لأسباب تنظيمية - فنية لم يتم الحصول على مخططات الكاداسترو المساحية ولا على خارطة "الأحياء

التاريخية في مدينة حلب^(١) المعدة بمقياس ٢٠٠٠/١، إلا بعد إتمام الحملتين الاستطلاعتين الميدانيتين. وهكذا لم يتم التمكن بعد ذلك من تدقيق وتوضيح التناقضات والاختلافات بين أعمال التوثيق والرفع التي قمنا بها وبين مكونات الوثائق الطبوغرافية الأنفة الذكر على أرض الواقع (قارن أيضاً الفصل ٤-١). ولذلك توجب أيضاً عدم القيام بأية محاولة، بالنسبة للمباني والعقارات التي لم نتمكن من الدخول إليها، لمعرفة مدى تطابق ما تم توثيقه على المخططات المساحية حوالي عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠ م مع الوضع الراهن.

على ضوء هذا الواقع كان من المحبذ جداً أن يتم القيام مرة أخرى برحلة مشتركة إلى حلب ولو لأسبوع واحد على الأقل. إلا أن ضيق وقت كل من المؤلفين في خضم العديد من الالتزامات الأخرى، إلى جانب البحث الدائم عن تمويل رحلة إضافية، وإلى جانب الاضطرابات والمشاكل السياسية الطارئة آنذ، حال دون القيام بحملة ميدانية مشتركة ثالثة في حلب في الأمد المنظور. في تلك الفترة أتاحت الفرصة فجأة لأن يستغل المؤلف أ. فيرت E. Wirth دعوة لحضور اجتماع في دمشق وأن يقوم برحلة قصيرة إلى حلب لمدة أسبوع واحد. وبذلك أمكن في نهاية أيلول / أوائل تشرين الأول من عام ١٩٨٢م [أواخر عام ١٤٠٢هـ] تفقد وتوثيق جميع تلك المسطحات من المدينة القديمة، التي تتوضع في نطاق خارطتنا الرئيسية الكبيرة ذات الرقم (١)، والتي لم يتسن لنا في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م رفعها بدقة. كما أمكن خلال ذلك إزالة بعض الغموض المتعلق بالمسطحات التي كانت قد وثقت في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م.

(1) "Aménagement du quartier historique d'Alep".

إلا أن هذه الزيارة التفقدية الأخيرة في خريف عام ١٩٨٢ م جاءت بالضبط لسوء الحظ في ذلك الأسبوع الذي تخللته أربعة أيام عطلة رسمية بمناسبة عيد الأضحى المبارك تلاها يوم العطلة الأسبوعية أقفلت خلالها جميع المرافق التجارية والحرفية تقريباً؛ وهكذا تعذرت زيارة العديد من المنشآت الاقتصادية. وقد تمت الإشارة على الخارطة الرئيسة إلى كل ما لم يكن بالإمكان توثيقه بدقة أو إلى ما لم يتسن رفعه بإشارة استفهام عند المباني المعنية. فعلى الغالب كان من الممكن ولوج الفناء الداخلي ورفع مكونات المبنى على ضوء الملامح العامة لمسقطه الأفقي؛ إلا أن الأبواب أو البوابات الموصدة للمعامل الخاصة كانت تحول دون الإحاطة بنوعية استخدامها. كما أنه لم يكن من الممكن أيضاً القيام بعملية مسح دقيق وتوثيق عدد كبير من الأبنية الحديثة التي أنشئت في السنوات الأخيرة السابقة والتي لم تكن بعد قد أسقطت على أي من المستندات الطبوغرافية المتوفرة آنئذ؛ الأمر الذي يتعلق قبل كل شيء بالعديد من أبنية المدارس الحكومية الحديثة. لذلك ينبغي النظر إلى إسقاطات المساقط الأفقية المعنية على الخارطة على أنها مجرد إجراءات تقريبية أولية.

وبغض النظر عن مثل هذه الصعوبات يفترض أن لا تنطوي الخارطة الأساسية رقم (١) "المدينة القديمة داخل الأسوار" المعدة بمقياس ٢٠٠٠/١ على أي خطأ جسيم بعد الآن، إذ تم رصد جميع الأحياء التجارية والسكنية المسقطة على هذه الخارطة وجميع المباني والطرقات والحواري والأزقة مرة واحدة عن كثر على الأقل خلال الزيارات الثلاث التي قمنا بها في الأعوام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م و ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م. على الرغم من ذلك كان من المحبذ للغاية أن يتاح المجال للقيام بزيارة تفقدية مستفيضة

أخرى لتدقيق ومراجعة مسودة الخارطة التي بين أيدينا الآن، فلو حصل ذلك
لأمكن سد بعض الثغرات وتوضيح العديد من المسائل المطروحة للبحث. إلا أنه
كان على المرء أيضاً أن يأخذ في الحسبان على أية حال، أن أي اهتمام معمق
بحلب على أرض الواقع من جديد سيثير مسائل أخرى لا تزال معلقة حتى الآن،
وسوف يؤدي من ثم في النهاية إلى نوع من الالتزام العلمي مدى الحياة. ولذلك
يبدو من السائق، على ضوء الوضع الراهن لدراستنا ولتوثيقنا الطبوغرافي، إقبال
الموضوع ببساطة ودفع الخارطة إلى الطبع والنشر، على اعتبار أنها نتيجة
مبدئية كما سلف القول.

٤. تُصور الخارطة الرئيسة رقم (١) بشكل أساسي حالة المباني
والعمران عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م. وذلك لأن مسطحات السوق المركزي التي
سبق رفعها في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م تم تفقدها على نحو سريع ورُصدت
المتغيرات الطارئة عليها مرة أخرى في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م. أما أثناء توثيق
المسطحات النائية عن المركز في عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م فلم يكن من الممكن
بلا شك تدقيق ما كان عليه الحال أوائل عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م على الدوام.
ولو تم ذلك لأمكن في التمثيل الخرائطي للمناطق الطرفية إدراج تلك المباني التي
لم تكن قائمة بعد في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م؛ كما أنه لم يكن من الممكن دوماً
الاستدلال بدقة على المباني التي أزيلت منذ عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م. ويشير
الخط الفاصل بين الزيارات التفقدية التي تمت في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م
و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م وتلك التي تمت في عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م والموضح
على الخارطة الصغيرة الواقعة في الزاوية السفلية اليسرى من الخارطة رقم (١)
إلى الاحتمال المترتب عن انقطاع زمني بالمقارنة مع ذلك.

إلا أن الفترة الزمنية التي تم فيها التوثيق وإعداد الخرائط والتي امتدت من عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ م وحتى عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م تصادفت أيضاً في حقبة شهدت إزالة وتحديث مناطق واسعة. وعندما تحاول خارطتنا مبدئياً تصوير العمران القائم في أوائل عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م وتوثيق استعمالات المباني آنذاك، فإن ذلك يتضمن رصد صورة راهنة عرضية جداً تاريخياً لعملية هدم من ناحية وإعمار جديد من ناحية أخرى طالت النسيج العمراني للمدينة القديمة إلى حد كبير: فالمساحات التي تغص بالأنقاض وتلك التي أزيل ما كان عليها تتربع إلى جانب ورشات بناء وإلى جانب مبان سكنية غير جاهزة للسكن بعد وإلى جانب أبنية حديثة استخدمت أول ما استخدمت منذ فترة وجيزة في خليط عجيب غير متجانس. وفي حال التباس الأمور فقد كان هناك على الدوام أفضلية لتوثيق حالة المباني كما كانت عليه في الماضي على رصد الحال الذي آلت إليه فيما بعد - طالما أمكن الاستدلال بوضوح على ما كان عليه الوضع في الماضي على أرض الواقع.

وعلى نحو عرضي أكثر بدأ يتضح استخدام الأبنية الجديدة التي أنجزت للتو: إذ بدا أن استخدامها في الغالب مؤقتة للغاية وعلى سبيل التجربة، كما أنه كان من غير الممكن في معظم الأحيان التنبؤ بالاتجاه التي سيكون عليه تمايز المواقع الاقتصادية وتمركز الفعاليات في وقت لاحق. على ضوء هذا الواقع فقد قررنا اللجوء إلى حل وسط يتمثل في توثيق ورصد العمران على نحو دقيق قدر الإمكان وذلك تبعاً لواقعه في أوائل عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م ولكن مع الاستغناء عن تقديم تصوير دقيق لاستخدام الأبنية المنشأة حديثاً.

٥. وحتى يتسنى فهم الخارطة على نحو أفضل ينبغي في الختام التوقف

عند بعض الأسس التي اعتمدت عند وضع الخارطة وإعدادها:

(أ) في كل مكان من الخارطة، حيث يتم تمييز المباني برمز معين، يتضح من الرمز بشكل واضح تماماً الهدف الأصلي من استخدام المبنى (على سبيل المثال جامع، خان، بيت سكني... إلخ). أما بالنسبة إلى تلك المباني التي أظهرت من خلال رفعها في مساقطها الأفقية الدقيقة، فإن وظيفتها لن يتسنى استقراؤها من المسقط بحد ذاته أحياناً. مع العلم أن جميع هذه الأبنية تقريباً موصوف بدقة متناهية في الدليل الملحق بهذا الكتاب. وبغض النظر عن ذلك فإن الألوان التي تغطي المسقط على الخارطة رقم (٣) "التصنيف الوظيفي" تعطي أيضاً معلومات واضحة في مثل هذه الحالات.

(ب) إن الرموز المعتمدة لتمييز المباني على الخارطة رقم (١) "المدينة القديمة داخل الأسوار" تُعبر بشكل أساسي عن الوظيفة الأساسية للمباني، التي تتبلور في التصميم المعماري لتلك المباني. وتبعاً لذلك فقد تمت الدلالة كمدرسة على تلك المباني فقط، التي أنشئت لتستخدم كمدرسة. أما البيوت السكنية العريقة، التي حولت وظيفتها حديثاً إلى مدرسة، فقد أُشير إليها على أساس مكوناتها "كبيوت سكنية تقليدية عريقة". ثم تُظهر الألوان المعتمدة لتمييز المسطحات على الخارطة رقم (٣)، "التصنيف الوظيفي"، أول ما تُظهر مثل هذه الأبنية كمدارس. وعلى نحو مماثل تماماً أُشير إلى الجوامع والمدارس على سبيل المثال المُستخدمة حالياً كمستودعات لتجار الجملة، كجوامع على الخارطة رقم (١) وذلك تبعاً لمكوناتها؛ ثم يدل أول ما يدل اللون المستخدم على الخارطة رقم (٣) على استخدامها لأغراض تجارة الجملة.

ج) بالنسبة للدكاكين والحوانيت يوجد نمطان مختلفان بعضهما عن البعض اختلافاً جذرياً فيما يتعلق بتصميمهما العمراني: فهي إما عبارة عن أبنية اقتصادية صرفة لا تعلوها طوابق سكنية - فهي تشكل في السوق المركزي بارتباطها بعضها إلى جانب بعض كتلة متوحدة أفقية تشغل مسطحات واسعة، في حين تتوضع في شوارع وأزقة الأسواق المحلية كأكشاك أو دكاكين أو مجموعة محلات تتقدم الأبنية السكنية - أو أنها عبارة عن متاجر ودكاكين تحتل جزءاً من الطابق الأرضي من البيوت السكنية يتربع فوقها طابق علوي مخصص للأغراض السكنية. وقد تسنى بالنسبة للنمط الأول إسقاط المسقط الأفقي لكل متجر منفرد بشكل تقريبي على الخارطة أما بالنسبة للنمط الثاني فإن إسقاط مساقطه على نحو مماثل كان سيجر معه صعوبات جمة لو تم القيام بذلك. لذلك توجب عدم إظهار المتاجر والدكاكين المنتشرة في الطابق الأرضي من المباني السكنية على الخارطة رقم (١). أما على الخارطة رقم (٣) "التصنيف الوظيفي" فقد تمت الإشارة إليها من خلال شريط ملون يمتد على طول الأزقة التي تنتشر فيها أو بالأحرى على جانبي تلك الأزقة.

د) في الختام تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن أيضاً من الممكن دوماً القيام بدقة متناهية بتمييز الأزقة المسدودة عن فراغات المداخل المؤدية إلى الدور والأجواء السكنية. فقد مضينا بشكل أساسي في رفع جميع الأزقة المسدودة حيثما كانت مطروقة دون عائق. إلا أنه سبق في الغالب أن أنشئ باب في نهاية الأزقة المسدودة أو عند عطفات قصيرة منها، وذلك بالرغم من أن ذلك الجزء من الزقاق الممتد خلف الباب لا يتبع بعد بشكل واضح تماماً إلى أحد العقارات السكنية، وإنما يؤمن الولوج إلى عدة (غالباً اثنتين أو ثلاث) وحدات سكنية

(قارن مع الشكل رقم ١٣). وهذه الأبواب المتقدمة تكون بالمصادفة مغلقة وغالباً مردودة وأحياناً مفتوحة على آخرها. وتبعاً لذلك فقد تعلق الأمر عند توثيقنا بمصادفة أحد هذه الأبواب المتقدمة موصداً أو مشرعاً على اعتبار ذلك الجزء من الزقاق الممتد خلف ذلك الباب جزءاً من الزقاق المسدود أو على إلحاقه بالأجواء السكنية غير المطروقة.

هـ) إن ترقيم جميع المباني الجديرة بالاعتبار يُفصح عن انقطاع واضح في توالي توضعها على رقعة الخارطة بين الرقمين (٦٦٢) و(٦٦٣): فمن الرقم (١) حتى الرقم (٦٦٢) يدل تسلسل الأعداد على تجاور مكاني متقارب إلى أبعد الحدود للصروح والمعالم المدلول عليها من خلال الأرقام؛ فالمباني الواقعة إلى جانب بعضها البعض على نحو متتال يكون لها تبعاً لذلك في العادة أرقام في الدليل متجاورة متسلسلة أيضاً. على العكس من ذلك تتوضع الأرقام (٦٦٣ وما بعد) على الخارطة متباعدة بعضها عن بعض إلى حد ما بالمقارنة مع سابقتها، وتتأثر غالباً في بقع ذات تسلسل رقمي محدود؛ ولذلك يصعب أحياناً إلى حد ما العثور عليها على خرائطنا.

وهذا الانقطاع فرضته مستلزمات سير العمل: فمن أجل أن يرد ذكر المباني في النص مرفقاً مباشرة بأرقامها المعتمدة، ومن أجل ضمان تسلسل منطقي في الدليل للأوابد الموصوفة، كنا قد قمنا في أوائل عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م بتخصيص الأرقام من (١) وحتى (٦٦٢) على نحو نهائي. أما بالنسبة لجميع الأوابد، التي أدرجت بعد هذا التاريخ في الدليل — كالأبنية التي أضيفت إلى الاعتبار لاحقاً خلال الزيارة التفقدية التي قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth في خريف ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م — فقد ذُكرت من ثم بالأرقام التي تبتدئ من الرقم

(٦٦٣) وتنتهي بانتهاء السلسلة، مما يؤدي إلى أن تظهر في توزيعها المكاني متناثرة في الغالب بين الأرقام السابقة. ولضمان ضرورة العثور على جميع الأوابد والمعالم المتفرقة المفهرسة في الدليل على الخارطة بسرعة وسهولة، فقد تم نشر شبكة مربعات خرائطية على الخارطة العامة الشاملة ذات الرقم (٥) والإشارة على لائحة في بداية الدليل بجانب كل معلم من المعالم إلى مربعه الخرائطي.



الفصل الرابع

أهم المصادر الطبوغرافية والتاريخية والوثائقية والمتعلقة بالكتابات القديمة

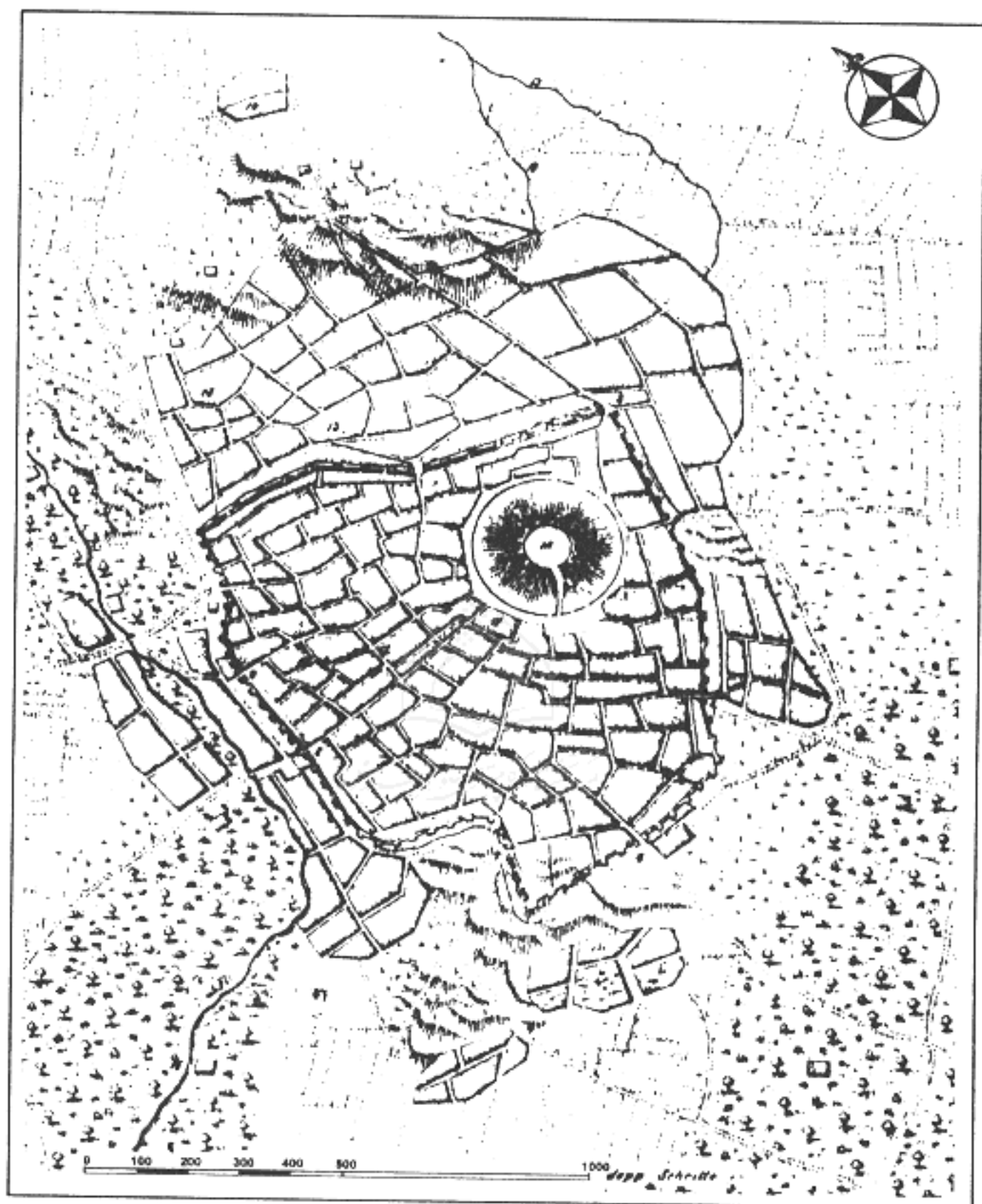
٤ - ١ - المصادر الطبوغرافية

قام كارستن نيبور Carsten Niebuhr خلال إقامته في حلب عام ١١٧٩هـ/١٧٦٦ م برفع ورسم مخطط أولي لخارطة المدينة، نشر فيما بعد في المجلد الثالث (لوحة رقم ١، ص ٦ و ٧) من مؤلفه الذي يصف فيه رحلاته (انظر الشكل رقم ٣). ثم اعتمد على نحو بسيط في مواقع محددة وعلى نحو محسن في مواقع أخرى في الكتاب الذي ألفه ألكسندر رسل Alexander Russell عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٤م: ليحتل بذلك اللوحة رقم (١) الملحقة بالصفحة ١٣ تحت عنوان "مخطط مدينة حلب"^(١) وبغض النظر عن بعض التحريفات والنسب المغلوطة يُصور هذا المخطط الأولي بدقة الملامح الرئيسة للمدينة القديمة والضواحي المنتشرة خارج الأسوار. وباعتماد أرقام وأحرف على الخارطة بالإضافة إلى قائمة بالمصطلحات المعتمدة يتم عند أ. رسل توثيق ١٢ باباً للمدينة و ٣٨ مبنى ومكاناً ومحلة سكنية. وفي ذلك دليل قاطع على وجودها وعلى موقعها التقريبي في عام ١١٧٩هـ/١٧٦٦م.

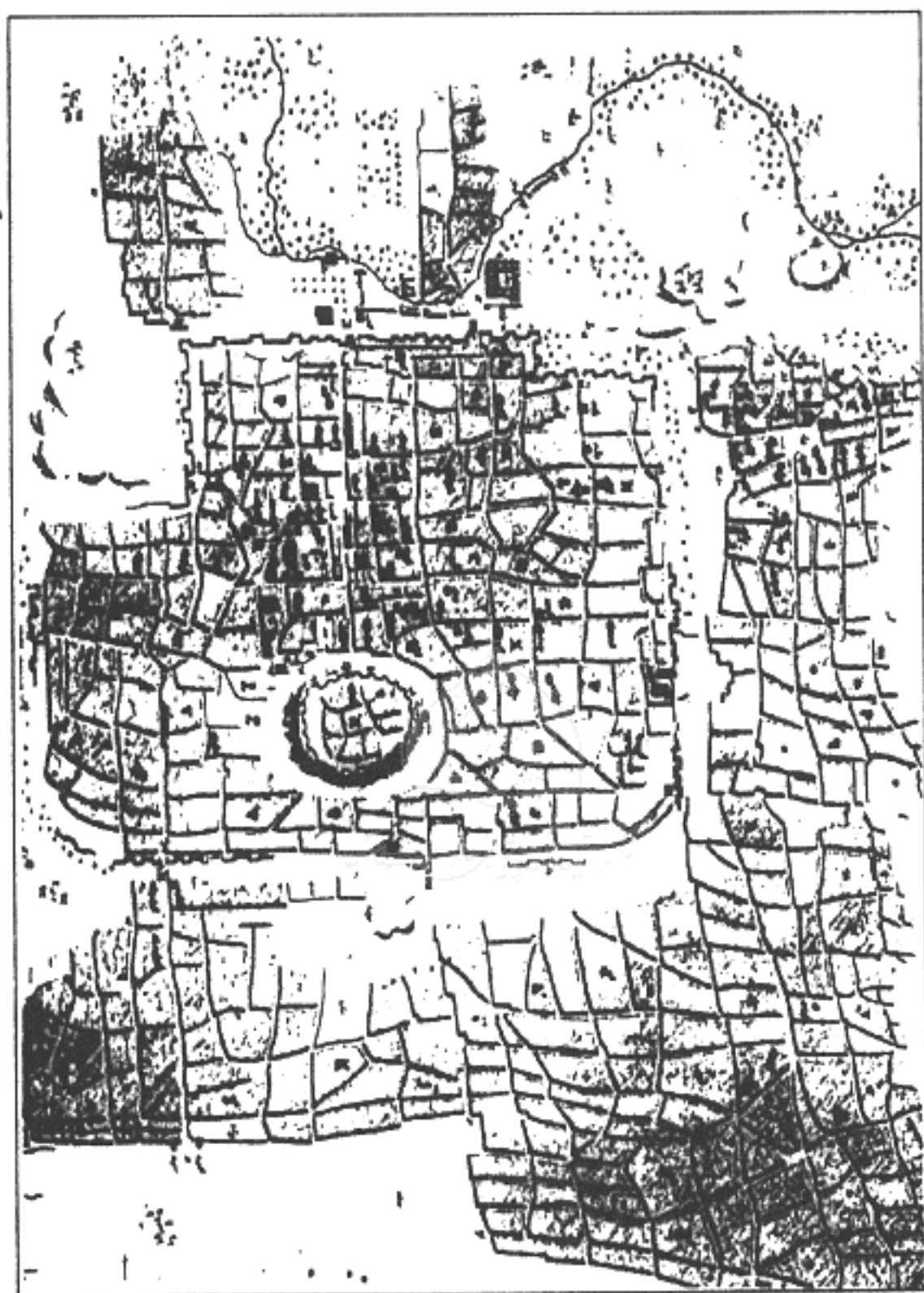
(1) "A plan of the City of Aleppo".

أما أول خارطة طبوغرافية يمكن استخدامها بدون تحفظ كمصدر لاستقراء بنية المدينة ومكوناتها العمرانية فتتمثل في مخطط مدينة حلب وضواحيها الموضوع ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و١٢٣٣هـ/١٨١٨م^(١). ويعتمد هذا المخطط بشكل أساسي على رفع أولي إجمالي للمدينة قام به أحد موظفي القنصلية الفرنسية في عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م، ثم قام بتدقيقه وتعديله وتطويره لاحقاً القنصل الفرنسي العام ج. ل. روسو J. L. Rousseau شخصياً في عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م. ولذلك توثق هذه الخريطة الوضع السائد قبل الزلزال الذي دك المدينة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م وأتى على كل أخضر ويابس فيها. وقد ألحق بالمخطط قائمة مصطلحات مستفيضة تدل على ٩ أبواب للمدينة و ٢٥ محلة سكنية داخل الأسوار و ٤٣ ضاحية خارج الأسوار مع ٢٦ بوابة بالإضافة إلى ١٧٥ مبنى ومرفق عام (ساحات، حدائق، مقابر) وتشير إلى أسمائها ومواقعها بدقة (انظر الشكل رقم ٤). إن مقارنة هذا المخطط مع المخطط الذي تركه لنا كارستن نيبور تُسفر عن عدم وجود أية اختلافات بينهما إلا فيما ندر؛ بل يظهر مخطط ج. ل. روسو J. L. Rousseau كصياغة جديدة لمخطط نيبور أغنى من حيث التفاصيل وأدق في تصوير الواقع. مما يسمح بالتوصل إلى نتيجة مفادها أن بنية حلب وعمرانها لم يتغيرا ما بين عامي ١١٧٩هـ/١٧٦٦م و١٢٣٣هـ/١٨١٨م إلا قليلاً.

(1) "Plan de la ville de Hhaleb et de ses Environs. Dressé de 1811 à 1818".



شكل رقم (٣): مخطط مدينة حلب "Grundriss der Stadt Haleb"
 (انظر مخطط رقم ١ في كتاب ك. نيبور C. Niebuhr المنشور عام ١٧٧٨م)



شكل رقم (٤): مخطط مدينة حلب الذي أعد ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و١٢٣٣هـ/١٨١٨م

"Plan de la Ville de Hhaleb. dressé de 1811 - 1818"

(مخطط روسو ١٨٢٥)

يحتل المخطط والمصطلحات الربع السفلي من "خارطة تشتمل على جزء من الشام (سوريا) والجزيرة (بلاد الرافدين) والعراق العربي (مملكة بابل) وتضم الولايات الثلاث التابعة لحلب والرها أو أورفا وبغداد أعدها من ١٨١١ إلى ١٨١٨ ج. ب. ل. ج. روسو *J. B. L. J. Rousseau* القنصل العام لفرنسا في بغداد... طبع ونشر جمعية الجغرافيا باريس ١٨٢٥" ^(١). والخارطة منشورة ضمن مجموعة أسفار وذكريات، نشرتها جمعية الجغرافيا، المجلد الثاني، باريس ١٨٢٥" ^(٢) مشكلة اللوحة رقم (٥) مع إيضاحات مرفقة وضعها ج. ج. باربيه دو بوكاج *J. G. Barbie du Bocage* (ملاحظات حول الخارطة العامة... على ص ١٩٤-٢٠٣؛ تعليقات حول المصطلحات المعتمدة ومعاني المفردات على ص ٢٠٤-٢٠٦، فهرس جميع المواقع الجغرافية الواردة على الخارطة على ص ٢٠٧-٢١٧ وكذلك وصف لمدينة حلب على ص ٢١٨-٢٤٤ يُعتبر مهماً بالنسبة لبحثنا).

وإلى العصر العثماني أيضاً تعود الخارطة الهامة جداً والمعروفة بـ "المخطط العام لمدينة حلب الذي أعده مهندسو الجسور والطرق في الولاية شارتيه وراغب وبزير" ^(٣) بمقياس ١/٥٠٠٠، والمرفق بقائمة مصطلحات باللغتين الفرنسية

-
- (1) "Carte d'une Portion du Scham (La Syrie), du Djéziré (La Mésopotamie) et de L'Iraq-Arabi (La Babylonie). Contenant les Trois Paschaliks de Hhalb, Rhea ou Orfa et Baghdad. Dressée de 1811 à 1818, Par J. B. L. J. Rousseau, Consul général de France à Baghdad.... Gravée et Publiée Par les soins de la Société de Géographie. Paris 1825".
 - (2) "Recueil de voyages et de Mémoires, Publ.Par la Société de Géographie, tome II, Paris 1825".
 - (3) "Plan général de la ville d'Halep. Dressé Par les Ingénieurs des Ponts et Chaussées du vilayet Chartier, Raghieb, Bezir".

والعثمانية. لقد تم إعداد هذه الخارطة في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م (انظر الغزي^(١))، ج ٣، ط ١، ص ٤٥٠)، وعليها تم توثيق مسقط المدينة والمباني المتفرقة بدقة متناهية، ولذلك تُعد هذه الخارطة أحد المصادر الهامة للغاية (شكل ٥). ومن المؤسف أن المؤلفين لم يتمكنوا إلا من الاطلاع على نسخة مصغرة جداً عنها وغير واضحة إلا فيما ندر. والجدير بالذكر هنا أن ج. سوفاجيه J. Sauvaget لم يتطرق إلى ذكر هذه الخارطة نهائياً، ويغلب الظن أنه لم يهتد إليها إطلاقاً.

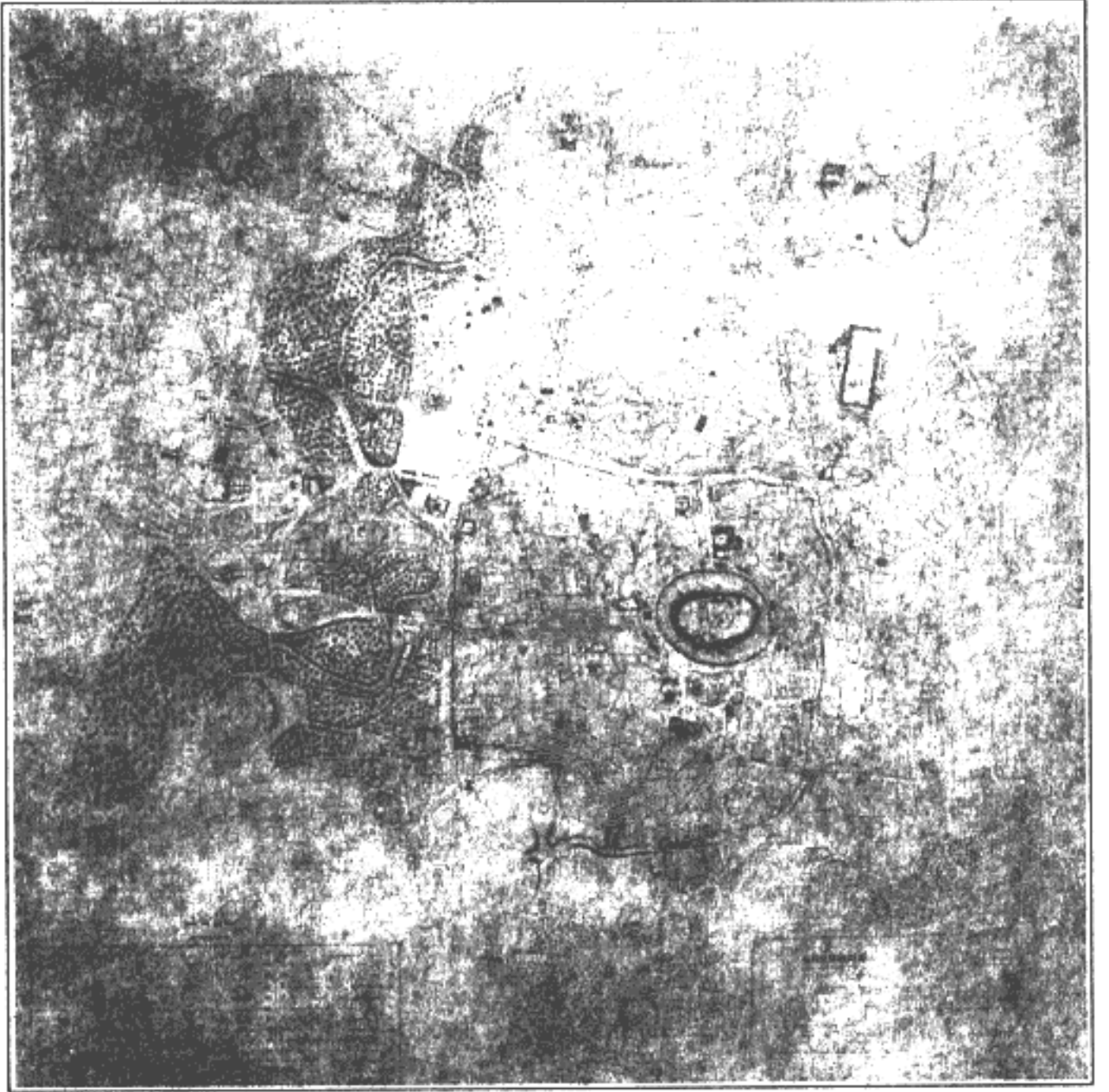
وتتمثل أول خارطة لحلب من عهد الانتداب الفرنسي في مخطط حلب المُعد بمقياس ١/٥٠٠٠ والمصغر على مقياس ١/١٠٠٠٠ والذي أصدره في عام ١٣٣٨هـ/١٩١٩م مكتب الطبوغرافيا التابع لمكتب الارتباط الفرنسي اللبناني في بيروت. وهذان المخططان ليسا في الحقيقة سوى نسخة عن الخارطة العثمانية الأنفة الذكر (التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م) جاءت محدثة على نحو محدود جداً (فقد أضيف إليها مثلاً محطة بغداد وخطوط السكك الحديدية) ومستغنية عن كثير من التفاصيل الهامة ومعتمدة على التعميم ومتضمنة أخطاءً عديدة مردها الإهمال واللامبالاة.

ثم جاءت الأعوام الواقعة ما بين عامي ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م و١٣٤٨هـ/١٩٣٠م لتجلب مع رفع دقيق لرقعة المدينة قام به فريق عمل ترأسه ك. دورافورد C.Durrafourd ومع إعداد مخططات مساحية تقدماً رائعاً آخر. وبغية الإحاطة الدقيقة الشاملة فقد قُسم إقليم حلب إلى ١٢ مقاطعة عقارية

(١) لم ذكر الغزي سوى اسم شارتيه وراغب فقط وأشار إلى شارتيه كمهندس فقط: "في سنة ١٣١٧ تم عمل خريطة لمدينة حلب اعتنى بوضعها مهندس الولاية شارتيه أفندي وراغب بك ابن رائف باشا والي الولاية".

(دائرة مساحية). وقد تم القيام بأعمال المسح ورفع الوضع الراهن على أرض الواقع من أيلول ١٩٢٦م حتى آذار ١٩٢٨م، تلى ذلك في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني ١٩٢٧م وحزيران ١٩٣٠م القيام بأعمال التوثيق وإسقاط المعلومات على المخططات. وبالإجمال فقد وُضع في تلك الفترة ٢٠١ مخطط مساحي (يغطي ١٣٣ مخططاً منها رقعة المدينة الممتدة داخل الأسوار و٦٨ مخططاً منها أجزاء المدينة المترامية خارج الأسوار)، تضمنت فيما تضمنت قرابة ٢٠٠٠٠ عقار. يتم خلال ذلك استعراض المدينة القديمة داخل الأسوار والضواحي القديمة بمقياس ٥٠٠/١ (على ١٠٥ مخططات). وتتبسط الأجزاء المركزية من السوق على ١٢ مخطط تفصيلي بمقياس ٢٠٠/١. في حين تنتشر القلعة والأحياء الواقعة خارج الأسوار والمعمورة على نحو غير منتظم على ١٨ مخطط أعد بمقياس ١٠٠٠/١. أما المناطق المحيطة بالمدينة التي لم يكن على الغالب قد طالها العمران الحضري آنئذ فقد رُفعت على ٥٦ لوحة بمقياس ٢٠٠٠/١ و١٠ لوحات بمقياس ٥٠٠٠/١. وتتم الإحاطة بتوزيع المخططات المساحية وبحدودها من خلال دراسة خارطة "مدينة حلب". مخطط مجموع أراضي المدينة...^(١) المعد بمقياس ٢٠٠٠٠/١، دون الإشارة إلى مكان وزمان إعداده.

(1) "Ville d'Alep. Plan d'ensemble du territoire de la ville...."



شكل رقم (٥): المخطط العام لمدينة حلب عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م
"plan général de la ville d'Halep"

وبالاعتماد على أعمال الرفع الواسعة النطاق التي تطلبها إعداد المخططات المساحية تم التوصل في عام ١٣٤٩هـ/١٩٣١م إلى وضع خارطة كبيرة مؤلفة من

أربعة لوحات بمقياس ١/٥٠٠٠، أُطلق عليها "مدينة حلب، مخطط عام"^(١)، توثق بدقة متناهية توسع المدينة وتوضع شبكة الشوارع وأهم المباني التي تميزت حوالي عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م (وهي عبارة عن مخطط وضع عام ١٩٣١ نقلاً بالتصغير عن مجموعة المخططات المساحية، رسم وطبع إدارة المساحة عن المخططات المساحية لعامي ١٩٢٨-١٩٢٩)^(٢). وكتطوير وتنقيح لهذه الخارطة ظهر إلى الوجود في كانون الأول من عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٨م مخطط "كهرباء حلب: مدينة حلب. مخطط عام مقياس ١/٥٠٠٠"^(٣). ويوضح هذا المخطط بالمقارنة مع الخارطة التي تعود إلى عام ١٣٤٩هـ/١٩٣١م ليس فقط توسع المدينة، وإنما أيضاً ازدياد كثافة الأحياء الحديثة الفتية واكتمالها ما بين عامي ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م و١٣٦٨هـ/١٩٤٨م. وذلك على نحو مطابق لما تسمح به خارطتا حلب اللتان صدرتا في عهد الانتداب الفرنسي بمقياس ١/١٠٠٠٠، واللتان أسقط عليهما جميع المباني العامة الهامة بمساقطها الدقيقة باللون الأسود. فالخارطة التي صدرت في عام ١٣٤٩هـ/١٩٣١م تُظهر المسطحات المعمورة حضرياً باللون الأحمر، في حين تُبرزها الخارطة التي صدرت في عام ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م باللون الأخضر.

وكمصدر هام جداً لدراسة جغرافية المدينة يُعول كثيراً من ثم على خارطة "مدينة حلب"^(٤) التي صدرت موزعة على ١٢ لوحة خرائطية ومعدة بمقياس ١/٢٠٠٠، والتي تعتمد أيضاً على المخططات المساحية التي أنجزت في عامي ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م و١٣٤٧هـ/١٩٢٩م وعلى عمليات تدقيق على أرض الواقع

(1) "Ville d'Alep. Plan général".

(2) "Plan établi en 1931 Par réduction des Plans cadastraux. Dressé et imprimé par la Régie du Cadastre d'après les Plans cadastraux établis en 1928-1929".

(3) "Electricité d'Alep: Ville d'Alep. Plan général 1:5000".

(4) "Ville d'Alep.M.1:2000.

جرت في عامي ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م و١٣٤٩هـ/١٩٣١م، حيث يتم هنا تمثيل كل عقار والأقسام المبنية وغير المبنية (فناءات داخلية، حدائق، إلخ...) الخاصة به (انظر شكل رقم ٦). وبذلك يكون من الممكن إجراء مقارنات تفصيلية جداً بين الوضع السائد حوالي عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م وبين الوضع الذي وثقناه في رفعنا الذي قمنا به على أرض الواقع في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م أو في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يصدر بعد حتى يومنا هذا أي مخطط للمدينة يرقى في مستواه حتى ولو تقريباً إلى المصدر الأنف الذكر أو يمكن مقارنة وفرة معلوماته به.

أما مخططات المدينة والخرائط الطبوغرافية لحلب التي تعود إلى ما بعد عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م فيمكن تناولها على نحو مقتضب نسبياً. فمخطط "مدينة حلب" ^(١) المعد بمقياس ١/١١٠٠٠ تقريباً، الذي صدر عام ١٣٧٠هـ/١٩٥١م عن دار نشر أنطوان صباغ وأولاده / مكتبة الشرق في حلب؛ ومخطط المدينة الصادر عن مكتب الاستعلامات السياحي بمقياس ١/١٠٠٠٠ تقريباً، والذي صدر على الأرجح في بداية الستينات، يفيدان على أية حال بالتعرف على الاختراقات الحديثة العهد المترتبة عن فتح شوارع في النسيج التقليدي وعلى المنشآت العمرانية الجديدة. والتجمعات السكنية الحديثة في نطاق التوسع المدني. في حين يقدم المخطط التصويري "Mosaique Assemblée" لمدينة حلب من الجو بمقياس ١/٥٠٠٠، والذي وضع بناءً على عدة رحلات جوية جرت في أوائل عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، توثيقاً يركز إليه فيما يتعلق بالرفعة المعمورة المترامية الأطراف على الأقل.

(1) "Ville d'Alep.M.1:1100".

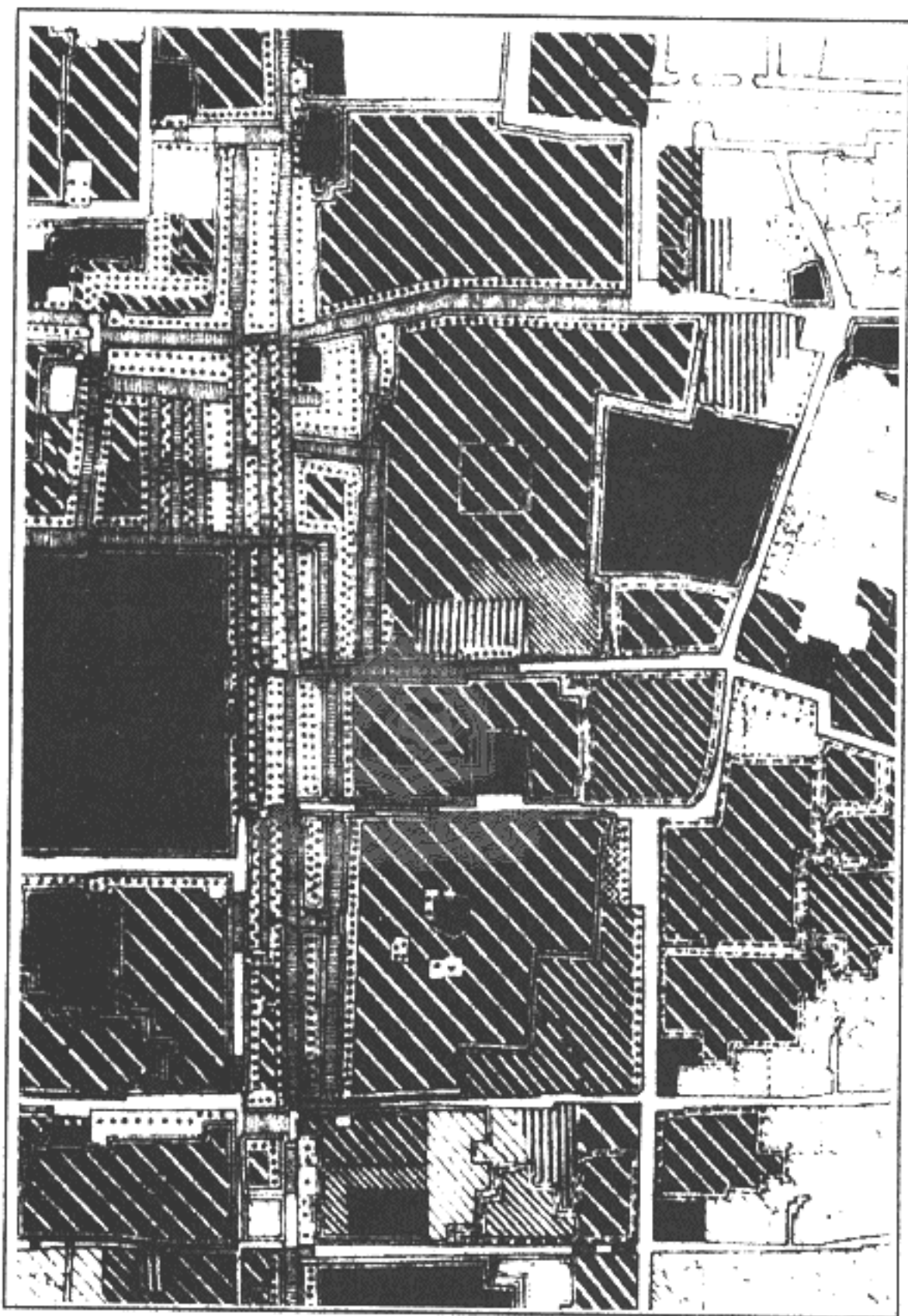


شكل رقم (٦): شريحة من خارطة مدينة حلب بمقياس ٢٠٠٠/١
"ville d'Alep" (المعدة ما بين عامي ١٩٣١ - ١٩٣٢م)

بالإضافة إلى ذلك هناك محاولة جديرة بالتقدير، بُذلت في سبيل توثيق كامل لاستعمال الأراضي في المدينة القديمة داخل الأسوار، وتتجسد في مخطط أصدره مكتب التخطيط في مجلس المدينة بمقياس ٢٠٠٠/١ "تنظيم الأحياء التاريخية في مدينة حلب"^(١). وهذا المخطط منشور بالصيغة التي كان عليها عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م وإنما على نحو مصغر جداً في ثنايا مقال عن حلب أعده س. كانتاكوزينو S. Cantacuzino (١٩٧٥ص٢٤٧). إلا أنه أُعيدت في أوائل عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م صياغته من جديد دون أي تغيير يُذكر، وقد تسنى لنا في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م الحصول على نسخة تيراج عن ذلك من بلدية حلب (انظر الشكل ٧). وهذا المخطط ممتاز جداً، إلا أنه لا يمكن الاستفادة منه إلا بعد مطابقته على الواقع في أي حال من الأحوال، وذلك لأنه لا يتم التمييز بشكل واضح فيه بين الوضع السائد آنئذ وبين الوضع الذي يسعى التخطيط للارتقاء إليه. كما أن جميع الاستعمالات أسقطت على رقعة المحضر بأكملها وليس على المبنى المنوط بها؛ بالإضافة إلى ذلك لا يتم التمييز على صعيد التجارة والحرف والصناعة بين الأنماط التقليدية الشرقية وبين الأنماط العصرية الغربية، علاوة على ذلك فإن تصنيف الاستعمالات في قطاعات مستقلة يعتمد التعميم البعيد عن الدقة.

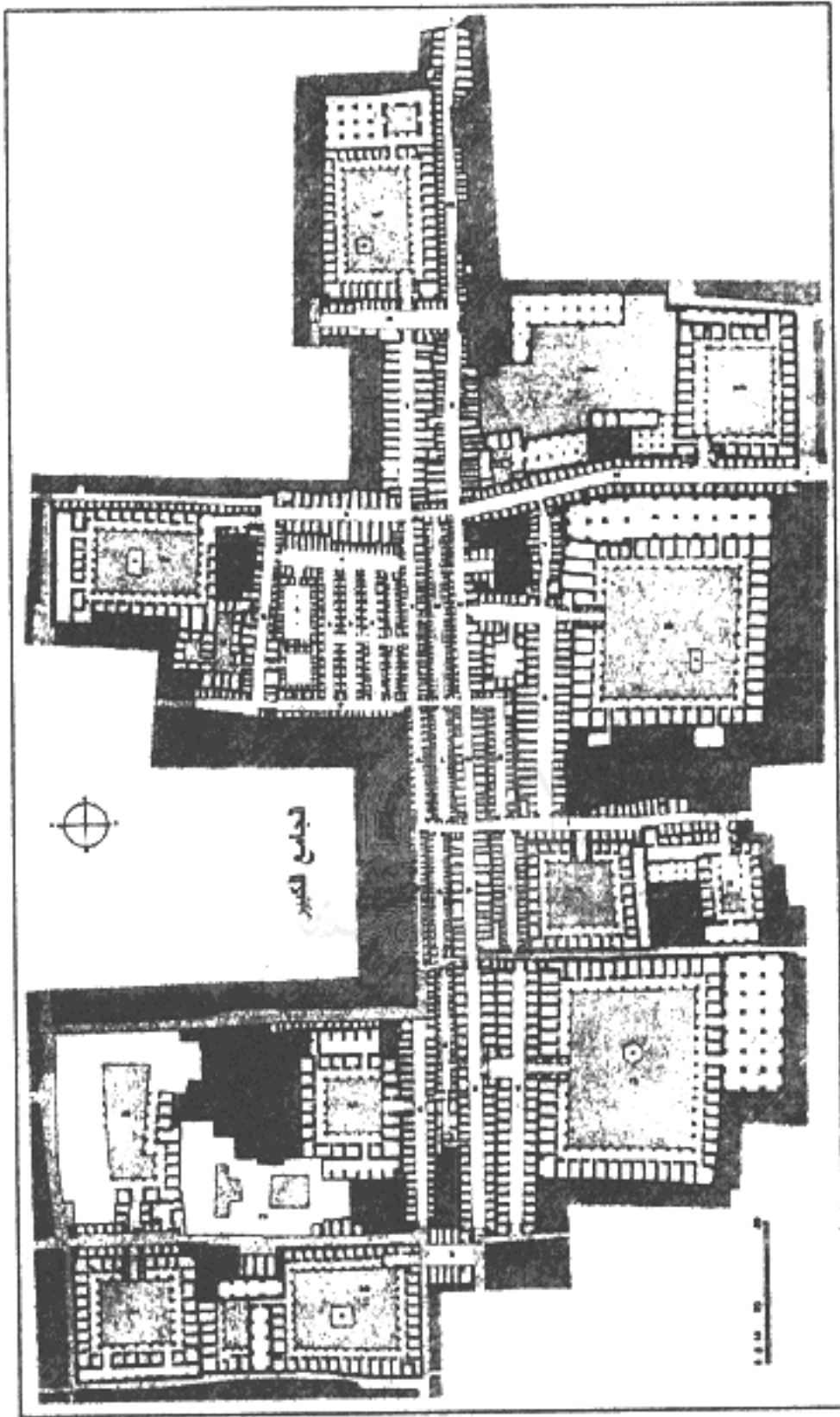
إن أول تمثيل دقيق لأهم أقسام السوق المركزي يقدمه لنا بالاعتماد على الخرائط المساحية وأعمال رفع المباني ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) على اللوحة رقم ٦٥ من المجلد الخاص بالأشكال والصور من كتابه عن حلب (انظر الشكل ٨). وهذه المحاولة الأولى لتمثيل السوق المركزي في حلب كمنشأة عمرانية مغلقة متعددة المكونات والمقومات كانت قفزة نوعية من نواح مختلفة. إلا

(1) "Aménagement du Quartier Historique d'Alep".



شكل رقم (٧): شريحة من مخطط الأحياء الأثرية في حلب بمقياس ٢٠٠٠/١ يعود إلى عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م*

*Aménagement du quartier historique d'Alep



شكل رقم (٨): مخطط أسواق المدينة في القرن التاسع عشر الميلادي

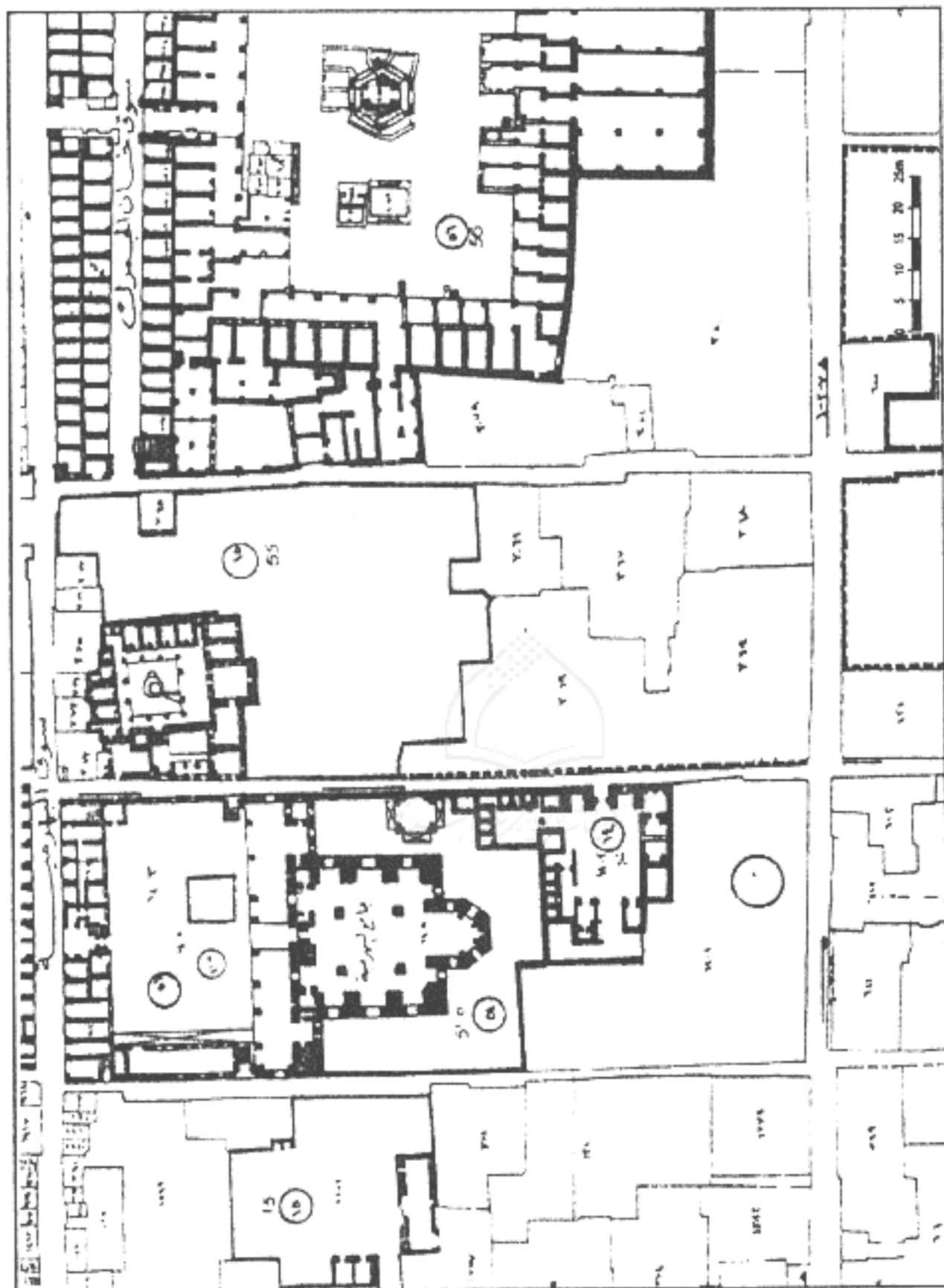
"la Cite" au milieu du xix^e siècle

(انظر لوحة ٦٥ من القسم الثاني من كتاب ج. سوفاجيه J. Sauvaget المنشور عام ١٣٦٠هـ/١٩٤١م)

أنه لا يمكن اعتبارها توثيقاً أميناً لحالة المباني في فترة الانتداب الفرنسي، وذلك لأن ج. سوفاجيه J. Sauvaget عمد في أكثر من مكان إلى تمثيل المساقط الأفقية للمباني بالشكل الذي كانت عليه في الأصل دون لحظ الإضافات والتعديلات والإكاملات اللاحقة، ولأنه تم أيضاً بعض المساقط الأفقية على النحو الذي افترضه مثالياً أو بالشكل الذي اعتقد أنها كانت عليه فيما مضى. أما التوثيق الأمين للوضع الراهن لأهم المنشآت الاقتصادية في السوق فيجسده لنا مخطط "الخانات والأسواق القديمة في حلب" (1) المُعد بمقياس ١/٥٠٠ من قبل السيد سمير عقاد، والذي تسنى لنا لحسن الحظ الحصول على نسخة منه من مجلس مدينة حلب (انظر الشكل ٩). كما أمكن لنا بفضل المساعي الحميدة للسيد الدكتور محمد شرابي الحصول على نسخة مبدئية من هذا المخطط أقل مصداقية منه، كان الدكتور شرابي أيضاً قد اعتمدها أساساً في إعداد الخارطة العامة المحمولة على اللوحة رقم ٢ المرفقة بدراسة له عن أسواق حلب نشرت في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

وفي الختام يجدر التطرق إلى ذكر أعمال التوثيق الخرائطي التي عكف عليها المؤلف أ. فيرت E. Wirth وإلى أعمال رفع الوضع الراهن للمباني التي قام بها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube كأخر مصدر من المصادر الطبوغرافية. فهذه الأعمال لم تسخر لتدقيق جميع الخرائط والمخططات التي رُجع إليها وأعيد النظر فيها فقط، وإنما أيضاً لسد ثغرات كبيرة في منطقة السوق المركزي بالإضافة إلى توثيق العديد من المباني والمراكز الحيوية في المحلات السكنية والمنشآت

(1) "The Old Souk and Khans in Aleppo".



شكل رقم (٩): شريحة من مخطط الأسواق والخانات القديمة في حلب بمقياس ١/٥٠٠٠

(المعدة حوالي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) 'The old souk and khans in Aleppo'

الاقتصادية المنتشرة خارج نطاق السوق المركزي، والتي لم يكن حتى في ذلك الحين قد تطرقت إلى حالتها الفيزيائية ووظيفتها أية دراسة على الإطلاق. ففي نطاق ذلك تم على سبيل المثال رفع ما ينوف عن ١٠٠ مبنى وتمثيل مساقطها الأفقية بدقة متناهية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أهم عائق اعترض حملتنا التوثيقتين وزيارتنا الاستطلاعتين اللتين قمنا بهما في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، والذي تمثل في عدم تمكننا من الاطلاع على المخططات المساحية آنذاك، فقد حصلنا أول ما حصلنا عليها في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. لذلك لم يكن من الممكن دوماً عند إعداد الصيغة النهائية للخرائط ربط الرسومات الأولية للمباني والمناطق والتي جاءت بها أعمال الرفع على أرض الواقع بالمساقط الأفقية التي تحتفظ لنا بها المخططات المساحية ربطاً صريحاً واضحاً. إلا أن نسبة التناقضات الواردة أحياناً تبقى على العموم ضئيلة إلى حد يمكن معه إهمالها.

٤ - ٢ - المصادر التاريخية والوثائقية والمتعلقة بالكتابات القديمة

كما هو حال المصادر الطبوغرافية كانت المصادر التاريخية الهامة بالنسبة لبحثنا قليلة العدد أيضاً. وتتوزع هذه الأخيرة على ثلاث مجموعات: مؤلفات تعود إلى القرون الوسطى وتتناول حلب إلى جانب العديد من المدن الأخرى، ومؤلفات تعود أيضاً إلى القرون الوسطى إلا أنها تتخذ من حلب موضوعاً لها، ومؤلفات ينصب محور اهتمامها بالكامل حول المدينة إبان مستهل القرن العشرين الميلادي. إلى المجموعة الأولى ينتمي ما تركه لنا الجغرافيان العربيان ابن حوقل (الذي كتب مؤلفه حوالي ٩٧٨ م) والمقدسي (الذي كتب مؤلفه حوالي عام ٩٨٥ م) اللذان عاشا ليس بعيداً عن حلب، فقد استوطن الأول شمالي العراق وأقام الثاني في فلسطين؛ كما ينتمي إلى

ذلك ما تركه لنا الرحالة الفارسي ناصر خسرو الذي يعود في نشأته إلى شرقي إيران (الذي زار حلب عام ١٠٤٥م)، بالإضافة إلى أعمال كل من الرحالة العربي ابن جبير الأندلسي (الذي زار حلب عام ١١٨٥م) والجغرافي العربي ياقوت الحموي (الذي دأب على كتابة معجمه حتى عام ١٢٢٩م والذي عمل من حين لآخر في خدمة البلاط في حلب) والرحالة المغربي ابن بطوطة (الذي عرج على حلب عام ١٣٥٥م) والقلقشندي الذي كان إبان عصره من رجالات البلاط في مصر (والمتوفى عام ١٤١٨م).

أما أصحاب مؤلفات المجموعة الثانية فكلهم حلييون، وضعوا مؤلفات مطولة عن المدينة، اقتصرت الاستفادة منها في هذا العمل على بعض جوانبها بالطبع. إن أقدم واحد بينهم هو ابن شداد (المتوفى عام ١٢٨٥م)، الذي يُنسب إليه ما حققه^(١) دومينيك سورديل D. Sourdel. يليه في ذلك ابن الشحنة (المتوفى عام ١٤٨٥م) المتأثر جداً بابن شداد، والذي نقل مقاطع عديدة من مؤلف ابن شداد وعقب عليها وأكملها وحدثها، والذي ينسب إليها ما حققه جان سركيس G. Sarkis ونشره في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م^(٢)، وقد ترجمه إلى الفرنسية جان سوفاجيه J. Sauvaget كما سبق وأشرنا إلى ذلك. أما المرجع الأخير في هذه المجموعة فمرجع أصيل، على عكس ما تركه لنا ابن الشحنة، وضعه ابن العجمي (المتوفى عام ١٤٧٩م). من هذا المرجع^(٣) هناك مخطوطتان (إحدهما في القاهرة والثانية في الفاتيكان)، اعتمد عليهما ج. سوفاجيه في ترجمة أجزاء من هذا العمل ونشرها، تتضمن معلومات طبوغرافية هامة. وعلى عكس ما قام به ابن الشحنة يعتمد ما تركه لنا ابن العجمي على

(١) أعادت إصدار هذا التحقيق دار الكتاب العربي في دمشق عام ١٩٨٤م.

(٢) أعاد تحقيق هذا المؤلف يحيى زكريا عبارة ونشرته وزارة الثقافة في دمشق عام ١٩٩١م.

(٣) حققه شوقي شعث وفالح بكور وصدر عن دار القلم العربي في عام ١٩٩٦م.

زيارات ميدانية استطلاعية هادفة، ليقدم لنا بذلك صورة فعلية لما كانت عليه المدينة إبان النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي.

وإلى المجموعة الثالثة ينتمي مؤلفان عاصرا أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين، بدونهما ما كان بالإمكان تسطير هذا العمل الذي بين أيدينا، وهذان المؤلفان هما: الطباخ والغزي اللذان لمعا كرجلين من رجال العلم في حلب في ذلك الحين. فقد ألف الطباخ كتاباً من سبعة أجزاء مرتباً حسب السنين نُشر ما بين عامي ١٣٤١هـ/١٩٢٣م و١٣٤٥هـ/١٩٢٧م، استعرض فيه تاريخ حلب منذ البدء وحتى زمانه؛ ويُعتبر هذا العمل أفضل مرجع في تاريخ حلب الحديث بالإضافة إلى أنه متّخ بالتعليقات والشروحات المتعلقة بالمباني والكتابات القديمة المنتشرة في المدينة. أما الغزي فقد قام بكتابة تاريخ لمدينة حلب صدر في ثلاثة أجزاء ما بين عامي ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م و١٣٤٤هـ/١٩٢٦م، يتضمن الجزء الثاني منه وصفاً منهجياً للمدينة. فهو يصف المحلات السكنية الواحدة تلو الأخرى (متاولاً أكثر من ١٠٠ محلة سكنية) ويشير إلى حدودها وعدد سكانها، معتمداً تصنيفها حسب الجنس والانتماء الديني، ويذكر عدد البيوت، ثم يصف أو يعد على الأقل جميع المنشآت الدينية ثم يتطرق إلى ذكر الأسبلة والأفران والمدارات والخانات والقيسريات والمصابن والمصانع ومواقع الإنتاج الأخرى والمشافي والمدارس والكنائس والأديرة والمعابد بالإضافة إلى أسماء الأسر الشهيرة في كل محلة سكنية. علاوة على ذلك ينقل لنا الغزي العديد من الكتابات المنقوشة في مباني المدينة بالإضافة إلى وثائق وقفية عديدة، قام بنسخها من أرشيف وقييات مديرية أوقاف المدينة. وقد تمت من أجل هذا الكتاب الذي بين أيدينا أرشفة مؤلف الغزي على

بطاقات بشكل منهجي وتحويله من ثم إلى جداول، تشكل أساساً لبعض الفصول والخرائط التي تتمحور حولها.

وبدون الغزي ما كان من الممكن أيضاً الحديث عن المصادر الوثائقية إطلاقاً. فكل الوثائق المدرجة هنا لم يكن من الممكن الحصول عليها إلا من خلال ما نسخه الغزي وضممه كتابه. أما فيما إذا كان ما نسخه الغزي موثقاً ومفيداً فذلك ما لا يمكن إثباته. وقد تضمنت مجموعة البطاقات التي أرشفت كتاب الغزي والتي يعتمد عليها هذا الكتاب بين أيدينا وقفيات المباني التالية: جامع البهرمية (دليل ٤٢ ويعود وقفه إلى عام ٩١٩هـ/١٥١٣م)، المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥ ويعود وقفها إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م وما بعد)، تربة أحمد باشا (دليل ٤٢٣ ويعود وقفها إلى عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٦م)، الزاوية البزازية (دليل ١١ ويعود وقفها إلى عام ٧٩٠هـ/١٣٨٨م وإلى عام ٨١٨هـ/١٤١٥م)، جامع الكريمة (دليل ٤٠٢ ويعود وقفه إلى عام ٨٦٢هـ/١٤٥٨م)، جامع العادلية (دليل ١١٣ ويعود وقفه إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م)، جامع الخسروية (دليل ١٥٩ ويعود وقفه إلى عام ٩٧٤هـ/١٥٦٦م)، المدرسة السيافية (دليل ٢٩٠ ويعود وقفها إلى عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)، المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢ ويعود وقفها إلى عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م وإلى ما بعد ذلك)، جامع الحاج موسى (دليل ١٨٣ ويعود وقفه إلى عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م)، المدرسة الحلوية (دليل ٧٣ أوقافها كثيرة تستخلص من دفترين تم تحريرهما في عامي ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م و١٢١٩هـ/١٨٠٤م)، سبيل الجزماتي (لا أثر له اليوم كان له وقف يعود إلى عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م)، تربة العلمي (دليل ٣٥٢ أنشئت عام ٦٠٤هـ/١٢٠٨م أما وقفها فيعود إلى عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م)، جامع الأطروش (دليل ٣٣٧ ويعود وقفه إلى عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م)، جامع المستدامية (دليل ٣٢٠ له عدة وقفيات تعود أولها إلى ما قبل عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م)، جامع بانقوسا (دليل ٥٦٠ ويعود وقفه إلى

عام ٧٦٨هـ/١٣٦٧م)، جامع إيشير باشا (دليل ٤٤٩ ويعود وقفه إلى عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٤م)، المدرسة الزينية (دليل ٢٨٦ ويعود وقفها إلى عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م)، الجامع الكبير (دليل ١٠٠ ويعود إلى العصر الزنكي وما بعد)، تكية الشيخ يبرق (خارج المدينة لها وقف يعود إلى عام ٨٧١هـ/١٤٦٦م) ووقف محمد باشا (الذي يعود إلى عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م).

إن هذا الفيض الهائل من المعلومات يجد طريقه إلى العمل الذي بين أيدينا على منحيين. إذ يتم في فصل خاص بالأوقاف مقارنة الأوقاف مع بعضها البعض وتحديد طابعها ودراسة دورها داخل النسيج العمراني الحضري. كما تُقدّم من ناحية أخرى المعلومات الوفيرة التي تتضمنها هذه الوثائق قاعدة قيمة للبحث في تطور مظهر المدينة ولتأريخ الأبنية المتفرقة أو المنشآت المجمعّة.

وفي هذا تضارع الأوقاف المجموعة الأخيرة من المصادر المكتوبة التي توفرت لدينا والمتمثلة في الكتابات المنقوشة على الأبنية. فكما أسلفنا مفصلاً (انظر ص ٨٧ وما بعد) تندرج المعلومات المتوفرة عن الكتابات في حلب تحت مجموعتين كبيرتين (مجموعة قام أ. هرتزفيلد E. Herzfeld بنقلها وجمعها ومن ثم نشرها في عام ١٩٥٥م ومجموعة قام هـ. غاوبه H. Gaube بنقلها وتحقيقها ونشرها عام ١٩٧٨م). كما تم العثور أثناء الدراسة الميدانية في حلب على بعض الكتابات الأخرى التي لم يسبق تحقيقها أو نشرها وقد عمدنا إلى إدراجها في الدليل الملحق بهذا الكتاب. وتتوزع الكتابات من حيث الزمن على الفترة ما قبل الأيوبية والفترة الأيوبية والفترة المملوكية والفترة العثمانية من تاريخ حلب. ومن هذه المجموعة من المعلومات الوفيرة تتم الاستفادة هنا من الكتابات المتعلقة بالإعمار والترميم، فالمواضع الثابتة في معالم المدينة تشهد لنا بأنه في فترة معينة قام شخص معين ببناء أو بتوسيع أو

بترميم مبنى محدد. أما بالنسبة لأنواع الكتابات الأخرى والمتمثلة في الكتابات التشريعية فإننا نعتد على ج. سوفاجيه J. Sauvaget في مقال له خصه بهذا الموضوع وقام بنشره عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م وإن كان ذلك ليس مهماً جداً بالنسبة لبحثنا.



الفصل الخامس

المدينة التاريخية القديمة في حلب في إطار المدينة الصناعية العصرية الكبيرة

٥ - ١ نظرة شاملة حول التطورات الأخيرة

تذهب بعض نظريات التخلف الاقتصادي التي أثارت حولها جدلاً طويلاً إلى تبني الرأي القائل بأن ما يميز الاقتصاد والمجتمع في البلدان النامية يتمثل في قيام تنافر حاد بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث: إذ يُنظر إلى القطاع الحديث على أنه تابع للدول الصناعية المتطورة أو مجال نفوذ لها، في حين يُحكى عن القطاع التقليدي أنه منفصل عن القطاع الحديث إلى حد بعيد وأنه لم يتلق من الأخير أية حوافز إلا فيما ندر. إلا أن هذا الرأي لا ينطبق على حال حلب على الأقل بأي شكل من الأشكال. فعلى الرغم من وجود عناصر تقليدية جداً وأخرى حديثة جداً - تشكل طرفي سلسلة متكاملة متصلة - على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للمدينة، نجد أن الأكثر شيوعاً من هذه الملامح المتطرفة يتجسد في الأنماط المتوسطة والانتقالية المتنوعة القائمة بينهما. بالإضافة إلى ذلك نرى أن الأشكال الأكثر محافظة والأخرى الأكثر حداثة لا تقوم إطلاقاً منعزلة وغير مرتبطة بعضها ببعض، بل تشكل باندماجها التام عناصر شبكة كبرى ترتبط وتتقاطع بعضها مع بعض وتتأثر وتتأثر بعضها ببعض.

ويُستدل مما تقدم على أن القطاع التقليدي الأكثر نفوذاً من بقية القطاعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمدينة حلب لا يقوم إطلاقاً في عزلة عن التطورات الحديثة، بل يتأثر بها — على نحو إيجابي أيضاً — ويخضع في الغالب كما يبدو إلى تغييرات قوية، شأنه في ذلك شأن القطاع الحديث. وهذا الأمر لا ينطبق على القطاعات الإنتاجية والحرفية فقط، وإنما يطال الجانب العمراني أيضاً: فقطاعات المدينة القديمة التي يطغى عليها الطابع التقليدي لا تقوم بأية حال من الأحوال معزولة وغير مرتبطة إلى جانب المحلات السكنية الحديثة في المدينة الجديدة، ولا يقوم بينهما أيضاً أي تنافر حاد. فابتكارات العالم الغربي تجد طريقها على الدوام إلى داخل المدينة القديمة أيضاً، وهكذا بقيت المدينة القديمة حتى اليوم نواة للمدينة الصناعية العصرية الكبيرة مفعمة على نحو مذهل بالحركة والحياة.

وفي حال مدينة حلب نجد من صحة نفسها أيضاً مقولة معروفة أخرى، كان ج. ويلرس J. Weulersse قد أكد عليها في محاضرة له ألقاها في امستردام عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م وصاغها بتطرف ربما كان مقصوداً وذلك بقوله: إن المدينة والريف يُمثلان في سوريا عالمين مختلفين بعضهما عن بعض جوهرياً ومنفصلين أحدهما عن الآخر كلياً. فتبعاً لرأيه " هناك تنافر حاد، فما إن يجتاز المرء حدود المدن حتى يقع على بيئة اجتماعية متخلفة تتمثل في عالم الفلاحين". ولا يكفي بذلك بل يذهب إلى ترديد ما يقال عن " أن الفلاح لا يمكنه إطلاقاً أن يتحضر " (ص ٢٣٥). ثم يؤكد مرات عديدة على أن " التناقض بين المدن والأرياف التابعة لها غالباً ما يظهر واضحاً. فالمدينة تبدو وكأنها قلعة محصنة غريبة. وكل العوامل تتوافق لقيام التناقض

بين الريف والمدينة، مع العلم أن هاتين البيئتين تتحدان معاً في فرنسا انطلاقاً من هذا الوضع" (ص ٢٣٦، ٢٣٧).

لقد أحاط ويلرس نفسه بمعرفة تامة عن سوريا، وذلك رغبة منه في عدم اقتصار معرفته على بعض الأمور. وقد أشار في مستهل محاضراته الأنفة الذكر إلى أن وجهة نظره لا تنطبق إلا على حالة المدن السورية الصغيرة فقط وذلك من خلال تنويهه إلى "أنه من الأفضل عدم التوجه إلى المدن الكبيرة، ذات التركيبة المعقدة، التي تُبعدها عن الحزام الريفي الضيق المحيط بها" (١٩٣٨، ص ٢٣٢). فحلب هي ذلك المركز الحضري الذي تحاط فيه المدينة القديمة منذ قرون عديدة بمستوطنات وضواحي منتشرة خارج الأسوار، شكلت مسرحاً لالتقاء أهل الريف بأهل المدينة واختلاطهم بعضهم ببعض. وهكذا يستطيع المرء أن يولي الحديث عن اتصال نشط أهمية أكثر بكثير من الحديث عن انفصال صارم بين الريف والمدينة (قارن بهذا الخصوص أ. عبد النور ١٩٨٢، ص ٣٦٧-٣٧٢).

ففي منتصف القرن الثالث عشر الميلادي - أي في الفترة التي يمكننا فيها استقصاء الأخبار الأولى عن حلب إبان القرون الوسطى - كانت المدينة قد اتسعت وانتشرت بعيداً خارج الأسوار القائمة في ذلك الحين. لذلك عندما نتكلم اليوم عن "المدينة التاريخية القديمة"، سواء أكان الحديث يمس تاريخ المدينة أم يتناول عمرانها، فلا يُقصد بذلك المنطقة الواقعة داخل أسوار المدينة وحسب، فهناك أحياء وضواحي واسعة النطاق تمتد خارج أسوار المدينة يتوجب نسبها أيضاً إلى "المدينة التاريخية القديمة". وكما سوف يوضح المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل السابع من هذا الكتاب،

كانت هذه الأحياء المنتشرة خارج الأسوار عرضة للخطر بلا شك إبان الحروب وفي أوقات الشدة أكثر من سواها، لذلك علينا أن نأخذ ذلك الانقطاع في النسيج العمراني وتلك البقع غير المعمورة في الحسبان. إلا أنه على الرغم من ذلك لا يزال بإمكاننا التعرف على الأحياء السكنية القديمة الممتدة خارج الأسوار: فمنذ أواخر العصر المملوكي وحتى اليوم لم يتم الحفاظ على الأبنية الدينية والمنشآت الاقتصادية الفخمة وحسب، بل وعلى الملامح الأساسية لشبكة شوارع الضواحي الشمالية والشرقية على الأقل (قارن بهذا الخصوص هـ. غاويه في الفصل السابع ٧-٤ من هذا الكتاب و ج. ك. دافيد ١٩٨٢-١).

ومنذ البدء كان لهذه الأحياء والضواحي التي انتشرت خارج الأسوار وظائف مختلفة، مما حتم أن يكون لارتباطها بمركز المدينة طابعاً مختلفاً. ففي ضاحية "الحاضر" الواسعة الأرجاء (التي انتشرت جنوبي غربي المدينة المسورة) والتي تعود في نشأتها إلى العصر الأيوبي حظ رحالهم نازحون دخلاء — يغلب الظن أنهم سلاطات مستعربة تُشكل أرومتها جنوداً تركمان. ويعبر هذا التباعد والفصل المكاني بينهم وبين السكان الأصليين القدماء القاطنين داخل الأسوار عن تمييز اجتماعي إلى حد ما — الأمر الذي لا يستبعد أن سكان الحاضر كانوا قد اندمجوا تماماً كيد عاملة في الاقتصاد المحلي أو كجنود في نظام الحكم على مستوى المدينة.

أما الضاحيتان الشرقيتان، بانقوسا في الشمال الشرقي والرمادة في الجنوب الشرقي، فقد كانتا ذا أهمية اقتصادية بالغة: إذ تشكل محاورهما الرئيسية طرقاً هامة تربط المدينة بخارجها. فالأول الممتد من باب الحديد باتجاه الشمال الشرقي يربط المدينة بريف زراعي معطاء ويؤمن الآخر

المنطلق من باب النيرب باتجاه الجنوب الشرقي ربط المدينة بالبراري المنتشرة في شمالي سوريا. وتبعاً لذلك فقد توضع على طول هذين المحورين المتجهين باتجاه المدينة فعاليات ومواقع اقتصادية، خصصت لتغطية احتياجات أهالي الريف والبدو، مع العلم أن نسبة لا يستهان بها من السكان كان يُشكلها على الأرجح نازحون هجروا الريف باتجاه المدينة. أما فيما يتعلق بالضاحية المترامية الأطراف المنتشرة شمالي الأسوار، والتي تعود في نشأتها على الأغلب أول ما تعود إلى نهايات العصر المملوكي، فقد تحولت إلى موقع مفضل للمهن اليدوية الرائجة في المدينة. وقد جاءت بالتأكيد منذ البدء في تنظيمها وتحويلها وفق ما أراده لها تجار الجملة المتنفذين في السوق الرئيس المركزي.

فقبل خمسمائة عام كانت مدينة حلب إذاً مركزاً حضرياً متشعباً كبيراً، ولم تكن المجمعات السكنية لوحدها هي التي تخطت السور وزحفت باتجاه الأرياف وإنما شاركها أيضاً منشآت القطاعات الصناعية والحرفية والخدمية. علاوة على ذلك تميزت الفعاليات المنتشرة في المدينة إبان العصر المملوكي بتخصصها وتفرعها؛ فهناك المراكز المنفردة المتفرقة وهناك المراكز الثانوية البديلة، كما يحوز كل من المدينة القابعة داخل الأسوار والضواحي الممتدة خارج الأسوار على مواقع متميزة ومتخصصة ببعض أوجه النشاط الاقتصادي. وقد تطرق ج. سوفاجيه J. Sauvaget إلى " نموذج المراكز التخصصية: فالتجمع هو الذي يحدد الهيكل العمراني للمركز، إذ ينعدم هنا تأثير السور المحصن للمدينة ولا يبقى لوجوده من معنى سوى كونه أثر يدل على الماضي العريق" (١٩٤١، ص ١٨٥).

إلا أن جميع الفعاليات المدنية الرفيعة المستوى بقيت محصورة في نواة المدينة، المعروفة بـ " المدينه ". وتبعاً لذلك أضفت الابتكارات الحديثة في وقتها، حتى مشارف النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، طابعها على المناطق المركزية الممتدة داخل الأسوار بشكل خاص. فهنا نجد المنشآت العثمانية الفخمة والحديثة جداً في حينها والتي تعود في نشأتها إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وهنا استقرت وكالات وقنصليات القوى العظمى والدول التجارية الأوروبية، والتي لم يتم عن طريقها انتقال البضائع فقط وإنما تدفق الأفكار أيضاً من أوروبا إلى المدينة. فالمباني التجارية المتمثلة في خان عمر شاهين (دليل ٦٥) و خان ميسر (دليل ٦٦) و خان الزعيم (دليل ٦٨)، والتي تم من خلالها توسيع رقعة السوق المركزي باتجاه الشمال، تقدم لنا حججاً دامغة عن تسرب الأفكار المعمارية الأوروبية إلى الحي التجاري المركزي إبان القرن التاسع عشر الميلادي؛ ففي حجراتها وفراغاتها المعمارية المختلفة المجمعة حول فناء داخلي تتطابق هذه المباني مع الخانات التقليدية؛ أما في جبهاتها المنفتحة على الشارع، حيث تتربع أجنحة سكنية بشرفات وشبابيك، فإن واجهاتها تتطابق إلى حد بعيد مع واجهات أحد القصور الفينيسية.

ومن أخبار الرحالة الأوروبيين التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً ومن معطيات الطبقات الأولى من أدلة بدكر Baedeker وماير Meyer السياحية يتبين لنا بشكل واضح أن السكنى داخل أسوار المدينة لم تقتصر على الأوروبيين فقط، وإنما حظي بها بالطبع عليه القوم من السكان المحليين أيضاً. فهنا وجدت الفنادق والمطاعم المحدودة

المعدة للزوار الغرباء، وهنا تمكن المرء من تبديل العملة وهنا عُقدت على أية حال جميع الصفقات التجارية. أما الحرف المدنية فقد توضع قسم كبير منها في ذلك الحين في الأحياء المنتشرة خارج الأسوار. فيما عدا ذلك سُكنت المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار على الأغلب من قبل طبقات اجتماعية بسيطة ومحافظه جداً، وهنا وجد العديد من النازحين من الريف مأوى لهم أيضاً. وخارج الأسوار أيضاً توضع حي " الجديدة " مرتبطاً على كل حال ارتباطاً عمرانياً وثيقاً بالمدينة القديمة القائمة داخل الأسوار.

وحتى وقت متأخر من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بدا أن الإبقاء على المواقع الاقتصادية الرفيعة المستوى في مركز المدينة أمراً منطقياً، لأنه كان على المدينة دوماً أن تحسب حسابها لصد غارات البدو، الذين كانت تُسلم لهم الضواحي دون الدفاع عنها تقريباً. وكان العديد من الأوروبيين قد انسحبوا مؤقتاً بعد زلزال دك المدينة دكاً عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م من المدينة الواقعة داخل الأسوار والمدمرة دماراً شنيعاً إلى الحدائق المنتشرة على ضفاف قويق وأنشأوا بيوتاً ريفية هناك، استخدمت فيما بعد كمرابح لقضاء العطل الأسبوعية وللإقامة الصيفية. إلا أن مقر إقامتهم الرئيس بقي في الخانات القائمة ضمن الأسوار وبقيت محلة الكتاب - المحلة السكنية الحديثة العهد آنذاك الممتدة خارج الأسوار خاوية على عروشها في فصل الشتاء (ف. أ. نييل F.A. Neale، ١٨٥١، ج٢، ص ٩٢ و ٩٤ وما بعد).

وبعد أن أزيحت في الستينيات والسبعينات من القرن التاسع عشر الميلادي حدود الاستيطان الحضري بعيداً عن حلب باتجاه الشرق وبعد أن

نجح بعض الحكام النشيطين في التعامل مع البدو بمهارة، تبين حينئذ لعلية القوم في المدينة وللغرباء أول ما تبين أن الحماية التي يؤمنها السور لم تعد حتماً ضرورية. فكان أن نشط حينئذ أول ما نشط المسيحيون والأوروبيون بالانتقال من المدينة القديمة إلى خارجها مفضلين التوجه نحو الغرب تحديداً، حيث وفرت لهم الحدائق المروية المنتشرة على ضفاف قويق قسطاً وفيراً من البرودة والرطوبة المنعشة في فصل الصيف. وقد تعرض باربيه دو بوكاج Barbie Du Bocage (١٨٢٥، ص ٢٢٣) إلى هذا الموقع المفضل وأشار إلى أنه "محاط بمناطق جميلة للتنزه، حيث يستطيع السكان استنشاق الهواء النقي المنعش وسط البساتين والحدائق".

هنا يقوم منذ عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، إلى الشمال الغربي من المدينة التاريخية القديمة متصلاً مباشرة بها ومشملاً على المقابر اليهودية والمسيحية القديمة، حي العزيزية الذي يشكل المسيحيون معظم سكانه، وإلى الشمال من هذا الحي يقوم منذ عام ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م تقريباً حي مسيحي آخر يُعرف بحي السليمانية (الغزي ج ٣، ص ٤٠٢ و ٤١٣)، وإلى الجنوب الغربي من حي العزيزية، على الضفة الأخرى من نهر قويق، يقوم منذ عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م حي الجميلية، الذي شكل الأوروبيون واليهود معظم قاطنيه. وهنا قام الوالي والحاكم العسكري في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م بإنشاء مرابع لهما على نمط القصور.

وبتكليف من الحكومة العثمانية قام المهندس المعماري الألماني يونغ Yung عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م بوضع مخطط لإعمار وتطوير حارات المدينة الجديدة الممتدة في الجهة الغربية (عبد الرحمن حميدة ١٩٥٩، ص ٤٦).

وقد جاء تخطيط شوارع هذا الحي شطرنجياً وجاءت عمارة المنازل متأثرة بال نماذج الغربية إلى حد بعيد: إذ لم تعد هناك عموماً منشآت تتغلق نحو فناءات داخلية، وإنما ظهرت مساكن متصلة أو منفصلة محاطة بحوائط صغيرة ومنفتحة نحو الخارج بشرفات وشبابيك. بيد أنه تم التمكن أيضاً، بالاعتماد على أعمدة فولاذية وجسور معدنية ذات مقطع عرضي على شكل حرف T تم استيرادها إلى حلب منذ ربط المدينة بشبكة السكك الحديدية عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، من إنشاء مبان سكنية مؤلفة من عدة طوابق ومعدة للإيجار.

وهذه الهجرة باتجاه الغرب طالت في البداية طبعاً المواقع السكنية فقط. فالمواقع الاقتصادية بقيت قائمة في الخانات الشامخة داخل الأسوار. بل ازدادت كثافتها هنا أيضاً: ففي الطوابق العلوية في العديد من الخانات كان قد تم تحويل أجنحة كبيرة إلى شقق معدة لسكن التجار الأوروبيين، أما بعد أن شرع هؤلاء على نحو متزايد بالانتقال إلى الأحياء الجديدة المستحدثة غربي المدينة، فقد أضحت هذه الشقق المقفلة جاهزة ليعاد استخدامها كمكاتب تجارية أو مستودعات.

أما الاتصال بين المواقع السكنية الجديدة وبين المواقع الاقتصادية التقليدية فكان يتم عن طريق باب المدينة الشمالي الغربي المعروف بباب الفرج. وبذلك تحولت سلسلة الشوارع، التي تربط داخل الأسوار هذا الباب بالمنطقة المركزية من السوق، لتصبح محور الاتصال والتخديم الرئيس لأول قطاع من المدينة ينهج نهجاً غربياً. وبناء على أوامر الحكومة المركزية في اسطنبول قام مجلس المدينة في الفترة الممتدة ما بين عامي

١٣٣٠هـ/١٩١٢م و ١٣٣٤هـ/١٩١٦م بتعريض الزقاق الذي كان حتى ذلك الحين ضيقاً ومتعرجاً، فأزيلت الدور السكنية المتاخمة له واستعيض عنها بأبنية حديثة (ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٩/ب، ص ٤٥، روبين A. Ruppin ١٩١٧، ص ٣٣٩ وما بعد). هنا نجد الآن محلات تجارية وأبنية مكاتب ترجع في طرازها إلى طراز نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وهنا تتوضع مصارف وفنادق متواضعة ومطاعم ومكاتب شركات استيراد وتصدير. وتعبيراً عن التقدم في مضممار تخطيط المدن تم البدء في عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م عند باب الفرج، حيث يتم الاتصال بين المدينة القديمة الواقعة داخل الأسوار والأحياء الجديدة المستحدثة خارج الأسوار، بإنشاء برج الساعة المعروف لدى العامة بساعة باب الفرج.

ويجئ ربط حلب بسكة حديد بغداد (المتجهة شمالاً) وبسكة حديد حماه - حمص الممتدة داخل أراضي سوريا (باتجاه الجنوب) ليدعم المضي في نمو المدينة الحديثة في الاتجاه الشمالي الغربي لأن الخط الحديدي يسير غرب نهر قويق. ففي عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م افتتحت محطة الشام غربي حي الجميلية وفي عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م افتتحت محطة بغداد شمال غربي حي العزيزية. ومن خلال الربط بشبكة السكك الحديدية تعزز تدفق البضائع الغربية والتقنيات الحديثة إلى المدينة، وبين هاتين المحطتين القائمتين كمركزين لشحن وتغيير خطوط حركة البضائع والأشخاص وبين المدينة القديمة القابعة داخل الأسوار نمت وترعرعت على نحو سريع الأحياء السكنية المنتشرة خارج الأسوار. ويظهر مخطط مدينة حلب الذي أصدره بدكر Baedeker عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، إذا ما قورن مع الخارطة العثمانية التي

تعود إلى عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، كيف اكتست الأراضي البور والمراعي التي كانت تنتشر غربي سكة الحديد بشبكة منتظمة من الشوارع المستحدثة. ومع إطلالة القرن العشرين الميلادي بدأت على نحو متفرق المواقع الاقتصادية أيضاً بالانتقال من المدينة القديمة القائمة بين الأسوار إلى الأحياء الغربية الجديدة. وبدأ الشارع، الذي ينطلق من الساحة الممتدة شمالي باب الفرج باتجاه الغرب عبر "الجسر الجديد"^(١) مؤدياً إلى محطة الشام (والذي أطلق عليه اسم شارع فرنسا فيما بعد)^(٢)، يتحول منذ عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م تقريباً إلى نواة مركز تجاري حديث. فإلى الجنوب منه مباشرة، في منطقة بستان كل أب، أنشئت مبان ذات أفنية داخلية على نمط الخانات بالإضافة إلى ورشات تصليح وفنادق ومطاعم وأبنية مكاتب. أما إلى الشمال من هذا الشارع مباشرة فقد انتشرت لوقت طويل مقبرة واسعة أعاققت أي إعمار للمنطقة، وبقيت على حالها إلى أن قامت قبل عشرين عاماً فقط^(٣) مديرية الأوقاف بإشادة مبان تجارية حديثة عليها، تشتمل على محلات ودكاكين في الأقبية تحت سطح الأرض (ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٩/ب، ص ٩).

وفي دليل ماير Meyer السياحي (ط ٤، ١٩٠٤) نجد أن أفضل أربعة فنادق آنذاك قد توضع في غربي المدينة خارج حدود المدينة القديمة، وفي

↓

(١) "الجسر الجديد" Pont Neuf اسم جسر شهير في باريس، تم إطلاقه على الجسر الممتد فوق نهر قويق في الموقع الذي يعرف حالياً بساحة سعد الله الجابري.

(٢) المقصود هنا الشارع المعروف منذ الاستقلال بشارع شكري القوتلي وللاختصار بشارع القوتلي.

(٣) أي في الستينات من القرن العشرين، والمقصود هنا المنطقة المعروفة في حلب بـ "العبارة".

عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م لم تقتصر هذه الأحياء الفتية على بعض المشافي والمعاهد التي تتولى إدارتها الطوائف المسيحية فحسب، وإنما ضمت مقر إقامة الحاكم أيضاً. وقبل ذلك كان قد بني في عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م أوتيل بارون، أحد أشهر معالم المدينة حتى الآن، غربي باب الفرج على يد الأخوين الأرمنيين مظلوميان. وفي عام ١٣٣٢هـ/١٩١٤م كانت قنصليات كل من فرنسا وأمريكا وفارس لا تزال قائمة في الخانات المكونة للسوق المركزي، أما النمسا وبريطانيا العظمى وألمانيا وروسيا فقد قامت بنقل قنصلياتها إلى حي العزيزية قبل ذلك الحين.

وفي نهايات القرن التاسع عشر الميلادي وجدت الابتكارات التقنية في ميدان وسائل النقل، المتمثلة في مركبات ثنائية المحور أو عربات أحادية المحور تجرها أحصنة أو حمير، والقادمة من أوروبا طريقها أيضاً إلى مدينة حلب الشهباء. ولأن أزقة المدينة التاريخية القديمة قد جاءت في عرضها لتتناسب في الغالب مع تلك الأساليب القديمة في النقل فقط، التي تعتمد على البغال والحيوانات الأخرى، تحولت شوارع المدينة الجديدة الحديثة، المطروقة على نحو أفضل بكثير، إلى موقع مفضل بالنسبة للمعامل التي كانت تعتمد على المركبات في توريد المواد الأولية أو في تصريف المنتجات. وفي الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٣١٠هـ/١٨٩٣م و١٣١٨هـ/١٩٠٠م تمت تسوية الشريط الحدائقي الذي كان يتقدم سور المدينة الشمالي مباشرة ويمتد فوق خندق المدينة المردوم منذ فترة طويلة وتم فتح شارع يلتف حول السور بعرض ١٤م مكانه (الغزي، ج٣، ص ٤٢٣ و ٤٤٩). ونظراً لسهولة ارتياده بسبب سهولة وصول وسائل النقل إليه فقد تحول "شارع الخندق" هذا إلى موقع

مفضل لتجارة السلع الكبيرة الحجم، ثم زُود فيما بعد في عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م بأحد خطوط الترام.

وبواسطة القطارات وعربات الأحصنة الثقيلة أمكن في ذلك الحين أيضاً جلب ماكينات ومنتجات تقنية إلى حلب، تفوق في كبرها وحمولتها ما تستطيع البغال حمله. وكما ذكرنا سابقاً اعتمدت في ذلك الحين الجسور المعدنية في بناء المساكن. وحسب أ. ويكلي E. Weakley (١٩١١م) وُجدت في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م في حلب ثلاثة مطاحن مزودة بمحركات ديزل وثلاثة معامل بوظ بطاقة إنتاجية تراوحت من ١٢ إلى ١٥ طن يومياً. كما جرت آنذ محاولة لنصب نول آلي، إلا أنها مُنيت بالفشل لجهل صاحبه بطريقة تركيبه واستخدامه، أما السيارات الأربع التي وُجدت في المدينة فقد وقفت عديمة النفع لأن أوضاع الطرقات لا تسمح بالسفر بواسطتها إلى المناطق المجاورة.

ثم جاءت عقود الانتداب الفرنسي التي امتدت من عام ١٣٣٧هـ/١٩١٩م حتى ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م لتجلب معها مزيداً من الازدهار للأحياء المتربعة خارج الأسوار. فنتيجة للتطورات التي أُشير إليها آنفاً وجدت سلطة الانتداب أمامها بعد الحرب العالمية الأولى هنا في حلب أحياء حديثة غربية الطراز. ولذلك لم يتوجب على فرنسا، كما توجب عليها في المغرب على سبيل المثال، أن تقوم بتخطيط وإشادة مدن جديدة بالكامل إلى جانب الأحياء القديمة في المدينة؛ فقد أمكن هنا في حلب اعتماد المدينة الجديدة التي قامت في العصر العثماني كأساس للقيام بعملية تمدين على الطريقة الغربية والمضي في تطويرها. بيد أن مركز نقل النشاط العمراني بقي خلال تلك

الفترة متمحوراً في منطقتي الجميلية والعريزية إلى الغرب والشمال الغربي من المدينة القديمة. إلا أنه أشيدت أيضاً مؤسسات حديثة على مشارف المدينة في الجهة الشمالية، كما تحول الشارع الذي مَدَّ في العصر العثماني أمام الأسوار الشمالية والشرقية للمدينة إلى موقع مفضل لتجار الجملة وللحرف الآلية.

وفي شمالي المدينة التاريخية القديمة تقوم منذ عام ١٣٣٨هـ/١٩٢٠م محلات سكنية واسعة نشأت في الأصل من مساكن مؤقتة لإيواء الأرمن النازحين ثم تحولت بسرعة إلى أحياء ذات أبنية حديثة متعددة الطوابق. ففي عام ١٣٣٧هـ/١٩١٩م حط ٣٠ ألف أرمني رحالهم في حلب فارين من تركيا وفي عام ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م تبعهم ٢٠ ألف أرمني آخر قادمين من لواء إسكندرون ليستقروا هنا. وقد أعطى هؤلاء النازحين، متحلين بالعمل الدؤوب والرضا بالقليل والمهارة الفنية العالية، اقتصاد حلب دفعا ملموساً إلى الأمام (فقد شكلوا قوة عاملة مدربة توزعت على المصانع الحديثة أو امتهنت تصليح الماكينات أو انخرطت في ورشات السيارات وورشات الكهرباء).

إن مخططات المدينة ووثائق الرفع المساحي (مخططات الكاداسترو) التي أعدت في فترة الانتداب الفرنسي تعطي صورة جيدة عن التوسع العمراني والتطور الخدمي للمدينة الجديدة الحديثة في فترة ما بين الحربين؛ وتحاول الخارطة رقم (٥) توضيح بعض الملامح الجوهرية لهذا التوسع والتطور. فعلى الخارطة الفرنسية التي تعود إلى عام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م نجد على صعيد المنشآت العسكرية العديد من الثكنات والبراكات والإسطبلات ومخازن لوازم الفرسان بالإضافة إلى ميدان للرمي ومحطة وقود عسكرية ومستودعات

للذخيرة وأخرى للإمدادات العسكرية ومستوصف عسكري. وعلى صعيد الخدمات الصحية نجد أن تأمينها كانت تقوم به مستشفيات الرازي وسان لويس^(١) وابن رشد^(٢). أما على صعيد المواصلات والإمداد فقد أدرجت إلى جانب محطتي السكك الحديدية الأنفتي الذكر (بما في ذلك المستودعات وعنابر المقطورات التابعة لهما وما إلى ذلك...) محطة للترام ومحطة لتوليد الكهرباء، وصهاريج كبيرة وخزانات عالية لتأمين مياه الشرب، ومحطة وقود لمجلس المدينة. بالإضافة إلى ذلك نجد هناك عدة مدارس ومعاهد ومركزاً ثقافياً^(٣) وحديقة عامة^(٤) ومنتزهاً شعبياً^(٥). وعلى هذه الخارطة كانت مكاتب قنصليات كل من إسبانيا والبرتغال وألمانيا وبلجيكا وهولندا لا تزال تتوضع ضمن منطقة السوق المركزي، أما قنصليات فرنسا وبريطانيا وتركيا ورومانيا فقد توضعت في العزيزية.

ويُظهر مخطط المدينة الفرنسي الذي يعود إلى عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م المنشآت التي أُضيفت إلى المدينة الجديدة في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م و١٣٦٤هـ/١٩٤٥م. وتتمثل هذه

(١) وهو المشفى القائم في حي الإسماعيلية والمعروف عند العامة اليوم بمستشفى فريشو.

(٢) لا يزال هنا الإشارة إلى مشفى ابن رشد الحالي القائم في محلة السريان وإنما إلى بناء قديم يقع خلفه.

(٣) يراد هنا الإشارة إلى النادي الفرنسي Union Française الذي قام في العزيزية وحل محله المركز الثقافي الحالي.

(٤) يراد هنا الإشارة إلى منتزه توضع على تخوم العزيزية موقع الحديقة العامة حالياً وعُرف باسم الحرش ثم نُظم أواخر الأربعينات وأطلق عليه اسم الحديقة العامة الذي ارتبط به حتى الآن.

(٥) يراد هنا الإشارة إلى المنتزه الذي يعرف حتى الآن بمنتزه السبيل.

المنشآت في عدة مدارس ومعاهد ومستشفيات وفي مدرسة لإعداد المهندسين^(١) وكلية أميركية^(٢) ومشفى آخر يُلقَق به قَسَم للحجر الصحي وملعب بلدي ومتحف وخزان كبير للمياه بالإضافة إلى مصانع عديدة حديثة انتشرت شمالي المدينة على ضفاف نهر قويق (محالج أقطان، معامل غزل، مصانع نسيج). ولكن حتى عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م كانت كما في السابق لا تزال تتوضع داخل الأسوار السراي القديمة والسراي الجديدة والسجن والبلدية والعديد من المشافي والمدارس الحديثة (بما في ذلك مدرسة الفنون والصنایع). بل حتى بعد عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م تم إنشاء أبنية جديدة حديثة جنوبي تل القلعة، تمثلت في قصر العدل ومديرية المساحة. أما المنشآت الأخرى، كالبريد المركزي ومديرية البرق والهاتف، فقد أنشئت على مقربة من المدينة القديمة عند باب الفرج.

ويُستدل من ذلك أن المدينة التاريخية القديمة لم تكن إبان فترة الانتداب الفرنسي أيضاً بعيدة عن أي تجديد أو تحديث. وهذا ما يتناقض على نحو ملفت للنظر مع ما كانت عليه الحال في المغرب، حيث تركزت حركة التطوير والتحديث على المدينة الجديدة دون سواها تقريباً وحيث لم يُعط أي اهتمام إلى مناطق المدينة المسورة إلا فيما ندر. ومع أن قطاعات الإدارة والتعليم الغربي والرعاية الطبية والجيش التي توضع على الأغلب في يد الفرنسيين قد تركزت في حلب أيضاً في الأحياء المستحدثة غربي المدينة.

(١) يراد هنا الإشارة إلى المعهد الصناعي الواقع جنوب البريد والذي استخدم لفترة طويلة لإعداد المهندسين.

(٢) يقصد هنا ما يعرف اليوم رسمياً بمعهد حلب العلمي وعند العامة بالأميركان اختصاراً.

إلا أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية مورست وتمحور مركز ثقلها كما في السابق داخل أسوار المدينة القديمة. ولا ينطبق ذلك على القطاعات الاقتصادية التقليدية فحسب، وإنما على العديد من القطاعات الاقتصادية الحديثة أيضاً: ففي الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٣٤٩هـ/—/١٩٣٠م و١٣٥١هـ/—/١٩٣٢م تم بناء السراي الجديدة جنوبي القلعة، وتوضعت المصارف الحديثة الثلاث (مصرف سوريا، مصرف فرنسا، مصرف روما) شمالي الجامع الكبير، وفي عام ١٣٥١هـ/—/١٩٣٢م كانت استوديوهات المصورين الوحيديين الموجودين في المدينة وكذلك متجر "أورصدي بك" ومقرات وكالات الشركات الملاحية الخمسة الممثلة في حلب لا تزال قائمة داخل أسوار المدينة القديمة (دليل سياحي لسوريا وفلسطين... ١٩٣٢، ص ١٣٧).

وفي حلب لم تنقطع إبان فترة الانتداب الفرنسي أيضاً الروابط الاقتصادية المتشعبة القائمة بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة والتي تأسست في العهد العثماني. وقد ساهم في ترسيخها وتوطيدها خطا الترام اللذان تم مدهما ما بين عامي ١٣٤٨هـ/—/١٩٢٩م و١٣٥١هـ/—/١٩٣٢م واللذان لم يُمدا ليخدا الأحياء السكنية الجديدة الواقعة على طول بعض طرق المواصلات الهامة وحسب وإنما امتدا داخل أسوار المدينة القديمة أيضاً ليصلا بذلك المدينة القديمة بالأحياء الحديثة (الخارطة رقم ٥). وعند تشغيلهما عام ١٣٤٨هـ/—/١٩٢٩م كان طول شبكة خطوط الترام في حلب حوالي ٦ كم، أما في عام ١٣٦٣هـ/—/١٩٤٤م فقد بلغ طول الشبكة حوالي ١٠,٢ كم. وبالاعتماد على ١٩ قاطرة و ٦ مقطورات أمكن تخديم ١٢ مليون راكب سنوياً.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تتضح على كل حال في مدينة حلب أيضاً ملامح ظاهرة، تميز التطور الحديث للمدن الشرقية الكبيرة (أ. فيرت ١٩٦٨ E. Wirth): فقد نمت وترعرعت على طول خطوط المواصلات الحيوية الرئيسية وعلى محاور تخديم المدينة الجديدة أحياء تجارية حديثة غربية الطراز. إلى هذه الأحياء انتقلت مكاتب الشركات التجارية الكبيرة وفروع المؤسسات المالية، وفي محلات البيع هناك تركز العرض على طرح بضائع عالية الجودة مكرسة لنخبة من الزبائن تتمتع بقدرة شرائية عالية وتعيش على الطريقة الغربية. أما الحي التجاري المركزي فقد بقي مركزاً لتبضع شريحة من الزبائن ترتبط بالتقاليد على نحو أعمق وتتمتع بقدرة شرائية أخفض وموقعاً للحرف التي تعتمد في الغالب على أساليب الإنتاج اليدوية. كما زادت الحديقة العامة التي أنشئت ما بين عامي ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م و١٣٦٩هـ/١٩٥٠م^(١) على ضفاف نهر قويق (عبد الرحمن حميدة، ١٩٥٩، ص ٥٠) من جاذبية المدينة الجديدة وشجعت أيضاً على قضاء وقت الفراغ فيها.

وبالرغم من ذلك لا يستطيع المرء أيضاً الحديث عن استقطاب متزايد أو عن ثنائية متنافرة بين المدينة التاريخية القديمة وبين الأحياء التجارية والسكنية الحديثة. وسوف يتم في فصول الباب الثالث من هذا الكتاب عن طريق استعراض أمثلة عديدة الدلالة على أن التطورات الحديثة قد طالت أيضاً، وإن جاءت متأخرة إلى حد ما، الأحياء التجارية والحرفية داخل أسوار المدينة التاريخية القديمة. فهذه المدينة القديمة لم تتمكن من البقاء مفعمة

(١) يبدو أن الحديقة العامة قد نُظمت في هذه الفترة، انظر حاشية رقم (٤) ص ١٢٣.

بالحياة الاقتصادية العامرة حتى مشارف العصر الحاضر إلا لأنها لم تغرق في غمار التقاليد، وإنما تقبلت الابتكارات وتكيفت مع التوجهات والتيارات الحديثة.

ويعرف من تسنى له العمل في الشرق لفترة طويلة أن الواجهات الغربية الحديثة غالباً ما تخفي وراءها أنماطاً معاشية وأساليب مهنية وتجارية تقليدية لا تزال حية حتى اليوم. إلا أن المرء في حلب يستطيع على العكس من ذلك أن يجد خلف الواجهات التراثية التقليدية كما هائلاً من التقنيات الغربية والبنى التنظيمية الحديثة والتوجهات الاقتصادية المنطقية والسليمة. وخير مثال على ذلك يتجسد في تجارة الجملة بالمنسوجات، التي تتهج نهجاً رأسمالياً وتحظى بعلاقات تجارية عالمية ولا تزال تقوم كما في الماضي في السوق المركزي من المدينة القديمة. ففي العديد من خانات مركز المدينة التقليدي تنتصب اليوم ماكينات نسيج حديثة وفي العديد من الدكاكين الصغيرة المنتشرة هناك تتم خياطة الملابس الرجالية الحديثة. وحتى المحاولات المتكررة لتحديث المدينة القديمة وإزالة أجزاء منها دون مبالاة يمكن النظر إليها بحد ذاتها من وجهة نظر خاصة جداً على أنها تعبير عن سعي حثيث للتكيف مع التطور الحديث.

٥ - ٢ - نبذة موجزة حول تخطيط المدينة وحماية الأوابد الأثرية

لقد سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى أن غزو التيارات الغربية الحديثة قد تحول إلى خطر جسيم بالنسبة للمدينة التاريخية القديمة في حلب: فالبنية العمرانية المتوارثة لم يعد بوسعها كفراغ لتصرف شؤون العيش أن

تتكيف بشكل كاف مع الاحتياجات الحقيقية أو الوهمية للعصر الحاضر؛ الأمر الذي يهدد بعواقب إهمال المباني وتداعيتها وتصدعها، بل بمخاطر إزالة مناطق واسعة بغية تحديثها. إن تخطيط المدينة في حلب يُظهر منذ الحرب العالمية الثانية نهجاً واضحاً يحذو نحو تحديث جذري ويسعى إلى تأمين تخدم جيد قدر الإمكان لحركة السيارات. وإزاء مثل هذه التيارات لا تزال حماية الآثار في الشرق أصعب بكثير مما هو عليه الحال في أوروبا. ولحسن الحظ هناك عدد من الأبحاث الشاملة الدقيقة حول الاستراتيجيات المتنافرة لتخطيط المدن وحماية الآثار في حلب (أ. غوتون A. Gutton ١٩٥٤م؛ عبد الرحمن حميدة ١٩٥٩م، ص ٤٧-٥٧؛ س. كانتاكوزينو S. Cantacuzino ١٩٧٥م، ١٩٨٠م؛ ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٧م؛ ش. بيانكا S. Bianca ١٩٨٠م). لذلك يمكن أن تقتصر النبذة الموجزة اللاحقة على تلخيص مقتضب لأهم الثوابت، على أن تُتبع من ثم ببعض الطروحات الأصلية لحل المشاكل القائمة.

وبالرغم من أن الأحياء الجديدة الواقعة غربي المدينة كان قد تم إعمارها في العقود الأخيرة من العصر العثماني وفق مخطط إعمار وضعه عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م المهندس المعماري الألماني يونغ Yung معتمداً شبكة شوارع منتظمة هندسياً؛ وبالرغم من أن بعض الشوارع في المدينة القديمة كان قد تم توسيعها في العصر العثماني، إلا أن التخطيط الحديث لتنظيم مدينة حلب قد بدأ أول ما بدأ مع بداية فترة الانتداب الفرنسي. فقد قام مخطط المدن الفرنسي رينيه دانجيه R. Danjer في عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م بوضع أول "مخطط تنظيمي تجميلي توسعي لمدينة حلب". واستناداً إلى التخطيط الفرنسي لمدينة المغرب بقيت المدينة التاريخية القديمة خارج إطار التخطيط جملة

وتفصيلاً، فكل الاقتراحات تقريباً تتسحب على توسعات المدينة المستحدثة في
غربي المدينة. وكذلك جاء المخطط التنظيمي للمدينة الذي وضعه عام
١٣٥٥هـ/١٩٣٦م المخطط الفرنسي ميشيل إيكوشار M. Ecochard فهو لم
يتعرض عن وعي تام بحماية الآثار لمناطق المدينة التاريخية القديمة لا من
قريب ولا من بعيد، وقد تمثل شعار التخطيط في "الرغبة الجادة للمستشارين
والمخططين الفرنسيين في المحافظة على المدينة القديمة وعلى مواصفاتها
التي كانت عليها في القرون الوسطى، وفي نقل كل الوظائف العامة
والفعاليات الجديدة إلى المدينة الجديدة على نحو تدريجي" (عبد الرحمن حميدة
١٩٥٩، ص ٥١). وهكذا اقتصر التعدي على مكونات المدينة القديمة من عام
١٢٩٧هـ/١٨٨٠م حتى عام ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م على توسيع عدد قليل من
الشوارع وعلى فتح بعض الشوارع في النسيج العمراني التقليدي (شكل ١٠).
أما الاختراقات الشنيعة في النسيج العمراني التقليدي فقد جاء بها
المخطط التنظيمي للمدينة الذي تم اعتماده في عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م
والذي قام بوضعه المهندس المعماري الفرنسي أندريه غوتون
A. Gutton عام ١٩٥٢هـ (شكل ١١). وعلى الرغم من أن المناطق
المقترحة إزالتها وتحديثها والشوارع الملحوظ بموجبه مدها بعرض ٢٢م لم
يُنَفَّذ في العقد الممتد ما بين عامي ١٣٧١هـ/١٩٥٢م
و١٣٩٢هـ/١٩٧٢م إلا بضع منها فقط، فقد أدى ذلك إلى تخريب أهم أجزاء
النسيج العمراني التقليدي وأغناها، وإلى فقدان بعض أحياء المدينة القديمة
هويتها وتغيير طابعها الأصلي تغييراً جذرياً. وقد تجلى ذلك على الأخص



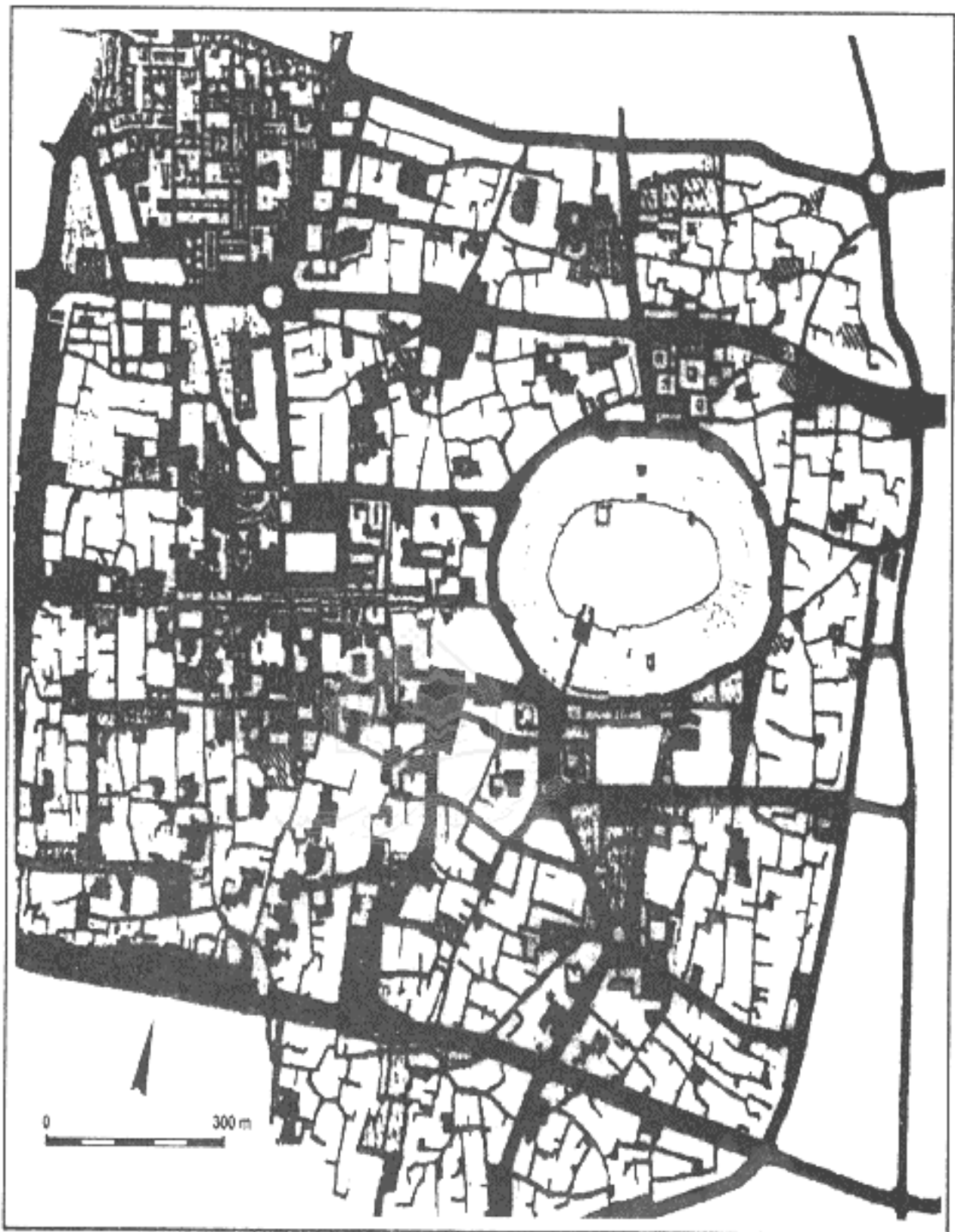
شكل رقم (١٠): الاعتداءات على النسيج العمراني للمدينة القديمة
ما بين عامي ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م و١٤٠٢هـ/١٩٨٢م



شكل رقم (١١): مخطط تنظيمي للمدينة قام بإعداده أندريه غوتون A. Gutton
عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م

شمالي القلعة والمحور الرئيس للسوق وفي الضواحي القديمة المنتشرة غربي وشمالي وشمالي شرقي أسوار المدينة حيث تمت إزالة أجزاء من المدينة القديمة جديرة بالحفاظ عليها عمرانياً ومعماريّاً ولا يُستغنى عنها، أو تم تغيير ملامحها تغييراً جذرياً من خلال فتح شوارع عريضة فيها وإلحاق الضرر بتركيبتها الاجتماعية من جراء ذلك.

تلى ذلك إعراض عن هذه الطريقة في التخطيط التي تجنح إلى حل مشاكل المواصلات دون غيرها، وقد تجسد هذا الإعراض في مخطط لتنظيم وتطوير المدينة تم وضعه عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م وتم الانتهاء من إعداده عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، وذلك من قبل المهندس المعماري الياباني جويجي بانشويا Gioji Banshoya والجغرافي الفرنسي ج. ك. دافيد J. C. David بالتعاون مع مكتب التخطيط العمراني في مجلس مدينة حلب (شكل ١٢). فهذا المخطط يعكس محاولة حديثة لإبقاء المناطق المركزية من السوق وبعض أحياء المدينة القديمة داخل الأسوار بعيدة عن الإجراءات التخطيطية المبضعية، إذ يتم عوضاً عن اللجوء إلى فتح شوارع مخترقة للنسيج العمراني اعتماد طرق تتجه من المحيط إلى المركز تُشكل أزقة مسدودة تنطلق من شارع يحيط بالمدينة القديمة وتنتهي بساحات لوقوف السيارات على مقربة من المركز. وقد تم اختيار وتحديد الطرق الجديدة على نحو بارع أثناء القيام بعملية التخطيط: فهي تمر من موضع لآخر في مناطق ذات بنية متداعية على كل حال ولا تتعرض لمحاور الربط القديمة بين مركز المدينة وأبوابها إطلاقاً (قارن الفصل ١٦-٢). إلا أن هذه الطرقات وساحات مواقف السيارات الملحقة بها تفتح أيضاً ثغرات في النسيج التقليدي، وبالإضافة إلى هذه الطرقات فقد تم



شكل رقم (١٢): مخطط تنظيمي للمدينة قام بإعداده ج. بانشويا G. Banshoya
وج. ك. دافيد J. C. David ما بين عامي ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م و١٣٩٤هـ/١٩٧٤م
" Aménagement du Quartier historique d'Alep. project

لحظ اختراقات إضافية من أجل الشوارع العابرة. ومن المنطقة الواقعة ضمن الأسوار ينبغي وفق هذا المخطط الحفاظ على ٤٨ هكتار فقط على أنها "أحياء تاريخية أثرية" وعدم مسها بأي سوء. أما الهكتارات المتبقية والبالغ عددها ٧٧ هكتاراً فقد اعتُبرت "أحياء قديمة ليس لها صفة تاريخية أثرية" يمكن هدمها وإعادة إعمارها من جديد (ج. بانشويا G. Banshoya و ج. ك. دافيد J. C. David، ١٩٧٣، ص ٨٤). علاوة على ذلك فقد جاء هذا المخطط باقتراح يقضي بإزالة حي بحسيتا القديم والممتد في المنطقة الشمالية الغربية من المدينة القديمة وذلك بغية تحديثه. وقد طُبِّق هذا الاقتراح خلال عامي ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م و ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م دون أي اعتبار لكل الاحتجاجات والاعتراضات. كما أزيل فيما بعد خلال عامي ١٤٠١هـ/١٩٨١م و ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م سوق البدو القديم الجميل ليمتد مكانه شارع عريض يصل المدينة بخارجها (الشكل ١٠).

وكانت قد نشطت في السنوات الأخيرة حركة أهلية ذات قاعدة جماهيرية عريضة اكتسبت زخماً قوياً إلى حد مدهش وتقدمت باعتراض ضد المخطط التنظيمي للمدينة الموضوع عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، كما تسنى لمديرية الآثار والمتاحف أن تقوم في عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م بتسجيل كامل المدينة القديمة داخل الأسوار رسمياً على أنها "آثار يجدر الحفاظ عليها"، كما استطاعت جمعية العاديات أن تتدخل لدى محافظ حلب لإيقاف المزيد من الاختراقات في النسيج العمراني التقليدي. وفي أثناء ذلك قام مدير متحف التقاليد الشعبية في حلب آنذاك الدكتور محمود حريتانى وبصرف النظر عن منصبه ببذل كل ما في وسعه في سبيل حماية الآثار.

الأمر الذي حدا بالحكومة السورية أن تستنجد بمنظمة اليونسكو لمساعدتها، فاستجابت هذه الأخيرة لطلبها وأوفدت إلى المدينة في شباط عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م مجموعة عمل صغيرة تابعة لليونسكو يرأسها المهندس المعماري السويسري الدكتور شتيفانو بيانكا S. Bianca بقيت في المدينة فترة قصيرة. وعلى ضوء هذه الزيارة صدر في تموز عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م تقرير عن البعثة تحت عنوان "الحفاظ على مدينة حلب القديمة". يستعرض هذا التقرير نبذات موجزة، على النحو الذي تنهجه تقارير اليونسكو عادة، تجمع بين ما تناولته سابقاً المراجع المعروفة وبين الوثائق والمستندات التي تضعها السلطات المحلية تحت التصرف على أرض الواقع، إلا أنه لا يُعول عليها كثيراً في تحليل الواقع وتلمس المشاكل. ثم توضح الرسومات الملحقة، التي تتم عن خبرة المعماريين المتمرسين في مهنتهم والمشاركين في إعداد هذا التقرير، الكيفية التي تقصى بموجبها، تبعاً لرأي فريق العمل، المواصلات والفعاليات الحضرية الحديثة عن المدينة القديمة. ولا يشذ عن هذا الإطار سوى فصل واحد قام بإعداده ج. ك. دافيد J. C. David تحت عنوان "توصيات بخصوص الضاحية الشمالية"، يتلمس فيه المرء معرفة المؤلف الراسخة بدقائق الأمور وإحاطة شخصية عميقة بالمجال الذي يكتب عنه. بيد أن تقرير اليونسكو لم يتمخض عنه أية نتائج ملموسة حتى الآن على أية حال. إن أية دراسة نقدية للحلول المطروحة يجب أن تتطلق أساساً من حقيقة أن الاقتراحات التخطيطية الأخيرة التي أتى بها تقرير اليونسكو تبقى أيضاً كجميع المخططات التنظيمية للمدينة أسيرة الآراء النظرية غير العملية. فالمرء يريد الحفاظ على المدينة القديمة مع استبعاد أي

تحديث للمناطق وأي فتح للشوارع وغير ذلك من الحلول المبتذعة التي تستأصل أجزاء واسعة من النسيج العمراني التقليدي. إلا أنه لا يمكن مع مثل هذا الرفض القاطع للتأثيرات المترتبة عن أعمال الهدم ضمان استمرار الحياة في المدينة القديمة بأي شكل من الأشكال. إن أية جولة تفقدية على أرض الواقع سوف تكشف حتماً كيف تبدو البنية المعمارية الهامة جداً على صعيد تاريخ الفن لبعض الخانات المملوكية والعثمانية المبكرة عرضة لتداع حتمي. ولا يزال يتم أحياناً استخدام الخانات المعنية على نحو هامشي فقط من قبل قطاعات اقتصادية ضعيفة مادياً، بالإضافة إلى أن كلاً من الملاك والمستثمرين لهذه المنشآت ليسوا على استعداد ولا على مقدرة لصرف مبالغ كبيرة من أجل صيانتها، ويتغاضون عمداً عن القيام بأية إصلاحات جذرية. علاوة على ذلك تزال في هذه الخانات بعض العناصر المعيقة أو تُزرع عناصر دخيلة تبعاً لمقتضيات طبيعة العمل الذي يشغل الفراغات المعمارية، الأمر الذي يتمخض عنه تغييرات تنأى على كل حال عن أية مقارنة مع المخططات وعن أية استعانة بها.

وتواجه الأحياء السكنية التقليدية في المدينة القديمة مشاكل مماثلة. فالملاك والسكان الأصليون للبيوت القديمة وعلى الأخص الكبيرة والمرموقة منها ينتقلون إلى الأحياء السكنية الجديدة وإلى الفيلات الغربية الطراز التي تضمها محلات سكنية تقوم على أطراف المدينة. أما بيوتهم السابقة الواقعة في المدينة القديمة فيتم تأجيرها في الغالب إلى النازحين من الريف أو إلى الأسر الشعبية الكثيرة العدد. إلا أن الإمكانيات المادية المتواضعة للمستأجر وكذلك العوائد المتدنية التي يحصلها الملاك من خلال الإيجار تقف وراء عدم

استعداد المالك والمستأجر لتغطية نفقات أعمال الصيانة والتجديد الضرورية، وهذا الدوران في حلقة مفرغة والسائد أيضاً في العالم الغربي يؤدي بدوره إلى تداع مطرد للبنية العمرانية والمعمارية (قارن ج. ك. دافيد J. C. David ١٩٧٧).

وعلى ضوء هذا الواقع ينبغي في المستقبل أن تتطرق جميع الطروحات الساعية إلى "حماية" أو "إنقاذ" المدينة القديمة في حلب من أن الغياب المستمر لاستثمارات القطاع الخاص، التي يمكن من خلالها صيانة وتجديد المباني السكنية والاقتصادية التراثية، قد يُعرض بنية المدينة القديمة لخطر أكبر مما تعرضت له من جراء كل عمليات الاختراق المترتبة عن شق شوارع وعمليات إزالة وتحديث مناطق كاملة. ولا يستطيع الخبراء الفنيون — كالمهندسين المعماريين ومخططي المدن على سبيل المثال — عادة في هذه الحال تقديم المساعدة إلا فيما ندر. فالمدينة التاريخية القديمة في حلب لن يتسنى الإبقاء عليها مفعمة بالحياة إلا إذا أمكن من جديد تحريض طاقات من الشعب ذاته ودفعها لتكون على استعداد ومقدرة على استثمار أموالها في الارتقاء بالبيئة العمرانية والمعمارية المتوارثة وتجديدها.

وهناك لحسن الحظ أمثلة في بعض حارات المدينة القديمة التقليدية في حلب تدل على أن صيانة بنية الأبنية السكنية والتجارية لا تزال تتم حتى اليوم بمبادرة من الملاك أو المستأجرين وعلى حسابهم. وهذه الأمثلة لا تقوم متناثرة كيفما اتفق بل تشكل جزراً مجمعة على بعضها البعض. وتمثل دراسة مثل هذه الأمثلة عن كئيب مهمة ملحة يُعقد الأمل على علماء الاجتماع وجغرافيي المدن المهتمين بالدراسات التطبيقية للقيام بها ودراسات تحليلية

شاملة ودقيقة تستقصي الأسس والظروف التي دفعت الناس لاستثمار أموالهم في مثل هذه الحالات. وبننتيجة ذلك يمكن استخلاص استراتيجيات شاملة بعيدة المدى لإحياء المدينة القديمة والمضي ربما في دعم وتشجيع الاتجاهات والتيارات القائمة.

وعلى ضوء الجولات التفقدية والاستطلاعات والاستبيانات التي قمنا بها يبدو من السائغ طرح بعض وجهات النظر التي تعكس تصوراتنا العامة المبدئية، على أن تفهم وتقيم في إطار استراتيجية شاملة:

١. إن الحفاظ على المدينة القديمة في حلب على الطريقة المتأحفية – أي دون العمل على استمرارية الأنماط الحياتية والمعيشية والاقتصادية القائمة أو السائدة حتى الآن – يُعتبر بحد ذاته أمراً مستحيلًا. وحتى لو أُريد ذلك فإن النفقات اللازمة لذلك لا يمكن تغطيتها حتى لو كانت سوريا إحدى أغنى دول العالم. وحتى لو تم ذلك فإن أبنية المدينة، التي سيكون قد تسنى الحفاظ عليها على الطريقة المتأحفية والتي سوف تنفقر إلى الحياة، لن يتسنى لها المحافظة على السحر الذي تشعه مدينة حلب القديمة ولا يدانيه سحر: فالمكونات العمرانية – المعمارية تجسد هنا بيئة تراثية وإطاراً مألوفاً لتصريف شؤون الحياة للأفراد والجماعات التي استقرت في هذه المدينة القديمة والتي تشعر بالأمن والاستقرار هنا.

٢. إن السياحة لن يكون بمقدورها إلا قليلاً كما هو الحال اليوم أن تقدم في الأمد المنظور قاعدة اقتصادية قوية للمدينة القديمة في حلب. كما أنه من العبث أن يُعقد الأمل على أن تتحول المدينة التاريخية القديمة في حلب إلى مدينة سياحية في سوريا على شاكلة مدن روتنبورغ [ألمانيا] أو كاركسون

[فرنسا] أو بروغه [بلجيكا]. فالأحياء السكنية القديمة والبازارات الخلابة الرائعة يوجد منها الكثير في شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى، وإقبال السياح مُوزع عليها تبعاً لأهوائهم. علاوة على ذلك فإن جموع السياح الأوروبيين الذين يؤمّون تلك المناطق لا تبحث عن الفن والحضارة وإنما عن شيطان الرمال والنخيل.

عدا عن ذلك تتجمع في منطقة المشرق Levante الطرق الرئيسية للسياحة العالمية ولأداء فرضية الحج إلى الأماكن المسيحية المقدسة في فلسطين. وقد امتدت منها حتى الآن طرق وتفرعات تُفضي إلى الأردن. ومن الممكن في المستقبل مع تغيير الأوضاع السياسية أن تمتد لتطال ربما دمشق وجنوبي سوريا أيضاً بالإضافة إلى دلتا النيل والأهرامات، أما حلب فتتوضع ببساطة في منأى بعيد عن كل ذلك. كما أن المدينة وعمارته لا تشد انتباه السياح العاديين ولا تُثير فضولهم من النظرة الأولى. فالطابع الكلاسيكي الصارم حتى للأبنية التي تعود إلى العهود المملوكية والعثمانية المتأخرة واستخدام الزخارف بتحفظ لإغناء المباني لا تُثير اهتمام كل شخص، بالإضافة إلى ذلك لا توجد في حلب آثار وأطلال تعود إلى العصور السورية القديمة وإلى العصور الكلاسيكية الأولى. لذلك فإن الأمر يتطلب من السائح أو الزائر جهداً شخصياً واهتماماً بمجالات الحضارة الإسلامية إذا ما أراد أن يوفّر المدينة وعمارته حق قدرها.

وبالمناسبة لم يتم استثمار الخامات السياحية التي تزخر بها مدينة حلب حتى اليوم إلا قليلاً، وتشهد بذلك الأكشاك البرجية الخشبية والمعدنية الإنشاء التي أنشئت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين على

أسطحة بعض الخانات من قبل سكانها الأوروبين. فمن هناك يستطيع المرء أن يُلقي نظرة واسعة على السوق وعلى كامل رقعة المدينة وأن يسرح بأنظاره بعيداً في الريف المحيط بالمدينة، إذ يندر أن يوجد في المدينة مكان أفضل من هذا المكان للتصوير ولالتقاط مشاهد بانورامية شاملة. إلا أن هذه الأبراج تنتصب اليوم متداعية يأكلها الصدأ وما إلى ذلك، أما السلالم الحلزونية المؤدية إليها فقد فقدت بعض أدراجها ولم يعد من الممكن ارتقاءها إلا بصعوبة متناهية، بالإضافة إلى ذلك فإن المنافذ المؤدية إلى هذه الأبراج والواقعة في الطوابق العلوية من تلك الخانات قد طُمرت أو رُدمت مع الزمن أو سُدت بـ "الكرايب" العتيقة والأسمال البالية.

٣. باستطاعة المرء أن ينطلق في تفكيره من أن المباني الدينية المنتشرة في المدينة القديمة — والمتمثلة في الجوامع والمدارس والترب والزوايا والتكايا — سيتم في المستقبل أيضاً صيانتها والعناية بها وتجديدها عند الضرورة، أما النفقات اللازمة لذلك فسوف يتم على الأرجح تغطيتها من ريع استثمار الأوقاف ومن التبرعات والهبات التي يجود بها المسلمون الأتقياء ومن المساعدات المالية التي تُقدمها المديرية العامة للآثار والمتاحف. وطالما يوجد سكان يعيشون على مقربة أو مبعدة منها أو أناس يعملون في منشآت القطاعات الصناعية والحرفية فسوف تبقى الأبنية الدينية في المستقبل أيضاً تُزار على نطاق واسع وستبقى مفعمة بالحياة إلى حد كبير. كما أن تخديمها بالسيارات ليس ضرورياً إلا فيما ندر، فالمرء يذهب عادة إلى الجامع راجلاً ولا حاجة هناك لإحضار بضائع أو لنقلها أو لترحيلها.

أما مستقبل المنشآت الاقتصادية فيبدو على العكس من ذلك غير مضمون وغير مُطمئن إلى حد بعيد. وإذا كان يراد لهذه المنشآت أن تبقى مركز نشاط حيوي مفعم بالحركة التجارية والحرفية - أي أن تبقى موقعاً للمكاتب ومركزاً للمحلات التجارية المختلفة وورشة للإنتاج ومستودعات للبضائع وساحة للتخزين - فلا ملاذ من تخديمها على الأمد البعيد بالسيارات على كل حال. فباستطاعة المرء نظرياً أن يتصور خاناً من الخانات يغص بمكاتب تجارية أو يعج بإحدى الحرف الكثيفة الإنتاج، في حال كان إحضار المواد الأولية إليه وتوريد المنتجات الجاهزة منه يتطلب فراغاً محدوداً يكفي فقط لوسائط النقل المستخدمة حتى اليوم والمتلائمة مع الأزقة الضيقة - المتمثلة في حيوانات النقل وفي وسائط النقل الآلية الصغيرة الحجم واليابانية المصدر - أما إذا كانت طبيعة العمل تستقطب حركة زبائن أكثف، فلا بد من أن يتوضع مثل هذا الخان على مسافة قصيرة نسبياً من الشوارع أو الساحات التي يُسمح بوصول السيارات إليها.

وهناك أمثلة عديدة عن الأحياء القديمة في المدن الإيرانية، خرّبت الشوارع المستحدثة فيها والمؤدية إلى المدينة القديمة جزءاً هاماً من النسيج العمراني للمدينة، إلا أنها حسّنت إلى حد بعيد من تخديم مناطق المدينة القديمة المتاخمة للأسوار. الأمر الذي دفع بالملاك أو المستأجرين لاستثمار أموالهم في تحديث المنشآت الاقتصادية وتحسين وضع أبنية لم تكن قبل فتح الشوارع المخترقة للنسيج العمراني أكثر من مستودعات بسيطة ومخازن وورشات لحرف تقليدية ضعيفة المردود فتحوّلت من ثم لتُصبح مقرات لمؤسسات تجارة الجملة الحكومية أو مواقع لورشات حرفية حديثة صغيرة ومتوسطة

(قارن غاويه / فيرت ١٩٧٨، ص ٨٧). وعلى نحو مماثل يسهل في حلب اليوم وصول السيارات إلى خان عمر شاهين (دليل ٦٥) وإلى خان ميسر (دليل ٦٦)، بل يستطيع المرء أن يركن سيارته على نحو مريح في فنائهما الداخلي، لذلك تتواجد هناك مكاتب فخمة لتجار الجملة الميسورين ولخرجين جامعيين يمارسون مهنتهم في مكاتب خاصة بهم.

لذلك يتوجب على القائمين على شؤون تخطيط المدينة وعلى حماية الآثار عند البت في مسألة حماية النسيج العمراني التقليدي أو عند اتخاذ قرار بشأن شق مزيد من الشوارع لتأمين حركة السيارات الموازنة بدقة بين محاسن ومساوئ التدابير والإجراءات الملحوظة: إذ ينبغي من ناحية، الكف عن الاستمرار في هتك النسيج العمراني التقليدي للمدينة القديمة من جراء القيام بعمليات إزالة مناطق بغية تحديثها أو نتيجة فتح شوارع اختراق عريضة مهما كانت الظروف، إلا أنه ينبغي من ناحية أخرى القيام بإجراء تحسينات ملموسة على صعيد المواصلات تسعى إلى إعادة إحياء المراكز التجارية والحرفية وإلى تحسين واقعها والارتقاء بها. ويُعول كثيراً أثناء ذلك على اختيار متقن لمواقع شوارع الربط المُزْمَع شقها مستقبلاً، فمُنشآت المدينة القديمة التي يجدر الحفاظ عليها تتفاوت في أهميتها.

٤. ويمكن طرح وجهات نظر وتصورات مماثلة بخصوص المواقع السكنية في الأحياء القديمة التقليدية. فآية جولة عبر الأحياء السكنية في المدينة القديمة في حلب تسمح باكتشاف أنه لا يزال هناك عدد غير قليل من الحارات والمحلات السكنية في حالة جيدة جداً بشكل واضح للعيان، سواء فيما يتعلق بمكوناتها العمرانية والمعمارية أو فيما يخص تركيبها الاجتماعية.

وفي حي " الجديدة " يُصادف المرء أكثر مما يُصادفه في أي حي آخر عدداً كبيراً من البيوت السكنية الجميلة القديمة والمصانة بعناية فائقة. إلا أن المرء يجد أيضاً أمثلة غير قليلة لمواقع استبدلت فيها بمبادرات شخصية من قبل ملاكها أبنيتها السكنية القديمة المشادة على الطريقة التقليدية بأبنية حديثة تعتمد الاتجاهات والتقنيات الغربية أساساً لها.

وتتضمن عملية الإعمار الجديد التي ينشط بها القطاع الخاص مخاطر لا بأس بها من وجهة نظر حماية الآثار على بعض الأحياء العريقة التي لم يمسهها سوء حتى الآن. إلا أنه يجب على المرء هنا أيضاً أن يزن الأمور ثانية، لأن تجديد وتحديث البنية العمرانية والمعمارية من قبل السكان بأنفسهم مؤشر مُفرح على أن تلك الأحياء لا تزال سليمة في بنيتها وتركيبها الاجتماعية وعلى أن الناس لا يزالوا يشعرون هنا بالراحة والطمأنينة وعلى أنهم يودون في المستقبل أيضاً أن يعيشوا في المدينة القديمة. وفي معظم الحالات يتم تخديم مثل هذه المناطق السكنية ذات البنى العمرانية والمعمارية المستحدثة بالسيارات دون صعوبات تُذكر. فعندما يقوم أي مواطن حُلبي بإنفاق أموال طائلة على تجديد بيته فإنه غالباً ما يرغب أيضاً أن يتمكن من الوصول بالسيارة إلى أمام باب البيت. وغالباً ما يتم اقتطاع مساحة من العقار أثناء إعادة الإعمار والبناء لتأمين موقف مناسب.

أما بالنسبة للأحياء السكنية المتواضعة التي يقطنها سواد الشعب فلا ينطبق عليها بالطبع هذا الشرط، فهنا يُعتمد في توطين السكان بشكل أكبر على تحسين المحيط السكني وعلى توفير المواد التموينية بشكل كاف وعلى التخلص من النفايات، طالما كان القيام عموماً بتوطين السكان ضرورياً. إن

معظم الأحياء السكنية البسيطة والفقيرة الواقعة في المدينة القديمة في حلب لا تزال بعقاراتها الصغيرة وبنيتها المتواضعة سليمة جداً على الأخص في تركيبها الاجتماعية. إلا أن هذه الأحياء تقف لسخرية القدر معرضة بشكل خاص للخطر من جراء عمليات التحديث وإجراءات شق الطرق المتفشية في الفترة الأخيرة. وأثناء الجولات التفقدية والاستطلاعات الميدانية التي قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth في خريف عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م كان سكان تلك المحلات السكنية يسألونه على الدوام: أتؤول بيوتهم إلى الخراب؟ وإزاء الخوف والهم اللذين تفصح عنهما أسئلة السكان، لم يكن هناك أمام المؤلف أ. فيرت E. Wirth أكثر من أن يؤكد لهم — دون معرفة بالحقيقة أفضل من معرفتهم أحياناً — على أنه لا توجد أي خطة لهدم تلك المحلات السكنية. وكانت العيون الطافحة سعادة والضحكات المفعمة بالرضا التي تنطلق إثر مثل هذا الجواب تقدم حجة دامغة على أن إزالة مناطق واسعة في حلب بغية تحديثها لا يهدم البنية العمرانية والمعمارية فقط، وإنما يحط من ارتباط المواطن ببلده ومن شعوره بالأمان ويؤسئ إلى العلاقات الاجتماعية أيضاً.

٥. إن أعقد المشاكل سوف تظهر على الأرجح عند الحفاظ على البنية المعمارية للبيوت السكنية المرموقة وللقصور السكنية. فهجرة الشريحة الاجتماعية الراقية إلى الأحياء الحديثة لا يمكن كبحها حالياً إلا بصعوبة بالغة. ولذلك تطرح نفسها بقوة مسألة البحث عن استعمالات لاحقة تضمن حماية البنية المعمارية. وقد نوهنا سابقاً إلى أن تأجير مثل هذه البيوت الكبيرة لعدة أسر نازحة من الريف يترافق غالباً مع نداع سريع للبنية المعمارية. فالبيت يتم تقسيمه بعد تأجيره إلى عدة وحدات سكنية مكتظة ومستقلة بعضها عن

بعض، ولا يعود المالك ولا القاطنون يهتمون بإنفاق أية مصاريف تترتب عن
الضرورة القصوى لإصلاحه. فهل هناك من خيارات ناجعة لاستخدام مثل
هذه البيوت؟

فعلی نحو مماثل تماماً لما يجري في فاس (المغرب) يمكن في حلب
أيضاً تحويل البيوت السكنية المرموقة التي فقدت وظيفتها السكنية إلى
مدارس. وحتى لو تطلبت عملية إعادة التوظيف اللجوء إلى بعض التعديلات
على المبنى وعلى الرغم من أنه لا يجوز أن تُسخر أعمال الفسيفساء
والإكساءات الخشبية للجدران والزخارف الجصية لمتطلبات الحياة المدرسية
اليومية، تبقى عملية التحويل هذه حلاً معقولاً. ففي المدن الشرقية غالباً ما
يقطع الأطفال طريقهم إلى المدرسة سيراً على الأقدام، ولذلك لن يتم طرح أية
متطلبات بخصوص تأمين حركة السيارات إلا فيما ندر. إلا أن عدد البيوت
السكنية التي يمكن تحويلها إلى مدارس يبقى بطبيعة الحال محدوداً، ويُقدر
ج. ك. دافيد J. C. David (١٩٧٧، ص ٢٧) عدد البيوت السكنية التي تم
تحويلها إلى مدارس في مدينة حلب بحدود الأربعين بيتاً^(١).

(١) لم يبق من هذه المدارس سوى عدد قليل يشار إليه بالبنان. لقد لجأت الحكومات الوطنية إلى
استئجار هذا العدد من البيوت، وربما أكثر منه، لتأمين حاجة المجتمع المتزايدة إلى المدارس،
التي بلغت أوجها مع تطبيق مبدأ التعليم الإلزامي في إطار التحول الاشتراكي الذي بدأ في
أوائل الستينات، إلا أن الحكومات الأحدث عهداً عدلت عن هذا النهج اعتقاداً منها أن هذه
البيوت لا تناسب الوظيفة الجديدة من نواح عديدة. ورغبة منها في بناء أبنية مدرسية نموذجية
حيث أتيح لها استملاك أراض في المدينة القديمة. إلا أن هذه "المدارس النموذجية" جاءت
للأسف بعيدة كل البعد عن احترام البيئة العمرانية التراثية المحيطة بها. كما تم التخلي عن
بعض المدارس / البيوت وأعيدت إلى أصحابها تحت ضغط ملاكها الذين لم ينصفهم قانون

كما أن استخدام البيوت السكنية المرموقة كمطاعم ومقاهي ودكاكين لعرض وبيع منتجات الفنون التطبيقية والتحف و"الأنتيكات" ونوادي ومراكز لرعاية الأمومة والطفولة ومقرات للأحزاب السياسية وما إلى ذلك يبقى مقتصراً كذلك على حالات قليلة أيضاً. في حين لا يصلح لقصر قديم أن يتحول إلى متحف إلا إذا كانت عمارته متميزة للغاية^(١) (كقصر العظم في دمشق على سبيل المثال). أما إيواء مؤسسات مصرفية أو سلطات إدارية أو فنادق في البيوت السكنية القديمة المرموقة فيشترط في العادة تأمين تخدمها بالسيارات بشكل محدود على الأقل. وقد ظهرت بعض الصعوبات عندما تم القيام بمحاولات مشابهة في سينا/ توسكانا [إيطاليا] وذلك بالرغم من أن الشوارع

الإيجار، الذي تن تحت وطأته المدينة القديمة والجديدة على السواء، فتقدموا بدعاوي إلى المحاكم التي تفهمت همومهم دون أكثرات بهموم المدينة والتراث وبمصير هذه البيوت التي لم تجد استثماراً أفضل بعد إخلائها فدخلت عموماً حيز النسيان وأضحت عرضة للتداعي والإهمال. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض البيوت التي استخدمت لفترة طويلة كمدراس، كبيت غزالة وبيت جنبلاط، تم إخلاءها في الفترة الأخيرة تحت ضغط جهات حكومية وغير حكومية بدعوى الحفاظ عليها وبحجة أن الأطفال يسيئون استخدامها، فهجرت وأقفلت ولحقت بمثيلاتها تنتظر ما يخبئه القدر لها، دون وجود أي خطة لاستثمارها، خاصة أنه لا يمكن إعادة وظيفتها الأصلية إليها.

(١) لقد تم تحويل أحد البيوت في حي "الجديدة" إلى متحف للتقاليد الشعبية (بيت أجباش). إلا هذه التجربة لم تكن موفقة كثيراً لسوء اختيار البيت بحد ذاته بالرغم من غنى فنانته الداخلي. فهو صغير نسبياً بالمقارنة ليس فقط مع قصر العظم في دمشق وإنما مع عدد لا بأس به في حلب، بل وفي جواره، وهو غير كامل فقد ضاع القسم الشرقي منه مع الأيام من جراء تعريض الزقاق المجاور شرقاً، وهو يقع في زقاق، تحول مع الأيام إلى سوق تخصص ببيع الأصواف، وفي منأى عن حركة السياح. وكذلك لأسباب كثيرة أخرى تتعلق بمعروضاته التي يستطيع السائح أن يشاهد أفضل منها في أحد متاحف أوروبا.

والساحات الخالية من السيارات والمخصصة للمشاة في إيطاليا تلقى قبولاً أكثر مما تلقاه في سوريا.

على ضوء هذا الواقع لا يستطيع المرء سوى أن يأمل ويتمنى لو يُظهر الملاك الذين انتقلوا منذ زمن إلى الأحياء الحديثة مزيداً من الارتباط والشعور بالمسؤولية تجاه مسقط رأسهم ومحل إقامتهم القديم بأن يحتفظوا به كمسكن ثانٍ^(١) على الأقل وأن يعملوا على إصلاحه. الأمر الذي يُكلف المال الكثير لمستوى الدخل الحالي لأحد الحرفيين كما أن السكنى في فصلي الصيف والشتاء في الفيلات المكيفة المنتشرة على أطراف المدينة تؤمن حداً من الراحة أكثر بكثير مما تؤمنه البيوت القديمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الخدمات الصحية في البيوت التقليدية داخل المدينة القديمة غالباً ما تكون بدائية للغاية، وعلى المرء هنا بحكم الفئات الداخلية والإيوانات المكشوفة أن يُقاوم المطر والصقيع والغبار على نحو أعتى مما هو عليه الحال في الأبنية المغلقة المنفصلة والواقعة على أطراف المدينة. على الرغم من ذلك فلا تزال هناك فرصة حقيقية للمحاولة.

(١) من المستبعد أن يتحقق هذا "الأمل"، لأن الملاك حتى في الدول المتطورة لا يقدمون على الاحتفاظ ببيوتهم في المدينة القديمة كمسكن ثانٍ وإنما يقومون دوماً باستثمارها عن طريق تأجيرها بعد أن يقوموا بتطويعها لاحتياجات العصر الحاضر، ففي ألمانيا والنمسا وغيرهما هناك أيضاً دور كبيرة لم تعد مرغوبة لتغيير الاحتياجات، لكن الأنظمة والقوانين المرعية هناك تسمح بتطويعها وتشجع الملاك على استثمارها وتحث الأهالي على سكنها. وهي تجربة يمكن دراستها والاستفادة من مزاياها وتجاوز سلبياتها مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية.

وفي جميع المحاولات الرامية لإحياء الأحياء السكنية العريقة في المدينة القديمة سوف يحتل موضوع تأمين حركة السيارات الخاصة وسهولة تخديم هذه الأحياء دوراً رئيساً حاسماً. وإذا ما توفر ذلك، فمن المحتمل أن يُبدي عدد غير قليل من العائلات الحلبية العريقة استعداداً للاحتفاظ بقصورهم التي توارثوها كمكان رئيس لإقامتهم. فخلال توثيقنا للأحياء السكنية تلقينا مراراً وتكراراً من أصحاب البيوت العريقة دعوات لزيارتها وللإطلاع على الزخارف التي تزخر بها الفناءات الداخلية وغرف الاستقبال. ولذلك لم يكن مجرد حلم وإنما أمراً معقولاً على كل حال، أن يتحول السكن في المدينة القديمة إلى قاعدة منشودة مرة أخرى وذلك عن وعي بالتراث لدى شريحة مثقفة واعية؛ وهناك إجراءات مماثلة نشطت منذ بضعة عقود في مدن أوروبا وشمالى أميركا أيضاً يمكن استقراؤها وتتبعها والاستفادة منها. إلا أن الشرط الأساسي لنجاح هذه التجربة سيتمثل عند إحياء معظم البيوت بالقيام بتحديث جذري لأجنحة مختارة من قسم المعيشة بما يتناسب مع فصل الشتاء. فالأبنية القديمة في المدن الأوروبية لا يُعتمد إلى إصلاحها فقط وإنما إلى تحديثها أيضاً.

وعلى نحو مطابق تماماً، من الممكن أيضاً أن يؤدي هذا الوعي بالتراث الذي خلفته الأجيال السابقة إلى الارتقاء بالسوق المركزي كحي تجاري رفيع المستوى. ويُجسد بازار مدينة بورصة [تركيا] مثلاً جيداً على هذا الصعيد: فبعد حريق ماحق أتى على هذه المدينة عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م أعيد إعمار المنطقة المركزية من البازار والخانات المتاخمة له بإتقان بالغ، إلى حد أنها تحولت — على نحو مقارن مع العبّارات التجارية في المدن

الأوروبية الكبيرة - إلى أكثر منطقة مفضلة لتجارة التجزئة في وسط المدينة. في هذا السياق يجدر التفكير مطولاً مرة أخرى في إمكانية الارتقاء بالسوق المركزي لمدينة حلب أيضاً من خلال إجراءات وتدابير عمرانية على غاية من الحذر والحيلة بطريقة مشابهة. مع أن هذه الإجراءات ستكون مشروطة بتأمين وصول مريح بالسيارات وبتوفير مساحة كافية لمواقف السيارات على مسافة غير بعيدة عن السوق. لأنه حتى في أوروبا لا يتقبل الناس فكرة الشوارع والساحات المخصصة للمشاة إلا إذا كانت مخدمة بشكل جيد إما عن طريق وسائل النقل وإما من خلال ساحات لمواقف السيارات قريبة منها.

في الختام يُمكن تلخيص الموضوع على النحو التالي: إن الحفاظ على المدينة التاريخية القديمة وإعادة إحيائها أمران لا يمكن أن يرتبط أحدهما بالآخر من دون تناقض إلا فيما ندر. فإذا دفعت الرغبة في المحافظة الصارمة على المدينة القديمة إلى رفض أية تغييرات على البنية المعمارية الراهنة، فلن يكون ملاك البيوت أو سكانها على استعداد لصيانة الأبنية على حسابهم الخاص وبجهودهم الخاصة والحفاظ عليها إلا فيما ندر. ولن تقوم على الأرجح الأسر العريقة الميسورة بالتمسك بمكان إقامتها في المدينة القديمة إلا إذا تم السماح لها بتحديث منازلها وإلا إذا تم العمل على تأمين وصول السيارات بشكل محدود نوعاً ما على الأقل. فحتى في كاركسون وفي إيغ مورت [فرنسا]، وفي فلورنسا وسينا [إيطاليا]، وفي بروغه وجنت [بلجيكا]، وفي ريغنزبورغ ولوبك [ألمانيا] لم يتسنّ التمكن من بث الحياة من جديد في المدينة التاريخية القديمة إلا عندما نُظر إلى هذين المطلبين بعين الاعتبار.

الباب الثاني

تاريخ الأحياء التقليدية في المدينة القديمة وعمارته وتنظيمها العمراني

الفصل السادس: حلب كمثال نموذجي لمدينة شرقية إسلامية كبيرة.

الفصل السابع: أخبار حلب في مدونات القرون الوسطى وتطور المدينة حتى أواخر العصر العثماني.

٧-١ المصادر غير الحلبية.

٧-٢ لمحة سريعة عن أهم المصادر الحلبية.

٧-٣ لمحة موجزة عن تطور المدينة حتى إبان القرن الثالث عشر الميلادي.

٧-٤ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: شوارع المدينة.

٧-٥ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: مساجد الجمعة وقطاعات المدينة.

٧-٦ صورة حلب في القرن الخامس عشر الميلادي.

٧-٧ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي: المحلات السكنية خارج الأسوار.

٧-٨ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي: المدينة داخل الأسوار.

٧-٩ حلب في العصر العثماني: روايات ثلاثة رحالة أوروبيين.

٧-١٠ حلب في العصر العثماني: المحلات السكنية خارج الأسوار.

٧-١١ حلب في العصر العثماني: المدينة داخل الأسوار

الفصل الثامن: ملاحظات حول التكوين الفراغي لمسقط المدينة.

الفصل التاسع: المؤسسات الدينية الخيرية في العصر العثماني.

٩- ١ أوقاف حلب قبل العصر العثماني.

٩- ٢ الأوقاف الكبيرة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر

٩- ٣ الأوقاف الصغيرة في العصر العثماني.

الفصل العاشر: أهم أنماط المباني ووظائفها.

الفصل الحادي عشر: المنشآت الدفاعية.

١١- ١ أسوار المدينة وأبوابها.

١١- ٢ القلعة.

الفصل الثاني عشر: تطور سوق المدينة.

الفصل الثالث عشر: الإمداد بالمياه في مدينة حلب.

١٣- ١ لمحة عامة.

١٣- ٢ الإمداد بالمياه في القرن الثالث عشر الميلادي.

١٣- ٣ الإمداد بالمياه منذ العصر المملوكي.

الفصل الرابع عشر: البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية في أواخر القرن

التاسع عشر الميلادي.

١٤- ١ توزيع المحلات السكنية والبنية السكانية.

١٤- ٢ تخديم المحلات السكنية.

الفصل السادس

حلب كمثال نموذجي لمدينة شرقية إسلامية كبيرة

لا يستطيع أي باحث علمي أن يدلي بدلوه حول طبيعة المدينة الشرقية الإسلامية ومكوناتها المادية ومقوماتها المعنوية، إلا إذا ما عكف على دراسة أكبر عدد ممكن من المدن المنتشرة في الشرق الأكثر تبايناً عن بعضها البعض والأكثر تمايزاً عن المدن الغربية الأوروبية، وأتبعها من ثم بالبحث عن الملامح المشتركة بين جميع أو معظم أو أهم تلك المدن. فبعد التعرف بدقة على بعض الأمثلة المتميزة سرعان ما تتشكل لدى المرء فكرة أولية أشبه ما تكون بفرضية مبدئية عن الملامح المميزة للمدينة الشرقية الإسلامية، يُساعد القيام بدراسة أمثلة أخرى على ترسيخها أو تنظيمها.

ومثل هذه الفرضيات خصيصاً ما تفرض نفسها، عندما يتعرف المرء عن كثب على مدينة ذات هوية متميزة جداً وشخصية متبلورة تماماً. إلى هذه المدن تنتمي حلب، إلا أن طابع المدينة الشرقية الإسلامية يتم تطويره في المدن التي على شاكله حلب، الأمر الذي يُفضي ببساطة إلى الدوران في حلقة مفرغة، غير أن المرء يستطيع في سياق آخر أن يبرهن تماماً على أن حلب تُشكل مثلاً نموذجياً جداً عن هذه المدينة. ويتم الدوران في حلقة مفرغة، عندما ينطلق المرء من حلب فقط على أنها حالة فريدة، ويحاول من ثم البرهان على أن ملامح المدينة تختلف عن ملامح مدن العصور الكلاسيكية القديمة وعن ملامح المدن الغربية في القرون الوسطى ومدن العالم الغربي

المعاصر. أما إذا تبين في مقارنة لاحقة أن حلب تشترك في هذه الملامح مع العديد من المدن الأخرى في شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى، عندها يستطيع المرء التكلم بجدارة عن توفر مثال نموذجي لمدينة شرقية إسلامية هنا. ونظراً لأنه تم فيما مضى تناول ملامح المدينة الشرقية ومشاكلها على نحو مستفيض في أبحاث أخرى (راجع مقالات المؤلف أ. فيرت E. Wirth المنشورة عام ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٧٤/١٩٧٥، ١٩٧٥)، لذلك ينبغي عرض المنهج المقترح في الفقرات التالية على نحو مقتضب قدر الإمكان.

١. تنتمي حلب دون أدنى شك إلى تلك المدن الشرقية الإسلامية، التي تمتد في جذورها إلى الحضارات المبكرة في الشرق القديم وإلى عالم البحر الأبيض المتوسط الكلاسيكي القديم. إلا أن صورتها المميزة التي لا يمكن الخلط بينها وبين سواها اكتسبتها حلب أول ما اكتسبتها في العصور الإسلامية. ولذلك تجسد هذه المدينة على نحو ملفت للنظر تعدد الأصول التاريخية، الذي يتميز به الشرق مهد الحضارات – الممتد شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى – بشكل عام.

ومع أنه يندر في حلب اليوم وجود أبنية أو أدلة دامغة أخرى، ترجع إلى الألفي عام من تاريخ المدينة الذي سبق دخول الإسلام إليها، وتسمح بالإدلاء بحجج مقنعة عن حلب ما قبل الإسلام، الأمر الذي يتناوله بالبحث المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل السابع ٧-٣ على نحو مستفيض. إلا أنه لا يوجد هناك أدنى شك، فيما إذا كان محور المدينة الرئيس الممتد غرب شرق، والذي يشكل اليوم بامتداده من باب أنطاكية وحتى تل القلعة محور أسواق المدينة المركزي، يعود إلى فترة توسع المدينة في العصر

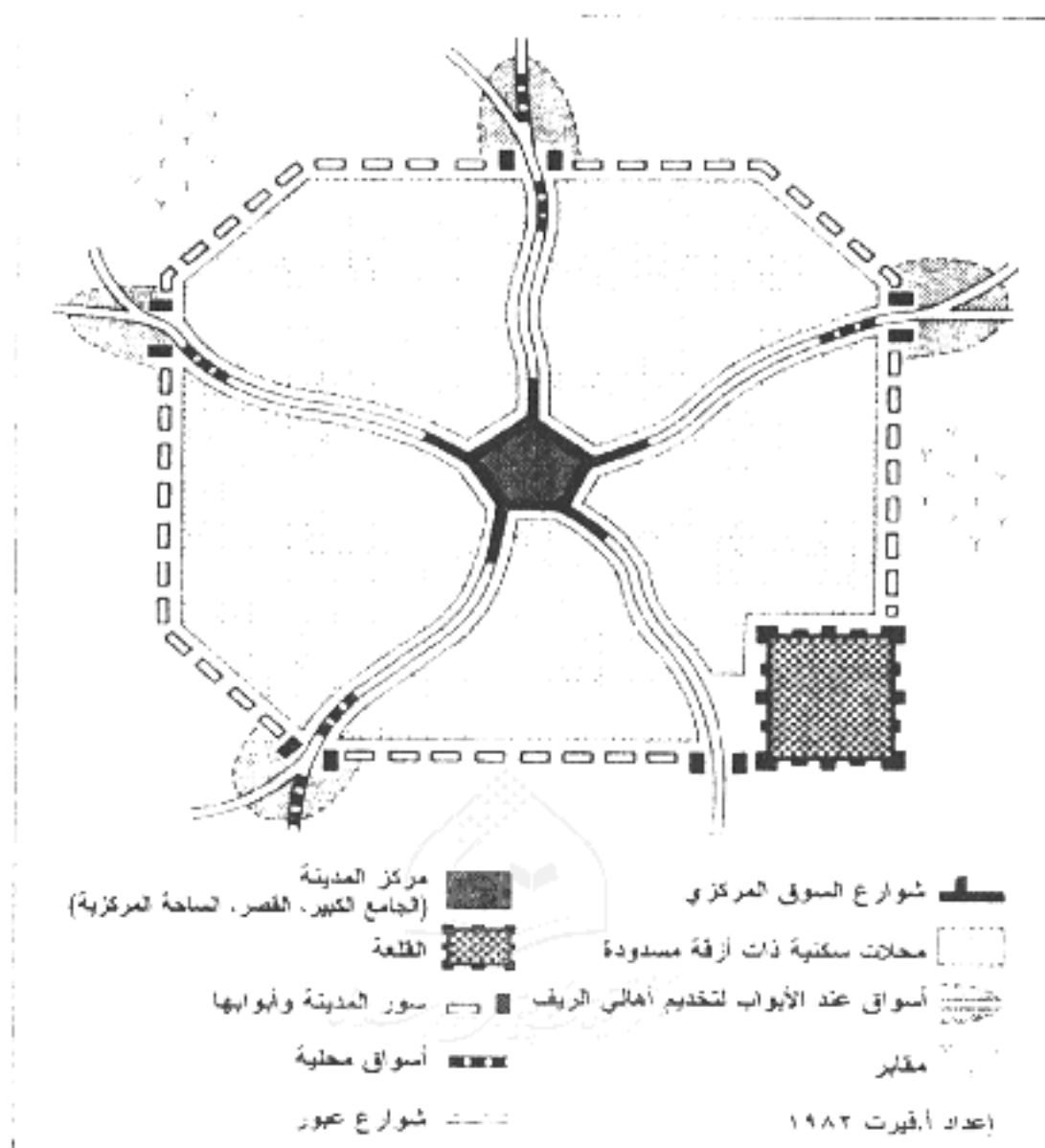
الهالنستي على أقل تقدير. الشيء نفسه ينطبق على شبكة الشوارع المتعامدة والجزر المستطيلة المتشكلة منها، والتي تنتشر على طرفي النصف الغربي من المحور الرئيس، الأمر الذي يتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثامن من هذا الكتاب.

وهذا النمط القديم في توجيه الشوارع تبعاً للاتجاهات الرئيسة بدقة متناهية لم يتسن الحفاظ عليه حتى يومنا هذا، إلا لأنه تم من خلال التزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية اعتماده وترسيخه وتجديده: فاستناداً إلى توجيه الجامع الكبير - الذي فرض كذلك في العصور القديمة على الأرجح - تم بالنسبة لحلب اعتماد الجهة الجنوبية بالضبط تقريباً كقبلة، أو بالأحرى كاتجاه لإقامة الصلوات المفروضة. الأمر الذي تمخض عنه، أن جاءت معظم جوامع حلب التي أنشئت لاحقاً موجهة أيضاً على نحو مطابق لشبكة الشوارع الهالنستية نحو الجهات الرئيسة شمال - جنوب وغرب - شرق بدقة متناهية. كما جاءت الخانات الكبيرة والمنشآت الاقتصادية في السوق المركزي لتتلاءم في اتجاهاتها من ثم بشكل تلقائي تقريباً مع أشكال المحاضر التي فرضها توضع المحور الرئيس للسوق والأبنية الدينية (أ. ريمون A. Raymond، ١٩٨٠، ص ١١٦). ولذلك فإن التوجيه الهندسي القائم الزوايا لنواة المدينة لا ينم عن إرث قديم وحسب وإنما يفصح عن صياغة إسلامية أيضاً.

إلا أن مسقط شوارع المدينة القديمة في حلب لا ينطوي على التوجيه الصارم باتجاه غرب شرق، وشمال جنوب وحسب، وإنما يتخلله أيضاً أنماط أساسية أخرى في التنظيم العمراني؛ سيتم الحديث عنها في الفصل الثامن على

أية حال. وينحصر ما يهمنا الآن في هذا السياق في أن خطوط المواصلات الرئيسية تفضي في حلب، كما في بغداد وطهران وأصفهان وتونس وفاس على سبيل المثال أيضاً، بشكل شعاعي من أبواب المدينة إلى مركز المدينة، أي إلى الجامع الكبير وإلى الأسواق المتاخمة له شرقاً. وهذا المبدأ في التنظيم العمراني الذي يعتمد على محاور تخدم رئيسة تفضي من مركز المدينة بشكل شعاعي إلى أبوابها، نلاحظه في المدن الشرقية الإسلامية على نحو أعم وبشكل متبلور أكثر مما هو في المدينة الغربية. وإذا كان أسلوب بناء المدينة الشرقية (شكل رقم ١٣)، الذي تم التوصل إلى استنتاجه في سياق مغاير تماماً، ينطبق بأدق تفاصيله على مدينة حلب أيضاً، فإن ذلك إذن ليس بمحض الصدفة وحسب.

وعلاوة على ذلك فإن الشكل الذي يمثل أسلوب البناء الأنف الذكر يحاول أن يوضح أيضاً أن خطوط المواصلات الرئيسية بين مركز المدينة والأبواب تتحول في المدينة الشرقية - على نحو أوضح مما هو عليه في الغرب - عند أبواب المدينة وعلى مقربة منها إلى مواقع مفضلة للتجارة والحرف. فعند تلك المعابر المكتظة تتركز حركة المرور، ومع ازدياد عدد المارة يزداد عدد الزبائن المرتقبين. وهذه الأماكن الواقعة على مقربة من الأبواب تتميز بها حلب أيضاً إلى حد بعيد: فمعظم الأسواق المحلية الكبيرة تقوم عند أبواب المدينة داخل الأسوار أو خارجها، وبالتحديد على محاور المواصلات الرئيسية التي تنطلق من مركز المدينة عبر الأبواب باتجاه الأرياف والمناطق المجاورة.



شكل رقم (١٣): أسلوب بناء المدينة الشرقية

وفي المدينة الغربية أيضاً تعتبر الساحات وامتدادات الشوارع في حضرة الأبواب مواقع مفضلة للمواقع التجارية والخدمية، التي كانت تُجهز لسد احتياجات المسافرين، ونحن نعرف من مدينة نورنبرغ [ألمانيا] على سبيل المثال صوراً جميلة عن الحياة والحركة في تلك المواقع. إلا أن ما يميز حلب والمدينة الشرقية عموماً يتمثل في أن أسواق المحلات السكنية والضواحي التي انتشرت على مقربة من الأبواب تقوم علاوة على وظيفتها كمراكز

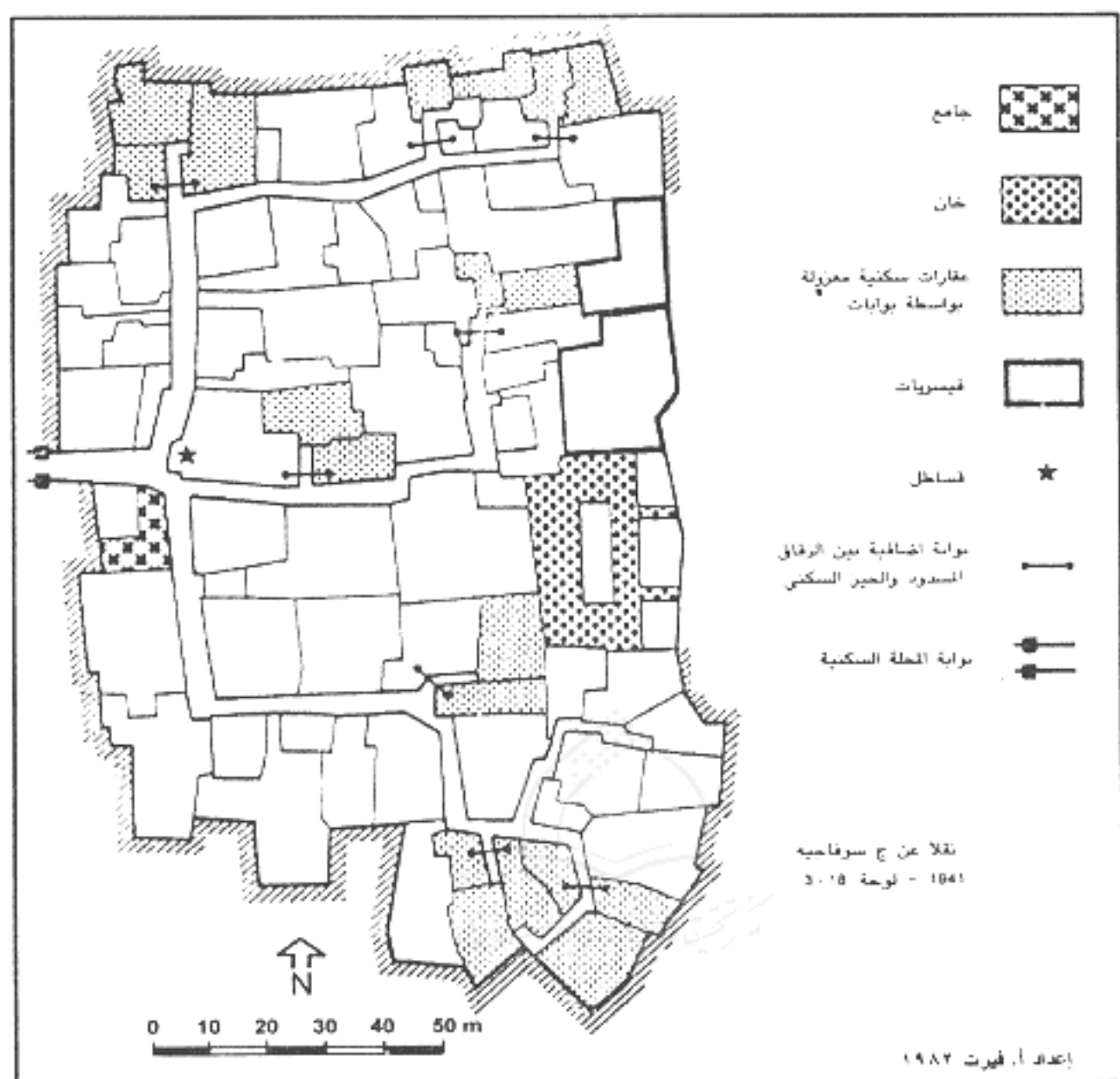
حيوية للمحلات السكنية بتأدية مهام معينة: فهي تعتمد على تخدم زبائن مختلفين عن بعضهم البعض في منبتهم وفي سلوكهم وفي احتياجاتهم، وتختلف بالتالي عن بعضها البعض في بنيتها العمرانية وفي معروضاتها. الأمر الذي سنتوقف عنده في الفصل السادس عشر على نحو مستفيض.

٢. تتشابه حلب أيضاً مع معظم مدن العالم الشرقي المتوسطي في أن مساقط شوارعها وأزقتها تتدرج تحت نمطين مختلفين عن بعضهما البعض تماماً: فهناك من ناحية، المحاور الرئيسة وخطوط المواصلات الأساسية الأنفة الذكر، التي تربط في شبكة مرورية فضفاضة نسبياً مركز المدينة بالأبواب وتخدم القطاعات السكنية الكبرى في المدينة. وفي مقابل ذلك هناك الأزقة المسدودة المتعرجة كثيراً، والتي تشغل في المحلات السكنية المساحات المنتشرة بين خيوط النسيج الفضفاض لشبكة الشوارع الرئيسة (انظر الأشكال ١٤ و ١٥). وهذه الأزقة المسدودة في المحلات السكنية لا نجدها في مدن العصور الكلاسيكية القديمة ولا في مدن القرون الوسطى الأوروبية. كما يمكن البرهان في العديد من المدن الشرقية على أنها لم تكن وليدة نمو عفوي فوضوي، وإنما تم تخطيطها عن وعي تام.

إن الطرازين المختلفين لشبكة الشوارع ونمط المسقط يجسدان بشكل ملموس حيزين مختلفين عن بعضهما البعض من الناحية التشريعية اختلافاً تاماً: ففي المدينة الشرقية الإسلامية يقوم مقابل الأحياء العامة المفتوحة للعامة حيز سكني خاص، محجوب عن الوسط الخارجي نهائياً ومحظور على الغرباء حظراً تاماً. فشوارع العبور والمساحات العامة والأسواق والمقاهي والحمامات والأسبله، بل وحتى الجوامع والأبنية الدينية الأخرى مفتوحة ليس

فقط لكافة المسلمين وإنما للغرباء عن المحلة أيضاً، بل وحتى في الأحوال العادية لأتباع الأديان الأخرى بدون قيد أو شرط. وهذا الحيز "المطروق" جداً يقابله في أجواء البيت السكني الودية حيز "معزول" جداً، يتبدى محجوباً عن الغرباء. وفي غمار ذلك يحتل الزقاق المسدود موضعاً وسطياً بين شوارع العبور العامة وأجواء البيت العائلي الخاصة: وهو بمقتضى الشرع الإسلامي عبارة عن ملكية مشاعية بين القاطنين تخضع لشروط استخدام مناسبة. وبذلك يؤمن الزقاق نوعاً ما تدرجاً إلى الحيز الخاص للمسكن، الذي يحظر فيه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية حرية التصرف العامة حظراً تاماً تقريباً.

وهكذا فإن تنظيم فراغ المدينة باعتماد طرازين مختلفين من مسارات الشوارع يعكس صورة لقواعد سلوك مماثلة للمجتمع في العالم الإسلامي نستطيع أن نرى فيها علامة مميزة للمدينة الشرقية، لأن التوجيه الاجتماعي القاضي بـ "الخصوصية" الصارمة وتجسيده العمراني في مسقط الأزقة المسدودة لا يعثر عليهما، كما أشير إلى ذلك سابقاً، لا في مدن العصور الكلاسيكية القديمة ولا في مدن القرون الوسطى الأوروبية. أما في حلب فتوجد أمثلة نموذجية تقريباً عن تخديم الأحياء السكنية الكبيرة عن طريق أزقة مسدودة متشعبة بكثرة يتم الولوج إليها من بوابة واحدة، الأمر الذي سبق لجان سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص ١٨١) أن تطرق إليه بإسهاب فيما مضى (انظر الشكل ١٤).



شكل رقم (١٤): مثال عن حي سكني عريق يقع شرقي القلعة ويتم الولوج إليه من بوابة واحدة

٣. في حين لا تزال الأزقة المسدودة في التنظيم العمراني للمدينة الشرقية تقوم بتأدية دور همزة وصل بين الأجواء العامة والخاصة، فإن مبدأ "الخصوصية" يتجلى في الحيز السكني للعائلة بدون منازع، ففي الأحياء السكنية في المدينة القديمة في حلب كما في معظم المدن الأخرى في شمالي أفريقيا وفي الشرق الأدنى يتجمع البيت السكني بأجنحته وغرفه المختلفة

الاستخدام حول فناء داخلي أو عدة أفنية داخلية وينفتح عليه أو عليها (قارن بيت جنبلاط - دليل ٢٥٣ وبيت غزالة - دليل ٤٥٣). وتكون الجدران الخارجية للبيوت المصطفة على طول الشوارع والأزقة صماء باهتة وخالية على الأغلب من النوافذ، ويتم الاتصال عادة بين أبواب المداخل وأجنحة السكن عبر ممرات أو دهاليز أو ردهات منكسرة عدة مرات. كما تفضي أيضاً أبواب المداخل لعدة بيوت متجاورة أول ما تفضي إلى فناء مشترك صغير أو إلى فرع من الزقاق على شكل دهليز، يتم فصله عن الزقاق المسدود في المحلة السكنية بواسطة بوابة تغلق عند اللزوم (قارن الشكل ١٤).

والبيت السكني الموجه نحو الداخل هو أيضاً كالزقاق المسدود تعبير واضح عن الحرص المميز للشرق على حميمية وانطوائية الحياة العائلية. إلا أن تلك "الخصوصية" لا يمكن ضمانها بدون شك، إلا إذا كان البيت يقطن من قبل أسرة واحدة فقط أو من قبل عدة أسر يربطها رباط عائلي على أية حال. وقد جرت العادة في حلب كما في معظم المدن الشرقية الأخرى أن تشغل معظم العوائل بيوتاً خاصة بها. إلا أن المساكن في الفترات التي ازدادت فيها الكثافة السكانية قد قلت في حلب أيضاً فيما مضى إلى حد أن الأسر المحدودة الدخل والنازحين العزاب لم يتمكنوا مع تصاعد إيجارات المساكن وارتفاع أسعار العقارات من إيجاد مساكن منفردة خاصة بهم. الأمر الذي اضطرهم إلى استئجار غرفة أو عدة غرف في منشآت سكنية جماعية كبيرة. وقد تطرق إلى ذلك أ. عبد النور (١٩٨٢، ص ١٣٠ وما بعد) مشيراً إلى أن: "هذه المساكن الجماعية كانت تعرف في سوريا تحت اسم الحوش... وهو تعبير كان يطلق عليها في العديد من المؤلفات التي تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع

عشر ويراد منه الإشارة إلى نمط خاص من السكن يحتوي على فناء داخلي تحيط به شقق سكنية متواضعة تسكنها عدة عائلات مختلفة .

وفي ذلك تقاطعات هامة مع المدينة الغربية. ففي الغرب أيضاً كان السكن في القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث في بيت يملكه صاحبه يشكل القاعدة. أما بالنسبة للفقراء والأسر الفتية المكونة من شخص أو شخصين فقد وجدت مثلاً في نورنبرغ [ألمانيا] في القرن الرابع عشر الميلادي عمارات للأجار ضمت حتى ٢٤ موقداً للطبخ، وقد اشتملت هذه العمارات على فناء داخلي، أما شقق هذه الأبنية الطابقية فقد تم الوصول إليها عن طريق أروقة ملتفة حول الفناء.

وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان هناك في حلب منشآت سكنية جماعية مشابهة تماماً، بلغ عددها حداً ملفتاً للنظر، يتطرق إليها أ. رسل A. Russel (١٧٩٤، ج ١، ص ٣٦) بقوله: "ولكي نستطيع أن نكون فكرة عن البيوت التي تشتمل على عدة وحدات سكنية، يترتب علينا في البداية أن ندرك أنها نوع من الأبنية خصص عموماً لإقامة الطبقات الدنيا من الغرباء، كالأعراب والأكراد والأتراك الآخرين المنحدرين من أصل أجنبي والمسيحيين الأرمن. ويُطلق على مثل هذه البيوت اسم القيسريات. والقيصرية عبارة عن ساحة كبيرة محاطة بعدد من المساكن البسيطة المتواضعة التي يتألف كل مسكن منها من غرفتين أو ثلاثة غرف. تُستخدم الساحة فيها على نحو مشترك من قبل جميع الساكنين وتكون مرصوفة بشكل غير منتظم ما عدا مقابل مدخل البيت حيث تكون مزروعة ببعض الأجمات، ولا يوجد فيها فسقية أو سبيل وإنما عدة آبار لسحب الماء. وقد انتشر عدد كبير من هذه

القيسريات في المدينة وفي الضواحي. والجدير بالذكر أن نفس التسمية كانت قد أطلقت على أبنية أصغر أقيمت حول أفنية واختصت بأعمال النسيج أو بأعمال الحرف الأخرى، بعضها يوجد داخل المدينة ويستخدم كخانات، إلا أن النوع الأول هو الأكثر شيوعاً. ومن المفترض أنه كان هناك في حلب عام ١٠٩١هـ/١٦٨٠م قرابة ١٩٠ قيسرية سكنية و ٧٠ خاناً تقريباً (ج. سوفاجيه ١٩٤١، ص ٢٢٢). إلا أنه تم أحياناً تقسيم مبان سكنية، كانت قد صُممت في الأصل لتضم أسرة واحدة فقط، وتأجيرها إلى عدة أسر أيضاً (أ. عبد النور ١٩٨٢، ص ١٠٨).

ولا ينبغي على الفناء في مثل هذه المنشآت السكنية الجماعية سوى أن يكفل الانطواء الصارم للحياة العائلية؛ ولذلك يمكن مقارنته أكثر ما يمكن بالزقاق المسدود: فمعماريًا يقوم بتأمين الوصول إلى العديد من الأجنحة السكنية المنفردة، أما اجتماعياً فيمثل حيزاً مفتوحاً أمام جميع قاطني المنشأة السكنية. بيد أنه بصرف النظر عن جميع التعاليم السلوكية القاضية بـ "الخصوصية" فالفناء الداخلي يُمثل منذ فجر الحضارات الشرقية القديمة أحد مبادئ التصميم المعماري الأساسية في الشرق؛ لأن الأبنية التي تلتف مكوناتها حول أفنية داخلية لا تُختزل في الأبنية السكنية الخاصة وحسب، وإنما تشتمل أيضاً على المنشآت الاقتصادية التي يرتادها العامة - والتي تتمثل في الخانات والقيسريات بل وفي أبنية المكاتب والأبنية التجارية الحديثة - وعلى المباني الدينية (المتتمثلة في الجوامع والمدارس وما إلى ذلك). وحلب تزخر بهذا التقليد المعماري، إذ تكفي نظرة خاطفة على الخرائط التي

قمنا بإعدادها لتدل على أن جميع الأبنية تقريباً — الخاصة منها والعامّة والدينيّة — قد وُجّه في المدينة التاريخيّة القديمة نحو فناءات داخلية.

٤. أما فيما إذا كانت حلب تجسد في بنية محلاتها السكنية نموذجاً صرفاً لمدينة شرقية وإلى أي حد تجسد ذلك، فذلك ما يزال يتطلب الرد عليه المزيد من الدراسات المعمّقة. بيد أن العدد الأكبر من الباحثين المهتمين بذلك يتبنون وجهة النظر التي تذهب إلى أن مدن شمالي أفريقيا والشرق الأدنى مقسمة منذ الفتح الإسلامي إلى أحياء ومحلات سكنية منفصلة بعضها عن بعض انفصلاً حاداً. الأمر الذي لا يمكن أن يكون أيضاً إلا تجسيداََ عمرانياً مرة ثانية لوضع اجتماعي قائم: فساكن معظم المدن الشرقية الإسلامية موزعون على مجموعات قومية ودينية عديدة، غريبة بعضها عن بعض من نواح عديدة بل وتتاصب بعضها بعضاً العداء أحياناً. وهكذا تنتشر المدينة إلى محلات سكنية منفصلة مختلفة عن بعضها تبعاً للقوميات والأديان والمال والطوائف واللهجات والأحساب والأنساب، تدبر شؤون نفسها بنفسها وعلى مسؤوليتها الخاصة. بل وينعت المرء أحياناً هذه الأحياء (أو بالأحرى الحارات) على أنها الوحدات المدنية المتكاملة والأكثر ترابطاً في مدن شمالي أفريقيا والشرق الأدنى؛ أما المدينة ككل فتبدو مجرد تجميع غير محكم لهذه القطاعات الجزئية.

وكما سوف يوضح المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل الرابع عشر، فإن حلب أيضاً مقسمة إلى عدد كبير من المحلات السكنية، وإن تخدم المحلات السكنية بجوامع وحمامات وأسواق في الغالب أيضاً خاصة بها يعطيها استقلالية وعدم تبعية من الناحية الدينية والاجتماعية. وبين المحلات

السكنية الحلبية تقوم بوابات يمكن إغلاقها عند اللزوم لم يتم توارثها وحسب، وإنما لا يزال من الممكن الاستدلال عليها في بعض المواقع. ويكفي أن نذكر أنه في القرن التاسع عشر الميلادي كان اليهود على الأقل يسكنون، في بحسيتا، في حي داخل الأسوار مستقل بشكل واضح.

ويُجمع تقريباً كافة المراقبين المعاصرين على أن حلب كانت خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني على الأقل منفتحة على العالم جداً، ومتسامحة في أمور الدين كثيراً، وكريمة مع الغرباء إلى أبعد الحدود. لذلك لم يكن هناك داع على الدوام إلى عزل جائر للمحلات السكنية عن الوسط الخارجي، أو إلى تمييز صارخ بين المجموعات العرقية والجماعات الدينية المتفرقة. وفي الفصل الرابع عشر سوف يبرهن المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube على أن المسلمين والمسيحيين سكنوا في محلات سكنية غير قليلة في حلب على نحو مختلط إلى جوار بعضهم البعض. وقد توصل أ. عبد النور (١٩٨٢) بعد دراسة مستفيضة للوثائق التاريخية إلى نتيجة⁷ مشابهة تماماً مفادها " أن المحلات السكنية تتضامن فيما بينها وتربطها ببعضها روابط عديدة كرابطة الجوار والاحترام المتبادل بل وحتى رابطة الزواج أحياناً " (ص ١٦٧)؛ وأن المسلمين والمسيحيين قد سكنوا مع بعضهم البعض في محلات سكنية عديدة على نحو تام من الوفاق والانسجام. أما الأحياء السكنية غير القليلة، التي تُسكن اليوم من قبل مسلمين أو مسيحيين حصراً فالظاهر أنها اتخذت طابعها الديني الطائفي الواضح أول ما اتخذته في أعقاب عملية انفصال تمت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

أما فيما إذا كانت حلب تُشكل حالة خاصة هنا وإلى أي حد، فذلك ما كان يجب أن يبقى أمام أ. عبد النور أيضاً سؤالاً مفتوحاً. ففي حلب بالذات توجد إلى جوار المحلات السكنية التي سكنت من قبل طوائف مختلفة فيما مضى، محلات سكنية أخرى كانت في القرن الخامس عشر الميلادي قد سكنت قبل ذلك من قبل أناس يدينون بنفس الدين. كما تسنى لليهود أيضاً أن يسكنوا داخل الأسوار ملتزمين دوماً على بعضهم البعض (قارن هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل ١٤). لذلك لا يمكن بتاتاَ تعميم استنتاجات وتوصيات أ. عبد النور على حالة مدينة حلب.

إلا أنه بصرف النظر عن مسألة الخلط أو الفصل الطائفي برمتها فقد سكن الفقراء والأغنياء في المحلات السكنية في حلب إلى جانب بعضهم البعض، وفي ذلك تتشابه حلب مع معظم المدن الشرقية الأخرى قبل تغريبها. مع أن نمط توزيع البيوت السكنية المرموقة يساعد على تلمس نظم وضوابط محددة: "فهذه البيوت السكنية تتجمع في بعض الحالات لتشكل جزيرة تتوسط مركز الحي وترتبط بالشريان الرئيس الذي يربط الحي مع سواه، ولذلك يُعتبر موقعها من أفضل المواقع كونه محمي بالتجمعات السكنية القائمة لأن هذه الجزر تحاط عادة بالبيوت السكنية الأبسط... أما البيوت السكنية الكبيرة المعدة لسكن العائلات الثرية التي تتمتع بنفوذ مادي كبير في حياة المجتمع الذي تعيش فيه، فتعتبر بمثابة القلعة الدفاعية المنيعة في فترات الأزمات الاجتماعية والسياسية التي كانت تهز المدن السورية أيام العثمانيين... وقد ظهر التعايش واضحاً بين العائلات الغنية والفقيرة، منذ نشأة الأحياء القديمة، ثم تعمق أكثر وأكثر بفضل التكافل الاقتصادي والاجتماعي والديني القائم

بينها، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تحقيق التماسك واستقرار الحياة اليومية للمجتمع بأسره" (أ. عبد النور ١٩٧٩، ص ١٣ و ص ٢٣).

٥. إن المقطع المقتبس السابق لا يعطي مجرد نبذة مهمة عن البنية الاجتماعية العمرانية للأحياء السكنية الحلبية إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين وحسب، وإنما يشير أيضاً إلى المخاطر الخارجية المهددة للسلام والأمن. فمن الواضح تماماً أن الأبواب والبوابات القابلة للإغلاق، والتي يمكن الاستدلال عليها في حلب عند مداخل العديد من الأزقة المسدودة وعند الحدود الفاصلة بين المحلات السكنية، لم يُعوّل عليها كثيراً في فرض التمييز الاجتماعي والديني أو في تحديد الجماعات تبعاً لمنشئها وحسبها ونسبها، وإنما اعتمدت لضمان الأمن للأرواح والأموال، فقد كان عليها تادية وظيفة تحصينية دفاعية واضحة. كما أن النزعة التي يمكن تلمسها في العديد من المدن الشرقية نحو تأمين انكفاء وضمان أمن الحيز الخاص تعود في جذورها أيضاً إلى أن السلام والأمن هنا كانا من فجر الإسلام وحتى مشارف العصر الحاضر عرضة للخطر من حين لآخر على يد القوى والتجمعات الموجودة في المدينة.

وفي المدينة الغربية أيضاً لم يسد هناك سلام محض على الدوام، ومداخل الأزقة أمكن سدها بالسلاسل أيام القلاقل، وعلى كاهل نقيب الزقاق لم تقع مسؤولية تحصيل الضرائب ورعاية المساكين وحسب، بل وتوفير الأمن والدفاع أيضاً. ومع ذلك يستطيع المرء إجمالاً التسليم بأن الأعداء في العصور الكلاسيكية القديمة وفي المدينة الغربية كانوا ينحدرون غالباً من خارج المدينة. فالحصن والأسوار والبوابات كانت تبدو مشرعة نحو الخارج،

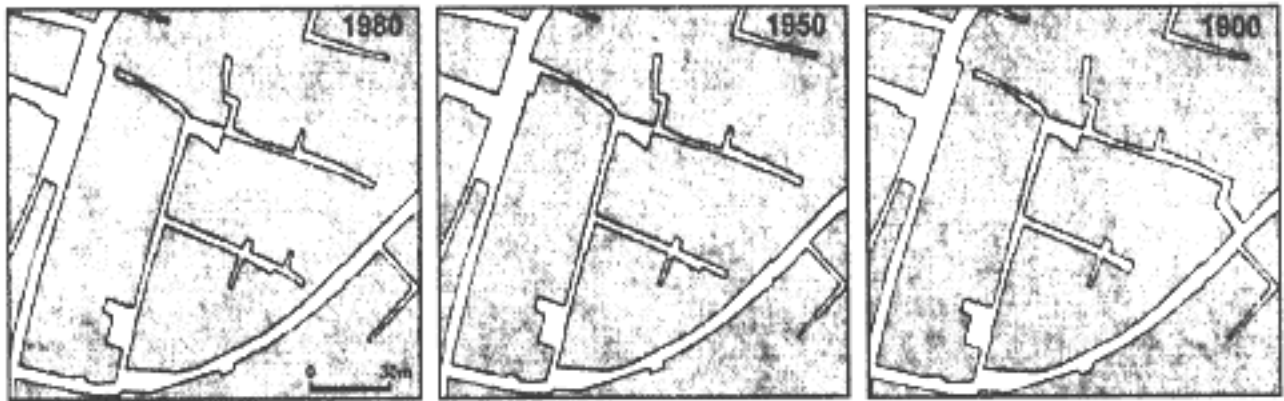
عندما كان السلام والأمن يعمان المدينة. أما المدينة الشرقية فلم يتوجب عليها منذ الأزل أن تدافع عن نفسها ضد الأعداء المنحدرين من خارج المدينة وحسب، بل وغالباً ضد الأخوة الأعداء من داخل المدينة أيضاً. فقد كثرت أعمال الشغب والفتن داخل المدن، وانتشرت عمليات التمرد والعصيان والسلب والنهب التي قام بها جنود وانكشاريو حامية المدينة، وتفشى الإجرام وإضرار الحرائق خلال عمليات السطو التي قامت بها عصابات منظمة.

وتاريخ حلب لم يتسم بمثل هذه الفترات من الصراعات الداخلية والاضطرابات العامة إبان العصر المملوكي وحسب، بل وبعد ذلك أيضاً في القرن الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع عشر. فقد نشبت من حين لآخر على سبيل المثال نزاعات دموية بين الأشراف والإنكشاريين المتنافسين مع بعضهم البعض على السلطة (راجع هـ. ل. بودمان H. L. Bodman 1963): فمن شباط وحتى أيار من عام 1798م [حوالي 1212هـ] ساد صراع مفتوح بين الأشراف الذين تحصنوا في المدينة القديمة وبين الإنكشاريين الذين احتفظوا بالقلعة والضواحي الشرقية المترامية خارج الأسوار، وقد اشترك البدو والأكراد في هذه النزاعات الدائرة داخل المدينة. وفي تشرين الأول من عام 1798م [حوالي 1212هـ] شنت ثلاثة أطراف دفعة واحدة الحرب ضد بعضها البعض. وقد احتفظ هذه المرة الأشراف بالقلعة وتحصن الإنكشاريون بالمدينة القديمة، أما الوالي المرشح فقد انخرط من معسكره المتربع خارج الأسوار في الحرب الأهلية الدائرة في المدينة. وفي عام 1229هـ/1814م وعام 1233هـ/1818م ثارت حلب على مدار أربعة أشهر في كل مرة ضد الحكومة وبعد الزلزال المدمر الذي دك المدينة عام 1237هـ/1822م تدفقت

جحافل البدو والأكراد، بل وحتى الفصيلة الألبانية من حامية المدينة أيضاً، على المدينة وعانت فيها نهباً وفساداً. وفي عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م هاجمت جماعات الأشراف الأقليات المسيحية الرومية الموجودة في حلب، وخلال أعمال الشغب التي اندلعت في تشرين الأول من عام ١٨٥٠م [حوالي ١٢٦٦هـ] أقدم أهالي محلات الضاحية الشرقية بالاشتراك مع البدو على سلب الأحياء المسيحية ونهبها: " فتحوّلت عائلات عديدة كانت قد قامت بتجميع ثروات ضخمة... إلى عائلات فقيرة نسبياً في أعقاب هذه المجزرة الوحشية... ولم يتم احترام لا العمر ولا الجنس خلال هذه الحملة، فقد أقدم المتمردون على سفك دماء الأطفال والشيوخ ظلماً وعدواناً... " (ف. أ. نييل F. A. Neale ١٨٥١، ج ٢، ص ١١٧ وما بعد).

ونظراً لمثل هذه الفترات المتواترة من الاضطرابات العامة فقد أصبح إغلاق القطاعات الصغيرة والكبيرة من المدينة الشرقية بغية حمايتها من الأسلحة اليدوية الفردية على الأقل شرطاً لا بد منه للبقاء على قيد الحياة: فالجدران الخارجية الصماء للبيوت، والمزاليج والترابيس الثقيلة قبل أبواب مداخل البيوت بالإضافة إلى البوابات الضيقة والمنخفضة، المخصصة فقط لعبور المشاة والمنتصبة بين المحلات السكنية وعند مداخل الأزقة المسدودة كان عليها أن تسهل عملية الدفاع. ولذلك فقد تم تشكيل الأزقة المسدودة بحيث يفضي جذع متعدد الفروع إلى منفذ دخول وحيد فقط، والشكل رقم (١٤) يستعرض مثلاً لحي سكني من حلب تتجمع عناصره على طرفي مجموعة أزقة مسدودة يُنفذ إليها من مدخل واحد، ويمكن على الدوام تجنيد القادرين على حمل السلاح من بين سكان بيوته البالغ عددها ٧٣ بيتاً للدفاع عن المنفذ

الوحيد. وقد بقيت هذه النزعة إلى العزلة والتفوق قائمة حتى في السنين الخمسين التي خلت (١٩٣٠ - ١٩٨٠) والتي عمَّ فيها السلام والأمن. بل وتحول عدد غير قليل من الشوارع والأزقة، التي كانت لا تزال سالكة عندما تم تحميلها على المخططات المساحية، إلى أزقة مسدودة بعد ذلك الحين (شكل ١٥).



شكل رقم (١٥): مراحل تشكل زقاق مسدود في حي سكني يقع جنوبي القلعة.

(إعداد أ. فيرت E. Wirth)

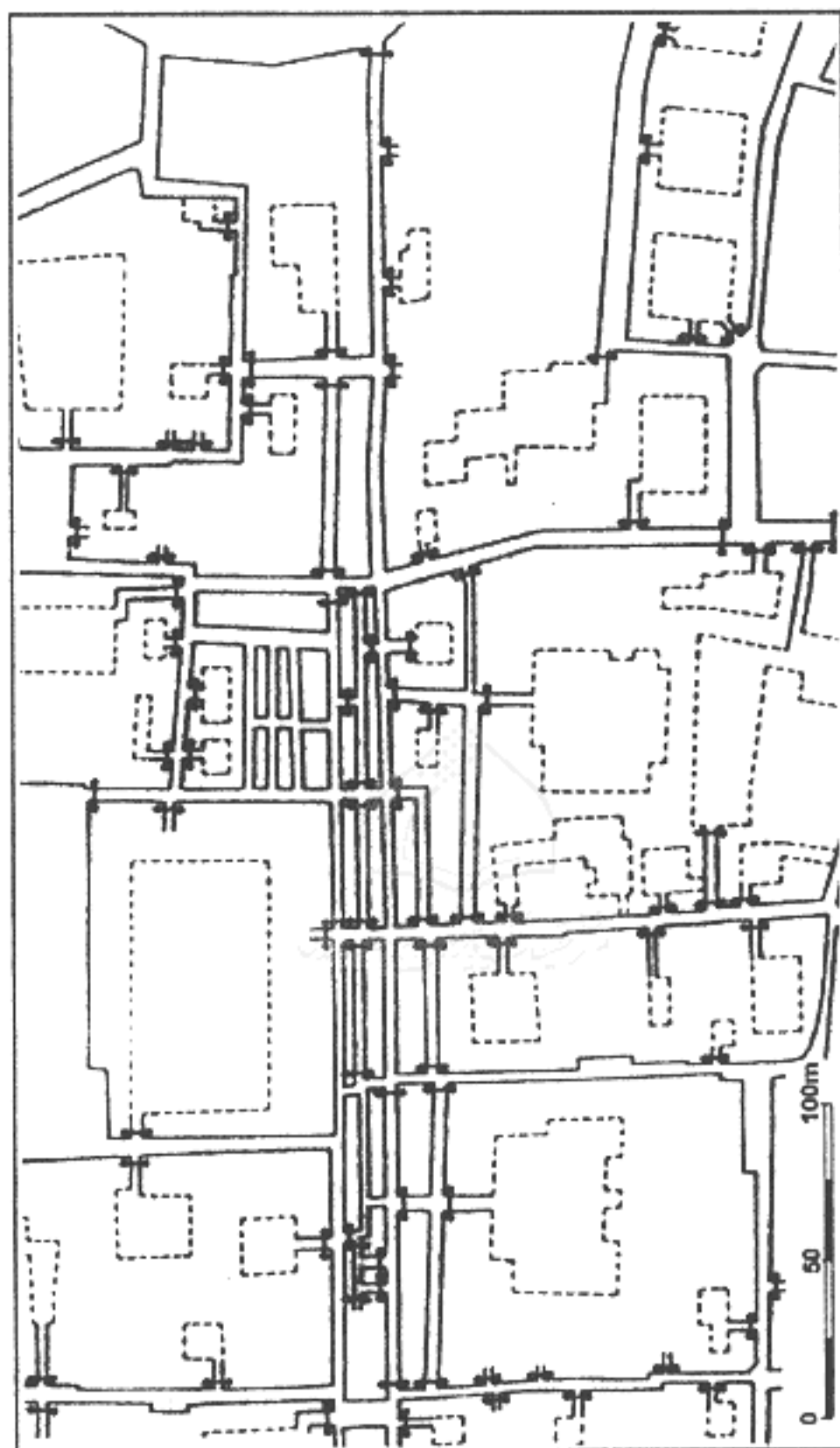
كما أن البوابات العديدة في منطقة السوق المركزي (انظر الشكل ١٦) والأبواب الضخمة المصفحة للخانات لم توجد للحماية من سرقات اللصوص العزل وحسب، بل وقبل كل شيء للحماية أيضاً من أعمال السلب والنهب وإضرار الحرائق أثناء فترات التمرد والقتال. ويشير ف. أ. نيبل F. A. Neale (١٨٥١، ج ٢، ص ٩٥ و ص ١١٩) إلى أن خانات السوق المركزي قد سلمت تماماً من السرقة والتدمير أثناء التمرد الذي ساد حلب في خريف عام ١٨٥٠م [حوالي ١٢٦٦هـ]: "فقد بحث الرعايا الأوروبيون في خوف وهلع عن مأوى لهم في تلك الأبنية العتيقة الضخمة المسماة بالخانات، والخانات منشآت منيعة البنيان تتوضع في مركز المدينة بين الأسواق، تتم حمايتها بواسطة بوابات ضخمة، بإمكانها أن تصمد إلى حد لا بأس به أمام

هجوم الجيش المحاصر للبناء. وخان العلبية^(١)... واحد من أكبر هذه الخانات وأمنعها، والوصول إليه يتم عبر ثلاثة أسواق، لها بوابات عند أطرافها، تُشكل مع بوابات الخان قلعة منيعة".

إن المثال الذي تم التطرق من خلاله آنفاً إلى الجماعات المتنافسة فيما بينها من أشراف وانكشارية في مدينة حلب يُشكل بحد ذاته حُجة دامغة على خصوصية أخرى يتميز بها عدد كبير من المدن الشرقية: فعندما تكون هناك سلطة مركزية ضعيفة نسبياً تنتقل السلطة والتحكم في مقاليد الأمور إلى أيدي الميليشيات والجماعات الدينية والمجموعات المشتركة المصالح والفتوات والعيارين والمافيات ورجال العصابات. وبهذا المعنى تحولت بيروت بالذات بعد أحداث عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م إلى مدينة شرقية مرة أخرى، تحارب فيها الفدائيون وميليشيات الدروز مع جماعات مسلحة كتائبية حول النفوذ والسلطة والتحكم في مقادير الأمور.

٦. على كل حال تمثل حلب بين مجموعة مدن شمالي أفريقيا والشرق الأدنى حالة خاصة إلى حد ما، كون أن العديد من الأحياء السكنية مختلط بالصناعة إلى حد كبير، فتشكل المدينة الشرقية الإسلامية ينطلق عادة من مركز التجارة والصناعة في السوق المركزي وفي الأسواق المحلية أيضاً، ومن قيام هذه المراكز التجارية والحرفية مقابل أحياء سكنية هادئة ومنعزلة،

(١) يورد ف. أ. نيل F. A. Neale ذكر خان Halibia هنا، إلا أنه لا يمكن أن يكون تبعاً للوصف الوارد عنده إلا خان العلبية.



شكل رقم (١٦): مخطط يوضح توضع البوابات في منطقة السوق المركزي
(إعداد: أ. فيرت E. Wirth)

تؤم عادة من قبل قاطنيها فقط. وكما رأينا سابقاً، فإن بنية الأزقة المسدودة في الأحياء السكنية وتنظيم السكن في بيوت منغلقة نحو الداخل وبعيدة عن أعين الغرباء، الميزتين اللتين تتطابقان مع تشكيل المدينة الشرقية الإسلامية، قد اتسمت بهما حلب أيضاً، بيد أننا نجد في العديد من المحلات السكنية في المدينة، إما على نحو عشوائي تقريباً أو على نحو مركز يتخذ شكل مجمعات صغيرة أو كبيرة، تلك الأبنية المعروفة بالقيسريات، التي هي عبارة عن منشآت متواضعة التجهيز تستخدم في الغالب لأغراض صناعية، وتتميز بكونها تتألف من حجرات إفرادية تصطف إلى جانب بعضها البعض وتتجمع بشكل منتظم أو غير منتظم حول أفنية صغيرة، إلا أن الوصول إليها يتم عبر ممرات أيضاً (راجع هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل العاشر). وفي عدد غير قليل من القيسريات كان لا يزال هناك في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م قرابة خمسين إلى مائة وخمسين حرفياً في كل قيسرية قائمين على رأس عملهم طوال اليوم. ولم يكن جميع هؤلاء الحرفيين ممن يقطنون المحلات السكنية المتاخمة مباشرة، فقد كانوا يؤمون تلك المحلات السكنية نهائياً فقط لمزاولة عملهم.

- أما فيما إذا كان الاختلاط الزائد للعديد من المحلات السكنية الحلبية بالحرف والمهن اليدوية يُشكل فعلاً حالة خاصة، أو فيما إذا كان تشكيل مناطق سكنية غير مختلطة ومنعزلة كطابع مميز للمدينة الشرقية الإسلامية يحتاج إلى إعادة نظر، فذلك يتطلب مزيداً من الدراسات المعمقة. إذ لا يمكن مثلاً استبعاد أن يكون العديد من القيسريات المنتشرة اليوم في المناطق السكنية النائية عن سوق " المدينة "، قد تم بناءه أصلاً كمساكن شعبية أعدت

للإيجار إلى الأسر الفقيرة في المدينة أو إلى النازحين من الريف، وأن يكون استخدامها الحالي لأغراض الحرف والمهن اليدوية قد جاء نتيجة تحول وظيفي خضعت له. ولربما يتعلق الأمر أيضاً بمساكن العزاب التي تطرق إليها أ. ل. بركان Ö. L. Barkan (١٩٥٥، ص ٣٠٤) بقوله: " في معظم المدن الكبيرة يبحث الصناع الفقراء، الذين لا يملكون مسكن ولا مكان للعمل، عن مسكن ملائم لهم في وحدات سكنية كبيرة تضم شققاً للعزاب يتمكنون فيها من العيش والعمل في آنٍ واحد".

إلا أن جميع المحلات السكنية تقريباً في مدينة فاس القديمة أيضاً على سبيل المثال مختلطة على غرار ما في حلب بالحرف والمهن اليدوية؛ لكن إيواء هذه الورشات الإنتاجية هناك لا يتم غالباً في منشآت حرفية خاصة، وإنما في طوابق أرضية من بيوت سكنية متعددة الطوابق، تتخذ شكل صالات وتحوز على مداخل مستقلة عن البيوت. وهذه البيوت يوجد مثلها في حلب أيضاً (قارن المباني المشار إليها في الدليل بالأرقام ٨٨ و ٥٦١ و ٦١٠) وقد استطاع أ. عبد النور (١٩٨٢، ص ١٠٢) أن يبرهن على أنها وجدت هنا في القرن الثامن عشر الميلادي أيضاً. وعلى نحو مشابه يعتبر كل من خان الجلبلي (دليل ٥٤) وخان العبسي (دليل ٩٢) وخان فنصة (دليل ٤٠٨) مثلاً عن بيوت مرموقة لتجار كبار تتألف من قسم سكني ذي مدخل منفصل يتربع الطابق العلوي وقسم تجاري (مستودعات) يشغل الطابق السفلي.

وبناء على مثل هذه الملاحظات يبدو أنه من المسوغ إبراز نمط ثانوي على الأقل من مدينة شرقية إسلامية، يكون فيه الإنتاج الحرفي - اليدوي داخل الأسوار غزيراً جداً إلى حد يتحتم معه توزعاً تزداد أو تقل

كثافته على المناطق السكنية أيضاً، وذلك في منشآت حرفية أو غرف معدة لذلك ومطروقة بشكل عام. ولا يقصد في هذا السياق الحرف المنزلية المدنية، التي تتم مزاوتها بشكل رئيس أو كاهتمام ثانوي في الأجواء الخاصة المنعزلة داخل البيوت السكنية، لأن ذلك ينتشر على نحو واسع بدون شك في معظم مدن الشرق الكبرى.

٧. إن ما تم التطرق إليه حتى الآن من سمات مميزة لحلب كمدينة شرقية نموذجية ينسحب بشكل أساسي على عمران وبنية ووظيفة الأحياء السكنية. إلا أنه انطلاقاً من حالة حلب تحديداً يتوجب هنا تامة لما سبق إضافة أن مدن الشرق تتميز منذ القرون الوسطى الإسلامية خصوصاً بسوقها، أو بالأحرى بحيها التجاري المركزي، عن مدن جميع الحضارات والحقب التاريخية الأخرى. بل ويعتبر السوق، من وجهة نظر جغرافية، أهم سمة مميزة وأوضح علامة فارقة خاصة بمدن العالم الإسلامي عموماً، لأن هذا النوع من المراكز التجارية لا يوجد مثله لا في الشرق القديم ولا في العصور الكلاسيكية القديمة ولا في القرون الوسطى الأوروبية. وكما أشير في موضع آخر على نحو مستفيض (أ. فيرت E. Wirth ١٩٧٤/١٩٧٥) يبدو أن حلب قد لعبت خلال تطور السوق العمراني والوظيفي كمركز تجاري دوراً ريادياً، بل وربما دوراً استثنائياً: فالى جانب مدينة بورصة الواقعة غربي الأناضول تمثل حلب تلك المدينة التي ثبت أنها تحظى بأقدم سوق متكامل عمرانياً ووظيفياً (حوالي ١٥٠٠ م). وعلى ضوء هذا الاعتبار يمكن أن تشكل حلب بكل بساطة نموذجاً للمدينة الشرقية الإسلامية.

وبعد قرن من ذلك، في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، لم يكن سوق حلب مجرد منشأة رائعة معمارياً متعددة المكونات وحسب، وإنما أيضاً حياً تجارياً مركزياً واضح البنية عمرانياً ومنتوع الفعاليات المختلطة وظيفياً. في حين لم يظهر ما يماثل ذلك في العالم الغربي المعاصر مما يُطلق عليه تسمية "سينتيز"^(١) أو "سنترال بيسنيس ديستريكتس"^(٢) إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. أما ما يمكن مقارنته بسوق حلب المركزي من منشآت متعددة الوظائف ذات شوارع تجارية مغطاة ومحمية من العوامل الجوية تتصل بأبنية مكاتب ومباني تجارية، فيندر أن يوجد في أوروبا وشمالى أمريكا قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن الواضح للعيان تماماً أن تطور السوق إلى منشأة منغلقة متوضعة في مركز المدينة وإلى شبكة فعاليات متضافرة متكاملة يُعتبر إحدى الإنجازات الحضارية الأصيلة الكبرى للعصور الوسطى الإسلامية. أما ج. سوفاجيه J. Sauvaget فيرى أن جميع السمات المميزة للمدينة الشرقية من الممكن الاستدلال عليها في العصور الكلاسيكية القديمة، بل ويذهب في نهاية كتابه عن حلب (١٩٤١، ص ٢٤٧) بتحيز مغرض وضيق نظر مفرط إلى أن "الإسلام لم يأت بأي ابتكار أصيل ذي ملامح فنية متميزة" ولكن نظراً

(١) "Cities": تعني بالأصل مدن (ج. مدينة) إلا أنها تُطلق مجازاً في الغرب على المناطق الحيوية المركزية، كما هو الحال في حلب تماماً حيث تعرف الأسواق القديمة عند العامة بالمدينة (بتسكين الميم والياء وكسر الدال والنون) تحريفاً لأصل الكلمة.

(٢) "Central Business Districts": تعني مناطق النشاطات المركزية أو ما اتفق على تسميته المراكز الحيوية في اللغة الدارجة.

لما قدمه ج. سوفاجيه في أطروحته من مساهمات مفيدة للتعرف على جوهر وخصوصية السوق، فعلى المرء أن يسائل نفسه، عما إذا كان ج. سوفاجيه قد عنى حقاً ما قام بتدوينه في نهاية الفصل الأخير المذكور آنفاً عندما يشير إلى أن " دور الإسلام /أهم ما فيه أنه سلبي" (ص ٢٤٨). أم أنه كان عليه ربما أن يراعي وجهة النظر العلمية المتحيزة لجامعة باريس، التي كان عليها تقييم كتابه المقدم إليها كأطروحة دكتوراه؟

إن الفصل المكاني بين موقع السكن ومكان العمل لم يتم اتباعه في الغرب إلا بعد الثورة الصناعية. أما في الشرق فإن انطوائية وحميمية الأجواء العائلية الخاصة تستبعد أساساً وجود يد عاملة غريبة عن العائلة في موقع السكن. لذلك فإن الحي التجاري المركزي من السوق، الذي يفتقر كمركز المدينة الغربية المعاصر إلى أية فعالية سكنية، يُعتبر نتيجة حتمية لذلك الفصل المكاني الواضح بين الأقسام "المطروقة" جداً وتلك "المعزولة" إلى حد بعيد، على النحو الذي يبدو به مميزاً للمدينة الشرقية الإسلامية منذ قرون عديدة.

الأمر الذي يتمخض عن نتائج مماثلة بما يتعلق بمكان إقامة التجار الرحالة الغرباء عن البلد وبمقرهم التجاري المؤقت. ففي المدن التجارية في وسط أوروبا وجد هؤلاء عادة مع بضائعهم مكاناً لهم في مسكن وبيت العميل التجاري المحلي. فقد استحوذت بيوت التجار في المدن الغربية في الطابق العلوي منها على أجنحة السكن المختلفة المعدة للعائلة والخدم والضيوف، في حين وجدت المستودعات والمكاتب في الطابق الأرضي، بل وفي الطابق العلوي الأول أيضاً. وقد توضع من حيث المبدأ موزعة على جميع أفضل

الأحياء السكنية في المدينة، مع أنه كانت هناك في الغالب أيضاً تجمعات إلى حد ما على مقربة من مركز المدينة وساحة السوق أو على طول الشوارع المميزة. أما في مدن الموانئ فقد اصطفت بيوت التجار على شاطئ البحر على نحو ملائم. وأحياناً كان التاجر الغريب يحضر بضائعه فقط إلى بيت العميل التجاري المحلي ويتخذ لنفسه مقراً في أحد الفنادق.

إن إيواء العملاء التجاريين الغربيين عن المدينة في بيت التاجر المحلي، كما كان عليه الحال في الغرب، يبدو نظراً للأجواء الخاصة للحيز السكني في الشرق لم يكن ممكناً. وهكذا يتضح مرة أخرى من أنماط المعيشة المميزة ومن التركيبة الاجتماعية الخاصة بالحضارة الشرقية الإسلامية، أنه كان يتوجب على التجار الأجانب أثناء إقامتهم في مدينة غريبة أن يجدوا لأنفسهم ولبضائعهم مكاناً يؤويهم لوحدهم: الأمر الذي وفرته الخانات الكبيرة التي سبق وتم تناولها على نحو مستفيض. ولا يعود توضع هذه الخانات منذ أواخر القرون الوسطى في منطقة السوق المركزي، إلى أن التاجر الغريب يريد عقد صفقات ويحتاج إلى الاتصال المباشر مع العملاء التجاريين المحليين وحسب، بل إلى أن "سهولة الوصول" في السوق المركزي مضمونة لكل شخص أيضاً، ولا يتوجب على الغريب طوال إقامته اقتحام الأجواء الخاصة بأي شكل من الأشكال.

أما أن وكالات وقنصليات المدن التجارية والدول الأوروبية المختلفة قد تجمعت أثناء ذلك تبعاً لجنسيتها في أحد تلك الخانات — كخان الفرنسيين [خان الحبال] وخان الفينيسيين [خان البنادقة] على سبيل المثال في حلب — فذلك أمر منطقي؛ لأن الحكومات الأوروبية الممثلة بقنصلياتها في حلب كانت تشن

من حين لآخر حرباً ضد بعضها البعض. وحتى يستطيعوا تمثيل مصالحهم التجارية الخاصة ومصالح المسيحيين حيال الدولة العثمانية على نحو ناجح، فقد ضرب القناصل في حلب صفحاً عن تلك الحروب؛ بيد أنه كان محبذاً من ثم أيضاً، أن ينفصل السكن عن المكاتب في خانات متفرقة.

وبالمناسبة فقد نزل إبان القرون الوسطى المتأخرة التجار الأجانب في لوبك [ألمانيا] ولندن وما إلى ذلك من مدن تجارية أيضاً في أحياء سكنية عرقية متفرقة أشبه ما تكون بأحياء اليهود، ذات إدارة مستقلة وقوانين خاصة وطقوس وبنية معينة؛ ولم تتم إزالة هذه "المقاطعات العرقية" إلا بشكل تدريجي على مدار القرن السادس عشر الميلادي. وقد يكون خير دليل على ذلك في هذا السياق المباني التجارية الكبيرة المنتشرة في المدن البحرية في أعالي إيطاليا، والتي كانت مخصصة للتجار الأجانب تبعاً لجنسياتهم كمقر إقامة ومستودع للبضائع. أما فيما إذا كان التنظيم العمراني للمدينة الشرقية قد وصلت تأثيراته إلى أوروبا في تلك الأمثلة وإلى أي حد؟ فذلك ما يمكن إثارته هنا كسؤال مفتوح وحسب.

أما عن الأوضاع السائدة في القرون التي سبقت القرون الوسطى المتأخرة، فلا نعرف إلا القليل، بيد أن الخانات، التي استطاع الغرباء أن يجدوا لأنفسهم مأوى فيها، لم تتجمع في السابق في مركز المدينة، وإنما خارج الأسوار أو على أطراف المدينة على مقربة من الأبواب. ومن الممكن أن تكون التجارة الخارجية قد توضع سابقاً في جزء ضئيل منها في أيدي المسلمين، إلا أنها غالباً ما كانت في قبضة اليهود الشرقيين، وربما في أيدي المسيحيين أيضاً. وبالنسبة لهؤلاء لم يكن هناك أية تعاليم دينية تحض على

حجب الأجواء الخاصة المنزلية، ولذلك فقد تمكن التجار الغرباء، على شاكلة
التاجر الغريب في المدينة الغربية إبان القرون الوسطى تماماً، من أن يجدوا
في بيت التاجر المحلي مأوى ومستقراً لهم.

وعلى نحو مماثل تماماً، لم يكن على زوار حلب المسيحيين في القرن
التاسع عشر الميلادي أن يبحثوا عن مأوى لهم في خانات حرم السوق
المركزي، فكما يخبرنا ف. أ. نييل F. A. Neale (١٨٥١، ج ٢، ص ٩٤) " كان
المسافر إذا اضطر إلى المكوث في حلب يتجه إلى الدير: فإذا التقى بالناس
هناك وتعرف عليهم، فإما أن يصر أحد الأتباع المضيفين على أخذه معه إلى
البيت أو أن يقوم بتدبير المأكل والمسكن له عند إحدى العائلات الحلبية
الأصيلة، والطريقة الأخيرة هي الأفضل من وجهة نظري، فأهالي حلب كلهم
لطفاء وكرماء".

ومع إبراز الخواص الحضارية المميزة سيتم بلا شك النظر إلى أحد
أوجه حلب فقط كمدينة شرقية إسلامية. وكذلك فإن مدن شمالي أفريقيا
والشرق الأدنى تمثل بالمرتبة الأولى مدناً بشكل عام، ولا تجسد نمطاً مميزاً
من المدن إلا في المرتبة الثانية. وهذه الخلفية المشتركة لا يجوز أن تُتسى،
عندما نريد التطرق إلى المدينة الشرقية. فهي تظهر لنا أول ما تظهر في
المظهر الخارجي: فحلب تحوز أيضاً - تماماً كالعديد من مدن الشرق القديم
ومدن العصور الكلاسيكية القديمة والمدن الأوروبية في القرون الوسطى -
على قلعة ناهدة عن المدينة وعلى سور محيط ذي أبواب وأبراج دفاعية؛
وعلى نحو مطابق لما في الغرب من معابد وكنائس وأديرة تنتشر في حلب

الجوامع والمدارس والأبنية الدينية الأخرى على كامل رقعة المدينة، ويمثل كاتدرائية المدن الغربية الجامع الكبير المتوضع في مركز المدينة. وعلاوة على تلك الملامح المشتركة للصورة التقليدية للمدينة القديمة، تتضح منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تشابهات كبيرة بين المدينة الغربية والمدينة الشرقية الإسلامية بسبب نهج يستطیع المرء أن ينعته بالتغريب. وحلب تنتمي إلى تلك المدن في الشرق الأدنى، التي ابتداءً فيها هذا النهج في وقت مبكر جداً، ففي حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م نجد هنا خارج أسوار المدينة أحياء سكنية صغيرة ذات طراز غربي أوروبي، وفي فترة "ما بين الحربين" ارتبطت هذه الأحياء السكنية الفتية بالمدينة القديمة بواسطة خطي ترام يتقاطعان عند باب الفرج، وعلى طول شوارع "المدينة الجديدة" التي يخرقها الترام تشكل من ثم في وقت مبكر مركز تجاري مهني خدمي غربي الطابع.

ويتضح بلاشك عند القيام بتمعن دقيق أن هذا المركز التجاري الغربي المعاصر يسمح أيضاً وكذلك الأحياء السكنية المشادة على الطريقة الأوروبية بتلمس تأثيرات محددة لفن بناء المدن الشرقي الإسلامي التقليدي. ففي حلب ليست الخانات على سبيل المثال لوحدها الأبنية المنغلقة نحو الداخل، وإنما هناك أيضاً العديد من الأبنية التجارية وأبنية المكاتب العصرية المتعددة الطوابق والمنفتحة بشرفة على أفنية داخلية، وعلى نحو مشابه لما في صفوف الدكاكين التقليدية المكونة للسوق المركزي فهناك أيضاً في المباني التجارية الحديثة تم لحظ "طابق مسروق" قليل الارتفاع يتربع فوق طابق الدكاكين الأرضي، ويستخدم كمستودعات أو ورشات، كما يجد المرء أيضاً في تلك

الأبنية أيضاً طابق قبو يقبع بدون نوافذ تحت منسوب الشارع، ولا يحتوي على مستودعات وحسب، وإنما يتم فيه أيضاً العمل والإنتاج على نحو مطابق لما هو عليه الحال في الأقبية والعنابر والمغارات العديمة النوافذ في السوق التقليدي في حلب.

وحتى فيما يخص توزع المقابر فهناك اختلافات ملحوظة: ففي المدينة الغربية تتمركز المدافن داخل الأسوار حول الكنائس، في حين تتوضع الجبانات الشاسعة في المدينة الشرقية خارج الأسوار. فحتى حوالي عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م كانت جميع مقابر حلب منتشرة خارج أسوار المدينة. أما حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م فكانت هناك بلا ريب ثلاثة مقابر داخل الأسوار، وذلك في القطاع الشمالي الشرقي من المدينة القديمة. إحدى هذه المقابر أزيلت لتقوم مكانها مدرسة^(١) (دليل رقم ٣٠٨)، أما الثانية فقد تم اختزالها من جراء بناء مدرسة كذلك وسكن حديث إلى حديقة صغيرة تتوضع جنوبي مجموعة الأبنية الأنفة الذكر^(٢) (دليل رقم ٣١٨)، أما المقبرة الكبيرة

(١) المقصود هنا مدرسة تتوضع منذ منتصف الخمسينات على يمين الداخل إلى المدينة القديمة من باب الحديد، عرفت فيما مضى بمدرسة النهضة وتسمى حالياً مدرسة الشهيد عمر مصطفى حمّال.

(٢) المقصود هنا مجموعة مباني الكلتاوية في حي البياضة التي تشكل بمجموعها مدرسة دينية داخلية غير حكومية، اشتهرت من خلال الشيخ محمد النبھاني المدفون فيها، ويقوم بتسيير أمورها أتباعه حالياً.

المتوضعة على أرض مرتفعة تشمخ شمالي السراي القديمة^(١) (دليل رقم ٣٠٠) فهي الوحيدة التي بقيت حتى اليوم في امتدادها الطبيعي، وذلك بالرغم من أنه لم يعد يُسمح بالدفن داخل الأسوار منذ عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م.

ولفهم دور وأهمية حلب كإحدى عواصم التجارة الدولية الشرقية الإسلامية الكبيرة تبدو مثل تلك التفاصيل غير مهمة بلا ريب. كما أن الغزو الكبير للأفكار والمؤسسات الأوروبية منذ مستهل القرن العشرين الميلادي لن ينال من خصوصية حلب، لأن الأحياء السكنية والتجارية في المدن الشرقية تمثل نتيجة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، تجري أيضاً على نحو مشابه في أصقاع عديدة أخرى من الكرة الأرضية ولم تعد تترك آثاراً مختلفة، وإنما تؤثر على نحو موحد. وبصرف النظر عن مثل هذه التأثيرات المعاصرة، فقد تسنى لحلب الحفاظ على هويتها الحضارية التي اكتسبتها مع الزمن. إلا أنه لا يمكن للمرء الإمام بهذه الهوية إلا إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن المدن التجارية الشرقية الكبيرة كانت في القرون التي سبقت قيام الثورة الصناعية مشتركة مع المدن التجارية الغربية الكبيرة في حيز اقتصادي متوسطي متجاوز للقارات، ربط في مفهوم العالم القديم تماماً أوروبا في الشمال وأفريقيا في الجنوب وآسيا في الشرق مع بعضها البعض (قارن ف. برودل F. Braudel ١٩٧٩م).

(١) المقصود هنا مقبرة الجبيلة المتوضعة في الحي الذي تتسب إليه، أما السراي القديمة فقد أزيلت أوائل الثمانينات بعد أن استخدمت إثر فقدانها لوظيفتها كسجن وتمتد مكانها اليوم أرض واسعة تعرف بأرض السجن وينطلق منها باتجاه الغرب الشارع المعروف اليوم بحلب بشارع السجن.

وفي إطار هذا الحلف الاقتصادي استطاعت المدن الشرقية القائمة على التجارة الدولية أن تلعب دورها كشريك من نفس الوزن ومن نفس المستوى، لأن الحضارة الشرقية الإسلامية تنهج من وجهة نظر حاسمة جداً استراتيجيات اقتصادية مماثلة لاستراتيجيات الحضارة الغربية الأوروبية: فقبل أقل من قرن على ظهور المنشآت الاقتصادية الضخمة الأولى في حلب كان ابن خلدون، الفيلسوف والمؤرخ الكبير في العالم الإسلامي، يرى أن النشاط الاقتصادي يجب أن يبقى على كل حال متروكاً إلى التجار وأصحاب الأعمال وأرباب الأموال (أ. شيمل A. Schimmel، ١٩٥١، ص ١٢٩ وما بعد). وعندما يقوم الحكام أنفسهم بممارسة التجارة وإدارة عجلة الاقتصاد، فإن ذلك سيكون وبالاً سواء على الحضارة المدنية أو على الأسرة الحاكمة أيضاً. فالدولة تستوي أموراً على أحسن وجه عندما لا تقحم نفسها في شؤون الاقتصاد، بل عندما تقوم بجني ثماره وحسب.

وبذلك يكون ابن خلدون قد قدم صورة صادقة عن الوضع الحقيقي في العالم الإسلامي، فكما هو الحال تماماً في المدينة الغربية يعتمد في المدينة الشرقية الإسلامية أيضاً كل من الاقتصاد والتجارة والصناعة في معظم الأحيان على إقدام ومبادرة أصحاب الأعمال الأحرار. وهذه القاعدة الاقتصادية للحياة المدنية وما يرتبط بها من أولوية الاقتصاد على القوى الإدارية الحاكمة في معظم المدن سواء في الغرب أم في الشرق أيضاً تمثل سبباً قاطعاً للشبابهات المدهشة التي نستطيع تلمسها بين مدن بروغ و جنس [بلجيكا] وفينيسيا / البندقية [إيطاليا] ومرسيليا وليون [فرنسا] ونورنبرغ وكولونيا ولوبك [ألمانيا] من ناحية وبين مدن حلب وبورصة [تركيا] وتبريز وأصفهان

وكاشان [إيران] وهرارة [أفغانستان] وبخارى وسمرقند [أوزبكستان] من ناحية أخرى، حتى في ظاهرة قاعات القماش أو في تنظيم الحرف المنزلية الريفية على يد ممولين من أهل المدينة (قارن ف. إرسيلغر F. Irsigler ١٩٧٩م).

أما أن المدن في الشرق القديم وفي الصين وفي أمريكا قبل اكتشافها على يد كولومبوس تبدو على نحو مغاير، فذلك مرده فقط إلى أن تجار المدينة "الشرقية" حلب قد عمدوا في تجارتهم العالمية إلى نهج نفس المبادئ الأساسية الاقتصادية وإلى مراعاة نفس القوانين وإلى التسليم بنفس المعايير في التعامل الاقتصادي التي عمد إليها التجار وأصحاب الأعمال في المدن الحليفة في أوروبا - ولذلك فقط تمكنت حلب أن تتطور إلى عاصمة شرقية إسلامية كبيرة على صعيد التجارة الدولية ذات اتصالات وارتباطات عالمية. في هذا المجال لا تعتبر حلب مجرد نموذج مثالي رائع للمدينة الشرقية الإسلامية في خصوصيتها المميزة لها حضارياً وحسب، وإنما أيضاً نموذجاً مثالياً رائعاً لمدينة تقوم على التجارة الدولية، بالشكل الذي نجدها عليه بناء على نفس التركيبة الاقتصادية والارتباط الاقتصادي الوثيق في كل مكان من الغرب المطل على البحر الأبيض المتوسط في العالم القديم - في نطاق اقتصادي لا يجمع الشرق والغرب كأطراف متنازعة وإنما كشركاء يتمتعون بنفس الحقوق وتترتب عليهم نفس الواجبات (قارن س. د. غويتين S. D. Goitein ١٩٦٠م).

إن حلب تعد إحدى المراكز القيادية الهامة في إطار هذا النطاق الاقتصادي، الذي يجمع ثقافات متباينة جداً. ولكن هل تمكن المدينة أخيراً في إطار مثل هذه التقاطعات من صياغة شرقية إسلامية مرة أخرى من وجهة

نظر محددة؟ وكما سوف نرى في الفصل ١٧-١ فإن التركيبة الاقتصادية لحلب متميزة بدون انقطاع من الحروب الصليبية وحتى في القرن العشرين الميلادي من خلال سيطرة قطاع النسيج. فالقطن والحريير والأصبغة والمواد الأولية المستخدمة في صناعة النسيج والأقمشة والبرادي وأقمشة الأثاث بالإضافة إلى جميع أنواع الألبسة تمثل أهم الأصناف سواء على الصعيد التجاري أو على صعيد الإنتاج الحرفي أيضاً. بل ويذهب م. لومبارد M. Lombard (١٩٧٨، ص ٢٥١ وما بعد) إلى أن حضارة العالم الإسلامي هي " حضارة نسيج ": " فحرفة النسيج تحتل المرتبة الأولى على صعيد الصناعة في العالم الإسلامي... وأكثر من أي مكان آخر، يلعب النسيج الدور الرائد في حياة الشرق الإسلامي: فهو ليس مجرد حاجة مادية تتلخص في الملابس وإنما جزءاً من أجزاء المسكن يتمثل في المفروشات على الأخص بل ويعتبر من الكماليات التي تغني البيوت السكنية... كما أن الإسراف في إدخال الأقمشة الثمينة العالية الجودة والسجاد في معظم المحلات بالإضافة إلى ما يُستعمل أيام الاحتفالات لدليل واضح على الرخاء والعظمة والجاه... ولمراكز صناعة النسيج في العالم الإسلامي دور رئيس على صعيد العالم، لكونها مراكز تقوم على تصدير معظم إنتاجها... فالمواصفات العالية المميزة للنسيج العادي أو العالي الجودة دفعت هذه الحرفة لتمثل الدور الرائد في المجال الصناعي بل وحتى على الصعيد التجاري... كل ذلك دفع الكثيرين إلى القول بأن التقدم الإسلامي مرتبط إلى حد بعيد بالتقدم التقني لصناعة النسيج ".

إن هذه المرافعة عن الدور البارز للمنتوجات النسيجية في إطار الحضارة الإسلامية تبدو مهمة جداً للوهلة الأولى، إلا أنها غير مقنعة بأي

شكل. ففي الغرب أيضاً تركز إبان القرون الوسطى وبداية العصر الحديث ثقل الإنتاج الحرفي على صناعة النسيج، وانصب اهتمام الزبائن على الألبسة والمنسوجات. وتبعاً لذلك فقد تم التعبير في الغرب أيضاً عن المنصب والجاه عن طريق الألبسة الثمينة ومن خلال تزيين أقسام المعيشة في المنزل بالمنسوجات. كما اختص العديد من المدن التجارية والحرفية، ليس فقط في الفلاندر وإنما أيضاً في أعالي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا بالبضائع النسيجية في الدرجة الأولى. وكذلك فإن الفرق من ناحية الإنتاج أيضاً بين حلب والمدن الغربية يبقى نسبياً وليس جوهرياً.



الفصل السابع

أخبار حلب في مدونات القرون الوسطى وتطور المدينة حتى أواخر العصر العثماني

يرد ذكر حلب غالباً في مدونات الجغرافيين والرحالة الذين عاشوا في القرون الوسطى، علماً أن هذه المدونات التي لا ينتمي أي من مؤلفيها إلى حلب لا تأتي إلا على ذكر أهم معالم المدينة فقط، إذ لا يهتم مثل هؤلاء المؤلفين بالتفاصيل عادة، وإنما بالملاحم الأساسية التي بقيت عالقة في ذاكرتهم.

في هذا الفصل سنعمد بادئ ذي بدء إلى إيجاز أخبار حلب الواردة عند أفضل سبعة مؤلفين ممن دونوا مؤلفاتهم ما بين عامي ٣٨٦هـ/٩٧٨م و٨١٥هـ/١٤١٢م، لنستنتج من ثم ما يمكن استنتاجه منها. بعد ذلك سنتناول بالبحث والتمحيص أعمال ثلاثة مؤلفين حلبيين، تتضمن مؤلفاتهم وصفاً مسهباً لما كانت عليه المدينة أيام زمانهم، لنرى إمكانية الإفادة منها. وفي الختام سنحاول رفد المعلومات المستنتجة مما سبق بالمعلومات التي تفصح عنها الأوابد الأثرية والكتابات المنقوشة عليها، وذلك للتوصل على ضوء ذلك إلى تصور عام عن تطور المدينة حتى إبان القرن التاسع عشر الميلادي.

٧ - ١ المصادر غير الحلبية

عند ابن حوقل، الذي دون مؤلفه^(١) عام ٣٦٧هـ / ٩٧٨م، نجد على الصفحة ١٧٧ وما بعد: أن حلب كانت قبل زمانه مدينة عامرة مكتظة بالسكان إلى أن احتلها الروم عام ٣٥١هـ / ٩٦٢م فقتلوا العديد من أهاليها وزجّوهم في السجون وخرّبوا جوامعها وحرّقوا دورها^(٢)، وأنه كان لها قبل ذلك أسواق واسعة وحمّامات وخانات عديدة ومحلات سكنية وميادين فسيحة. كما نجد عند ابن حوقل أنّ للمدينة قلعة متداعية^(٣) وأن شرب أهلها من نهر بها يُعرف بقويق. ويمكن إيجاز ما أتى المقدسي على ذكره في كتابه^(٤) (ص ١٥٥) بعد عدّة أعوام لاحقة بأن حلب كانت مدينة جميلة، محصنة على

(١) المقصود هنا الكتاب الذي وضعه أبو القاسم محمد بن علي النصيبي المشهور بابن حوقل، ت: بعد عام ٣٦٧هـ / ٩٧٨م وسماه "المسالك والممالك والمفاوز والمهالك". إلا أنه يُعرف تحت عنوان "صورة الأرض"، الذي اختاره له محققه، منذ أن أصبح قابلاً للتداول بعد طبعه في مطبعة بريل في مدينة لينن، ط١: ١٨٧٣م، ط٢: ١٩٢٨-١٩٣٩م. كما صدر في وقت لاحق (٢) عن مكتبة دار الحياة في بيروت. وفي طبعة بيروت يجد المرء المعلومات المتعلقة بحلب على الصفحة ١٦٣ وما بعد.

(٢) لا يتطابق هذا مع ما ورد عند ابن حوقل بدقة تامة وإن كان المضمون لا يختلف كثيراً. فقد جاء عند ابن حوقل أنّ الروم قتلوا العديد من أبناء المدينة وسبوا زراري أهلها وأخربوا جامعها وأحرقوها.

(٣) لم يشر ابن حوقل إلى ذلك وإنما ذكر أن للمدينة "قلعة غير طائفة وقد عمرت وقتنا هذا، ولجأ إليها في وقت فتح حلب قوم فنجوا".

(٤) المقصود هنا كتاب "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" لمؤلفه أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي المعروف بالبشاري [٣٣٦هـ / ٩٤٧م - ٣٨٠هـ / ٩٩٠م]، وقد طبع في مطبعة بريل في مدينة لينن، ط١: ١٨٧٧م، ط٢: ١٩٠٦م.

أحسن وجهه، وأهلها متحضرون وأثرياء؛ مبنية بالحجارة ومكتظة بالسكان ومزودة بالمياه، فيها جامع وفي وسطها قلعة منيعة واسعة؛ تعتمد في مياه الشرب على نهر قويق ولها سبعة أبواب.

بعد المقدسي زار حلب عام ٤٣٩هـ/١٠٤٧م الرحالة الفارسي ناصر خسرو^(١)، الذي أشاد في كتابه^(٢) (ص ١٢-١٤) بجمال المدينة وأشار إلى سور عظيم بها.. وإلى قلعة عظيمة مشيدة على الصخر.. وإلى أن حلب مدينة عامرة، أبنيتها متلاصقة، يقصدها التجار من بلاد عديدة، ولها أربعة أبواب. وبعد فترة قصيرة تلت زيارة ناصر خسرو للمدينة زارها رحالة آخر يدعى ابن بطلان^(٣)، وصل وصفه للمدينة^(٤) إلينا في ثانيا معجم البلدان^(٥)

(١) ولد عام ٣٩٤هـ/١٠٠٤م في مرو / خراسان، قام برحلات عديدة وتوفي عام ٤٥٣هـ/١٠٦١م.

(٢) سفر نامه: أخبار رحلة تقع حوادثها بين عامي ٤٣٧هـ/١٠٤٦م و ٤٤٤هـ/١٠٥٣م، كتبها بالفارسية ناصر خسرو ونقلها إلى العربية وعلق عليها د. يحيى الخشاب وصدرت الطبعة الأولى عن لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة عام ١٩٤٥م.

(٣) أبو الحسن، المختار بن الحسن بن عبدون ابن بطلان: طبيب باحث من أهل بغداد سافر يريد مصر عام ٤٣٩هـ ومرّ بحلب فأكرمه ثمال بن صالح ودخل مصر عام ٤٤١هـ، مجهول تاريخ الولادة حسب الزركلي، توفي ٤٥٨هـ/١٠٦٦م.

(٤) لا نعرف إن كان له كتاب كسواه، لأن وصفه للمدينة جاء في رسالة كتبها ابن بطلان المتطبيب إلى هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابي في نحو عام ٤٤٠هـ/١٠٤٩م في دولة بني مرداس، قرأها ياقوت الحموي وأوردها في معجمه.

(٥) معجم البلدان: يعتبر الأشهر من نوعه والأوسع والأدق. طبع منه عدة طبعات. وصدر السفر الثالث منه في سلسلة المختار من التراث العربي عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.

(ج ٢، ص ٣٠٦-٣٠٨) الذي وضعه ياقوت الحموي^(١). وعنده نجد أن حلب مدينة مسورة بسور فيه ستة أبواب وفي جانب السور قلعة في أعلاها مسجد وكنيسة، وأن في المدينة جامع وست كنائس [في الأصل: بيع] ومشفى [في الأصل: بيمارستان] صغير، وأن شرب أهل المدينة من صهاريج تملأ بماء المطر. وفي وصفه للمدينة يشير ابن بطلان أيضاً إلى نهر يتدفق في حضرة المدينة وإلى بيت [عند هـ. غاوبه H. Gaube: قصر عال^(٢)] يقوم في وسطها وإلى قيسرية^(٣) يحدّها من عجائب حلب فيها عشرين دكاناً بلغ حجم مبيعاتها اليومي عشرون ألف دينار في أيامه وعلى مدار عشرين عاماً متواصلة سبقت زيارته.

وفي عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م قدم إلى حلب رحالة ثالث يُدعى ابن جبير^(٤)، أشاد في كتابه (ص ٢٥٢) بقلعتها الشهيرة المنيعة المشيدة

(١) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الجنسية، عاش في بغداد عند تاجر حموي الأصل فعرف به، له إضافة إلى معجم البلدان عدة مؤلفات: "معجم الأدباء"، "المشترك وضعا والمفترق صقعا"، "المقتضب في النسب"، "أخبار المتتبي". ولد عام ٥٧٤هـ/١١٧٨م وتوفي عام ٦٢٦هـ/١٢٢٩م.

(٢) لم يرد في رسالة ابن بطلان أي ذكر "قصر عال" على الإطلاق وإنما ورد ذكر "دار علوة صاحبة البحرّي"، ولا أنري كيف اختلط الأمر على المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube. على كل حال هذا مثال عن جملة أخطاء وقع فيها المؤلف أثناء نقله للنصوص العربية إلى الألمانية.

(٣) هي قيسرية البرّ تبعاً لابن بطلان أما هـ. غاوبه فيسميها قيسرية تجار القماش.

(٤) رحالة عربي، ولد في بلنسية عام ٥٣٩هـ/١١٤٤م وتوفي في الإسكندرية عام ٦١٤هـ/١٢١٧م، وصف رحلاته في كتابه المعروف بـ "رحلة ابن جبير"، الذي طبع لأول مرة في لندن عام ١٨٥٢م. ثم أعيد طبعه عدة مرات، صدرت آخر طبعة عام ١٩٩٢م عن دار صادر في بيروت.

فوق تل^(١)، وأشار إلى مقام [الإبراهيم الخليل] فيها يقصده الناس وإلى نبع وجبين (ج. جب) وإلى خندق عميق يفصلها عن المدينة^(٢). وقد أسهب خلال ذكره للمدينة في وصف الأسواق الجميلة الواسعة المسقوفة بالخشب، وخص بالذكر جمال القيسرية المجاورة للجامع المحاط بأسواق بديعة شُيّدت معظمها بالخشب^(٣)، وتوقّف عند المدرسة الحنفية^(٤) التي تحد الجامع غرباً وأشار إلى أربع أو خمس مدارس أخرى ومشفى في المدينة. كما نوّه في معرض ذكره للمدينة إلى الضواحي المحيطة بها وإلى الخانات العديدة في تلك الضواحي وإلى نهر ينسلّ منها مبتعداً باتجاه الجنوب.

وفي بداية القرن الثالث عشر الميلادي [السابع الهجري] يشيد ياقوت الحموي (معجم البلدان، ج ٢، ص ٣٠٤ - ٣١٠) بمناخ المدينة اللطيف وبثرواتها ويشير إلى ازدهار الزراعة في أريافها. كما يقرظ قلعتها المشيدة فوق تل

المدينة المنورة

(١) لم يرد عند ابن جبير إشارة إلى شهرتها وإشادتها فوق تل، وإنما ذكر أنها شهيرة الامتاع، بائنة الارتفاع.

(٢) هنا يلتبس الأمر على المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube مرة أخرى فابن جبير لم يشر في الحقيقة إلى نبع وجبين (هكذا) ولا إلى خندق يفصل القلعة عن المدينة، وإنما يذكر: ... أن الماء بها نابع، وقد صنع عليه جبان، ويظيف بهذين الجبين المذكورين سوران... ويعترض دونهما خندق لا يكاد البصر يبلغ مدى عمقه والماء ينبع فيه.

(٣) هنا يقع المؤلف في خطأ آخر، فابن جبير لم يذكر أنّ القيسرية مجاورة للجامع ولم يشر إلى أن الجامع محاط بأسواق، وإنما يذكر أنّ القيسرية مطيفة بالجامع - أي محيطة به - ... وأكثر حوائيتها خزائن من الخشب... قد اتصل السماط خزانة واحدة... وتفتحت كلها حوائيت. وكل سماط منها يتصل بباب من أبواب الجامع. فهل هناك أكثر من هذا الوضوح.

(٤) المقصود هنا المدرسة الحلوية.

مستدير مشذب لجمالها ولمناعتها منوهاً إلى مقام إبراهيم وإلى جامع وميدان وبساتين وجب^(١) فيها، ويتطرق بالذكر إلى سبعة أبواب للمدينة.

وفي عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م زار حلب الرحالة ابن بطوطة^(٢). وقد تركت المدينة في نفسه انطباعاتاً قوياً (رحلة ابن بطوطة، ج ١، ص ١٤٦-١٥١)، وخصّ بالذكر قلعتها وأشار إلى جبّين (ج.جب) وإلى مقام لإبراهيم فيها ونوّه إلى أنها مسورة بسورين ومحاطة بخندق. واعتبر قيسريتها المحيطة بجامعها فريدة في جمالها واتساعها وعدّ جامعها الذي يفضي سوق إلى كل باب من أبوابه^(٣) أحد أجمل الجوامع في العالم. كما تطرق بالذكر إلى عدّة مدارس في المدينة وإلى مشفى فيها^(٤).



(١) لم يأت ياقوت على ذكر جب في القلعة وإنما أشار إلى مصانع في وسط القلعة تصل إلى الماء المعين.

(٢) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي - نسبة إلى لواتة: إحدى قبائل البربر - ولد في طنجة عام ٧٠٤هـ/١٣٠٤م وتوفي عام ٧٧٩هـ/١٣٧٧م. قام بثلاث رحلات استغرقت ٢٩ عاماً، دون أخبارها في كتابه المعروف بـ "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار" الذي اهتم به المستشرقون وطبع منه عدة طبعات، آخرها عن دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.

(٣) لم يذكر ياقوت ذلك وإنما أشار إلى أن كل سماط من القيسرية محاذ لباب من أبواب المسجد.

(٤) تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلف لم يقرأ ابن بطوطة بالعمق الذي قرأ به ابن جبير، ولم يورد في موجزه هنا الأسواق التي أطنب ابن بطوطة أيضاً على شاكلة ابن جبير في مديحتها ولم يورد كذلك ذكر المدرسة المجاورة للجامع مع أن ابن بطوطة ذكرها كذكر ابن جبير لها.

وقبل عام ٨١٥هـ/١٤١٢م بدى للقلقشندي^(١) (ج٤، ص١١٦-١١٨) جديراً بالاعتبار: أن حلب مبنية بالحجر الأصفر وأن فيها دور سكنية رائعة ومبان أخرى أنيقة وأسواق واسعة وقيسريات جميلة وحمامات بهيجة وجامع كبير^(٢) إلى جانب عدد من الجوامع والمدارس والخانقاهات والزوايا والمنشآت الدينية الأخرى بالإضافة إلى مشفى [بیمارستان]. ويشير القلقشندي إلى نهريين يمدان المدينة بالماء: قويق والساجور، وإلى أن الماء الواصل منهما غير كاف، الأمر الذي دفع الأهالي إلى الاعتماد جزئياً على الصهاريج التي تغذى بماء المطر. كما ينوّه إلى تجديد أسوار المدينة وأبوابها السبعة في عهد السلطان برقوق.

على ضوء هذه المصادر لا يمكن استرجاع صورة حلب الماضية إلى الأذهان، ولكن على الرغم من ذلك يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات حول تاريخ حلب وحول انطباع الغرباء عنها. فتبعاً لهذه المصادر يتمثل أهم معالم حلب في قلعتها، التي ذكرها جميع المؤلفين وأجمعوا - باستثناء ابن حوقل^(٣) - على مناعتها، وخصّوا بالذكر اعتمادها على نفسها في تأمين المياه. واعتباراً من عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م يرد ذكر مقام إبراهيم فيها وذكر خندق

(١) أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي - نسبة إلى قلقشندة في مصر - : ولد عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م وتوفي عام ٨٢١هـ/١٤١٨م، له عدة كتب، يهمننا منها هنا 'صبح الأعشى في كتابه الإنشائ'، وقد طبع أكثر من مرة.

(٢) لم يرد عن القلقشندي أي ذكر للجامع الكبير فقد اكتفى بالقول: ... ذات جوامع ومساجد ومدارس و... .

(٣) استنتاج غير دقيق، راجع حاشية رقم (٣) ص ١٩٠.

يحيط بها جزئياً^(١) أو كلياً، وقبل عام ٦٢٦هـ/١٢٢٩م وجد فيها جامع وميدان وبساتين وامتدت مقبرة^(٢) إلى الجنوب منها.

وكان تحصين المدينة منيعاً في الأعوام ٣٧٤هـ/٩٨٥م و٤٣٤هـ/١٠٤٣م و٤٤٠هـ/١٠٤٩م، فقد ورد مرة ذكر أربعة ومرة ستة وأخرى سبعة أبواب للمدينة. وقد تحدّث خمسة من المؤلفين عن سوق المدينة وعن تجارة الأقمشة التي يُفترض أنها بلغت عصرها الذهبي حوالي عام ٤٤١هـ/١٠٤٩م، وقد تطرّق الحديث في هذا السياق إلى قيسرية تجار القماش [قيصرية البز] أيضاً. وفي عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م يُوصف السوق بأنه واسع ومبني في معظمه بالخشب ومغطى بأسقف خشبية ويُشاد بالقيصرية ويُشار إلى السوق الذي أحاط بالجامع وشكل الخشب مادة إنشائه^(٣). وفي عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م يتطرّق الحديث أيضاً إلى القيسرية وإلى الأسواق المحيطة بالجامع^(٤).

المعهد العلمي بدمشق

(١) لم يشر أي مصدر على حد علمي إلى خندق يحيط بالقلعة جزئياً، ولم يورد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube نفسه في النص السابق أية إشارة لذلك، ولا أدري كيف تسنى له استنتاج ذلك.

(٢) لم يشر أي مصدر إلى وجود مقبرة جنوب القلعة، ولم يورد المؤلف هـ. غاوبه نفسه في النص السابق أية دلالة على ذلك، ولا أدري كيف يزج بذلك هنا. وربما التبس الأمر على المؤلف هـ. غاوبه عند قراءته لياقوت الذي يشير بعد الانتهاء من وصف القلعة إلى مقبرة جنوبي جبل الجوشن.

(٣) استنتاج خاطئ نتيجة فهم خاطئ .. انظر حاشية رقم (٣) ص ١٩٣. إن القيسرية والسوق المحيطة بالجامع واحد لا يتجزأ.

(٤) استنتاج خاطئ أيضاً قام على فهم خاطئ للنص ابن بطوطة. انظر حاشية رقم (٣) ص ١٩٤. إن القيسرية والأسواق المحيطة بالجامع واحد لا يتجزأ.

كما يرد أيضاً ذكر مشفى ومدارس وجوامع وحمّامات وكنائس، إضافة إلى عدّة ميادين يرد ذكرها عند ابن حوقل. وفي عام ٥٨١هـ/١١٨٥م كانت المدينة محاطة من جميع جهاتها بضواحي وُجِدَتْ بها خانات عديدة. كما يُشار دوماً إلى تغذية المدينة بمياه الشرب بالاعتماد على نهر قويق ومن ثم على نهر الساجور أيضاً، وإلى الاعتماد في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي على الجباب التي تغذيها مياه الأمطار، والتي اعتمد عليها كمصدر مياه ثانوي في الآونة الأخرى.

ولو اقتصر البحث على هذه المصادر غير الحلبية فقط، لكان الأمر غير محمود. لأنه لا يمكن أن يُستشفّ منها أكثر من صورة عامة جداً. وإذا كنّا مضطرين غالباً إلى تزويد جعبتنا بمثل هذه المعلومات العامة عند دراسة المدن الإسلامية في القرون الوسطى، إلا أن الأمر مختلف هنا في حالة حلب. فهنا قام رجال أفذاذ من أبناء المدينة بوضع كتب في وصف المدينة، تميّز من بينها تلك التي وضعها ابن شداد^(١) (ت: ٦٨٤هـ/١٢٨٥م) وابن العجمي^(٢) (ت: ٨٨٤هـ/١٤٧٩م) بأهمية خاصة بالنسبة لموضوع بحثنا.

(١) عزّ الدين محمد بن علي بن إبراهيم، ولد في حلب عام ٣١٦هـ/١٢١٧م وتوفي في القاهرة عام ٦٨٤هـ/١٢٨٥م. مؤرّخ مشهور، له عدة كتب، يقصد من بينها هنا: "الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة" صدر في ثلاثة أجزاء في فترات مختلفة، الجزء الأول منه مخصّص لتاريخ مدينة حلب والثاني يختص بتاريخ دمشق والثالث بتاريخ الجزيرة والموصل.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل - المعروف بسبط ابن العجمي -، وُلِدَ في حلب عام ٨١٨هـ/١٤١٥م وتوفي فيها عام ٨٨٤هـ/١٤٧٩م، عالم فاضل، له كتب عديدة، يعدّ كنوز الذهب في تاريخ حلب أشهرها.

٧ - ٢ لمحة سريعة عن أهم المصادر الحلبية

يقع ما وضعه ابن شداد عن حلب في ١٧٥ صفحة مطبوعة ويتوزع على أبواب. يتطرق في الأولى منها إلى موقع المدينة وطالعتها ونشأتها وتسميتها (حتى ص ١٦٠)، ثم يلتفت بعد ذلك إلى عمارتها. حيث يبدأ بتناول أسوار المدينة وقلعة الشريف وميدان ركوب الخيل (حتى ص ١٩)، ومن ثم أبواب المدينة البالغ عددها أربعة عشر باباً (حتى ص ٢٣)، ومن بعدها القلعة (حتى ص ٢٧) وبعض القصور (حتى ص ٢٩). يتبع ذلك باب حول ما ورد في فضل حلب (حتى ص ٣٠) يتناول بعده الجامع الكبير (حتى ص ٣٨) وثلاثة مساجد جمعة أخرى تُعرف بجامع السلیماني [نسبة إلى الحاضر السلیماني] وجامع البختي [في الرمادة] وجامع القلعة (حتى ص ٤٢). ثم يتناول ابن شداد من بعد ذلك (وحتى ص ٥٩) المزارات التي في "باطن حلب وظاهرها" ويُعدّد بعد ذلك (حتى ص ٩٣) مساجد حلب، البالغ عددها حوالي ٧٠٠ مسجد (?)، مُجدولة في قوائم، دون الإدلاء بأية معلومات حول مواقعها، مكتفياً بتوزعها داخل الأسوار (٢٠٠ مسجد تقريباً) أو في إحدى الضواحي المنتشرة خارج الأسوار. يتناول بعد ذلك "الخوانق" و "الربط"^(١) ومن ثم المدارس (حتى ص ١٢١)، متوقفاً عند الأخيرة مطولاً، دون التطرق على أية حال إلى مظهرها وموقعها نهائياً وإنما إلى تاريخها، مهتماً بمعنى آخر ببنائها وبمن كان قائماً عليها. يتبع ذلك (على ص ١٢٢) قائمة بثمانية دور للحديث، يليها (حتى ص ١٢٩) ذكر الطلاسم والطرائف الأخرى والينابيع الحارة التي يُنتفع بمائها، ومن ثم قائمة

(١) الخوانق والربط والأدر: صيغ جمع لـ: خانقاه ورباط ودار قديماً. علماً أن صيغ جمع هذه المفردات المتداولة هي خانقاهات وأربطة ودور.

بالحمّامات (على ص ١٣٠ وحتى ١٣٨) التي توجد في "باطن حلب وظاهرها". يلي ذلك فصل هام (حتى ص ١٥٠) يتناول نهر قويق وإمداد مدينة حلب بالمياه (انظر أدناه ص ٤٦٤ وما بعد)، تتبعه (على ص ١٥٠-١٥٣) معلومات عن الضرائب التي تقوم حلب بتحصيلها، يليها خاتمة الكتاب التي تضمنت ذكر ما مُدحت به حلب شعراً وما وُصفت به نثراً بريشة عدد من الشعراء أو الأدباء أو القضاة المعروفين.

بيد أن هذه المعلومات لن تساعدنا كثيراً إلا فيما ندر، فمع أنها توفّر مادة غنية، إلا أننا لو اعتمدنا على ابن شداد وحده لكانت استفادتنا منه كاستفادتنا تقريباً من المؤلفين الأنف ذكرهم أعلاه. فالمعلومات الواردة عند ابن شداد لا تظهر أهميتها إلا إذا نظر إليها بمنظور الحقب الزمنية اللاحقة. ولهذا الغرض تُشكل الحقب التي عاش فيها ابن العجمي وابن الشحنة^(١)، أي منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، الحقب الأولى. وتتحدّد التالية بمستهل القرن العشرين من خلال المعلومات الواردة عند الغزي وتتجسّد الأخيرة في العصر الحاضر ممثلة في ما تبقى من الأوابد والكتابات المنقوشة.

ويُشكل ابن الشحنة بطريقة ما جسراً ممتداً ما بين ابن شداد وابن العجمي، فقد عكف على نسخ مقاطع مطوّلة مما تركه ابن شداد من ناحية، وعمد إلى تحديثها من ناحية أخرى. أي أنه ضمّن ما نقله عن ابن شداد بعض المعلومات المتعلقة بزمانه، وأهمّل أو استبدل ما لم يعد من معلومات ابن شداد

(١) قاضي القضاة أبو الفضل محمد بن الشحنة، ولد في حلب عام ٨٠٤هـ/١٤٠٢م وتوفي فيها عام ٨٩٠هـ/١٤٨٥م له مؤلفات عديدة يهمنّا منها هنا: الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب. طبع أكثر من مرة، وعليه إضافات قام بها أبو اليمن البتروني.

مطابقاً لزمانه. كما يساعدنا على فهم أمور عند ابن شداد، يتعذر فهمها بدونها، ويتم على نحو بارع المعلومات التي تركها لنا ابن العجمي.

ونظراً لأن مؤلف ابن العجمي "كنوز الذهب في تاريخ حلب" لم ينشر بعد^(١). فقد كان لابد من العودة من أجل الدراسة التحليلية اللاحقة إلى نسخة مخطوطة منه محفوظة في مكتبة الفاتيكان^(٢) وإلى ترجمة إجمالية إلى الفرنسية قام بها ج. سوفاجيه J. Sauvaget. وقد اعتمدت الترجمة عموماً هنا ولم يرجع إلى مخطوطة الفاتيكان إلا عندما كان الأمر مثيراً للالتباس. ويتمثل الفرق بين ابن العجمي وابن شداد، فيما يخص دراستنا الطبوغرافية على الأقل، بالفرق بين الكم والكيف. فابن العجمي لا يتباهى بتقديم قائمة تتضمن قرابة ٧٠٠ مسجد، وإنما يقتصر على حوالي أربعين جامعاً في المدينة، ويخصّهم بأكثر من أربعين صفحة (من ترجمة ج. سوفاجيه)، يفرد عشرين صفحة منها للجامع الكبير. وعلى نفس النمط تقريباً يتناول ابن العجمي من ثم حوالي خمسين مدرسة تتبعها فصول صغيرة عموماً حول الأبنية الدينية أو الخيرية الأخرى: كمدارس القرآن والحديث، والخانقاهات، والأربطة والزوايا، والأضرحة والمياعم. يتبع هذه الفصول جزءاً من الكتاب يجعل من ابن العجمي شخصية مهمة بالنسبة لنا ويرفع مرتبته عن سابقه ابن شداد وعن معاصره ابن الشحنة: وهو الفصل الذي يتناول فيه شوارع مدينة

(١) عندما أعد هذا الكتاب الذي بين أيدينا لم يكن مؤلف ابن العجمي قد نُشر بعد، لكنه صدر حديثاً عن دار القلم العربي في حلب عام ١٩٩٦م.

(٢) تحمل هذه النسخة الرمز Borg. Arabo 235 في مكتبة الفاتيكان، وتجدر الإشارة إلى أنها تفتقر إلى الفصول الخمسة الأولى.

حلب. ففي هذا الفصل يفرد لنا شبكة خطوط فوق المدينة – مع أنها غير واضحة في جميع أجزائها – نستطيع عليها تحديد الأبنية التي اختلفت مع الزمن من جهة وتوضّح من جهة أخرى مواضع مسارات الطرق التي تحوّلت منذ القرن الخامس عشر ومواقع تلك التي بقيت مكانها بالإضافة إلى أهمية هذه الشوارع فيما مضى. أما خاتمة العمل فتتألف من فصول تدور حول القلعة والمحكمة وأسوار المدينة وأبوابها وميدان ركوب الخيل ونهر قويق. بيد أننا لا نستطيع الالتفات إلى هذه المنشآت وإلى الأبنية الدينية، إلا إذا حاولنا قبل ذلك التعرف قدر الإمكان على شبكة شوارع مدينة حلب إبان القرون الوسطى المتأخرة بما يتجاوز الأخبار التي تركها لنا ابن العجمي، وسوف تتضح أهميتها الفعلية من ثم، عندما نلقي نظرة سريعة على تطور المدينة حتى الفترة التي تشكل مرحلة مبكرة في وصف ابن العجمي والتي تتمثل في فترة حكم الملك الأيوبي الظاهر غازي الممتدة ما بين عامي ٥٨٢هـ-١١٨٦م و٦١٣هـ/١٢١٦م. ونظراً لأن البحث بالمسائل المعنية هنا والمتعلقة بالفترة التي تعود إلى ما قبل الظاهر غازي غير ممكن، فربما تكفي هنا مراجعة متفحصة لطروحات ونتائج ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص ٢٢-١٢٨) في هذا الخصوص.

٣-٧ لمحة موجزة عن تطوّر المدينة حتى إبان القرن الثالث عشر الميلادي
لقد أخذ ج. سوفاجيه J. Sauvaget على نفسه عهداً التزم بموجبه تمثيل تطوّر حلب منذ ما قبل التاريخ وحتى العصر الحديث، وذلك بالرغم من أن المصادر، المخطوطة أو الأثرية، لا تمدّ بما يسمح على تصور مثل هذا التطور من البدايات وحتى إبان القرن الثالث عشر الميلادي. ويُستدل على

الجهد الذي بذله في دراسة هذه الفترات المبكرة من خلال مخططاته (على اللوحات ٥٢،٥٣،٥٤ من كتابه)، التي تُذكر بشكل أو بآخر بعروض أفلام الرسوم المتحركة أو "أفلام الكرتون".

إن مستوطنة حلب أو خلبا أو خلابا أو خلبي (في الأكادية والحثية) أو خرب (في المصرية القديمة)، التي تعود إلى ما قبل العصر الهلنستي والموتقة بهذه التسميات في المصادر المخطوطة التي ترجع إلى الألف الثاني والأول قبل الميلاد، يحدّد ج. سوفاجيه J. Sauvaget موقعها على هضبة تنهد في الغرب من المدينة المسورة، في حي العقبة الذي يرتفع حتى ٢١ م عما يحيط به؛ فهنا يقوم، كما يرى ج. سوفاجيه J. Sauvaget، "تل" حلب، بيد أن هذه الفرضية التي لم تعد قائمة، لأن علماء الآثار لم يقدّموا لنا حتى تاريخه أي برهان يثبت توضع العقبة على "تل" فعلاً، لها ما يبررها. لأنّ العاملين المحددين الذين فرضا نشأة حلب في موقعها، يتمثلان بدون شك في نهر قويق الذي كان يفيض أوائل العام وفي الهضبة الصخرية التي تتربّع القلعة فوقها. فقد أمنت القلعة في الأزمنة الغابرة حماية الأهالي من الأعداء ومدّ النهر المدينة بالماء. وعلى أقصر خط يربط بينهما، بين النهر والقلعة، يقوم التل، وعلى هذا الخط يمتد المحور الرئيس للسوق الحالي.

وفي العصر الروماني - الهلنستي شهدت حلب كما يُزعم نهضة عظيمة، لأن كل شيء في سوريا شهد ازدهاراً كبيراً في ذلك العصر. ويفترض ج. سوفاجيه J. Sauvaget، دون الإدلاء بأنها حجة دافعة، أن سلوقس نيكاتور Seleukes Nikator قد أسس ما بين عامي ٣٠١ و ٢٨١ ق.م إلى جانب "التل" مستوطنة بيروة Beroia، التي طالت جزءاً منه. ونظراً

لأنه لا بد من وجود أو ابد تنسب إلى المدينة الهلنستية للدلالة عليها، فقد افترض ج. سوفاجيه أنه كان لبيروة أغورا ومعبداً وما إلى ذلك من منشآت تميّزت بها المدن التي وجدت في تلك الفترة كالأسوار وغيرها. إلا أن الدليل الفعلي الوحيد على قيام مدينة كهذه يتمثل في شبكة شوارع منتظمة تمتد غربي وجنوبي غربي المدينة المسورة الحالية (حول ذلك انظر رأي المؤلف أ. فيرت E. Wirth على الصفحة ٢٧٦ وما بعد من هذا الكتاب)، إذ لا يوجد أي أثر يدلّ على قيام معبد، كما أنّ افتراض نظام لتغذية المدينة بالماء من قناة حيلان في فترة مبكرة كهذه يفتقر إلى أدنى حجة دامغة، أما عن وجود سور روماني هلنستي، قوامه بالتالي أحجار مربعة صلدة، فيجدر بالمرء عدم تبذير الوقت في التفكير بذلك. إلا أننا لو قارنا حلب بدمشق فقط، حيث لا تزال واضحة للعيان الدلائل الصريحة على وجود معبد وسور قديم جداً للمدينة؛ لوجدنا أنه لو كانت حلب محصنة أصلاً في ذلك الحين، لكانت محصنة بسور من الأجر أو اللبن، يجد المرء دليلاً غير مباشر عليه عند ابن شداد، الذي يزعم (في ص ١٦ من كتابه) أنه شاهد حجارة من "الأجر الفارسي" في السور الممتد ما بين باب الجنان وباب أنطاكية. فماذا يحدو بنا إلى القبول بأنه كان لحلب أبنية حجرية شماء على الدوام؟ إذا كانت لا تزال حتى إبان القرن السادس الميلادي مغمورة في ظل سيادة أنطاكية. وكان التوجه أكثر على الصعيد الاقتصادي في ذلك الحين باتجاه الشرق، نحو وادي الفرات وسبخة الجبول، إلى منطقة قوامها الأبنية الطينية وحسب، تشكل بعض المدن التي تقوم فيها، كدورا الهلنستية وحلبيا والرصافة الجوستانييتين في وضعهما الحالي، استثناءً.

إننا لا نعرف شيئاً عن حلب الرومانية والهلنستية ولا نرى شيئاً، ولذلك فإن تعليق ج. سوفاجيه الذي يؤكد فيه " أن العصر الروماني وكذلك الهلنستي قد أضفى في ظل الظروف الأنفة الذكر طابعاً على حلب بقي واضحاً حتى فترة زمنية قريبة، وميّز البيئة العمرانية، التي وجدت فيما ورثته من التراث نقطة ارتكاز هامة، من خلال الأسوار والقلعة والأغورا وشارع الأعمدة والمعبد وشبكة المياه، من خلال المنشآت التي تم الحفاظ عليها حتى وقتنا الحاضر وإن كانت قد خضعت إلى تعديلات نسبية في مظهرها الخارجي خصوصاً، ومن خلال الدور والموقع الذين أرادهما مؤسسو بيرونة لها"، التعليق الذي يرد في نهاية الفصل (ج. سوفاجيه، ١٩٤١، ص ٥٢) الذي يتناول فيه المدينة في العصرين الروماني والهلنستي، يمكن أن يكون فرضية جريئة جداً في أحسن الأحوال، إلا أنها على الأرجح لا صحة لها.

بعد هذا العصر الزاهر الذي من الغريب أنه لم يطرأ أي تدهور خلاله، باستثناء ما ذكرته المراجع العربية المحلية، والذي يتعذر وجود أدلة مادية عنه، كان لابد حسب ج. سوفاجيه من حدوث انحطاط. وحتى يتمكن من إدراج ذلك في تسلسل منطقي، فقد قسم الفترة البيزنطية إلى فترتين: إحداهما مبكرة وأخرى متأخرة، ونسب إلى الفترة المبكرة توسعاً في المدينة ونزوح اليهود إليها خصوصاً ونشوء ضاحية في الجنوب الغربي. ومع أنه يمكن تقدير أن عدداً كبيراً من أهالي حلب قبل الإسلام كان من اليهود بدون شك — بالرغم من أنه لا توجد معلومات دقيقة حول التاريخ المبكر لهذه الفئة من أهالي المدينة ولم يبق هناك سوى الكنيس القديم (دليل ٢٥٥) كشاهد يعود إلى الفترة البيزنطية — إلا أنه لا يمكن تقديم دليل واضح على وجود ضاحية

في الجنوب الغربي قبل دخول الإسلام إلى المدينة. في حين توجد في الشرق والجنوب الشرقي، في الضاحية المعروفة اليوم بقاضي عسكر (محلة ٢٨)، أمام جامع القطاط (دليل ٦١٩)، وفي الضاحية المعروفة اليوم بالسخانة (محلة ٥٨)، في جامع السخانة (دليل ٦١٤)، بقايا أعمدة وتيجان بيزنطية. ومع أنه من الغباء بمكان المبالغة في تقدير قيمتها، إلا أنها توجد في حضرة المدينة من الشرق ومصنوعة من البازلت، ومن الممكن اعتبارها أدلة على ارتباط حلب شرقاً بمناطق جبلي الحص وشبيط البازلتية. فربما وُجدت هنا في الجهة الشرقية ضواحي في الفترة البيزنطية، أما عن وجود ضاحية في الجنوب الغربي، على مقربة من باب قنسرين، فمن الأولى أن يُرد إلى الفترة الإسلامية المبكرة، التي نشأت فيها بالتأكيد ضاحية على الطريق المؤدي إلى قنسرين، عاصمة شمالي سوريا في ذلك الحين، خاصة أن المصادر التي اعتمدها ج. سوفاجيه J. Sauvaget (ابن شداد، ص ٢٨ وابن الشحنة ص ٥١ وما بعد) تميل إلى هذا الاعتقاد. ويتبدد افتراض ج. سوفاجيه نهائياً عندما يقتنع المرء بملاحظة على هامش مؤلف ابن الشحنة (ص ٦٦)، تدور حول جامع ضاحية الرمادة، التي وجدت شرقي المدينة بدون شك (انظر ص ٢٦٨ وما بعدها)، "كان يُدق به الناقوس لجماعة النصارى"^(١)، لدعوتهم إلى الصلاة، وكان معروفاً باسم قديس عظيم".

(١) إلى هنا ينتهي كلام ابن الشحنة عن جامع ضاحية الرمادة، أما ما تبقى من كلام ابن الشحنة فيتعلق بجامع آخر نسيه المؤلف لالتباس الأمر عليه إلى جامع ضاحية الرمادة. فابن الشحنة يقول: "وفي الرمادة جامع تُقام به الخطبة يُعرف بالبختي (٣). وبيناقوسا جامع تُقام به الخطبة يعرف بعيسى الكردي [الهكاري - انظر الطباخ ج ٤ ص ٢٧٤] كان شحنة الشرطة (٤)

إن الحملتين اللتين شنهما ملك الفرس كسرى أنوشروان على سوريا في عامي ٥٣٩ و ٥٤٠م أنتا، برأي ج. سوفاجيه، إلى تدهور الأحوال. فأنطاكية المدينة التي فاق نشاطها جميع المراكز الحضرية الأخرى سقطت في يد الفرس الذين دمروها تدميراً مريعاً ورحلوا الفئة الفاعلة اقتصادياً من سكانها إلى مدينة قزوين [إيران]، ولم تخرج حلب أيضاً من هذه المعمة دون أضرار. بيد أن ذلك لم يتم، على ما يبدو، إلا في الحملة الثانية التي استهدفت المدن الأقل أهمية، بعد أن استولى ملك الفرس في الحملة الأولى على ثروات أنطاكية وأفاميا وحمص. وإذا رجعنا إلى وصف بروكوبيوس Procopius (ق ٢، ج ٧، ص ٧-١٢) لهذه الحملة، نجد في سياق الوصف أن حلب لم تكن غنيّة إطلاقاً وأن أسوارها لم تكن موضع ثقة أهالي حلب، الذين فرّوا قبل قدوم كسرى إلى القلعة واحتموا بها. كما نجد أن الفرس قد عمدوا إلى حرق المدينة، مع أنه كان هناك سابق اتفاق على دفع فدية. وإذا كان ذلك صحيحاً، فسيكون دليلاً على أبنية قابلة للاحتراق قامت في المدينة، دليلاً على أسقف وإكساءات خشبية، وربما على سوق وجد قبل السوق الحالي وشيد كله من الخشب، كان لا يزال كله أو معظمه على الأقل في القرن الثاني عشر الميلادي (انظر أعلاه ص ١٩٠) مشيداً بالخشب.

وقد تبع هاتين الحملتين سلام "أبدي" بين الفرس والبيزنطيين، لم يكن لزاماً على حلب خلاله أن تتقهقر قليلاً أو كثيراً، كما اعتقد ج. سوفاجيه. فالمصيبة التي حلت بأنطاكية، التي لم تقم لها قائمة من بعد ذلك إطلاقاً، لم

بحلب". وعلى هامش كتاب ابن الشحنة يرد تحت رقم (٣): "وكان يدق به الناقوس لجماعة

النصارى" وتحت رقم (٤): "وكان يُعرف بقديس عظيم".

تُشكل مصيبة في نفس الوقت لمدينة ثانوية كحلب، بل على العكس تماماً. فبعد التحرر من ظل سيادة أنطاكية على سواها وفي ظل حكم جوستانيان الذي لم يلحق أي ضرر بسوريا، والذي يعتبر ج. سوفاجيه (ص ٥٥) أن سياسته "بالية وماكرة وخبیثة" مجارياً في ذلك التاريخ "السري" الذي وضعه بروكوبيوس Procopius ومقتبساً كلمات ف. لوت F. Lot (١٩٢٧، ص ١١)، تمكنت الأقاليم الشرقية في سوريا للتوّ من تطوير نفسها. لقد حقق جوستانيان سلاماً في البلاد من خلال سياسته الدينية ووفر أمناً على الحدود الصحراوية بفضل سياسته العسكرية، تسنى للزراعة أن تتطور (قارن هـ. غاوبه H. Gaube ١٩٧٩، ص ١٨٧-١٩٦؛ ١٩٨١، ص ٩٣-٩٨)، وهي ظروف مثالية لمدينة مثل حلب، اتجه توجّها الاقتصادي الطبيعي نحو هذه المناطق. وفي ذلك تناقض تام مع أطروحة ج. سوفاجيه حول مدينة حلب البيزنطية ولا يصب في صالحها.

وحول تطوّر المدينة بين عامي ١٥هـ/٦٣٦م و ٢٢٢هـ/٨٣٧م، أي في القرنين الأول والثاني الهجريين، لا يوجد عند ج. سوفاجيه الشيء الكثير. لقد استمرت حلب البيزنطية الرومانية الهلنستية في تطوير ذاتها. فقد شيد الجامع الكبير مكان الأغورا، وهذا ما ينفرد به ج. سوفاجيه مخالفاً بذلك جميع المصادر التي تخبرنا، كما جاء عند ابن شداد مثلاً، أن "موضع الجامع كان بستاناً للكنيسة العظمى في أيام الروم...". كما شيد - حسب ج. سوفاجيه - مصلى بالإضافة إلى ذلك. في هذا الخصوص يقرّ في حاشيته (رقم ٢١١) بأن "ربط إنشاء المصلى بالأمويين لا جدوى منه بالفعل"، لكن إنشاء هذين الجامعين (أحدهما مكان بستان وآخر أنشئ بعده بحوالي ٢٠٠ سنة) ترتّب عنه "تغيير

واضح في مخططات الأسواق رافقه تحول مميز في هيئتها المعمارية " (ص ٧٦). وبدون الاعتماد على أي مصدر يتعلّق بالفترة المعنية يتحدّث ج. سوفاجيه J. Sauvaget عن انتقال سوق الخضار وسوق الطحين وعن تغييرات في الأسواق وعن ابتكار نمطين معماريين جديدين، عن ابتكار الخان والقيصرية. والخان عنده ليس أكثر من صورة مصغرة عن الأغورا (ص ٧٧) أما القيسرية، التي كانت في القرن الثاني عشر الميلادي عبارة عن مبنى منفتح على فناء داخلي (ابن جبير، ص ٢٥٢)، فهي عنده نسخة عن البازيليكا الرومانية، أعطى مثلاً عنها مشكوكاً فيه من خلال الشكل رقم ٢١ (ص ٧٩) يعود إلى القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وبذلك تستمر حسب ج. سوفاجيه حلب، التي وجدت قبل الإسلام، على قيد الحياة بعد دخوله المدينة.

إن القرون التي تلت هذه الفترة المظلمة المبكرة القليلة التوثيق والمثيرة للجدل فقط تفصل بينها وبيننا. وحول هذه القرون أيضاً لا يمكن أن نضيف إلى معرفتنا الكثير. وبتحريف كلام الفردوسي^(١) (ج ٧، ص ١١٦) عن الأرسكيين^(٢) يمكن القول: إننا لم نتمكن من التعرف على أكثر من اسمهم. لقد اتسمت بانتشار البلبلة والخراب والفاقة والحرمان في مناطق واسعة، ولا نستطيع دراستها إلا بالعودة إلى المعلومات الفنية التي توفرها آثار ومصادر

(١) أبو القاسم منصور الفردوسي، شاعر الفرس الأكبر، ولد ٣٢٩هـ / ٩٤٠م وتوفي ٤١١هـ / ١٠٢٠م، مؤلف ملحمة الشاهنامه الشهيرة.

(٢) سلالة حكمت فارس قبل الساسانيين بعدة أجيال يسميهم الفردوسي "أشكانيان" ويسميهم الطبري "ملوك الطوائف" (كما يرى هـ. غاوبه).

العصر المملوكي. لكنه ينبغي قبل الوصول إلى هذه المرحلة استعراض الأحداث التي تحكمت في تطور المدينة، وكذلك تقارير شهود العيان الموضحة والمحددة والمميزة لها التي تم تناولها أعلاه (ص ١٩٠).

لقد تلقت حلب أول ضربة موجعة في عام ٣٥١هـ/٩٦٢م، عندما احتل البيزنطيون المدينة وأضرموا النيران فيها وعاثوا في جنباتها فساداً، وقاموا بقتل عدد كبير من سكانها وبزج العديد في السجون، أما كيف بدت حلب بعد هذا الدمار الذي حلّ بها لأول مرة؟ فذلك ما نستطيع تلمسه في وصف ابن حوقل الذي أوجز فيما سبق (ص ١٩٠). وبعد فترة قصيرة من الهدوء، يُنسب إليها ما نجده حول حلب عند المقدسي (انظر ص ١٩٠)، الذي يقدم صورة إيجابية هامة عن واقع حلب، تتابعت الغزوات والاشتباكات. فقد خضعت حلب ما بين عامي ٣٨١هـ/٩٩١م و ٤٧٩هـ/١٠٨٦م أكثر من عشرين مرة إلى محاصرة أو استيلاء (ج. سوفاجيه، ١٩٤١، ص ٩٥)؛ لكن عواقبها لم تكن كما يبدو وخيمة كعواقب الاحتلال البيزنطي الأول، مع أن شهود العيان الذين دونوا أعمالهم في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي (ناصر خسرو وابن بطلان، انظر ص ١٩١) لم يتطرقوا في كتاباتهم إلى الدمار. وبالرغم من ذلك فقد كانت تلك المدينة كما يفترض مختلفة عن التي نستطيع التعرف عليها إلى حد ما، بيد أنه لم يبق هناك أدلة مادية تعود إلى ما قبل القرن الثالث عشر الميلادي إلا فيما ندر.

ثم جاء عام ٥٢٢هـ/١١٢٨م ليجلب معه التحول الجذري. فقد تسلم الزنكيون الأتراك الأصل مقاليد الحكم في حلب وبعد زوال الخطر المحقق بالمدينة من جراء الحملات الصليبية الذي تزامن مع وفاة مؤسس الدولة

الزنكية عام ٥٤١هـ/١١٤٦م، بدأ ولده نور الدين (٥٤١هـ/١١٤٦م - ٥٦٩هـ/١١٧٤م) إعادة بناء مدينة حلب. وقد طالت أعمال البناء في عهده جميع قطاعات المدينة وشملت المزارات والقلعة والمدارس وشبكة المياه والقساطل وسور المدينة وأبوابها والأربطة والبيمارستان وقصراً فوق [مدخل] القلعة والجامع الكبير والزوايا ودار للحديث إضافة إلى أبنية عديدة في سوق المدينة.

بعد موت نور الدين بفترة وجيزة تداعت الدولة الزنكية، وعندما آل أمر حلب إلى صلاح الدين الأيوبي عام ٥٧٩هـ/١١٨٣م نصب ابنه الظاهر غازي حاكماً ومن ثم ملكاً عليها بعد عام ٥٨٢هـ/١١٨٦م. واستمر الظاهر غازي في اتباع سياسة نور الدين، ودخل تاريخ حلب كثنائي أكبر باني للمدينة. وقد خلد ابن شداد آثاره وأثار من جاء بعده من الأيوبيين في المدينة. لقد بلغت حلب في ذلك الحين كما يفترض أوج تطورها القروسطي. ولو لم تكن المعلومات الواردة عند ابن شداد غير دقيقة، كالقائمة المتضمنة قرابة ٧٠٠ مسجد مثلاً (انظر أعلاه ص ١٩٨ وما بعد)، التي لا تفصح، سوى عن الإشارة إلى وجود عدد كبير جداً من المساجد في المدينة آنذاك، إلا قليلاً — حتى عندما يقارن المرء عدد المساجد الوارد عند ابن شداد (٧٠٠ مسجد) بعدد المساجد في مستهل القرن العشرين الميلادي (٢٥٠ مسجد) الوارد عند الغزي في معرض كلامه عن المساجد، وينسب ذلك إلى تقدير إجمالي لعدد السكان: (في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م) كان هناك ٢٥٠ مسجد لـ ١٠٠ ألف نسمة، (قبل عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م) كان هناك ٧٠٠ مسجد لـ ٢٠٠ ألف نسمة؟، ولو لم

تمر المدينة بفترة قلائل جديدة في أيام ابن شداد، لكان يجدر القيام بمحاولة معمقة لإعادة تصور المدينة التي وصفها لنا ابن شداد.

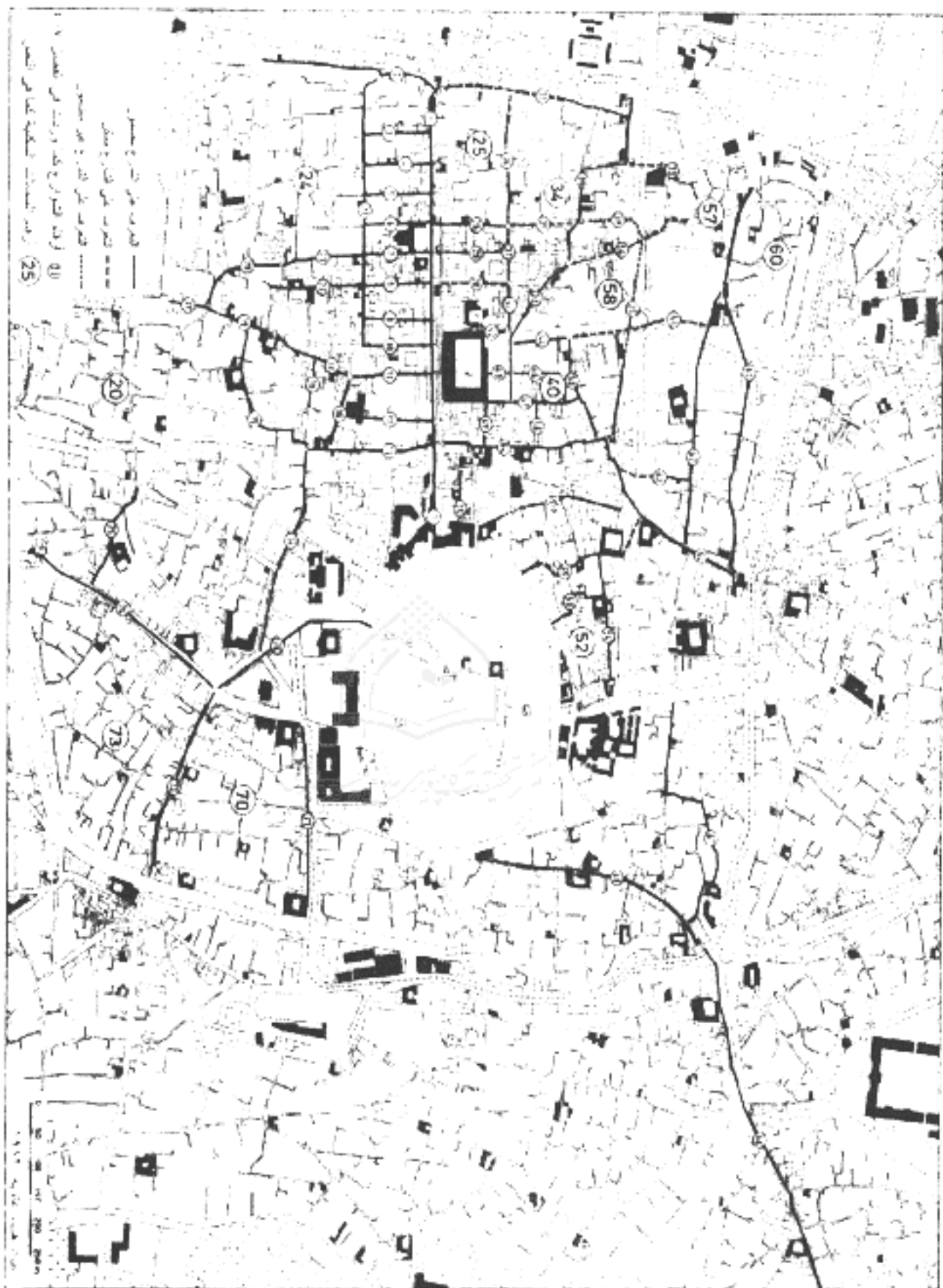
لكن في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م استولى المغول على المدينة. لقد نفذ حكم الإعدام في آخر أيوبي، وبعد انتصار المماليك على المغول في موقعة عين جالوت قاموا في نفس العام بضم المدينة إلى دولتهم التي اتخذت من القاهرة عاصمة لها. وفي نهاية القرن الثالث عشر الميلادي أعيد بناء القلعة وفي منتصف القرن الرابع عشر الميلادي بدت حلب كما لو أنها تمكنت نسبياً من استعادة مجدها، ويدل على ذلك ما نجده عن ابن بطوطة (انظر ص ١٩٤ وما بعد)، الذي زار حلب في عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م، بعد أن كان الطاعون قد فتك بسكانها فتكاً قبل خمسة عشر عاماً فقط. وقد استمر هذا التطور الملحوظ حتى عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م، ويستدل على ذلك من خلال الآثار التي تعود إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م، الموزعة بشكل جيد على رقعة المدينة (قارن خارطة رقم ٢ بالشكل رقم ٥٨)، والباقية بحالة جيدة حتى اليوم. ففي عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م تعرضت حلب مرة أخرى إلى ضربة موجعة، عندما استولى عليها تيمورلنك وتركها عرضة للسلب والنهب ثلاثة أيام متتالية. وبرغم النكبة الأليمة التي حلت بالأهالي إلا أن عملية السلب والنهب لم تترك كما يبدو آثار ملحوظة على ملامح المدينة. ولو كان الأمر خلاف ذلك لانعكست صوراً عنه في كتابات القلقشندي (انظر أعلاه ص ١٩٥)، الذي كان كما يفترض على اطلاع واسع بالأوضاع الحقيقية في أيام زمانه، بيد أن وصفه لمدينة حلب يعتمد أساساً على وصف العمري (ت: ٧٤١هـ/١٣٤١م).

٧- ٤ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: شوارع المدينة

(شكل رقم ١٧)

بعد القلقشندي بفترة قصيرة بدأ ابن العجمي (ت: ٨٨٤هـ/١٤٧٩م) وابن الشحنة (ت: ٨٩٠هـ/١٤٨٥م)، اللذان تؤرخ كتاباتهما أواخر العصر المملوكي، بتدوين أعمالهما. وفي حين يشكّل ما أخذه ابن الشحنة من معلومات عن ابن شداد الجزء الهام فقط من عمله، فإن ما تركه لنا ابن العجمي من وصف معاصر للمدينة وأوابدها يشكل مصدراً حول طوبوغرافية حلب في القرون الوسطى المتأخرة.

وبالرغم من أن العديد من المعلومات التي يوردها قد وجدت مكاناً لها في الدليل الملحق بهذا الكتاب وتم إسقاطها على الخارطة التاريخية (خارطة رقم ٢)، فقد أردنا هنا تأويل الفصل الحادي عشر من مؤلفه "كنوز الذهب" الذي يتخذ من شوارع حلب موضوعاً له (ابن العجمي: ص ١٣٥-١٦٠). ولتوضيح نتائج هذه الدراسة فقد تم إسقاطها على خارطة خاصة بها (شكل رقم ١٧). وقد رأينا أنه لا داعي للمقارنة بمحاولة مبكرة في هذا المجال قام بها د. سورديل D. Sourdel عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م فالاختلافات تدل على نفسها.



شكل رقم (١٧): حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: شبكة الشوارع

- ١ يبدأ ابن العجمي بالقصبة أي بالشارع الرئيس، الذي يقود المرء من باب أنطاكية إلى تحت القلعة ويشكل المحور الرئيس للسوق الحالي. ثم يعدد بعد ذلك الشوارع المتفرعة عنه.
- ٢ فجنوبي باب أنطاكية امتد درب البزادرة محاذياً لسور المدينة من الداخل.
- ٣ وإلى الشرق من ذلك تفرع باتجاه الجنوب درب الزيدية، المسمى على اسم مدرسة تقع فيه، ويفترض أن يتطابق مبناها مع جامع البزاز (دليل ١١).
- ٤ وإلى الشرق منه امتد درب ابن كزلك، حيث يقوم مسجد يعود إنشاؤه إلى عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م (دليل ١٢) [يعرف حالياً بمسجد السيد هو]، وتشير الكتابات الموجودة عليه إلى تاريخه.
- ٥ وفي درب الحطابين كان هناك مدرسة وخانقاه. بالنسبة للمدرسة فيقصد بها [المدرسة المقدمة] (دليل ٢٦)، أما الخانقاه فلا يوجد أي أثر يدل عليه. وخارج هذا الدرب من الجنوب هناك مسجد أنشأه محمد بن رفاع [ابن] أبي نصر عام ٦١٤هـ/١٢١٧م. ولا يمكن إلا أن يكون نفس مسجد محرم (دليل ٤٣٧) المؤرخ بهذا التاريخ.
- ٦ ودرب الخراف، هو الدرب الذي قامت فيه بوابة الكنيسة التي أصبحت مدرسة [المدرسة المقدمة] (دليل ٢٦)، قبل أن يحول باب المدرسة إلى درب الحطابين (دليل ٧٧٧). وفي رأس هذا الدرب كان هناك جامع أيام ابن شداد. وفي هذا الدرب قامت منازل بني زهرة.
- ٧ وفي درب السبيعي يقوم البيمارستان الذي أنشأه نور الدين [البيمارستان النوري] (دليل ٤٤). وفيه قام أيضاً مسجد ابن زريق

(دليل ٤٩) [مسجد الشيخ عبد الله]، ولا يزال اسم أبو سالم محمد بن علي بن أحمد بن عبد اللطيف بن زريق محفوظاً في كتابة منقوشة فيه لا تزال مقروءة.

٨ والتعرف على درب حمام عتاب التالي شرقاً لا يعترضه أية صعوبة، فلا تزال أطلال هذا الحمام (دليل ٥٠) باقية.

٩ أما الدرب التالي درب الدهانين فقد امتد وسط البقعة التي أنشئ عليها خان الجمرك (دليل ٨٩) فيما بعد، وكان فيه خان الدهان وحمام ودار زكاة ومرتفع من الأرض كان يعرف بتل فيروز [سوق الصاغة القديم^(١)].

١٠ وإلى الشرق أيضاً امتد درب الحصارين، الذي وُجد فيه مطهرة ومسجد واسع عمره [ابن الأمير] سابق الدين عثمان في عام ٦٠٥هـ/١٢٠٩م، بالإضافة إلى مسجد معلق كان مهدماً.

١١ وإلى الشرق أيضاً هناك درب بدون تسمية يحدد مكان الدربين السابقين الذين يصعب تحديد مكانهما في خضم الأبنية التي تم الحفاظ عليها. وفي هذا الدرب حمامان عرفا بحمام الست. أحدهما كان خارج نطاق الاستخدام منذ أيام ابن العجمي، أما الثاني فهو حمام النحاسين (دليل ١١٠). بالإضافة إلى ذلك فقد قام في هذا الدرب فندق [عيشة] ومسجدان أحدهما اندثر من زمن بعيد.

(١) يقول ابن العجمي: وكان سوق الصاغة القديم بالقرب من حمام الست وكان يقال له تل فيروز لأنه كان تلاً كذا رأيت في بعض كتب الأوقاف.

١٢ ويلي الدرب السابق درب الدلبة، الذي وجد فيه قبل أيام ابن العجمي سجن وحمّام [العفيف] ومسجد. أما في زمان ابن العجمي فكان فيه حمامان ومسجد معلق.

١٣ ويحدد درب الحدادين مكان الأبنية التي قامت فيما مضى^(١) (فقد امتد وسط البقعة التي أقيم عليها فيما بعد خان العلبية، دليل ١١٥)، فهنا قامت المدرسة السفاحية التي لا تزال قائمة (دليل ٣٩١). كما قام في هذا الدرب مدرسة أخرى (المدرسة الحدادية) ومسجد بالإضافة إلى حمام [ميخان] بالقرب من المدرسة السفاحية.

١٤ ومع درب الاسفريس يبتعد ابن العجمي عن محور السوق الرئيس، ومع أنه يشير إلى أنه سبق وحدد مسار هذا الدرب في موقع آخر من مؤلفه، إلا أننا لم نعثر عليه في النسخة التي رجعنا إليها^(٢). ومع ذلك يمكن تحديد مكان هذا الشارع/ الدرب، فابن الشحنة يشير في كتابه (ص ٦٩) إلى أن جامع التغري بردي [جامع الموازيني] (دليل ٣٩٠) يقع على مقربة من درب الاسفريس. ونحن لا نؤيد ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص ٦١) في اشتقاق كلمة اسفريس عن اللغة اليونانية القديمة من

(١) يتطابق درب الحدادين مع درب الفرايين، أما الدرب الذي اخترق البقعة التي يقوم عليها خان العلبية فمن المفترض أن يكون درب الدلبة.

(٢) ينبغي التنكير هنا بأن المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube قد اعتمد في قراءته لنص ابن العجمي على نسخة الفاتيكان وترجمة ج. سوفاجيه J. Sauvaget، والمعروف أن نسخة الفاتيكان ينقصها الفصول الخمسة الأولى من مؤلف ابن العجمي. لذلك قد يكون ابن العجمي قد حدد مسار درب الاسفريس في أحد هذه الفصول الخمسة، ولكن قد يكون أيضاً في موقع آخر لم يهتد إليه المؤلف.

كلمة بساليس Psalis التي تعني القبو أو القوس أو قبة السماء مجازاً، وإنما نتوقف عند ياقوت (ج ٢٤، ص ٧١٣) حيث يرد ذكر ميدان اسفريس في أصفهان (قارن هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth، ١٩٨٠، ص ٥٠)، الذي أصل تسميته ميدان اسب ريس Asp-res وتعني ميدان سباق الخيل، ولنقارن ذلك مع ما نعرفه عن حلب قبل القرن السادس عشر الميلادي، فقد امتدت آنذاك مكان جامع الخسروية [دليل ١٥٩] وعلى نطاق واسع حوله مساحة خالية واسعة الأرجاء، كانت ربما ميداناً لركوب الخيل، فيكون بذلك قد تحدد موقع الاسفريس هنا (قارن أيضاً ما ورد أدناه ص ٢٥٦). ومن المفترض أن يكون شارع الاسفريس قد امتد في اتجاه شرق غرب، ومنه تفرع الشارع التالي ذكره (شارع رقم ١٥)، من بداية الاسفريس بالضبط باتجاه جامع منكلي بغا [جامع الرومي] (دليل ٤٠٤)، وبالتالي فإن شارع الاسفريس، هو الشارع الذي ينطلق من عند المدرسة السفاحية (دليل ٣٩١) باتجاه الشرق، أو هو شارع آخر انطلق فيما مضى في نفس الاتجاه واتخذ مساراً مختلفاً إلى حد ما.

١٥ وبالنسبة للدرب المتفرع عن درب الاسفريس باتجاه جامع منكلي بغا (جامع الرومي، دليل ٤٠٤) فربما كان في ذلك الوقت على هيئة أخرى أيضاً. وفي هذا الدرب كان هناك مسجدان وحمام وتكية. وعلى أنقاض أحد هذه الأبنية يقوم على الأغلب جامع صفي الدين (دليل ٤٠٥).

١٦ ويمكن التعرف على درب بني السفاح من خلال المدرسة السفاحية (دليل ٣٩١) التي توجد فيه. ومن المفروض أن هذا الشارع قد اتخذ في

ذلك الحين مساراً غير هذا المسار المائل الحالي، لأن الأقسام الغربية من المدرسة ثانوية.

١٧ ويؤدي درب بني سواده إلى البيمارستان الكاملى (دليل ٤٠٠)، ولذلك فالتعرف عليه لا يعوقه عائق. ويتحدد اتجاه مسار هذا الشارع الذي لا ينطبق أصلاً مع اتجاه شمال جنوب تماماً من خلال امتداد واجهة البيمارستان الكاملى، وفي هذا الشارع قام مسجد طغرل، الذي يتطابق على الأغلب مع مسجد ميرو (دليل ٣٩٥) قبل تجديده، لأن الجامع كان قد جدد في عام ١٢٣٨هـ/١٨٢٣م ويمكن اعتبار أجزاء منه مملوكية علاوة على ذلك. وقام فيه أيضاً مسجد منتخب الدين أحمد [بن] الإسكافي [وهو نفس مسجد الشيخ حمود حالياً] (دليل ٤٠١)، ولا تزال هناك على واجهته كتابه تؤرخ ابن الإسكافي. وقام فيه أيضاً مسجد المحصب [جامع الكريمة حالياً] (دليل ٤٠٢).

١٨ ومن الدرب السابق تفرع درب البنات إلى الشمال من البيمارستان الكاملى مقابل خان القاضي (دليل ٤١٨)، وكان فيه مسجد أنشأه بني شنقش (دليل ٣٩٨) وخانقاه. ومن المحتمل أن يكون هذا الدرب قد امتد فيما مضى ليتصل بالدرب [المؤدي من الاسفريس إلى جامع منكلي بغا] (درب رقم ١٥ في تصنيفنا) لأن قناق راغب آغا (دليل ٣٩٢) أحدث عهداً من العصر الذي نتناوله.

١٩ ويشكل درب الرحبة استمرارية الشارع (١٧) [درب بني سواده] باتجاه الجنوب، حيث المدرسة الأُسدية (دليل ٤١٣) ومسجد [ابن] الطرسوسي (دليل ٤١٢).

٢٠ يلي ذلك ذكر قلعة الشريف. ولا يقصد ابن العجمي بذلك شارحاً معيناً

وإنما محلة سكنية تتصل بباب قنسرين وتقع إلى الجنوب الشرقي منه.

٢١ ولتحديد موقع درب الزجاجيين لأبد من الاعتماد على المعلومات الواردة

عند ابن العجمي دون غيرها، ففي هذا الدرب قامت المدرسة الزجاجية،

التي تعد أقدم مدرسة في حلب والتي كانت مهدمة في زمان ابن

العجمي. كما قام هنا إلى الغرب من المدرسة مسجد أنشئ في ظل حكم

الملك العادل وفي ولاية أحمد بن عبد الله الشافعي، وهو نفس مسجد

خان الطاف (دليل ٤٢٥)، الذي يلحظ من كتابة منقوشة تعود إلى عام

٥٥١هـ/١١٥٦م أنه بني بأمر من الملك العادل في ولاية أحمد بن عبد

الله الشافعي. وتبعاً لذلك فقد امتد درب الزجاجيين موازياً للمحور

الرئيس للسوق إلى الجنوب منه، وقامت المدرسة الزجاجية على العقار

[الذي أقيم عليه فيما بعد خان أحمد باشا] (دليل ٤٢٤).

٢٢ ويبدأ درب بني الخشاب من رأس درب الزجاجيين [الشارع رقم ٢١]

باتجاه باب قنسرين. وكان فيه مكتب أيتام ومزار [قاعة الجوهري] ومسجد

[ابن مشكور] حول إلى حبس في ذلك الحين، كما كان فيه بيوت بني

الخباب وتربتهم. ويتم تحديد مكان هذا الدرب بوضوح من خلال تربة

الخبابية (دليل ٤٢٩). إلا أن ما يثير الجدل أننا لا نعرف فيما إذا كان

هذا الدرب في القرن الخامس عشر الميلادي قد انعطف جنوبي تربة

الخبابية (دليل ٤٢٩) ليلتقي عند حمام الجوهري (دليل ٤١٥) بالشارع رقم

(١٧) [درب بني سودة] أم استمر باتجاه الجنوب ماراً بجامع الكختلي

- (دليل ٤١٠) ليصل إلى باب قنسرين. ويبقى كلا الاحتمالين وارداً، وإن كان وجود الزقاق الممتد جنوب حمام الجوهرى في ذلك الحين مؤكداً .
- ٢٣ ولا يمكن تحديد موقع درب الخانقاه بثقة مطلقة. فقد امتد هذا الدرب باتجاه "الجرن الأصفر" الذي قام عنده الخانقاه الذي سمي الدرب باسمه. وبعد هذا الجرن وجدت تربة الخشابية (دليل ٤٢٩)، وتبعاً لذلك فقد امتد هذا الدرب بالقرب من الدرب السابق [درب بني الخشاب]. ولأن ابن العجمي يذكر عقب هذا الدرب حيّ الجلوم كذكره قلعة الشريف في إثر ذكره الشارع رقم (١٩) [درب الرحبة] فلا بد من البحث عن هذا الشارع بين درب بني الخشاب وبين الجزء المتبقي من حي الجلوم، ومن المحتمل جداً أن يكون الشارع المؤدي من جامع جلبي باشا (دليل ٤٢٧) إلى باب قنسرين هو الدرب الذي نبحث عنه؛ كما يفترض أن يكون الخانقاه قد قام فيم مضى على أرض جامع جلبي باشا (دليل ٤٢٧) أو على أرض جامع الأصفر (دليل ٤٣٣). ويمكن الاستدلال على مكان الشارع من كتابات ابن شداد أيضاً (ص ١٤٨ وما بعد، راجع أيضاً ما ورد على ص ٤٧٥)
- ٢٤ ثم يتطرق ابن العجمي بعد ذلك مباشرة إلى ذكر حي الجلوم، أي المنطقة الواقعة غربي الشارع (٢٣) وجنوبي الشارع (٢١). وقد كان هنا في ذلك الحين مساجد عديدة أما حمامات هذا الحي هذا الحي فكانت مهدمة.
- ٢٥ ومع ذكر الجلوم يكف ابن العجمي عن تناول الجزء الجنوبي الغربي من المدينة القديمة ويتحول من ثم إلى المناطق الموجودة شمالي المحور الرئيس للسوق ويتناول في البداية حي العقبة (عقبة بني المنذر)، الذي يقوم على "تل" حلب (انظر ص ٢٠١)، مشيراً إلى أن هذا الحي أحد أفضل أحياء

المدينة لما يتمتع به من هواء نقي ومنوهاً إلى أن هذا الحي لا يعتمد في مياه الشرب على قناة حيلان وإنما على صهاريج يجمع فيها الماء. ويتطرق إلى ذكر حمام [بزدار] (دليل ١٦) وحمام آخر وإلى ذكر جامع القيقان (دليل ٤) وثلاثة مساجد أخرى، في أحدها كتابة كوفية، كما يتطرق إلى ذكر مسجد المغاربة الذي توفر نوافذه إطلالة رائعة على الجزء الجنوبي من المدينة (وهو نفس جامع الكيزواني - دليل ١٨). وإلى ذكر مسجد قديم بالقرب من حمام بزدار (وهو نفس جامع الكمالية - دليل ١٩).

٢٦ وفي درب ابن الحكم قام حمام الخواجا وجامع الخواجا (دليل ٣٢). وكان فيه مسجد عند بدايته وآخر إلى الشمال من جامع الخواجا. وقد قام حمام الخواجا على العقار الذي أقيم عليه فيما بعد حمام الجديد (دليل ٣٨) مقابل جامع الخواجا الذي لا يزال في حالة جيدة، والذي يقوم إلى الشمال منه مسجد [ديك العرش] (دليل ٣٤) وإلى الجنوب منه مسجد عند بداية الدرب (دليل ٣٠) [يذكر ابن العجمي أنه كانت على هذا المسجد كتابة تدل على أن بانيه رجل يدعى عجلان وعلى أنه جدد على يد شخص يدعى علي الصايغ وأن فيه نخلة...]، والتعرف على هذا الدرب لا يعيقه عائق.

٢٧ و٢٨ و٢٩ وفيما يلي الدروب الثلاثة، التي تلي عند ابن العجمي درب ابن الحكم، فليس بالإمكان سوى تخمين مواقعها. إذ ربما يتطابق الشارع رقم ٢٩ (على الشكل رقم ١٧) مع درب الطير، لأنه يشكل استمرارية شمالي محور السوق للشارع رقم ٧ (على الشكل رقم ١٧)، الذي عُرف أيام ابن العجمي بدرب السبيعي لكنه عُرف قبل ذلك بسوق الطير العتيق (ابن شداد ط ٢، ص ١٤٧). أما بالنسبة للدربين الآخرين، درب مسجد الجورة ودرب

الشحام، اللذين يكتفي ابن العجمي بذكرهما دون الإدلاء بأية معلومات أخرى، فمن المفترض أنهما امتدا شمالي أو شرقي درب الطير وأن يتطابقا مع الشارعين رقم ٢٨^(١) و ٢٩ على الشكل رقم ١٧ (قارن الشارع رقم ٢٨ مع الشارع رقم ٣٧ التالي ذكره)^(٢).

(١) تلتبس الأمور أحياناً على المؤلف في فهمه للنصوص العربية فيقع في خطأ يجره إلى أخطاء جسيمة لا يمكن التغاضي عنها فعلى نفس الصفحة (ص ٨٣ في النسخة الأصلية) يقع بداية في التباس مضاعف خلال تأويله لنص ابن العجمي عندما يترجم درب "الشحام" (شارع ٢٨) بدرب "تجار المواد الدسمة" ثم يترجم درب "السمانين" (انظر ما ورد في شارع ٣٧) بدرب "تجار المواد الدسمة" أيضاً. ويبدو أنه فهم من "الشحام" و "السمانين" الشحم والسمن معتبراً كليهما مواداً دسمة واكتفى بذلك إلا أن الأمر لا علاقة له بذلك لا من قريب ولا من بعيد. وقد جرّه هذا الالتباس إلى خطأ جسيم عندما أراد أن يقتنع ويقتنعنا بأن الدربين واحد. وبدلاً من أن يحاول تحديد موقعيهما ذهب إلى تحديد موقع درب واحد.. وهذا جرّه إلى أخطاء أخرى خلال تحديد الدروب الأخرى المتعلقة بهذين الدربين.

(٢) إن هذه الافتراضات لا يمكن البرهان على صحتها ولا بد من لفت الانتباه إلى الأمور التالية : يفترض المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن الدروب الأنفة الذكر قد امتدت إلى الشرق من درب ابن الحكم (دليل ٣١) وقد أصاب في ذلك لأن ابن العجمي يتناول الدروب الأخرى (جنوبي محور السوق) مبتدئاً من الغرب باتجاه الشرق، لكنه أخطأ في تحديد مواقعها. فابن العجمي يذكر بعد درب ابن الحكم درب مسجد الجورة فدرب الشامخ ثم درب الطير، أما المؤلف هـ. غاوبه فيسقط درب الطير على الشكل رقم ١٧ إلى الشرق من درب ابن الحكم مباشرة، ودرب الشامخ إلى الشرق بعد درب الطير، مناقضاً بذلك ما ورد عند ابن العجمي ومتغاضياً عن تمثيل درب مسجد الجورة على الشكل المذكور.

يفترض المؤلف هـ. غاوبه ثمة علاقة مكانية بين سوق الطير المذكور عند ابن شداد ودرب الطير الوارد ذكره عند ابن العجمي مهملات المسافة الزمنية بينهما ومعتقداً أن الثاني قد امتد على امتداد الأول، إلا أن هذا الافتراض يفتقد إلى ما يسوغه. إذ أن تطابق الأسماء لا يفرض تقارباً في المكان، فهناك مثلاً مسجد الجورة (دليل ٤١) وخان الجورة (دليل ١٤٥) وليس هناك أية علاقة بينهما. في نفس الوقت

- ٣٠ ثم ينتقل ابن العجمي باتجاه الشمال، ليتناول الشارع الرئيس الذي يدخل المدينة عبر باب الجنان [قصة باب الجنان]
- ٣١ ويذكر أن أول درب تفرع عن قصة باب الجنان اتجه جنوباً، صاعداً إلى العقبة، وكان فيه مسجدان متاخمان للسور.
- ٣٢ ومن نهاية قصة باب الجنان امتد درب باتجاه سويقة حاتم/السهلية (محلة ١٤) مشكلاً استمرارية لشارع باب الجنان، وفي هذا الدرب هناك حمام شمس الدين لولو وكان فيه حمام اندثر قبل أيام ابن العجمي وعرف بحمام العوافي.
- ٣٣ ومن نهاية قصة باب الجنان امتد درب باتجاه الشمال إلى المصابن (محلة ١١) [عند ابن العجمي: الصبانة].
- ٣٤ بعد ذلك يتناول ابن العجمي (ص ١١) قطعة السدلة التي تحد العقبة شمالاً ويذكر أن فيها جامعاً وبئراً عميقاً، نسبت المحلة إليه وأصبحت لاحقاً تسمى جب أسد الله (محلة ١٢).
- ٣٥ ويتطرق إلى ذكر شارع في هذا المحلة السكنية يؤدي إلى العقبة، كان فيه مسجد.

يتغاضى عن علاقة قد تكون أقوى بين درب الشحام الذي وجدت فيه قاعة لبني زهرة وبين درب الخراف الذي وجدت فيه منازلهم، فلو أخذنا بنهج المؤلف لكان من المفترض أن يمتد درب الشحام على امتداد درب الخراف شماله وليس درب ابن الحكم.

وكبديل عن هذه الافتراضات يمكن القول أن درب مسجد الجورة يتطابق على الأغلب مع سوق خان الجديد (دليل ٨١٦) كما يفترض أن يتطابق درب الشحام مع ما يعرف اليوم بزقاق الميخانات (دليل ٨١٧) أما درب الطير فيغلب الظن أنه امتد فيما مضى محل سوق خان الحرير / المجيدية (دليل ٦٢).

٣٦ وتفرع عن الشارع السابق شارع آخر [درب ابن قيس] باتجاه الغرب، وكان فيه مسجد.

٣٧ كما تفرع عنه شارع باتجاه الشرق، أخذ إلى درب السمانيين (شارع رقم ٢٨) وكان فيه مسجد.

٣٨ ويبدو أنه كان هناك شارع آخر ينبثق عن شارع باب الجنان باتجاه الشمال إلى المصابين^(١).

٣٩ ومن الشارع السابق تفرع^(٢) شارع آخر باتجاه العقبية [المزيلة] ويغلب الظن أنها عقبة الياسمين (انظر شارع ٤٧).

٤٠ ثم يتناول ابن العجمي بعد ذلك محلة سوقة حاتم أو السهلية، التي سماها المؤرخون الذين سبقوه سوقة علي^(٣)، والتي يمكن تحديد موقعها بشكل جيد. فقد كانت لا تزال في مستهل القرن العشرين تحمل اسمها. وكان فيها حمامان.

المؤرخون الذين سبقوه سوقة علي^(٣)

(١) مرة أخرى تختلط الأمور على المؤلف فلم ينبثق عن شارع باب الجنان سوى شارع واحد باتجاه الشمال (شارع ٣٣) أما المقصود هنا فلم ينبثق عن قسبة باب الجنان وإنما عن قطيعة حمام أوران - شرقي جب أسد الله - باتجاه الشمال .

(٢) لم يتفرع عن سابقه وإنما امتد إلى جانبه. فبعد ذكر الدرب الأخذ إلى المصابين يقول ابن العجمي: "وإلى جانبه درب أخذ إلى المزيلة وتعرف الآن بالعقبية وتقدم الكلام عن القلايات التي كانت بها".

(٣) من المعروف أن سوقة علي (محلة ٨) وسوقة حاتم (محلة ١٤) محلتين مستقلتين متجاورتين (انظر جدول رقم ١٦ و ١٧)، ولم يتبين لي من العودة إلى المراجع أن سوقة حاتم سميت فيما مضى سوقة علي، ولا يفهم من كلام المؤلف أي المؤرخين يقصد، ولا متى تبدل اسمها.

- ٤١ ومن السهلية انطلق درب باتجاه العقبة، قام فيه مسجدان. ولا يمكن أن يكون إلا استمرارية الشارع (٣٧) في الجهة الشرقية. وهذان الشارعان - ٣٧ و ٤١ - يشكلان درباً واحداً عن ابن العجمي.
- ٤٢ ومن السهلية، انطلق درب إلى الحلاوية (دليل ٧٣) وإلى الباب الغربي للجامع الكبير (دليل ١٠٠)،
- ٤٣ وآخر إلى الباب الشمالي (القديم) للجامع الكبير، كان فيه بيمارستان،
- ٤٤ وآخر إلى الدباغة، أي باتجاه الشمال، باتجاه جامع الدباغة العتيقة (دليل ٢٥٧) كان فيه خانقاه [الزينية] ودار حديث وتفرع عنه درب [كان يأخذ إلى المزيلة] سد أيام ابن العجمي.
- ٤٥ ومن السهلية أيضاً انطلق درب آخر إلى المدرسة الرواحية، التي لا يمكن تحديد موقعها.
- ٤٦ وكان درب الخابوري (نسبة إلى خطيب الجامع الكبير أيام ابن العجمي) يمر من الباب الشمالي^(١) للجامع الكبير [دليل ١٠٠] باتجاه الشمال، وكان زقاقاً مسدوداً كما هو حاله اليوم.
- ٤٧ وكان درب الديلم ينطلق من باب الجامع الكبير الشرقي إلى عقبة الياسمين. وفيه قامت المدرسة الشرفية [دليل ١٣٨] ومسجد ابن العجمي

(١) إن ما أشار إليه المؤلف برقم ٤٦ على الشكل رقم ١٧ يتطابق مع ما يعرف حالياً بزقاق الزهراوي، أي أنه يتطابق مع درب البازيار (انظر الطباخ ٤٤/٤) وليس مع درب الخابوري الذي يفترض أن يكون ذلك الزقاق المسدود الممتد باتجاه الشمال إلى الغرب من الزهراوي، بينه وبين الطريق الممتد ما بين الباب الشمالي الحالي للجامع الكبير والسبع بحرات.

[عند القطيعة ومسجد [ابن الزراد] في رأسه. وكان في وسطه زقاق مسدود^(١)].

٤٨ وكان درب البازيار، الذي سُمِّي على اسم أديب فارسي [سكن حلب وكان من حاشية سيف الدولة]، عبارة عن زقاق مسدود، يتم الوصول إليه عن طريق درب الديلم^(٢)، وفي أول هذا الدرب كان هناك رباط [انظر حاشية رقم (١) أسفل هذه الصفحة].

٤٩ وعلى درب الخطيب هاشم انفتح الباب السري للمدرسة الشرفية [دليل ١٣٨]. وجنوبي الشرفية انفتحت أبواب دور ابن الترحمان، الذي تمكن من خلال ذلك من التواصل بسهولة مع أقربائه، الذين قطن معظمهم في درب الديلم (شارع ٤٧). لذلك ربما امتد هذا الدرب جنوبي المدرسة الشرفية ثم أغلق مع إنشاء خان الصابون (دليل ١٣٧).

٥٠ وفي شمالي السهلية انطلق درب من نهاية درب الديلم باتجاه المصابغ^(٣).

٥١ ومن درب الشيخ نبهان تفرع^(٤) درب الشيخ إسماعيل.

(١) إن ما أشار إليه المؤلف برقم ٤٧ على الشكل ١٧ يتطابق مع محور سوقة حاج موسى، التي تعرف حالياً بالسوقة وحسب، وليس مع درب الديلم الذي لم يمتد شمالاً وإنما انطلق تبعاً لابن العجمي من عقبة الياسمين وامتد حتى الباب الشرقي للجامع الكبير (انظر أدناه ص ٤٦٩).

(٢) لم يرد عند ابن العجمي أية إشارة إلى أن الولوج إلى درب البازيار يتم عبر درب الديلم. ولذلك يبقى تحديد مكان درب البازيار مثيراً للجدل.

(٣) لم يرد ذلك عند ابن العجمي إطلاقاً، وإنما ورد في هذا الموضع ذكر درب الحبيشي الأخذ من عقبة الياسمين إلى جهة المدبغة*.

(٤) لم يرد عند ابن العجمي أن درب الشيخ إسماعيل يتفرع من درب الشيخ نبهان في هذه المنطقة. ويبدو أن المؤلف نفسه قد شكك بذلك، إلا أنه لم يكلف نفسه عناء البحث فاكتفى برسم إشارة استفهام عقب إشارته إلى ذلك. وكل ما هناك أنه لا يوجد درب باسم الشيخ نبهان وإنما

- ٥٢ وفي الفرازة (محلة ٦) دروب يكتفي^(١) ابن العجمي بذكرها فقط.
- ٥٣ وفي درب الدقصلارية (نسبة لإحدى الأسر) مسجد قديم (الحريري - دليل ٢٩١) وفيه قامت المدرسة الكاملة (داخل الأسوار).
- ٥٤ ومن درب الدقصلارية امتد درب بني الريان باتجاه المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧). وفي هذا الدرب يقوم خانقاه العادلية (خانقاه الفرازة، دليل ٢٨٩) بالإضافة إلى خانقاه آخر أقيمت فوق أرضه فيما بعد المدرسة الزينية (دليل ٢٨٦).
- ٥٥ وكان درب بني كسرى يمر بالمدرسة الصلاحية (دليل ١٧٠). ومع أنه يتعذر تحديد مساره بدقة، لأن المنطقة المحيطة بهذه المدرسة شهدت نشاطاً عمرانياً في نهايات العصر المملوكي. إلا أنه من الممكن أن يكون قد امتد عبر خان الوزير (دليل ١٨٠) مروراً بتربة الغازي (دليل ١٨١) باتجاه خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥)، لأن ابن العجمي يقول في نهاية هذا المقطع (ص ١٥٣): "وحيث انتهينا إلى تحت القلعة". وفي هذا الدرب هناك مسجد [بني العديم].
- ٥٦ ثم يعود ابن العجمي ليبدأ من قصبة باب الجنان. حيث تفرع إلى جانب الشارعين (٣٣) و (٣٨) باتجاه الشمال أيضاً شارع المصابين

زقاق سكن فيه الشيخ إسماعيل الذي ينسب إليه درب الشيخ إسماعيل الذي يوجد فيه مسجد باسمه أيضاً. فعندما يرد ذكر درب الشيخ إسماعيل، يقول: "درب الشيخ إسماعيل وكان من الصالحين من زقاق الشيخ نبهان وبهذا الدرب مسجد الشيخ إسماعيل المذكور وكان بهذا الدرب كنيسة لليهود..."

(١) لا صحة لذلك، فابن العجمي يذكر درباً واحداً ويتوقف عنده وينوّه على الهامش إلى أن "ذكر هذا الدرب يأتي أواخر هذا الكتاب".

(درب الصبانة)، الذي قامت على طرفيه أكثر من عشرين مصبنة. وقد انطلقت الشوارع الثلاثة إلى منطقة المصابن، التي سميت المحلة السكنية رقم ١١ في مستهل القرن العشرين على اسمها، والتي تكاملت وظيفياً مع خان الجفتك (دليل ٢٢٦)، المعروف بخان الزيت.

٥٧ وفي حارة الصبانة [محلة المصابن] مسجد يقال له مسجد بدران (الغزي، ج ٢، ص ٢٠٥)، وبرأس النل، القائم شمالي المحلة السكنية، مسجد آخر (على مقربة من حمام النل، دليل ٢٣٤)، وفي أسفله مسجد آخر، إضافة إلى ذلك هناك إشارة إلى عدة مساجد أخرى في هذه المحلة السكنية.

٥٨ وإلى جانب محلة المصابن هناك سوقة الحجارين، التي يفترض أن تحديد مكانها بين المصابن والمدابغ لا تشوبه شائبة، فقد عرفت المنطقة قبل إزالتها بالكامل باسم قسطل الحجارين.

٥٩ أما درب المدابغ، الذي فيه جامع الدباغة [العتيقة] (دليل ٢٥٧)، فقد شكل على الأرجح استمرارية للشارع (٤٤) باتجاه الشمال، يبدو أنه من الممكن أن يكون قد امتد باتجاه شرق غرب [عند الجامع المذكور].

٦٠ ثم يتوغل ابن العجمي أكثر باتجاه الشمال ليصف بحسبنا (محلة ١٢)، بما في ذلك مسجد سينا (دليل ٢٣٩)، الذي يخطئ ابن العجمي في تحديد موقعه على يسار الداخل من باب الفرج إلى حلب.

٦١ ومن باب الفرج يدخل إلى قصبة تمتد داخل الأسوار إلى باب النصر، وبهذه القصبة عدة مساجد، يعرف أحدها بمسجد القادوس (عند الغزي، ج ٢،

ص ٢٠٩: القاموسي)، وآخر بمسجد شيخ سوار، وهناك مسجد قديم له مؤذنة^(١) (دليل ٢٣٢).

٦٢ وعند أول درب اليهود مسجد لطيف محكم البناء له نوافذ على الشارع [المدرسة القرموطية] (دليل ٢٣٥). وفي وسط هذا الدرب مسجد معلق له منارة مطلة على الكنيس اليهودي (يفترض أنه قام مكان المسجد المشار إليه في الدليل ٢٥٤).

٦٣ ومن درب اليهود يمتد درب الحرائين إلى سويقة علي. عند أوله مسجد [وبقربه مسجد آخر يعرف بالحرائي]، وفي وسطه سبيل وعند نهايته في الجنوب سبيل آخر. ومن المفترض أن يتحدد هذا الشارع من خلال نقاط العلام التالية: سبيل عكام بك (دليل ٢٥٦) وسبيل خاير بك (دليل ١٨٦).

٦٤ ثم يتوجه ابن العجمي إلى الجزء الشمالي من المدينة داخل الأسوار، إلى باب النصر. ويذكر المزار الموجود في البرج الشرقي من الباب (دليل ٢٧٧) ويتكلم عن القصب المنطلقة من باب النصر باتجاه الجنوب، إلى جامع المهندار (دليل ٢٦٩). وداخل الباب هناك مسجد [في البرج

(١) يقع المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube هنا في عدة مقالات وتناقضات:

- لقد خصّ ابن العجمي من مساجد هذه القصبه اثنان بالذكر: القادوس وشيخ سوار فقط، وأضاف المؤلف من عنده المسجد العمري.
- هنا يذكر المؤلف أن مسجد القادوس هو مسجد القاموسي، أما في (الدليل ٢٣٢) فيذكر أن مسجد القادوس هو المسجد العمري.
- إن مسجد الشيخ سوار والعمري واحد عند الغزي، إلا أن المؤلف الذي يرجعنا إلى نص الغزي لم يلتفت إلى ذلك.

الغربي] (يتم الوصول إليه عن طريق درجات، دليل ٢٧٧) وخزان للمياه وفي وسط هذا الدرب المتجه نحو الجنوب هناك خزان مياه آخر (عند حمام القاضي، دليل ٢٧٢) ومسجد له مؤذنة (أقيم على أرضه فيما بعد مسجد المضماري - دليل ٢٧٣).

٦٥ ومن قصبة باب النصر تفرع عند جامع المهندار (دليل ٢٦٩) درب إلى المعقلية، التي يحدد ابن الشحنة، الذي لا يذكر الفرافرة (محلة ٦)، موقعها بين باب النصر والجبيلة (محلة ٢٧)، وبالتالي فهي تقع شرقي الفرافرة. لذلك ربما كان هذا الدرب إما^(١) ذلك الذي كان يمر بالشعبانية (دليل ٢٦٨) والسيافية (دليل ٢٩٠) أو الذي يمتد إلى الغرب منه ويمر بخان قورد بك/قرطبة (دليل ٢٦٥) وتربة عبد الله الغازي (دليل ١٨١) وجامع الحيات (دليل ١٧٤)، مع أننا نرجح الاحتمال الأول.

٦٦ ثم يتطرق الحديث إلى نبعة صغيرة [العوينة، تصغير عَيْن: ابن العجمي] بالقرب من باب الأربعين (انظر أدناه ص ٤٢١). ويفترض أنها كانت توجد بالقرب^(٢) من حمام السلطان (دليل ٢٩٢).

(١) يقع المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube هنا في عدة مغالطات أيضاً تفوده إلى الوقوع في غيرها:

- إن المؤلف لم يرد هنا أن يحدد بدقة موقع المعقلية واكتفى بالإشارة إلى أنها تقع شرقي الفرافرة، في حين يجزم في موقع آخر (انظر أدناه ص ٢٤٢) أن المعقلية هي الفرافرة.
- إن المعقلية هي الفرافرة أو بالأحرى التسمية السابقة لما يعرف اليوم بالفرافرة، وهذا ما يدل به صراحة الغزي (ج ٢ ص ١٣٧) الذي يعتمد عليه المؤلف اعتماداً مطلقاً.

(٢) إن افتراض المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube يدحضه ابن العجمي الذي يقول: "العوينة محلها كانت خندق البلدة قديماً الأخذ إلى باب الأربعين وآثار السور باقية هناك". أي أن العوينة وجدت عند خندق البلدة، وليس عند خندق القلعة الذي يقوم عنده حمام السلطان، في

٦٧ وفي درب الجبيل (الذي على اسم المحلة السكنية رقم ٢٧) قام أيام ابن العجمي أو قبله بوقت قصير مسجد [أبو الشامات] (دليل ٣٠٦) بالقرب من مدرسة [الجبيل: ابن العجمي] (دليل ٣٠٧).

٦٨ ثم يتطرق بعد ذلك إلى ذكر قسبة بانقوسا، حيث قام في زمانه سوق وخان أقيم على أطلال سوق قديم. ومن المحتمل جداً أن يكون هذا الخان هو خان الأكنجي (دليل ٥٥٥).

٦٩ ويتبع ذلك ذكر درب البياضة، الذي يعتبر استمرارية لقسبة بانقوسا داخل الأسوار. ويتطرق إلى ذكر جامع البياضة (دليل ٣٢٤) [مسجد الصروي: ابن العجمي] وحمّام [البياضة] (دليل ٣٢٥) المقابل له بالإضافة إلى مساجد أخرى.

٧٠ ثم ينتقل بعد ذلك إلى الجنوب ليتناول الأعجام (محلة ١٧) التي تمتد من درب الميدان الأسود (الذي يدل على موقعه جامع الطنبعا - دليل ٣٣٦، الذي قام كما يذكر ابن الشحنة - ص ٦٨ - على طرفه)

٧١ إلى درب باب النيرب المؤدي إلى تحت القلعة.

٧٢ وكانت القصيلة (محلة ٢٢) في زمان ابن العجمي قد استخدمت لأغراض زراعية. وقد سكن المغاربة هذه المحلة فيما مضى، وكان بها عدة مساجد. ويتفق ذلك مع الشواهد الحية فالأبنية الموجودة هناك كجامع الساحة التحتاني (دليل ٣٦٩) وسبيل الساحة التحتاني (دليل ٣٧٠) وسبيل

شمالي الشارع الذي عُرف بشارع عبد الرحمن الكواكبي ثم أصبح اسمه شارع الظاهر غازي. ولا يزال السكان يقصدون بالعوينة ذلك المكان.

الساحة الفوقاني (دليل ٣٧٢) يعود إنشاؤها إلى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، أي أنها أنشئت بعد زمان ابن العجمي^(١).

٧٣ ثم يذكر بعد ذلك درب باب المقام ويستطرد حديثه مشيراً إلى إمكانية الوصول من هذا الدرب إلى

٧٤ ساحة بزة (محلة ٥)، حيث يقوم حمام حمدان [حمام ساحة بزة] (دليل ٣٨٤).

٧٥ ثم هناك درب المرمي، الذي بلطه الظاهر غازي [وكان يعرف أيام ابن العجمي بدرب المبلط] وكان يمتد من باب العراق (انظر ص ٤٢٢) إلى ناحية القلعة^(٢).

٧٦ وآخر شارع يذكره ابن العجمي هو قصبه باب قنسرين، التي توجد بالقرب منها المصابين، التي نقلت إلى الشمال قبل زمان ابن العجمي، إلى محلة المصابين، والتي قامت

٧٧ في الدرب المؤدي إلى حمام المالحة (دليل ٤٠٩).

(١) يقع المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube هنا أيضاً في عدة أخطاء:

- إن محلة القصيلة لم تكن أيام ابن العجمي تستخدم لأغراض زراعية، وإنما كانت كذلك ثم عُمرت وسكنها الناس قبل زمانه.
- إن محلة القصيلة لم تُسكن من قبل "المغاربة" وإنما من "الغرب"، فابن العجمي يذكر "... وسكنها الناس الغرب" أي الغرباء.
- إن الحجة التي يقدمها المؤلف على حداثة المحلة نسبياً واهية. فإذا كانت الأبنية التي يشير إليها قد أنشئت بعد ابن العجمي فليس في ذلك دليل دامغ على عدم قيام أبنية مكانها أيام ابن العجمي الذي يقول صراحة في معرض ذكره لهذه المحلة: "وبها عدة مساجد".

(٢) لم يذكر ابن العجمي أن هذا الدرب يمتد من باب العراق إلى القلعة وإنما من حمام الذهب إلى ناحية القلعة. ومع أن باب العراق قام عند حمام الذهب، إلا أننا رأينا التتويه إلى ذلك.

إن نتيجة هذه المحاولة، في اقتفاء أثر المعلومات الواردة عند ابن العجمي على مخطط المدينة الحالي، جاءت واضحة جلية أكثر مما توقعنا. فمن بين ٦٥ شارع و ١١ محلة سكنية ونبع واحد، تطرق ابن العجمي إلى ذكرهم، هناك ثلاثة شوارع فقط (٣٧، ٤٥، ٥١) لم يكن بالإمكان تحديد مكانها إطلاقاً، ويرجح السبب في ذلك إلى المعلومات غير الكافية الواردة عند ابن العجمي، كما أن هناك ثلاثة شوارع أخرى أمكن التعرف عليها، على نحو مشوب بالشك، ومرد ذلك إلى تقوض القطاع الشمالي الغربي من المدينة المسورة، الذي بدأ مع بداية القرن العشرين الميلادي وانتهى على نحو مفجع عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م (الشارعين ٣٨ و ٣٩)، وإلى التغير الكبير الذي طرأ على بنية المنطقة المحيطة بالمدرسة الصلاحية دليل ١٧٠ (الشارع ٥٥). كما أن هناك عشرة شوارع فقط (٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٥٩، ٦٣، ٦٥) أمكن التعرف عليها، إنما على نحو لا يخلو من الشك تماماً. ولا يغيب عن البال أن التعرف المؤكد والتعرف المحتمل يتداخلان في مثل هذه المحاولات. إذ عندما يغض المرء الطرف عن الشوارع التي لا تزال فيها آثار ذكرها ابن العجمي في حالة جيدة، عندها سيتوصل المرء بلا ريب إلى استنتاجات تقوم على أخطاء باشر بها سابقاً. كما ينبغي ألا يتم التوقف قليلاً أو كثيراً هنا عند بضعة شوارع محددة بالتأكيد، لأن ذلك لا يحتمله نص ابن العجمي بالرغم من الكم الهائل من المعلومات التي بين دفتيه. بيد أن المرء يشعر خلال متابعته لنص ابن العجمي أنه يعيش عصر ابن العجمي، فالكتابات التي قرأها يمكن قراءتها اليوم أيضاً، والأبنية التي ذكرها كمعالم داخل المدينة لا تزال تشمخ اليوم. مع ذلك، فإن ابن العجمي أقدم بالنسبة لنا من الغزي، الذي تحول الأعوام

الثمانون الأخيرة بيننا وبينه أيضا. كما أن ابن العجمي ليس كالغزي، فتناوله للموضوع أعم من تناول الغزي له، ولم يجد ربما مجدياً أن يستطلع كل محلة سكنية عن كثب.

يصف ابن العجمي قطاعات المدينة المسورة الجنوبية الغربية والشمالية الغربية ومناطق من القطاع الشمالي بدقة متناهية. وإذا لم يكن من الممكن التعرف عنده على شارع هام في الوقت الحاضر، وهو الشارع الممتد من جامع المهمندار (دليل ٢٦٩) مروراً بخان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) باتجاه خان الوزير (دليل ١٨٠)، فمرد ذلك على الأغلب إلى العمران الأحداث عهداً (فالخانات عثمانيان)، الذي رفع من شأن هذا الشارع بعد زمان ابن العجمي، أو إلى شارح نص ابن العجمي أو إلى ابن العجمي نفسه. إلا أنه حتى في المناطق التي غطاها الوصف بشكل أفضل، فقد تم تناول بعض المناطق على نحو إجمالي بل وسطحي أحياناً. وأفضل مثال على ذلك الجزء الجنوبي من محلة الجلوم السكنية القائمة حتى اليوم [المعروف بالجلوم الصغرى]، الذي يقول ابن العجمي عنه: وبه "عدة مساجد يشق علينا حصرها وحمامات خراب" (ص ١٤٣). أما بالنسبة لبقية قطاعات المدينة المسورة، أي المناطق الأحداث الممتدة في الجهة الشرقية [بين السورين الأيوبي والمملوكي]، فيصف بشكل موجز المحاور الرئيسية فيها فقط ويعدد بعض أهم الأزقة المتفرعة عنها. إلا أن ذلك لا يقلل البتة من أهميته، مهما حاول المرء ذلك. فالوصف الذي تركه لنا يبقى غنياً، ويتم إغناؤه أكثر عندما نرفده بالمعلومات المفصلة التي نجدها عنده أو عند ابن الشحنة عن الأبنية وعن المحلات السكنية. وهذا ما سوف ما نقوم به الآن من خلال تناول مساجد الجمعة المذكورة عند

كليهما. وبما أن مساجد الجمعة لا تقوم أينما اتفق، فمن المفترض أن يعبر توزعها على رقعة المدينة عن القواعد الناظمة لذلك أيضاً.

٧- ٥ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي

مساجد الجمعة وقطاعات المدينة (شكل رقم ١٨)

يشير ابن الشحنة (ص ٧٢) في نهاية الفصل الخاص بالمساجد في كتابه إلى وجود أكثر من عشرين مسجد لإقامة صلاة الجمعة داخل أسوار المدينة وإلى وجود عشرين مسجد آخر خارج أسوار المدينة. ومع أنه لا يعدها كلها، إلا أن وصف ابن العجمي (ص ١٥-٥٩) لثلاثة وأربعين مسجد، يثبت صحة ملاحظة ابن الشحنة. لقد قام ابن العجمي باستعراض الجوامع التالي ذكرها وتناول بعضها من الناحية التاريخية على نحو مستفيض:

١. الجامع الكبير (دليل ١٠٠)
٢. جامع الطون بغا (دليل ٣٣٦)
٣. جامع تغري بردي (دليل ٣٩٠)
٤. جامع منكلي بغا (دليل ٤٠٤)
٥. جامع الأطروش (دليل ٣٣٧)
٦. المدرسة العديمية (دليل ٦٠٠)
٧. مدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢)
٨. جامع التوبة (دليل ٦١١)
٩. الجامع السلیماني (الحاضر السلیماني)
١٠. جامع الطواشي (دليل ٣٦٥)
١١. جامع عبيس (بزة، دليل ٣٧٨)
١٢. جامع أرغون الكاملي (دليل ٣٨٩)
١٣. جامع الصروي (دليل ٣٢٤)
١٤. جامع أوغل بك (دليل ٣٣٢)
١٥. المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)
١٦. المدرسة الناصرية (دليل ١٧٤)
١٧. جامع الناصري (دليل ١٧١)
١٨. المدرسة السفاحية (دليل ٣٩١)
١٩. جامع المحصب (دليل ٤٠٢)
٢٠. جامع في الجلوم (دليل ٤٣٧)

٢١. جامع آيدمر (دليل ٣٢)
٢٢. جامع المهمندار (دليل ٢٦٩)
٢٣. جامع القصر (في باب الجنان - دليل ٢٢٥)
٢٤. جامع مشهد علي (داخل باب الجنان)
٢٥. جامع الدباغة (دليل ٢٥٧)
٢٦. جامع القيقان (دليل ٤)
٢٧. جامع في أسد الله (ربما مكان دليل ٢٠٥)
٢٨. جامع التوبة (في أحد أبراج باب الفرج)
٢٩. جامع الصافي (خارج باب الجنان)
٣٠. جامع السلطان (خارج باب ففسرين)
٣١. جامع بحسيتا (دليل ٢٣٩)
٣٢. جامع طوغان (خارج باب الجنان)
٣٣. جامع خارج باب النصر (دليل ٥١٣)
٣٤. جامع الزكي (دليل ٤٧٣)
٣٥. جامع بانقوسا (دليل ٥٦٠)
٣٦. جامع بانقوسا القديم (دليل ٥٢٦)
٣٧. جامع البُختي (دليل ٥٠٩)
٣٨. جامع الزغلي (دليل ٢)
٣٩. جامع الفوعي (خارج باب أنطاكية)
٤٠. جامع مشهد أبو بكر (باب أنطاكية)
٤١. جامع في الكلاسة (دليل ٦٥٥)
٤٢. جامع خارج بانقوسا (دليل ٥٤١)
٤٣. جامع خارج بانقوسا (دليل ٥٤٢)

من هذه الجوامع، التي يمكن بدقة تحديد مواقع معظمها، قام ٢٥ جامع داخل الأسوار و ١٨ جامع خارج الأسوار. ومن بين الجوامع المذكورة أعلاه والقائمة داخل السور يذكر ابن الشحنة ١٥ جامعاً ويضيف إليها المدرسة الشعبية (دليل ٦) وجامع أشقتمر (دليل ٣٥٨). مما يدل على وجود ٢٧ جامع داخل الأسوار أقيمت فيها صلاة الجمعة، يندرج تحتها عدد من المدارس، التي قامت بدور مساجد الجمعة خارج الأسوار أيضاً. ويشير ابن الشحنة إلى بعض الجوامع خارج الأسوار كجامع البُختي (وهو غير جامع البُختي، دليل ٥٠٩) ^(١)، وجامع في الحاضر السليمانى وجامع عيسى الكردي، بيد أن

(١) بل هما واحد، انظر الطباخ ٣/٣٨٧.



شكل رقم (١٨): حلب في القرن الخامس عشر الميلادي
المحلات السكنية داخل أسوار المدينة وخارجها

مصدر هذه المعلومات هو ابن شداد، وهي تمثل حقبة زمنية مبكرة، سيتم التطرق إليها لاحقاً.

وقد توزعت هذه الجوامع على رقعة المدينة المحصورة داخل الأسوار على نحو متساو نسبياً إلا في قطاعات المدينة الشرقية، والشمالية الشرقية على الأخص. أما خارج الأسوار فقد كان هناك خمسة جوامع في الغرب واثنان في الجنوب الغربي وواحد في الجنوب واثنان في الجنوب الشرقي وواحد في الشرق فقط وأربعة في بانقوسا وامتدادها في الشمال الشرقي واثنان في الشمال فقط لأن جامع البُختي لا يدخل في الحساب كونه لا يقع في منطقة سكنية. ويبدو أن الحاجة إلى مساجد الجمعة خارج الأسوار كانت على أشدها خارج باب الجنان وخارج باب أنطاكية، في مناطق من المدينة لا تفصح عنها الآثار المتوفرة بين أيدينا إلا قليلاً. كما يتضح أن ثمة إجحاف ما لحق بالقطاعات الشمالية والشرقية التي وجد فيها جامعين أو جامع واحد فقط.

ولكي نتمكن من الاستدلال على توزيع الجوامع خارج الأسوار بدقة، فسوف نستعرض قائمة الحارات "التي هي خارج البلد" المذكورة عند ابن الشحنة (ص ١٨٧). تبدأ القائمة بحارة المقام وتنتهي بحارة المغاير التي تمتد إلى الغرب من حارة المقام، أي أن ترتيب الحارات فيها يتسلسل عكس عقارب الساعة:

١. حارة المقام	في الجنوب	٨. حارة الهزارة	في الشمال الغربي
٢. حارة العرصات	في الجنوب الشرقي	٩. حارة "الجديزة"	في الشمال الغربي
٣. حارة الأكراد	في الشرق	١٠. حارة الزجاجين	في الشمال الغربي
٤. حارة بانقوسا	في الشمال الشرقي	١١. حارة المشاركة	في الغرب
٥. حارة ابن جاجا	في الشمال الشرقي	١٢. حارة الساسة	في الجنوب الغربي
٦. حارة الحجاج	في الشمال	١٣. حارة الكلاسة	في الجنوب الغربي
٧. حارة (خارج) باب النصر	في الشمال	١٤. حارة المغاير	في الجنوب الغربي

ويمكن تحديد مواقع هذه الحارات على نحو دقيق إلى حد ما. فبعض الحارات لا تزال تحمل أسماءها حتى اليوم وبعضها يُستدلّ عليه من الأبنية والمصادر القديمة (وهي الحارات ١ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٣ و ١٤)، وبالنسبة للحارة رقم ٢ فاسمها يدل عليها (العرصات: الأرض الفضاء)، وبالنسبة للحارتين رقم ٥ و ٦ فتحديدهما متعذر ومثير للإشكال، أما بالنسبة للحارة رقم ١٢ فهناك اليوم حارة في الشمال الشرقي من المدينة تُعرف بـ"الشاشة" يتراءى للوهلة الأولى أنّ ثمة قرابة بينهما، إلا أنني أعتقد أن "الساسة" قد وُجدت في الجنوب الغربي. وبذلك يمكن على نحو مشابه إجراء توزيع دقيق لمساجد الجمعة خارج الأسوار على الحارات الكائنة هناك:

- | | | |
|-------------------|---------------|---------------------------------|
| ١. حارة المقام | ١ جامع واحد | ٨. حارة الهزازة - بدون جامع |
| ٢. حارة العرصات | ٢ جامعان | ٩. حارة " الجديذة " - بدون جامع |
| ٣. حارة الأكراد | ١ جامع واحد | ١٠. حارة الزجاجين - بدون جامع |
| ٤. حارة بانقوسا | ٤ أربعة جوامع | ١١. حارة المشاركة ٢ جامعان |
| ٥. حارة ابن جاجا | ١ جامع واحد | ١٢. حارة السابسة ٣ ثلاثة جوامع |
| ٦. حارة الحجاج | ١ جامع واحد | ١٣. حارة الكلاسة ٢ جامعان |
| ٧. حارة باب النصر | ١ جامع واحد | ١٤. حارة المغاير - بدون جامع |

وإذا استثنينا الحارة رقم ٩، كونها حيّ مسيحي، من نطاق اهتمامنا، وإذا افترضنا تحديد موقع الحارتين رقم ٨ و ١٠ صحيحاً، عندها يمكن استنتاج أن المحلات السكنية لم يحظ كل منها بمسجد لإقامة صلاة الجمعة. إن مصدرينا اللذين يرجعان إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي يعكسان صورة مرحلة انتقالية بين التعصب القروسطي بشأن خطبة الجمعة (التي أقيمت في حلب أيام الأمويين في خمس جوامع فقط: في الجامع الكبير وجامع القلعة الكبير وفي ثلاث جوامع خارج الأسوار، أحدهم في الحاضر السلیماني والأخر في بانقوسا والثالث -" البختي" - في الجهة الشرقية، انظر ابن شداد، ص ٣٠-٤٢) وبين النظرة للجامع والمسجد بميزان واحد. وهذه الظاهرة نلاحظها بصراحة أكبر داخل الأسوار، حيث نجد لمحلّتين سكنيتين مسجد جمعة واحد.

وهنا أيضاً لا يمكن دوماً تحديد مواقع الحارات الـ ٣٩ التي داخل المدينة" بسهولة، لأن قائمته لا تخضع إلى تسلسل واضح كالذي تخضع له الأحياء الواقعة خارج الأسوار. ومع ذلك فمن المدهش هنا أيضاً قلة النقاط المثيرة للشك.

يبدأ ابن الشحنة بـ

- ٠ (ساحة تحت القلعة [خط تحت القلعة] ثم يلتفت إلى الحارات المحيطة بها.
- ١ (فهناك "حارة" الغربي، التي أعتقد أنها قامت غربي القلعة.
- ٢ (و"حارة" الذهبي، حيث وجد من المفروض حمام الذهب، الذي يقوم إلى الجنوب منه حمام جلاتو (دليل ٣٦٤)، لأننا نجد عند ابن الشحنة في معرض ذكره لباب العراق (ص ٣٤) أن "هذا الباب لم يبق منه شيء بالجملة الكافية وإن موضعه الأصلي كان شمالي جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) عند حمام الذهب".
- ٣ (وهناك "الزقاق" المبلط الذي يفترض أن يتطابق مع الشارع ٧٥ عند ابن العجمي (انظر أعلاه ص ٢٣٢).
- ٤ (وإلى الشمال منه امتد [خط] سوق الخيل، لأن ابن الشحنة عندما يحدد مكانه يشير إلى حمام الناصري (دليل ٣٣٩) وجامع الأطروش (دليل ٣٣٧).
- ٥ (وهناك "حارة" البهاي التي امتدت على الأغلب إلى الجنوب الشرقي منه لأنه يلي ذكرها
- ٦ (ذكر "حارة" باب النيرب.
- ٧ (يتبع ذلك ذكر "حارة" القصيلة، ومن ثم
- ٨ ("حارة" جامع الطنبغا [الطون بوغا: ابن الشحنة]، حيث الميدان الأسود، ومن ثم
- ٩ ("حارة" باب المقام، ومن ثم
- ١٠ ("حارة" الحوارنة، وهي بالتأكيد نفس حارة الحوارنة الحالية شرقي باب المقام.

(١١) يلي ذلك ذكر "حارة" التركمان التي يتحدد موقعها من خلال المحلتين
التاليتين:

(١٢) "حارة" ساحة بزّي [ساحة بزة]

(١٣) و"حارة" الاسفريس، لأن جامع الموازيني (دليل ٣٩٠) يحدد ابن الشحنة
موقعه على مقربة من حارة التركمان والاسفريس (ابن الشحنة، ص ٦٩).

(١٤) يلي ذلك ذكر "حارة" طومان التي لا يمكن سوى تخمين موقعها وحسب.
وأرجح أن يكون بين الحارتين (٤) و (١٦).

(١٥) بعد ذلك يرد ذكر البياضة

(١٦) وحارة جامع الصروي اللتين^(١) يمكن تحديد موقعهما بدقة.

(١٧) ثم يأتي ذكر "حارة" الكلثاوي [الكلثاوية] التي تربعت من المفروض غربي
داخل باب الحديد، لأن دار الكلثاوي كانت هناك وبعد الكلثاوية يرد

(١٨) ذكر "حارة" الجبيل [الجبيلة] التي يتحدد موقعها بوضوح.

(١٩) يلي ذلك ذكر حارة غربي الجبيلة، "حارة" المعقلية، والمعقلية اسم آخر
للفرافرة^(٢)، (انظر أعلاه ص ٢٣٠)، ويحد المعقلية

(٢٠) "حارة" باب النصر، التي يتجه منها نحو الغرب إلى

(٢١) "حارة" بحسيتا ومن ثم إلى

(١) ليس هناك حارة عرفت بحارة جامع الصروي. ونص ابن الشحنة لا يتحمل أي التباس، فهو
يذكر في سياق تعداده للحارات داخل المدينة "البياضة" ويقول: وبها جامع الصروي [وفي نسخة
أخرى الصروي].

(٢) إن المعقلية ليست اسماً آخراً للفرافرة وإنما اسماً سابقاً للمحلة المعروفة منذ القرن الحادي
عشر الهجري بالفرافرة، انظر الغزي ١٣٧/٢ وانظر أيضاً حاشية رقم (١) ص ٢٣٠.

- (٢٢) "حارة" الدباغة التي يُتجه منها نحو الشمال إلى
- (٢٣) "حارة" اليهود ومنها إلى
- (٢٤) "حارة" باب الفرج . يتبع ذلك
- (٢٥) "حارة" المصابين، ثم
- (٢٦) "حارة" باب الجنان، وإلى الجنوب منها
- (٢٧) "حارة" العقبة، وإلى الشمال الشرقي منها
- (٢٨) "حارة" جبّ أسد الله [الأسدي أو الأسبلي: ابن الشحنة] وبعدها
- (٢٩) "حارة" باب أنطاكية ، التي يرد بعدها ذكر
- (٣٠) "حارة" قلعة الشريف في الجنوب، يلي ذكرها ذكر الحارات الواقعة إلى
الشمال الغربي منها:
- (٣١) "حارة" باب قنسرين
- (٣٢) و"حارة" الجرن الأصفر (انظر أعلاه ص ٢٢٠)
- (٣٣) و"حارة" الجلوم
- (٣٤) و"حارة" المارستان، ويقصد بذلك على الأغلب البيمارستان النوري
(دليل ٤٤). ثم يتجه شمالاً ليذكر
- (٣٥) "حارة" السهليه، المعروفة [منذ أيام ابن الشحنة] بسويقة حاتم، ومن ثم
- (٣٦) "حارة" فندق عيشة، الذي ورد ذكره عند ابن العجمي (انظر أعلاه
ص ٢١٥)، بعد ذلك يرد ذكر حارتين على محور السوق:
- (٣٧) "حارة" سوق الهواء
- (٣٨) و"حارة" سوق السقطية

٣٩) وفي الختام يذكر "حارة" بني شداد، التي تتطابق على الأرجح مع الحي الذي قام جنوبي محور باب أنطاكية^(١).

هل يعطي توزع مساجد الجمعة على رقعة المدينة ربما ليس فقط في ظروف توسع مفهوم الجامع التاريخية الأعم صورة عن حقبة زمنية محددة؟ وهل من الممكن أن يعكس علاوة على ذلك صورة عن التقسيم الإداري المتبع في حلب آنذاك، الذي كان لكل قطاع فيه جامع بمثابة مركز؟ وهل من المحتمل أن تمثل هذه المراكز مراكز وحدات تجاوزت حدود المحلات السكنية؟ سؤال آخر يطرحه توزع المساجد، لا يناقض على أية حال الأسئلة المطروحة أعلاه، على أن نستحضر في أذهاننا التقسيم الإداري لمدينة حلب في أواخر العصر العثماني، وينص السؤال: هل يعكس توزع الجوامع هذا توزع السكان أو اتساع المحلة السكنية؟ إن الجواب يتمثل كما يبدو بالنفي. فهناك، حيث يمكن بدقة تحديد موقع الجامع، يتضح للعيان أن الجوامع تقوم في المواقع المطروقة كثيراً أو على مقربة منها: فهي تقوم عادة خارج الأسوار على امتداد المحاور الرئيسية الممتدة داخل الأسوار أو بالقرب منها. فعلى المحور الجنوبي قام خارج الأسوار مسجد أقيمت فيه صلاة الجمعة وعلى المحور الجنوبي الشرقي قام جامعان، وصب المحور الشرقي القديم الأهمية في جامع، وكان هناك على المحور الشمالي الشرقي أربعة جوامع على الأقل وعلى المحور الشمالي جامعان. وفي الجهة الغربية، خارج بابي

(١) لا يفهم من كلام المؤلف أي حي سكني قديم بالضبط يقصد، ولا يمكن بالتالي تحديد موقع حارة بني شداد. لأن كل ما هو جنوبي محور باب أنطاكية يتبع منذ أيام الغزي محلة الجلوم، إلا أن تصنيف ابن الشحنة لا يتطابق مع تصنيف الغزي، وجلوم ابن الشحنة جزء من جلوم الغزي.

الجنان وأنطاكية، لم يختلف الوضع كثيراً، وكذلك هو الحال بالنسبة للكلاسة، حيث لم يعد بالإمكان التأكد مما كان عليه الحال.

وداخل الأسوار يستمر بوضوح تام هذا النمط الخطي في توزيع الجوامع، لكنه يُردف بنمط بُقعي في بعض الحارات، التي كانت طرفية بالنسبة لحركة المرور العامة الكثيفة داخل المدينة، في العقبة التي تضم جامعين لا يقومان على محاور، وعلى الأخص في حارات باب قنسرين وقلعة الشريف والحوارنة والتركمان وساحة بزة والاسفريس التي تمتد بين محوري باب قنسرين وباب المقام الأقل حركة بشكل واضح وتضم ستة جوامع. ويمثل المرتبة الأدنى من هذا النمط الجامعان القائمان على نحو منعزل وبعيد عن حركة المرور في حارتي الجلوم والفرافرة، في حين تجسد الجوامع الثلاثة القائمة في " المدينة "، على تماس مباشر مع السوق والمتمثلة في الجامع الكبير وآخرين إلى الشرق منه، تجمعا بُقعيًا [أي مركزاً في بقعة محددة] يفرضه موقعها المركزي.

وهكذا يبدو أنه من الممكن التعرف على القواعد الناظمة لتوزيع مساجد الجمعة على رقعة المدينة في حلب أواخر القرون الوسطى. إن السائد هو التجمع الخطي، وهذا ما ينطبق على ٢٩ من ٤٣ جامع أتينا على ذكرهم، إلى جانب ١١ جامع كانوا مجتمعين في بقع محددة و٣ جوامع منعزلة. بيد أن مساجد الجمعة لم تثبت من الأرض، ففي حلب المملوكية شُيّد العديد منها كمساجد جمعة (القسم الأكبر منها)، أو أضيفت هذه السمة على بعض المدارس والمساجد القديمة (التي تحتوي قاعة صلاة عادة)، التي لم تكن تقام فيها الجمعة سابقاً، (الأمر الذي ينطبق على جامع القيقان - دليل ٤، جامع الخواجة - دليل ٣٢، جامع الحيات - دليل ١٧٤، جامع بيث قبّة - دليل ٢٠٥، جامع في باب الجنان - دليل ٢٢٥،

المدرسة القرموطية - دليل ٢٣٥، جامع الدبابة العتيقة - دليل ٢٥٧، وجامع الكريمة - دليل ٤٠٢، وجامع الحدادين - دليل ٥٢٦). وربما كان وراء رفع أهمية هذه الجوامع وجهات نظر واقعية، كتسهيل الوصول إلى مساجد الجمعة من بيوت وأماكن عمل المؤمنين التي يؤمنونها، شكّلت دافعاً لها. بيد أن السلطة هي التي حسمت ذلك وقراراتها هي التي فرضت، بقصد أو بدون قصد، بُنى تمثّلت في خطوط ومساحات، شكّلت وفقاً لها الأفكار التخطيطية والاعتبارات السياسية.

وعندما نضيف إلى مساجد الجمعة المساجد والمدارس القائمة حتى اليوم، التي تعود إلى العصر المملوكي وإلى ما قبل العصر المملوكي وكذلك المساجد التي أُقيمت بعد العصر المملوكي على مواقع مملوكية، عندها تتسع الصورة؛ ويظهر توازن نسبي بدون أن تضيع الملامح التي تحددها مساجد الجمعة. فإلى جانب خطوط المحاور الرئيسية تتداخل خطوط المحاور الثانوية، التي تتخلل الحارات وتربطها مع محاور أخرى، والتي تصطف عليها المنشآت الدينية. ويتضح ذلك على أكمل وجه عند التمعّن بالخط المنساب من باب الحديد في الشمال الشرقي من المدينة نحو الحارات الكائنة خارج باب النصر شمالي المدينة، الذي توجد عليه عشرة مباني دينية على الأقل - أو عند التمعّن بالخط، الملفت للانتباه كذلك، الممتد على أطراف المدينة في الجهة الشرقية والرابط بين بانقوسا وباب الملك، الذي توجد عليه سبع جوامع مملوكية. كما يُلاحظ بوضوح ثمة محاور ربط عرضية أيضاً، كالمحور المنطلق من بانقوسا خارج الباب الشمالي الشرقي باتجاه الباب الغربي، أو المحور المنطلق من باب قنسرين عبر الجلوم باتجاه باب أنطاكية، أو المحور المنطلق من باب الفرج باتجاه باب النصر وعدة محاور أخرى. ومع أنّ هناك

أبنية أخرى على المحاور الرئيسية أيضاً أو على تماس مباشر معها (وهي قليلة جداً مما يؤكد على ارتباط وثيق بين مساجد الجمعة والمحاور الرئيسية)، فالصورة تتسع ورقعة المدينة تمتلئ والتجمعات المنعزلة تضمحل. ولذلك يفترض أن تمكنا هذه الأبنية — باستثناء تلك التي وجدت في الجهة الشمالية الغربية داخل الأسوار وفي الجهتين الغربية والجنوبية الغربية خارج الأسوار، والتي أزيلت بدون توثيق ولا يمكن تصورها — من التعرف بدقة متناهية على توسع المدينة في العصر المملوكي، وأن تساعدنا على تصور تلك العوامل، التي أثرت على صياغتها وتماسكها.

٧ - ٦ صورة حلب في القرن الخامس عشر الميلادي

وبهذا تكون المعلومات التكميلية الضرورية للإحاطة بالمدينة ككل متكامل، بالاعتماد على وصف ابن العجمي لها، جاهزة. لقد ترك ابن العجمي لنا وصفاً شخصياً أصيلاً لمدينته. وصف شخصي على نحو مزدوج يصور ما يراه — وليس ما يراه هو فقط — هاماً في حلب، ويسمح بالتعرف كنتيجة لما تقدم على المواقع، التي لم يكلف ابن العجمي نفسه عناء تقصيها. وتتمثل هذه المواقع في المحلات السكنية الجديدة داخل الأسوار (بالرغم من أنه وجد مثواه الأخير في المدرسة التي تحمل اسم عائلته — دليل ٣٠٧، التي توجد في إحدى هذه المحلات — انظر الغزي، ج٢، ص٣٩٣- ومع أنه يرجع في أصله إلى هناك) وفي المحلات الموجودة خارج الأسوار، حيث عاش جميع الغرباء، الذين أرادوا أن يشاركوا في ازدهار حلب، في المحلات التي تمثلت له في مساجد ومدارس أكثر مما تمثلت له، فيما صنعت حلب لحلب، في اقتصادها.

بيد أننا نستطيع أن نثق بتقديره للأمور فيما يتعلق بالمدينة القديمة الموغلة في القدم، بالمدينة المسورة قبل العصر المملوكي. فالشوارع التي يتطرق إلى ذكرها هنا - مع أنه يقوم بذلك، ليقربها قبل كل شيء بأشخاص ومن ثم بمبان دينية -، كانت أهم الشوارع، على الأقل خارج البقعة الهلنستية والمناطق المتصلة بها مباشرة، التي تمكن بنيتها المنتظمة من وصفها بسهولة. ولهذا السبب أيضاً ابتداء ابن العجمي وصفه من عند باب أنطاكية. لكنه هنا في "المدينة" والجلوم وجدت أفخم الأبنية أيضاً، فإلى جانب الجامع الكبير (دليل ١٠٠) هناك الحلوية (دليل ٧٣) والبيمارستان النوري (دليل ٤٤) والمدرسة المقدمية الزنكية (دليل ٢٦) والزجاجية أقدم مدارس حلب قاطبة (دليل ٤٢٤)، وهنا سكنت أيضاً أعرق أسر المدينة، وهذا سبب آخر يدفعه لبدء وصفه من هنا.

وفي المنطقتين الواقعتين جنوب غربي وجنوب الجامع الكبير نستطيع أيضاً تتبع وصف ابن العجمي بسهولة تامة، لأنه يقوم بوصف الشوارع المستقيمة واحداً بعد الآخر؛ حتى هناك، حيث تبدأ الشوارع غير المنتظمة بالظهور، في الجنوب، باتجاه باب قنسرين، نستطيع في الغالب على هدي الشوارع المستقيمة في المناطق الواقعة شمالي المنطقتين المعنيتين تحديد نقاط علام بالتأكيد. أما خارج إطار هاتين المنطقتين من المدينة القديمة فيصبح فهم المعلومات الواردة عند ابن العجمي على غير الحليين أصعب. لكن وصفه هنا يتسم بتوجه شخصي وبعيد زمني، يجعلانه هاماً بالنسبة لنا. فهناك بالتحديد، حيث تتوقف الهندسة، كان عليه أن يبرز معالم أخرى، معالم عامة، كانت بالنسبة للذين قرأوا كتابه معاصرة. وهذه لم تكن فقط الشوارع، التي

وجدت فيها مساجد ومدارس والتي سكنها أو كان قد سكنها أشخاص مرموقون، وإنما كانت أيضاً الشوارع التي كان على المرء أن يعبرها، للوصول إلى السوق أو إلى الجامع الكبير.

ويستخدم ابن العجمي تسميتين للشوارع: القصبه والدرب. والدرب هو المفردة المستخدمة للتعبير عن الزقاق. أما القصبه فهي المفردة التي استخدمت مرتين فقط^(١)، وذلك للتعبير عن الشارعين الداخلين إلى المدينة عبر باب الجنان وباب أنطاكية. وقد شكّل هذان الشارعان الشريانين الرئيسيين في المدينة، الذين تدفق عبرهما الناس إلى داخل المدينة أو إلى خارجها، ولهذا السبب وجد عدد كبير من مساجد الجمعة داخل وخارج هذين البابين. وقد انطلق أحدهما، المار عبر باب أنطاكية، نحو جنوبي الجامع الكبير إلى السوق الممتد هناك حتى حمام النحاسين (دليل ١١٠) على أقل تقدير (حيث يذكر ابن العجمي، ص ١٥٩، "وكان سوق الصاغة القديم بالقرب من حمام الست")، وانطلق الآخر، المار عبر باب الجنان، نحو شمالي الجامع الكبير إلى سويقة حاتم. وفي هذا المثلث تمركز من المفروض ثقل حلب الاقتصادي في ذلك الحين. ولسوء الحظ فقد تقوض العمران القديم بين باب الجنان وسويقة حاتم تماماً أما العمران القديم الكائن جنوبي الجامع الكبير فهو في معظمه مملوكي متأخر من الفترة التي تلت ابن العجمي وعثماني. لكن التدابير العمرانية المملوكية المتأخرة شمالي محور السوق الرئيس، خان القصابية (دليل ٦١) وخان

(١) إن ما يورده المؤلف هنا ليس صحيحاً فقد ورد ذكر القصبه عند ابن العجمي سبع مرات على الأقل فبالإضافة إلى قصبه باب الجنان وقصبه باب أنطاكية ورد ذكر قصبه باب الفرج وقصبه باب النصر وقصبه باب قنسرين وقصبه باب الحديد وقصبه بانقوسا.

الصابون (دليل ١٣٧) و خان خاير بك (دليل ١٧١) تبرهن بوضوح على ميل لإكمال إعمار المنطقة الواقعة بين المحورين الرئيسيين؛ وهذا يعني أنهما يقعان بالضبط في ميدان التنافس الذي يتحدد بناء على معطيات ابن العجمي. لكن القطاعات الكائنة جنوبي محور باب أنطاكية أيضاً سادها من المفروض نشاط محمود في ذلك الحين. فمع أن المصابن كانت قد نُقلت من قرب باب قنسرين إلى الشمال، إلى شمالي محور باب الجنان (ابن العجمي، ص ١٥٩)، وصناعة الزجاج كانت قد رُحلت من هذه المنطقة الكائنة جنوبي محور باب أنطاكية إلى الشمال الغربي خارج سور المدينة (قارن بين اسم الحارة الكائن خارج الأسوار ذات الرقم ١٠ عند ابن الشحنة، ص ١٨٧ وبين اسم الشارع الجنوبي الموازي لمحور باب أنطاكية عند ابن العجمي، ص ١٤٢). إلا أن ابن العجمي يشير في معرض حديثه إلى خان وفندق و عدة حمامات في هذه المنطقة (انظر أعلاه ص ٢١٤ وما بعد). كما أن الأسواق التي لا تزال موجودة حتى اليوم جنوبي المحور الرئيس كانت موجودة أيام ابن العجمي (انظر أدناه ص ٤٥٠).

لكنه يبدو واضحاً أن توسع المدينة كان متجهاً في ذلك الحين باتجاه الشمال، فشمالي باب الجنان وجدت الدباغات والمصابن؛ وهناك أيضاً قامت ورشات الحجارين ودورهم (انظر أعلاه ص ٢٢٨). أما عن الفعاليات الاقتصادية شمالي الدباغات والمصابن فلا نعثر على شيء عند ابن العجمي. لكنه قام من المفروض سوق على أقل تقدير بالقرب من باب الفرج في داخله. وإلى الجنوب من ورشات إنتاج الزجاج خارج باب الفرج، التي تمّ التطرق إليها فيما سبق، وجدت في ذلك الحين وعلى الدوام أيضاً منطقة إنتاج الفخار، التي يرد ذكرها عند ابن شداد (ص ٩١) في معرض ذكره لمسجد خارج باب

أنطاكية يسميه "مسجد في الفاخورة"، كما ترد عند ابن الشحنة (ص ١٩٥) أيضاً إشارة إلى خان يقع خارج باب الفرّج ويُعرف بـ"خان الفاخورة". إلى جانب هذا الخان يرد عند ابن الشحنة (ص ١٩٥) ذكر أربعة خانّات أخرى خارج باب الفرّج: خان السمك على نهر قويق وخان الحنة وخان الفحم وخان سويد. أما إذا كان للمنطقة الواقعة بين بحسيتا ومحور باب النصر في ذلك الحين وظيفة سكنية محضة، أم أنها ضمّت فعاليات اقتصادية أيضاً، فذلك ما نجهله. لكن محور باب النصر وإن لم يسمّى قصبه^(١) إلا أنه كان من المفروض هاماً. ولنتفكّر فقط بالانتشار الواسع للضواحي باتجاه الشمال على طول هذا المحور، ولنتذكّر أن أوج خان (دليل ٤٧٨) قد رُمّم من قبل آخر حاكم مملوكي لحلب (راجع ما ورد في الدليل الملحق بهذا الكتاب حول أوج خان) وأنه وُجد خارج هذا الباب بالإضافة إلى أوج خان ما لا يقل عن خمسة خانّات (ابن الشحنة، ص ١٩٥). وداخل سور المدينة أيضاً ثمة دلائل تشير إلى الأهمية التي كان عليها هذا المحور أواخر العصر المملوكي، فالأقسام القديمة من خان قورد بك / قرطبة العثماني الطراز ذات طابع مملوكي. لذلك ينبغي أن يضاف إلى المثلث الواقع بين محوري باب أنطاكية وباب الجنان، الذي شكّل قسمه الشرقي المركز الاقتصادي للمدينة بدون شك، محور باب النصر وتوسعه البقعي الجنوبي في سويقه حاتم. أما إذا كانت الكثافة الملحوظة في هذه المنطقة حول خانّات حاج موسى (دليل ٢٦٠) والأعوج (دليل ٢٦٤) والتتن (دليل ٢٦٢) واسطنبول (دليل ٢٥٨) وقورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) والبرتقال

(١) لا صحة لذلك، فابن العجمي يقول: "باب النصر في دركاته مزار ومنفعة ومسجد وتنتهي قصبه هذا الباب إلى قطيعة جامع المهندار".

(دليل ٢٦٦) قد جاء بها العصر العثماني، أم أن بداياتها تعود إلى العصر المملوكي، فذلك لا يمكن البتّ به، وإن كنا أميل في هذه الحال إلى نسبتها إلى العصر المملوكي.

بين محور باب النصر في الشمال ومحور باب الحديد في الشمال الشرقي امتدت مناطق سكنية صرفة ومقبرة الجبيلة. ويبدو أن محور باب الحديد وامتداده خارج الأسوار، شارع بانقوسا، لم يلعبا في ذلك الحين دوراً اقتصادياً يمكن مقارنته بالدور الذي لعبته محاور باب أنطاكية وباب الجنان وباب النصر. فداخل باب الحديد كانت هناك دكاكين المبيضين [ج.مبيض] (ومن هنا جاء اسم محلة البياضة؛ ابن العجمي، ص ٤٧)، الذين شغلوا السوق الصغير (دليل ٣١٧) أيضاً (وإن كان هناك رأي آخر غير مدعم بالحجج لسوفاجيه، ١٩٤٤، ص ١٧٤). وأمام الباب شيد أحد التجار أيام ابن العجمي (ص ١٥٧) خاناً وسوقاً (دليل ٥٥٥) هادفاً من وراء ذلك إلى نقل سوق الصابون إلى هذا القطاع من المدينة. لكنه باء بالفشل الذي انتهى إليه قبله أحد حكام حلب الذي رام نفس الهدف. هنا نشطت تجارة اللبن والفحم، وهذا ما نستطيع أن نتبينه من إحدى الإضافات التي أضيفت على نص ابن الشحنة قبل عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م، حيث يرد ذكر خان اللبن وآخر للفحم أمام باب الحديد. وحول هذه الإضافات يطرح ج. سوفاجيه J. Sauvaget في مقمّمة ترجمته لكتاب ابن الشحنة (ص ١٢) تصوّراته عن إمكانية كون هذه الإضافات مواصلة لعمل ابن الشحنة قام بها أبو اليمن البتروني، الذي درس في الخسروية عام ١٠٣٤هـ/١٦٢٥م. لكن ذلك غير صحيح، لأن إحصاء الخانات الوارد في كتاب ابن الشحنة (ص ١٩٣-١٩٥)، الذي أضيف بعد موت ابن الشحنة بالتأكيد،

قد أُضيف حتى قبل عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م، لأنه يضم جميع الخانات التي وُجدت أواخر العصر المملوكي ولا يضم أي خان من الخانات التي تعود إلى أوائل العصر العثماني.

وبانقوسا بالذات، التي توغلت مع امتدادها حوالي ١ كم باتجاه الشمال الشرقي، من المفروض أنه كان لها في ذلك الحين كما في الوقت الحاضر سوق محلي مجهز على أحسن ما يرام، لأن الاثنان [أي بانقوسا وامتدادها] الواقعان شرقي الجامعين القائمين على مقربة من باب الحديد يدلان على عدد سكان كبير في العصر المملوكي. وعبر الشارع [محور بانقوسا وامتدادها] تدفقت طرق المواصلات القادمة من الأرياف المحيطة في شمالي شرقي حلب، وهنا تركزت مخازن سماسرة التجارة بالمنتجات الزراعية.

أما المنطقة الواقعة بين جامع قارلق (دليل ٥٤١) في الشمال الشرقي وشارع باب النيرب في الجنوب الشرقي فيفترض أن كثافتها العمرانية في ذلك الحين ككثافتها اليوم تقريباً. ومع أنه وُجد فيها جامع واحد فقط، لكنه قامت على طرفي المحور الثانوي، الذي يربط الأطراف الشمالية الشرقية بالأطراف الجنوبية الشرقية للمحلات السكنية الموجودة خارج الأسوار، مساجد تعود إلى العصر المملوكي وتتباعدها عن بعضها من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ متر. وفي القسم الشمالي يفترض أنه لم تكن هناك أية بقعة خالية بين هذا المحور الثانوي وبين سور المدينة. وفي غربي هذه المنطقة هناك مسجدان مملوكيان، ويغلب الظن أن بعض المساجد الأحدث عهداً هنا قد شُيّدت على موقع مسجد يعود إلى العصر المملوكي أو إلى ما قبل المملوكي، كمسجد البكرجي (دليل ٥٧٠) مثلاً. وهناك حيث يتقاطع محور المدينة الشرقي القادم

من باب الأحمر مع المحور الثانوي في الجهة الشرقية، يقوم اليوم سوق صغير، يفترض أنه قام إبان العصر المملوكي أيضاً في نفس الموقع تقريباً. وعلى الأرجح لم تختلف في ذلك الحين الخدمات التي وُجدت في العصر المملوكي للمحلة السكنية المحيطة بالجامع السلیماني (دليل ٥٧٣) كثيراً عن تلك التي وُجدت أيام الغزي (ج ٢، ص ٣٤٦-٣٤٨) وتمثلت في أربعة مساجد ومزار ومدار وفرن وثلاثة خانات وستة مقاهي (خمسة منها في غربي المحلة السكنية عند ساحة المسلخ - ولأن المقهى ظهر أول ما ظهر إلى حيز الوجود في حلب بعد القرن السادس عشر الميلادي فقد قامت بدور المقهى في العصر المملوكي منشآت اجتماعية أخرى شبيهة بها).

وإلى الجنوب قليلاً من امتداد محور باب الأحمر خارج السور بدأت في الظهور "الأراضي الخالية" (العرصات)، التي أطلق اسمها على المحلة السكنية الموجودة خارج باب النيرب. أما عن استخدام هذه الأراضي الخالية في ذلك الحين، فذلك لا يمكن معرفته بدقة. فعند ابن شداد يرد ذكر عرصات الخشب، وهي سوق للخشب سددت ضرائب بلغت ٥٠ ألف درهم سنوياً، كما يرد أيضاً ذكر عرصات ابن الفراتي (ابن شداد، ص ٩٤، ٦١، ١٥١)، وعند ابن الشحنة (ص ٢٠٠) يرد ذكر مدينة ملاهي خارج باب النيرب استخدمت أيضاً كسوق للخضار والفواكه^(١). لقد استخدمت هذه العرصات إذاً كمدينة ملاهي أو كسوق للأخشاب أو كسوق للخضار أو ما شابه ذلك، إن لم تكن استخدمت

(١) يحرف المؤلف هنا ما أورده ابن الشحنة صراحة في ذكره لمنزهات حلب. فهو يقول: "وهي كثيرة فمنها ما يقصد في أيام الأعياد والمواسم. ويستوي فيه العام والخاص يجعل فيه فيالات (لعبة للصبيان) وتعمل فيه أنواع الفنون وتعتقد به الحلق لأرباب الصنائع ويبيع فيه أنواع المأكّل."

في ذلك الحين على غرار ما استخدمت به في الأزمنة اللاحقة كمسلك وحسب.

إن المحلة السكنية التي أُطلق عليها العَرصات امتدت من المفروض إلى حدّ بعيد باتجاه الشرق. وكانت تُغلق أيام ابن العجمي بباب عُرْف بباب الملك وقام، حيث وجد أ. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥، ص ٧٥) كتابه منقوشة تدل على تاريخ إنشائه عام ٨٧٦هـ/١٧٤٢م، جنوبي غربي المدرسة الطرنطائية (دليل ٦٠٠) باتجاه الأرض العراء. أمّا إلى أي مدى زحف الاستيطان في ذلك الحين جنوبي الشارع، فذلك ما لم يعد تحديده ممكناً. إن جميع المساجد التي لا تزال قائمة في هذه المنطقة حتى اليوم (مسجد السخانة - دليل ٦١٤، مسجد كتان - دليل ٦١٥، مسجد بادنك - دليل ٦٠١، تربة الشيخ جاكير - دليل ٦١٣)، تعود إلى فترة زمنية متأخرة. وجنوبي خارج باب النيرب كان هناك قبل العصر المملوكي موضع سيئ السمعة، فيه "بيعت المسكرات وأقامت المغنيات" (ابن العجمي، ص ٤٦). ورغبة في إزالة سمعة المحلة السيئة قام الشيخ محمد بن المعصراني ببناء جامع فيها (التوبة، دليل ٦١١)، لكنه لم ينجح في مسعاه على المدى البعيد، إذ سرعان ما تحول الموضع لاحقاً إلى أحد مراتع اللهو والمتعة في حلب (انظر أدناه، ص ٣٠٢).

وداخل الأسوار قامت بين محور باب الأحمر في الشمال ومحور باب النيرب في الجنوب محلات سكنية محضة، وتركزت على محور باب النيرب وعلى استمراريته خارج الأسوار (على غرار محور بانقوسا) تجارة وتخزين الحاصلات الزراعية. ولم تكن حارة القصيلة القابعة في الركن الجنوبي من المدينة المسورة في القرن الخامس عشر الميلادي قد استوطنت بعد إلا قليلاً،

واستغلت المنطقة هنا لأغراض زراعية (انظر أعلاه، ص ٢٣١)، ومرد ذلك على الأرجح إلى الدمار الذي خلفته عصابات تيمورلنك وراءها؛ لأن المنطقة كانت مأهولة في الماضي، ويشهد على ذلك مسجد الجنينة (دليل ٣٧٤) الذي يعود إلى ما قبل العصر المملوكي، وفي أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ومستهل القرن السادس عشر الميلادي طال توسع المدينة مرة أخرى هذه المنطقة، التي ربطت بشبكة المياه عام ٩٠٩هـ/١٥٠٤م (انظر أدناه ص ٤٨٣).

وجنوبي القلعة امتدت ساحة رحبة، حدها أيام ابن العجمي في الشمال الشرقي جامع الأطروش (دليل ٣٣٧) وحمّام اللبابيدية (دليل ٣٣٩) القائم إلى الشمال منه، وفي الجنوب الشرقي جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) وفي الغرب جامع الموازيني (دليل ٣٩٠)، وتشهد على ذلك الآثار الباقية حتى اليوم. ومن الغرب صبّا في هذه الساحة الرحبة شارع الاسفريس (انظر أعلاه، ص ٢١٦)، الذي يدل اسمه على أنه كان يؤدي إلى ميدان لركوب الخيل في منطقتنا. وهذا الميدان لا يتطابق مع أي من الميادين الأخرى التي تأتي المصادر على ذكرها، وإنما يعود إلى حقبة زمنية ترجّح إلى ما قبل العصر الزنكي.

وهناك ميدان باب العراق الذي يرد ذكره عند ابن الشحنة (ص ٣٠) وعند ابن العجمي (ص ١٧٥)، ويتطرق إلى ذكره ابن شداد (ص ١٩) أيضاً. وقد امتد خارج باب العراق - أي إلى الشرق من خان عبده المصري (دليل ٣٦٢) وما يليه. وفي معرض ذكره لجامع الطنبغا (دليل ٣٣٦) وجامع الأطروش (دليل ٣٣٧) يتطرق ابن الشحنة إلى ذكر ساحتين رحبتين أخرتين. فهو يشير إلى أن جامع الطنبغا بُني عند الميدان الأسود، وإلى أن جامع الأطروش يقوم في حضرة سوق الخيل الذي أُقيم مكان سوق الغنم القديم.

ولكن إذا كان جامع الطنبغا قد قام عند ميدان ركوب الخيل. فلا بد أن هذا الميدان كان ميدان باب العراق^(١) الآنف الذكر. فإذا أمعنا النظر في محيط جامع الطنبغا فليس هناك سوى موقعين تتحصر فيهما إمكانية تحديد مكان هذه الساحة: فهناك "الجزيرة" الكائنة شرقي الجامع والتي فيها مسجد زكريا (دليل ٥٩٠) ومسجد كوجك آغا (دليل ٥٨٥) وهناك المسطح المحدد بأزقة ممتدة في الجهات الأربعة وبالمدرسة الأنصارية الأيوبية المنشأ (دليل ٣٥٢). لكن الموقع المرجح من بينهما هو الموقع الأقرب إلى باب العراق، الذي تنفتح عليه بوابة المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢).

لقد شكّلت الساحة الرحبة الممتدة أمام جامع الأطروش (دليل ٣٣٧) من ناحية أخرى جزءاً من الساحة التي امتدت أمام القلعة وسبق أن أشرنا إليها، والتي شكّلت، كما يستنتج بقايا الاسفريس.

إلى أي حد يمكن اعتبار ساحة بزة الصغيرة الكائنة في الركن الجنوبي الغربي من الميدان القديم البقية المتبقية من باب العراق^(٢)، أو الأثر الباقي من ساحة أخرى كما يعتقد ج. سوفاجيه J. Sauvaget

(١) إن استنتاج المؤلف ليس صحيحاً ومناقضاً لنفسه. فجامع الطنبغا يقوم عند الميدان الأسود - كما ذكر هو نفسه بالاعتماد على ابن الشحنة- وليس عند ميدان باب العراق، فالاثنتان ليسا واحداً. من ناحية أخرى فإن جامع الطنبغا لا يقوم عند باب العراق - الذي يحدد ابن الشحنة موقعه شمالي جامع الطواشي- وإنما إلى الشرق منه على بعد ٣٠٠م. والكلام هنا ينطبق على جامع الأطروش تماماً وليس على جامع الطنبغا.

(٢) لا علاقة البتة بين ساحة بزة وميدان باب العراق. ولا أعرف كيف يقع المؤلف في خطأ كهذا، لأنه كان قد حدد موضع ميدان باب العراق قبل قليل عند الساحة المعروفة اليوم بساحة الملح. أما ساحة بزة فربما كانت بقايا ميدان الاسفريس كما يفهم من المصائر وليس ميدان باب العراق.

(١٩٤١، ص ١١٨) أو إحدى الابتكارات التخطيطية المملوكية المتجسدة في الساحة الصغيرة الممتدة بين جامع الكريمة (دليل ٤٠٢) وحمّام الجوهري (دليل ٤١٥)، على هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة هنا. لأن المصادر التي تعود إلى ما قبل العصر المملوكي لا تتطرق إلى ذلك.

بين ساحة بزة في الشرق وشارع باب المقام، الذي تتم واجهة جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) المنتصبة في مساره عن أصوله المملوكية، قام من المفروض في زمان ابن العجمي حي سكني ذو كثافة عمرانية مرتفعة، وإلا لما كان لجامع بزة (دليل ٣٧٨) مرتبة مسجد جمعة. وداخل باب المقام وخارجه وجدت ساحات رحبة، استخدمت^(١) كمدينة ملاهي وسوق للخضار والفواكه (ابن الشحنة، ص ٢٠٠)، بالإضافة إلى خانين على الأقل قاما عند الباب. وخارج الباب انتشرت محلة المقام بمزاراتها ومدارسها ودورها السكنية.

أما محلة قلعة الشريف المتاخمة لساحة بزة في غربها فمن المفروض، تبعاً لابن شداد (ص ١٨، وتبعاً لجميع المصادر الأخرى المعتمدة عليه)، أنها تقوم مكان حصن أنشأه قبل عام ٤٧٧هـ/١٠٨٥م الشريف أبو علي الحسن بن هبة الله الحسيني، وضُم فيما بعد إلى داخل الأسوار. وكان الموقع، الكائن بين جرف طبيعي في حضرة باب قنسرين وجرف قام الناس بتوسيعه شرقي هذه المحلة السكنية، مناسباً جداً لمثل هذه المنشأة، مع ذلك يبقى سبب بناء الحصن هناك غير مفهوم تماماً. هل من الممكن أن يكون هذا الموقع قد سمي بسبب شكله قلعة قبل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي

(١) لم يرد ابن الشحنة ذلك وإنما أشار إلى منتزه هناك تمت فيه مثل هذه النشاطات. انظر حاشية رقم (١) ص ٢٥٤.

بوقت طويل، ثم ارتبطت تسميته فيما بعد باسم الشريف، الذي أمر بإنشاء
برج دفاعي صغير هناك؟

وبذلك تكتمل دائرة استطلاعنا التخيلي لمدينة القرن الخامس عشر
الميلادي. لقد حاولنا من زوايا نظر مختلفة التبصر في بنية وتركيبه المدينة.
وإذا ألقينا نظرة سريعة إلى الوراء، نجد مما تبين أن وصف ابن العجمي
لشوارع حلب دليل يتعذر تقدير أهميته. فالرؤى الشخصية التي يتضمنها
وصفه، يمكن اعتبارها تجسيداً لإدراك حسي بمدينة حلب في القرن الخامس
عشر الميلادي لا ينفرد المؤلف لوحده به، ومن الناحية الموضوعية يقدم لنا
وصفه معلومات عديدة يمكن التأكد منها اليوم على أرض الواقع. معلومات
تمكننا من إثبات أن شبكة الطرق الرئيسة للمدينة القديمة في حلب اليوم
تتطابق إلى حد بعيد مع تلك التي وجدت في المدينة إبان القرن الخامس عشر
الميلادي. لقد بقي العديد من المباني التي أتى على ذكرها على حاله ولا تزال
الكتابات المنقوشة التي استشهد بها مقروءة اليوم. وبناء على المعلومات
الواردة عند ابن العجمي ومعاصره ابن الشحنة أمكن التعرف على توزيع
محلات المدينة إبان القرن الخامس عشر الميلادي داخل الأسوار وخارجها
وتحديد القواعد الناظمة لها وتكوين فكرة عن الجماعات غير الحلبية أو غير
المسلمة (حوارنة، حرانيين، أكراد، فرس، أتراك، سودان، يهود، نصارى) التي عاشت
فيها.

كما تبين أن مركز المدينة الاقتصادي وجد بين محور باب أنطاكية
ومحور باب الجنان وأن توسعاً ملحوظاً نشط خارج هذا النطاق باتجاه
الشمال. وهنا إلى الشمال من المركز الاقتصادي امتدت منطقة المصابين

والمدايغ وكذلك سويقة حاتم التي يشطرها ثالث أهم محور في المدينة، محور باب النصر في قسمه الجنوبي. وقد تمّ توظيف محوري المدينة الشمالي الشرقي والجنوبي الشرقي في معظميها لأغراض التجارة والمحاصيل الزراعية وتخزينها، بينما استخدمت الساحات الرحبة داخل الأسوار وخارجها في الجنوب والجنوب الشرقي على نحو متنوع ومتبدل لأغراض التجارة والتسلية.

لقد اتضح مما سبق أن مصادر القرن الخامس عشر الميلادي تمثّل القاعدة الأقدم الموثوقة القابلة للتأويل اللازمة لدراسة المدينة. وتتجلى أهميتها خصوصاً في أننا نستطيع بالاعتماد عليها تتبّع التغيرات الطارئة بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين على نحو موثوق إلى حد ما. من خلال ذلك يتبين أن تطور المدينة اتخذ منذ القرن الخامس عشر الميلادي منحى محددًا، مما يشجّعنا على إلقاء نظرة على الحقبة التي امتدت قبل القرن الخامس عشر الميلادي، والتي تعتبر مصادرنا عنها، وخاصة ما تركه ابن شداد، الذي سنهتّم به في ما يلي، أقل غنى من حيث الجوهر.

٧ - ٧ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي

المحلات السكنية الواقعة خارج أسوار المدينة

(شكل رقم ١٩)

عندما نتأمل الآثار الباقية حتى اليوم من ناحية ونتذكر من ناحية أخرى أن ابن الشحنة، المعاصر لابن العجمي، يعتمد في قسم كبير من وصفه لحلب في القرن الخامس عشر الميلادي على نص ابن شداد



شكل رقم (١٩): حلب في القرن الثالث عشر الميلادي: المحلات السكنية داخل أسوار المدينة وخارجها

(ت: ٦٨٤هـ/١٢٨٥م)، عندها يمكن الجزم بأن المسقط الأفقي لحلب لا يمكن أن يكون قد تغير كثيراً ما بين منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، الفترة التي يفترض أن نص ابن شداد يعود إليها، ومنتصف القرن الخامس عشر الميلادي.

وهناك منحيان نستطيع باتباعهما دراسة المدينة في القرن الثالث عشر الميلادي ويتمثلان في العودة إلى الشواهد الحية وفي العودة إلى نص ابن شداد. بيد أن الشواهد الحية لا يمكن الاعتماد عليها كثيراً فيما يتعلق بالقرن الثالث عشر الميلادي، ولنفكر فقط بالإجراءات العمرانية المملوكية الواسعة النطاق في المدينة، التي ذهب ضحيتها كما يفترض بعض الأبنية القديمة، ولنتذكر أن المغول احتلوا المدينة عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م وعاثوا فيها فساداً. إن سور المدينة يعود مساره الحالي إلى العصر المملوكي. ومن المعروف أن المدينة المسورة في القرن الثالث عشر الميلادي كان لها مسقط أفقي آخر. ففي ذلك الحين انتصبت القلعة على حافة المدينة الشرقية. وهذا يعني: أن كل ما وجد شرقي الخط المار بساحة بزة وببرج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣) وبالمدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)، تتبع الضواحي المنتشرة خارج السور (خارج السور الشرقي الأيوبي الذي قام قبل السور الشرقي المملوكي، انظر أدناه ص ٤٢٠ وما بعد). ولا تساعدنا الآثار الموجودة اليوم على تحديد نطاق هذه الضواحي إلا فيما ندر، لأنه لم يبق من المباني التي تؤرخها الكتابات المنقوشة فيها أو ما شابه ذلك، والتي تعود إلى ما قبل عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م، إلا النذر اليسير. ففي الشمال لم يعد هناك أي مبنى، وفي الجنوب الشرقي

هناك المدرسة الأتابكية (دليل ٣١٠، من عام ٦٠٩هـ/١٢١٣م)، وفي الشرق لم يعد هناك أي مبنى، وفي الجنوب الشرقي هناك المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢، قبل عام ٦٠٤هـ/١٢٠٨م) ومسجد الجنينة (دليل ٣٧٤، قبل عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م)، وفي الجنوب هناك مدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢، من عام ٦٣٣هـ/١٢٣٦م) والمدرسة الظاهرية (دليل ٦٦٠، بعد عام ٦١١هـ/١٢١٥م)، وفي الجنوب الغربي قامت حتى مستهل القرن العشرين الميلادي المدرسة السيفية (دليل ٢٩٠، قبل عام ٦٠٦هـ/١٢١٠م، انظر ص ٢١٤). وفي الغرب بقيت الكتابة المنقوشة في جامع الحجارين (دليل ٢، من عام ٥٣٨هـ/١١٤٤م) موجودة، أما في الشمال الغربي فمن المتعذر العثور على أي أثر يعود إلى ما قبل عام ٦٤٨هـ/١٢٥٠م. لذلك لا يمكننا هنا أن نستنتج من الشواهد المادية سوى أنه لا تزال هناك في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي وفي الجنوب والجنوب الغربي والغرب من السور، الذي أحاط بالمدينة منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، أبنية تعود في أصلها كما يفترض إلى الضواحي التي وجدت خارج الأسوار في ذلك الحين. وداخل سور المدينة الأيوبي لا تزال هناك مجموعة من المباني تعود إلى ما قبل منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، وتوضح أن الأزقة التي قامت على أطرافها هذه المباني كان لها في ذلك الحين نفس مسارها الحالي، لأن واجهات المباني انتصبت على أطراف الأزقة.

وإذا كان ليس من الممكن الاستفادة من الآثار المتبقية أكثر من هذا الاستنتاجات العامة، فإن ابن شداد يستطيع أن يساعدنا في الوصول إلى تصور دقيق، بالرغم من أن مؤلفه لا يحتوي فصلاً عن شوارع حلب ولا يضم إحصاءً لمحلاتها السكنية (حول محتوى كتابه انظر ص ١٩٨). ولا يتناسب

العنوان "وصف مدينة حلب"، الذي أطلقه الناشر^(١)، مع مؤلف ابن شداد إلا لمأماً، فهو في معظمه سرد للمباني والمعالم في حلب، مزود بأدلة تاريخية وتراجم، إنما بدون قرائن طبوغرافية. مع كل ذلك، فهناك بين الأسطر ما يمكن استخلاصه.

في ذلك الحين كان هناك ثلاثة ساحات كبيرة في المدينة: الميدان الأخضر وميدان باب قنسرين وميدان باب العراق (ابن شداد، ص ١٩). وقد تربع الميدان الأخضر فوق القلعة (ابن شداد، ص ٢٤)، وامتد الميدان الآخران أمام البابين، الذين يحمل الميدان اسميهما. وإذا كان تحديد الموقع بدقة غير ممكن، إلا أنه أقرب بكثير إلى الباب مما ذهب إليه ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، لوحة ٥٨) (حول ميدان باب العراق انظر ص ٢٥٦). وكان لسور المدينة في ذلك الحين مسار آخر غير المسار الحالي (ابن شداد ص ١٩-٢٣، انظر أيضاً أدناه ص ٤٢٠ وما بعد).

وخارج سور المدينة كان هناك ثلاثة مساجد جمعة، في الحاضر السلیماني (وقد وجد - تبعاً لابن شداد، ص ٣٨ - بالقرب من المدرسة السیافیة التي قامت حتى عهد قريب في الكلاسة وشاهدها أ. هرتزفيلد E. Herzfeld، ١٩٥٥، ص ٢٦٩)، وفي الرمادة وفي بانقوسا. وفي سياق تعدادها للمساجد الكائنة خارج الأسوار يتطرق ابن شداد (ص ٧٠-٩٠) إلى ذكر محلات سكنية خارج الأسوار (أريضة: ج. رباط) وهي:

(١) المقصود هنا الباحث الفرنسي دومينيك سورديل الذي قام بتحقيق الجزء الأول من كتاب ابن شداد ونشره عن طريق المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق عام ١٩٥٣م.

١. الياروقية	(ص ٧٠)	٦. الرمادة	(ص ٨٧)
٢. الحاضر السليماني	(ص ٧١)	٧. بانقوسا	(ص ٨٩)
٣. الرابية	(ص ٧٥)	٨. الهزازة	(ص ٨٩)
٤. جورة جفال	(ص ٧٥)	٩. خارج باب أنطاكية	(ص ٩٠)
٥. الظاهرية	(ص ٧٥)	١٠. المضيق	(ص ٩١)

وفي مواضع أخرى من مؤلف ابن شداد يرد ذكر محلات سكنية

أخرى خارج الأسوار:

١١. الجبيل	(ص ٩٦)	١٥. حارة الحوارنة	(ص ١٣٤)
١٢. حارة معنوق	(ص ٧١)	١٦. المقام	(ص ١٣٤)
١٣. حارة الأكراد	(ص ٧١)	١٧. الحلبة	(ص ١٣٦)
١٤. حارة المشاركة	(ص ٧١)	١٨. خارج باب الجنان	(ص ١٣٧)

إن هذه القائمة التي تم استنتاجها والتي تضم ١٤ محلة سكنية خارج

الأسوار (أرباض) و٤ محلات سكنية صغيرة (حارات) في الحاضر السليماني [والرابية] لا تشترك مع القائمة المدرجة أعلاه (ص ٢٣٩) المستنتجة من نص ابن الشحنة إلا في ذكر بعض المحلات (رقم ٧ و٨ و١٦). مع ذلك سنحاول تحديد مواقع المحلات السكنية خارج الأسوار الوارد ذكرها عند ابن شداد. وقد رأينا أنه من المفيد في هذا الصدد الرجوع قليلاً إلى معجم ياقوت الحموي، الذي دون مؤلفه قبل عدة عقود من ابن شداد وأحاط بحلب جيداً.

يصف ياقوت (ج٤، ص ١٠٠١) الياروقية بأنها ضاحية سكنية كبيرة في حلب، استمدت اسمها من ياروق، أحد الأمراء التركمان أيام نور الدين، الذي حط رحاله مع رجاله هناك وتوفي عام ٥٦٤هـ/١١٦٩م. وكان الحاضر السليماني كما يشير ياقوت (ج٢، ص ١٨٥) على مرمى سهم من سور

المدينة باتجاه الجنوب الغربي. وكان سكانه ينحدرون من سلالة مستعربة من الجنود التركمان. وكان فيه مسجد الجمعة وأسواق عامرة. ويصف ياقوت (ج ٢، ص ٨١٣) الرمادة بأنها ضاحية أقرب إلى مدينة ارتبطت بحلب ارتباطاً وثيقاً. ويشير إلى بانقوسا (ج ١، ص ٤٨٢) على أنها جبل يقوم في شمالي حلب. وتبعاً لياقوت قامت بانقوسا (التي لا تزال موجودة) في الشمال وقام الحاضر السلیماني في الجنوب الغربي من حلب. وبذلك يكون قد تحدد موقع ضاحيتين من ضواحي حلب، فماذا يمكن أن نستنتج بخصوص بقية الضواحي؟ بالنسبة للياروقية، هناك إشارة إلى موقعها عند ابن شداد (ص ٥٢)، الذي يذكر أن مشهد الأنصاري يقع [قبلي جبل الجوشن] في طرف الياروقية. وبما أن [منطقة] الأنصاري تقع جنوبي غربي حلب، فمن المفروض أن موقع الياروقية كان جنوبي غربي الحاضر السلیماني^(١). أي أن الياروقية كانت حاضر الحاضر. ومن المحتمل جداً، ما ورد عند ياقوت، أن أهالي الحاضر كانوا قد تحولوا أوائل القرن الثالث عشر الميلادي إلى عرب، أما أهالي الياروقية فلم يكن قد مضى على قدومهم إلى محيط حلب عندما قام ابن شداد بوضع كتابه أكثر من ١٠٠ عام. فداخل الأسوار سكن الحلبيون إذاً، وعلى مرمى سهم منها أقام التركمان المستعربون الذين فصلت ديارهم بين المدينة وبين ديار الغرباء الذين عاشوا خارجها.

(١) إن استنتاج المؤلف غير دقيق. فالأنصاري لا تقع في الجنوب الغربي من حلب وإنما هي أقرب إلى الغرب بكثير. وبالتالي فإن الياروقية أقرب إلى الغرب من الشمال الغربي وكانت تقع - كما أفهم من كلام ابن شداد - إلى الشمال أو إلى الشمال الغربي أو إلى الغرب من الحاضر السلیماني ولا يمكن أن تكون قد وجدت في جنوبه الغربي.

ويرد ذكر الرابية عند ابن شداد (ص ١٣٤) أثناء ذكره لحمام في سوق التين، في معرض تعداده لحمامات الحاضر السليمانى. ويقع حمام سوق التين هذا، كما يشير ابن شداد في موضع آخر من كتابه (ص ١٤٩) أمام باب قنسرين. وبالتالي فإن الرابية كانت تقوم إلى الشرق من الحاضر السليمانى جنوبى سور المدينة.

كما يرد ذكر جورة جفال في معرض ذكره (ص ٧٣) لمسجد "فى جورة جفال"، يرد ذكره فى تعداد مساجد الحاضر السليمانى. ويتضح هنا، أنه لا يجوز الأخذ عن ابن شداد حرفياً، لأنه مرة يعتبر جورة جفال والرابية محلات سكنية قائمة بحد ذاتها ومرة يدرج المسجد الذى فى جورة جفال فى عداد مساجد الحاضر السليمانى. مع ذلك فقد تم تحديد موقع جورة جفال إلى جانب الرابية. كما ذكرت الظاهرية مرتين فى سياق تعداد حمامات الحاضر السليمانى، وقامت بالتالى فى الجنوب الغربى أو فى الجنوب، وعلى الأرجح شمالى [محلة] المقام [الأصح: المقامات].

أما بالنسبة للهزازة فهناك محلة سكنية فى الشمال الغربى^(١) يطلق عليها اسم الهزازة (محلة ٩١). كما ترد هذه المحلة السكنية فى قائمة ابن الشحنة (انظر أعلاه ص ٢٣٩). وقد يكون هذا الاسم قد أطلق فى القرنين الثالث عشر والثامن عشر الميلاديين (انظر أدناه ص ٢٩١) على الضاحية المتاخمة لسور المدينة فى الشمال الغربى. ويدعم ذلك ما ورد فى موضع آخر عند ابن شداد (ص ١٣٧)، عند الحديث عن حمام الهزازة، حيث يشير إلى أنه يقوم خارج باب الجنان.

(١) تقع الهزازة شمالى، وليس شمالى غربى، المدينة.

ويبدو للوهلة الأولى أنه يمكن تحديد موقع الرمادة إلى الغرب من بانقوسا، لأن ابن شداد (ص ٣٨) يتكلم عن مسجد جمعة في محلة الرمادة يسمى مسجد البُختي، ولا يزال هناك مسجد شمالي سور المدينة اسمه مسجد البُختي (دليل ٥٠٩). إلا أن هذا التوافق — وتحديد موقع الرمادة بالتالي — يثير جدلاً لا ينتهي^(١)، كما سيوضح لاحقاً (انظر أدناه ص ٢٧٢).

إن موقع محلة "خارج باب أنطاكية" يدل اسم المحلة عليه. ويتطرق ابن شداد (ص ١٣٧) مرة أخرى إلى ذكر المضيق عند ذكره لحمام المضيق، الذي وجد خارج باب الجنان. وهذا التحديد يبدو صائباً، لأن هناك بين مساجد محلة المضيق (ابن شداد، ص ٩٢) "مسجد عند بستان بكتاش" و "مسجد عند الجسر". وهي تسميات تناسب المنطقة الممتدة على ضفاف قويق خارج باب الجنان وخارج باب أنطاكية. وهنا من المفروض قامت محلة المضيق.

والجبيل هو [محلة] الجبيلة الحالية الكائنة شمال شرقي المدينة داخل الأسوار. أما "حارة معتوق" فلا نعرف عنها سوى أنها وجدت في الحاضر السليمانى. وفيما يتعلق بحارة الأكراد في الحاضر السليمانى فلا يمكن أن تتطابق مع الحارة التي تحمل نفس الاسم ويرد ذكرها عند ابن الشحنة (انظر أعلاه ص ٢٣٩) ولا مع المحلة التي نشأت في القرن التاسع عشر الميلادى (محلة ٩٢). مع ذلك فالتسمية تدل على أن هناك أكراد أيضاً عاشوا في الحاضر السليمانى. وبالنسبة لحارة المشاركة فذكرها يرد كمحلة سكنية عند ابن الشحنة أيضاً (انظر أعلاه ص ٢٣٩) ومن المفروض أن تتطابق مع

(١) إن تحديد موقع الرمادة لا يثير جدلاً، فقد امتدت إلى الشمال من بانقوسا بالتأكيد. راجع الطباخ ج ٣ ص ٣٨٧ وراجع أيضاً حاشية رقم (١) ص ٢٣٦.

الحارة التي نشأت في القرن التاسع عشر الميلادي بنفس الاسم في غرب المدينة (محلة ٣٨)، وهذا يعني أن الحاضر السليماني امتد باتجاه الشمال الغربي إلى حد بعيد. كما ينبغي أن تتطابق حارة الحوارنة مع الحارة التي تحمل نفس الاسم في الوقت الحاضر وتقع إلى الشرق من باب المقام. ولا تزال محلة المقام [المقامات] تحمل حتى اليوم نفس الاسم الذي حملته فيما مضى. والحلبة التي يرد ذكرها كمحلة سكنية عند ابن شداد في الفصل الخاص بالحمامات (ص ١٣٦)، وجدت خارج باب أنطاكية، لأن ابن شداد يشير في فصل المساجد (ص ٩١) في سياق تعداده لمساجد محلة خارج باب أنطاكية إلى "مسجد في وسط الحلبة". وبخصوص موقع محلة خارج باب الجنان فيدل بنفسه على نفسه.

وهكذا يتضح أن العدد الأكبر من المحلات السكنية خارج الأسوار، الوارد ذكرها عند ابن شداد، يمكن تحديد موقعه. كما يتضح أيضاً، أن هناك تداخلاً بين المحلات السكنية. فابن شداد لم يترك لنا إذاً قائمة بالمحلات السكنية الفعلية. وغالباً ما يكون لنفس المنطقة اسمان، ويبلغ التداخل أشده مع الحاضر السليماني، الذي أطلق اسمه قديماً على كامل المنطقة الواقعة جنوب غرب وجنوب المدينة من ناحية، ومن ناحية أخرى بالضبط على المنطقة الواقعة في الجنوب الغربي، التي سُميت فيما بعد بالكلاسة (محلة ٢٩). فأدلة ابن شداد لا تظهر إذاً ترابطاً ضمناً ولا توافقاً زمنياً. ويبدو للعيان، كأن المؤلف [أي ابن شداد] قام بدمج فترات زمنية مختلفة، لذلك ينبغي التعامل مع الصورة التي تكونت للتو بحذر بالغ ولذلك ستؤدي دراسة إحصائياته للمساجد إلى نتائج خاطئة بالتأكيد؛ لذلك فإنني لا أثق بها. مع كل ذلك، يبقى [مؤلف] ابن

شداد المصدر الأفضل، المتوفر بين أيدينا عن حلب ما قبل العصر المملوكي، والذي يجب سبر أغواره قدر الإمكان. فربما تتمخض نتائج دراسات مختلفة عن عدم تطابق كامل مع نتائج دراسات أخرى، ولكن تتكون بذلك صورة شاملة، قد لا تكون غنية بالتفاصيل، وإنما واضحة المعالم. وقد تزداد هذه المعالم بدراسة كمية للمعلومات الواردة عند ابن شداد عن المساجد (ص ٧٠-٩٢) والحمامات (ص ١٣٤-١٣٨) خارج الأسوار:

اسم المحلة السكنية	مساجد	حمامات
الرابية وجورة جفال	١٧١	-
الحاضر السليماني	٨١	٢٧
الظاهرية	٩٩	-
الرمادة	٣٨	٨
خارج باب أنطاكية	٣١	٥
المضيق	١٧	-
البياروقية	١٥	٣
بانقوسا	١٣	١
الهزازة	١٢	-
المقام	-	١١
البساتين	-	٢٥
الحلبة	-	٣

قائمة بالمساجد والحمامات^(١) المذكورة عند ابن شداد (ص ٧٠-٩٢) و(١٣٤-١٣٨)

الموجودة في كل محلة

(١) لقد تم تعديل بعض الأرقام، في هذا الجدول وفيما يتعلق به من النص، وذلك بعد الرجوع إلى ابن شداد وملاحظة بعض الأخطاء التي لم يكن من الممكن التغاضي عنها. وقد رأيت التنويه إلى ذلك هنا.

يتضح مما سبق أن تقسيم المحلات في "فصل" الجوامع وفي "فصل" الحمامات غير متطابق، ومما يلفت النظر، أن بعض المحلات السكنية يرد ذكرها في "فصل" الجوامع فقط وبعضها في "فصل" الحمامات فقط. ففي الرابية وجورة جفال، اللتين ضمنا كما يزعم ١٧١ مسجداً، لم يُشر إلى أي حمام فيها، وهذا لا يمكن تفسيره إلا بأن حمامات هاتين المحلتين قد أدرجت تحت اسم محلة أو محلات أخرى. وفي هذه الحال تكون قد أدرجت بالتأكيد في عداد حمامات [محلة] المقام في الدرجة الأولى، لأن هذه المحلة لم يرد لها أي ذكر في فصل المساجد، أما في فصل الحمامات فنجد أنه كان فيها ١١ حماماً وأنها وجدت إلى جانب الرابية. كما يغلب الظن أن بعض الحمامات المدرجة في عداد حمامات الحاضر السلیماني أيضاً كانت تخص الرابية وجورة جفال.

وفي "البساتين" كان ثمة ٢٥ حماماً. وهذه الحمامات لا بد أنها قامت على ضفاف قويق، أي في الجهة الغربية، أي في الهزازة والمضيق أو على مقربة منهما، في المحلتين اللتين لم يرد ذكرهما في "فصل" الحمامات. والغريب أيضاً أن الظاهرية التي يعدد ابن شداد فيها ٩٩ مسجداً لا يرد لها أي ذكر في "فصل" الحمامات. وعلى الأرجح فإن حماماتها أدرجت ضمن حمامات المقام وحمامات الحاضر السلیماني. ويؤكد ذلك ما نجده عن ابن شداد (ص ١٣٤) من إشارة إلى ٣ حمامات في الحاضر السلیماني كـ"حمام في الظاهرية".

وبذلك تقترب من نهايتها محاولة تحديد مواقع المحلات التي قامت خارج السور الأيوبي الوارد ذكرها عند ابن شداد. لقد تبين أنه يمكن تحديد

مواقع معظمها على نحو مقنع جداً. لكن هناك سؤال يبقى مفتوحاً، ويمكن البدء بالإجابة عليه هنا: ما اسم المحلة التي قامت خارج باب العراق؟ المحلة التي بقيت فيها على حافة السور المملوكي، أي بعيداً جداً عن السور الأيوبي، المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢)، إحدى المنشآت التي جُددت في العصر الأيوبي (ابن شداد، ص ١٤٩) ورُبطت بشبكة المياه الأيوبية (انظر أدناه ص ٤٧٦). هنا لا يمكن أن تكون قد قامت، بالرغم من تعذر العثور على أية إشارة واضحة عند ابن شداد، سوى الرمادة، ثالث ضاحية بعد الحاضر السليمانى وبناقوسا، وجد فيها مسجد جامع. ومن المفروض أن هذه الضاحية كانت قديمة من ناحية وواسعة الأرجاء من ناحية أخرى، وهذا ما نجده أيضاً عند ياقوت (ج ٢، ص ٨١٣) الذي يقول عنها "محلة كبيرة كمدينة في ظاهر حلب". إذا اعتبرنا أن تحديد موقع الرمادة هذا صحيحاً، عندها ينتظم أيضاً تسلسل المحلات في "فصل" الجوامع عند ابن شداد، مما يدعم أيضاً تحديدنا لموقع الرمادة. فابن شداد يبدأ بالياروقية التي توغلت بعيداً خارج المدينة في الجنوب الغربي، ثم يذكر بعد ذلك — متجهاً في تعدادها باتجاه الشمال الشرقي — الحاضر السليمانى والرابية وجورة جفال، ومن ثم الظاهرية التي قامت إلى الشرق منهما فالرمادة التي حدثتها في الجهة الشمالية الشرقية. ثم يذكر بعد ذلك بانقوسا التي امتدت شمالي الرمادة، أما المنطقة الواقعة شمالي سور المدينة فيبدو أنها لم تكن قد استوطنت بعد في العصر الأيوبي، لأنه بعد ذكر بانقوسا يرد مباشرة ذكر الهزازة التي قامت عند الركن الشمالي الغربي من سور المدينة. واتصلت بمحلتى خارج باب أنطاكية والمضيق في جنوبها. ولا يشذ عن هذا النسق سوى محلة المضيق، لأن ذكرها في "فصل" الجوامع

يرد بعد ذكر محلة خارج باب أنطاكية، لكنه يبدو بالاعتماد على دلائل أخرى (انظر أعلاه ص ٢٧٠) أنها قامت على الأرجح بين باب الجنان وباب أنطاكية. لكن ربما يساعد اسم هذه المحلة، الذي يدل على الضيق وعدم السعة، على توضيح هذه المسألة. فهل كانت المضيق محلة ضيقة (في الاتجاه شرق غرب) وممتدة (في الاتجاه شمال جنوب) على طول نهر قويق؟

وبالنسبة للنشاطات الاقتصادية في المحلات السكنية خارج الأسوار إبان القرن الثالث عشر الميلادي، فإننا لا نزال نعرف عنها أقل مما نعرف عن النشاطات الاقتصادية في محلات القرن الخامس عشر الميلادي. وقد سبق أن أشرنا إلى أسواق الضواحي الكبيرة (انظر أعلاه ص ٢٦٥ وما بعد). كما ورد ذكر بعض الخانات خارج الأسوار عند ابن شداد (ص ٣٧، ٧٥، ٩١، ٩٢، ١٤٩، ١٥٣). وقد توضع معظمها على طرفي الشارع المنطلق من باب أنطاكية إلى خارج المدينة أو على مقربة منه، وهذا دليل على تآلق هذا المحور على بقية المحاور المنطلقة من المدينة إلى خارجها. وهناك خان قام في الرابية/جورة جفال، وخان آخر قام في الرمادة. وهذا يدل على أن المحورين الجنوبي الغربي (محور باب قنسرين) والجنوبي الشرقي (محور باب العراق) محوران تلت أهميتهما أهمية المحور السابق. أما المحور الشمالي الشرقي (محور بانقوسا) فلم يلعب في ذلك الحين، ولا في العصر المملوكي أيضاً، على الصعيد الاقتصادي إلا دوراً ثانوياً. وفي الشمال، خارج باب النصر، يبدو أن الفعاليات الاقتصادية كانت قليلة في القرن الثالث عشر الميلادي إلى حد لا يذكر.

وبالمقارنة مع المدينة إبان القرن الخامس عشر الميلادي تتكون بذلك صورة مختلفة تماماً عن المدينة إبان القرن الثالث عشر الميلادي خارج الأسوار. وبدون مبالغة يمكن الحديث عن تغير تام تقريباً طرأ على المناطق الممتدة خارج الأسوار ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين. تغير تدل عليه أيضاً الأسماء المختلفة كلياً لضواحي القرن الثالث عشر الميلادي وضواحي القرن الخامس عشر الميلادي. ويعزى سبب هذا التغير إلى تراجع أهمية حلب ما بين النصف الثاني من القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الرابع عشر الميلاديين. في هذه الفترة كان على حلب أن تكابد من عواقب غزو المغول للمدينة وتدمير أجزاء منها ٦٥٨هـ/١٢٦٠م ومن نتائج تفشي الطاعون فيها ٧٤٩هـ/١٣٤٨م. وعندما استقرت أمورها بعد ذلك إلى حد ما أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، غزاها تيمورلنك ٨٠٢هـ/١٤٠٠م وقام بتدميرها ونهبها. وقد أثرت الغزوات العدوانية والأوبئة على الضواحي خارج الأسوار أكثر بكثير مما أثرت على محلات المدينة داخل الأسوار، فمن الناحية الدفاعية لم تكن هذه الضواحي مجهزة للدفاع عن نفسها. كما أن عمراتها لم يكن على الأغلب مترافقاً كعمران المحلات داخل الأسوار، مما سهل على المعتدين الغزو أيضاً. ويغلب الظن أيضاً أن الضواحي ساد فيها البناء بالأجر الطيني (على عكس المحلات داخل الأسوار التي ساد فيها البناء بالحجر). فالأبنية الطينية تتهدم بسرعة أكبر، وتتداعى إذا لم تترمم بسرعة عقب أقل ضرر يلحق بها. ومن خلال ذلك فقط يمكن تفسير اختفاء ضواحيها بكاملها بعد القرن الثالث عشر الميلادي نتيجة زلزال مدمر. كما أن اعتماد الضواحي في تأمين المياه على الآبار والصحاريح ساهم خلال فترات انتشار الأوبئة في

إصابة عدد كبير من أهالي الضواحي يفوق عدد الإصابات في المحلات الكائنة داخل الأسوار والمجهزة بشبكة مياه "جارية".

لقد أثرت هذه العوامل بشكل خاص على الجنوب الغربي خارج الأسوار، على الحاضر السلیماني وعلى الرابية/ جورة جفال، فتغيرت ملامحها وضاع اسمها ولم تتمكن من استعادة أهميتها السابقة إطلاقاً. أما المحلات التي قامت شرقي السور الأيوبي فيبدو أنها تمكنت من تجاوز هذه المرحلة المظلمة على نحو أفضل، وبذلك فقط يمكن تفسير نمو محلات جديدة في نهاية القرن الثالث عشر/ بداية القرن الرابع عشر الميلاديين محل المحلات التي قامت هنا حتى منتصف القرن الثالث عشر الميلادي. إلا أن أهم تغير على الإطلاق ما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين كان قد جرى في الجهة الشمالية. فهنا نشأت خارج الأسوار محلات توغلت باتجاه الشمال بعيداً. وتجسد الميل الملحوظ داخل الأسوار في القرن الخامس عشر الميلادي لإنماء وزيادة كثافة المحلات الكائنة في الجهة الشمالية خارج الأسوار أيضاً. وانعكس توسع المدينة الذي استمر باتجاه الجنوب حتى القرن الثالث عشر الميلادي ليزحف باتجاه الشمال منذ القرن الرابع عشر الميلادي.

إن حلب ابن شداد وحلب ابن العجمي وابن الشحنة لا تشتركان إذاً خارج الأسوار إلا بملامح قليلة. فقد فقدت الضواحي الجنوبية أهميتها منذ القرن الثالث عشر الميلادي. وباتجاه الشرق ازداد نمو المدينة كثيراً، وامتد العمران إلى مناطق واسعة خارج السور الشمالي في العصر المملوكي. وفي الغرب فقط، خارج بابي المدينة الهامين: باب أنطاكية وباب الجنان، أمكن ملاحظة استقراراً إلى حد ما. فهنا اخترق المدينة أهم شارعين رئيسين وجذباً

إليهما كالمغناطيس، سرعان ما انتشر الهدوء والأمن أيضاً، فعاليات اقتصادية ومن ثم أبنية سكنية ومساجد ومنشآت أخرى.

٧ - ٨ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي

المدينة داخل الأسوار (شكل ١٩)

هل كان للتطورات التي حصلت بين منتصف القرن الثالث عشر الميلادي وبدايات القرن الخامس عشر الميلادي تأثيرات مماثلة هامة على بنية وأهمية المحلات السكنية داخل أسوار حلب؟ وهل أدت إلى توزيع جديد لمراكز النقل هنا أيضاً؟ لا لم يكن لها تأثير ولم تؤد إلى تغيير، ففي حلب تواجهنا نفس الظاهرة التي نلاحظها في المدن الشرقية الإسلامية الكبيرة الأخرى (كما في هراة مثلاً انظر حول ذلك: هـ. غاوبه H. Gaube، ١٩٧٧): فبينما خضعت المحلات السكنية خارج الأسوار إلى تغييرات جذرية عقب أيام المحن والشدائد، حافظت المحلات السكنية داخل الأسوار على استقرار ملفت للنظر إلى حد بعيد. ويتضح ذلك من التكوين العمراني والوظيفي والفراغي الراسخ للمحلات السكنية داخل الأسوار، التي بُعثت من تلقاء نفسها بعد نوائب الدهر العاتية، في حين كانت المحلات السكنية خارج الأسوار كمناطق نمو وانكماش متبدلة، تعلقت وظيفياً بالمحلات السكنية داخل الأسوار وارتبطت بها، عرضة أكثر إلى ازدهار وتقهقر. فحيث وجد قديماً مركز حيوي في إحدى الضواحي، أمكن عندما لزم الأمر العودة إلى زراعة الحبوب - لكن السوق المركزي وملحقاته بقي دوماً قائماً، فقد شغل كجملعة عصبية مركزية المحاور المنبثقة عنه والفعاليات التابعة له وأبقاها بذلك على قيد الحياة.

من المعلومات المتعلقة بالضواحي التي نجدها عند ابن شداد من ناحية وعند ابن العجمي وابن الشحنة من ناحية أخرى قد يتكون لدى المرء انطباع، بأنها تتعلق بضواحي مدينتين مختلفتين، بيد أننا نستطيع بالمعلومات التي تركها لنا ابن العجمي وابن الشحنة حول المدينة داخل الأسوار أن نجد طريقنا إلى داخل أسوار مدينة ابن شداد. ويتجلى استقرار المدينة داخل الأسوار بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين عند ابن شداد في فصل الإمداد بالمياه (انظر صفحة ٤٦٤)، الذي يمثل وصفاً منهجياً للمناطق داخل أسوار مدينة حلب. وهناك فقط، حيث طرأت تغييرات تعود إلى ما بعد القرن الخامس عشر الميلادي على صورة المدينة، جاء القرن العشرون بمعظمها، لا نستطيع نتبع ابن شداد في دقائق الأمور.

وكما في فصل الإمداد بالمياه يرد أيضاً في الفصول المتعلقة بالمدينة داخل الأسوار عند ابن شداد ذكر أسماء شوارع ومحلات سكنية كانت معروفة في العصر المملوكي. ومن المحلات السكنية داخل الأسوار المذكورة عند ابن الشحنة (ص ٢٤١ وما بعد) نعثر في نص ابن شداد (الذي لا يحتوي قائمة منظمة بجميع المحلات السكنية داخل الأسوار) على ١٥ محلة سكنية (نوردها فيما يلي بنفس تسلسل وترقيم القائمة المعروضة على ص ٢٤١ وما بعد مع إشارة إلى مكان ورود معلومات عنها عند ابن شداد) وهي:

[انظر ابن شداد]	[قارن ابن الشحنة/ص ٩٠]	[انظر ابن شداد]	[قارن ابن الشحنة/ص ٩٠]
(ص ٦٧، ١٣١، ١٤٥)	(٢١) بحسيتا	(ص ١٥١، ١٤٩)	(٤) سوق الخيل
(ص ١٤٦)	(٢٣) اليهود	(ص ٧٦)	(١٠) الحوارنة
(ص ١٥٢)	(٢٥) المصابين	(ص ١٤٨، ٦٣)	(١٣) الاسفريس
(ص ١٤٤، ١٦١، ١٤٥)	(٢٧) العقبة	(ص ١٠٩، ٩٦)	(١٨) الجبيل
(ص ١٤٦، ٦٨)	(٢٨) أسد الله	(ص ١٤٥، ١٣٠، ١٦)	(١٩) المعقيلية

(ص ١٤٧)	(٣٤) المارستان	(ص ١٧، ١٨، ١٩، ١٢٣)	(٣٠) قلعة الشريف
(ص ١٤٥)	(٣٥) السهية	(غالباً)	(٣١) باب قنسرين
		(ص ٣٥، ٦٤، ١٤٨)	(٣٢) الجرن الأصفر

كما ينطبق ذلك على أسماء الشوارع والمحلات السكنية الـ ٧٨

الوارد ذكرها عند ابن العجمي (انظر أعلاه ص ٢١٤ وما بعد)، التي نعثر على

٢٩ منها (غير مجدولة وإنما منثورة في النص) عند ابن شداد:

[انظر ابن شداد]	[قارن ابن العجمي/ص ٨٠]	[انظر ابن شداد]	[قارن ابن العجمي/ص ٨٠]
(ص ١٤٦)	(٣٠) باب الجنان (غالباً)	(ص ١٤٦)	(١) القسبة
(ص ١٤٦، ٦٨)	(٣٤) أسد الله	(ص ٩٤، ٦٥، ٤٥)	(٥) الحطابين
(ص ١٤٥)	(٤٠) سوقة حاتم	(ص ١٣٢، ٦٦، ٦٥)	(٦) الخراف
(ص ١٤٦، ٦٧)	(٤٧) الديقمة	(البيمارستان، ص ١٤٧)	(٧) السبعي
(ص ١٤٦، ٦٦، ١٠٦)	(٤٨) البازيار	(ص ١٤٦، ٦٢)	(١٢) الدلبة
(ص ١٤٥، ٦١، ١٣٠)	(٥٢) المعقلية	(ص ١٤٨، ٦٨)	(١٤) الاسفريس
(ص ١٥٢)	(٥٧) المصابين	(ص ١٤٧)	(١٥) بلا اسم
(ص ١٤٧، ٦٥)	(٥٩) النباغات	(ص ١٤٨)	(١٧) بنو سواده
(ص ١٤٥، ٦، ١٣١)	(٦٠) بحسيتا	(ص ٩٥، ٦٣، ٢٨)	(١٨) البنات
(ص ١٤٦)	(٦٢) سوقة اليهود	(ص ٢١، ١٩-١٧)	(٢٠) قلعة الشريف
(غالباً)	(٦٤) باب النصر		(٢١) الزجاجين
(ص ١٠٩، ٩٦)	(٦٧) الجبيل	(ص ٣٥)	(٢٢) بنو خشاب
(ص ١٣٨، ٨٩، ٣٨)	(٦٨) بانقوسا	(ص ١٤٨، ٦٤، ٣٥)	(٢٣) الجرن الأصفر
(غالباً)	(٧٧) باب قنسرين	(ص ١٤٥، ١٤٤، ١٣١)	(٢٥) العقبة
		(ص ١٤٧، ٦٦)	(٢٩) الطير

إن هذه الاستنتاجات تشكل مع المكونات الطبوغرافية الأساسية المستنتجة من وصف أقنية مياه حلب حججاً كافية، لإثبات أنه في مقابل تحول في شكل واتساع ومسقط المحلات السكنية في ضواحي حلب، تمّ بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين، كان هناك استمرار منقطع النظير داخل المدينة المسورة. فهنا بقيت أهم المباني التي تعود إلى ما قبل العصر المملوكي قائمة، وحافظ السوق على نفس الشكل والانتساع (انظر أدناه ص ٤٥٠ وما بعد)، والسويقة التي توجد شمالي الجامع الكبير وجدت أيضاً في القرن الثالث عشر الميلادي، وكان سوق بحسيتا يسمى في ذلك الحين سوق اليهود (إذ كانت بحسيتا والمحلات التي في شرقها تسكن من اليهود خصوصاً، انظر أدناه ص ٥١٩)، كما وجدت المصابين والمصابغ في القرن الثالث عشر الميلادي في نفس المواقع التي وجدت فيها إبان العصر المملوكي. أما الزجاجين (صانعي الزجاج) فكانت ورشاتهم في القرن الثالث عشر الميلادي في الشارع الموازي لمحور باب أنطاكية في الجنوب منه وليس خارج باب الفرج كما في القرن الخامس عشر الميلادي، ويبدو أن العديد من أزقة السوق وظّف في القرن الثالث عشر الميلادي بنفس الفعاليات التي كانت تشغله في القرن الخامس عشر الميلادي.

بعد هذه الاستنتاجات نستطيع أيضاً إلقاء نظرة تأملية عجلية إلى الوراء. فإذا كان ليس من الممكن تلمس تغيرات ملحوظة بين مسقط المحلات المملوكية ومسقط المحلات الأيوبية داخل سور المدينة القديم الذي يعود إلى ما قبل العصر المملوكي، فمن المفترض أن يستمر هذا التواصل في المدينة الزنكية أيضاً. ويبدو للعيان أن المدينة القديمة داخل الأسوار في زمن ابن

شداد مشابهة جداً لمدينة نور الدين – وربما مشابهة أيضاً للمدينة الأمّ في الفترة الإسلامية التي سبقت العهد الزنكي. إلا أنه لا يتوفر بين أيدينا إلا معلومات ضحلة عنها. ولن يكون مجدياً البحث عن أكثر مما أشير إليه حولها في الفصل ٧-٣، وعن أكثر مما توصلنا إليه من المصادر التاريخية القديمة عنها.

٧-٩ حلب في العصر العثماني

روايات ثلاثة رحالة أوروبيين من القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر

لقد وصلنا في البحث حول تاريخ عمارة حلب وعمرانها إلى عشية الاستيلاء العثماني على المدينة عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م. وخلال بحثنا لم نتبع منحى كرونولوجيا [تسلسلاً زمنياً]، وإنما تقدمنا عندما فسرت المصادر نفسها بنفسها أو بالأحرى عندما تبلور تفسيرنا. فمن خلال وصف ابن الشحنة وابن العجمي للمدينة، استطعنا إلقاء نظرة على مدينة ابن شداد، التي تعذر علينا جداً تبين ملامحها دون الرجوع إلى المؤلفين المذكورين.

وللتعرف على حلب أيام بني عثمان يطرح نفسه طريق ملتو مشابه. فليس هناك مصادر حلبية، ترقى إلى مستوى ابن الشحنة وابن العجمي، الذين عاشا في العصر المملوكي، وإلى مستوى ابن شداد، الذي عمل في البلاط الأيوبي، وتؤرخ للفترة الزمنية الممتدة بين عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م وحوالي

عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م. في مقابل ذلك يظهر نوع جديد من المصادر، لم يكن من الممكن استقاء معلومات تستحق الذكر منه عن الفترة التي سبقت العصر العثماني، ويتمثل في مؤلفات أوروبية، في روايات أوروبيين حطّوا رحالهم في حلب لزمان قصير أو عاشوا فيها ردحاً طويلاً من الزمن.

ومع أن هذه الأعمال لا يتضمن أي منها غزارة في المعلومات الطبوغرافية والتاريخية كذلك التي نجدها في مؤلفات الحلبيين. إلا أنها تقدم ضرباً جديداً من المعلومات يقوم على وصف الحياة في حلب ووصف عادات أهلها، وباختصار فهي تمور بالحركة وتعج بالنشاط على عكس المصادر الحلبية التي يسودها السكون. إنها تمكّننا من تنشيط خيالنا في إضفاء حياة على الأزقة والأبنية التي تناولناها في الفصول السابقة، وتساعدنا على تصور الأزقة والأبنية التي وجدت في العصر العثماني ولا تزال توجد حتى الآن. كما تشكل جسراً إلى حد ما بين دراستنا التي قمنا بها حتى الآن وبين دراسة تطور المدينة أيام بني عثمان. وإذا نظرنا إليها بمنظور عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م فهي مهمة للماضي والمستقبل.

فيما يلي سنتوقف عند روايات ثلاث من الأوربيين الكثر، الذين اهتموا منذ القرن السادس عشر الميلادي بتدوين انطباعاتهم عن حلب. لقد قمت بترجمة رواياتهم ووصفهم للمدينة إلى الألمانية، وحذفت الفقرات التي لا تهم موضوع بحثنا، واستغنيت عن انطباعاتهم المسيئة، وأشرت إلى أرقام صفحات المقاطع المقتبسة.

يلي هذه الروايات تأويل قصير نسبياً للمعلومات التي تحتويها عن حلب العثمانية، والتي سنتقاطع مع تأويل لنتائج بحثنا الميداني المصنفة داخل

أسوار المدينة أو خارجها. ولن نتوقف هنا إلا قليلاً، لأننا في الفصل الثالث عشر سنهتم من جديد وعلى نحو مستفيض بالمدينة العثمانية، محاولين النظر إليها بمنظور عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، الذي يمدنا الغزي بمعلومات وفيرة وغنية عنه.

ونبدأ بمؤلف فينيسي لم نهتد إلى اسمه، زار حلب عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م (مجهول الاسم، ص ٢٥٠-٢٥٤) [نورد فيما يلي مقطعات مما كتبه عن حلب]:

تُجرّ المياه إلى حلب من خارجها في قناة تمتد تحت سطح الأرض وتغذي عن طريق قنوات ثانوية عديدة العديد من المناهل العامة والخاصة. المدينة محصنة بسور عال وأبراج تحمي بعضها وتمكن في حالة هجوم بدون أسلحة نارية من المقاومة فعلياً. يحيط السور بثلاثة تلال، عدا التل الذي تقوم عليه القلعة. ويتخلل السور اثنا عشر باباً، تفضي إلى الضواحي ومختلف الشوارع، والضواحي ملفتة للنظر، إحداها كبيرة جداً إلى حد أنها تعادل ثلث المدينة. وفي وسط المدينة تشمخ القلعة، التي يبلغ طول محيطها نصف ميل أو أكثر قليلاً، والتي تحاط بسور من الحجارة المنحوتة وتسهر أبراج مختلفة الضخامة على حراستها. يُصعد إليها عن طريق بوابة في برج صغير يقوم على طرف الخندق من جهة المدينة، تتصل بجسر يليها آخذ في الصعود تحمله ستة قناطر عالية غير واسعة. على مقربة من البوابة هناك برج ضخم منفصل عن السور تصل أسواره إلى أرض الخندق تقريباً. وعلى الطرف المقابل من القلعة يقوم برج مشابه (ص ٢٥١)، يتم الوصول إليه عن طريق نفق. إن جميع الأبراج الكبيرة مجهزة مثل السور بالمدفعية. ويقوم على

حراسة القلعة أغا يخضع لإمرته ٢٠٠ جندي انكشاري ويتمتع بلقب والي القلعة [أغا القلعة]. وعلى القلعة يعيش قرابة ٢٠٠٠ نسمة.

إن عدد سكان المدينة والضواحي كبير جداً. وليس أدل على ذلك من أنه لم يلحظ تناقص كبير في عدد السكان بعد انقشاع سحابة الطاعون، الذي تفشى في المدينة والضواحي وذهب ضحيته خلال ثلاثة أشهر أكثر من ١٢٠ ألف نسمة.

وعدا بعض الجوامع الجميلة ذات المآذن السامقة، كأبراج النواقيس في الغرب، ليس هناك في الأبنية العامة ما يضفي على المدينة جمالاً. والدور مبنية بالحجر، وتعلوها قبب جميلة مبنية من الحجر أيضاً، مزدانة من الداخل بزخارف حجرية وخشبية مموهة بالذهب.

(ص ٢٥٢) وفي حلب توجد مخازن تجارية كبيرة عديدة، يسميها أهل البلد خانات. وبالإضافة إلى الأهمية التجارية لهذه الخانات فإنها تأخذ على عاتقها إيواء الغرباء الذين تغص بهم المدينة. والخان عبارة عن مبنى يتوسطه فناء داخلي، تحيط به في الطابقين الأرضي والعلوي أروقة تتوزع خلفها غرف تسقفها أقبية حجرية، وجميع الغرف مجهزة بعناية تامة.

والمكان الذي تباع فيه البضائع مسقوف ويتم إقفاله مع حلول المساء. وهو يسمى في لغة أهل البلد بالبازار، أي السوق. والطرقات التي تتجمع الدكاكين على طرفيها مغطاة أيضاً.

(ص ٢٥٣) وللتجارة في هذه المدينة أهمية غير عادية. وهي ظاهرة إن لم يعايشها المرء بنفسه، فلن يتاح له تصورها. وقد حظيت حلب هذه الأهمية بفضل موقعها المميز بالنسبة للقادم من الشرق ومن الغرب ومن

الشمال ومن الجنوب. فمن جميع أنحاء المعمورة يتوافد الناس إليها، ليبقوا فترة في المدينة ثم يغادروها.

(ص ٢٥٤) وفي حلب وما حولها يتم إنتاج صابون، تقدر قيمته ٢٠٠ ألف ليرة ذهبية سنوياً، ويباع بكامله إلى أجانب يقومون بشحنه إلى الأرمينيين وإلى إيران.

بعد ١٢٣ عاماً على زيارة المؤلف الفينيقي للمدينة أصبح شيفاليه دارفيو Ch.d'Arvieux قنصلاً لفرنسا في حلب. وقد ترك هذا الرجل وصفاً مسهباً للمدينة ندين له بالشكر عليه (دارفيو، ١٧٥٦، ج٦، ص ٣٥٤-٤٠٣) جاء فيه:

(ص ٣٥٤) تعد حلب، بعد القسطنطينية والقاهرة، أجمل وأكبر وأغنى مدينة في الدولة العثمانية بدون منازع. (ص ٣٥٥) وتقع حلب في منطقة مستوية تنهض فيها سبع تلال، تقوم أعلى أربعة منها داخل سور المدينة. أعلى هذه التلال هو التل الذي ينتصب في مركز المدينة تقريباً وتحل كامله قلعة محاطة بسور عظيم مبني من الحجارة المنحوتة، ومحاطة بخندق عميق تتجمع فيه مياه المطر. لقد تحولت القلعة إلى مقر إقامة للباشا ولنائبه في حال غيابه. (يلي ذلك تنويه إلى المواد الغذائية المتوفرة، ص ٣٥٦-٣٥٧). (ثم إشارة إلى أن المدينة مكتظة بالسكان). (ص ٣٥٧) والدليل على ذلك أنه بعد ثمانية أيام من انحسار موجة الطاعون، الذي تفشى بالمدينة عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٩م وذهب ضحيته قرابة ١٠٠ ألف شخص، لم يلحظ المرء شيئاً من آثاره، فقد غصت الأزقة والأسواق ثانية بالناس كما كان الأمر قبل ذلك.

إن ما يميز أهالي حلب وعلى نحو غير اعتيادي عن جميع مواطني الدولة العثمانية الآخرين، كونهم أميل مواطني هذه الدولة الكبيرة للسلام وأقلهم عدواناً وأكثرهم لطفاً.

(ص ٣٦١) ومهما كان الدور الذي لعبته حلب في الماضي، فهي اليوم إحدى أكبر المدن التجارية بالتأكيد. والحلبيون يزاولون التجارة مع آسيا وأفريقيا وأوروبا. وكان البنادقة أول من نشط بالتجارة في حلب، وفيها بقي الفرنسيون لزمان طويل يبرمون صفقات تجارية اغتنى العديد من جرائها، ولا يزال الإنكليز حتى اليوم [منتصف القرن الثامن عشر الميلادي] يعقدون صفقات تجارية كبيرة. وإلى حلب يقوم الفرس بتوريد التوابل والحرير والمنسوجات النفيسة، وفيها تتوافر خيرات الهند بكميات هائلة. إلا أن جشع الأتراك وطمعهم ومبالغتهم في الرسوم الجمركية التي يفرضونها ألحق الضرر بهذه التجارة إلى حد كبير، ودفع بمعظم القوافل إلى تحويل طريقها نحو سميرنا/إزمير.

(ص ٣٦٢) وفي مدينة حلب هناك، كما ذكرنا، أربع تلال داخل السور واثني عشر ضاحية خارج السور. والقادر على المشي يستطيع بثلاثة ساعات أن يدور حول المدينة وضواحيها. وهذا يعني أن طول محيطها ثلاثة أميال. وسور المدينة السميك والمرتفع ارتفاعاً لا بأس به متين البنيان.

(ص ٣٦٣) فيه أبراج دائرية تتباعد عن بعضها مسافة ٥٠ خطوة، بيد أن السور والأبراج في حالة سيئة للغاية في أماكن عديدة، وليس هناك من يكلف نفسه عناء تحسينها. وللمدينة عشرة أبواب، أحدها مسدود، أما الأبواب

الأخرى فهي: باب أنطاكية، باب تمكرين (قنسرين)، باب المقام، باب النيرب، باب حموي (الأحمر)، باب الحديد، باب النصر، باب الفرج و باب الجنان. وتحت المدينة تتساب قناة تجر مياه عذبة تغذي الآبار العامة والخاصة (الموجودة في الدور السكنية). وتلقى هذه القناة الوحيدة عناية خاصة من الأتراك. (ص ٣٦٤)، لأنهم بحكم كونهم لا يشربون سوى الماء لا يدخرون جهداً ولا مالاً في سبيل الحصول عليه عذباً. إن بيوت المدينة ومعظم بيوت الضواحي مبنية بالحجر المنحوت. فيها طابق علوي بشكل عام ولها أسطح مستوية. وهي نظيفة جداً ومكسوة بالخشب ومزينة بالمرمر وألواح الزجاج المعشق.

(ص ٣٦٨) وجوامع المدينة أجمل مبانيها بلا ريب. وهي كثيرة جداً، مآذنها وقبابها المطلية بالرخام تعطي المدينة مظهراً جميلاً بهياً. أكبر هذه الجوامع وأكثرها بذخاً جامع البهرمية، الذي سمي على اسم حاكم حلب، بهرام باشا، الذي أمر ببنائه وبنموه بالذهب. يليه جامع العادلية، الذي سمي على اسم أحد النبلاء الذي تبرّع ببنائه. غير أن عظمة حلب لا تتجلى في الجوامع فقط، وإنما تتجسد في الخانات والبازارات أيضاً. والخانات، كما هو معروف، أبنية فخمة تؤجر للتجار الأجانب ليسكنوا فيها. أما البازارات فهي منشآت كبيرة، موزعة على ممرات عديدة مسقوفة بأقبية ومطلية بالرخام، توجد تحتها دكاكين معظم تجار و حرفيي المدينة. فهنا يجد المرء بضائع من كافة أصقاع المعمورة، من الماس وحتى الحصير.

(ص ٣٧٣) تتوزع المدينة والضواحي على ٧٢ حي سكني، ٢٢ منها في المدينة (ص ٣٧٤) و ٥٠ في الضواحي. (قائمة بأحياء المدينة وعدد السكان).

(ص ٣٧٨) ومن الصعب معرفة عدد سكان هذه المدينة الكبيرة. لكن ربما يتراوح ما بين ٢٨٠ ألف و ٢٩٠ ألف نسمة من مختلف القوميات والأديان بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال. بينهم ثمة ٣٠-٣٥ ألف مسيحي وقرابة ٢٠٠٠ يهودي. (ص ٣٧٩). وجميع سكان هذه المدينة، ما عدا الأشراف والأثرياء، يمارسون المهن اليدوية والحرف المختلفة. وهم منظمون في ٧٢ جمعية حرفية [نقابة مهنية]، لكل واحدة منها زعيم [نقيب].

(ص ٣٨١) إن قوة المدينة تكمن فقط في عدد سكانها الكبير، الذي يمكن تشكيل جيش عرمرم وخطر منه. سورها لا يستحق الحديث عنه، وخنادقها مردومة تماماً تقريباً؛ الأبراج والأسوار مهدمة في أماكن عديدة، والقلعة التي تنهض وسط المدينة ليس بمقدورها مقاومة أي هجوم يدوم أكثر من أربع وعشرين ساعة. يقدر عدد من يتواجد عليها، عندما يقيم الباشوات فيها، بحوالي ١٤٠٠ شخص، يبلغ عدد الانكشاريين منهم ٣٥٠ انكشارياً يضطجعون في مقر الحامية، ومع أن هناك حوالي ٤٠ مدفعاً من مختلف العيارات منصوبة على أسوارها، إلا أنه لا ينتظر منها الكثير.

(ص ٣٨٣) وفي حسابات التجار يتداول الناس القروش المكسيكية والصقلية والإشبيلية واللوفنتالرات الهولندية والسكويينات الفينيسية والهنغارية وسكويينات الشريف التي تسك في مصر وتحمل اسم السلطان.

(ص ٣٩١) إن نهر سنغه (قويق) يشغل ١٦ طاحوناً في المدينة، ثم ينساب بعد ذلك مبتعداً عن المدينة سبعة أميال ليصب في مستنقع هناك. ومع أنه نهر صغير فهو كثير السمك. وعندما ينضب أحياناً بعد شتاء جاف يلجأ المرء إلى الطواحين التي تديرها البغال. إن جميع الحطب والفحم الذي

تحتاجه المدينة يأتي من ريفها. أما الخشب المستخدم في البناء وصناعة الأثاث والأعمال الأخرى فيأتي من منطقة مرعش التي تبعد عن حلب أربعة إلى خمسة أيام سفر. (ص ٣٩٢) إن الحجر المستخدم في بناء الدور يُقد من الجبال المجاورة للمدينة، وتُحضّر المونة المستخدمة في الأبنية والشرفات وما إلى ذلك من الحجارة الصلدة المتوفرة بالقرب من المدينة. وعضواً عن الرمل يستخدم رماد الحمامات مع الكلس والقنب المفروم في تحضير طينة ممتازة. (يلي ذلك ذكر العديد من المواد الغذائية المتوفرة وإشارة إلى استهلاكها بكثرة، ص ٣٩٢-٣٩٤).

(ص ٣٩٥) لقد نشطت منذ عدة سنوات زراعة التبغ في محيط حلب. وقد أتت هذه الزراعة أكلها، فهذا التبغ يستهلك منه الكثير، مع أنه ليس بجودة التبغ البرازيلي.

(ص ٣٩٨) وعند تخوم حلب ثمة تكيّتان للدرأويش، تعرف الأولى بتكية الملاخانة والأخرى بتكية الشيخ أبو بكر. في إحداهما هناك من عشرين إلى خمسة وعشرين درويشاً (ص ٣٩٩) وفي الأخرى قرابة الأربعين. والدرأويش أشخاص يعيشون على نحو جماعي من أموال الزكاة التي تخصص لهم ومن ريع الأملاك التي وقفها فاعلي الخير على تكيّاتهم والمكونة من أراض زراعية ودور سكنية ودكاكين وحمامات وبساتين. ويترتب على الدرأويش إقامة طقوس معينة. وكلهم متزوجون وأصحاب عائلات، تقيم في المدينة أو القرى المجاورة لها، ويحق لهم قضاء ليلتين أو ثلاث ليال أسبوعياً عند ذويهم.

أما أكثر وصف مسهب لمدينة حلب فنجده عند أ. رسل A. Russel في كتابه "تاريخ حلب الطبيعي"^(١)، المطبوع في لندن عام ١٢٠٨هـ/١٧٩٤م. لقد قدم ألكسندر رسل A. Russel وأخوه باتريك إلى حلب كأطباء حملة تبشير بريطانية، أقام الأول فيها ما بين عامي ١١٥٣هـ/١٧٤٠م و١١٦٦هـ/١٧٥٣م، وأقام الثاني ما بين عامي ١١٦٣هـ/١٧٥٠م و١١٨١هـ/١٧٦٨م (ج. مونرو J. Nunro، ١٩٨٢). إن عملية اختيار مقاطع من مؤلفهما (الذي يحمل اسم الكسندر كمؤلف فقط) ليست أمراً يسيراً، وسنعرض فيما يلي بعض المقاطع من أول اثنان وخمسين صفحة من الجزء الأول من مؤلفهما.

(ص ١) تعد حلب، العاصمة الحالية لسوريا، ثالث أهم مدينة في الدولة العثمانية. وهي من حيث الموقع والأبهة والسكان والثروة دون القسطنطينية والقاهرة بفرق كبير. كما لا يمكنها أن تضاهي تآلق (ص ٢) هاتين المدينتين، إلا أنها تفوقهما بنظافة الهواء وبمتانة دورها السكنية وأنافتهم وبتمهيد شوارعها ونظافتهم؛ ومع أنها لم تعد تتمتع بالمزايا الاقتصادية التي تمتعت بها في العهود السابقة، لكنها لا تزال تحتفظ بقطاعات تجارية جديدة بالاعتبار.

(ص ٦) إن المدينة بحد ذاتها لا يزيد طول محيطها عن ثلاثة أميال ونصف وهي محاطة بسور قديم، يتداعى بسرعة، كأسوار المدن الأخرى في هذا البلد، نتيجة الإهمال. وبالإضافة إلى السور كانت المدينة محصنة فيما مضى بخندق عريض عميق، تحول معظمه اليوم إلى مرتع للنفايات أو إلى بساتين.

(١) "The Natural History of Aleppo" قام بترجمته إلى العربية خالد الجبيلي ونشره في

حلب عام ١٩٩٧م.

وللمدينة حالياً تسعة أبواب، يفضي اثنان منهما باتجاه الجنوب، واثنان باتجاه الشرق واثنان باتجاه الشمال وثلاثة باتجاه الغرب. وأعظم هذه الأبواب، وأشدّها تداعياً أيضاً، باب قنسرين الذي يسميه الأوروبيون باب السجن. يليه في الجهة الجنوبية باب المقام أو باب الشام. والباب الأول في الجهة الشرقية هو باب النيرب، أما الثاني فهو ثانوي ويسمى باب الأحمر. وفي الشمال يقوم باب الحديد (ص ٨) المؤدي إلى ضاحية بانقوسا. وإلى الغرب منه يقوم باب النصر الذي يسميه الأوروبيون باب القديس جورج.

(ص ٩) وأول باب في الجهة الغربية هو باب الفرج الذي يسميه الأوروبيون باب البساتين، والذي يبدو بالمقارنة مع أبواب المدينة الأخرى، باستثناء باب الأحمر، أقل شأنًا. يليه باب، على بعد ٢٠٠ خطوة نحو الجنوب، يسميه الأوروبيون باب العتمة^(١) ويسميه أهالي حلب باب الجنان. وهو يفضي عن طريق الجسر الممتد فوق قويق إلى ضاحية المشاركة. وينفتح الباب التاسع والأخير على الشارع الغربي العريض ويعرف بباب أنطاكية.

(ص ١١) وتنتشر الضواحي خارج باب الشام (باب المقام) باتجاه الجنوب الشرقي. ويقطن هذه الضواحي، وكذلك الضواحي المنتشرة خارج باب النيرب باتجاه بانقوسا، تركمان وأكراد وعرب وآخرون يعمل معظمهم في الزراعة. وخارج باب الحديد مباشرة تبدأ ضاحية بانقوسا، التي تمتد متوغلة باتجاه الشمال الشرقي، منتشرة في جزء منها على أرض منبسطة

(١) تجدر الإشارة إلى أن السوق الممتد على طول محور باب الجنان داخل السور يعرف حالياً عند عامة حلب بسوق العتمة.

وفي معظمها على سفوح هضبات مختلفة. وتضم هذه الضاحية عدداً من البيوت السكنية الجميلة ومساجد مختلفة وبازارات وخانات ومقاهي.

(ص ١٢) وإلى جانب الأسواق الأخرى هناك سوق للحبوب فيها. ولا تقل كثافة تدفق الناس والقوافل في هذه الضاحية عما هي عليه في الأسواق العامرة داخل الأسوار. وفي بانقوسا يعيش العديد من الأشراف الأغنياء، كما يعيش فيها أيضاً الدلباش^(١) وجنود آخرون. وهنا يقل تعامل الناس بالتجارة مع الغرباء، وهم أقل تحضراً ممن يعيش داخل الأسوار.

وببانقوسا تتصل ضواحي أخرى واسعة الأرجاء منتشرة باتجاه الشمال الغربي، وإلى الغرب من هذه تمتد الهزازة و" الجديدة " اللتين يشكل المسيحيون فيهما، خاصة في " الجديدة "، القسم الأكبر من السكان. وفي الجهة الغربية من المدينة هناك المشاركة والهزازة، الأولى على الطرف الغربي من نهر قويق، اللتين يسكنهما الأتراك والشرايح الدنيا من أهل البلد.

(ص ١٤) (ومن الغرب) تشكل الجوامع والمآذن والقباب العديدة منظراً أخذاً، وتبدو أسطح الدور المستوية المنتشرة على التلال والمتسلق بعضها فوق بعض كتراسات معلقة متتالية تتخللها أشجار السرو والحوور، وفوق الجميع تتهدى القلعة محدثة من بعيد انطباعاً مهيباً ووقوراً.

غير أن انطباع التآلق، الذي تتركه في النفس رؤية المدينة من بعيد، سرعان ما يتبدد عادة عندما يعبر المرء أبواب المدينة. فالشوارع توحى لارتفاع الجدران على جانبيها بأنها أعتم وأضيق مما هي عليه (ص ١٥). وهذه الشوارع، حتى تلك التي يوجد فيها بيوت فخمة، أشبه ما تكون بالأزقة

(١) فرسان كروات وألبان.

الملتفة حول أسوار أديرة الراهبات الكنيية. وتعطي الدكاكين انطباعاً متواضعاً. وبالنسبة للحمامات والأسبله فهي مباني بسيطة. أما الجوامع والقصور فتشد إليها الأبصار من خلال أبوابها المنفتحة على أفنيتهأ، مع أنها لا تضيف للوهلة الأولى على المدينة إلا قليلاً من الجمال. علماً أن هذه العيوب تشترك بها حلب مع معظم المدن التركية الأخرى. ولكن إذا نظرنا إليها ككل متكامل فهي حسنة البنيان وبيوتها كبيرة وجميلة. شوارعها لا يضاهيها في عمرانها وفي عرض بعضها شوارع أية مدينة أخرى في الشرق. وهي مرصوفة على نحو جيد ونظيفة إلى حد ملفت للنظر، لها أرصفة على جانبيها ترتفع نصف قدم عن أرض الشارع.

وفي حلب هناك العديد من المساجد. تبدو سبعة أو ثمانية منها فخمة للغاية، بالرغم من أنه ليس لأي منها أكثر من منذنة. وقد بنيت جميعها تقريباً على نفس النمط. فهي تتكون من مصلى مستطيل مسقوف في وسطه بقبة كبيرة في ذروتها هلال ذهبي. يتقدم واجهته رواق صغير مغطى بقباب صغيرة عديدة ومرتفع عن أرض الفناء الداخلي (ص ١٧) الذي يمتد أمامه على مساحة واسعة مبلطة في وسطها بئر مظل.

(ص ١٨) وتتمثل الأبنية العامة التي تلي الجوامع أهمية في الخانات، التي تسمى أحياناً استراحات القوافل. ثمة عشرون منها يمكن اعتبارها خانات هامة. وإلى جانبها هناك على الأقل عدد مشابه موزع على أرجاء المدينة. والخانات أبنية كبيرة متينة البنيان ذات شكل مستطيل غالباً ومكونة من طابقين. الطابق الأرضي مقسم إلى غرف تتقدمها عقود وتستقبل الضوء خلل نوافذها وعن طريق أبوابها (أي أن الحجرات الأمامية الصندوقية مغلقة بإنشاءات

خشبية). وللطابق العلوي عوضاً عن النوافذ رواق مفتوح، يتم عن طريقه الوصول إلى مجموعة من الغرف تشابه حجرات الطابق الأرضي الخلفية. والأدراج المؤدية إلى الطابق العلوي تكون على جانبي بوابة الخان، والسطح كما في معظم الأبنية الأخرى مستو، يستخدم الطابق الأرضي كمخازن ومكاتب ومساكن وكزرائب أحياناً. ويستخدم الطابق العلوي في المرتبة الأولى كمضافات لزوار المدينة. الذين يستطيعون الإقامة هنا لقاء مبلغ زهيد. إن إضاءة معظم حجرات الطابق العلوي (ص ١٩) أسوأ من إضاءة غرف الطابق الأرضي، وليس لها نوافذ خلفية إلا فيما ندر. والحصر هي كل شيء يقدمه الخان للمسافرين، الذين يجلبون مع متاعهم بقية التجهيزات.

وعلى عكس الخانات المنتشرة خارج المدن لم تُستخدم الخانات داخل المدينة كأماكن إقامة للغرباء وحسب، فبعض هذه الخانات مؤجر في معظمه لتجار حلب، الذين يؤثرونها كمستودعات آمنة ويعتبرونها مناسبة أكثر للتبادل التجاري. لكل خان باب واحد فقط، يغلق بانتظام مع غروب الشمس، فيه باب صغير يمكن الدخول منه ليلاً. وفي الخان غرفة للأغيا، أو بالأحرى للمسؤول عن الخان، الذي يوكل إليه مالك الخان مهمة فرض الرسوم على البضائع الداخلة إلى الخان وتنظيم أمور الخان الأخرى. ويولي الأغيا مرتبة الأوضة باشي أو الحارس، الذي يقيم عادة في الخان ويكون محل ثقة. والأوضة باشيه — أي الحراس — هم في العادة من الأرمن. في وسط فناء الخان ثمة بئر يستحصل منه على الماء. وإلى جانب الخان هناك دوماً مطاعم صغيرة ومقاهي لخدمة التجار.

وفور وصول الأوربيين يُعمل على إيوائهم في بعض أهم الخانات، حيث البيوت الواسعة (ص ٢٠)، إذ يحتل المسكن نصف جانب الخان وأحياناً أحد الجوانب بأكمله. وأروقة الطوابق العلوية تكون غالباً في هذه الحال مسدودة وتطل على الفناء بنوافذ أوروبية الطراز. والأرضيات مبلطة بالحجر أو بالمرمر على نحو جميل، والغرف مجهزة تجهيزاً جيداً. والمستودعات في الطابق الأرضي.

والبازارات أو الأسواق منشآت حجرية عالية لها شكل أروقة طويلة، ضيقة جداً في الغالب، مسقوفة بالأقبية أو مغطاة بالأخشاب. والدكاكين، التي تكون عبارة عن حجرات في جدران السوق أو على شكل أكشاك بارزة عنها، تصطف على جانبي الرواق فوق مصطبة حجرية مرتفعة من قدم إلى ثلاثة أقدام على طول الرواق. وفي الليل توصل هذه الأسواق بأبواب تطوى نهاراً. وفي العديد من البازارات القديمة تكون الدكاكين على درجة من الضيق يندر معها وجود مكان للبائع يستطيع فيه عرض بضائعه والجلوس مع أحد زبائنه. وعلى الزبائن عموماً الوقوف خارج الدكان، وفي حال وجود زبائن أمام الدكان المقابل عندها يصعب على المارة متابعة سيرهم. إن بعض البازارات الجديدة أعرض ودكاكينها أرحب، إلا أنها كلها مظلمة، لأن الشمس يُحال دون وصولها، لإبقاء البازار بارداً. ولنفس السبب تُرش أرضيات البازار أيام الصيف بالماء مرتين إلى ثلاث مرات يومياً (ص ٢١). وفي أيام الطقس البارد يتقي التجار شر البرد بفرواتهم أو يلجؤون إلى استخدام المناقل والمجامر لإضرام النار وبث الدفاء والحرارة.

وترتص البازارات الرئيسة إلى جانب بعضها في الحي المتصل بالخانات الكبيرة. بعض البازارات مخصص لحرفة معينة أو لتجارة معينة. ويسهل على الغريب العثور عما يبحث عنه. كما أن هناك عدد من الخانات المنعزلة في أحياء المدينة الأخرى. إلى جانب ذلك يوجد في الشوارع المطروقة كثيراً، في المدينة داخل الأسوار وفي الضواحي، دكاكين لبيع المواد الغذائية والفواكه والمعجنات والخضار وبقية مستلزمات الحياة الضرورية، ويطلق على هذه الشوارع تسمية بازارات أيضاً وتكون محمية من الشمس بحصر محمولة على عوارض خشبية بارزة على طرفي الطريق. تغلق أبواب البازارات مع مغيب الشمس بانتظام. وهناك حراس مزودون بمصابيح وهرات يبقون داخل البازارات طوال الليل، يفتحون الأبواب لدوريات الاستطلاع ولمن يترتب عليهم عبور البازارات. (ص ٢٢) كذلك فإن معظم الشوارع الهامة مزودة بأبواب وحراس.

(ص ٢٣) ومن الملاحظ أن الحمامات العامة لا تسهم كثيراً في تحسين صورة المدينة. في حين تجذب المقاهي انتباه الغريب أكثر من أي شيء آخر يراه في المدينة. والمقاهي موجودة في جميع أحياء المدينة، بعضها كبير وجميل. وهي مكسوة بالزريقة البيضاء الخشنة ومجهزة بالكراسي والطاولات المصنوعة من الحصير المشدود. والمقاهي الجيدة في وسطها نافورة ومصطبة للعازفين وتسمح نوافذها الواسعة للمارة برؤية كل ما يدور داخلها. وفي الصيف يجلس رواد المقهى على كراسي صغيرة أمام باب المقهى في الهواء الطلق. وهذه المقاهي لا يرتادها عليّة القوم وإنما سواد الشعب، وهي قلما تكون خاوية، وتغص بالرواد في أوقات محددة.

وتتوزع الدور السكنية على ثلاث فئات، تتمثل الأولى في السرايات والقصور، والثانية في بيوت التجار الأغنياء (ص ٢٤) والثالثة في بيوت متوسطي الحال والرعاع.

(ص ٣٦) وهناك نوع من المنشآت، يعيش فيه الغرباء المتواضعين والعرب والأكراد والأتراك (المسلمون) والأرمن المسيحيون، يسمى قيسرية. والقيصرية عبارة عن فناء كبير، محاط ببيوت رخيصة متواضعة يتكون الواحد منها من غرفتين أو ثلاث غرف. ولجميع القاطنين حق استخدام الفناء، وهو مرصوف على نحو غير منتظم، ما عدا أمام مداخل البيوت، حيث تُزرع بعض الشجيرات. ولا تحتوي القيسرية بئر متصل بشبكة المياه. وإنما قساطل تجمع فيها المياه وحسب. وهناك عدد كبير من هذه القيسريات موزع على أحياء المدينة داخل الأسوار وعلى الضواحي. والاسم نفسه يطلق على مبان صغيرة منفتحة على أفنية داخلية، تستخدم كورشات للنسيج أو مشاغل لحرف أخرى، كما تستخدم بعض قيسريات هذا الصنف القائمة داخل الأسوار كخانات، بيد أن الصنف الأول من القيسريات هو الأكثر انتشاراً.

(بعد وصف القلعة من الخارج يتابع وصف القلعة) (ص ٣٧) بعد أن يصعد المرء إلى أعلى القلعة ويجتاز الباب الرابع، تصادفه على الطرف الأيسر بضع دكاكين، تقابل حجرات ذات أبواب حديدية. وإلى الأعلى يساراً تتربع بعض البيوت الكبيرة القديمة، التي استخدمت كسجن من حين لآخر، في الجهة المقابلة لها تمتد بعض الشوارع التي تضم بيوتاً جميلة مخصصة لأفراد الحامية. وعلى قمة التل يشمخ جامع، يوجد إلى جانبه نبع أو بالأحرى بئر عميق، يسحب منه الماء عن طريق دولاب يديره حسان. وأغا القلعة يتبع

مباشرةً إلى الباب العالي وليس مسؤولاً أمام الباشا إلا عن أمور محددة. يقود الأغا حامية كبيرة، يسكن جنودها (ص ٣٨) مع أسرهم على القلعة. ويحق لهم ممارسة التجارة أو أية حرفة أخرى في المدينة. لكن عليهم أن يعودوا إلى القلعة قبل إغلاق الأبواب ليلاً.

وفي المشاركة ثمة ورشة لإنتاج الزجاج، تعمل بضعة أسابيع في الشتاء. أما معظم الزجاج التي تستهلكه المدينة فيأتي على الأغلب من أرمناز، وهي قرية تبعد عن حلب ٣٥ ميلاً باتجاه الغرب، ومنها أيضاً تُجلب التربة المستخدمة في صنع الزجاج في المشاركة. وهناك دباغة على نهر قويق في الجنوب الغربي من المدينة، وهناك خان الدباغين خارج باب النيرب على مقربة منه. لقد جمعت المسالخ على أرض عراء عند أطراف الضواحي باتجاه بانقوسا، ومن هناك تحمل الشياه المذبوحة على أكتاف الرجال إلى جميع أرجاء المدينة. في "الجديزة" يوجد سوق اللحم الرئيس. وعلى مقربة جداً من سور المدينة في الجهة الغربية توجد بعض أفران الكلس التي تعمل ليل نهار. وفي ضيعة الفتالين (صناع الحبال) التي تبعد نصف ميل إلى الجنوب توجد ورشة لتصنيع الأوتار، تنشر في أوقات محددة من السنة روائح ننته للغاية.

(ص ٥٢) وعلى مقربة من المدينة توجد مقالع حجرية هائلة عديدة، تمد المدينة بالحجارة البيضاء، التي تسهل معالجتها في البداية، بيد أنها تقسو مع الزمن ومع تعرضها للهواء. بهذا الحجر تبنى جميع الأبنية، وإضافة إلى هذا الحجر هناك حجر كلسي يتوفر بكثرة شمالي المدينة ويستخدم في بناء الجدران الداخلية فقط. وتشكل المقالع الحجرية القديمة كهوف واسعة تربطها

ببعضها أنفاق طويلة. وهذه المغارات تتحول شتاء إلى أماكن إقامة للبدو الذين يعسكرون في أيام السنة الأخرى عند أسوار المدينة، كما تستخدم هذه المغارات كاصطبلات للجمال.

٧- ١٠ حلب في العصر العثماني:

المحلات السكنية خارج الأسوار

إن التغيير الجذري الوحيد الذي طرأ على المحلات السكنية خارج الأسوار، تم في العصر المملوكي. ففي القرن الخامس عشر الميلادي فقدت المحلات السكنية الهامة جداً آنذاك والتي قامت في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية أهميتها نهائياً، وفي مقابل ذلك كانت قد نشأت في الجهة الشمالية محلات سكنية جديدة كثيفة العمران، ولم يطرأ أي تغيير بعد ذلك على معالم المدينة حتى نهاية العصر العثماني. فقد شيدت مناطق جديدة في الجهة الشمالية الغربية أظهرت تغيراً ملموساً، لكن سرعان ما تلاها بعد فترة وجيزة مزيد من التوسع باتجاه الشمال (انظر الفصل الخامس).

بيد أننا عندما نوجه اهتمامنا إلى المحلات السكنية القديمة خارج الأسوار، نجد أنه ينطبق عليها ما تقوله روايات الرحالة الأوروبيين عن المدينة بأسرها. فهي جزء من مدينة مفعمة بالنشاط والحيوية، لها علاقات تجارية هامة، عُدت ثالث أهم مدينة، ومن حيث المظهر أكثر المدن تميزاً، في الدولة العثمانية، عرف أهلها بانفتاحهم على الغرباء وحسن تعاملهم معهم. إن السور الذي يفصل الضواحي عن المدينة خلفه، والذي كان لا يزال يتمتع إبان العصر المملوكي بأهمية عسكرية واستراتيجية كبيرة - وإلا لما كان أعيد

بناءه في القرن الخامس عشر الميلادي - فقد أيام العثمانيين أهميته إطلاقاً. لأنه لم يكن هناك في الدولة العثمانية القوية المترامية الأطراف، التي كانت تضم حلب، بمقدور أي طرف أن يهدد أمنها. وحتى في العصر المملوكي، الذي ربطت فيه المدينة بشبكة إمداد بالمياه (انظر أدناه ص ٤٨٣ وما بعد)، أمكن بفضل وجود سلطة مركزية قوية العيش على نحو جيد في الضواحي الآمنة، وكان أهالي بانقوسا، كما شاهدنا، لطفاء المعشر.

وبرغم الرخاء والهدوء اللذين تميزت بهما حلب في العصر العثماني، إلا أن المدينة لم تتوسع كما يبدو إلا قليلاً. ففي مواضع كثيرة نجد أن نهايات الأحياء خارج الأسوار تحدها منشآت ومبان مملوكية. ففي الشمال هناك جامع قسطل الحرامي (دليل ٥١٩)، الذي يعود إلى ما قبل عام ٨٩٦هـ/١٤٩١م، وجامع الابن (دليل ٥١٣)، الذي يعود إلى ما قبل عام ٧٩٨هـ/١٣٦٩م، وتكية بابا بيرم (دليل ٥١١) التي تعود إلى عام ٧٦٤هـ/١٣٦٣م. بين هذه المحلات السكنية وبين بانقوسا لم يحافظ على أي مبنى مملوكي، وعلى الأرجح فقد زحف العمران إلى هذه المنطقة في العصر العثماني الباكر، ويستدل على ذلك أيضاً من وجود سبيل من العصر العثماني الباكر في مسجد الزيتون (دليل ٤٩٩) الذي يعود إلى عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م.

وبدل على بانقوسا جامع قارلق (دليل ٥٤١) الذي يقوم في الشمال الشرقي على أعلى نقطة فيها ويعود إلى عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م. مع ذلك فإن الحياة المفعمة بالحركة والنشاط الاقتصادي الرائج في الحي، التي يخبرنا عنهما أ. رسل A. Russel (انظر أعلاه ص ٢٨٩)، نشطت كما يبدو أول ما نشطت إبان العصر العثماني. ونحن نعرف مما ورد عند ابن الشحنة

(انظر أعلاه ص ٢٥٢ وما بعد) أن إنشاء خان وأسواق (دليل ٥٥٥) خارج باب الحديد في العصر المملوكي لم يكمل بالنجاح. كما تفصح عمارة هذه المحلة عن العديد من الأبنية الجديدة والقديمة المطورة التي تعود إلى العصر العثماني. ففي عام ٩٨٠هـ/١٥٧٣م، شيد سبيل وحمام الرقبان (دليل ٥٤٩) وفي عام ١١٣٢هـ/١٧٢٠م رُمم جامع المشاطية (دليل ٥٤٤)، ثم تميز القرن التاسع عشر الميلادي بنشاط عمراني واسع (تمثل خصوصاً بإنشاء خانات، قام بعضها مكان الخانات القديمة تماماً أو على مقربة منها؛ في القرن الثامن عشر الميلادي حدثنا عنها أ. رسل). ففي العصر العثماني لم يكن هناك مجال أمام التوسع هنا سوى باتجاه الشمال، حيث نجد فعلاً عمراناً أحدث - وعند التخوم الشمالية الشرقية للمدينة باتجاه الجنوب، حيث تم على الأرجح إبان العصر العثماني استيطان شرقي الخط المار من جامع قارلق (دليل ٥٤١) وجامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨)، الذي يعود بحد ذاته إلى العصر العثماني الباكر، لأن الشارع القديم الذي كان يصل بين شمالي شرق بانقوسا ومحور باب النيرب كان يمر من المفروض بمسجد قاسم النونو (دليل ٦٢٠) الذي يعود إلى العصر المملوكي (أنشئ عام ٧٧٠هـ/١٣٦٩م). ويستمر هذا الشارع جنوبي جامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨) متابعاً طريقه مروراً بجامع هارون دده (دليل ٥٧١) الذي يعود إلى ما قبل عام ٩٤٩هـ/١٥٤٣م، وجامع آغاجق (دليل ٥٧٢) الذي أنشئ عام ٩٩٣هـ/١٥٨٥م، وبالجامع السلیماني (دليل ٥٧٣) الذي أنشئ عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م. إن الخارطة التي أعدها ج. روسو J. Rousseau تترك انطباعاً بأنه قامت فيما مضى مناطق سكنية واسعة في الجهة الشرقية بين جامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨) والجامع السلیماني (دليل ٥٧٣). بيد أن الأبنية

القائمة، وكذلك الخارطة العثمانية المعدة عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، لا تمكن من إثبات ذلك. وليس هناك ما يشير إلى زحف الاستيطان باتجاه الشرق، إضافة إلى الخارطة الأنفة الذكر، سوى تلك الأبنية القائمة جنوب الجامع السلیماني (دليل ٥٧٣)، والمتمثلة في جامع البلاط الفوقاني (دليل ٥٧٧) الذي أنشئ عام ١٠٦١هـ/١٦٥١م وجامع القطانة (دليل ٥٨٠) الذي يعود إلى القرن السابع عشر الميلادي أيضاً. كل هذه المناطق كانت قد استوطنت قبل العصر العثماني، ففي عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م أنشئ قسطل علي بك على محور باب النيرب وقام كذلك إلى الشرق منه باب الملك الذي أنشئ عام ٨٧٦هـ/١٤٧٢م. ثمة تغييرات طرأت على المنطقة الواقعة غربي جامع برسين (دليل ٥٨٤) وجامع الظالع (دليل ٥٨٢). فقد شب هنا حريق هائل أتى على بيوت عديدة برمتها. ثم استخدمت المساحات الخالية التي خلفها الحريق في بداية القرن التاسع عشر الميلادي كمحطة لقوافل الجمال (ج. دو بوكاج، ١٨٢٤، ص ٢٣٤)، وكان المسلخ قد نقل إليها قبل منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. على ضوء ما تقدم يمكن افتراض أن المنطقة الواقعة جنوبي محور بانقوسا وشمالي محور باب النيرب قد ظهرت للوجود كتوسع جاء به العصر العثماني وتمثل بزحف العمران إلى المنطقة الواقعة جنوبي جامع قارلق (دليل ٥٤١).

على طول محور باب النيرب يحدد باب الملك حدود توسع المدينة المملوكية والعثمانية. وجنوبي المحور يقوم أقدم مبنى في هذه المنطقة، المعروف بجامع بادنجك (دليل ٦٠١) الذي يعود إلى حوالي عام ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م. ويتسم هذا الجزء من المدينة بطابع ريفي واضح، ونحن

نعرف مما ورد عند أ. رسل A. Russel (انظر أعلاه ص ٢٨٩) وعند دو بوكاج du Bocage (١٨٢٤، ص ٢٣٤) أن هذه المنطقة والمنطقة المتاخمة لها شمالاً كان يقيم فيهما مزارعون. وعلى خارطة روسو Rousseau نجد كذلك أن هذا الحي كان يتوغل كثيراً باتجاه الجنوب.

وإلى الجنوب من باب النيرب مباشرة هناك بقعة صغيرة فريدة التخطيط، تتوزع فيها بيوت سكنية صغيرة قديمة، ويسكنها اليوم أناس مسالمون. لكن بنية هذا الحي وعمارته تذكران عند التجوال فيه بأحياء الدعارة في المدن التركية. وهناك في الواقع ما يؤكد ذلك. ففي القرون الوسطى كان لهذه المنطقة سمعة أفاضت المتدينين، ولذلك أنشئ هنا جامع التوبة (دليل ٦١١) أي جامع الندامة. وفي مطلع القرن التاسع عشر الميلادي حط الغجر رحالهم هنا، والغجر جماعة اختصت في المجتمع الإسلامي بالموسيقى والرقص والدعارة. ويبدو أن عمليات التطوير، التي شهدتها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، دفعت بمثل هذه الجماعات إلى الخروج من خيامها والتجمع في نطاق منعزل (دليل ٦٠٩).

وفي الجنوب يبدو أن انحسار العمران، الذي بدأ في العصر المملوكي، قد استمر. فحارة المقام لم يعد لها أية أهمية، وتشير الأضرحة (دليل ٦٥٩) المملوكية إلى الحد الذي انحسر العمران معه باتجاه الشمال في العهد العثماني الباكر.

وتظهر الكلاسة، التي تمتد في الجنوب الغربي، على خارطة روسو Rousseau كبيرة إلى حد مدهش، فقد وجد فيها بالاعتماد على دارفيو d'Arvieux (١٧٥٦، ج ٤، ص ٣٧٦) ٥٢٣ داراً في النصف الثاني من القرن

السابع عشر الميلادي، كما لو أن الكلاسة كانت ثاني أكبر حي في المدينة حينئذ بعد الجلوم الكبرى التي ضمت ٥٤٢ داراً، وهذا ما يدعو للاستغراب، إذ ليس هناك ما يشير إلى أهمية مميزة لهذا الحي إبان العصر المملوكي. وحوالي عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، عندما كان لا يزال يوجد في الكلاسة ٣٥٢ داراً (الغزي، ج ٢، ص ٢٧٥) كان فيها ستة جوامع، أحدها يعود إلى بدايات العصر المملوكي واثنان يعودان إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي واثنان تاريخ إنشائهما مجهول (الغزي، ج ٢، ص ٢٧٦ وما بعد). لذلك لا يمكن اعتبار الكلاسة منطقة مستقرة في بدايات العصر العثماني - مع أن ذلك ليس بمستبعد، فقد قامت هنا قبل العصر المملوكي محلة الحاضر المترامية الأطراف (انظر أعلاه ص ٢٩١) - لأنها لو كانت مستقرة لقامت فيها جوامع. لكنها ربما شكلت منطقة عبور، أقام فيها النازحون من الريف في البداية إلى أن تسنى لهم الانتقال إلى أحياء المدينة القديمة.

ويغلب الظن أن المنطقة الواقعة شمالي الكلاسة لم تتغير كثيراً منذ العصر المملوكي. فهنا جنوبي محور باب أنطاكية وجدت في بداية القرن التاسع عشر الميلادي (انظر خارطة روسو) دباغات وسوق [جمعة] متاخماً لها شمالاً وخانات. أما الأبنية الموجودة في هذه المنطقة اليوم فجميعها حديث تقريباً. وخارج باب أنطاكية أنشئ عام ٩٨٣هـ/١٥٧٥م حمام الويوضي (دليل ١) وقبل ذلك بُدئ على الأغلب بإنشاء الخانات التي تتقدم السور الممتد بين باب الجنان وزاوية السور الجنوبية الغربية.

بين باب الجنان وباب أنطاكية قامت شرقي قويق، كما يغلب الظن، خانات ومستودعات وورشات لم يبق منها أي أثر. أما المشاركة، التي تقوم

غربي قويق، والتي كانت ضاحية قبل العصر المملوكي وخلالها، فيبدو أنها استطاعت المحافظة عبر قرون على أهمية مستمرة نسبياً، وهذا ما تدل عليه مقارنة عدد منازلها في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي بعددها حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م (انظر أدناه جدول رقم ١٦).

إن المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار في الجهتين الجنوبية والغربية بين محور باب النيرب في الجنوب الشرقي ومحور باب الجنان في الشمال الغربي تتميز عن بقية المحلات السكنية خارج الأسوار بأنها لم يبق فيها مساجد كبيرة أو بالأحرى مساجد قديمة (باستثناء تلك الموجودة في محلة المقام، التي لا ترتبط بمحلة سكنية وإنما بحرمة المنطقة المجاورة لمقام إبراهيم، دليل ٦٦١). ويمكن تفسير ذلك من خلال الطابع الريفي للمحلات السكنية ومن خلال وظيفتها كمناطق إقامة مؤقتة تقوم بين الريف والمدينة. وقد آلت أحوالها إلى هذا الحال بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م في العصر المملوكي وفي العصر العثماني، وهذه المناطق لم تطلها عمليات الإزالة لتحديث مساحات واسعة ولا تزال موجودة حتى الآن.

إن المنطقة الواقعة خارج باب الفرج، بين محور باب الجنان والزاوية الشمالية الغربية للمدينة المسورة، يسميها أ. رسل A. Russel (انظر أعلاه ص ٢٨٩) محلة الهزازة، التي قامت هنا منذ ما قبل العصر المملوكي (انظر أعلاه ص ٤٨٠). لكن عندما عاش أ. رسل في حلب، لم يكن هذا الجزء من المدينة الواقع خارج الأسوار معموراً بالتأكيد، لأننا لا نجد ذكراً لاسم الهزازة في قائمة المحلات السكنية التي تركها لنا دارفيو d.'Arvieux (١٧٥٦، ج ٦، ص ٣٧٦)، كما أننا لا نجد فيها أي اسم آخر يمكن أن يرتبط بهذا الجزء من

المدينة الواقعة خارج الأسوار. وهذا يعني أنه لم يكن يوجد هناك شيء في نهايات القرن الثامن عشر الميلادي. وهذا الاسم يرد أيضاً في خارطة روسو Rausseau المعدة أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. إلا أن روسو يطلق هذا الاسم على الحي الشمالي الغربي من المحلات السكنية القديمة القائمة خارج الأسوار، وهو ذلك الحي من المدينة الذي لا يزال يحمل نفس الاسم حتى اليوم، ويشير روسو على خارطته إلى حدائق في المكان الذي قامت فيه الهزازة القديمة.

لقد تكونت الهزازة كما يفترض حول " الجديدة "، كما يغلب الظن أن سكان الهزازة القديمة المسيحيين قد استوطنوا في وقت ما، أواخر العصر المملوكي أو بداية العصر العثماني، المحيط الشمالي للجديدة والمحلات المجاورة لها، (علماً أن الغزي ينسب تأسيس هذه المحلة إلى أواخر العصر المملوكي). ويدعم هذه الفرضية أيضاً التركيبة الاجتماعية لأهالي الهزازة الجديدة. فأكبر مجموعة من الأهالي يشكلها الروم الكاثوليك، وبمعنى آخر تشكلها طائفة قديمة (انظر أدناه جدول رقم ١٦). وبذلك يبدو أن إعمار المنطقة الواقعة خارج باب الفرج من جديد قد أعد له في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي على ضوء التطورات التي جرت هنا في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

أما بالنسبة للتطورات التي طرأت بين محور باب النصر في الشرق والتخوم الغربية للمحلات السكنية الواقعة شمالي خارج سور المدينة فليس هناك أية إشكالية حولها. إن جميع الأراضي الواقعة جنوبي الخط الواصل بين جامع شرف (دليل ٤٥٧) في الغرب وجامع قسطل الحرامي (دليل ٥١٩) في الشرق قد استوطنت بكثافة في العصر المملوكي، فعلى طول هذا الخط مدت

عام ٨٩٥هـ/١٤٩٠م مواسير المياه. ولأن المواسير لم تمتد بالتأكيد على طول الحد الشمالي للمناطق المعمورة في ذلك الحين، فبإمكاننا إضافة القطاعات التي توجد إلى الشمال منها - أو جزء منها على الأقل - إلى إنجازات العصر المملوكي. فجامع شرف (دليل ٤٥٧) لم يُبنَ قبل عام ٨٩٦هـ/١٤٩١م على نخوم الحي وإنما في وسطه. لذلك فإن حركة العمار المملوكية وصلت حينذاك إلى المنطقة الواقعة إلى الغرب منه. ويشهد على ذلك أيضاً تطرق ابن الشحنة (انظر أعلاه ص ٢٣٩) إلى ذكر " الجديدة ". وفي جنوب جامع شرف بُني حمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦) قبل عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م. وفي عام ٨٥٩هـ/١٤٥٥م شيدت كنيسة الأرمن القديمة، (دليل ٧٦٤) في الشمال الغربي من هذا الحمام (الغزي، ج ٢، ص ٤٧٣) كما شيدت إلى الغرب منه في عام ٩١٦هـ/١٥١٠م كنيسة السريان الكاثوليك (دليل ٧٦١) التي لا تزال تؤدي وظيفتها حتى اليوم. فحتى هنا على الأقل وصل العمار في العصر المملوكي إذاً. وربما وصل إلى أبعد من ذلك باتجاه الغرب. وبذلك تبقى الأجزاء الغربية الطرفية والأجزاء الشمالية من هذه المنطقة كمناطق يمكن إدراجها في إطار توسع المدينة في العصر العثماني. لذلك يمكن القول أنه لم يطرأ على المحلات السكنية خارج الأسوار ما بين العصر المملوكي والعصر العثماني إلا توسع لا يذكر ولم يتغير مركز ثقلها، وذلك على العكس تماماً من التحول الملحوظ الذي جرى بين العصر الأيوبي والعصر المملوكي. ففي العصر العثماني عاد الهدوء ليلف المدينة، وعاشت حلب لقرون عديدة في سلام ظاهري، ولم تعد عرضة لحملة جيوش غازية، واتخذ تطورها مساراً مستقراً. ونمت محلاتها السكنية الواقعة داخل الأسوار

وخارجها مع بعضها على نحو متلازم. وهذا ما تم البدء به بالتأكيد في أواخر العصر المملوكي، إلا أنه لم يكلل بالنجاح إلا في تلك القرون، من تاريخ المدينة، التي عمها السلام إبان العصر العثماني والتي لم يعد لسور المدينة فيها أهمية تذكر. وتحولت المدينة الواقعة داخل الأسوار وخارجها إلى كل متكامل. فكما تحولت المحلات السكنية التي قامت شرقي سور المدينة الأيوبي بكل خصوصيتها إلى جزء لا يتجزأ من المدينة المملوكية، كذلك اتصلت المدينة الواقعة داخل الأسوار عضواً بتلك التي خارجها (حول الحياة الاقتصادية في ضواحي المدينة، انظر الفصل التالي أدناه).

٧- ١١ حلب في العصر العثماني:

المدينة داخل الأسوار

بين العصر الأيوبي والعصر المملوكي طرأ تحول جذري على المحلات السكنية في ضواحي المدينة، قابله استقرار منقطع النظير في المدينة الواقعة داخل الأسوار، وكما رأينا فقد شهدت ضواحي المدينة ما بين العصر المملوكي والعصر العثماني عكس ذلك تماماً: فعوضاً عن التحول ساد هدوء أو لنقل تطور هادئ على أية حال. في مقابل ذلك طرأت تغيرات جذرية على المدينة داخل الأسوار في القرون الأولى من فترة السيطرة العثمانية على حلب. ولا يمكن فهم هذه التغيرات إلا على ضوء التحول، الذي طرأ على البنية الوظيفية للمدينة برمتها، أي على المدينة داخل الأسوار وخارجها، الذي تم تناوله في نهاية الفصل السابق، وعلى ضوء تنامي هذه الأهمية الاقتصادية لمدينة حلب في القرون الأولى من العصر العثماني.

ويبدو أن السيطرة العثمانية على سوريا ومصر كانت بالضبط ما انتظرته المدينة ردحاً طويلاً، وربما لم يكن ذلك واضحاً تماماً لأهاليها في ذلك الحين (وإن كان ذلك مدعاة للشك، لأن التاجر الحلبي، الذي عاش أوائل القرن السادس عشر الميلادي، اعتبر بالتأكيد الوضع العالمي من الناحية العملية والحدود بين الدولة المملوكية والدولة العثمانية عائقاً يحد انتشار تجارته كما يحلو له)، ويدل على ذلك بوضوح تام العمار في المدينة داخل الأسوار والاستمرارية الواضحة للتطور الذي جرى في العقود الأخيرة من العصر المملوكي والقرون الأولى من العصر العثماني. فلولا السيطرة العثمانية لما تمكنت المدينة داخل الأسوار، وعلى الأخص مركزها، من تطوير نفسها على النحو الذي تطورت فيه. والعلاقات التجارية الجديدة، التي بنتها حلب في القرن الأخير من العصر المملوكي مع إيران وأوروبا على الأخص، لم يتح لها أن تتوطد أيام المماليك. أما بعد السيطرة العثمانية، فقد ضُمَّت حلب إلى إمبراطورية تمتد من بغداد إلى هنغاريا ومن أرمينيا حتى شمالي أفريقيا. وبذلك لم يعد هناك أمام تجارة حلب أية حدود سياسية - أما العراقيل القليلة التي اختلقتها الإدارة العثمانية فقد افتعلتها فيما سبق الإدارة المملوكية أيضاً. لقد كانت المدينة على الدوام مصدر ربح وفير، أراد الحكام استغلاله قدر الإمكان وحسب. ولم يكن على الحلبيين حيال ذلك سوى محاولة إبقاء ما هو في إطار السيطرة الممكنة على الصعيد الاقتصادي قائماً وإثارة اهتمام الحكام الشخصي قدر الإمكان بازدهار الاقتصاد في حلب. في هذا المجال يبدو أن التجار الحلبيين قد نجحوا في إقناع حكّامهم إلى حد بعيد. فقد بنى الحكام في العقود الأخيرة من العصر المملوكي عدة خانّات في "المدينة" تمثلت في خان القصابية (دليل ٦١) وخان

الصابون (دليل ١٣٧) وخان خاير بك (دليل ١٧١). وبذلك ارتبط اهتمام الحكام باهتمامات الحلبيين، لأن أي قرار سياسي يلحق الضرر باقتصاد المدينة سيعود بالضرر على جيوب الحكام أنفسهم. فقد كان عليهم دعم كل ما ساعد على رواج التجارة في حلب، طالما أرادوا تقاضي إيرادات دائمة من استثماراتها. علاوة عن ذلك فقد دفع هذا التداخل بين مصالح الحكام الخاصة وهموم تجار حلب الاقتصادية بالحكام عند عزلهم وعودتهم إلى القاهرة لتولي منصب هام (وهذا ما كان يحدث غالباً) إلى استخدام كل نفوذهم في البلاط لكي تنتعش الأسواق التجارية في حلب على النحو الذي تريده.

إلى جانب خان القصابية وخان الصابون وخان خاير بك يذكر الذي استأنف مسيرة ابن الشحنة وتابع عمله (انظر ص ٢٥٢ وما بعد) عدة خانات أخرى تعود إلى ما قبل عام ٩٤٦هـ/١٥٤٠م تقريباً، أي إلى زمن بدأ فيه بناء الخانات العثمانية الكبيرة، وتتمثل في خان السيد (الذي قام محله فيما بعد خان الجورة، دليل ١٤٥) وخان المرة وخان المجني (كلاهما لم يكن بالإمكان تحديد موضعهما). كما يأتي على ذكر خان القاضي (دليل ٤١٨) وخان الشيباني (دليل ٩٠) الذين يقعان في موضع متوسط، ليس بالمركزي وليس بالطرفي. بالإضافة إلى ذلك فهناك العديد من الخانات التي وجدت آنذاك عند أطراف المدينة على مقربة من أبوابها: فقد كان هناك أربعة خانات قرب باب الجنان واثنتان بالقرب من باب النيرب وباب الملك وواحد بالقرب من كل من باب النصر وباب الحديد وباب قنسرين وباب الفرج. وهناك خمسة من الخانات التي قامت داخل المدينة ووردت في نص ابن الشحنة، لا يمكن تحديد مكانها. وبالإضافة إلى الخانات القائمة داخل الأسوار يرد في نص ابن الشحنة ذكر

خمسة خانات خارج باب الفرج وستة خانات خارج باب النصر وخانان خارج باب الحديد. ويتضح من ذلك أن الخانات التي قامت على أطراف المدينة حينذاك والتي كانت بمثابة مستودعات مؤقتة، فاقت في عددها إلى حد بعيد الخانات التي قامت في مركز المدينة ونشطت كمراكز للتجارة الدولية. غير أن الوضع لم يبق على حاله بعد عام ٩٤٦هـ/١٥٤٠م.

وكما تمكن الحلبيون من "أسر" الحكام المماليك، فقد تمكنوا أيضاً من "أسر" العثمانيين، الذين تابعوا مسيرة سابقهم المماليك في استثمار أموالهم في "المدينة". وقد بلغوا بذلك حداً أبعد بكثير مما بلغه أسلافهم، لأن انتعاش التجارة تطلب استثمارات أكبر (وقد تم تناول ذلك بشكل مستفيض في الفصل التاسع). وليس هذا سوى وجه من وجوه التغيير الذي طرأ على المدينة داخل الأسوار في العصر العثماني، وهو الوجه السياسي - الاقتصادي، الذي تسنى للحلبيين من خلاله، جرّ حكّامهم الغرباء للمساهمة في النشاط التجاري لمدينة حلب. ويتمثل الوجه الآخر بالتغيير السياسي - العمراني. لقد مكّن الوضع السياسي الجديد، الذي منح حلب أمناً خارجياً، من إعادة ترتيب البنية الوظيفية للمدينة. فقد تم توطيد "المدينة" وتعزيز المناطق المحيطة بها وتتميتها لتكون مركزاً للتجارة والحرف في حين تم نقل الصناعة إلى أطراف المدينة داخل الأسوار وإلى الضواحي. فقد قامت الدباغات فيما مضى داخل الأسوار شمال غرب جامع الدباغة العتيقة (دليل ٢٥٧)، ثم وجدت مستقراً جديداً لها جنوبي غربي خارج باب أنطاكية. وكذلك المصابن، فقد وجدت فيما مضى إلى جوار الدباغات، ثم انتقلت إما إلى مواقعها في الجنوب بالقرب من باب قنسرين، في الفترة التي سبقت العصر المملوكي، أو إلى مواقعها داخل باب النصر

وخارجه؛ أما المصايغ فلا نستطيع تحديد مواضعها بدقة قبل العصر العثماني، مع أنها قامت في القرن السابع عشر الميلادي في بانقوسا (ف. أيغن W. Eigen، ص ٢٩) ثم انتقلت تدريجياً بعد منتصف القرن الثامن عشر الميلادي باتجاه الشمال (انظر أدناه ص ٥٣٩)، حيث استقرت آخر الأمر في القرن التاسع عشر الميلادي في مواضعها الجديدة خارج باب النصر. وقد أمكن نقل المنشآت الصناعية من داخل المدينة إلى خارجها لأن المحلات السكنية خارج الأسوار كانت قد أصبحت آمنة آنذاك.

لقد تحسّن واقع المدينة داخل الأسوار نتيجة نقل الصناعة إلى خارجها ونشطت فيها إبان القرن السادس عشر الميلادي مشاريع الإعمار والبناء، التي دفعت إلى الظل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً بجميع ما كان قد بني في حلب حتى ذلك الحين. فقد تغيرت بين عامي ٩٥٣هـ/١٥٤٦م و ٩٩١هـ/١٥٨٣م معالم "المدينة" في الجزء الواقع جنوبي محور باب أنطاكية. لقد تبدل مالكي حوالي ٨٠% من العقارات الواقعة بين جامع الخسروية (دليل ١٥٩) في الشرق وجامع البهرمية (دليل ٤٢) في الغرب، وقام الحكام العثمانيون بإنشاء جوامع وخانات وأسواق هنا (حول التفاصيل انظر الفصل التاسع). وعلى نحو ما تم بناءه هنا، امتدت حركة العمار هذه، وإن لم تكن بنفس الزخم الذي كان هنا، إلى المناطق الواقعة شمالي محور باب أنطاكية. ففي عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٤م بني خان الحبال (دليل ٧٧) والسوق الطويل الذي يمتد أمامه. وإلى نفس الفترة تقريباً يعود إنشاء خان الحرير (دليل ٦٤) وخان الجديد الثاني (دليل ٧١). الذين يتشابهان في طرازهما مع خان الحبال (دليل ٧٧)، إضافة إلى السوق الممتد بينهما. وقبل عام

١١٨٩هـ/١٧٧٥م سُدت " الثغرة " التي كانت باقية بين خان الحبال (دليل ٧٧) وبين خان القصابية (دليل ٦١) وخان الحرير (دليل ٦٤) والتي كانت معمورة في السابق بالطبع، بإنشاء خان البنادقة (دليل ٧٢). وفي عام ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م انتهى العمل من بناء خان كبير شرقي الجامع الكبير أطلق عليه خان الوزير (دليل ١٨٠). وفي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي تغيرت، في سويقة علي إلى الغرب من خان قورد بك/قرطبة، (دليل ٢٦٥) الذي يعود إلى نهاية العصر المملوكي/ بداية العصر العثماني، ملامح منطقة واسعة من جراء استثمارات ومضاربات حاج موسى (انظر أدناه ص ٣٥٧).

وبذلك أدخلت تغييرات جذرية جديدة على بنية " المدينة ". فالمساحة التي أعدت من خلال بناء الخانات لتوظف في تصريف شؤون التجارة الدولية تضاعفت عما كانت عليه قبل عام ٩٤٦هـ/١٥٤٠م، وإلى جانب مسجد الجمعة [الجامع الكبير] أضيفت ثلاثة جوامع كبيرة أخرى لتقوم في قلب المدينة، لم يقتصر تأثيرها على المساحات الكبيرة التي شغلتها فقط وإنما أيضاً على ملامح المدينة إجمالاً. فقد بنيت وفق الطراز العثماني المتميز بشموخ مبانيه وحددت منذ نشأتها بقبابها الكبيرة العالية المرئية من بعد وبمآذنها المدببة صورة المدينة تماماً.

وحول " المدينة " تشكل في وقت لاحق سور من خانات أصغر، لا يزال من الممكن التعرف على ملامح بعضها في الجهة الجنوبية، ويتضح طابعها أكثر في الجهة الشمالية في منشآت حاج موسى الأنفة الذكر. وخارج هذا السور بدأت تظهر التغييرات التي طرأت على المحلات السكنية من جراء نقل المصابين والدباغات إلى الجهة الشمالية وفي أحياء اليهود الواقعة بين

محور باب النصر وسور المدينة الغربي نشأت قصور كبيت جانبلاط (دليل ٢٥٣) وبيت رجب باشا (دليل ٢٣٣). بالإضافة إلى قصر آخر في هذه المنطقة ورد ذكره (انظر أدناه ص ٣٥١) في وقف المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢)، التي أضيف بناؤها ١١٤٢هـ/١٧٣٠م - ١١٥٠هـ/١٧٣٨م بحد ذاته أهمية جديدة على المحلات السكنية الواقعة بالقرب من محور باب النصر، التي أنشئت فيها قبل حوالي خمسين عاماً المدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨) أيضاً. ومن المفترض أن تشكل هاتان المدرستان مع المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) أهم المنشآت التعليمية التي شيدت في حلب إبان العصر العثماني.

ومما يلفت النظر أن المناطق الجديدة التي أنشئت داخل أسوار المدينة بين السورين الأيوبي والمملوكي لم تطلها حركة العمار التي نشطت في العصر العثماني. فهنا لم يستمر التوجه الذي بدأ إبان العصر المملوكي لسد احتياجات هذا القطاع من المدينة. وكونه يقع بعيداً عن الفعاليات الاقتصادية غربي القلعة، فقد جهز على الأغلب أيام المماليك تجهيزاً جيداً بحيث لم يكن بحاجة أيام العثمانيين إلى إنشاء أكثر من أبنية صغيرة تميزت عنها نوعاً ما التكية الإخلاصية (دليل ٣٢٣).

وبذلك تكون صورة مدينة حلب في العصر العثماني قد اتضحت معالمها عموماً، وسيتم إغناءها بتفاصيل عديدة في الفصلين التاسع والرابع عشر.

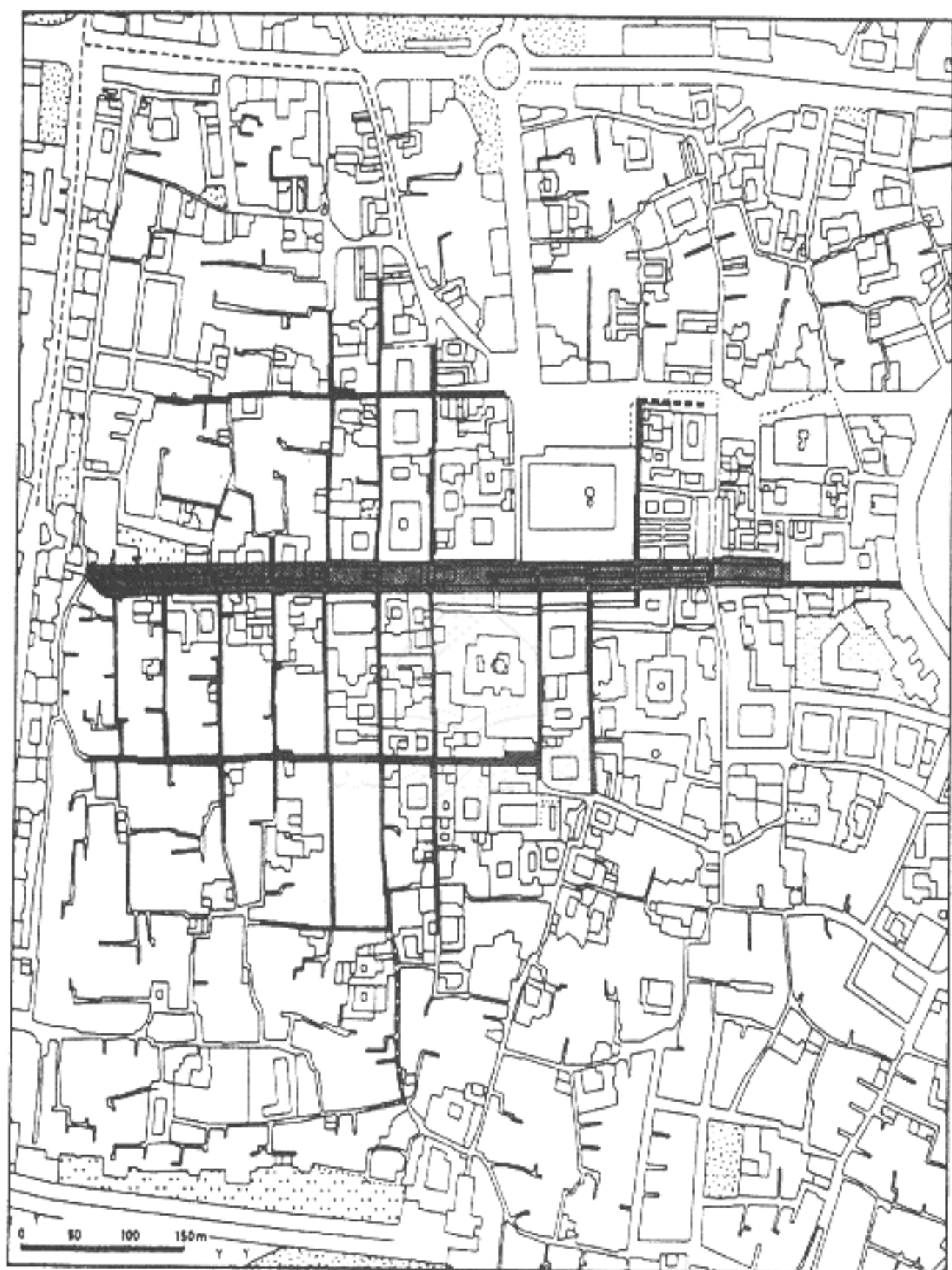
الفصل الثامن

ملاحظات حول التكوين الفراغي لمسقط المدينة

لقد توصل جغرافيو المدن ومؤرخوها، بعد القيام بدراسات عديدة على مناطق مختلفة عن بعضها كل الاختلاف، إلى قناعة بأن تنسيق مسقط الشوارع وتركيب بنية العقارات يعدان من أهم الأسس الثابتة التي تقوم عليها المدينة، وبأن آثارهما تبقى عموماً بعد كل عمليات الحرق والسلب والنهب والتهجير والتدمير المترتبة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المدن. وفي بحثه حول المدينة الشرقية حاول المؤلف أ. فيرت E. Wirth (١٩٧٥، ص ٧٤) أن يبين أن هذه القاعدة تنطبق أيضاً، في المدينة الشرقية وفي المدينة الشرقية الإسلامية بدون قيد أو شرط، على شبكة الشوارع التي تخترق المدينة وتصلها بخارجها وعلى المحاور التي تربط المدينة ببعضها وعلى الشرايين الرئيسية فيها على أقل تقدير. ونظراً لأن التمهيص الدقيق، في استقصاءات علماء الآثار وفي العمران القائم، الذي قام به المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube لم يساعد على التوصل إلى أية معلومات أكيدة عن مدينة حلب التي قامت في الشرق القديم وعن حلب إبان العصور الكلاسيكية وعن حلب في العصور الإسلامية المبكرة، لذلك يبدو أنه ليس من العبث القيام بمحاولة استخلاص المعلومات المطلوبة بالاعتماد على مسقط الشوارع وبنية العقارات.

إن التكوين الفراغي لمسقط مدينة حلب يسمح بالتعرف على ثلاثة أنماط أساسية مختلفة على الأقل، تتوضع في بعض المناطق بعضها إلى جانب بعض على نحو منفصل واضح، لكنها تبدو أيضاً في مناطق أخرى متوضعة بعضها فوق بعض أو متداخلة بعضها مع بعض. ويمكن بلا ريب إثبات هذه النتيجة الواضحة القائمة على التجربة بمجرد إسقاطها على أحد هذه النماذج الرئيسة وفق ترتيب زمني أو تسلسل تاريخي. وفي حال وجود نموذج ثان مجهول التسلسل الزمني فإن تناوله بالبحث لا تلازمه أية صعوبة. ويمكن بادئ ذي بدئ توضيح نموذج أو نموذجين آخرين والبرهان عليهما بالاعتماد على وضعهما الحالي فقط، أما التاريخ الدقيق والترتيب الذي تذهب إليه دراسة تاريخ المدينة وجغرافيتها فينبغي تركهما إلى أبحاث مستقبلية خاصة بهما. وإذا كانت الإشكاليات المتعلقة بهذه الأنماط المذكورة تتميز عموماً بضبابيتها، إلا أن إمكانيات توضيحها بالتجريب والمحاولة تبقى قائمة بدون شك.

١. إن أول نمط أساسي من شبكات الشوارع نصادفه بوضوح ملفت للنظر في الجزء الغربي من المدينة داخل الأسوار على طرفي المحور الرئيس للسوق المركزي، ويتكون من تتابع مستطيلات متطاولة متجهة باتجاه الجهات الرئيسة، تثير للوهلة الأولى التفكير بنموذج مسقط حلبة الخيل في أصول المدينة الهلنستية (انظر الشكل ٢٠). وقد أشار ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص ٤٠ وما بعد) بدون الإدلاء ببراهين دقيقة أيضاً إلى تلك الأجزاء من المدينة داخل الأسوار المخدمة عن طريق مثل هذه المستطيلات الطرقية المنتظمة على أنها بيروه الهلنستية. لكن على خلاف ما



شكل رقم (٢٠): النموذج الأول من نماذج شبكات الشوارع (إعداد أ. فيرت)

هو عليه الحال في اللاذقية وأنطاكية وأفاميا ودورا أوروبوس يتم نسب المسقط المستطيل المنتظم في حلب إلى الفترة الهلنستية دون البرهان على ذلك من خلال لقي أثرية أو بقايا أطلال تعود إلى تلك الفترة. لذلك يمكن نظرياً نسب نموذج شبكة الشوارع المعني هنا إلى إنشاء منتظم يعود إلى العصور الكلاسيكية المتأخرة أو إلى العصور الإسلامية المبكرة. ويعتمد ج. سوفاجيه J. Sauvaget في حججه من أجل إرجاع ذلك إلى العصر الهلنستي قياسات غير دقيقة وأحياناً خاطئة، ثم يخرج من هذه الأرقام بمعدلات حسابية أيضاً، لا تدل على الأبعاد المكانية الحقيقية (ج. سوفاجيه، ١٩٣٤)، لذلك يفقد نفسه بالذات إمكانية الوصول إلى حجة مقنعة. عندما يبدأ المرء من المحور الرئيس الوحيد غير المنقطع للسوق، يجد أن جميع الجزر المستطيلة النمط، المتصلة بالمحور في الجهة الجنوبية منه، ذات طول يزيد عن ١٢٠م ويقبل عن ١٣٠م، في حين يجد أن الجزر الكائنة شمالي المحور ذات طول يزيد عن ١٤٠م ويقبل عن ١٥٠م. أما عرض هذه الجزر فيتراوح سواء شمالي المحور أو جنوبه بين أكثر من ٤٥ م وأقل من ٥٠م. مع العلم أن المحور الرئيس للسوق يتفرع في الجزء المركزي منه إلى فرعين، كما يتفرع عنه كذلك في القسم الغربي من السوق فرع يمتد موازياً له إلى الشمال منه غير بعيد عنه. وعندما يقوم المرء بإجراء قياسات في الجزء المحيط في الجامع الكبير، أي في الجزء المركزي من السوق، مبتدئاً من المحور الشمالي الموازي للمحور الرئيس، عندها يكتشف أن للجزر الشمالية طولاً يتراوح أيضاً بين أكثر من ١٢٠م وأقل من ١٣٠م، أما تباعد زواقي السوق المتوازيين المستمرين الممتدين في الجزء المركزي منه فيبلغ ٢٠م.

إن هذه القياسات يمكن تفسيرها على النحو التالي: لقد أنشئ المحور الرئيس الطويل، المتجه غرب شرق والممتد بين تل القلعة وموضع باب أنطاكية الحالي، بعرض كبير يبلغ ٢٠م تقريباً، وهو عرض يتوافق مع عرض شارع الأعمدة الرئيس في أفاميا، التي يمكن المقارنة بها، البالغ ٢٣,٥م (موسوعة العالم القديم، زيورخ / شتوتغارت، ١٩٦٥، ص ١٩٩). وعلى طرفي هذا المحور الرئيس العريض تصطف على نحو منتظم تماماً الجزر المستطيلة، التي تفصح جميعها عن طول يتراوح بين ١٢٠م و ١٣٠م وعرض يتراوح بين ٤٥ م و ٥٠ م، وإذا قمنا بمقارنة هذه القياسات مع تلك الموجودة في المدن الأخرى الهلنستية النشأة، غير معتمدين لأنطاكية الأرقام غير الدقيقة إطلاقاً الواردة في مقالة ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٣٤ ص ٩٤)، وإنما القيم المكتشفة مؤخراً بالاعتماد على مقال نشره ج. فولرس J. weulersse (١٩٣٤، ص ٤٧) في نفس العدد من المجلة المنشور فيها مقال ج. سوفاجيه الأنف الذكر، عندها تتكشف لدينا الصورة التالية:

موسوعة العالم القديم زيورخ/ شتوتغارت، ١٩٦٥، ص ٢٨٨٦ وما بعد	١٧٥ × ١٠٠ قدم	٢٩,٤ × ٥١,٦ م	جزر ميلت Milet (تركيا)
	١٢٠ × ٢٩٠ قدم	٣٥,٥ × ٨٦,٣ م	جزر أولينث Olynth (اليونان)
	١٢٠ × ١٦٠ قدم	٣٥,٤ × ٤٧,٢ م	جزر برين Priene (تركيا)
قياسات ج. ويلرس ١٩٣٤ ص ٩٤	٢٠٠ × ٤٢٠ قدم	٥٩,٠ × ١٢٤,٠ م	جزر أنطاكية Anantiochia
قياسات المؤلف أ. فيرت	١٦٠ × ٤٢٠ قدم	٤٧,٢ × ١٢٤,٠ م	جزر حلب Aleppo

وعندما ينطلق المرء من أنه أتبع في تخطيط هذه المدن الخمسة نفس الوحدة القياسية البالغة قدماً واحداً يعادل ٢٩,٥ سم، عندها يتوصل المرء إلى قيم عددية بالنسبة لحلب كما بالنسبة للمدن الأخرى متقاربة على نحو ملفت للنظر. علاوة على ذلك يتطابق طول جزر حلب مع طول جزر أنطاكية تماماً، كما يتماثل عرض جزر حلب مع طول جزر برين [تركيا]. ومن هذه النسب يمكن استنتاج أن النموذج الأول من شبكات شوارع حلب هلنستي الأصل، وأن أجزاء المدينة القديمة التي تصادف فيها هذا النمط، تقوم كما يفترض في نفس المنطقة تقريباً التي قامت عليها مدينة بيروه الهلنستية.

ومن أبواب المدينة الحالية يرتبط كل من باب أنطاكية وباب قنشرين بشبكة الشوارع الهلنستية ارتباطاً رائعاً. وهذا دليل على أن مواقع هذه الأبواب - وليس عمارتها ومكوناتها - تعود كذلك إلى العصر الهلنستي مثلما يعود إليه مسار سور المدينة (وليس عمارته ومكوناته) في قسمه الجنوبي الغربي الممتد بين باب الجنان وباب أنطاكية وباب قنشرين. علاوة على ذلك توجد بالقرب من باب أنطاكية بقايا مكونات مبنى من العصر الروماني القيصري أو بالأحرى من العصر البيزنطي: فقد استطاع م. ايكوشار M. Ecochard (مصرحاً بذلك شفهاً للمؤلف أ. فيرت) التعرف داخل باب أنطاكية على بقايا برج باب يعود إلى العصور القديمة، وفي واجهة جامع الشعب (دليل ٦) الغربية لا توجد آثار عمارة زنكية وحسب وإنما أيضاً أقواس باب من العصور القديمة شُيد على خط إستقامة شارع الأعمدة.

٢. أما النمط الأساسي الثاني من شبكات الشوارع فيثير مشاكل أقل أهمية، خاصة أنه يصعب نسبه إلى فترة زمنية معينة بشكل موثوق: فمن

مركز المدينة - أي من الجامع الكبير والسوق المسطح المتصل به في شرقه - تنطلق محاور ربط شعاعية نحو جميع أبواب المدينة تقريباً (شكل ١٣، ٢١). وقد سبق وتكلمنا في الفصل السادس عن هذا النمط الشعاعي وعن تمثيله على نموذج عام للمدينة الشرقية الإسلامية. ولا يحتاج المرء أن يذهب بعيداً لتعليل هذا النموذج الشعاعي، فهو يتفق مع المبادئ الأولية لتنظيم الفراغ بما يتلاءم مع الإنسان الذي يحاول عبر أقصر الطرق المتاحة أن ينطلق من مركز المدينة إلى خارجها وأن يصل من خارج المدينة إلى مركزها.

أما في ما يختص في مسألة التأريخ، فإنها تتعلق وتتوافق مع تأريخ سور المدينة في مساره الحالي ومع تأريخ أبواب المدينة في مواضعها الحالية، وسوف يتطرق إليها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل الحادي عشر. إن المرء يستطيع التسليم إلى حد بعيد بأن الأبواب الكائنة غربي القلعة قد قامت في مكانها الحالي منذ القرن الحادي عشر على أقل تقدير، وبأن مسار السور لم يتغير منذ النصف الأول من القرن الثالث عشر وكذلك مواقع الأبواب أيضاً. وبذلك تعود محاور الربط الشعاعية، التي تنطلق من المركز نحو الأبواب إلى القرن الثالث عشر الميلادي على أية حال وإلى القرن الحادي عشر الميلادي على أبعد تقدير. في تلك القرون لم تكن المحلات السكنية الكائنة شرقي القلعة قد ضُمت بعد إلى داخل السور، إلا أنه كان هناك على الأغلب طرق زراعية قديمة خارج الأسوار امتدت شمالي وجنوبي القلعة وكانت تؤدي إلى الشمال الشرقي والجنوب الشرقي. وقد تم إنشاء البابين الذين يقومان في الجهة الشرقية، باب الحديد وباب النيرب، عند

توسع المدينة في العصر المملوكي في تلك المواضع من السور الجديد المزاح نحو الشرق التي تقاطع فيها السور مع الطرق الزراعية القديمة.

إلا أن هناك بابين لا يمكن إدراجهما تحت النمط الثاني المذكور آنفاً وهما باب الأحمر وباب المقام. بالنسبة لباب الأحمر لا يتطلب توضيح ذلك أية صعوبة: إذ يغلب الظن أنه أضيف إلى السور في وقت لاحق (ا. هرتزفيلد E. Herzfeld، ١٩٥٥، ص ٧٢) وأنه قام في موضع غير مهم بالنسبة للمواصلات التي تنظمها القلعة. فالشوارع التي تؤدي من المركز باتجاه الشرق كان عليها أن تحاذي ثل القلعة في جنوبه أو شماله وأن تجتاز سور المدينة بالتالي عبر باب الحديد وباب النيرب.

أما باب المقام فله وضع خاص إلى حد ما، سيتم تناوله بالبحث لاحقاً عند دراسة النموذج الثالث من شبكات الشوارع. ويغلب الظن أن حركة المواصلات باتجاه الجنوب والجنوب الشرقي نحو المناطق المحيطة بالمدينة قد اتخذت مسارها عبر باب قنشرين على طول طريق زراعي قديم، كان يؤدي كما يفترض إلى باب في السور الأيوبي قام إلى الغرب من خان عبده المصري (دليل ٣٦٢)، وعلى هذا الطريق أنشئ فيما بعد باب النيرب، لذلك لم يكن هناك أية حاجة إلى ربط إضافي مباشر باتجاه الجنوب بين مركز المدينة والباب الجديد.

أما خط المواصلات الذي يؤدي من باب المقام إلى داخل المدينة، والذي سيتم الحديث عنه في سياق النموذج الثالث من شبكات الشوارع، فإنه لا يتجه باتجاه مركز المدينة وإنما باتجاه الساحة العامة التي امتدت حتى في



شكل رقم (٢١): النموذج الثاني من نماذج شبكات الشوارع
(إعداد أ. فيرت E. Wirth)

القرن التاسع عشر إلى الجنوب من القلعة. ويبدو أن هذه المنطقة التي امتدت أمام مدخل القلعة قد نشطت - ربما بعد فترة ما من القرون الوسطى - إلى جانب المركز الرئيس للمدينة (المتمثل بالجامع الكبير والأسواق المتوضعة شرقية) كمركز ثانوي. وبالنسبة للطريق الذي يؤدي بشكل مباشر من باب الحديد إلى مركز المدينة مروراً بشمالي القلعة فلم يتمكن من اجتذاب أية فعالية من الفعاليات التجارية أو الحرفية إلا فيما ندر، ولا يزال يمر حتى اليوم بمنطقة سكنية لا تشوبها فعاليات أخرى. أما الطريق الذي ينطلق من نفس الباب مبتعداً أكثر باتجاه الجنوب ليؤدي إلى مركز المدينة عبر تحويلة تمر أمام مدخل القلعة فيقوم على طرفيه سوق محلي كبير، استقطب إلى هذا الطريق تدفق جميع المارة. ويزيد من أهمية المركز القائم جنوبي القلعة مسار الشوارع الذي يؤدي من باب النصر نحو داخل المدينة، الذي يتفرع جنوبي خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) إلى فرعين يتجه أحدهما غرباً نحو السوق المركزي ويتجه الآخر شرقاً نحو مدخل القلعة.

وكتكرار للنمط الثاني من شبكات الشوارع الأنف الذكر يمكن اعتبار تلك الشوارع التي تتفرع بعد أن تتجمع عند الأبواب خارج أسوار المدينة على نحو شعاعي مؤدية إلى المناطق المحيطة بالمدينة. وهناك في كل مكان، حيث نشأت المحلات السكنية القديمة إبان العصر المملوكي، تحولت الطرقات الزراعية المنبثقة عن الأبواب شعاعياً باتجاه المناطق المحيطة بالمدينة لتشكل المحاور الرئيسية والطرق الهامة في عمران الضواحي. ولا يزال هذا النمط من الشوارع واضحاً تماماً في الضاحية الشمالية والضاحية الشرقية، لكنه زال

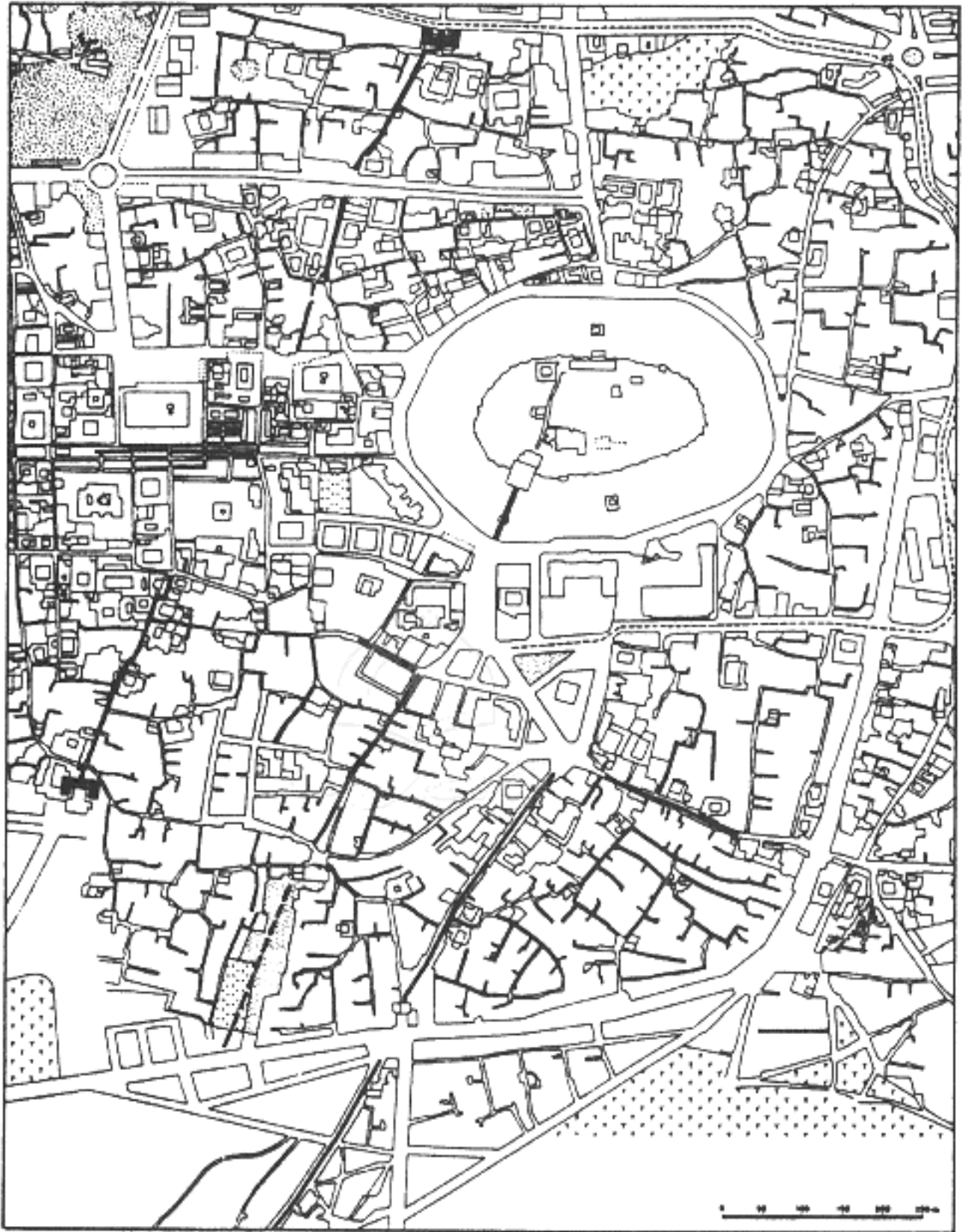
تماماً تقريباً في الجهة الغربية من المدينة من جراء العمران الحديث الذي جاءت به الأعوام المائة الأخيرة.

٣. ويعتبر النمط الأساسي الثالث من شبكات الشوارع موجهاً إلى حد كبير على نحو قائم الزوايا أيضاً، إلا أنه يتميز عن النمط الأول الذي يشغل رقعة المدينة الهلنستية كونه ينحرف من ٢٣ إلى ٣٢ درجة مع عقارب الساعة (انظر الشكل ٢٢). ويسفر القيام بعملية قياس دقيقة عن انتظام مدهش: فإذا قام المرء بربط باب النصر بباب قنسرين فسوف يمر الخط الواصل بينهما عبر السوق المركزي تماماً وسوف يتقاطع مع زقاق السوق الرئيس بزاوية قدرها $90 + 23$ درجة. غير أن الجسر المعلق الذي يؤدي إلى مدخل القلعة يوازي تماماً هذا الخط ويتقاطع امتداده بالتالي مع زقاق السوق الرئيس بزاوية قدرها $90 + 23$ درجة أيضاً. هل يتوافق ذلك بمحض الصدفة مع زاوية ميل الشمس التي تبلغ عند كسوفها ٢٣ درجة أيضاً ؟

إن موقع - وليس عمارة - الباب الجنوبي، باب قنسرين قديم جداً على الأرجح. ويدل على نسبه إلى فترة ما قبل الإسلام أنه ينتظم جيداً مع الأسلوب المستطيل في إفراز الأراضي ويرتبط برقعة المدينة التي يخطها النمط الأول في تخطيط الشوارع، ففي نطاق المدينة التي وجدت في العصور القديمة يمكن أن يكون قد قام هنا الباب الذي شُيد في وسط السور الجنوبي تقريباً. على العكس من ذلك يفترض أن يكون موقع باب النصر حديث نسبياً. فقد أزيح على نحو فريد هذا الباب القائم في مسار سور المدينة من وسط السور باتجاه الشرق. لذلك يجدر طرح السؤال التالي: هل من الممكن أن يكون قد تم اختيار موقع باب النصر اختياراً واعياً بحيث يمر الخط الذي يربطه بباب

قنسرين مشكلاً زاوية قدرها $90 + 23$ درجة مع محور المدينة الرئيس؟ كما يجدر بالمرء أن يتساءل عما إذا كان إنشاء الجسر المؤدي إلى القلعة على نحو موازٍ تماماً لخط المواصلات الرابط بين باب النصر وباب قنسرين قد جاء بمحض الصدفة أيضاً؟ أو عما إذا تم عن وعي إجراء قياسات لذلك؟ وإذا كان الاحتمال الأخير هو ما حدث فعلاً، فيجدر بباب النصر كموقع أن يعود في تاريخه إلى نفس التاريخ الذي يعود إليه إنشاء الجسر المؤدي إلى القلعة، والذي يوافق عام ٦٠٨هـ/١٢١٢م الذي تدل عليه الكتابات المنقوشة هناك.

فيما عدا ذلك يزداد انحراف النمط الثالث مع عقارب الساعة أكثر في أحياء المدينة الكائنة جنوبي القلعة، حيث تظهر شوارع تشكل مع المحور الرئيس للسوق زاوية تتراوح بين ٢٥ و ٣٢ درجة مضاف إلى كل منها ٩٠ درجة، كما تظهر قيم مماثلة بالنسبة للشوارع والطرقات والأزقة التي تأخذ مساراً أفقياً. ومما يلفت النظر خلال ذلك أيضاً أن هناك جوامع ومدارس وأبنية عامة عديدة - يعود قسم منها إلى العصر المملوكي - تظهر جدرانها الخارجية انحرافاً عن الاتجاهات الرئيسة (ولا تنطبق مع اتجاه القبلة) يتراوح من ٢٥ إلى ٣٢ درجة باتجاه عقارب الساعة. وبالاعتماد على هذه الأدلة يمكن صياغة فرضية مفادها أنه تم منذ عام ٨٣١هـ/١٤٢٨م، بعد ضم أحياء المدينة الكائنة جنوبي القلعة إلى داخل السور الذي أتى به التوسع في ذلك الحين، مد شبكة شوارع منتظمة متعامدة، تتحرف لأسباب مجهولة بزوايا تمت الإشارة إليها.



شكل رقم (٢٢): النموذج الثالث من نماذج شبكات الشوارع
(إعداد أ. فيرت E. Wirth)

ويلفت النظر من مجموعة النمط الثالث من شبكات الشوارع على الأخص محوران متوازيان: أحدهما هو المحور الذي ينطلق من الساحة التي توضع فيما مضى جنوبي القلعة ماراً بباب المقام ليتابع طريقه نحو المزارات والأضرحة المنتشرة خارج الأسوار، أما الآخر فهو المحور الذي يربط مدخل القلعة بحمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) وجامع الخريزاتي (دليل ٣٨٩) المملوكيين ومن ثم بالمنخفض الطولاني في طرف المدينة داخل السور، الذي استغل حتى في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م لزراعة الخضار والذي يشكل أطلال مقلع حجري قديم. إلا أنه لا يوجد على امتداد المحور الثاني أي دليل على وجود باب فيما مضى! فأية وظيفة كانت لهذا المحور إذاً؟ هل وجد في وقت مبكر محور حيوي ربط بين مدخل القلعة وحصن الشريف الذي يتربع غربي منخفض المقلع الحجري؟

إن معظم الدلائل تشير إلى أن سور المدينة كان قد اتخذ مساره في العصور الكلاسيكية القديمة من باب قنشرين الحالي باتجاه الشرق ومن ثم نحو حمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) وجامع الخريزاتي (دليل ٣٨٩) ومن هناك مباشرة باتجاه الشمال الشرقي حتى مدخل القلعة الحالي. وتبعاً لذلك يفترض أن تكون منطقة قلعة الشريف والمقالع الحجرية المتاخمة لها شرقاً قد توضع في العصور القديمة خارج الأسوار. إن هذه الفرضية تقود بالتأكيد إلى السؤال عن مسار السور في القرون الوسطى المبكرة قبل توسع المدينة في العصر المملوكي. وللإجابة على هذا السؤال يطرح نفسيهما بالاعتماد على شبكة الشوارع مساران يتمثلان في المحور الغربي المنطلق من مدخل القلعة مروراً بحمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) وجامع الخريزاتي (دليل ٣٨٩)، أي

المسار المتوقع لسور المدينة في العصور القديمة، والمحور الشرقي المنطلق من أمام برج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣) والمار بجامع الطواشي (دليل ٣٦٥) ومن ثم بباب المقام. حول ذلك سيكون هناك على كل حال وقفة مطولة للمؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

٤. حول نمط تخطيط المسطحات المتبقية من المدينة الواقعة داخل الأسوار يمكن طرح بعض التخمينات غير الواضحة على أية حال، ففي المناطق الكائنة في الزاوية الجنوبية الغربية من المدينة الواقعة داخل الأسوار وفي الشمال الغربي (في بحسيتا) وفي الزاوية الشمالية الشرقية يبدو كما لو أن الشوارع العريضة والمفضلة من قبل المارة قد انتظمت وفق الاتجاهات الرئيسية تقريباً. وهذا ما يتفق مع مسار سور المدينة، كما أنه من الأنسب أكثر لإفراز العقارات وتخدمها، أن تتخذ حدود العقارات والطرق مساراً موازياً للسور تقريباً. أما الأزقة المسدودة التي تتفرع عن طرق العبور المفعمة بالحركة والحيوية فتتخذ مسارها هنا كيفما اتفق تقريباً. وهذا دليل على أن التدرج في إعمار المناطق السكنية المتزايدة الكثافة على المسطحات المترامية على أطراف المدينة قد تم على نحو غير منتظم وغير مخطط نهائياً.

إذا لم يعد الشارعان المستقيمان المخترقان للمدينة من غربها إلى شرقها شمالي السوق المركزي واللذان لا يزال بالإمكان التعرف عليهما على المخططات القديمة - أحدهما يمتد من باب الجنان (دليل ٢٢٥) وحتى خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) ويمتد الآخر شماله من أمام الواجهة الجنوبية للمدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢) وحتى جنوبي الجامع العمري (دليل ٢٣٢) - إذ لم يعد هذان الشارعان يدلان على المسار القديم جداً والممكن إثباته لسور المدينة

الشمالي، فمن المفروض في ظروف مستوى معرفتنا الحالي أن يبقى الأمر مفتوحاً للبحث والنقاش. أما بالنسبة لفرضية ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ٦١) القائمة على دلالات لغوية والتي تجزم بأن رقعة المدينة قد اشتملت في القرنين الرابع والخامس الميلاديين على محلتين بحسبنا والفرافرة فلا تستند على أي دليل مادي. ومما يلفت النظر دوماً أن محور السوق الرئيس وهذا يعني أن محور المدينة الهلنستية الرئيس أيضاً، يبدو داخل أسوار المدينة إبان القرون الوسطى مبتعداً باتجاه الجنوب إلى حد ينقسم معه مسطح المدينة الواقع ضمن الأسوار بنسبة ثلث (في الجنوب) إلى ثلثين (في الشمال). وهذا دليل على توسع المدينة بعد العصر الهلنستي باتجاه الشمال. أما إفراز العقارات ونمط الشوارع في الضاحية الحرفية الشمالية فقد تناوله ج. ك. دافيد J. C. David (١٩٨٢م، آ) بالبحث مطولاً وتوصل إلى استنتاجات تاريخية هامة جداً.

الفصل التاسع

المؤسسات الدينية الخيرية في العصر العثماني

[الأوقاف: ج. وقف]

الوقف مؤسسة دينية يتم عن طريقها الوصاية بالأموال (أرض، عقارات، إلخ) لاستثمارها في وجوه البر والإحسان. ومن خلال التبرع بالأموال كوقف فإنها تجرد إلى الأبد - في الحالة المثالية - من خضوعها للانتقال التجاري وتستخدم إيراداتها بما يتفق والشروط الموضوعية من قبل الواقف (صاحب الوقف) في الإنفاق على جامع - على سبيل المثال - وفي دفع أجور القائمين عليه وفي إطعام المساكين وما شابه ذلك. إلا أن مؤسسة الوقف كباقي الأمور النبيلة الأخرى في هذا العالم أسيء استخدامها وتم استغلالها، ولو أتاحت كتابة حكايتها لشغل استغلالها حيزاً كبيراً فيها.

لقد قام الغزي باستخراج الوثائق المتعلقة بأوقاف الجوامع والمنشآت الخيرية الأخرى (كالأسبلة مثلاً) التي توفرت في المحكمة الشرعية في حلب مطلع هذا القرن وقام بنسخها ومن ثم بنشرها في تلك المواضع من كتابه "نهر الذهب" التي يتناول فيها المباني المتعلقة بالأوقاف. أما أين توجد هذه الوثائق الآن، وهل توجد في حلب أو في دمشق، أو هل يوجد جزء منها هنا وآخر هناك، وفيما إذا كان قد ضاع جزء منها فإن ذلك يبقى مجهولاً. ومع أن أ. عبد النور (١٩٨٢، ص ٢) يسرد جزءاً مطولاً في استعراضه لمحفوزات أرشيف أوقاف حلب، إلا أنه لم يستخدم أية وثيقة من تلك الوثائق في عمله

ولا ندري إن كان قد اطلع عليها. لذلك فقد تم الاعتماد في هذا الكتاب على معلومات الغزي الذي نثق به وسبق أن وثق به آخرون (ج. سوفاجيه، أريمون ١٩٨٠، ج. ك. دافيد، ١٩٨٢ ب).

ومع أن الوقف مؤسسة هامة طالت حتى حياة الأفراد في بلدان العالم الإسلامي، إلا أنه لم يحظ بعد باهتمام يليق به على صعيد البحث العلمي. فلم يتم بعد استخراج الكنوز كتلك الموجودة في "نهر" الغزي، ولم يتم بعد التمهيص في سجلات الوقف إلا فيما ندر، هذا إذا كان قد تم البدء بذلك. إن العلاقة بين الوقف والاقتصاد - سواء على مستوى المدينة أو على مستوى الريف - يجب التقصي عنها واللجوء إلى طريق البحث الميداني أيضاً.

إننا لا نستطيع بالطبع هنا أيضاً أن نقدم نتائج الاستفتاء التي تبين كيفية تأثير الأوقاف في اقتصاد حلب، ولم نستطع أيضاً أن نتتبع مصير الأوقاف، التي أتى الغزي على ذكرها، وأن نستنتج من خلال ذلك ماذا حل بالأمالك التي أنشئت في الأصل أوقافاً.

إننا نعثر أحياناً فقط على بصيص نور حول هذا الخصوص عند الرجوع إلى المعلومات التي أوردها الغزي. فهو بعد أن يعدد مثلاً أوقاف المدرسة الحلوية (الغزي، ج ٢، ص ٢٤٤ وما بعد) يشير إلى أن "جميع هذه العقارات مملوكة للغير الآن... ولم يبقى جارية فيها في الوقف سوى...". مع ذلك يبدو أنه من المجدي القيام بدراسة تحليلية للأوقاف في الإطار الزمني لتاريخ أو لتواريخ إجراءاتها وتحديد أماكنها بدقة. ويكمن الهدف من وراء ذلك في الوصول إلى وضع تصور عن الأوقاف التي كانت جارية على أبنية محددة. وعلى العكس يعني ذلك وضع تصور عن الأملاك التي يفترض أن

يكون الواقف قد استملكها (لأن ما وقفه الواقف لا يمثل بالتأكيد إلا جزء من ممتلكاته). علاوة على ذلك يمكن النظر إلى توزيع أملاك الوقف على رقعة المدينة على أنه دليل على الأهمية الاقتصادية لأجزاء محددة من المدينة في أزمنة معينة. إن هناك مجموعة من الأوقاف تحظى بأهمية كبيرة في دراستنا، وتتمثل في تلك الأوقاف التي أجريت ما بين عامي ٩٥٣هـ/١٥٤٦م و١١٧٧هـ/١٧٦٣م وتتضمن ممتلكات وقفية عديدة يمكن استعراضها بمنشأتها الكبيرة على خارطة للمدينة (شكل ٢٣). ولا يجوز من البديهي على أية حال أن تفهم هذه الخارطة على أنها تمثيل حقيقي لتوزيع الأملاك الموقوفة في مدينة حلب وانتشارها. فهي لا تتضمن جميع الأوقاف التي تعود إلى ما قبل العصر العثماني، كما أنها بحد ذاتها غير دقيقة أيضاً لأنه ينبغي الأخذ بالحسبان إمكانية أن تكون قد تمت في فترة إجراء الوقف الأخير تغييرات حاسمة على الأوقاف الأولى. إلا أنها تساعد مع ذلك على إلقاء نظرة على العلاقات القائمة في زمن بعيد وهي على كل حال — ككل ما يمكن للمؤرخين القيام به — ليست أكثر من طيف صورة غير واضحة المعالم.

إننا سنهتم فيما يلي بالتدابير الموضوعية للأوقاف فقط، أي بتلك المقاطع من الوقفيات التي يتم فيها استعراض الأملاك الموقوفة ووصف حالتها كما جرت العادة. أما شروط الوقف فلم يكن بالإمكان إدراجها في بحثنا لبعدها عن موضوعه. مع ذلك سيتم التطرق إلى بعضها بشكل مختصر. وبشكل عام يمكن القول عنها، أن الواقف وذريته من بعده لم يتعرضوا إلى خسارة من جرائها. فمع أن جميع الأوقاف يمكن إدراجها ظاهرياً تحت صنف الأوقاف الخيرية، إلا أن هناك دوماً شروط تُلحظ إيرادات للواقف ولذريته من

بعده أو لأقرباء معينين. وهذا ما يحدث عادة من جراء تنصيب الوافقين أنفسهم وذريتهم من بعدهم أو أقربائهم على إدارة الأوقاف. فمن إيراد الوقف تسنى لهم إما أن يحصلوا على مبلغ معلوم سنوياً أو أن يقدموا تبرعات خيرية معلومة من إيرادات الممتلكات الموقوفة في حال نصت الشروط على ذلك وأن يحتفظوا بباقي الإيرادات لأنفسهم كمدرء للوقف، وهذا أمر أعقد ويتطلب حسابات مضمّنة إذا أراد المرء الحصول على أرقام دقيقة.

وكما تم استبعاد شروط الوقف من مجال بحثنا، فقد استبعدت أيضاً جميع تلك الأوقاف الجارية التي لا تتوضع في مدينة حلب بالذات كالبسّاتين والحقول المترامية أمام أبواب المدينة والأطيان والمباني المتناثرة في المناطق الأخرى من سوريا أو من الدولة العثمانية.

في المقاطع اللاحقة سيتم استعراض مكونات الأوقاف الكبيرة التي تعود إلى العصر العثماني وسيتم الاعتماد خلال ذلك على جدولتها في قوائم والإيجاز في الكلام واستبعاد ما هو موجود خارج مدينة حلب واتباع ترقيم لا نجده في الوثائق الأصلية. أي أنه لن يتم تقديم ترجمة حرفية للوثائق (إلا في حالات قليلة)، وإنما سيرد ذكر مكونات الوقف واحداً بعد الآخر حسب أهميتها بالنسبة لنا. وفي حال كون المباني لا تزال قائمة ويمكن التعرف عليها، عندها يُتبع ذكرها برقمها في دليلنا وفي خرائطنا ملحوظاً بين قوسين. وبناءً على ذلك يتم من ثم تحديدها على الشكل رقم (٢٣). وفي الحالات التي لا يمكن فيها التعرف بدقة على موقع المبنى أو التي لم يعد فيها المبنى الذي تم وقفه قائماً بيد أن تحديد موقعه في حي معين ممكن، عندها يشار إلى الأبنية على الشكل رقم (٢٣) برموز تتوضع على المواقع التي يُفترض أنها قامت فيها.



شكل رقم (٢٣): الأوقاف الكبيرة في بداية العصر العثماني

وبذلك يشار مباشرة في معرض القوائم - دون ضرورة للشرح والمناقشة - إلى أماكن توضع الممتلكات الوقفية، لأن ذلك ما يهمننا في الدرجة الأولى. وبالإضافة إلى الأوقاف الكبيرة التي وجدت في العصر العثماني فقد أسقطت على الشكل رقم (٢٣) أيضاً الأبنية التي اندرجت في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م تحت ممتلكات الدولة العثمانية (انظر لاحقاً ص ٣٥٨). وقد تم الحرص على تمييز تلك الأجزاء من السوق المركزي التي اندرجت كذلك على الأرجح تحت أوقاف الجامع الكبير (دليل ١٠٠) والمدرسة الحلوية (دليل ٧٣).

ومع أن هذا الفصل قد خصص للأوقاف الكبيرة التي قامت في العصر العثماني ما بين عامي ٩٦٤هـ/١٥٥٦م و١١٧٧هـ/١٧٦٣م، إلا أنه كان من الضروري إلقاء نظرة على سلسلة من الأوقاف التي تعود إلى ما قبل العصر العثماني وعلى الأوقاف الصغيرة في العصر العثماني. لكنه ينبغي قبل الالتفات إليها التنويه إلى أن معظم الأوقاف لم يكن ببساطة عملاً خيرياً. فكلما كانت الأوقاف أكبر تثبت الشبهة أكثر (وهذا ما تؤكد في العادة الكلمات الأولى من شروط الواقف أيضاً) بأن الغرض منها القيام باستثمار رؤوس الأموال بشكل مكن الواقف من إقصاء أمواله عن قبضة الدولة وعن الضرائب المفروضة على الأغنياء (حول قانون الوقف واستغلاله في العصر العثماني انظر جب Gibb وبون Bowen، ١٩٥٧م، ج ٢/١٦٥-١٧٨).

ولن يكون هناك خطأ أكبر من النظر بإكبار إلى القوائم التالية على الصفحات اللاحقة ومن التمعن بدهشة ملؤها الإعجاب بذلك الورع الذي كان وراء وقف الأبنية الضخمة المشار إليها على الخارطة. فالوقف كان طريقاً

لحماية الأملاك، المستملكة بالغش والخداع، من قبضة الدولة (مع أنه ينبغي أن لا يوحي ذلك بأي حال من الأحوال بأن عمليات التملك قد جاءت دوماً نتيجة المكر والخداع. لكن ذلك ينطبق على الحكام العثمانيين، الذين استملكوا أحياناً و خلال عام واحد فقط أملاكاً واسعة جداً، سيتم التكلم عنها لاحقاً). وكان من الأفضل للحلبيين بالتأكيد أن يعاد توظيف رأس المال الذي تم "تشليحهم" إياه في المدينة من أن يُسحب من بين أيديهم، وهكذا حصل التجار على استثماراتهم التجارية مجددة وموسعة وكسبوا بنفس الوقت شريكاً ذا نفوذ سياسي كان مهتماً بازدهار الاقتصاد في حلب، فضلاً عن أنه تم لهم أيضاً بناء بعض الجوامع الجميلة التي أجريت لها الأوقاف والتي لا تزال تؤمها حتى اليوم أيضاً شرائح معينة من سواد الشعب في حلب مفضلة إقامة الصلاة فيها.

كما ينبغي هنا أن تتم الإشارة إلى أمر آخر أيضاً، فأكبر أربعة أوقاف كان قد تم وقفها ما بين عامي ٩٦٤هـ/١٥٥٦م و ٩٩١هـ/١٥٨٣م. ولكي يتم التمكن من القيام بالإجراءات العمرانية المرتبطة بها كان لا بد من تبديل ملاك مجموعات كبيرة من العقارات المتوضعة في مناطق هامة جداً من المدينة الواقعة داخل الأسوار. لذلك يمكننا أن نتصور نشاطاً محموداً ساد سوق العقارات في الأزمنة المبكرة أيام نور الدين وأيام الظاهر غازي وفي أيام المماليك بعد عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م. إلا أنه لا يمكننا التوصل إلى تصور دقيق عن الأوقاف إلا فيما يتعلق بتلك التي تعود إلى الفترات العثمانية المبكرة، وهذا لا يمثل إلا جانباً واحداً فقط من جملة النشاطات المرتبطة بهذه الأوقاف. فقد تحولت أجزاء واسعة من المدينة إلى ورشات بناء في ذلك الحين، تطلبت إحضار العديد من مواد البناء إلى المدينة وتشغيل عدد لا

حصر له من الحرفيين في مجال البناء لا نعرف إلى أي حال انقلبوا بعد أن هدأت حركة العمار التي سادت المدينة.

٩ - ١ الأوقاف في حلب قبل العصر العثماني

تجسد الأوقاف العثمانية الكبيرة حالة خاصة في تاريخ أوقاف حلب. وإذا كانت المصادر تدل على وجود أوقاف مترامية الأطراف كأوقاف نور الدين والظاهر غازي، إلا أننا لا نستطيع إسقاطها على خارطة، أي أننا لا نستطيع تبين مدى انتشارها على رقعة المدينة. ويبدو أن الطريقة التي اتبعتها الحكام المماليك في استثمار أموالهم في المدينة اختلفت عن تلك التي اتبعتها الحكام العثمانيون، وإلا لما سجلت في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م الخانات التي تعود إلى نهايات العصر المملوكي على أنها أملاك الدولة العثمانية. فقد كانت أملاكاً خاصة للحكام المماليك على الأغلب، لأنها لو كانت أوقافاً شرعية، لما أقدم العثمانيون على مصادرتها (حول تصرف الدولة العثمانية في حالات مشابهة انظر جب Gibb و بون Bowen، ١٩٥٧م، ج ٢/١٧٢). على أية حال كان هناك في العصر المملوكي أوقاف كبيرة أيضاً، ولا تزال هناك في دمشق مثلاً وثيقة غنية بالمعلومات عن أوقاف العصر المملوكي تتضمنها كتابة قديمة منقوشة هناك على أحد الجوامع (هـ. غاوبه H. Gaube، ١٩٧٨م، ص ٩٣-١٠١).

إلا أننا في حلب لا نستطيع التعرف على أوقاف كبيرة تعود إلى ما قبل العصر العثماني إلا في ما ندر. ولا يفيدنا على كل حال ما تركه لنا الغزي بأية معلومات في هذا المجال. فمع أنه يخبرنا عن وقف الجامع الكبير

(الغزي، ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٦)، غير أن التوصل إلى معرفة الأملاك الفعلية للجوامع في فترة محددة يبدو أمراً غير ممكن بسهولة. ويتضح إلى حد بعيد على كل حال أن أملاك وقف الجامع الكبير كانت في معظمها أملاك زراعية ثم تأتي في الدرجة الثانية الأملاك الموجودة في سوق " المدينة " التي يعود معظمها كما يفترض إلى أيام نور الدين.

فبعد فترة وجيزة من السيطرة العثمانية على المدينة تم القيام بعملية جرد، بدا فيها وقف الجامع الكبير متضائلاً إلى حد كبير، إذ اقتصر في ذلك الوقت على ٥٣ دكان في سوق " المدينة " وبساتين وأملاك زراعية أخرى بالإضافة إلى أجزاء من ٦ أسواق من أسواق " المدينة " وإسطنبول (الغزي، ج ٢، ص ٢٦٥ وما بعد). لذلك يغلب الظن أن القسم الأكبر من أملاك وقف الجامع الكبير الجارية في المدينة قد توضع دائماً في السوق المجاور له.

ويبدو أن ذلك كان أيضاً حال وقف الحلوية (دليل ٧٣) المجاورة له، الذي ذكره الغزي (ج ٢/٢٢٤-٢٢٩)، والذي لا يمكن بشكل موثوق تبين فترة زمنية واضحة فيه باستثناء ما يتعلق بالأوقاف التي أجريت مستهل القرن العشرين. لذلك يمكن استنتاج أن أجزاء واسعة من أسواق " المدينة " كانت لفترات طويلة خلت تُعد من ممتلكات أوقاف هذين المبنيين.

وتستثنى من ذلك إلى حد ما أوقاف الجوامع الأخرى الأقدم. فالزاوية البزازية (دليل ١١) أجري لها عام ٧٩٠هـ/١٣٨٨م نصف حمام عتاب (دليل ٥٠) وقطعة أرض زراعية كوقف أضيف له عام ٨١٨هـ/١٤١٥م بستاناً خارج باب الفرج (الغزي، ج ٢، ص ٧٤). ويتلخص وقف جامع الكريمة (دليل ٤٠٢) الذي يعود على عام ٨٦٢هـ/١٤٥٨م بما يلي: ٧ دكاكين

[٣ داخل باب قنسرين و ٤ داخل باب أنطاكية] و ١٢ فدان من الأراضي الزراعية ونصف خان [الجشارية] وإسطنبولان و ٤ دور [٣ في باب قنسرين - محلة ٤ و ١ في البندرة - محلة ١٠] بالإضافة إلى قطعة أرض زراعية (الغزي، ج ٢، ص ١٠٠). ويتكون وقف جامع الأطروش (دليل ٣٣٧) الذي يعود إلى عام ٨٥٤هـ/١٤٥٠م من ٣٠ مخزن وقيصرية و ٧٧ دكان في المدينة، بالقرب من الجامع وفي أسواق "المدينة"، بالإضافة إلى أراضي زراعية تقع خارج حدود المدينة ونصف طاحونة خارج باب أنطاكية (الغزي، ج ٢، ص ٣٦١). وفي عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م أجري على جامع المستدامية (دليل ٣٢٠) وقف تضمن مدارين وأجزاء من ثلث مدار آخر ونصف جنيئة [في زقاق المسك] و ٧ دكاكين [وبستان] (الغزي، ج ٢، ص ٣٨٥). كما تكون وقف جامع بانقوسا (دليل ٥٦٠) الذي يعود إلى عام ٧٦٧هـ/١٣٦٧م من ١٨ دكان وقرية ونصف وعدة قطع أراضي زراعية متفرقة (الغزي، ج ٢، ص ٣٣٧).

إن هذه المعلومات عن الأوقاف التي تعود إلى نهايات العصر العثماني أيضاً والتي سيتم التوقف عندها فيما بعد، ليس بمقدورها بالطبع أن تُفصح إلا أكثر بقليل عما نعرفه عن أن الجوامع كان لها أوقاف وعن طبيعة هذه الأوقاف. إلا أن الأوقاف التي أجريت خارج إطار السوق المركزي لم تسهم بشكل واضح حتى نهاية العصر المملوكي بأي دور حاسم في تركيب الملكية العقارية في المدينة وفي تشكيل بنيتها الوظيفية. أما التحول الجذري في هذا الخصوص فقد جاء في بدايات العصر العثماني، عندما تحول الوقف من وقف خيري بدون نوايا سيئة، نستطيع استقراءه في الأوقاف الصغيرة

لبعض الجوامع التي أشرنا إليها، إلى عملية لاستثمار الأموال. وبذلك فقط يمكن تفسير نشأة الأوقاف الكبيرة التي سنتناولها الآن.

٩- ٢ الأوقاف العثمانية الكبيرة^(١) ما بين القرنين السادس عشر

والثامن عشر الميلاديين

أ- وقف جامع العادلية (دليل ١١٣) من عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م (الغزي، ج ٢، ص ١١٣ - ١١٥)

- ١- خان الفرايين (دليل ١٥١).
- ٢- سوق الفرايين ويتضمن ٧٥ دكاناً (دليل ١١٩).
- ٣- قيسرية [الشبكية]^(٢) (دليل ١٢٠).
- ٤- قيسرية الفرايين (دليل ١٤٩).
- ٥- خان النحاسين (دليل ٩٧).
- ٦- سوق خان النحاسين ويتضمن ١٦ دكاناً (دليل ٩٨).
- ٧- خان العلية (دليل ١١٥).
- ٨- سوق الجوخ [ويتضمن ٤٢ دكاناً] (دليل ١٠٩).
- ٩- سوق [العلية ويتضمن ٢٠ دكاناً] (دليل ١١٧).

(١) لقد أهمل المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube وقف الحلوية من عداد الأوقاف الكبيرة التي أوردها هنا، علماً أنه يضاهي كما وكيفا الأوقاف المذكورة فيما يلي، على كل يراجع في هذا الخصوص الغزي ج ٢/٢٢٤ - ٢٢٧.

(٢) لا تتدرج هذه القيسرية في عداد هذا الوقف، وتجدر الإشارة إلى أنه ورد ذكرها فيه لتحديد حدود سوق الفرايين.

١٠ - قيسرية العلبية (دليل ١١٦).

١١ - قيسرية جنوبي [الصحيح شمالي] حمام النحاسين^(١) (دليل ١١٠)، ويفترض أنها ضمت إلى حمام النحاسين.

بالإضافة إلى أراضي تقع بالقرب من حلب [قرية هيلانه]^(٢). حرر في مستهل ذي الحجة ٩٦٣هـ / تشرين الأول ١٥٥٦م.

ب - وقف المدرسة الخسروية (دليل ١٥٩) من عام ٩٧٤هـ / ١٥٦٦م (الغزي، ج ٢، ص ١١٧ - ١٢٠).

١ - إسطنبولين غربي المدرسة.

٢ - ستة دكاكين غربي قبلية المدرسة.

٣ - خمسة دكاكين فوقها.

٤ - ستة دكاكين مقابلة لها.

٥ - خمسة دكاكين فوقها.

٦ - ستة بيوت ملاصقة للدكاكين الستة المذكورة أعلاه.

٧ - عشر غرف فوقها.

٨ - ست حجرات مقابلة لها.

٩ - قيسرية [خان الشونة] (دليل ١٦٠)، [تتضمن عشرون مخزناً سفلياً وثلاثون علوياً].

(١) إن القيسرية المقصودة هي المنشأة، المشار إليها برقم ١١١ في الدليل، والمستخدمه حالياً كمدرسة (العرفان) وليس كما يفترض المؤلف.

(٢) بالإضافة إلى ذلك تدرج القيسرية، المشار إليها برقم ١٤ في الدليل، في عداد وقف العادلية (انظر الغزي ١٣٥/٢) لأنها شكلت عند تحرير الوقف جزءاً لا يتجزأ من خان العلبية، بل ويشير إلى ذلك المؤلف نفسه عند تناوله للمنشأة المعنية بالدليل الملحق بهذا الكتاب، لكنه لا يذكر ذلك هنا. كما يندرج في عداد وقف العادلية قهوة المحمص التي حل محلها خان العادلية (دليل ١١٢) انظر الغزي ١٣٥/٢ ولم يشر المؤلف إلى ذلك

- ١٠- حوانيت معدة للصباعين.
- ١١- فرن.
- ١٢- عشرة بيوت فوق ذلك.
- ١٣- عشرة حوانيت [٨ للنشابين و ٢ للسراجين].
- ١٤- خان مجاور لدار السعادة [فيه ٤٠ مخزناً سفلياً و ٥٥ مخزناً علوياً].
- ١٥- إسطنبول.
- ١٦- دكاكين بالجانب الشرقي من باب الخان.
- ١٧- ثلاثة دكاكين من الجانب الآخر ملاصقة لبابه.
- ١٨- دكاكين في شمال الخان [من ظاهره تجاه باب دار السعادة].
- ١٩- خان قورد بك / قرطبة (دليل ٢٦٥) [في الفرازة - محلة ٦].
- ٢٠- حمام النحاسين [حمام الست] (دليل ١١٠).
- ٢١- عدة دكاكين.
- ٢٢- دور في محلة الفرازة (محلة ٦) وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك تم وقف العديد من الطواحين والبساتين والمزارع في سهل العمق وفي أقضية عنتاب ومنبج والجبول وجبل سمعان وأنطاكية وحارم والجوم وأعزاز وفي سهل نهر العاصي على هذه المدرسة. تم تحرير هذا الوقف في [أوائل جمادى الأولى ٩٧٤هـ] تشرين الثاني ١٥٦٦م^(١).

(١) هناك قيسرية قامت شرقي الخسروية ورد ذكرها عند الغزي (١١٩/٢) في عداد الوقف، لكن المؤلف لم يذكرها أعلاه.

مع هذا التلخيص الذي يقدمه الغزي لا حاجة إلى الشروع بشرح المزيد. إضافة إلى ذلك ينوه^(١) الغزي (ص ١٢٣) إلى سبب "ضياع أكثر أوقاف هذه العمارة". كما يذكر الغزي على صفحات سابقة لذلك (ص ١١٩) أن "أوقاف هذه العمارة كانت مائة جميع الفضاء المجاور من جهاتها الأربع بحيث كانت ممتدة من قرب البستان المعروف في زماننا بجنيئة الفريق الكائن قبلي الجامع [أي الخسروية] إلى قرب المدرسة السلطانية [دليل ٣٤٢] دائرة على دار السعادة وحمّام الشيباني (محلها الآن مشفى الغرباء دليل ١٦١) [المشفى الوطني فيما بعد] إلى سوق الضرب [سوق الزرب دليل ١٦٢] وهي ما بين دكاكين وقيسريات وخانات وكلها دثرت ولم يبق منها سوى المحل المعروف بالشونة [دليل ١٦٠] الكائن شمال الجامع المذكور". ومع ذلك فإن تلخيص الغزي يترك لدينا انطباعاً عن غنى هذا الوقف، ويساعدنا على الإمام بوضوح بالمنطقة الواقعة داخل أسوار المدينة والتي شملها وقف الخسروية.

ج- وقف محمد باشا ابن جمال الدين سنان^(٢) [وقف إبراهيم خان] من عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م (الغزي، ج ٢، ص ٥١٧-٥١٨) [الوقف مكتوب باللغة التركية عرب الغزي خلاصته ونشرها في كتابه].

١- خان الجمرك (دليل ٨٩) [ويشتمل على ٥٠ مخزناً سفلياً و ٧٧ علوياً وعلى بابيه قاعة فسيحة فيها ٤ مخازن]. وفيه إسطبل فوقه قيسرية [تتضمن على ٢٣ مخزن].

(١) لم ينوه الغزي في الحقيقة إلى سبب ضياع أكثر الأوقاف وإنما أشار إلى ضياعها وحسب.
(٢) يذكر المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن هذا الوقف كان الواقف قد أجراه على المدينتين المقدستين (أي على مكة والمدينة) إلا أنني لم أعثر عند العودة إلى الغزي على ما يدل على ذلك.

- ٢- سوق خان الجمرك [ويشتمل على ١٢٠ دكاناً] (دليل ٨٥ و ٨٦)
- ٣- قيسرية^(١) [تشتمل على ٥٤ مخزناً ولا يمكن أن تكون سوى سوق الشام، دليل ١٠٧].
- ٤- سوق^(٢) [السقطية ويشتمل على ١٥ مخزناً وإسطبل، دليل ١٠٥].
- ٥- سوق الدهشة (دليل ١٤٦) ويحتوي ٨٨ دكاناً بناءً على الغزي، مع أنه لا يبدو على الخارطة إلا سوقاً صغيراً. لذلك ربما ضم هذا السوق أسواقاً أخرى جنوبه فيما مضى.

(١) يذكر المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن القيسرية تقع فوق خان الجمرك (دليل ٨٩). لكن الغزي لم يقصد ذلك بالتأكيد. فالغزي يقول: "وأنشأ على الأسواق المتصلة بالخان من شرقيه وشماليه قاسارية تشتمل على سوق فيه ٥٤ مخزناً وعلى سوق السقطية. وأنشأ باتصال الخان سوقاً مشتملاً على ١٢٠ دكاناً". وحجتنا على ذلك:

- إن الغزي ذكر القيسرية قبل ذكر السوق وأشار إلى أنها متصلة به في شرقيه وشماليه، أما السوق فهو متصل ويشكل وحده كلاً متكاملًا.
- إن كلمة "على" في هذا السياق عند الغزي لا تعني فوق. فهو عندما يقول: "وأنشأ على الأسواق .. قاسارية" فإنه يقصد أي أنه جعل من الأسواق قيسرية. وأكبر دليل على أنها لم تكن فوق السوق إشارته إلى أنها تشتمل على سوق السقطية. ولا يمكن أن تكون إلا سوق الشام

- إن القيسرية التي أراد الغزي الإشارة إليها هنا هي كالقيصرية التي أشار إليها ابن جبير وابن بطوطة في معرض كلامهما: "ويحيط بالجامع الكبير قيسرية". أما المؤلف هـ. غاوبه فيفهم القيسرية - ليس هنا فقط وإنما حتى عندما ينقل عن ابن جبير وابن بطوطة مستشهداً بهما - على أنها بناء مفتوح نحو الداخل يحيط بفنائه محترفات وورش وأحياناً مساكن.

(٢) يذكر المؤلف هـ. غاوبه هنا إسطبلاً في مبنى جامع الكميني (دليل ٧٩) وحجرات في سوق الحور (دليل ٨١) متبعاً ذلك بإشارة استفهام. لكن الغزي يقصد في هذا المكان من سياق كلامه عن هذا الوقف "إسطبلاً وحجرات في سوق السقطية (دليل ١٠٥)".

- ٦- قيسرية [فيها ٢٠ مخزناً سفلياً و ١٧ علوياً]. [في محلة الأعجام (محلة ١٧)]
- ٧- مصبغة [في محلة الأعجام (محلة ١٧)]
- ٨- فرن [في محلة الأعجام (محلة ١٧)]
- ٩- خان المرعشلي [فيه ٢٩ مخزناً علوياً و ٧ مخازن سفلية وإهرائين و ١٠ دكاكين في واجهته الغربية]. في سوق الدجاج بمحلة الملندي - محلة ٦٦ (وقد قام هذا الخان على الأغلب مكان خان الحلواني الحالي - دليل ٥٣٥).
- ١٠- دكانين [في الصف الشرقي من سوق العبه جيه].
- ١١- فرن [في سوق الهوى]
- ١٢- ثلاثة دكاكين. [في سوق الهوى]
- ١٣- ستة حجرات عليا. [في سوق الهوى]
- ١٤- إسطنبول مقابل الدكاكين. [في سوق الهوى]
- ١٥- سوق القطن^(١) (دليل ١١٩).
- ١٦- دكاناً في سوق السقطية^(٢) (دليل ١٠٥).

(١) يذكر الغزي: "وأنشأ الواقف سوق القطن قرب الخان الكبير على سبع قناطر" أما المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube فيذكر هنا - تحت الرقم ١٥- سوقاً "فيه سبع قناطر جانب الخان (٢) " أي أنه لم يحدد السوق بالإشارة إلى رقمه في الدليل كعادته ولم يدر أي خان يقصد الغزي، مع أنه يفهم من كلام الغزي أن الخان الكبير هو خان الجمرك (دليل ٨٩) ولم يهتد ربما إلى أن سوق القطن هو نفس سوق الفرايين (دليل ١١٩) وإن كان سوق الفرايين ليس في الحقيقة سوى جزء من سوق القطن، انظر الأسدي.

(٢) يشير الغزي في هذا الموقع من سياق كلامه إلى دكان في سوق السقطية (دليل ١٠٥)، إلا أن المؤلف هـ. غاوبه يذكر هنا دكانين في سوق الجنفاص (دليل ٧٨) لم أعثر عليهما عند الغزي.

- ١٧- حانوتان في سوق بانقوسا.
- ١٨- دكان قرب خان الجمرك في غربيه.
- ١٩- مقهى [قربه أيضاً].
- ٢٠- بناء داخله مخزنان ودكان وإسطبل وبئر ومداران. [في محلة الدباغة العتيقة (محلة ٩)]
- ٢١- مكان فيه فرن وبئر ودكان. [في محلة الدباغة العتيقة (محلة ٩)]
- ٢٢- مكان فيه مخزنان ودكان ومعصرة.
[في محلة الدباغة العتيقة (محلة ٩)]
- ٢٣- بستان [يعرف ببستان اليهود].
- ٢٤- دار سكن في محلة الشميصاتية (محلة ٦٥).
- ٢٥- دباغة في جسر السلاحف / الوراق (محلة ٣٤)، [فيها ٥٣ دكاناً سفلياً ٥٨ مخزناً علوياً وفي بابها دكانين].
- ٢٦- حمام في باب أنطاكية مخصص للدباغين.
[في شماليه ٥ دكاكين و ٥ حجرات علوية وفي شرقيه ٤ دكاكين وفرن عليه ٤ حجرات].
- ٢٧- حمام في رأس باب أنطاكية [يعتقد غاوبه أنه حمام الوبوضي، دليل ١].
- ٢٨- خان عند باب أنطاكية يتضمن ٤٠ مخزناً سفلياً و ٥٥ مخزناً علوياً وفي المدخل ٤ مخازن و ٤ دكاكين.
- ٢٩- خان آخر عند باب أنطاكية لبيع الغلال [الحبوب] يحده شرقاً سور حلب [وشمالاً جامع زغلي] وغرباً نهر قويق.
- ٣٠- مدار وطاحونان. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]
- ٣١- ثلاثة مخازن. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

٣٢- بستانان [أحدهما يعرف ببستان الجحاش]. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

٣٣- خان صغير [فيه ٤٤ حجرة عليا وسفلى وإسطبل]. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

٣٤- خان [فيه قاعة و ٣ أو اوين و...]. [بالقرب من الدباغة المذكورة أعلاه في جسر السلاحف]

يقول الغزي: "هذا ما أنشأه الواقف واشتراه في مدينة حلب" ثم يتبع ذلك ما استحدثه في أنطاكية وبياس والبيرة [بيرة جك] وطرابلس وصيدا ودمشق ومكة والمدينة وغيرها... (وقد قام ج. سوفاجيه، ١٩٤١، ص ٢٦٣-٢٦٥ بترجمة هذا الوقف أيضاً). وقد تم تحرير هذا الوقف في [جمادى الأولى ٩٨٢هـ] أب ١٥٧٤م.

إن الملفت للانتباه في هذا الوقف التباين الشديد في مساحات الأملاك الجارية فيه. فهناك مثلاً خان الجمرك (دليل ٨٩) وهناك أيضاً ما لا يتعدى أكثر من دكانين أو بعض الغرف أو ما شابه ذلك.

د - وقف جامع البهرمية (دليل ٤٢) من عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م (الغزي، ج ٢، ص ٤٨ وما بعد)

١- سوق البهرمية (دليل ٤٠) ملاصق لباب الجامع الشمالي [ويتألف من ١٧ حانوت وسبيل ماء].

٢- سوق آخر [يدخل إليه من الصف الشمالي ويوازي شمالاً سوق البهرمية] تعلوه قيسرية [٣٥ حجرة] [إضافة إلى مكتب عند باب الجامع الغربي - لم يذكره المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube].

٣- مقهى في السوق المذكور [مقهى الجديد - دليل ٥٨، الواقع عند نهاية سوق
البيهرمية وبداية سوق الأحمدية].

٤- حمام [يعرف به في محلة " الجديزة "] ظاهر باب النصر [وهو بالتأكيد حمام بهرام
باشا - دليل ٤٤٦].

٥- قيسرية بالقرب من الحمام [المذكور].

٦- حمام^(١).

٧- مقهى^(٢).

بالإضافة إلى طواحين خارج حلب [قرب خان طومان وجلاب] وأراضي
زراعية في غزة ودكاكين في القاهرة. وقد تم تحرير هذا الوقف^(٣) في [ربيع
الأول ٩٩١هـ] نيسان ١٥٨٣م.

ومن الواضح أن الغزي [والكلام للمؤلف هـ. غاوبه] قد وقع في خطأ
أثناء نقل محتويات النص، لأن الحمام (رقم ٤) والحمام (رقم ٦) هما في الحقيقة
واحد. فخلال ذكر حدود وقف إيشير باشا (انظر أدناه) لا يقصد بحمام بهرام
باشا فقط الحدود الجنوبية وإنما يراد مجموعة مباني بهرام باشا (فهنا لا يجوز
ترجمة عمارة بمبنى وإنما بمنشأة أو بمجموعة مباني، لأن الغزي يطلق على مجموعة

(١) يعتقد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube خطأ أنه حمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦). انظر الحاشية
التالية.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الحمام والمقهى الأخيرين بالإضافة إلى إسطنبول وعدة دكاكين يقول
الغزي عنها صراحة أنها تتوضع في سوق السباهي قرب جامع السلطان حسن بمصر القاهرة.
(٣) ألحق بالوقف مقهى في الجانب الغربي من الحمام الكائن بمحلة " الجديزة " في الطابق العلوي
وعدة دكاكين في أسفله وذلك عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م وهو غير المقهى الذي يورده المؤلف
هـ. غاوبه تحت الرقم ٣ أعلاه.

مباني إيشير باشا تسمية عمارة). وهذا يعني^(١) أنه إلى الشرق من حمام بهرام باشا (المشار إليه بالرقم ٤ أعلاه) توضع القيسرية (المشار إليها بالرقم ٥).

هـ - وقف جامع إيشير باشا (دليل ٤٤٩) من عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٤م (الغزي، ج ٢، ص ٤٩٧ - ٤٩٩)

إلى جانب العديد من العقارات الواقعة خارج المدينة في سوريا وتركيا فقد وقف إيشير باشا على جامع كامل المجمع [الذي أنشأه] الذي يضم فيما يضم مقهى إيشير باشا (دليل ٤٤٧) وقيسرية إيشير باشا الأولى (دليل ٤٤٨) وقيسرية (دليل ٤٥٠) [يذكرها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube مع أنها غير موجودة في النص الأصلي] وقيسرية إيشير باشا الثانية (دليل ٤٥١) وخان العرصة (دليل ٤٥٢)، ويحدد الغزي حدود المجمع على الشكل التالي: "هذه العمارة يحدها قبلة عمارة المرحوم بهرام باشا [دليل ٤٤٦] ويفصل بينهما الطريق وشرقاً الطريق النافذ المعروف بالشمالى وشمالاً الساحة [ساحة الحطب] وغرباً طريق نافذ وزقاق الكنيسة تجاه قسطل الماء والفرن". وقد تم تحرير هذا الوقف في [١٥ شوال عام ١٤٠٦هـ] أيلول ١٦٥٤م.

ويضم هذا المجمع سوقاً [يعرف بسوق النوال يقوم في الجهة الشرقية ودكاكين: ٣ منها في الشرق و ١٣ منها في الجنوب و ١٦ منها في الشمال] وجامعاً [على سطحه مكتب لتعليم الأطفال وتحت درج المكتب سبيل] ومحلاً لبيع السمن

(١) مع أن المؤلف هـ. غاوبه لم يتسن له فهم نص الغزي الواضح إلا أنه يعتقد في المقطع الأخير أن الغزي قد وقع في خطأ. إلا أن الغزي لم يقع في خطأ فهو عندما يذكر الحمام (المشار إليه بالرقم ٤) يقول: "وحمام يعرف به" أي بالواقف، أما عندما حين يذكر الحمام (المشار إليه بالرقم ٦) فيقول "الحمام الجديدة ... في مصر القاهرة...".

والعسل [يتضمن ٤ مخازن ودكان] وخاناً و ٣ قيسريات [مذكورة أعلاه] ومصبغة [معها دكان] وفرناً ومقهى. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المباني يمكن التعرف على مواضعها حتى اليوم وقد شكلت موضوع بحث مطول قام به ج. ك. دافيد J. C. David (١٩٨٢م، ب)، لذلك نستطيع هنا الاقتصار على المعلومات الواردة أعلاه.

و- وقف المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢) من عام ١١٤٢هـ / ١٧٣٠م حتى ١١٥٢هـ / ١٧٣٩م (الغزي، ج ٢، ص ١٥٩-١٧١)

إلى جانب العديد من الأملاك خارج المدينة، التي يغلب عليها الأراضي الزراعية، فقد وقف عثمان باشا في المدينة ما يلي:

- ١- قيسرية [بزقاق الطبله خارج باب النصر] (محلة ٨٤).
 - ٢- قيسرية [بزقاق المغربلية خارج باب النصر] (محلة ٨٦).
 - ٣- قيسرية [في المرعشلي خارج باب النصر] (محلة ٧٦).
 - ٤- طابونة غرة [بالصف الغربي من سوق داخل باب النصر] (دليل ٢٧٤).
 - ٥- دار سكن [في محلة الفرافرة] (محلة ٦).
 - ٦- دار سكن [في محلة داخل باب النصر] (محلة ٧).
- [٥ دكاكين في محلة داخل باب النصر، لم يذكرها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube]. وقد تمت الوقفية الأولى بتاريخ [١٠ ذو القعدة ١١٤٢هـ] أيار ١٧٣٠م.
- ٧- بساتين وخرافات مياه ونواعير على نهر قويق خارج المدينة [الوقفية ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦].
 - ٨- دكاكين في محلة [الأكراد خارج باب النصر] (محلة ٨٢) ودكان أمام الفرن المذكور أعلاه في [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفية الخامسة رجب ١١٥٠هـ].

إسطنبول في محلة [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفية السادسة شوال ١١٥٠هـ].

٩- خان [الأكنجي في زقاق الكلتاوية] في [الجبيلة] (محلة ٢٧). [الوقفية السابعة ربيع الأول ١١٥١هـ].

١٠- فرن ودكاكين ومستودعات مستخرجة من الخان المذكور.

١١- قيسرية تحت القلعة. [عرفت بجنينة ويس باشا، أقيم مكانها في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م مبنى للبلدية - دليل ٢٩٨، انظر الغزي ١٦٥/٢]

١٢- عنبران [يعرفان بعنبر الملح] شرقي القيسرية. [الوقفية الثامنة رجب ١١٥١هـ].

١٣- دار في [داخل باب النصر] (محلة ٧).

١٤- دار [الواقف المعروفة بالسراي] في [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفية التاسعة رجب ١١٥١هـ]. مع جميع الدور التي أضافها الواقف إليها.

١٥- دار في [داخل باب النصر] (محلة ٧) [الوقفية العاشرة رجب ١١٥١هـ].

١٦- عمارة [مشملة على مطبخ وفرن وبيت مؤونة وبيت لسكن الطباخ] [الوقفية الحادية عشر شوال ١١٥١هـ]. وحجرة لسكن البواب وقسطل و.. في [داخل باب النصر] (محلة ٧). [لا يزال المبنى قائماً أما وظيفته فقد تبدلت ولا تزال بوابته تنتصب أمام البوابة الشرقية للمدرسة العثمانية]

١٧- خمس وعشرون دكان في [الجبيلة] (محلة ٢٧) تحت قبو الأكنجي [الوقفية الثانية عشر ربيع الأول ١١٥٢هـ].

١٨- فرن في [الكلاسة] (محلة ٢٩).

١٩- دار في [الجبيلة] (محلة ٢٧) [الوقفية الثالثة عشر ربيع الأول ١١٥٢هـ].

٢٠- حمام [في زقاق الشهبندر] في [سويقة حاتم] (محلة ١٤) [الوقفية الخامسة عشر ربيع الأول ١١٥٢هـ].

وقد تم تحرير هذه الأوقاف^(١) بين عامي ١١٤٢هـ/١٧٣٠م و ١١٥٢هـ/١٧٣٩م وتجدد الإشارة هنا إلى أن ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ٢٦٥ - ٢٧١) قد قام بترجمة ذلك عن الغزي أيضاً.

ز - وقف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) من عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م إلى عام ١١٧٨هـ/١٧٦٥م (الغزي ج ٢، ص ٥٣ - ٥٩)

- ١- خمسة دور سكنية جنوبي المدرسة مباشرة.
- ٢- قيسرية [ملاصقة للمدرسة] في شرقيها [معروفة حالياً بخان الجليبي] (دليل ٥٤).
- ٣- أربعة دكاكين [ملاصقة للمدرسة] في شماليها [في سوق الهوى/ الأحمدية، دليل ٥٧] على صف سبيله (دليل ٥٦).
- ٤- مقهى [الجديد] (دليل ٥٨) [مقابل الدكاكين].
- ٥- إسطنبول ملاصق للمدرسة في غربيتها فوقه ٣ حجرات في شمالي المدرسة.

(١) بالإضافة إلى هذه الأوقاف التي وقفها عثمان باشا واكتفى بذكرها المؤلف هـ. غاوبه هناك أوقاف أخرى أجراها آخرون وذكرها الغزي (ج ٢، ص ١٧١) وهي:

- دار في الأكمة جي (محلة ٦٨) وقفها محمد طاهر بن صالح يكن [الوقفية الـ ١٧، شوال ١٤٠٠هـ].
- واحد وعشرون داراً أنشئت من غلة الوقف على عرصات تجاور جادة الجسر الجديد، شرقي الجسر: ٨ دور في الصف المتجه جنوباً، ١٢ دار في الصف المتجه شمالاً، ودار واحدة في حي الجميلية. وقفها محمد أمين بن علي بن طاهر يكن. [الوقفية الـ ١٨].

- ٦- دار سكن شمالي حمام عتاب (دليل ٥٠) غربي الطريق جنوبي دار الواقف.
- ٧- قيسرية فوق إسطنبولين (دليل ٥٩).
- ٨- دكاكين تابعة لخان أبرك [القصابية] (دليل ٦١) تجاه الخان.
- ٩- فرن غربي حمام الخواجا (راجع دليل ٣٨) [يشير إليه المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube خطأ على أنه دليل ٢٠٣].
- ١٠- دار سكنية متصلة بالفرن.
- ١١- خان [شرقي المدرسة الجاولية] في سويقة حاتم (محلة ١٤).
- ١٢- دكاكين [بزابوق سوق البالستان - دليل ١٢٩، و ٣ دكاكين في سوق القاوجية - دليل ١٤، ودكان في سوق الباطية - دليل ١٠٤، وآخر في سوق البزرجية - دليل ١٢٦].
- ١٣- فرن في شاهين بك (محلة ٢٦) [وليس في شاكر آغا - محلة ٤٦ كما ذكر المؤلف].
- ١٤- دار متصلة بالفرن المذكور في شماليه.
- ١٥- قيسرية في محلة المشاطية (محلة ٤٤) [قرب خان البصل].
- ١٦- مقهى غربي القيسرية المذكورة.
- ١٧- دكاكين على امتداد المقهى^(١).
- ١٨- أسهم من قيسرية الزكي (دليل ٤٦٧).
- ١٩- دكان [بالزقاق المبلط] تجاه قسطل إيشير باشا (دليل ٤٤٩) [وليس ١٢ دكان في محيط إيشير باشا كما ذكر المؤلف].

(١) يضمها المؤلف هـ. غاوبه إلى الوقف، إلا أنها لا تتدرج تحته.

- ٢٠- أسهم من قيسرية [الشيخ طه] في الصليبية (محلة ٩٤) و[٥ دكاكين تحتها ودكان باتصالها من طرف الشمال].
- ٢١- مقهى في ساحة الحطب تجاه خان العرصة (دليل ٤٥٢).
- ٢٢- قيسرية السيسى قرب المقهى المذكور. [ودكان بيطار في الساحة المذكورة وأخرى تعلوها لم يذكرهما المؤلف هـ. غاوبه].
- ٢٣- ثلثي بستان بالقرب من حمام الويوضي (دليل ١) وبستان الكهف وبستان الكادك. [إن ما تم ذكره حتى الآن هو خلاصة الوقفية الأولى المحررة في رمضان ١١٦٦هـ/ أب ١٧٥٣م أما ما سوف يلي فقد اشتملت عليه الوقفية الثانية المحررة في ذي الحجة ١١٧٨هـ/ نيسان ١٧٦٥م].
- ٢٤- خان العبسي (دليل ٩٢).
- ٢٥- داران للسكن في المصابين (محلة ١١).
- ٢٦- فرن في المصابين (محلة ١١).
- ٢٧- دكان [في سوق الهواء] وآخر [تجاه خان الزيت] وآخر في القصيلة (محلة ٢٢) و ٤ دكاكين في شاهين بك (محلة ٢٦) ودكان [شمالي مسجد المضماري] داخل باب النصر (محلة ٧) و ٤ دكاكين في بانقوسا (محلة ٥٠).
- ٢٨- مقهى في القصيلة [قهوة الدرج] (محلة ٢٢).
- ٢٩- مدار في القصيلة (محلة ٢٢).
- ٣٠- عدسة في شاهين بك (محلة ٢٦) [وليس في محلة داخل باب النصر كما يورد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube].
- ٣١- مدار في شمال الشميصاتية قرب قسطل العقرب (محلة ٦٥).
- ٣٢- مصبغة في عنتر بقسطل الزيتون (محلة ٨٠).

- ٣٣- قيسرية في الألمه جي (محلة ٦٨).
- ٣٤- مخزن لصيق أوج خان في غريبه (دليل ٤٧٨).
- ٣٥- سبعة دكاكين في الأكراد (محلة ٨٢).
- ٣٦- دكان [في المرعشلي] وأخرى [في قسطل الحرامي] ودكانين [في بندرة البيطار] و ٤ دكاكين [تجاه جامع الزكي] و ٤ دكاكين [تجاه باب النصر والخذق].
- ٣٧- مصبغة [في زقاق الغوري] في جسر الكعكة (محلة ٨٣) [وليس في جسر السلاحف - محلة ٣٤ كما ذكر المؤلف].
- ٣٨- دارين [في ساحة الجمال] في جسر الكعكة (محلة ٨٣) [وليس في جسر السلاحف - محلة ٣٤ كما ذكر المؤلف].
- ٣٩- مقهى خارج باب النصر شرقي الخندق ودكان تجاه المقهى.
- ٤٠- دار في زقاق العطوي (محلة ٨٧).
- [ودار لسكب الفضة في العطوي الكبير - لم يذكرها المؤلف هـ. غاوبه].
- ٤١- أسهم من قيسرية في الصليبية (محلة ٩٤) و ٣ دكاكين تحتها.
- ٤٢- ستة دكاكين في ساحة الحطب و ٤ دكاكين في الصف الشمالي من زقاق عبد الحي ودكان على صفها.
- ٤٣- مصبغة [حرير] في زقاق عبد الحي (محلة ٩٠) [وليس في الصليبية - محلة ٩٤ كما ذكر المؤلف].
- ٤٤- عدسة و ٥ دكاكين في الزقاق المذكور.
- بالإضافة إلى بساتين وأراضي زراعية وأملاك أخرى خارج حلب.

ح - وقف جامع حاج موسى [جامع الخير] (دليل ١٨٣) من عام

١١٧٧هـ/١٧٦٣م (الغزي، ج ٢، ١٧٨ - ١٨٥)

١- دار كبيرة بفنائعين في زقاق القناية في سويقة علي (محلة ٨) [وهي نفس الدار المشار إليها في الدليل بالرقم ٦٨٨ و ٦٨٩ وإن كان المؤلف هـ. غاوبه لم يشر إلى ذلك في النص].

٢- دار في الزقاق المذكور وأخرى متصلة بها ومخزن مستخرج منها.

٣- خان [الأعوج] (دليل ٢٦٤).

٤- خان [حاج موسى، عرف بالخان الكبير ويعرف حالياً بخان حاج موسى السيوي] (دليل ٢٦٠).

٥- دار في سويقة علي (محلة ٨).

٦- خان في سويقة علي (محلة ٨)

٧- ستة دور سكنية في سويقة علي (محلة ٨).

٨- أسهم من دارين للسكن في نفس المحلة.

٩- أسهم من حمام [السكر] في [الدباغة العتيقة] (محلة ٩).

١٠- أسهم من دار وجنينة [في محلة السيدا] خارج باب النصر.

١١- قيسرية [بني مزيد] (دليل ١٧٧).

١٢- دار في [الماوردي / زقاق كجك كلاسة] (محلة ٧٨).

١٣- دار في [الألمه جي] (محلة ٦٨).

١٤- قيسرية في سويقة علي [بوابة بني العجيمي] (محلة ٨).

١٥- قيسرية في سويقة حاتم (محلة ١٤).

١٦- أسهم من برادغخانه [محل لصقل الأقمشة] في [سويقة علي] (محلة ٨).

١٧- قيسرية في قسطل العاشور (محلة ٦٧).

١٨- قيسرية [الحمصاني] بمحلة الشريعتلي خارج باب النصر .

١٩- قيسرية بزقاق الخان في قسطل الحرامي (محلة ٧٢).

٢٠- قيسريتان في زقاق القناية في سويقة علي (محلة ٨).

٢١- حمام [الواساني] في نفس المحلة [أزيل عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م].

٢٢- بساتين عديدة على نهر قويق أو بالقرب منه.

٢٣- مصبغة بزقاق عبد الرحيم خارج باب النصر (محلة ٨٩).

٢٤- مصبغة في سويقة علي (محلة ٨).

٢٥- فرنان في سويقة علي (محلة ٨) [وليس فرن واحد كما ذكر المؤلف].

٢٦- مصبغة في سويقة علي (محلة ٨).

٢٧- مدار في أقيول / أغيور (محلة ٦٧).

٢٨- خان في سوق قسطل الأكراد (محلة ٨٢).

٢٩- طابونة [غرب الملقية - دليل ٢٧٩] داخل سوق باب النصر.

٣٠- عدسة في سويقة علي (محلة ٨).

٣١- أكثر من ٦٠ دكان [الصحيح أكثر من ٨٠ دكان] موزعة على رقعة المدينة

[معظمها في سويقة علي وليس في سوق " المدينة "].

وقد تم تحرير هذا الوقف في محرم ١١٧٧هـ / تموز ١٧٦٣م.

ط - أملاك الدولة العثمانية في حلب في عام ٩٩١هـ / ١٥٨٣م (سوفاجيه،

١٩٤١، ص ٢٥٤).

١- خان أبرك [المعروف بالقصابية] (دليل ٦١)، وسويقة أبرك (دليل ٦٠).

٢- خان أرتيمور [المعروف بخان الصابون] (دليل ١٣٧)، والدكاكين المحيطة به.

٣- حمام عند باب النصر (ربما تكون حمام القاضي - دليل ٢٧٢).

٤- خان الحبال (دليل ٧٧).

٥- حمام على ظهر القلعة (دليل ٣٤٦).

٦- حمام أرتيمور (دليل ٢٨٣).

٧- قيسرية مصرباي (ربما تكون قيسرية الملقية - دليل ٢٧٩).

٨- خان بورد بك (؟) [قد يكون خان قورد بك!].

٩- خان السيد (دليل ١٤٥).

١٠- خان خاير بك (دليل ١٧١).

إن هذه القوائم لا تحتاج إلى شرح فهي تفصح عن نفسها، أما ما تجسده عمرانياً على صعيد انتشارها وتوضعها فلا يتضح إلا بالرجوع إلى الشكل (٢٣). فمنطقة " المدينة " بأكملها، بأسواقها وقيسرياتها وأهم خاناتها (بما فيها خان الحبال - دليل ٧٧، الذي كان وفقاً على المدرسة الحلوية - انظر الغزي، ج ٢، ص ٢٢٥) كانت في الواقع ممتلكات وقفية تعود حصة الأسد منها إلى خمس واقفين فقط. وخارج إطار السوق المركزي تبرز بشكل واضح للعيان الممتلكات العديدة المتمركزة في سويقة علي (محلة ٨) والتي قام بوقفها شخص واحد يدعى حاج موسى. وبعيداً أكثر عن مركز المدينة يتوضع الوقفان اللذان قام بوقفهما إيشير باشا وعثمان باشا.

يتشكل وقف العادلية من منشآت متصلة بعضها مع بعض. والأمر نفسه ينطبق على معظم وقف الخسروية، الذي يندرج تحته خارج حدود نواته المركزية خان قورد بك (دليل ٢٦٥) وبعض الدور السكنية في الفرايرة (محلة ٦) المجاورة له. ويبدو أن صاحبي هذين الوقفين قد تمتعا بإمكانية التدخل في مسائل الملكية إلى أبعد حد ممكن. وهذا أمر غير مدهش، لأنهما

كانا من أقوى الحكام العثمانيين، فقد كان خسرو باشا الذي ينسب إليه وقف خسروية، بالرغم من إنتهاء عمارة الوقف بعد وفاته، حاكماً لحلب في عام ٩٣٨هـ/١٥٣٢م ثم أصبح حاكماً لمصر بعد عامين ثم تمت ترقيته إلى مرتبة وزير واحتفظ بذلك حتى نهاية نشاطه السياسي (ابن الحنبلي، ص ٥٨٤ وما بعد؛ الطباخ، ج ٣، ص ١٨٠ وما بعد). وكان محمد باشا، صاحب وقف العادلية وسليل أسرة السلطان، قد وصل إلى مرتبة حاكم حلب في عام ٩٥٨هـ/١٥٥١م ثم أصبح بعد ذلك حاكماً لمصر حتى عام ٩٦٢هـ/١٥٥٥م (الطباخ، ج ٣، ص ٢٠٢).

وعلى عكس هذين الوقفين المتميزين بتمركز مكوناتهما في بقعة واحدة واللذين يعودان إلى بدايات العصر العثماني يتوزع وقف محمد باشا ابن كبير الوزراء سنان باشا (جب Gibb و بون Bowen ، ١٩٥٧م، ج ٢، ص ١٧٣ ؛ هـ. غاوبه H. Gaube ، ١٩٧٨م، ص ١٨٧)، الذي لم يكن البتة حاكماً للمدينة، لكنه قام بجمع ثروة طائلة من كافة أرجاء الدولة العثمانية. فقد قام بإنشاء خان الجمرك الواسع الأرجاء (دليل ٨٩) والأسواق المتوضعة أمامه (دليل ٨٤ و ٨٥ و ٨٦) كما قام بشراء وبناء أبنية داخل وخارج السوق المركزي وفي المدينة القديمة داخل الأسوار. وقد أقدم خصيصاً على شراء وبناء حمامات وخانات وطواحين خارج باب أنطاكية. والمهم بالأمر أنه قام باقتناء منشآت اقتصادية في الأعجام (محلة ١٧) وفي الملندي (محلة ٦٦) خارج أسوار المدينة في الجهة الشمالية إلا أنه لم ينشط من جراء الاستثمارات فقط.

إلا أن ذلك خضع إلى تغير من قبل أصحاب الأوقاف التي تعود إلى فترات متأخرة ويمكن اعتباره دليلاً على أن الجهة الشمالية من المدينة الواقعة

خارج الأسوار لم تشهد ازدهارها الحقيقي كمركز حرفي إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين (انظر أعلاه ص ٣٥٠). فأول صاحب وقف أجرى أوقافه في الضواحي الشمالية أيضاً كان بهرام باشا الذي كان حاكماً لحلب في عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م (الطباخ، ج ٣، ص ٢١٣ وما بعد). فقد قام بوقف السوق الواقع شمالي جامع في سوق المدينة كما قام بوقف حمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦) بالإضافة إلى القيسرية التي كانت تتوضع إلى جانبه والتي لا وجود لها حالياً وذلك في " الجديدة " أي في الضاحية الشمالية القديمة التي كانت عامرة في العصر المملوكي.

ولم يبق الوقف الذي تشكل عناصره في تجمعها إلى جانب بعضها كلاً واحداً في المدينة على أية حال وإنما توضع مقابل وقف بهرام باشا في " الجديدة ". وكان إيشير باشا حاكماً لحلب من عام ١٠٦١هـ/١٦٥١م حتى ١٠٦٤/١٦٥٤م أما قبل ذلك فكان حاكماً لدمشق وأصبح لاحقاً كبير الوزراء (انظر هـ. غاوبه، ١٩٧٨م، ص ١٧٤). وعلى عكس حال هذا الوقف فقد توزعت أملاك الأوقاف الكبيرة التي أجريت في القرن الثامن عشر على مختلف أرجاء المدينة. إلا أن توزع هذه الأملاك الذي جاء على نحو متنامٍ في الجهة الشمالية لا يمكن أن يكون قد تم بمحض الصدفة.

لقد انتشر أقدم هذه الأوقاف الذي ينسب إلى عثمان باشا - الحلبي المولد (الغزي، ج ٢، ص ١٥٧) وحاكم المدينة من عام ١١٤٩هـ/١٧٣٧م إلى عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م (الطباخ، ج ٣، ص ٣١٨ - ٣٢٤) - لكبير مدرسته (دليل ٢٨٢) وكبير قصره على جزء واسع من محلة داخل باب النصر

(محلة ٧)، أي أنه ضم أيضاً قيسرية توضع في منطقة تحت القلعة وجزءاً لا يستهان به من السوق الواقع داخل باب الحديد.

واشتمل وقف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) على أملاك محصورة نسبياً في "المدينة" في المنطقة المحيطة بالمدرسة بالإضافة إلى خان العبسي (دليل ٩٢) القائم إلى الشرق منها وإلى منشآت اقتصادية متناثرة على مختلف أرجاء المدينة. إن تجمع هذه الأملاك في الجهة الشمالية خصيصاً يدل مرة أخرى على الأهمية الاقتصادية المتنامية لهذا الجزء من المدينة، فقد كان الاستثمار هنا مجدياً. إلا أن صاحب هذا الوقف، أحمد أفندي ابن طه أفندي، الذي كان نقيب أشرف حلب في عام ١١٤٩هـ/١٧٣٦م والذي شغل فيما بعد منصب قاضي في عدد من مدن الدولة العثمانية (هـ غاوبه، ١٩٧٨م، ص ١٦٢) قام بتوزيع أملاكه أيضاً على مراكز تجارية وحرفية هامة أخرى في المدينة، وعلى الأخص في منطقة خارج باب أنطاكية وعلى محاور باب النيرب وبانقوسا وباب الجنان.

وينتمي مؤسس آخر وقف كبير، الحاج موسى الأميري (ت: ١١٧٦هـ/١٧٦٣م)، إلى شريحة اجتماعية تختلف تماماً عن تلك التي انتمى إليها أصحاب الأوقاف الأخرى السابقين له. فقد قدم والده في عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م إلى حلب من البصرة، وقام كابنه من بعده بتجميع ثروته من خلال تجارته مع العراق والهند (الطباخ، ج ٧، ص ٢٣). ويفترض أن كلاهما كان تاجراً نشطاً فوق العادة، وإلا لما استطاعا على مدار جيلين شراء أجزاء واسعة من سوقة علي التي تقع في أعلى منطقة بالقرب من أسواق "المدينة". وعلى نحو أوضح مما هو عليه في وقف الأحمدية يتضح هنا

تفضيل الضواحي الشمالية، التي قام حاج موسى وحده (وربما والده أيضاً) باستثمار أمواله فيها خارج إطار سوقة علي وسوقة حاتم.

وبذلك تساعدنا الأوقاف العثمانية الكبيرة، التي أجريت في العصر العثماني بطرق مختلفة، على التعرف على المستثمرين وعلى أساليب الاستثمار في مدينة حلب أيام العثمانيين حتى النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري. إن أكبر وأغنى الأوقاف التي تم وقفها في المدينة تنسب إلى رجلين شغلا مناصب كبيرة في الدولة، وضما أجزاء واسعة ومتصلة ببعضها البعض في جنوبي محور أسواق " المدينة " إلى ملكيتهما. ويتألف وقف محمد باشا ابن سنان باشا من مجموعة كبيرة من المباني في المدينة متصل بعضها ببعض ومن عدد لا يستهان به من الأملاك الصغيرة نسبياً بالمقارنة مع المذكورة، توضع في الدرجة الأولى أمام باب أنطاكية. إلا أن محمد باشا قام باستثمارات أصغر أيضاً على مقربة من محور باب النيرب داخل أسوار المدينة وعلى محور بانقوسا خارج أسوار المدينة.

وتظهر للمرة الأولى في الوقف الأخير من أوقاف القرن السادس عشر الميلادي، في وقف بهرام باشا، أملاك وقفية خارج أسواق " المدينة " في الضواحي الشمالية. ففي إحدى هذه الضواحي - وعلى الأخص في منطقة " الجديدة " التي تم إعمارها في العصر المملوكي والتي توضع فيها وقف بهرام باشا - أجري أيضاً كامل وقف إيشير باشا الذي يعود إلى القرن السابع عشر الميلادي، وقد عمد إيشير باشا هنا، كما فعل سابقه من أصحاب الوقف في أسواق " المدينة "، إلى وقف مجموعة من المباني تشكل مع بعضها البعض كلا واحداً.

وفي أول وقف كبير يعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، وقف المدرسة العثمانية، توجد ممتلكات خارج إطار نواته الرئيسة في محلة داخل باب النصر (محلة ٧) وذلك على محور بانقوسا وفي داخل باب الحديد فقط، في حين يظهر كل من الوقفين الذين أجريا في وقت لاحق من القرن الثامن عشر الميلادي، المتمثلين بوقف الأحمديّة ووقف حاج موسى، أولوية واضحة للضواحي الشمالية خارج الأسوار، التي يفترض أنها كانت في وقت لاحق تغص بالحرف والمهن اليدوية على نحو مشابه لما كانت عليه في مستهل القرن العشرين.

ويجدر بالذكر في النهاية أن واحداً من أصحاب الوقف فقط كان مواطناً عادياً، أما الآخرون فكانوا جميعهم حكاماً أو موظفين أو أصحاب مناصب أخرى، حرّموا بأوقافهم الدولة التي كان عليهم رعاية مصالحها من إيرادات طائلة.

٩ - ٣ الأوقاف العثمانية الصغيرة

لا بد في الختام من إلقاء نظرة أيضاً على بعض أوقاف العصر العثماني الأصغر من سابقتها والتي شكلت مع الأوقاف التي تم التطرق إليها آنفاً جزءاً من أوقاف المدينة فقط، لأن الغزي وحده (ج ٢، ص ٥٣٨-٥٦٩) يتطرق إلى ذكر إلى ما لا يقل عن ٤٨٥ وقف جديد يعود إلى الفترة الواقعة ما بين عامي ١١٣٠هـ/١٧١٨م - ١٢١٥هـ/١٨٠٠م.

لقد تكون وقف المدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨) الذي يعود إلى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م من ٦ طواحين وخان (الغزي، ج ٢، ص ١٤٨). وشملت أوقاف المدرسة السيفية (دليل ٢٩٠) التي تعود إلى عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م

دوراً سكنية وبساتين عديدة إضافة إلى أسهم من أوج خان (دليل ٤٧٨) ومصبنة [الزناييلي حالياً] (دليل ٤٧٧) وسبع دكاكين (الغزي ج ٢، ص ١٥١ - ١٥٣). وأجرت واقفة المدرسة الزينية (دليل ٢٨٦) عليها في عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م وفقاً تضمن بساتين ونصف طاحونة وأسهماً من حمام وبضع دكاكين وفرناً. (الغزي ج ٢، ص ١٤٦). كما أجرى أحمد بن خليل الخباز المعروف بالجزماتي على سبيل أنشأه في محلة سويقة حاتم في عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ولا يوجد له أثر اليوم وفقاً اشتمل على ٢٩ دكان. وشرط أن لا تصرف إيراداتها على الإنفاق على السبيل والقائمين عليه فقط وإنما أيضاً على قراء فرض عليهم أن يقرأوا عند السبيل أجزاء معينة من القرآن وإلى المسؤول عن السبيل (صاحب الوقف ومن بعده أقربائه ؛ الغزي، ج ٢، ص ٢٧٢). وتبعاً لوثيقة وقفية تعود إلى عام ١٠٠٤هـ/١٥٩٦م فقد وقف أحمد باشا مطاف [١٠ آلاف دينار ذهب] ليشترى بها خان الطاف (دليل ٤٢٤) و٣ دور و٤ دكاكين وشرط أن تعمر بعد وفاته قبة على مدفنه وأن يعمر مكتب لتعليم الأطفال ودار للحديث (الغزي، ج ٢، ص ٧٣). وفي عام ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م أجرى وقف على المدرسة المنصورية التي لم تعد قائمة اليوم^(١) اشتمل على قيسريتين ونصف قيسرية وعلى دار و٥ حجرات من قيسرية (الغزي، ج ٢، ص ١٤٣)؛ وعلى نحو مشابه اشتملت أيضاً أوقاف الجوامع التي يشير الغزي أثناء وصفه لها على أنه كان لها أوقاف.

(١) لا صحة لذلك بتاتاً، فالمنصورية لا تزال قائمة بكل مكوناتها التي ذكرها الغزي في موقعها شمالي تربة عبد الله الغازي مباشرة (دليل ١٨١) وعلى اتصال معها، إلا أن المؤلف لم يهتد إليها لأنها كانت مقفلة ومهملة جداً فيما مضى، لكنها جددت منذ عشرة أعوام وحولت إلى خان جديد أو بالأحرى إلى مقر لتجار الجملة في إطار توسع سوق المدينة شمالاً.

الفصل العاشر

أهم أنماط المباني ووظائفها

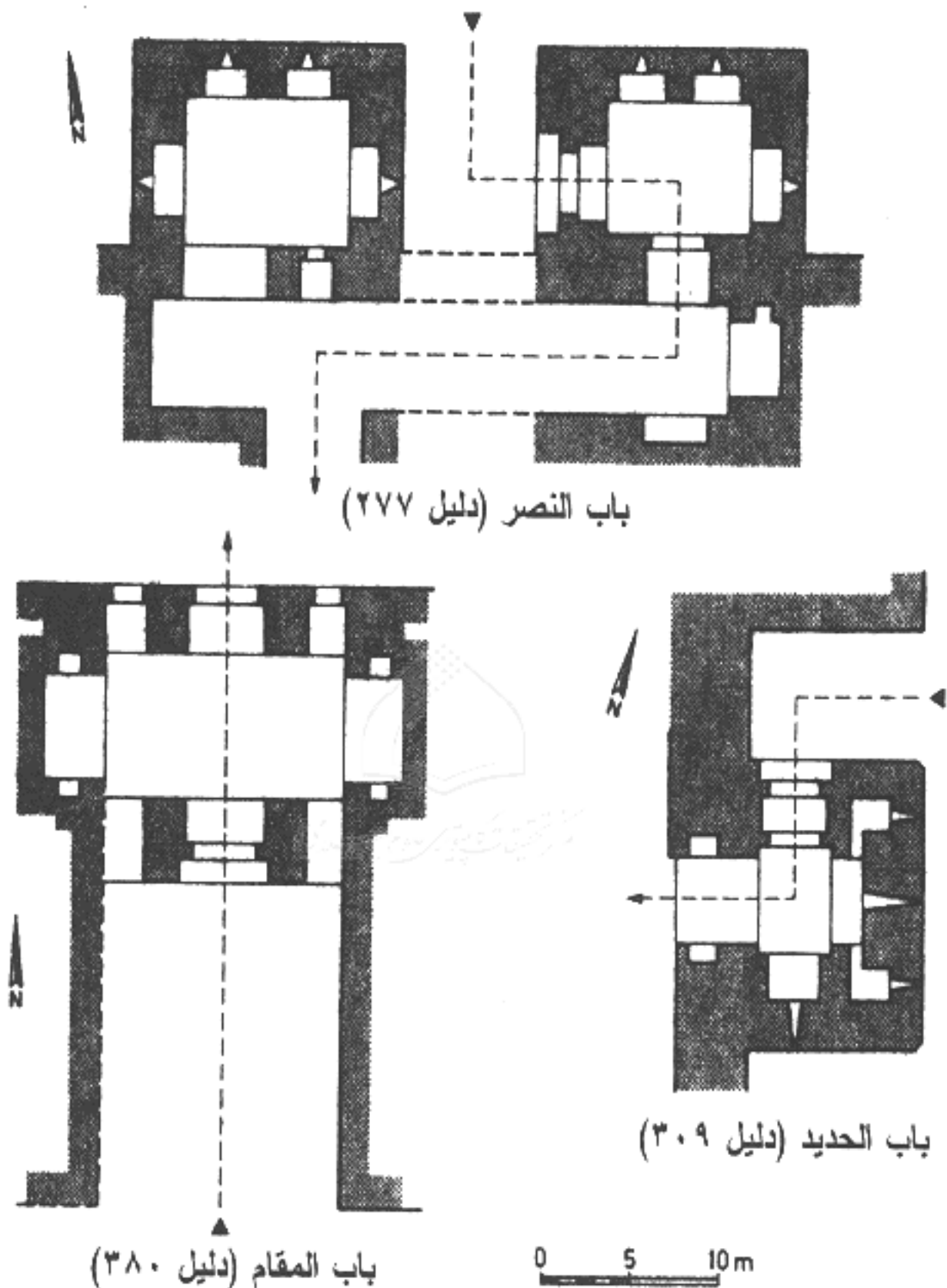
في بحثنا حول بازار أصفهان قدمنا دراسة علمية لأنماط الأبنية المتوضعة في منطقة بازار ولتطورها (هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth، ١٩٧٨، ص ٩٠-١١٢) واعتمدنا في توثيق تلك الدراسة على إرفاق وصف قصير للمباني في الدليل (ص ١١٥-٢٦٠). وقد اضطررنا إلى هذا النهج في أصفهان لأن القسم الأكبر من الأبنية المدروسة هناك كان من غير الممكن تأريخه إلا باعتماد معايير تصميمية، تم شرحها في الدليل الملحق، شكلت قاعدة لتحليل أنماط الأبنية وساعدت على نسب أبنية معينة إلى فترات زمنية محددة.

إلا أن الأمر بالنسبة للتأريخ في حالة حلب مختلف جذرياً. فبالاعتماد على أكثر من ٤٠٠ كتابية من الكتابات التي تزخر بها مباني حلب يمكن ترتيب الأبنية وفق تسلسل زمني محكم. أما بالنسبة للمباني التي لا تكفي الكتابات للقيام بهذا العمل فإن المصادر تمد عادةً بمعلومات تاريخية موثوقة جداً. لذلك يمكن هنا صرف النظر عن الوصف الدقيق لكل مبنى والاستعاضة عن ذلك في هذا الفصل بوصف إجمالي لأهم أنماط الأبنية ووظائفها وطرزها السائدة في فترات زمنية معينة. وبعد شرح موجز لنمط البناء عموماً (حيث يتم تناول معظم أنماط المباني تحت مسمياتها باللغة العربية وتبعاً لمدلولاتها في الموسوعة الإسلامية - الطبعة الأولى أو الثانية - وفي قاموس الجيب الإسلامي وفي الموسوعة

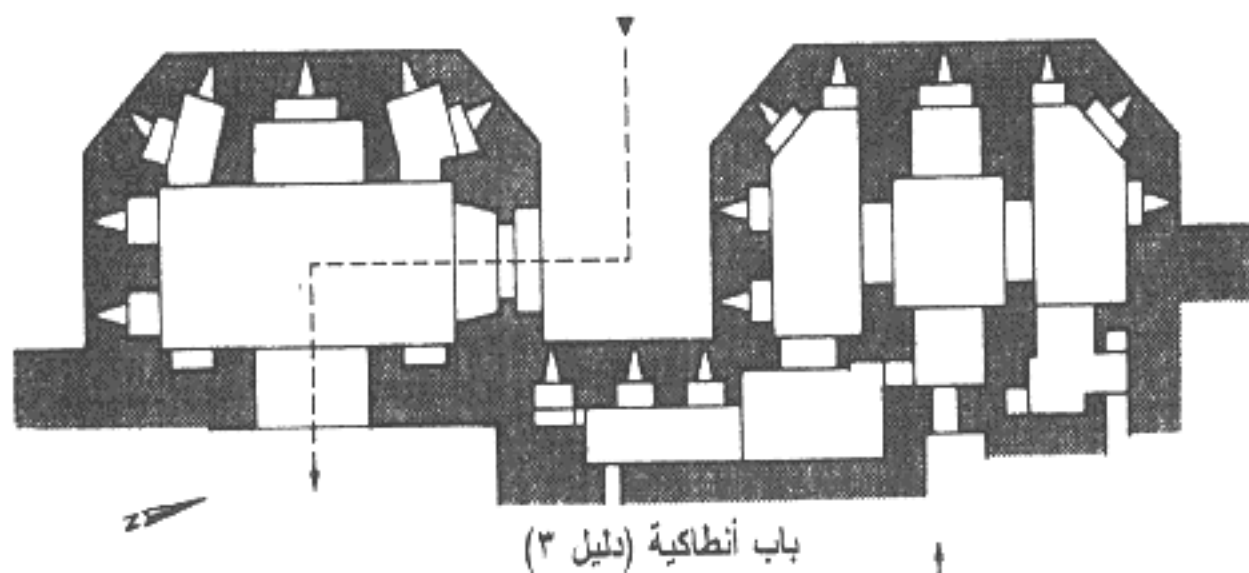
الإسلامية المصغرة، وبالاعتماد أيضاً على ما ورد عند أ. رسل A. Russel في وصفه لأهم أنماط المباني ووظائفها في القرن الثامن عشر وذلك في الفصل التاسع من كتابه، ص ١١١ وما بعد) يتم بحث الطراز والسمات المميزة الموجودة في حلب وشرح ذلك من خلال تقديم أمثلة مختارة.

١ - باب (بوابة، شكل ٢٤ و ٢٥)

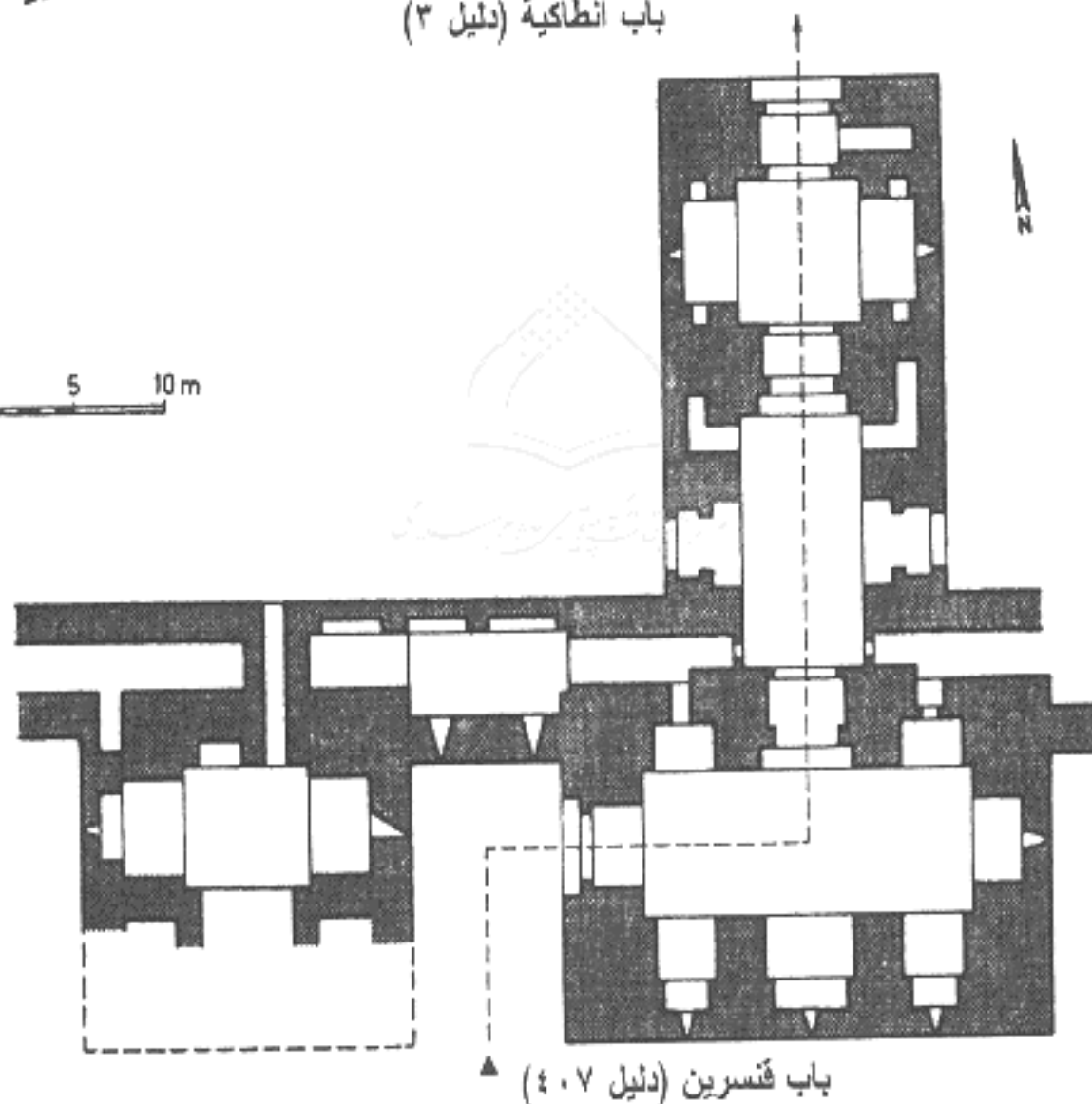
لقد تم الحفاظ في مدينة حلب كلياً أو جزئياً على خمسة أبواب من أبواب المدينة (توجد مخططاتها عند ا. هرتزفيلد E. Herzfeld، ١٩٥٥، ص ١٢ و ٥٥ وعند ج. سوفاجيه J. Sauvaget، ١٩٢٩، ص ٥٣). هذه الأبواب تعود إلى العصر المملوكي على أبعد تقدير، وتمثل أربعة منها نفس النمط وإن كانت تختلف عن بعضها في الضخامة والرخامة. فباب أنطاكية (دليل ٣) وباب النصر (دليل ٢٢٧) وباب الحديد (دليل ٣٠٩) وباب قنسرين (دليل ٤٠٧) هم عبارة أو كانوا عبارة عن أبواب ببرجين. من خارج السور يدخل المرء إلى ردهة يقل عرضها عن عشرة أمتار وتتوضع بين برجين ناهدين عن السور. ومن هناك يفضي باب توضع إما يميناً (كما في باب أنطاكية وباب قنسرين) أو يساراً (كما في باب النصر وباب الحديد) إلى أحد البرجين، وفي داخل البرج ينعطف الطريق مرة ثانية بزاوية قائمة ويقود إلى داخل المدينة. لذلك نجد هنا مدخلاً منكسراً مرتين ومزوداً بزوجين من الأبواب أو أكثر يؤمن حماية مثالية لمداخل المدن. أما الباب الخامس، باب المقام (دليل ٣٨٠)، فهو الباب الوحيد الذي ليس له أبراج ملاصقة ولا مدخل منكسر، ومنه يتسنى للمرء الولوج مباشرة إلى داخل المدينة عبر طريق مستقيم.



شكل رقم (٢٤): أبواب المدينة - النصر والحديد والمقام (مساقط أفقية)
 (نقلًا عن أ. هرتزفيلد E. Herzfeld، ١٩٥٥م)



0 5 10 m



شكل رقم (٢٥): أبواب المدينة - أنطاكية وقنسرين (مساقط أفقية)
 (نقلًا عن ا. هرتزفيلد E. Herzfeld، ١٩٥٥م)

وتتميز جميع أبواب المدينة المتبقية في حلب بوجود مساجد ومزارات داخلها. وهذه ليست ظاهرة حديثة، فقد ذكر ابن شداد (ص ٢٩ وما بعد) مجموعة مزارات وجدت في أبواب المدينة في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

٢ - بيت (منزل، شكل ٢٦)

إن البيت الحلبي التقليدي (لم يكن بالإمكان إدراج الوصف المسهب للبيت الحلبي الذي نجده عند أ. رسل، ١٧٩٤، ج ١، ص ٢٣-٢٤، ورأينا لفت النظر إلى الوصف المطروح هنا) هو بيت ذو فناء داخلي كسائر البيوت الحضرية المنتشرة في كافة أرجاء الشرق الإسلامي. يرتبط كبره وتوزيع مسقطه بالمستوى المادي لسكانه وبانتماءاتهم الدينية^(١). ولا تسكنه عادة أسرة مفردة وإنما أسرة كبيرة مكونة من عدة أسر مفردة. ووفقاً لإحدى الدراسات المتعلقة في البيت الحلبي (ج. ك دافيد، ١٩٧٩م) يصنف البيت الحلبي في أربعة أنماط تم اعتمادها هنا:

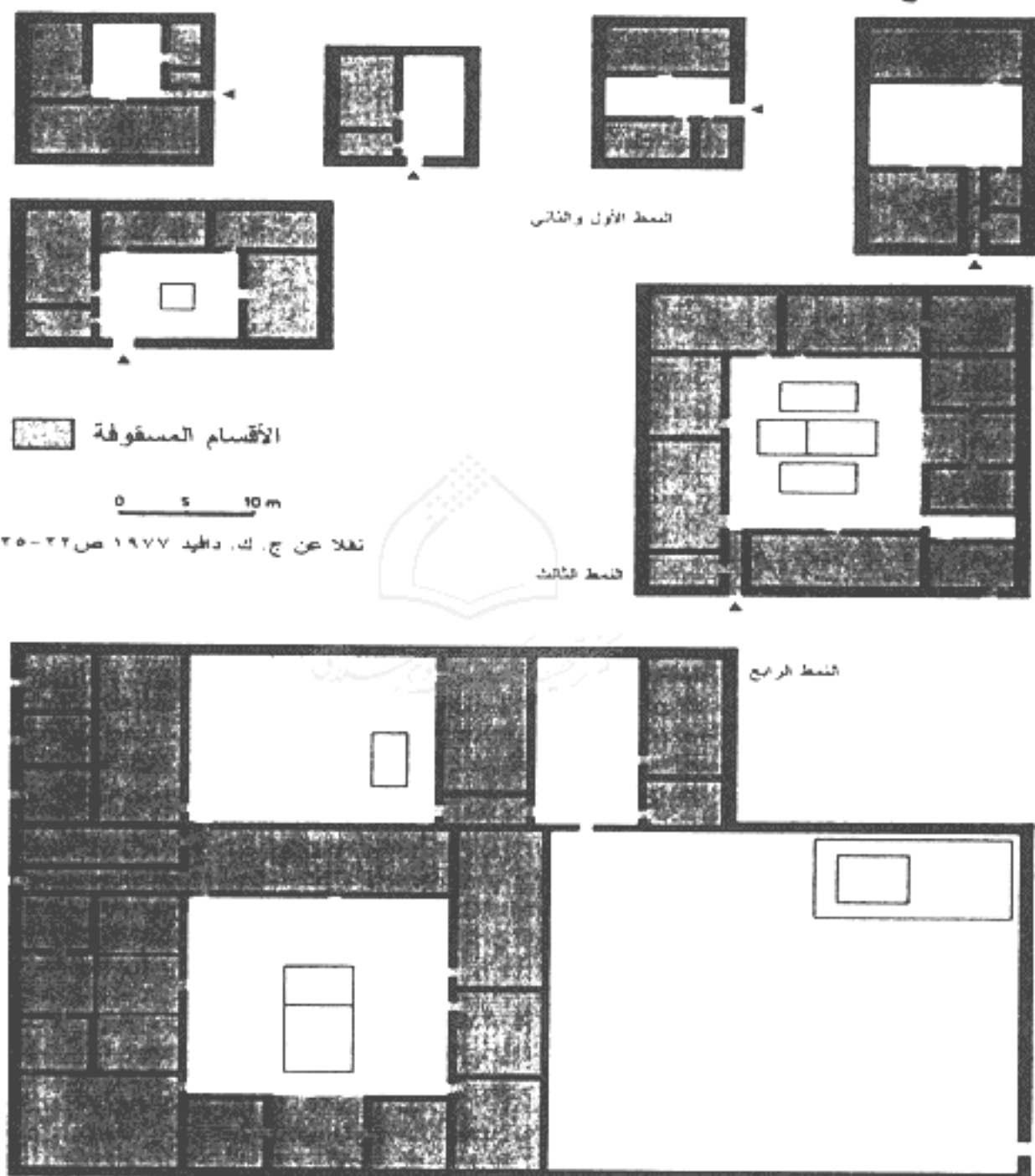
(١) لقد ارتبط كبر البيت غالباً - وليس دائماً - بالمستوى المادي للسكان، أما تصميم البيت فقد ارتبط بالزمان وليس بالانتماءات الدينية للسكان. فتصميم البيوت التي تعود إلى أوائل العصر العثماني مثلاً متقارب جداً في الجلوم (التي سكنها المسلمون والمسيحيون) وفي البندرة (التي سكنها المسيحيون واليهود) وفي البياضة والجبيلة (اللتين سكنهما المسلمون فقط). لكن البيوت الأحدث عهداً في نفس هذه المحلات السكنية وفي المحلات السكنية الأحدث ("الجديدة" وغيرها) يختلف تصميمها عن تصميم البيوت الأقدم في نفس المحلة وفي المحلات السكنية الأقدم.

• **النمط الأول:** أبسط أنماط البيوت، وهو ذو مساحة وسطية في المدينة ضمن الأسوار تبلغ ٨٣ م^٢، يخصص الثلث منها تقريباً للفناء الداخلي والثالثان الآخران للغرف. وتتكون بعض البيوت أحياناً من غرفة واحدة فقط للنوم والمعيشة بالإضافة إلى مطبخ ودورة مياه. أما أكبر بيوت هذا النمط فيتكون من ثلاث غرف كحد أعظمي في الطابق الأرضي وغرفة واحدة في الطابق الأول.

• **النمط الثاني:** ذو مساحة وسطية تبلغ ١٨٩ م^٢، يخصص كذلك الثلث منها تقريباً للفناء الداخلي. ويكمن الاختلاف الرئيس بينه وبين النمط الأول في المساحة. إضافة إلى ذلك يمكن العثور في هذا النمط على بركة في الفناء، كما يُلحظ في هذا النمط بدايات لزخرفة أجزاء معينة من البيت.

• **النمط الثالث:** ذو مساحة وسطية تبلغ ٤٠٠ م^٢ يخصص ثلثها للفناء. ويحاط الفناء عادةً بغرف من ثلاثة أطراف ويوجد في وسطه غالباً بركة مزودة بنافورة مياه. وإذا لم يُلحظ في النمطين السابقين أي تمييز بين وظائف الغرف، أي أن جميع الغرف باستثناء المطبخ ودورة المياه قد استخدمت للمعيشة والنوم في آن واحد، فإنه يوجد في هذا النمط من البيوت نوعان جديداً من الغرف يتمثلان بالإيوان والقاعة. والإيوان عبارة عن فراغ مفتوح بكامل عرضه على الفناء الداخلي للبيت من خلال عقد [دائري أو مدبب أو ...] وعلى جانبيه تتوضع غرف يدخل إليها عن طريقه. أما القاعة فهي عبارة عن بهو مربع الشكل غالباً، تعلوه قبة ويكون مع مستوى أرضية الفناء الداخلي الذي يتم الدخول عن طريقه، وفي وسط هذا البهو توجد عادة بركة مياه، ومنه يتم الوصول إلى ثلاثة فراغات مفتوحة عليه تحتل جنباته الثلاث التي لا

تطل على فناء البيت وترتفع أرضياتها حوالي ٥٠ - ٦٠ سم عن حيز الدخول. وتحتوي بعض هذه البيوت على فناء تخدم مستقل كما تحتوي كلها أقبية تتوضع تحتها أو تحت جزء منها.



شكل رقم (٢٦): أنماط الدور السكنية في حلب
(نقلًا عن ج. ك. دافيد J. C. David، ١٩٧٧م)

أما النمط الرابع: فمن الأولى أن تطلق عليه تسمية قصر من أن يسمى بيتاً. فهو ذو مساحة وسطية بحدود ٩٠٠م^٢ ويتضمن ثلاثة فناءات داخلية: فناء الرجال (الضيوف) وفناء العائلة (النساء) وفناء التخديم. وقد يلحظ أحياناً في هذا النمط وجود حديقة خاصة وحمام خاص (تجدر الإشارة هنا إلى أن الحمامات الخاصة كانت قد انتشرت في القرن الثالث عشر الميلادي - انظر ابن شداد ص ١٣٢ وما بعد). وقد تم إعمار هذا النمط من البيوت من قبل المسلمين فقط، لأن أغنياء المسيحيين لم يحبذوا الفصل بين فناء الرجال وفناء العائلة^(١).

من بين المباني التي تناولناها في بحثنا نجد في بيت الجبلي (دليل ٤٢٦) بقايا بيت مع إيوان من النمط الثالث، ويمثل بيت جنبلاط كقصر (دليل ٢٥٣) نموذجاً عن النمط الرابع، في حين يمثل بيت غزالة (دليل ٤٥٣) نموذجاً لبيت كبير من بيوت المسيحيين^(٢).

٣ - دكان (محل، لوحة ١ و ٢)

تتألف محلات الأسواق المركزية والطرفية [التقليدية طبعاً] من جدارين جانبيين حجريين ومن جدار خلفي وتفتح بدون جدار أمامي على الزقاق المؤدي إليها مباشرة. وكانت تسقف عادةً بأقبية ذات مقطع عرضي نصف دائري، أما اليوم فيلاحظ المرء أسقفاً ثانوية، أو أساسية في المحلات الأحدث

(١) قد يصح ذلك في حالات محددة، لكنه لا يعتبر دليلاً على قيام نمط إسلامي وآخر مسيحي. فهناك العديد من البيوت التي تدرج تحت هذا النمط "الإسلامي" في الأحياء المسيحية وفي الأحياء التي سكنها المسيحيون في المدينة القديمة في دمشق وحلب وحمص وغيرها..

(٢) لا صحة لهذا الزعم، ففي السفاحية (داخل الأسوار) وفي حارة الباشا (خارج الأسوار) يمكن التعرف على بيوت تعود إلى نفس الفترة التي يعود إليها بيت غزالة وتتشابه معه تشابهاً كبيراً جداً.

عهداً، مصنوعة من الخشب أو الصفيح. وتتراوح مساحة المحلات بين ١م^٢ وأكثر من ١٠م^٢. وكانت المحلات في الأصل قابلة للانغلاق عن الزقاق بواسطة أبواب من عدة درفات تفتح أفقياً أو شاقولياً.

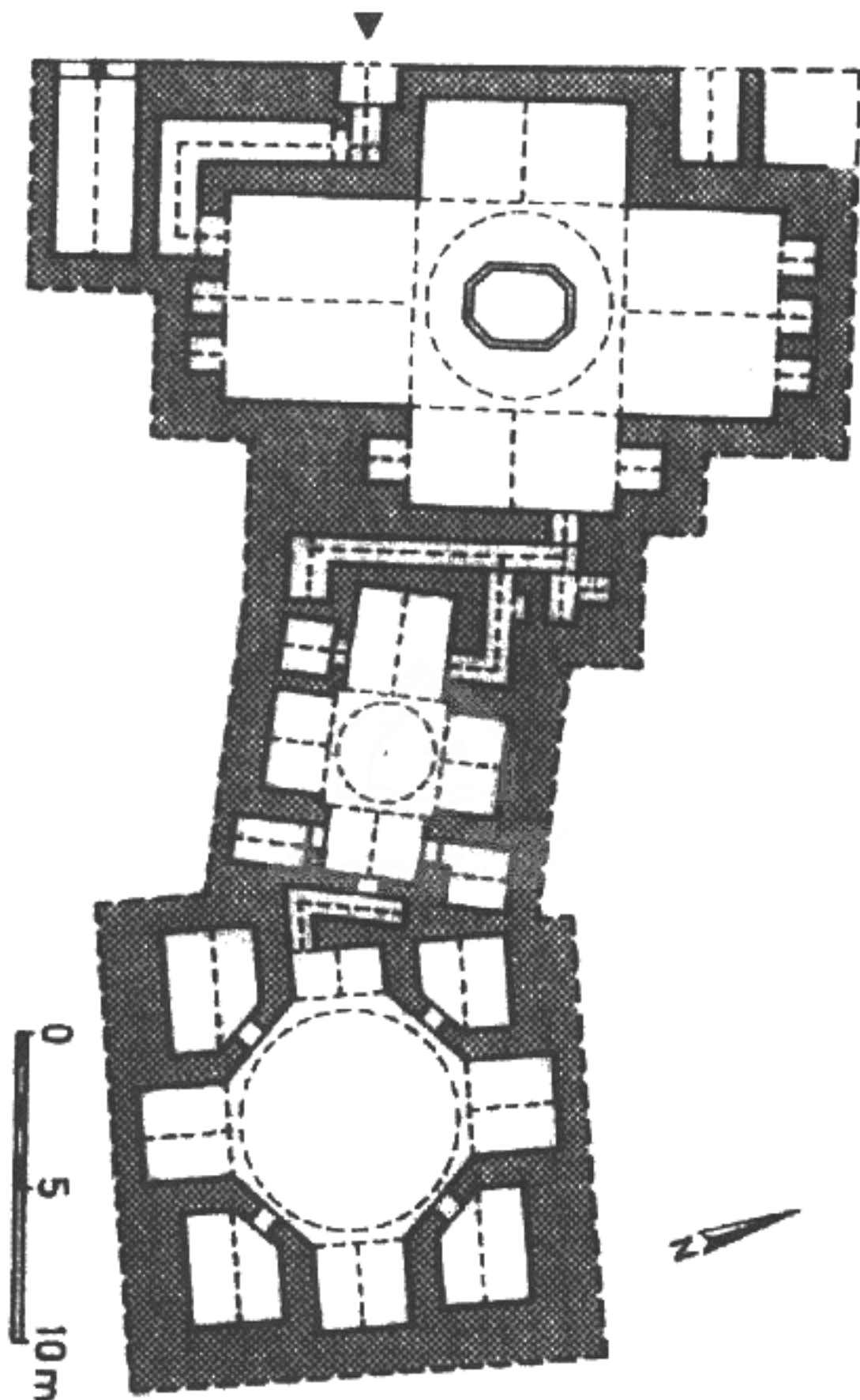
ويوجد هناك نمطان رئيسان من الأبواب (انظر الصور رقم ٥ - ٨ في الملحق): يتألف النمط الأول من أربعة أجزاء، تثبت درفتا الباب الطرفيتان بواسطة مفاصل على جبهتي جداري المحل الجانبيين وترتبط درفتا الباب الوسطيتان بواسطة مفاصل بدرفتي الباب الطرفيتين. وبهذه الطريقة يمكن لكل درفتي باب مكونتين من درفتين منفردتين [إحداهما طرفية والأخرى وسطية] أن تطوى على بعضها أولاً وأن تسند من ثم على جبهتي جداري المحل الجانبيين، وبذلك يفتح المحل بكامل عرضه على الزقاق الممتد أمامه. ويتواجد هذا النمط من الأبواب أكثر ما يتواجد أمام محلات الحرفيين الذين يضيق بهم المكان في زحمة المواد الأولية والمنتجات الجاهزة وغير الجاهزة التي تنتشر على مستوى أرضية الزقاق أو الطريق داخل محلاتهم وخارجها. أما النمط الثاني من الأبواب فلا يركز نهائياً على مستوى الزقاق وإنما على منضدة من الحجر الغشيم أو الخشب، تتماشى مع الخط المستقيم الناظم لحدود الزقاق. ويتألف هذا النمط من جزئين أو ثلاثة أجزاء. يثبت الجزء العلوي المؤلف دائماً من درفة واحدة بواسطة مفاصل بجبهة المحل إلى ارتفاع ذروة قبة السقف، ويتم فتحه بواسطة حبال وبكرات نحو الأعلى. ويرتبط الجزء السفلي بواسطة مفاصل مع الجزء العلوي للمنضدة، ويتألف من جزئين يرتبطان ببعضهما بواسطة مفاصل أيضاً. يطوى الجزء السفلي باتجاه الأمام نحو الزقاق ويشكل سطحاً على شكل طاولة دكان موسعاً السطح

العلوي للمنضدة باتجاه الزقاق. وإذا كان الجزء السفلي عبارة عن قطعة واحدة عندها تحمل طاولة الدكان هذه على قوائم خشبية تستند على مستوى الزقاق، أما إذا كان الجزء السفلي مكوناً من قطعتين فإن النصف العلوي من الجزء السفلي، المطوي بزاوية قائمة على النصف السفلي، يقوم بهذه الوظيفة. ولم يبق حتى اليوم من الأبواب القديمة المتعددة الدرفات إلا القليل المنتثر في مواقع متفرقة من أسواق " المدينه ". فقد استبدلت في الأجزاء الطرفية من السوق بدرابات معدنية وحلت محلها في الأجزاء المركزية المطروقة جداً من السوق أبواب زجاجية و"فتريونات" للعرض، في منجور من الألمنيوم أو الحديد أو الخشب، تُسدل أمامها درابات معدنية على أية حال بعد إقفال المحلات.

٤ - حمام (شكل ٢٧)



يعتبر الحمام التركي إحدى المنشآت المميزة للمدينة الإسلامية الشرقية. ومع أنه يستعاض عنه اليوم على نحو متزايد بحجرات الحمام الخاصة في البيوت وفي الشقق السكنية، إلا أن هذا الحمام العام شكل في الفترات الزمنية السابقة أحد المكونات الأساسية لكل محلة سكنية تقريباً. فهنا قام الرجال والنساء في أيام محددة، وأحياناً في حمامات معينة، بالعناية بأبدانهم وبتطبيق أحكام النظافة الدينية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية ضمن أجواء اجتماعية. فالحمام كان إذا بنفس الوقت منشأة اجتماعية بقدر ما كان منشأة للرعاية الصحية ولتطبيق التعاليم الدينية.



شكل رقم (٢٧): حمام اللبابيدية - دليل ٣٣٩ (نقلًا عن أ. طلس، ١٩٥٧م)

ومع أن الحمامات الإسلامية المبكرة لم توجد في المدن وإنما في البادية السورية، فإننا نستطيع الانطلاق من أنها تعكس صورة عن الحمامات البيزنطية تماماً (م. إيكوشار M. Ecoshard + ك. لي كور Ch. L. Couer، ١٩٤٣م) وهذه بدورها ترجع إلى حمامات العصور القديمة التي لم تكن مجهولة في سوريا أيضاً. أما أن حمامات حلب تختلف بالطبع عن حمامات العصور القديمة بمنشأتها الإضافية العديدة وأبعادها الكبيرة جداً وتنظيمها الداخلي الدقيق للغاية (حول ذلك انظر معجم العالم القديم، ص ٣٠٦٢) - التي لا تزال تعيدها إلى الذاكرة على كل حال منشآت خربة المفجر بالقرب من أريحا في فلسطين والتي تعود إلى بدايات العصر الإسلامي (ر. ف. هاملتون R. W. Hamilton، ١٩٥٩م) - فهذا أمر بديهي. ومع ذلك فإن أوجه الشبه واضحة للعيان. فكما أننا نصادف في الحمام الروماني صالة مشالح Apodyterium وفناء محاط بأعمدة Palästra وغرف هواء ساخن Sudationes وحمام بالماء الساخن Caldarium وقاعة إنعاش متوسطة درجة الحرارة Tepidarium وحمام بالماء البارد Frigidarium، فإننا نجد ذلك في حمامات حلب مختزلاً في ثلاث وحدات معمارية متعددة الوظائف (وهذا ما ينطبق على حمامات القرون الوسطى في بلدان العالم الإسلامي قاطبة).

فالمرء يدخل الحمام (ويفترض أن يجسد حمام اللبابيدية، دليل ٣٣٩، هنا نموذجاً لما سيتم شرحه) عبر مدخل معزول عن الخارج، على شكل دهليز أو مدخل منكسر، يفضي إلى صالة كبيرة مقببة (تسمى البراني)، توفر مكاناً لتبديل الملابس وللاستراحة بعد الاستحمام، في وسطها توجد عادة بركة ماء ومنها يولج إلى دورات المياه. يلي هذه الصالة دهليز يصلها بأول فراغ معماري

دافئ (يسمى الوسطاني) تتوزع حوله أركان مزودة بأجران مياه، تغرف منها المياه الفاترة. ومن هذا الحيز ينطلق دهليز منكسر آخر يصله بفراغ معماري حار (يسمى الجواني)، تحيط به أركان وخلوات وأجران مياه على شاكلة الفراغ الأول الدافئ. وتعلو كل من هذين الفراغين - أي الوسطاني والجواني - قبة أو قبو أحياناً. ولتأمين إضاءة هذه الأقسام فقد أدخل في بناء الأقبية والقباب قطع زجاجية دائرية الشكل ذات قطر يبلغ حوالي ١٠ سم، أنزلت في الغالب على شكل نقوش وزخارف جميلة. وبالتالي فإن عناصر حمام العصور القديمة يماثلها من حيث الوظيفة عناصر الحمام الإسلامي التالية:

البراني = صالة المشالح + مكان الاستراحة.

الوسطاني = حيز الهواء الدافئ + حمام الماء الفاتر.

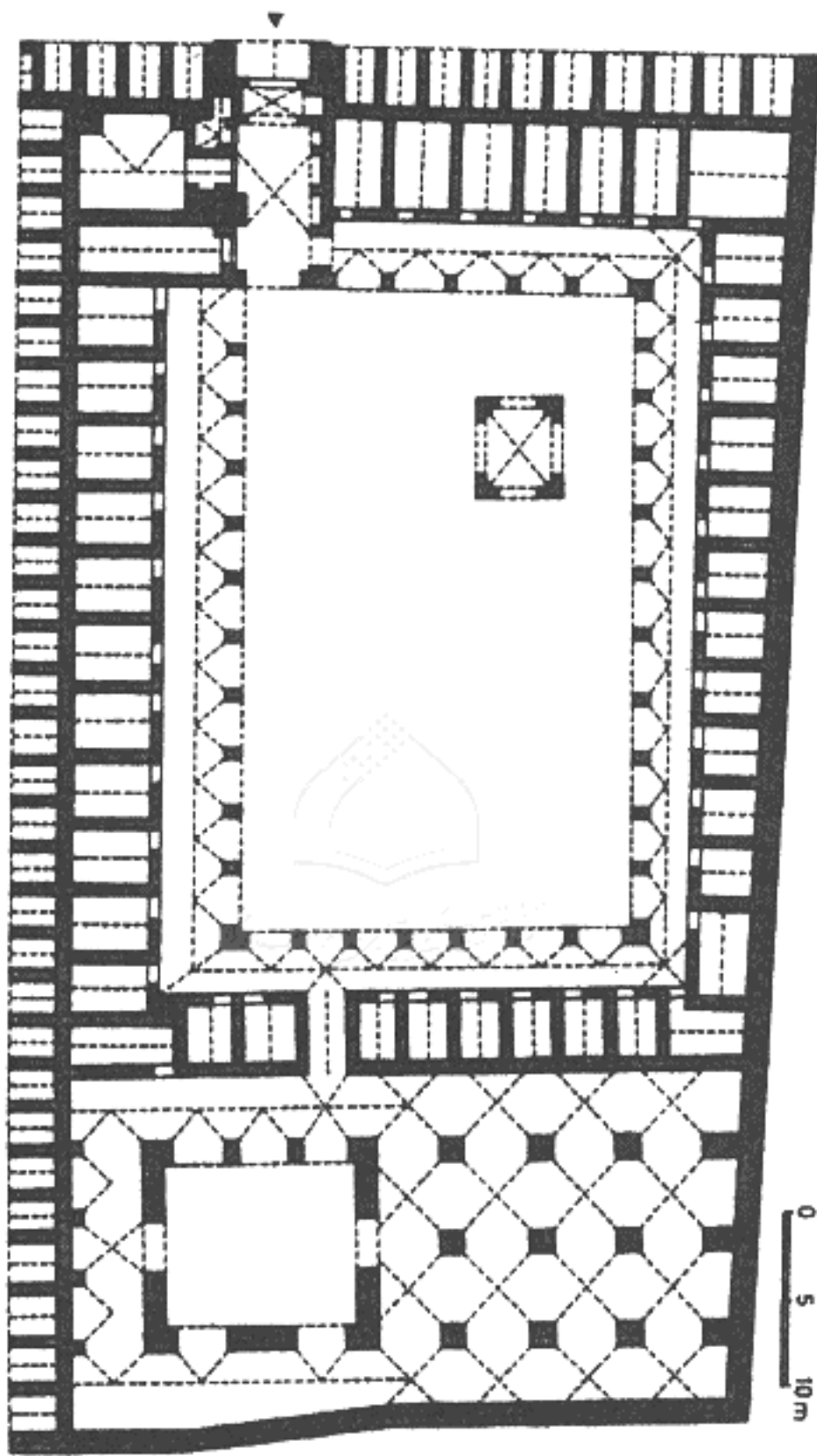
الجواني = حيز الهواء الحار + حمام الماء الساخن.

٥ - خان (شكل ٢٨ و ٢٩)

الخان عبارة عن مبنى من طابق أو طابقين يقوم حول فناء داخلي واسع، ويتكون إما من عدد كبير من الغرف المفردة التي يتم الوصول إليها عبر أبواب من الفناء (في الطابق الأرضي) أو من رواق (في الطابق العلوي) تتقدمه أعمدة تعلوها عقود (كما هو الحال في خانات المدن) أو يتكون من قاعة أو عدة قاعات تحيط بالفناء وتنتشر فيها الدعائم والأعمدة وتحتوي على عدة أجنحة (كما في خانات الضواحي).

والخان، كمنشأة تجارية تقوم داخل المدينة، تعود أقدم أمثلة عنه في حلب (خان أبرك - دليل ٦١، خان الصابون - دليل ١٣٧، خان خاير بك - دليل ١٧١) إلى نهاية العصر المملوكي فقط. فمع أن ابن شداد قد تطرق إلى ذكر ثمانية

خانات في حلب (ص ٥٦، ٧٣، ٧٥، ٩١-٩٣، ١٤٩، ١٥٣)، إلا أنه يمكن تحديد مواضعها بدون استثناء في الضواحي خارج الأسوار. لذلك يبدو كما لو أنه لم يوجد في سوق "المدينة" أيام ابن شداد أي خان من الخانات التي تميزه اليوم. هذا الافتراض يستند أيضاً على ابن الشحنة - أو بالأحرى على المؤلف المجهول بالنسبة لنا الذي قام بإضافات على كتاب ابن الشحنة - الذي يقدم لنا قائمة تتضمن ٢٥ خاناً (ابن الشحنة ص ١٩٣)، يفترض أنها أنشئت بعد عام ٩٢٨هـ/١٥٢٢م تقريباً (تاريخ إتمام العمل في خان خاير بك - دليل ١٧١، المذكور في القائمة) وقبل عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م (تاريخ إتمام العمل في خان العلية - دليل ١١٥، غير المذكور في القائمة). ولا توجد في القائمة أية إشارة إلى خانات أنشئت داخل الأسوار، أو بالأحرى داخل رقعة الأسواق المركزية، قبل أواخر العصر المملوكي. ولأننا لا نملك أية أدلة عن خانات أقدم في المدن السورية الأخرى، فمن الممكن الربط بين خانات المدن وبين العلاقات التجارية لحلب مع إيران التي تنامت وتوطدت إلى حد كبير في القرن الخامس عشر الميلادي (انظر أدناه ص ٥٨٦ وما بعد). ولأننا برهنا على وجود خانات داخل المدن في إيران (أصفهان، ناصر خسرو، ص ١٢١؛ غاوبه - فيرت، ١٩٧٨م، ص ٤٩) تعود إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، فليس من المستبعد وجود تأثير إيراني هنا. إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود نمط من الأبنية وجد في القرن الثالث عشر الميلادي (ابن شداد، ص ٢٩) وقبل ذلك (انظر أعلاه ص ١٨٩ وما بعد) يمكن اعتباره سلفاً للخان، سُمي بالقيصرية وسيتم تناوله بالبحث فيما يلي.



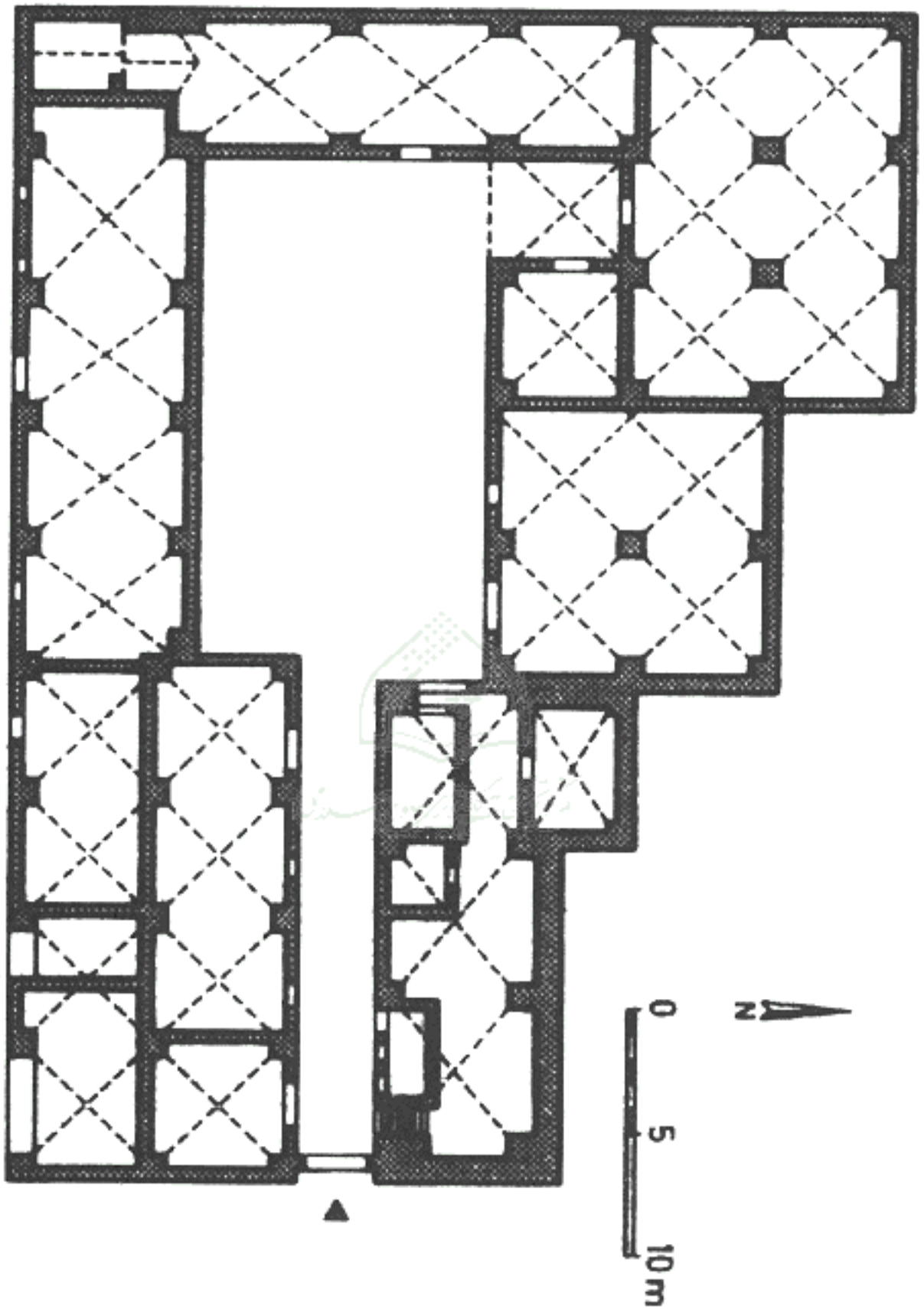
شكل رقم (٢٨): خان خاير بك - دليل ١٧١

(نقلًا عن ج. سوفاجيه J. Sauvaget، ١٩٤١م) (نموذج خان في وسط السوق المركزي)

في الخانات التي وجدت داخل المدن، (ثمة وصف لهذه الخانات، يعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، راجع أعلاه ص ٢٩٢) نزل التجار الأجانب، حيث استأجروا غرفة أو عدة غرف وباعوا هناك بضائعهم التي وصلت إلى المدينة مع إحدى القوافل، لذلك فقد كان للخانات وظيفة مضاعفة: فقد كانت بمثابة فندق ومكان تم فيه بيع منتجات بلدان ومدن أجنبية إلى تجار حلب. وكان من نتيجة تجارة حلب مع أوروبا، أن قام العديد من التجار الأوروبيين أيضاً مع وكالاتهم التجارية بالإقامة في الخانات. كما وجدت القنصليات الأوروبية حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في خانات الأسواق المركزية (ولا يزال القنصل الفخري لبلجيكا يعيش اليوم في خان الحرير، دليل ٦٤).

لقد ضمت الخانات عادة مستودعات كبيرة مسقوفة بأقبية، أمكن فيها حفظ البضائع الكثيرة بأمان. كما اشتملت الخانات الكبيرة (مثل خان الجمرك - دليل ٨٩، وخان العلبية - دليل ١١٥) على مساجد أيضاً. وكما يحصل دائماً فقد بنيت محلات تجارية في أزقة الأسواق على الواجهات الخارجية للخانات (كما هو الحال في الخانات المملوكية كخان الصابون - دليل ١٣٧، وخان خاير بك - دليل ١٧١) أو أنشئت أسواق كاملة متكاملة مع تصميم وتخطيط الخانات (كما هو الحال في منشآت خان الجمرك - دليل ٨٩، وخان العلبية - دليل ١١٥).

تميز الغرف المفردة الكثيرة العدد والقابلة للإغلاق والمتوضعة حول فناء داخلي الخانات الموجودة داخل المدن في حين تميز الصالات الواسعة المفتوحة الخانات الموجودة في الضواحي وعلى أطراف المدينة أو المتوضعة بالقرب من الأسوار. وبإدراك هذا الاختلاف في التصميم على اختلاف وظيفي بين نمطي الخانات. فقد وجدت الخانات الواقعة داخل المدن لتصرف أمور التجارة في حين اتخذت الخانات الواقعة في الضواحي وعلى أطراف المدن



شكل رقم (٢٩): خان الشيخ عبد الله - دليل ٤٥
 (نموذج خان على أطراف السوق المركزي)

أو بالقرب من أبواب المدينة كمراكز لتفريغ البضائع وشحنها. (ويقدم لنا خان فنصة الثاني - دليل ٤٠٨، الذي لا يزال موجوداً نموذجياً جميلاً مبكراً عنها وإليها تنتمي مجموعة الخانات الملفتة للانتباه: خان اللباجي - دليل ١٥٥، خان الخنادي - دليل ١٥٦، خان الناصر الثاني - دليل ١٥٧). لقد وصلت القوافل حتى هذه الخانات وهنا تم تفريغ حمولة الجمال، أما نقل البضائع إلى داخل المدينة فقد تم على ظهور الحمير. وتعتبر مجموعة الخانات المتوضعة في الشمال الشرقي من المدينة كخان محوك (دليل ٥٣٤) وغيره أمثلة نموذجية عن خانات الضواحي. وبما أن خان المشاطية (دليل ٥٤٧) يماثل في مسقطه خان فنصة الثاني (دليل ٤٠٨)

(ومن المفروض وفقاً لذلك أن يكون قد استخدم للشحن والتفريغ أيضاً)، فمن المفروض أن الخانات التالية: خان محوك (دليل ٥٣٤) وخان الحلواني (دليل ٥٣٥) وخان الأفندي (دليل ٥٣٧) وخان قبرص (دليل ٥٤٨) كانت بمثابة مستودعات مؤقتة لتخزين المنتجات الزراعية (الحبوب). ويمكن أيضاً استقراء الدور الذي لعبته هذه الخانات كمراكز للتخزين المؤقت والتفريغ والشحن من الإضافات الملحقة بوصف ابن الشحنة للخانات التي استعرضها (ابن الشحنة، ص ١٩٤)، إذ يتم الحديث عن خان للسّمك وخان للبضائع الفخارية وخانين للخشب وخان للبن قامت كلها خارج الأسوار.

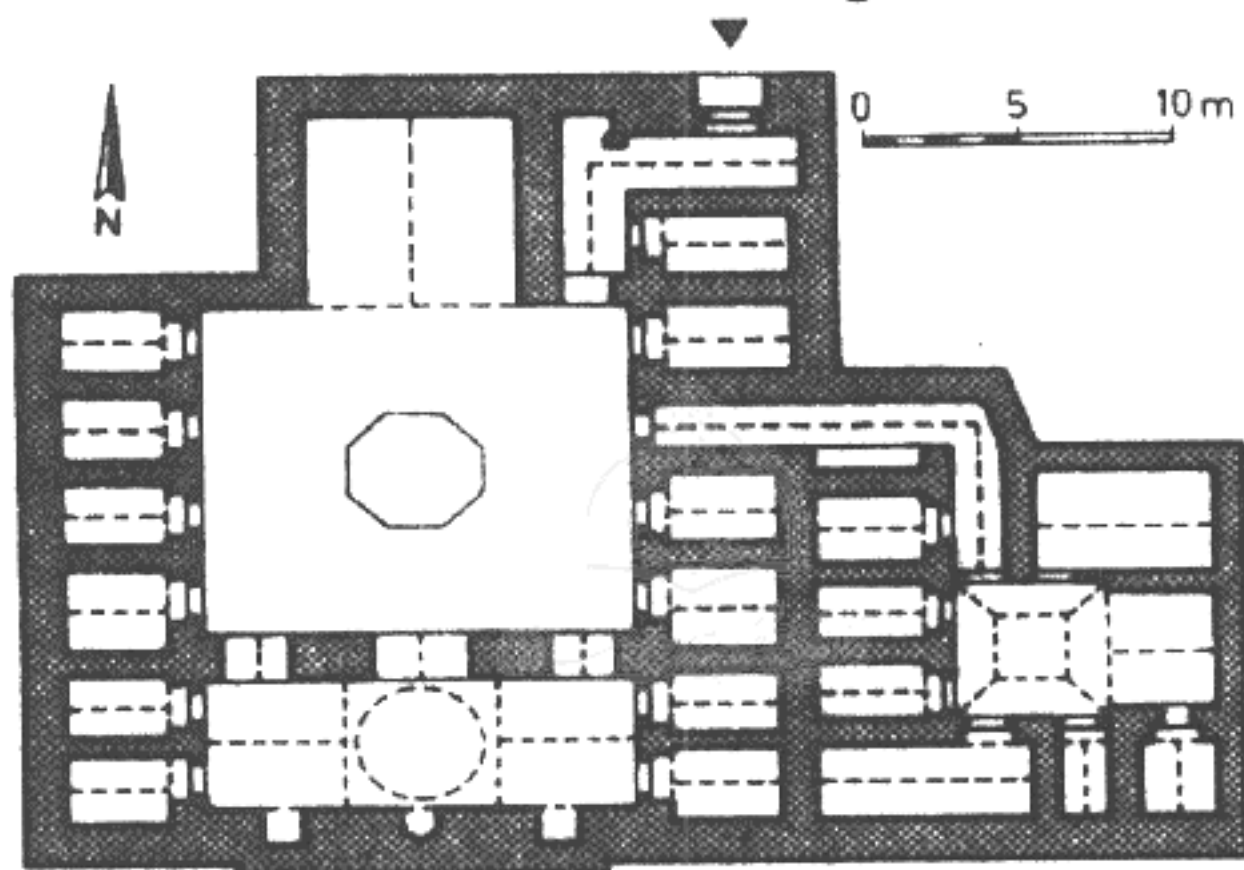
كما يمكن تحديد وظيفة ثالثة للخانات الأحدث عهداً التي وجدت في الضواحي الجنوبية الشرقية خارج أسوار المدينة. فهنا تم علف المواشي وتسمينها، وعلى الأخص الأغنام، التي هزلت من جراء سوقها إلى المدينة وذلك لزيادة وزنها بما يحقق ربحاً عند بيعها.

٦ - خانقاه (شكل ٣٠)

الخانقاه عبارة عن مبنى لإقامة المتصوفة، ولا يزال يوجد في حلب حتى في الوقت الحاضر منشأة تحمل هذا الاسم (خانقاه الفرافرة - دليل ٢٨٩). وقد وجد في المدينة أيام ابن شداد (أي في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي) ٢٩ مبنى من هذا النوع (ابن شداد، ص ٩٣-٩٦)، خصصت ٧ منها للنساء. ويذكر ابن شداد في عداد هذه الخانقاهات ٣ أربطة [ج. رباط] وهي أبنية كان لها نفس الوظيفة أو وظيفة مشابهة. ويؤيد هذا التطابق في الوظيفة الرحالة ابن جبير (ص ٢٥٦) الذي كتب عن سوريا قبل ابن شداد بحوالي ٦٠ عاماً قائلاً: "بالنسبة للأربطة، التي تسمى هنا بالخانقاهات، يجد المرء الكثير منها. فيها يعيش المتصوفة وهي كالقصور الفخمة، لأن المتصوفة ملوك البلد". إلا أن الأربطة والخانقاهات كان لها في الأصل وظائف مختلفة. ففي حين أننا لا نستطيع أن نضفي على الخانقاه أية وظيفة دفاعية، نجد أن الرباط كان حصناً عاش فيه المجاهدون مع بعضهم في إطار جماعة متصوفة. وإذا اعتبرنا التطابق الذي أورده ابن جبير صحيحاً بالنسبة للفترة الزمنية التي عاش فيها (القرن الثاني عشر الميلادي) فإننا نجد في خان كعدان (الذي كان في الأصل رباطاً، انظر دليل ٥٥٩) مثلاً ثانياً عن هذه المنشآت في حلب.

لقد تم بناء هذا الرباط (المعروف حالياً بخان كعدان) في عام ٨٢٨هـ/١٤٢٥م ملاصقاً لجامع بانقوسا (دليل ٥٦٠) في شرقيه، ولم يبق منه سوى صالة كبيرة تحتوي على حجرات عميقة داخل الجدران. وقد أمكن التعرف تماماً على هذا البناء من قبلنا، إلا أنه لم يدرس بعد بشكل معمق، ولذلك لا يمكن أن يفيدنا كمثال عن التصميم المعماري لهذه المباني. وكان قد

أنشأ ليكون مكان إقامة لأعضاء جماعة المتصوفة الأبايزيدية، كما يتبين من الكتابة الموجودة عليه (م. غاويه، ١٩٧٨، ص ٣١) فقد جسد إذا الوظيفة التي ينوطها ابن جبير بالرباط. وكان جامع المستدامية (دليل ٣٢٠) معروفاً أيضاً تحت اسم خانقاه البيازيدية (الغزي، ج ٢، ص ٣٨٤)، مما يعطينا كذلك دليلاً على أن للمفهومين نفس المعنى.



شكل رقم (٣٠): خانقاه الفرافرة - دليل ٢٨٩

ومن خلال المبنى المعروف اليوم بخانقاه الفرافرة (دليل ٢٨٩) نستطيع التعرف إلى حد ما على تصميم هذا النمط من المباني. فالمنشأة التي تدل الكتابات الموجودة عليها على أنها أنشئت كرباط على كل حال في عام ٦٣٥هـ/١٢٣٧م، يدخل المرء إليها من الزقاق عبر دهليز منكسر ويصل إلى فناء يتوضع في طرفه الجنوبي مصلى، وأمام المصلى ينهض إيوان في الجهة

الشمالية من الفناء، في حين توجد على أطراف الفناء الشرقية والغربية حجرات للسكن. ومن زاوية الفناء الشمالية الشرقية يؤدي دهليز منكسر آخر إلى صحن صغير يتوضع شرقي الفناء ويحاط بحجرات معدة للسكن. فالإلى جانب المصلى والإيوان لا نجد في هذا المبنى سوى حجرات معدة للسكن فقط. وهذا دليل على أنه قد عاش هنا فعلاً في القرن الثالث عشر الميلادي أعضاء جماعة دينية بعضاً مع بعض. لقد كانت خانقاهات حلب في القرن الثالث عشر الميلادي منشآت على شاكلة الأديرة إذاً، تبتعتها تكايا العصر العثماني فيما بعد لتؤدي نفس الوظيفة.

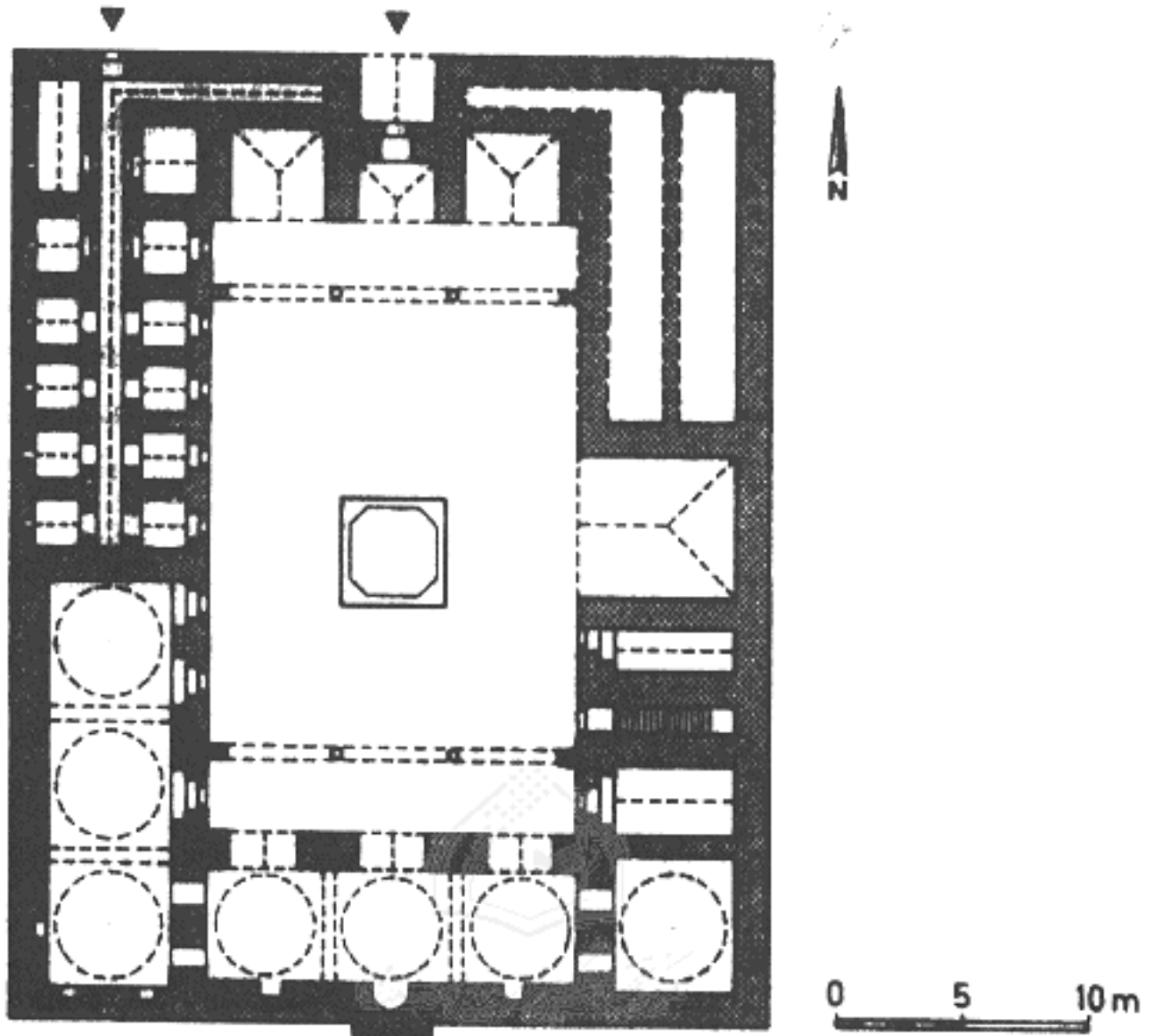
٧ - مدرسة (شكل ٣١)

المدرسة هي منشأة لتدريس الشريعة الإسلامية، يتم فيها تلقين أصول الفقه الإسلامي إلى جانب تعليم القرآن والحديث ومذاهب أئمة الشرع الإسلامي. وإلى جانب المدرسة تجدر الإشارة هنا إلى مؤسستين أخرتين وهما دار الحديث (وهي مدرسة كان يتم فيها تعليم الحديث، أي سنة النبي محمد المتضمنة لأقواله وأفعاله، التي يجب أن يلتزم بها المسلم ويحذو حذوها) ودار القرآن (وهي مدرسة كان يتم فيها تعليم القرآن فقط)، مؤسستان لا نعرف عن تصميمهما المعماري في حلب إبان القرون الوسطى إلا القليل، ولا يوجد عنهما على عكس المدارس أي مثال ملموس يمكن تقديمه.

لقد تطرق الكثير من الباحثين في كتاباتهم إلى نشأة المدارس، وكان آخرهم هـ. هالم H. Halm (١٩٧٧) الذي قام بدراسة نقدية لجميع الحجج والدراسات السابقة ووصل إلى نتيجة مفادها أنه لم يوجد أي نمط محدد من الأبنية بالنسبة للمدرسة يعود إلى ما قبل القرن الحادي عشر الميلادي. فقد تم

التعليم حيث تسنى للمرء أن يقوم به، في الدور السكنية وفي المنشآت المخصصة لهذا الغرض وفي خانات السبل الخ. وقد جوبهت هذه الفوضى في منتصف القرن الحادي عشر من قبل الوزير السلجوقي نظام الملك (ت: ٤٨٥هـ/١٠٩٢م) بإنشاء مدارس حكومية في جميع أرجاء الدولة السلجوقية. ومع أنه لم يتسن لأية مدرسة من هذه المدارس الحكومية المبكرة أن تبقى حتى يومنا هذا، إلا أننا نستطيع القول أنها كانت على طراز المنشآت التي ضمت أربعة أواوين ووجدت في العصر السلجوقي (حول ذلك انظر هـ. غاويه، ١٩٨٢م). ومع الزنكيين، الذين خلفوا السلاجقة، جاءت فكرة المدارس الحكومية إلى سوريا أيضاً. وبذلك استطاع الزنكيون، الذين امتد نفوذهم من حدود إيران الغربية حتى سوريا، أن يكونوا الجند الأوفياء لهذه المؤسسة الإيرانية، كما فرضت سياستهم الدينية المناهضة للشيعنة في سوريا إنشاء العديد من المدارس لتخريج علماء يتبعون المذهب السني.

من الناحية الوظيفية يشترط في مبنى المدرسة تلبية المتطلبات التالية: أن يوفر مكاناً للتعليم وأن يمكن الطلاب والمعلمين من الإقامة فيه وأن يحتوي جامعاً لإقامة صلاة الجماعة. وهذه المتطلبات يمكن تحقيقها على الصعيد المعماري بطرق شتى. ولنمعن النظر أولاً في ثلاثة من المدارس المبكرة في حلب: المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢)، التي تعود إلى الفترة الواقعة بين عامي ٦١٢هـ/١٢١٥م و ٦٢٢هـ/١٢٢٥م تقريباً، والمدرسة الظاهرية (دليل ٦٦٠) التي تعود إلى عام ٦١٢هـ/١٢١٥م تقريباً، ومدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢) التي تعود إلى عام ٦٣٥هـ/١٢٣٧م تقريباً.



شكل رقم (٣١): المدرسة الظاهرية - دليل ٦٦٠

(نقلًا عن أ. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

إن مسقط المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) من أبسط المساقط، فهو يتألف من فناء محاط من ثلاثة أطراف بحجرات للسكن. في الطرف الجنوبي يتوضع الجامع وفي زاوية المبنى الجنوبية الشرقية إلى جانب الجامع يقوم ضريح الظاهر غازي. أما الظاهرية (دليل ٦٦٠) التي بناها الظاهر غازي كذلك فهي ذات مسقط محبوبك أكثر من سابقه. وكما في السلطانية (دليل ٣٤٢) يتوضع المدخل في الجهة الشمالية والمصلى في الجهة الجنوبية. في الجهة

الشرقية يتصل بالجامع ضريح كذلك ويحتل نصف الجانب الغربي مدفن كبير لأفراد العائلة. في القسم الشمالي من الجانب الغربي تتوضع حجرات سكن التلاميذ، وتحتل الجانب الشمالي ثلاثة أواوين وتتوضع في الجهة الشرقية غرفة كبيرة وغرفتين صغيرين وإيوان. إن عدم انتظام المسقط ووجود الأواوين، التي هي عبارة عن وحدات معمارية وصلت فكرتها إلى سوريا مع قدوم الزنكيين القادمين من شرق البلاد، يميز الظاهرية (دليل ٦٦٠) عن السلطانية (دليل ٣٤٢).

وعلى نحو محبوك ومتطور أكثر من المدرسة الظاهرية تقوم مدرسة الفردوس (دليل ٦٦٢) التي شيدتها أرملة الظاهر غازي كمنشأة ضمت جامعاً ومدرسةً وضريحاً ورباطاً. وقد توضع الأضرحة بالتأكيد في الغرف الملاصقة للجامع في شرقيه وغربيه. وقامت الغرف الكبيرة المتوضعة في شرقي وغربي الفناء كصفوف للتدريس (وليس كأضرحة كما هو الحال في المدرسة الظاهرية). وتوضع الرباط وأماكن إقامة الطلبة في أركان المنشأة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية. وعلى الجانب الشمالي للفناء يفتح إيوان عريض، يتاخمه إيوان آخر لا يرتبط به ويفتح باتجاه الشمال نحو الخارج.

وعلى نحو أقرب إلى مسقط المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) البسيط صممت المدارس التي أنشئت في فترة متأخرة، أي المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢) التي تعود إلى عام ١١٤٣هـ/١٧٣١م والمدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨) التي تعود إلى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م. فالفناء محاط من ثلاثة أطراف بحجرات سكن الطلاب. وفي الجهة الرابعة يقوم الجامع. أما الإيوان فلم يلحظ في تصميم المدرسة إلا أنه احتل مكاناً ثابتاً جديداً في تصميم الأبنية السكنية.

وإذا أراد المرء أن يتحدث عن نمط المدارس الحلبية فليس أمامه سوى النمط البسيط المذكور آنفاً، المؤلف في المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) وفي كل من المنشأتين العثمانيتين الأنفتي الذكر وفي المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) التي تعود إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٢م والمدرسة الخسروية (دليل ١٥٩) التي تعود إلى عام ٩٧٤هـ/١٥٦٦م. أما مساقط المنشآت الأيوبية المعقدة المذكورة أعلاه فلا تشكل إلا استثناءً.

٨ - مقام (مزار)

المقام أو المزار أو المشهد مكان مقدس يأتيه الإنسان ليقيم صلواته ويلهج بالشكر إلى ربه على نعمه أو ليتوسل إليه قضاء حاجة في نفسه. وفي حلب يوجد عدد كبير من هذه الأمكنة المقدسة، وقد أشير فيما سبق (أنظر أعلاه ص ٣٧١) إلى ارتباطها بأبواب المدن، كما تدخل هذه الأمكنة المقدسة في مجموعة الأمكنة المشابهة المنتشرة على الطرقات. فعندما كان المرء يعود إلى المدينة سالماً غانماً، كان أول ما يقوم به أن يخر هنا ساجداً لربه وشاكراً لخالقه حفظه ورعايته، وعندما كان يريد ترك المدينة، كان آخر ما يقوم به أن يصلي متضرعاً لله أن ترافقه السلامة وأن يحالفه التوفيق.

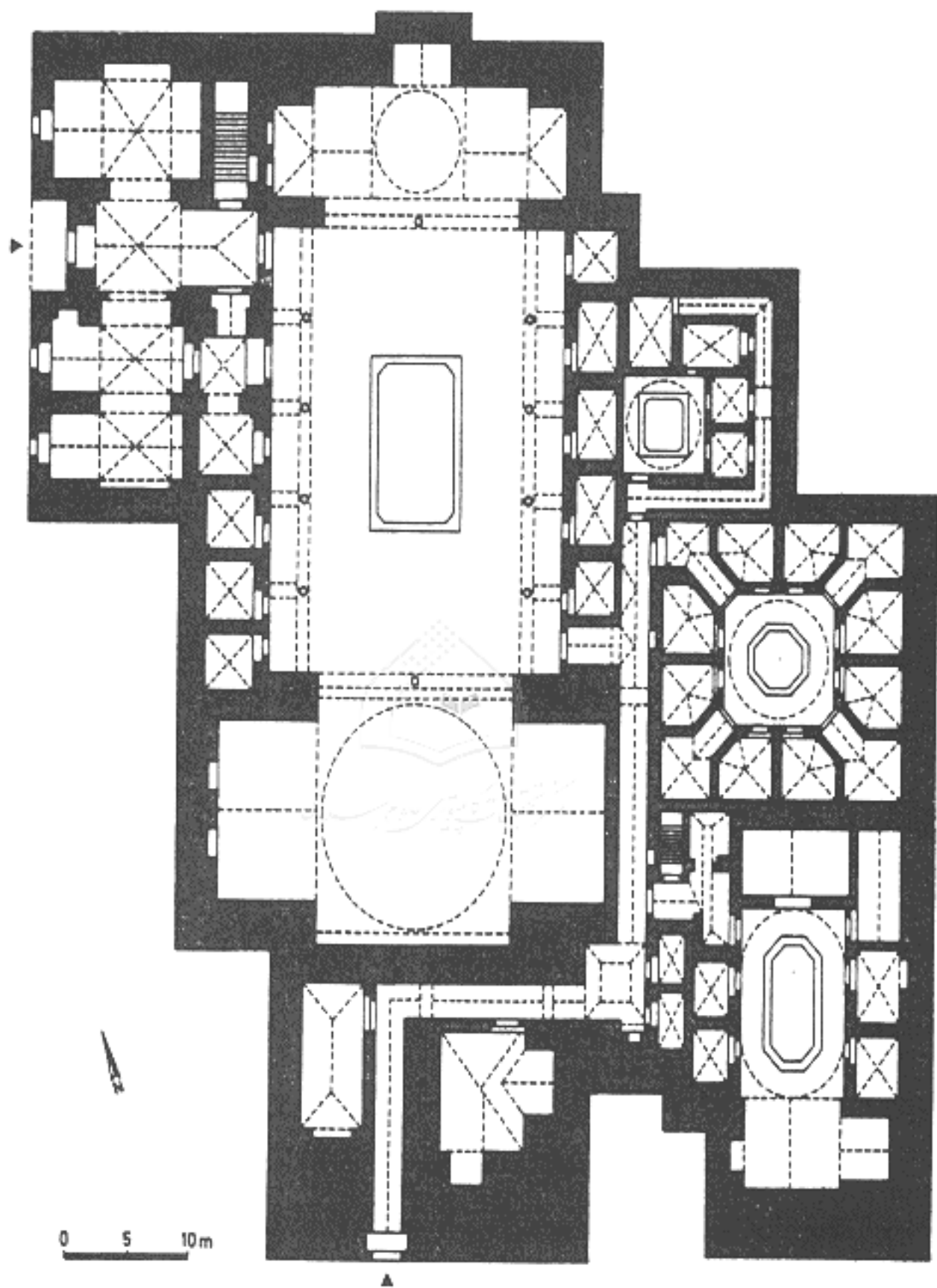
وهناك مقامات أخرى توضع داخل رقعة المدينة وعلى القلعة وفي أمكنة أخرى خارج أسوار المدينة. ففي "كتاب الزيارات" (ص ٥-٦) الذي يعتبر دليلاً على المقامات المنتشرة بين سمرقند [أوزبكستان] وطليلطة [إسبانيا]، يذكر علي الهروي (ت: في حلب عام ٦١٢هـ/١٢١٥م) مقام إبراهيم (دليل ٣٤٧) الموجود على القلعة في المكان الذي عثر فيه كما يقال على رأس يوحنا المعمدان في عام ٤٣٥هـ/١٠٤٣م، ومقام علي بالقرب من باب الجنان في

المكان الذي ظهر فيه علي كما يقال، ومقام غوث في داخل باب العراق، في المكان الذي وجدت كما يزعم كتابة بخط يد علي على قطعة من الحجر، وعلى هذا النحو يتابع وصف مقامات أخرى. وتندرج أيضاً سلسلة من أضرحة رجال أفاذا، معظمهم من العلماء، في قائمة المقامات (انظر ابن الشحنة، ص ٩٤ وما بعد).

وقد تمثل ما تطلبت هذه المقامات من الناحية الوظيفية في تأمين حيز يمكن المرء من القيام بصلواته وابتهالاته. فإذا كانت معروفة جداً، عندها يقام عليها جامع كبير، وإذا كانت أقل من ذلك فعندها يقام عليها مساجد صغيرة. أما إذا كانت تتمتع بقدسية خاصة، عندها تحاط بأسوار وتلحق بها أبنية ثانوية وتلحظ إلى جانبها مقبرة، حيث يوصي الناس بدفنهم إلى جوار الأولياء والصالحين. وبقدر ما يصعب الإمام بنشأة هذه الأمكنة المقدسة فإنه يصعب تحديد نمط معين لتصميمها المعماري أيضاً، الذي يترتب عليه مراعاة إمكانية الصلاة فيها. إلا أن هذه المنشآت تقترب في شكلها من الجوامع.

٩ - مارستان (مشفى، شكل ٣٢)

"مارستان"، تحرفها العامة فنقول مرستان، وهي عربية اشتقت من بيمارستان (المؤلفة من "بیمار" وتعني المريض و"ستان" وتعني المكان) وتبعاً لذلك فهي تعني مشفى. ولا يزال البيمارستانان الوحيدان، اللذان وجدا في المدينة إبان القرون الوسطى، موجودين حتى يومنا هذا: البيمارستان النوري (دليل ٤٤) والبيمارستان الأرغوني (دليل ٤٠٠). والبيمارستانات منشآت وظيفية تضم غرفاً للمعالجة - تكون في العادة كبيرة نسبياً لأن المشافي غالباً ما



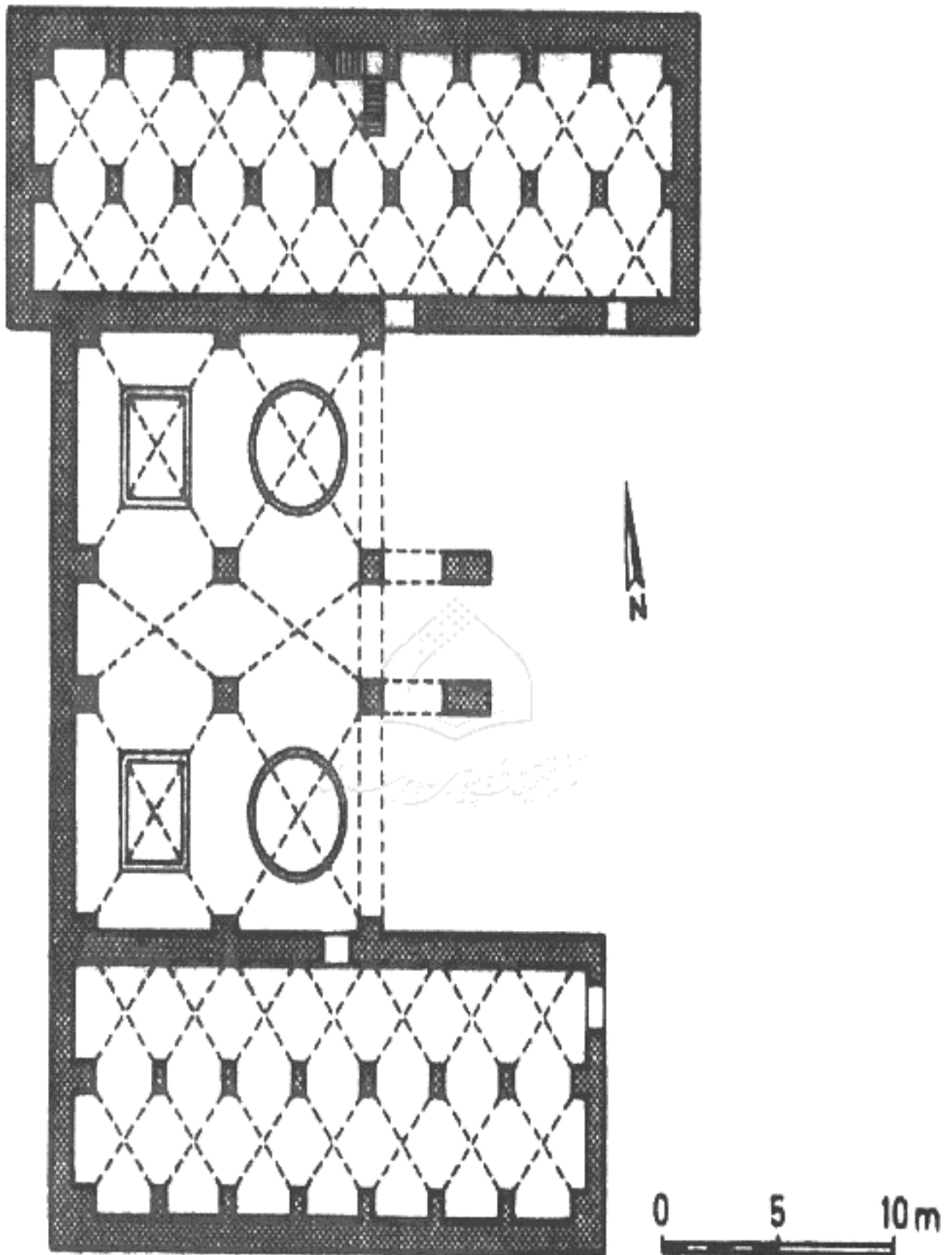
شكل رقم (٣٢): البيمارستان الأرغوني - دليل ٤٠٠
 (نقلًا عن ج. سوفاجيه، ١٩٤١م و ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

تستخدم كمؤسسات تعليمية طبية أيضاً - بالإضافة إلى غرف للمرضى ومطبخ وصيدلية ومغاسل ودورات مياه. ويبدو أنه لم تكن هناك قواعد ناظمة لتصميمها المعماري.

ويعتبر الليمارستان الأرغوني (دليل ٤٠٠) الذي يعود إنشاءه إلى عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م أحد أجمل مباني حلب. يولج إليه من الشارع عبر بوابة رائعة تتفتح على ردهة واسعة تتفتح بدورها على فناء كبير تتوسطه بركة ماء. في الجهتين الشمالية والجنوبية من الفناء تتوضع قاعات كبيرة [إيوانات] تتفتح بكاملها على الفناء. وتتقدم الواجهتين الشرقية والغربية أروقة من خمسة فتحات تقبع خلفها غرف المرضى. ومن زاوية الفناء الجنوبية الغربية تفضي شبكة ممرات إلى ثلاثة مجموعات من غرف المرضى تتوضع كل منها حول صحن سماوي. ولا يتكرر هنا كما يبدو للعيان أي شكل معماري، فحلف كل زاوية تنتظر الزائر أجواء معمارية مغايرة، وتتنوع أشكال الغرف تبعاً لتنوع أشكال الأفنية وتصميمها.

١٠ - مصبنة (معمل لإنتاج الصابون، شكل ٣٣)

كانت حلب ولا تزال مدينة يتم فيها إنتاج الصابون، وقد مكّنها من ذلك غابات الزيتون الوفيرة المنتشرة في محيطها. وقد توضع المصابن في بدايات القرون الوسطى بالقرب من باب قنسرين، ومن هناك انتقلت باتجاه الشمال وتوضع على الأطراف الجنوبية الغربية (انظر أعلاه ص ٢٥٠). أما اليوم فتوجد بالقرب من شوارع باب قنسرين وباب النصر وعلى امتداد الأخير باتجاه الشمال. والمصابن أبنية وظيفية تحتاج إلى صالات كبيرة تتسع



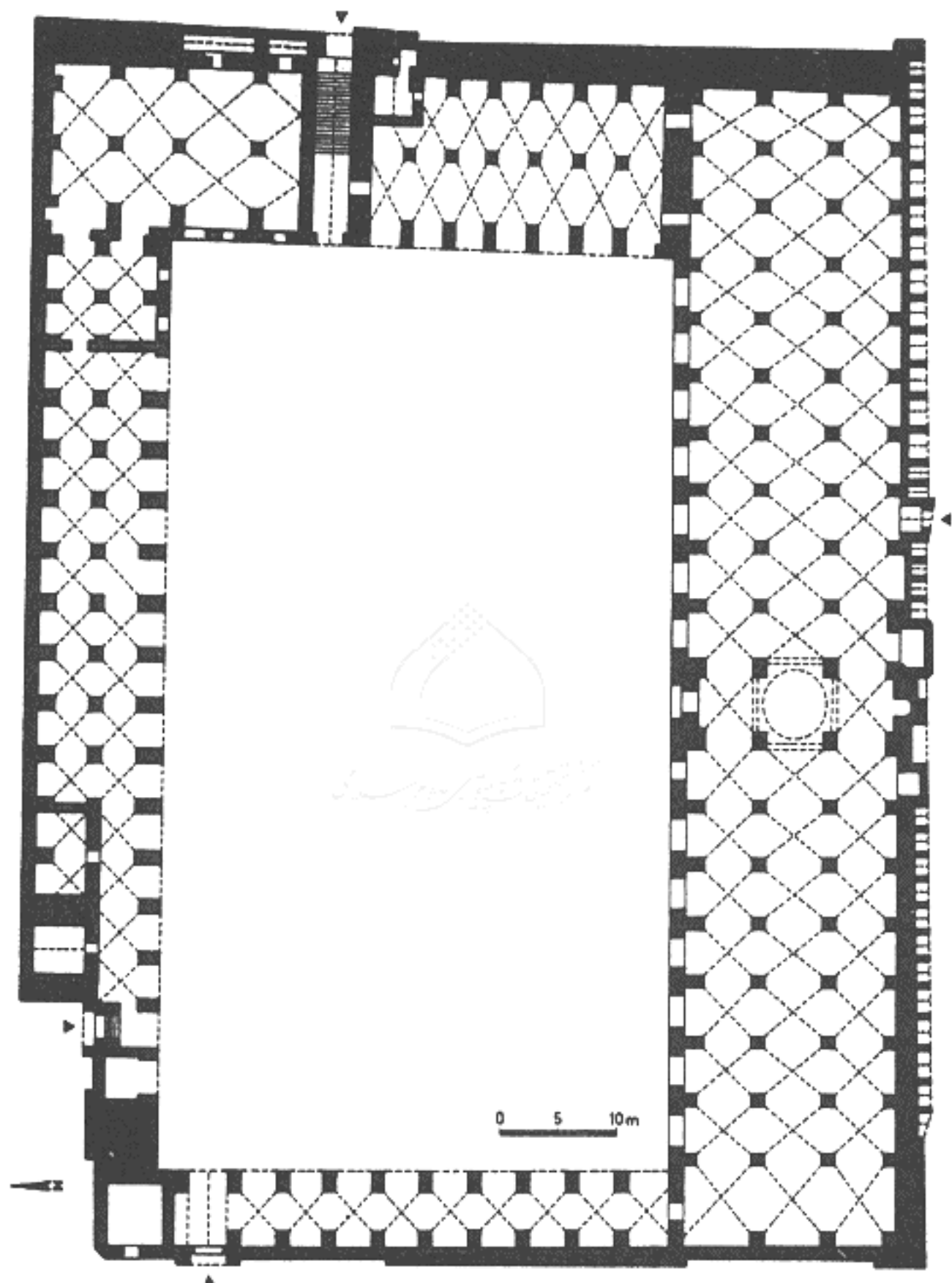
شكل رقم (٣٣): مصبنة الزنايبلي - دليل ٢٨٠

لمراحل طبخ الصابون وإلى صالات أكبر وذات تهوية جيدة تمكن من تجفيف الصابون. فلا غرابة من وجود بعض مصابن وقد أقحمت في خانات سابقة، من النمط الذي أنشئ بالقرب من الأبواب وفي الضواحي (دليل ٤١١ و ٤١٧ و ٤٧٧)، ولا غرابة أيضاً من جراء تحويل خان فنصة الثاني (دليل ٤٠٨)، الذي يقع بالقرب من باب قنسرين، إلى مصبنة. إن المنشأة الوحيدة التي أنشئت في الأصل مصبنة هي مصبنة الزنابيلي (دليل ٢٨٠). فهنا يتوضع على جانبي القسم الأوسط الذي يحتوي مرجلين لطبخ الصابون جناحان بطابقين يستخدمان لتجفيف الصابون، كما يستخدم الطابق العلوي من القسم الأوسط لنفس الوظيفة أيضاً.

١١ - مسجد (جامع، شكل ٣٤ - ٣٦)

لقد تم التمييز بشكل صارم حتى في القرن الثالث عشر الميلادي بين مسجد الجمعة وبين المسجد العادي. وقد وجد في ذلك الحين، تبعاً لابن شداد (ص ٣٠ - ٤٢)، الجامع الكبير في المدينة ومسجد الجمعة على القلعة وثلاثة مساجد الجمعة في ثلاثة ضواحي. وفي العصر المملوكي ازداد عدد مساجد الجمعة إلى حد كبير جداً (انظر أعلاه ص ٢٣٥ وما بعد)، أما اليوم فكل مسجد هو عملياً جامع، أي أنه مسجد تقام فيه صلاة الجمعة. لذلك يتم هنا الأخذ بالمسجد والجامع على أنهما واحد.

من حيث الشكل يميز المرء بين ثلاثة أنماط من الجوامع القديمة المختلفة عن بعضها جذرياً: فهناك الجامع العربي ذو الدعامات والسقف المستوي وهناك الجامع الإيراني ذو الإيوان وهناك الجامع السوري. ويتجسد

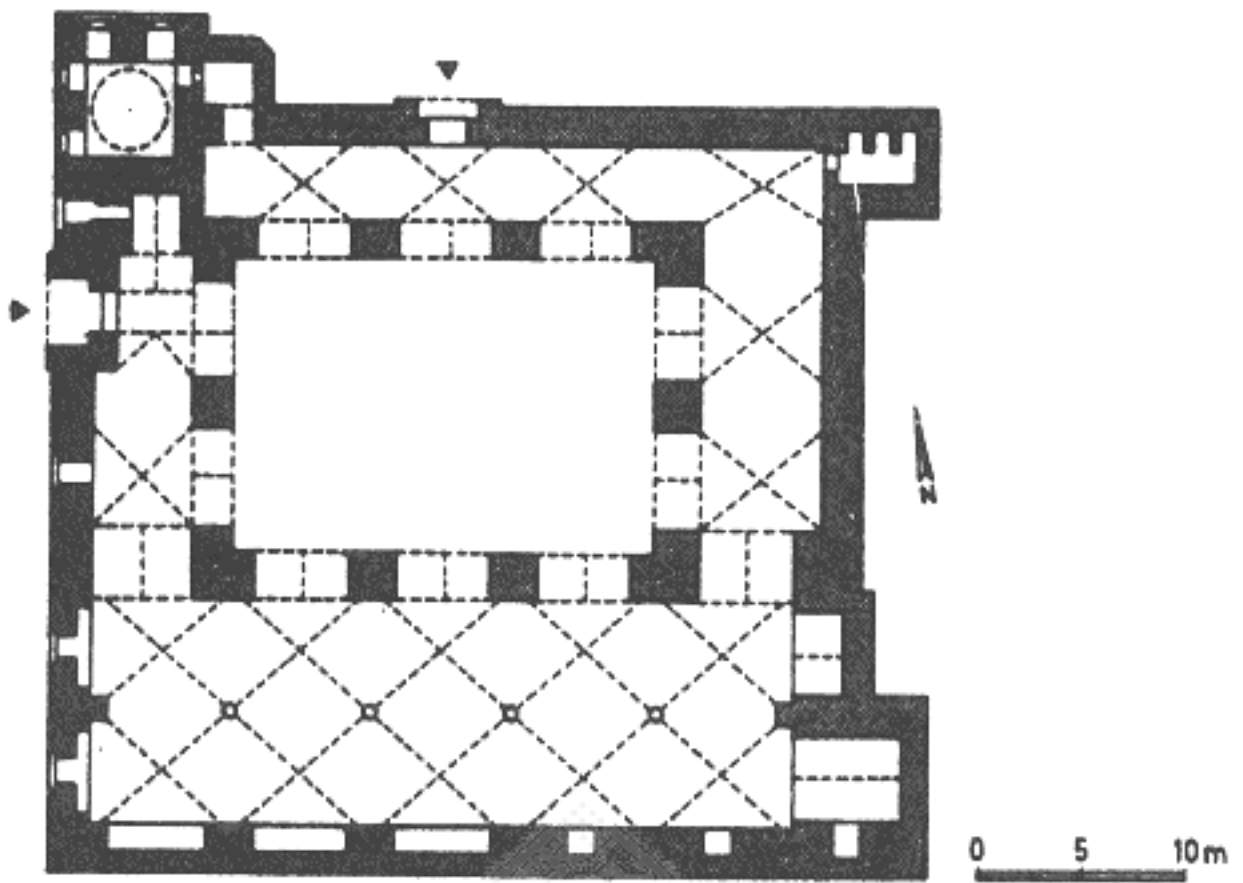


شكل رقم (٣٤): الجامع الكبير - دليل ١٠٠ (رفع مديرية الآثار والمتاحف)

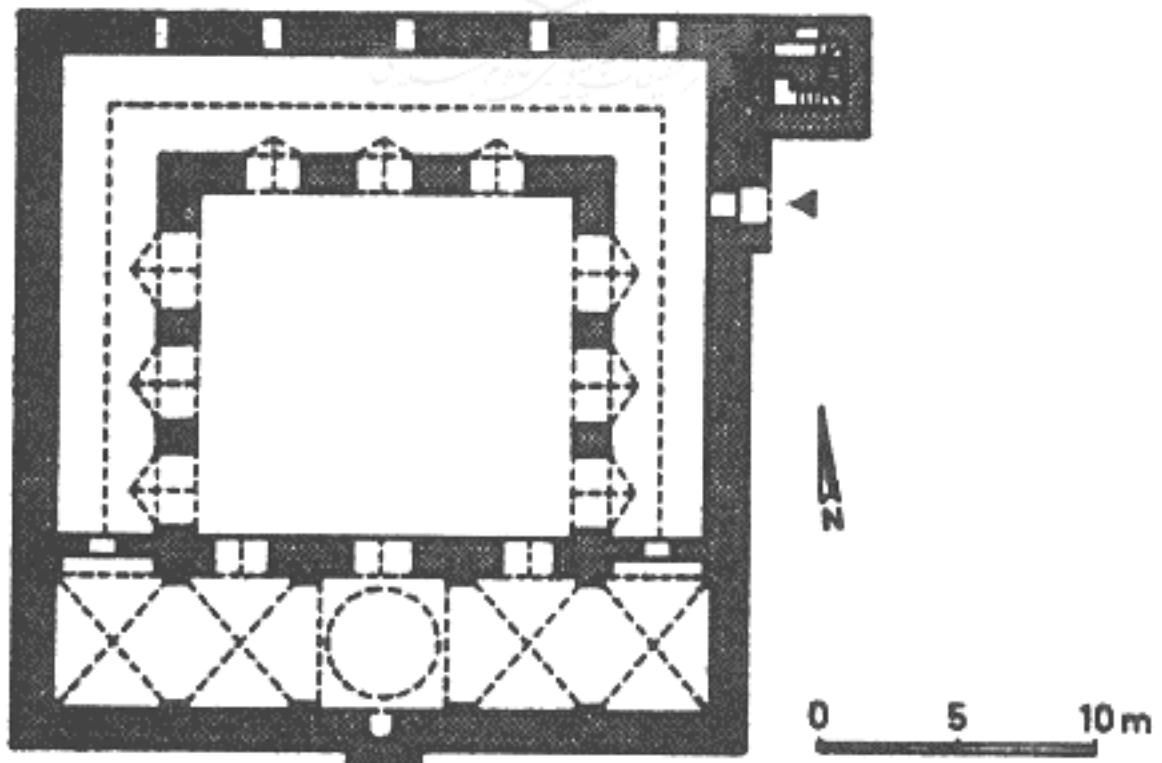
النموذج الأول من النمط الأخير في الجامع الأموي في دمشق، الذي يفترض أن أصل بناء الجامع الكبير في حلب كان قريباً منه جداً. وإلى هذه الأنماط الثلاثة يضاف كنمط رابع محدث نمط الجامع العثماني.

والجامع الأموي في دمشق عبارة عن مبنى واسع يضم مصلى مؤلفاً من ثلاثة أجنحة ومغطى بسقف جملوني ويتوضع أمامه فناء كبير محاط بأروقة. وقد تم التأكيد على الجناح العرضي الذي يمتد فوق المحراب بزيادة ارتفاعه وبالقبة التي تعلوه. ومع هذا النموذج يتطابق مسقط الجامع الكبير في حلب. ففي المقطع الشاقولي تظهر بلا شك اختلافات تعود أسبابها إلى تاريخ عمارة الجامع. فالسقف في الجامع الكبير في حلب مستوٍ وتحمله أقبية متقاطعة والجناح العرضي الذي يفضي إلى المحراب لا يزيد ارتفاعه عن غيره وإنما يتميز من خلال قبة تعلوه ومن خلال كونه أعرض قليلاً من بقية الأجنحة العرضية، وفي حين يرتفع الجناح الأوسط من المصلى عن الجناحين الجانبيين في جامع دمشق فإن لجميع الأجنحة الثلاثة نفس الارتفاع في جامع حلب.

ومع ذلك فقد تم التقييد في الجامع الأموي في حلب بنموذج المسقط السوري للجامع الأموي في دمشق، كما تم اتباع هذا النموذج على نحو مختزل في جميع جوامع حلب التي تعود إلى ما قبل العصر العثماني. فالفناءات في مجموعة من الجوامع يحيط بها أروقة من ثلاثة أطراف. وقد تمتع مسجد الجمعة فقط بمصلى مكون من ثلاثة أجنحة أما جميع بقية الجوامع فيتكون مصلاها من جناحين أو جناح واحد (باستثناء جامع بانقوسا - دليل ٥٦٠، الذي



شكل رقم (٣٥): جامع الأطروش - دليل ٣٣٧ (نقلًا عن ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)



شكل رقم (٣٦): المقام العلوي في القلعة - دليل ٣٤٨ (نقلًا عن ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

يتكون مصلاه من أربعة أروقة). وهي مسقوفة كمصلى الجامع الكبير بواسطة أقبية (أقبية متقاطعة في حال وجود جناحين أو قبو ذو مقطع نصف دائري في حال وجود جناح واحد). وللعديد من الجوامع ذات الجناحين قبة فوق المحراب وفي الجوامع ذات الجناح الواحد لا تغيب القبة إطلاقاً.

وبذلك يتسم الجامع الذي وجد في حلب قبل العصر العثماني بأنه مبنى واسع فيه مصلى مؤلف من جناح إلى ثلاثة أجنحة تعلوه قبة فوق المحراب، صحنه في النمط المؤلف مصلاه من جناحين إلى ثلاثة أجنحة محاط عادةً من ثلاثة أطراف، وأحياناً توجد أروقة حول الصحن في النمط المؤلف مصلاه من جناح واحد. ولم يشذ عن هذا النموذج سوى الجوامع الكبيرة التي أنشئت في العصر العثماني، فمصلاها ذو شكل مربع تعلوه قبة ويتقدمه رواق يفصله عن الصحن، وأحياناً يحاط صحنها بأروقة في الأطراف الثلاثة المتبقية.

١٢ - مطهرة (دورة مياه)

لأن الأسواق المركزية لم تنشأ بدون قساطل ومطاعم، كان لا بد أيضاً من تأمين احتياجات ألوف الزوار الذين يأمنونها يومياً وألوف العاملين فيها: فما كانت توفره القساطل والمطاعم كان على المطاهر أن تتدبر تصريفه. لقد فرضت تعاليم النظافة الإسلامية وجود مجموعة دورات مياه ومغاسل في كل جامع عملياً. وقد استخدمت هذه المرافق ولا تزال تستخدم من قبل عامة الناس. ومع ذلك فإنها لم يكن بمقدورها أن تلبي احتياجات الأسواق المركزية بشكل كامل. ومن المعروف أنه وجد في القرن الثالث عشر الميلادي مبنى إلى الغرب من الجامع الكبير تضمن مغاسل ودورات مياه عامة (ابن شداد، ص ١٤٧) ويقع حتماً مكان دورة المياه الحديثة (دليل ٧٤).

ويشير ابن شداد إلى دورة المياه هذه على أنها "الغربية" مما يدل على أنه قامت حول الجامع الكبير عدة مرافق من هذا النوع أو مرفقاً واحداً آخر على الأقل. ولا يزال هناك بالفعل شرقي الجامع الكبير مبنى (دليل ١٣٥) يتضمن مطهرة يعود إنشاءها إلى القرون الوسطى ولا تزال تستخدم حتى اليوم. وقد جدد بناءها عام ٧٥٨هـ/١٣٥٧م الأمير طاز (ج. سوفاجيه، ١٩٣١م، ص ٨٨) وبذلك تكون قد وجدت أيام ابن شداد.

يرتقي المرء من زقاق السوق درجاً يوصله عبر مدخل، على نمط إيوان مزخرف على نحو جميل بكتابة تؤرخ تجديده من قبل الأمير طاز، إلى فناء مستطيل تنهد من زواياه مقرنصات يفترض أنها كانت تحمل قبة مفتوحة تسامت فوق وسط الفناء. في الطرفين الشرقي والغربي تتوضع أربعة دورات مياه في كل طرف، وفي الطرف الشمالي ثمانية وفي الطرف الجنوبي ثمانية أيضاً، علماً أن دورات المياه الشرقية مسدودة في الوقت الحاضر. وبغض النظر عن الأبواب الجديدة والطلاء الجديد والإكساءات الجديدة فإن المبنى لا يزال يحافظ على تصميمه الذي كان عليه في القرون الوسطى.

١٣- قبو (قاعة واسعة ذات دعائم)

في أماكن عديدة من أسواق "المدينة" توجد قاعات تضم دعائم وترتبط غالباً بالخانات، وتحيط بأطراف السوق مثل هذه القاعات (انظر أعلاه ص ٣٧٩ وما بعد) وعلى نفس النحو تم تشكيل الطوابق الأرضية من الدور السكنية أحياناً على شكل قاعات من هذا النوع. وقد تمت إقامة هذه القاعات بطريقة الإنشاء التي تتميز بها حلب والتي أتت في الجامع الكبير وفي العديد من الجوامع الأخرى أيضاً. وتتمثل هذه الطريقة في دعائم مربعة

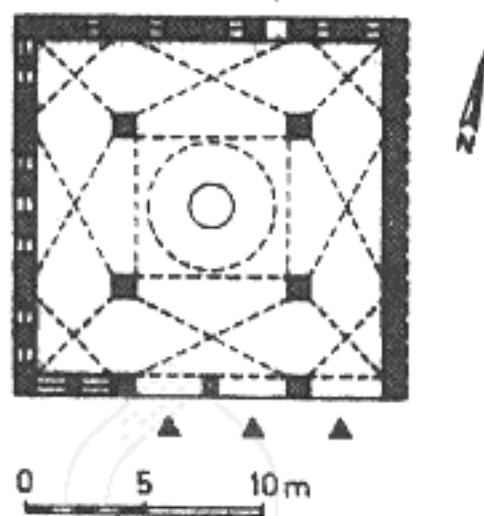
المسقط ومنتصبة وفق تباعد منتظم ومبنية بحجر منحوت بشكل جيد تحمل أقبية متقاطعة مبنية من الحجر الغشيم أو الحجر غير المنحوت لها نفس ارتفاع الذروة في كلا الاتجاهين. وقد وظفت هذه القاعات كمستودعات أو إسطبلات في المنطقة المركزية من أسواق " المدينة " وكمستودعات مؤقتة على أطرافها، أما اليوم فتحتل معظمها معامل صغيرة.

١٤ - قهوة (مقهى، شكل ٣٧)

شهدت نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وبداية القرن السادس عشر الميلادي جدلاً حامياً بين رجال الدين حول مشروب جديد - حول القهوة التي كانت قد وصلت من اليمن والحبشة إلى الجزيرة العربية ومصر وبلدان المشرق والتي لا تزال نجهل أصلها حتى الآن (انظر الموسوعة الإسلامية، ط ٢، قهوة). وقد استقر رأي رجال الدين في النهاية - بعد أن تقلب طويلاً - على تحليل شرب القهوة. وفي نهاية القرن السادس عشر الميلادي كانت القهوة قد انتشرت في جميع أرجاء الشرق الإسلامي، حيث تم تناولها علانية في المقاهي (التي سميت آنذاك بيوت القهوة أو اختصاراً قهوة). وهناك كانت تروى الحكايات وتقرأ الأشعار وتتشد الأغاني فأضفت المقاهي بذلك على الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية وجهاً جديداً.

وفي حلب استمر أيضاً توريد القهوة في القرن السادس عشر الميلادي. إلا أن أقدم مقهى موجود فيها، والمعروف بمقهى إيشير باشا (دليل ٤٤٧)، يرجع على كل حال إلى القرن السابع عشر الميلادي فقد أنشئ في عام ١٠٦٣هـ/١٦٥٣م. ويعد المقهى الجديد (قهوة الجديد - دليل ٥٨) كما تذكر إحدى الوثائق التي تعود إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م ثاني مقهى في

المدينة. وهناك مقهى آخر، قهوة العجيمي (دليل ٢٧٨)، ورد ذكره في وثيقة تعود إلى عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م. إلا أن جميع هذه المقاهي القديمة الأنفة الذكر لا تستخدم اليوم كمقاهي. قهوة العجيمي هي اليوم مرتع للأنقاض وقهوة الجديد تستخدم كمحل لتجارة الأحذية بالجملة أما مقهى إيشير باشا فقد تحول إلى مكان لبيع المفروشات والأثاث.



شكل رقم (٣٧): قهوة الجديد - دليل ٥٨

ولأن ج. ك. دافيد J. C. David سيقوم بعد فترة قصيرة بنشر دراسة عن مقهى إيشير باشا (دليل ٤٤٧) والمباني المجاورة له فسنعمد هنا إلى تقديم وصف لمقهى الجديد (دليل ٥٨). يقوم المبنى على المحور الرئيس لسوق "المدينة" إلى الشرق من جامع البهرمية (دليل ٤٢) ويندرج تحت أوقاف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) التي تقع مقابله. وهو ذو مسقط مربع كان مفتوحاً على السوق عبر رواق من أربعة عقود. في وسطه كانت توجد نافورة مياه تعلوها قبة عالية تستقر على أربعة أعمدة تربط بينها أقواس وتضم نوافذ في عنقها. وتشكل الأقبية المتقاطعة الأسقف بين الجدران الخارجية والأعمدة

الحاملة للقبعة. ويبدو البناء منوراً وبسيطاً ويمثل طابع أفضل مقاهي حلب في القرن السابع عشر الميلادي.

١٥ - قسطل (منهل مياه عام)

تسمى مناهل المياه العامة في حلب قساطل أو أسبلة. والقسطل هو التعبير الأقدم، وهو المستخدم عند ابن شداد للتعبير عن مناهل المياه العامة (ابن شداد، ص ١٤٥-١٥٠). والقسطل كلمة لاتينية الأصل (فكلمة Castelum تعني أحواض توزيع المياه، في الحمامات الرومانية، قاموس العالم القديم، ص ٣٠٦٢؛ وا. هرتزفيلد E. Herzfeld ١٩٥٥ م، ص ٢٢٧)، أما السبيل فكلمة عربية بدأ استعمالها منذ العصر المملوكي في الكتابات الموجودة على الأبنية المؤرخة لتاريخ بنائها أو تجديدها.

في العصر الأيوبي كانت المدينة القديمة ضمن السور الأيوبي مغطاة بشبكة كثيفة من القساطل (انظر أدناه ص ٤٦٤ وما بعد وانظر الشكل ٤٢)، وفي العصر المملوكي أنشئ العديد من الأسبلة في الأحياء الجديدة من المدينة القديمة وفي الضواحي. وقد تم استغلال العديد من القساطل الأيوبية والأسبلة المملوكية أيضاً كمراكز توزيع في نظام الإمداد بالمياه داخل المدينة. ولا يقوم أي واحد من هذه الأسبلة بوظيفته اليوم، فقد تهدم العديد منها وتحول البعض إلى بؤرة للنفايات.

وللأسبلة التي أنشئت في العصر المملوكي وفي بدايات العصر العثماني شكل مماثل. وهي عبارة عن أركان مبنية في الجدران تعلوها أقواس مدببة وهي ذات أبعاد مختلفة في عرضها (الذي لا يقل عن ٢م ولا يزيد عن ٤ م) وفي عمقها (الذي لا يقل عن ٠,٥م ولا يزيد عن ٢م) ويشكل الجزء السفلي منها

حوض مياه. أما واجهاتها المبنية على شكل قوس فهي إما موشحة بزخارف هندسية أو مشغولة بلونين من الحجر (البازلتى والكلسي). وغالباً ما تحملها أعمدة أو دعائم تلتصق بها وتنتهي بتيجان. وفي القرون المتأخرة من العصر العثماني اتبع هذا النمط لاحقاً، إلا أنه غالباً ما أنشئت أيضاً أسبلة يستطيع المرء غرف المياه منها من ثلاثة أطراف.

وقد رُصعت واجهات الأسبلة المملوكية بالرنوك، وأرخ زمن البناء أو تجديده بكتابات من عدة أسطر نقشت في أرضياتها أو انتشرت على عدة أسطر في واجهاتها الداخلية. وهذا الشكل من استعمال الكتابة في تزيين المبنى اتبع أيضاً في بدايات العصر العثماني، إلا أنه استعوض عنه بشكل آخر في الكتابات فيما بعد (انظر أيضاً وصف الأسبلة ص ٤٦١).

١٦ - قيسرية (منشأة حرفية)

قيصارية وقيصرية وقاسارية وما شابه ذلك هي تسميات تطلق اليوم في حلب على المنشآت الحرفية المنفتحة على فناءات داخلية. ويعود أصل جميع هذه التسميات إلى كلمة قيصارية أو قيسرية التي تشير إلى مفهوم كثير الدلالات في العمارة الإسلامية، يجب تحديده وتأويله من جديد تبعاً لكل إقليم. والكلمة إغريقية الأصل اشتقت من السوق القيصري في العصر البيزنطي، لأنها تظهر دوماً في النصوص القروسطية مقرونة بالمنشآت التجارية. ويدل على ذلك أيضاً تسمية سوق الاحتكارات الملكي في أصفهان بـقيصرية (هـ. غاوبه H. Gaube و أ. فيرت E. Wirth، ١٩٧٨م، ص ١٧٣-١٧٥).

إلا أنه يتوجب توضيح مفهوم القيسرية عموماً (انظر الموسوعة الإسلامية، ط ٢، قيسرية) ويفضل الالتفات إلى حلب والقيام بتتبع تحول المفهوم

من قيسريات عظيمة القدر في المنطقة المركزية من سوق " المدينة " إلى قيسريات قذرة وفقيرة معظم الأحيان تتوضع في المناطق الطرفية غالباً (ج. سوفاجيه، ١٩٤١م، ص ٢٢٢ وما بعد). ففي منتصف القرن الحادي عشر الميلادي يعد ابن بطلان (حول ذلك انظر أعلاه ص ١٩١ وما بعد) قيسرية تجار القماش - التي وجد فيها دكاكين عشرين تاجر إلى جانب بعضها البعض، بيع في كل منها ما قيمته عشرين ألف دينار يومياً - من روائع المدينة. ويخص ابن جبير، الذي زار حلب عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م، القيسرية بالذكر وخاصة ما يتعلق بجمالها ويذكر أنها "حديقة محاطة بالأسوار مفعمة بالنضارة و الجمال". وفي عام ٧٥٦هـ/١٣٥٥م يشير ابن بطوطة إلى القيسرية على أنها كانت ذات جمال فريد كما لو أنها توضعت محيطة بالجامع من جميع الأطراف. بينما يذكر ابن شداد (ص ٢٨ وما بعد) الذي عاش في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي قيسرية أنشئت داخل باب الجنان.

من كلام ابن بطلان نستطيع الاستدلال على قيام قيسرية مختصة في ذلك الحين احتوت ٢٠ دكاناً على الأقل، يسميها ابن جبير حديقة محاطة بسور، يفترض أنها منوطة بفناء داخلي مفعم بالخضرة والمياه^(١). ويشير ابن بطوطة إلى السوق المركزي بأكمله^(٢) على أنه قيسرية مستعملاً في ذلك كلمة

(١) لم يستطع المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن يتصور وجود قيسرية بدون فناء داخلي، ولذلك يطرح افتراضان هنا. لأنه لم يهتد إلى أن ابن جبير وابن بطوطة لم يعنيا بالقيصرية (انظر الفصل ٧-١) ما يعنيه هو في هذا الفصل في معرض تناوله للقيصرية.

(٢) لم يشر ابن بطوطة بالحقيقة إلى السوق الكبير بأكمله وإنما إلى ما يحيط بالجامع الكبير (انظر الفصل ٧-١).

قيصرية بالمعنى الدال عليها والمستعمل في موطنه في شمال أفريقيا. ومن ملاحظات ابن شداد يستنتج المرء أن الأمر المتعلق بقيصرية متوضعة داخل باب الجنان يدل على مبنى متميز خاص - وليس على دكاكين على الإطلاق - في موقع مميز، فقد كانت محاور باب أنطاكية وباب الجنان أهم محاور المدينة في زمانه (انظر أعلاه ص ٢٦٠ وما بعد).

تدل إشارات ابن جبير على منشأة ذات فناء داخلي^(١) وتدل إشارات ابن شداد على منشأة خاصة ليست على غرار الأسواق ولا يستبعد بذلك أن تكون منشأة ذات فناء داخلي. وفي القدس منشأة عرفت بالقيصرية لا تزال موجودة حتى اليوم وتسمى خان السلطان وكانت قد رُممت عام ٧٨٨هـ/١٣٨٦م (وكالة الأنباء المركزية، القدس، ج ٢، رقم ٩١). وفي حلب تسمى اليوم قيسريات تلك المنشآت المنفتحة نحو أفنية داخلية والمستخدمات كمنشآت حرفية. وأمام هذه الخلفية يبدو أنه من السائغ الافتراض بأنه وجدت في زمن ابن جبير، في القرن الثاني عشر الميلادي، في السوق المركزي بالقرب من الجامع الكبير منشأة على شكل خان سميت قيسرية، وأنه وجدت في القرن الثالث عشر الميلادي منشأة مشابهة بالقرب من باب الجنان.

وقد أهمل فيما بعد، في القرن الخامس عشر الميلادي، إطلاق اسم هذه المنشآت والمنشآت الأخرى المشابهة على المنشآت المنفتحة نحو أفنية داخلية والمستخدمات لأغراض حرفية. فلم تعد المنشآت الموجودة في المدينة والمنفتحة نحو الداخل، والتي بني العديد منها في ذلك الوقت، تسمى في تلك الفترة قيسريات وإنما خانات. وهي تسمية اقتصر إطلاقها سابقاً على الخانات

(١) لا تدل إشارات ابن جبير على ذلك. وقد سبق وأشرنا إلى ذلك (انظر الفصل ٧-١).

الطرفية القائمة خارج المدينة فقط (انظر أعلاه ص ٣٧٩ وما بعد). كما حملت هذا الاسم في القرن السادس عشر الميلادي مجموعات الغرف التي استخدمت لأغراض حرفية وتوضعت في الطابق العلوي من الأسواق التي شيدت في العصر العثماني (سويقة البهرمية والأسواق القائمة أمام خان الجمرك - دليل ٨٩ وخان العلية - دليل ١١٥ وغيرها)، وزيادة في تعقيد هذه المسألة فقد أطلقت تسمية قيسرية أيضاً على منشآت انفتحت نحو الداخل وخصصت للسكن المتواضع (انظر أعلاه ص ١٢٨).

١٧ - تكية

التكية والزاوية عبارة عن مراكز تجمع للجماعات الدينية لا يزال الاختلاف بين مدلوليهما قائماً في حلب حتى الآن، إلا أنه لم يعد يتم التمييز بين وظيفتيهما. فهما يتشابهان إذاً مع الأربطة والخانقاهات التي تعود إلى القرون الوسطى (عند ابن شداد يرد ذكر زاوية دائماً). إلا أنهما يختلفان عنها من جراء أنهما استخدمتا في حالات نادرة فقط للسكن على نحو ما تم في الأربطة والخانقاهات.

وإذا أمعنا النظر في جميع الزوايا والتكايا الواردة في الدليل الملحق فيمكن التوصل إلى النتائج التالية: إن مساحة مسقط التكية يكون أكبر من مساحة مسقط الزاوية عادة، ويمكن البرهان على أن اثنتين منهما استخدمتا للسكن كما كان عليه الحال في الرباط والخانقاه (التكية المولوية - دليل ٢٢٧؛ تكية الشيخ أبو بكر - دليل ٦٢٥). وهناك احتمال كبير أن تكون قد استخدمت للسكن تكية ثالثة أيضاً (تكية بابا بيرام - دليل ٥١١). وغالباً ما تكون المنشآت المسماة زوايا عبارة عن مساجد صغيرة. وبذلك يبدو أنه كان للتكية في حلب

قبل عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م وظيفة تجاوزت نطاق الحي الذي وجدت فيه وأنه كان لها ارتباط بجماعات دينية من خارج الإقليم. وكان للتكايا الأصلية وظيفة سكنية أيضاً. أما الزاوية فقد اقتصررت وظيفتها بالعكس على الحي الذي وجدت فيه وارتبط اسمها غالباً برجل جليل عاش في الحي سابقاً. وقد كانت ولا تزال بمثابة مركز اجتماعي وإلى حد ما بمثابة مسجد للحي أيضاً.

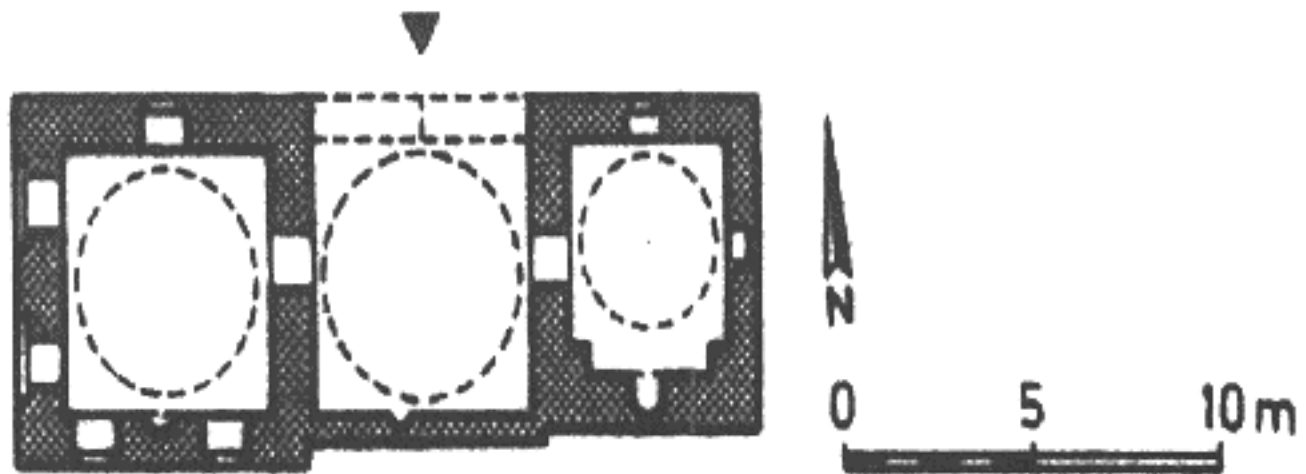
١٨- تربة (قبر، ضريح، شكل ٣٨ و ٣٩)

يمكن أن تكون التربة قبراً بسيطاً (كتربة المعظم، دليل ٥٢١) أو مبنى يقوم على قبر ويسمى ضريحاً. ومن المفروض التطرق هنا إلى الأضرحة فقط. إن نشأة الأضرحة الإسلامية لم تفسر بعد بشكل واضح كشأن العديد من مسائل تاريخ الفن والحضارة الإسلامية.

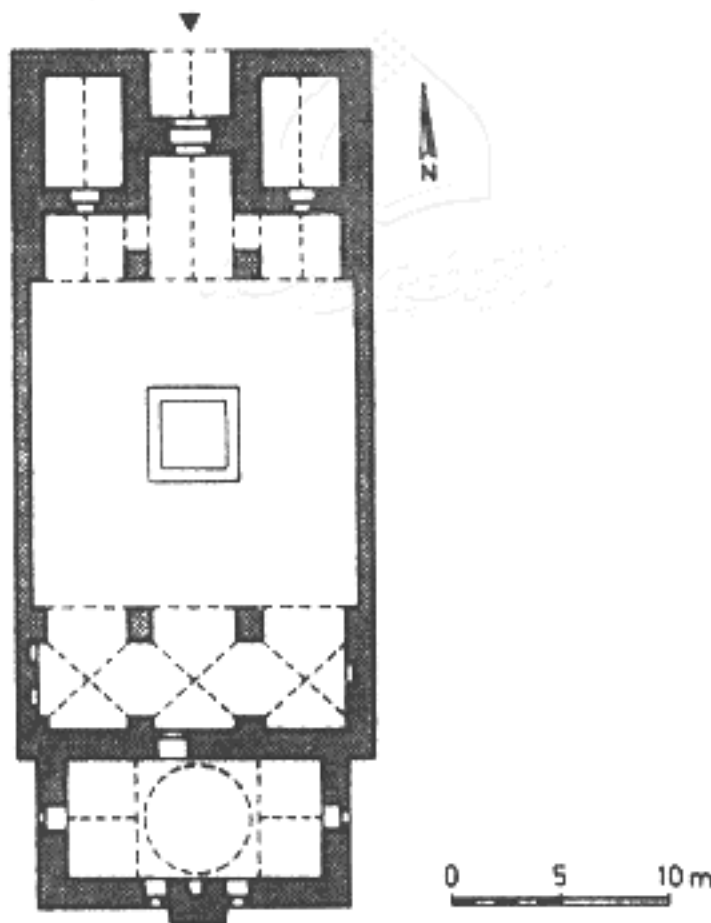
وفي حلب توجد التربة (ج. تربة) منعزلة عن الأبنية أو متصلة بها وقد أمكن من خلال دراسة المدارس (انظر أعلاه ص ٣٨٧ وما بعد) التعرف على نمطي مساقط للتربة، المربع والمستطيل، المرتبطة بالمباني والمألوفة في حلب. وكلاهما مرتبط بالأبنية التي أنشأها الظاهر غازي في العصر الأيوبي. فقد ألحق بالمدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) تربة مربعة المسقط وبالمدرسة الظاهرية (دليل ٦٦٠) تربة مربعة وأخرى مستطيلة المسقط.

إن التربة الموجودة داخل المدينة تكون عادة ذات مسقط مربع ومسقوفة بقبة (تربة السلطان والده، دليل ١٥٢؛ وتربة أحمد باشا، دليل ٤٢٣). ونفس النمط نصادفه كذلك خارج أسوار المدينة في المقابر (المقام، الأنصاري) حيث توجد أيضاً منشآت ضخمة كضريح قراسنقر، حالياً جامع المقامات - دليل ٦٥٨ (وهو تربة كبيرة محاطة بسور لها مدخل وفناء داخلي يضم بحرة ماء ورواق يتقدم

الحجرة التي تضم القبر وحجرة ذات مسقط مربع تضم القبر مسقوفة في الوسط بقبة وفي الأطراف بأقبية ذات مقطع نصف دائري) أو كضريح خاير بك - دليل ٦٥٦ (وهو عبارة عن تربتين مربعتي المسقط يربطهما إيوان ببعضهما البعض).



شكل رقم (٣٨): ضريح خاير بك - دليل ٦٥٦ (رفع دوريت ساك)



شكل رقم (٣٩): ضريح قراسنقر - دليل ٦٥٨ (نقلًا عن ا. هرتزفيلد، ١٩٥٥م)

الفصل الحادي عشر

المنشآت الدفاعية (السور والقلعة)

إلى جانب سوق " المدينه " لا يزال هناك إلى اليوم معلمان آخران من معالم المدينة يتركان أيضاً انطباعاً خاصاً في ذاكرة الزائر لمدينة حلب ويتمثلان في سور المدينة، بما في ذلك الأبواب، والقلعة. ولا يقتصر الأمر على رحالة القرن العشرين لوحدهم، فأهم ما ينطبع في ذاكرتهم عن حلب كان قد ترك أثره في نفوس من زار حلب في العصور السابقة أكثر مما تركه في نفوس الحلبيين قاطبة، ويتضح ذلك من خلال ما أوجز عن أخبار الرحالة الذين زاروا حلب في القرون الوسطى (انظر أعلاه ص ١٨٩ وما بعد).

إضافة إلى ذلك فإن الانطباع الذي يمكن أن تخزنه ذاكرة المرء عن سور المدينة كان في القرون الوسطى وحتى في القرن التاسع عشر الميلادي مختلفاً جداً وأغنى بكثير مما هو عليه اليوم. فالجزء الوحيد المكشوف من الأسوار حالياً يقع بين زاوية المدينة الجنوبية الغربية وبين باب قنسرين. وفيما عدا ذلك يظهر برج هنا وجزء من السور هناك خلف الأبنية الجديدة التي تحجب الأسوار عن أعيننا. إلى جانب ذلك نعطينا الأبواب الخمسة، التي أمكن الحفاظ عليها نسبياً والتي يعطينا باب قنسرين أفضل انطباع عنها، صورة عن مناعة وعظمة المدينة في القرون الوسطى.

وعلى عكس سور المدينة فقد حظيت القلعة منذ القرن التاسع عشر الميلادي باهتمام متزايد، ومكنت أعمال الترميم التي استمرت طوال عقود من

الزمن من إحياء بعض أجزائها التي تداعت إبان القرن التاسع عشر الميلادي، ومن سد ثغرات هنا وإيقاف انهيارات هناك. كما أجريت داخل القلعة حفريات أعطتنا على الأقل صورة عن تجهيزات هذه المنشأة إلى حد ما.

١١ - ١ - أسوار المدينة وأبوابها

إن ما بقي من سور المدينة موجوداً، كما أشرنا، هو أقل بكثير مما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر الميلادي. وهذا ما دعانا أيضاً إلى إسقاط مسار السور على خرائطنا نقلاً عن خارطة تعود إلى عام ١٣٣٧هـ/١٩١٩م (انظر أعلاه ص ٩٤) وكانت قد اعتمدت أيضاً من قبل ماكس فان برشم Max van Berchem و ارنست هرتزفيلد Ernst Herzfeld و موريس سوبرنهايم Moris Sobernheim خلال توثيقهم للكتابات الموجودة على سور المدينة، وسنعمدها هنا كمصدر لدراسة تاريخ سور المدينة. إن الكتابات الموجودة على أسوار المدينة وأبوابها قام بنشرها ا. هرتزفيلد E. Herzfeld في عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م (وتشير الأرقام الموجودة ما بين قوسين فيما يلي إلى الأرقام الموجودة عنده) وتتمثل فيما يلي:

- كتابة (رقم ١) على باب النصر تعود إلى عام ٦٠٩هـ/١٢١٢م وتشير إلى بناء المبنى من قبل الظاهر غازي.
- كتابة (رقم ٢ ب) على باب الفرج تعود إلى عام ٨٩٣هـ/١٤٨٨م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل قايتباي.
- كتابة (رقم ٣) على باب الفرج بدون تاريخ نقلها أ. هرتزفيلد عن بيشوف (أوردها أيضاً الغزي، ج ٢، ص ١٩).

- كتابة (رقم ٦ أ) على باب الجنان تعود إلى عام ٩١٨هـ/١٥١٢م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل قانصوه الغوري.
- رنگ (رقم ٦ ب) على باب الجنان باسم قانصوه الغوري.
- كتابة (رقم ٧) على برج بين باب الجنان وباب أنطاكية تعود إلى ما بين عامي ٨٢٠هـ/١٤١٧م و٨٢٣هـ/١٤٢٠م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل الملك المؤيد.
- كتابة (رقم ٨) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٤٠٦هـ/١٠١٥م وتشير إلى بناء المبنى من قبل عزيز الدولة.
- كتابة (رقم ٩) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٧٩٢هـ/١٣٩٠م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل برقوق.
- كتابة (رقم ١٠) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٨٠٤هـ/١٤٠٢م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل الملك الناصر.
- كتابة (رقم ١١) على باب أنطاكية تعود إلى عام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م وتشير إلى ترميم المبنى من قبل الملك المؤيد.
- إضافة إلى ذلك توجد على باب أنطاكية ثلاثة كتابات (٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٦١) تفصح عن مراسيم مملوكية.
- كتابة (رقم ١٢ أ) على أول برج جنوبي باب أنطاكية تعود إلى عام ٨٩٤هـ/١٤٨٩م وتشير إلى ترميم قايتبای للمبنى.
- رنگ (رقم ١٢ ب) على أول برج جنوبي باب أنطاكية باسم قايتبای.

- كتابة (رقم ١٣) على رابع برج جنوبي باب أنطاكية تعود إلى ما بين عامي ١٠١٢هـ/١٦٠٣م و ١٠٢٦هـ/١٦١٧م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل السلطان العثماني أحمد الأول.
- كتابة (رقم ١٤) على أول برج في السور الجنوبي تعود إلى ما بين عامي ٨١٥هـ/١٤١٢م و ٨٢٤هـ/١٤٢١م وهي عبارة عن آية قرآنية.
- كتابة (رقم ١٥) على ثاني برج في السور الجنوبي تعود إلى عام ٨٢١هـ/١٤١٨م وتشير إلى تجديد المؤيد للبرج.
- رنك (رقم ١٦) على باب قنسرين يعود إلى ما بين عامي ٨١٥هـ/١٤١٢م و ٨٢٤هـ/١٤٢١م باسم الملك المؤيد.
- كتابة (رقم ١٧ أ) على باب قنسرين تعود إلى عام ٩٠٧هـ/١٥٠١م وتشير إلى ترميم الباب من قبل قانصوه الغوري.
- رنك (رقم ١٧ ب) على باب قنسرين باسم قانصوه الغوري.
- رنك (رقم ١٨) على باب المقام يعود إلى ما بين عامي ٨٢٥هـ/١٤٢٢م و ٨٤١هـ/١٤٣٨م باسم برسباي.
- كتابة (رقم ١٩) على باب المقام تشير إلى السلطان برسباي.
- كتابة (رقم ٢٠ أ) على باب المقام تعود إلى عام ٨٩٨هـ/١٤٩٣م وتشير إلى تجديد المبنى من قبل قايتباي.
- رنك (رقم ٢٠ ب) على باب المقام باسم قايتباي.

- كتابة (رقم ٢٣) على باب المقام مرسوم مملوكي.
- رنك (رقم ٢١) على برج في الزاوية الجنوبية الشرقية باسم قانصوه الغوري.
- رنك (رقم ٢٣) على باب النيرب يعود إلى ما بين عامي ٨٢٥هـ/١٤٢٢م و ٨٤١هـ/١٤٣٨م ويحمل اسم برسباي.
- كتابة (رقم ٢٤) على باب النيرب تعود إلى عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م وتشير إلى تجديد الباب من قبل محمد الثاني.
- كتابة (رقم ٣٠) على باب الملك تعود إلى عام ٨٧٦هـ/١٤٧٢م وتشير إلى بناء الباب من قبل قانصوه اليحيوي.
- كتابة (رقم ٢٥ أ) على برج بالقرب من جامع الطونبغا (دليل ٣٣٦) تعود إلى عام ٩٠٣هـ/١٤٩٧م وتشير إلى تجديده من قبل الناصر محمد.
- رنك (رقم ٢٥ ب) على برج بالقرب من جامع الطونبغا (دليل ٣٣٦) باسم الناصر محمد.
- كتابة (رقم ٢٦) على باب الأحمر تعود إلى عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م وتشير إلى ترميم من قبل قانصوه الغوري.
- كتابة (رقم ٢٧ أ) على باب الحديد تعود إلى عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وتشير إلى بناء من قبل قانصوه الغوري.
- رنك (رقم ٢٧ ب) على باب الحديد باسم قانصوه الغوري.

كتابة (رقم ٢٨) على باب الحديد تعود إلى عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وتشير إلى بناء من قبل قانصوه الغوري.

كتابة (رقم ٢٩) على باب الحديد تعود إلى عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وتشير إلى بناء من قبل قانصوه الغوري.

من هذه الكتابات التي تشكل شاهداً على تاريخ سور المدينة وأبوابها تتشكل الصورة التالية: لقد أنشئ باب النصر في عام ٦٠٩هـ/١٢١٢م، ووجد باب الفرج - الذي لم يعد له وجود اليوم - في مكانه قبل عام ٨٩٣هـ/١٤٨٨م كما وجد باب الجنان في مكانه قبل عام ٩١٨هـ/١٥١٢م، ورمم السور الممتد بين باب الجنان وباب أنطاكية في عام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م ووجد باب أنطاكية في مكانه قبل عام ٤٠٦هـ/١٠١٦م وجُدد آخر مرة في عام ٨٢٣هـ/١٤٢٢م، كما جدد السور الجنوبي في عام ٨٢١هـ/١٤١٨م ووجد باب قنسرين في مكانه قبل عام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م، وأنشئ باب المقام بين عامي ٨٢٥هـ/١٤٢٢م و ٨٤١هـ/١٤٣٨م وجُدد في عام ٨٩٨هـ/١٤٩٣م، وبني باب النيرب بين عامي ٨٢٥هـ/١٤٢٢م و ٨٤١هـ/١٤٣٨م وجُدد في عام ١١٠٠هـ/١٧٤٥م وبني باب الملك خارج باب النيرب في عام ٨٧٦هـ/١٤٧٢م - وهذا يعني أن الضواحي قد امتدت بعيداً خارج باب النيرب في ذلك الحين، وهذا ما يُستدل عليه أيضاً من خلال أدلة أخرى (انظر أعلاه ص ٢٥٣) - كما رمم السور المار بجانب جامع الطونبغا (دليل ٣٣٦) عام ٩٠٣هـ/١٤٩٧م، وجُدد باب الأحمر في عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م وأنشئ باب الحديد في عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م.

بناءً على هذه المعلومات التي تفيدنا بها الكتابات والرسوك القديمة يتضح أن أسوار المدينة وأبوابها - باستثناء باب النصر وباب أنطاكية - التي وجدت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تعد من إنجازات القرن الخامس عشر الميلادي وبدايات القرن السادس عشر الميلادي. فالشكل الذي كان عليه سور المدينة في القرن التاسع عشر الميلادي والأبواب التي كانت قائمة فيه، هو نفس الشكل الذي كان عليه السور والأبواب أيضاً في نهايات العصر المملوكي إذاً. وبذلك تكون المصادر المتعلقة بالكتابات القديمة قد أخذتنا في رحلة إلى القرن الخامس عشر الميلادي ومكنتنا علاوة على ذلك من إلقاء نظرة على القرون السابقة لها. كما تكون قد أنبأتنا بأن باب النصر قد شيد في عام ٦٠٩هـ/١٢١٢م وأن أجزاء من باب أنطاكية تعود إلى الفترة الواقعة بين عامي ٤٠٦هـ/١٠١٦م و ٤٠٨هـ/١٠١٨م.

وإذا أردنا معرفة المزيد فعلياً الرجوع إلى المصادر التاريخية. فهناك ابن الشحنة الذي يقدم لنا معلومات قيمة عن الفترة الزمنية التي سبقت الفترة التي ساعدتنا الكتابات الأنفة الذكر على الرجوع إليها، كما يقدم لنا ابن شداد معلومات قيمة أيضاً عن حلب إبان العصر الأيوبي.

يذكر ابن الشحنة (ص ٢٨ - ٣٠) عن الفترة الزمنية الممتدة من ٦٥٨هـ/١٢٦٠م وحتى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي ما يلي: لقد قام هولاءكو بتدمير سور المدينة في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م وبقي السور مدمراً حتى عام ٧٩٢هـ/١٣٩٠م، أي حتى تعيين كمشبغا الحموي والياً على حلب واهتمامه بإعادة بناء سور المدينة. وإليه يُنسب أيضاً إنشاء باب الفرج، حيث يغلب الظن أنه لم يوجد باب في مكانه سابقاً. وفي عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م دمر

السور ثانية على يدي تيمورلنك. ومع أنه أجريت في الأعوام التي تلت ذلك ترميمات هنا وهناك، إلا أنه لم يكن هناك أية خطة متكاملة وأية نية بالتوسع. وهذا ما نهجه الملك المؤيد (٨١٥هـ/١٤١٢م - ٨٢٤هـ/١٤٢١م). فقد أمر بإعادة السور القديم (انظر المزيد حول ذلك أدناه) بين باب العراق وباب الأربعين والسور البراني على طول خندق الروم. وقد بُوشر بالعمل من رأس قلعة الشريف في الجهة الشرقية ووصل البناء في الجهة الغربية إلى القرب من باب الجنان وفي الجهة الشرقية إلى القرب من جامع الطواشي (دليل ٣٦٥).

ويتم التأكد من صحة تاريخ هذه الأعمال بالنسبة للقسم الغربي من خلال الدلائل التي تمدنا بها الكتابات الموجودة على السور والأبواب: فهناك نقش باسم المؤيد على باب قنسرين، وكتابات تشير إلى ترميم قام به نفس السلطان على البرج الثاني في السور الجنوبي غربي باب قنسرين، وهناك نص قرآني أمر بنقشه أيضاً الملك المؤيد على البرج الأول في السور الجنوبي، وكتابة تشير إلى ترميم في باب أنطاكية وبقايا كتابة تشير إلى ترميم في برج يقع بين باب الجنان وبين باب أنطاكية قام بهما المؤيد أيضاً. ولا يمكن أن تتطابق المصادر التاريخية مع تلك المصادر التي توثق الكتابات المنقوشة بدون خلل. وعلى هذا المنوال نستطيع تصديق ما يذكره ابن الشحنة أيضاً حول الأعمال التي تمت في الجهة الشرقية، حيث أمر المؤيد بإعادة بناء السور القديم من رأس قلعة الشريف، أي من ساحة بزة، باتجاه القلعة. وقد وصل البناء إلى ما بعد جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) عندما توفي الملك المؤيد عام ٨٢٤هـ/١٤١٢م. ولما اعتلى برسبائي العرش في عام ٨٢٥هـ/١٤٢٢م نبذ خطة الملك المؤيد الرامية إلى إعادة السور القديم وأمر بتركيز جميع

الجهود لبناء السور البراني أو بالأحرى لإعادة بنائه على طول خندق الروم، وقام بإزالة ذلك الجزء من السور القديم الذي أعيد بناءه في عهد المؤيد بين ساحة بزة وجامع الطواشي (دليل ٣٦٥). ويدل على أعمال برسباي رنك باسمه على باب المقام وبقايا كتابة مطولة تشير إلى تاريخ البناء على نفس الباب، ورنك آخر باسمه على باب النيرب. أما إلى أي مدى وصلت أعمال البناء والتجديد باتجاه الشمال في زمن برسباي فذلك أمر لا يمكن التأكد منه. مع ذلك يمكن أن تكون قد وصلت إلى القرب من باب الحديد، لأنه لا يوجد بين باب الحديد وباب النيرب سوى كتابات تشير إلى تجديد جرى أواخر العصر المملوكي فقط.

بهذا نتلخص المعلومات التي يوردها ابن الشحنة عن السور المملوكي، أي عن السور الذي لا تزال توجد أجزاء منه حتى اليوم. ولنعد الآن إلى الوراء متجاوزين ابن الشحنة إلى العصر الأيوبي ولنلتفت إلى ابن شداد، الذي قدم لنا في جملة ما قدم جواباً أيضاً عن مسألة السور القديم (الذي تكلم عنه ابن الشحنة) وجواباً عن مسألة خندق الروم (الذي أنشئ السور المملوكي على طرفه الداخلي). وفي تأويل نصه لم تتوفر لدينا تلك الإمكانيات الجديدة للمراجعة كالتي يوفرها نص ابن الشحنة. إن بعض المسائل هنا تبقى مشكوك فيها. وكل ما يستطيع المرء أن يستخلصه من نص ابن شداد، قام ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٢٩م) باستخلاصه سابقاً. ومع أن الأخير ينبغي أن لا يجارى في كل شيء، إلا أن النتائج المعروضة هنا لن تتجاوز نتائجه.

يتناول ابن شداد بناء السور في فصل (ص ١٦ - ١٩) والأبواب في فصل آخر (ص ١٩ - ٢٣). وحول تاريخ سور المدينة قبل العصر الأيوبي يذكر: أن سورها كان قد أنشئ أصلاً بالحجارة من قبل الروم. ولما احتل كسرى أنوشروان حلب قام بهدم أسوارها ثم عمد بعد ذلك إلى ترميمها بأجر فارسي يزعم ابن شداد أنه رأى بقية منه بين باب الجنان وباب أنطاكية.

حول المقولة الأولى ينبغي عدم التوقف طويلاً، فليس من المهم أن تكون صحيحة أو أن لا تكون. أما أن يكون أنوشروان قد قام بأعمال تجديد وترميم فهذا يبدو مستبعداً إلى حد بعيد. فحول الحملة التي شنّها أنوشروان على سوريا تتوفر لدينا معلومات هامة جداً استقيناها من مؤلف بروكوبيوس Procopius. وفي حملته الثانية ضد سوريا البيزنطية قام بمواصلة ما بدأ به في هجومه الأول، فقد عمد إلى سلب ونهب وقمع المدن التي أبقى عليها خلال حملته الأولى، بما في ذلك المدن التي تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية كمدينة حلب (بروكوبيوس، ج ٢، ف ٧، ص ٥-١١). فقد انسحب السكان من أمامه واستطاع اقتحام المدينة بدون مقاومة إلا أنه قام مع ذلك بسلبها ونهبها وإضرار النار فيها. وعملية ترميم السور لم يكن من الممكن أن تخطر على باله. فإذا كان ابن شداد قد وجد فعلاً أجراً في السور فربما يرجع هذا الأجر إلى سور لمدينة حلب أنشئ بالأجر قبل العصر البيزنطي.

ويبدو أن المسلمون حين قدموا المدينة وجدوا أمامهم سوراً مبنياً بالحجر، يمكن أن يكون قد أنشئ من قبل جوستانيان أو من قبل أتباعه. وقد قام الأمراء المسلمون الأوائل، تبعاً لابن شداد، بإجراء إصلاحات في السور. وفي عام ٣٥١هـ/٩٦٢م استولى الروم على حلب ودمروا المدينة وأجزاء

واسعة من السور. وفي عام ٣٥٣هـ/٩٦٤م جدد سيف الدولة الحمداني السور. وفي عام ٣٦٧هـ/٩٧٧م كان السور مرة ثانية في حالة جيدة. وقام نور الدين زنكي (٥٤٠هـ/١١٤٦م - ٥٦٨هـ/١١٧٣م) بترميم أجزاء من السور وبإنشاء سور آخر (فصيل) أمامه على مواضع من باب الصغير إلى باب العراق ومن قلعة الشريف إلى باب قنسرين إلى باب أنطاكية ومن باب الجنان إلى باب النصر إلى باب الأربعين - وهذه الأسماء لا يجوز استخدامها دون ربطها بعصر نور الدين (انظر أيضاً ن. إليسيف N. Elisseff، ١٩٥١م، ص ١١ وما بعد).

وكان الملك الأيوبي الظاهر غازي (٥٨٢هـ/١١٨٦م - ٦١٣هـ/١٢١٦م) ومن جاء بعده من الأيوبيين (حتى عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م) ثاني من قام بأعمال ترميم واسعة وتغييرات محدودة في سور المدينة (كإنشاء باب الفرج وإنشاء باب لم يدم طويلاً، باب السعادة، جنوبي باب أنطاكية - ابن شداد، ص ٢٢ - توضع عند نهاية الزقاق الذي ينطلق من عند جامع أبي يحيى الكواكبي - دليل ٤٤١ باتجاه الغرب). ويستدل من ذلك على أن مسار السور الأيوبي كان مطابقاً أو شبه مطابق لمسار السور الزنكي، وعلى أن مسار السور الحالي (أو بالأحرى مسار السور في القرن التاسع عشر الميلادي) بين باب قنسرين وباب أنطاكية وباب الجنان وباب الفرج وباب النصر هو نفس مسار السور الزنكي تبعاً لذلك.

أما إلى الشرق من باب النصر وباب قنسرين فقد طرأت منذ العصر الأيوبي تغييرات حاسمة، تم التطرق إليها أعلاه. ولكن كيف امتد مسار السور الشرقي في أيام ابن شداد؟ لقد توضع قلعة الشريف خارج الأسوار في ذلك الحين، ومن المفترض أن السور قد امتد آنئذ بين باب قنسرين وساحة بزة جنوبي الزقاق الذي يتوضع فيه جامع الشيخ زين الدين (دليل ٤٠٦). ومن ساحة

بزة من ثم باتجاه الشمال الشرقي إلى الشرق من الزقاق الذي يتوضع فيه المدخل الشمالي الغربي لجامع الطواشي (دليل ٣٦٥). وعند تقاطع هذا الزقاق مع محور باب النيرب توضع باب العراق الذي يرد ذكره عند ابن شداد. الأمر الذي يؤكد ابن الشحنة (ص ٣٤) الذي يشير إلى أنه يقوم "شمالى جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) عند حمام الذهب" (حالياً مهدم، توضع غربى خان عبده المصرى الأول - دليل ٣٦٢، وهناك صور فوتوغرافية عنه فى كتاب ج. سوفاجيه، ١٩٤١م، لوحة ١٨، رقم ٦). وخارج هذا الباب امتد ميدان أنشأه الملك العادل نور الدين (ابن شداد، ص ٢١) وأطلق عليه ميدان باب العراق (انظر أعلاه ص ٢٥٣). بعد ذكر باب العراق والميدان المنبسط فى حضرته يأتى ابن شداد (فى نفس الصفحة) على ذكر الباب الصغير الذى يُخرج منه من تحت القلعة من جانب خندقها إلى دار العدل (التي أنشأها الظاهر غازي) التي توضع أمام السور محاطة بسور خاص بها. ومن المفروض بالتالى أن يكون هذا الباب قد قام بين المدرسة السلطانية (دليل ٣٤٢) وجامع الساحة التحتاني (دليل ٣٦٩) إلى الجنوب على كل حال من برج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣). على الطرف الآخر من القلعة وجد باب آخر فى السور القديم، أطلق عليه باب الأربعين (ابن شداد، ص ٢١). من هنا عبرت قناة المياه التي مدها الظاهر غازي إلى المدينة وتبع أول فرع منها الزقاق الممتد شمالى المدرسة الإسماعلية (دليل ٢٩٤) باتجاه الفرافرة (محلة ٦). لذلك يفترض أن يكون الباب قد قام عند السبيل الموجود قرب المدرسة الإسماعلية (دليل ٢٩٤). وإذا أمعنا النظر فى الموقع المفترض لكل من البابين الأنفي الذكر، فإن ما يلفت النظر أنهما

يقومان على خط يربط برجى القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣) والشمالى (دليل ٣٤٩) ببعضهما، فهل هناك علاقة ما بين هذين البرجين والسور القديم للمدينة؟ لقد انطلق السور شمالي باب الأربعين باتجاه باب النصر. ويغلب الظن أنه سار إلى الغرب من الزقاق الذي توجد فيه المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧) وجامع الشيخ علي الهندي (دليل ٢٨٥) وسبيل الناصري (دليل ٢٨٤). وبذلك نكون قد تأكدنا من مسار السور الشرقي الزنكي الأيوبي ومن مواقع الأبواب التي قامت فيه.

ولنتقل الآن إلى مسألة أخرى لا تزال مطروحة للبحث وتدور حول خندق الروم. لقد التف هذا الخندق حول المدينة من قلعة الشريف وحتى خندق المدينة الشمالي. وقد تبع السور المملوكي الجديد - كما رأينا - مسار هذا الخندق. وقد تطرق ابن شداد إلى ذكر خندق الروم (ص ١٧) بقوله: "وسُمي بخندق الروم لأن الروم لما حاصروا حلب أيام سيف الدولة الحمداني قاموا بحفر الخندق. وهو من قلعة الشريف إلى الباب الذي يخرج منه إلى المقام ويُعرف بباب نفيس ثم يستمر خندق الروم من ذلك الباب شرقاً إلى باب النيرب ثم يأخذ شمالاً إلى أن يصل إلى باب القناة خارج باب الأربعين ثم يأخذ غرباً من شمالي الجبيلة إلى أن يتصل بخندق المدينة".

إلا أنه ليس من الممكن أن يكون الروم [البيزنطيون] الذين حاصروا المدينة في القرن العاشر الميلادي هم الذين قاموا بحفر هذا الخندق. ففي الجهة الشمالية خارج محلة الجبيلة (محلة ٢٧) يترك هذا الخندق المنحوت في الصخر على عمق يتجاوز عشرة أمتار انطباعاً في نفس زائر مدينة حلب كالانطباع نفسه الذي يتركه عند بدايته، عند الخندق العميق الواقع على

الطرف الشرقي من قلعة الشريف. ويميل طابعه لأن يكون دفاعياً وقد شكل على مدى عدة قرون جزءاً من تحصينات المدينة. إن تسميته بخندق الروم ليست أكثر من مجرد إشارة إلى أنه قديم جداً. أما ربط ابن شداد لهذه التسمية بالروم الذين حاصروا المدينة في القرن العاشر الميلادي فيأتي في المرتبة الثانية وتُرد بدايته عند قلعة الشريف ونهايته عند شمالي الجبيلة إلى مقالع حجرية قديمة، تم نحت الحجر فيها بطريقة أسفرت عن قيام جروف عالية تحمي المدينة. ومن المعروف أنه تم اقتطاع حجارة في الجهة الجنوبية من أجل بناء الجدران الخارجية للدور السكنية وأنه تم اقتطاع حجارة في الجهة الشمالية من أجل بناء الجدران الداخلية للدور السكنية (انظر أعلاه ص ٢٩٧).

في حين قام نور الدين ببناء سور آخر (فصيل) أمام السور القديم لحماية المحلات السكنية المتوضعة في الجهة الشرقية خارج الأسوار، قام الظاهر غازي ومن تبعه بتمهيد الطريق أمام بناء السور الشرقي الذي بناه المماليك فيما بعد. فقد أمر الظاهر غازي بتعميق خندق الروم وتوسيعه ورفع التراب وإلقائه على سفير هذا الخندق مما يلي المدينة فتحسن بذلك تحصين المدينة إلى حد بعيد. كما عمد ابنه الملك العزيز (٦١٣هـ/١٢١٦م - ٦٣٣هـ - ١٢٣٦م) إلى تقوية الحصن المنيع الناتج عن ذلك ببناء سور من اللبن عليه. وكان الظاهر غازي قد بدأ ببناء ثلاثة أبواب جديدة، باب المقام وباب النيرب وباب القناة / الحديد، في هذا الحصن المنيع ثم أتم بناءها الذين جاءوا بعده.

لقد قمنا على الصفحات السابقة بتلخيص وتقييم المصادر التاريخية والمصادر المهمة بالكتابات المنقوشة في سور المدينة وأبوابها. وقد أتاح النهج المتبع في ربط الماضي بالحاضر مقارنة المعلومات المتوفرة والوصول

إلى استنتاجات هامة، ومع ذلك فإن الأمر يتطلب ملخصاً مقتضباً: إن أقدم سور لمدينة حلب يعود إلى ما قبل الإسلام، لكن لا يمكن البت إن كان سلوكياً أو رومياً أو بيزنطياً. إلا أن معرفتنا بتاريخ حلب الموغل في القدم ترجح نسب أول سور للمدينة إلى السلوقيين. أما فيما إذا كان هذا السور قد بُني بالحجر أو بالآجر أو بالآجر على قاعدة حجرية فلا يمكننا البت في ذلك. فبعض المعلومات تشير إلى أنه كان مبنياً من الآجر أو من الآجر والحجر. وإن كان قد بني كذلك، فقد بني سور من الحجر في فترة حكم جوستانيان أو من جاء بعده. فالعرب وجدوا أمامهم سوراً حجرياً قاموا بتجديده على الدوام إلى أن خرب في القرن العاشر الميلادي على أيدي الروم. ثم أعاد سيف الدولة الحمداني بناءه، كما قام نور الدين زنكي والظاهر غازي الأيوبي ومن جاء بعدهما بترميمه وتوطيده. وكان لسور المدينة في قسمه الشرقي حتى العصر الأيوبي مساراً آخرًا مختلفاً عما هو عليه اليوم. فإلى الشرق من باب قنسرين تبع السور خطأً سار بمحاذاة الزقاق الذي يربط باب قنسرين بساحة بزة ومن هناك تبع خطأً سار إلى الشرق من الزقاق الذي قام فيه المدخل الشمالي الغربي لجامع الطواشي (دليل ٣٦٥)، ووصل إلى القلعة بالقرب من برج القلعة الجنوبي (دليل ٣٤٣). وإلى الشمال قليلاً من جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) وإلى الجنوب قليلاً من خندق القلعة وُجد في هذا السور القديم بابان: باب العراق في الجنوب و الباب الصغير تحت القلعة. وشمال القلعة واصل السور القديم مساره متبعاً خطأً ابتداءً بالقرب من برج القلعة الشمالي (دليل ٣٤٩) ماراً شرقي الزقاق الذي توجد فيه المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)

وجامع الشيخ علي الهندي (دليل ٢٨٥) وسبيل الناصري (دليل ٢٨٤) في طريقه للالتقاء بالسور الشمالي الحالي إلى الشرق من باب النصر.

وقد قام نور الدين زنكي بإنشاء سور إضافي أمام السور الذي وجد في أيامه وقام الظاهر غازي الأيوبي ومن جاء بعده بتحرير خندق الروم وتحويله إلى حصن منيع ابتداءً من قلعة الشريف ومر بباب المقام وباب النيرب وباب الحديد وحاذى الجبيلة (محلة ٢٧) في شماله متجهاً نحو خندق المدينة ليلتقي به شرقي باب النصر. وفي هذا الحصن الترابي الذي تمت تقويته من جراء بناء سور من اللبن عليه قامت ثلاث أبواب: باب المقام وباب النيرب وباب القناة / الحديد.

في عام ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م تهاوى سور المدينة وحصن خندق الروم أمام غزو المغول. وقد جدد المماليك بعد ذلك سور المدينة، وفي عام ٨٠٢هـ/ ١٤٠٠م تهدم السور ثانية على يدي تيمورلنك. وفي عام ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م بدأت بين باب الجنان وباب العراق حملة تجديد وإعادة بناء للسور القديم. وبعد عام ٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م استمرت هذه الأعمال متبعة خطة جديدة. فإلى الشرق من باب قنسرين أنشئ سور ضم قلعة الشريف إلى داخل المدينة وراح يتبع شرقي قلعة الشريف مسار خندق الروم، واستبدل الحصن الترابي الأيوبي الذي كان يعلوه سور من الأجر بسور حجري في الجزء الشرقي الجديد من السور وتضاعفت نتيجة هذه الإجراءات رقعة المدينة الواقعة داخل الأسوار. كما أعيد بناء الأبواب التي أنشئت في العصر الأيوبي على خندق الروم وأضيف إليها باب آخر أطلق عليه باب الأحمر. وفي

العصر العثماني فقد سور المدينة أهميته وتداعى، وتتنص على ذلك أخبار جميع من زار حلب في ذلك الحين (انظر أعلاه ص ٢٨٥).

١١ - ٢ - القلعة (شكل رقم ٤٠)

كان يحكى فيما مضى "أن عجائب الدنيا ثلاث: جب الكلب ونهر الذهب وقلعة حلب". بهذه المقولة يبدأ ابن الشحنة (ص ٣٩) الفصل الذي خصصه لقلعة حلب من كتابه. ومن المعروف أيضاً أن لعجائب الدنيا مدلول خاص في المدونات الإسلامية (وإن كانت تختلف عن بعضها بالعدد والتسمية) كما أن فحوى هذه المقولة لا يزال قائماً. ولا يضيف ابن الشحنة هذه السمة على الجامع الكبير ولا على أي مبنى مميز آخر وإنما على القلعة فقط، التي لا تزال تشد أنظار الناس إليها اليوم كما شددت أنظار من عاشوا في القرون الوسطى. ومن خلال قلعة حلب أدرك بعض الأوروبيين لأول مرة القوة والتناغم الذين تترك أثرهما العمارة الإسلامية في النفوس. والقلعة تل صخري مخروطي قامت يد الإنسان بتشييده وبرصف جوانبه بالحجارة وكتلته بسور طويل ذي أبراج عديدة. يتم الوصول إلى القلعة عن طريق جسر محمول على عدة قناطر ينطلق من برج سفلي، قائم على طرف الخندق من جهة المدينة يتم العبور إلى الجسر عن طريقه، ويصب في بناء المدخل العلوي، الذي يضم دهليزاً منكسراً خمس مرات ومزوداً بأبواب داخلية وتتربع فوقه قاعة تُعرف بـ "قاعة العرش".

ويلخص ابن شداد (ص ٢٣) التاريخ القديم للقلعة على النحو التالي: لقد بنيت من قبل ميخائيل أو من قبل سلوقس الذي بنى مدينة حلب على حد علم

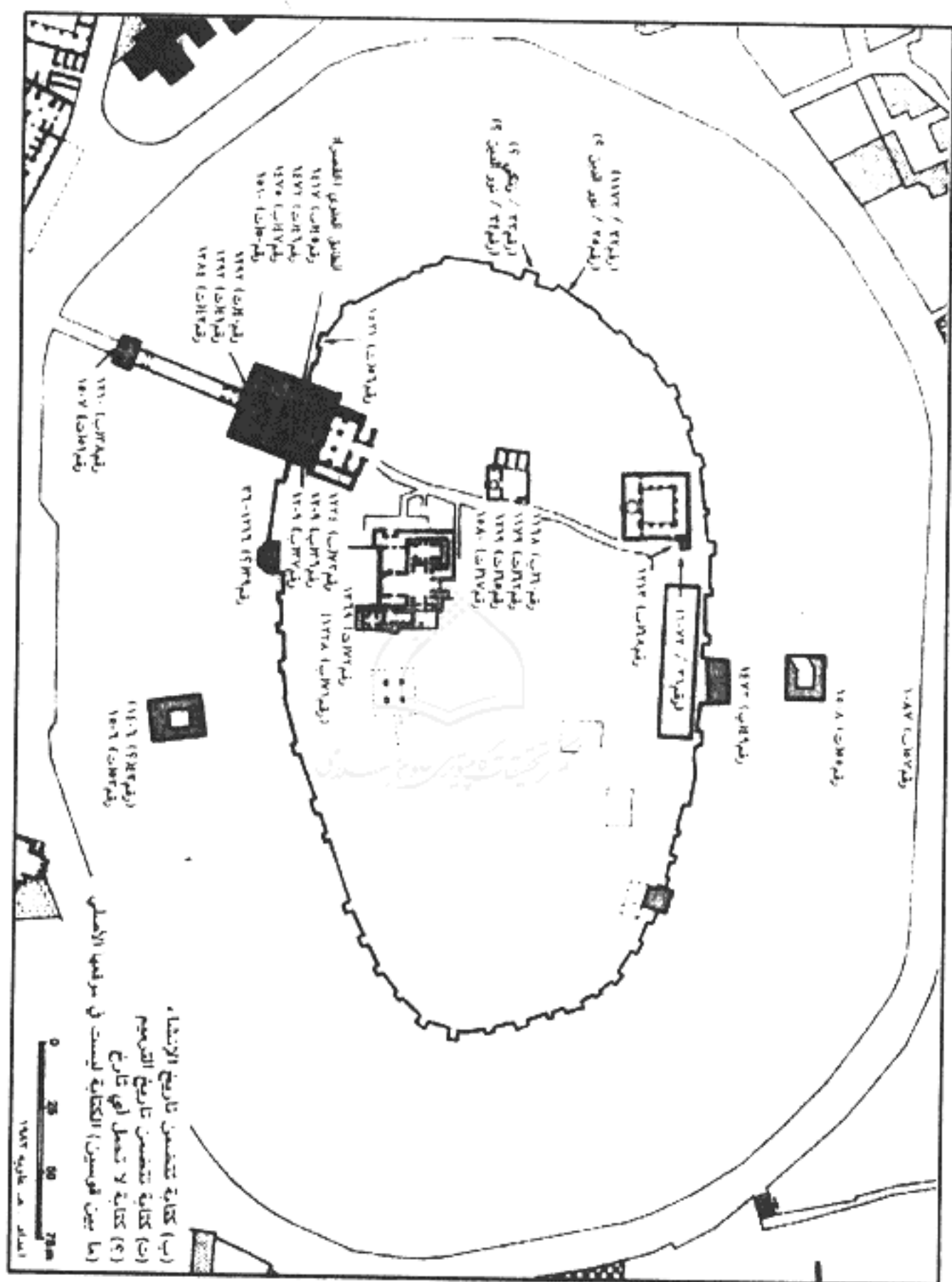
ابن شداد. وقام كسرى أثناء سيطرته على حلب بإنشاء أبنية مختلفة فيها. ولما قدم المسلمون إلى المدينة وجدوا أسوار القلعة مهدمة^(١) بسبب زلزال كان قد ضرب المدينة قبل قدومهم. فقام أبو عبيدة القائد المسلم الذي فتح حلب. بتحصينها من جديد^(٢)، كما قام بذلك من بعده الأمويون والعباسيون^(٣). وعندما استولى الروم على حلب في عام ٣٥١هـ/٩٦٢م امتنعت القلعة عليهم ومنذ ذلك الحين اعتبر الحكام الذين توالوا على حلب أن أخطر مهمة تقع على عاتقهم تتمثل في الحفاظ على القلعة في حالة دفاعية جيدة.

فقد بنى سيف الدولة الحمداني مواضع فيها وواصل ابنه سعد الدولة ما بدأه أبوه فوق القلعة وسكنها. كما بنى المردياسيون قصوراً فوقها وجددوا أسوارها. وعمد إلى ذلك أيضاً الزنكيون وعلى الأخص نور الدين الذي بنى فيها أبنية كثيرة وأنشأ ميداناً سمي بالميدان الأخضر لأنه خضره بالمرج. إلا أن التاريخ الذي يمكن تتبعه لتشكّل القلعة كمنشأة عمرانية متكاملة يبدأ مع الأيوبيين الذين يسهب ابن شداد وآخرون في الحديث عن نشاطاتهم على صعيد البناء (على الأخص نشاط الظاهر غازي). لكن لننعم النظر أولاً في الكتابات المنقوشة على مبانيها، قبل أن نلتفت إلى الأخبار التي تزودنا بها المصادر عن القلعة أيام الأيوبيين.

(١) يذكر ابن شداد أن المسلمون لما فتحوا حلب كانت "أسوار القلعة مرممة إلا أن الترميم لم يكن محكماً" ولم يقل مهدمة.

(٢) لم يقم أبو عبيدة في الحقيقة بتحصين القلعة وإنما قام بِنقض بعض الأسوار وبنائها "من جديد".

(٣) يذكر ابن شداد أن لبني أمية ولبنو العباس آثار فيها ولم يشر إلى أعمال في السور.



شكل رقم (٤٠): القلعة والكتابات المنقوشة عليها

على الحصن الخارجي للقلعة توجد الكتابات التالية المهمة بالنسبة لنا
(وتشير الأرقام الواردة بين قوسين فيما يلي إلى أرقام الكتابات عند أ. هرتزفيلد ١٩٥٥م):

كتابة (رقم ٣١) على حجر أعيد استخدامه في بناء الجدار الخارجي

للمقام الفوقاني [الجامع الكبير في القلعة]، تعود إلى عام

٤٦٥هـ/١٠٧٣م وتشير إلى إنشاء أو ترميم جرى

في العصر المرداسي.

كتابة (رقم ١٣٢ + ب) على حجر أعيد استخدامه في بناء الجدار الخارجي

لبرج في الطرف الغربي من سور القلعة، تعود إلى

عام ٥٦٨هـ/١١٧٢م وتشير إلى بناء تم في العصر

الزنكي.

كتابة (رقم ٣٣) على حجر أعيد استخدامه في بناء الجدار الخارجي

لبرج في الطرف الغربي من سور القلعة، بدون

تاريخ وتشير إلى ترميم جرى في العصر الزنكي.

رنك (رقم ٣٤) على الواجهة الغربية لنفس البرج باسم نور الدين

زنكي.

رنك (رقم ٣٥) على برج يقع إلى الشمال من البرج السابق باسم نور

الدين زنكي.

كتابة (رقم ٣٦) على بوابة الأسد، تعود إلى عام ٦٠٦هـ/١٢٠٩م

وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.

- كتابة (رقم ٣٧) على باب بوابة الأسد، تعود إلى عام ٦٠٦هـ/١٢٠٩م وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.
- كتابة (رقم ٣٨) على برج الباب السفلي، تعود إلى عام ٦٠٨هـ/١٢١١م وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.
- كتابة (رقم ٣٩) على برج شرقي مبنى المدخل العلوي، تعود إلى ما بعد ٦١٣هـ/١٢١٦م تحمل اسم العزيز محمد.
- كتابة (رقم ٤٠) في البوابة السفلية من مبنى الباب العلوي، تعود إلى عام ٦٩١هـ/١٢٩٢م وتشير إلى ترميم قام به السلطان المملوكي أشرف خليل.
- كتابة (رقم ٤١) إلى جانب الكتابة السابقة، تعود إلى ما بعد ٦٨٩هـ/١٢٩٠م وتشير إلى ترميم قام به أشرف خليل.
- كتابة (رقم ٤٢) تحت الكتابة السابقة، تعود إلى عام ٧٨٦هـ/١٣٨٤م وتشير إلى ترميم قام به السلطان برقوق.
- رنك (رقم ٤٣) في البرج الجنوبي المتقدم عن سور القلعة، يعود إلى عام ٨٠٧هـ/١٤٠٥م باسم الوالي جكم.
- كتابة (رقم ٤٥) أمام القصر في الطابق العلوي، تعود إلى عام ٨٢٠هـ/١٤١٧م وتشير إلى بناء قام به المؤيد.

- كتابة (رقم ٤٦ أ) فوق نوافذ القصر، تعود إلى عام ٨٧٧هـ/١٤٧٢م وتشير إلى ترميم قام به قايتباي.
- رنك (رقم ٤٦ ب) فوق نوافذ القصر ويحمل اسم قايتباي.
- كتابة (رقم ٤٧ أ) داخل نافذة كبيرة في القصر، تعود إلى عام ٨٨٠هـ/١٤٧٥م وتشير إلى بناء قام به قايتباي.
- رنك (رقم ٤٧ ب) إلى جانب الكتابة السابقة ويحمل اسم قايتباي.
- رنك (رقم ٤٨ أ + ب) بالقرب من بوابة القصر ويحمل باسم قايتباي.
- كتابة (رقم ٤٩) على برج في سور القلعة الشمالي، تعود إلى عام ٨٧٧هـ/١٤٧٢م وتشير إلى بناء قام به قايتباي.
- كتابة (رقم ٥٠) في القصر، تعود إلى عام ٩١٦هـ/١٥١٠م وتشير إلى ترميم قام به قانصوه الغوري.
- كتابة (رقم ٥١) على برج الباب السفلي، تعود إلى عام ٩١٣هـ/١٥٠٧م وتشير إلى ترميم قام به قانصوه الغوري.
- كتابة (رقم ٥٣ و ٥٥) على البرجين الشمالي والجنوبي المتقدمين عن سور القلعة وتشير إلى ترميم قام به قانصوه الغوري.
- كتابة (رقم ٥٦) على أول برج يلي مبنى الباب العلوي من الجهة الغربية، تعود إلى عام ٩٢٨هـ/١٥٢١م وتشير إلى ترميم قام به السلطان العثماني سليم.

وبذلك تتأكد المعلومات الواردة عند ابن شداد حول الفترة الإسلامية المبكرة (حتى العصر الزنكي) مرة أخرى. ومع أن ثمة كتابتين على الأكثر من

الكتابات التي تعود إلى ما قبل العصر الأيوبي توجد في موضعها الأصلي (رقم ٣٤ و ٣٥) فإن هذه الكتابات تقدم دليلاً واضحاً على نشاط المرداسيين والزنكيين في مجال البناء فوق القلعة. فيما عدا ذلك فإن المعلومات التي تمدنا بها الكتابات المنقوشة في سور القلعة ضحلة. فالنص الكتابي (رقم ٣٩) يبرهن على تدابير عمرانية قام بها الأيوبيون في سور الحصن وتدل الكتابة (رقم ٤٩) على أن المماليك لم يقوموا بأعمال الترميم فقط وإنما ببناء أبراج جديدة أيضاً. والشيء نفسه ينطبق على البرجين الشمالي والجنوبي المتقدمين عن السور والقائمين على سفح القلعة. فهل قاما في مكانهما لأسباب عسكرية أم أنه تمت الاستفادة من أساسات برجين في السور القديم وجدا على خط استقامتهما المفترض؟

لذلك فنحن غير قادرين بعد على الإدلاء باستنتاجات دقيقة حول تاريخ بناء سور القلعة، ولن تجدي هنا سوى دراسات تاريخية معمقة، وبما أن هذه الدراسات تأخرت كثيراً فلم يكن أمامنا سوى اللجوء إلى الافتراضات. ومع أن تحديد الزمن الذي استقر فيه السور في مكانه الحالي تقريباً لأول مرة لا يمكن تخمينه إلا بصعوبة بالغة، لكن من الممكن ترجيح فترتين زمنيتين: الفترة البيزنطية (القرن السادس الميلادي) والفترة الحمدانية (القرن العاشر الميلادي). ففي ظل حكم الحمدانيين حازت القلعة على وظيفتها كمدينة ملكية. وهذا التحول في الوظيفة، من منشأة عسكرية لجأ إليها أهالي حلب أيام المحن والشدائد (بروكوبيوس، ج ٢، ف ٧، ص ٧) إلى مقر إقامة ملكي حُرْم على الحلبيين دخوله، لم ينعكس فقط على بناء المكونات الداخلية للقلعة وإنما أثر بالتأكيد على شكلها الخارجي أيضاً.

أما الحجج التي يمكن تقديمها بما يتعلق بالفترة البيزنطية فهي أقل إقناعاً. إذ لا تتوفر أية نصوص وثائقية ولا نعرف نحن سوى أن مدينة حلب قد ذقت الأمرين من جراء غزو كسرى لها في حين نجت القلعة من ويلات حملته، وأن الكاتدرائية [التي تحولت فيما بعد إلى المدرسة الحلوية] (دليل ٧٣) قد بنيت أيام جوستانيان. ولأن جوستانيان قام ببناء منشآت عديدة في سوريا فمن المحتمل أن يكون قد أضفى على قلعة حلب حلة جديدة أيضاً. وكما يمكن أن يحدث دائماً، يبدو كما لو أن الولاة المسلمون الذين جاؤوا بعد الحمدانيين قد قاموا بترميمات فقط وبناء برج هنا وتدعيم آخر هناك.

إن الزخم الحقيقي من الكتابات المؤرخة يتدفق من بناء الباب العلوي. فهي تبين أنه أنشئ بصورته الحالية (بدون الطابق الأول) من قبل الظاهر غازي وأن المماليك قاموا بترميمات ضرورية فيه (وربما بتغييرات طفيفة أيضاً) وأن القاعة الكبيرة، التي تشكل الطابق العلوي بكامله والتي يطلق عليها تسمية قصر في الكتابات الموجودة على الجدران، من آثار العصر المملوكي. كما نبرهن الكتابة (رقم ٣٨) الموجودة على برج المدخل السفلي أيضاً على أنه من إنجازات الظاهر غازي. فقد أجريت قبل نهاية الهيمنة المملوكية على حلب بوقت قليل ترميمات عليه وعلى مواقع أخرى في القلعة (راجع الكتابات رقم ٥٠ و ٥٣ و ٥٥).

إن ما تفصح عنه الكتابات تؤكد المصادر التاريخية إلى حد بعيد. فقد أخبرنا ابن شداد (ص ٢٤) عن بناء برج الباب السفلي والجسر الذي يربطه مع بناء الباب العلوي وعن إنشاء الباب العلوي. فمدخل القلعة القديم كان أخفض

بكثير مما هو عليه الحال وتوضع على مستوى المدينة، ويفترض أن يكون ما بناه الظاهر غازي قد لاقى فعلاً إعجاب معاصريه.

كما يخبرنا ابن شداد (ص ٢٤ - ٢٥) أيضاً عن التغييرات والإجراءات العمرانية التالية التي قام بها الظاهر غازي على الجزء الظاهر من القلعة: فقد دعم السور وفتح باباً ثانياً فيه [باب الجبل] شرقي الباب الرئيس لم يستخدم إلا من قبله عندما كان ينزل إلى دار العدل، كما زاد في حفر خندق القلعة وأجرى فيه الماء الكثير. كما ينسب ابن شداد إلى الظاهر غازي بناء مخرج سري في الجهة الشمالية من القلعة كان يؤدي إلى باب الأربعين، وبالأحرى إلى ما قبل باب الأربعين، فلو كان المخرج يؤدي إلى باب الأربعين لكان للقلعة مخرج يفضي إلى خارج سور المدينة الأيوبي. ويرتبط هذا المخرج السري بممر تحت الأرض^(١) لا يسلك إلا عند الضرورة، اعتبره ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م، ص ١١١ وما بعد) الساطورة التي أنشأها الظاهر غازي (انظر أدناه ص ٤٤٠ وما بعد).

في عام ٦٢٢هـ/١٢٢٥م تهدمت عشرة أبراج شرقي مدخل القلعة. وقد أعيد بناءها على قواعد خشبية تبعاً لمشورة أحد الحرفيين الضليعين. وكانت نتيجة هذا الترميم أن قام هولوكو بإضرار النيران في هذه القواعد الخشبية وتمكن على هذا النحو^(٢) من احتلال المدينة بسهولة (ابن شداد، ص ٢٧).

(١) لم يذكر ابن شداد أن هناك ممراً تحت الأرض وإنما أشار على ص ٨٤ إلى "طريق بأزاج معقودة".

(٢) لم يذكر ابن شداد ذلك وإنما ذكر: أنه في أيام العزيز.. وقعت من القلعة عشرة أبراج.. وذلك في.. فاهتم الأتابك طغريل بذلك وجمع الصناع واستشارهم فأشاروا عليه أن يبني من أسفل

ويتطرق ابن الشحنة (ص ٤٨ - ٥٠) عند ذكر القلعة إلى بناء القاعة في الطابق العلوي من بناء الباب العلوي، التي تم البدء ببنائها كما يعتقد عام ٨٠٩هـ/٤٠٦م من قبل حكم وتم الانتهاء من العمل بها على يد المؤيد ما بين عامي ٨١٥هـ/٤١٢م - ٨٢٤هـ/٤٢١م. وينسب ابن الشحنة إلى الأمير المملوكي حكم، الذي تولى السلطة في حلب بعد أن دمرت مع قلعتها على يد تيمورلنك، إعادة بناء أسوار القلعة أيضاً وإنشاء البرجين المتقدمين على سفح القلعة، وهذا ما تؤكدته الكتابة رقم ٤٣ (انظر أيضاً ابن العجمي، ص ١٦٦ وما بعد).

ولنلتفت الآن إلى داخل القلعة. فقد تحولت القلعة، كما أشير سابقاً، منذ أيام الحمدانيين إلى مدينة ملكية، وبنى الحمدانيون والمرداسيون والزنكيون والأيوبيون قصوراً فيها بالإضافة إلى أبنية أخرى. إلا أنه لم يبق من جميع هذه القصور والأبنية العامرة إلا القليل، وكذلك الشواهد المادية المتمثلة بالكتابات فهي كذلك فيما يتعلق بداخل القلعة قليلة أيضاً.

وتمدنا الكتابات التالية التي نشرها أ. هرتزفيلد (١٩٥٥م) ببعض المعلومات:

كتابة (رقم ٦٠) في المقام التحتاني، تعود إلى عام ٥٦٣هـ/١١٨٦م وتشير إلى بناء قام به محمود بن زنكي.

الخدق ويصعد بالبناء فإنها إلى لم تبين على ما وصفنا وقع البناء أخيراً.. ورأى الأتابك أن ذلك يحتاج إلى مال كثير ووقت طويل فعندل عن ذلك الرأي وقطع أشجار الزيتون والتوت وترك الأساس على التراب وبنى. ولهذا لما نزلتها التتر لم يتمكنوا من أخذها إلا من هذا المكان لتمكن النقابين منه.

- كتابة (رقم ٦٢) في المقام التحتاني، تعود إلى عام ٥٧٥هـ/١١٧٩م وتشير إلى عمليات ترميم قام بها نور الدين.
- كتابة (رقم ٦٤) على نافذة المقام التحتاني وتحمل اسم الظاهر غازي.
- كتابة (رقم ٦٥) في المقام التحتاني، تعود إلى عام ٦١٦هـ/١٢١٩م وتشير إلى عمليات ترميم قام بها العزيز محمد.
- كتابة (رقم ٦٨) في المقام الفوقاني، تعود إلى عام ٦١٠هـ/١٢١٣م وتشير إلى بناء قام به الظاهر غازي.
- كتابة (رقم ٧١) على حجر في بناء الزردخانه [مستودع الأسلحة] تعود إلى عام ٦٢٥هـ/١٢٢٨م وتحمل اسم العزيز محمد ولا توجد في موقعها الأصلي.
- كتابة (رقم ٧٢) على القصر، تعود إلى عام ٧٦٩هـ/١٣٦٧م وتشير إلى ترميم قام به الأشرف شعبان لقناة المياه.
- كتابة (رقم ٧٣) بالقرب من القصر، في غير موضعها الأصلي، تعود إلى عام ٦٣١هـ/١٢٣٤م وتشير إلى عملية بناء من قبل الملك العزيز محمد.
- كتابة (رقم ٧٤) بالقرب من القصر، في غير موضعها الأصلي، بدون تاريخ وتشير إلى بناء من قبل الأشرف شعبان
- كتابة (رقم ٥٧) في نهاية الممر الممتد تحت سطح الأرض في الجهة الشمالية، تعود إلى عام ٤٨٠هـ/١٠٨٧م وتشير إلى بناء قام به أقسنقر.

إن هذه الكتابات ليست كثيرة ولا تساعدنا في التعرف إلى حد ما على داخل القلعة، والثابت فقط من خلال هذه الكتابات هو تاريخ بناء المقامين على القلعة وتاريخ ترميمهما. لئن لفتت إذاً إلى المصادر التاريخية، فابن شداد (ص ٢٤) يخبرنا عما قام به الظاهر غازي من بناء وتجديد داخل القلعة على النحو التالي: لقد بنى الظاهر غازي فيها خزان مياه ومخازن للغلال وساطورة مياه (جب) أمكن النزول فيها بدرج إلى مستوى [عين] الماء. كما يضيف ابن شداد (ص ٢٥) أن الظاهر غازي قد بنى في القلعة أيضاً قصرأ عُرف بدار العز وبنى حوله بيوتاً وحجرات وحمامات وبستاناً كبيراً في صدر إيوانه وعمد إلى ربط مدخل القصر ببناء الباب العلوي عن طريق ممر مسقوف بقبوة. كما بنى العزيز محمد ابن الظاهر غازي فيها (ابن شداد ص ٢٧) قصرأ آخر إلى جانب مستودع الأسلحة. إلا أن العديد من هذه التحف المعمارية لم يعد بالإمكان اليوم رؤيته. وهذا ليس من المدهش أيضاً، فقد تعرضت القلعة بعد العصر الأيوبي إلى زلزال دكأ وإلى تدميرين عنيفين (عامي ٦٥٨هـ/١٢٦٠م و ٨٠٢هـ/١٤٠٠م على يدي المغول والنتار) ولم تقم لحلب قائمة من بعد الأيوبيين كعاصمة لدولة مستقلة. وفقدت القلعة بالتالي وظيفتها كمقر إقامة للسلطة الحاكمة وتحولت ثانية إلى الشكل الذي كانت عليه حتى في القرن العاشر الميلادي، أي إلى منشأة عسكرية. ومنذ عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م استخدمت بالدرجة الأولى ككننة عسكرية. وقد تم الاعتناء دائماً بالمقامين الموجودين فيها وكان من الضروري الحفاظ على تمديدات المياه فيها سليمة، وهذا ما تخبرنا به أيضاً روايات تصف حلب وقلعتها وتعود إلى العصر العثماني (انظر أعلاه ص ٢٩٦).

مع كل ذلك فقد حاول المماليك إلى حد ما عدم السماح بتحويل القلعة إلى معسكر للجيش فحسب، كما حصل فيما بعد في العصر العثماني. وقد تم الحديث سابقاً عن إنشاء القاعة الكبيرة فوق بناء الباب العلوي. إلا أن هناك قصراً آخرأ كشفت عنه تنقيبات المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا (دليل ٣٤٦) ويوجد في حال يمكن معه التنقيب عنه، وربما يعود الفضل في ذلك أيضاً إلى مجرد اهتمام المماليك به وحسب. ويعتقد ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥، ص ١٣٧) أن أجزاء الواجهة التي كانت مكشوفة في زمانه هي أجزاء من واجهة القصر الذي بناه العزيز محمد، إلا أن المسقط الذي كشفت عنه الحفريات يتطابق إلى حد بعيد مع البناء الذي يصفه ابن العجمي على أنه قصر الظاهر غازي والذي جُدد بأمر من السلطان المملوكي خسقدم ما بين عامي ٨٦٥هـ/١٤٦١م و ٨٧١هـ/١٤٦٧م، وهذا ما يحدو بنا هنا إلى الاعتقاد بأنه أجدد بأن يكون قصر الظاهر غازي من أن يكون قصر العزيز.

لقد كتب ابن العجمي (ص ١٦٥) يقول: "... يوجد هنا (في القاعة) إيوان كبير، تتوضع في صدره وعلى جانبيه حجرات... في وسط القاعة أنشئت نافورة مياه... ويلحق بها دهليز طويل وبوابة عظيمة. وإلى جانب هذه القاعة تقوم قاعة أخرى... ولها بابان. أحدهما يؤدي إلى القاعة الكبيرة والآخر إلى دهليزها... في شرقي القاعة الكبيرة توجد قاعة جميلة أخرى، لها بابان كذلك. أحدهما يؤدي إلى حمام القلعة الحالي والآخر إلى طرف القاعة الكبيرة...". إن هذا الوصف هو وصف دقيق لمسقط القصر (دليل ٣٤٦) الذي تم التنقيب عنه. ففي وسط القاعة الكبيرة توجد بركة مياه على طرفها الأيمن يقوم

الإيوان الكبير الذي يحاط من أطرافه الثلاثة بغرف (أحد الأطراف لم يتم الكشف عنه بعد)، إلا أن الباب الموجود فيه واضح للعيان. وأمام الغرفة التي تحدد الإيوان في الجهة الجنوبية يمتد الدهليز الذي تتقدمه البوابة الجميلة. وفي الجهة الغربية توجد القاعة الثانية ولها بابان، يؤدي أحدهما إلى القاعة الكبيرة والآخر إلى الدهليز وفي الجهة الشرقية وجدت القاعة الثالثة (لم يتم الكشف عنها بعد)، التي كان لها باب ينفتح باتجاه الحمام الذي يقوم إلى الشمال من هذا القصر.

وبالنسبة لخزان المياه الذي بناه الظاهر غازي فمن الممكن أن يكون نفس الصهريج الذي يعلمه ا. هرتزفيلد (١٩٥٥م، لوحة ٢٤ ب) بالصهريج البيزنطي والذي ربما قام الظاهر غازي بتحسينه فقط أو ذلك الصهريج الذي يقع إلى القرب منه و الذي تعرف ا. هرتزفيلد (١٩٥٥م، لوحة ٢٥) على معالمه. أما بالنسبة للزردخانه [مستودع الأسلحة] التي أنشأها العزيز محمد فمن المفروض أن لا تكون قد قامت بعيداً عن القصر لأن الكتابة المتعلقة بها (رقم ٧١) وجدت هناك.

ويبقى أمامنا تحديد مكان الساطورة، أي الجب. ففي النصوص الوثائقية يتم الفصل بين الساطورة وبين المخرج السري الذي كان يؤدي تحت الأرض إلى باب الأربعين. وقد قام ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م، ص ١١١ وما بعد واللوحات ٢٤ و ٢٥) بتتبع ممر تحت الأرض أو بالأحرى سرداب يُنزل إليه بدرج، يوجد في الطرف الشمالي من القلعة ويبدأ شرقي البرج المقابل للبرج الشمالي المتقدم على سفح القلعة ويؤدي إلى نبع يقع على عمق ٤١م. ومن هذا السرداب تفرعت في أماكن عديدة سراديب وكانت نهايته

مطمورة ولأن هذا السرداب يؤدي حتى أرضية خندق القلعة في مكان باب الأربعين القديم فمن المنطقي أن يكون المخرج السري للقلعة ومجرى الساطورة واحداً.



الفصل الثاني عشر

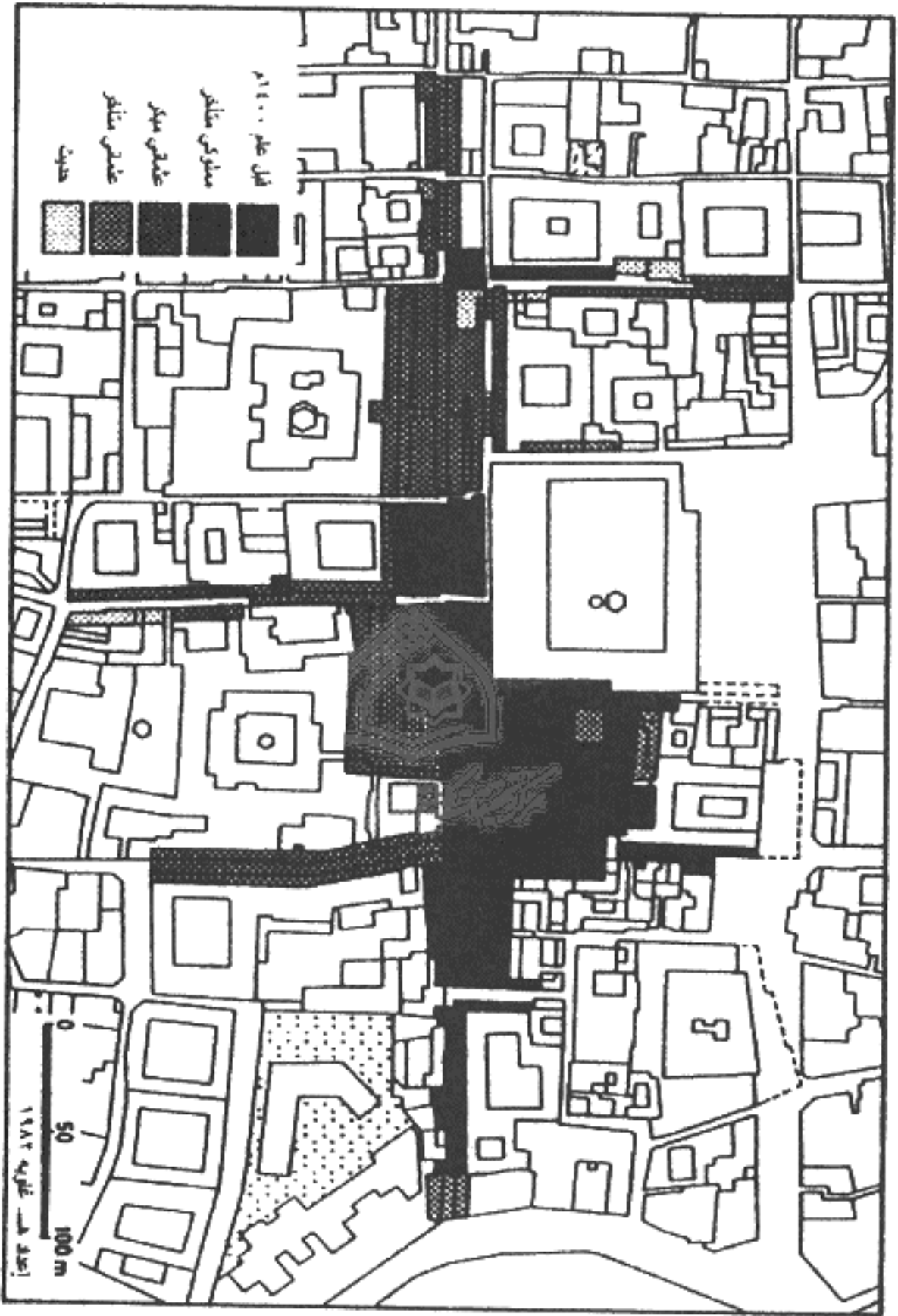
تطور سوق المدينة (شكل رقم ٤١)

يعد سوق " المدينة " في حلب بلا جدل أحد أجمل روائع العالم الإسلامي إن لم يكن أجملها على الإطلاق. هنا يمشي المرء القادم من غرب المدينة، من باب أنطاكية، بادئ ذي بدء عبر زقاق تحيط به خانات طرفية صغيرة ودكاكين وورشات بسيطة، تغطي أجزاء منه بالحصر والأقمشة وتبقى أجزاء منه مكشوفة، حتى يصل إلى سويقة البهرمية (دليل ٤٠). حيث يبدأ الجزء المسقوف بأقبية من السوق، وعلى بعد ١٠٠م تقريباً باتجاه الشرق، عند تقاطع الزقاق القادم من باب أنطاكية مع سويقة أبرك (دليل ٦٠) تعج المنطقة بحركة التفريغ والتحميل التي لا تهدأ طوال اليوم. عند هذا التقاطع يقف المرء على طرف الجزء المركزي من السوق. ومن هنا يمتد السوق في ثلاثة أزقة متوازية باتجاه الشرق ثم يتسع على بعد ٧٠م تقريباً من ذلك لينتشر على أربعة أزقة تمتد باتجاه شرق غرب. وتتزايد هذه الأزقة عند منتصف الضلع الجنوبي للجامع الكبير لتبلغ خمسة أزقة ولتتسبب عند الزاوية الجنوبية الشرقية للجامع الكبير في رقعة من السوق تتضمن تسعة أزقة ممتدة باتجاه شرق غرب وأربعة أزقة ممتدة باتجاه شمال جنوب، ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لهذه الرقعة على بعد ١٠٠م تقريباً ينطلق زقاق باتجاه

الشرق أيضاً ليفضيان إلى زقاق واحد يؤدي إلى المخرج الشرقي للسوق عند سفح القلعة.

وعن طريق أزقة السوق هذه يتم تخديم العديد من الخانات والجوامع والمدارس والمستودعات والحمامات والعديد من الأبنية الأخرى المكونة عادة من طابق أو طابقين والمسقوفة بأقبية ذات مقطع نصف دائري أو أقبية متقاطعة. بعض هذه الأبنية تسوده طوال اليوم حياة مفعمة بالحركة والنشاط ويطغى عليه ازدحام يُحمل المرء فيه مع الآخرين كما لو أنهم وسط سيل جارف. وبعضها يغري بهدوئه وسكونه، على الأخص في أيام الصيف الحارة، على المكوث فيه حيث البرودة والظل والضوء الزهيد المنتشر عبر فتحات قليلة في نرى الأقبية. هنا يتواجد على الدوام صاحب حرفة أو تاجر يدعو الغرباء لتناول فنجان قهوة وتجاذب أطراف الحديث. وغالباً ما يعرف المرء بعد ذلك أن لهذا التاجر الذي يرتدي جلابية أقرباء أحدهم طبيب في ألمانيا وآخر مهندس في الولايات المتحدة وآخرون أصحاب أملاك في السوق أو في المدينة.

إن هذه الأجواء الودية الهادئة السرمدية، لاحتوائها كل الأزمنة، تترسخ في ذاكرة من قضى وقتاً طويلاً في هذا السوق الفريد مع ناسه الطيبين. لكنها لا يمكن أن تشكل للباحث، الذي يود دراسة حقبة زمنية معينة في أجواء سمردية ظاهرياً، إلا أحد جوانب معايشة المسألة. أما الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية فيتمثل في التمعن في التفاصيل ودراسة المصادر التي يفترض أن تمكن من فهم تطور هذا السوق ومجموعة المباني المكونة له. إلا أن كلاهما، وهذا ما يجب أن يعرف منذ البداية، لا يمكن أن يؤديا إلى نتيجة



شكل رقم (٤١): تطور سوق "المدينة"

مرضية تماماً. فالتفاصيل تعجز في حالات كثيرة عن تقديم الأجوبة الحاسمة كما أن المصادر لا تقدم إلا النذر اليسير. ويبدو كما لو أن سوق حلب قد وجد دوماً في مكانه، ومع أنه يمكن للمرء أن يتعرف هنا وهناك على أحد المكونات وأن ينسبها بدقة إلى فترة زمنية معينة، إلا أن بقية المكونات لا تساعد حتى أدق الاستقصاءات أن تنسبها بدقة إلى فترة زمنية محددة. وحتى لو أمكن رد الأبنية القائمة إلى فترات زمنية معينة بدقة متناهية فإن السؤال عن ماذا كان قبلها سيبقى بانتظار الإجابة على الدوام.

إن أفضل وصف لسوق حلب في القرون الوسطى نجده في أخبار رحلة ابن جبیر، الذي زار المدينة في عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م. حيث يرد عند ابن جبیر (ص ٢٥٢) في معرض وصفه لحلب بعد ذكره لقلعتها قوله: "وأما البلد فموضوعه ضخم جداً، حفيل التركيب، بديع الحسن، واسع الأسواق كبيرها، متصلة الانتظام مستطيلة، تخرج من سماط صنعة إلى سماط صنعة أخرى إلى أن تفرغ من جميع الصناعات المدنية، وكلها مسقف بالخشب، فسكانها في ظلال وارفة. فكل سوق منها تقيد الأبصار حسناً وتستوقف المستوفز تعجباً. وأما قيسريتها فحديقة بستان نظافة وجمالاً، مطيفة بالجامع المكرم، لا يتشوق الجالس فيها مرأى سواها ولو كان من المرائي الرياضية. وأكثر حوانيتها من الخشب البديع الصنعة، قد اتصل السماط خزانة واحدة وتخللتها شرف خشبية بديعة النقش وتفتحت كلها حوانيت، فجاء منظرها أجمل منظر. وكل سماط منها يتصل بباب من أبواب الجامع المكرم".

[بعد هذا الوصف الذي قمت بنقله عن المصدر والذي ترجمه المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بتصريف يكتفه بعض القصور في فهم نص ابن جبیر، يعقب

المؤلف:] إنه ليس من السهل أبداً ترجمة هذا النص إلى اللغة الألمانية. وأن من سيترجمه فسيترجم بعض الفقرات على غير ما تمت ترجمته. إلا أن هذه الترجمة التي أقدمها هنا مقرونة ببعض التفسيرات تعكس ما يُفترض أن ابن جبير قد قصده. وتكمن المشكلة على كل حال في الفقرة الأخيرة، فأنا أعتقد أن المقصود بالذكاكين الواردة في النص ذكاكين السوق، بيد أن المرء يمكن أن يفهمها على أنها ذكاكين القيسرية كذلك. ولكن لأنني أفهم القيسرية من خلال الوصف على أنها مبنى مفتوح نحو الداخل فقد اقتضى الأمر توضيح ذلك^(١).

إن السوق الذي تم وصفه آنفاً هو السوق الذي أنشأه نور الدين. لقد أعاد هذا الملك في عام ٥٦٤هـ/١١٦٩م إعمار الأقسام المجاورة للجامع الكبير بعد التدمير الذي أحاق به وبالأسواق المحيطة به على يد أتباع الطائفة الإسماعيلية (ابن شداد، ص ٣٢) ويبدو أن معالم الجامع الكبير الحالية تعود على الأقل في الجنوب والشرق والغرب منها (تجدد الإشارة إلى أنه لم يتم القيام حتى الآن بدراسة تاريخ عمارة الجامع على نحو دقيق) إلى أيام نور الدين، الذي وسع

(١) يحاول المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube كما تبين الإصرار على أن القيسرية عبارة عن مبنى مفتوح نحو الداخل - انظر أيضاً تعريفه للقيصرية في الفصل العاشر - إلا أن القيسرية الوارد ذكرها عن ابن جبير هي مجموعة ذكاكين السوق المحيطة بالجامع. وهذا الاختلاف حول مفهوم القيسرية بين ابن جبير وبين المؤلف أدى إلى التباس الأمور على المؤلف في الفصل السابع وهنا.

الجامع^(١) في الزاوية الجنوبية الشرقية وجعل الضلع الشرقي عمودياً على الضلع الجنوبي (ابن شداد، ص ٣٢).

وينبغي أن لا يفهم من ذلك أن الأزقة المؤدية إلى أبواب الجامع الكبير في رواية ابن جبير كانت دائماً عمودية عليها (إذ يستحيل أن تكون قد امتدت في الجهة الغربية عمودية، فقد سبق وقامت كاتدرائية هناك، انظر دليل ٧٣) وإنما أزقة محاذية لجدران الجامع، ولا يزال يتم حتى اليوم تخديم المحلات فعلاً من طرفها الشرقي. وعندما يتكلم ابن جبير عن أسواق كانت تحيط بالجامع الكبير من كل الجهات فيجب ألا يؤخذ كلامه حرفياً. وحتى يتم التمكن، على ضوء المعلومات التي يدلي بها، من تصور الأسواق التي أحاطت بالجامع من كل أطرافه في أيام نور الدين، فإن ذلك يتطلب تفسيراً مطولاً. لكن إذا ذهبنا إلى أنه من الممكن جداً أن يكون ابن جبير قد شاهد ما يشابه رقعة السوق الكبير المنتشرة شرقي الجامع الكبير فلن يكون من المستبعد أن ما شاهده عبارة عن سوق سابق ذي تخطيط مشابه. إلا أن السوق الذي وجد في ذلك الحين يختلف مع ذلك في ملامحه إلى حد بعيد عن السوق الحالي. فقد كان مسقوفاً بالخشب، بل لعب الخشب دوراً كبيراً في إنشائه، وكانت الجدران الأساسية للأسواق، التي تكلم عنها ابن جبير، أي الجدران الطولية الموازية للأزقة والمشكلة للأسواق مبنية من الحجر منذ ذلك الوقت على أقل تقدير. أما

(١) للتوضيح نسوق هنا ما ذكره ابن شداد: 'وكان النصف القبلي من الشرقية التي في قبلي الجامع الآن، الملاصقة لسوق البز، عن يمين الداخل من الباب القبلي سوقاً موقوفة على الجامع ولم يكن الجامع على الترتيب فأحب نور الدين محمود أن يضيف ذلك إلى الجامع... فاستفتى في ذلك... فأفتاه بجوازه، فنقض السوق وأضافه إلى الجامع واتسع المسجد.'

الإكساءات الداخلية والجدران الجانبية للمحلات والأسقف فقد كانت من الخشب^(١).

من هذا السوق لم يبق أي أثر إلى يومنا هذا. ولأن حلب لم تتعرض لأية كارثة جسيمة في الفترة الممتدة ما بين العصر الزنكي ونهاية العصر الأيوبي في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م، لأنها لو وقعت لفرضت تصميمًا جديدًا للسوق، فإن باستطاعتنا القول أن هذا السوق الذي أنشئ في معظمه من الخشب قد قام في نهاية العصر الأيوبي أيضاً.

لذلك يمكن الإجابة عن السؤال الملح عن أبكر فترة زمنية وجد بها السوق بصورته الحالية، مسقوف بأقبية وتفصل بين دكاكينه جدران جانبية حجرية، بأنها تأتي بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م. وهذا يعني أنه ما دما نبحت في تاريخ عمارة أزقة السوق، فإننا لسنا بحاجة إلى أن نعود إلى ما قبل عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م. فما نشاهده اليوم في الأسواق يعد مملوكياً على أبعد تقدير. لذلك توجب تأريخ مكونات السوق تبعاً لثلاث فترات زمنية:

الفترة الأولى تمتد من عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م إلى عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م (تنتهي بإحراق المدينة على يد تيمورلنك)

الفترة الثانية تمتد من عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م إلى عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م (تنتهي بسيطرة العثمانيين على المدينة)

الفترة الثالثة تمتد من عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م إلى عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م (تنتهي بربط حلب بشبكة السكك الحديدية)

(١) لا يوجد لذلك أثر عن ابن جبير.

وكما سوف يتبين لاحقاً، لا تتوفر لدينا أية دلائل تمكننا من نسب أجزاء كبيرة من السوق إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/٤٠٠م، كما أن أية محاولة لتأريخ أجزاء واسعة سوف تجر معها جميع المشاكل المتعلقة بنشأة مخطط السوق وتطوره، التي لا نستطيع أيضاً الإدلاء بأية أقوال شافية تجاهها. أما ما يمكن الإفصاح عنه فينبغي أن يأتي لاحقاً (انظر أدناه ص ٤٥٨) بعد محاولة لتأريخ مكونات السوق الحالية سنقوم بها فيما يلي.

لقد رأينا أنه من الأفضل عند تأريخ عمارة السوق أن يتم ذلك بالعودة إلى الوراء وبالبداء من عند الأوقاف العثمانية الكبيرة (انظر أعلاه ص ٣٤١). فبالاعتماد عليها نستطيع بدقة تأريخ أجزاء واسعة من السوق تقوم جنوبي المحور الرئيس. ولنبدأ الآن من الجهة الغربية للجزء المركزي من الأسواق، من عند سويقة البهرمية (دليل ٤٠). فقد أنشئت قبل عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م بوقت قصير، لأنها ترد في وقف البهرمية الذي حرر في عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م (انظر أعلاه ص ٣٤٨).

إلى الشرق منها يتصل بها وقف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) الذي يعود إلى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م (انظر أعلاه ص ٣٥٣ وما بعد) وقد أنشئ "المقهى الجديد" (دليل ٥٨) في ذلك العام تقريباً. وبذلك فإن شمالي الجزء الغربي من سويقة الأحمدية (دليل ٥٧) يكون قد تم تأريخه. إن الدكانين اللذين يتوضعان مقابل المقهى (دليل ٥٨) ليسا من ممتلكات الوقف، إلا أنهما في وضعهما الحالي أحدث من الوقف. ومقابل باب المقهى الجديد يوجد سبيل (دليل ٥٦) فيه كتابة باسم صاحب وقف الأحمدية تعود إلى عام ١١٦٤هـ/١٧٥١م (هـ غاوبه، ١٩٧٨م، رقم ٦). كما أن الدكاكين التي توجد

شرقي السبيل هي من ممتلكات الوقف، وقد تمت تغطيتها مع السبيل بقبو واحد. ونظراً لأن هذا القبو يربط أيضاً الدكاكين الموجودة في الجهة الشمالية من الزقاق، فمن المفروض أن تكون قد بنيت في نفس الوقت. والدكاكين التي توجد في واجهة خان الجلبي (دليل ٥٤) الوارد ذكره كذلك ضمن ممتلكات وقف الأحمدية ظهرت نتيجة تعديل في المبنى جرى في وقت متأخر من العصر العثماني. كما أنشئ إلى الشمال من خان الجلبي (دليل ٥٤) في نفس الوقت كل من سويقة أبرك (دليل ٦٠) وخان أبرك [القصابية] (دليل ٦١)، لذلك فهما يعودان إلى وقت متأخر من العصر المملوكي.

وبالنسبة لسوق الحرير (دليل ٦٢) الممتد بين خان الحرير (دليل ٦٤) وخان الجديد الثاني (دليل ٧١) فيفترض أن يعود إنشاءه إلى أواخر القرن السادس عشر الميلادي نظراً للتقارب الكبير بين طرازه وبين طراز كل من خان الحرير (دليل ٦٤) وخان الحبال (دليل ٧٧) الذين يعودان إلى عام ١٠٠٢هـ/١٥٩٤م. وفيما يخص الدكاكين التي توجد إلى الجنوب من سوق الحرير فتعود تلك التي تتوضع في الطرف الشرقي منها إلى ما قبل عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م (انظر خان البنادقة - دليل ٧٢)، أما التي تتوضع في الجهة الغربية شمالي خان أبرك [القصابية] (دليل ٦١) فهي حديثة.

وإلى الشرق من سويقة الأحمدية (دليل ٥٧) يمتد سوق السقطية (دليل ٨٤) الذي أجري مع سوق خان الجمرك (دليل ٨٦) وخان الجمرك (دليل ٨٩) كوقف في عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م (انظر أعلاه ص ٣٤٤). وتبعاً لذلك فقد أنشئت هذه الأسواق قبل ذلك. وإلى الشمال من سوق السقطية (دليل ٨٤) يبدو أن حركة البناء قد تواصلت باتجاه الشمال. فقد بنى سوق الأخوان

(دليل ٨١) على الجدار الشمالي لسوق خان الجمرك (دليل ٨٦). ولأن السوق قد أنشئ في بقعة وليس لسد ثغرة بين سوق خان الجمرك (دليل ٨٦) وسوق الجنفاص (دليل ٧٨) كما يبدو، فمن المفروض أن يكون قد أنشئ أيضاً قبل عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م، لأنه تم في هذا العام بناء سوق الجنفاص (دليل ٧٨) كجزء من خان الحبال (دليل ٧٧) (انظر الغزي، ج ٢، ص ٢٣٣).

وإلى الغرب من سوق الأخوان (دليل ٨١) وجد في القرن التاسع عشر الميلادي مكان السوق (دليل ٨٠)، الواقع شرقي جامع الكميني (دليل ٧٩)، مقهى (روسو، رقم ٢٥) نستطيع بدون تحفظ أن نرد نشأته إلى فترة إنشاء الأسواق (دليل ٧٨ و ٨١ و ٨٤ و ٨٦) وإلى الغرب من السوق (دليل ٨٠) يوجد مبنى حديث يضم في الطابق الأرضي منه جامع الكميني (دليل ٧٩). أما الدكاكين المتبقية من دكاكين هذه المنطقة والتي توجد في الطرف الشرقي من خان الحبال (دليل ٧٧) فتدخل بالتأكيد في صلب تصميم خان الحبال، وإن كانت تبدو أحدث عهداً في شكلها الحالي. وقد أجريت في عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م كوقف على المدرسة الحلوية (الغزي، ج ٢، ص ٢٢٨).

ولنتوغل الآن قدماً باتجاه الشرق ولنفرز في البداية جميع المباني الواقعة في الجهة الجنوبية والتي تعود إلى العصر العثماني. هنا يأتي في المرتبة الأولى الطرف الغربي من الجزء الشمالي لزقاق سوق النحاسين (دليل ٩٨)، الذي يعد كخان النحاسين (دليل ٩٧) من ممتلكات وقف جامع العادلية (انظر أعلاه ص ٣٤١) الذي يعود إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م. كما أن تسقيف هذا الزقاق يندرج ضمن منشآت خان النحاسين (دليل ٩٧) ويصل حتى دكانين يقعان شمالي مدخل خان البرغل (دليل ٩٤). ويسفر هذا الجزء عن ١٦

دكان يرد ذكرها في وثيقة الوقف (انظر أعلاه ص ٣٤١). وإلى الشمال من الدكاكين الأربعة الجنوبية يوجد سبيل الطنبغا (دليل ٩٦) الذي يعود إلى العصر المملوكي والذي نقشت فيه كتابة تعود إلى عام ٧١٧هـ / ١٣١٧م، لا وجود لها اليوم، لكن ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م، ص ٣٢٤) كان قد شاهدها. وتتبع الدكاكين الأربعة التالية إلى خان البرغل (دليل ٩٤) المملوكي الذي يعود إلى عام ٨٧٧هـ / ١٤٧٣م. إلى الجنوب من ذلك يتحدد الزقاق من خلال خان العبسي (دليل ٩٢) الذي أدرج بعد عام ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م وقبل عام ١١٧٨هـ / ١٧٦٥م ضمن أوقاف المدرسة الأحمدية (دليل ٥٥) (انظر أعلاه ص ٣٥٣)، ومن خلال المبنى (دليل ١١١) الذي كان في الأصل قيسرية أجريت كوقف في عداد أوقاف جامع العادلية (دليل ١١٣) في عام ٩٦٣هـ / ١٥٥٦م، ومن خلال خان العادلية (دليل ١١٢) الحديث. وإذا توغلنا مزيداً إلى الشرق من خان النحاسين (دليل ٩٧) نجد أن سوق الجوخ (دليل ١٠٩) وسوق العليبة (دليل ١١٧) وسوق الفرايين (دليل ١١٩) تتدرج كلها تحت وقف جامع العادلية (انظر أعلاه ص ٣٤١) الذي حرر في عام ٩٦٤هـ / ١٥٥٦م وقد أنشئت جميعها قبل ذلك بوقت قصير.

ولنلتفت الآن باتجاه الشمال، حيث لا يزال هناك خانان يمكن تأريخهما بدقة مع أجزاء السوق التابعة لهما. ويقصد بذلك خان خاير بك (دليل ١٧١) وخان الصابون (دليل ١٣٧) اللذان يعودان إلى وقت متأخر من العصر المملوكي. ففي عام ٩٢٠هـ / ١٥١٤م وما بعد بنيت مع بناء خان خاير بك (دليل ١٧١) الدكاكين المتوضعة في واجهته الجنوبية (والمكونة للطرف الشمالي من سوق الزرب، دليل ١٦٣ و ١٦٥ و ١٦٦) والقبو الذي يغطي الزقاق المار

من أمامها بالإضافة إلى سوقة خاير بك (دليل ١٦٨) الواقعة في الجهة الغربية من الخان. ويبقى لدينا في النهاية سوق أصلان دده (دليل ١٣٦) الذي يمتد على الطرف الشرقي من خان الصابون (دليل ١٣٧) والذي أنشئ مع الخان حوالي عام ٨٨٩هـ/١٤٨٤م.

وإذا أمعنا النظر للتأكد من النتيجة الأولية على الخارطة، حيث توجد مكونات السوق التي يمكن تأريخها بدقة، عندها نستطيع أن نتبين أنها تقوم على أطراف رقعة السوق الكبيرة المتشعبة جداً إلى الجنوب والشرق من الجامع الكبير. وهي عبارة عن مجموعة من الأسواق، لا يعرف تاريخها، تشكل نواة تحيط بها على شكل حرف U مجموعة الأسواق التي يمكن نسبتها إلى الفترة الواقعة ما بين عامي ٨٨٩هـ/١٤٨٤م (سوق أصلان دده، دليل ١٣٦) و ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م (سوق الجفانص، دليل ٧٨).

لذلك تتميز المرحلة اللاحقة من دراستنا التحليلية بضرورة البحث على نحو أعمق عن أماكن الاتصال بين مكونات السوق المؤرخة وغير المؤرخة. وفي هذا المجال تطرح نفسها في المرتبة الأولى الأسواق المميزة بأبعادها عن مجموعة الأسواق غير المؤرخة، والتي تتشابه بذلك مع الأسواق العثمانية، ويقصد بها سوق الصابون (دليل ١٣٢) وسوق الدهشة (دليل ١٤٦).

عند المدخل الشرقي لسوق الدهشة (دليل ١٤٦) يلفت النظر قوس في سوقة خاير بك (دليل ١٦٨) ويدل على أن سوق الدهشة (دليل ١٤٦) أقدم من سوقة خاير بك (دليل ١٦٨). إن زقاق سوق الدهشة (دليل ١٤٦) يعلوه قوسو نو مقطع نصف دائري تتخلل ذروته فتحات مربعة للإنارة وتتغرز فيه بزواوية قائمة الأقبية النصف دائرية التي تعلو الدكاكين. ومداخل الدكاكين أخفض من

سقفها إلى حد كبير. أما بالنسبة لواجهات الجدران الفاصلة بين الدكاكين وللمساحات المكلفة بأقواس والواقعة بين أبواب وأسقف الدكاكين فقد بنيت بحجر منحوت على نحو جميل، في حين أنشئت الأجزاء الباقية من السوق بالحجر الغشيم.

وإذا أمعنا النظر في زقاق سوق الصابون (دليل ١٣٢) فسوف يتبين لنا أن هذا الزقاق قد أنشئ بنفس التقنية تماماً. وفي النقطة التي يتلاقى فيها زقاق سوق الصابون (دليل ١٣٢) بزقاق سوق الدهشة (دليل ١٤٦) يتحد الزقاقان على نحو عضوي يجدر معه التمعن بالزقاقين على أنهما أنشئا على بقعة واحدة في فترة واحدة. كما تربطهما جدرانهما الخلفية الناعمة جداً (باتجاه الشمال في زقاق سوق الدهشة - دليل ١٤٦، وبتجاه الشرق في زقاق سوق الصابون - دليل ١٣٢) بالمقارنة مع الأزقة الأخرى، وتدعو إلى الاعتقاد بأنهما تبعا فيما مضى لخان السيد الذي لم يعد له وجود حالياً والذي أتى على ذكره من قام بإتمام عمل ابن الشحنة (ص ١٩٢) والذي يمكن تحديد مكانه بوضوح. فقد توضع على أرض خان الجورة (دليل ١٤٥) وإلى الغرب منها وعلى أرض جامع أصلان دده (دليل ١٤٢) الذي يعود ببناءه^(١) إلى عام ١٠٨٢هـ/١٦٧٢م. ولذلك فمن المفروض أن يكون سوق الصابون (دليل ١٣٢) وسوق الدهشة (دليل ١٤٦) قد شُيدا بالتأكيد قبل عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م، إلا أنه من المحتمل أن يكون ذلك قد تم قبل عام ٨٨٩هـ/١٤٨٤م (تاريخ إنشاء سوق أصلان دده، دليل ١٣٦).

(١) لا يتطابق هذا الاستنتاج مع ما ورد في الدليل حيث يذكر أن هذا الجامع قام على أنقاض الخانقاه.

في الغرب يمكن ربط نشأة سوق الشام (دليل ١٠٧) بنشأة خان النحاسين (دليل ٩٧) الذي يعود إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م، كما يمكن ربط نشأة سوق اسطنبول العتيق (دليل ١٠٨) بنشأة سوق الجوخ (دليل ١٠٩) الذي يعود أيضاً إلى عام ٩٦٣هـ/١٥٥٦م. إلى الشمال من ذلك يمكن ربط نشأة امتداد سوق السقطية (دليل ١٠٥) بنشأة سوق السقطية (دليل ٨٤) الذي يقع على امتداده ويعود إلى عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م وكذلك ربط نشأة سوق العتيق (دليل ١٠٣) بنشأة سوق الأخوان (دليل ٨١) الذي يقع على امتداده ويعود إلى عام ١٠٠٢هـ/١٥٩٤م على أقل تقدير.

إن جميع الأزقة يمكن أيضاً أن تكون قد سُيدت قبل العصر العثماني، إلا أننا ندنوا معها من نواة السوق التي لا يمكن تقصي تاريخها بدقة وفرز مراحل تاريخية أخرى تبعاً لذلك. كما لا يساعدنا إلا قليلاً معرفتنا أن المطهرة الشرقية (دليل ١٣٥)، التي تقوم شمالي هذه النواة، قد رُممت عام ٧٧٦هـ/١٣٧٥م. فهي تتصل بزقاق طرات عليه تغيرات عديدة. وكل ما يمكن أن تفصح عنه بمفردها أنه لا تزال هناك في السوق أبنية تعود إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م أيضاً.

إلا أن ملاحظة التفاصيل الإنشائية ومشاهدة مواقع اتصال الأزقة ببعضها لا يساعد بالحقيقة على تقصي تاريخ عمارة السوق بعمق. فمن الناحية الإنشائية يتبع معظم باقي أزقة السوق النمط المتبع في سوق الصابون (دليل ١٣٢) وسوق الدهشة (دليل ١٤٦). فهي مسقوفة بأقبية ذات مقطع نصف دائري تتشعب عنها بزوايا قائمة الأقبية النصف دائرية التي تشكل سقف الدكاكين. بالإضافة إلى أن استخدام الحجر المنحوت في واجهات الجدران

الفاصلة بين الدكاكين وفي المسطحات المنتهية بأقواس، التي تعلو أبواب الدكاكين، قد اتبع في معظم الأزقة أيضاً. وبذلك تتميز هذه الأزقة عن أزقة السوق العثمانية التي تم التطرق إليها أعلاه وأمكن تأريخها بدقة والتي تسقفها أقبية متقاطعة ويتكون معظمها تقريباً من طابقيين.

لقد نشأت أولى أزقة السوق التي تعلوها أقبية نصف دائرية بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م بفترة وجيزة على الأغلب. فالدمار والحريق الذي لحق بالجامع الكبير في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م، على يد ملك أرمينيا الصغرى المتحالف مع المغول، والذي ذهبت ضحيته المدرسة الحلوية (دليل ٧٣) وأجزاء من السوق أيضاً (ابن الشحنة، ص ٦٥) أدى إلى اللجوء إلى إدخال الأقبية، أو بالأحرى إلى اتباع طريقة إنشاء لا تعتمد على الخشب، في بناء السوق. كما استخدمت بعد ذلك أيضاً خلال إعادة بناء الجامع الكبير على شكله الحالي الأقبية الحجرية في التسقيف ولم يستخدم الخشب (أ. هرتزفيلد، ١٩٥٥م، ص ١٦٦، كتابة تشير إلى ترميم جرى في عام ٦٨٤هـ/١٢٨٥م).

إن مثل هذه الأبنية الحجرية المتينة البنيان تبقى بعد بنائها رديحاً طويلاً رغم كل عوادي الزمان، وتشهد بذلك حوادث الحريق في العصر الحديث. فالحرائق والزلازل لم تؤد إلى إنهيار الأقبية إلا في حالات نادرة فقط، كالانهيار الذي جاء في أعقاب الحريق المريع الذي ألم بالجامع (الطباخ، ج ٣، ص ٤٦١) في عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٧م. ولذلك فإنه من غير الممكن، فيما يتعلق بالأسواق المتبقية غير المؤرخة، التهكن بأن هذا الجزء يعود إلى ما قبل عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م وذاك الجزء يعود إلى ما بعد عام

٨٠٢هـ/١٤٠٠م. وليس هناك ما يمكن نسبه إلى أواخر العصر العثماني سوى تلك الأسواق المتوضعة على أطراف محور السوق الرئيس الشرقية. وإذا كنا لم نستطع تأريخ الأسواق سوقاً تلو سوق بدقة فإن النتيجة التي توصلنا إليها ليست غير مرضية على كل حال. فقد قادتنا إلى نواة السوق، إلى الجزء الذي لم يكن بالإمكان تأريخه بدقة والذي يتوضع إلى الجنوب والشرق من الجامع الكبير، إلى الجزء الذي انكمش فيه السوق على نفسه في الأوقات الصعبة ومنه توسع ثانية في أزمنة الرخاء والحبوحة. وهو يمثل تلك الأجزاء من السوق التي أخبرنا عنها بدون شك ابن جبير الذي قمنا في بداية الفصل باقتباس ما يتعلق بها عنه. كما أن شكل هذا السوق، الذي توضع على شكل حرف U حول جنوب الجامع الكبير وشرقه، يتناسب مع السوق الذي وجد بعد ابن جبير. هنا تلاقت الحشود البشرية التي تدفقت عبر باب أنطاكية من الجهة الغربية وعبر باب النيرب من الجهة الجنوبية الشرقية وعبر باب الحديد من الجهة الشمالية الشرقية مع الحشود البشرية التي تدفقت عبر بابي الجنان والفرج من الجهة الشمالية الغربية وعبر باب النصر من الجهة الشمالية.

الفصل الثالث عشر

حول الإمداد بالمياه في مدينة حلب

١٣ - ١ - لمحة عامة

لقد حازت حلب القديمة على شبكة إمداد بالمياه غذت جميع أحياء المدينة الواقعة داخل الأسوار والضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجنوب والشرق والشمال. وقد تمت تغذية هذه الشبكة بالمياه من قناة حيلان التي جرت المياه من نبع حيلان الذي وجد على بعد ١٢ كم شمالي حلب، ومن نهر قويق إلى المدينة. قلة من أحياء المدينة فقط، كحي العقبة في الغرب (محلة ٢) وحي الجبيلة في الشمال الشرقي (محلة ٢٧)، لم ترتبط بشبكة مياه قويق - حيلان لأسباب فنية تتعلق بموقعها المرتفع (ضغط مياه غير كافي). وقد اعتمدت هذه الأحياء على سحب المياه من آبار كانت تملأ بمياه الأمطار ومن مياه قويق - حيلان.

أما اليوم فإن هذه الشبكة القديمة للإمداد بالمياه معطلة ولا يعتمد عليها إطلاقاً، فالقنوات الحجرية ومواسير المياه الفخارية القديمة مردومة ومتداعية. وهنا وهناك، حيث تشق شوارع في المدينة القديمة أو حيث تحفر أساسات لإنشاء أبنية جديدة، لا يزال يرتطم بها حتى الآن. كما أن معظم القساطل العامة القديمة مهدم ومتداع وقد تحول مع الزمن إلى بؤرة لتجميع النفايات أو تحولت وظيفته في المواضع التي يكثر ارتيادها إلى دكاكين أو ورشات،

تظهر فقط جدرانها القديمة والكتابات المنقوشة فيها وظيفتها السابقة واسم واقفها وتاريخ إنشائها أو ترميمها. وفي بعض المناطق لا يزال بإمكان المرء مشاهدة دعائم حجرية شاهقة، امتدت فيها العديد من المواسير الفخارية، يندر أن يتمكن أحد الناشئة في حلب اليوم من التعرف على وظيفتها الأصلية، فقد كانت بمثابة معدلات المياه [قاييم] على ارتفاع حتى ٦ م، مكنت من توصيل المياه في مواسير إلى مناطق داخل المدينة مختلفة الارتفاع نسبياً.

إن أفضل وصف أوروبي معبر عن الإمداد بالمياه في القرن الثامن عشر الميلادي يجده المرء عند أ. رسل A. Russel (١٧٩٤م، ج ١، ص ٤١ حتى ٤٤)، سنعمد هنا إلى إيجازه:

(ص ٤١) يتم تزويد المدينة بماء زلال من نبعين ينبعان على مقربة من حيلان، وحيلان هذه قرية تبعد حوالي ٨ أميال إلى الشمال من حلب. إن الماء يساق من هناك إلى المدينة عبر قناة تسير مفتوحة أو مغطاة فوق سطح الأرض تارة وتحت سطح الأرض تارة أخرى، حيث يتجدد هوائها باستمرار عن طريق فتحات تهوية. إن القناة تدخل المدينة من الجهة الشمالية الشرقية منها، حيث يساق الماء من هناك عبر مواسير حجرية ورصاصية إلى الأسبله العامة والحمامات والسرايات والعديد من الدور السكنية. أما الدور التي توجد في الأحياء المرتفعة من المدينة فتنتقل إليها المياه في قرب [ج: قربة] أو أضرفة [ج: ضرف] من جلد المعز (ص ٤٢) بواسطة حمالين [أو بالأحرى سقائين].

إن العديد من الخانات والدور السكنية مجهز بخزانات تحت أرضية كبيرة تعرف بالصهاريج [ج صهريج]. بعضها تصله المياه مباشرة عبر المواسير، لكن معظمها يملؤ بالمياه مع بداية فصل الربيع بواسطة الحمالين

[السقائين]. وبعد ملء الصهاريج بالمياه تغلق ويحفظ الماء فيها لأشهر الصيف الحارة، حيث يسحب بواسطة دلو وحبل ويكون بارداً منعشاً يشرب منه طوال فصل الصيف.

(ص ٤٣) والأسبلة العامة أبنية جميلة ذات قناطر كبيرة تتقدمها قضبان حديدية [درايزين]. تتجمع المياه في حوض معزول بالرصاص، توجد على جانبه طاسة، من النحاس الأحمر مربوطة بسلسلة مثبتة هناك، يشرب بها المارة. أما الأشخاص الذين يودون ملء دلائهم بالمياه فيحصلون عليه من حنفيات من النحاس الأصفر تبرز إلى الشارع. وهذه الأسبلة توجد في جميع الشوارع الكبيرة. وإلى جانب كل جامع وفي كل سوق هناك واحد منها. وهي في معظمها من إنشاء أشخاص وقفوها على حسابهم الخاص. وأحواض المياه الكبيرة التي توجد خارج السرايات يمكن استغلالها من قبل الجوار، بما يحد من الإسراف بالمياه.

إن معظم البيوت يوجد فيها آبار. غالباً ما تكون عميقة وأكثرها يجف في فصل الصيف. ويستخدم ماءها العسر والمالح للاحتياجات اليومية وفي برك ونوافير المياه.

إن وصف مدينة حلب القديمة، على النحو الذي تجري محاولته هنا، يفترض أن يعطي أيضاً تصوراً عن المنشآت المدنية الهامة، التي أمدت أهالي حلب بالمياه الضرورية للحياة على مدى قرون من الزمن. لذلك يفترض فيما يلي تقديم لمحة سريعة عن تاريخ شبكة المياه في حلب وعن مسارها بالإضافة إلى استعراض سريع لتنظيمها الفني والقانوني. ويشكل الأساس لذلك، إلى جانب البقايا الباقية منها وإلى جانب الكتابات المنقوشة هنا وهناك،

ما نجده من وصف لها في بطون المصادر التاريخية القروسطية التي تركها لنا ابن شداد (ص ١٤٣-١٥٠) وابن الشحنة (ص ١٥٤-١٦٢)، وما نصادفه من ذكر لها يرد كثيراً عند الغزي بالإضافة إلى دراسة غنية بمعلومات تفتقر إلى ترابط بين بعضها، تركها لنا صبحي مظلوم (١٩٣٦م). فبفضل هذا الكم من المعلومات نستطيع تكوين صورة جيدة نسبياً عن شبكة المياه القديمة في مدينة حلب، التي استغني عنها منذ مستهل القرن العشرين الميلادي لتحل محلها شبكة جديدة تبدأ من عين التل عند حدود حلب الشمالية.

لقد تكونت شبكة المياه القديمة من ثلاثة عناصر أساسية تمثلت في:

- حوض النبعة الحجري في حيلان والقنوات التحويلية المنبثقة عن نهر قويق على مقربة من حيلان.
- قناة طويلة، مغطاة بألواح حجرية، يحمل جزء منها على أعمدة ويشكل جزء منها نفقاً محفوراً في الصخر.
- شبكة توزيع على عدة مراحل داخل المدينة ابتدأت في القرن التاسع عشر الميلادي من عند باب الله شمالي حلب.

وعلى غرار شبكات الإمداد بالمياه المعقدة والمشابهة التي وجدت في المدن القديمة الأخرى في الشرق الإسلامي (قارن على سبيل المثال شبكة دمشق في دراسات ك. فولتسينجر C. Wulzinger وك. فاتسينجر C. Watzinger ١٩٢٤م، ر. تريس R. Tresse ١٩٢٩م، ر. ثومين R. Thoumin ١٩٣١م) تعود شبكة حلب في نشأتها إلى ما قبل الإسلام. وترتبط معظم المصادر التاريخية (على سبيل المثال ابن شداد، ص ١٤٤) حفر القناة بهيلينا [أو هيلانه] أم القيصر قسطنطين

الكبير^(١)، وهو ربط لا نحتاج إلى تفصيله. ويمكن رد ذلك إلى التطابق بين حيلان (اسم النبع) وحيلانه^(٢) (كتابة اسم أم القيصر باللغة العربية). أما تخمين ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ٤٥ وما بعد) بأن إنشاء هذه القناة يعود إلى العصر الروماني الهلنستي فيبدو غير مقنع بشكل كافٍ، مع أنه ليس من المستبعد أن تكون قد أنشئت في هذه الفترة من تاريخ حلب التي يسميها ج. سوفاجيه بالعصر الروماني الهلنستي.

إن المصادر التاريخية تجيب على السؤال الدائم عن نشأة القناة، بأنها نشأت أول ما نشأت في العصر الإسلامي^(٣)، إلا أنه بالاعتماد على هذه المصادر نستأصل فترة هامة من تاريخها. إن أول ترميم لها في العصر الإسلامي كما يفترض، كان قد تم بناءً على أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان عندما كان حاكم حلب (أي قبيل عام ٦٥هـ/٦٨٥م). وحول هذه المعلومة تدور الشكوك أيضاً، لأن حلب لم تلعب سوى دوراً ثانوياً إبان العصر الأموي. فأهم مدينة في شمالي سوريا آنذاك كانت قنسرين، التي تقع على بعد حوالي ٣٠ كم جنوبي حلب والتي عرفت في العصر البيزنطي باسم خلكتيس

(١) يذكر ابن شداد ص ٣٤٤ ما يلي: "وكان الذي حفرها أجراها إلى كنيسته التي جددتها هيلاني

أم قسطنطين" فما هو الربط بينها وبين هيلانه؟

(٢) لا تذكر المصادر التاريخية هيلانه تحت اسم حيلانه، كما يذهب المؤلف

هـ. غاوبه H. Gaube لدعم ما فهمه خطأ وإنما يذكر ابن شداد هيلاني (ص ٣٤٠) ويذكر

ابن الشحنة هيلانه (ص ١٤١)، إلا إذا كان المؤلف قد اعتمد على صبحي مظلوم الذي كتب

مقاله بالفرنسية.

(٣) لا صحة لذلك فابن شداد يذكر صراحة "وقد قيل أن هذه القناة إسلامية والصحيح أنها رومية"

ص ٣٤٠، وكذلك عند ابن الشحنة ص ١٤٢.

Chalkis وشكلت العاصمة العسكرية لشمالي سوريا (موترد Moutrede وبويدبار Piodebard، ص ١٩٤٥).

إن أعمال البناء والترميم والتوسيع الملموسة المتعلقة بشبكة مياه حلب في العصر الإسلامي ترتبط أول ما ترتبط بنور الدين زنكي (٥٤١هـ/١١٤٦م - ٥٦٨هـ/١١٧٣م) وبالمملك الأيوبي الظاهر غازي (٥٨٢هـ/١١٨٦م - ٦١٣هـ/١٢١٦م) الذين كان لهما تأثير حاسم على تطور مدينة حلب. فقد قاما بإصلاح الأجزاء المهدمة من القناة وبتوسيع شبكة المياه داخل المدينة إلى حد وصلت معه المياه في عهد الظاهر غازي إلى جميع دور البلد^(١)، وتبعاً لابن الشحنة (ص ١٥٦)، فقد وصلت مياه القناة في أيامه "إلى مواضع في البلد لم يُسمع بوصولها إليها حتى سيقّت إلى الحاضر السليمانى". أي إلى الضاحية التي وجدت في زاوية المدينة الجنوبية الغربية خارج السور (انظر أعلاه ص ٢٦١).

١٣ - ٢ - الإمداد بالمياه في القرن الثالث عشر الميلادي

(شكل رقم ٤٢)

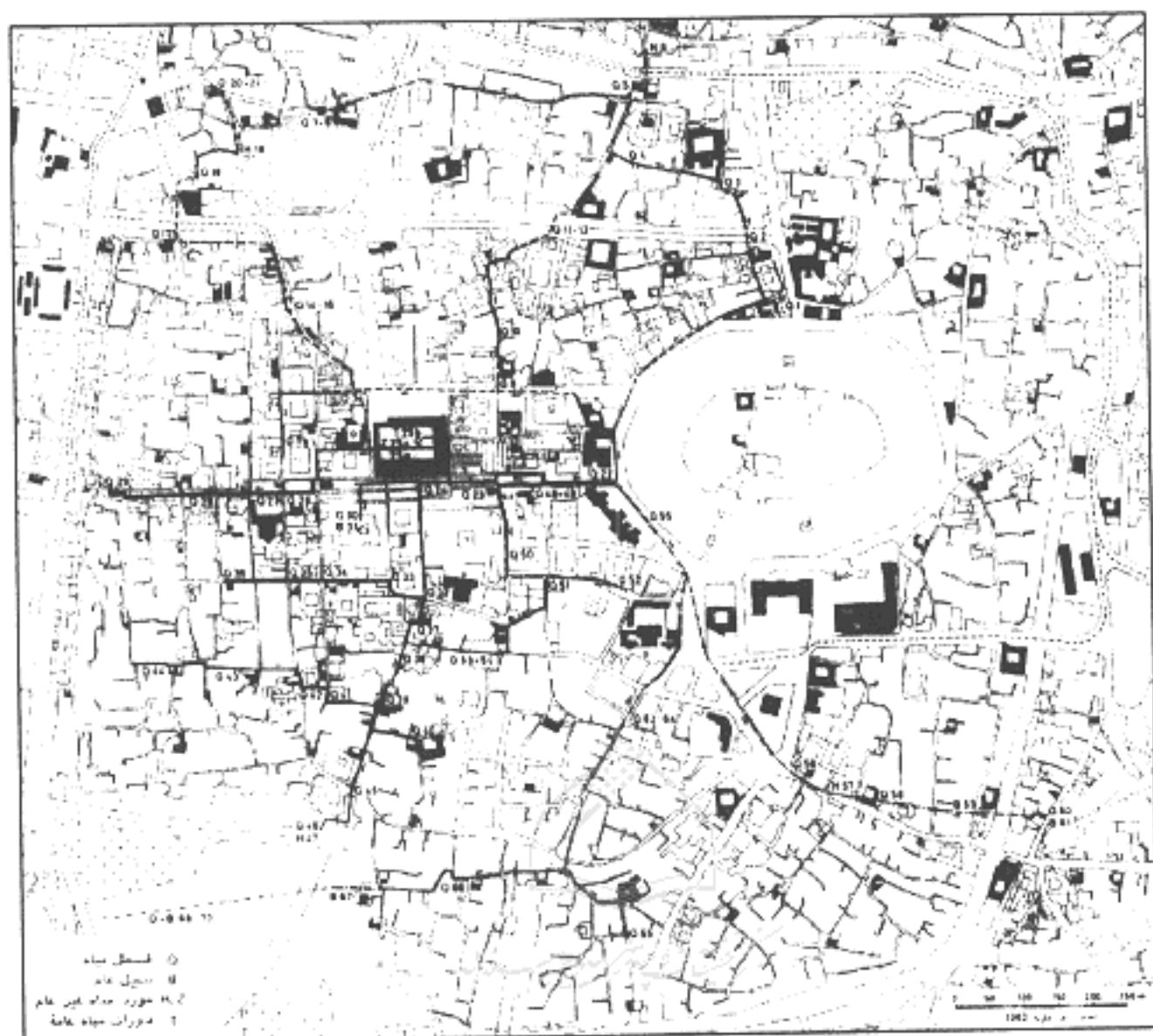
في وصفه لترميم شبكة الإمداد بالمياه في مدينة حلب وتوسيعها، الذي جرى في عهد الظاهر غازي بعد عام ٦٠٥هـ/١٢٠٩م، يقدم ابن شداد دليلاً فريداً في هذا المجال (ص ١٤٤-١٤٩). ومع أن النص يبدو للوهلة الأولى متعذر التفسير، إلا أنه بالاعتماد على المصادر الطبوغرافية المتأخرة، التي

(١) يؤكد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube أن الماء وصل إلى جميع الدور بينما يذكر ابن شداد إلى أكثر الدور.

يثير من بينها الفصل الخاص بنفس الموضوع من كتاب ابن الشحنة الحيرة والبلبله فقط (ص ١٥٠-١٦٢)، لأنه قام بتلخيص نص ابن شداد على نحو غير مشروع وبالتعليق عليه، وبالاعتماد أيضاً على البقايا المتبقية من شبكة المياه المملوكية يمكن تصور شبكة الإمداد بالمياه في مدينة حلب التي وجدت في عهد الظاهر غازي (الشكل ٤٢). علماً أنه لا يمكن خلال ذلك تحديد مسارات القنوات ومواضع القساطل بدقة.

يبدأ ابن شداد بالإشارة إلى أن الظاهر غازي أحضر عام ٦٠٥هـ/١٢٠٩م الصناع من دمشق وأمرهم باختبار وإصلاح القناة من حيلان حتى حلب. وقد تم الانتهاء من هذا العمل في ٥٨ يوماً. بعد ذلك شرع المرء بإعادة تنظيم شبكة المياه داخل المدينة، التي ابتدأت في الأصل من عند باب الأربعين (انظر أعلاه ص ٤٢٢)، فهنا أنشئ أول قسطل كبير (ق ١). وابتداء من هذا القسطل يتم بعد ذلك وصف شبكة الإمداد بالمياه داخل المدينة حيث يشير إلى مسار القنوات الرئيسية، مستخدماً كلمة "طريق" للتعبير عنها، ومسار تفرعاتها وتفرعات تفرعاتها، مستخدماً كلمة "قسم" للتعبير عن كليهما، ويذكر القسطل والخزانات والآبار الموجودة عليها.

إن أول قناة رئيسية ابتدأت من عند قسطل باب الأربعين وسيقت باتجاه المعقلية / الفرافرة التي امتدت في الشمال الشرقي داخل أسوار المدينة الأيوبية. حيث بني قسطل عند كل من بدايتها ووسطها ونهايتها (ق ٢ و ٣ و ٤). ومن القسطل الأخير الذي عند نهايتها سيقت المياه إلى المسجد الموجود داخل باب النصر (دليل ٢٧٧) حيث بني قسطل أيضاً (ق ٥). ومن هناك سيقت المياه عبر الباب إلى حوض كبير توضع خارج الأسوار (ح ٦).



شكل رقم (٤٢): الإمداد بالمياه في حلب إبان القرن الثالث عشر الميلادي^(١)

(١) إن محاولة المؤلف القيام بتمثيل الإمداد بالمياه على هذا المخطط غير دقيقة وغير موفقة، بل ويمكن الطعن في قسم كبير منها، خاصة ما يخص مسار القناتين الأولى والثانية. فالقساطل ٢ و ٣ و ٤ تتوضع في المعقلية / الفرافرة - حسب ابن شداد - وليس في محلة داخل باب النصر - كما أسقطها المؤلف - والقسطل ١٠ يتوضع عند رأس درب البازيار / زقاق الزهراوي حالياً - حسب ابن شداد - وليس في سويقة حاج موسى الأميري - كما أسقطه المؤلف - والقساطل ١١ و ١٢ و ١٣ تتوضع حسب ابن شداد إلى الشمال من القسطل ١٠ أي إلى شمالي سوق زقاق الزهراوي وليس شمالي خان البرتقال - كما أسقطها المؤلف - وينتهي هذا الفرع في الشمال وليس هناك أية إشارة إلى أنه يتجه شمال شرق ليلتقي مع القناة الأولى التي تنتهي

ومن القسطل الموجود داخل باب النصر تفرع فرع من القناة الرئيسية ليزود بالمياه بحسبنا (محلة ١٢) في الشمال الغربي من المدينة المسورة، حيث بني قسطلان (ق ٧ و ٨). وسيقت قناة رئيسية ثانية من عند قسطل باب الأربعين إلى المدرسة الناصرية^(١) [المعروفة حالياً بجامع الحيات] (دليل ١٧٤). وعلى مقربة منها أو خلفها^(٢) تفرعت القناة إلى فرعين. أحدهما غذى السويقة (محلة ٨ و ١٤)

عند مخفر باب النصر، هذا بالإضافة إلى أخطاء عديدة أخرى. على كل حال لا يمكن الأخذ بجدية هذه المحاولة ولا ينصح باعتمادها وسيتم فيما يلي تبيان الأخطاء التي وقع فيها المؤلف والبرهان على ذلك، وقد أثر المعرب عدم المس بهذا الشكل والاكتفاء بشرح المراد في الحواشي حتى يتاح للباحث المقارنة.

(١) إن المدرسة المشار إليها هنا ليست المدرسة التي أشار إليها ابن شداد وإنما مدرسة استحدثت فيما بعد إلى الجنوب منها على أنقاض كنيس لليهود ذكره ابن شداد إلى جانب المدرسة في سياق حديثه عن مسار القناة حيث يقول: ثم ساق [الظاهر غازي] من أصل القناة من باب أربعين إلى الطريق الآخذ إلى مدرسة ابن أبي عصرون وكنيسة اليهود، وتفترق قدام كنيسة اليهود إلى قسمين: قسم يأخذ إلى السويقة وقسم يأخذ إلى البلاط وما يليه". فالمدرسة التي يشير إليها ابن شداد بوضوح هي مدرسة ابن أبي عصرون التي عرفت بالعصرونية منذ أيام ابن شداد وحتى أوائل هذا القرن والتي لا وجود لها اليوم وإنما يقوم مكانها بناء سكني ضخم تحتل الطابق الأرضي منه فعاليات تجارية ويقع أعلى "نزلة" خان الوزير بين هذا الخان وبين سفح القلعة. أما المدرسة التي يشير إليها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube ويلخص حكايتها في دليله تحت رقم ١٧٤ فهي مدرسة أقيمت على أنقاض نفس الكنيسة التي يذكرها ابن شداد أعلاه (ص ٢٤٣) والتي عرفت بالمدرسة الناصرية (ابن الشحنة، ص ٧٢، ٢٣٣) ثم عرفت فيما بعد بجامع الحيات (الغزي، ج ٢، ص ١١٠) الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من خان الوزير ويجري ترميمه حالياً.

(٢) إن القناة لا تتفرع على مقربة من المدرسة أو خلفها وإنما تبعاً لابن شداد قدامها، انظر النص الذي نقلناه عن ابن شداد في الحاشية السابقة، أي أمام مدخلها مباشرة كما يفهم، إذ لا يحتمل كلام ابن شداد أي تأويل آخر.

ومد الآخر بالمياه حارة البلاط^(١) (الجزء السفلي من محلة جب أسد الله - محلة ١٣). وعلى الفرع الذهاب إلى البلاط توضع قسطل (ق ٧ أ) عند سفح العقبة (محلة رقم ٢) وقسطل (ق ٧ ب) عند مسجد البلاط^(٢).

(١) يحدد المؤلف هـ. غاوبه هنا مواقع كل من محلة السويقة وحارة البلاط بثقة متناهية. وفي تحديده هذا يقع في خطأ يجر وراءه أخطاء متتالية كما سنرى. فهو يشير إلى محلة السويقة بما هو معروف اليوم بالسويقة وحسب ويغيب عن باله أن السويقة امتدت حتى طالبت الجامع الكبير حتى منتصف القرن العشرين الميلادي. أما حارة البلاط فيشير إلى أنها شكلت الجزء الجنوبي من محلة أسد الله دون أن يشير إلى المصادر التي استقى منها ذلك ولم نجد تأكيداً لذلك في المصادر.

(٢) إن التمعن في قراءة هذه الجملة يقودنا إلى اكتشاف ما وراء الالتباس الذي وقع فيه المؤلف هـ. غاوبه أثناء تحديده موقع حارة البلاط خطأ تبعه خطأ في نفس الجملة. لذلك توجب توضيح ما يلي:

• يبدو أن ذكر كلمة العقبة قد اقترن بذاكرة المؤلف هـ. غاوبه بحي العقبة وحسب، وهو ما أوحى إليه بتوضع حارة البلاط إلى الشرق من محلة العقبة. مع أننا نقرأ عنده نقلاً عن ابن العجمي (ص ٨٤) منطقة أخرى عرفت بعقبة الياسمين توضع شمالي الجامع الكبير مكان السويقة أو شكلت جزءاً منها. وهذا ما يدعو إلى ترجيح أن عقبة الياسمين هي المقصودة في نص ابن شداد وليس حي العقبة.

• في هذه الجملة يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى قسطل عند سفح العقبة ويسقطه على الشكل (٤٢). إلا أن الموضع الذي يشير إليه لا يمثل بداية حي العقبة وإنما يبدأ إلى القرب منه الارتقاء إلى الحي المذكور، لذلك نستطيع تجاوزاً أن نعتبره سفح العقبة. إلا أن ابن شداد يذكر "وهذا الطريق الأخذ إلى البلاط فيه قسطل في رأس العقبة قدام درب الملك الظاهر ثم يخرج إلى عند باب مسجد البلاط". أي أن ابن شداد يشير بوضوح إلى أن القسطل يتوضع في رأس وليس في سفح العقبة، وفي هذا كشف للمغالطة التي يقع فيها المؤلف هـ. غاوبه وتأكيد ثان لترجيحنا بأن العقبة المذكورة في نص ابن شداد هي عقبة الياسمين التي تتوضع أعلى نقطة فيها عند جامع الحيات (لدليل ١٧٤) ثم تأخذ بالانحدار باتجاه الشمال.

أما الفرع الآخر^(١) (وهنا يبدو لي، والكلام للمؤلف، أن النص - ص ١٤٦ - لم يصل

• يحدد المؤلف هـ. غاوبه موقع مسجد البلاط مكان مسجد الشيخ شريف (دليل ٦٣) الواقع في سوق خان الحرير بين خان الحرير وخان القصابية إمعاناً منه في أن حارة البلاط تشكل الجزء الجنوبي من محلة أسد الله. إلا أننا لا نجد في المصادر ما يدل على ذلك. في حين نجد عند الغزي (ج ٢ ص ١٤٥) وقفة مطولة عند مسجد عرف في زمانه بمسجد النارجية يقول الغزي عنه: "محله جنوبي جامع الحاج موسى لصيقه وهو مسجد قديم كان يعرف بمسجد البلاط أنشأه... في أيام نور الدين زنكي..." بناء على ما تقدم نرى أن مسجد البلاط وبالتالي حارة البلاط قد توضع هنا في المحلة المعروفة بسويقة علي إلى الشمال من المدرسة الناصرية التي يشير إليها ابن شداد في نصه وليس كما ذهب إليه غاوبه. وإذا أخذنا بذلك فسنجد أن هناك خطأ في الشكل رقم (٤٢) الذي يوضح عليه المؤلف هـ. غاوبه مسار القناة ولنا عند ذلك وقفة أخرى.

(١) لا يبدأ هنا في الحقيقة الفرع الآخر وإن كان المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube يذكر هنا بين قوسين: "وهنا يبدو لي أن النص لم يصل إلينا مضبوطاً بدقة"، كما يذكر في بداية هذا الفصل: "أن نص ابن شداد يبدو للوهلة الأولى متعذر التفسير" إلا أن نص ابن شداد واضح وضوح الشمس ولا يحتمل أي تأويل آخر. يقول ابن شداد: "وهذا الطريق الأخذ إلى البلاط فيه قسطل في رأس العقبة قدام درب دار الملك الظاهر ثم يخرج إلى عند باب مسجد البلاط وهناك قسطل، ثم يسير إلى رأس درب الديلم وهناك قسطل ثم يسير... ثم يسير إلى رأس درب شراويل وهناك قسطل" وهنا ينتهي الفرع الأول لأنه بعد ذلك يقول: أما الفرع الثاني... ابن شداد، ص ٣٤٣. مما تقدم نتبين أن نص ابن شداد واضح ومتماسك خاصة إذا سلمنا بأن مسجد البلاط قد توضع جنوبي جامع الحاج موسى ثم انمحي أثره نتيجة فتح الشارع الممتد من أمام الجامع الكبير إلى سفح القلعة مروراً بخان الوزير، فيكون بذلك قد توضع على استمرارية رأس درب الديلم إلى الشرق منه. وإذا أخذنا بذلك نجد أن هناك استمرارية منطقية في نص ابن شداد: درب الملك الظاهر (الذي توجد فيه المدرسة المنصورية) - مسجد البلاط - رأس درب الديلم... أما الالتباس الذي وقع فيه المؤلف هـ. غاوبه فمرده إلى الاعتقاد الخاطيء بأن البلاط ومسجد البلاط يقعان في موقع آخر.

إلينا مضبوطاً بدقة) فقد ابتدأ عند أول درب الديلم^(١) حيث توضع قسطل (ق ٩) ثم سار إلى رأس الدرب المعروف بالبازيار (انظر أعلاه ص ٢٢٦) حيث توضع قسطل آخر (ق ١٠) ثم سار باتجاه الشمال إلى عند حمام [ابن أبي عصرون] حيث توضع قسطل أيضاً (ق ١١) ثم سار إلى رأس درب بني زهرة حيث توضع قسطل (ق ١٢) [ومن هناك إلى رأس درب شراحيل حيث توضع قسطل (ق ١٣)].

وعلى مقربة من البلاط تفرع فرع من قناة البلاط^(٢) سار إلى مسجد [المزبيلة] حيث توضع قسطل (ق ١٤) ومن ثم إلى عند حمام [أوران] حيث توضع قسطل (ق ١٥) ثم إلى وسط السدله (محلة ٩ و ١٣) حيث توضع قسطل (ق ١٦) ومن هناك إلى باب الجنان حيث توضع قسطل (ق ١٧) عند مسجد القصر (دليل ٢٠٩). ومن هنا سيقف المياه باتجاه الشمال^(٣) إلى سويقة اليهود

الملاحظات

(١) إذا ما رجعنا إلى الشكل (٤٢) نجد أن المؤلف هـ. غاوبه يخطئ في إسقاط درب الديلم على هذا المخطط، بل ويناقض ما قام بتمثيله على الشكل (١٧) نقلاً عن ابن العجمي الذي يشير إلى أن درب الديلم ينبثق من عقبة الياسمين ويؤدي إلى الباب الشرقي للجامع الكبير.

(٢) لا وجود لهذه الجملة التي يقمها المؤلف هـ. غاوبه عنوة في نص ابن شداد، كما لم يرد أي ذكر لفرع يتفرع عن قناة البلاط وإنما يشير ابن شداد بصراحة عوضاً عنها إلى بداية الفرع الآخر. فبعد أن ينتهي من ذكر القسطل الذي عند رأس درب شراحيل يقول "والفرع الآخر يأخذ إلى مسجد المزبيلة... ومن ثم إلى عند حمام أوران... الخ" وبعد أن ينتهي من ذكر القسطل التي توضع على هذا الفرع يقول "وهناك انتهى طريق السويقة" وبذلك إشارة إلى أن هذا الفرع هو فرع السويقة ولا علاقة له بفرع البلاط.

(٣) هنا يخطئ المؤلف هـ. غاوبه مرة أخرى فالقناة عند ابن شداد، الذي ينقل عنه، لا تتجه شمالاً وإنما على العكس تماماً. فبعد أن يذكر ابن شداد قسطل مسجد القصر يشير إلى أن هذا

التي تحد بحسبنا جنوباً^(١)، حيث توضع^(٢) ثلاثة قساطل (ق ١٨، ٢٠، ٢١) وحوض كبير (ح ١٩).

الفرع من القناة "يعود إلى الطريق الأخذ إلى سوقة اليهود..." وكلمة يعود لا تعني أنه يستمر شمالاً وإنما تعني أنه يرجع من حيث أتى أي إلى الجهة الشرقية / الجنوبية الشرقية. (١) ويؤدي الخطأ السابق إلى خطأ لاحق يكمن في تحديد مكان توضع سوقة اليهود التي يجزم المؤلف هـ. غاوبه أنها تحد بحسبنا جنوباً. وهذا يستوجب توضيح ما يلي:

• إن سوقة اليهود لم تتوضع تبعاً لابن شداد إلى الشمال من مسجد القصر وإنما إلى الشرق منه.

• يؤكد ذلك أن المنطقة التي أشير إليها هنا على أنها سوقة اليهود يشير إليها المؤلف هـ. غاوبه نفسه في مكان آخر (شكل ١٩) ونقلاً عن ابن شداد على أنها عرفت بالزجاجين. ونحن نرجح ذلك لأن هذه المنطقة كانت في القرن الثالث عشر الميلادي منطقة حرفية.

• إن موقع سوقة اليهود لا يمكن تحديده بدقة بالاعتماد على ابن شداد، إلا أننا يمكننا بالرجوع إلى ابن العجمي الإشارة إلى شارعين يمكن أن يكون أحدهما سوقة اليهود (راجع شكل ١٧). الأول هو زقاق اليهود (رقم ٦٢) والثاني بدون اسم (رقم ٣٩) امتد من باب الجنان إلى عقبة الياسمين. مع أننا نرجح الأخير، لأنه كان يشغله حتى العقد الأخير من القرن العشرين الميلادي العديد من التجار اليهود من ناحية، ويمتد من مسجد القصر باتجاه الشرق من ناحية أخرى، وهو على تماس مع سوقة حاتم والطريق الأخذ إلى باب النصر من ناحية ثالثة وهذا ما يقتضيه نص ابن شداد الذي سنورده لاحقاً.

(٢) هنا تختلط الأمور على المؤلف هـ. غاوبه ويقوم نتيجة خطأه السابق بتلخيص باقي الفقرة ودمج القساطل المتبقية كلها في سوقة اليهود. إلا أن الحقيقة غير ذلك فجزء منها توضع في "سوقة اليهود" وقسم في "السوقة"، وسنعمد هنا إلى نقل نص ابن شداد فيما يخص فرع قناة السوقة حيث يقول (ص ٣٤٤): "والقسم الآخر يأخذ إلى مسجد المزبلة، وهناك قسطل، ثم إلى عند حمام أوران، وهناك قسطل، ثم إلى وسط السدلة، وهناك قسطل، ثم إلى باب الجنان عند مسجد القصر، وهناك قسطل، ثم يعود إلى الطريق الأخذ إلى سوقة اليهود يسير الماء إلى عند دور بني القيسراني، وهناك قسطل ثم ساقه إلى أول سوقة اليهود في رأس الطريق الأخذ إلى

وابتدأت القناة الرئيسية الثالثة من عند حوض لتوزيع المياه (يطلق عليه ابن شداد تسمية مصنعة) توضع عند نهاية المحور الرئيس للسوق في الجهة

باب النصر، وعمل حوضاً كبيراً يفيض منه ثلاثة أنابيب ليلاً نهاراً، ثم ساق منه إلى وسط السويقة عند دار الصبغ وعمل هناك قسطلاً، ثم ساق منه إلى رأس السويقة، وبنى تحت قبلة المسجد المعلق في وسط الطريق الآخذ إلى البلاط قسطلاً، وهنا انتهى طريق السويقة ". إن التمعن في نص ابن شداد يقود إلى الآخذ بما يلي:

- إن "سويقة اليهود" هي غير "السويقة" وإن الأولى تفضي إلى الثانية التي تتوضع إلى الشرق منها.
 - إن "السويقة" تفضي إلى "البلاط" التي تقع إلى الشرق منها.
 - إن "البلاط" لا تقع في الشمال الغربي من المدينة المسورة كما تصور المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube وإنما إلى الشمال من جامع الحيات وخان الوزير حيث تفرعت القناة الرئيسية الثانية وفي ذلك تأكيد لصحة ما ذهبنا إليه منذ البداية.
- من قراءة نص المؤلف هـ. غاوبه ونص ابن شداد والمقارنة بينهما مع الآخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات التي أتينا على ذكرها تبقى كلمة أخيرة:
- أولاً: يرى المؤلف هـ. غاوبه أن القناة الرئيسية تفرعت إلى فرعين عند جامع الحيات أحدهما ذهب شمالاً، يسميه فرع السويقة، والآخر ذهب باتجاه الشمال الغربي، يسميه البلاط. ونحن نرى بالاستناد إلى نص ابن شداد العكس تماماً فالطريق الذاهب شمالاً هو فرع البلاط والآخذ باتجاه الشمال الغربي هو فرع السويقة.
- ثانياً: في إسقاط مسار هذين الفرعين يقع المؤلف هـ. غاوبه في عدة أخطاء:
- الخطأ الأول يتمثل في إسقاط مسار واحد لقناة واحدة تتفرع بعد حين إلى قناتين، في حين يذكر ابن شداد أن التفرع ابتدأ أمام المدرسة، من ناحية أخرى يسقط المؤلف هـ. غاوبه مسار الفرع الآخذ في الاتجاه الغربي مكان الشارع المستقيم الذي فتح في منتصف القرن العشرين الميلادي من عند الجامع الكبير باتجاه سفح القلعة ونحن نعلم أن لا وجود لهذا الشارع فيما مضى.
 - الخطأ الآخر يتمثل في تحديد محلة البلاط وسويقة اليهود ودرج النبيل وقد أشرنا إلى ذلك أعلاه.

الشرقية^(١). هنا توضع أول قسطل (ق ٢٢)، ثم سارت القناة باتجاه الغرب حيث توضع قسطل (ق ٢٣) قبل مسجد الدلبة (في زقاق الدلبة، انظر أعلاه ص ٢١٦) كما توضع قسطل آخر (ق ٢٤) إلى الشرق قليلاً منه عند بداية سوق يؤدي شمالاً إلى الطرف الشرقي من الجامع الكبير^(٢) وعند القسطل (ق ٢٤) تفرعت القناة إلى ثلاثة فروع سار الفرع الأول باتجاه الشمال نحو الجامع الكبير ومد قسطل الجامع (ق ٢٥ أ) وبئرته (ب ٢٥) بالمياه. وتدفق الفرع الثاني عبر الجامع إلى المطهرة التي تقوم عند الجانب الغربي، ثم تحول من هناك

(١) لقد جرت المياه من أصل القناة إلى هذا الحوض الذي تفرعت عنه أربعة قنوات. والقناة التي يذكرها المؤلف هـ. غاوبه هنا هي أولى هذه التفرعات. وهذا ما يهـم المؤلف هـ. غاوبه في اقتباسه عن ابن شداد الذي يشير إلى ذلك بوضوح، فبعد أن ينتهي من ذكر مسار القناة الثانية والقساطل التي توضع عليها يقول: ثم ساق القناة من أصل الماء الذي تحت القلعة إلى رأس السوق وبنى برأس الطريق الأخذ إلى أسواق حلب وقصبة البلد مصنعة في الأرض، وجعل ماء القناة جميعها يجتمع في تلك المصنعة. ثم جعل فيها مقاسم يخرج الماء فيها على السوية فيتغرق في حلب على السواء، فأخرج منها طريقاً إلى الجامع وما يضاف إليه وطريقاً إلى كتاب الأسود وما يليه وطريقاً إلى باب العراق وما يليه وطريقاً إلى القطيعة وما يليها*.

(٢) يفهم من كلام المؤلف هـ. غاوبه أن أول قسطل على هذه القناة قد توضع عند المصنعة في نهاية المحور الرئيس للأسواق في الجهة الشرقية وأن القسطل الثاني قد توضع قبل مسجد الدلبة وأن الثالث قد توضع إلى الشرق من الثاني. لكن في الحقيقة لم يتوضع الأول عند المصنعة وإنما إلى الغرب منها ولم يتوضع الثاني قبل مسجد الدلبة وإنما عند أول الطريق المؤدي إليه أما الثالث فتوضع إلى الغرب وليس إلى الشرق من القسطل الثاني. إذ يذكر ابن شداد (ص ٣٤٥) بعد الفقرة التي نقلناها عنه أعلاه ما يلي: فأما طريق الجامع فبنى عليه في رأس درب العدول قسطلاً، ثم منه إلى رأس الصاغة تحت المسجد المعلق قسطلاً وأخذ من هناك إلى حمام العفيف بن زريق التي عند حبس الدلبة ثم أخذ من قسطل رأس الصاغة إلى رأس سوق النطاعين في شرقي الجامع وبنى هناك قسطلاً*.

ثانية باتجاه الجنوب نحو المحور الرئيس للسوق، حيث توضع قسطل (ق ٢٦) عند تفرع سوق الطير العتيق (انظر أعلاه ص ٢٢١) ثم سار من هناك باتجاه درب الخراف (انظر أعلاه ص ٢١٤) حيث توضع قسطل آخر (ق ٢٧) ثم تابع سيره حتى قسطل (ق ٢٨) في رأس درب الصباغين ليصب بعد ذلك في قسطل (ق ٢٩) عند جامع الشعيبيية (دليل ٦) "قدام" باب أنطاكية.

ومد الفرع الثالث بالمياه المنطقة الواقعة بين المحور الرئيس للسوق وباب قنشرين. فبعد انفصاله عن فرع الجامع الكبير وفرع باب أنطاكية بمسافة قصيرة تفرع إلى قناتين. سارت إحداها باتجاه الغرب ثم انعطفت بعد ذلك جنوباً إلى تل فيروز وإلى دار الزكاة (انظر أعلاه ص ٢١٥)، حيث توضع قسطل (ق ٣٠) وتوضعت في وسطها بركة تفيض منها المياه (ب ٣١)، وانعطفت القناة الثانية شرقاً [الأصح جنوباً] إلى سوق الخشابين (انظر ص ٢١٥) حيث توضع قسطل (ق ٣٢) عند نهايته، تفرع هذا الفرع عنده مرة أخرى. حيث سارت قناة من هنا باتجاه الغرب على امتداد زقاق الزجاجين (انظر أعلاه ص ٢١٩) حيث توضع القسطل (ق ٣٣) عند تقاطع هذا الزقاق مع درب أسد الدين (الذي يفترض أنه سمي فيما بعد بدرب الحصارين، انظر أعلاه ص ٢١٥). ثم سارت هذه القناة إلى حيث توضع قسطل (ق ٣٤) عند جامع خان الطاف [مسجد المجن أيام ابن شداد] (دليل ٤٢٥). ثم سارت هذه القناة إلى رأس درب البيمارستان (انظر ص ٢١٨) حيث توضع قسطل آخر (ق ٣٥)، وتوضع القسطل الأخير على هذه القناة (ق ٣٦) بعد زقاقين عند رأس درب الحطابين، حيث انتهى هذا الفرع.

ومن عند القسطل (ق ٣٢) انبثق الفرع الثاني من القناة باتجاه الجنوب نحو شارع باب قنسرين. حيث توضع قسطل (ق ٣٧) عند بداية هذا الفرع [عند رأس درب ابن أبي الأسود] وتوضع قسطل آخر (ق ٣٨) عند مسجد الشيخ حمود [ابن الإسكافي أيام ابن شداد] (دليل ٤٠١) وتوضع قسطل ثالث (ق ٣٩) عند ساحة جامع الكريمة [المحصب أيام ابن شداد] (دليل ٤٠٢)، حيث تفرعت القناة مرة أخرى إلى ثلاثة فروع: لقد سار فرع قصير باتجاه الشرق إلى قسطل (ق ٤٠) توضع بالقرب من جامع الرومي (دليل ٤٠٤) واتخذ فرع ثان مجراه إلى الغرب من جامع الكريمة (دليل ٤٠٢). وأول قسطل (ق ٤١) توضع عليه كان إلى جانب [الأصح خلف] تربة الخشابية (دليل ٤٢٩) ثم توضع عليه قسطل آخر (ق ٤٢) عند التقاطع التالي بالقرب من جامع الأصفر (دليل ٤٣٣) وإلى الغرب من ذلك توضع عليه قسطلان آخران (ق ٤٣ و ٤٤) وتبع الفرع الثالث شارع باب قنسرين باتجاه الجنوب إلى الباب [باب قنسرين] حيث توضع قسطل (ق ٤٥) داخل الباب، بعد ذلك سارت القناة عبر الباب ليتوضع أمامه قسطل آخر (ق ٤٦) وحوض مياه (ح ٤٧).

ومن عند خزان المياه [المصنعة] الذي توضع عند النهاية الشرقية للمحور الرئيس للأسواق ابتدأت القناة الرئيسة الرابعة أيضاً. حيث اتجهت في البداية كما هو حال القناة الرئيسة الثالثة باتجاه الغرب على امتداد المحور الرئيس للأسواق. وقد توضع عليها في هذا القسم قسطلان (ق ٤٨ و ٤٩) [الأول تحت المسجد المعلق المعروف ببني الطرسوسي والثاني في المسجد المعلق على سفح كتاب الأسود]. ثم انعطفت القناة بعد ذلك عند درب الحدادين جنوباً لتمتد بالمياه قسطلًا (ق ٥٠) توضع عند مدرسة [عرفت بالمدرسة الحنفية] لم يعد لها وجود

اليوم. ثم اتجهت القناة بعد ذلك بمسافة قصيرة باتجاه الغرب نحو الإسفريس (انظر أعلاه ص ٢١٦). وعلى الطريق إلى هناك توضع مسجد [عرف ببني داخ] قسطل (ق ٥١). عند هذا القسطل تفرعت القناة إلى فرعين: امتد أحدهما قدماً باتجاه الشرق، إلى "عمود العسر" حيث توضع قسطل (ق ٥٢) انتهى به هذا الفرع، وامتد الآخر باتجاه الجنوب الغربي [إلى عند مسجد الجبلي] حيث توضع قسطل (ق ٥٣) ثم دخل من هناك إلى "درب البنات" (انظر أعلاه ص ٢١٨) حيث توضع قسطل (ق ٥٤) انتهى به هذا الفرع.

وابتدأت القناة الرئيسة الخامسة والأخيرة من عند خزان المياه [المصنعة] الذي توضع عند النهاية الشرقية للمحور الرئيس للأسواق أيضاً. وقد اشتملت على فرعين رئيسين: تفرع أحدهما بدوره مرة أخرى [أحدهما جر المياه إلى باب العراق والآخر إلى باب القطيعة وقلعة الشريف] ومدت بالمياه الأقسام الجنوبية الشرقية من المدينة الواقعة داخل الأسوار الأيوبية كما زودت أيضاً، لوحدها من بين القنوات الرئيسة، بالمياه الضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي. وإذا كنا قد تمكنا من تحديد مسار القنوات الرئيسة السابقة وتفرعاتها بدقة متناهية حيناً ومقبولة حيناً آخر على ضوء ما سمحت به الإمكانيات المتاحة على كل حال، فإن إعادة رسم مسار القناة الرئيسة الأخيرة اعتمد على التخمين. وذلك لأن طبوغرافية الأحياء التي مدتها هذه القناة بالمياه قد تغيرت منذ القرن الثالث عشر الميلادي تغيراً كبيراً كما تغيرت شبكة إمدادها بالمياه تغيراً جذرياً.

فعلى مسافة غير بعيدة عن موزع المياه [المصنعة] توضع تحت القلعة أول قسطل (ق ٥٥) على هذه القناة التي تفرعت على مقربة من خان الشونة

(دليل ١٦٠) إلى فرعين: امتد الأول منهما إلى باب العراق (انظر أعلاه ص ٤٢٢) واتجه الثاني باتجاه باب المقام وقلعة الشريف (محلة ٣). على فرع باب العراق توضع أول قسطل (ق ٥٦) داخل الباب وإلى الشمال منه خرجت القناة من المدينة المسورة وغذت في البداية حوضاً كبيراً لتجميع المياه (ح ٥٧) ثم سارت القناة من هناك إلى [تحت "التواثير" قدام الباب الذي يؤخذ منه إلى مقام إبراهيم حيث توضع] قسطل (ق ٥٨) ثم سارت القناة من هذا القسطل إلى المدرسة الأنصارية (دليل ٣٥٢) لتفيض المياه في بركتها (ب ٥٩). بعد ذلك توغلت القناة خلف المدرسة الأنصارية مزيداً باتجاه الشرق وزودت بالمياه قسطلاً (ق ٦٠) وبركةً (ب ٦١) [توضعت أمام خان السبيل].

وتبع الفرع الرئيس الثاني مسار الشارع المؤدي من تحت القلعة إلى ساحة بزة (انظر أعلاه ص ٢٤٢) وقد توضع عليه في هذه المنطقة ^(١) ثلاثة قساطل (ق ٦٢ و ٦٣ و ٦٤). وعند ساحة بزة أو بالقرب منها تفرعت القناة إلى فرعين ^(٢) اتجه أحدهما باتجاه باب المقام وتوضع عليه قسطل (ق ٦٥) ومد الآخر بالمياه حي قلعة الشريف عن طريق قسطل (ق ٦٦) واستمر بعد ذلك

(١) لم تتوضع القساطل الثلاثة المشار إليها هنا عند ساحة بزة كما يفهم من كلام المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube ومن الشكل (٤٢) وإنما توضع على طول مسار القناة وذلك واضح عن ابن شداد بقوله: "وأما الطريق التي تأخذ إلى رأس القطيعة وقلعة الشريف فإنه يسير إلى رحبة السوق التي تأخذ إلى حمام حمدان وهناك قسطل ثم منه إلى عند مسجد الشجرة وهناك قسطل ثم يسير إلى خرابة خليج وهناك قسطل...".

(٢) لم تتفرع القناة عند ساحة بزة كما يشير إلى ذلك المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube هنا مناقضاً بذلك نفسه عند إسقاطه لمسار القناة على الشكل (٤٢)، وإنما تفرعت القناة عند خرابة خليج. إذ يذكر ابن شداد: "... ثم يسير إلى خرابة خليج وهناك قسطل، ثم ينقسم الماء هناك قسمين:..."

حتى وصل إلى المنطقة الواقعة أمام باب قنسرين حيث مد بالمياه عبر قساطل وبرك أخرى (ق ٦٧ و ب ٧٢) الضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجهة الجنوبية الغربية.

١٣ - ٣ - الإمداد بالمياه منذ العصر المملوكي

(شكل ٤٣)

لقد خضعت شبكة إمداد مدينة حلب بالمياه أيام المماليك إلى توسيع وتغيير جوهري. فعلى خلاف شبكة الإمداد بالمياه التي وجدت في العصر الأيوبي والتي شملت فقط، أو تقريباً فقط، مناطق المدينة القديمة الموجودة داخل الأسوار الأيوبية (انظر أعلاه الفصل الحادي عشر). فالمحلات السكنية الجديدة التي قامت بين السور الأيوبي والسور المملوكي إضافة إلى الضواحي المنتشرة خارج الأسوار في الجهة الشرقية والشمالية كانت حوالي عام ٩٠٥هـ/١٥٠٠م مربوطة بقناة حيلان، التي رُفدت في عام ٦٩٩هـ/١٣٠٠م بمزيد من المياه جُرت إليها من نبع الساجور الذي وجد إلى الشمال من حيلان (ابن العجمي، ص ١٧٦). وتدل الكتابات العديدة المنقوشة في الحجر على المباني المنتشرة هنا وهناك في مدينة حلب على إسهام المماليك في مد شبكة المياه في حلب وتحسينها. للمزيد حول ذلك تراجع عند ا. هرتزفيلد E. Herzfeld (١٩٥٥م) الكتابات التالية التي تعود إلى الأعوام المشار إليها بين قوسين: كتابة رقم ١٧٢ (٧١٧هـ/١٣١٧م)، ١٧٤ (٧٢٨هـ/١٣٢٨م)، ١٧٦ (٧٤٦هـ/١٣٤٥م)، ١٧٧ (٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، ١٨٥ (٧٥٧هـ/١٣٥٦م)، ١٨٨ (٧٦٥هـ/١٣٦٤م)، ١٨٩ (٧٦٦هـ/١٣٦٥م)، ٢٠٢ (٧٨٦هـ/١٣٨٤م)، ٢٢٠ (٨٣١هـ/١٤٢٨م)، ٢٣٥ (٨٢٦هـ/١٤٦١م)، ٢٤٣ (٨٩٢هـ/١٤٨٧م)، ٢٥٤ (بعد ٨٨٩هـ/١٤٨٤م)، ٢٥٨

٨٩٧هـ / ١٤٩١م)، ٢٧٠ (٩١٥هـ / ١٥٠٩م)؛ كما تراجع عند هـ. غاوبه H. Gaube (١٩٧٨م) الكتابان رقم ١١ (٩١٤هـ / ١٥٠٨م) ورقم ٩٠ (حوالي ٧٨٠هـ / ١٣٧٨م)؛ وللمزيد أيضاً تراجع عند الغزي^(١) الصفحات (١٧٦، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٨٣، ٤٥٠، ٥٠٥) كما يمكن أيضاً مراجعة ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١م، ص ١٨٢) الذي يحدد بالاعتماد على ل. أ. ماير L. A. Mayer (١٩٣٣م، ص ١١١، ١٢٥، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ٢٥٠) وبالاعتماد على ما قام به مساعده صبحي مظلوم، مواقع قساطل أخرى تعود إلى الأعوام (٧٠٢هـ / ١٣٠٣م، ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م، ٧٧٠هـ / ١٣٦٩م، ٧٦٤هـ / ١٤٦٠م، ٨٦٧هـ / ١٤٦٣م، ٨٨٣هـ / ١٤٧٨م، ٨٩٦هـ / ١٤٩١م، ٩١٥هـ / ١٥٠٩م، ٩٢٢هـ / ١٥١٦م). ومع أن الاتصال بين نبع حيلان ونبع الساجور كان قد انقطع عام ٩٥١هـ / ١٥٤٤م وأعيد في عام ١٠٥٤هـ / ١٦٤٤م ثم توقف نهائياً عام ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م إلا أن شبكة القنوات والقساطل التي وجدت أواخر القرن التاسع عشر الميلادي كانت بغض النظر عن الاختلافات الضئيلة هي نفس شبكة الإمداد بالمياه التي جاء بها العصر المملوكي. ولنتمعن الآن هذه الشبكة بدقة أكثر (انظر الشكل ٤٣).

لقد اثبتت قناة حيلان كما ذكرنا سابقاً من نبع حيلان، وعلى نحو أدق من ثلاثة ينابيع من قرية حيلان. وعلى مقربة من قرية حيلان انضمت إلى هذه المياه المناسبة من حيلان مياه أخرى تدفقت من نهر قويق عن طريق منشأة لتحويل المياه. وفي طريقها إلى حلب روت مياه النبع والنهر المندمجة في هذه القناة مجموعات من البساتين وقطعت الوديان محمولة على جسور

(١) ط ٢: ص ١٣٦، ٢٧٥، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٦١، ٤٠٦.

تحملها قناطر واخترقت أحد الجبال عبر نفق طويل يزيد طوله عن ١٠٠ م ووصلت إلى أطراف مدينة حلب الشمالية الشرقية عند باب الله. وبين باب الله وباب الحديد (دليل ٣٠٩) تفرعت عن القناة الرئيسية خمسة قنوات مدت بالمياه المحلات السكنية القديمة المتوضعة خارج أسوار المدينة في الشمال والشرق والجنوب.

لقد أطلق على كل فرع اسم نظام أو قناة. وقد سار الفرع الأول منها "نظام برد بك" [الذي يرمز إليه برقم ١ على الشكل ٤٣] باتجاه الشمال حول تل "قشلة الترك" (دليل ٥٠٠) ثم تبع الطريق الشرقي القديم المؤدي إلى شمال خارج المدينة متجهاً نحو الجنوب حتى تكية "بابا بيرام" (دليل ٥١١) لينعطف بعد ذلك نحو الغرب باتجاه قسطل الحرامي (دليل ٥٢٠) مروراً قبل ذلك بجامع الابن (دليل ٥١٣). عند قسطل الحرامي تفرعت عنه قناة ثانوية أطلق عليها عدان أو فرع، واتجهت نحو الجنوب باتجاه حمام البساتنة (دليل ٥٢٤) في حين استمرت قناة برد بك بسيرها باتجاه الغرب نحو جامع وقسطل شرف (دليل ٤٥٧)، الذي اتصل بها عن طريق قناة ثانوية قصيرة. من هنا تحولت القناة عبر سوق "الجديدة" باتجاه الجنوب مارة بجامع إيشير باشا (دليل ٤٤٩) وحمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦) متجهة بعد ذلك باتجاه الجنوب الغربي لتصل إلى زاوية المدينة القديمة الشمالية الغربية ولتتعطف من هناك جنوباً لتصل بعد ذلك إلى شارع باب الجنان إلى عند سبيل "أبو خشبة" (دليل ٢١٠). وبذلك تكون هذه القناة قد غذت في طريقها بالمياه، بشكل كامل أو جزئي، المحلات السكنية التالية: أقيول / أغيور (محلة ٦٧)، قسطل الحرامي (محلة ٧٢)، البساتنة (محلة ٧١)، الأكراد (محلة ٨٢)، جسر الكعكة (محلة ٨٣)، عبد الرحيم (محلة ٨٩)،

زقاق الأربعين (محلة ٧٣)، بالي برغل (محلة ٩٥)، عبد الحي (محلة ٩٠)، الشمالي (محلة ٩٦)، العطوي الصغير (محلة ٨٨)، العينين (محلة ٣٦) والمصابين (محلة ١١). وقد عاش في هذه المحلات السكنية حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ما يزيد عن ١٤٠٠٠ نسمة.

وتفرع النظام الثاني، "نظام علي بك" الذي يرمز إليه برقم ٥ على الشكل [٤٣]، عن القناة الرئيسية في محلة قارلق (محلة ٤٠) في منتصف الطريق الواصل بين جامع قارلق (دليل ٥٤١) وجامع الأحمدى (دليل ٥٤٢) باتجاه الجنوب ماراً بجامع قاسم نونو (دليل ٦٢٠) وجامع القطاط (دليل ٦١٩) وجامع قاضي عسكر (دليل ٦١٨) والسبيل المقابل له (دليل ٦١٧). هنا تفرعت عن النظام قناة ثانوية اتجهت باتجاه الجنوب الغربي نحو جامع هارون دده (دليل ٥٧١) وجامع آغا جق (دليل ٥٧٢) وجامع سليمانى (دليل ٥٧٣) وجامع مقبرة الأنبياء (دليل ٥٧٤). أما النظام نفسه فقد اتجه من جامع قاضي عسكر باتجاه الجنوب مروراً بجامع البلاط الفوقاني (دليل ٥٧٧) وجامع القطانة (دليل ٥٨٠) وجامع ساحة حمد (دليل ٥٨١) ليصل غربى المدرسة الطرنطائية (دليل ٦٠٠) إلى شارع باب النيرب، حيث انبثقت عنه قناة ثانوية اتصلت بقسطل علي بك (دليل ٥٩٩) وبالمدرسة الأنفة الذكر، ثم قطع شارع باب النيرب ليمد بالمياه المحلتين السكنيتين المتوضعتين جنوب الشارع والمعروفتين ببادنك (محلة ٦١) والسخانة (محلة ٥٨). وبذلك يكون هذا النظام قد مد بالمياه المحلات السكنية الثلاثة الأنفة الذكر بالإضافة إلى معظم أجزاء المحلات السكنية التالية: قاضي عسكر (محلة ٢٨)، الفرايين (محلة ٤٥)، البلاط التحتاني (محلة ٤٩)، صاجليخان فوقاني (محلة ٥٢)، البلاط الفوقاني

(محلة ٥٣)، جب قره مان (محلة ٥٤)، صاجليخان تحتاني (محلة ٥٥)، تلعران (محلة ٥٦)، الضوضو (محلة ٥٧)، محمد بك (محلة ٥٩) والأبراج (محلة ٦٤). وقد عاش في هذه المحلات السكنية في مستهل القرن العشرين الميلادي ما يزيد عن ١٥٠٠٠ نسمة.

وتفرع النظام الثالث، "نظام عز الدين" أو أقيول / أغيور [الذي يرمز إليه برقم ٣ على الشكل ٤٣]، عن القناة الرئيسية في محلة الدالين (محلة ٤٢) باتجاه الشمال، مروراً بجنوب محلة الصفا (محلة ٤٣) ومن ثم اتجه غرباً مروراً بالأجزاء الشمالية من محلات الملندي (محلة ٦٦) وابن يعقوب (محلة ٤٨) والشميصانية (محلة ٦٥) ثم تحول باتجاه الغرب إلى محلة عنتر (محلة ٨٠) عند قسطل الزيتون (دليل ٤٩٩) ثم انعطف باتجاه الشمال مخترقاً النوحية (محلة ٨١) حتى وصل إلى الجزء الجنوبي من محلة أقيول / أغيور (محلة ٦٧). وقد تفرعت عنه في النوحية (محلة ٨١) قناتان فرعيتان اتجهتا باتجاه الغرب وربطتا بشبكة الإمداد بالمياه محلات خراب خان (محلة ٧٩)، الماوردي (محلة ٧٨)، كوجك كلاسة (محلة ٩٧) والألمه جي (محلة ٦٨)، التي يقوم فيها جامع الميداني (دليل ٤٨٦) وجامع الفراء (دليل ٥٠٥) وحمام الألمه جي (دليل ٥٠٤). وقد عاش في هذه المحلات السكنية في مستهل القرن العشرين الميلادي ما يزيد عن ١٠٠٠٠ نسمة.



- ١) نظام برد بك (٤) القناة الرئيسية (٧) نظام المستامية (١٠) نظام مدرسة الشعبانية
 ٢) نظام المرعشلي (٥) نظام علي بك (٨) نظام شاهين بك (١١) نظام جامع الحيات
 ٣) نظام عز الدين (٦) نظام القطانة (٩) نظام حمام السلطان (١٢) نظام باب قنشرين

شكل رقم (٤٣): الإمداد بالمياه في حلب في بداية القرن السادس عشر الميلادي
 وتفرع النظام الرابع، "نظام القطانة" الذي يرمز إليه برقم ٦ على الشكل
 [٤٣]، عن القناة الرئيسية في المنطقة الواقعة بين حمام الرقبان (دليل ٥٤٩)
 وحمام الفرخ (دليل ٥٥٨) متجهاً باتجاه الجنوب نحو جامع البكره جي

(دليل ٥٧٠) وضريح الترمذي (دليل ٥٦٩)، حيث تفرعت عنه قناة ثانوية امتدت جنوباً حوالي ٣٠٠ م وقناة أخرى اتجهت غرباً وتفرعت مرة أخرى إلى فرعين: اتجه أحدهما شمالاً ووصل حتى جامع الدرج (دليل ٥٦٧) واتجه الآخر جنوباً. وقد مد هذا النظام بالمياه محلات خان السبيل (محلة ٥٠)، جقورجق (محلة ٥١)، جب قره مان (محلة ٥٤)، الضوضو (محلة ٥٧)، ابن نصير (محلة ٦٣)، والأبراج (محلة ٦٤)، التي عاش فيها حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ما يقارب ٤٥٠٠ نسمة، إلا أنه لم يمد غالباً بالمياه إلا جزءاً فقط من هذه المحلات السكنية. ويعتبر هذا النظام بالمقارنة مع سابقه الثلاثة قناة غير مهمة نسبياً.

وتفرع النظام الخامس والأخير من القنوات التي مدت بالمياه المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار، "نظام المرعشلي" [الذي يرمز إليه برقم ٢ على الشكل ٤٣]، عن القناة الرئيسية عند باب الحديد (دليل ٣٠٩) وسار شمالي سور المدينة موازياً له عبر محلات العريان (محلة ٧٧)، المرعشلي (محلة ٧٦) التي تضم خان أوج خان (دليل ٤٧٨) وقيسرية أوج خان (دليل ٤٨١) وحمام أوج خان (دليل ٤٨٠)، الطبلبة (محلة ٨٤) التي تضم جامع الزكي (دليل ٤٧٣) وزاوية الشيخ بعاج (دليل ٤٦٦)، بيت محب (محلة ٧٤) والعطوي الكبير (محلة ٨٧). وفي حارة الطبلبة تفرع عنه قناتان فرعيتان اتجهتا شمالاً وربطتا بشبكة المياه محلتَي القواس (محلة ٨٥) والمغربلية (محلة ٨٦). وقد مثل نظام المرعشلي المصدر الوحيد للمياه بنسبة لسكان هذه المحلات السكنية الذين زاد عددهم عن ٤٠٠٠ نسمة.

ولنلتفت الآن إلى مكونات شبكة المياه القديمة التي مدت بالمياه المحلات السكنية الواقعة ضمن الأسوار. فقد اتخذت القناة الرئيسية [التي يرمز إليها برقم ٤ على الشكل ٤٣]، بعد أن تفرع عنها النظام الأول، مسارها باتجاه الجنوب الغربي نحو المدينة، وبلغت المحلات السكنية القديمة في قارلق (محلة ٤٠) الممتدة في الشمال الشرقي [خارج أسوار المدينة]. من هنا تبعت القناة الرئيسية مسار سوق المشاطية (دليل ٥٣٨)، الذي يقع على امتداد المحور الشمالي الشرقي للمدينة الممتد خارج الأسوار، الذي وصلت القناة الرئيسية عن طريقه إلى باب الحديد (دليل ٣٠٩) الذي سمي لذلك بباب القناة أيضاً. ومن باب الحديد تبعت القناة في البداية المحور الشمالي الشرقي، الذي امتد عليه سوق باب الحديد (دليل ٣١٢)، ثم انعطفت على بعد ١٥٠ متراً تقريباً باتجاه الغرب وسارت مارة بجامع الإكنجي (دليل ٣١٦) وجامع بلبان (دليل ٣١٥) وسبيل الشيخ إبراهيم (دليل ٣١٤) حتى وصلت إلى جامع المستدامية (دليل ٣٢٠). حيث وجد موزع المياه الرئيس للمحلات السكنية الممتدة داخل الأسوار الذي أطلق عليه تسمية "قالب". ومن هذا الموزع الرئيس [القالب] تفرع أول نظام داخل الأسوار، نظام المستدامية [الذي يرمز إليه برقم ٧ على الشكل ٤٣]، باتجاه الجنوب في حين استمرت القناة بتدفقها باتجاه الغرب.

وقد مد نظام المستدامية بالمياه المحلات السكنية الموجودة في الشرق وفي الجنوب الشرقي من المدينة المسورة. فقد انطلق من جامع المستدامية مروراً بجامع الشيخ جوهر (دليل ٦٢١) عائداً إلى المحور الشمالي الشرقي، حيث تلاقى به عند جامع وحمام البياضة (دليل ٣٢٤ و ٣٢٥). من هنا تدفقت قنوات ثانوية إلى الأبنية المحيطة. ثم اتجهت القناة من حمام البياضة باتجاه

الجنوب إلى جامع الحموي (دليل ٣٣٠) وإلى حمام وجامع باب الأحمر (دليل ٣٣١ و ٣٣٢)، حيث تفرع عنها كما يفترض فرع ليصل حتى حمام اللبابيدية (دليل ٣٣٩)، إلا إذا كانت هذه الحمام قد مدت بالمياه من جهة الجنوب من جامع الأطروش (دليل ٣٣٧).

ومن باب الأحمر اتخذ هذا النظام مساره مستمراً باتجاه الجنوب، حتى وصل إلى جامع الطنبغا (دليل ٣٣٦). حيث تفرعت عنه قناة ثانوية، "عدان باب النيرب"، واتجهت باتجاه الشرق لتخرج من رقعة المدينة المسورة إلى ساحة المسلخ القديم، حيث انعطفت هناك باتجاه الجنوب إلى محلة الصفصافة (محلة ٦٢)، حيث تفرع عنها عدان ثانوي بالقرب من جامع كوجك آغا (دليل ٥٨٥) واتجه باتجاه الجنوب الغربي حتى وصل عند جامع شبارق (دليل ٥٩٧) إلى شارع باب النيرب. أما العدان الرئيس فقد تدفق من عند جامع كوجك آغا باتجاه الجنوب الشرقي وانتهى كذلك عند شارع باب النيرب.

وهناك عدان آخران اتخذتا مسارهما ابتداءً من عند جامع الطنبغا. أحدهما سار باتجاه الجنوب نحو شارع باب النيرب إلى داخل الباب، ثم انعطفت من هناك باتجاه الغرب ومد بالمياه مقام الشيخ بلال (دليل ٣٦٧) وجامع السكاكيني (دليل ٣٥٨)، ثم اتجه ثانية باتجاه الجنوب وساق المياه إلى جامع الساحة التحتاني (دليل ٣٦٩) والسبيل المقابل له (دليل ٣٧٠) ثم توغل باتجاه الجنوب وانتهى عند سبيل الساحة الفوقاني (دليل ٣٧٢). أما العدان الآخر فقد تدفق من عند جامع الطنبغا باتجاه الغرب إلى جامع الأطروش (دليل ٣٣٧). حيث تفرع هناك إلى قناتين ثانويتين. اتخذت إحداهما مسار شارع باب المقام إلى جامع الطواشي (دليل ٣٦٥) واستمرت باتجاه الجنوب حتى حمام الصالحية

(دليل ٣٧٧) وسبيل البك (دليل ٣٧٦) المقابل له واتجهت من هناك عبر باب المقام نحو الضواحي المتوضعة إلى الجنوب منه. واتخذت القناة الأخرى مسارها باتجاه الغرب وانتهت في ساحة بزة (محلة ٥) عند الساحة التي أعطت الحي اسمها وفي حمام ساحة بزة (دليل ٣٨٤) والسبيل المجاور له (دليل ٣٨٥).
لقد زود "نظام المستدامية" بالمياه جميع المحلات السكنية الأحدث عهداً من المحلات الموجودة داخل الأسوار، ونعنى بذلك البيضة (محلة ٢٤)، أجزاء من الجبيلة (محلة ٢٧)، مستدام بك (محلة ٢٥)، أوغل بك (محلة ٢٣)، الطنبغا (محلة ٢١)، أجزاء واسعة من ساحة بزة (محلة ٥)، الأعجام (محلة ١٧)، البستان (محلة ١٦)، الدحدالة (محلة ١٥)، القصيلة (محلة ٢٢)، داخل باب النيرب (محلة ٢٠)، داخل باب المقام (محلة ١٨)، المغازلة (محلة ١٩) بالإضافة إلى أجزاء من محلاتي تلعران (محلة ٥٦) ومحمد بك (محلة ٥٩) الواقعتين خارج الأسوار. كما ساق المياه إلى محلات الصمصافة (محلة ٦٢)، المعادي (محلة ٣٣)، المقامات (محلة ٣٢) والفردوس (محلة ٣١) الواقعة خارج الأسوار. وبذلك يكون هذا النظام قد مد بالمياه في مستهل القرن العشرين الميلادي حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة.

إن "نظام المستدامية" هو بدون شك أقدم القنوات الستة التي تم تناولها حتى الآن، وإن كان مسار بعض عدائاته قد تغير عدة مرات خلال قرون العصر المملوكي. ومن المفترض أن يكون قد أنشئ في بداية القرن الرابع عشر الميلادي، إذ يفترض أن يقدم تاريخ بناء جامع الطنبغا، الذي لعب دوراً كبيراً في صياغة شبكة توزيعه، والذي يعود إلى عام ٧١٨هـ/١٣١٨م دليلاً دامغاً على تاريخ إنشائه. ويبدو أن أحدث نظام هو "نظام أقيول" [أغيور]، وفي

مقطعه الأول على الأقل. فهذا المقطع الأول تؤرخه كتابة من عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م نقشت في قسطل الزيتون (دليل ٤٩٩). وعلاوة على القسطل فقد رُبط حوالي هذه الفترة مع بقايا شبكة القنوات الأقدم. لأنه يمكن بدون شك اعتبار كل من النظامين: "نظام المرعشلي" و"نظام القطانة" البقية الباقية من شبكة القنوات الأقدم، التي مدت بالمياه المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار قبل أن يحل محلها النظامان الممتدان على أطراف المدينة: "نظام برد بك" و"نظام علي بك" إبان النهضة العمرانية في أواخر العصر المملوكي. ويمكن تحديد تاريخ بناء هذين النظامين بدقة كبيرة من خلال الكتابات القديمة. فعلى قسطل الحرامي الذي يوجد في جامع يحمل نفس الاسم (دليل ٥٢٠) ويوجد في شمال المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار، توجد كتابة من عام ٨٩٦هـ/١٤٩١م وتشير إلى ترميم قام به تاجر يدعى برد بك، أطلق اسمه على هذا النظام. وفي نهاية "نظام علي بك" توجد على قسطل علي بك (دليل ٥٩٩) في شارع باب النيرب كتابة تعود إلى عام ٩١٥هـ/١٥٠٩م وتحمل اسم علي بك، والتي قلعة حلب. إن ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن علي بك هذا هو الذي أنشأ "نظام علي بك" يتمثل في ما تضمنته الكتابة الأنفة الذكر من إشارة إلى أن الإنشاء تم بتكليف من خاير بك. بالإضافة إلى ذلك يزودنا القلقشندي (ج٤، ص ١١٧) بمعلومات تشير إلى سبب إنشاء هذه القنوات، إذ يشير بشكل صريح، في مؤلفه الذي انتهى من وضعه عام ٨١٥هـ/١٤١٢م، إلى مشاكل الإمداد بمياه الشرب في حلب، القائمة آنذاك حتى لو أمكن وصل القناة بنبع الساجور. ولا يمكن فهم إنشاء هاتين القناتين إلا كحل لهذه المشاكل.

ولنتتبع الآن مسار القناة الرئيسية من الموزع [الغلاب] في المستدامية (محلة ٢٥)، الذي وصل إليه ثلثي المياه في حين تدفق الثلث الآخر في نظام المستدامية، إلى المناطق الأقدم في المدينة القديمة، التي كانت قبل العصر المملوكي مربوطة بقناة حيلان من خلال شبكة الإمداد بالمياه المذكورة أعلاه والتي مدها الظاهر غازي. هنا يفترض أن تكون أجزاء واسعة من شبكة القناة قد تطابقت في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي مع شبكة القنوات التي أنشأها الظاهر غازي، مع أنه من الطبيعي أن تكون التغيرات، التي طرأت على أشكال العقارات ومسارات الأزقة والتي رافقت النهضة العمرانية الواسعة إبان العصر المملوكي والعصر العثماني في منطقة الأسواق، قد أدت بالضرورة إلى الاستغناء عن بعض القنوات وإلى إنشاء قنوات جديدة أخرى.

من المستدامية (محلة ٢٥) تدفقت المياه في القناة الرئيسية باتجاه الغرب، إلى طرف القلعة الشمالي على طوله، ثم تبع طرفها الجنوبي الغربي حتى وصل إلى المدخل الشرقي للأسواق، وهذا المسار يتطابق بين حمام السلطان (دليل ٢٩٢) وسوق "المدينة" مع مسار القناة التي أنشأها الظاهر غازي. لقد تفرعت حوالي مستهل القرن العشرين خمس قنوات عن القناة الرئيسية بين السراي المصرية (دليل ٣٠٠) التي تقوم خارج سور المدينة الأيوبي وبين سوق "المدينة". وقد امتدت القناة الأولى [التي يرمز إليها برقم ٨ على الشكل ٤٣] والتي تفرعت من عند السراي باتجاه الشمال في البداية ومن ثم باتجاه الغرب لتمد بالمياه محلات شاهين بك (محلة ٢٦) وداخل باب النصر (محلة ٧) والبنبرة (محلة ١٠) والدباغة العتيقة (محلة ٩). وتمثلت أهم الأبنية التي اتصلت بهذه القناة في المدرسة القرناصية (دليل ٢٩٧)، حمام أرتيمور

(دليل ٢٨٣)، جامع الهندي (دليل ٢٨٥)، المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢)، قيسرية الملقية (دليل ٢٧٩)، مصبنة الزنابيلي [الأولى] (دليل ٢٨٠)، بيت جن بلاط (دليل ٢٥٣) والكنيس اليهودي (دليل ٢٥٥).

وتدفقت القناة الثانية [التي يرمز إليها برقم ٩ على الشكل ٤٣] باتجاه الشمال مروراً بحمام السلطان (دليل ٢٩٢)، واخترقت خانقاه الفرافرة (دليل ٢٨٩) والأبنية القائمة حوله وانتهت بالقرب من مسجد المضماري (دليل ٢٧٣) في سوق باب النصر (دليل ٢٧٤). وبذلك يتضح أن هذه القناة والقناة السابقة قد ساقتا المياه إلى نفس قطاعات المدينة تقريباً التي ساقت القناة الأولى المياه إليها في العصر الأيوبي، التي تفرعت في نفس المكان عن القناة الرئيسية عند حمام السلطان.

أما القناة الثالثة التي تفرعت عن القناة الرئيسية [والتي يرمز إليها برقم ١٠ على الشكل ٤٣] فلم تكن موجودة في العصر الأيوبي. وقد ابتدأت عند الشارع المؤدي إلى المدرسة السيفية (دليل ٢٩٠) وغذت بالمياه هذه المدرسة والمدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨) وانتهت بالقرب من الشعبانية. وهناك محاولة لنسب هذه القناة إلى العصر العثماني، إذ ربما تزامن إنشاؤها مع إنشاء المدرسة الشعبانية. وإذا صح ذلك، فإن تاريخ إنشائها هو نفس تاريخ بناء المدرسة الشعبانية الذي يعود إلى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م.

ومع القناة الرابعة [التي يرمز إليها برقم ١١ على الشكل ٤٣] نعود ثانية إلى شبكة المياه التي وجدت في العصر الأيوبي. فقد تفرعت عن القناة الرئيسية عند جامع الحيات (دليل ١٧٤)، شأنها في ذلك شأن القناة الثانية في العصر الأيوبي. وقد امتدت هذه القناة بفروعها العديدة، التي لم يكن بالإمكان

التطرق إلى جميعها هنا وتم الاكتفاء بإسقاطها على الشكل (٤٣)، لتمد بالمياه أيضاً نفس المنطقة تقريباً التي غذتها القناة الأيوبية بالمياه. علماً أنه كان هناك تحويل بمسار القناة باتجاه الجنوب وذلك في الجزء الغربي من المدينة القديمة. ففي حين وجدت القناة الأيوبية طريقها من المدينة إلى ظاهرها عبر باب الجنان، متدفقة شمالي العقبة (محطة ٢) فقد دارت القناة الأحدث حول هذه المحطة، القائمة على تل، من شرفها إلى جنوبها على طول المحور الممتد إلى باب أنطاكية. ويرجع سبب هذا التحويل باتجاه الجنوب للجزء الغربي من شبكة القناة بعد العصر الأيوبي إلى إنشاء "نظام برد بك" الذي جر المياه منذ عام ٨٩٦هـ/١٤٩١م إلى محلات المصابن (محطة ١١) وبحسيتا (محطة ١٢) وجب أسد الله (محطة ١٣) التي زودت بالمياه من باب النصر^(١) قبل هذا التاريخ.

لقد ساقّت هذه القناة المياه إلى سويقة علي (محطة ٨) وسويقة حاتم (محطة ١٤) والدباغة (محطة ٩) وإلى الجزء الجنوبي من محطة جب أسد الله (محطة ١٣) وإلى الجزء الشمالي من محطة الجلوم (محطة ١) وإلى أحد أطراف محطة الفرازة (محطة ٦)، أي إلى الجزء الشمالي من أسواق "المدينة" بجوامعها، بما في ذلك الجامع الكبير، وخاناته الكبيرة وأسواقه الطويلة، وتمثلت تتمتها في القناة الفرعية الأخيرة المتفرعة عن القناة الرئيسية عند المدخل الشرقي لسوق "المدينة"، [التي يرمز إليها برقم ١٢ على الشكل ٤٣] التي ساقّت المياه إلى الجزء الجنوبي من أسواق "المدينة". هنا تظهر أيضاً من

(١) لقد زودت بحسيتا وربما المصابن بالمياه من باب النصر، أما محطة جب أسد الله فقد جُرت المياه إليها من قناة جامع الحيات - فرع السويقة.

خلال التفرعات القائمة، عند المدخل الشرقي للأسواق، المطابقة لما كان قائماً في العصر الأيوبي تطابقت أخرى مع شبكة المياه الأيوبية. لكن في حين تفرعت في العصر الأيوبي قناتان عن القناة الرئيسية عند مدخل الأسواق، تدفقت إحدهما باتجاه الغرب نحو باب أنطاكية وسارت الأخرى باتجاه الجنوب إلى قلعة الشريف (محلة ٣)، فقد استغني بعد العصر الأيوبي عن الفرع الجنوبي. واستعيض عنه بعدآن ساحة بزة المتفرع عن قناة المستدامية، ولم يمد بالمياه المسطح الواقع بين الجامع الكبير وباب أنطاكية، كما في العصر الأيوبي، من الغرب [والأصح من الشرق] من مدخل الأسواق، وإنما من الشمال عن طريق القناة المتفرعة عن القناة الرئيسية عند جامع الحيات. أما القناة المتفرعة عن القناة الرئيسية عند مدخل الأسواق فقد اقتصررت بتفرعاتها على ربط الجزء الجنوبي من أسواق "المدينة" بالقناة أي على تخديم الجزء الأكبر من الجلوم (محلة ١) والجزء الجنوبي من سويقة علي (محلة ٨) والجزء الشمالي الغربي من ساحة بزة (محلة ٥) وكامل داخل باب قنشرين (محلة ٤).

إذا أمعنا النظر في عدد سكان المحلات السكنية التي زودت بالمياه عن طريق القناة الرئيسية والقنوات الفرعية والثانوية التي تدفقت بعد موزع المياه [القلاب] الذي توضع في المستدامية (محلة ٢٥)، وإذا تذكرنا أن ثلثي المياه الواردة إلى هذا القلاب قد تدفق في القناة الرئيسية، في حين تدفق الثلث الآخر في نظام المستدامية، عندها يمكن تصور مدى الحاجة إلى المياه التي كانت قائمة في أسواق "المدينة". فبينما بلغ عدد سكان المحلات السكنية التي زودت بالمياه عن طريق نظام المستدامية "حوالي ٢٠ ألف نسمة، بلغ عدد سكان المحلات السكنية التي انتشرت على محيط أسواق "المدينة" التي

زودت بضعف كمية المياه حوالي ١٨ ألف نسمة فقط. إن هذه المياه التي سقيت من القناة إلى نواة المدينة استهلكت من قبل الأهالي ومن قبل الناس الذين قدموا إلى الأسواق وإلى الجامع الكبير في مركز المدينة، من قبل الذين قاموا هنا بممارسة عملهم.

وبذلك نكون قد قدمنا لمحة عامة قدر الإمكان، يفترض أن تكون قد أعطت صورة عن القناة الرئيسية و مسارها وعن القنوات الفرعية التي تفرعت عنها وعن القنوات الثانوية التي تفرعت عن الفرعية. وقد بينا من أية قناة حصلت هذه المحلات السكنية أو تلك المنشآت الهامة على المياه. وخلال ذلك حاولنا شرح الجوانب التاريخية، بالاعتماد على وضع شبكة المياه حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م تقريباً من جهة، وعلى وصف شبكة إمداد مدينة حلب بالمياه إبان العصر الأيوبي، الذي تركه لنا ابن شداد، من جهة أخرى. غير أنه لم يكن من الممكن التطرق بالذكر إلى كل مناهل المياه المعروفة والقنوات الثانوية الواحدة تلو الأخرى وهذا ما سنقوم الآن بتقديم مثال عنه بالاعتماد على ما نجده عند الغزي (ج٢، ص ٤٢٤ وما بعد) من وصف لـ "نظام برد بك".

في ملحق (يسميه الغزي تنبيه) بالفصل الذي تناول فيه الغزي محلة قسطل الحرامي في كتابه نجد ما يلي: "يلحق بهذه المحلة قسطل الرمضانية وهو مما أنشأه برد بك في حدود عام ٨٩٠هـ [١٤٠٠م] يجري إليه الماء من قناة برد بك التي رأسها من قناة حلب الكبرى عند القبر الطويل فيخرج من جنوبي قناة برد بك هذه فرع يجري إلى بستان الأقباعي المعروف بجنينة يمش ثم يخرج من شماليه فرع إلى تكية الشيخ بابا بيرم [دليل ٥١١] ثم من شماليه أيضاً فرع إلى قسطل الرمضانية ومنه يؤخذ مجرى مغتصب إلى

مستشفى الرضائية المتقدم ذكره ويجري من هذا المجرى ماء يصب في
بستان الرضائية غصباً ثم يصب ماء أصل مجرى قناة برد بك في جرن
قرب جامع قسطل الحرمي [دليل ٥١٩] يسمى المقسم فيخرج منه فرعان
(أحدهما) يجري إلى جامع الابن [دليل ٥١٣] ومنه إلى قسطل الشرعوس ومنه
إلى قسطل الفتال ومنه إلى قسطل نازي ويخرج فرع آخر من قسطل
الشرعوس ينتهي إلى قسطل المشط ومنه إلى جامع قسطل المشط [دليل ٤٦٣]
و(الأخر) يجري إلى جرن آخر يسمى المقسم الثاني يخرج منه أربعة فروع،
أولها يجري إلى جامع إيشير باشا [دليل ٤٤٩] ومنه إلى قسطل السلطان تحت
برج الساعة [دليل ٢٤٣] في حضرة باب الفرج ومنه إلى قسطل المصابن ومنه
إلى قسطل أبي خشبة [دليل ٢١٠] في سوق باب الجنان [دليل ٢١٢] قرب خان
الزيت [دليل ٢٢٦]. وثانيها يجري إلى جامع شرف [دليل ٤٥٧] ومنه إلى قسطل
جامع شرف ومنه إلى قسطل رجب باشا ومنه إلى قسطل محلة بحسيتا
[دليل ٢٣٤] ومنه إلى سبيل الألتنجي. (وثالثها) إلى جادة التدريبية ومنها إلى
سبيل محلة الشمالي [محلة ٩٦] ومنه إلى حمام بهرام [دليل ٤٤٦]. (ورابعها) إلى
جامع الحرمي [دليل ٥١٩] ومنه إلى حمام البساتنة [دليل ٥٢٤] ومن جامع
الحرمي يخرج فرع آخر إلى قسطل جامع الحرمي الكائن على بابه ومنه إلى
تربة المعظم [دليل ٥٢١] ويخرج من قسطل جامع الحرمي فرع آخر إلى
مسجد خير الله [دليل ٥٢٥] ومنه إلى قسطل الأكراد ومنه إلى قسطل جادة
التدريبية*.

إن التمعن في هذه التفاصيل يدل على الأماكن التي سيقف المياه إليها.
وأكثر الأماكن التي يرد ذكرها تتمثل في القساطل والأسبلة العامة، أي

الأماكن التي حصل منها الأهالي على المياه. ثم يأتي بالمرتبة الثانية ذكر الجوامع، حيث استخدمت المياه للشرب وللوضوء قبل إقامة الصلاة. بعدها يتم التطرق إلى ذكر تربة وضريح ومشفى وحمامات وبساتين.

ولم تتدفق هذه المياه إطلاقاً على نحو غير منتظم من القناة الرئيسية في القنوات الفرعية ومن القنوات الفرعية إلى القنوات الثانوية والمتفرعة عنها. فعند تفرع القنوات (ج. نظام) عن القناة الرئيسية استخدمت تجهيزات تحكمت في كمية المياه الجارية إلى النظام [القناة]. ولهذا الغرض استخدمت صمامات ذات مقطع عرضي محدد تدفقت من خلالها المياه. وتعلقت كمية المياه المتدفقة عبر هذه الصمامات بالمقطع العرضي للصمام وبمكان توضع الصمام بالنسبة لمنسوب المياه. فإذا توضع على نحو منخفض يكون عندها ضغط المياه أعلى وتدفق المياه بالتالي عبر الصمام أكثر مما كان عليه الحال عندما توضع على نحو أعلى وكان ضغط المياه أقل. كما تعلق تدفق كمية المياه من ناحية نالثة بالزمن. فبعض القنوات كانت مفتوحة ليلاً نهاراً وبعضها لساعات معدودة وبعضها الآخر نهاراً فقط أو ليلاً فقط.

وقد تغيرت فترة وكمية المياه الجارية إلى القنوات المختلفة مع الزمن وتطلب الأمر تحديد ذلك في وثائق ملزمة قانونياً، حفظت في أرشيف المحكمة. ومن وثيقة نشرها صبحي مظلوم (١٩٣٤م، ص ٣٩-٥٩) يتبين لنا كيفية ضبط توزيع المياه في عام ١١٣٣هـ/١٧٢١م، وقد وضعت هذه الوثيقة بالاعتماد على عملية رفع غطت كامل رقعة المدينة، وتضمنت الوثيقة ذكر ٨٩ مستقبل رئيس مع معلومات عن المقطع العرضي للصمام وفترة تدفق المياه، وشملت بعد ذلك توزيع معظم المياه داخل المحلات السكنية. وقد

احتوت الوثيقة أسماء ١٣ حياً من أحياء المدينة و ١٦ داراً تعود ملكيتها للأسر الشهيرة أو لكبار الحكام و ١٠ حمامات عامة و ١٧ بئراً عاماً أو خاصاً ونطرت إلى القلعة وإلى دولا ب مياه وبستان. وقد ذيلت الوثيقة بتوقيع قاضيين وبتوقيع والي حلب.

ومما يلفت النظر بشكل خاص في هذه الوثيقة الاهتمام الكبير بدور السكن ذات الملكية الخاصة، التي كان إمداد مالكيها بالمياه مضموناً بشكل دائم وعلى نحو كاف، ولم يكن ذلك بالتأكيد في صالح السكان البسطاء، الذين افتقروا إلى المياه أحياناً كما يتبين من وثيقة أخرى تعود إلى عام ١١٧٢هـ/١٧٥٨م (صحي مظلوم، ١٩٣٤م، ص ٨٧-٨٩) خلافاً حول الحصول على المياه نشب بين أهالي صاجليخان (محلة ٥٢ و ٥٥) وأهالي علي بك (محلة ٢٨). فقد توجه أهالي المحلة الأولى بشكواهم مباشرة إلى السلطان المتربع في إسطنبول ضد أهالي المحلة الثانية الذين قطعوا عنهم المياه لصالح ثلاثة جوامع في حيهم. وقد أوعز السلطان إلى قاضي حلب بحل الخلاف وقد حصل ذلك فيما بعد أيضاً.

في الختام نورد ملاحظة حول المستوى الصحي لشبكة الإمداد بالمياه هذه، التي تعتبر رائعة في الأحوال التقليدية. فقد أجرت سلطة الانتداب الفرنسي في عام ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م تجربة على المياه في قسطل الحرامي (دليل ٥٢٠) تمخضت عن وجود ٢٠ - ٤٠ ألف كوليبكتريا [وحدة قياس للتلوث] في اللتر، وهو عدد يفوق بكثير الحد الأعلى المسموح به. مع ذلك فقد كان سكان حلب سعداء بشبكة مياههم حتى أنهم ذهبوا إلى تقريضها وتمجيدها، وعلى المرء أن يفكر فقط في أصفهان [إيران] أو هراة [أفغانستان]، حيث

توضعت أو لا تزال تتوضع حفر المياه المالحة على مقربة مباشرة من القساطل. لذلك فليس من المدهش أن يقوم المؤرخون الحلبيون بمدح مياه مدينتهم أكثر من أي شيء آخر وأن ترد في مؤلفاتهم بكل فخر أشعار من النمط التالي (ابن الشحنة، ص ١٦١):

لقد طفت في الآفاق شرقاً ومغرباً وقلبت طرفي بينها متقلباً
فلم أرى كالشهباء في الأرض منزلاً ولا كقويق في المشارب مشرباً



الفصل الرابع عشر

البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

لقد خُصص معظم الجزء الثاني من كتاب الغزي "نهر الذهب" لاستعراض المحلات السكنية المتفرقة في حلب (التي تجاوز عددها المائة محلة سكنية، والتي تم تناول ٩٩ محلة منها هنا). في بداية كل فصل يرد عقب اسم المحلة وعدد بيوتها تصنيف للأهالي تبعاً لانتمائهم الديني وجنسهم. يتبع ذلك وصفاً لموقع المحلة السكنية ينهج نهج المدونات القديمة - أي أن الغزي يشير إلى المحلات السكنية التي تحد المحلة السكنية المشار إليها جنوباً وغرباً وشمالاً وشرقاً.

يتبع هذه المعلومات التي تأتي في المقدمة تعداداً وأحياناً وصفاً للأوابد الأثرية أو بالأحرى للآثار الخيرية، أي للأبنية العامة القديمة، المتمثلة في الجوامع والحمامات والمدارس والأضرحة والمنشآت العامة الأخرى. في هذا الجزء من كتابه يصف الغزي على نحو مستفيض العديد من الأبنية ويدون الكتابات المنقوشة عليها ويستعرض أوقافها. بعد ذلك يذهب إلى تعداد المنشآت الاقتصادية الموجودة في كل محلة سكنية ويذكر أسماء "الأسر الشهيرة" ويشير إلى "الدور العظام" فيها.

إن هذه الدراسة التي وضعها الغزي يمكن بالطبع أن تشكل، مع المعلومات الواردة في مواضع أخرى من مؤلفه وإلى جانب المعلومات الواردة

في مؤلف الطباخ، قاعدة لكتابة تاريخ اجتماعي لحلب في العصر العثماني. ومع أن كتابة مثل هذا التاريخ لا نرمي إليها هنا، إلا أن هذه المادة التي أعدها الغزي ينبغي أن تفيدنا هنا في تصور حال المدينة قبل أن تعثر بها رياح التحديث وقبل أن تجتاحها التغيرات الصارخة التي طرأت على بنيتها. وكما وقف الغزي، كشخص في مفترق الطرق، بين العراقة والحداثة المتأثرة بالغرب (فهو يقتبس في كتابه على سبيل المثال عن مؤلفين غربيين)، كذلك شمخت حلب في ذلك الحين قبل التغيير. إن المحلات السكنية الحديثة في غرب المدينة القديمة وشمالها كانت قد خططت وشيدت أجزاء منها آنذاك، وأول توسيعات للشوارع (التي لم تكن اختراقات على كل حال) كان قد تم القيام بها في نطاق المدينة القديمة، إلا أن حلب والحلبين ما كانوا قد تغيروا بعد، حتى أننا نستطيع بدون تردد القول أن حلب التي يصفها الغزي هي أقرب إلى حلب التي وصفها ابن العجمي من حلب اليوم. إن حلب التي يصفها الغزي هي حلب كما بدت في ملامحها الأساسية على مر قرون من الزمان، وقد غيرت السنوات الخمسون التي تلت وفاة الغزي (ت: ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م) المدينة وناسها أكثر مما غيرت فيهم الأربعمئة عام التي سبقت ولادة الغزي (عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م، انظر الزركلي، ج ٦، ص ٦٠).

إن المعلومات التي يوردها الغزي حول الأهالي، والتي تتناسب مع فترة أوائل هذا القرن، لا يذكر الغزي فيما إذا كانت تعتمد على الإحصاء العثماني الأخير لعدد السكان الذي تم في عام ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م أو فيما إذا كانت تعتمد على الإحصاء الفرنسي الأول الذي تم في عام ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م (انظر الغزي، ج ١، ص ٣٣٢ وما بعد). إن هذه المعلومات ينبغي تحليلها هنا مرتين من ناحيتين مختلفتين: مرة من ناحية المحلة السكنية وعدد سكانها وتركيباتهم الاجتماعية

ومرة من ناحية المحلة السكنية وتجهيزها بالمرافق العامة والمنشآت الاقتصادية. لذلك يبدو أنه لا حاجة للاستعجال في طرح السؤال عن معنى محلة سكنية وعن ماهية المحلات السكنية الواردة عند الغزي. فالهدف من هذا الفصل يتمثل في توضيح ماهية المحلة السكنية في حلب بالشكل الذي كانت عليه حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م وفي تبيان كيفية اختلاف محلة سكنية عن أخرى. لقد ارتبط مفهوم الحي السكني الذي استخدم الغزي عوضاً عنه التسميات العربية "حارة" و"محلة" بدون ضوابط واضحة، بالنسبة لحلب على الأقل، بإضفاء الحياة والمغزى. ويكتفى هنا بالإشارة إلى أنه بالرغم من أن المحلات السكنية، التي أتى الغزي على ذكرها، تمثل وحدات إدارية مالية، إلا أنها تجسد أيضاً، وفي الدرجة الأولى، وعي سكانها بانتمائهم إلى الجماعة. إن المحلات السكنية التي استعرضها الغزي لم تخطط على لوحة مرسوم، وإنما تشكلت من قبل قاطنيها كوسط لتصرف شؤون حياتهم ربطهم به شعورهم بالانتماء إليه. لذلك فإن أسماءها واتساعها تشكل أيضاً مرجعاً تاريخياً.

١٤ - ١ - توزيع المحلات السكنية والبنية السكانية

(شكل رقم ٤٤ - ٤٨، جدول رقم ١٦ و ١٧)

لقد سبق وتطرقتنا أعلاه إلى تصنيف المحلات السكنية في مدينة حلب إبان القرون الوسطى (انظر فصل ٧-٥ و ٧-٧ و ٧-٨). ولاحظنا كيف توزعت المحلات السكنية في الضواحي حوالي منتصف القرن الثالث عشر الميلادي على ثلاثة وحدات إدارية كبيرة (الحاضر السليمانى، الرمادة، بانقوسا)، وكيف قسمت هذه الوحدات إلى محلات سكنية (حارات). في مقابل ذلك قامت في القرن الخامس

عشر الميلادي ٣٩ وحدة إدارية داخل أسوار المدينة و ١٩ وحدة إدارية خارج أسوار المدينة، قسم بعضها، كما اتضح من ارتباط مسجد الجمعة بالمحلة، إلى وحدات إدارية مستقلة داخل المحلة الواحدة. لقد تحولت المحلات على مر الأيام إذاً، ولأن عدد المحلات السكنية التي نهمنا قد تضاعف في العصور الأحدث أكثر فأكثر، فإننا نستطيع أن نرى فيها تعامل الإدارة [البلدية] مع البنى الأساسية.

هناك عامل آخر لعب دوراً في تضاعف المحلات السكنية أيضاً وتمثل في العيش الجماعي للناس داخل المحلات السكنية وفي مشاكله. وإذا كان قد وجد لدينا، في القرن الخامس عشر الميلادي، عدد قليل من المحلات السكنية التي قامت خارج الأسوار، كما ميزتها المصادر، فذلك لا يرد إلى خلل في المصادر المتوارثة. فمقابل الـ ١٩ وحدة إدارية التي قامت خارج الأسوار، قامت ٣٩ وحدة إدارية (أي أكثر بكثير مما هو عليه الحال اليوم) داخل الأسوار. وفي الأحياء الموغلة في القدم الواقعة داخل الأسوار عاش الناس لزمن أطول مع بعضهم، وأتيحت لهم عبر القرون مجالات كافية لأن يتنازعوا ولأن يتفرقوا في وحدات صغيرة، تحكمت كل واحدة منها بشؤونها لوحدها. أما خارج أسوار المدينة، في الأحياء التي استوطنت حديثاً، فلم تبلغ النزاعات حدتها إلى هذه الدرجة.

كما أنه ليس من المدهش أيضاً، أن يتمخض أول مصدر لنا يعود إلى ما بعد القرون الوسطى، ويحتوي على معلومات عن توزيع المحلات السكنية ويتمثل في مقال السيد دارفيو d'Arvieux الذي يعود إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، عن تقسيمات أخرى (دارفيو، ١٧٥٦م، ج٦، ص ٣٧٤-٣٧٧). إن المحلات السكنية، التي هي عبارة عن مرآة تعكس تفكير وإحساس أناس عاشوا في زمن معين، تخضع لتغير دائم وتفاعل مع الإجراءات الإدارية.

يتطرق دارفيو إلى ذكر ٧٢ محلة سكنية، ٢٢ منها داخل المدينة المسورة و ٥٠ خارج الأسوار، ويذكر عدد منازلها. إن المحلات السكنية التي قامت داخل الأسوار تضاعل عددها إذا منذ القرون الوسطى، أما المحلات السكنية التي قامت خارج الأسوار فقد ازداد عددها. وهذا ما ينسجم بالنسبة للمدينة الكائنة، خارج الأسوار، مع الفكرة التي طرحت أعلاه عن الانشطارات المتزايدة، إلا أنه يتناقض مع الفكرة المطروحة بالنسبة للمدينة الكائنة داخل الأسوار، ويسمح لذلك بالتخمين بأنه علينا أن ندخل في الحسبان أيضاً انقلاب عملية التثنت والتفرق. إلا أن توسع واضمحلال المحلات السكنية وتزايد عدد سكانها وتراجعها لا يمثل بالطبع شعور الناس وتفكيرهم فقط. فالمحلات السكنية يمكن أن تخضع أيضاً للتوسيع والتصغير من قبل من يكتب عنها، فيما إذا نسي ببساطة أن يدرج بعض مكوناتها طبي سرده أو فيما إذا أضاف إليها ما لا يندرج تحتها. مع ذلك لا يصح إسقاط فترة زمنية تزخر بمعلومات عن عدد المحلات السكنية وأسمائها على واحدة أخرى. وتبرهن على ذلك بشكل ممتاز المقارنة بين ابن شداد والمؤلفين الذين عاشوا في العصر المملوكي، فقد دونوا في مؤلفاتهم أخبار محلات سكنية معينة وقصدوا بذلك محلات سكنية أخرى وساعدونا على استيعاب التحول الكبير في استيطان المناطق المنتشرة خارج أسوار مدينة حلب بشكل واضح.

إن مثل هذه الاختلافات، وإن كانت ليست جذرية على كل حال، نجدها بين المعلومات الواردة عن المحلات السكنية عند دارفيو d'Arvieux وعند الغزي. إلا أننا لا نريد أن نشغل أنفسنا هنا بتتبع هذه الاختلافات، وإنما سنلتفت مباشرة إلى المعلومات التي تركها الغزي لنا. وكما ذكرنا أعلاه، يشير الغزي

عند ذكره لكل محلة سكنية إلى المحلات السكنية التي تحدها. وقد شكلت هذه المعلومات الأساس لتمثيل توزيع المحلات السكنية في المدينة على المخططات المحمولة على الأشكال ذات الأرقام من (٤٤) إلى (٥٠). إن مراكز المحلات السكنية - وبالتالي حدود المحلات السكنية المجسدة بخطوط على الخرائط - قد تحتاج لإزاحات طفيفة هنا أو هناك، باتجاه الغرب أو الجنوب أو الشرق أو الشمال، إلا أنها جاءت كما يفترض قريبة جداً من الواقع، فالمباني العديدة الواردة في نص الغزي، والقائمة داخل المحلات السكنية، تمكن من القيام بتدقيق في غاية الدقة، لذلك تبقى الصورة الإجمالية صحيحة على أية حال.

إذا أمعنا النظر في أحياء المدينة هذه، فإنه مما يلفت النظر للوهلة الأولى الاختلاف غير العادي في مساحتها. فهناك محلات سكنية كبيرة جداً كالجلوم (محلة ١) وساحة بزة (محلة ٥) من جهة، وهناك محلات سكنية صغيرة جداً كجسر الكعكة (محلة ٨٣) وعبد الرحيم (محلة ٨٩) من جهة أخرى. ومما يلفت النظر أيضاً أن المحلات السكنية الكبيرة تقع داخل رقعة المدينة التي كان السور الأيوبي يحيط بها وأن المحلات السكنية الصغرى تقع في أحياء المدينة التي شيدت في العصر المملوكي في الجهة الشمالية خارج أسوار المدينة. وإذا تمعنا أيضاً في مناطق التوسع المتفرقة في المدينة، في المنطقة الواقعة داخل السور الأيوبي وفي المنطقة الواقعة بين السور الأيوبي والسور المملوكي وفي الضواحي المنتشرة في الجهة الشرقية وفي الضواحي المنتشرة في الجهة الشمالية، فإنه مما يلفت النظر أن متوسط مساحة المحلة السكنية يتضاعف طرماً مع عمرها. فالمحلات السكنية التي تقع في أقدم جزء من مدينة حلب هي في



شكل رقم (٤٤): تصنيف المحلات السكنية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

العادة أكبر من تلك التي تقع في مناطق المدينة التالية في سلم القدم، وهذه تكون بدورها أكبر من تلك التي تقع في الضواحي الشرقية، وهذه أكبر أيضاً من تلك التي تقع في الضواحي الشمالية.

ملاحظة عامة أخرى بخصوص أسماء المحلات السكنية ينبغي طرحها هنا. ففي أقدم منطقة من المدينة نجد فقط تسميات عربية وأقدم من العربية (أرامية) للمحلات السكنية وفي الجزء القديم الأحدث تصادف إلى جانب التسميات العربية تسميات ليست عربية أيضاً، إلا أنها تنسب إلى أشخاص قاموا ببناء جوامع في فترة زمنية معينة، استمدت المحلات السكنية أسماءها منهم. أما في الضواحي الشرقية فتظهر بشكل أوضح تسميات غير عربية للمحلات السكنية تميز أقليات غير عربية. إلا أن هذه التسميات غير العربية نلاحظ أنها تتحسر ثانية بوضوح في المنطقة الأحدث من المدينة الواقعة في الضواحي الشمالية. ويقسم الغزي المدينة القديمة الموزعة داخل الأسوار وخارجها إلى ٩٩ محلة سكنية^(١)، تتوضع ٢٧ محلة منها داخل الأسوار وتتوضع البقية خارج الأسوار.



(١) يزيد عدد المحلات السكنية الواردة عند الغزي عن هذا العدد بمحلتين يعتمد المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube إلى عدم التعرض حتى لذكرهما. وقد تبين لنا بعد مقارنة المحلات السكنية الـ ٩٩ التي ترد في النص والتي يبني عليها جداوله (جدول ١٦ و ١٧ و ١٨) مع المحلات السكنية التي خصص الغزي لها الجزء الثاني من كتابه أن هاتين المحلتين هما: حارة الشيخ أبو بكر (انظر الغزي، ج ٢، ص ٤٤٠) وحارة البقارة (انظر الغزي، ج ٢، ص ٥٠٧). ولأن سبب الحقيقي الذي دفع المؤلف هـ. غاوبه إلى تجاهلها، فإن كان الغزي لم يذكر صراحة حدود المحلة الأولى، كما نهج في عمله مع أنه يشير صراحة إلى موقعها على جبل الغزالات المعروف لمعاصريه، فإنه يذكر حدود الثانية بوضوح تام. كم لا يبرر وقوعهما على أطراف الضواحي - الأولى في الشمال الشرقي والثانية في الجنوب إلى الجنوب الغربي - وصغرهما من ناحية عدد السكان - الأولى ١٠٥ نسمة والثانية ٣٥٠ نسمة - أن يتم تجاهلها ببساطة. وإن كانت الثانية لا تحتوي على آثار فالأولى تضم تكية ومزاراً يؤمه الأهالي المحافظون حتى اليوم بل ولا تزال المحلة عامرة حتى اليوم.

والغريب في الأمر أن المؤلف هـ. غاوبه قد أتى على ذكر محلات أقل من هاتين المحلتين عدداً وأدنى منهما شأنًا كحارة أعراب المشارقة (٧١ نسمة) والفردوس (٩٢ نسمة) والكتاب (١٣٤ نسمة). بقي أن نشير هنا إلى أن الغزي كان قد تطرق في كتابه إلى ذكر محلتين تحت اسم البقارة: أطلق على الأولى 'محلة البقارة' وقرنها مع السخانة (محلة ٥٨) - انظر الغزي، ج ٢، ص ٣٤٩ - محددًا موضعها (قبلة البرية وشرقاً كتان وغرباً برية الشيخ جاكير وشمالاً سور باب النيرب) ومشيراً إلى عدد دورها (٥٢) وعدد سكانها (٢٥٢ نسمة) وديانتهم (مسلمون) وإلى أنه لا يوجد آثار فيها. أما الثانية فيأتي على ذكرها في موضع آخر في نفس الجزء من كتابه (انظر الغزي، ج ٢، ص ٥٠٧) ويطلق عليها تسمية حارة "البقارة" محددًا موضعها بصراحة جنوبي حارة القرباط (محلة ٩٨) ومشيراً إلى عدد دورها (٧٠) وعدد سكانها (٣٥٠ نسمة) وإلى أنه يوجد بالقرب منها "زاوية تعرف بمزار الشيخ جاكير". وقد قام المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بذكر الأولى مقرونة بمحلة السخانة (محلة ٥٨) كما فعل الغزي في حين لم يتطرق إلى الثانية بتاتاً في النص، أما في إسقاطه للمحلات السكنية على الخارطة فقام بدمجها في محلة واحدة. لكن الغزي الذي يفهم المرء من كلامه أن المحلتين توضعتا في بقعة واحدة أو إلى جانب بعضهما البعض والذي نثق به كما يثق به المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube نفسه يشير إلى محلتين مختلفتين في عدد الدور وعدد السكان.

ولتبيد هذا الالتباس نعود إلى الغزي وتحديده لمواقعهما وإلى المؤلف هـ. غاوبه وإسقاطه للمحلات السكنية على مخطط المدينة (شكل ٤٤). ففي تحديده لموقع الأولى، التي يرد ذكرها مقروناً بالسخانة ويفهم من النص أنهما تتميزان بعدد البيوت والسكان إلا أنهما تشكلان محلة واحدة، يشير الغزي إلى أنها يحدها 'جنوباً البرية وشرقاً كتان وغرباً برية الشيخ جاكير وشمالاً سور باب النيرب'. ولكن غربي هذه المحلة يسقط المؤلف هـ. غاوبه على مخطط المدينة موقع حارة القرباط (محلة ٩٨) اعتماداً على الغزي الذي يقتصر في تعريفه بهذه المحلة على أنها تقع إلى الشرق من جامع التوبة (دليل ٦١١). وإذا جارينا المؤلف هـ. غاوبه في ذلك، عندها يتبين لنا أن حارة القرباط تقع إلى الغرب من السخانة، إلا أن الغزي لا يشير إلى ذلك وإنما يذكر أنه إلى الغرب من السخانة كانت هناك برية الشيخ جاكير. فإذا كان توضع محلة القرباط صحيحاً فهذا يعني أن حارة البقارة، التي يشير الغزي إلى أنها تقع جنوبي حارة القرباط، تقع أيضاً غربي السخانة وأن حارتي القرباط والبقارة قد شيدتا في وقت متأخر في موضع برية الشيخ جاكير أو

ولا يزال القسم الأكبر من المحلات السكنية التي أتى الغزي على ذكرها قائماً حتى الآن. فقط في الجهة الغربية أزيل بعض المحلات السكنية القديمة عن بكرة أبيه، ولم يبق من ضاحية الكلاسة القديمة الكبيرة إلا النذر اليسير. وإلى نفس المصير الذي آلت إليه المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار الأنفة الذكر آلت محلة بحسيتا القديمة التي قامت داخل الأسوار والتي تعتبر إحدى أقدم أحياء المدينة.

إلى جانب الاعتبارات العامة المطروحة آنفاً والملاحظات التي تتسحب على كامل مدينة حلب فيما يتعلق بتوزيع المحلات السكنية فيها ينبغي أن ينصب اهتمامنا في هذا الفصل على مسألتين مميزتين، تتمثلان في تركيبة الأهالي تبعاً لانتمائهم الديني داخل المحلات السكنية وعلى مستوى المدينة، وفي العلاقة بين حجم المحلات السكنية وعدد سكانها وعدد دورها. إن الإجابة على السؤال الأول سنتلخص في الرأي الواسع الانتشار الذي يعتبر التجانس الديني داخل المحلات السكنية من سمات المدينة الإسلامية أما بالنسبة للمسألة الثانية فينبغي محاولة

على جزء منها، خاصة أن الغزي يذكر في وصفه لحارة البقارة أنه تقع إلى القرب منها زاوية الشيخ جاكير. من ناحية أخرى، في أثناء تعريفه بمحلة الكتان، التي يشير هنا أنها تقع إلى الشرق من السخانة والبقارة، يشير الغزي أنه يحدها غرباً السخانة ولم يذكر "السخانة والبقارة".

في الختام نلخص الموضوع على الشكل التالي: لقد قامت على الأرجح في الضاحية الجنوبية الغربية محلة، عرفت باسم محلة السخانة والبقارة، تحولت مع الزمن إلى محلة إقامة للسخانة فقط وقام في غربها على البرية التي كانت تحدها في هذه الجهة حارتي القرباط والبقارة. وبالنتيجة فإن المحلتين لا تمثلان محلة واحدة كما فعل المؤلف هـ. غاوبه في إسقاطه لكليهما على المخطط كحالة واحدة معتمداً إحصائيات الأولى فقط ومهملاً الثانية مثلما أهمل حارة الشيخ أبو بكر وسكانها. وقد اكتفينا بذكر ذلك هنا وبإضافة ذلك على الجداول دون أن نعدل في النص لأننا لو قمنا بذلك لكنا دخلنا في مشاكل لا تنتهي.

توضيح فيما إذا كان من الممكن تحديد كثافة سكانية وكثافة عمرانية مرتفعة أو منخفضة في محلات سكنية معينة، وتوضيح ماذا يمكن أن يتمخض عن ذلك. ويشكل أساس اعتبارنا بالنسبة للمسألة الأولى الجداول التي يتضمنها الملحق، والتي جمعت فيها المعلومات حول عدد المنازل وعدد السكان التي يوردها الغزي بعد أن صحح بعضها^(١) وأعيد ترتيب بعضها الآخر. ففي نص الغزي هناك بعض الأخطاء المطبعية التي تم تصحيحها^(٢) كما أن تصنيف الغزي

(١) في الحقيقة هناك أخطاء عند الغزي لا أعرف إن كان بالإمكان تسميتها أخطاء مطبعية أو فيما إذا كانت مطبعية فعلاً. فهي أخطاء حسابية تتمثل في خطأ في حاصل الجمع لمجموع أفراد طائفة معينة أو لمجموع الذكور أو الإناث أو في حاصل مجموع عدد السكان لمحلة سكنية معينة، انتبه إليها المؤلف هـ. غاوبه وصحح بعضها، ولا يتطلب الكشف عنها عناء كبيراً. انظر عند الغزي الأخطاء الواردة في مجموع عدد السكان أو مجموع أفراد أحد الطوائف أو... بالنسبة لمحلات العقبة ط: ١: ص ٨٧ / ط: ٢: ص ٧٠، المصابين ص ٢٠٣ / ١٥٨، جب أسد الله ص ٢١٥ / ١٦٧، سويقة حاتم ص ٢٣٤ / ١٨٠، جقور جق ص ٣٤١ / ٢٦٥، أقبول / أغيور ص ٤٠٨ / ٣٢٤، المرعشلي ص ٤٣٢ / ٣٤٤، جقور قسطل / العريان ص ٤٣٤ / ٣٤٦، عنتر ص ٤٣٩ / ٣٥١، الأكراد ص ٤٤٩ / ٣٦١، الطلبة ص ٤٥٢ / ٣٦٣، المغربلية ص ٤٥٧ / ٣٦٨، العطوي الكبير ص ٤٥٨ / ٣٦٩، عبد الرحيم ص ٤٦٠ / ٣٧١، عبد الحي ص ٤٦١ / ٣٧٢، الهزازة ص ٤٦٢ / ٣٧٤، الغطاس ص ٤٦٣ / ٣٧٦، التومايات ص ٤٦٤ / ٣٧٨، الصليبية ص ٤٦٨ / ٣٨١، الشمالي ص ٤٩٦ / ٤٠١، القرباط ص ٥٠٦ / ٤٠٩.

(٢) لقد انتبه المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube للأخطاء المشار إليها أعلاه وقام بتصحيحها، وقد تمثلت هذه الأخطاء بإحصائيات جب أسد الله، جقور جق، أقبول / أغيور، عنتر، الأكراد. إلا أنه أخطأ في تصحيح بعضها الآخر وفي نقل بعض المعلومات عن محلات سكنية أخرى غير الواردة أعلاه وفي سلسلة أخطاء أخرى، لا بد من التوقف عندها:

• يصحح المؤلف هـ. غاوبه خطأ مجموع عدد السكان لمحلات المصابين، المرعشلي، العطوي الكبير، مع العلم أن حاصل الجمع عند الغزي لا يحتاج إلى تصحيح ومرد ذلك إلى أنه لم

ينتبه إلى أن مجموع عدد المسلمين ومجموع عدد الأرمن ومجموع عدد الروم الكاثوليك، وذلك على التوالي تبعاً للمحلات الأنفة الذكر، الذي يدخل في حساب مجموع عدد السكان، قد ورد خطأ عند الغزي.

• يحاول المؤلف هـ. غاوبه تصحيح مجموع عدد السكان، الذي ورد خطأ عند الغزي، فيما يخص محلات جقور قسطل / العريان، الشمالي، الطيلة، المغربية، عبد الرحيم، عبد الحسي، التومايات؛ إلا أنه يصحح ذلك خطأ لأنه لم يدقق مجموع عدد السريان، المسلمين، الأرمن الكاثوليك، الموارنة، المسلمين، الروم الكاثوليك التي ترد هناك خطأ وذلك على التوالي تبعاً للمحلات الأنفة الذكر.

• يصحح المؤلف هـ. غاوبه خطأ مجموع عدد السكان لمحلات الشماعين وقسطل المشط وبيت محب بعد أن يقوم بنقل خاطئ لمجموع الروم الكاثوليك والبروتستانت (في الشماعين) ومجموع الروم الكاثوليك (في قسطل المشط) ومجموع الروم الكاثوليك والأرمن (في بيت محب) مع أن هذه ترد مضبوطة عند الغزي كما أن مجموع عدد السكان لا يحتاج إلى تصحيح.

• ينقل المؤلف هـ. غاوبه خطأ عن الغزي عدد سكان الروم الأرثوذكس في المغربية وعدد سكان المسلمين في العطوي الكبير وعدد سكان المسلمين في حارة الشمالي مما يساهم في الأخطاء التي وقع فيها فيما يخص المحلات الأنفة الذكر.

• ينقل المؤلف هـ. غاوبه مجموع عدد سكان محلات الهزارة والغطاس والصلبية كما ورد عند الغزي حرفياً وبدون تدقيق، إلا أن هذه الأرقام غير صحيحة لوجود خطأ في مجموع عدد السكان الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والأرمن الكاثوليك على التوالي تبعاً للمحلات المذكورة.

• ينقل المؤلف هـ. غاوبه خطأ عن الغزي عدد سكان محلة المغاير الذي لا يوجد التباس حوله، كما ينقل عدد سكان محلة القرباط الوارد خطأ عند الغزي، لوجود خطأ في جمع الذكور مع الإناث، كما ينقل عدد سكان محلة قارلق عن الغزي خطأ لأنه يورد هنا عدد الإناث فقط.

• ينقل المؤلف هـ. غاوبه خطأ عن الغزي عدد البيوت في محلة تاتارلر وفي محلة البلاط الفوقاني.

للأهالي المسيحيين أوسع مما أخذ به هنا. فقد عمدنا في جداولنا وفيما يلي إلى دمج الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس مع بعضهم، وإلى دمج اليعاقبة والنساطرة واليعاقبة الكاثوليك تحت اسم السريان وإلى إدراج مجموع الكاثوليك والبروتستانت و"الأجانب" تحت اسم الطوائف الأخرى^(١).

لقد بلغ عدد سكان المحلات السكنية الواقعة في المدينة القديمة تبعاً للغزي ١٠١٤١٤ نسمة، بلغ عدد المسلمين منهم ٧٣٣٨٩ نسمة والمسيحيين ٢٠٤٩١ نسمة واليهود ٧٥٣٤ نسمة. أي أن ٧٢% تقريباً من السكان كانوا مسلمين و ٢٠% تقريباً كانوا مسيحيين و ٨% كانوا يهوداً^(٢). أي أن ٢٨% من أهالي حلب كانوا من غير المسلمين، وهي نسبة مرتفعة جداً يكمن وراءها سر

• يورد المؤلف هـ. غاوبه عدد أعضاء طائفة مكان طائفة أخرى في محلة عنتر حيث يورد الرقم الذي يشير إلى الروم الكاثوليك تحت الروم الأرثوذكس.

وقد تم تصحيح جميع هذه الأخطاء سواء تلك التي ترد عند الغزي أو تلك التي وقع المؤلف هـ. غاوبه فيها.

(١) يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى أنه عمد إلى دمج الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس تحت بند واحد وهاتين الطائفتين يشير إليهما الغزي بالأرمن الكاثوليك والأرمن فقط، لذلك اقتضى التنويه. كما يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى أنه دمج اليعاقبة والنساطرة واليعاقبة الموحدين، إلا أنه دمج في الحقيقة ما ورد عند الغزي من سريان وكلدان وسريان كاثوليك. في الختام يشير المؤلف هـ. غاوبه إلى أنه عمد إلى دمج الكاثوليك والبروتستانت والأجانب تحت اسم الطوائف الأخرى، إلا أنه دمج في الحقيقة تحت هذه التسمية اللاتين والبروتستانت والأجانب أما الكاثوليك فقد أفرد لهم حقلاً خاصاً ولم يضمهم إلى هذه الفئة إلا في حالتها الجلوم والعقبة دون تقديم مبرر لذلك. وقد تم تصحيح ذلك على الجدول رقم (١٦).

(٢) هنا يجب التنويه إلى أنه تم تصحيح مجموع عدد سكان المدينة والنسب المئوية للتركيبة السكانية الواردة هنا وذلك في ختام تصحيح سلسلة الأخطاء التي وقع فيها المؤلف هـ. غاوبه الذي وقع في أخطاء أخرى أثناء تناوله للمحلات السكنية الجديدة سنشير إليها في حينها.

التسامح واللطف والانفتاح الذي تمتع أهالي حلب به غالباً. إن الإنسان الذي كان قد تعلم أن يتعايش في مدينته كمسلم أو كمسيحي أو كيهودي مع الآخرين الذين يدينون بإحدى الديانتين السماويتين الأخرتين الموحدين الواسعتي الانتشار، سهل عليه أن يبدي تسامحاً مماثلاً تجاه الأجانب أيضاً. كما أن النبل الذي تميز به أهالي حلب منذ الأزل يفهم أيضاً من خلال فهم التركيبة السكانية لأهالي المدينة. وكما أن حجم المحلات السكنية مختلف جداً إلى حد كبير، كذلك هو حال عدد السكان أيضاً، إلا أن عدد السكان لوحده لا يحدد حجم المحلة السكنية، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً. وإلى جانب حجم المحلة السكنية تلعب الكثافة العمرانية وارتفاع عامل استثمار المساحات المخصصة للسكن دوراً كبيراً أيضاً.

إن أكبر محلة في المدينة من ناحية عدد السكان كانت الجلوم (محلة ١) التي بلغ عدد سكانها ٤٨٧٠ نسمة، يصغرها من حيث الحجم بحسبنا (محلة ١٢) التي بلغ عدد سكانها ٤٢٢٣ نسمة^(١) ثم محلة الكلاسة (محلة ٢٩) التي بلغ عدد سكانها ٣٤٢١ نسمة ومن ثم محلة قسطل الحرامي (محلة ٧٢) التي بلغ عدد سكانها ٣١٣٩ نسمة ومن ثم أقيول / أغيور (محلة ٦٧) التي بلغ عدد سكانها ٢٧٢٣ نسمة. من هذه المحلات السكنية تتوضع اثنتان داخل الأسوار، بحسبنا والجلوم، وتتوضع اثنتان في الجهة الشمالية خارج الأسوار، قسطل الحرامي وأقيول / أغيور، أما الكلاسة فقد شكلت ضاحية مستقلة قامت في الجنوب الغربي خارج الأسوار. هذه المحلات السكنية الخمسة فقط تجاوز عدد السكان في كل

(١) لقد أعيد ترتيب المحلات السكنية هنا بعد تصحيح عدد سكان الجلوم وإثر اكتشاف أن المؤلف قد أهمل عند حساب عدد سكان الجلوم عدد سكان الجلوم الصغرى، وتبعاً لذلك قفزت الجلوم هنا لتحتل المرتبة الأولى، لذلك اقتضى التتويه.

منها ٢٥٠٠ نسمة. يأتي بعدها أربعة أحياء تراوح عدد السكان في كل منها بين ٢٠٠٠ و ٢٤٩٩ نسمة وهي ساحة بزة (محلة ٥) التي بلغ عدد سكانها ٢١٩٥ نسمة والبندرة (محلة ١٠) التي بلغ عدد سكانها ٢٤٥٥ والقصيلة (محلة ٢٢) التي بلغ عدد سكانها ٢٤٢٦ نسمة ومحلة محمد بك (محلة ٥٩) التي بلغ عدد سكانها ٢١١٠ نسمة^(١).

وبذلك يتضح ثمة انتظام إلى حد ما. فمن بين أكبر عشر محلات سكنية تقع خمسة محلات داخل أسوار المدينة، تقوم أربعة منها على الرقعة التي كانت محاطة بالسور الأيوبي، أما الخمسة الباقية فقد قامت جميعها على أطراف المدينة.

وتراوح عدد السكان بين ١٥٠٠ و ١٩٩٩ نسمة في خمسة محلات سكنية: في المصابين (محلة ١١) حيث بلغ عدد السكان ١٥١٥ نسمة وجب أسد الله (محلة ١٣) حيث بلغ عدد السكان ١٦٦٠ نسمة والعينين (محلة ٣٦) حيث بلغ عدد السكان ١٦٧٦ نسمة والدالين (محلة ٤٢) حيث بلغ عدد السكان ١٧٣٨ نسمة والهزارة (محلة ٩١) حيث بلغ عدد السكان ١٦٠٩ نسمة. إن التوجهات التي اتضحت أعلاه تتأصل هنا. فهناك محلتان من هذه المجموعة تقعان داخل الرقعة التي أحاطها السور الأيوبي فيما مضى (محلة ١١ و ١٣) أما البقية (محلة ٣٦ و ٤٢ و ٩١) فتقع على أطراف المدينة.

إن موقع المحلات السكنية الكبرى، من ناحية عدد السكان، في داخل المدينة، وهنا على نحو استثنائي داخل المنطقة التي ضمها السور الأيوبي، وعلى

(١) يضاف إلى ذلك، بعد عملية تصحيح مجموع عدد السكان، محلة قارلق (محلة ٤٠) التي بلغ عدد سكانها ٢٣٦٨ نسمة.

أطراف المدينة من جهة أخرى، لا يمكن أن يكون قد جاء بمحض الصدفة. وفي المحلات السكنية التي تقع على أطراف المدينة يرجع ارتفاع عدد السكان إلى الكثافة العمرانية التي أملتها وظيفتها كمحطة استقبال للنازحين من الريف. إن الكثافة العمرانية كانت وراء عدد السكان في محلي البندرة (محلة ١٠) وجب أسد الله (محلة ١٣) الواقعتين داخل الأسوار، الأمر الذي سيتم توضيحه لاحقاً (انظر أدناه ص ٥٣٤ وما بعد)، بينما يعود ارتفاع عدد السكان في محلي الجلوم (محلة ١) وساحة بزة (محلة ٥) إلى اتساعهما. أما بالنسبة للمحلات السكنية القليلة عدد السكان فأفقرها بالسكان ثلاثة محلات بلغ عدد الساكنين في كل منها أقل من ٢٠٠ نسمة وتمثلت في الفردوس (محلة ٣١)، التي توضع في الجهة الجنوبية خارج باب المقام، وبلغ عدد سكانها ٩٢ نسمة، والكتاب (محلة ٣٩)، التي توضع في الجهة الغربية خارج الأسوار، وبلغ عدد سكانها ١٣٤ نسمة، وأعراب المشاركة (محلة ٩٩)، التي توضع في الجهة الغربية خارج الأسوار، وبلغ عدد سكانها ٧٧ نسمة. إن هذه المحلات السكنية الثلاث لا تنتمي في الواقع إلى المدينة ويمكن من جهة نظرنا استبعادها.

وتراوح عدد السكان بين ٢٠٥ و٤٩٢ نسمة في ٢٠ محلة سكنية. تقع ثلاثة منها داخل الأسوار (داخل باب النصر - محلة ٧، الدحدالة - محلة ١٥، داخل باب النيرب - محلة ٢٠). ويقع العدد الأكبر منها، بالضبط ١٣ محلة سكنية، في الضواحي الشمالية (قسطل المشط - محلة ٧٠، زقاق الأربعين - محلة ٧٣، بيت محب - محلة ٧٤، الماوردي - محلة ٧٨، عنتر - محلة ٨٠، الطيلة - محلة ٨٤، المغربية - محلة ٨٦، العطوي الصغير - محلة ٨٨، عبد الحي - محلة ٩٠، الغطاس - محلة ٩٢، بالي برغل - محلة ٩٥، الشمالي - محلة ٩٦، كوجك كلاس - محلة ٩٧)، كما تقع محلتان

من محلات هذه المجموعة في الشمال الشرقي (الصفاء - محلة ٤٣، ججورجق - محلة ٥١) ومحلطان في الجنوب الشرقي (كتان - محلة ٦٠، القرباط - محلة ٩٨). لذلك فإن المحلات السكنية التي تراوح عدد سكانها بين ٢٠٠ و ٤٩٩ نسمة تشكل إحدى سمات الضواحي الشمالية، التي وقعت نصف محلاتها السكنية تقريباً في هذه المجموعة. اثنتان فقط من هذه المحلات السكنية تقعان على الأطراف أما البقية فتقع في الوسط وعلى أطراف الضواحي الشمالية القريبة من السور.

إلا أن معظم المحلات السكنية في حلب، بالضبط ٣٩ محلة، تراوح عدد سكانها أكثر من ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠ نسمة^(١). ويمكن دمج هذه المجموعة مع المجموعة التي تكبرها من ناحية عدد السكان، فهناك مجموعة من المحلات السكنية يبلغ عددها ٢٢ محلة، يزيد عدد السكان في كل منها عن ١٠٠٠ نسمة



(١) العقبة - محلة ٢، قلعة الشريف - محلة ٣، الدباغة - محلة ٩، سويقة حاتم - محلة ١٤، البستان - محلة ١٦، الأعجام - محلة ١٧، أوغل بك - محلة ٢٣، مستدام بك / المستدامية - محلة ٢٥، شاهين بك - محلة ٢٦، قاضي عسكر - محلة ٢٨، المغاير - محلة ٣٠، المقامات - محلة ٣٢، المعادي - محلة ٣٣، جسر السلاحف / الوراقاة - محلة ٣٤، الثماعين - محلة ٣٥، المشاركة - محلة ٣٨، تاتالر - محلة ٤١، المشاطية - محلة ٤٤، شاكر آغا - محلة ٤٦، خان السبيل - محلة ٥٠، البلاط الفوقاني - محلة ٥٣، تلعران - محلة ٥٦، بادنجك - محلة ٦١، الصمصافة - محلة ٦٢، ابن نصير - محلة ٦٣، الأبراج - محلة ٦٤، الملندي - محلة ٦٦، الشرعسوس - محلة ٦٩، البساتنة - محلة ٧١، تراب الغرباء - محلة ٧٥، المرعشلي - محلة ٧٦، ججور قسطل / العريان - محلة ٧٧، خراب خان - محلة ٧٩، النوحية - محلة ٨١، جسر الكعكة - محلة ٨٣، القواس - محلة ٨٥، العطوي الكبير - محلة ٨٧، عبد الرحيم - محلة ٨٩، التومايات - محلة

ويقل عن ١٥٠٠ نسمة^(١). لذلك فإن العدد الأكبر من المحلات السكنية في مدينة حلب (٦١ محلة من أصل ٩٩) يضم عدداً من السكان يزيد عن ٥٠٠ ويقل عن ١٥٠٠ نسمة، وضمن هذه المجموعة تسيطر المحلات السكنية التي يبلغ عددها ٣٩ محلة ويتراوح عدد السكان فيها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ نسمة. إن المحلات السكنية التي يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ نسمة يمكن اعتبارها محلات سكنية "عادية" في مدينة حلب. أما المحلات السكنية التي تراوح عدد سكانها بين ٢٠٠ و ٥٠٠ نسمة فقد تميزت بها الضواحي التي تقع في الجهة الشمالية خارج الأسوار، في حين تقع المحلات السكنية التي بلغ عدد سكانها أكثر من ١٥٠٠ نسمة، بغض النظر عن الاستثناءات القليلة، إما داخل الأسوار، على الأخص داخل المنطقة التي ضمها السور الأيوبي، أو على أطراف المدينة.

بعد هذه الدراسة التي تناولت حجم المحلات السكنية وعددها، كل منها على حدى، وكذلك توزع أهالي حلب على المحلات السكنية تبعاً لانتمائهم الديني، سنقوم فيما يلي بدراسة تحليلية عامة لتوزيع الطوائف الدينية على كامل رقعة المدينة. فخلال استعراضنا للمحلات السكنية التي ذكرها الغزي كانت هناك محلات سكنية إسلامية صرفة (وهي كثيرة العدد) ومحلات سكنية مسيحية صرفة

(١) داخل باب قنشرين - محلة ٤، الفرافرة - محلة ٦، سوقة علي - محلة ٨، داخل باب المقام - محلة ١٨، المغازلة - محلة ١٩، الطنبغا - محلة ٢١، البياضة - محلة ٢٤، الجبيلة - محلة ٢٧، القوانصة - محلة ٣٧، الفرايين - محلة ٤٥، حمزة بك - محلة ٤٧، ابن يعقوب - محلة ٤٨، البلاط التحتاني - محلة ٤٩، صاجليخان فوقاني - محلة ٥٢، جب قرمان - محلة ٥٤، صاجليخان تحتاني - محلة ٥٥، الضوضو - محلة ٥٧، السخانة والبقارة - محلة ٥٨، الشميصاتية - محلة ٦٥، الألمه جي - محلة ٦٨، الأكراد - محلة ٨٢، الصليبية - محلة ٩٤.

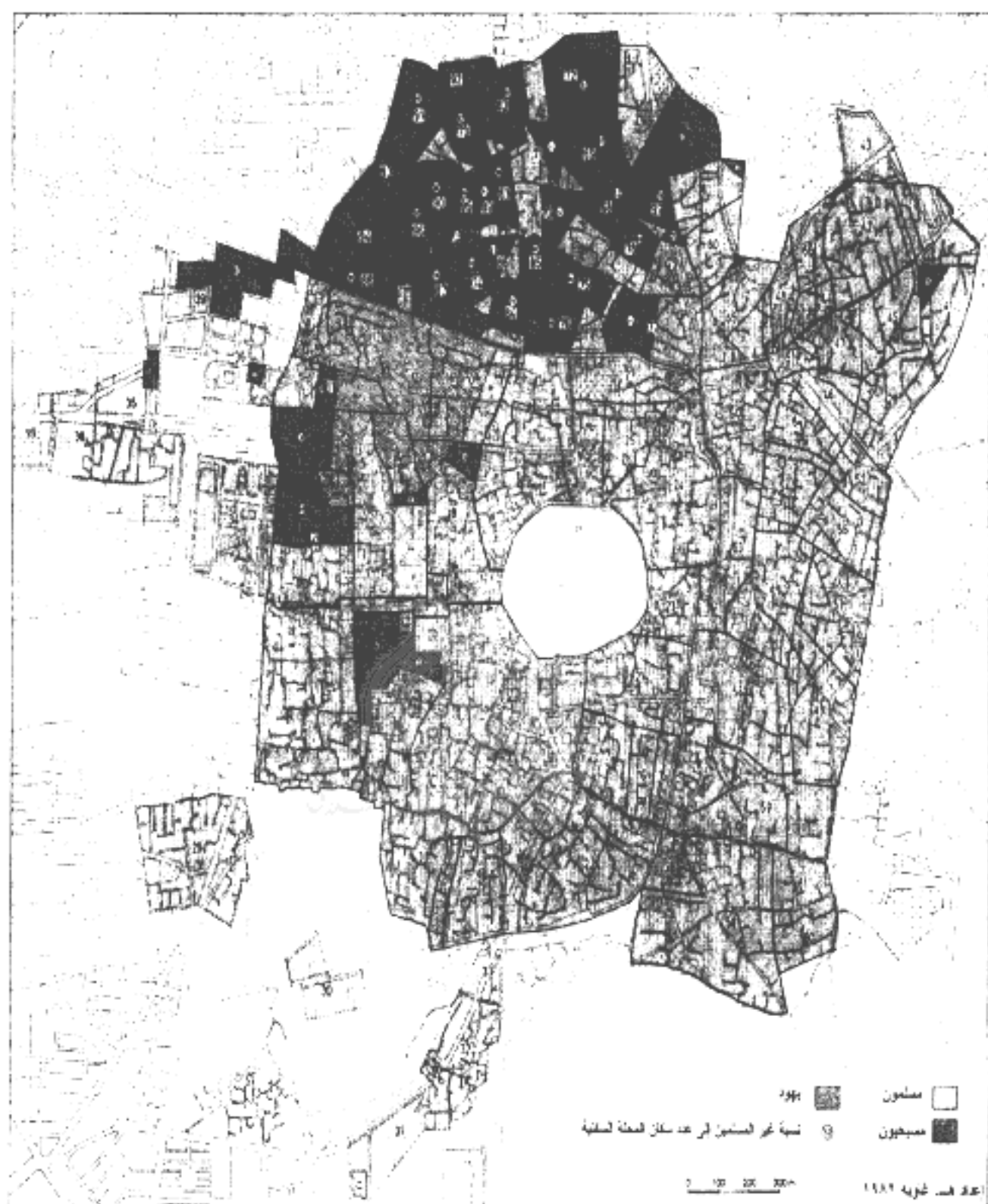
(وهي قليلة العدد) في حين لم نلاحظ أية محلة سكنية اقتصر سكانها على اليهود فقط.

تتوزع المحلات السكنية الإسلامية (انظر الشكل ٤٥) في المدينة داخل الأسوار في المنطقة المحصورة بين السور الأيوبي الذي وجد في غابر الزمان وبين السور المملوكي وفي ضواحي المدينة الشرقية. وفي حين لم يسكن في المنطقة الحديثة من المدينة القديمة أي شخص غير مسلم، نجد في بعض الضواحي، التي تقع في الشمال الشرقي، والتي بلغت نسبة السكان المسلمين فيها عموماً ١٠٠% تقريباً مجموعات مسيحية صغيرة. فقد بلغت نسبة السكان المسيحيين في تاتارلر (محلة ٤١) حوالي ١٥%، وفي الدالين (محلة ٤٢)، التي تقع إلى الشمال الغربي منها، حوالي ٢%، وفي الملندي (محلة ٦٦)، التي تقع إلى الغرب منها، حوالي ٣%. وفي المحلات السكنية الممتدة من هنا باتجاه سور المدينة والمتمثلة في جقورجق (محلة ٥١) والشميصاتية (محلة ٦٥)، بلغت نسبة المسيحيين ٦% و ٢%. إن جميع هذه المحلات السكنية (محلة ٤١ و ٤٢ و ٥١ و ٦٥ و ٦٦) احتوت أقلية مسيحية وفيما عدا ذلك فهي إسلامية محضة تشترك في أنها تقع على المحور الشمالي الشرقي للمدينة (بانقوسا) أو على مقربة منه. أما عن سبب سكنى المسيحيين هنا، فمن المفروض أنه ارتبط بهذا المحور. لقد كان المسيحيون تجاراً أو حرفيين متمرسين وقد راققت لهم السكنى هنا لتوضع محلاتهم وورشاتهم على هذا المحور الهام الذي يربط المدينة بخارجها. وباستثناء اثني عشر شخصاً من الروم الأرثوذكس وأربعة أشخاص أرمن أقاموا في الشميصاتية (محلة ٦٥) كان المسيحيون الآخرون ينتمون إلى طائفة الروم الكاثوليك.

وإلى الشمال من الشميصاتية (محلة ٦٥)، في عنتر (محلة ٨٠) والنوحية (محلة ٨١)، نجد أيضاً أقلية مسيحية بلغت نسبتها إلى عدد السكان ١% و ٧%.

وإلى الغرب من المحلات السكنية الأنفة الذكر (محلة ٦٥ و ٨٠ و ٨١) يتغير الوضع بشكل سريع. إذ ترتفع نسبة المسيحيين بين أهالي المحلات السكنية لتبلغ ١٠٠% في أقصى غرب الضواحي الشمالية.

ولنتمعن الآن في نسبة السكان المسيحيين في ثلاثة قطاعات امتدت من الشرق إلى الغرب على التوالي. يضم الأول محلات جقور قسطل/العريان - محلة ٧٧ (٤٤% مسيحيون)، خراب خان - محلة ٧٩ (٢٠% مسيحيون)، المرعشلي - محلة ٧٦ (٧٣% مسيحيون)، تراب الغرباء - محلة ٧٥ (٩٤% مسيحيون)، الماوردي - محلة ٧٨ (٦٠% مسيحيون)، الألمه جي - محلة ٦٨ (٦٨% مسيحيون)، كوجك كلاس - محلة ٩٧ (٧٨% مسيحيون)، أقيول / أغيور - محلة ٦٧ (٥١% مسيحيون). إن متوسط نسبة المسيحيين إلى عدد السكان في هذا القطاع الشرقي الذي يتاخم الضواحي الشرقية الإسلامية بلغ ٥٧% [٤٢٢٨ من أصل ٧٤٦٥ نسمة]. أما نسبة ٤٣% من السكان المتبقية فقد شكلها المسلمون الذين عاشوا في جميع هذه المحلات السكنية إلى جانب المسيحيين. ويتألف القطاع الثاني، الذي يتوضع إلى الغرب من الأول، من محلات الطلبة - محلة ٨٤ (٧٣% مسيحيون)، القواس - محلة ٨٥ (٩١% مسيحيون)، قسطل المشط - محلة ٧٠ (٥١% مسيحيون)، البساتنة - محلة ٧١ (٤٤% مسيحيون)، الشرعسوس - محلة ٦٩ (٨٧% مسيحيون)، قسطل الحرامي - محلة ٧٢ (٨٢% مسيحيون). هنا يرتفع متوسط نسبة المسيحيين بين عدد السكان ليبلغ حوالي ٧٥% [٤٧٧٤ من أصل ٦٣٢١ نسمة].



شكل رقم (٤٥): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
توزع السكان تبعاً للانتماء الديني في المحلات السكنية المتفرقة

ويرتفع المتوسط أكثر في القطاع الأخير، الذي يلي السابق إلى الغرب منه، والذي يضم محلات العطوي الكبير — محلة ٨٧ (٩٨% مسيحيون)، بيت محب — محلة ٧٤ (٨٢% مسيحيون)، المغربلية — محلة ٨٦ (٦٢% مسيحيون)، جسر الكعكة — محلة ٨٣ (٩٦% مسيحيون)، عبد الرحيم — محلة ٨٩ (٨١% مسيحيون)، بالي برغل — محلة ٩٥ (٩٩% مسيحيون)، الأكراد — محلة ٨٢ (٩٢% مسيحيون)، زقاق الأربعين — محلة ٧٣ (٩٢% مسيحيون)، الغطاس — محلة ٩٢ (١٠٠% مسيحيون)، عبد الحي — محلة ٩٠ (٩٦% مسيحيون)، الهزازة — محلة ٩١ (٨٥% مسيحيون)، العطوي الصغير — محلة ٨٨ (٩٠% مسيحيون)، الشمالي — محلة ٩٦ (٩٧% مسيحيون)، الصليبية — محلة ٩٤ (١٠٠% مسيحيون)، التومايات — محلة ٩٣ (١٠٠% مسيحيون). هنا يصل متوسط نسبة المسيحيين إلى مجموع عدد السكان ٩١% [٨٥٢٤ من أصل ٩٣٧٩ نسمة].

ففي الضواحي الشمالية، التي عاش فيها المسلمون والمسيحيون مع بعضهم البعض في نفس المحلة السكنية، بغض النظر عن استثناءات قليلة جداً، وكانت رابطة الحي أهم بالتالي من رابطة الانتماء الديني، نصادف تزايداً مطرداً لمعدل نسبة المسيحيين إلى مجموع الأهالي تنامي من الشرق باتجاه الغرب. وفي مقابل المحلات السكنية الإسلامية التي وجدت في الشرق والشمال الشرقي خارج الأسوار برزت في الشمال الغربي المحلات السكنية التي طغت عليها الغالبية المسيحية أو شكلتها برمتها.

لقد تأكد لنا بالنسبة للمدينة الواقعة داخل الأسوار أن نسبة السكان المسلمين في المنطقة الواقعة شرقي السور الأيوبي الذي وجد فيما مضى كانت ١٠٠%. إلا أن الأمر مختلف تماماً في المنطقة التي أحاط بها السور الأيوبي في

غابر الزمان، وتميز هنا بتمركز اليهود في الجهة الشمالية. لقد بلغت نسبة اليهود من مجموع سكان ساحة بزة (محلة ٥) ٢%، وارتفعت لتبلغ ١٢% في كل من العقبة (محلة ٢) وسويقة علي (محلة ٨)، و ١٤% في جب أسد الله (محلة ١٣)، ثم لتصل في المصابن (محلة ١١) إلى ٥١% من عدد السكان، لتبلغ في الدباغة (محلة ٩) الواقعة شرقي جب أسد الله ٦٧% من عدد السكان، ولتشكل بعد ذلك ٧٦% من عدد السكان في البندرة (محلة ١٠) ولتزيد عن ٩١% في بحسيتا (محلة ١٢).

إن توزع اليهود على رقعة المدينة يختلف اختلافاً جذرياً عن توزع المسيحيين من ناحيتين: فجميع اليهود عاشوا داخل أسوار المدينة، في أقدم منطقة من مناطق المدينة التي تعود إلى ما قبل العصر المملوكي، وباستثناء ٢% من اليهود الذين سكنوا في ساحة بزة (محلة ٥) فقد عاش اليهود في منطقة محددة تبدو في تصنيف أحياء المدينة أيام الغزي أنها شكلت خليطاً من اليهود والمسلمين والمسيحيين، إلا أنها شكلت في الواقع — على الأقل بشكل متجانس إلى أبعد الحدود — حياً يهودياً في المدينة. أي على نحو مغاير للمسلمين والمسيحيين، الذين عاشوا إلى جانب بعضهم البعض في محلات سكنية مختلطة الأديان وغير قابلة للاندماج توضع شمال أسوار المدينة، عاش اليهود في عزلة صارمة عن باقي أهالي المدينة.

في الحي الشمالي الغربي من المدينة القديمة، الذي يغلب عليه اليهود إلى حد كبير، عاش إلى جانب المسلمين مسيحيون أيضاً. غير أنهم كانوا ذي تركيبة طائفية مختلفة تماماً عما كان عليه المسيحيون في الضواحي الشمالية. ففي العقبة (محلة ٢) بلغت نسبة المسيحيين ٤٨% من مجموع عدد السكان. ومن بين هؤلاء

المسيحيين شكل الأرمن نسبة ٥٤% من مجموع السكان المسيحيين في هذه المحلة وشكل أتباع "الطوائف الأخرى" [أي اللاتين والبروتستانت والأجانب فقط] ٣١%، أما نسبتهم إلى عدد السكان المسيحيين على مستوى المدينة فبلغت ٣% (بالنسبة للأرمن) و ٩% (بالنسبة للطوائف الأخرى) فقط. والشيء نفسه ينطبق على ساحة بزة (محلة ٥)، حيث تكون السكان المسيحيون، الذين شكلوا نسبة ٩% من عدد السكان، من الأرمن وأتباع "الطوائف الأخرى" فقط، وفي الجلوم (محلة ١) حيث شكل المسيحيون ١٦% من عدد السكان كان ١٧% منهم من الأرمن و ٦٧% منهم من أبناء "الطوائف الأخرى" وكذلك هو الحال تقريباً في المحلات السكنية المتبقية الموجودة داخل الأسوار: ففي محلة جب أسد الله (محلة ١٣)، التي بلغت نسبة المسيحيين فيها إلى عدد السكان الإجمالي ٣٨%، شكل الأرمن ٥٢% من السكان المسيحيين وشكل أتباع "الطوائف الأخرى" ٣٨%، وفي المصابين (محلة ١١) التي بلغت نسبة المسيحيين فيها ١٩% من عدد السكان شكل الأرمن نسبة ١٤% من السكان المسيحيين وشكل أتباع "الطوائف الأخرى" ٨٢%، وفي سويقة حاتم (محلة ١٤) حيث بلغت نسبة السكان المسيحيين ١٢% شكل الأرمن نسبة ٤٠%، وفي سويقة علي (محلة ٨) حيث بلغت نسبة المسيحيين ١٠% شكل الأرمن نسبة ١٠٠%، أي كل مسيحي هذه المحلة.

إن ارتفاع نسبة الأرمن وأتباع "الطوائف الأخرى" بين المسيحيين الذين عاشوا داخل المدينة المسورة ارتبط بوظيفتها كمركز تجاري على مستوى المدينة. فمن بين أتباع "الطوائف الأخرى" شكل الأجانب الذين توزعت محلاتهم على مقربة من أسواق "المدينة" نسبة ٧٤% [من بين ١٥١٢ نسمة شكلوا أتباع "الطوائف الأخرى" بلغ عدد الأجانب ١١٢٢ نسمة وتوزعوا على الشكل التالي: ٣٥٠ في

الجلوم، ١٤٥ في العقبة، ١٧٥ في ساحة بزة، ٢٢٦ في المصابن، ٢٢٦ في جب أسد الله - انظر الغزي]. والأسباب الاقتصادية هي التي حتمت أيضاً انجذاب الأرمن، الذين لم يكن لهم جذور عميقة في أحياء حلب الأخرى كباقي مسيحيي المدينة، إلى أحياء المدينة هذه بعد أن حطوا رحالهم داخل أسوار المدينة. لقد فاق الأرمن بتعدادهم الذي بلغ ٨٨٩ نسمة في المحلات السكنية القديمة (المحلات ذات الأرقام من ١-١٤) التي وجدت داخل الأسوار [أي في الجلوم، العقبة، ساحة بزة، سوقة علي، المصابن، جب أسد الله، سوقة حاتم] بقية المسيحيين الشرقيين (٣٢ روم أرثوذكس، ١٢٥ روم كاثوليك، ٧٥ سريان) على نحو غير متناسب بحيث يمكن اعتبارهم فقط كنازحين شبان نسبياً.

قبل إعمار الضواحي الشمالية في العصر المملوكي عاش جميع المسيحيين - أو لنقل الجزء الأكبر منهم - داخل المدينة المسورة. من هؤلاء السكان المسيحيين الأصليين الذين عاشوا داخل الأسوار لم يبق كما يبدو حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م أي أثر. الأمر الذي يجسد عكس وضع السكان اليهود تماماً الذين عاشوا على الأرجح حتى في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في تلك الأحياء من المدينة، التي انتشرت فيها بيوتهم أيضاً في الفترة الزمنية التي شهدت الفتح الإسلامي لمدينة حلب.

إن العدد القليل من المسيحيين غير الأرمن وغير التابعين للطوائف الأخرى لا يمكن أن يفيدنا في التعرف على المحلات السكنية المسيحية التي قامت داخل الأسوار إلا فيما ندر. بيد أنه يحق لنا أن نفترض أنها قامت أيضاً في الجزء القديم من المدينة القديمة، وعلى الأغلب في الجلوم في المرتبة الأولى. فنحن نعرف أن المدرسة الحلوية (دليل ٧٣) والمدرسة المقدمية (دليل ٢٦) كانتا

كنيستين مسيحييتين، تم تحويلهما إلى مدارس إسلامية بعد عام ٥١٨هـ/١١٢٤م. وإجمالاً يفترض أنه كان هناك في حلب أكثر من ٧٠ كنيسة فيما مضى. والكنائس التي نعرف مواقعها (ابن شداد، ص ٤٥ وما بعد) قامت في حي الجلوم أو على مقربة منه. لقد بدأ انتقال المسيحيين من داخل المدينة إلى خارجها باتجاه الشمال في القرن الثاني عشر الميلادي على الأرجح. إلا أن أقدم إشارات واضحة إلى حي " الجديدة " نجدها عند ابن الشحنة (ص ١٨٧). وتعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي، ومن المحتمل أن تكون عملية الانتقال من المحلات السكنية، التي سكنها المسيحيون، من داخل المدينة إلى الضواحي الشمالية قد بدأت بعد عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م ووصلت إلى ذروتها في القرن الخامس عشر الميلادي، إلا أنها لم تنته إلا في العصر العثماني.

وكما اختلط المسلمون والمسيحيون في محلات الضواحي الشمالية بدون مشاكل مع بعضهم البعض، كذلك تعايش أتباع الطوائف المسيحية المختلفة أيضاً. ويقودنا إلى هذا الاستنتاج المفاجئ نوعاً ما نتيجة تحليل أعداد السكان المسيحيين في المحلات السكنية المختلفة. وكان بالإمكان في الحقيقة الاعتقاد أيضاً أنه تكونت في محلات سكنية عديدة معازل واسعة للسكان المسيحيين القدماء، خاصة الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، الذين يفترض بنا أن نرى فيهم جذور أهالي حلب المسيحيين، وللسكان المسيحيين الجدد، أي الأرمن. إلا أن الأمر ليس كذلك. فنحن نجد أمامنا في الحقيقة محلات سكنية، يفوق فيها الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك بنسبتهم الأرمن إلى حد بعيد (أقيول / أغيور - محلة ٦٧، الأكمه جي - محلة ٦٨، الشرعسوس - محلة ٦٩، قسطل الحرامي - محلة ٧٢، زقاق الأربعين - محلة ٧٣، بيت محب - محلة ٧٤، عبد الحي - محلة ٩٠، الهزازة - محلة

٩١، الغطاس - محلة ٩٢)، إلا أنه لم تكن هناك مجموعات داخل المحلة السكنية. والشيء نفسه ينطبق أيضاً على الحالة المعاكسة [التي يفوق فيها عدد الأرمن عدد أبناء الطائفتين الأرثوذكس والكاثوليك] (المرعشلي - محلة ٧٦، الطلبة - محلة ٨٤ المغربية - محلة ٨٦، العطوي الصغير - محلة ٨٨). وعندما يتناول المرء خلال هذه الدراسات الاستنتاجية الموارد والسريان أيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد هم الأقدم والسريان هم الأحدث، عندها يجد المرء أنه لم تكن هناك حدود فاصلة واضحة في الجهة الشمالية بين المحلات السكنية المسيحية القديمة والمحلات السكنية المسيحية الأحدث. ويغلب الظن أن عملية اختلاط الطوائف المسيحية المختلفة في الضواحي الشمالية وتنقل المجموعات المسيحية المتفرقة داخل هذه الضواحي قد بلغ حوالي ١٣١٨هـ/١٩٠٠م حداً لم يعد يسمح لنا بالتعرف على أية مرحلة تاريخية. ويبدو أيضاً أنه لم تكن هناك مجموعة نشطة من السكان المسيحيين [في الانتقال من محلة إلى أخرى] ومجموعة أقل نشاطاً، ويتبين ذلك من خلال إلقاء نظرة أخيرة على أعداد السكان، ولكن هذه المرة على النسب التي وجدت في الضواحي الجديدة التي قامت بعد عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م (انظر جدول ١٧، في الملحق). وبالاعتماد على المعلومات الواردة عند الغزي حول أعداد السكان فقد عاش ٢٥,٣% على الأقل (أرمن) و ٣٥,٥% (سريان) على الأكثر من أتباع الطوائف الشرقية المختلفة في الضواحي الجديدة. وإن عبر هذا عن شيء فإنما يعبر عن هجرة متجانسة، خصوصاً إذا ما قارنا هذه الأعداد بأعداد المسلمين واليهود. فقد بلغت نسبة المسلمين الذين عاشوا خارج المدينة القديمة في ذلك الحين ١,٤% فقط، وهي نسبة تبدو متنافرة إلى حد بعيد مع نسبة ٢٩,٥%

من المسيحيين – وأيضاً مع نسبة ١٩,٦% من اليهود – الذين انتقلوا إلى الأحياء الجديدة خارج المدينة القديمة^(١).

(١) إن النسب المئوية للسكان الواردة هنا قد تم تصحيحها، لأن النسب الواردة عند المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube تحمل أخطاء مركبة. فهي تحمل نتائج أخطاء إحصائيات السكان في المحلات السكنية القديمة التي تجسدها خاتمة الجدول (١٦) والتي سبق أن أشرنا إليها من جهة، كما تحمل نتائج الأخطاء التي وقع فيها المؤلف هـ. غاوبه عند تناوله في الجدول (١٧) أعداد السكان ونسبهم في المحلات السكنية الحديثة من جهة أخرى. وسنحاول هنا حصرها مع أنه تم تصحيحها على الجدول (١٧) أيضاً.

• إن أفدح خطأ وقع فيه المؤلف هـ. غاوبه هنا يتمثل في البيانات الخاطئة المتعلقة بعدد سكان محلة الجميلية وانتماءاتهم الدينية والطائفية، فهو يورد هنا أعداد الذكور فقط على أنه عدد السكان. ويرجع ذلك إلى أنه كان كما يبدو في عجلة من أمره كانت وراء العديد من الأخطاء التي وقع فيها. فالغزي يورد تحت كل محلة معلومات تفصيلية عن سكانها موزعة على ثلاثة أعمدة خصص الأول منها لأعداد الذكور والثاني لأعداد الإناث والثالث لمجموع أفراد طائفة معينة ويكون عدد السكان حاصل جمع مفردات العمود الثالث، وقد نهج الغزي ذلك في جميع المحلات إلا في محلة الجميلية حيث خصص العمود الأول صراحة بالمجموع والثاني بالإناث والثالث بالذكور (انظر الغزي، ج ٢، ص ٣١٤)، فلم ينتبه المؤلف هـ. غاوبه إلى ذلك وقام بنقل أعداد العمود الثالث أي الذكور على أنها أعداد السكان فوقع بذلك في خطأ جر معه أخطاء متتالية، فمثلاً بالنسبة لليهود الذين يشكلون أكبر نسبة هنا نجد في الجدول (١٧) يورد المؤلف هـ. غاوبه أن عددهم ٦٢٢ نسمة فقط (وهو عدد الذكور عند الغزي) في حين أن عددهم الإجمالي هو ١٣٣٢ نسمة وهذا الخطأ أدى إلى خطأ في حساب نسبة اليهود المقيمين خارج المدينة القديمة، حيث شكلت في الجدول (١٧) حوالي ١٣% في حين أننا إذا اعتمدنا العدد الإجمالي فإنها تبلغ ١٩,٦% وقس على ذلك. ويبدو أن المؤلف هـ. غاوبه لم يقرأ من الإحصائيات إلا العمود الثالث دون أن يدقق مفرداته التي هي حاصل جمع مفردات العمود الأول والثاني. وهذا ما يفسر معظم الأخطاء التي وقع بها. بقي أن نشير إلى أن المؤلف هـ. غاوبه لم ينفرد وحده في هذا الخطأ فقد وقع به أيضاً شعث وفاخوري في تحقيقهما لكتاب الغزي (ط ٢، ج ٢، ص ٢٤١) بل يمكن أن يكون خطأ شعث وفاخوري أكبر من خطأ

ولنلخص ما قمنا به من دراسات استنتاجية حتى الآن: لقد تبين أنه لا يوجد في حلب حجم محدد للمحلة السكنية عموماً. فقد تراوحت أعداد السكان في المحلات السكنية المنفرقة بين أكثر من ٤٠٠٠ وأقل من ٢٠٠ نسمة، مع ذلك فقد تراوح عدد السكان في ثلاثة أرباع المحلات السكنية تقريباً ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠

غاوبه ، ليس لأنهما عربيان والآخر ألماني وإنما لأنهما يحرفان ما ورد عند الغزي، فالغزي يشير إلى العمود الأول هنا على خلاف ما ورد بالنسبة للمحلات الأخرى أنه يمثل المجموع وإلى الثالث بأنه يمثل الذكور، أما شعث وفاخوري فقد أبقيا على المعلومات الواردة معكوسة كما أتت عند الغزي وقاما بتغيير عنوان العمود الأول على أنه يشير إلى الذكور كما في باقي المحلات.

- بالنسبة للنيال يورد هـ. غاوبه عدد السريان محل عدد أتباع 'الطوائف الأخرى' وأعداد هؤلاء محل أعداد السريان.
 - بالنسبة للحميدية يورد المؤلف هـ. غاوبه مجموع عدد كل من الأرمن والسريان خطأ وبالتالي فإن المجموع خطأ.
 - بالنسبة للسليمانية يورد هـ. غاوبه مجموع عدد السريان خطأ، مما يؤدي إلى خطأ في مجموع عدد سكان المحلة.
 - هـ- بالنسبة للصليبية الصغرى يورد المؤلف هـ. غاوبه مجموع عدد كل من المسلمين والأرمن خطأ وبالتالي فإن المجموع خطأ.
 - بالنسبة للعزيزية ينقل المؤلف هـ. غاوبه عدد الدور خطأ (٢٥٠ بدلاً من ٢٠٥) ويورد عدد المسلمين خطأ وبالتالي مجموع السكان خطأ أيضاً.
- لقد أدت هذه الأخطاء إلى خطأ في حساب نسبة أتباع الديانات والطوائف المختلفة للسكان المقيمين خارج المدينة القديمة وإلى خطأ آخر في حساب نسبة هؤلاء إلى ذويهم الذين يعيشون داخل المدينة القديمة. وقد تم تصحيح جميع هذه الأخطاء في مكانها وكان لا بد من الإشارة إلى ذلك صراحة هنا، كي لا يقع الباحث في التباس فيما إذا قارن الترجمة مع الأصل فيظن أن هناك خطأ ما في الترجمة.

نسمة، وهو حجم محلة سكنية يمكن الإحاطة به بصرياً ويوفر شرط الفاعلية السياسية للمحلة السكنية في إطار المدينة.

وفيما يتعلق بتوزيع السكان فمن المؤكد أن رقعة المدينة المحصورة بين السور الأيوبي، الذي قام في يوم من الأيام، والسور المملوكي وكذلك المحلات السكنية التي وجدت خارج السور الأخير في الجهة الشرقية كانت مسكونة من المسلمين دون غيرهم، في حين وجد في بعض المحلات السكنية في الشمال الشرقي على طول محور بانقوسا عدد قليل من المسيحيين شكل نسبة ضئيلة من السكان. أما في المحلات السكنية شمالي خارج سور المدينة فقد عاش المسيحيون والمسلمون — بغض النظر عن الاستثناءات القليلة — مع بعضهم البعض. وتزداد نسبة السكان المسيحيين هنا على نحو تدريجي حتى تبلغ ١٠٠% تماماً في الغرب. وفي هذه الأحياء من المدينة لا يمكن تحديد محلات سكنية متعددة شكلت معازل طوائف معينة، وإن كانت النسبة المئوية للمسيحيين الذين ينتمون إلى طوائف مختلفة متفاوتة جداً داخل المحلات السكنية.

وفي القسم القديم من المدينة القديمة، أي في المنطقة التي كان محاطة بالسور الأيوبي، عاش مسلمون (مشكلون الأغلبية) ومسيحيون ويهود مع بعضهم البعض. وفي حين تكونت نسبة السكان المسيحيين هنا من الأجانب إلى حد كبير، فقد عاش اليهود هنا منذ الفترة التي سبقت دخول الإسلام إلى المدينة. وعلى خلاف المسلمين والمسيحيين الذين عاشوا في المحلات السكنية المنتشرة في الجهة الشمالية خارج أسوار المدينة مختلطين فعلاً مع بعضهم البعض، عاش اليهود في منطقة مترابطة مع بعضها داخل المدينة القديمة تكونت من محلات سكنية مختلفة.

إلا أن هذا الموقف المحافظ ما لبث أن تخلى عنه قسم من اليهود في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. فقد انتقل ١٩,٦% من اليهود بعد عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م إلى الضاحيتين الجديتين: الجميلية والصلبية الصغرى. ومع ذلك فقد كانت نسبة اليهود القاطنين في مناطق سكنية جديدة إلى إجمالي عدد اليهود في المدينة أقل دائماً بكثير من نسبة المسيحيين الذين استقر ٢٩,٥% منهم تقريباً في المناطق السكنية الجديدة إلا أنها تبقى أعلى بكثير من نسبة المسلمين الذين قرر ١,٤% منهم فقط سكنى أحياء المدينة الجديدة.

ولنلتفت الآن إلى القسم الثاني من المسائل الهامة في هذا الفصل والمتمثلة بالعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد السكان وعدد الدور السكنية. وسوف يتركز هدف دراستنا الاستنتاجية على محاولة اكتشاف المحلات التي سادت فيها كثافة عمرانية مرتفعة والمحلات التي طغت عليها كثافة عمرانية منخفضة، واكتشاف المحلات السكنية التي كانت ذات كثافة سكانية عالية والمحلات التي كانت ذات كثافة سكانية متدنية. وخلال ذلك سنحاول تحليل ثلاثة علاقات على نحو منفصل ولكن سنعمد إلى تفسيرها دائماً مؤكداً على الترابط بينها. وتتمثل هذه العلاقات في:

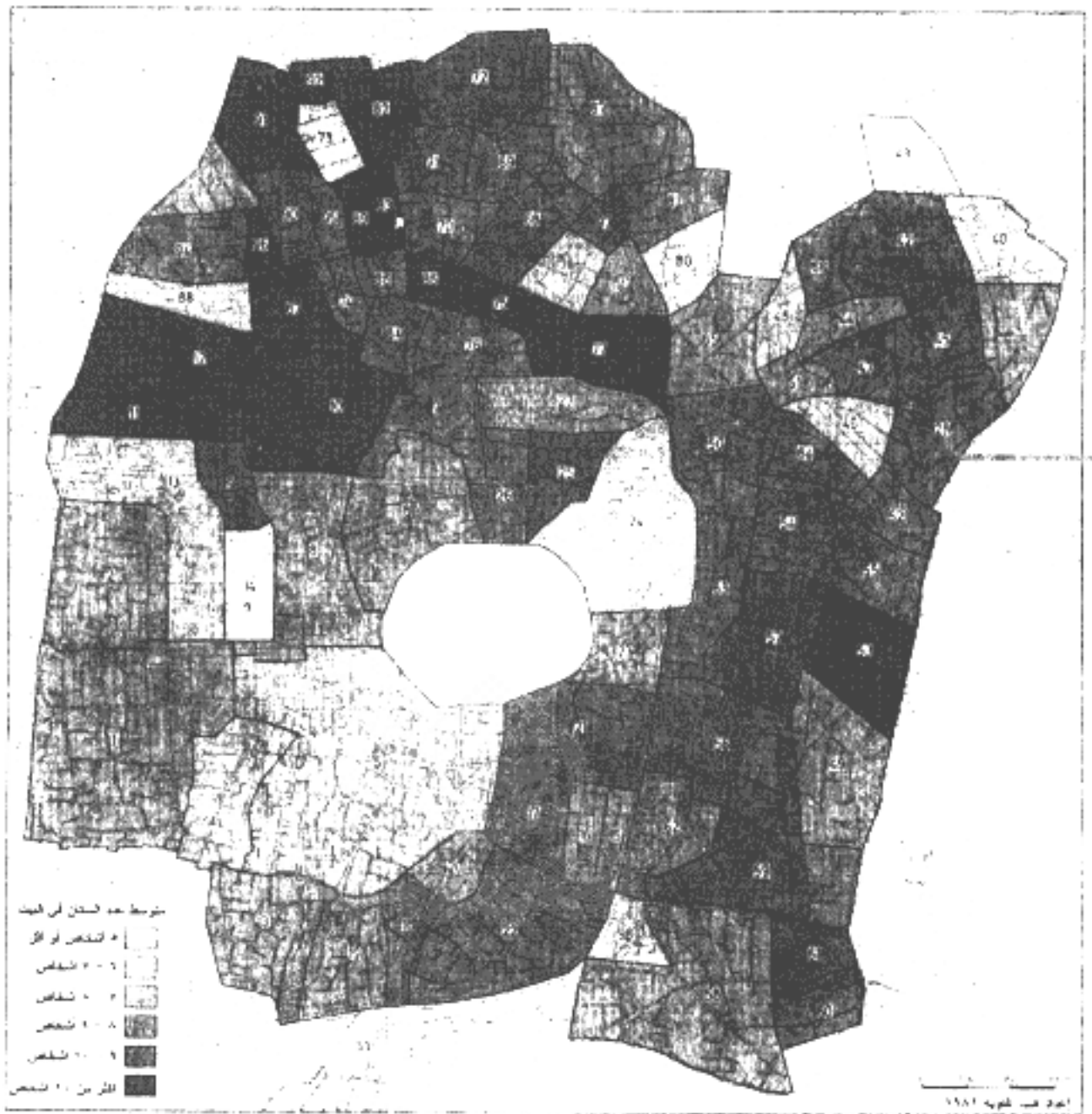
- العلاقة بين عدد السكان وعدد الدور في المحلة السكنية.
- العلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد الدور السكنية.
- العلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد السكان.

بالنسبة للعلاقة بين عدد السكان وعدد الدور السكنية نستطيع تحليلها بالعودة للمعلومات الواردة عند الغزي. أما بالنسبة للعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد الدور من جهة وعدد السكان من جهة أخرى فإننا ندخل هنا في

حيز الافتراض إلى حد ما لأن حجم المحلة السكنية الذي يعتبر أساسياً هنا لا يعتمد على معلومات دقيقة يجدها المرء في أحد المصادر وإنما على إعادة تمثيلنا لتوزيع المحلات السكنية (وعلى مساحة المحلة الناتجة تبعاً لذلك) بالاعتماد على معلومات الغزي. فبينما يتم استنتاج متوسط عدد السكان في الدار في محلة معينة من خلال عملية تقسيم بسيطة لعدد سكان المحلة الوارد عند الغزي على عدد الدور السكنية، يأخذ استنتاج العلاقة بين مساحة المحلة السكنية وعدد دورها أو عدد سكانها منحى أكثر تعقيداً. هنا تم التوصل إلى معرفة حجم المحلات السكنية باستعمال جهاز قياس المساحات^(١)، وتم استخدام القياس الذي أعطاه جهاز قياس المساحات كمساحة مطلقة^(٢) للمحلات السكنية وبتقسيم المساحة المطلقة هذه على عدد سكان أو على عدد دور المحلات السكنية، التي أمكن تناولها في دراستنا (أي جميع المحلات السكنية باستثناء تلك التي وقعت خارج الأسوار في الجهة الغربية، والتي لم يعد بالإمكان تحديد حجمها لأنها لم تعد قائمة). إن نتائج عملية التقسيم هذه تم استعراضها، بالنسبة للعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد الدور، موزعة على ٦ مجموعات (تتدرج في كثافتها العمرانية من المنخفضة جداً إلى المرتفعة جداً)، وبالنسبة للعلاقة بين حجم المحلة السكنية وعدد السكان، موزعة على ٧ مجموعات (تتدرج في كثافتها السكانية من القليلة جداً إلى العالية جداً)، وذلك على الأشكال ذات الأرقام (٤٦ و ٤٧ و ٤٨).

(١) جهاز قياس المساحات: جهاز يقيس المساحات على الخرائط فقط وليس على أرض الواقع، بواسطة ذراع يمررها من يقوم بالقياس على حدود الرقعة المطلوب قياسها فيعطي الجهاز رقماً مطلقاً ليس له وحدات، ولا يستفاد منه إلا في مقارنة مساحة هذه الرقعة بمساحة رقعة أخرى.

(٢) المساحة المطلقة: مساحة رقعة محددة بدون وحدة قياس، وهي مساحة نسبية بالمقارنة مع مساحات أخرى - انظر الحاشية السابقة.



شكل رقم (٤٦): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
عدد السكان في كل بيت تبعاً للمحلات السكنية المتفرقة

وتبعاً للمعلومات الواردة عند الغزي تنتج لدينا العلاقة التالية بين عدد السكان وعدد الدور السكنية في المحلات السكنية المتفرقة، أي متوسط عدد السكان في البيت الذي يميز محلة سكنية معينة:

■ ٥ أشخاص أو أقل في الدار وذلك في: البياضة (محلة ٢٤)، الصفا (محلة ٤٣)، زقاق الأربعين (محلة ٧٣)، عنتر (محلة ٨٠)، العطوي الصغير (محلة ٨٨)، أعراب المشاركة (محلة ٩٩).

■ ٦-٧ أشخاص في الدار وذلك في: داخل باب قنسرين (محلة ٤)، ساحة بزة (محلة ٥)، جب أسد الله (محلة ١٣)، الفردوس (محلة ٣١)، الشماعين (محلة ٣٥)، شاكر آغا (محلة ٤٦)، ابن يعقوب (محلة ٤٨)، الماوردي (محلة ٧٨)، القرباط (محلة ٩٨).

■ ٧-٨ أشخاص في الدار وذلك في: الجلوم (محلة ١)، قلعة الشريف (محلة ٣)، الفرافرة (محلة ٦)، سوقة علي (محلة ٨)، الدحدالة (محلة ١٥)، البستان (محلة ١٦)، المغازلة (محلة ١٩)، داخل باب الثيرب (محلة ٢٠)، أوغل بك (محلة ٢٣)، الجبيلة (محلة ٢٧)، المغاير (محلة ٣٠)، المقامات (محلة ٣٢)، جسر السلاحف/الوراق (محلة ٣٤)، تاتارلر (محلة ٤١)، المشاطية (محلة ٤٤)، البلاط التحتاني (محلة ٤٩)، جقورجق (محلة ٥١)، السخانة (محلة ٥٨)، الصفصافة (محلة ٦٢)، الشميصاتية (محلة ٦٥)، خراب خان (محلة ٧٩)، التومايات (محلة ٩٣).

■ ٨-٩ أشخاص في الدار وذلك في: العقبة (محلة ٢)، داخل باب النصر (محلة ٧)، الأعجام (محلة ١٧)، داخل باب المقام (محلة ١٨)، الطنبغا (محلة ٢١)، القصيلة (محلة ٢٢)، شاهين بك (محلة ٢٦)، قاضي عسكر (محلة ٢٨)، المعادي

(محلة ٣٣)، العينين (محلة ٣٦)، القوانصة (محلة ٣٧)، الدالين (محلة ٤٢)،
الفرابين (ملحة ٤٥)، حمزة بك (محلة ٤٧)، خان السبيل (محلة ٥٠)، صاجليخان
فوقاني (محلة ٥٢)، جب قرمان (محلة ٥٤)، صاجليخان تحتاني (محلة ٥٥)، تل
عران (محلة ٥٦)، محمد بك (محلة ٥٩)، كتان (محلة ٦٠)، ابن نصير
(محلة ٦٣)، الأبراج (محلة ٦٤)، الملندي (محلة ٦٦)، أقيول / أغيور (محلة ٦٧)،
الشرعسوس (محلة ٦٩)، قسطل المشط (محلة ٧٠)، بيت محب (محلة ٧٤)،
النوحية (محلة ٨١)، الطلبة (محلة ٨٤)، المغربية (محلة ٨٦)، الصليبية
(محلة ٩٤)، بالي برغل (محلة ٩٥).

■ ٩-١٠ أشخاص في الدار وذلك في: الدباغة (محلة ٩)، مستدام بك/المستدامية
(محلة ٢٥)، الكلاسة (محلة ٢٩)، المشاركة (محلة ٣٨)، الضوضو (محلة ٥٧)،
بادنك (محلة ٦١)، البساتنة (محلة ٧١)، قسطل الحرامي (محلة ٧٢)، المرعشلي
(محلة ٧٦)، عبد الحي (محلة ٩٠)، كوجك كلاسة (محلة ٩٧).

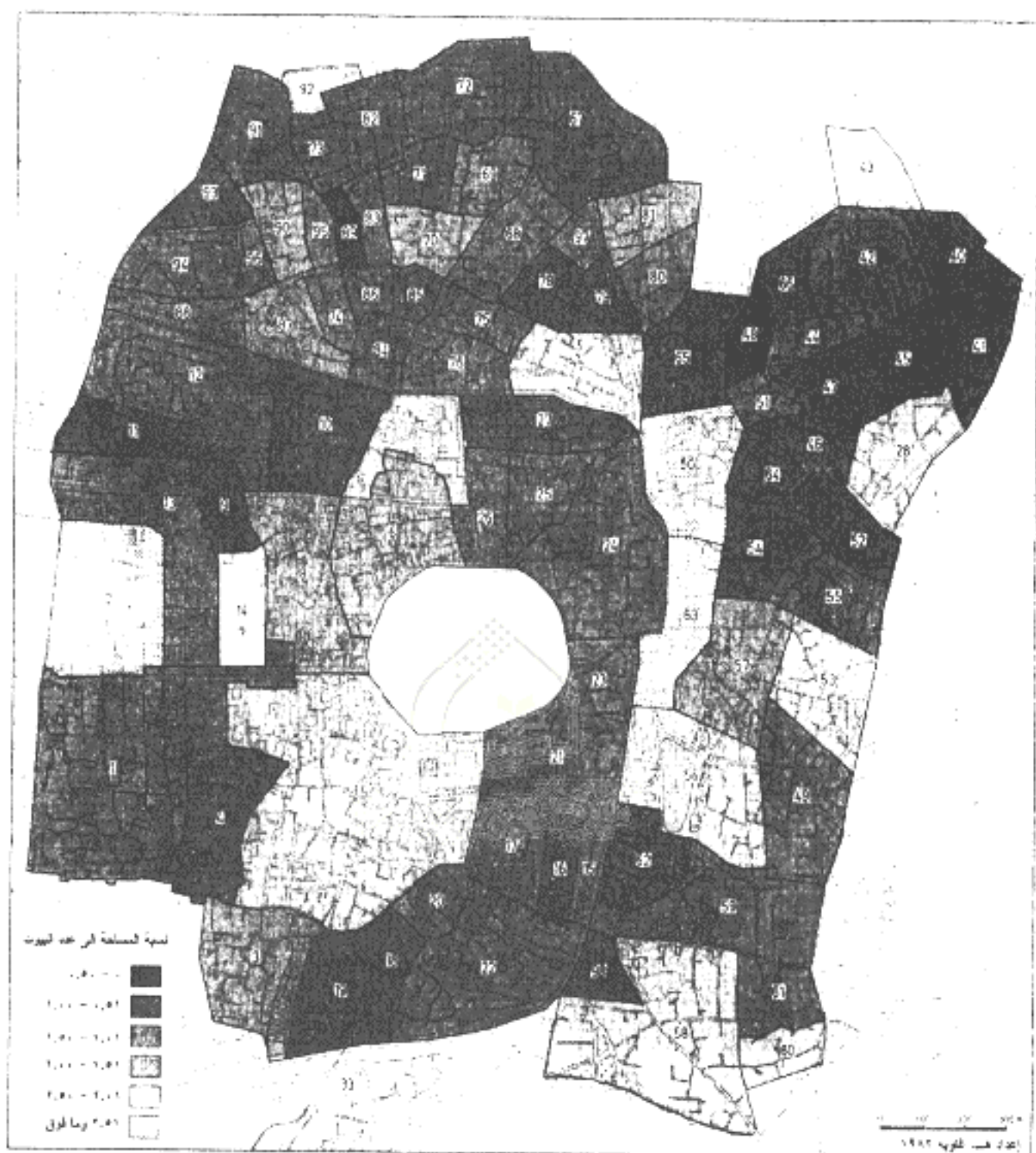
■ أكثر من ١٠ أشخاص في الدار وذلك في: البندرة (محلة ١٠)، المصابين
(محلة ١١)، بحسيتا (محلة ١٢)، قارلق (محلة ٤٠)، البلاط فوقاني (محلة ٥٣)،
الألمه مجي (محلة ٦٨)، تراب الغرباء (محلة ٧٥)، جقور قسطل / العريان
(محلة ٧٧)، الأكراد (محلة ٨٢)، جسر الكعكة (محلة ٨٣)، القواس (محلة ٨٥)،
العطوي الكبير (محلة ٨٧)، عبد الرحيم (محلة ٨٩)، الهزازة (محلة ٩١)،
الغطاس (محلة ٩٢)، الشمالي (محلة ٩٦).

إن نتائج هذا التصنيف موضحة على الشكل (٤٦). وتجدر الإشارة إلى
أن الأشكال (٤٦ و ٤٧ و ٤٨) تتم بعضها بعضاً في مجالات واسعة على نحو
ممتاز. ويتضح منها تمركز المحلات السكنية التي تتميز بعدد سكان كبير في

البيت الواحد في القسم الشمالي من المدينة القديمة المسورة بسور يعود إلى ما قبل العصر المملوكي وفي الضواحي الشمالية. وهذا يعني أن اليهود والمسيحيين عاشوا في دار واحدة على نحو أكثف مما عاش عليه المسلمون. كما يتبين من خلال العلاقة بين المساحة والدور وبين المساحة والسكان أننا نعثر في أحياء المدينة المسكونة في الغالب من اليهود والمسيحيين على كثافة سكانية مرتفعة وعلى كثافة عمرانية عالية أيضاً.

إن البيت الحلبي المتوسط عاش فيه من ٨ إلى ٩ أشخاص. وقد وجدت هذه البيوت في معظمها في المحلات السكنية الإسلامية، على الأخص منها تلك التي تقع في الضواحي الشرقية. وتعطي هذه الضواحي نفس الصورة تقريباً التي كانت عليها المحلات السكنية الجديدة داخل الأسوار في الجهة الشرقية من المدينة المسورة. الأمر الذي يسمح باستنتاج أول مفاده أن كثافة السكان في الدار والكثافة العمرانية والكثافة السكانية في المحلة السكنية كانت على علاقة بالانتماء الديني للسكان إلى حد ما، فحيث شكّل اليهود أو المسيحيون النسبة الأكبر من السكان أو نسبة ١٠٠%، نجد أن القيم الثلاث تكون أعلى مما هي عليه في المحلات السكنية التي قطنها المسلمون. في هذا السياق لا يلعب أي دور إن كانت هذه المحلات السكنية تقع داخل الأسوار أو خارجها.

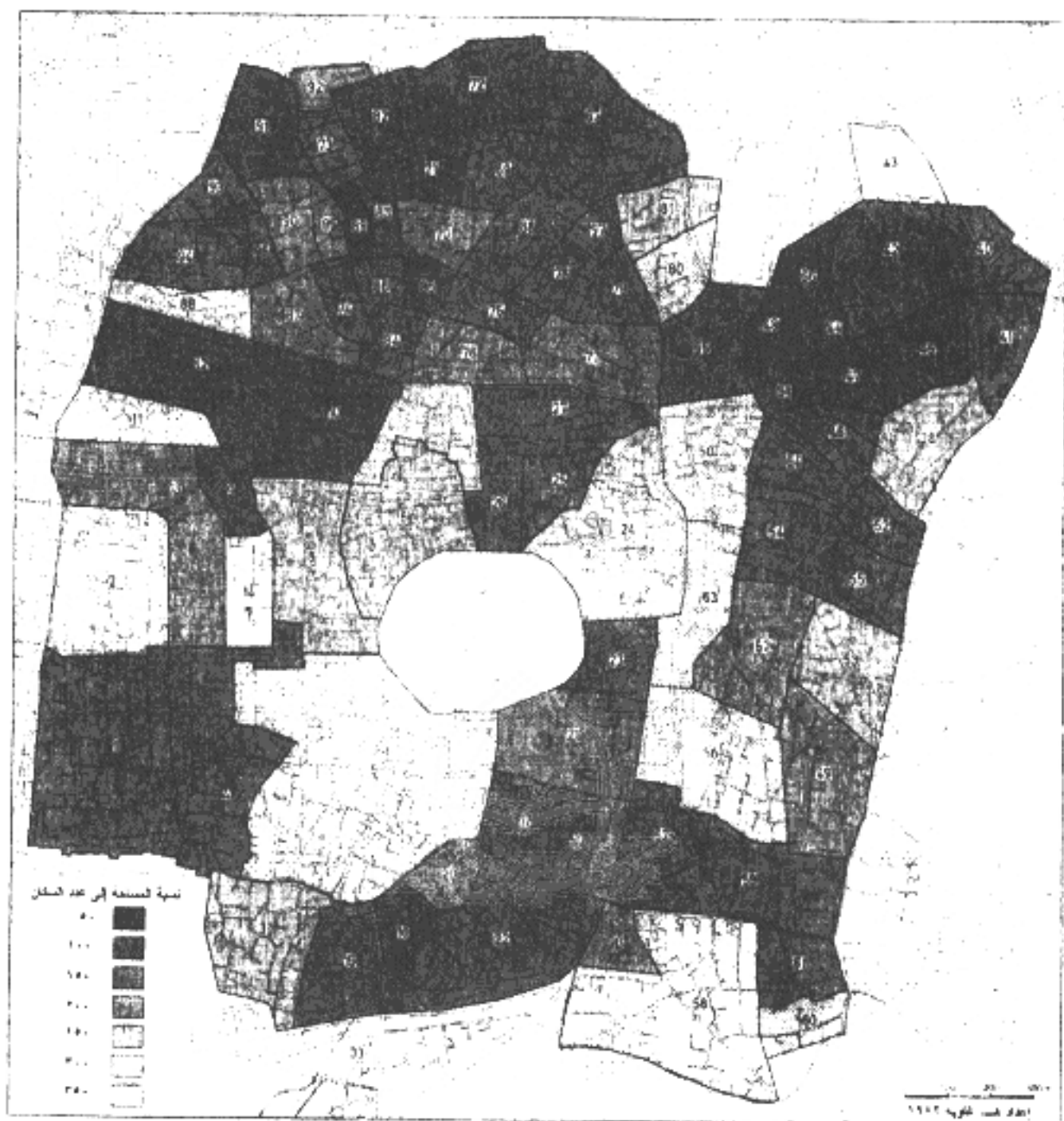
لنتمعن الآن في المدينة القديمة داخل الأسوار. بالنسبة للجزء الشمالي الغربي اليهودي فقد سبق وتم تناوله، وبالنسبة للمناطق الشرقية الإسلامية فقد أُشير إلى أنها لا تختلف عن الضواحي الإسلامية التي امتدت في الجهة الشرقية. أما المحلات السكنية المتبقية من المحلات الواقعة داخل الأسوار فتُظهر كثافة سكانية منخفضة نسبياً في البيت الواحد، كما أن كثافتها السكانية تُظهر قِماً قريباً



شكل رقم (٤٧): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
الكثافة العمرانية في المحلات السكنية المتفرقة

من متوسط الكثافة السكانية (على مستوى المدينة) أو أقل من المتوسط، والشيء نفسه ينطبق على الكثافة العمرانية. إن أحياء المدينة القديمة المسورة المسكونة خاصة من قبل المسلمين لا تختلف في الحقيقة عن بعضها البعض في النواحي الثلاث إلا قليلاً، وليس هناك اختلافات جذرية بين المحلات السكنية إلا فيما ندر. وإذا أمعنا النظر في الكثافة العمرانية، نجد أن محلات العقبة (محلة ٢) وساحة بزة (محلة ٥) وداخل باب النصر (محلة ٧) تظهر فيها أخفض قيمة. إلا أنها ذات قيم منخفضة في الكثافة السكانية أيضاً. وفيما يتعلق بعدد السكان في البيت الواحد نجد أن داخل باب النصر (محلة ٧) تظهر قيمة متوسطة، أما العقبة وساحة بزة فتظهران قيمة أقل من المتوسط. وإذا أخذ المرء في الحسبان أن مناطق كبيرة من ساحة بزة كانت أبنية عامة وميادين واسعة، عندها ينظر إلى العقبة وداخل باب النصر على أنهما أفضل حين سكينيين داخل الأسوار، بهما يلحق كحي جيد ثالث الفرازة (محلة ٦)، التي تظهر قيمة أقل من المتوسط إلى متوسطة.

في الختام نود طرح بعض الأفكار على صعيد البنية الوظيفية وتوسع المدينة. هنا تبدو المحاور الرئيسة الممتدة خارج الأسوار كشرابين يلحظ على طولها وحدة إلى حد ما ينبغي تفصيلها. فمحور باب النصر يمر بمحلات سكنية ذات قيم متوسطة إلى أعلى من المتوسط فيما يخص النواحي الثلاث. الأمر نفسه ينطبق أيضاً على محور باب الحديد (بانقوسا). وفي حين نستطيع أن نلاحظ على طول هذه المحاور انتشار محلات سكنية ذات كثافة عمرانية وسكانية عالية على مسطحات واسعة، نجد أن الانتشار على طول محور باب النيرب يأخذ منحى خطياً أكثر. على هذا المحور وعلى محور باب النصر ينبغي ملاحظة ازدياد



شكل رقم (٤٨): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
الكثافة السكانية في المحلات السكنية المنفرقة

كثافة السكان والعمران وارتفاع متوسط عدد السكان في البيت حتى نهاية المحور، بينما يصح ذلك على محور باب الحديد (بانقوسا) فيما يتعلق بأول محلتين سكنيتين كبيرتين فقط. وعلى طرف المدينة الشرقي تظهر عموماً صورة متغيرة أكثر مما هي عليه على طرف المدينة الشمالي. ففي حين تظهر المناطق السكنية المسيحية المحيطة درجة عالية من التوحد وارتفاعاً في الكثافة السكانية والعمرانية وفي عدد السكان في البيت الواحد، نجد أن الطرف الشرقي يتوزع على مناطق متفرقة. وهذا يمكن أن يشكل دليلاً على عملية الاستيطان والإعمار التي نشطت آنذاك، والتي يبدو أنه تم الانتهاء منها في المحلات السكنية المسيحية. كما تلعب هنا البنية الاقتصادية المختلفة للمنطقتين دوراً حاسماً. ففي حين تخللت المناطق الشمالية مراكز حرفية موزعة بانتظام (انظر أدناه ص ٧٢٥ وما بعد) نجد أن المناطق الشرقية قد امتدت بين محورين حيويين، ولم يكن هناك أي مركز حيوي في الوسط.

في الشمال كانت هناك حركة دائمة باتجاه الجنوب نحو خندق المدينة السابق. فباستثناء محلي المرعشلي (محلة ٧٦) والطبلة (محلة ٨٤) اللتين كان قد استقر فيهما تكاثف السكان، تركزت خارج باب النصر مباشرة عملية الاستيطان وحركة العمار. إلا أن هذه المناطق تتوافق مع الضواحي الشرقية التي لم تتوسع باتجاه ظاهر المدينة فقط وإنما أيضاً باتجاه سور المدينة وفي منطقة خندق المدينة السابق بالذات.

١٤ - ٢ - تخدم المحلات السكنية

(شكل رقم ٤٩ و ٥٠، جدول رقم ١٨)

إن أهالي حلب الذين بلغ تعدادهم ١٠١٤١٤ نسمة حوالي مستهل القرن العشرين الميلادي والذين سكنوا في المدينة القديمة موزعين على ١١٩٣٠ بيت، لم يحتاجوا بالطبع كي يتمكنوا من العيش في حلب إلى مساكن فقط وإنما إلى أكثر من ذلك بكثير. فقد احتاجوا إلى كافة أنواع المؤسسات الخدمية وإلى أماكن للعمل وإلى أماكن لإقامة الشعائر الدينية وإلى أمكنة عديدة أخرى. إضافة إلى ذلك فقد كان على المدينة أن تلبي احتياجات العديد من الغرباء أيضاً، الذين قدموا إليها يومياً من أماكن قريبة أو نائية، ليشتروا أو ليبيعوا، ليحضروا المواد الغذائية إلى المدينة أو ليجلبوا المنتجات الصناعية والبضائع التجارية منها. فقد تطلب الأمر إذا العديد من المنشآت الحضرية للوصول بحلب إلى الوضع المزدهر الذي كانت عليه. وقد تمثلت هذه المنشآت في:

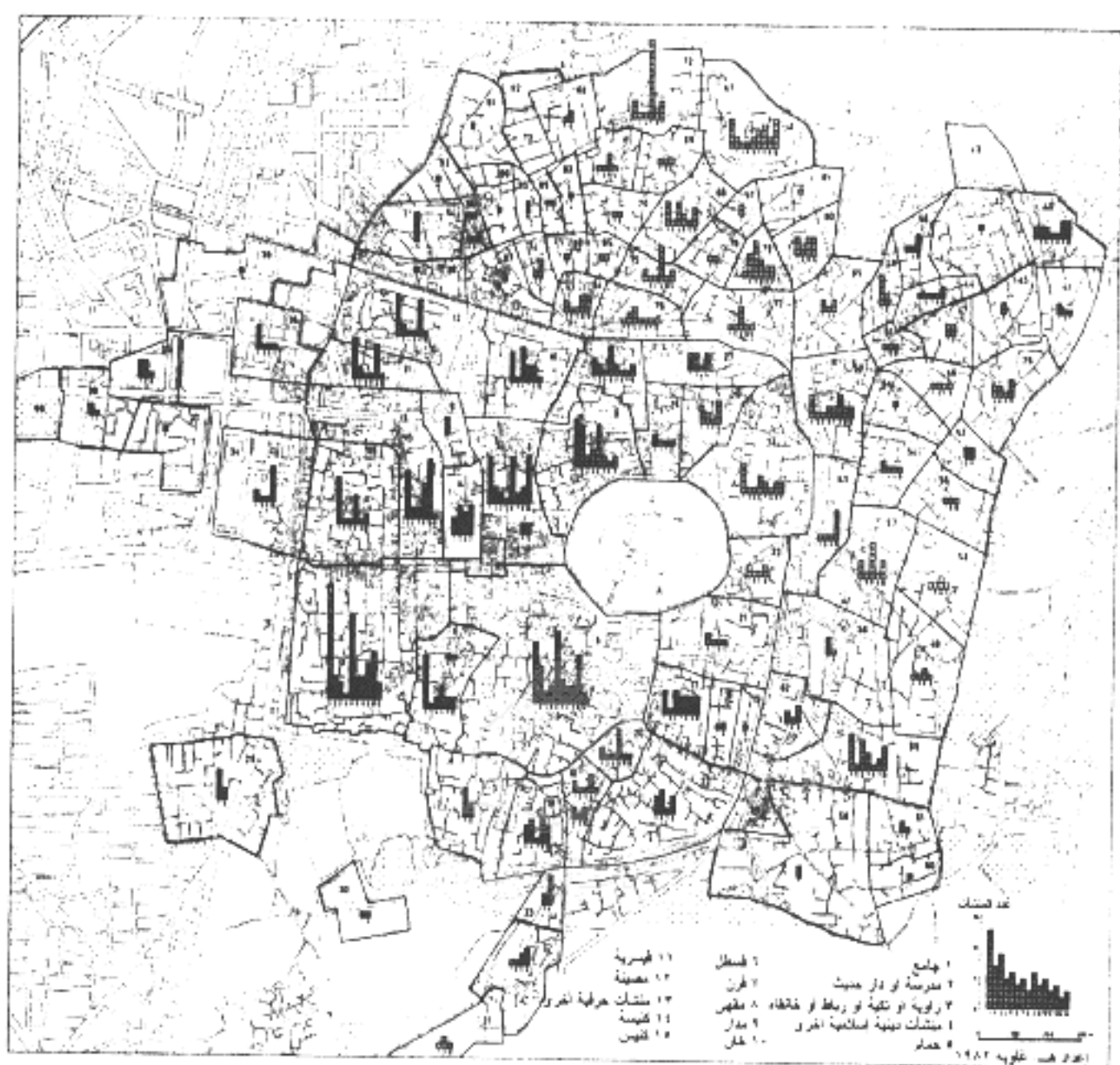
- ٢٤٨ جامع ومسجد. — ٧٥ منشأة إسلامية أخرى. — أكثر من ٩٠ خان.
- ١٥ كنيسة. — كنيس واحد. — ٥٩ مطحنة.
- أكثر من ٤٠ مدرسة. — ٣٤ حمام. — ٩ مصابن.
- ١٨٩ قسطل. — ٣٩ فرن. — أكثر من ٢٠ منشأة حرفية أخرى.
- ٤٤ مقهى. — أكثر من ٤٠ قيسارية.

إن جميع هذه المباني ورد ذكرها عند الغزي في معرض وصفه للمحلات السكنية في المدينة، وقد قدم لنا بذلك مادة فريدة لا يشك بصحتها إطلاقاً. فقد استطعنا التحقق من المعلومات الواردة عند الغزي في مواضع عديدة

من المدينة خلال بحثنا الميداني. إن المعلومات التي نجدها عند الغزي موزعة على الجزء الثاني من كتابه "نهر الذهب" جمعت هنا في الجداول التي يتضمنها الملحق، على شكل قوائم وأسقطت على الأشكال (٤٩ و ٥٠) تبعاً لتوضعها. ويمثل استعراض بوابات المحلات السكنية بشكل منظم الأمر الوحيد الذي لا يمكن القيام به بالاعتماد على نص الغزي. فهو يتطرق بالحقيقة إلى ذكر بوابة هنا وأخرى هناك، لكن يبدو أن هذه البوابات لم يعد لها أهمية في الزمن الذي عاش فيه. وعلى الخارطة التي تركها لنا روسو Rousseau والتي يعود إعدادها إلى الفترة الواقعة ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و ١٢٣٣هـ/١٨١٨م، هناك إشارة إلى بوابات المحلات السكنية التي قامت في الضواحي فقط. ولكن لأن خارطة روسو قد رسمت بشكل مشوه ولأن مواقع بوابات المحلات السكنية أسقطت عليها كيفما اتفق، فقد تم الاستغناء عن البحث فيها.

يبقى علينا الآن إذا استقراء المادة التي تم إعدادها على الجداول والأشكال. وسيتناول هذا الاستقراء أولاً المدينة ككل متكامل، ثم يعتمد بعد ذلك إلى الاستدلال على محلات سكنية نموذجية ودراستها بمعزل عن سواها.

وكربط مفيد بين المسائل المطروحة في الفصل السابق والمطروحة هنا في هذا المقطع الأخير، نلنفت الآن إلى المنشآت الاقتصادية: أي إلى الخانات والمقاهي والمدارات (ج. مدار) والأفران (التي أعدت الخبز للغرباء غالباً، لأن الحليين كانوا يعدون الخبز بأنفسهم داخل بيوتهم) والقيسريات ومعامل النسيج والمصابغ والمنشآت الحرفية الكبيرة الأخرى (انظر الشكل رقم ٥٠).



شكل رقم (٤٩): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي
المرافق العامة في المحلات السكنية المتفرقة

لقد تم تنظيم مواقعها، بغض النظر عن الاستثناءات القليلة، على محاور المدينة الرئيسية. هنا تصادف عادة تركزاً كثيفاً عند أطراف المدينة، بالقرب من الأبواب وفي منطقة الأسواق المركزية بالطبع، حيث يزداد انتشار المنشآت الاقتصادية الذي يأخذ منحى خطياً عند المناطق الطرفية ليمتد هنا على رقعة واسعة.

لقد تحولت المناطق الشمالية، التي شيدت منذ العصر المملوكي، إلى مركز لتجمع الحرف والصناعات في العصر العثماني. فقد تحولت المحاور الثلاث المؤدية إلى باب النصر والمحور المؤدي إلى باب الحديد إلى مراكز رئيسة لإنشاء الورش والمدارات والخانات والمقاهي والأفران. وعلى المحور الممتد أقصى الغرب، الذي يؤدي بعد مروره بمحلة الشمالي (محلة ٩٦) وبيت محب (محلة ٧٤) إلى باب النصر، قامت خمسة قيسريات وخان ومقهى. ولا تزال الأبنية في محلة الشمالي قائمة حتى يومنا هذا، وهي تتدرج تحت أحد الأوقاف وقد تم تناولها بالبحث في موضع سابق من هذا الكتاب (انظر أعلاه ص ٣٥٠ وما بعد)، كما اتخذتها أحد الدراسات موضوعاً لها (جان كلود دافيد J. C. David، ١٩٨٢ ب). وإلى الشرق من ذلك تدل قيسرية في محلة عبد الرحيم (محلة ٨٩) على نشاط اقتصادي محدود، في حين تعج محلة قسطل الحرامي (محلة ٧٢) بالمدارات. وفي ذلك دليل على أن هذه المحلة كانت بمثابة أحد مراكز تجارة الحبوب والطحين في المدينة. فلا يوجد أي مكان آخر في المدينة تجمعت فيه المدارات على هذا النحو. إلا أن وجود ثلاثة قيسريات وخانين بالإضافة إلى ذلك، يؤكد الأهمية الاقتصادية لهذه المحلة كمركز للتبادل التجاري ومستودع للبضائع (في الخانات) ومكان لتجمع المهن الحضرية. إلى الجنوب من قسطل

الحرامي (محلة ٧٢) وجُدت في البساتنة (محلة ٧١) ثلاثة ورشات نسيج. ويغلب الظن أن صناعة النسيج كانت قد انتشرت في قيسريات قسطل الحرامي أيضاً. وإلى الجنوب من ذلك على هذا المحور قامت على مقربة من باب النصر في الطلبة (محلة ٨٤) أربعة خانات وثلاث ورشات نسيج.

إلى الشرق من هذا المحور في أقيول / أغيور (محلة ٦٧) اخترق المدينة طريق آخر وصلها بسواها. ومن المفروض أنه كان مطروفاً إلى حد كبير. يدل على ذلك العدد الكبير من المقاهي التي انتشرت فيه. فبينما تدفقت إلى المدينة عبر قسطل الحرامي (محلة ٧٢) الحبوب في الدرجة الأولى (ومن هناك الدقيق) وصلت إلى المدينة عبر أقيول / أغيور (محلة ٦٧) البضائع التجارية التي تم تفريغها وشحنها هنا. فلم تلعب المدارات هنا إلا دوراً هزياً، أما الأفران فتدل كالمقاهي على حركة كثيفة للناس عبر هذه المحلة. وفي الجزء الجنوبي من أقيول / أغيور (محلة ٦٧) يتفرع المحور الذي يخترق المدينة عبر هذه المحلة إلى فرعين، يتجه أحدهما باتجاه الجنوب الغربي ويؤدي إلى باب النصر ويتجه الآخر جنوباً ليصل إلى باب الحديد. وعلى الفرع المؤدي إلى باب النصر كان هناك مدار وفرنان وثلاث قيسريات في الألمه جي (محلة ٦٨). ومن المفروض أنه سيطرت في تراب الغرباء (محلة ٧٥)، التي تحد الألمه جي جنوباً، تجارة الدقيق، وبغير ذلك لا يمكن تفسير وجود المدارات الستة التي كانت قائمة هنا. ويكمل وجود قيسريتين وخان واحد الدور الاقتصادي لهذه المحلة بعد الدور الحرفي والدور التجاري، الدور الذي طبع بطابعه أيضاً محلة المرعشلي (محلة ٧٦)، التي توضع جنوب تراب الغرباء، وضمت خاناً وقيصرية ومصبنة.

وكان الشارع المتجه جنوباً، والمتفرع عن المحور الذي اخترق المدينة عبر محلة أقيول / أغيور (محلة ٦٧)، يؤدي إلى منطقة حرفية وتجارية نشطة للغاية وقعت شمالي باب الحديد، حيث قامت خراب خان (محلة ٧٩) وعنتر (محلة ٨٠). هنا قامت مصابغ وقيسريات وخانات ومطاحن ومقاهي. ومع أن هذه المنطقة كان يفصل بينها وبين باب الحديد محلة جقور قسطل / العريان (محلة ٧٧) التي ضمت خاناً واحداً وقيسرية واحدة، فقد شككت مع جقور قسطل / العريان (محلة ٧٧) وخان السبيل (محلة ٥٠) خارج باب الحديد ومع البياضة (محلة ٢٤) داخل باب الحديد مركزاً هاماً لتمركز الحرف والتجارة.

إذا كانت الخانات والمدارات والمنشآت الحرفية بالإضافة إلى الأفران والمقاهي قد انتشرت بكثرة في المحلات السكنية التي تم تناولها حتى الآن، فإننا نلاحظ على المحور الشمالي الشرقي، محور بانقوسا، صورة مغايرة تماماً. فباستثناء المصبنتين، اللتين قامتا خارج باب الحديد، قام على هذا المحور بضعة خانات ومطاحن وفرنان ومقهي فقط. ولا يلاحظ أي أثر لمنشآت حرفية كبيرة. فقد شكل هذا المحور بالدرجة الأولى مركزاً لمستودعات الحبوب (وهذا ما يشير إليه أيضاً أ. رسل A. Russel، ١٩٧٤، ج ١، ص ١٢) والمدارات التي تعتمد على الحبوب. إن التكامل الوظيفي بين الخانات والمطاحن هنا يدفعنا إلى ملاحظة مستودعات للحبوب أيضاً في بعض الخانات على الأقل التي قامت في الضواحي الشمالية (وعلى الأخص في محلات أقيول / أغيور - محلة ٦٧، قسطل الحرامي - محلة ٧٢، تراب الغرباء - محلة ٧٥، خراب خان - محلة ٧٩) وإسطبيلات للجمال ارتبطت دوماً بها. وإذا أمعنا النظر في الجهة الشرقية بأكملها، فإن ما يلفت الانتباه غياب جميع أنواع المنشآت الحرفية. فقد كانت المناطق الشرقية المنتشرة خارج

الأسوار بمثابة مركز لتجارة المنتجات الزراعية وتخزينها. وعلى جنوبي محور بانقوسا قامت في محلات قاضي عسكر (محلة ٢٨) وشاكر آغا (محلة ٤٦) أربعة مدارات وفرنان. وإلى الجنوب من ذلك على مقربة من المحور الثانوي المؤدي إلى باب الأحمر، قام خانان عند أطراف سوق محلي (دليل ٥٧٥) لا يزال قائماً حتى الآن، استخدمت كمستودعين وليس على غرار الخانات التي قامت إلى الجنوب من ذلك، في محلي الضوضو (محلة ٥٧) وابن نصير (محلة ٦٣)، وارتبطت وظيفياً بالسلخ الذي قام هنا. ولم تكن هذه الخانات مستودعات مؤقتة لتخزين المنتجات الزراعية أو لتخزين الحبوب إذاً، كما لم تكن إسطبلات لجمال القوافل كسائر خانات الضواحي التي تم تناولها حتى الآن. لقد استخدمت كأماكن لعلف المواشي المعدة للنحر، حيث تم تسمينها وتعويضها الوزن الذي فقدته في طريقها إلى المدينة.

ومن المفروض أنه قامت حول السلخ حياة حافلة بالحيوية والنشاط، تدل عليها المقاهي الستة التي وجدت في الضوضو (محلة ٥٧) والمقاهي الثلاث الأخرى التي وجدت جنوب السلخ في الصفصافة (محلة ٦٢). لقد انتشرت هنا على نحو ضئيل تجارة الحبوب والدقيق، وقام فرنان هنا بتقديم الخبز إلى الغرباء الذين قدموا إلى المدينة، والذين كان معظمهم من الفلاحين والرعاة.

على محور باب النيرب قامت داخل الباب وخارجه، مدارات وخانات وأفران تجمعت حول موقع باب العراق القديم. وإذا كانت المنشآت القريبة من الأبواب قد استخدمت عادة كمستودعات ومستودعات مؤقتة للمنتجات الزراعية - كما استخدم بعضها كمراكز لتسمين الماشية كما هو الحال اليوم، فقد استخدمت بعض الخانات، التي قامت حول باب العراق القديم، كمستودعات مؤقتة لخدمة

الأسواق المركزية في المدينة. وهنا قامت في المحلة المعروفة بـ "داخل باب النيرب" (محلة ٢٠) بالإضافة إلى ذلك قيسرية ومصبنة. وإلى الجنوب الغربي من ذلك تجمع، حول محور باب المقام داخل الباب، خانان وقهوتان ومدار وفرن، وذلك في المحلة المعروفة بـ "داخل باب المقام" (محلة ١٨). كما قامت بعض المدارات والأفران، التي تتبع محلة ساحة بزة (محلة ٥) على هذا المحور. ومن بين المحلات السكنية، التي انتشرت بين باب الحديد وباب المقام، كان للمغازلة (محلة ١٩) وضع خاص. فقد قامت هنا أربعة قيسريات وثلاث ورشات نسيج منفصلة عن مراكز النشاط الحرفي الأخرى.

بعد هذه المداخلة المتعلقة بداخل الأسوار، لنلق الآن نظرة أيضاً على المحلات السكنية التي انتشرت في الجنوب الغربي والجنوب خارج أسوار المدينة. في الكلاسة (محلة ٢٩) لم تقم أية منشأة اقتصادية، أما أمام السور الغربي فقد قامت في جسر السلاحف / الوراقنة (محلة ٣٤) خانان عديدة ومطاحن وقامت المدابغ على ضفاف النهر. وعلى سفح سور المدينة لا تزال هناك سلسلة من هذه الخانات قائمة حتى يومنا هذا. وفيما عدا ذلك فقد تغير حال كامل المنطقة الممتدة خارج السور الغربي، منذ بداية القرن العشرين، إلى حد لم نعد نستطع معه تصور الحال الذي كانت عليه أصلاً.



شكل رقم (٥٠): حلب في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي

المنشآت الاقتصادية ومواقعها على محاور المدينة الرئيسة

لنلتفت الآن إلى المحلات السكنية المتبقية الكائنة داخل الأسوار. في محلة داخل باب قنسرين (محلة ٤) قام خانان وقيسرية ومصبنة وفرنان، لذلك فإن محور باب قنسرين كان محوراً هادئاً جداً. والشيء نفسه ينطبق على معظم محلة الجلوم الكبرى (محلة ١) التي تقع إلى الغرب منه، والتي تكاثفت فيها باتجاه

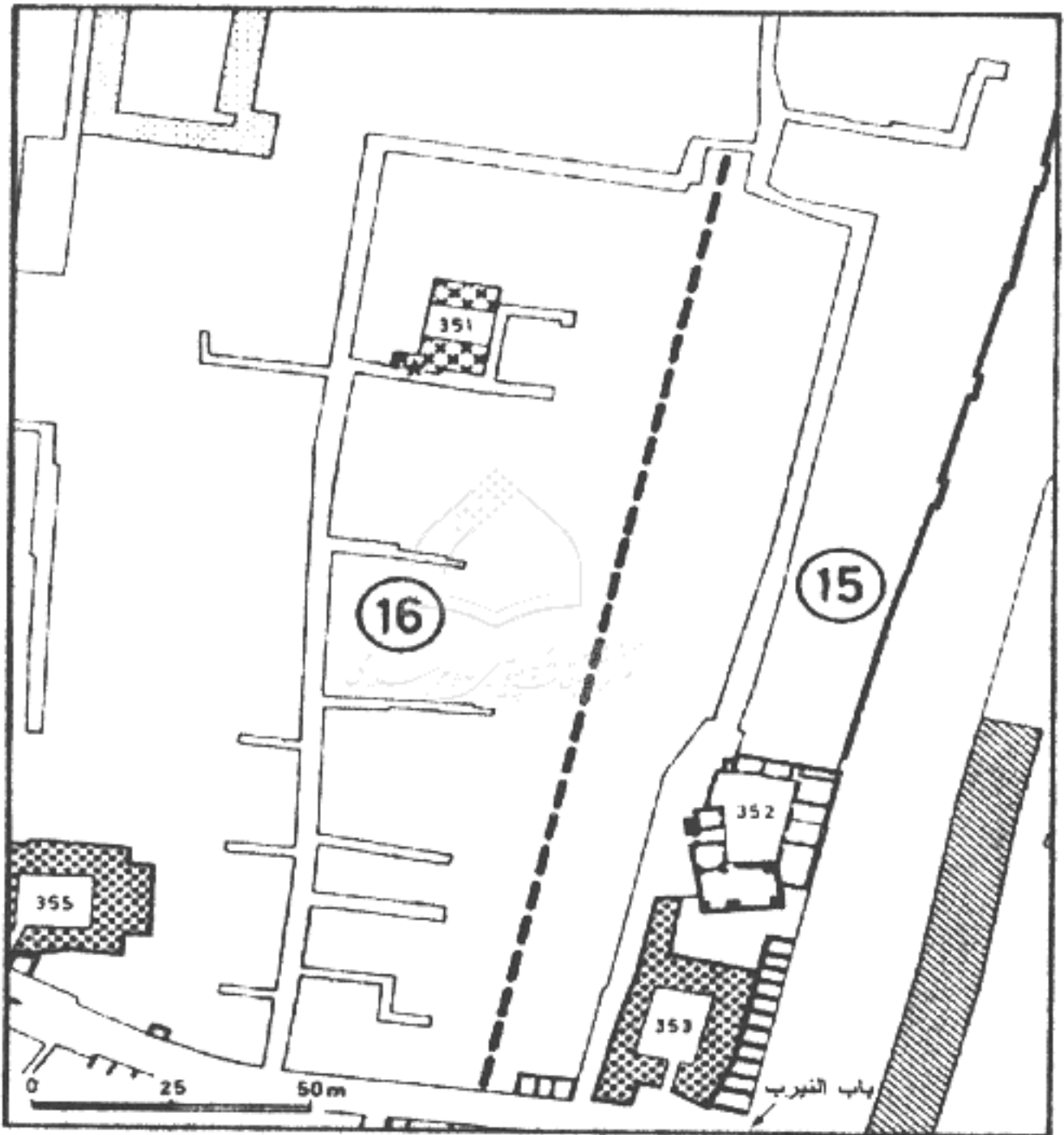
الشمال فقط، باتجاه المحور الرئيسي للسوق، خانات ومدارات (بالقرب من الباب بالتاكيد) ومنشآت حرفية. ويفترض أن الانتشار الخطي للأبنية على طول المحور الرئيسي للسوق قد امتد إلى القرب من جامع البهرمية (دليل ٤٢). أما شرقي هذا الجامع فيلاحظ انتشار على رقعة واسعة للمنشآت الاقتصادية التي تتكون في معظمها من الخانات "المركزية" التي انتشرت في محلات الجلوم (محلة ١) وساحة بزة (محلة ٥) وسويقة علي (محلة ٨) وجب أسد الله (محلة ١٣)، التي وجدت فيها هنا وهناك بعض القيسريات، إضافة إلى ثلاثة منشآت حرفية في الجلوم (محلة ١).

ثمة منشآت اقتصادية ربطت أسواق المدينة المركزية عمرانياً وبدون انقطاع، عبر سويقة علي ومحور باب النصر (الواقع داخل الأسوار)، بالضواحي الشمالية، الأمر الذي يبرز أهمية هذه الضواحي على الصعيد الاقتصادي لمدينة حلب. فقد قام على أطراف سويقة علي وعلى طرف الفرازة الغربي (محلة ٦) مداران وفرنان، وإلى الشمال من ذلك وجد في محلة داخل باب النصر (محلة ٧) قهوتان ومدار وقيصرية ومصبنتان. وإلى الغرب من هذه المحلة نعثر في البندرة (محلة ١٠) على تجمع لا بأس به من المدارات والأفران وعلى مصبنة بالإضافة إلى ذلك.

بذلك نكون قد وصلنا إلى الحدود الجنوبية للضواحي الشمالية، التي ابتدأت عندها دراستنا للمحلات السكنية في حلب ولمنشآتها الاقتصادية. من خلال هذه الدراسة نتكشف بوضوح ثلاثة مجموعات من المحلات السكنية:

١. الضواحي الشمالية التي تجمع فيها القسم الأكبر من المنشآت الحرفية التي وجدت في مدينة حلب. وقد احتوت غالباً خانات ومدارات وأفران ومقاهي

في محلة سكنية واحدة. إن هذه الفعاليات تتجمع على نحو مشابه في الجنوب أيضاً بين موقع باب العراق القديم وبين باب المقام، وإن كان عددها يختلف تماماً عما هو عليه في الشمال.



شكل رقم (٥١): الدحدالة (محلة ١٥) والبستان (محلة ١٦)
نموذج عن محلة سكنية ذات حد أدنى من الخدمات العامة

٢. الضواحي الشرقية التي لا نعثر فيها على أية منشأة حرفية، والتي كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالأراضي الزراعية المحيطة بحلب وبمناطق زراعة الحبوب الأبعد منها. وفي الشمال الشرقي قامت مدارات وخانات واسعة استخدمت كمستودعات لتخزين الحبوب وكإسطبلات لجمال القوافل المحملة بالحبوب. وفي الجنوب، حول المسلخ، يقل عدد المدارات على نحو واضح جداً. لتقوم مكانها خانات عديدة استخدم معظمها لتسمين الماشية.

٣. في " المدينة " تسيطر الخانات المعروفة بخانات المدن والتي تمتد على مساحات واسعة والتي رفدت السوق بالبضائع. وقد كان للمنشآت الحرفية وجود هنا، إلا أنها لم تلعب إلا دوراً ثانوياً فقط.

مع ذلك فإننا نعثر ضمن هذه المجموعات على محلات سكنية ذات مراكز حيوية مختلفة. هنا تبرز في الجهة الشمالية أقيول / أغيور (محلة ٦٧) كمحلة وحيدة في هذه المنطقة لم تقم فيها أية منشأة حرفية. وتدل الخدمات الموجودة فيها على أن وظيفتها تمثلت في تلقف الناس (مقاهي وأفران) والبضائع ودواب القوافل (خانات). أما في قسطل الحرامي (محلة ٧٢) فلا وجود للأفران والمقاهي، مما يدل على أن الحركة إلى المدينة عبر هذه المحلة لم تكن كثيفة كما كان عليه الحال في أقيول / أغيور.

إن المحلة السكنية الكاملة المرافق تقريباً تتجسد في خراب خان (محلة ٧٩)، التي لم ينقصها إلا الأفران. وأكثر المحلات السكنية تخصصاً في هذا الجزء من المدينة يتمثل في البساتنة (محلة ٧١) وبيت محب (محلة ٧٤) وعنتر (محلة ٨٠)، التي توجد فيها منشآت حرفية فقط، بينما نلاحظ إلى الجنوب منها تجمع منشآت حرفية مع خانات، إلا أنه لا وجود للمدارات هنا. ففي الشمال لا

توجد إذا قاعدة ثابتة لتجهيز المحلات السكنية بالمنشآت الاقتصادية. ويعتبر تجمع المدارات والورش والخانات، وتجمع الخانات والورش، الأكثر انتشاراً (ثلاثة محلات سكنية)، كما نكتشف في ثلاث محلات سكنية أيضاً محلات سكنية احتوت منشآت حرفية فقط ونصاف في محلة واحدة فقط تجمع خانات ومدارات.

ويسود هذا الاقتران بين الخانات والمدارات أيضاً في جميع المناطق الشرقية المنتشرة خارج الأسوار. وإذا افترضنا أن جميع الخانات القائمة على طول محوري بانقوسا وباب النيرب، كانت قد استخدمت كأسطبلات لجمال القوافل ومستودعات لتخزين المحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب، فقد استخدم معظم الخانات، التي قامت في وسط الطرف الشرقي، كمراكز لعلف الماشية وتسمينها. ويستمر هذا النمط من التجمع داخل باب النيرب أيضاً. أما بالنسبة للمقاهي والأفران فتوجد في جميع هذه المحلات السكنية، في المواضع التي يرتادها الناس بكثرة سواء على أطراف المدينة أو على مقربة من الأسوار.

إن تجمع كافة أنماط المنشآت الاقتصادية على نحو متوافق نجده في المنطقة الواقعة داخل باب المقام، موزعاً على كل حال على محلتين سكنيتين متجاورتين، أما في منطقة "المدينة"، وبالرغم من تواجد جميع أنماط المنشآت الاقتصادية فيها، فنجد سيطرة الخانات المدنية إلى حد كبير. وبذلك نستنتج وجود أربعة أنماط رئيسة في تجهيز المحلات السكنية بالمنشآت الاقتصادية: الأول قائم على الحرف والمنتجات الزراعية (في الشمال والجنوب) والثاني قائم على المنتجات الزراعية وحدها (في الشرق) والثالث على المنشآت الحرفية لوحدها (في الشمال والجنوب) والرابع على التجارة ("المدينة"). وهناك حيث يلاحظ تمركز للمنشآت

الاقتصادية، على الدوام مهما كان نمطها، يوجد في العادة سوق يقوم على أطراف المحلة (انظر في هذا الخصوص أدناه ص ٧٧١-٨٠٠).

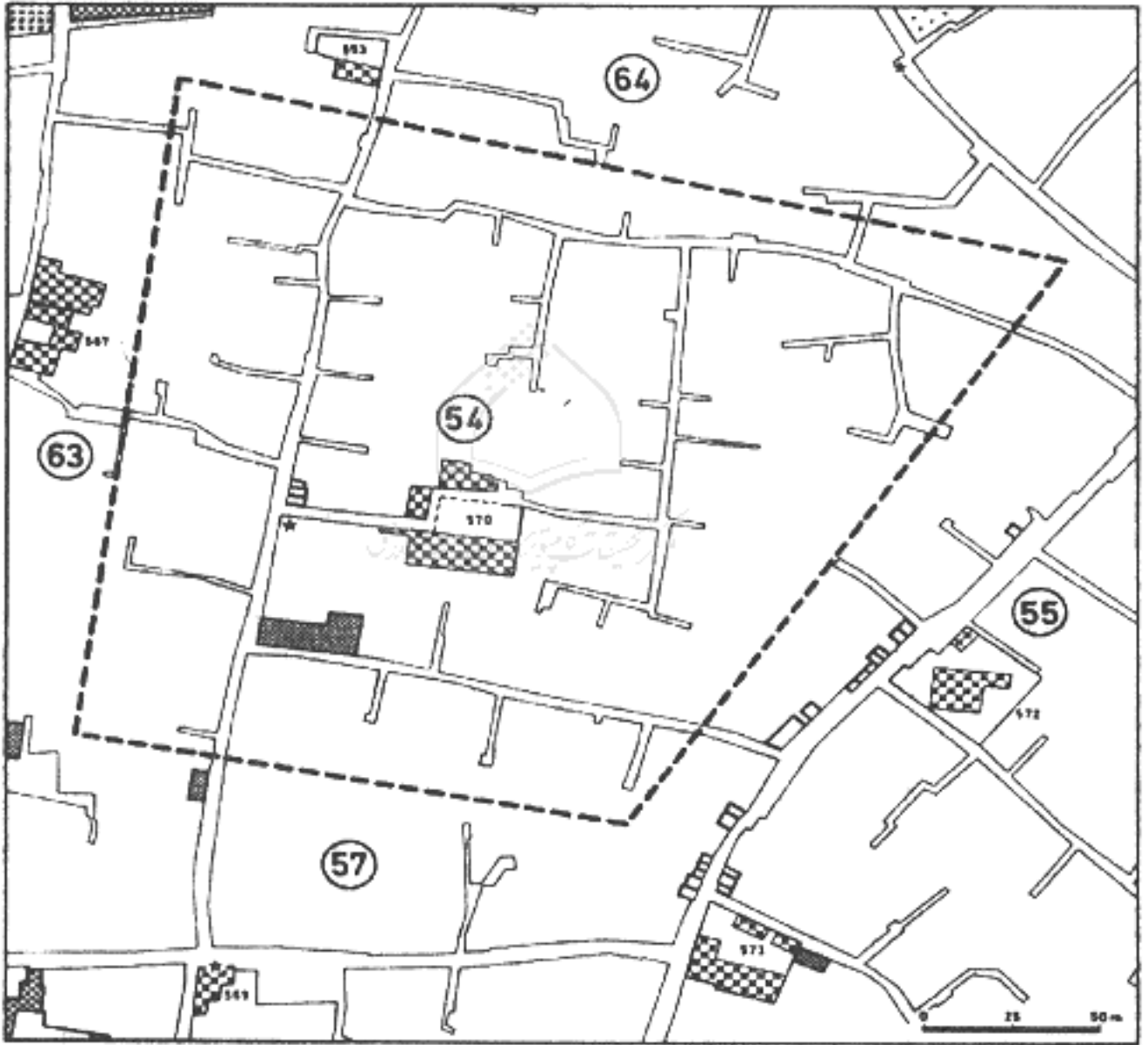
من ناحية كثافة المنشآت الاقتصادية التي وجدت في المحلات السكنية القديمة في حلب - الكثافة التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في هذه المحلات يمكن استنتاج أربعة مجموعات: فهناك محلات ذات نشاط اقتصادي رفيع المستوى وأخرى ذات نشاط متوسط وثالثة ذات نشاط منخفض ورابعة ذات نشاط معدوم أو بالأحرى ضعيف.

■ تضم المجموعة الأولى محلات سوقة علي (محلة ٨)، جب أسد الله (محلة ١٣)، الأعجام (محلة ١٧)، المغازلة (محلة ١٩)، داخل باب النيرب (محلة ٢٠)، خان السبيل (محلة ٥٠)، أقيول / أغيور (محلة ٦٧)، قسطل الحرامي (محلة ٧٢)، خراب خان (محلة ٧٩)، عنتر (محلة ٨٠).

■ وتضم المجموعة الثانية محلات داخل باب النصر (محلة ٧)، البندرة (محلة ١٠)، داخل باب المقام (محلة ١٨)، المشاطية (محلة ٤٤)، الضوضو (محلة ٥٧)، محمد بك (محلة ٥٩)، ابن نصير (محلة ٦٣)، الملندي (محلة ٦٦)، الألمه جي (محلة ٦٨)، تراب الغرباء (محلة ٧٥)، المرعشلي (محلة ٧٦)، الطلبة (محلة ٨٤).

■ وتضم المجموعة الثالثة داخل باب قنسرين (محلة ٤)، القصيلة (محلة ٢٢)، قاضي عسكر (محلة ٢٨)، جقورجق (محلة ٥١)، الصفصافة (محلة ٦٢)، البساتنة (محلة ٧١)، بيت محب (محلة ٧٤)، جقور قسطل / العريان (محلة ٧٧)، الشمالي (محلة ٩٦).

■ أما البقية الباقية من المحلات السكنية في حلب فتميزت باحتوائها على عدد قليل من الفعاليات الاقتصادية، التي يمكن تمييزها من خلال منشآت اقتصادية متخصصة تترفع عن مستوى الدكاكين، أو تخلو منها. فقد كانت محلات سكنية محضة إذاً، بينما ساد اختلاط السكن بالفعاليات الاقتصادية في جميع محلات المدينة الأخرى.



شكل رقم (٥٢): جب قره مان (محلة ٥٤)
نموذج عن المحلات السكنية الواقعة خارج الأسوار

لنمعن النظر الآن بمسألة تأمين خدمات المحلات السكنية المحضنة، الصغيرة منها حتى المتوسطة، وذلك للتعرف على الحدود الدنيا لتخديم المحلات السكنية بالخدمات المدنية. وخلال ذلك لن نتعرض إلى المحلات السكنية القليلة، التي اقتصرت مكوناتها على الدور السكنية ولم يوجد فيها ما عدا ذلك أية منشآت أخرى (زقاق الأربعين - محلة ٧٣، وهو عبارة عن حي سكني مسيحي صغير، الغطاس - محلة ٩٢، وهو كذلك عبارة عن حي سكني مسيحي صغير، وحارة القرباط - محلة ٩٨، انظر ص ٣٠٠).

وبعد أن تبيننا أن المقاهي والأفران لم تتدرج تحت تخديم المحلات السكنية بالخدمات المدنية، وإنما قامت دائماً مع المنشآت الاقتصادية في المواضع المطروقة جداً من المدينة، عندها تبقى الأبنية الدينية والقساطل والحمامات فقط بمثابة خدمات مدنية فعلاً تم تأمينها للمحلات السكنية. وقد اختلفت المحلات السكنية عن بعضها فقط من خلال عدد الخدمات المدنية المتواجدة فيها وتبعاً لنوعها.

لقد تمثلت أدنى مرتبة من الخدمات بوجود مبنى ديني. وباستثناء التومايات (محلة ٩٣) التي وجد فيها كنيسة فقط، فقد تمثلت الأبنية الدينية في الجوامع والمساجد والزوايا. وبذلك يمكن استنتاج اختلاف أساسي على صعيد تأمين الحد الأدنى من الخدمات بين المحلات السكنية المسيحية والإسلامية. ففي حين لم يعتبر وجود كنيسة في المحلة السكنية أمراً جوهرياً بالنسبة للمحلات السكنية المسيحية (ويبرهن على صحة ذلك قيام محلتين سكنيتين مسيحتين بالكامل تقريباً بدون كنائس: زقاق الأربعين - محلة ٧٣، الغطاس - محلة ٩٢، وبالذات في المحلات السكنية الكبيرة نسبياً والتي شكل السكان المسيحيون نسبة كبيرة فيها لم تقم هناك كنائس)، كان الأمر على العكس تماماً بالنسبة للمحلات السكنية الإسلامية. فالمسلم يحتاج

إلى جامع أو إلى أي مبنى ديني آخر، يستطیع فيه إقامة صلواته، في المحلة السكنية التي يعيش فيها، حتى لو بلغت نسبة السكان المسيحيين في محله ٩٦%، كما هو الحال في جسر الكعكة (محلة ٨٣) والشمالی (محلة ٩٦).

إلى هذه المجموعة من المحلات السكنية التي احتوت على مسجد أو جامع فقط تتبع محلات الدحدالة (محلة ١٥ - المحلة الوحيدة التي تقع داخل الأسوار من هذه المجموعة)، الدالین (محلة ٤٢)، كتان (محلة ٦٠)، الأبراج (محلة ٦٤)، النوحية (محلة ٨١)، جسر الكعكة (محلة ٨٣)، القواس (محلة ٨٥)، المغربلية (محلة ٨٦)، العطوي الكبير (محلة ٨٧)، العطوي الصغير (محلة ٨٨)، الهزازة (محلة ٩١)، التومايات (محلة ٩٣ - المحلة السكنية التي ضمت كنيسة واحدة).

إن معظم هذه المحلات السكنية يقوم في شمال المدينة حيث توجد المحلات السكنية ذات المساحات الصغرى من ناحية وذات العدد القليل من المسلمين من ناحية أخرى، الأمر الذي يشكل حجة كافية لتفسير تمركز هذه المحلات السكنية المخدمة بالحد الأدنى من الخدمات في هذه البقعة من المدينة. أما عن وجود محلتين من نفس المجموعة في الشمال الشرقي وأخرى في أقصى الجنوب الشرقي فإن ذلك لا يدعو للدهشة. وبالنسبة للمحلة الوحيدة الواقعة ضمن الأسوار (الدحدالة، محلة ١٥) فهي تشكل بالنسبة للمنطقة الواقعة داخل الأسوار حالة خاصة، يفسرها صغر مساحتها.

وتشكل المرتبة التالية محلات سكنية احتوت فقط مبنى ديني وقسطل أو عدة قساطل. وتتمثل هذه المحلات في البستان (محلة ١٦)، قسطل المشط (محلة ٧٠)، الماوردي (محلة ٧٨)، الأكراد (محلة ٨٢)، الشمالي (محلة ٩٦)، وينطبق على هذه المحلات فيما يتعلق بالحجم والموقع ما ينطبق على محلات المجموعة

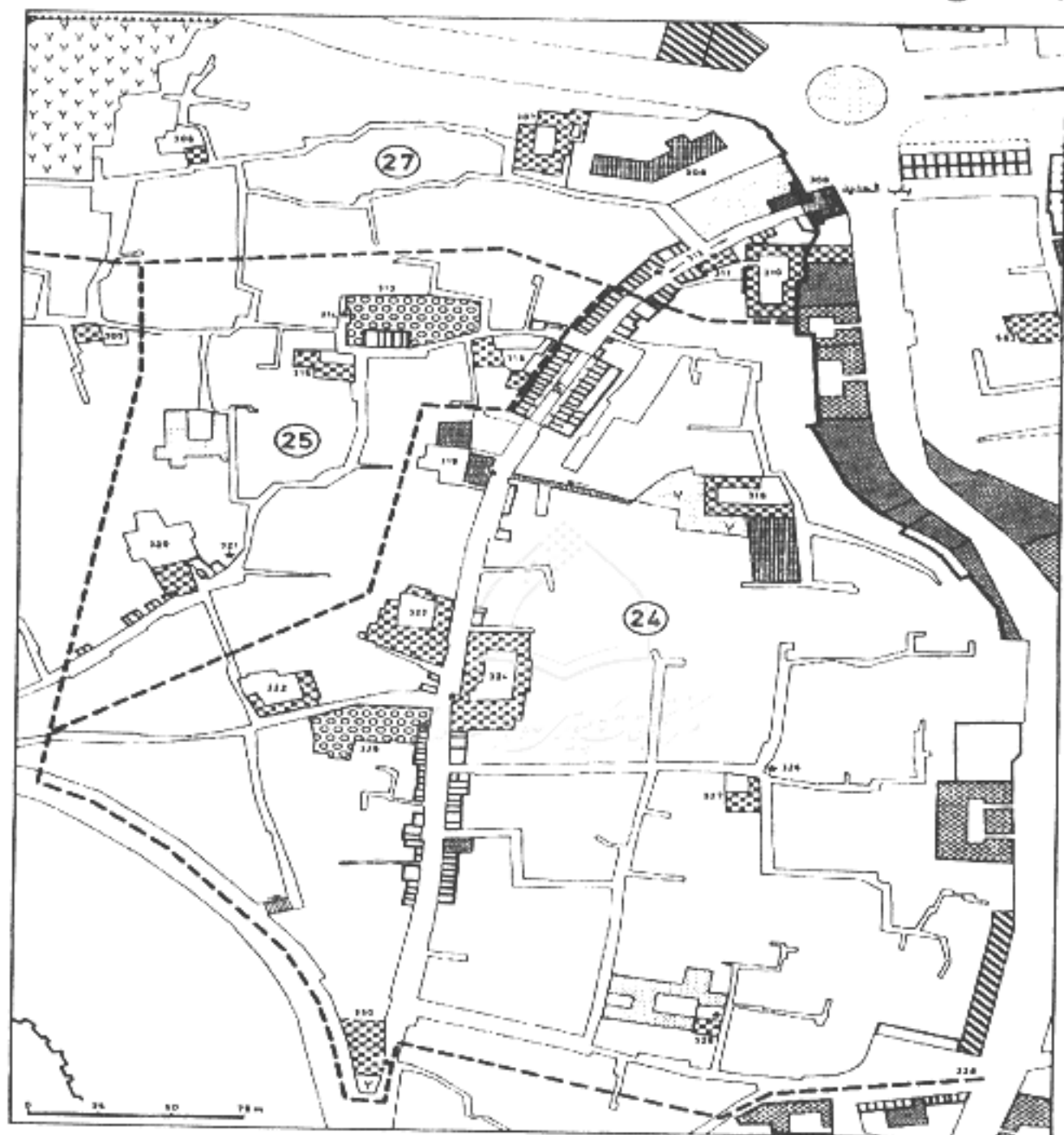
السابقة. ويميزها فقط حظها في أنها تقوم فوق شبكة المياه وفي أنها وجدت فاعل خير قام بإنشاء قسطل فيها.

وتحتل المرتبة التالية محلات سكنية احتوت جامعين [أو مسجدين] وقسطلاً خاصاً بها أو جامعين بدون قسطل. إن الاختلاف الأساسي بين هذه المجموعات والمجموعة السابقة يتمثل عادةً في كبر حجم المحلة السكنية. وسأوفر على نفسي استعراض هذه المحلات السكنية منفردة لأن حتمية تخديم المحلات السكنية بالمنشآت الحضرية يفترض أن تبرز فيما يلي. وعلى نحو مماثل فإن حجم المحلة وموقعها أيضاً بالإضافة إلى وجود فاعل خير يعتبر عاملاً حاسماً في وجود حمام في المحلة، إضافة إلى المباني الدينية والقساطل.

إن المحلات السكنية المحضة التي احتوت حماماً عاماً تصادفنا أول ما تصادفنا عند استعراض المحلات التي احتوت ثلاثة مباني دينية داخل الأسوار، في محلتى الطنبغا (محلة ٢١) وأوغل بك (محلة ٢٣). وهناك محلة سكنية واحدة (البلاط الفوقاني - محلة ٥٣) تندرج تحت المجموعة التي تحتوي جامعاً واحداً وحماماً أيضاً. إلا أنها وفق تحديدنا للمحلات السكنية لا تشكل محلة سكنية محضة لوجود فرن فيها أيضاً. الأمر نفسه ينطبق على جميع المحلات الصغيرة الأخرى أيضاً التي قامت خارج الأسوار واحتوت حماماً عاماً (الشمالي - محلة ٩، البساتنة - محلة ٧١، جقور قسطل / العريان - محلة ٧٧).

إن بقية المحلات السكنية المحضة التي احتوت حماماً، كما هو الحال بالنسبة لمحلتى الطنبغا (محلة ٢١) وأوغل بك (محلة ٢٣)، توجد داخل الأسوار. وتتمثل هذه المحلات في العقبة (محلة ٢)، الفرافرة (محلة ٦)، المصابين (محلة ١١)، بحسيتا (محلة ١٢)، وتضم جميع هذه المحلات أكثر من ثلاثة جوامع كما احتوى

بعضها أيضاً حداً أدنى من المنشآت الاقتصادية ويسمح حجم المحلات السكنية بالإبقاء على تسميتها محلات سكنية.



شكل رقم (٥٣): البيضاء (محلة ٢٤) ومستدام بك / المستدامية (محلة ٢٥) والجبيلة (محلة ٢٧) نموذج عن محلات سكنية كبيرة داخل الأسوار

وبناءً على الحد الأدنى من الخدمات لمحلة سكنية، الذي تمثل في وجود مبنى ديني واحد، فقد تبين لنا أن حجم المحلة السكنية وموقعها قد حدداً على نحو حاسم الخدمات الموجودة فيها. إن المحلات السكنية التي تتدرج تحت أخفض ثلاثة مراتب في تأمين الخدمات تنتشر، باستثناء واحدة منها، خارج الأسوار. أما داخل الأسوار، على الأخص هنا بشكل واضح المنطقة التي كانت محاطة بالسور الأيوبي (انظر أعلاه ص ٤١٨ وما بعد)، فإن عدد المباني الدينية في كل محلة سكنية (هنا نتكلم عن المباني الدينية الإسلامية فقط باستثناء الكنيسة التي هجرت مع الأيام والتي تقوم في الجلوم - محلة ١ وباستثناء الكنيس اليهودي القائم في بحسيتا - محلة ١١) وتتنوع أنماطها يزداد بشكل يثبت عدم جدوى الاستمرار في ترتيب المحلات السكنية تبعاً للخدمات الموجودة فيها. ولنتناول الآن بالبحث أمثلة واقعية يمكن اعتبارها أمثلة نموذجية عن أنماط تقديم معينة. سنعمد في البداية إلى تقديم أمثلة عن المحلات السكنية المحضة ومن ثم عن المحلات التي يكون فيها اختلاط المنشآت الاقتصادية بالسكن خفيفاً وفي الختام عن سويقة علي (محلة ٨) التي يبلغ فيها الاختلاط بين الوظائف ذروته.

من الأمثلة الجيدة عن أدنى المراتب في تأمين الخدمات تبرز محلتان سكنيتان إسلاميتان متجاورتان، ترتبطان بمحور باب النيرب إلى الشمال منه، وتتمثلان في الدحدالة (محلة ١٥) والبستان (محلة ١٦) (انظر الشكل ٥١). تقع المحلتان مباشرة داخل السور الشرقي المملوكي ويتم تخديمهما من الشمال على نحو مشترك، كما يتم الوصول إليهما من الجنوب عبر زقاق يمتد في كل منهما منبثقاً عن محور باب النيرب. إن الدور السكنية التي تقوم إلى الشرق وإلى الغرب من الزقاق الشرقي، الذي يتم الوصول عبره إليها، تتبع محلة الدحدالة.

وما عدا بيوتها التي تبلغ ٢٨ بيتاً يوجد في المحلة تربة العلمي (دليل ٣٥٢) التي حولت في العصر الأيوبي إلى مسجد للمحلة. وبخصوص الماء فقد تم الحصول عليه من خارج المحلة. وفي حين يوجد في هذه المحلة زقاق مسدود واحد، فإنه يوجد في محلة البستان المجاورة ستة أزقة مسدودة. إن الدور السكنية في محلة البستان تمتد على نحو أعمق في الجزيرة التي يشكلها الزقاقان اللذان يخدمان المحلتين وتحتاج لذلك إلى طرق تخديم إضافية. وكما هو الحال في المحلات السكنية المتجاورة تتبع هنا أيضا الدور السكنية المنتشرة على طرفي الزقاق إلى نفس المحلة. وإلى جانب المسجد الذي يوجد فيها، والذي يعتبر أصغر من مسجد المحلة المجاورة وأقل جمالاً، حازت المحلة على قسطل، فقد مر فرع من شبكة المياه بالجامع متجهاً نحو باب النيرب (انظر الشكل رقم ٤٣). ومع أن بوابات هذه المحلة السكنية لم تعد قائمة اليوم، إلا أنه يمكن بالتأكيد الاستدلال على مواضعها السابقة عند نهايتي كل من الزقاقين. إن حدود هاتين المحلتين تحددتها هنا بوضوح في الشرق والشمال والغرب الجدران الخلفية للبيوت التي يتم الوصول إليها عن طريق أزقة هاتين المحلتين وعن طريق الأزقة المسدودة المتفرعة عنهما، بينما ترسم الحدود الجنوبية الجدران الخلفية للمباني التي يدخل إليها من محور باب النيرب. وهذا يعني أن الخان الذي يقوم جنوبي جامع الدحدالة لا يعود في تبعيته إلى المحلة السكنية.

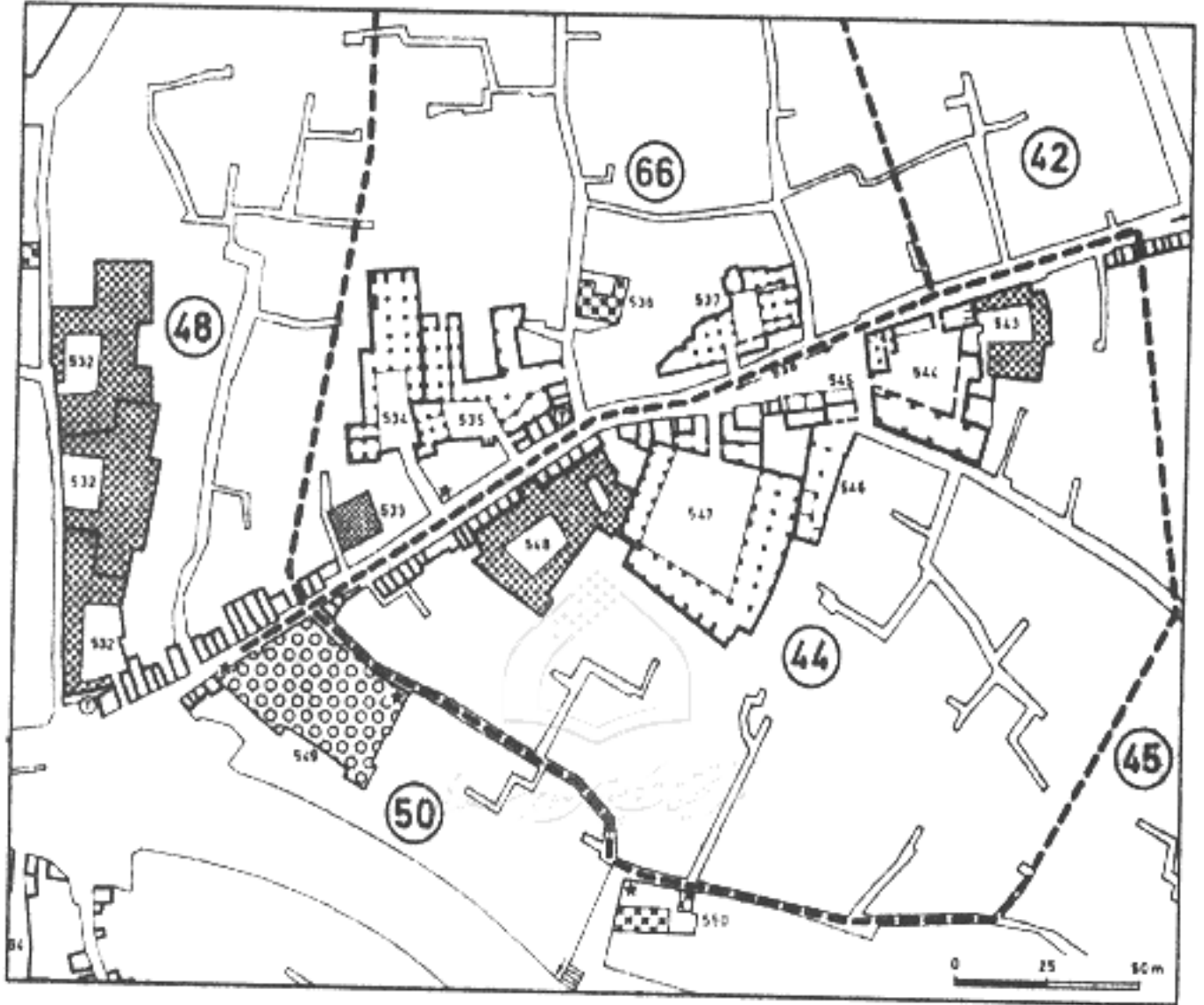
وتتبع محلة جب قره مان (مخلة ٥٤، شكل ٥٢) مرتبة أعلى من سابقتها في تأمين الخدمات. فقد وجد فيها جامعان وقسطل. كما وجد فيها أيام الغزي خان بالإضافة إلى ذلك، إلا أنه لم يبق منه أي أثر. واليوم تستخدم هذه المحلة للسكن فقط. إن شكلها الأساسي عبارة أيضاً عن جزيرة تشكلها أربعة أزقة، إلا أن

حدودها لا تتبع حدود الجزيرة. فهي تمتد في الشمال والغرب والجنوب إلى ما بعد حدود الجزيرة، أما من جهة الشرق فتتوغل في الجزيرة محلة صاجليخان التحتاني (محلة ٥٥). ويقوم الجامع (جامع البكرجي، دليل ٥٧٠)، الذي لا يزال موجوداً حتى اليوم، في مركز المحلة تقريباً. فقد تم ربط هذا الجامع بشبكة المياه (انظر أعلاه شكل ٤٣). وعند أول الزقاق المفضي إليه من جهة الغرب قام هناك قسطل، وإلى الجنوب الغربي منهم قام على أغلب الظن الجامع الآخر، الذي لم يعد له وجود اليوم. إن الشوارع الممتدة في الجهة الغربية والشرقية شكلت محاور ربط مع المحلات الأخرى. أما بوابات المحلة فربما قامت عند نهايات الشوارع الممتدة شرق غرب وبالتأكيد عند مدخل الزقاق المسدود في الجهة الشمالية.

إن موقع جامع محلة جب قره مان، الذي يقوم في وسطها، يميزها عن المحلات السكنية المجاورة لها في الجهة الشرقية، التي قامت جوامعها، كما يوضح الشكل (٥٢)، على الشارع الذي يتم العبور عن طريقه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي.

لنلتفت الآن مباشرة إلى المحلات السكنية الثلاثة المتجاورة الواقعة داخل باب الحديد (شكل ٥٣). التي تعد اثنتان منها محلات سكنية محضة، وهما مستدام بك / المستدامية (محلة ٢٥) والجبيلة (محلة ٢٧)، اللتان يفترض أنهما تمثلان المحلات السكنية الكبيرة الواقعة داخل الأسوار، كالعقبة (محلة ٢) والفرافرة (محلة ٦)، اللتين لم يعد من الممكن اعتبارهما أمثلة على ذلك بسبب التعدي الكبير الذي طرأ على بنيتيهما من جراء شق شوارع ونشوء أبنية جديدة على أطرافها. أما بالنسبة للبيضة (محلة ٢٤) المجاورة لمحلتي مستدام بك / المستدامية والجبيلة

فلم تعد محلة سكنية محضة. فقد احتوت إلى جانب سوقها قيسريتين ومدارين
وفرنين ومقهي.



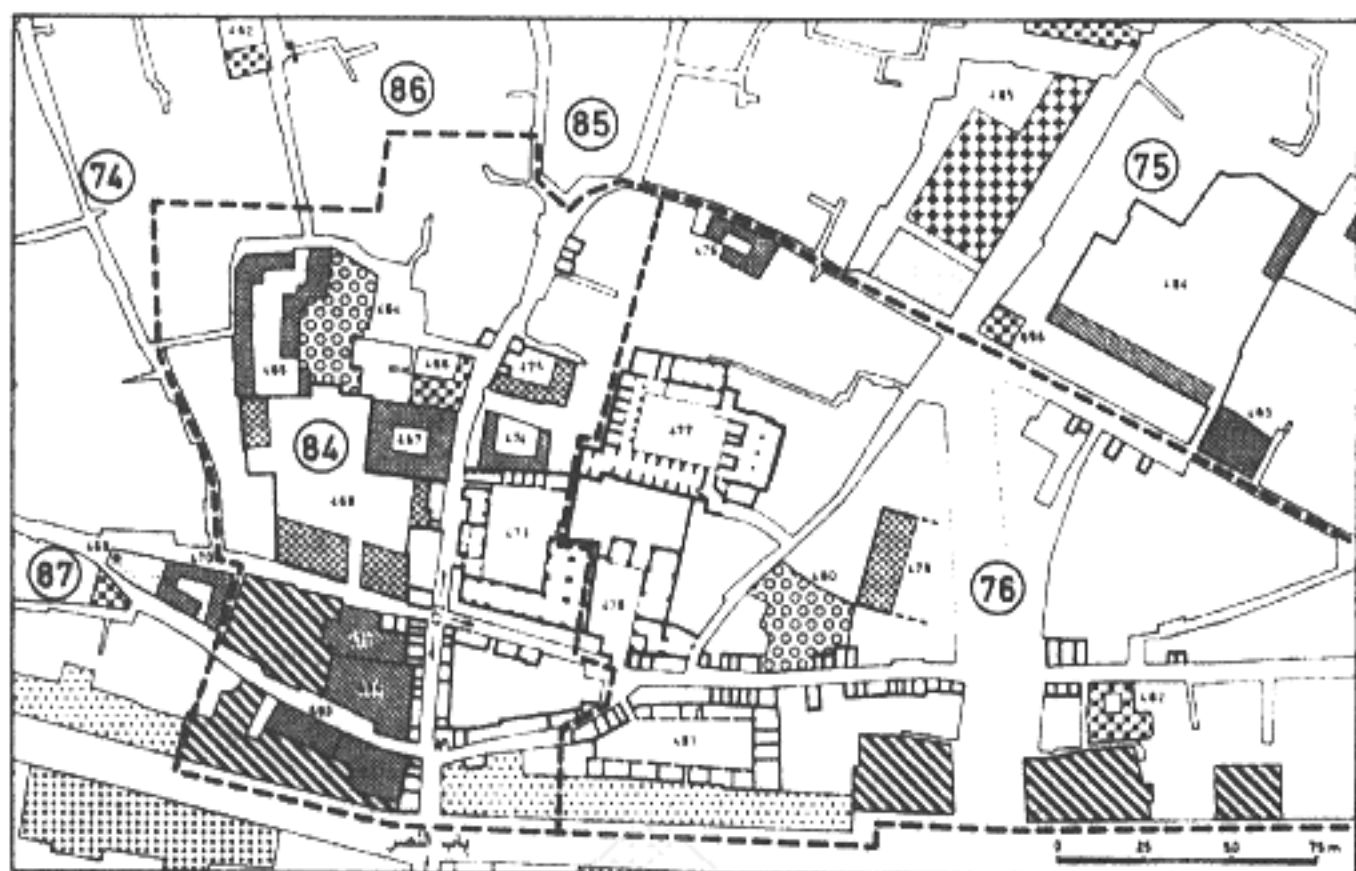
شكل رقم (٥٤): المشاطية (محلة ٤٤) والملندي (محلة ٦٦)

نموذج عن المحلات السكنية المختلطة الوظائف

واحتوت الجبيلة، التي امتدت متجاوزة محور باب الحديد باتجاه الشرق،
ثلاثة مدارس (بقي منها مدرسة العجمي - دليل ٣٠٧، والمدرسة الأتابكية - دليل ٣١٠)
وثلاث جوامع (بقي منها جامع أبو الشامات - دليل ٣٠٦، وجامع الشيخ محمد الزركشي -
دليل ٣١١) وثلاثة قساطل والعديد من الأضرحة والمزارات في المقبرة الموجودة

في طرفها الغربي. يتم الوصول إلى هذه المحلة عبر زقاق يتفرع عن محور باب الحديد ومن الغرب عبر زقاقين آخرين يربطانها بمحلتني مستدام بك/المستدامية (محلة ٢٥) وشاهين بك (محلة ٢٦) اللتين تقعان إلى الجنوب منها. على نحو مشابه تنعزل محلة مستدام بك / المستدامية عن الخارج. عبرها يمر شارع ينبثق من محور باب الحديد ويتفرع في الشمال منها ليربطها مع محلة شاهين بك المجاورة لها، كما يتفرع عنه في الجنوب فرع يربطها بالبياضة (محلة ٢٤). وإذا كانت الجبيلة (محلة ٢٧) قد احتوت إلى جانب القساطل أبنية دينية فقط، فقد احتوت مستدام بك / المستدامية حماماً أيضاً (حمام بلبان - دليل ٣١٣). ولا تزال جوامع المحلة الثلاث (جامع بلبان - دليل ٣١٥، جامع الإكنجي - دليل ٣١٦، جامع المستدامية - دليل ٣٢٠) التي يرد ذكرها عند الغزي قائمة حتى الآن، أما المدرسة التي يذكرها الغزي فلم يعد لها وجود اليوم. وقد وجد في هذه المحلة أربعة قساطل وحوض التوزيع الرئيس لشبكة المياه الممتدة داخل الأسوار (انظر أعلاه ص ٤٨٥).

أما البياضة (محلة ٢٤) فيخترقها على نحو مغاير للمحلات السكنية المجاورة أحد المحاور الرئيسية في المدينة. الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى نشوء سوق على مقربة من الباب وإلى تجمع منشآت حرفية هنا. إلى الجنوب الغربي من هذا السوق المسقوف (دليل ٣١٧) قامت إحدى القيسريتين اللتين وجدتا في هذه المحلة، وقامت الأخرى إلى الشمال من جامع البياضة (دليل ٣٢٤). وتمثلت المنشآت الاقتصادية الأخرى التي وجدت في البياضة (محلة ٢٤) بمدارين وفرنين ومقهى. وتكونت الخدمات المدنية التي وجدت في هذه المحلة من خمسة جوامع



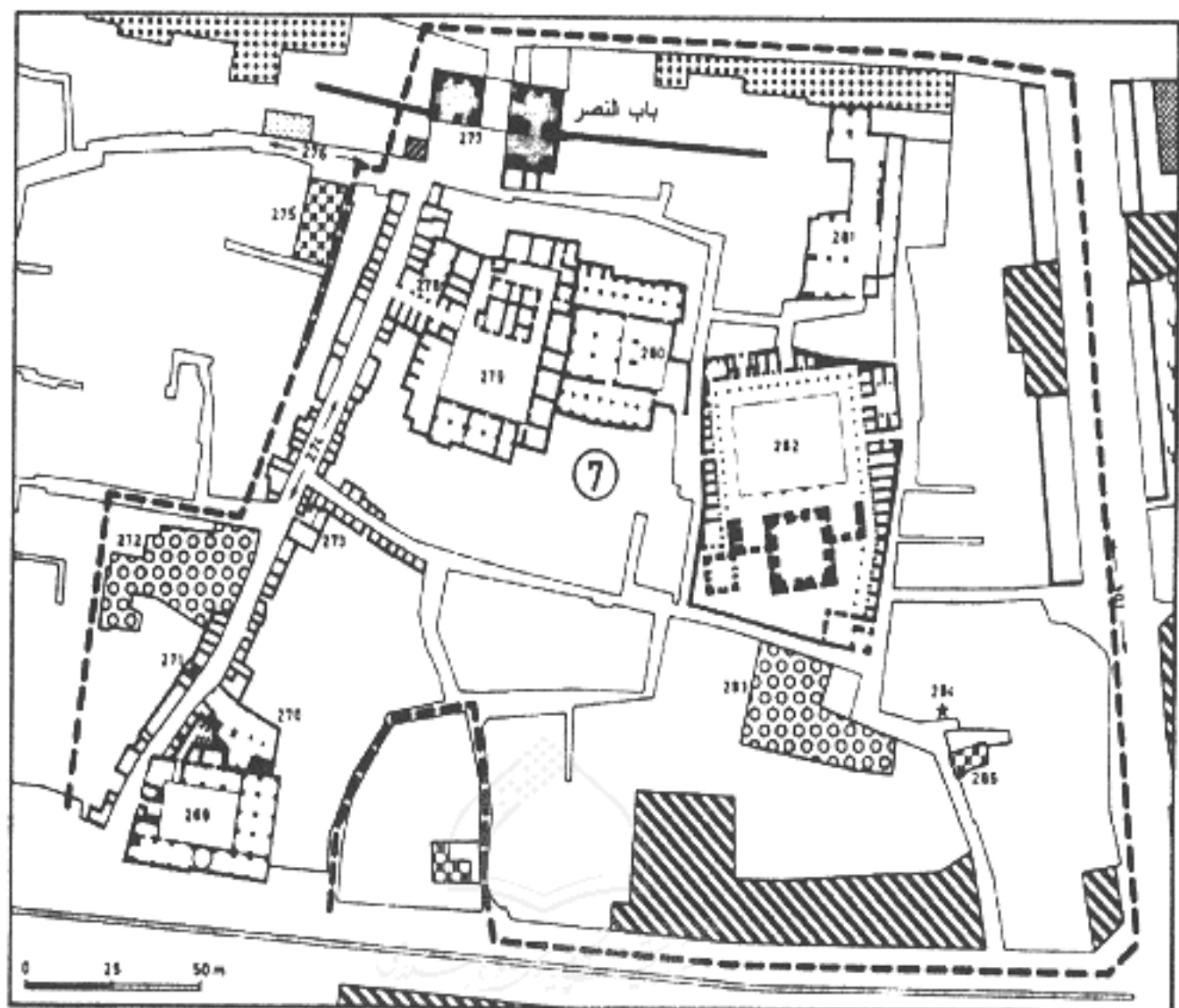
شكل رقم (٥٥): المرعشلي (محلة ٧٦) والطبلة (محلة ٨٤)

المحلّتان السكنيّتان الواقعتان خارج باب النصر

ذكرها الغزي أيضاً (جامع زقاق الدولاب - دليل ٣٢٢، جامع البياضة - دليل ٣٢٤، جامع المطي - دليل ٣٢٧، جامع السنكري - دليل ٣٢٩، جامع الحموي - دليل ٣٣٠)، وتكية (التكية الإخلاصية - دليل ٣٢٣) وأربعة قساطل وحمام (حمام البياضة - دليل ٣٢٥). وقد ارتبطت بنية الحي كلها بدون شك بمحور باب الحديد، الذي قامت عليه جميع الأبنية الهامة. مع ذلك يبدو أن شبكة الأزقة المسدودة، التي امتدت متوغلة في عمق المنطقة الشرقية من هذه المحلة، قد وُجدت لتأمين الخصوصية. فقد شكلت هذه المنطقة مع ما وجد فيها من جامع وسبيل محلة صغيرة ذات خدمات من المرتبة الدنيا تسنى لها أن تتعزل عن الشوارع الرئيسية في الغرب والجنوب.

بتناولنا للبياضة (محلة ٢٤) نكون قد وصلنا في البحث إلى المحلات السكنية المختلطة الوظائف. وقبل أن نتناول محلتين من هذا النمط تقعان داخل الأسوار، لنراجع مرة أخرى إلى خارج الأبواب. ولنمعن النظر في البداية في محلي المشاطية (محلة ٤٤) والملندي (محلة ٦٦) اللتين تقعان، على مقربة من البياضة (محلة ٢٤) خارج باب الحديد، على محور بانقوسا. إن الحد الفاصل بين هاتين المحلتين يمر هذه المرة في منتصف الشارع. ومنشأتها الاقتصادية متوافقة تماماً مع وظيفة محور بانقوسا. وهي عبارة عن خانات من نمط خانات الضواحي، استخدم اثنان من الخانات الثلاثة التي توجد في محلة الملندي كإسطبلات للجمال واستخدم الثالث لتخزين الحبوب (انظر الغزي، ج٢، ص ٤٠٧). وكان لخانات المشاطية وظيفية مشابهة أيضاً ارتبطت بشحن الحبوب وتجاريتها. إن جامع الملندي (دليل ٥٣٦) جامع صغير جداً، أما جامع المشاطية (دليل ٥٤٤) فعلى العكس من ذلك، إذ يعتبر من أجمل الجوامع التي انتشرت في الشمال الشرقي من المدينة. وقد زودت المحلتان بالماء من قساطل خاصة بهما توزعت على محور بانقوسا، الذي تبعت مساره القناة الرئيسية لشبكة مياه حلب (انظر الشكل ٤٣). وأمكن استخدام الحمام (حمام الرقبان - دليل ٥٤٩)، الذي يقوم عند أول المحلتين ويتبع محلة خان السبيل (محلة ٥٠) المجاورة من قبل سكان المحلتين بسهولة تامة.

ومع أن محلي المرعشلي (محلة ٧٦) والطبلة (محلة ٨٤)، اللتين تقعان خارج باب النصر، قد فقدتا الكثير من طابعهما الأصلي، إلا أنهما بالرغم من ذلك لا تزالان تشكلان أفضل المحلات السكنية، المنتشرة أمام الأبواب، التي



شكل رقم (٥٦): محلة داخل باب النصر (محلة ٧)

يمكن التعرف عليها. فيهما صبت شرايين الحركة والمواصلات المتدفقة من الشمال وكانتا بنفس الوقت مراكز حرفية هامة. وقد احتوت محلة المرعشلي (محلة ٧٦) جامعاً (المرعشلي - دليل ٤٨٢) وثلاثة قساطل (وجدت على مسار شبكة المياه، انظر الشكل ٤٣) وحماماً (أوج خان - دليل ٤٨٠) وخاناً قديماً (أوج خان - دليل ٤٧٨) ومصبنة (الزناجيلي - دليل ٤٧٧) وقيسارية (أوج خان - دليل ٤٨١) ومقهى. ومن الشرق إلى الغرب اخترق المحلة سوق النحاسين (دليل ٤٧٢) الذي ضم ١٠٠ دكان تقريباً. ولا تزال جميع الأبنية التي تم التطرق إلى ذكرها ما عدا

المقهى والقساطل قائمة حتى اليوم. أما محلة الطلبة (محلة ٨٤) التي تحد المرعشلي (محلة ٧٦) غرباً، فقد خضعت منشأتها الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين الميلادي إلى تغيرات كبيرة. لقد مثلت الطلبة (محلة ٨٤) أحد الأحياء النموذجية التي وجدت على مقربة من الأبواب. فقد احتوت بعض الخانات، التي استخدمت لإقامة الغرباء، وإسطبلات للجمال ومخازن للأخشاب وورشات نسيج عديدة. أما على صعيد المنشآت المدنية فقد وجد فيها جامعان (أحدهما جامع الزكي - دليل ٤٧٣، الذي لا يزال موجوداً) وزاوية (الشيخ بعاج - دليل ٤٦٦) وحمام (القواس - دليل ٤٦٤). وقد شكلت كلتا المحلتين وحدة متكاملة طغت أهميتها الاقتصادية على دورهما كمحلتين سكنيتين إلى حد بعيد.

لقد لعبت المحلتان اللتان وجدتا أمام باب النصر دور "المصفاة" بالنسبة لمحلة داخل باب النصر (محلة ٧) الواقعة داخل الباب. فقد بقي خارج الباب كل ما هو ملوث ومرهق وقذر ومسبب للضجيج، وبذلك تسنى لهذه المحلة الغنية بالبيوت الكبيرة والأبنية الخدمية الجميلة والمنشآت الاقتصادية الكبيرة أن تتطور داخل الأسوار، وأن يتم فيها السكن وتدبير شؤون الحياة في مستوى أرقى بكثير مما كان عليه الحال خارج الأسوار.

على طول محور باب النصر يمتد داخل الأسوار سوق، ضم فيما مضى قهوتين (قهوة السباس - دليل ٢٧٠، قهوة العجيمي - دليل ٢٧٨) وجامعين (المهندار - دليل ٢٦٩، المضماري - دليل ٢٧٣) وحماماً (القاضي - دليل ٢٧٢) وقيسرية كبيرة (الملقية - دليل ٢٧٩). من هذا المحور يتم تخديم المناطق الشرقية من المحلة عن طريق زقاقين. وإلى الشرق من قيسرية الملقية (دليل - ٢٧٩) مباشرة توجد مصبنة (الزنايلي الأولى - دليل ٢٨٠)، وعلى مسافة غير بعيدة عنها

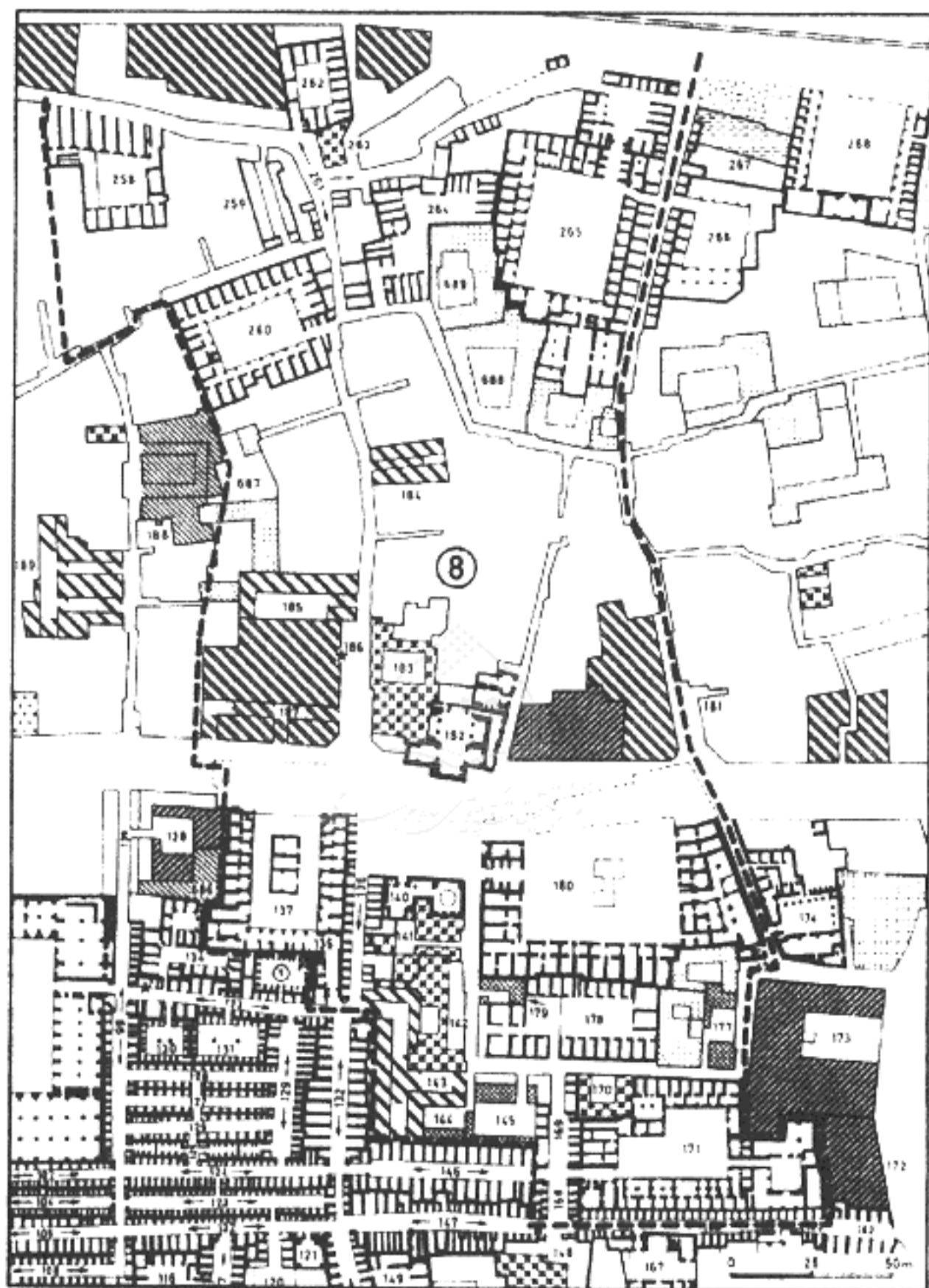
باتجاه الشمال الشرقي توجد مصبنة أخرى (الجبيلي - دليل ٢٨١). أما نواة هذا الحي فتشكلها المدرسة العثمانية (دليل ٢٨٢)، التي يقوم مقابلها في الجنوب حمام أرتيمور (دليل ٢٨٣). وإلى الشرق من ذلك يوجد على استمرارية الزقاق الفاصل بين المدرسة والحمام جامع قديم (الشيخ علي الهندي - دليل ٢٨٥) وسبيل (الناصري - دليل ٢٨٤). من هنا يفضي الزقاق المتجه جنوباً إلى الفرافرة (محلة ٦)، وفي هذا الزقاق تقوم مدرسة (القرناصية - دليل ٢٩٧) التي تتبع هذه المحلة أيضاً وتقوم جنوبي الشارع [شارع السجن] الذي يخترق المدينة القديمة والذي هناك الترابط العضوي الذي كان قائماً بين محلي داخل باب النصر (محلة ٧) والفرافرة (محلة ٦). وقد زودت هذه المحلة بالماء عن طريق عدة قساطل، ومقابل باب النصر قام مدار شكل الطابق العلوي منه فندقاً.

في الجنوب الغربي تتصل بمحلة داخل باب النصر (محلة ٧) المحلة التجارية الحرفية الواسعة النطاق الممتدة حتى داخل سوق "المدينة" والمعروفة بسويقة علي (محلة ٨). وبالرغم من عدد بيوتها الذي يبلغ أكثر من ١٠٠ بيت وعدد سكانها الذي يتجاوز ١٠٠٠ نسمة فقد كانت ولا تزال مركزاً تجارياً وحرفياً، وتشكل هذه المحلة جسراً بين سوق "المدينة" وبين محور باب النصر الذي يعتبر أهم محور في المدينة. وبتناولنا للمحلات الثلاثة السابقة ولهذه المحلة نكون قد أحطنا بقطاع يمتد من المنطقة الواقعة خارج الباب الشمالي حتى المحور الرئيس لسوق "المدينة". إن الاختلاف في تخدم المحلات ضمن هذا السياق يفترض أن يوضح كيفية صياغة ملامح الأحياء القريبة من الأسوار والأحياء المركزية في المدينة.

لقد احتوت سوق علي حوالي مستهل القرن العشرين تسعة خانات (الصابون - دليل ١٣٧، الجورة - دليل ١٤٥، خاير بك - دليل ١٧١، الكتان - دليل ١٧٨، الوزير - دليل ١٨٠، إسطنبول - دليل ٢٥٨، حاج موسى - دليل ٢٦٠، الأعوج - دليل ٢٦٤، قورد بك / قرطبة - دليل ٢٦٥) ولا تزال جميع هذه الخانات موجودة حتى هذا اليوم. علاوة على ذلك فقد وجد هنا قيسريتان (بقيت منهما قيسرية خان الكتان - دليل ١٧٩) وفرنان ومصبتان وثلاثة مقاهي (جميعها لا وجود لها اليوم).

وضمنت منشآتها الخدمية ثمانية جوامع (لا يزال منها جامع الفستق - دليل ١٤٠ وجامع الحيات - دليل ١٧٢ وجامع الحاج موسى - دليل ١٨٣) ومدرستان (الجردكية - دليل ١٤١ والصلاحية - دليل ١٧٠) وزاويتان (بقيت منهما زاوية أصلان داه - دليل ١٤٢) ومكتب وثمانية قساطل وحمام (لم يبق منها سوى مواقع بعض القساطل). إن شريان هذه المحلة الرئيس يتمثل في الزقاق المنبثق عن السوق والممتد شرقي خان الصابون (دليل ١٣٧) أما الثانوي فيتمثل في الزقاق الممتد شرقي خان الوزير (دليل ١٨٠) والمتجه شمالاً والذي يلتقي مع الشريان الرئيس شمالي خان قورد بك (دليل ٢٦٥).

داخل هذه المحلة نكتشف تركيبة عمرانية فريدة. تشكل بدايتها ونهايتها مجموعات من الخانات، وثمة دكاكين تصطف على المحور الرئيس الرابط بينها. إن قيام مجموعة من الخانات شمالي السوق الرئيس في منتصف الطريق الممتد بين باب النصر وسوق "المدينة" لا يمكن تفسيره، أو بمعنى آخر لا يمكن إرجاع نشأة هذه الخانات إلا إلى أهمية المحور الشمالي الذي فاقت أهميته جميع المحاور الأخرى.



شكل رقم (٥٧): سوقة علي (محلة ٨) نموذج عن المحلات السكنية المركزية

هل يزخر مفهوم "المحلة" أو "الحارة" في حلب بالحياة والمغزى إذاً، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أعلاه؟ إن الجواب على ذلك يتمثل كما يبدو بالإيجاب. وبعيداً كل البعد عن محاولة القيام بوضع نظرية عن المحلات السكنية في حلب، يمكن أن يتمخض عنها تعريف لمفهوم المحلة السكنية في حلب. فقد تم توضيح ماهية المحلة السكنية، وكيفية اختلاف محلة عن أخرى من وجهات نظر معينة، كما تم توضيح طبيعة التركيبة السكانية في المحلات السكنية المتفرقة وفي مجموعات المحلات السكنية من وجهات نظر أخرى، وكذلك الملامح المتميزة الناتجة عن ذلك وطبيعة الخدمات والمنشآت الموجودة في المحلات السكنية ووظائفها الممكن استقراءها من خلال ذلك. وبشكل أو بآخر فقد تجسدت المحلات السكنية كوحدات مستقلة مختلفة في المساحة والتركيبة السكانية والمكونات، كانت لها دلالتها على مستوى المدينة فقط وقد شكلت المعايير الوظيفية والأسس الاقتصادية الناظمة لها الإطار الخارجي لكيان المحلة الذي شغله الناس بتصوراتهم عن الحياة وتصريف أمور المعيشة في حركة دائمة وتحول مستمر.

فهرس الخرائط

(الخرائط الخمس لا ترد بين دفتي الكتاب وإنما في إضبارة خاصة ملحقة)

- | | |
|--------------|--|
| الخرطة رقم ١ | المدينة القديمة داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج الأسوار |
| الخرطة رقم ٢ | التسلسل التاريخي للأبنية الموجودة (أعمار المباني) |
| الخرطة رقم ٣ | التصنيف الوظيفي (استعمالات المباني) |
| الخرطة رقم ٤ | مركز الفعاليات الاقتصادية والحرفية في المدينة القديمة |
| الخرطة رقم ٥ | المدينة القديمة والمناطق المحيطة بها (المباني الجديدة بالاعتبار وأسس استخدام الأراضي في المحلات السكنية الجديدة) |

المركز القومي للدراسات والبحوث
بجامعة القاهرة

فهرس أشكال الجزء الأول

- الشكل رقم ١ العلاقات التجارية لشركة سامينياتي التي كان لها مقران في إيطاليا أحدهما في فلورنسا والثاني في ليفورنو في القرن السابع عشر الميلادي (بالاعتماد على ف. برودل Braudel ١٩٧٩ ص ١٥٧)
- الشكل رقم ٢ طرق رحلات التجار الأرمن في القرن السابع عشر الميلادي (بالاعتماد على ك. كيفونيان Kevonian ١٩٧٥ ص ٢٠٥/٢٠٦)
- الشكل رقم ٣ مخطط مدينة حلب "Grundriss der Stadt Haleb" (انظر مخطط رقم ١ في كتاب كارستن نيبور C. Niebuhr المنشور عام ١٧٧٨م)
- الشكل رقم ٤ مخطط مدينة حلب الذي أعد ما بين عامي ١٨١١م و ١٨١٨م "Plan de la ville d'Hhaleb...dressé de ١٨١١ - ١٨١٨" (مخطط روسو ١٨٢٥م)
- الشكل رقم ٥ المخطط العام لمدينة حلب عام ١٩٠٠ م "Plan général de la ville d'Halep"
- الشكل رقم ٦ شريحة من خارطة مدينة حلب "ville d'Halep" بمقياس ١/٢٠٠٠ (المعدة ما بين عامي ١٩٣١م - ١٩٣٢م)
- الشكل رقم ٧ شريحة من مخطط الأحياء الأثرية في حلب بمقياس ١/٢٠٠٠ يعود إلى عام ١٩٧٨م (تبراج "Aménagement du quartier historique d'Alep"

- الشكل رقم ٨ مخطط أسواق " المدينة ' في القرن التاسع عشر ١٠٠
- "laCite" au milieu du XIX^e siècle
- (انظر لوحة ٦٥ من القسم الثاني من كتاب سوفاجيه المنشور عام ١٩٤١م)
- الشكل رقم ٩ شريحة من مخطط الأسواق والخانات القديمة في حلب ١٠٢
بمقياس ٥٠٠/١ (معدة حوالي ١٩٧٥م)
- "The old souk and khans in Aleppo"
- الشكل رقم ١٠ التعديلات على نسيج المدينة القديمة العمراني ما بين عامي ١٣٠
١٨٨٢م و١٩٨٢م
- الشكل رقم ١١ مخطط تنظيمي للمدينة قام بإعداده أندريه غوتون ١٣١
A. Gutton عام ١٩٥٢م
- الشكل رقم ١٢ مخطط تنظيمي للمدينة قام بإعداده ج. بانشويا ١٣٣
G. Banshoya و ج. ك. دافيد J. C. David ما بين ١٩٧٢
م- و- ١٩٧٤م
- "Aménagement du quartier historique d'Alep
project"
- الشكل رقم ١٣ أسلوب بناء المدينة الشرقية ١٥٧
- الشكل رقم ١٤ مثال عن حي سكني عريق يتم الولوج إليه من بوابة واحدة ١٦٠
(يقع شرقي القلعة)
- الشكل رقم ١٥ مراحل تشكيل زقاق مسدود في حي سكني يقع جنوبي ١٧٠
القلعة (إعداد أ. فيرت)
- الشكل رقم ١٦ مخطط يوضح توضع البوابات في منطقة السوق المركزي ١٧٢
(إعداد أ. فيرت)
- الشكل رقم ١٧ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: شبكة الشوارع ٢١٣
- الشكل رقم ١٨ حلب في القرن الخامس عشر الميلادي: المحلات السكنية ٢٣٧
داخل أسوار المدينة وخارجها
- الشكل رقم ١٩ حلب في القرن الثالث عشر الميلادي: المحلات السكنية ٢٦١
داخل أسوار المدينة وخارجها

- الشكل رقم ٢٠ النموذج الأول من شبكات الشوارع ٣١٧
- الشكل رقم ٢١ النموذج الثاني من شبكات الشوارع ٣٢٣
- الشكل رقم ٢٢ النموذج الثالث من شبكات الشوارع ٣٢٧
- الشكل رقم ٢٣ الأوقاف الكبيرة في بداية العصر العثماني ٣٣٥
- الشكل رقم ٢٤ أبواب المدينة (نقلًا عن ا. هرتزفلد ١٩٥٥م) ٣٦٩
- باب النصر (دليل ٢٧٧) وباب الحديد (دليل ٣٠٩) وباب المقام (دليل ٣٨٠)
- الشكل رقم ٢٥ أبواب المدينة (نقلًا عن ا. هرتزفلد ١٩٥٥م) ٣٧٠
- باب انطاكية (دليل ٣) وباب قنسرين (دليل ٤٠٧)
- الشكل رقم ٢٦ أنماط البيوت السكنية في حلب (نقلًا عن جان كلود دافيد ١٩٧٧ م) ٣٧٣
- الشكل رقم ٢٧ حمام اللبابيدية (دليل ٣٣٩) (نقلًا عن أسعد طلس ١٩٥٧م) ٣٧٧
- الشكل رقم ٢٨ نموذج خان في الأسواق المركزية: خان خاير بك (دليل ١٧١) (نقلًا عن سوفاجيه ١٩٤١م) ٣٨١
- الشكل رقم ٢٩ نموذج خان في المراكز الطرفية: خان شيخ عبد الله (دليل ٤٥) ٣٨٣
- الشكل رقم ٣٠ خاتقاه الغرافرة (دليل ٢٨٩) (نقلًا عن ا. هرتزفلد ١٩٥٥م) ٣٨٦
- الشكل رقم ٣١ المدرسة الظاهرية (دليل ٥٨٠) (نقلًا عن ا. هرتزفلد ١٩٥٥م) ٣٨٩
- الشكل رقم ٣٢ البيمارستان الأارغوني (دليل ٤٠٠) (نقلًا عن ج. سوفاجيه ١٩٤١ م. و ا. هرتزفلد ١٩٥٥م) ٣٩٣
- الشكل رقم ٣٣ مصبنة الزنابيلي (دليل ٢٨٠) ٣٩٥
- الشكل رقم ٣٤ الجامع الكبير (دليل ١٠٠) (نقلًا عن رفيع مديرية الآثار والمتاحف) ٣٩٧
- الشكل رقم ٣٥ جامع الأطروش (دليل ٣٣٧) (نقلًا عن ا. هرتزفلد ١٩٥٥م) ٣٩٩
- الشكل رقم ٣٦ المقام العلوي في القلعة (دليل ٣٤٨) (نقلًا عن ا. هرتزفلد ١٩٥٥ م) ٣٩٩
- الشكل رقم ٣٧ مقهى سابق (دليل ٥٨٠) [قهوة الجديد] ٤٠٣
- الشكل رقم ٣٨ ضريح خاير بك (دليل ٦٥٦) (نقلًا عن دوريته ساك) ٤١٠

- الشكل رقم ٣٩ تربة قراسنقر (دليل ٦٥٨) (نقلأعن ا. مرتزفك ١٩٥٥م) ٤١٠
- الشكل رقم ٤٠ القلعة والكتابات المنقوشة فيها ٤٢٩
- الشكل رقم ٤١ تطور سوق " المدينه " ٤٤٥
- الشكل رقم ٤٢ الإمداد بالمياه في حلب في القرن الثالث عشر ٤٦٦
- الشكل رقم ٤٣ الإمداد بالمياه في حلب في بداية القرن السادس عشر ٤٨٣
- الشكل رقم ٤٤ حلب تصنيف المحلات السكنية في أواخر القرن التاسع عشر ٥٠٥
- الشكل رقم ٤٥ حلب في أواخر القرن التاسع عشر: توزع السكان تبعاً
للانتماء الديني في المحلات السكنية ٥١٩
- الشكل رقم ٤٦ حلب في أواخر القرن التاسع عشر: عدد الساكنين في كل
منزل حسب المحلات السكنية ٥٣١
- الشكل رقم ٤٧ حلب في أواخر القرن التاسع عشر: الكثافة العمرانية حسب
المحلات السكنية ٥٣٥
- الشكل رقم ٤٨ حلب في أواخر القرن التاسع عشر: الكثافة السكانية حسب
المحلات السكنية ٥٣٧
- الشكل رقم ٤٩ حلب في أواخر القرن التاسع عشر: تخدم المحلات السكنية
بالأبنية العامة والدينية ٥٤١
- الشكل رقم ٥٠ حلب في أواخر القرن التاسع عشر: المنشآت الاقتصادية
ومواقعها بالنسبة إلى محاور المدينة ٥٤٧
- الشكل رقم ٥١ الدحدالة (محطة ١٥) و البستان (محطة ١٦) ٥٤٩
- الشكل رقم ٥٢ جب قره مان (محطة ٥٤) ٥٥٣
- الشكل رقم ٥٣ ثلاثة محلات سكنية داخل الأسوار: الجبيلة (محطة ٢٧)
والمستدمية (محطة ٢٥) والبياضة (محطة ٢٤) ٥٥٧
- الشكل رقم ٥٤ الملندي والمشاطية (محطة ٦٦ و ٤٤) المختلطتي الوظائف ٥٦١
- الشكل رقم ٥٥ المحلتين السكنيتين الواقعتين خارج باب النصر ٥٦٣
- الشكل رقم ٥٦ داخل باب النصر (محطة ٧) ٥٦٥
- الشكل رقم ٥٧ سوقة علي المركزية (محطة ٨) ٥٦٩

فهرس محتويات (الجزء الأول)

الصفحة

د	موافقة المؤلف على ترجمة الكتاب
ر	تصدير المؤلف للطبعة العربية
ز	ثبت المراجع والصور
س	كلمة المعرب
ق	ملاحظات لابد منها لفهم النص المعرب
١	مقدمة المؤلف
١١	الباب الأول مدخل
١٣	تمهيد
٢٣	الفصل الأول: حلب كمركز تنظيم ونقطة تلاقي خطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب في المشرق شمالي سوريا (فيرت)
٤٥	الفصل الثاني: حول تاريخ مدينة حلب (غاوبه)

- الفصل الثالث: واقع الأبحاث المتوفرة حول حلب حتى إعداد هذا
الكتاب والمسائل الجديدة المطروحة للبحث
٥٥ ١-٣ موضوع العمل الذي بين أيدينا وأهدافه
(فيرت)
- ٢-٣ واقع الأبحاث المعاصرة والراهنة (غاوبه)
٦٠ ٣-٣ ملاحظات حول خارطة "المدينة القديمة
٧١ داخل الأسوار والمحلات السكنية خارج
الأسوار" (فيرت)
- الفصل الرابع: أهم المصادر الطبوغرافية والتاريخية والوثائقية
والمتعلقة بالكتابات القديمة
٨٧ ١-٤ المصادر الطبوغرافية (فيرت)
٨٧ ٢-٤ المصادر التاريخية والوثائقية المتعلقة
١٠٣ بالكتابات القديمة (غاوبه)
- الفصل الخامس: المدينة التاريخية القديمة في حلب في إطار
المدينة الصناعية العصرية الكبيرة
١٠٩ ١-٥ نظرة شاملة حول التطورات الأخيرة
(فيرت)
- ٢-٥ نبذة موجزة حول تخطيط المدينة وحماية
١٢٧ الأوابد الأثرية (فيرت)

- ١٥١ الباب الثاني: تاريخ الأحياء التقليدية في المدينة القديمة
وعمارتها وتنظيمها العمراني
- ١٥٣ الفصل السادس: حلب كمثال نموذجي لمدينة شرقية إسلامية
كبيرة (فيرت)
- ١٨٩ الفصل السابع: أخبار حلب في مدونات القرون الوسطى وتطور
المدينة حتى أواخر العصر العثماني (غاوبه)
- ١٩٠ ٧-١ المصادر غير الحلبية
- ١٩٨ ٧-٢ لمحة سريعة عن أهم المصادر الحلبية
- ٢٠١ ٧-٣ عرض موجز عن تطور المدينة حتى إبان
القرن الثالث عشر الميلادي
- ٢١٢ ٧-٤ حلب في القرن الخامس عشر: شوارع المدينة
- ٢٣٥ ٧-٥ حلب في القرن الخامس عشر: مساجد
الجمعة وقطاعات المدينة
- ٢٤٧ ٧-٦ صورة مدينة حلب في القرن الخامس عشر
الميلادي
- ٢٦٠ ٧-٧ حلب في القرن الثالث عشر: المحلات
السكنية خارج الأسوار
- ٢٧٦ ٧-٨ حلب في القرن الثالث عشر: المدينة داخل
الأسوار

- ٢٨٠ ٩-٧ حلب في العصر العثماني: روايات ثلاثة
رحالة أوربيين
- ٢٩٨ ١٠-٧ حلب في العصر العثماني: المحلات
السكنية خارج الأسوار
- ٣٠٧ ١١-٧ حلب في العصر العثماني: المدينة داخل
الأسوار
- ٣١٥ الفصل الثامن: ملاحظات حول التكوين الفراغي لمسقط المدينة
(فيرت)
- ٣٣١ الفصل التاسع: المؤسسات الخيرية في العصر العثماني/
الأوقاف (غاوبه)
- ٣٣٨ ١-٩ الأوقاف في حلب قبل العصر العثماني
- ٣٤١ ٢-٩ الأوقاف العثمانية الكبيرة بين القرنين
السادس عشر والثامن عشر الميلاديين
- ٣٦٤ ٣-٩ الأوقاف العثمانية الصغيرة
- ٣٦٧ الفصل العاشر: أهم أنماط المباني ووظائفها (غاوبه)
- ٤١١ الفصل الحادي عشر: المنشآت الدفاعية (غاوبه)
- ٤١٢ ١-١١ أسوار المدينة وأبوابها
- ٤٢٧ ٢-١١ القلعة
- ٤٤٣ الفصل الثاني عشر: تطور سوق " المدينة " (غاوبه)
- ٤٥٩ الفصل الثالث عشر: الإمداد بالمياه في مدينة حلب (غاوبه)

- ٤٥٩ ١-١٣ لمحة عامة
- ٤٦٤ ٢-١٣ الإمداد بالمياه في القرن الثالث عشر
الميلادي
- ٤٧٨ ٣-١٣ الإمداد بالمياه منذ العصر المملوكي
- ٤٩٩ الفصل الرابع عشر: البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية في
أواخر القرن التاسع عشر الميلادي (غاوبه)
- ٥٠١ ١-١٤ تصنيف المحلات السكنية وطبيعة البنية
السكانية
- ٥٣٩ ٢-١٤ تخدم المحلات السكنية بالمرافق العامة
- أ فهرس الخرائط
- ت فهرس أشكال الجزء الأول

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية
والتركيبية الاجتماعية والحركة الاقتصادية
لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى

(الجزء الثاني)



تعريب وتدقيق وتحديث
د. صخر علي

تأليف
هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية وعمرانية

(الجزء الثاني)

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية
والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية
لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى
(الجزء الثاني)

تأليف

هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

شبكة كتب الشيعة

تعريب وتدقيق وتحديث

صخر علبي

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٧

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

کتابخانه
مرکز تخصصی - کانون علمی علوم اسلامی

شماره ثبت: ۰۱۹۸۰۶
تاریخ ثبت:



BEIHEFTE ZUM TUBINGER ATLAS
DES VORDEREN ORIENTS
Reihe B (Geisteswissenschaften) Nr. 58

ALEPPO

Historische und geographische Beiträge zur baulichen Gestaltung,
zur sozialen Organisation
und zur wirtschaftlichen Dynamik einer vorderasiatischen
Fernhandelsmetropole

von

Heinz Gaube und Eugen Wirth

Textband

DR. LUDWIG REICHERT · WIESBADEN 1984

العنوان الأصلي للكتاب

هذا العمل هو ترجمة كاملة تتضمن تنقيحاً وتدقيقاً وتحديثاً للكتاب المشار إلى عنوانه
الأصلي أعلاه والمعروف في الأوساط الأكاديمية وسواها باسم مؤلفه هاينتز غاوبه.

(المعرب)

العنوان المعتمد في المكتبة الألمانية:

غاوبه، هاينتز

حلب

دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية
والحركة الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية في الشرق الأدنى
تأليف هاينتز غاوبه وأويغن فيرت

فيسبادن: رايشرت ١٩٨٤

(ملحق بأطلس توبنغن عن الشرق الأدنى، السلسلة ب، العلوم الإنسانية، رقم ٥٨)

رقم الإيداع ٥-١٩٣-٨٨٢٢٦-٣ ISBN

للمراجعة: فيرت، أويغن: أطلس توبنغن عن الشرق الأدنى / ملاحق / ب

صدر عن دار نشر الدكتور لودفيج رايشرت، فيسبادن / ألمانيا ١٩٨٤

لقد تم القيام بهذا العمل في قسم البحوث الخاصة رقم ١٩ في توبنغن

وتم طبعه بتكليف من القسم الآنف الذكر

وتمويل من هيئة البحوث العلمية الألمانية DFG



EBERHARD-KARLS-UNIVERSITÄT TÜBINGEN

Prof. Dr. Heinz Gaube

Universität Tübingen - Orientalisches Seminar
Münzplatz 30 - D-7480 Tübingen 1

ORIENTALISCHES SEMINAR

Telefon: (0 70 71) 29-26 76

Herrn
Dr. Sacher Olabi
POB 8925

Bearbeiter:

Datum:

20.11.94

Aleppo / Syrien

Lieber Herr Doktor Olabi,

nachdem wir nun hier gemeinsam für eine Reihe von Tagen Ihre arabische Übersetzung des Buches:

Heinz Gaube und Eugen Wirth

Aleppo

Historische und geographische Beiträge zur baulichen Gestalt,
zur sozialen Organisation und zur wirtschaftlichen Dynamik einer
vorderasiatischen Fernhandelsmetropole

ISBN 3-88226-193-5

Wiesbaden 1984

Seite für Seite durchgesehen und durchdiskutiert haben, möchte ich Ihnen für diese Arbeit danken, Sie zu ihr beglückwünschen und meiner Hochachtung vor Ihrer Gründlichkeit und Ausdauer Ausdruck verleihen. Sie haben den Wert des Buches durch Ihre Ergänzungen, Verbesserungen und Aktualisierungen erhöht. Diese werden auch in eine weitere deutsche Auflage des Werkes Eingang finden.

Herrn Kollegen Wirth und mir wäre es eine Freude und Ehre, könnte Ihre arabische Übersetzung und Bearbeitung unseres Buches bald in einem arabischen Verlag erscheinen.

Mit besten Grüßen bleibe ich

Ihr

صورة عن موافقة المؤلف على النشر

موافقة المؤلف على نشر الترجمة العربية

المرسل: البروفيسور الدكتور هاينتز غاوبه

قسم الاستشراق - جامعة ابرهارد كارلز - توبنغن - ألمانيا -

هـ: ٢٩٢٦٧٦ - ٧٠٧١ - ٠٠٤٩

المرسل إليه: الدكتور صخر علبى

ص.ب ٨٩٢٥ - حلب - سورية

١٩٩٤ / ١١ / ٢٠

السيد الدكتور صخر علبى

فى ختام لقاتلى معك هنا (فى ألمانيا) على طول أيام عديدة، طالعنا فيها معاً وناقشنا صفحة صفحة ترجمتك إلى العربية للكتاب المؤلف من قبلى بالاشتراك مع زميلى أويغن فيرت حول مدينة حلب تحت عنوان :

« حلب. دراسات تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية والحركة

الاقتصادية لأحد مراكز التجارة الدولية فى الشرق الألى »

للمودع تحت رقم ٥ - ١٩٣ - ٨٨٢٢٦ - ٣ ISBN وضمنشور فى فيسبادن / ألمانيا علم

.١٩٨٤

يسرنى أن أتقدم لك بجزيل شكرى على القيام بهذه الترجمة وأن أهنيك على النجاح بها، ويسعدنى أن أعبر لك عن تقديري لمنهجيتك فى العمل ونطول ألتك. كما يسرنى أن أشهد هنا أنك زلت من القيمة العلمية للكتاب من خلال الإضافات والتصحيحات والتحديثات التى أنجلتها عليه هنا وهناك، والتى سنجد طريقها إلى الطبعة الألمانية مع تنقيح الكتاب للإصدار التالى باللغة الألمانية.

وسوف يشكل مصدر سعادة وتشريف، لى ولزميلى السيد فيرت، صدور ترجمتك إلى العربية لكتابنا المذكور وتنقيحك له عن إحدى دور النشر العربية فى وقت قريب عاجل.

وتفضل بقبول فائق تحياتنا على الدوام.

هاينتز غاوبه

7. der Ostlinggen- waga! Tite, Datt-

Es ist uns eine große Freude, daß Dr. Sahar Olabi sich die nicht geringe Mühe gemacht hat, unser Buch in der Arabische zu übersetzen. Es ist Janglex gedruckt und steht voll Details. Nur wenn den Originaltext kennt, kann Dr. Sahar's Kompetenz und Hingabe an die Sache voll verstehen. Deshalb geht unser abhängiger Dank ihm.

Nach gelungener Waga ins Erkundung von Aleppo, E.W. habe ich früher eine Streifenkarte "Aleppo, Damascus, Beirut" publiziert, und H.G. hatte sich mit den arabischen Texten von Aleppo beschäftigt, begannen wir 1973 gemeinsam uns um die Karte, die Geographie + die Orientierung, den Gehirnen dieses einzigartigen Stadt zu widmen. Insgesamt habe wir ca. 1/2 Jahr in Aleppo verbracht, sind alle Gassen abgelaufen, haben in jede Hof geschaut.

Dies wäre nicht durch die aktive Hilfe von Khalid Haiyete möglich gewesen, der unsere Arbeit unbürokratisch und aus Liebe zu seiner Heimatstadt unterstützt hat.

(in diesem Buch verwendet)

Viele der Details kamen aber aus Nachrichten und die Waga Aleppo's Historiker: You Saded, You as-Silwa, You al-Ajami, Gazi + Tabataba: ihnen und ihren Arabien für diese Übersetzung unseres Arbeit gedankt. H.G. + E.W.

تصدير المؤلف للطباعة العربية بخط يده

تصدير المؤلف للطبعة العربية

لقد سررنا جداً لقيام الدكتور صخر علي بترجمة كتابنا هذا إلى اللغة العربية، متكبداً في سبيل ذلك - بالتأكيد - جهداً كبيراً وعناء طويلاً، مردهما إلى أن الكتاب مكتوب بلغة رفيعة ومصاغ ببلاغة عالية، عدا عن أنه يتناول معارف متعددة ويتعمق في أمور متنوعة. على كل حال لن نستطيع إيفاء الدكتور صخر علي حقه وتقدير كفايته وتقدير جهده إلا من كان على دراية تامة بالنص الأصلي للكتاب، فلذلك له منا كل التقدير والامتنان.

أما عن هذا الكتاب، فقد جاء تتويجاً لجهد مشترك بيننا نحن المؤلفان، بعد أن كان لكل منا أبحاثه المستقلة عن مدينة حلب ومنهجها الخاص. إذ سبق ذلك أن قام أحدهما - أويغن فيرت - بنشر دراسة مقارنة من وجهة نظر جغرافية بين ثلاث مدن شرق أوسطية: دمشق وحلب وبيروت، واتسغل الآخر - هاينتز غاوبه - بالخطوط العربية المنقوشة على عمارات حلب. ومن ثم بدأنا عام ١٩٧٣ بالعمل سوياً على تلمس خفايا هذه المدينة الفريدة، وذلك على منحبين: أحدهما جغرافياً، والآخر استثنائياً، الأمر الذي تطلب منا قرابة ما مجموعه نصف عام في ربوع حلب الشهباء، زرنا أثناءه كل الحارات وطرقنا كل الأزقة ووصلنا إلى كل عفار.

بيد أن كل ذلك ما كان لييسرنا لنا لولا المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا السيد وحيد خياطة (مدير الآثار والمتاحف)، الذي منحنا كل الدعم متجاوزاً كل أنواع الروتين والشكليات ومنطلقاً من حبه لمدينته الشماء.

إلى جانب ذلك تجدر الإشارة هنا إلى ذلك الكم الهائل من المعلومات التي تهل منها هذا الكتاب والتي تم اقتباسها من مخطوطات وأعمال عدد من المؤرخين الحنبيين، أمثال ابن شداد وابن الشحنة وابن العجمي والغزي والطباخ. فإلى روح هؤلاء وتخليداً لذكراهم العطرة نهدي الطبعة العربية من هذا الكتاب.

صيف ١٩٩٧.

هاينتز غاوبه و أويغن فيرت

الباب الثالث

حلب كمركز اقتصادي

في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين

الفصل الخامس عشر: تجارة حلب الدولية والتصدير منها في نطاق
الارتباطات الاقتصادية العالمية

١-١٥ تقارير القناصل الغربيين كمصادر لتاريخ حلب الاجتماعي
والاقتصادي

٢-١٥ حلب من الحروب الصليبية وحتى النصف الثاني من
القرن الخامس عشر الميلادي

٣-١٥ العصر الذهبي لحلب من أواخر القرن الخامس عشر
وحتى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين

٤-١٥ عقود الانحطاط والركود الاقتصادي حتى عام
١٢٧٦هـ/١٨٦٠م

٥-١٥ الانتعاش الاقتصادي والمهام الجديدة ما بين عامي
١٢٧٦هـ/١٨٦٠م و ١٣٣٣هـ/١٩١٤م

الفصل السادس عشر: مواقع النشاطات المختلفة وتصنيف فعاليتها في
توزعها المكاني وتطورها الحديث

١-١٦ المنطقة التجارية المركزية في إطار عدم تناظر شمال
وجنوب مدينة حلب

١٦-٢ المراكز الثانوية والمواقع الاقتصادية خارج المنطقة
التجارية المركزية

١٦-٣ المنشآت الدينية والحمامات والمدارس والمقاهي والساحات
العامة

الفصل السابع عشر: مراكز التجارة والحرف المدنية في منطقة المدينة
القديمة

١٧-١ الحي التجاري الرئيس والسوق المركزي

١٧-٢ الأسواق المحلية والمراكز المتوضعة على أطراف المدينة
خارج الأسوار

الفصل الثامن عشر: استراتيجيات بقاء الصناعات اليدوية والحرف التقليدية
في مدينة حلب.

١٨-١ لمحة عامة عن التطور حتى الحرب العالمية الثانية

١٨-٢ أشكال التكيف والتغيير الحديثة

١٨-٣ الوضع الراهن بناءً على أمثلة متفرقة مختارة

الفصل الخامس عشر

تجارة حلب الدولية والتصدير منها
في نطاق الارتباطات الاقتصادية العالمية وانتقال مراكز ثقلها

١٥ - ١ تقارير القناصل الغربيين

كمصادر لتاريخ حلب الاجتماعي والاقتصادي

لقد أدرك ج. سوفاجيه J. Sauvaget في وقت مبكر أن تقارير القناصل الأوروبيين الذين أقاموا في الدولة العثمانية تمثل مصادر غنية جداً لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينة حلب، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م حال دون تمكنه من الوصول إلى سجلات الأرشيف الفرنسية المتعلقة بذلك للقيام بأول اطلاع هادف للاستفادة منها (ج. سوفاجيه، ١٩٤١، ص ١٩). ثم عكف تلميذه ن. ج. سفورونو N. G. Svoronos في الأعوام الأولى التي تلت الحرب (١٩٤٩م) على إظهار قيمة المراسلات القنصلية كمصادر تاريخية، وذلك في أطروحة قام ج. سوفاجيه بالإشراف عليها واتخذت من مدينة سالونيك موضوعاً لها - أظهر فيها ذلك الكم الهائل من المعلومات المتنوعة الذي يمكن الحصول عليه من سجلات الأرشيف المعنية (ن. ج. سفورونو، ١٩٥٦). وعلى أثر مداخلة قصيرة أدلى بها ن. ج. سفورونو، في المؤتمر العالمي الحادي والعشرين للاستشراق الذي انعقد في باريس عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، فقد اختتم المؤتمر

أعماله بجملة توصيات خصت التوصية السادسة عشر منها على ضرورة إصدار سلسلة نشرات خاصة عن "مهارس سجلات الأرشيف الأوروبية المتعلقة بالنولة العثمانية". وكان من المفترض أن يكرس العدد الأول منها للإحاطة بمراسلات قناصل فرنسا في المشرق *Levante* والمحفوظة في الأرشيف الوطني، وأن يتناول فيه سفورونو نفسه (١٩٥١م) تقارير قنصليات سالونيك وكافالا [اليونان] في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٠٩٧هـ/١٦٨٦م و١٢٠٦هـ/١٧٩٢م، إلا أن هذه السلسلة لم تصدر إطلاقاً. لذلك فإن سجلات الأرشيف الغنية للغاية (على الأخص تلك الموجودة في باريس ولندن) والمتعلقة بحلب أيضاً لم يُستفد منها بعد إلى حد بعيد.

وبمعزل عن أن تقارير القناصل المكتوبة باللغات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية تشكل مصادر تاريخية أيضاً لأولئك الباحثين، الذين لا يجيدون العربية والتركية، فإن لهذه المصادر وضع خاص من وجهات نظر عديدة. فمن ناحية أولى نجد أن محرري هذه التقارير إما أوروبيون أو ممن تعودوا طريقة التفكير الأوروبية على الأقل. فهم على خلاف المصادر العربية والتركية العديدة لم يلجأوا إلى جمع ما يتيسر لهم من وصف مسهب لأحوال المدينة والأبنية على نحو تندر معه إمكانية الفصل بين ما شاهدوه شخصياً وبين ما تنأى إلى مسامعهم، وإنما سعوا جاهدين للوصول إلى صياغة اعتمدت التسلسل الزمني والقرائن الدامغة. من ناحية ثانية تتضمن تقارير القناصل معلومات دقيقة باكرة جداً عن كمية البضائع التجارية المنتجة أو المستوردة أو المصدرة وقيمتها، تعتبر بشكل أو بآخر هامة إلى حد بعيد على صعيد التجارة الخارجية، كما تتضمن وصفاً مسترسلاً للحالة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم التي أقام فيها القناصل. ومن ناحية ثالثة تحتوي أخيراً تقارير القناصل، المرفوعة إلى الجهات الرسمية التابعين لها، على معلومات أعدها في الغالب خبراء ضليعون بأحوال البلد المتواجدين فيه ومراقبون متمرسون بشؤونه إلى من لا يلم بأمور ذلك البلد في الوطن الأم، مما حتم في الغالب تقديم وصف دقيق وشرح مفصل للأمور والأوضاع السائدة التي تعد بالنسبة إلى أهل البلد أموراً بديهية جداً إلى حد يدفعهم إلى عدم التطرق إليها في ملفاتهم ووثائقهم (قارن ن. ج. سفورونو N. G. Svoronos ١٩٤٩، ١٩٥١، ص ٦).

بغض النظر عن هذه الميزات فإن الاستفادة المرجوة من تقارير القنصليات الأوروبية في الدولة العثمانية تتطلب دقة متناهية وانتهاهاً شديداً، إضافة إلى ذلك فإن المعلومات المستقاة من هذه التقارير لا تفصح لوحدها إلا عن النذر اليسير، لأن معناها لا يتضح إلا بعد مقارنتها بالنسبة للزمان والمكان. بيد أن الإحصائيات التي تعود إلى أزمنة مختلفة وأمكنة متفرقة لا يمكن مقارنتها إلا بعد اعتماد معايير صارمة، خاصة عندما تقتصر في بحثنا على تقارير قنصليات المشرق Levante السوري - اللبناني - الفلسطيني، على الأخص عندما نعتمد سلاسل زمنية تتكون فقط من فترات زمنية تمتد بضع سنوات أو عقود من الزمن، لأن وحدات القياس والوزن والنقد والعملية المستخدمة تختلف غالباً عن بعضها من مكان إلى آخر إلى حد كبير. فأسعار الصرف تتقلب ونسبة العملة الذهبية إلى العملة الفضية وكذلك نسبة العملة الورقية إلى العملة المعدنية تتغير حتى داخل مجموعات من البلدان تجمعها أواصر قوية، كما أن حالات الفيض والعجز المحلية أو القصيرة الأمد تدفع

من حين لآخر إلى لزيادة أو إلى انخفاض الأسعار أضعافاً مضاعفة. إضافة إلى ذلك فإن أمانة محرري الوثائق المختلفين ونزاهتهم مختلفة بالطبع إلى حد بعيد، كما أن العديد من المعلومات والإحصائيات لا يكون منتظماً أو أنه يعود إلى أشخاص تم اختيارهم صنفة.

بمعزل عن ذلك فإن معظم تقارير القناصل تسلط الضوء على جانب واحد من الواقع الاقتصادي والاجتماعي فقط، وهو الجانب الذي يعتبر مهماً، أو من الممكن اعتباره مهماً، بالنسبة لاهتمامات موطن القنصل المتعلقة بالاستيراد والتصدير. وهذا يعني بالنسبة لحلب أنه لم يتم التطرق، إلا في حالات استثنائية فقط، إلى معلومات دقيقة عن الإنتاج الحرفي في المدينة، الذي يغطي احتياجات السوق الداخلية المحلية، ولا إلى معلومات عن التجارة الداخلية مع الأقاليم المجاورة، بل والبعيدة داخل الدولة العثمانية. علاوة على ذلك، فعلى المرء أن يراعي أيضاً حقيقة أن القناصل ينوّهون في تقاريرهم إلى صعوبات وعراقيل وأخطار تهدد حياتهم ويسترسلون في شرحها أكثر مما يشرحونه عن الجوانب الإيجابية لنشاطهم أو عن تلك التي لا يوجد إشكال حولها. حتى جان سوفاجيه J. Sauvaget نهج هذا النهج أيضاً، فأهمية حلب على صعيد السوق الداخلي للدولة العثمانية لم يتطرق إليها في كتابه (١٩٤١م) إلا على نحو هامشي على أية حال، وفي لوحته التي يصور فيها العصور المملوكية والعثمانية تسيطر الألوان الداكنة على سواها (مثلاً ص ٢٣٩).

إضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين تعامل المصدرون والمستوردون الأوروبيون تجارياً معهم عن طريق وسطاء مسيحيين في الغالب، يبقون مستترين في تقارير القناصل على نحو غريب، ففي حين نجد

في أوروبا أن أسماء "فوغر" و"فيلسر" و"توخر" و"إمهوف" و"مديتشي" تدخل في صلب الأبحاث الاقتصادية التاريخية، نجد أننا لا نستطيع التعرف من تقارير القناصل على المقاولين المحليين الممائلين والتجار الأثرياء المغامرين وربان القوافل والمستوردين إلا فيما ندر، بل كان من الممكن الشك حتى في وجودهم تقريباً، لو لم يوثق ما قاموا به بوضوح في المنشآت الرائعة وفي التبادل التجاري وفي الإنتاج الحرفي. ولأن المصادر المحلية المكتوبة باللغة العربية، التي رجع إليها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube، لا تحتوي أيضاً على معلومات حول هذه الشريحة من المقاولين الحلبيين إلا في حالات استثنائية فقط، فستبقى هنا أيضاً - خصوصاً بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في القاهرة (أ. ريمون ١٩٧٣-١٩٧٤) - ثغرة قائمة في معرفتنا حول هذا الموضوع. لكن من الممكن لدراسة مستقبلية، تركز للبحث في ملفات الإرث وسجلات الشركات، أن تساهم بسد هذه الثغرة.

ومن المحتمل أن يرد تعذر اهتمام الباحثين إلى كبار التجار والمقاولين الحلبيين إلى اضطرار هؤلاء في القرون الماضية أن يبقوا دوماً في منأى عن أطماع السلطة؛ إذ كلما قل إعطاء المرء انطباعاً لمن حوله بأنه ذو مال وذو نفوذ، كلما تضاعف خطر نهب رأسماله وثروته ومدخراته عند فرض الرسوم وتحصيل الضرائب وما شابه ذلك. من ناحية أخرى، لقد تسنى للعائلات والأسر الناشطة اقتصادياً في المدن القائمة على التجارة الدولية في أوروبا أن ترتقي إلى السلطة السياسية أيضاً؛ فقد تم تعيين أعضائها مستشارين في مجالس السلطة واشتهروا من جراء ذلك عموماً. أما التجار

المتعاملين بالتجارة الدولية في المدن الشرقية فقد كان مثل هذا الارتقاء محظوراً عليهم دائماً تقريباً، مما ساهم أيضاً في تواريهم.

إلا أن الستار ينزاح بالصدفة من حين لآخر ليتكشف عن شيء ما. فمن وثيقة وقف الحاج موسى الأميري التي تعود إلى عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م مثلاً نستطيع التعرف على ملامح سيرة حياة هذا الرجل (قارن ج. تات، ١٩٨١م): فقد ولد الحاج موسى آغا الأميري حوالي ١١٠١هـ/١٦٩٠م وتوفي عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م. وتعود عائلته بجنورها إلى البصرة، حيث كانت تعد من طبقة الأعيان المنتفذين والتجار المتعاملين بالتجارة الدولية. وقد نزح والد الواقف من البصرة إلى حلب وانضم هنا إلى عداد أكثر رجال المدينة ثراء. وكرجل شاب كرس حاج موسى نفسه كذلك للتعامل بالتجارة الدولية. وقد قام بأسفار عديدة دولية إلى العراق وحتى الهند، استطاع خلالها ليس فقط الحفاظ على الثروة التي تركها له والده وحسب، وإنما مضاعفتها أضعافاً مضاعفة. وكان له في عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م خمسة نساء وأربعين خليلاً جورجية (نسبة إلى جورجيا) وشركسية والعديد من الخدم والعبيد^(١). وقد عهد إلى عدد غير قليل من العبيد إجراء صفقات تجارية واسعة نيابة عنه وكان يهب الحرية لمن يكتب له النجاح منهم ويشركه في دخله وأمواله.

(١) لم يكن بالإمكان التحقق من صحة ذلك لتعذر العودة إلى وثيقة الوقف الأصلية أو إلى أطروحة ج. تات J. Tate التي نقل عنها المؤلف أ. فيرت E. Wirth هذه المعلومات. أما في "خلاصة" الوثيقة التي يوردها الغزي في كتابه نهر الذهب (ط١/ ص ١٧٨، ط٢/ ص ١٣٨) فلا يوجد ما يتعلق بذلك أو ما يشابهه.

إن العديد من الدلائل والقرائن يشير إلى أن حاج موسى قد قام في شبابه ومقتبل رجولته بصفقات تجارية موفقة على صعيد التجارة الدولية شكلت مصدراً لدخله وثروته، التي قام فيما بعد بتوظيفها في الأملاك الثابتة والعقارات واستمد من جراء ذلك دخله. وعند موته كان حاج موسى من عداد أكثر أعيان حلب ثراء. وقد اشتملت الأملاك والعقارات المدرجة في وثيقة الوقف (قارن هـ. غاوبه، الفصل التاسع من هذا الكتاب) التي تعود إلى عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م على جزء من ثروته فقط، وقد شمل هذا الجزء ٩١ مكاناً وثمانية قيسريات وثلاثة خانات وثلاث مصابغ وحمامان ومستودعان وفرنان ومداران ومخيزراً وأسهماً من ستة عشر داراً سكنية عريقة وستة عشر بستاناً^(١) (ج. تات، ١٩٨١م).

إلا أن الحاج موسى الأميري يبقى استثناءً، فنحن لا نعرف عن معظم رجال الأعمال الحلبيين الآخرين، الذين عاشوا ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين، إلا النذر اليسير. ولا نعثر على ذكر واضح لرجال الأعمال وكبار التجار، في تقارير القناصل وفي المصادر الأخرى، إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. إن أول تصور عام توصلنا إليه تم استنتاجه من تقرير شامل تركه لنا ج. بورينغ J. Bowring (١٨٤٠م، ص ٨٠ و ٩٤) وقمنا بإيجازه على الجدول رقم (١). وهو يتضمن على

(١) إن الأرقام التي يوردها المؤلف أ. فيرت هنا لا تتطابق تماماً مع ما ورد في الوثيقة التي وصلت إلينا عن طريق الشيخ كامل الغزي (نهر الذهب ج ٢، ط ١، ص ١٧٨-١٨٥، ط ٢ ١٣٨) ولا تتطابق أيضاً مع ما يورده المؤلف الآخر هـ. غاوبه H. Gaube حول الموضوع نفسه في الفصل التاسع من هذا الكتاب. وقد آثرنا هنا عدم التصحيح لأن عدم الدقة لا يخل هنا بما أرادته المؤلف فيرت.

جدول رقم (١): المؤسسات التجارية في حلب ودمشق

(نقلًا عن ج. بورينغ، ١٨٤٠، ص ٨٠، ٩٤)

دمشق		حلب		
٢٩ شركة برأسمال إجمالي قدره ٤,٥-٥,٥ مليون قرش ١ شركة برأسمال قدره ١,٥-٢ مليون قرش	منها	٣٠ شركة برأسمال إجمالي قدره ١٤-١٨ مليون قرش ٧ شركات برأسمال كل منها أكثر من مليون قرش ١ شركة برأسمال قدره ٣-٤ مليون قرش	منه ١	مسيحيون: (تجارة جملة وتجارة خارجية)
٦٦ شركة برأسمال إجمالي قدره ٢٠-٢٥ مليون قرش ٨ شركات برأسمال كل منها أكثر من مليون قرش ١ شركة برأسمال قدره ٢-٢,٥ مليون قرش	منها	٧٠ شركة برأسمال إجمالي قدره ٦,٥-٧,٥ مليون قرش ١ شركة برأسمال قدره ٣-١,٤ مليون قرش	منه ١	مسلمون: (تجارة جملة وتجارة دولية)
٢٤ شركة برأسمال إجمالي قدره ١٦-١٨ مليون قرش ١١ شركة برأسمال كل منها أكثر من مليون قرش ٢ شركتان برأسمال كل منهما أكثر من ١,٥ مليون قرش	منها	١٠ شركات برأسمال إجمالي قدره ٢-٢,٥ مليون قرش ١ شركة برأسمال قدره مليون قرش	منه ١	يهود: (تجارة جملة وتجارة عملية)
١٥ شركة برأسمال إجمالي قدره ٠,٦-٠,٨ مليون قرش		٥٠ شركة برأسمال إجمالي قدره ١,٢-١,٦ مليون قرش		تجارة تجزئة بالبضائع النسيجية المحلية
١٠٧ شركات برأسمال إجمالي قدره ١,٦-٢,١ مليون قرش		٨٩ شركة برأسمال إجمالي قدره ١,١-١,٣ مليون قرش		تجارة مفرق بالبضائع النسيجية الأوروبية المستوردة
٨٠ شركة برأسمال إجمالي قدره ٠,٨ مليون قرش		٣٥ شركة برأسمال إجمالي قدره ٠,٣-٠,٤ مليون قرش		تجارة مفرق بالتوابل والبهارات

كل حال نكر أولئك التجار والمصدرين والمستوردين فقط، الذين تعاطوا التجارة مع أوروبا؛ أما أولئك الذين اشتغلوا بالتجارة بين حلب والمناطق المجاورة لها في الشرق الأدنى، فلم يتم التطرق لهم.

فهنالك مثلاً عائلة ماركوبولي الرومية الليفانتية^(١) [المشرقية] التي نشطت تجارياً - ليس على صعيد تجارة حلب الموجهة شرقاً مع الشرق الأدنى، وإنما على صعيد تجارة حلب الموجهة غرباً مع المشرق Levante ومع أوروبا - وتسنى لها الحصول على ثروة طائلة وشهرة واسعة. ففي القرن التاسع عشر الميلادي، قام فنسنزو ماركوبولي Vincenzo Marcopoli بشراء خان الشيخ عبد الله (خان ماركوبولي، خان حلبية)^(٢) وبإجراء تعديلات عليه بما يتناسب واحتياجات مؤسسته، وبشير ف. أ. نيل F. A. Neale إلى أن "خان حلبية قد تم تطويره إلى حد بعيد من قبل السيد فنسنزو ماركوبولي، أغنى تاجر وأكبر محسن في حلب، وإن أحد جوانب الفناء الداخلي احتله قصر هذا السيد" (ف. أ. نيل ١٨٥١، ج ٢، ص ٩٦).

(١) الليفانتيين: نسبة إلى ليفانته Levante التي اعتمدنا المشرق ترجمة لها كما أردنا، أما من الناحية الأثروبولوجية فهم جماعة عرقية تضم في بنيتها اللبنانيون والسوريون من أحفاد الأوروبيين الذين استوطنوا سواحل بلاد الشام في عهد الحروب الصليبية وامتزجوا بالسكان العرب ولغتهم العربية - قارن جورانسكي، عالم المعرفة عدد ٢١٥.

(٢) هذا الخان من الخانات المشهورة في حلب يقع في محلة الجلوم وعرف بخان الشيخ عبد الله وبخان الباكية وبخان ماركوبولي، أما ربطه بخان حلبية المشار إليه في موضع آخر من الكتاب، والوارد ذكره عند المؤلف Neale فليس هناك ما يبرره في هذا السياق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن آخر مالك لهذا الخان كان الحاج بمني حماني. وقد آلت ملكية الخان من بعده إلى ورثته.

وحوالي نفس الوقت (١٨٤٦م) ينوه القنصل البريطاني في بيروت في أحد تقاريره إلى تاجر مشقي مرموق يدعى ج. ماركوبولي ويعيش تحت الحماية البريطانية (محفوظات الخارجية البريطانية ٦٦٠/٧٨ ب). وفي دليل بيدكر Baedeker الصادر باللغة الألمانية (ط٤، ١٨٩٧، ص ٤١٧) يرد ذكر بنك في حلب يتبع في ملكيته إلى فنسنزو ماركوبولي وشركاه. وفي النسخة الفرنسية من دليل بيدكر (ط٤، ١٩١٢، ص ٣٧٠) يرد عند ذكر حلب إلى جانب الإشارة إلى هذا البنك ذكر قنصل إسباني يدعى م. ج. ماركوبولي وقنصل برتغالي يدعى م. أ. ماركوبولي أيضاً، ويشير الدليل السياحي لسوريا الصادر عام ١٩٣٢ (ص ١٣٧) إلى مجموعة الأنتيكات النفيسة جداً التي تفتنيها عائلة ماركوبولي. وفي ذلك الحين مثلت شركة ماركوبولي شركة الملاحة الفرنسية "Messageries Maritimes" في حلب، وفي خان ماركوبولي كانت لا تزال توجد القنصلية الإسبانية والقنصلية البرتغالية. كما يذكر عبد الرحمن حميدة (١٩٥٩، ص ١٤) عائلة ماركوبولي المشرقية في عداد الأسر "الكبيرة" في حلب.

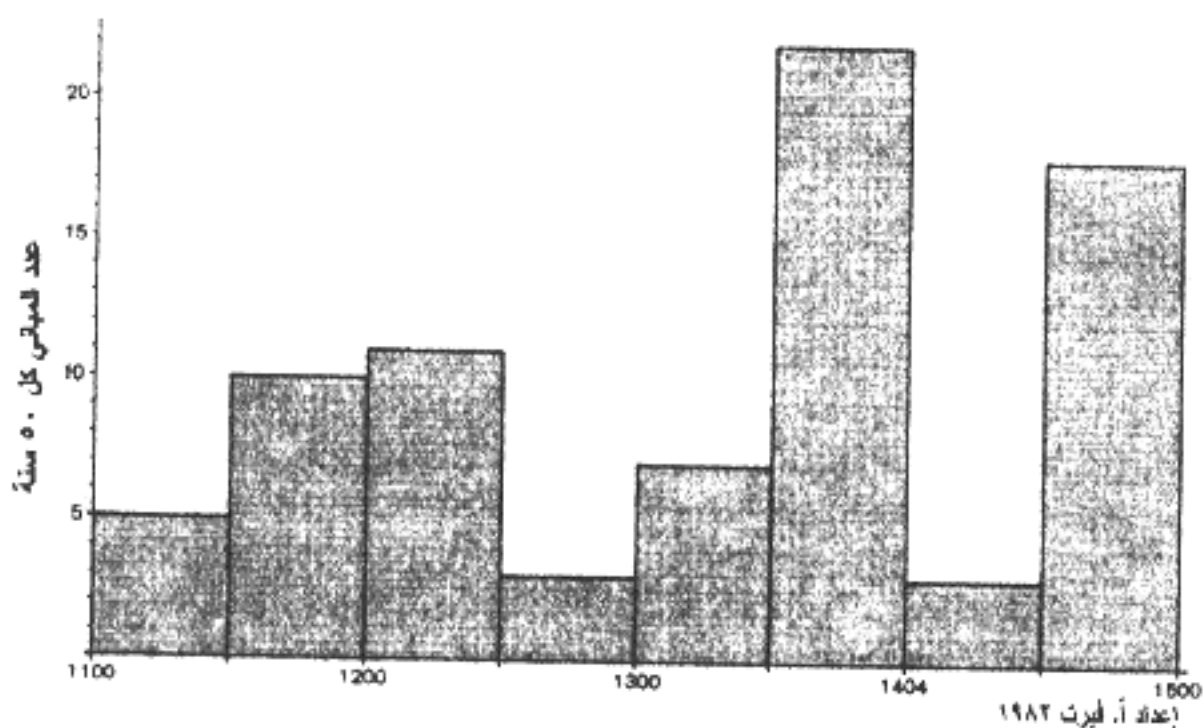
إن دراسة جميع تقارير القناصل الأوروبيين حول حلب على نحو دقيق وشامل — على نمط ما قام به ن. ج. سفورونو N. G. Svoronos حول سالونيك — سيتمخض عنها فيما لو تمت مؤلفاً متعدد الأجزاء يرقى على الأقل إلى مستوى أطروحة دكتوراه لنيل لقب أستاذ في عضوية هيئة تدريس جامعية، بيد أننا لا نستطيع ولا نود في الفصل التالي من هذا الكتاب القيام بمثل هذه المهمة ولا حتى البدء بها. إنما نريد فيما يلي تسليط الضوء عن كئيب إلى حد ما على جانب محدد فقط: فبعد أن تمت دراسة سجلات الأرشيف

في كل من مرسيليا وباريس عدة مرات، خاصة فيما يتعلق بتاريخ التجارة في حلب على الأقل، قام المؤلف أ. فيرت E. Wirth على مدى سنوات عديدة خلت بالإطلاع على ملفات القناصل البريطانيين المحفوظة في مديرية المحفوظات الحكومية Public Record Office في لندن. وقد تجمع من خلال ذلك كم هائل من المعلومات الهامة جداً، من المفروض أن يتم التحدث عنها في كتاب خاص يتضمن العديد من الملخصات والمستندات والأدلة.

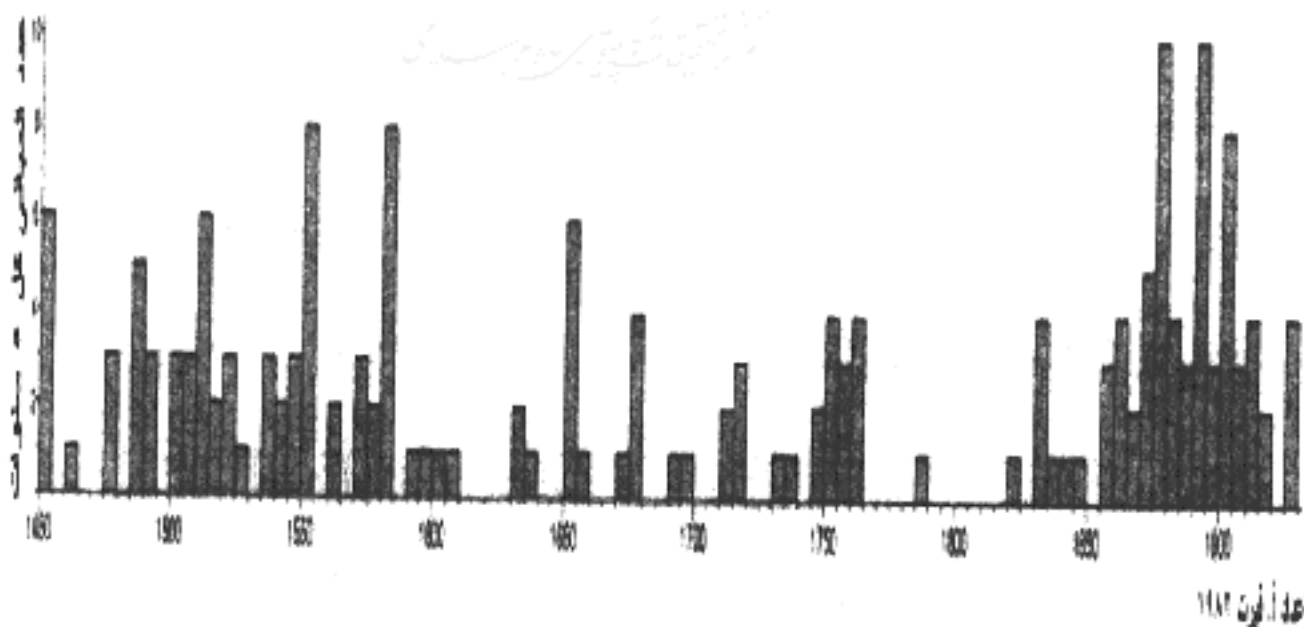
إننا سنعمد في الفصل التالي قبل كل شيء إلى إيجاز بعض أسس تطور التجارة الدولية ومهنة التصدير في حلب فقط، بدون تقديم أدلة على كل فكرة مطروحة للبحث. فعندما تتمحور الدراسة حول أحداث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين؛ ويتم اعتماد حلب مثلاً سيتضح أن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية في هذه الحقبة المتأخرة لم يتميز بأي شكل من الأشكال بالانحطاط والانحلال فقط، مما يحتم إعادة النظر فيه على نحو مغاير جداً. وسيتم خلال ذلك استعراض تقريرين شاملين موجزين، أحدهما من ج. بورينغ J. Bowring (1840م) إلى اللورد بالميرستون Palmerston والأخر من أ. ويكلي Weakley (1911م) إلى مجلسي البرلمان، لتوضيح بعض المسائل الخاصة فقط، علماً أن كلا التقريرين يمكن الاطلاع عليهما خارج أروقة مديرية المحفوظات الحكومية (لندن) أيضاً.

إن السؤال الذي يطرحه العرض الموجز المقدم هنا ينبغي أن يأخذ بالاعتبار مدينة حلب بالذات وعمرانها الذي لا يزال قائماً حتى اليوم والذي لا يعود منه إلى العصر الأيوبي والزنكي والمملوكي المبكر إلا أبنية دينية وعسكرية فقط. أما المنشآت الاقتصادية الرائعة في المدينة القديمة فتعود إلى

القرون الثلاثة الممتدة من النصف الثاني من القرن الخامس عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وإلى فترة تلت ذلك بعد مائة عام تقريباً وامتدت على طول خمسين عاماً سبقت قيام الحرب العالمية الأولى وشهدت حركة عمرانية نشطة مرة أخرى. فهل يمكن التحقق من الفترات الزمنية التي شهدت ازدهاراً اقتصادياً من خلال تقارير القناصل أيضاً؟ هل تقدم تقارير القناصل معلومات حول نوعية النشاطات الاقتصادية التي وجدت والتي كانت وراء ثروة المدينة وتآلقها؟ كيف يرتبط ازدهار وانحطاط حلب في سياق الارتباطات الاقتصادية العالمية الكبرى؟ إن الرسوم البيانية المحمولة على الأشكال ٥٨ و ٥٩ والموضحة للنشاط العمراني في حلب في الفترة الواقعة ما بين عامي ٤٩٣هـ/١١٠٠م و ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م يمكن أن تشكل انطلاقة لدراستنا.



شكل رقم (٥٨): عدد المنشآت الضخمة الموجودة في حلب التي لا يزال من الممكن الاستدلال عليها من خلال الأبنية القائمة أو من خلال الكتابات القديمة في كل نصف قرن وذلك تبعاً لتاريخ إنشائها



شكل رقم (٥٩): عدد المنشآت الضخمة الموجودة في حلب التي من الممكن تأريخها بوضوح مصنفة تبعاً لتاريخ إنشائها
(ما عدا الأبنية السكنية وما عدا أحياء المدينة الحديثة)

١٥ - ٢ حلب من الحروب الصليبية وحتى النصف الثاني

من القرن الخامس عشر الميلادي

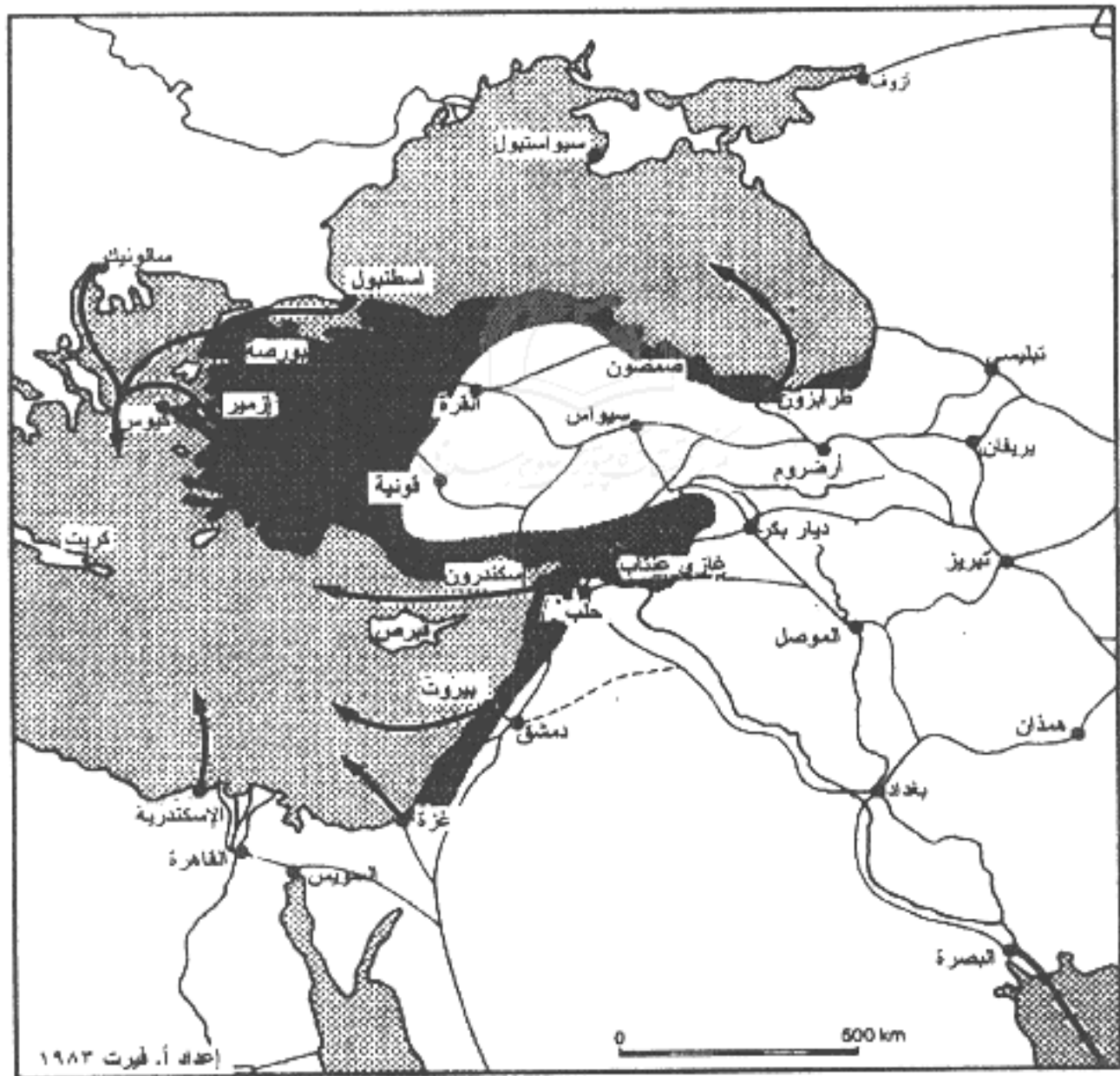
في النبذة التاريخية التي تشكل موضوع الفصل الثاني من هذا الكتاب أشار المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube [الذي قام بإعدادها] إلا أن حلب قد تحولت منذ الحروب الصليبية ومن خلالها أول ما تحولت إلى إحدى أكبر وأهم مدن شمالي سوريا. وكانت أنطاكية المجاورة، المركز التجاري الكبير في أواخر العصر الروماني، قد انحسرت أهميتها قبل الفتح الإسلامي؛ وكانت قنسرين أيضاً، عاصمة إقليم شمال سوريا العسكري أيام الخلافة الأموية قد هجرها سكانها. وفي نضالهم ضد الدول الصليبية المجاورة قام الزنكيون والأيوبيون بتوحيد الأقاليم السورية في دولة مرهوبة الجانب سياسياً وعسكرياً ومزدهرة اقتصادياً. وتحولت دمشق إلى مركز للمقاطعات الجنوبية وحلب إلى مركز للمقاطعات الشمالية. وإلى جانب وظيفتها السياسية العسكرية استحوذت حلب في ذلك الحين على صناعة الغزل والنسيج التي فاق إنتاجها حاجة المدينة إلى حد كبير. وكانت أساليب تصنيع الحرير والقطن التي تعود إلى العصور البيزنطية والساسانية لا تزال يعمل بها في شمال سوريا، وعلى هذا التقليد قام الإنتاج الصناعي لمدينة حلب فيما بعد (م. لومبارد M. Lombard، ١٩٧٨م).

إن أهمية المدينة ونهضتها في القرن الثاني عشر وفي النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي يدل عليها العديد من المنشآت الدينية والعسكرية التي لا تزال حلب تزخر بها، والتي تناولها المؤلف

هـ. غاوبه في الفصلين العاشر والحادي عشر من هذا الكتاب بشكل مستفيض. وعلى العكس لم يبق من الأبنية التجارية التي تعود إلى تلك الفترة أي أثر ولا يمكن تحديد مكوناتها بشكل دقيق. إلا أنه من الواضح أن حلب كانت في ذلك الحين مركزاً حضرياً هاماً بالنسبة للجزء الشمالي من الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الزنكيين والأيوبيين، أما على مستوى المجريات الاقتصادية المتجاوزة للحدود أو العالمية أو العابرة للقارات فلم تكن المدينة مرتبطة بها إلا على نحو ثانوي جداً. فحتى عام ٦٨٥هـ/١٢٦٨م كانت الأقاليم الساحلية في شمال سوريا الواقعة إلى الغرب من حلب تابعة إلى إمارة أنطاكية المسيحية، وكانت المناطق الواقعة شمالي المدينة تزرع حتى عام ٥٤٠هـ/١١٤٦م تحت سيطرة إقطاعية إديسا [Edessa = أورفا] المسيحية، وفي الشمال الغربي استطاعت أرمينيا الصغرى المسيحية أن تصمد حتى عام ٧٧٦هـ/١٣٧٥م. وقد شكلت هذه الدول المسيحية المتاخمة المنتشرة شرقي البحر الأبيض المتوسط أطراف جسور التجارة الأوروبية مع الشرق على أراضي المشرق Levante، أما حلب فقد بنت بتوضعها داخل القارة دون ربط بالساحل معزولة إلى حد بعيد (شكل ٦٠).

ولكن يغلب الظن أنه كان هناك أيام الزنكيين والأيوبيين تبادل تجاري لا بأس به بين حلب والدول الصليبية في المشرق Levante المذكورة آنفاً، ربط المدينة، بشكل مباشر على الأقل، بالنطاق الاقتصادي لحوض المتوسط في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. فالقطن الذي تمت زراعته آنذاك بكميات كبيرة في السهول المنتشرة شمالي سوريا، وصل من حلب حتى الأندلس والمغرب ومصر وبلاد الرافدين وعبر الدول الصليبية إلى إيطاليا

(م. لومبارد M. Lombard، ١٩٧٨، ص ٦٨ و ٢٥٠). بيد أنه لم يتسن من جراء ذلك تجميع ثروات كبيرة وأموال طائلة إلا فيما ندر. لذلك نجد في حلب أن المنشآت العسكرية فقط، التي تعود إلى تلك الفترة، هي التي تترك انطباعاً في النفس نظراً إلى مقياسها وعمارتها، فهي بديعة حقاً؛ أما الأبنية الدينية التي أنشأها الزنكيون والأيوبيون فتتميز على العكس من ذلك بتناسق النسب ودقة التفاصيل المعمارية أكثر من أن تتميز بالفخامة وال ضخامة.



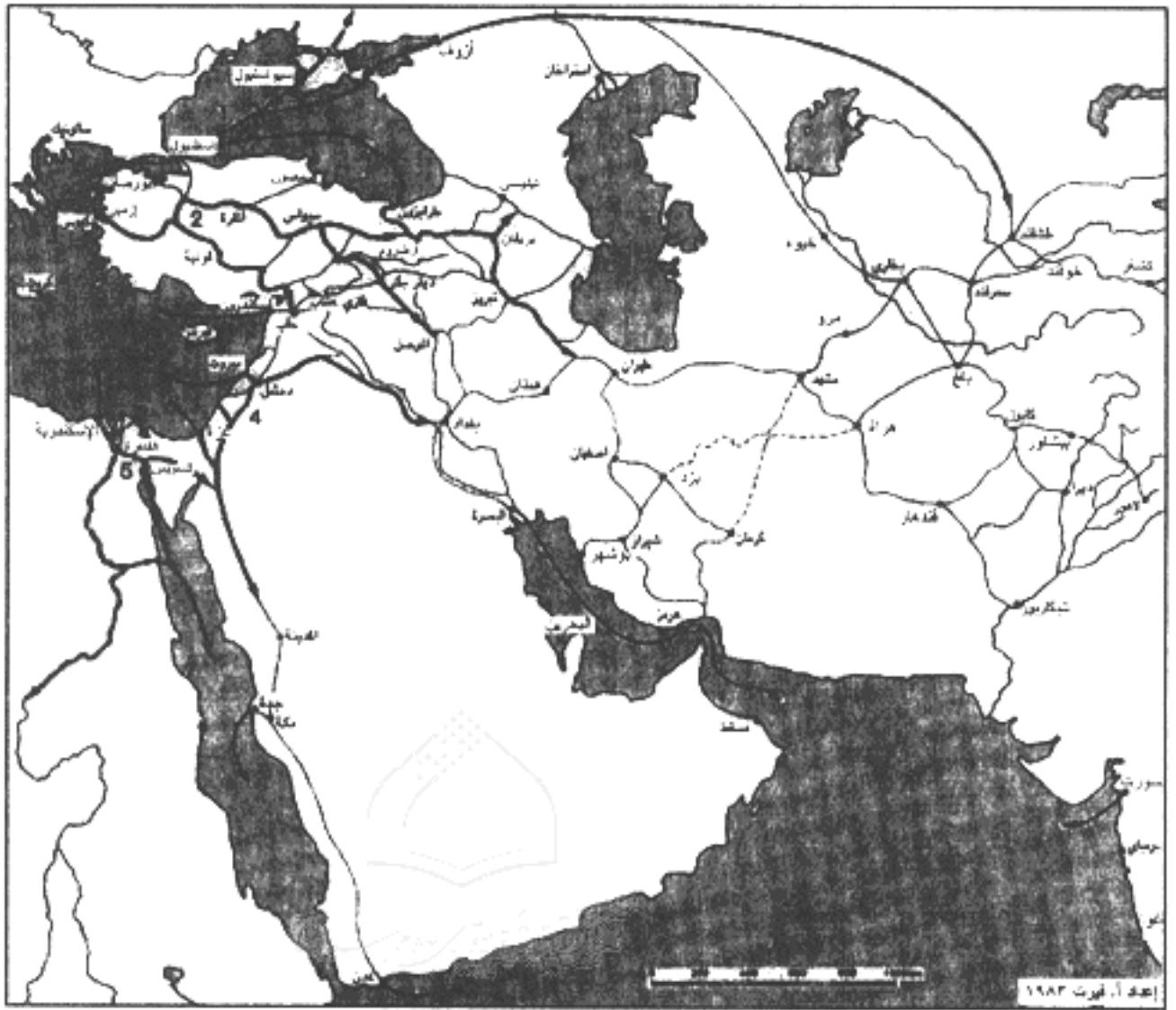
شكل رقم (٦٠): الدول غير الإسلامية في الشرق الأدنى حوالي عام ٥٩٦هـ/١٢٠٠م

أما في القرون التالية فقد ارتبط ازدهار المدينة وركودها وانحطاطها أولاً وأخيراً بسلسلة تحولات واسعة المدى طرأت على المواصلات وخطوط التجارة بين أوروبا وآسيا وتحكمت على أمد طويل بمصير المدينة أكثر مما تحكمت به الحروب وأعمال السلب والنهب والأوبئة والزلازل. كما أثرت التغيرات الإقليمية السياسية على أطراف شرقي البحر الأبيض المتوسط وعلى أطراف البحر الأسود على تجارة حلب الدولية تأثيراً قوياً بقدر ما أثرت التغيرات في السلطة والحدود في مناطق الشرق الأدنى وآسيا الوسطى المجاورة للمدينة. إضافةً إلى ذلك، فإن مد طرق مواصلات جديدة وانتقال نتائج البحوث العلمية في ميدان المواصلات إلا حيز التطبيق قد أثر على حلب تأثيراً عميقاً، ولتوضيح ذلك وتحديده بدقة يتوجب فيما يلي من خلال مداخلة قصيرة استعراض طرق المواصلات المختلفة والممكنة أصلاً بحكم الطبيعة الجغرافية بين البحر الأبيض المتوسط في الغرب والشرق الأدنى وجنوبي آسيا وآسيا الوسطى في الشرق.

لقد كان هناك أمام تجارة البلدان الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط مع الشرق الأدنى والهند والصين، قبل اكتشاف الطريق البحري إلى الهند، خمسة مسارات مختلفة تماماً (الشكل ٦١ و ٦٢). قاد الأول منها، الأقصى شمالاً، عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور إلى البحر الأسود ثم اتصل على شطآنه الشمالية أو الشرقية بالطرق القارية المتجهة شمالاً أو جنوباً مروراً بجبال القوقاز وبحر قزوين [الخزر] إلى آسيا الوسطى أو أعالي إيران وأفغانستان. وقد لعبت اسطنبول، كمركز للشحن والتفريغ والتخزين على هذا

الطريق، دوراً مميزاً دائماً. وعن طريق البحر الأسود أيضاً تم التبادل التجاري بين شرقي البحر الأبيض المتوسط وروسيا وجبال القوقاز.

وابتدأ المسار الثاني من إزمير، وهي مدينة تقع في منتصف الساحل الغربي للأناضول تقريباً وتحوز على معابر تسهل المرور إلى داخل البلاد. وفي أواسط الأناضول تفرع هذا المسار من ثم إلى ثلاثة فروع: اتجه أحدها باتجاه الشمال الشرقي واتجه الآخر شرقاً في حين اتجه الأخير باتجاه الجنوب الشرقي. وابتدأ المسار الثالث من خليج إسكندرون لتشكل حلب في طريقه أهم مركز للشحن والتفريغ. من هنا انطلقت شوارع باتجاه الشمال الشرقي (نحو كردستان وشرق الأناضول وأرمينيا) وباتجاه الشرق (نحو أعالي بلاد الرافدين والموصل وأنربيجان) وباتجاه الجنوب الشرقي (نحو بغداد الواقعة على الفرات ومن هناك إما باتجاه الشمال الشرقي إلى أعالي إيران أو باتجاه الجنوب الشرقي إلى الخليج العربي) وباتجاه الجنوب (نحو دمشق والبحر الأحمر ومكة). وابتدأ المسار الرابع من موانئ سواحل المشرق Levante الجنوبية الممتدة بين بيروت وغزة، وانبثق بعد أن اجتاز الجبال الساحلية داخل أراضي سوريا وفلسطين ليلتقي بالفرع الجنوبي من خط حلب (نحو دمشق والبحر الأحمر ومكة). وانطلق المسار الخامس، أقصى المسارات جنوباً، من دلتا النيل (نحو الإسكندرية ودمياط وبرزخ السويس) وتفرع إلى ثلاثة فروع: تبع الأول شمالي البحر الأحمر الطريق البري الممتد عبر شبه جزيرة سيناء إلى مكة ومن ثم إلى اليمن وإلى عدن، واتجه الثاني مستعيناً بطرق الملاحة عبر البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، واعتمد الثالث الملاحة عبر النيل من الدلتا إلى أعالي مصر ثم اجتاز الصحاري نحو البحر الأحمر ليتحد هناك مع الفرع الثاني.



شكل رقم (٦١): خطوط التجارة الدولية رقم ١، ٢، ٤، ٥

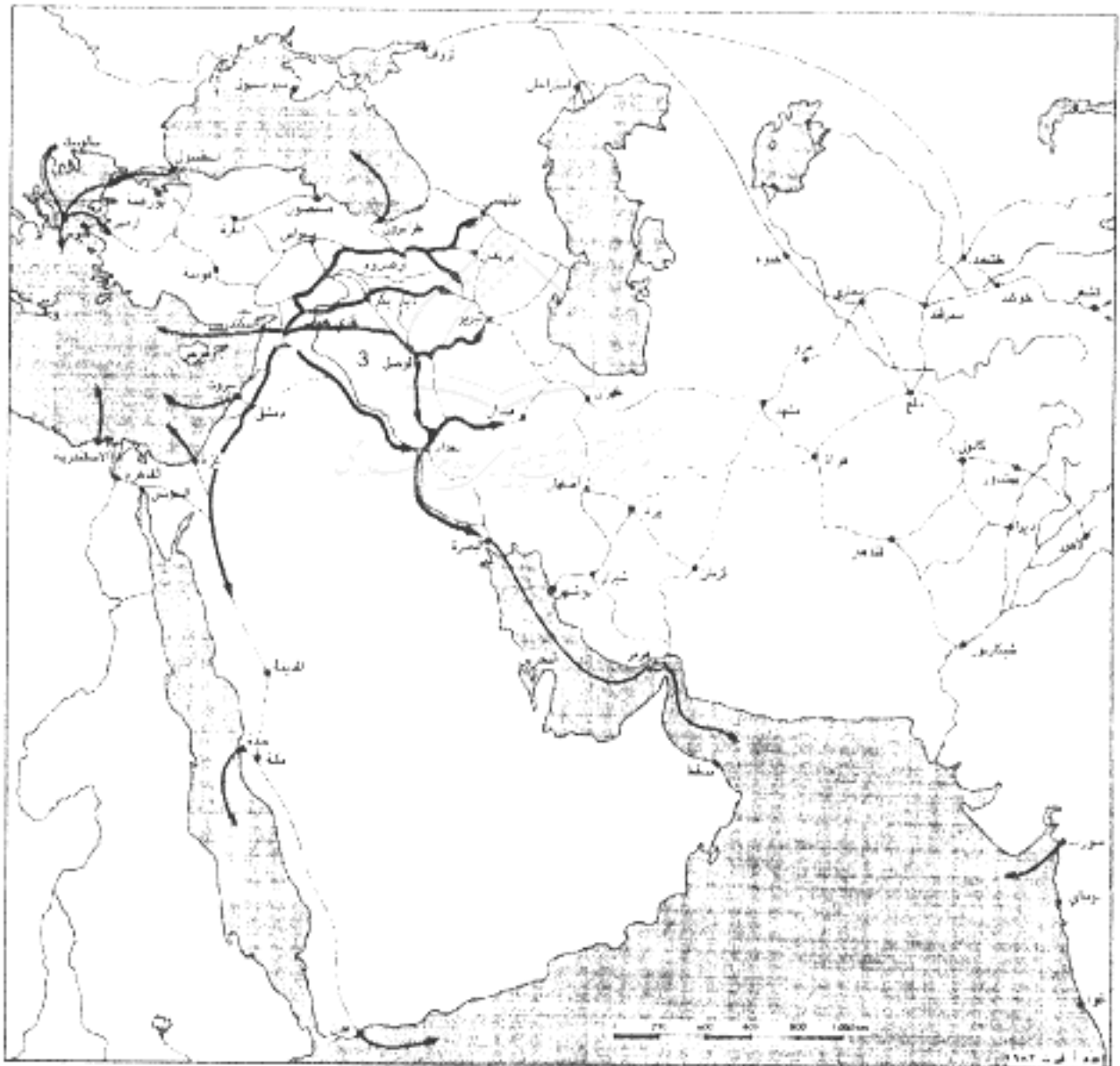
(اسطنبول، إزمير، موانئ المشرق الجنوبية، الإسكندرية)

إن المسارين الممتدين أقصى الشمال وأقصى الجنوب من هذه المسارات الخمسة يبدوان للوهلة الأولى مفضلين، لأنهما يسمحان بالشحن لمسافات طويلة بأسعار متهاودة بواسطة السفن البحرية. غير أن البحر الأحمر لم يكن صالحاً لملاحة السفن الشراعية إلا في ظروف صعبة جداً. فحركة الرياح هنا غير مواتية في الغالب، وضحالة المياه في أماكن عديدة بالإضافة إلى الشعاب المرجانية تعيق الملاحة، كما أن الدول الإسلامية المتاخمة كانت تطمح دائماً إلى إبعاد سفن الكفرة عن البحر الأحمر وبالتالي

عن محيط مكة والمدينة، ولم يتم فتح البحر الأحمر أمام النقل البحري إلا مع انتشار الملاحة البخارية. والبحر الأسود كذلك، بغض النظر عن أشهر الصيف القليلة، عبارة عن مياه تسودها حالات طقس غير ملائمة نهائياً للملاحة الشراعية، بالإضافة إلى ذلك فإن مضيقي الدردنيل والبوسفور كانا صعبين على الملاحة الشراعية في معظم الأحيان. وإذا تم أخذ ذلك بعين الاعتبار، عندها يبدو المسار الثالث تبعاً للظروف الموضوعية الجغرافية المسار الأكثر أهمية. فمن طريق خليج إسكندرون يمكن عن طريق مجموعة أخرى من الطرقات المتجمعة في حلب والمتفرعة في منطقة منبسطة واسعة المدى أن يتم ربط أعالي شمالي الشرق الأدنى - ومن ثم القوقاز وآسيا الوسطى - وكذلك بلاد الرافدين والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بالموصلات البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط.

وبناءً على هذه الاستنتاجات فإن ما يثير العجب يادئ ذي بدء أن الإسكندرية قد تمتعت من حين لآخر، كمركز للتجارة الدولية، من أيام الحملات الصليبية وحتى عتبات الوقت الحاضر بأهمية أكبر من أهمية حلب. إن المرء لا يستطيع بالحقيقة أن يقدر أهمية الإسكندرية إذا نظر إلى هذا المركز التجاري على أنه مجرد نقطة انطلاق المسار الخامس المشار إليه هنا والمتجه نحو البحر الأحمر وعدن. فالمدينة علاوة على ذلك، تشكل أيضاً بداية ونهاية الطرق التجارية المؤدية إلى منابع النيل في السودان وإلى بلاد الحبشة وإلى شرقي أفريقيا الحارة. لذلك أقام الفينيقيون / البنادقة والجنويون نسبة إلى جنوة في الفترة التي سبقت الحملات الصليبية، تجارة عامرة مع الإسكندرية (ف. هيد W. Heyd، ج ١، ص ٤٢٨، ٤٣٩)، وحتى في منتصف القرن

الثاني عشر الميلادي كان التفريغ والشحن هنا أكثر أهمية من مثيله في الإمارات المسيحية المنتشرة على شواطئ المشرق Levante. ففي شتاء عام ٥٨٣هـ/١١٨٨م رست في ميناء الإسكندرية ٣٧ سفينة أوروبية، معظمها من جنوة وبيزا وفينيسيا. ولأن مصر كانت متحالفة مع بيزنطة المسيحية، لم تستطع الكنيسة أيضاً بادئ ذي بدء أن تحول دون التجارة مع الكفرة (قارن ك. كاهن C. Cahen، ١٩٤٠، ص ٤٨٨).



شكل رقم (٦٢): خط التجارة الدولية رقم ٣ (حلب)

إلا أن أهمية إسكندرية القرون الوسطى التي طغت على أهمية موانئ المشرق Levante وبالتالي على أهمية حلب أيضاً لا يمكن ردها فقط إلى الدور المضاعف الذي كان على المدينة أن تقوم به، كمركز للتفريغ والشحن سواء بالنسبة لتجارة الشرق أو بالنسبة لتجارة أفريقيا أيضاً. لأن تفضيل أي مسار من المسارات الخمسة الأنفة الذكر من قبل تجارة الشرق المتوسطية وبالتالي أيضاً من قبل التجارة بين أوروبا والهند والصين تعلق بالدرجة الأولى بالوضع السياسي السائد في الشرق الأدنى. فآسيا الوسطى كانت من القرن الحادي عشر الميلادي وحتى الغزو المغولي مسدودة في وجه كل تجارة عابرة. لذلك تحول مسار التبادل التجاري — الممتدني بالطبع نتيجة ذلك — مع الهند والصين ليتبع الطريق البحري، الأمر الذي صلب في صالح الخطوط الجنوبية (ك. كاهن، ١٩٤٠، ص ٤٧٦). وقد أحرزت الإسكندرية على الدوام منذ الحروب الصليبية الأولى تنافساً ملحوظاً: فقد تم نعت تجار وبحارة جنوب أوروبا خونة في الأوساط المسيحية، عندما أقاموا اتصالات مباشرة مع الدول الإسلامية وعملاتهم فيها. وكمحطة لانطلاق تجارة الشرق فرضت نفسها آنئذ، أكثر من أي وقت مضى، تلك الشواطئ المنتشرة في الشرق الأدنى، التي توضع إما في أيدي الدول الصليبية أو في قبضة بيزنطة. وفي القرن الثاني عشر الميلادي كانت هذه الشروط لا تزال محققة في أربعة من المسارات الأنفة الذكر؛ في حين توضع الخامس فقط، الذي امتد أقصاها جنوباً، مع الإسكندرية مركز الشحن والتفريغ في قبضة الأعداء (الشكل ٦٠).

لقد مكنت المدن الإيطالية المطللة على البحر الأبيض المتوسط فرسان الحملة الصليبية من غزو الشرق الأدنى إلى حد كبير، وحصلت مقابل ذلك

على امتيازات تجارية هائلة في موانئ الدول الصليبية. إلا أنه ينبغي عدم المغالاة في تقدير أهمية الوكالات التجارية لأن "الامتيازات التي حصلت عليها فاقت قدراتها التجارية آنئذ" (ك. كاهن C. Cahen، ص ٤٩٢). وفي القرن الثاني عشر الميلادي كان حجم تجارة الشرق المتوسطية لا يزال ضئيلاً وبسبب المخاطر كبيرة. وكان المصدر الذي يدر الربح الأكثر يتمثل في إقامة علاقات مع البلد المقدس [أي مع فلسطين] بالذات: فقد قامت سفن المدن الإيطالية البحرية قبل كل شيء بنقل الحجاج وحمل المواد الغذائية الضرورية للحياة إلى الإمارات المسيحية.

هذا الإطار الاقتصادي التاريخي لفترة الحملات الصليبية المحدد المعالم بشكل إجمالي تماماً يقدم لنا تفسيراً واضحاً عن سبب عدم تمخض فترة الازدهار السياسي لحلب تحت حكم الزنكيين والأيوبيين عن أبنية تجارية ومنشآت اقتصادية كبيرة. مع ذلك فقد تم في تلك العقود من الازدهار النسبي السابق توفير الشروط من أجل الازدهار الاقتصادي الكبير الذي شهنته المدينة فيما بعد: فقد ملت مدن أعالي إيطاليا تدريجياً المضايقات والخلافات العديدة في الإمارات المسيحية وقتها وأقامت علاقات تجارية مباشرة مع الأيوبيين. وفي عام ٥٦٨هـ/١١٧٣م أقر صلاح الدين لتجار بيزا في الإسكندرية بوكالة تجارية مع مخزن تجاري وحمام وكنيسة (ف. هيد، ج ١، ص ٤٣٧). وفي عام ٦٠٤هـ/١٢٠٧م لم يتم الاعتراف للفينيسيين / البنادقة، على نفس النمط، بحقهم في فتح وكالة تجارية في الإسكندرية وحسب، وإنما أيضاً بامتياز تجاري في حلب مع مخزن تجاري وكنيسة وحمام. وفي عام ٦٢٢هـ/١٢٢٥م تم إقرار هذا الامتياز وامتد إلى ميناء اللانقية الأيوبي.

وبالنسبة لوكالاتهم فقد كان للفينيسييين الحق بإدارة ذاتية وأحكام قضائية مستقلة (ف. هيد W. Heyd، ج ١، ص ٤١٣-٤١٧). وتمثلت أهم البضائع المصدرة من حلب إلى أوروبا في تلك الحين بالقطن السوري والفلفل وصبغة النيلة (عن طريق الهند والخليج العربي) والحريز (من إيران) والسلع الحريرية والزعفران والشبّة. وكبضائع مستوردة جلب الفينيسيون / البنادقة معهم العبيد البيض (من القوقاز) والأحجار الكريمة والفضة والنحاس والأقمشة الصوفية إلى المدينة. فمحور التبادل التجاري تمحور إذاً بشكل واضح حول المواد الأولية، إلى جانب ذلك كان هناك لبعض المنسوجات فقط أهمية تذكر. وقد تناسب ذلك مع طبيعة العرض والطلب في تلك الحين: فالمواد الأولية وبعض البضائع النفيسة القليلة فقط كانت مطلوبة إلى حد بدا معه أن التبادل التجاري عبر مسافات شاسعة مقبول وسائع اقتصادياً.

لقد وضع الاجتياح المغولي للمدينة على حين غرة في عام ٦٥٨هـ/١٢٦٠م حداً لأول فترة ازدهار شهدتها حلب ودامت أكثر من ١٣٠ عاماً. فقد تبع ذلك قرنين من الاضطرابات السياسية والقتال العسكرية والركود الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك فإن وباء الطاعون، الذي تفشى في المدينة عام ٧٤٩هـ/١٣٤٨م، واجتياح تيمورلنك لها عام ٨٠٢هـ/١٤٠٠م، والزلازل الذي لم يبق بالتأكيد على أخضر أو يابس، شلوا حركة التجارة والصناعة لسنوات طويلة تالية. مع ذلك فإن العمران الحالي لمدينة حلب يسمح بالتعرف على بعض عقود على الأقل من الازدهار النسبي شهدتها المدينة في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي (الشكل ٥٨). كما أن

العلاقات التجارية مع فينيسيا / البندقية بشكل خاص لم تنقطع لفترة طويلة في أي وقت من الأوقات.

وخلال القرنين المظلمين الممتدين ما بين عامي ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م و ٨٦٤هـ / ١٤٦٠م، شهد أيضاً نطاق شرقي البحر الأبيض المتوسط المترامي الأطراف تحولات حاسمة في حركة التجارة الدولية، أدت في نهاية المطاف إلى ازدهار جديد عم المدينة منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي. أما العوامل التي كانت وراء ذلك فتتمثل في المصير الذي آلت إليه البقية المتبقية من أقاليم الشرق الأدنى المسيحية، وفي التنافس بين فينيسيا وجنوة للسيطرة على شرقي البحر الأبيض المتوسط. وقد أثر ذلك بآدي ذي بدء على حلب تأثيراً سلبياً للغاية، إلا أن تطور الأحداث على المدى البعيد سار لصالحها.

ففي نفس الوقت تقريباً، الذي دمرت فيه حلب على أيدي المغول في عام ٦٥٩هـ / ١٢٦١م، أعيدت السيطرة على القسطنطينية / اسطنبول من قبل إمبراطورية نيكايا Nikaia البائدة. قبل ذلك، من عام ٦٠٠هـ / ١٢٠٤م وحتى عام ٦٥٩هـ / ١٢٦١م، رزحت المدينة والمضائق البحرية تحت سيطرة الإمبراطورية اللاتينية المتحالفة مع فينيسيا / البندقية، أما القياصرة الروم فكانوا على العكس من ذلك متحالفين مع جنوة، لذلك ابتدأت منذ ذلك الحين، من عام ٦٥٩هـ / ١٢٦١م، وحتى نهاية القرون الوسطى سيادة أسطول جنوة وتجارها في بحر إيجه وفي محيط البحر الأسود. وهذا ما يمثل المسار الأول من المسارات الخمسة الأنفة الذكر، الذي أصبح مفضلاً لحركة التجارة بين أوروبا وآسيا في القرن الممتد ما بين عامي ٦٣٧هـ / ١٢٤٠م

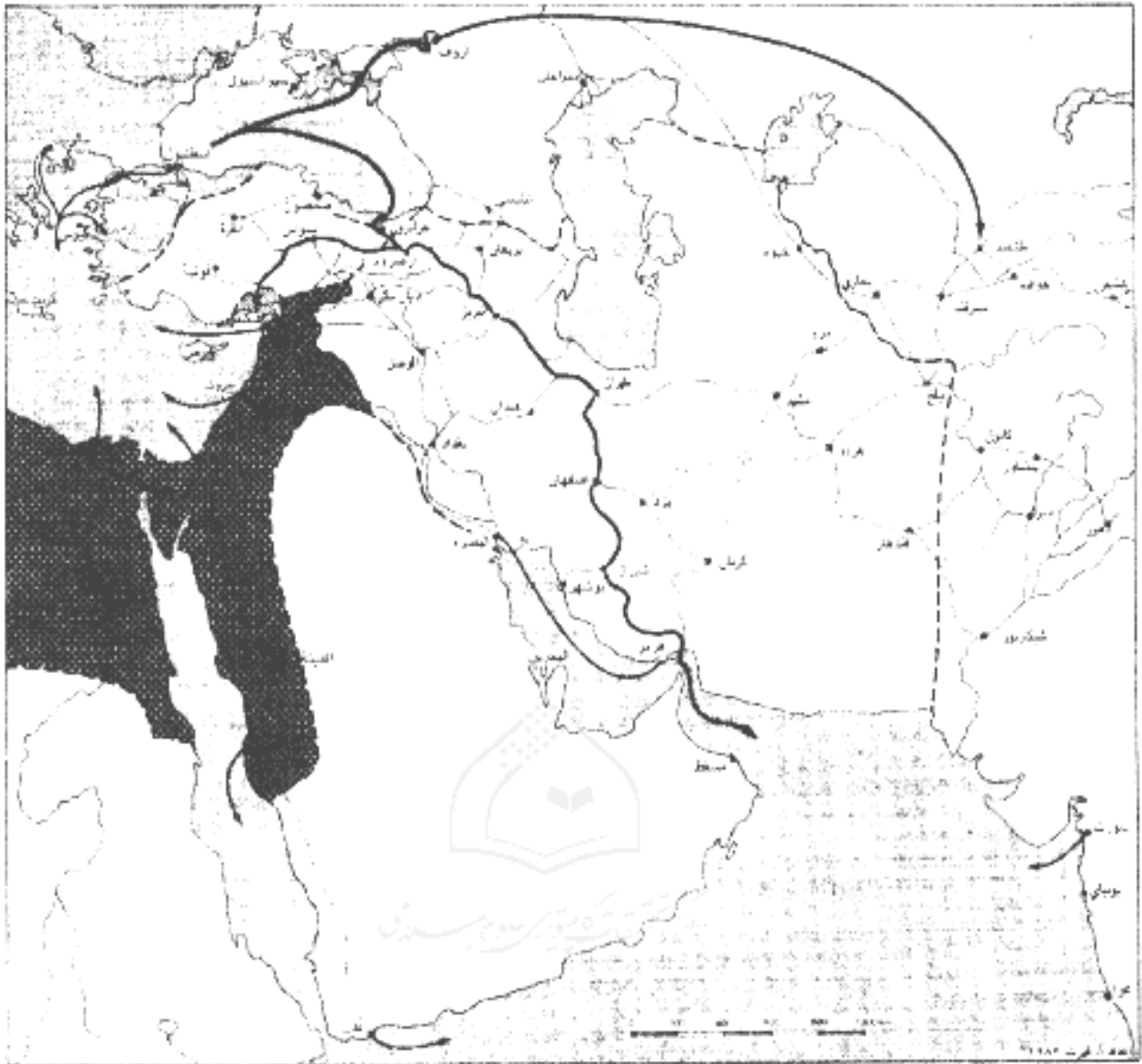
و ٧٤٠هـ/ ١٣٤٠م، لأن المناطق المحيطة بالبحر الأسود وقعت آنذاك تحت سيطرة الحكام المغول التتر، الذين نهجوا سياسة تجارية متسامحة فوق العادة مع التجار المسيحيين.

إن نتيجة هذا الوضع الجديد لم تتمثل في تنشيط قوي للعلاقات التجارية مع الصين عبر آسيا الوسطى وحسب، بل في تحويل التجارة بين البحر الأبيض المتوسط والهند باتجاه الشمال إلى حد ما أيضاً. وانحسرت أهمية بغداد كسمسارة لتجارة الهند، وتحولت تبريز، عاصمة الأقاليم المغولية الغربية، في القرن الرابع عشر الميلادي إلى أهم عقدة في طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب. فقد تم شحن البضائع المرغوبة جداً في أوروبا، والتمثلة في التوابل والمخدرات والمنسوجات النفيسة والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، عن طريق البحر من الهند حتى مضيق هرمز، ومن هناك تم شحنها عن طريق البر إلى تبريز. وقد توضع حلب منعزلة عن تيارات الحركة هذه، وإلى ذلك يعزى تدهور المدينة أكثر مما يعزى إلى أعمال السلب والنهب والزلازل والطاعون (قارن الشكل رقم ٦٣).

وفي عام ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م سيطر المماليك في النهاية أيضاً على موانئ إمبراطورية القدس التي بقيت حتى ذلك الوقت تحت السيطرة المسيحية والتي تمثلت في طرطوس وبيروت وصيدا وصور وعكا. وكرد فعل على ضياع تلك المعاقل المسيحية الأخيرة في الأراضي المقدسة قام الباباوات بفرض حظر قاس على تجارة الدول المسيحية مع دولة المماليك. ولم يؤثر هذا الحظر على المسار الأول الشمالي المفضل من قبل تجار جنوة إلا فيما ندر: فإمبراطورية طرابزون والمستعمرات المسيحية الصغيرة، على جزيرة

القرم وفي منطقة بحر أزوف، لم تطلها تلك القيود وتحولت إلى رؤوس جسور للتبادل التجاري مع الأقاليم المغولية النثرية. على عكس ذلك، توجب على حلب، التي كانت في أيدي المماليك، أن تتنازل عن جزء كبير مما تبقى لها من دور في شحن وتفريغ البضائع، بين الشرق والغرب لموانئ ومدن إمبراطورية أرمينيا الصغرى المسيحية المتاخمة لها شمالاً. وقامت فينيسيا/البندقية التي كانت تبحث عن إمكانيات للوصول إلى خط البحر الأسود الذي تسيطر عليه منافستها اللدودة جنوة، بالاعتماد آنذ على أرمينيا الصغرى التابعة للمغول كراس جسر لتجارتها مع تبريز ومن هناك مع الصين والهند أيضاً (ف. هيد W. Heyd، ج ٢، ص ٧٨ وما بعد).

إلا أن الطريق التجاري المتقطع عدة مرات المار عبر أعالي شمالي الشرق الأدنى الجبلية والممتد من الهند إلى هرمز إلى تبريز ومن هناك إما باتجاه إمبراطورية طرابزون أو باتجاه مملكة أرمينيا الصغرى كان - بغض النظر عن دور تبريز المركزي في التجارة الدولية في القرن الرابع عشر الميلادي - مكلفاً جداً، مما دفع بصلة الوصل المباشرة المتمثلة بالمسار الخامس عبر البحر الأحمر أو الموازي له برأ أن يستعيد أهمية كبيرة فيما بعد. وفي الأعوام ٧٤٥هـ/١٣٤٤م و٧٥٦هـ/١٣٥٥م و٧٦١هـ/١٣٦٠م قام الفينيسيون / البنادقة بعقد اتفاقيات تجارية مع سلاطين المماليك، وبعد عقد الصلح بين دولة المماليك وقبرص انتعشت التجارة ثانية بين أعالي إيطاليا ومصر، ومنح الباباوات الرخص لقاء مدفوعات مناسبة. وبذلك تحولت الإسكندرية من جديد إلى مركز مفضل لتجارة الشرق الأوروبية واستطاعت حلب أن تستفيد من ذلك أيضاً (قارن الشكل ٦٣ و٦٤).



دولة المملوك أقاليم غير الإسلامية

شكل رقم (٦٣): الأقاليم الإسلامية وغير الإسلامية في الشرق الأدنى حوالي عام

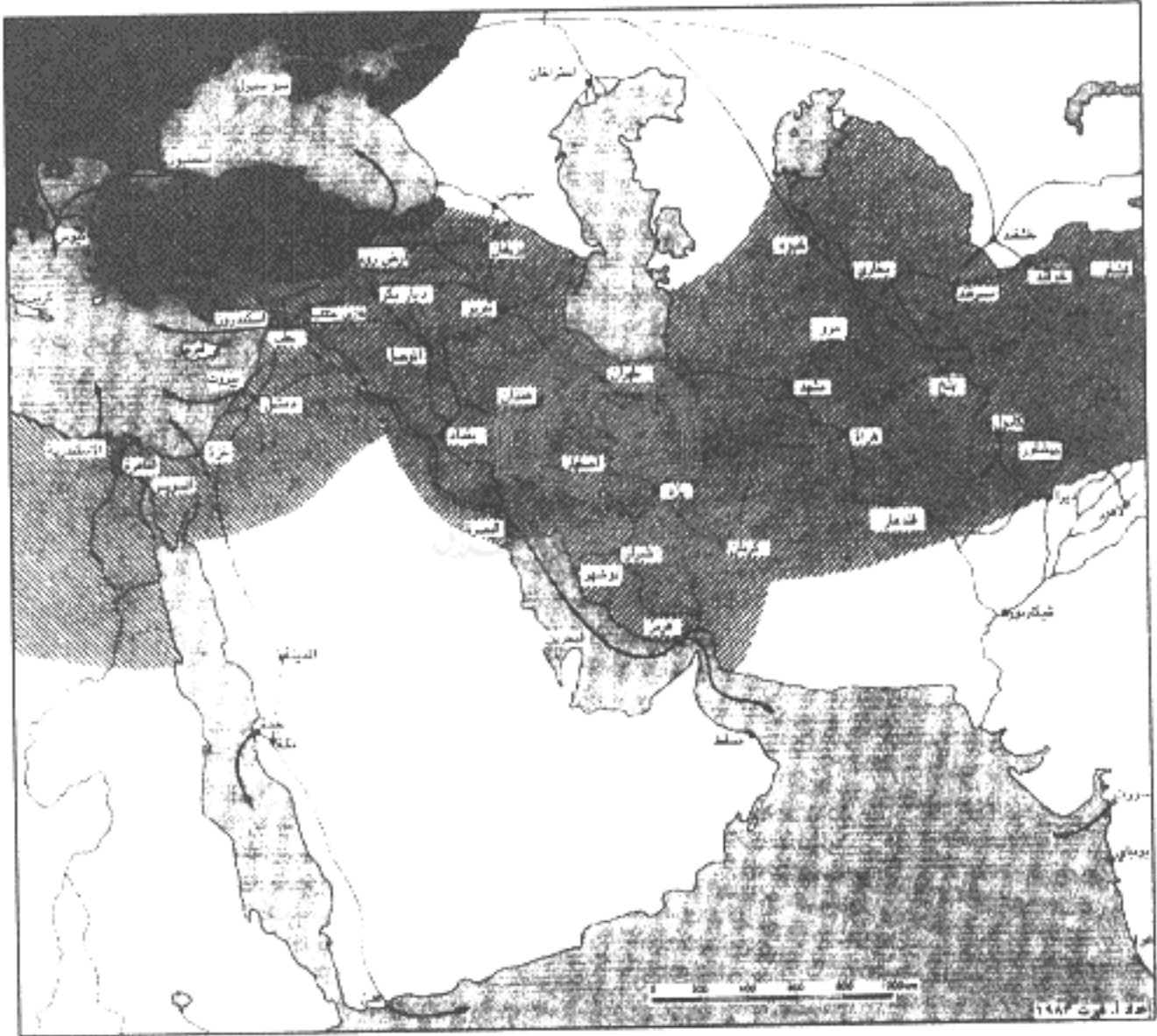
١٣٠٠م / ٦٩٩هـ

وبعد عقود قليلة من الزمن تلت حملة تيمورلنك، ساءت أحوال التجارة الأوروبية في وسط آسيا إلى حد كبير، فقد تحول الطريق الشمالي، المسار الأول، عبر البحر الأسود باتجاه جزيرة القرم منذ عام ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م إلى طريق غير آمن وخسرت تبريز مكانتها كمركز رئيس

للشحن والتفريغ في التجارة القائمة بين الشرق والغرب. ومع السيطرة على مملكة أرمينيا الصغرى في عام ٧٧٧هـ/١٣٧٥م سقط رأس الجسر المسيحي الأخير في المشرق Levante في يد المسلمين، كما أن سيطرة العثمانيين على أجزاء أخرى من الأناضول ومن شبه جزيرة البلقان في القرن الخامس عشر الميلادي أبعدت حركة التجارة بين الشرق والغرب مزيداً باتجاه المسارات الجنوبية. ومع الاستيلاء على القسطنطينية (اسطنبول) عام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م سيطر العثمانيون على كافة المضائق البحرية وفي عام ٨٦٥هـ/١٤٦١م سقط بسقوط طرابزون آخر موقع مسيحي على أراضي الشرق الأدنى في يد العثمانيين (شكل ٦٤). وبذلك فقدت الطرق التجارية الشمالية كل أهميتها، ومن القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر الميلاديين لم تمخر عباب البحر الأسود أية سفينة أوروبية إلا فيما ندر (أ. هـ. ليبير A. H. Lybyer، ١٩١٥)، وتحولت الإسكندرية ثانية إلى مركز رئيس لشحن وتفريغ تجارة الشرق.

كما استفادت حلب أيضاً من التطورات السياسية وتغير مراكز النقل في القرن الخامس عشر الميلادي: فقد تبعت، كالإسكندرية، إلى دولة المماليك وتوضعت الأراضي المجاورة لها شرقاً بعيداً عن حملات الغزو العثمانية. وهكذا استطاعت عاصمة شمالي سوريا أن تجنب إليها بضعاً من الشرابين التجارية التي تدفقت سابقاً عبر البحر الأسود والأناضول. وتحولت حلب إلى مركز هام للتجارة الدولية بالحرير الفارسي والقطن السوري والأقمشة والنوابل، كبضائع للتصدير من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى التجارة بالأقمشة، كبضائع مستوردة من الغرب إلى الشرق. وقد اعتمدت التجارة

الخارجية بالأقمشة آنذ مبدءاً مثيراً للاهتمام وحديثاً نسبياً من حيث تباين الأنواع وتوزيع العمل: فمن أوروبا (من فلورنسا وفينيسيا وبرشلونة وإنكلترا والفلاندر) وصلت أقمشة صوفية (أجواخ) مختلفة النوعية والتركيبية والنمط، وإلى أوروبا أرسلت أقمشة ناعمة من الحرير والقطن والديباج (القصب) ومنسوجات موشاة بخيوط من الذهب والفضة.



تحتيون التيموريون لسانك

شكل رقم (٦٤): إغلاق طرق التجارة الشمالية بعد تشكل الدولة العثمانية

حوالي عام ٨٧٤هـ/١٤٧٠م

إن المنشآت الدينية والتجارية الرائعة التي تعود إلى العقود الأخيرة من السيادة المملوكية، تشكل دليلاً واضحاً على كيفية الاستفادة الكبيرة لمدينة حلب أيضاً، إلى جانب الإسكندرية، من تحول التجارة بين أوروبا وآسيا في القرن الخامس عشر الميلادي باتجاه الجنوب. وعلى عكس الرأي السائد الذي ذهب إليه ج. سوفاجيه J. Sauvaget أيضاً فإن ازدهار المدينة من جديد لم يبدأ مع الاحتلال العثماني، وإنما قبل ذلك بنصف قرن تقريباً على أقل تقدير (قارن الشكل ٥٩).

١٥ - ٣ العصر الذهبي لحلب

من أواخر القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين

لقد شهد التحول من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر الميلادي حدثين في تاريخ العالم، كان لهما تأثير إيجابي بلا ريب على مصير حلب على مدار ثلاثة قرون تقريباً، وتمثلا في اكتشاف فاسكو دي غاما لطريق الهند البحري في عام ١٤٨٩م/١٤٩٤هـ وفي سيطرة العثمانيين على سوريا ومصر المملوكيتين في عامي ١٥١٧م/٩٢٣هـ. فلأول مرة بعد قرون عديدة خلت أصبحت جميع المسارات الخمسة لتجارة الشرق المنطلقة من شرقي البحر الأبيض المتوسط تمر داخل أقاليم إمبراطورية واحدة، ولأول مرة أيضاً في تاريخ تجارة الشرق الأوروبية كان هناك طريق واحد لا يمر إلى المسارات الخمسة الأنفة الذكر.

إن الآثار الإيجابية لهذين الحدثين على حلب ليست في الحقيقة من الأمور البديهية إطلاقاً، إذ لا يزال بوسع المرء حتى اليوم أن يقرأ في المراجع والكتب التعليمية أن الغزو العثماني وافتتاح الطرق البحرية حول أفريقيا قد أنزل كل منهما ضربة قاضية تقريباً بتجارة المشرق Levante المتوسطية (قارن أ. هـ. - ليبيير A. H. Lybyer، ١٩١٥). وكحجة على ذلك تتم الإشارة مثلاً إلى قيام وزير مفوض من فينيسيا / البندقية في عام ٩٠٧هـ/ ١٥٠٢م بلفت نظر السلطان المملوكي في القاهرة بشكل ملح إلى الخطر المحدق بتجارة الشرق العابرة للشرق الأدنى من جراء الملاحة البرتغالية حول أفريقيا (ف. هيد W. Heyd، ١٨٧٩، ج ١، ص ٥١٤).

لقد قلت بدون شك أهمية الإسكندرية كمركز تجاري للبضائع القادمة من جنوب وشرق آسيا في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، وتتأصل شحن وتفريغ البضائع إلى حد كبير، كما تضاعف عدد التجار الطليان الموجودين على الدوام في الإسكندرية وكذلك عدد السفن الحربية التي رست في الميناء (ف. ماغاليس غودينو V. Magalheas Godinho، ١٩٦٩، ص ٧١٣-٧٣١). ففي حين قام هنا التجار الفينيسيون / البنادقة حوالي عام ٩٠٥هـ/ ١٥٠٠م بشراء بضائع بحوالي ٦٠٠ ألف دوكاتية لوحدة نقد أوروبية ذهبية، نجد أن قيمة هذه المشتريات حوالي عام ٩٢١هـ/ ١٥١٥م لم تبلغ أكثر من ١٠٠ ألف دوكاتية فقط (ف. هيد، ١٨٧٩، ج ١، ص ٥٣٢). كما انتقلت حوالي عام ٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م القنصلية الفينيسية من الإسكندرية إلى القاهرة.

إلا أن حلب ليست كالإسكندرية. فإفقار الخط الخامس، الذي ربط الشرق بالغرب على طول البحر الأحمر، لا يرجع إلى انتقال خطوط التجارة

في تنافس حر بين القوى الاقتصادية في المنطقة، بقدر ما يرجع إلى الحصار المنظم الذي فرضه البرتغال على تجارة الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربي. وكما سنرى فقد كانت كلفة الشحن عن طريق البحر حول أفريقيا في القرن السادس عشر الميلادي تعادل تقريباً كلفة الشحن المرتفعة عبر طرق القوافل في الشرق الأدنى، لكن البرتغال أرادوا احتكار التجارة في جنوب وشرق آسيا، وقاموا لذلك منذ عام ٩١٣هـ/١٥٠٧م بقطع جميع الاتصالات البحرية، التي يمكن أن تشكل منافساً لطريق رأس الرجاء الصالح. ونتيجة هذا الحصار قلت باستمرار كميات البهارات والتوابل الواصلة إلى الإسكندرية وارتفعت الأسعار تبعاً لذلك، وغدت التجارة بها بالنسبة للتجار الأوروبيين غير مجدية.

كما أن حلب على نحو مغاير للإسكندرية لم توجه إلا جزءاً ضئيلاً جداً من شحنها للبضائع ومن تجارتها الدولية إلى طرق الملاحة عبر المحيط الهندي المراقبة من قبل البرتغال، ولذلك لم تُمس اهتماماتها الرئيسية من جراء سد هذه الطرق إلا فيما ندر. فالتوابل التي اختصت بها تجارة البرتغال فيما وراء البحار في القرن السادس عشر الميلادي، لم تحظ على أية حال في إطار التبادل التجاري لحلب، مقابل الحرير والقطن والسكر وتوابل الشرق الأدنى، إلا بأهمية ثانوية فقط.

وفي نطاق الأقاليم التي رزحت من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلاديين تحت سيطرة الدولة العثمانية توضع الإسكندرية أيضاً بعيدة تماماً. وعلى العكس من ذلك، كان لحلب داخل الشرق الأدنى أيام العثمانيين موقعاً مركزياً، وتسنى لها أخيراً أن تستنفذ جميع ميزات

الخط التجاري الثالث دفعة واحدة: فعبر مئات من الكيلومترات، بل عبر أكثر من ألف كيلومتر، مرت النفرعات المتعددة الأنواع لهذا الخط العابر في ذلك الحين على أرض إمبراطورية كبيرة واحدة. وكانت الطرق البحرية إلى السواحل المتقابلة المطلة على البحر الأبيض المتوسط قد تحولت في كافة أرجاء شرقي البحر الأبيض المتوسط من تونس إلى بلوبونس [اليونان] إلى طرق تجارة تابعة للدولة العثمانية.

ضمن هذا النطاق الاقتصادي الكبير ازدهرت في القرن السادس عشر الميلادي التجارة والاقتصاد، ولم تعد القيود الجمركية تعوق التبادل التجاري وكان الأمن مضموناً. كما أدت احتياجات بلاط السلطان واحتياجات الشريحة العثمانية الثرية المولعة بالأبهة إلى ازدياد الطلب إلى حد كبير على المواد الكمالية القادمة من الهند والصين وفارس وشبه الجزيرة العربية. وكان الأشراف وأصحاب الجند العثمانيون في عواصم الأقاليم الكبرى موفوروا المال أيضاً. وقد عوض تمويل سوق داخلي (داخل الدولة العثمانية) بمثل هذا الكبر والاستيعاب وكذلك انتعاش العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وبين البلدان الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وكذلك المطلة على المحيط الأطلسي، عوض حلب أضعاف ما كانت قد خسرت من عائدات التفريغ والشحن من جراء إغلاق الخليج العربي.

غير أن حلب لم يكن لها مجرد وظيفة قيادية على صعيد التجارة الداخلية للدولة العثمانية وعلى صعيد التبادل التجاري بين هذه وأوروبا فقط، بل شكلت أيضاً من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلادي مركزاً تجارياً هاماً على صعيد التجارة مع إيران. وبغض النظر عن جميع

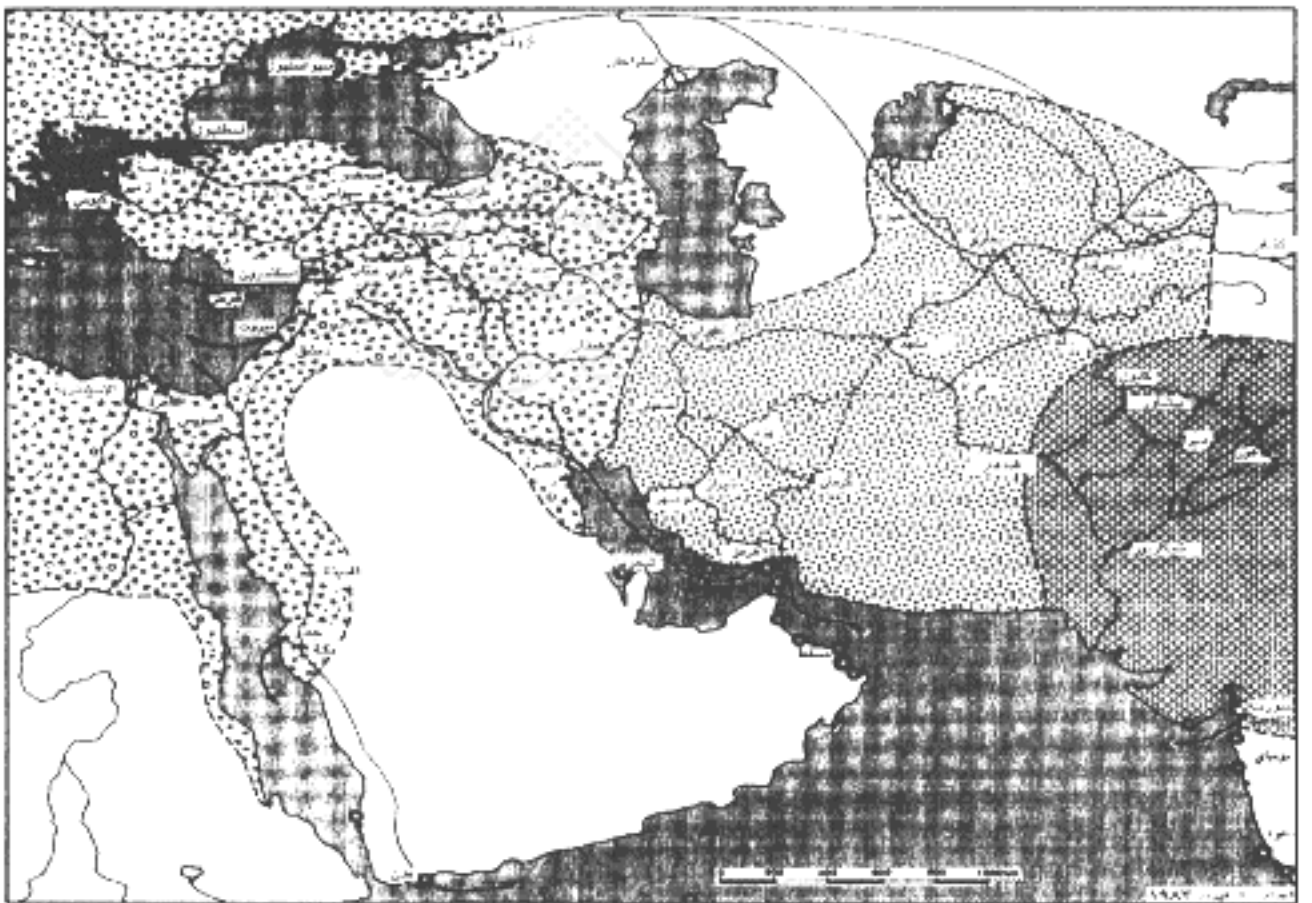
النزاعات الحربية بين العثمانيين والصفويين فقد ساد في أوقات الهدنة، بشكل واضح تماماً، تبادل تجاري نشط بين إمبراطوريتي الشرق الأدنى المراهوتية الجانب. فقد قامت إيران، بشكل خاص، بتصدير الحرير المحلي الإنتاج كمادة كمالية مطلوبة وغالية، كما قامت أيضاً بالسمرسة في ميدان التجارة في آسيا الوسطى — تركستان — ومن هناك مع الصين عبر طريق الحرير. ومنذ تأسيس الإمبراطورية المغولية في الهند أصبحت إيران، علاوة على ذلك، منطقة عبور للتبادل التجاري بين حلب والهند.

وبذلك يبدو العالم القديم في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين مقسماً إلى إمبراطوريتين تجاريتين مختلفتين تماماً: فهناك منطقة بحرية محيطة بأفريقيا سادها في البداية البرتغال ومن ثم الإنكليز والهولنديون، اتصلت فيها أوروبا المطللة على المحيط الأطلسي مع جنوبي آسيا وشرقها عبر الطريق البحري الملتف حول أفريقيا، وبقيت بالنسبة إليها البلدان المطللة على البحر الأبيض المتوسط في موضع منعزل إلى حد ما، وكانت البرتغال في القرن السادس عشر الميلادي أضعف على كل حال من أن تقوم باستفاد جميع فرص هذا الطريق البحري الجديد. إلى جانب ذلك امتدت منطقة قارية، شرقي البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأدنى، قامت عليها ثلاث نول كبرى مرهوبة الجانب: الدولة العثمانية والدولة الصفوية والدولة المغولية (شكل ٦٥)، ولم تتأثر التجارة القارية على طرق الدول الكبرى وطرق القوافل، في هذا المثلث القاري المراهوب الجانب، بمعاقل الأوروبيين المنتشرة على شواطئ بحر العرب والمحيط الهندي إلا فيما ندر،

وبامت جميع محاولات البرتغال في وضع قدم لهم في البحر الأحمر أو في السيطرة، على نمط فاتحي أمريكا، على الأماكن الإسلامية المقدسة، بالفشل. وعبر حلب، كعقدة مواصلات مركزية، ارتبطت الإمبراطورية التجارية القارية كما في السابق بالبحر الأبيض المتوسط وبأوروبا. وبطريقة مماثلة، على كل حال، تم استخدام مضيق هرمز - المعقل البرتغالي - كعقدة مواصلات ومركز تجاري بين المنطقة البحرية المحيطة بأفريقيا والمنطقة القارية في الشرق الأدنى. وبعد سيطرة الدولة العثمانية على جنوبي العراق (بغداد ١٥٣٤م، البصرة ١٥٤٦م) كانت الشروط الإقليمية لقيام اتصالات تجارية مباشرة متوفرة: فقد أمدت البرتغال عبر هرمز الدولة العثمانية بالفلفل من الهند والتوابل من جنوب شرقي آسيا، وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي شهدت التجارة والحركة على الطريق المنطلق من الهند عبر هرمز والبصرة وبغداد إلى حلب ازدهاراً كبيراً. وقد استفادت حلب من هذا الانتعاش لتجارة الهند البحرية (ف. ماغاليس غودينهو V. Magalheas Godinho، ١٩٦٩، ص ٧٧٠-٧٧٢).

ولم يتسن أيضاً للدولة العثمانية، خلال عصرها الذهبي في القرن السادس عشر الميلادي، إنهاء سيادة الأساطيل الأوروبية على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. وبعد معارك بحرية فادحة خسارة ركز السلاطين، بحظر ذاتي حكيم، على حقهم في السيادة على الأراضي الواسعة النطاق الممتدة جنوب شرق أوروبا وفي الشرق الأدنى. أما اقتصادياً فكانت الدولة العثمانية الكبيرة مرتبطة بعلاقات تجارية متعددة الأنواع بالبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي. وفي مقال نشر حديثاً توصل أ. ريمون

A. Raymond (١٩٧٩م) أيضاً إلى نتيجة مفادها أن أول قرنين ونصف من السيادة العثمانية على سوريا كانت على خلاف الرأي السائد فترة ازدهار اقتصادي، ويقدم كحجة على ذلك وضع مدينة حلب بشكل خاص. لذلك فإن ج. سوفاجيه (١٩٤١، ص ٢٣٩) لم يكن على حق بالتأكيد عندما زعم أن "حلب العثمانية ليست سوى محط أنظار؛ واجهة فخمة تخفي خلفها الخراب". ففي فترة حكم سليمان القانوني (١٥٢٠م-١٥٦٦م) كانت الدولة العثمانية دولة قوية متماسكة البنيان ومنظمة، ومن الممكن أن تكون قد خسرت في العقود التالية مكانتها السياسية وإشعاعها الثقافي إلا أنها بقيت قوية اقتصادياً.



الدولة العثمانية

الدولة الصفوية

الدولة المغولية

★ معاقل الأوروبيين التجارية (البرتغال)

شكل رقم (٦٥): الإمبراطورية التجارية المنتشرة شرقي المتوسط وفي الشرق الأدنى حوالي عام ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م

ويشير أ. ريمون A. Raymond (١٩٧٩، ص ١٢٠) طبعاً إلى صعوبة البرهان على صحة هذا الازدهار من خلال الحثيات والأرقام المضبوطة: فبالرغم من توفر كم هائل من المصادر الغنية بالمعلومات، إلا أن المؤرخين وخاصة الباحثين في تاريخ المدينة لم يتعرضوا حتى الآن إلى التطور الاقتصادي للدولة العثمانية في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر إلا فيما ندر. لذلك يمكن على كل حال استنتاج العديد من الحثيات من خلال القرائن والأدلة والإشارات وترجيحها، إلا أنه لا يمكن البرهان على صحتها على نحو قاطع. فتجديد الأبنية وازدياد كثافة المدينة واتساع رقعتها المبنية، التي تفيدنا بها هذه الأدلة وتلك الإشارات، تنم عن حالة يسر ورخاء وعن مقدره اقتصادية. وعلى ضوء المكونات الحالية للمدينة التاريخية القديمة في حلب يمكن التحقق من فترتين زمنيتين شهدتا نشاطاً عمرانياً كثيفاً واستثمارات مرتفعة في سوق العقارات وامتدتا طوال القرن السادس عشر الميلادي بأكمله وفي القرن الثامن عشر الميلادي حتى عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م تقريباً. كما أن تقارير القناصل الأوروبيين والرحالة الذين جابوا الشرق المتوفرة بين أيدينا تثبت صحة ازدهار المدينة خلال هاتين الفترتين. وبالاعتماد على المكونات الحالية للمدينة لا يمكن التوصل إلى أية صيغة واضحة حول الوضع السائد في القرن السابع عشر الميلادي، أي حول الفترة الزمنية الواقعة بين الفترتين الأنفتي الذكر، كما أن الوضع على صعيد السياسة العالمية عموماً لم يكن في ذلك القرن، لفترات طويلة، بالنسبة لحلب جيداً تماماً. إلا إذا أردنا أن نصدق تقارير الأوروبيين، الذين زاروا حلب في

القرن السابع عشر الميلادي عندها نجد أن المدينة كانت في تلك الحين أيضاً مفعمة بالنشاط التجاري.

لقد جلب القرن السادس عشر الميلادي معه لحطب علاقات تجارية جديدة هامة وعملاء جدد. فمع أن سيطرة المدن البحرية الإيطالية على التبادل التجاري مع موانئ المشرق Levante قد تعرضت في البداية إلى الخطر، إلا أن هذا الخطر سرعان ما انحسر: " فقد انضم إلى مسرح الأحداث في القرن السادس عشر الفرنسيون والإنكليز والهولنديون كمنافسين في سوق استأثر بها الفينيقيون / البنادقة لأنفسهم حتى تلك الحين إلى حد بعيد. وقد أثبتوا أنفسهم منافسين بارعين بفضل ثلاثة عوامل تمثلت في بضائعهم النسيجية الرخيصة ونقودهم الجاهزة وملاحمتهم الآمنة " (ن. ستينغارد N. Steengard ص ١٩٠).

واستطاعت مرسيليا، التي كان لها في القرون الوسطى المتأخرة باع طويل في تجارة المشرق Levante مع تحفظ واضح تجاه جنوة وفينيسيا/ البندقية وبيزا، أن تقيم لنفسها في تلك الحين مركزاً قوياً في حطب. ولتضييق الحصار على مملكة هابسبورغ قام فرانتز الأول، ملك فرنسا، بالتحالف مع الدولة العثمانية، وقد سدّد هذا التحالف ضربة قاضية على الصعيد الاقتصادي أيضاً أكثر من أي وقت مضى. وكان الفينيقيون/البنادقة الذين اتفقوا أيضاً في عام ١٤٧٩هـ/١٤٧٩م مع العثمانيين بغض النظر عن علاقاتهم الجيدة مع المماليك، قد قاموا بإنشاء قنصلية في حطب عام ١٥٤٨هـ/١٥٤٨م بناءً على الامتيازات التي حصلوا عليها. فما كان من فرنسا إلا أن تبعت ذلك في عام ١٥٦٢هـ/١٥٦٢م بإنشاء قنصليات

ووكالات تجارية، ثم تبعها في ذلك الإنكليز عام ٩٩١هـ / ١٥٨٣م
والهولنديون عام ١٠٢٢هـ / ١٦١٣م.

ويخبرنا بدرو تاكسايرا Pedro Teixeira، الذي زار حلب في عام
١٠١٤هـ / ١٦٠٥م، بالتفصيل عن هذه الوكالات التجارية الغربية بقوله: لقد
توضع القسم الأكبر من التبادل التجاري مع أوروبا [في ذلك الوقت] في أيدي
الفرنسيين والفينيسيين / البنادقة والهولنديين. وكان للقتل الفرنسي نفوذ
كبير، وتحت رعايته لم تقم تجارة بعض المؤسسات التجارية الألمانية فقط،
بل وتجارة شركتين فلمنكيتين^(١) أيضاً تمتعا بنشاط تجاري كبير. وفي العقود
الأولى من القرن السابع عشر الميلادي خسرت فينيسيا / البندقية سيادتها
أيضاً على تجارة الحرير الفارسي، وأصبحت مرسيليا أهم مشتر للحرير في
المراكز التجارية في المشرق Levante.

وكان عملاء هذه الشركات والوكالات الأوروبية أولئك التجار الذين
اجتمعوا في حلب قادمين من أقاليم الدولة العثمانية الآسيوية. ويخص ليونارد
راوفولف Leonard Rauwolf، الذي زار حلب عام ٩٨١هـ / ١٥٧٣م،
بالذكر اليونان والأرمن والعرب والجورجيون والفرس والهنود "الذين قدموا
مع قوافلهم إلى المدينة وغادروها يوماً" وكلهم أقوام انتموا إلى
الإمبراطورية التجارية الأنفة الذكر الواضحة المعالم. فقد احتكر اليونان
التجارة مع اسطنبول والجزر المنتشرة شرقي البحر الأبيض المتوسط وأقاليم
الدولة العثمانية الأوروبية. وكان للأرمن علاقات تجارية وطيدة مع الجاليات

(١) فلمنكي: flämisch بالألمانية Flemish بالإنكليزية نسبة إلى بلاد الفلاندر Flanders
سبق شرحها في موقع آخر).

الأرمنية في شرق الأناضول وفي فارس، وامتهن الجورجيون التبادل التجاري مع القوقاز وأقاليم الدولة العثمانية المتوضعة شمالي البحر الأسود. وتكفل الهنود بتوريد المنتجات الجنوب آسيوية إلى الدولة العثمانية، بغض النظر عن جميع المحاولات التي قام بها البرتغال لاحتكار تجارة التوابل. وفي أيدي العرب توضع تجارة البن التي ابتدعت إبان القرن السادس عشر الميلادي. ففي عام ٩١٧هـ/١٥١١م انتشر تعاطي القهوة في القاهرة لأول مرة وفي عام ٩٣٦هـ/١٥٣٧م كان تناول القهوة قد عم دمشق وحلب. وحوالي عام ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م كانت المقاهي قد انتشرت في جميع المدن الكبيرة في الدولة العثمانية، نلى ذلك افتتاح أول مقهى في لندن عام ١٠٣٤هـ/١٦٢٥م وفي أمستردام عام ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م وفي باريس ١٠٨٢هـ/١٦٧١م (هـ. بيكر H. Becker، ١٩٧٩، ص ٨ وما بعد). لذلك ليس من المستغرب أن تكون تجارة البن قد بلغت بعد فترة وجيزة من انتشارها حجماً أكبر في الكمية والقيمة مما بلغت تجارة التوابل في أواخر القرون الوسطى.

ويتحدث أ. ريمون A. Raymond (١٩٧٩، ص ١١٨) عن ذلك قائلاً: بعد وصولها إلى مصر في بداية القرن السادس عشر.. انتشرت القهوة على نحو سريع وأصبحت هدفاً لتجارة رائجة، انتشرت في البدء داخل الدولة العثمانية (حيث دخلت القهوة اسطنبول عام ٩٦١هـ/١٥٥٤م) ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية التي اكتشفتها في منتصف القرن السابع عشر.. حيث استأثرت تجارة القهوة بأهمية ملحوظة فاقت أهمية تجارة البهارات والتوابل في القرون الوسطى. ومن بين السـ ٢٠٠٠٠٠ كيلو غرام من البن التي كانت اليمن تقوم

بتصديرها، كان أكثر من النصف، حوالي ١٠٠٠٠٠ كيلوغرام، يجد طريقه إلى القاهرة؛ حيث يوزع حوالي ٥٠٠٠٠٠ كغ على أقاليم الدولة (كانت اسطنبول لوحدها تستهلك منها ١٥٠٠٠٠ كغ) ويوزع الباقي على مختلف دول أوروبا. ومن خلال تجارة اليمن بالبن عبر ميناء مخا حظي المسار التجاري الخامس أيضاً الممتد على طول البحر الأحمر، الذي انخفض حجم التبادل التجاري على طريقه في البداية نتيجة الحصار البرتغالي إلى حد كبير، بأهمية مرة أخرى وبحياة جديدة.

ومع أنه لا يزال من غير الممكن تقديم برهان واضح مبني على معلومات دقيقة، إلا أن كل القرائن تدل على أن حلب لم تكن في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ثالث أكبر مدينة في الدولة العثمانية بعد اسطنبول والقاهرة وحسب، وإنما كانت قد تقدمت في ترتيبها أيضاً، فيما يخص تبادلها التجاري واستيرادها وتصديرها، على جميع المراكز التجارية في هذه الإمبراطورية. وعندما لا يمل الرحالة الأوروبيون، الذين زاروا المدينة في تلك الفترة، من الإشارة إلى أن عمارة الدور السكنية في حلب متقنة للغاية، وإلى أن العدد الأكبر من الأسواق المركزية محمي بالأقبية الحجرية من العوامل الجوية، وإلى أن جميع الشوارع تقريباً مرصوف بأحجار يمكن العبور عليها بشكل جيد حتى أثناء هطول المطر ومجهز بأرصفة وممرات للمشاة، فإن ذلك ليس مجرد دليل على اعتزاز الحلبيين بمدينتهم فقط وإنما دليل أيضاً على الرخاء واليسر العام إلى حد ما الذي مكن المواطنين من القيام بمثل هذه الإجراءات.

وفي القرن السادس عشر الميلادي سادت أيضاً ظاهرة منتظمة، كان لها دور رئيس لأكثر من ثلاثة قرون في علاقات حلب التجارية، وتمثلت في القوافل السنوية على خط حلب - بغداد - البصرة وبالعكس، وشكلت إلى حد ما نظيراً إلى حد ما لقافلة الحجاج السنوية، بالمهمة كذلك جداً على صعيد التجارة والتي سارت على خط دمشق - مكة. إن هاتين القافلتين تجسدان سعي الدولة العثمانية لربط المقاطعات العربية بعضها مع بعض، من خلال تنظيم المواصلات الإقليمية، ولتمتين الروابط مع الأجزاء الشمالية للإمبراطورية. ونحن نعرف من المعلومات التي يقدمها لنا تقرير يعود إلى عام ١٠٠٦هـ/١٥٩٨م (ك. ب. غرانت G. P. Grant، ١٩٣٧، ص ١٣١ وما بعد) أنه كان هناك في ذلك الحين قافلتان كبيرتان (١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جمل) تشدان الرحال سنوياً من حلب إلى البصرة ومن البصرة إلى حلب، وأن قافلة من الجمال غير المحملة بالبضائع، بالإضافة إلى ذلك، كانت تتحرك في كل سنة من البصرة إلى حلب لتغطية احتياجها من حيوانات النقل، وأن قوافل صغيرة عديدة، علاوة على ذلك، كانت تنظم على حساب التجار الخاص وتتحرك سنوياً بين حلب وبغداد.

في الختام، يجب التنويه مرة أخرى إلى أن ازدهار حلب في القرن السادس عشر الميلادي، بل وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين أيضاً، جاء بالدرجة الأولى نتيجة أهمية هذه المدينة على صعيد العلاقات الاقتصادية داخل الدولة العثمانية، فقد كانت حلب في ذلك الحين أهم مركز حرفي وتجاري في أقاليم الدولة العثمانية الآسيوية. لذلك فإن الوكالات التجارية الأوروبية التي قامت في حلب منذ القرن السادس عشر الميلادي، لم

تكن وراء الازدهار الاقتصادي لهذه المدينة وإنما جاءت نتيجة له: لأنه لم يكن هناك مكان أفضل من حلب بالنسبة للشركات التجارية الغربية، التي أرادت استيراد البضائع من الشرق أو توريد بضائع أوروبية إلى الدولة العثمانية. ففي حلب تلاقت الخطوط التجارية المتعددة والمتوغلة بعيداً داخل الدولة العثمانية، ومن حلب تفرعت إلى جميع أقاليم الشرق الأدنى.

وبالاعتماد على العديد من الأدلة والقرائن نستطيع الجزم بأن حلب كانت لا تزال أيضاً في القرن السابع عشر الميلادي ثالث أكبر مدينة في الدولة العثمانية وأهم مركز تجاري فيها. فمع أن وحدة الدولة كانت قد تعرضت في ذلك الوقت إلى بعض التشنج، ومع أنه عمت البلاد فترات مفعمة بالاضطرابات السياسية والقلق العسكري ومع أن الملاحة تعثرت في البحر الأبيض المتوسط لفترات طويلة من جراء حروب الدول الأوروبية مع بعضها، إلا أن تقارير القناصل والرحالة الأوروبيين المتوفرة بين أيدينا تسمح بالتعرف على أن تجارة المدينة وصناعاتها لم تتأثراً على المدى الطويل بذلك إلا قليلاً. كما استطاعت المدينة، بعد فترة قصيرة إلى حد ملفت للنظر تلقت الزلزال المدمر الذي دك المدينة دكاً وذهب ضحيته ثلاثة أرباع البيوت، أن تتعش مرة أخرى (قارن أيضاً أ. عبد النور، ١٩٨٢، ص ٢٧٥ - ٢٧٨).

لقد شيدت في حلب خلال القرن السابع عشر الميلادي على كل حال أبنية جاءت أقل فخامة بشكل ملحوظ مما شيد في القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين (شكل ٥٩)، إلا أن البنية التحتية، التي شيدت في القرن السادس عشر الميلادي، ازداد الضغط عليها باستمرار. وكان من المقدر لحالة النمو والتوسع النشط التي سادت القرن الأول من عصر السيادة

العثمانية أن تتبعها حالة من "الاستقرار السياسي" مع "ركود اقتصادي إلى حد بعيد" في القرن التالي.

لذلك لا يمكن في حالة مدينة حلب البرهان على أطروحة ستينغارد N. Steengard (١٩٧٣)، التي تفيد بأن اكتشاف طريق الهند البحري، وسيادة البرتغال على هذا الطريق البحري، لم يكن قد تسنى لهما بعد، في القرن السادس عشر الميلادي، إلحاق أي ضرر بالتجارة على طرق القوافل العابرة للشرق الأدنى. فقد اندثرت حركة المواصلات على طريق القوافل في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، الذي شهد انتقال الملاحة حول رأس الرجاء الصالح من أيدي أساطيل الهند البرتغالية، غير المجهزة بشكل كافٍ والسيئة التنظيم، إلى أيدي شركات تجارية موسرة وقادرة على التمويل.

ويذكر ستينغارد N. Steengard أن "التغير المفاجئ في ميزان التجارة الآسيوية الأوروبية" (١٩٧٩، ص ٧) "وتداعي السيطرة البرتغالية في آسيا وتدهور تجارة القوافل بين القارات وانتصار شركات الهند الشرقية الإنكليزية والهولندية ... كل ذلك شكل مرحلة حاسمة في تاريخ العالم. وخلال العقود الأولى من القرن السابع عشر اختفت معظم البضائع الآسيوية الهامة من حمولات القوافل المتجهة غرباً إلى مدن المشرق *Levante* (١٩٧٣، ص ٩).

وبالاعتماد على دراسة مطولة جداً للوثائق والمحفوظات ببرهن ستينغارد، على نحو مقنع بادئ ذي بدء، على أن تجارة القوافل شهدت في القرن السادس عشر الميلادي، بغض النظر عن اكتشاف الطريق البحري إلى الهند، رواجاً منقطع النظير. ويقدم خلال ذلك معلومات هامة جداً عن هذه

التجارة. فقد كان بالإمكان مثلاً حوالي ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م شراء حمولة جمل من الحرير في شمالي فارس لقاء ٦٠٠ قرش تقريباً وبيعها في حلب للتجار الأوروبيين مقابل ١٢٠٠ قرش تقريباً. وكانت كلفة نقل هذه الحمولة بما في ذلك الرسوم الجمركية والضرائب تتراوح حوالي ٦٠ قرشاً. وحوالي عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م كان بإمكان المرء شراء حمولة جمل من الفلفل في جوا [الهند] لقاء ٣٠ قرش وبيعها في حلب مقابل ٢٠٠ قرش تقريباً. وكانت كلفة نقل هذه الحمولة بما في ذلك الرسوم الجمركية والضرائب لا يتجاوز الـ ٣٠ قرشاً (ستينغارد، ١٩٧٣، ص ٣٢ و ٤٠). وبالمقارنة بين قيمة مواد التجارة الدولية وبين الأرباح التي كانت تُحصل من خلالها نجد أن كلفة النقل عبر الشرق الأدنى لم تكن باهظة إلا فيما ندر، وبناء على الحسابات التي قام بها ستينغارد جاء النقل البحري حول أفريقيا أغلى أحياناً من النقل على طريق القوافل.

إن الأرباح الأنفة الذكر يجب النظر إليها من خلال الأخطار الجسيمة المرافقة لجنيها: فخطر التعرض لفقدان كامل البضاعة، من جراء الحروب وأعمال السلب والنهب وتحطم السفن وغرقها والمصادرة، لم يكن مستبعداً على الإطلاق. كما توجب الأخذ بالحسبان التقلبات الكبيرة في الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة. فمن خلال عرض وفير، بعد وصول حمولات وشحنات كبيرة، كان من الممكن مثلاً أن ينخفض سعر الفلفل في حلب في غضون أيام قليلة إلى ٤٠% (ج. أمبروس G. Ambrose، ١٩٣١، ص ٢٥٤)؛ وعلى العكس من ذلك، عندما كانت تتقطع الاتصالات التجارية لفترات طويلة بسبب الحروب مثلاً، فإن ندرة العرض كانت تؤدي إلى رفع الأسعار بما يلائم ذلك.

على ضوء هذه الحالة من عدم الاستقرار فقد احتاجت أية شركة تجارية إلى رأسمال كافٍ وإلى مستودعات كافية، تمكن أيضاً من تخزين كميات كبيرة من البضائع لفترة تطول إلى أن يأتي وقت يسمح بتداولها بسعر البيع المرغوب. ولذلك فإن الخانات الكبيرة في حلب، بمستودعاتها وعنابرها الواسعة، تعبر تعبيراً صريحاً عن تجارة تخضع لشروط في العرض والطلب غير مستقرة ومتقلبة بسرعة. هنا نتحقق مرة أخرى صحة استنتاجنا الأنف الذكر والمتمثل في أن المعلومات الموثوقة قدر الإمكان عن وضع السوق في المراكز التجارية البعيدة كانت بمثابة شرط حتمي لنجاح هذه التجارة الدولية القائمة على المضاربات واقتناص الفرص إلى حد بعيد.

ونستطيع الأخذ بأطروحة ستينغارد، المعتمدة على وثائق غنية بالمعلومات كذلك، في أن قسماً كبيراً من التجارة بالفلفل والتوابل والأصبغة قد تحول في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي من طرق القوافل عبر الشرق الأدنى إلى طرق الملاحة حول رأس الرجاء الصالح.

إلا أن وضع حلب، كمدينة تجارية كبيرة، لم يتأثر بشكل ملموس من جراء تحول حركة بعض المواد. فالعلاقات التجارية القديمة القائمة على التعاون والأمور التنظيمية لسير القوافل القائمة على الخبرة ورؤوس الأموال الجاهزة للاستثمار والمعرفة الشخصية بالبلدان النائية وبمنتجاتها وأسواقها وتقاليدها التجارية بالإضافة إلى الروابط الودية والعائلية الواسعة النطاق ضمنت استمرارية التبادل التجاري حتى في أوقات الشدة. وهكذا حلت محل الفلفل والتوابل والأصبغة بضائع أخرى بعد فترة قصيرة. كما جرت تجارة البن في نهاية القرن السادس عشر الميلادي — كما أسلفنا — أرباحاً أكبر مما

جرتة تجارة التوابل. إلى جانب ذلك تحول الحرير في ذلك الوقت إلى صنف مطلوب جداً في أوروبا ومرتفع الثمن، فأعطت تجارة الحرير الإيراني حلب دفعاً قوياً.

وفي أواخر القرن السابع عشر الميلادي وفي القرن الثامن عشر عادت التوابل والأصبغة النباتية لتصل إلى حلب ثانية، وبكميات ليست قليلة إطلاقاً، عبر طرق القوافل الممتدة في الشرق الأدنى. فالأصناف الأكثر حساسية من بين هذه البضائع يلائمها المناخ الجاف، الذي يسود الصحاري والبيادي المنتشرة في الشرق الأدنى، أكثر بكثير من الهواء الرطب الحار، الذي يسود المنطقة الحارة ذات الرطوبة الدائمة والرياح الموسمية، والذي كان يؤثر غالباً على الحمولة، خلال النقل بالسفن الشراعية حول أفريقيا، على مدار أسابيع عديدة. وجاء في صالح الطرق القارية أيضاً أن البضائع وصلت في الغالب عبرها إلى مكان تسليمها أسرع بكثير مما استغرق نقلها عبر الطريق البحري وأن مخاطر الشحن خلال النقل بالسفن الشراعية كانت غالباً أكثر مما كانت عليه خلال الشحن بواسطة القوافل.

كما قامت شركة المشرق Levante البريطانية، التي اتخذت من طرابلس مقراً رئيساً لها ما بين عامي ٩٩١هـ/١٥٨٣م و ١٠٢٢هـ/١٦١٣م، بالانتقال كلياً إلى حلب في عام ١٠٢٢هـ/١٦١٣م، وفي ذلك دليل واضح على استمرار ازدهار تجارة حلب الدولية. وعلى امتداد القرن السابع عشر الميلادي نشط الإنكليز في التجارة من حلب مع إيران وبلاد الرافدين وشرق الأناضول. فقد قاموا هناك ببيع الأقمشة الصوفية (الأجواخ) الإنكليزية المصدر، وحصلوا مقابل ذلك على حرير من مراكز

الإنتاج في أغوار قزوین الإيرانية وعلى عصف من الأقاليم الجبلية في الموصل وديار بكر. ولم تكن حلب بالنسبة لهذه البضائع سوى مركز عبور و شحن وتفرغ فقط. أما من إنتاج حلب فقد اشترى الإنكليز كل ما في المدينة من خيوط صوف الموهر، وإلى حلب قاموا باستيراد ما تحتاجه المدينة من الرصاص والقصدير بالإضافة إلى التوابل والأصبغة، لأن البضائع المستوردة من جنوبي آسيا، المتمثلة بالبهارات والأصبغة، لم تعد منذ عام ١٠٣٩هـ/١٦٣٠م تقريباً تصل إلى حلب عبر طرق القوافل الممتدة في الشرق الأدنى، وإنما بعد شحنها بحراً حول رأس الرجاء الصالح إلى لندن ومن هناك إلى حلب عن طريق شركة المشرق الأنفة الذكر. وفي عام ١٠٧٣هـ/١٦٦٣م لم نقل البضائع التي تم تصديرها عبر حلب، وبلغت قيمتها ٣٦٧٥٩٥ جنيه، عن ١٨% من الصادرات الإنكليزية، كما شكلت البضائع التي تم استيرادها عبر حلب، وبلغت قيمتها ١٦٧٦٦١ جنيه، ٤% من الواردات الإنكليزية (قارن عبد الكريم غرايه ١٩٥٠).

لقد تم الاعتماد غالباً في شركات الإنكليز التجارية في إيران على الأرمن كسماسرة ووسطاء، فقد توضع معظم تصدير الحرير الفارسي في أيدي التجار الأرمن المنحدرين من جولفا الجديدة New Djulfa^(١). كما أن الترحيل القسري للأرمن، على يدي الشاه عباس الأول، ما بين عام ١٠١٢هـ/١٦٠٣م و ١٠١٥هـ/١٦٠٥م دفع بالعديد من خواجهات [كبار تجار] الأرمن أيضاً إلى اللجوء إلى حلب. ولا تزال توجد في مقبرة الأرمن في

(١) جولفا وجولفا الجديدة مدينة لو مدينتين في أرمينيا أو على الحدود بين فارس وأرمينيا، لم أستطع تحديد مكانهما بدقة.

حلب ٤٥ شاهدة قبر تعود إلى الأعوام الواقعة ما بين ٩٨٧هـ/١٥٧٩م و١٠٦٩هـ/١٦٥٩م، ينحدر ٢٩ من هؤلاء الأرمن المدفونين هنا من جولفاء، وينحدر ٧ آخرون من مدن أخرى، أما التسعة الآخرون فلا تحمل شواهد قبورهم أية معلومات عن مكان ولادتهم أو نشأتهم (ك. كيفونيان ١٩٧٥، حاشية رقم ٩٣). لقد شهدت الجالية الأرمنية الصغيرة التي عاشت في حلب قبل عام ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م ازدياداً كبيراً في عدد أعضائها بعد تلك التاريخ إذ، وبين هؤلاء المهجرين كان هناك تجار نوي رؤوس أموال كبيرة وعلاقات تجارية واسعة جداً.

بيد أن هؤلاء الأرمن لم يكونوا سمانسة للإنكليز وحسب، وإنما كانت لهم أيضاً تجارة عامرة على حسابهم الخاص. فقد بيعت المنتجات الحلبية، في شرقي الأناضول وفي أعالي بلاد الرافدين وفي إيران ومن هناك إلى الهند، عن طريق التجار الأرمن في أغلب الأحيان، وهناك قام هؤلاء غالباً بشراء بضائع لحساب تجار حلب، وشحنوها معهم عند عودتهم (مخطوطات مكتب الهند، ج ٢ ج، ج ٢ د/٥). وكان الصابون الحلبى أهم بضاعة مطلوبة في فارس: "فالصابون الذي يصل من حلب كان أجود من أنواع الصابون المنتجة في الشرق، بل وفي العالم كله وذلك لنقاته ونعومته وصلابته، وهو أفضل بكثير من الصابون المتوفر في أوروبا" (ج. شاردين J. Chardin، ١٧١١^(١)، ج ٣، ص ١١٨). كما قام التجار الأرمن بإيصال الأقمشة الإنكليزية إلى أصفهان [إيران]

(١) إن التاريخ للورد هنا: ١٧١١م لا يتفق مع ما جاء في فهرس المراجع: ١٧٥٥م ونظراً لتعذر معرفة أيهما الأصح فقد نقلنا كما ورد، لذلك اقتضى التنويه.

وسورت [الهند] وأغرا [مدينة تاج محل في الهند] وبنارس [حالياً فرناسي / الهند] وكاتمندو [نيبال] بل وإلى لهاसा [التبت] (ل. خاشيكيان L. Khashikian ١٩٦٧).

وهناك قرائن عديدة تدل على أن صناعة النسيج لم تتخوف من منافسة الأقمشة الإنكليزية، ولم يكن هناك داع لذلك. بل انصرف المرء أكثر من ذلك إلى إنتاج أصناف محددة من الأقمشة محلياً، كان يتم استيرادها فيما سبق؛ ثم طغت هذه الأقمشة الجديدة المنتجة محلياً على البضائع المستوردة آنذاك والمطروحة في السوق الداخلي. ويذكر أ. عبد النور (١٩٨٢، ص ٢٧٧) في هذا السياق مثلاً المنسوجات القطنية الفارسية "بوغازي" والأقمشة الأوروبية "أطلس". كما ازداد في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي إنتاج الأقمشة والبضائع النسيجية في حلب بشكل واضح وملمس (قارن ج. سوفاجيه J. Sauvaget ١٩٤١، ص ٢٠٣، حاشية رقم ٧٩١).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التنافس القوي فإن أقمشة شركة المشرق الصوفية الخشنة نسبياً لم تستطع أن تتصدر الأسواق السورية والفارسية، إلا لأن المصدرين البريطانيين كانوا قد عرفوا تماماً مطالب زبائنهم وأنواقهم ثم قدموا عروضهم تبعاً لذلك: "فلنجاح التجارة المعاصرة آنذاك كان لا بد من فهم أن التجار قتموا بضائع تناسبت مع النوق المحلي ومزاج الزبائن في الخارج وأن مقدرتهم تجلت في جنب اهتمام المشتريين الأجانب المحتملين عن طريق الباعة الذين درسوا احتياجات الأسواق التي كان موضع اهتمامهم". (ج. أمبروس G. Ambrose ١٩٣١، ص ٢٤٨).

لقد شكل اندحار الأتراك على مشارف فيينا في عام ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م نقطة تحول في تاريخ الدولة العثمانية: فبينما أمكن حتى

ذلك الحين تغطية قسم لا بأس به من مصروفات الحكومة من خلال الغنائم والفتوحات والاستغلال المنظم من قبل الحكومة للأقاليم المستولى عليها حديثاً، ابتداءً آنذاك زمن الانسحاب والتخلي عن الأقاليم. وكان السبيل الوحيد منذ ذلك الحين أمام الحكومة لتغطية مصاريفها المتنامية لجوءها إلى رفع الضرائب والرسوم وإلى فرض ضرائب متنوعة لا تعد ولا تحصى. وكانت حلب قد تأثرت إلى حد كبير أيضاً بالحروب الأهلية الإسبانية المندلعة على جبهات عديدة والمترافقة مع أخطار جسيمة على التجارة والملاحة عبر البحر الأبيض المتوسط. إلا أن معاهدة أوترخت [هولندا] عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م في أعقاب الحرب الأهلية الإسبانية ومعاهدة ساروفيتز عام ١١٣٠هـ/١٧١٨م في أعقاب الحرب التركية شكلتا بداية فترة دامت من ٦٠ إلى ٧٠ سنة وشهدت هدنة واسعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى شبه جزيرة البلقان، وتبعاً لذلك فقد ازدهرت تجارة الشرق في القرن الثامن عشر الميلادي من جديد. ويقدم عدد غير قليل من الجوامع الكبيرة والمنشآت الاقتصادية الضخمة، التي تعود إلى فترة الازدهار الأخيرة، دليلاً على أن التجارة والصناعة في حلب قد حظيت أيضاً برواج ونشاط جديد.

على كل حال ترسم الآن ملامح بعض التطورات التي أضرت بتجارة المدينة وانتهت بالندهور وأفضت إلى الأزمة التي عاشتها المدينة أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر: فعلى مدار القرن الثامن عشر الميلادي شهدت سмирنا / إزمير التي توضع عند بداية المسار التجاري الثاني من خطوط التجارة الدولية، ازدهاراً سريعاً. فتوقفت على حلب وتحولت إلى أهم مركز تجاري في الدولة العثمانية، وكان قد سبق

لها من قبل في القرن السابع عشر الميلادي أن تطورت إلى مركز تجاري هام. ومع أن طرق المواصلات المتجهة منها إلى شرقي الأناضول وأذربيجان وأعالي بلاد الرافدين كانت أبعد وأفقر، من ناحية تجهيزها بالخانات وأماكن استراحة القوافل، من تلك الطرق التي مرت عبر حلب. إلا أن الطرق المنطلقة من سميرنا / إزمير اعتبرت أأمن وأعباء الرسوم الجمركية والضرائب كانت أقل (ن. ستينغارد N. Steengaard، ١٩٧٣، ص ٣٤ و١٨٦ وما بعد). كما أن المناطق الزراعية الغنية المجاورة لسميرنا / إزمير، ووضع حد لتعسف السلطات في غربي الأناضول أكثر مما كان عليه الحال في عاصمة سوريا البعيدة، قد عززا مكانة سميرنا [إزمير] كمركز تجاري إلى حد بعيد (قارن ف. مولر فينر V. Müller - Wiener، ١٩٨٣). وهكذا تم تصدير الحرير الإيراني إلى أوروبا منذ عام ١٠٣٩هـ / ١٦٣٠م تقريباً، ليس عن طريق حلب فقط وإنما عن طريق سميرنا / إزمير أيضاً.

حتى داخل سوريا لم تعد حلب آنئذٍ تتمتع بزعامة ليس لها منازع، فقد بدأ التبادل التجاري والتصدير بالانتقال نحو الجنوب، إلى منطقة بيروت - لبنان - دمشق. ويمكن استقراء هذه التطورات على أحسن وجه من مصير شركة المشرق الإنكليزية التي اضطرت بسبب انتكاس حجم التبادل التجاري في عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩١م إلى إغلاق مقرها في حلب: ففي حين مر عبر حلب في عام ١١٢٧هـ / ١٧١٥م حوالي ٥٤% من إجمالي واردات الحرير الإنكليزية بقيمة إجمالية بلغت ٢٥٠.٠٠٠ جنيه تقريباً، لم يمر ما بين عام ١١٦٩هـ / ١٧٥٦م و ١١٧٣هـ / ١٧٦٠م أكثر من ٣٧% فقط، ولم يصل ذلك

ما بين عامي ١١٨١هـ/١٧٦٧م و ١١٨٨هـ/١٧٧٤م إلا إلى ١٦% فقط، بقيمة إجمالية بلغت ٥٠٠٠٠ جنيه تقريباً (عبد الكريم غرايبه ١٩٥٠).

لكن ما سبب مثل هذه الأزمة لتجارة الترانزيت البريطانية؟ إن احتلال الأراضي الإيرانية المنخفضة المنتشرة على ضفاف بحر قزوين من قبل القيصر بطرس الأكبر عام ١١٣٤هـ/١٧٢٢م وحتى عام ١١٤٤هـ/١٧٣٢م، والحرب الروسية التركية ما بين عامي ١١٣٥هـ/١٧٢٣م و ١١٣٩هـ/١٧٢٧م، والغزو الأفغاني عام ١١٣٤هـ/١٧٢٢م، والثورات والاضطرابات في شمالي إيران بالإضافة إلى حروب نادر شاه ما بين عامي ١١٤١هـ/١٧٢٩م و ١١٦٠هـ/١٧٤٧م، كل ذلك أدى إلى تدهور شنيع في تصدير الحرير الإيراني، وفي نفس الوقت غابت فارس عن الساحة كزبون للأقمشة الصوفية (الأجواخ) الإنكليزية. وفي الأسواق الإنكليزية تم أنتدِ وعلى نحو متزايد عرض الحرير الطبيعي الرخيص المستورد من شرقي آسيا، وتبعاً لذلك انتقلت تجارة الحرير البريطانية، على نحو متزايد من فترة لأخرى، من الإمبراطورية التجارية القارية في الشرق الأدنى إلى المنطقة البحرية المحيطة بأفريقيا.

وقد استعاضت سوريا بالذات عن استيراد الحرير من إيران، الذي انقطع رويداً رويداً، بتدعيم وتعزيز الإنتاج المحلي. غير أن مواقع تربية دودة القز السورية، التي ازدهرت بسرعة، توضع في جنوب البلاد، على سفوح ووديان جبال لبنان على الأخص. وتبعاً لذلك انتقلت أيضاً تجارة الحرير السوري وكذلك تصدير الحرير إلى الجنوب، حيث بدأت بالازدهار مرافئ طرابلس وبيروت وصيدا وصور وعكا المنتشرة هناك. وكان وراء جاذبيتها

قبل أي شيء آخر أن السفن، التي كانت تؤم ميناء حلب في خليج إسكندرون محملة بالبضائع الأوروبية المستوردة، لم تجد ما تشحنه في طريق عودتها إلا النذر اليسير، أما عند التفريغ على الموانئ الجنوبية فكانت تستطيع أن تحمل في طريق عودتها الحرير والخيوط القطنية، ثاني أهم منتج للتصدير في وسط وشمال سوريا. ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي كان تصريف إنتاج الحرير السوري لا يزال يتم في صناعة النسيج المحلية ومن خلال تصديره إلى مصر، أما بعد ذلك فأصبح قسماً متزايداً منه يُصدّر إلى أوروبا.

نتيجة هذه التطورات تحولت دمشق، المركز الحضري الكبير في المناطق المجاورة لموانئ المشرق Levante الجنوبية، إلى جانب بيروت إلى مقر مفضل للشركات التجارية والقنصليات والوكالات الأوروبية. وتحولت فرنسا بسرعة إلى أهم مشتر للحرير السوري، وأثبتت غرفة تجارة مرسيليا، التي أعاد كولبرت Colbert تنظيمها من جديد، جدارتها على الأخص بعد إصلاح ثان في عام ١١٦٤هـ/١٧٥١م كأداة فعالة في هذه العلاقات التجارية الجديدة. وفي تبادلها التجاري مقابل الحرير والخيوط القطنية السورية قامت فرنسا بتوريد الأقمشة والأصبغة والسكر والقهوة، وإلى جانب ذلك المواد المعدنية والأثاث المنزلي أيضاً بالإضافة إلى الحديد والرصاص والتصدير (ك. ف. فولني C. F. Volney، ١٨٢٥، ص ٢٦١).

ومع انتقال تجارة الحرير جنوباً ارتبط أيضاً بدء إعادة تمركز مسيحي حلب. وكان قد تسنى لهم قبل ذلك، كسماسرة في التجارة مع أوروبا، الحصول على ثروة لا بأس بها وسمعة جيدة. فقد هاجر العديد منهم إلى

المدن الساحلية في لبنان وفلسطين واعتنقوا مذهب الروم الكاثوليك وعملوا من ثم كوسطاء بين منتجي الحرير في المدن الجبلية والتجار الفرنسيين في المدن الساحلية. فهبط تبعاً لذلك عدد السكان المسيحيين في حلب من ٥٠ ألف نسمة في عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م إلى ٢٦ ألف نسمة في عام ١٢٠٥هـ/١٧٩١م (ت. فيليب T. Philipp، مخطوط غير منشور، ١٩٨٢).

إلا أن حلب لم تتعرض إلى خسارات فادحة في تجارة الترانزيت بالحرير الفارسي والأجواخ الإنكليزية وحسب، بل تدهورت تجارتها مع دمشق وبغداد أيضاً. ففي بداية القرن الثامن عشر الميلادي كان لا يزال إمداد كلتا المدينتين بالبضائع الأوروبية المستوردة يتم عن طريق حلب. أما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي فقد اتجهت غالباً البضائع المخصصة لدمشق إلى هناك مباشرةً عن طريق بيروت، ومنذ عام ١١٦٨هـ/١٧٥٥م انتقلت أيضاً التجارة بين دمشق وبغداد رويداً رويداً إلى الطريق الصحراوي المباشر عبر تدمر عوضاً عن طريق القوافل القديم عبر حلب. وانتهى الأمر في تلك العقود من الزمن بفتور تجارة شركة المشرق المقيمة في حلب مع بغداد وجنوب العراق ومنطقة الخليج العربي بشكل ملموس. وفي نفس الفترة الواقعة بين عامي ١١٥٣هـ/١٧٤٠م و ١١٦٣هـ/١٧٥٠م تم بيع الأقمشة الإنكليزية إلى إيران (كرمان وأصفهان) وشراء الحرير الإيراني غالباً عن طريق حلب بغداد، ولم يكن لشركة الهند الشرقية، التي تُدار من مدينة البصرة، في التجارة مع العراق وإيران سوى نصيب متواضع فقط (مخطوطات مكتب الهند، ج ٢، ص ٥). وابتداءً آنئذٍ تنافس حاد وسعت شركة الهند الشرقية بكل ما بوسعها لاستعادة الأسهم التجارية التي

فقدتها، أي لتحويل التجارة بين إنكلترا ومنطقة الخليج العربي من المنطقة القارية في الشرق الأدنى إلى المنطقة البحرية حول أفريقيا.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية المواتية باستمرار في القرن الثامن عشر الميلادي إجمالاً، ومكانة حلب الراسخة يوماً كمرکز تجاري على صعيد الدولة العثمانية، ساعدت في البداية على تحمل تراجع أسهمها في التجارة الخارجية مع أوروبا. على الأخص عندما لم تعد الشركات التجارية الإنكليزية تمد بغداد بالبضائع عن طريق حلب، وإنما عن طريق الخليج العربي، فحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي فضل تجار بغداد العريقين القدام شخصياً إلى حلب، لشراء المنتجات الأوروبية المستوردة المتوفرة فيها، وللاستفادة من إمكانيات التسليف، المتعارف عليها في العلاقات التجارية السائدة في حلب منذ القديم، ولمرافقة البضائع بالذات خلال نقلها عبر الطريق الصحراوي (ج. بورينغ J. Bowring، ١٨٤٠، ص ٤٧). لقد ضمت القوافل المتنقلة بين دمشق وبغداد حوالي عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م ٥٠٠٠ دابة أحياناً، أي أكثر مما كان عليه الحال في العصر الذهبي للتجارة الدولية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين.

لقد توضع مركز نقل تجارة حلب، كما في السابق، في العلاقات مع شرقي الأناضول وكرديستان وأعالي بلاد الرافدين، ولم تتأثر هذه الروابط من جراء تدهور التجارة مع فارس ومن خلال انتقال بعض الخطوط التجارية إلى جنوبي سوريا إلا فيما ندر. لذلك يبدو من الممكن بالنسبة لحلب اعتماد نسب (لتوزع تجارتها الخارجية) مشابهة للنسب التي نكرها أ. ريمون A. Raymond (١٩٧٩، ص ١٢١) بالنسبة لمصر في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي:

حيث اتجهت ٣٦% من خطوط التجارة الخارجية باتجاه الشرق والجنوب و ٥٠% إلى أقاليم حوض البحر الأبيض المتوسط التابعة للدولة العثمانية و ١٤% فقط باتجاه أوروبا.

كما أن التجارة مع أوروبا لم تنقطع بأي شكل من الأشكال: ففي العقدتين الممتدتين ما بين عامي ١١٦١هـ/١٧٤٨م و ١١٨٢هـ/١٧٦٨م بلغت واردات الأجواخ الإنكليزية إلى الدولة العثمانية حوالي ٢٥٠٠٠ بالة [حزمة كبيرة]. تم توريد ما لا يقل عن ١٤٠٢٠ بالة منها (٥٦%) عن طريق حلب و ٥٦٦٤ بالة فقط عن طريق اسطنبول بالإضافة إلى ٥٤٤٣ بالة عن طريق سميرنا / إزمير (قارن الجدول رقم ١). وعلى مدى أربع سنوات امتدت ما بين عامي ١١٨٢هـ/١٧٦٨م و ١١٨٦هـ/١٧٧٢م كانت هناك ٦٢ سفينة أوروبية لا تزال تعرج على ميناء إسكندرون، ٢٧ سفينة منها من مرسيليا و ١٧ من لندن و ٨ من ليفورنو [إيطاليا] (منها خمسة سفن بريطانية وواحدة هولندية وواحدة فينيسية وواحدة من راغوسا / جزيرة صقلية)، و ٥ سفن من هولندا و ٥ من فينيسيا / البندقية. وفي نفس الفترة الممتدة ما بين عامي ١١٨٢هـ/١٧٦٨م و ١١٨٦هـ/١٧٧٢م كانت هناك ٦٨ قافلة لنقل البضائع على الطريق الممتد ما بين حلب وإسكندرون، ضمت كل واحدة منها ٢٥٠ - ٢٠٠٠ جمل (عبد الكريم غرابيه ١٩٥٠).

ولكن بالرغم من ذلك فإن تلك السنوات بالضبط تحدد تحولاً جذرياً على الأرجح. وحول ذلك يكتب ف. شارل روو F. Charles - Roux (١٩٢٨، ص ٣) عن وضع التجار الفرنسيين في المشرق Levante: "الذين قدر لهم أن يعيشوا هناك ما بين عامي ١١٨٢هـ/١٧٦٨م و ١٢٠٧هـ/١٧٩٣م،

وعن ظروف وجودهم وبقائهم التي أدت إلى تدهورهم ببطء حتى عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م وبسرعة أكبر بعد ذلك..".

ويذكر كأسباب لذلك الحروب الروسية التركية (١٧٦٨-١٧٧٤م و١٧٨٧-١٧٩٢م) بالإضافة إلى الاضطرابات والحروب المندلعة في أوروبا منذ عام ١١٩١هـ/١٧٧٨م من جراء إعلان استقلال أمريكا ونتيجة للثورة الفرنسية. ففي الحرب الروسية التركية الأولى (١٧٦٨-١٧٧٤م) سقطت فلسطين وجنوب سوريا في يد محمد علي باشا، أحد المتمردين المماليك في مصر. وكانت الملاحة من سواحل المشرق Levante مهددة بالخطر على الدوام من قبل البوارج الحربية الروسية والقراصنة اليونان، كما أن انتشار وباء الطاعون الماحق في فارس وجنوب العراق أدى عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م إلى تقويض معظم العلاقات التجارية القائمة هناك (ف. شارل روو ١٩٢٨). وفي عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م أدى احتلال الفرس للبصرة إلى تدهور التجارة مجدداً بين حلب والخليج العربي. وتبعاً لذلك فإن النشاط العمراني، الذي شهدته المدينة في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، والذي تُنسب إليه بعض أجمل المباني التجارية في حلب، توقف بغتة ما بين عامي ١١٧٩هـ/١٧٦٥م و١١٨٤هـ/١٧٧٠م (شكل ٥٩).

١٥ - عقود الانحطاط والركود الاقتصادي

حتى عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م

تتفق جميع التقارير المعاصرة على أن أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع عشر كانت بالنسبة لشمال سوريا وبالنسبة

لحلب فترة تدهور اقتصادي وأزمات مستمرة طويلة. فعلى نحو مفعج للغاية تصادفت في ذلك الحين حوادث ووقائع وتزامنت ظروف وأحوال، ألحقت بالتجارة والصناعة أضراراً بالغة جداً على أعلى المستويات: فنتيجة النزاعات الحربية في أوروبا أعيقت التجارة الحرة والملاحة في البحر الأبيض المتوسط لعقود طويلة إلى حد كبير، كما أشركت حملة نابليون على مصر ١٢١٣هـ/١٧٩٨م بعض الأقاليم العثمانية في النزاعات الحربية من حين لآخر. بعد ذلك أدى الحصار القاري ما بين عامي ١٢٢١هـ/١٨٠٦م و١٢٢٨هـ/١٨١٣م إلى توقف التجارة بين أوروبا والمشرق Levante نهائياً تقريباً. بالإضافة إلى ذلك فقد خف الطلب في أوروبا منذ الثورة الفرنسية على الأقمشة والمنسوجات الفاخرة، فالأبهة وفخامة الثياب في القصور، التي سادها الحكم المطلق، حلت محلها تقاليد اللباس المنذية البسيطة. وفي عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م أغار الوهابيون على العراق وقاموا بسلب ونهب كربلاء، وقبل ذلك، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، كانت قبائل شمر وعنزة البدوية قد زحفت في عدة حملات منطلقة من داخل شبه الجزيرة العربية على المناطق الزراعية في الهلال الخصيب، وشردت أهالي الريف من قراهم وسلبت القوافل ونهبتها. وخلال ذلك أبعده البدو المواليين لقبائل العنزة الزاحفة من داخل الجزيرة العربية عن مراعيهم في الجزء الشمالي من الصحراء السورية. وقد أضر ذلك على نحو واضح بالمواصلات بين حلب وبلاد الرافدين إلى حد كبير، لأن الموالي قد تكفلوا في القرون الممتدة ما بين عامي ٩٠٥هـ/١٥٠٠م و١١٦٣هـ/١٧٥٠م بحراسة

الطرق التجارية المؤدية من حلب إلى شرقي البلاد، وتعهدوا السهر على أمن القوافل وسلامتها بالتعاون مع السلطة العثمانية لقاء مدفوعات معقولة.

وفي وصفه لرحلاته إلى سوريا ما بين عامي ١١٩٧هـ/—١٧٨٣م و١١٩٩هـ/١٧٨٥م بخرنا ك. ف. فولني C. F. Volney بأن المئات من القرى المنتشرة في محيط حلب كان قد هجرها سكانها نتيجة غارات البدو المتعددة، ويرثي أيضاً ج. ل. روسو J. L. Rousseau (١٨١٢، ص ١٨) حال "الأعراب والأكراد الذين يعيشون على السلب والنهب ويقومون في ضواحي مدينة حلب". وفي عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م تعرضت حلب إلى أسوأ زلزال دك المدينة خلال تاريخها وفي عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ابتليت المدينة بطاعون فتك بالعديد من أبنائها.

وحتى يكتمل سوء الحظ فقد تخللت السنوات الواقعة ما بين عامي ١١٨٤هـ/١٧٧٠م و١٢٤١هـ/١٨٢٦م فترات شهدت فيها حلب أيضاً سلسلة من النزاعات والاضطرابات العنيفة داخل المدينة بين الأجنحة المتنافسة المتمثلة بالأشراف والإنكشارية وكذلك بين هؤلاء وبين والي المدينة في ذلك الحين. واتخذت النزاعات والصراعات الدموية مرات متكررة أبعاداً أشبه بالحرب الأهلية: "إنها قصة صراعات مستمرة، قصة قيام تحالفات وانحلالها، قصة ازدهار سلطة وتدهورها. إلا أنه كان هناك على طول الخط انحسار ثابت ختمته الكوارث الطبيعية التي تركت المدينة على هيئة أطلال مركز تجاري كبير كانت عليه في القرنين السادس عشر والسابع عشر" (هـ. ل. بودمان H. L. Bodman ١٩٦٣، ص ١٠٣).

ومع أن فترة حكم إبراهيم باشا لسوريا، ما بين عامي ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م و١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، قد جلبت معها بعض سنوات من الاستقرار الداخلي والأمن العسكري، ومع أنه احتفى بوالد إبراهيم، محمد علي، في بداية حملته عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م كمحرر من ريقة الاحتلال العثماني، إلا أن حالة السوريين كانت كالمستجير من الرمضاء بالنار: فالضرائب جاءت أعلى مما كان عليه الحال إبان الحكم العثماني، وأصبحت التجارة بالشلل من جراء تحكم الدولة بالأسعار وتوقف الإنتاج الحرفي في حلب تقريباً نتيجة سوق جميع الشباب إلى الخدمة العسكرية على نحو قسري. إن الجداول المحفوظة في أرشيف باريس حول تجارة المشرق Levante مع فرنسا قبل الثورة وبعدها في عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م تبرهن، أكثر من الشروحات المطولة، على التدهور التام تقريباً للعلاقات التجارية القديمة. فخلال ٣٠ عاماً انخفض حجم التبادل التجاري إجمالاً من ٤٦ مليون إلى ٢٣ مليون قرش. وفي حين استطاعت كل من اسطنبول وإزمير خلال ذلك المحافظة على حجم تعاملهما التجاري تقريباً، مُنيت حلب والمراكز التجارية في وسط سوريا وجنوبها، وكذلك الإسكندرية، بكساد مريع (جدول رقم ٢). وتبعاً لذلك فقد انخفضت تجارة حلب مع أوروبا من ١٨ مليون فرنك عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م إلى ١٠ ملايين فرنك في الأعوام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م - ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م وإلى ٥ ملايين في الأعوام ١٢٣١هـ/١٨١٥م - ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م (ج. سوفاجيه J. Sauvaget، ١٩٤١، ص ٢٠٣).

جدول رقم (٢): التجارة الفرنسية مع الدولة العثمانية قبل عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م وفي

عام ١٢٣١هـ/١٨١٦م

(تبعاً لـ ن. ج. سفوروتو ١٩٦٥، ص ٣٢٠، ف. شارل روو ١٩٢٨، ص ١٩٤ وما

بعده؛ قارن ك. ف. فولني ١٨٢٥، ص ٣٣٩ وما بعد)

حجم التعامل التجاري بملايين القروش التركية		
قبل عام	فسي عام	
١٢٠٣هـ/١٧٨٩م	١٢٣١هـ/١٨١٦م	
١٦	١٢	سميرنا / إزمير
٤	٣	اسطنبول
٣	١,٣	سالونيك
٥	١	حلب
٤,٥	قليل جداً	وسط سوريا وجنوبها
٦	٠,٥	مصر
٣	٤	تونس
١,٥	٣	قبرص
١,٥	١	كريت
١,٥	قليل جداً	بيلوبونس [اليونان]
٤٦	٢٣	المجموع

وعن تأثير حروب نابليون على تجارة حلب مع أوروبا يقول ج. ل. روسو J. L. Rousseau (١٨١٢، ص ١٣): "نقل الآن كلمة عن الأوروبيين في حلب، التي كان لهم فيها منذ زمن بعيد مؤسسات وقنصليات تسهر على حمايتهم. إلا أنه، منذ حوالي ٥٠ عاماً وبالأخص منذ تأثر الملاحة في البحر الأبيض المتوسط بنتائج الحرب الحالية المؤسفة وتدهور التجارة

المحلية في معظم الأماكن، لم يعد هناك مؤسسات ترعى شؤون هؤلاء الأوروبيين وتسهر على سلامتهم. فمعظم هذه المؤسسات تم حلها ولم يبق منها حالياً [١٢٢٧هـ/١٨١٢م] سوى ١٣ مؤسسة: ٣ مؤسسات فرنسية، ٥ إيطالية، ٣ نمساوية، ٢ توسكانية. وهؤلاء الآخريين لا يستحقون الذكر ولا يتعاملون إلا مع القسطنطينية وبعض المواقع البحرية في سوريا. فمئذ الفترة التي سبقت قيام الثورة الفرنسية اختفت المؤسسات الإنكليزية والهولندية والفينيسية من مدينة حلب. أما المؤسسات الفرنسية فقد بقيت متواجدة فيها حتى ما بين عامي ١٢٠٤هـ/١٧٩٠م و ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م، مما ساعد على زيادة التبادل التجاري حتى بلغت قيمة الصادرات ٢٥٠٠٠٠٠٠ وقيمة الواردات ٢٠٠٠٠٠٠٠، وكان الفارق في السعر يحول إلى كمبيالات، بيد أن غزو مصر والغضب الذي كان يستعر في صدور الفرنسيين آنذاك أفضى إلى تدهور تجارتهم في حلب وفي باقي مناطق المشرق *Levante* (روسو، ص ٢١).

إن البيانات الإحصائية حول تجارة فرنسا مع المشرق *Levante* المذكورة آنفاً موثوقة تماماً، إلا أنها لا تعطي سوى معلومات عن العلاقات التجارية والنشاطات الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام القناصل الأوروبيين فقط. أما عندما يقرأ المرء العديد من تقارير شهود العيان المعاصرين الذين زاروا أو بالأحرى عاشوا في حلب في تلك العقود من الزمن، فلن يعثر على أي خبر عن تدهور أو كساد فاحش ولا على أي خبر عن تداع متدهور للاقتصاد والحياة في المدينة. بل إن و. ج. براون W.G. Browne الإنكليزي المتميز بنظرته الثاقبة للأمور، والذي زار حلب في عام

١٢١١هـ/١٧٩٧م، يتم وبصح ما ذهب إليه فولني Volney، إذ يرى أن إفقار الأراضي الزراعية في محيط مدينة حلب لم يؤثر على المدينة إلا قليلاً. إذ طالما انتقل أهالي الأرياف، لعدم توفر الأمن فيها عموماً، إلى المدن، حيث وجدوا إمكانيات أفضل للكسب واستطاعوا أيضاً أن يتخلصوا من قبضة جباة الضرائب بسهولة أكثر (١٧٩٩، ص ٣٩٩).

إن العلاقات التجارية الداخلية في إطار أقاليم الشرق الأدنى التابعة للدولة العثمانية بقيت بشكل واضح قائمة على نحو مستمر، وبذلك أتيح للإنتاج الحرفي وللتجارة رغم كل الأزمات البقاء في مستوى معقول. وطبقاً لذلك يشير و. ج. براون W. G. Browne (١٩٧٩، ص ٣٨٦) في حديثه عن حلب إلى أن "الصناعة كانت في حالة مزدهرة، وأن تدبير شؤونها تولاها المسيحيون والمسلمون على حد سواء، وأن الحرير والقطن شكلا الأصناف الرئيسة. فمن بغداد والبصرة كانت تصل دائماً قوافل كبيرة، محملة بالبن الذي يجلب إلى الخليج العربي من مِخَا [اليمين] وبالتبغ والغلابين - المصنوعة من شجر الكرز - من فارس، وبالموسلين [قمشة قطنية ناعمة] والشالات ومنتجات أخرى من الهند... وكان هناك ثلاثة أو أربعة قوافل محملة بالبضائع تمر من حلب سنوياً لتكمل طريقها إلى القسطنطينية / اسطنبول عبر الأناضول". ويعتبر هذا التقرير حجة بالغة على أن حروب نابليون لم تعق فقط طريق السويس والملاحة في البحر الأبيض المتوسط بل وحالت دون ذلك أحياناً. أما خطوط المواصلات وطرق القوافل داخل البلاد فلم تتأثر بذلك إلا نادراً، وعلى هذه الطرق تسنى للتجارة الداخلية في الدولة العثمانية أن تبقى في منأى عن الأخطار.

ومع العلم أن المواصلات القارية داخل الدولة العثمانية لا يمكن تبينها من المعلومات الإحصائية التي أعدها القناصل الأوروبيون عن التجارة الخارجية أو عن حركة الملاحة في موانئ المشرق Levante. لكننا في الواقع نجد عند ج. ل. روسو J. L. Rousseau، الذي عاش لسنوات عديدة كقنصل فرنسي في الشرق، معلومات دقيقة جداً (١٨١٢، ص ٢٢-٢٥) نقتطف منها ما نورده على لسانه فيما يلي: "فاذا كانت الحركة على خط النقل البحري بين أوروبا وحلب قد ضعفت كثيراً أو اضمحلت نهائياً، إلا أن الدور الذي تقوم به هذه المدينة على البر ما زال مستمراً ويستحق لفت الانتباه إليه، لا سيما الاتصال مع بلاد فارس والهند عن طريق بغداد والاتصال مع مصر والساحل السوري ودمشق والأناضول وسميرنا [إزمير] والقسطنطينية.

وسأورد لوالكلام لا يزال لروسو فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها والمعلومات التي حصلت عليها عن هذه الارتباطات:

١- إن الواردات السنوية من طريق قوافل بغداد تتكون من حرير البنغال [الهند] وموسلين سورت [الهند] وشالات كشمير [الهند] وبن مخا [اليمن] وأصبغة لاهور [باكستان] وتبغ بغداد وتوابل الهند ولآلي البحريين وتبلغ قيمتها ٥٠٠ ٩٤٥ ٥ قرشاً. وتسديد هذه المبالغ يتم على النحو التالي: تدفع ثلاثة أرباع المبلغ نقداً، أما الربع الباقي فيسترد مقايضة بما يعادل قيمته من بضائع قوامها الشراب والجواهر والمخامل والساتان والورق والأقمشة وجلود الغنم... إلخ.

٢- إن الواردات السنوية من ماربين وديار بكر وأورفا تتكون من مختلف الأنسجة الكتانية والموسلين والعفص والفضة والنحاس والرصاص والزرنيخ والكبريت والأتربة وما إلى ذلك.

٣- إن الواردات السنوية من الساحل السوري وقبرص وسميرنا [الزمير] تتكون من الحرير والقطن والتبغ والأقمشة الهندية ومختلف المحروقات والسجاد والأصواف والعلكة والكثير من السلع الأوروبية، وتبلغ قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ قرشاً. وتسديد هذه المبالغ يتم مقايضة بما يعادل قيمتها من الأقمشة الموصلية والأقمشة الحلبية.

٤- إن الواردات السنوية من ترقات وملاطية وسيواس وحصن منصور وخربوط وأرضروم وطرابزون [جميع المدن المذكورة تقع في تركيا] تتكون من النحاس المشغول والجلود والقنب وخبوط القطن والكتان والفواكه المجففة والتبغ وتبلغ قيمتها ٤١٧٧٠٠ قرشاً. وتسديد هذه المبالغ يتم مقايضة بما يعادل قيمتها من النسيج والبضائع الأخرى المصنعة في حلب.

٥- إن الواردات السنوية من أنطاكية وعنتاب وكلس ومرعش [جميعها في تركيا] تتكون من الحرير والقطن والمنسوجات الكتانية والأقمشة الهندية وبعض أنواع الصوف إضافة إلى الجوز والعسل والزيت واللباد وسروج الأحصنة والفواكه المجففة. وتسديد المستحقات يتم بتقديم بضائع أوروبية بما يعادل قيمتها.

٦- إن الواردات السنوية من نمشوق وحماء وحمص تتكون من بضائع الساتان للمقلم وبعض المنسوجات الأخرى ومواد الصباغة وخبوط

القطن وبعض التوابل وتبلغ قيمتها ١٨٩٠٠٠ قرشاً. وتسديد هذه المبالغ يتم مقايضة بما يعادل قيمتها من النسيج المزهر والهندي والحلبي إضافة إلى الفستق والخردوات الخ.

٧- إن للواردات السنوية من مصر تتكون من الرز وأملاح الأمونياك والمنسوجات الفاخرة والسكر والقهوة والكمون والبقول والبلح والحصر وجلود البقر.

تتويبه لوالكلام لا يزال لروسو]: تنطلق من حلب سنوياً أربعة قوافل كبيرة باتجاه القسطنطينية وإلى أشهر المعارض [الأسواق] في الدولة العثمانية. وتتكون الصادرات من النسيج المزهر والسادة والموسلين ومنتجات أخرى من الهند ومن القطن المغزول وبن الموكا وتبغ فارس إضافة إلى ريش النعام وغير ذلك، وتبلغ قيمة هذه الصادرات حوالي ٣٩٠٠٠٠٠٠ قرشاً. كما يرسل إلى القسطنطينية مباشرة كميات من اللؤلؤ والشالات الكشميرية والخشب تبلغ قيمتها أكثر من ٤٥٢٠٠٠٠٠ قرشاً. ويتم دفع قيمة هذه البضائع إما نقداً أو على شكل سندات تجارية أو يتم استبدالها ببضائع أوروبية.

إن تجارة الحرير في حلب هي التجارة الأكثر أهمية. فهذه المدينة القريبة من بورصة وأماسيه وترقات وقيصرية وباروت وكيليكيا [جميعها في تركيا] والساحل السوري وأنطاكية وبيلان وبياس [سواء إسكندرون]، وصل استيرادها للحرير في بعض السنوات إلى ١٣٢٠٠٠ روت^(١) بسعر وسطي بلغ ٦٨ قرشاً للروت الواحد. من هذه الكمية يستهلك القسم الأكبر [ثلاثة أرباع

(١) روت Rotte وحدة وزن قديمة اعتمدت في القرون الوسطى تعادل ٢,٥ كيلو غرام.

الكمية تقريباً] محلياً، أما الباقي فيجد طريقه إلى بغداد ومصر وكيليكيا وبعض المدن الأخرى.

من ناحية أخرى، تمت المصابن السبعة الموجودة في حلب المدينة بحوالي ٤٠٠ قوط^(١) من الصابون، يعادل كل قوط ٢٠ قنطاراً^(٢) وتبلغ قيمة كل قوط ٤٥٠٠ قرشاً، أي أن القيمة الإجمالية تبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ قرشاً. من هذه البضاعة يستهلك محلياً ٦٠ قنطاراً فقط، أما الباقي فيصدر إلى الخارج، وكما في السابق فقد توضع تجارة حلب هذه داخل الشرق الأدنى في أيدي الأرمن غالباً؛ وبقي التجار اليهود في متاجرهم في أقسليم الدولة العثمانية المنتشرة على محيط بحر إيجه محدودي النفوذ: " ففي حلب يمارس اليهود أعمالاً ومهناً مختلفة، بيد أنهم يحترفون تجارة المفرق على الأخص. ويعمل بعضهم بالتجارة مع القسطنطينية وسميرنا / إزمير وسالونيك وآسيا الوسطى، كما ينشط بعضهم الآخر في تسليف المزارعين المنتشرين في الجوار قروضاً لقاء حصولهم على محاصيل زراعية عند موسم الحصاد. وبالنسبة للأرمن، فهم أكثر من اليهود عدداً وأغنى منهم. أما عن نشاطهم، فهم يمتنون التجارة مع الهند وفارس وعن طريقهم يتم تصدير أغلى المنتجات إلى العاصمة.... فالتجارة بالمحروقات والنسيج الفاخر والأحجار الكريمة والأدوية اللازمة والمجوهرات والمصوغات الثمينة تمر خيوطها

(١) قوط Cuites وحدة وزن قديمة لم أجد لها مرادفاً، وربما اشتقت من قوط التي ورد ذكرها في لسان العرب وكانت تساوي ١٠٠ رأس غنم.

(٢) قنطار Quintaux وحدة وزن تعادل في فرنسا ١٠٠ كغ وفي أمريكا ١٠٠ باوند وعن العرب قديماً ١٠٠ مثقال.

بأيدي التجار الأرمن وتصب بالنتيجة حتماً في صالح تجارتهم وأرباحهم*
(ج. أ. أوليفيه *G. A. Olivier* ١٨٠٤، ج ٢، ص ٣٠٦ وما بعد).

وكحال أعيان وتجار نورنبرغ [ألمانيا] تماماً (قارن ل. فيست
L. Veit، ١٩٦٠، ص ١٤) كان تجار حلب المتعاملين بالتجارة الدولية على سفر
دائم أيضاً، ويتحدث ك. ف. فولني *C. F. Volney* (١٨٢٥، ص ٢٥٦ وما بعد)
عنهم قائلاً: "إن السكان الأصليين وحتى الأغنياء منهم لا يجنون حرجاً
بقضاء جزء من حياتهم على هذا النحو، متقلبين على طرقات بغداد والبصرة
والقاهرة وحتى القسطنطينية. فالأسفار هي كل حياتهم وثقافتهم وعلومهم،
والقول إن هذا الرجل مفاوض يعني أنه على سفر دائم. ومثل هؤلاء عندهم
من الخبرة ما يكفي لعرض بضائعهم في أفضل الأماكن والحصول أيضاً على
أفضل الأسعار، وعندهم من القدرة ما يغني الحرص على بضائعهم من أية
حوادث طارئة، وعندهم من الحنكة ما يجدي لتخطي الحدود المتعددة على
النحو الأفضل" (قارن ل. خاشيكيان ١٩٦٧).

وقد استطاع الأرمن في تجارتهم عبر الشرق بكامله أن يعتمدوا على
الجاليات التي ضمت مواطنيهم وإخوانهم في الدين، والتي استوطنت كأقليات
نشطة جداً على الصعيد الاقتصادي في معظم المدن الكبيرة تقريباً في الدولة
العثمانية وفارس، إلى ذلك بنوه أوليفيه *Olivier* (١٨٠٤، ج ٢، ص ٣٣٠) في
معرض كتابته عن مدينة أورفا مثلاً، التي وجدت فيها كنيسة أرمنية وأسقف
أرمني، مشيراً إلى أن "اليهود كثيرون وفقراء؛ أما الأرمن فهم أغنياء إلا أنهم
مضطهدين. بيد أن تجارتهم مع حلب وبيار بكر والموصل تعوضهم عما
يفقدونه من أموال تجمعها السلطات الإدارية تعسفاً في أغلب الأحيان".

والأرمن، الذين انتشرت جالياتهم ليس فقط في كل مكان من الدولة العثمانية وفارس وإنما أيضاً في أفغانستان وشمال إيران، وفروا من خلال علاقاتهم الشخصية المتنوعة نقلاً للأخبار سريعاً وفعالاً جداً. فحوالي عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م أعلنت تباعاً بادئ ذي بدء وفي وقت مبكر جداً وكالات شركة الهند الشرقية في الخليج العربي من قبل الأرمن عن حملات وغزوات نادر شاه في أفغانستان والهند. ففي التقارير المحفوظة في أرشيف الشركة نقراً: "لقد تسلم الأرمن رسالة عن طريق البر من الهند" أو "وربت رسالة من مراسلنا في أصفهان إلى الوكالة تحمل أخباراً رائعة حصل عليها من بعض التجار الأرمن، تفيد بأن غيلان...". كما أن التحركات العسكرية لنادر شاه على مشارف قندهار كان الأرمن أول من عرف بها، الأمر الذي مكنهم من إمداد الجيش الفارسي عبر بندر عباس وكرمان بالأقمشة اللازمة وساعدهم على تسخير قدرة الجنود المتنامية من خلال الغنائم الجديدة على شراء البضائع الاستهلاكية لصالحهم، وفي ذلك خير دليل على كيفية استغلال الأخبار السريعة والموثوقة في عقد صفقات تجارية مربحة (مخطوطات مكتب الهند، ج ٥/٢٩).

وحتى القرن التاسع عشر الميلادي لم يتغير الدور الموضح آنفاً للأقليات الدينية في الحياة الاقتصادية لمدينة حلب إلا نادراً: فمع أن أغلبية اليهود كانت تعيش في عوز وفقر، إلا أنه تسنى لبعضهم في الحقيقة، من خلال الأعمال المصرفية وتقديم العروض والسلف، تجميع ثروة هائلة. لكن يبدو أن الأرمن كانوا أهم من اليهود بكثير، فبفضل نشاطهم الاقتصادي كسب العديد منهم في التجارة والشؤون المالية أموالاً طائلة. وإلى جانب هؤلاء كان

هناك شريحة كبيرة أخرى من الأرمن عملت في قطاع الخدمات وعاشت في ظروف متواضعة - خدم، كتبة، مستخدمون في المتاجر، عمال مقاهي - وكان أبناؤها قد قدموا إلى حلب "كعمال زائرين"، أما نساؤهم وعائلاتهم فقد استمرت، على سابق عهدها، بالعيش في جنوب شرق الأناضول. وكان هؤلاء العمال الأرمن الزائرون يعودون في كل عام لفترة تراوحت من شهر إلى شهرين إلى مواطنهم، وكانوا يساعدون عائلاتهم بإرسال حوالات على نحو مستمر. وكان حجم هذه المدفوعات من الكبر، بحيث اختص بعض أصحاب البنوك الأرمن بتحويل المدفوعات بين حلب والشطر الأرمني من تركيا (ج. بورينغ J. Bowring، ١٨٤٠، ص ٧).

لقد أضر وباء الطاعون الذي تفشى في المدينة عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م بتجارة وصناعة حلب مرة أخرى إلى حد كبير، فخوفاً من العدوى ترك العديد من التجار ورجال الأعمال المدينة، بل وقطعوا أيضاً كل ما أمكن من اتصالات. ولكن بالرغم من ذلك، فإن التجارة والصناعة بدأت بعد انسحاب إبراهيم باشا من سوريا عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بالانتعاش بشكل ملحوظ. إلا أن عدم استتباب الأمن في الأرياف عاد ليتفاقم مرة أخرى، ويؤكد القناصل البريطانيون في حلب، مستعدين الماضي، أن الدولة والإدارة والأوضاع العامة كانت في عهد إبراهيم باشا منظمة بشكل أفضل بكثير ومضبوطة على نحو صارم أكثر. إلا أنه لم يعد يوجد بعد انسحابه أية رسوم أو مصادرات تعسفية للإتفاق على جيش كبير، كما ألغي أيضاً بعد انسحابه الاستدعاء التعسفي لجميع الشباب إلى الخدمة العسكرية، الذي حرم اقتصاد حلب خبرة اليد العاملة فيها.

إن تقرير ج. بورينغ J. Bowring (١٨٤٠، ص ٧٧ وما بعد) يصف بوضوح تام، كيف يتكامل العزم والإقدام ثانية بالنجاح، وكيف يُقدّم تجار من كافة أصقاع الشرق الأدنى على إبرام صفقاتهم التجارية في حلب من جديد، وكيف تصبح إنكلترا آنذاك أهم عميل تجاري على الإطلاق. وفي تقريره يشير بورينغ إلى " أن تجارة حلب واسعة الانتشار، ووكلاء المشتريات يأتون من أرمينيا وكرديستان والأقاليم المنتشرة على امتداد القوقاز، ومن تبريز والمدن الأخرى في فارس أيضاً ومن بغداد والبصرة والمدن المنتشرة على امتداد الفرات، وإلى أن التعامل التجاري يمتد شيئاً فشيئاً باتجاه الشرق". كما يشير إلى " أن السمة التجارية تغلب على سلوك و تقاليد أهالي حلب أكثر مما تغلب على سلوك و تقاليد أهالي أية مدينة أخرى في سوريا ". ويشير أيضاً إلى أنه " حوالي عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م كان التجار الإنكليز قد بدأوا بتوسيع نطاق عملهم " وأنه كان يوجد آنذاك " مؤسسات تجارية عديدة تمارس تجارة عامرة مع حلب والمقاطعات المحيطة بها، ومع بلاد الرافدين وفارس والبلدان المتاخمة لحوض الفرات والمنتشرة حتى الخليج العربي ".

وفي عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م أعيد عبر ميناء إسكندرون استيراد بضائع بلغت قيمتها ١٧٩٠٠٠ جنيه إسترليني وتصدير بضائع بلغت قيمتها ٧٣٠٠٠ جنيه إسترليني. وكانت بريطانيا، التي بلغت قيمة توريداتها ١٤١٠٠٠ جنيه إسترليني، أهم بلد مورد على الإطلاق، ففي عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م قدمت من ليفربول ١٣ سفينة محملة بالقطن المنسوج [خيوط] ووصلت من لندن ٤ سفن محملة بالسكر والبن. أما حصة الأسد من الصادرات عبر ميناء إسكندرون فكانت إلى الموانئ الفرنسية بقيمة إجمالية

بلغت ٤٧٠٠٠ جنيه استرليني. ولأن السفن البريطانية كان بإمكانها شحن بعض العصف، لذلك كانت تتابع إبحارها غالباً، بعد أن تفرغ حمولتها في ميناء إسكندرون، محملة بالأنقال اللازمة لتنظيم سير السفن، إلى بيروت أو الإسكندرية أو إزمير أو اسطنبول لتسحن من هناك ما تستطيع تحميله في طريق عودتها (محفوظات الخارجية البريطانية ٥٣٩/٧٨).

إلا أن انتعاش الاقتصاد في حلب واستئناف ازدهاره بقي بادئ ذي بدء زهيداً، كما أن مركز نقل التجارة الخارجية السورية مع أوروبا انتقل حوالي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي من حلب إلى بيروت ودمشق بشكل واضح. وتعتبر إحصائيات التجارة البريطانية عبر حلب وبيروت ما بين عامي ١٢٦١هـ/١٨٤٥م و ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م خير دليل على ذلك (جدول رقم ٣). وإذا أخذ المرء بعين الاعتبار تجارة فرنسا الخارجية مع سوريا، عندها ترجح كفة بيروت بشكل أوضح. فقد زادت فرنسا، أكثر بكثير مما أقدمت عليه إنكلترا، الاعتماد في تصديرها وتوريدها على ميناء بيروت. وكانت فرنسا في الواقع أهم زبون للحريز اللبناني، وهكذا تمكنت السفن الفرنسية، بعد تفرغ حمولتها من البضائع المستوردة في ميناء بيروت، من تحميل ما يكفي حمولتها من الحريز في طريق عودتها.

إن أهمية بيروت الكبيرة في مواصلات المشرق Levante الأوروبية تتضح أيضاً من خلال تحول هذا الميناء إلى مرسى للسفن التجارية في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، في حين استمرت موانئ إسكندرون واللاذقية وطرابلس وطرابلس مفتوحة لسنوات طويلة أمام السفن الشراعية فقط. وبذلك تتضح اهتمامات فرنسا مرة أخرى: ففي عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م بدأت سفينة فرنسية

بخارية بالإبحار ثلاث مرات شهرياً على خط مرسيليا - مالطة - الإسكندرية - بيروت، أما تحت العلم الإنكليزي فقد كان هناك خط ملاحية واحد فقط، امتد ما بين بيروت والإسكندرية، أبحرت عليه سفينة شراعية، ذات حمولة ٨٠ طن، مرة واحدة كل شهر. لذلك توجب تفريغ البضائع البريطانية المشحونة إلى بيروت في الإسكندرية وإعادة تحميلها من جديد. وبين إنكلترا وبيروت أبحرت سنوياً أربعة سفن فقط، قامت هذه السفن بتزويد السفن الفرنسية البخارية بالفحم (محفوظات الخارجية البريطانية، ١٦٠/٧٨، ٦٢١/٧٨).

جدول رقم (٣): التجارة الخارجية البريطانية مع سوريا

(محفوظات الخارجية البريطانية ٨٠٢/٧٨)

العام	إسكندرون - حلب			بيروت		
	عدد السفن	الواردات بالجنه الإسترليني	الصاردات بالجنه الإسترليني	عدد السفن	الواردات بالجنه الإسترليني	الصاردات بالجنه الإسترليني
١٨٤٥	٣٤	١٠٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٤١	٢٠٨٠٠٠	٧٠٠٠
١٨٤٦	٢٣	١٤٢٠٠٠	٩٠٠٠	٣٢	٣٥٠٠٠٠	٧٠٠٠
١٨٤٧	٣٧	٢٤٣٠٠٠	٢٦٠٠٠	٣٨	٥٣٥٠٠٠	٧٠٠٠

ويظهر الجدول رقم (٣) مقارنة بين التجارة الخارجية البريطانية مع حلب من جهة، ومع بيروت من جهة أخرى، في الأعوام الواقعة بين ١٢٦١هـ/١٨٤٥م و١٢٦٣هـ/١٨٤٧م. ويرجع التذبذب في حجم تجارة سوريا الخارجية من سنة لأخرى إلى ضعف المحصول بالدرجة الأولى. فقد شهدت المدينة في عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م سوء حصاد شنيع، توجب معه

استيراد كميات كبيرة من الحبوب من مصر. وفي هذا العام المتدني المحصول لم تكن القدرة الشرائية في البلاد منخفضة جداً فقط، وإنما كان هناك بالإضافة إلى ذلك، سحب أموال جارية لتسديد ثمن الحبوب المستوردة من مصر. لذلك كسدت التجارة بالبضائع الأوروبية المستوردة.

وفي حين كانت تجارة فرنسا الخارجية مع سوريا لا تزال مستقرة في القرن التاسع عشر الميلادي أيضاً، نتيجة الإمداد بالحرير السوري، كانت التجارة البريطانية مع سوريا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تعاني خلافاً كبيراً جداً في الميزان التجاري. فلأول مرة في تاريخ حلب تسفر العلاقات التجارية المتجاوزة للحدود عن تسوية سلبية جداً في ميزان المدفوعات، في حين كانت هذه التسوية في القرون السابقة إيجابية دوماً تقريباً، وتوجب على أوروبا لتغطية عجزها تحويل كميات من الذهب والفضة إلى حلب: فقد استوردت الدولة العثمانية من فرنسا، قبل قيام الثورة الفرنسية، بضائع بقيمة ٢١ مليون ليرة تركية، بينما بلغت قيمة صادراتها إلى فرنسا بحدود ٢٥ مليون ليرة تركية. وعلى نحو مطابق تماماً، قام الفرنسيون في حلب ما بين عامي ١١٩٠هـ/١٧٧٦م و ١١٩٢هـ/١٧٧٨م بشراء بضائع بما يعادل ٢,٧ مليون ليرة سنوياً، لكنهم لم يتمكنوا أن يبيعوا سوى بضائع بقيمة ١,٨ مليون ليرة فقط (ف. شارل رُوو F. Charles-Roux، ١٩٢٨، ص ١٩٤ وما بعد). وإبان القرن الثامن عشر الميلادي كان الشرق في تجارته الخارجية مع أوروبا، من وجهة نظر أخرى، قوي الجانب: فبين عامي ١١١٢هـ/١٧٠٠م و ١٢١٥هـ/١٨٠٠م تدهورت أسعار المنتوجات الأوروبية بشكل جاد بينما ارتفعت أسعار المواد الأولية القادمة من الشرق

تدرجياً. وشهدت الوكالات التجارية في حلب تنافساً حاداً بين الأوروبيين على شراء المواد الأولية المحدودة الكمية والجيدة النوعية. مع ذلك كانت سوريا في القرن التاسع عشر الميلادي غارقة بالديون، فقد توجب على حلب في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م تصدير عملة ذهبية وفضية، بما يعادل ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني من كل من العملاتين، لتسديد ثمن مستورداتها (ج. بورينغ J. Bowring، ١٨٤٠، ص ٩٠). وفي عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م تم على سبيل المثال تسديد عجز في ميزان المدفوعات بقيمة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني على النحو التالي (مخطوطات الخارجية البريطانية ٨٠٢/٧٨):

عملة مسكوكة وسباتك، حملت غالباً بواسطة سفن النقل الإنكليزية.	٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني
ثمن حرير سددت كتيون للشركات الإنكليزية والفرنسية.	٢٠ ٠٠٠ جنيه استرليني
كمبيالات حولت إلى إنكلترا عن طريق القنصليات والبعثة التبشيرية في فلسطين ومندوبي الشركات الجوالين.	٢٠ ٠٠٠ جنيه استرليني
عملة مسكوكة أرسلت إلى مصر لشراء كمبيالات وتحويلها إلى إنكلترا	٤٠ ٠٠٠ جنيه استرليني
كمبيالات سحب من قبل فرنسا.	٢٠ ٠٠٠ جنيه استرليني

لقد أدى تدفق العملة المسكوكة بشكل مستمر، لتسوية ميزان المدفوعات مع أوروبا، إلى افتقار حاد للنقود في حلب، وبالتالي إلى رفع الأسعار من ثم تبعاً لذلك. وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م استبدلت العملة

الذهبية، مع إضافة نسبة ٤٢ % على سعرها الأصلي، والعملية الفضية، مع إضافة نسبة ٣٤ % على سعرها الأصلي بعملة ورقية وسندات. إلا أن القبائل العربية والتركمانية والكردية المنتشرة في المناطق المحيطة بحلب لم تكن بعد على استعداد لبيع جمالها وأبقارها وأغنامها أو لبيع الصوف والسمن مقابل عملة ورقية (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥/٧٤١).

إن العجز المتزايد في ميزان تجارة حلب الخارجية يرجع في النهاية إلى تحول بنية العلاقات الاقتصادية الواسعة النطاق منذ الثورة الصناعية: فعلى مدار القرن التاسع عشر الميلادي تغيرت نسبة أسعار المواد الخام إلى أسعار المنتجات الصناعية تغيراً جذرياً. لقد كان الطلب على المواد الأولية في الأسواق العالمية أكثر بكثير مما هو على السلع الجاهزة، ولذلك حققت التجارة بها أرباحاً طائلة، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، يجب التنويه هنا إلى أن المواد الأساسية في صناعة النسيج، في أوروبا كما في الشرق، لم تتمثل فقط في الألياف أو بالأحرى بالخیوط الطبيعية (صوف، قطن، حرير، كتان) والأصبغة الطبيعية (نبلي، أحمر، قرمزي، أرجواني، زعفراني)، وإنما أيضاً في المعادن والمواد الأولية التي لا يستغنى عنها في التخلص من الدهون وإزالة الألوان وصقالة الأقمشة وتجهيزها (الشبة والعصف وأملاح النشادر). وقد تسنى لمن استطاع طرح هذه المواد في الأسواق العالمية تحقيق أرباح كبيرة. أما في القرن التاسع عشر الميلادي، فكانت السلع الجاهزة المنتجة ألياً قد حلت محل منتجات الحرف اليدوية من جهة، وكانت المواد الأولية الطبيعية أيضاً قد استعوض عنها شيئاً فشيئاً بالمواد الأولية المنتجة صناعياً من جهة أخرى. وحلت صبغة الإليزارين وصبغة الإلينيون والحرير الصناعي والمواد المنتجة

كيميائياً، الداخلة في تصنيع الخيوط وما شابه ذلك، محل المنتجات الطبيعية، مما أدى على المدى الطويل إلى تراجع الطلب على المواد الأولية الطبيعية وإلى هبوط أسعارها تبعاً لذلك. وبدأت آنذاك مقايضة المواد الأولية بالسلع الجاهزة تأخذ طابعاً استغلالياً، لأنها تمخضت عن خلل حاد في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

لقد أدرك القناصل الأوروبيون بلا ريب أن العجز الكبير في ميزان المدفوعات يعرض، على المدى الطويل، قدرة الزبائن السوريين، وبالتالي استيراد المنتجات الصناعية البريطانية إلى الخطر (قارن د. شيفالييه D. Chevallier ١٩٦٨، ص ٢١٠ وما بعد). بيد أنهم كانوا في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م غير قادرين بعد على إيجاد مخرج من هذا المأزق. فالمنتجات الصناعية الأوروبية، الغالية نسبياً، تمكنت من تحمل تكاليف أجور النقل المرتفعة نسبياً، ووصلت تبعاً لذلك عن طريق حلب إلى بغداد وأعالي بلاد الرافدين وشرقي الأناضول. أما المواد الأولية والمنتجات الزراعية التي كان يطرحها الشرق الأدنى فكانت رخيصة نسبياً في الغالب، لكن تكاليف أجور النقل إلى مسافات بعيدة كانت مرتفعة إلى حد معيق، لذلك لم يكن بالإمكان سوى شحن منتجات الأقاليم السورية، القريبة من الشواطئ، إلى الموانئ للعمل من ثم على تصديرها. وباستثناء الأغنام والصوف والعصف لم يكن هناك في أقاليم شرقي الأناضول وأعالي بلاد الرافدين أية بضائع معدة للتصدير إلا فيما ندر، فيماذا توجب عليهم إذا دفع ثمن المنتجات الصناعية المستوردة من إنكلترا عن طريق حلب؟ (محفوظات الخارجية البريطانية، هـ س ٢٤٧٠/١).

لقد أدت الصراعات الدموية واضطهاد المسيحيين في لبنان وفي دمشق عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م إلى ازدهار اقتصادي ملموس واسع في حلب، التي لم تتعرض للاضطرابات. لقد بدأت الاضطرابات في جبل لبنان عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م بالنزاعات بين المسيحيين والدروز والسلطات العثمانية: ويبدو أنه تم افتعالها من قبل المسيحيين، وقد أدى ذلك بادئ ذي بدء إلى تحفز القوى الأوروبية ببوارجها الحربية الراسية أمام السواحل على مدى النظر (مخطوطات الخارجية البريطانية ١٩٥ / ٥٨٧). وبعد أن حلت الكارثة في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م، تحول قطاع هام من تجارة الحرير من دمشق، شكل أحد المصادر الرئيسية بالنسبة للصناعة اليدوية، إلى حلب خلال فترة الاضطرابات التي تلت الكارثة * (مخطوطات الخارجية البريطانية ز هـ من ١ / ٤١١٤).

ومن جراء الصراعات الأنفة الذكر تضررت صناعات الحرف اليدوية في دير القمر ودمشق إلى حد كبير، لأن معظم العاملين فيهما كانوا من المسيحيين. وقد استفادت حلب من ذلك أيضاً: فقد ارتفع عدد أنوال الأقمشة الحريرية في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م من ٤٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ نول، كما قامت حلب عوضاً عن دمشق بإمداد الأسواق المصرية بالأقمشة الحريرية. وقبل ذلك بحوالي خمس سنوات صب في صالح تجارة حلب أيضاً أن إحدى القوافل، التي تنقلت أربعة مرات سنوياً بين دمشق وبغداد على الطريق الصحراوي المار من تكمر مكونة في كل مرة من ٢٠٠٠ جمل، كانت قد سُرقت ونُهبت تماماً من قبل البدو، وبلغت خسارتها حوالي ٤٠٠٠٠ جنيه استرليني. ومنذ تلك الحادثة تحولت ثانية تجارة أوروبا وجنوب سوريا

مع بغداد إلى الطريق الشمالي الأمن المار بحلب (مخطوطات الخارجية البريطانية ٧٠٠ / ١٩٥).

بيد أن النزاعات والصراعات في لبنان ودمشق عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م لم تساهم فقط في تدعيم صناعة الحرير والتجارة الخارجية في حلب، وإنما سرعت أيضاً من عملية كانت قد ابتدأت في الأربعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، وتمثلت بشكل ملحوظ في انتقال التجارة الخارجية مع أوروبا من أيدي الشركات الأوروبية إلى أيدي التجار المحليين (المسيحيين غالباً). فقد سبق أن أشير في أحد التقارير التجارية من بيروت أن "قسماً كبيراً من التجارة الإنكليزية المباشرة هناك قد انتقل مؤخراً إلى أيدي التجار المحليين، الذين يوجد لمعظمهم الآن ممثلين عرباً في إنكلترا" (مخطوطات الخارجية البريطانية ٥٣٩ / ٧٨). وفي عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م كان لا يزال هناك في بيروت ٦ شركات تجارية بريطانية (كانت لوحدها تقريباً النشطة في مجال استيراد البضائع البريطانية)، إلا أنه كان هناك إلى جانبها ٢٩ شركة تجارية محلية سورية - لبنانية امتهنت تجارة مباشرة مع إنكلترا، من بينها يعثر المرء على أسماء مشهورة كأسماء إده وبطرس ونصرالله وثابت، وكان لثلاث من هذه الشركات وكالات في لندن ولواحدة منهن وكالة في مانسستر (مخطوطات الخارجية البريطانية ٧٥٤ / ٧٨).

وفي الأعوام المتخمة بالاضطرابات، حوالي عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م، أدى النظام السائد للتجارة الأوروبية مع سوريا إلى خسائر فادحة فيما بعد للمستوردين الأوروبيين: فقد جرت العادة أن قامت الشركات التجارية الأوروبية في سوريا بتسليم المنتجات الصناعية المستوردة إلى عملائها -

المسيحيين عموماً - في حلب ودمشق وبيروت بالدين، على أن يسدوا ثمنها في فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وقد تصل إلى ستة أشهر أحياناً. وقد مكن ذلك الوسطاء، الذين كانت تمدهم الشركات الأوروبية بالبضائع على هذا النحو، وكذلك تجار التجزئة من اقتحام عالم التجارة بدون رأسمال ينكر، لأنه لم يتوجب عليهم دفع ثمن البضاعة الموردة من قبل المستوردين الأوروبيين، إلا بعد أن يتم بيعها. وتكفل بعض القرائن على أن التجارة بالبضائع الأوروبية المستوردة على النحو الأنف الذكر قد أفادت التجار المسيحيين في حلب إلى حد كبير، لاسيما في المنافسة مع الشركات التجارية الإسلامية المحلية، التي قامت بتمويل وتسويق إنتاج المهن الحلبية المتنافسة مع أوروبا.

وقد استغل العديد من هؤلاء الوسطاء المسيحيين السنوات المتخمة بالاضطرابات السياسية والممتدة بين عامي ١٢٧٤هـ / ١٨٥٨م و ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م ليتخلصوا من التزاماتهم بتسديد الديون. فقد انتهزوا فترة الاضطرابات وامتنعوا عن التسديد وهربوا إلى الجبال أو التجأوا إلى الأديرة، حيث أصبحوا في مأمن من أن تطالبهم يد الأوروبيين. وسدد آخرون ديونهم في عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م بالعملة الورقية، التي انخفضت قيمتها كثيراً في ذلك الحين، أو بسندات مالية عديمة القيمة.

لقد دفعت الخسارة الفادحة، في تلك السنوات، بمعظم الشركات التجارية الأوروبية لأن تنسحب من ميدان التجارة العامرة في سوريا. وانقلبت التجارة بالمنتجات الصناعية الأوروبية، وكذلك تقديم البضائع بالدين إلى تجار التجزئة، إلى أيدي المستوردين المحليين: فقد استوطن المسيحيون واليهود المحليون في لندن ومانشستر وليفريول ومرسيليا، وقاموا من هناك بشحن

البضائع إلى شركائهم في حلب، وكان الأخيرين منهم على معرفة كبيرة بالبلد واللغة وتوصلوا عموماً إلى معرفة أفضل طريقة مريحة للتخلص من بضائعهم، واستطاعوا أن يتنافسوا بنجاح مع الشركات الأوروبية التي تستورد بضائع بالجملة إلى حلب (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥ / ٧٤١). وهكذا وجدت التجارة طريقها إلى أيدي التجار المحليين... ومن المؤكد أن التسهيلات الملائمة التي قدمت من الصناعيين هناك إلى المشتريين الأجانب، وأسلوب المعيشة المتواضع والرغبة عموماً بالإستفادة من التسهيلات الأكيدة المتمثلة في رشوة ضباط الجمارك الشرقيين لإدخال البضائع بالحد الأدنى الذي تفرضه التعرفة الجمركية، قد أعطى التجار المحليين ميزة كبيرة عن التجار الإنكليز" (محفوظات الخارجية البريطانية زهـ س ١ / ٣٧٤٠).

في عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م عاش في حلب حوالي ٨٥٠٠٠ مسلم و ١٥٠٠٠ مسيحي. ويمكن تقسيم المسيحيين إلى شريحتين: التجار، الذين يتحكمون في معظم تجارة حلب تقريباً، والعامّة المشتغلون في الحرف اليدوية المختلفة.. أما اليهود فقد فبلغ عددهم ٤٥٠٠ نسمة وأخذوا على عاتقهم القيام بالأعمال المصرفية (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥ / ٧٠٠).

وعلى نحو مطابق تماماً كانت التجارة، في ذلك الحين، بين إنكلترا والموانئ التركية المنتشرة على سواحل البحر الأسود، التي ازدهرت منذ افتتاح خطوط الملاحة البخارية، قد انتقلت إلى أيدي التجار العثمانيين. فقد تم شحن كل شيء عبر اسطنبول "عن طريق التجار المحليين، العملاء أو السماسرة، اليونان أو الأرمن على الأغلب" (محفوظات الخارجية البريطانية ١ / ٣٦٥٥). إلا أن الأوروبيين قاموا آنئذ بعقد صفقات تجارية مربحة أيضاً،

فعدما ارتفعت مثلاً أسعار الحرير الطبيعي على نحو غير اعتيادي في أوروبا عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، من جراء سوء حصاد تربية الشرائق في فرنسا وإيطاليا، صبت جميع أرباح استيراد الحرير السوري في حسابات تجار مرسيليا وليون: "عندما بيع المحصول السوري، الأول دائماً في السوق، بسعر أخفض مما بيع به في السنة الماضية" (محفوظات الخارجية البريطانية زهـ س ١/٤١١٤). إن الإحصائيات الاقتصادية لعام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م تظهر أن حلب قد تحولت - آخر الأمر من جراء الاضطرابات والصراعات في لبنان ودمشق - إلى أهم مركز تجاري في سوريا مرة أخرى. لكن بيروت بقيت، كما كانت عليه في السابق، مركز الاستيراد والتصدير المفضل بالنسبة لفرنسا. أما بالنسبة لتجارة سوريا، سواء مع إنكلترا أو مع أقاليم الدولة العثمانية الأقرب، فقد تمت عن طريق حلب على الأغلب. ومن خلال تقرير للقنصل البريطاني آنذاك، يتضمن فيما يتضمن إحصائيات أيضاً عن تجارة حلب الداخلية مع الدولة العثمانية، يتم تقديم الدليل على مكانة حلب بشكل واضح (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥/٧٤١) انظر الجدول رقم (٤) ص ٢٩١ وما بعد.

بالإضافة إلى ذلك تتضمن إحصائية مماثلة تعود لعام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م (محفوظات الخارجية البريطانية ١٢٢١/٧٨) في عداد واردات حلب على الطريق البري أقمشة قطنية وحريرية بلغت قيمتها ٢,٧ مليون قرش. وقد تم استيرادها لتصديرها إلى بلاد الرافدين، إلا أن هذه الواردات انقطعت عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م للأسباب الأنفة الذكر. وفي العام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م نفسه كانت قيمة الصادرات من البضائع النسيجية المنتجة

في حلب إلى الأقاليم الأخرى من الدولة العثمانية، التي بلغت ٦٧ مليون قرشاً، أكثر مما كانت عليه في عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦١م. وقد تم تصديرها غالباً إلى الأناضول وبلاد الرافدين منوعة على التالي:

٣٠,٠ مليون قرش	أنسجة قطنية وحريرية chitara
٩,٠ مليون قرش	ساتين / أطلس cottonee
٨,٠ مليون قرش	قطن مطرز بالحرير
٦,٦ مليون قرش	أنسجة قطنية - شازليش chazlich
٥,٧ مليون قرش	مآزر قطنية سوداء [ج. منزر]
٢,٦ مليون قرش	قماش قطني خام غير مصبوغ
٢,٠ مليون قرش	حرير موشى بالذهب
١,٩ مليون قرش	مآزر قطنية ملونة
١,٠ مليون قرش	ملبوسات جاهزة

جدول رقم (٤): حجم المعاملات التجارية لبيروت وحلب عبر البر وعبر البحر عام

١٢٧٧هـ/١٨٦١م (محفوفات الخارجفة البرفطائففة ١٩٥/٧٤١)

بيروت	حلب	
	٠٥٤ مليون قرش (١) = ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	إجمالي الاسٲيراد من الدولة العثمانية عن طريق البر
	٠٥٣ مليون قرش (٧) = ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	إجمالي التصدير إلى الدولة العثمانية عن طريق البر
٧٤١٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	١٤٦ مليون قرش (٤) = ١٠٣٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	إجمالي الاسٲيراد عن طريق البحر
٤٣٢٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	١١١ مليون قرش	- من إنكلٲرا
٢١٨٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	٢٠ مليون قرش	- من فرنسا
-	٧٠٥ مليون قرش	- من إيطاليا
-	-	- من ألمانيا
٤٦٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	٥٥ مليون قرش	- من النمسا
٤٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	-	- من سويسرا
٣٤٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	٠٤٥ مليون قرش (٥) = ٣١٢٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	إجمالي التصدير عن طريق البحر
٣١٦٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	٢٣ مليون قرش	- إلى فرنسا
-	١٧ مليون قرش	- إلى للموائى العثمانفة
		الأخرى
١١٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	١,٢ مليون قرش	- إلى إنكلٲرا
-	٢,٣ مليون قرش	- إلى إيطاليا
٣٠٠٠٠٠ جنيه اسٲرليني	-	- إلى ألمانيا والنمسا

(أ) أهم المواد الموردة إلى حلب عن طريق البسر من الأقاليم العثمانية الأخرى:

٢٠٠ ٠٠٠ غنمة حية من منطقة من منطقة أرضروم، الغنمة بـ ٨٠ قرش (نصف العدد لتأمين احتياجات حلب والنصف الأخر للذبح في دمشق)	١٦,٠ مليون قرش
حرير طبيعي، على الأغلب لصناعة النسيج المحلية فقط منها: ٦,٠ مليون قرش ١٠٠٠ كيس من فارس ٢,٠ مليون قرش ١٠٠ كيس من بورصة ٢,٤ مليون قرش ٣٠٠ كيس من أنطاليا ٠,٦ مليون قرش ١٠٠ كيس من بيروت وحماه ٠,٥ مليون قرش ٥٠ كيس من ملاطيه وديار بكر ٠,٦ مليون قرش ٥٠ كيس من أماسيه	١٢,١ مليون قرش
لؤلؤ من الخليج العربي عن طريق بغداد، غالباً لإعادة التصدير	٤,٥ مليون قرش
تبغ (للغلايين) من بغداد (١٥٠٠ قنطار)	٣,٧ مليون قرش
صبغة النيلة عن طريق بغداد أو الإسكندرية (٢٢٥ علبة)	١,٠ مليون قرش
عصف، معظمه من شرقي الأناضول وأعلى بلاد الرافدين.	٣,٠ مليون قرش
خشب وأعمدة (صواري) من خشب الكرز البري من مرعش.	١,٥ مليون قرش
سجاد تركماني من شرق الأناضول وأورفا (١٠ ٠٠٠ سجادة، ثلثي العدد لإعادة التصدير إلى جنوبي سوريا ومصر)	١,٥ مليون قرش
جلود جواميس غير مدبوغة من بلاد الرافدين (٥٠٠٠ قطعة)	١,٢ مليون قرش

(ب) أهم البضائع المصدرة من حلب عن طريق البر إلى الأقاليم العثمانية الأخرى:

بضائع نسيجية محلية الصنع (سلع حريرية وحريرية قطنية) (معظمها إلى مصر والأناضول وبلاد الرافدين)	٣٥,٠ مليون قرش
صابون (غالباً إلى آسيا الصغرى) = ٢٥٠٠ مرجل	٥,٠ مليون قرش
كلف وزنانير من الخيوط الذهبية والفضية والحريرية (معظمها إلى اسطنبول ومصر)	٤,٠ مليون قرش:
فواكه مجففة وعسل وزبيب (معظمها إلى الأناضول)	٣,٥ مليون قرش
فستق حلبي (معظم الكمية إلى مصر والأناضول وإزمير) = ١٩٠٠ قنطار	١,٨ مليون قرش
حبال (معظمها إلى بلاد الرافدين) = ١٠٠٠ قنطار	١,٥ مليون قرش
ثياب مطرزة بالذهب (معظمها إلى مصر والأناضول)	٠,٥ مليون قرش
أقمشة قطنية غير مصبوغة "خام" (معظمها إلى مصر والأناضول وبلاد الرافدين).	٠,٤ مليون قرش

(ج) أهم البضائع المستوردة إلى حلب عن طريق البحر:

أجواخ وأقمشة مطبوعة (كلها تقريباً من إنكلترا)	٤٧,٠ مليون قرش
خيوط قطنية لصناعة النسيج المحلية (معظمها من إنكلترا)	٣٤,٠ مليون قرش
أقمشة قمصان وسترات وتورتات (معظمها من إنكلترا)	٣١,٠ مليون قرش
قهوة وسكر (معظمها من فرنسا)	١٣,٠ مليون قرش
سبانك نحاسية (من إنكلترا)	٣,٥٠ مليون قرش
صبغة النيلة (من الهند عن طريق إنكلترا)	٣,٤٠ مليون قرش

بشامق (ج يشمق) (من سويسرا، ٨٤ ٠٠٠ نسته)	٣,٠٠ مليون قرش
أقمشة (من فرنسا والنمسا)	٣,٠٠ مليون قرش
طرابيش حمر (من النمسا)	٢,٥٠ مليون قرش
صبغة حمراء فاتحة (قرمز)	٢,١٠ مليون قرش
حديد	١,٢٠ مليون قرش

(د) أهم البضائع المصدرة من حلب عن طريق البحر:

أصواف (معظمها إلى فرنسا، ١١٠٠٠ باله (تكلف باله الصوف المستوردة من بلاد الراقدين ٢٠٠٠ - ٢٣٠٠ قرش، وباله الصوف الحلبي ١٤٠٠ - ١٦٠٠ قرش)	٢٢,٠ مليون قرش
منتجات صناعية (جميعها يصدر إلى الموانئ العثمانية الأخرى)	١٥,٠ مليون قرش
عصف (معظمها إلى مرسيليا وليفربول)	٢,٨٠ مليون قرش
تبغ (جميعه إلى الموانئ العثمانية الأخرى)	١,٢٠ مليون قرش
سمسم (معظمه إلى فرنسا)	١,٠٠ مليون قرش
فستق حلبي وقطن	١,٠٠ مليون قرش

لقد بلغت قيمة إجمالي التبادل التجاري في التجارة الداخلية لمدينة حلب عن طريق البر في عام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م نتيجة عمليات التصدير الكبيرة هذه ١٣٥ مليون قرش أي ما يعادل ١٠٨٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني.

إن الإحصائيات السابقة تبرهن بوضوح على أن التجارة والصناعة في حلب قد بدأت ثانية بالازدهار بعد عقود من الزمن متخمة بالأزمات والركود الاقتصادي. فقد تسنى لحلب أن تصبح مرة أخرى في عام

١٢٧٧هـ/١٨٦١م المدينة التجارية والصناعية الأولى في أقاليم الشرق الأدنى العربية، متقدمة بذلك على دمشق وبيروت وعلى بغداد التي كانت أهميتها قد انحسرت إلى حد كبير منذ فترة طويلة، وأن تصل وارداتها في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م إلى ٢٧٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني وصادراتها إلى ٢٠٨ ٠٠٠ جنيه إسترليني (محفوظات الخارجية البريطانية، زهـ س ١ / ٤٠٣٤). وعلى صعيد علاقات الاستيراد والتصدير الدولية والمنتوعة جداً يبدو أن حلب لم يكن لها علاقات مع فرنسا وإنكلترا فقط، وإنما أيضاً مع وسط وشرق الأناضول، ومع إيران وأعالي بلاد الرافدين والعراق وجنوبي سوريا وفلسطين ومصر.

والجدير بالذكر أنه لم يكن لبنية التجارة الأساسية أية سمة "استغلالية". (أي مقايضة المواد الأولية بالسلع الجاهزة) إطلاقاً: فأهم قطاع في تصدير البضائع من حلب عن طريق البر وعن طريق البحر (والذي بلغت حصيلته ٥٠ مليون قرشاً من إجمالي التصدير البالغ ٨٣ مليون قرشاً والذي لا يعتمد على تصدير ما تم استيراده) شكلته منتجات الصناعة المحلية. كما أن المواد الأولية والبضائع نصف المصنعة التي كان يتم تصنيعها أو إكمال تصنيعها في المصانع الحلبية ليست قليلة. وفي العلاقات القائمة بين حلب والمناطق المجاورة حصراً يمكن للمرء الكلام عن مقايضة المنتجات الزراعية والمواد الأولية بالسلع الجاهزة: فقد استوردت حلب الأغنام والأصواف والأخشاب والتبغ والعصف من شرقي الأناضول وأعالي بلاد الرافدين، وقد شكل جزء مما استوردته للإنتاج المحلي، أما الجزء الآخر فكان لإعادة تصديره إلى أوروبا وإلى أقاليم الدولة العثمانية الأخرى. كما صدرت بالمقايضة أيضاً، جزءاً من الإنتاج المحلي

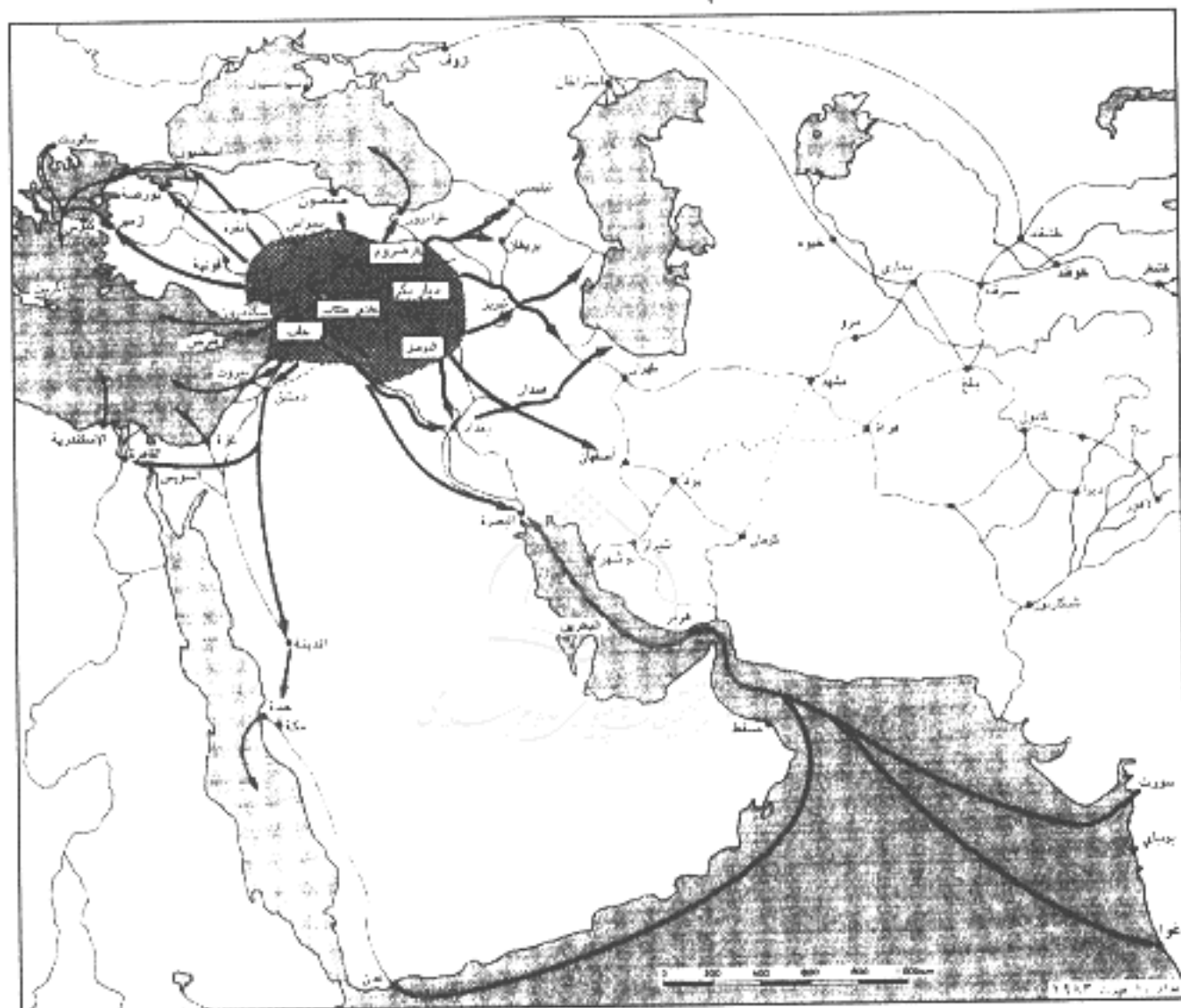
وجزءاً مما استوردته من أوروبا من أقمشة وبضائع نسيجية مصنعة بشكل حديث أو منتجة بشكل تقليدي. وقد طغى خلال ذلك الإنتاج المحلي بشكل واضح. وفي الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٢٩١هـ/١٨٧٤م و ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م كان ما صدرته حلب إلى الموصل مثلاً لم يتعد تقريباً منتجات صناعتها المحلية فقط؛ وتمثل في الصابون والأشرطة الحريرية ومناديل الرأس [إيشاربات] والعمائم [ج عمامة] بالإضافة إلى الأقمشة والمنسوجات المصبوغة والمطرزة (محفوظات الخارجية البريطانية / زهـ س ١ / ٤٢٠٣).

١٥ - الانتعاش الاقتصادي والمهمات الجديدة ما بين عامي

١٢٧٦هـ/١٨٦٠م و ١٣٣٣هـ/١٩١٤م

في عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٩م افتتح أول خط للملاحة البخارية المنتظمة بين الهند والسويس. ثم ابتداءً في العقد التالي اعتماد الملاحة البخارية، كتطبيق لنتائج الأبحاث العلمية في ميدان المواصلات، في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أيضاً. وكما ذكرنا سابقاً، فقد رست في ميناء بيروت في عام ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م باخرة فرنسية ثلاث مرات شهرياً، واتخذت مسارها على خط مرسلها - مالطة - الإسكندرية - بيروت. وفي عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م كانت بيروت مرتبطة أيضاً عن طريق خطوط الملاحة البخارية النمساوية والتركية بالإسكندرية وباسطنبول، واستغرق وصول رسالة من لندن إلى بيروت عن طريق الإسكندرية أسبوعين على الأكثر، كما استغرق وصول الرسائل من اسطنبول أسبوعاً واحداً تقريباً (محفوظات الخارجية البريطانية ٥٨٧/١٩٥). وفي عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م رست في ميناء بيروت ٢٧٣ سفينة

بخارية بحمولة إجمالية بلغت ٢٠٩ ٠٠٠ طن وحوالي ٣٠٠٠ سفينة شراعية بحمولة إجمالية بلغت ٥٤ ٠٠٠ طن (من بينها ٢٩٣٧ سفينة شراعية حملت العلم التركي بحمولة قدرها ٤٢ ٠٠٠ طن).



العلاقات التجارية لمدينة حلب
في النصف الأول من القرن التاسع عشر
مناطق نفوذ مدينة حلب منذ عام ١٨٦٩

شكل رقم (٦٦): علاقات حلب التجارية في القرن التاسع عشر الميلادي

أما إسكندرون، ميناء حلب، فلم يُربط بخطوط الملاحة البخارية إلا بعد عقد أو عقدين من الزمن متأخراً عن بيروت. بيد أن إسكندرون، كميناء طبيعي وحيد محمي من الأمواج والرياح على السواحل السورية اللبنانية،

استطاع فيما بعد أن يصل بسرعة إلى مصاف بيروت. ففي حين توجب في جميع موانئ المشرق Levante الأخرى تفريغ البضائع من السفن البخارية وشحنها على زوارق في مراسي مفتوحة تعرضت فيها الحمولة بكاملها تقريباً للغمر بالمياه عند ارتفاع كبير للأمواج، مكن ميناء إسكندرون من تفريغ وشحن البضائع على نحو آمن. وفي عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٦م كان ميناء إسكندرون قد تم ربطه بخطوط الملاحة البخارية الفرنسية والإنكليزية والروسية والتركية، ففي ذلك العام رست في هذا الميناء ١٧٢ سفينة تجارية بحمولة إجمالية بلغت ١١٨ ٠٠٠ طن و ٢٠٥ سفن شراعية بحمولة إجمالية بلغت ٢٢ ٠٠٠ طن (محفوظات الخارجية البريطانية زه س ١ / ٤٠٢٤).

لقد كانت السفن البخارية بادئ عهدا أصغر من السفن الشراعية، وكانت أجور الشحن على متنها أعلى، أما بالنظر لسرعتها والثقة في نفاة مواعيد رحلاتها فقد كانت متفوقة منذ البداية على السفن الشراعية إلى حد بعيد. وحين أمكن تخفيض أجور الشحن كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فتحت سواحل المشرق Levante أمام الملاحة البخارية. وأنشئت خطوط للملاحة، سئرت بشكل منتظم وبرحلات متعددة بين موانئ المشرق Levante والموانئ الأوروبية، مما أدى إلى تغير جذري في الظروف الموضوعية على صعيد تجارة الدولة العثمانية الداخلية والخارجية:

١- ففي حين لم يكن بالإمكان عادة على متن السفن الشراعية سوى نقل بضائع غير سريعة التلف وباهظة الثمن نسبياً، بالقياس إلى حجمها ووزنها، إلى مسافات بعيدة، أصبح من الممكن، آنذاك بواسطة السفن البخارية في الملاحة المنتظمة بين الدولة العثمانية وأوروبا، شحن سلع

للاستهلاك العام أيضاً وبأسعار شحن معقولة. وفي الملاحة الساحلية بين موانئ الدولة العثمانية المتوسطية أمكن أنْذِ شحن بضائع سريعة العطب أيضاً. وقد تضمن ذلك، على سبيل المثال، شحن ذواب حية من موانئ سواحل المشرق Levante إلى مراكز الاستهلاك الكبيرة في الإسكندرية والقاهرة واسطنبول.

ويصف تقرير للقنصل البريطاني آنذاك، يعود إلى عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م التغييرات الجزرية، في أوضاع النقل، من جراء اعتماد الملاحة البخارية (محفوظات الخارجية البريطانية زهـ - من ١ / ٣٥٦٦) مشيراً بوضوح تام إلى أن "عملية النقل على هذه الشواطئ قد تغيرت تغيراً جذرياً عما كانت عليه في السنوات الماضية. فالسفن التجارية هنا، كما في أي مكان آخر، أقصت المراكب الشراعية، التي لا يزال القليل منها يؤم المرافئ هنا. لقد قذفت الأخطار بالأخيرة إلى شواطئ بدون مرافئ على الإطلاق، بل وأفضت إلى إعاقة التجارة بسبب رسوم التأمين الباهظة والتأخيرات الكثيرة والنفقات الكبيرة. وقد أمكن الآن التغلب على هذه الصعوبات من خلال اعتماد الملاحة على بواخر تؤم الموانئ المختلفة مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً، لتنتقل في طريقها كل شئ ينتفع به. ويستفيد التجار الآن من هذه التسهيلات لتصدير أصناف من الإنتاج كان يصرف النظر عنها في السابق لعدم أهميتها نسبياً".

٢- إن عبور السفن البخارية مضائق الدردنيل والبوسفور كان ممكناً بدون أية مشاكل وكذلك إبحارها في البحر الأسود، لذلك اتجهت آنذاك الأناضول وأرمينيا شمالي خط أرارات - أرضروم - سيواس - أنقرة في

اتصالاتها التجارية إلى الشمال تماماً واعتمدت على موانئ البحر الأسود. والجنير بالذكر أن علاقات حلب التجارية ومنطقة نفوذها قد امتدت أيضاً في زمن السفن الشراعية من حين لآخر حتى شمال الأناضول (شكل ٦٦). كما اعتمدت أنزبيجان وتبريز - المركز التجاري الكبير - في شحن الصادرات وتفريغ الواردات آنذاك على ميناء طرابزون المطل على البحر الأسود (قارن ش. عيساوي ١٩٧٧).

٣- من ناحية تكاليف الشحن وفترة الشحن فقد تفوقت إلى حد بعيد السفن البخارية، سواء على المواصلات المعتمدة على حيوانات النقل أو على تلك المعتمدة على العربات والمركبات، حتى أصبح نقل البضائع من البلاد إلى خارجها أو داخل البلاد يتجه آنذاك إلى أقصر طريق للوصول إلى أحد الموانئ المتوسطية. كما أن نقل البضائع إلى مسافات بعيدة داخل البلاد على طرق موازية للسواحل، الأمر الذي كانت له مزاياه الاقتصادية في السابق بدون شك، تحول سواء على طول البحر الأحمر أو على امتداد شواطئ المشرق Levante إلى استثناء لا يدخل في الحسبان.

٤- وبالسفن البخارية أمكن أيضاً قطع الطريق البحري حول أفريقيا بسرعة أكبر بكثير وبكلفة أقل بكثير من قطعه بالسفن الشراعية. وتبعاً لذلك فإن جنوب الجزيرة العربية والأقاليم المنتشرة حول الخليج العربي، وجنوب العراق حتى بغداد، تلك المراكز الاقتصادية المنتشرة في الشرق الأدنى، التي خضعت في السابق من حين إلى آخر إلى مجال تأثير حلب ودمشق، غيرت وجهتها لتعتمد في النقل، بعد ذلك الحين، على المحيط الهندي (شكل ٦٦). فمنذ عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م أبحرت سنوياً باخرتان بريطانيتان

حول أفريقيا بين لندن والبصرة، ومنذ عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م ابتدأت شركة الملاحة البخارية الهندية البريطانية رحلات منتظمة بين البصرة والهند (محفوظات الخارجية البريطانية زمس ١/٣٦٥٥). وقد شجع افتتاح قناة السويس عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م هذا التغير في التوجهات وأكمّله. ولم تكن البلدان المنتشرة جنوب الجزيرة العربية وحول المحيط الهندي لوحدها من قام بممارسة التجارة على الطريق البحري عبر قناة السويس وإنما قام بذلك كل من بغداد والحجاز بما في ذلك مكة أيضاً.

إن تقارير القناصل البريطانيين التي تعود إلى عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م تعطي صورة معبرة جداً عن انتقال خطوط المواصلات منذ افتتاح قناة السويس (محفوظات الخارجية البريطانية زمس ١/٤٢٠٢) ففي أحد هذه التقارير نجد أن "افتتاح قناة السويس قد سدّ بلا ريب ضربة موجعة ليس إلى تجارة حلب وحسب وإنما إلى تجارة سوريا بكاملها.. وأن القسم الأكبر من تجارة الاستيراد في شمالي بلاد الرافدين وكرهستان بقي يمر عبر حلب، أما تجارة التصدير فقد تحولت إلى بغداد، لسهولة عوم البضائع الثقيلة المحمولة على الأرمات [ج رمت] والأطواف في نهر دجلة المنحدر جنوباً، ولسرعة وأمان وسائل النقل المنتشرة حالياً في بغداد، التي تعتمد البواخر المنظمة التي تغادر ذلك الميناء وميناء بصرة متجهة إلى أوروبا عن طريق قناة السويس".

إن افتتاح قناة السويس لم يحد من نطاق تأثير حلب فقط، وإنما دفع أيضاً إلى تخفيض أسعار بعض السلع المحلية، التي كان يتم تصديرها عن طريق حلب إلى أوروبا إلى حد كبير. فقد هبطت تكاليف شحن الحرير والسهم من الصين والهند مثلاً عن طريق الملاحة البخارية، من جراء

افتتاح قناة السويس، هبوطاً كبيراً. وأمكن آنئذ طرح هذه المنتجات في أوروبا بسعر أقل، وتوجب على سوريا أن تخفض أسعارها على نحو ملائم، حتى تبقى في ميدان التنافس. كما قل أيضاً مرور الحجيج عن طريق حلب ودمشق، لأن العديد من حجاج الدول المتاخمة، المنتشرة شرقي البحر الأبيض المتوسط، أخذوا آنئذ يسافرون حتى جدة عبر قناة السويس. وفي تقرير للقنصل البريطاني آنذاك، يعود إلى عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م ثمة إشارة إلى " انقراض فعلي للتجارة البرية بالسلع الشرقية الأوروبية الواسعة الانتشار سابقاً " (محفوظات الخارجية البريطانية ز هـ س ٤١١٤/١).

وبعد افتتاح قناة السويس بعامين، أي في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، تم ربط حلب بشبكة البرق العثمانية وبالتالي، عن طريق اسطنبول بشبكة البرق العالمية أيضاً. ومنذ ذلك الحين أمكن الحصول على معلومات سريعة حول العرض والطلب والأسعار سواء في السوق العالمي أو في الأسواق المتوزعة داخل الدولة العثمانية. لقد أدى هذان الحدثان مجتمعين إلى تحول هام في علاقات حلب التجارية الدولية: فقد تضاعلت مناطق نفوذ حلب، التي قامت بالاستيراد والتصدير عن طريق حلب، إلى حد كبير. إلا أن حلب كانت قد ارتبطت آنئذ أكثر بكثير بشبكة التجارة والمواصلات العالمية، واتسع نطاق البضائع، التي تم تصديرها واستيرادها، إلى حد بعيد. علاوة على ذلك، فإن الملاحة البخارية لم تربط حلب على نحو أوثق بأوروبا فقط، وإنما بأقاليم الدولة العثمانية المنتشرة شرقي البحر الأبيض المتوسط أيضاً. وفي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م مثلاً جاءت تركيا، في إحصائيات واردات إسكندرون، بعد بريطانيا العظمى في المرتبة الثانية، متقدمة كثيراً على فرنسا والنمسا

وهنغاريا. وأكثر من ذلك فإن صادرات إسكندرون في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م اتجهت بمعظمها إلى البلدان الإسلامية، فقد احتلت تركيا، بـ ٤٠% من قيمة الصادرات، المرتبة الأولى واحتلت مصر بـ ٢٥% المرتبة الثانية. أما المرتبتين الثالثة والرابعة فقد احتلتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بفارق كبير.

لنلخص مرة أخرى تأثيرات الملاحه البخارية وقناة السويس على علاقات حلب التجارية: إن فترة ازدهار التجارة الدولية المتجاوزة للقارات، مع الهند والصين وآسيا الوسطى وتركستان، كانت قد انتهت في القرن الثامن عشر الميلادي، وخرجت آنذاك أرمينيا وإيران وجنوب العراق ومنطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية والمناطق المتاخمة لسواحل البحر الأحمر من نطاق تأثير تجارة حلب الدولية أيضاً (شكل ٦٦). إلا أن منطقة النفوذ المتبقية كانت لا تزال تشمل أقاليم متعددة في الدولة العثمانية، تمثلت في جنوبي شرق الأناضول وكرستان وشمال سوريا وأعلى بلاد الرافدين، فقد استمر تجار دير الزور وديار بكر وغازي عنتاب وسيواس و وان وأرضروم بشراء بضائع من حلب على نحو منتظم (إ. ويكلي E. Weakley، ١٩١١، ص ٤١).

لقد ازداد عدد السكان وازدادت القدرة الاقتصادية لهذه المناطق الخاضعة إلى نفوذ حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى حد كبير. فقد أوقفت غزوات البدو وأفضى استتباب الأمن إلى التقدم، وتم استصلاح مسطحات واسعة في شمال سوريا وشمال العراق لتنمية الزراعة. وأمكن زيادة المحصول الزراعي من الأراضي القديمة والمستحدثة، وتم

توطيد العلاقات بين أسواق المدن وأريافها، مما أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية عموماً إلى حد لا بأس به.

إن تجار حلب لم يساهموا في إعمار المناطق المستحدثة شمالي سوريا وحسب (قارن أ. فيرت E. Wirth، ١٩٦٤، ١٩٦٦)، وإنما عرفوا أيضاً كيفية تسخيرها لصالحهم. ومع أن انحسار التجارة الدولية مع أرمينيا وإيران وجنوب العراق والجزيرة العربية أدى بادئ ذي بدء إلى خسارات جسيمة في الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٢٨٨هـ/١٨٧١م و١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، لكن يبدو أن سكين Skene، القنصل البريطاني في حلب آنذاك، قد رسم صورة مظلمة جداً عن الأوضاع، عندما ذكر في تقريره عن عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م أن "تدهور الاستيراد في هذا الإقليم على مدى عشر سنوات تدريجياً، قد تسارع في عامي ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م و ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م نتيجة توقف دوره في تجارة الترانزيت التي ازدهرت سابقاً. وأن القنوات الجديدة لتدفق البضائع الأوروبية إلى الأسواق الآسيوية قد خفضت تجارة الاستيراد في حلب إلى الحد الأدنى لاحتياجات سكانها.. لذلك فإنه من المستحيل توقع أي تحسن. ومنذ اليوم الذي افتتحت فيه قناة السويس والتجارة في حلب في طور الاحتضار" (مخطوطات الخارجية البريطانية زهـ س ٤٠٢٤/١).

وتبعاً لتقرير سكين Skene فقد انخفضت واردات حلب، التي بلغت قبل عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م حوالي ٢ مليون ليرة تركية إلى ٠,٥ مليون ليرة تركية، كما انخفضت صادراتها من ١ مليون إلى ٠,٤ مليون ليرة تركية، وتراجعت التجارة الداخلية مع المناطق السورية المجاورة من ٥٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألف ليرة تركية (قارن جدول ٦). وانهار نظام التسليف والقروض

التقليدي كما "أن التدهور التام لجميع أنواع القروض وضع شبه نهاية لتحويل الكمبيالات" وانخفض عدد أنوال النسيج اليدوية من ١١٠٠٠ إلى ٧٠٠ نول. وتبعاً لذلك فقد انخفضت قيمة الإنتاج المحلي إلى عشر ما كانت عليه قبل عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م. "وأغلقت جميع الأسواق التجارية، التي اكتظت بالزبائن فيما مضى وباتت مهجورة اليوم".

أما خليفة سكين Skene في القنصلية البريطانية في حلب، القنصل هندرسون Henderson، فيقيم الوضع بعد سنتين لاحقتين على نحو آخر تماماً (محفوظات الخارجية البريطانية زهـ س ٤٢٠٢/١) ويعتقد أن الكلام عن هذا التناقض مبالغ فيه جداً، "إن الإحصاءات التي يرد ذكرها عند سكين Skene فيما يخص عامي ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م و١٢٩٣هـ/١٨٧٦م متدنية جداً على الأغلب، وكما يظهر الجدول رقم (٥) فإن الإحصاءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير البريطاني فقط في هاتين السنتين، والمستمدة من مصادر أخرى جاءت أعلى من إحصاءات سكين Skene بخصوص الاستيراد والتصدير مع جميع العملاء الأوروبيين.

جدول رقم (٥): التجارة الخارجية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية ما بين

١٢٩٠هـ/١٨٧٣م و ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م

(محفوفات التجارة البريطانية ٣٠٧٠/٧٨، تقرير عن التجارة الإنكليزية مع تركيا، ١٨٧٨ - ١٨٧٩).

الصادرات إلى بريطانيا العظمى الليرات التركية					
١٨٧٧م	١٨٧٦م	١٨٧٥م	١٨٧٤م	١٨٧٣م	
٧٢١ ...	٨١٥ ...	٧٢٢ ...	٨٧٨ ...	٩٠٧ ...	صمصون + باطوم + طرابزون (بحدون) صادرات فارس (العابرة)
٢٤١ ...	٢٤٥ ...	٢٧٥ ...	٢٨٦ ...	٢٠٩ ...	صادرات فارس (العابرة عن طريق موانئ البحر الأسود)
٤ ٦٨٢ ...	٤ ٦٣٠ ...	٣ ٨٩٦ ...	٣ ٩٤٠ ...	٤ ٤٩٩ ...	سميرنا / إزمير
٢٣٥ ...	٩٧٦ ...	٥٣١ ...	٣٩١ ...	٦٧٥ ...	أضنة ومرسين
٤٢١ ...	٧٦٦ ...	٨٨٠ ...	١٠٩٠ ...	٤٢٣ ...	حلب
٩١٩ ...	٤٤٠ ...	-	-	٦٦٩ ...	بيروت
١١٩ ...	٤٣٦ ...	٢٥٨ ...	٢٠٦ ...	٢٤٧ ...	ياغا والقدس
*٢٩٥ ...	٢٠٨ ...	٢٣٠ ...	٤٢ ...	-	بغداد
٥٤٣ ...	٢٨٧ ...	٣٩٩ ...	٢٠٠ ...	٢١٤ ...	البيصرة
٥١٠ ...	٢٠٧ ...	٤٠٠ ...	٢٠٠ ...	٢٠٠ ...	بقية المرافئ (ما عدا اسطنبول)
٨٦٩٥ ...	٩١١٠ ...	٨٢٧١ ...	٧٦٧٤ ...	٨٣٣٤ ...	صادرات تركيا إجمالاً (ما عدا اسطنبول)

الواردات من بريطانيا العظمى بالليرات التركية

١٨٧٧م	١٨٧٦م	١٨٧٥م	١٨٧٤م	١٨٧٣م	
٩٠١ ...	٥ ١٣٣ ...	١ ١٠٣ ...	١ ٧٩٨ ...	١ ٦٨٤ ...	صمصون + باطوم + طرايزون (سدون) ترانزيت فارس)
٤٥١ ...	٨٧٣ ...	٨٩٥ ...	٩٢٣ ...	٧٠٠ ...	ترانزيت فارس العابرة عن طريق موانئ البحر الأسود
٣ ٠٨٢ ...	٢ ٨٦٠ ...	٣ ٤٨٣ ...	٤ ٤٩٠ ...	٤ ٥١٨ ...	سميرنا / زمير
٤٥٣ ...	٦٤٦ ...	٦٥٣ ...	٤٠٥ ...	٤٢٩ ...	أضنه ومرسين
٥١٤ ...	٩٧٨ ...	١ ٣٤٦ ...	١ ١٦١ ...	١ ٠٤٣ ...	حلب
٧٢٣ ...	١ ١٩٤ ...	-	-	١ ٣٢٣ ...	بيروت
-	٢٣١ ...	١١١ ...	١١٤ ...	١٣٨ ...	بالغا والقدس
**٥٤٢ ...	٢٧٦ ...	٢١٠ ...	٥٤٢ ...	-	بغداد
٢٠٩ ...	٢٠٢ ...	١٧٩ ...	١٤٧ ...	١١٤ ...	البصرة
-	٦٤٣ ...	-	-	-	بقية المرافئ (ما عدا استنبول)
٠١١ ... ١٠	٩ ٨٣٦ ...	١٢٤ ... ١٠	٩ ٨٨٧ ...	١٠ ٤٠٤ ...	واردات تركيا إجمالاً (ما عدا استنبول)

استنبول: تستورد من بريطانيا العظمى بما يعادل ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة تركية سنوياً

* منها إلى الهند وأوروبا (حبوب وصوف) ٢٠٠ ٠٠٠ وإلى فارس (منتجات قطنية) ٩٥ ٠٠٠

** منها إلى الهند وأوروبا (بضائع نسجية) ٣٣٢ ٠٠٠ ومن فارس (سجاد وتبغ)

١٢٠ ٠٠٠ (محفولات الخارجية البريطانية زهـ من ٤١١٥/١)

جدول رقم (٦): التجارة الخارجية لحلب وبيروت وبغداد بالآلاف الليرات التركية

(محفوظات الخارجية البريطانية زهـ من ١ / ٤٠٢٤ و ١ / ٤٢٠٢)

بغداد ١٨٧٨م	بيروت ١٨٧٨م	حلب ١٨٧٨م	حلب ١٨٧٦م	حلب ١٨٧٥م	حلب قبل ١٨٧٠م	
٤٦٣	١٢٧٧	٢٢٥٠ *	٥١٤	٩٧٨	٢٠٠٠	واردات
٤٢٦	٣٠٥	١٠٩٩ **	٤٢١	٧٦٦	١٠٠٠	صناعات
		١٥٠	٣٥	٩٦	٥٠٠	تجارة داخل سوريا

* يتضمن ذلك:

(من بريطانيا العظمى)	١٦٣٠	منتجات صناعية
	٤٥	أقمشة
	١٠١	حرير وأنسجة حريرية
(من فرنسا)	٢٤	سكر
(من فرنسا)	٢٦	بن
(من فرنسا)	١٠	صباغ أحمر فاتح
	٢٠	جلود طبيعية واصطناعية
	٣٢	سبائك نحاسية
(من بريطانيا العظمى)	٥٢	صباغ نيلي
(من تركيا ومصر)	٨٤	توابل (مكسرات)
(من تركيا ومصر)	١٣٦	عملة ذهبية وفضية ومجوهرات

** يتضمن ذلك:

(إلى تركيا ومصر)	١٤٩	منتجات حرفية محلية
	٥٨	قطن
	٢٣٥	صوف غنم

	٣٨	عصف
	٢٥	سمسم
	١٩٦	حبوب
(إلى تركيا)	٤	صابون
(إلى مصر)	٥١	سمن غنم وزيت زيتون
	١٦	جلود طبيعية
	٦٠	صوف ماعز
(إلى مصر)	٤٤	أغنام وعجول حية
(إلى تركيا)	١١٥	ذهب وفضة غير مسبوكة

■ يتضمن ذلك:

(من الهند وأوروبا)	٣٦٠	بضائع قطنية
(من فارس)	١٠٣	حرير وصوف وثبغ

■ يتضمن ذلك:

(إلى الهند وأوروبا)	٢٤٢	حبوب وصوف
(إلى فارس)	١٨٤	بضائع قطنية

إن لتفاؤل هندرسون Henderson ما يبزره بالطبع: فوفرة المحاصيل على نحو غير مألوف في سوريا في عامي ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م و١٢٩٥هـ/١٨٧٨م وندرتها في شمال تركيا بسبب الحرب الروسية التركية ١٨٧٧-١٨٧٨م أدت إلى ازدهار اقتصادي واسع: فقد اشترى التجار

الحلبيون الفائض الكبير من الحبوب في شمال سوريا وأعلى بلاد الرافدين وشحنوه عبر إسكندرون إلى اسطنبول: "فعمدت الأسعار العالية وسادت عودة سريعة لاستثمار الأموال. واغتنى سكان الريف من جراء ذلك وتملكتهم لهفة الرغبة في شراء الأساسيات والكماليات، كما أن ركود التجارة في إنكلترا والأسعار المتدنية نتيجة ذلك، التي مكنت من شراء بضائع مانشستر، لعبا كمشجع إضافي للتجار المحليين على عقد صفقات كبيرة وعلى تخزين كميات كبيرة من هذه البضائع" (محفوظات الخارجية البريطانية ز هـ - س ١ / ٤٢٠٢). وعلى نحو مماثل حقق تجار دمشق أرباحاً طائلة في عامي ١٨٧٧-١٨٧٨م من جراء شحن فائض الحبوب من حوران عن طريق عكا (محفوظات الخارجية البريطانية ز هـ - س ١ / ٤٢٠٢).

وكنيجة لهذا الازدهار - والاستطلاعات الإحصائية القريبة من الواقع - فقد بلغ حجم التجارة الخارجية لحلب في عام ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م مرة أخرى نفس الحجم الذي وصل إليه قبل عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م (الجدول ٦)، وازداد أكثر في السنوات اللاحقة (فقد تراوح مجموع الصادرات والواردات في عام ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م من ٤ مليون إلى ٥ مليون ليرة تركية، محفوظات الخارجية البريطانية ز هـ - س ١ / ٤٢٩٩). ولم تتغير تركيبة الاستيراد في العقد الذي تلا افتتاح قناة السويس بشكل جذري. أما في التصدير فقد غابت طبعاً آنئذ البضائع التجارية الثمينة المستوردة من فارس والهند وجنوبي العراق والجزيرة العربية، والتي مرت حتى ذلك الحين عبر حلب في طريقها إلى أوروبا. وحلت محلها المنتجات الزراعية التي تحولت إلى بضائع هامة في تجارة التصدير في حلب.

لقد أدرك إذاً تجار حلب المتعاملين بتجارة الجملة والتجارة الدولية أن عليهم التعامل بسرعة ومرونة مع الظروف الموضوعية الاقتصادية المتغيرة. وبينما تم حتى ذلك الحين شراء الحبوب أو الدواب الحية لتأمين احتياجات سكان مدينة حلب بالذات عند الضرورة، ظهرت آنذاك مع تجهيزات الملاحة البخارية إمكانيات تصدير جديدة. وبعد فترة قصيرة حققت التجارة بالمنتجات الزراعية للمناطق المحيطة النائية أرباحاً أعلى مما حققته تجارة الترانزيت في العقود السابقة وأعلى مما حققه تصدير بضائع مستوردة باهظة الثمن. لقد عكف تجار الجملة والسماصرة الحلبيون على شراء حبوب السهول الزراعية المنتشرة شمالي سوريا خارج أبواب المدينة، ثم قاموا بتخزينها في خاناتهم ومستودعاتهم وامتنعوا عن تصديرها إلى أن طرحت في الأسواق العالمية أسعار درت ربحاً وبيعاً. وسيتم تناول ذلك بالتفصيل في سياق الحديث عن الأبنية التجارية في سوق بانقوسا (الفصل ١٧-٢).

وكان تصدير البضائع الاستهلاكية الزراعية محدوداً بلا شك، لأن أجور النقل في المواصلات المعتمدة على حيوانات النقل بين داخل البلاد والموانئ بقيت عالية دون أي تغيير (الجدول ٧). ففي المواصلات المعتمدة على حيوانات النقل بين حلب وإسكندرون - وكذلك بين حوران وعكا - كان على المرء أن يأخذ في اعتباره أن هناك "جوالاً" (كيساً) من بين جوالين حبوب محملين على ظهر جمل أو أية دابة أخرى، يذهب لتسديد أجور النقل ويبقى جوال فقط لشحنه عن طريق البحر.

فتصدير الحبوب لم يكن موضع اهتمام تجار الجملة في حلب إلا عندما ارتفعت أسعار الحبوب بشكل جنوني في حوض البحر الأبيض المتوسط أو

في أوروبا في أعقاب مواسم الحصاد السيئة والحروب وما شابه ذلك. وكان ذلك واقع الأمر بالفعل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي: فتعفن البطاطا وسوء الحصاد في الجزيرة البريطانية في الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٢٦١هـ/١٨٤٥م و ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م أدى في عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م إلى شحن أربع سفن محملة بالقمح والذرة (ذرة هنديّة) وفي عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م إلى شحن خمس سفن مماثلة إلى إنكلترا (محفوظات الخارجية البريطانية ٧٤٣/٧٨ و ٨٠٢/٧٨). وفي عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م قامت ٢٧ سفينة بريطانية، بحمولة تتراوح من ١٥٠ إلى ٣٠٠ طن، بشحن القمح من

جدول رقم (٧): تكاليف الشحن لحمولة ٢٥٠ كغ من حطب إلى المدن الأخرى حوالي ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م
بالقروش التركية (نقلًا عن ج. بورينغ J. Bowring ١٨٤٠)

عدد أيام الشحن	الأسعار في عهد إبراهيم باشا	حوالي ١٩٣٠ - ١٩٣٥م	
٥ - ٧	٦٠ - ١٢٠	٥٠ - ٨٠	إلى إسكندرون
٨	٩٠ - ١٦٠	٦٠ - ١٠٠	اللانقية
١٠	١٢٠ - ١٨٠	-	أضنه، طرسوس
٨	١١٠ - ١٦٠	-	مرعش
٦	٨٠ - ١٢٠	-	غازي عنتاب
٩	٩٠ - ١٥٠	٨٠ - ١٠٠	أورفا
١٥	١٦٠ - ٢٥٠	٢٠٠ - ٢٥٠	ماردين
١٢	١٥٠ - ٢٢٠	٢٠٠ - ٢٥٠	ديار بكر
٢٢	٢٢٠ - ٣٠٠	٣٥٠ - ٥٥٠	الموصل
٣٠	٤٠٠ - ٤٥٠	٣٥٠ - ٤٥٠	بغداد
-	-	١٠٠ - ١٥٠	دمشق

الشواطئ السورية إلى إنكلترا (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٦١/٧٨). وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م أدى سوء الحصاد في مصر إلى تصدير قمح سوري إلى الإسكندرية والقاهرة بلغت قيمته ١٢٠.٠٠٠ ليرة إنكليزية (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥٠/٧٠٠).

إلا أن جميع صادرات الحبوب هذه تدفقت من الأقاليم الزراعية القريبة من الساحل نسبياً. وفي تقرير للفتصل البريطاني حول إقليم ديار بكر، يعود إلى عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٧٠/٣٠٧٠)، تم التطرق صراحة إلى أن حبوب الإقليم في المواسم الخيرة، التي زاد حصادها عن الاحتياج المحلي، لم يكن من الممكن بيعها وتعفنت لعدم وجود شرابيين موصلات كافية لربط الإقليم بالساحل وبالأسواق الكبيرة في سوريا. كما تم التطرق إلى أن فائض مخازن الحبوب في إقليم ديار بكر المنتشرة في ماردين وأورفا ونصيبين، بعد أن امتلأت في أعقاب محصول جيد في السنوات العادية، أمكن بيعه إلى الأكراد المنتشرين في الأقاليم الجبلية المتاخمة شمالاً أو إلى البدو الذين توضعت مراعيهم الصيفية جنوباً. ولأن بيع الفائض أو شراء الكميات الناقصة كان متعزراً نتيجة البعد عن الأسواق، فقد خضعت أسعار الحبوب حسب المحصول إلى تقلبات كبيرة. فسوء الحصاد، نتيجة القحط وغزو الجراد، رفع أسعار القمح في ديار بكر عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٩م إلى ١٧٠ قرش للكيلة الواحدة وعام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م إلى ١٦٠ قرش للكيلة الواحدة، ثم انخفضت الأسعار بسرعة في أعقاب المحصول الوافر عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م لتصل إلى ٥٠ قرش للكيلة (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥٠/٧٠٠، كيلة قمح واحدة = ٢٠-٢٤ غرام).

ونتيجةً لذلك انحصرت محاصيل إقليم ديار بكر، التي أثارت اهتمام تجار الجملة الحلبيين، في تلك المحاصيل فقط، التي أمكن تحمل أجور نقلها إلى حلب وإسكندرون. وتمثلت هذه المحاصيل بشكل خاص في صوف الغنم وصوف موهير ماعز أنقرة والعصف "وقد جد البحث عنها بشغف كبير من قبل تجار حلب لشحنها إلى أوروبا، ووجد قسم كبير منها طريقه إلى إنكلترا" (محفوظات الخارجية البريطانية ز هـ س ١ / ٣٧٨٨)، وإضافة إلى المحاصيل الأتفة الذكر تركز الطلب أيضاً على أفيون ملاطيه، وكان شراء هذه المحاصيل في الإقليم في أيدي تجار ديار بكر وماردين. فقد قام هؤلاء التجار قبل موعد الحصاد بتقديم سلف إلى الأكراد على كميات العصف المنتظر جنيهاً في الأقاليم الجبلية مقابل فائدة تراوحت من ٣٠ إلى ٤٠%. ثم قام تجار حلب فيما بعد بشراء العصف بكميات كبيرة من ديار بكر، وقاموا بالمقابل بإمداد التجار المحليين هناك بالأقمشة القطنية البريطانية بشكل خاص. وحوالي عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م صدر إقليم ديار بكر حمولة ٣٠٠٠ جمل (أي ما يعادل ٧٥٠ طن) من العصف بقيمة إجمالية بلغت ٣ ملايين قرش عن طريق حلب إلى أوروبا (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥/٧٠٠). ومن إقليم الموصل، بالرغم من بعده، تم تأمين كميات كبيرة من العصف أيضاً، وحوالي عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م وجدت حمولات ٧٠٠٠ - ١٠٠٠٠ جمل (أي ما يعادل ٢٠٠٠ طن) من العصف طريقها سنوياً من هنا إلى موانئ المشرق Levante السورية (ج. بورينغ J. Bowring، ١٨٤٠، ص ٣١).

جدول رقم (٨): تجارة إقليم ديار بكر عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م

تجارة داخل الأقاليم	تجارة مع الأقاليم العثمانية الأخرى	تجارة خارجية عن طريق حلب	
-	٧٤ ٠٠٠ ليرة تركية	١١٤ ٠٠٠ ليرة تركية	استيراد
٣٠٠ ٠٠٠ ليرة تركية	١٢٨ ٠٠٠ ليرة تركية	٢١٨ ٠٠٠ ليرة تركية	تصدير

ومع أن أهالي إقليم ديار بكر لم يستطيعوا تسديد ثمن منتجات الصناعة الأوروبية المرغوبة جداً إلا بمحاصيلهم المحلية القليلة غير المتأثرة بأجور النقل، إلا أن موازنة التجارة الخارجية، التي تمت عن طريق حلب حصراً، كانت إيجابية، لأن الأفيون الذي تمت زراعته في الأقاليم الجبلية الكردية بر أرباحاً فاحشة. ومن خلال الجدول رقم (٨) (محفوظات الخارجية البريطانية ٧٨/٣٠٧٠) يمكن البرهان على ذلك بشكل أفضل مما تستطيعه الكلمات.

ففي عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م استورد إقليم ديار بكر عن طريق حلب بضائع بقيمة ١٥٠ ٠٠٠ ليرة تركية، وفي مقابل ذلك صدر بضائع بقيمة ٢٥٠ ٠٠٠ ليرة تركية. وتمثلت أهم البضائع المصدرة في الأفيون بقيمة ١٥٠ ٠٠٠ ليرة تركية، صوف ماعز (٢٥٠٠ حمولة حيوان نقل) بقيمة ٥٠ ٠٠٠ ليرة تركية، صوف غنم (٣٠٠ حمولة حيوان نقل) بقيمة ٢٧ ٠٠٠ ليرة تركية، عصف (رغم سوء الحصاد) بقيمة ١٢ ٠٠٠ ليرة تركية.

إن تقديرات ج. بورينغ J. Bowring (١٨٤٠، ص ٣٢) حول أجور نقل البضائع من أعالي بلاد الرافدين تقدم توضيحاً مهماً. فقد درّ نقل العصف

مثلاً بواسطة قوافل الجمال من الموصل حتى إسكندرون، والذي استغرق حوالي أربعين يوماً، ربحاً كبيراً بلا ريب؛ فعلى حمولة جمل من العصف، تراوح سعرها بين ١٢٠٠ و ٢٠٠٠ قرش، توجب حوالي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م صرف ٦٠٠ قرش (جمارك + شحن + أجور). علاوة على ذلك يظهر الجدول رقم (٩)، الذي أعده ج. بورينغ أيضاً، أن أجور النقل، بغض النظر عن النقل المعصني والطويل الأمد، على ظهور حيوانات النقل والجمال للعديد من البضائع بين حلب وديار بكر تافهة للغاية. لذلك كان جديراً بالاعتبار، بلا ريب، النظر في اقتراح القنصل البريطاني في طهران عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م الداعي إلى تحويل تجارة الهند مع أوروبا من الطريق الشمالي القديم الممتد من تبريز إلى ماكو [إيران] إلى دجوبيازيد [تركيا] إلى أرضروم إلى طرابزون باتجاه الجنوب، وإلى تمديد طريق القوافل العتيق الممتد بين حلب وديار بكر إلى بديس و وان [تركيا] حتى بحيرة أورمية [إيران]، ومن هناك إلى تبريز. خاصة أن الاقتراح الأنف الذكر ينوه إلى أنه سيكون لهذا الطريق الجنوبي ميزتين: بعد أكبر عن الحدود الروسية وتعرض أقل لمخاطر السلب والنهب على أيدي الأكراد المنتشرين خاصة في منطقة الحدود التركية الروسية (مخطوطات الخارجية البريطانية ٤٤٩/٦٠).

جدول رقم (٩): تكاليف النقل بين ديار بكر وحلب بالنسبة المئوية إلى قيمة البضاعة
(نقلًا عن ج. بورينغ J. Bowring ١٨٤٠، ص ٨٦)

٠,٥ - ١%	حرير
١ - ١,٥%	أنسجة بريطانية جيدة
١ - ١,٥%	صباغ أحمر فاتح، صباغ نيلي، توابل
٢,٥ - ٤%	خيوط ومنسوجات بريطانية رخيصة
١٠ - ١٦%	سكر، قهوة، فلفل، سبائك معدنية
١٠ - ١٦%	عصف
١٥ - ٢٤%	قطن خام
٢٢ - ٣٦%	صوف
٣٠ - ٨٥%	قمح

لقد كانت طرق المواصلات بين حلب والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق غير كافية، الأمر الذي أمكن تقبله كصعوبة لا يمكن تجنبها. أما ما بدا غير محتمل فهو الحالة السيئة أيضاً لدرج حيوانات النقل بين حلب وإسكندرون. فقد استحوذت دمشق منذ عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م على طريق سفر، مرصوف ومصان بشكل جيد، ربطها ببيروت، أما رغبة حلب في طريق عام يمكن العبور عليه بواسطة المركبات والعربات ويربطها بمرفئها فقد بقيت حتى الحرب العالمية الأولى غير محققة (انظر جدول رقم ١٠). وفي عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م تم من خلال تجارة الاستيراد نقل ٢٢٠٠٠ حمولة حيوان نقل من إسكندرون إلى حلب، كما تم من خلال تجارة التصدير نقل ١١٠٠٠ حمولة حيوان نقل إلى إسكندرون. وبلغت أجور الشحن للحمولة الواحدة على ظهور حيوانات النقل من نصف جنيه إلى جنيه إسترليني كامل

(محفوظات الخارجية البريطانية ٧٨/٣٠٧٠). وفي عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م شُقَّ أخيراً طريق عام ربط حلب بإسكندرون. إلا أن الطريق كان أطول بـ ٥٠ كم من ممر حيوانات النقل، الذي كان يبلغ طوله ١٥٨ كم، ولم يستفد منه سوى بضعة أشهر فقط: إذ انهار بعد عام من تدشين الجسر الحجري المعقود فوق نهر عفرين، وفي عام ١٣١١هـ/١٨٩٤م أوقفت جميع أعمال إصلاح هذا الطريق (م. هارتمان M. Hartmann ١٨٩٤، ص ٥٣٦، مع مخطط الطريق المقطوع).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أدى تنامي الاستثمار الاقتصادي بسرعة وارتفاع الكثافة السكانية في شمالي سوريا وأعالي بلاد الرافدين إلى زيادة عائدات المواصلات بين إسكندرون وحلب مرة أخرى إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م. وبناء على ما يذكره (أ. ويكلي E. Weakley ١٩١١، ص ٧٧) فقد تم نقل ٤٥ ٠٠٠ طن من البضائع سنوياً على متن ١٨ ٠٠٠ جمل إلى إسكندرون لشحنها عن طريق البحر، كما تم نقل ٣٠ ٠٠٠ طن من البضائع الأوروبية سنوياً مستوردة من إسكندرون على متن ١١ ٠٠٠ جمل إلى حلب ومن ثم إلى مناطقها المجاورة. ونظراً لأن نقل حمولة جمل واحدة بين حلب وإسكندرون كان يكلف ٧٥ قرش وسطياً، فقد توجب دفع ما يربو على ٢٠ مليون قرش سنوياً لنقل البضائع بين حلب ومينائها، وهذا المبلغ لا يشكل سوى ٥% من قيمة بضائع جميع الصادرات والواردات المشحونة عن طريق إسكندرون (قارن جدول رقم ١١).

جدول رقم (١٠): قدرات وسائط النقل حوالي عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م
(نقلًا عن محفوظات الخارجية البريطانية زهـ م / ١١٤٤ ومصانير أخرى)

١٥٠ كغ	بغل
٢٥٠ كغ	جمل
١٠٠٠ كغ	عربة على الطريق البري
٢٠-١٠ طن	سفن شراعية تركية في المواصلات الساحلية
٢٠٠-١٠٠ طن	سفن شراعية عائدة لدول جنوب أوروبا المتوسطية
٤٠٠ طن	سفن شراعية بريطانية وأميركية
١٠٠٠ طن	سفن تجارية فرنسية ونمساوية وروسية

جدول رقم (١١): تكاليف الشحن من إسكندرون لطن الواحد بالشحن البريطاني حوالي

عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م

(نقلًا عن أ. ويكلي E. Weakley، ١٩١١، ١٠٠ شلن/طن - ١٢٥ قرش / ٢٥٠ كغ)

٤٠ - ٣٠	إلى حلب	عبر البحر
٥٥ - ٣٥	غازي عنتاب	
١٠٠ - ٨٠	أورفا	
١٨٠ - ١٣٠	ديار بكر	
٨ - ٤	إلى الإسكندرية	عبر البحر
٢٠ - ٥	اسطنبول	
٤٠ - ١٠ (حبوب ومعادن خام ١٠، صوف ٤٠، تبغ ٢٤)	إلى موانئ بحر الشمال الأوروبية	
٦٠ - ٤٠	الولايات المتحدة الأمريكية	

وإذا كان على تجارة حلب الخارجية مع أوروبا أن يمر معظمها على
أطال طريق عام لا يصلح سوى لمرور حيوانات النقل فقط وتتخلله من حين
لآخر دروب للدواب، فإن ذلك لا يعني فقط تحمل كلفة مرتفعة وتعرض

البضائع بالإضافة إلى ذلك للخطر، من جراء تأثيرات الجو والأضرار الأخرى، أثناء النقل المعتمد على حيوانات والذي يستغرق من خمسة إلى ستة أيام، إذ لم يكن من الممكن على الإطلاق أيضاً نقل بضائع يفوق وزنها عن ٢٥٠ كغ أو يزيد حجمها عن إمكانية حزمها على ظهر حيوان نقل. ولم يتم تزويد حلب بالبضائع المستوردة الكبيرة الثقيلة (ماكينات كبيرة، جسور معدنية، ألواح زجاجية كبيرة ... إلخ) إلا بعد أن تم وصل المدينة بشبكة السكك الحديدية. مع ذلك فقد كان للنقل بواسطة الحيوانات محاسنه أيضاً: فتكاليف الشحن وإن رفعت أسعار البضائع في الواقع، إلا أنها آلت إلى المسؤول عن الشحن وأفادت كلياً لذلك الاقتصاد القومي السوري، أما عندما تم الاعتماد في الشحن على السكك الحديدية، على الأخص عندما تبعت القطارات في ملكيتها لشركات أجنبية، فقد ذهب قسم كبير من عائدات الشحن، على شكل اقتناء معدات وأرباح أسهم وفوائد، إلى خارج البلاد" (أ. روبين A. Ruppin ١٩١٧، ص ٣٢٨). فيما عدا ذلك كان الشحن على خط سكة حديد حلب - بيروت أعلى من الشحن بواسطة الحيوانات. لذلك لم يتحول من إسكندرون بعد الربط بسكة الحديد في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، إلا ربع تصدير حلب وعشر استيراد بيروت.

لقد كانت تكاليف نقل المواشي منخفضة دائماً إلى حد كبير، كما أن سوء أوضاع الطرق والدروب الصحراوية ومسارات حيوانات النقل لم يكن ليوثر كثيراً. لذلك فقد سبقت في السبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي الأغنام والأبقار من المناطق المحيطة الواسعة إلى المرافئ السورية، حيث شحنت من هنالك كدواب معدة للذبح إلى مصر. ثم تضخمت فيما بعد تجارة

تجار حلب بالماشية على نحو غير اعتيادي، وتدفقت من جراء ذلك أموال طائلة إلى المدينة. ففي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، على سبيل المثال، تم شحن أبقار وأغنام وما عر بقيمة ٢٤٠.٠٠٠ جنيه إسترليني تقريباً من إسكندرون إلى مصر، لتشكل بذلك نسبة ١٨% من إجمالي التصدير، الذي بلغ ١٣٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني ولتحتل المرتبة الأولى في إحصائيات التصدير ولتتقدم على أقمشة الألبسة المحلية، التي بلغت نسبتها ١٥%، وشرانق الحرير التي بلغت نسبتها ١٣%.

وبدون أدنى شك فقد مرت النواب بحلب مروراً فقط، لذلك لا تتم أية مراكز أو منشآت داخل المدينة عن هذه التجارة. وسوف يتم التعرض ثانية لتسويق المنتجات الحيوانية والنباتية: الحبوب، صوف الغنم وصوف الماعز وسمن الغنم والأشنان، في الفصل ١٧-٢، عند الوصول للحديث عن المرافق المدنية والمباني المخصصة لذلك. ولكن بما أن تجارة الترانزيت بالماشية لم تترك أثرها كما يبدو على ملامح المدينة على نحو واضح مماثل، فقد توجب التطرق إليها هنا بشكل مقتضب.

لقد ترك لنا أ. ويكلي E. Weakley (١٩١١، ص ٢٠٢ وما بعد) تقريراً مفصلاً عن الأوضاع السائدة قبل الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة، أشار فيه إلى أن تموين المدن الكبرى في سوريا ومصر بالمواشي المعدة للذبح كان غالباً في أيدي التجار الحلبيين. واقتضت الظروف خلال ذلك وجود ثلاثة مراكز موسمية لشراء الأغنام لكل منها أقاليمه المختلفة لتربية الماشية. فمن شرقي الأناضول، على الأخص من محيط أرضروم، تم في الخريف قبل حلول الثلج شراء فصيلة من الاغنام مقاومة للبرد والصقيع وذات صوف

أحمر، سيقت من قبل رعاة ماجورين في قطعان صغيرة، تكون كل منها من ٥٠٠ دابة تقريبا، إلى أعالي بلاد الرافدين. حيث بقيت هناك في المراعي الشتوية حتى أواخر الشتاء وأوائل الربيع إلى أن توافد المشترون من المدن السورية وجنوبي تركيا (دمشق، بيروت، زحلة، طرابلس، أضنه، مرسين) وقاموا بتوريد المواشي المعدة للذبح إلى مواطنهم. وقد أمكن على هذا النحو تسويق نصف مليون غنمة سنوياً قبل الحرب العالمية الأولى من قبل التجار الحلبيين، ذهب منها ٧٠.٠٠٠ غنمة فقط لتموين مدينة حلب بالذات.

وأبكر من ذلك بشهر إلى شهرين، في أواخر الصيف، ابتداء سنوياً شراء الأغنام في كردستان (من مناطق كركوك والسليمانية وأربيل). ثم تم تجميع الماشية - التي كانت من فصيلة ذات صوف أبيض - خلال شهر أيلول في منطقة الموصل. وفي تشرين الأول ارتحلت هذه القطعان، تحت حماية عسكرية من غزوات البدو، إلى منطقة دير الزور، ووصلت إليها في شهر شباط. وفي دير الزور انتقلت ثانية، في قطعان صغيرة، إلى المشتريين، الذين قاموا بتوريدها إلى دمشق وحلب وحمص وبيروت وأضنه ومرعش وملاطية، ليتم نبحها هناك، أو بتصديرها عن طريق إسكندرون إلى مصر. وفي الأعوام الممتدة ما بين عامي ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م و ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م تراوح العدد الإجمالي لهذه المواشي القادمة من كردستان من ١٦٠٠٠ إلى ١٨٠٠٠ غنمة سنوياً. كما سيقت، في شهري حزيران وتموز من كل عام، ٥٠.٠٠٠ إلى ٦٠.٠٠٠ غنمة من إقليم ديار بكر إلى حلب ومن هناك سُحنت عبر إسكندرون إلى مصر. وبالإجمال فقد سُدرت في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، عن طريق إسكندرون، ١٤.٠٠٠ غنمة إلى مصر

و ٩٠٠٠ غنمة إلى موانئ الدولة العثمانية المتوسطية الأخرى. وقد مكن بيع دابة، تراوح وزنها القائم بين ٣٠-٤٠ كغ، من جني ربح تراوح من ٢٢ إلى ٣٤ شلن إنكليزي. ولم تدخل أجرة الشحن بين إسكندرون والإسكندرية، التي بلغت ٢ شلن إنكليزي للدابة الواحدة، بالحساب إلا نادراً.

كما كان لتجار حلب باع طويل أيضاً في تجارة البقر. فقد قاموا سنوياً، في فصل الخريف، بشراء الأبقار في منطقة البصرة وفسى المنطقة الحدودية بين جنوب العراق وإيران وعمدوا إلى سوقها في الشتاء على طول نهر دجلة حتى الموصل. وفي شهر نيسان سيقت القطعان من هناك عبر طريق حلب حتى سهل العمق بالقرب من أنطاكية، حيث وصلت في شهر حزيران وتركت هناك من ثم عدة أشهر ترعى لتعوض ما فقدته من وزن من جراء التنقل الطويل، ومن هنا أمكن ترحيل الأبقار تبعاً للحاجة وشحنها عن طريق البحر من إسكندرون إلى الإسكندرية. وقد بلغ الوزن القائم للأبقار الصغيرة الواردة من جنوب العراق، التي تراوح عمرها من ٣ إلى ٥ سنوات، حوالي ٣٠٠ إلى ٤٠٠ كغ. وفي الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى تم سنوياً تصدير حوالي ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ رأس من هذه الأبقار إلى مصر.

لقد تطلب شراء قطعان كبيرة من الماشية، من مناطق بعيدة عن حلب، سيولة مادية كبيرة. والأمر نفسه ينطبق على شراء الحبوب آنذاك في حلب بالذات، فالفلاحون لم يسلموا محاصيلهم إلا بعد الدفع نقداً، بل استجروا في الغالب سلفاً أيضاً حتى حين موسم الحصاد. لذلك ارتبط، في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى، رأسمال كبير بتجارة المنتجات الزراعية يعادل

على الأقل ما ارتبط سابقاً بالتجارة الدولية بالبضائع العابرة. كما أن استيراد المنتجات الصناعية من أوروبا لم يعد يلقي، كما رأينا، منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تشجيعاً، من جراء منح قروض متساهلة، من قبل المصدرين الأوروبيين. إن إعداد الجدول رقم (١) الذي يعنى ببنية رأسمال الشركات التجارية الأكثر نفوذاً في حلب آنذاك، لم يلتفت إطلاقاً لأية مقارنة مع الشركات الأوروبية التي قامت في ذلك الحين. ومن المفترض أن يكون رأسمال الشركات قد تنامي في العقود اللاحقة أكثر وأكثر.

بالرغم من ذلك، فقد استطاع عدد غير قليل من تجار الجملة الحلبيين تحقيق إيرادات عالية إلى حد أمكن معه صرف مبالغ طائلة على الاستثمار في سوق العقارات. وكان هؤلاء التجار — كما رأينا سابقاً — من أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وحتى أواخر القرن الثامن عشر بشكل خاص موظفون حكوميون وضباط جيش كبار، شيدوا عن طريق الأوقاف الدينية خانات وقيسريات، أما المنشآت الاقتصادية التي شيدها أحد التجار عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م، في منطقة سويقة علي، فتبقى حالة خاصة واستثناء. مع ذلك فقد ارتسمت ملامح التحول اللاحق: لقد برز، منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، التجار على الأخص كمقاولين وكملك للمنشآت الاقتصادية. وسوف نوضح لاحقاً، كيف تم إضفاء ملامح جديدة على السوق المركزي والأسواق الثانوية المنتشرة على مقربة من أبواب المدينة في الضواحي من جراء هذه الاستثمارات الحديثة في سوق العقارات، ويبرهن الشكل رقم (٥٩) على أن حركة البناء في المدينة القديمة في حلب كانت ما بين عامي ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م و١٣٢٨هـ/١٩١٠م أنشط وأوسع إلى حد كبير مما كانت

عليه خلال العصر الذهبي في القرن السادس عشر الميلادي. وفي الضواحي الجديدة، التي أنشئت في مدينة حلب منذ عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م على النمط الغربي، تحولت استثمارات رؤوس الأموال في الأملاك والعقارات وكذلك نشاط القطاع الخاص في البناء، كاستثمار لرؤوس الأموال، إلى قوى تحكمت فيما بعد في عملية التشكيل العمراني.

وبطريقة تخمينية غير دقيقة يستطيع المرء أن يفترض أن عدد سكان سوريا وكرديستان وأعالي بلاد الرافدين قد تضاعف حتى الحرب العالمية الأولى ثلاث مرات عما كان عليه في عام ١٢١٥هـ/١٨٠٠م، كما يفترض أن الإنتاج الزراعي قد ازداد والقدرة الشرائية للفرد قد ارتفعت ثلاث مرات على الأقل. وقد عاد هذا الازدهار العامر في المناطق الريفية بالنفع ليس فقط على تجار الجملة والسامسة وأصحاب رؤوس الأموال في حلب، وإنما أيضاً على الحرف التقليدية والمهن اليدوية في المدينة. لقد تضاعف في الواقع استيعاب الأسواق الأوروبية لمنتجات صناعة النسيج المحلية يوماً وراء يوم، إلا أن السوق الداخلية المتنامية باستمرار ساعدت على تدارك هذه الخسارات وتجاوزها بسرعة فائقة. وكما سوف نرى لاحقاً، فقد أمكن للبضائع الأوروبية المستوردة أن تطغى على منتجات الحرف المحلية في مجالات محدودة فقط. ولذلك حافظت الصناعة اليدوية والحرف التقليدية في حلب، حتى الحرب العالمية الأولى، بغض النظر عن التدفق المتنامي للبضائع الأوروبية المستوردة، على مكانتها. وحول ذلك سيتم التطرق في الفصل الثامن عشر على نحو مستفيض.

إن البضائع الأوروبية المستوردة، التي تدفقت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي عبر إسكندرون - حلب إلى داخل البلاد، حطت رحالها بشكل أساسي، نظراً لتكاليف النقل التي تم التطرق إليها سابقاً بالتفصيل، في شمالي سوريا وكرديستان وأعالي بلاد الرافدين (جدول رقم ١١). أما سوق تصريف منتجات الحرف الحلبية - كالصابون والمنتجات النسيجية على سبيل المثال - فكان أوسع بكثير. فقد بقيت علاقات حلب التجارية، العريقة والقائمة منذ قرون، سليمة تماماً؛ فقد استمر الإقبال على شراء الصابون الحلبي في كافة أنحاء الأناضول، كما وجدت منتجات صناعة النسيج الحلبية أدرجها بكميات هائلة حتى إلى بغداد وإلى فلسطين وإلى الحجاز. وفي مطلع القرن العشرين الميلادي قدم إلى حلب، على نحو دوري منتظم، تجار من المدن الكبيرة في فلسطين بغية التبضع، وابتاعوا هنا ملابس ومنسوجات، ثم إنتاجها في المنشآت الحرفية وورشات الصناعة اليدوية في حلب، خصيصاً للأسواق الفلسطينية وبما يتناسب وأنواق الزبائن المقيمين هناك (س. وير S. Weir، ١٩٧٠، ص ٥). وكما سوف نرى في الفصل ١٨-٢، لا تزال هناك بعض المنشآت الحرفية التقليدية في حلب تنتج حتى اليوم مثل هذه الأصناف لتغطية الاحتياجات المميزة للأسواق البعيدة المترامية في الشرق الأدنى وأفريقيا.

وعن أوضاع التجارة والصناعة في حلب عشية الحرب العالمية الأولى هناك على حال تقرير مطول، مؤلف من ٢٠٨ صفحات مطبوعة، أعده أ. ويكلي Weakley (١٩١١م) وضمنه أدق التفاصيل، يمكن الرجوع إليه دوماً. وكما يوضح الجدول رقم (١٢)، فإن حلب لم تكن في ذلك الحين

المدينة التجارية الرئيسة على صعيد سوريا وحسب، وإنما على صعيد أعالي بلاد الرافدين وكرهستان وشمال شرق الأناضول أيضاً. ولا يزال هذا الازدهار الاقتصادي ينعكس طبعاً في مواضع محددة من نسيج المدينة القديمة. أما التعبير المعماري عن تجارة واسعة ومتشعبة كثيراً وعن صناعة مزدهرة دائماً فتجسده الأحياء الحديثة المبنية، على الطراز الغربي، غربي وشمال غربي المدينة القديمة المسورة، حيث تم آنذاك وفق العقليّة التجارية الشرقية استثمار الأرباح في قطاع العقارات. ولذلك ينم النمو السريع للأحياء السكنية الحديثة والمراكز التجارية، في العقود الأخيرة من العهد العثماني، مرة أخرى ومن جديد عن مقدرة التجار وأرباب المهن الحلبيين على التكيف بسرعة مع الظروف الموضوعية المتغيرة. إلا أن دراستنا التحليلية لحلب القديمة داخل الأسوار لن نتناول ذلك مباشرة بعد الآن.

في الختام يتوجب الاستشهاد مرة أخرى بتقرير معاصر عن حلب، حرر عشية الحرب العالمية الأولى (م. سوكس M. Sykes 1915/1973، ص ٢٩٨ وما بعد)، جاء فيه: "إن حلب اليوم مدينة تشد من نواحي عديدة اهتمام الباحث في تركيا الآسيوية المعاصرة، وعندما زرتها أول مرة، منذ ثمانية سنوات، كانت مدينة شمالي سورية نموذجية... ولكنها تظهر في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م مظهراً خارجياً مختلفاً جداً. لقد بقيت المدينة القديمة في الواقع كما في الماضي تقريباً، إلا أن العديد من الأسواق أعيد بناءه وكذلك الشوارع تم إصلاحها، وبالنسبة للعمل والتجارة فهما في نمو مطرد. وخلف الجدران، تبرز بيوت على قدر كبير من الجمال والأصالة من كل حدب وصوب. إلا أن العديد من الأجمات والبساتين، التي كانت تحيط بالمدينة ذات

يوم، اختفت من الوجود نهائياً وحلت محلها أحياء جديدة متكاملة من المدينة المتنامية. والجدير بالذكر، أن هذه البيوت والشوارع الجديدة ليس لها هوية على الإطلاق، فهي ليست نسخاً تقليدياً قاصراً لمباني الماضي، وليست محاكاة تقليدية للبشاعة المملة في أوروبا المعاصرة. إن مدينة حلب لم تتحسن على صعيد العمارة والمظهر العام فقط، فالثروة والتجارة والحركة والمواصلات ازدادت على نحو فاق كل التوقعات. والتقدم في كل الاتجاهات، يمكن، كما اعتقد، إرجاعه إلى سبب واحد يتمثل في ازدهار الزراعة بشكل عام في السهول المترامية شرقي المدينة."

جدول رقم (١٢): حجم التجارة الخارجية للمراكز التجارية السورية عام

١٣٢٥هـ/١٩٠٧م

(بألوف الليرات التركية نقلاً عن أ. ويكلي E. Weakley، ١٩١١، ص ١٤-١٦)

يافا	دمشق	بيروت	حلب - إسكندرون	
٨٠٩	٩٢٩	١٦٩٤	★ ٢٣٥٦	استيراد
٤٨٤	٦٣٩	١٠٢٩	★★ ١٤٤٨	تصدير

★ من ذلك ٥٠% من إنكلترا و ١٥% من تركيا.

★★ من ذلك ٣٨% إلى تركيا و ٢٦% إلى مصر.

إن الأبنية السكنية والتجارية، التي نوه إليها م. سوكس M.Sykes، والتي وُحِّدَت في طراز مشرقي معاصر عناصر العمارة الشرقية والغربية، تصادفنا أيضاً من حين لآخر في منطقة المدينة القديمة داخل الأسوار. وقد قامت هنا لتسد الثغرات المنتشرة في البنية العمرانية بشكل ملائم. أما في المدينة الجديدة الحديثة فقد أمكن للمرء أن يخطط ويبني بحرية على أرض خالية وقد توجه تمويل وتنظيم البناء خلال ذلك وجهة الأمثلة النموذجية

الغربية الرأسمالية تماماً، وتحول قطاع البناء بالنسبة لتجار الجملة والمستوردين والمصدرين إلى مجال لاستثمار رأس المال، وقامت الشركات الكبرى حسب الطلب بإنشاء شوارع كاملة أحياناً. ويخبرنا م. سوكس M. Sykes عن مقال مسيحي اجتمع في شخصه المخطط والمصمم والمنفذ والمتعهد و"معلم البناء"، وقام بتشغيل ٨٠ إلى ١٠٠ عامل بناء، تقاضى معلموا البناء المشتغلون عنده أجره يومية بلغت خمسة عشر قرشاً، أما هو فقد حصل ربحاً سنوياً قدره ١٥٠٠٠ قرش. وكان معظم "معلمي البناء" هؤلاء عصاميين و"كانوا في الواقع لا يعرفون القراءة ولا الكتابة...، إلا أنهم كانوا فنانيين بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني". وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت، التي قاموا بإعمارها على الطراز الذي ساد أوائل القرن العشرين الميلادي، تتهاوى اليوم، ليس في المدينة القديمة التاريخية فقط، وإنما أيضاً في الضواحي العصرية الغربية القديمة، على نحو متسارع. وكان يجدر الحفاظ عليها، كشاهد على آخر ازدهار لحلب في العصر العثماني (قارن في الدليل المباني التالية: مبنى سكني [يضم حالياً مسرح نقابة الفنانين] دليل ٧٤٤، خان ميسر - دليل ٦٦، ساعة باب الفرج - دليل ٢٤٣، مبنى على شكل خان [حالياً محطة انطلاق تكاسي] - دليل ٢٤٩، مبنى حكومي [حالياً مقر الهجرة والجوازات] - دليل ٢٩٨، دار الإفتاء - دليل ٣٣٣، خان الزعيم [الثاني] - دليل ٤٦٠).

الفصل السادس عشر

مواقع النشاطات المختلفة في مدينة حلب وتصنيف فعاليتها في توزيعها المكاني وتطورها الحديث

إن مواقع النشاط الاقتصادي في مدينة حلب التاريخية القديمة تخضع في تنظيمها إلى تصنيف دقيق شامل متعدد المناحي والمضامين. وقد أشير عدة مرات فيما سبق إلى أن الفصل المميز للعديد من المدن الشرقية بين مناطق السكن والسوق كمركز للتجارة والحرف لا ينطبق إطلاقاً على توزيع فعاليات الاقتصاد الحضري في حلب. وبمقارنة حلب مع العديد من المدن التجارية والصناعية الكبيرة الأخرى في الشرق - كتبريز أو أصفهان، وكبغداد أو دمشق، وكتونس أو فاس - تبدو هذه المدن أبسط في مظهرها وأوضح في بنيتها.

بيد أن هذا لا يعني أن الأسس الناظمة لتوزيع المواقع الاقتصادية مكانياً في المدينة الشرقية، التي تم تسليط الضوء عليها في بحث آخر (أ. فيرت E. Wirth، 1968، 1970) لا يسري مفعولها على حلب. لكن التحولات الجذرية، التي طرأت على بنية المدينة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، والاستمرارية غير المنقطعة لمنشآت القرون الماضية ولأهمية مواقعها، وتكيف المنشآت الاقتصادية والمواقع التجارية الموجودة تكيفاً مدهشاً مع السلع التجارية وتوجهات الإنتاج المتغيرة، وخصوصية حلب

المنبثقة من خلفيات تاريخية واجتماعية واقتصادية، أفضت مجتمعة إلى تصنيف شامل متداخل جداً للفعاليات والمواقع الاقتصادية، ينبغي التوقف عنده وشرحه شرحاً مستفيضاً. وتمثل الخارطة رقم (٣) التي قمت بإعدادها شخصياً (والكلام هنا للمؤلف أ. فيرت) محاولة لتجسيد هذه البنية، لذلك ينبغي الرجوع إليها خلال تتبع شرح هذا الفصل بأكمله.

١٦ - ١ المنطقة التجارية المركزية في إطار عدم تناظر شمال

وجنوب مدينة حلب

في حلب يُظهر حتى السوق المركزي، أي حتى الحي التجاري الرئيس للمدينة التقليدية داخل الأسوار، بعض السمات المميزة. فشريان هذا السوق الرئيس، ومحور تخديمه في نفس الوقت، المتجه شرق غرب والممتد بدون انقطاع على مسار الشارع الهلنستي الرئيس، تقل أهمية مكوناته العمرانية وفعالياته الاقتصادية في ربه الغربي إلى حد كبير، ولا تزال الوظيفة السكنية للحارات المتاخمة لهذا الربع في مواضع منتشرة على مقربة مباشرة من المحور قائمة حتى الآن، كما أن معروضات الحوانيت المتواضعة، بل الفقيرة، المصطفة إلى جانب بعضها في هذا الربع مكرسة لخدمة شرائح ريفية شعبية ذات قدرة شرائية متدنية. لكن حتى في الأجزاء الوسطية المركزية، حيث يتسع محور السوق الرئيس ليمتد على ثلاثة وحتى خمسة أزقة متوازية في مسارها، تبدو نوعية المواقع وأهميتها متباينة جداً أيضاً؛ فهنا تباع التوابل وهنا تباع أيضاً المنسوجات الفاخرة والأقمشة النفيسة، أي أنه تتوفر هنا معروضات غالية الأسعار تختص بها الأسواق المركزية

عادة، وعلى مقربة منها تغص بعض أزقة السوق بمطاعم بسيطة صغيرة وبحوانيت بيع الخضار والفواكه.

إلى الشرق من الجامع الكبير وعلى تماس مباشر معه تنتشر رقعة مربعة الشكل تعود معظم مكوناتها العمرانية القديمة جداً إلى ما قبل العصر العثماني. ومن المفترض أن تمثل بنية أزقة السوق وردهاته الصغيرة، المتداخلة في بعضها على هذه الرقعة والمتواضعة معمارياً، أقدم سوق مسطح لمدينة شرقية لا يزال قائماً حتى اليوم. إن المكانة الاجتماعية التي تحظى بها الفعاليات المتمركزة هنا - والمتمثلة في صياغة الذهب وبيع المجوهرات، وفي بيع السجاد والبضائع النسيجية النفيسة - تتناقض إلى حد ما مع الأبنية القديمة الجديرة بالإكبار وإن كانت متواضعة في مظهرها. ويدل العديد من القرائن على أنه قامت قبل العصر المملوكي، شرقي الجامع الكبير في موضع هذا السوق المسطح القديم، قيسرية أشاد بها العديد من المؤلفين الذين عاصروها (قارن هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل الـ ١٢ من هذا الكتاب). وقد أمكن بذلك الحفاظ على مكانتها حتى يومنا الحاضر كمركز مرموق جداً على الدوام.

وإلى الغرب مباشرة من الجامع الكبير وعلى اتصال معه نجد أن حالة الأبنية وتنوع الاستثمار على عكس ما هو عليه الحال في شرقيه تماماً، فبعض الخانات الجميلة والعريقة يشغل معظمها عمال يقومون بتنظيف أكياس البالات القطنية وبفرزها وترقيعها. ومن المفترض أن يكون هذا التمرکز لأبسط أنواع الاستثمار الحرفي حديث العهد هنا: لأن التجار والمتعهدون الحليبيون لم ينصرفوا إلى زراعة القطن بكميات كبيرة في سهول الفرات

والخابور إلا منذ عام ١٩٥٢م (قارن أ. فيرت E. Wirth، ١٩٦٤). وقد أنشئت بعد هذا التاريخ مؤسسات لحلج وتسويق الأقطان في الأحياء الحديثة المنتشرة على أطراف مدينة حلب.

إن العديد من التجار وأصحاب الأعمال الذين انخرطوا في مضمار صناعة القطن كانت لهم في الأصل محلات بيع ومكاتب في الخانات القائمة في السوق المركزي. ويغلب الظن أنهم اعتمدوا على المواقع التقليدية واليد العاملة الحرفية لتصليح وتجهيز أكياس القطن. وكان ترقيع أكياس الحبوب وأقمشة التغليف الأخرى قبل ذلك يتم على الأرجح على مقربة مباشرة من الجامع الكبير. فمن أجل شحن الحبوب والصوف والصابون استوردت حلب قبل الحرب العالمية الأولى حوالي ٥٠ ألف إلى ٧٠ ألف كيس خيش سنوياً (أ. ويكلي E. Weakley، ١٩٨٨، ص ١٧٦ وما بعد)، وعلى خارطة أسواق حلب التي أعدها جان سوفاجيه J. Sauvaget سمي أحد أزقة السوق الممتدة على مقربة من الجامع الكبير في ذلك الحين سوق أقمشة التغليف أو سوق الأكياس الخام [أي سوق الجفاس - دليل ٧٨]. على كل حال يعتبر وجود "مرقعي" الأكياس على مقربة مباشرة من مسجد الجمعة [الجامع الكبير] في حلب دليلاً آخر على أن المكان الاجتماعي للتجارة والمهن المتمركزة في أزقة السوق المتصلة بالجامع مباشرة ليست بالضرورة في أعلى مراتبها (قارن أ. فيرت E. Wirth، ١٩٧٥/١٩٧٤، ص ٢٤٢ وما بعد).

إن قطاعات المدينة الواقعة داخل السور المتصلة بمحور السوق الرئيس وبالسوق المسطح القديم تُظهر عدم تناظر ملفت للنظر بين الشمال والجنوب. ويعود ذلك في أدراجه إلى بدايات القرون الوسطى، لأنه ضمن

الرفعة المربعة التي يحددها السور الزنكي الأيوبي، لا يتوضع محور السوق الرئيس المتجه شرق غرب في الوسط، وإنما مزاحاً باتجاه الجنوب إلى حد كبير نسبياً. فبين السوق المركزي وباب المدينة الجنوبي، باب قنسرين، ليس هناك سوى قطاع ضيق نسبياً فقط، تغطي فيه الفعالية السكنية على الفعاليات الاقتصادية. أما بين السوق المركزي وباب المدينة الشمالي، باب النصر، فثمة مساحة أكبر بكثير، وهنا أتيح منذ القرون الوسطى لبعض مراكز النشاط الاقتصادي الديناميكية المتباينة أن تظهر للوجود.

غير أن انتشار النشاط الاقتصادي باتجاه الشمال أكثر من انتشاره باتجاه الجنوب لا يُرد فقط إلى كون المساحات المعدة للاستثمار شمالي السوق المركزي أكبر بكثير من تلك المتوفرة جنوبه، فخارج أسوار المدينة أيضاً يلاحظ في حلب عدم تناظر في نفس الاتجاه بين الشمال والجنوب؛ فحتى عام ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م كانت المنطقة الواقعة جنوبي المدينة القديمة المسورة لاتزال غير معمورة نهائياً تقريباً. لقد حددت المقالع الحجرية الكبيرة والمقابر الواسعة الأرجاء ملامح المنطقة هنا، كما أن المزارات والمدارس المشهورة المنتشرة خارج باب المقام والتي تعود إلى القرون الوسطى لم تشيد أصلاً داخل المحلات السكنية وإنما في الجبانات. إضافة إلى ذلك لم تمتد عبر بابي المدينة الجنوبيين، باب قنسرين وباب المقام، أية طرق إقليمية وإنما مجرد دروب وممرات كانت تفضي إلى الحقول والبساتين المتاخمة مباشرة.

أما في شمالي المدينة المسورة فقد امتدت في أواخر القرون الوسطى على العكس من ذلك ضواحي مترامية الأطراف. ولم تعد هذه الضواحي منذ القرن الثامن عشر الميلادي بالتأكيد مجرد محلات سكنية وحسب، وإنما

تحولت إلى منطقة حرفية حيوية جداً. وكما بين المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube فيما سبق، فإن الحديد من القرائن يدل على أن الفعاليات الاقتصادية في الجزء الشمالي من المدينة القديمة داخل الأسوار قد ازدادت إبان القرن الأول من العهد العثماني وتخطت الأسوار باتجاه الشمال. بالإضافة إلى ذلك، فقد امتدت عبر أبواب المدينة الشمالية، باب الفرج وباب النصر وباب الحديد، طرق إقليمية هامة، ربطت حلبس بالريف الزراعي المأهول بكثافة كبيرة منذ القرون الغابرة.

لذلك نستطيع افتراض أن عدم تناظر المراكز الثانوية الأنف الذكر بين الشمال والجنوب داخل أسوار المدينة وخارجها يجسد توجهاً للتنمية العمرانية والتوسع العمراني باتجاه الشمال، أدى في أواخر العصر المملوكي على أبعاد تقدير إلى استيطان المحلات السكنية شمالي رقعة المدينة المسورة. وتبعاً لهذا الغرض كان من الضروري التعرف على بدايات عدم تناظر مماثل في منطقة السوق المركزي إبان نفس الفترة المبكرة على الأقل. ومع أن أية افتراضات عن القرون التي سبقت حكم نور الدين لن تكون أكثر من مجرد تأملات نظرية بحتة. لكن العديد من القرائن يشير إلى أن القطاع الواقع شمالي محور السوق المركزي كان منذ ذلك الحين وحتى بداية القرن السادس عشر الميلادي موقعاً مفضلاً. فهنا يقوم الجامع الكبير وهنا قامت الكاتدرائية البيزنطية القديمة التي تقوم على أنقاضها المدرسة الحلوية اليوم، وكما رأينا فقد قامت القيسرية المشهورة شمالي محور السوق الرئيس على الأرجح أيضاً. ولذلك كان من المنطقي أن يأتي اختيار أواخر الحكام المماليك لمواقع الخانات الفخمة الثلاث التي شيدت في عصرهم (خان أبرك - دليل ٦١، خان

أزتي مور - دليل ١٣٧، خان خاير بك - دليل ١٧١) شمالي محور السوق الرئيس كذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الأبعاد الخارجية لهذه الخانات متساوية إلى حد منفت للنظر. كما أنها تتطابق مع أبعاد المباني التي أنشئت على أنقاض القيسرية المشار إليها.

وبذلك تتبلور تماماً صورة حلب في الأعوام الأخيرة التي سبقت الاحتلال العثماني للمدينة؛ فهناك قطاع عريض حقاً شمالي محصور السوق المركزي استغل للبناء إلى أبعد حد في ذلك الحين؛ فهنا نجد الجامع الكبير والمدرسة الحلوية وأبنية السوق المسطح الذي قام على أنقاض القيسرية مباشرة، والخانات المملوكية الثلاث. على عكس ذلك، يبدو أنه لم تكن قد قامت بعد في عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م أية أبنية كبيرة فخمة في القطاع الممتد جنوبي المحور الرئيس للسوق المركزي. ولكن ربما وجدت هنا بعض المنشآت الاقتصادية الصغيرة. مع ذلك يغلب الظن أن الأبنية السكنية في القطاع الجنوبي قد تغلغت إلى حد كبير حتى وصلت إلى زقاق السوق الرئيس - كما كان عليه الوضع تماماً حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م في الثلث الغربي من محور السوق. في شرقي المحور فقط، عند سفح تل القلعة، قامت "دار العدل" في القرن الثالث عشر الميلادي وعلى أنقاضها قامت من ثم السراي كمقر إقامة الباشا. وقد تهدمت هذه السراي إثر حريق نشب فيها عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م ولم يُعد بناءها بعد ذلك، تبعاً لما هو مدون على خارطة أعدها ج. روسو J. Rousseau ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و١٢٣٣هـ/١٨١٨م (روسو، ١٨٢٥، رقم ١٠). وهكذا بقيت هناك على مقربة من زقاق السوق الرئيس حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي منطقة

خالية من أية منشأة اقتصادية، أنشئ عليها فيما بعد عام ١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م أول مشفى عصري^(١) في مدينة حلب.

لذلك عندما قام الولاة العثمانيون في القرن السادس عشر الميلادي بتشييد أبنية أوقافهم الكبيرة، كان القطاع الممتد شمالي محور السوق الرئيس مشغولاً إلى حد كبير، أما إلى الجنوب منه فكانت لا تزال تتوفر هناك أراضي تكفي لتشييد منشآت ضخمة، أمكن شراءها أو الاستيلاء عليها. يتضح من ذلك أن الأبنية التي تعود إلى أوائل العصر العثماني وإلى ذروته - خاصة تلك التي تُعد أكبر خانات حلب وأفخمها: خان الجمرك (دليل ٨٩) وخان العلية (دليل ١١٥) وخان الفرايين (دليل ١٥١) بالإضافة إلى المنشأتين الدينيتين الكبيرتين: جامع البهرمية (دليل ٤٢) وجامع العادلية (دليل ١١٣) - قد قامت جنوبي محور السوق الرئيس. وهنا أمكن للمرء أن يخطط دون مراعاة المكونات العمرانية القائمة، لذلك يظهر العمران في الجنوب أفخم في ملامحه الأساسية ويبدو في امتداده على مساحات كبيرة متكاملًا.

بيد أن الاستمرار في تفضيل المنطقة المتاخمة جنوباً لمحور السوق المركزي ارتبط بتوفر مجموعة عقارات كبيرة متلاصقة. فعندما اكتمل إعمار القطاع الجنوبي من الحي التجاري المركزي على شاکلة القطاع الشمالي، عندها ابتداءً عدم تناظر بين الشمال والجنوب داخل الأسوار وخارجها ليسود ثانياً وليأتي في صالح المواقع المتمركزة شمالي المحور الرئيس. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تكاد التطورات الحديثة المتأثرة

(١) يشار هنا إلى المشفى الوطني - دليل ١٦١، الذي لا يزال مبناه يقوم تحت القلعة إلى الشرق من سوق الزرب مباشرة، ويستغل حالياً كمعهد صحي تابع لوزارة الصحة .

بالمؤثرات الغربية العصرية تتركز كلها تقريباً في القطاع الشمالي من السوق المركزي.

بالرغم من ذلك لا تزال الفترة الزمنية القصيرة نسبياً والفريدة تاريخياً، التي توضع خلالها مركز نقل التطور في الجنوب، تلقى بظلالها حتى اليوم: فأبنية الخانات العثمانية الكبيرة في الجنوب فخمة جداً ومكانة مواقعها مرموقة جداً إلى حد أن مكاتب ومخازن التجارة الراقية، المتمثلة بتجارة الجملة بالخيوط والأقمشة والمنتجات النسيجية، لا تزال تتمركز كما في السابق جنوبي زقاق السوق الرئيس. كما أن العديد من الخانات الصغيرة الحديثة، التي حشرت في وقت لاحق في الفجوات التي كانت لا تزال قائمة بين الأبنية الكبيرة الفخمة، أو التي أضيفت لاحقاً على أطرافها، تشغل معظمها هذه التجارة المرموقة جداً على الصعيد الاجتماعي. والشيء نفسه ينطبق على بعض الأبنية السكنية التي تقوم على مقربة مباشرة من السوق والتي جرى تحويلها على مدار الأعوام المائة الأخيرة إلى مواقع لتجارة الجملة بالنسيج أو أعيد بناءها.

على كل حال يلاحظ المرء بوضوح تام، أن المنطقة الواقعة جنوبي محور السوق الرئيس تمثل اليوم أكثر من أي وقت مضى الجزء الخلفي من المنطقة التجارية المركزية: فالأزقة المتفرعة عن السوق المركزي باتجاه الجنوب - باستثناء الزقاق المؤدي إلى باب قنسرين - تستقطب على طرفيها في مواقع اتصالها مع السوق حوانيت صغيرة على كل حال، لكنها تشكل فيما يلي ذلك أزقة سكنية بحتة ذات واجهات مصمتة خالية من النوافذ. لكن ذلك لا يعني أن السوق لم يخلق أي نشاط في طرفه الجنوبي: فهناك عدد غير قليل

من الدور في الأحياء السكنية المتاخمة للسوق في جنوبه لم يعد يُسكن وإنما أصبح يُستغل لأغراض تجارية. لكن ذلك لا يشكل إلا استثناءً، فإلى هذه الدور التي وجدت للسكن فيما مضى لا تنتقل أية مكاتب لتجارة الجملة وإنما ورشات حرفية بسيطة لإنتاج النسيج (تعتمد غالباً على ماكينات بدوية). وعلى نحو مماثل تماماً فقد تم في القرن التاسع عشر الميلادي تحويل خانين كبيرين (دليل ٤١١ و ٤١٧) في هذا القطاع الجنوبي من المدينة القديمة، استخدما في السابق كمقر عمل ومكان إقامة لتجار جملة وتجزئة، إلى منشآت حرفية لإنتاج الصابون.

١٦ - ٢ المراكز الثانوية والمواقع الاقتصادية

خارج المنطقة التجارية المركزية

لتختصر الموضوع على النحو التالي: بصرف النظر عن التباين العمراني المتنوع وعن عدم تناظر الشمال والجنوب فإن أزقة السوق المركزية متداخلة عمرانياً ووظيفياً بمجموعات المنشآت الاقتصادية والاستثمارات التجارية المتصلة بها جنوباً وشمالاً تداخلاً وثيقاً إلى حد نستطيع معه دمج المجموع بأكمله ضمن حي تجاري تقليدي مركزي، أطلق عليه جان سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) تسمية "المدينة"^(١). من هذا الحي التجاري المركزي تتبثق شوارع أو بالأحرى أزقة تقضي إلى سبعة أبواب من

(١) "المدينة" تسمية لم يبتدعها ج. سوفاجيه J. Sauvaget للدلالة على الحي التجاري المركزي وإنما نقلها من اللغة المتداولة بين أهالي حلب الذين يطلقون حتى اليوم هذا الاسم على المنطقة المعنية الأنفة الذكر.

أبواب المدينة التسعة، تحولت علاوة على وظيفتها التخدمية للمناطق السكنية المتصلة بها إلى شرايين للتطور الاقتصادي، فعلى طول مجموعة أسواق محلية منتشرة خطياً، يزيد أو ينقص عرضها أو ضمن مجموعة مغلقة من الأحياء التجارية الثانوية تبدو الفعالية السكنية في هذه الحارات مختلطة بالفعاليات الاقتصادية إلى حد بعيد.

ثلاثة من هذه الشرايين والمحاور التخدمية المؤدية من المركز إلى أبواب المدينة - إلى باب قنشرين وباب أنطاكية وباب الجنان - مشيدة على نحو متواضع جداً، وتتحصر مواقع الفعاليات الاقتصادية المصطفة عليها على المسار الممتد داخل المدينة والمؤدي إلى أحد هذه الأبواب، ولا توجد خارج الأبواب أية استمرارية لها. وهناك ثلاثة شرايين ومحاور تخدمية أخرى - تقضي إلى باب النيرب وباب الحديد وباب النصر - تتمتع بأهمية أكبر، تحولت داخل الأسوار إلى مراكز ثانوية ذات وظائف أكبر من وظيفة سوق محلي، وتبعاً لذلك تستمر هذه المحاور الثلاثة خارج أبواب المدينة لتشكل مراكز حرفية مهمة بالفعل. أما المحور السابع، المفضي من المركز إلى باب الفرج، فقد تحول إلى شريان للتطور الحديث وإلى شارع تجاري غربي الطابع. لذلك أمكن أن يتبع به شمالي شرقي المدينة القديمة الحي التجاري الحديث بأكمله كاستمرارية له خارج الباب.

فيما يلي سنعمد بادئ ذي بدء إلى استعراض هذه المحاور السبعة استعراضاً عاماً في إطار تركيبية الاستثمار الحضري وترتيبها المكاني. فمن خلال دراسة مقارنة وإشارات عابرة يمكن إبراز الطابع المميز للمراكز الثانوية والأسواق المحلية المتفرقة إبرازاً معقولاً، كما يمكن بناءً على ذلك

توضيح أهميتها ووظيفتها في إطار الحيز الاقتصادي الحضري الشامل. وسنعمد من ثم (في الفصل ١٧-٢) إلى تقديم دراسة دقيقة وتحليل مستفيض لبعض المراكز المختارة.

١٦ - ٢ - ١ المحور الممتد من المركز إلى باب أنطاكية

إن صلة الوصل بين السوق المركزي وباب أنطاكية تتمثل في الربع الغربي من المحور الرئيس للسوق الذي أشرنا إليه في موضع سابق، ويمكن للمرء على هذا الأساس أن يلحقها بالحي التجاري المركزي أيضاً. أما انفصالها في وحدة مستقلة متميزة فيُستشف من خلال عمرائها ومن خلال الاستثمار الاقتصادي فيها: فالى الغرب من خان الجديد [الأول] (دليل ٣٩) وجامع البهرمية (دليل ٤٢) تختفي فجأة المنشآت الاقتصادية القديمة الفخمة، التي تنتصب مع الأبنية الدينية إلى الشرق من طرفي محور السوق المركزي. وابتداءً من هنا نجد كذلك، على الخارطة التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م أيضاً، أن الزقاق محاط بمحلات سكنية في شماله وجنوبه، كما نلاحظ أن وجود مسارين متوازيين يفسح مكاناً لزقاق بسيط آخر، لم يعد اليوم أيضاً مسقوفاً.

بمعزل عن ذلك فإن معروضات تجارة التجزئة في هذا الجزء المتوضع أقصى الغرب تُظهر أنه لم يعد هناك أي اعتماد على الحي التجاري المركزي، إذ يعتمد هذا الجزء بتشكيلته المكرسة للزبائن القادمين من الريف، أكثر على باب أنطاكية، الذي يتدفق عبره الفلاحون والقرويون إلى داخل المدينة لتأمين احتياجاتهم. وفي عام ١٣٥١هـ/١٩٣٤م كانت لا تزال تتوضع

هنا بضعة مصابغ أيضاً (سوريا. ١٩٣٢، ص ١٣٩)، وكما أن تسمية أقصى الغرب من هذا الزقاق بسوق الصباغين دليل على تراث حرفي قديم. إن الاستثمار الضعيف نسبياً للجزء المتوضع أقصى غرب محور السوق الرئيس يبدو واضحاً للعيان من جراء ملاحظة أن الزقاق المضاعف الممتد أقصى الغرب - الذي يدل على مسار المحور الرئيس الذي بلغ عرضه ٢٠ متراً في العصور القديمة - لم يعد اليوم مفعماً بالنشاط الاقتصادي: فالفرع الشمالي منه لم يعد من الممكن التعرف في جنباته على أية فعاليات اقتصادية تستحق الذكر. ففي شماله تقوم دور سكنية وتمتد أراضي مقفرة، وفي جنوبه تنتصب الجبهة الخلفية لحوانيت السوق المنفتحة على الفرع الجنوبي منه. ولذلك نجد أن هذا الزقاق مقفر من المارة أيضاً، كما نجد أنه يستخدم اليوم، أو يساء استخدامه بالأحرى، كمكان "لقضاء الحاجة" يسهل الوصول إليه بدون عائق (دليل ١٥).

وتبعاً لأهميته القليلة لا يوجد اليوم للمحور الرابط بين المركز وباب أنطاكية أية استمرارية خارج الباب أيضاً. إلا أن الأمر لم يكن كذلك على النوام. ففي أواخر العصر المملوكي انطلق من هذا الباب طريق إقليمي هام على جسر فوق نهر قويق باتجاه الغرب، وكانت المنطقة المحيطة بالباب مكان تجمع خانات كبيرة عديدة. وعندما توجب على الدباغات في عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م أن تتخلى عن مكانها داخل الأسوار لاستخدامات أخرى، فقد نقلت إلى حافة النهر غربي باب أنطاكية (راجع بهذا الخصوص هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل ٩-٢ من هذا الكتاب، انظر أيضاً ما ورد في وثيقة عند ج. سوافاجيه J. Sauvaget، ١٩٤١، ص ٢٦٤ وما بعد). وبقيت الدباغة الكبيرة، التي

شُيِّدَت في ذلك الحين وضمت فناءً داخلياً و٥٣ غرفة في الطابق الأرضي و٥٨ غرفة في الطابق العلوي ومساحتها ١٧٠ × ٤٠ متر (أ. ريمون A. Raymond، ١٩٧٧)، قائمة هناك ولم يتم هدمها إلا بعد الحرب العالمية الثانية. أما الأبنية الأخرى التي تبعت الدباغة التي أنشئت في القرن السادس عشر الميلادي وتمثلت في أربعة خانات وحمامين وجامعين فقد اختفت من الوجود قبل ذلك بزمان طويل، ولا تظهر خارطة روسو Rousseau التي تعود إلى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م سوى خانين فقط خارج الأسوار إلى جانب مبنى الدباغة بالإضافة إلى تكية [إشارة إلى الملاحنة - دليل ٢٢٧] تقوم وسط البساتين المنتشرة على ضفاف قويق. لكن هذه الخارطة تظهر أيضاً طريقاً آخر منافساً للأول يغادر المدينة باتجاه الغرب منطلقاً من باب الجنان ويفضي فوق جسر على نهر قويق إلى خارج المدينة. أما على الخارطة التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م فكان الطريق المتجه من باب أنطاكية باتجاه الغرب يمتد إلى البساتين المجاورة وإلى الدباغة القائمة على ضفاف النهر (حول ذلك انظر هـ - غاوبه في الفصول ٧-٦، ٧-٧، ٧-١٠).

بالإضافة إلى الشارعين المنطلقين باتجاه الغرب من بابي أنطاكية والجنان يمتد على الخارطة التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م شارعان واسعان آخران ينطلقان من باب الفرج باتجاه الغرب ويتخيطان نهر قويق عن طريق "جسر الكتاب" و"الجسر الحديد". وبذلك يمكن بوضوح تتبع انتقال طريق المواصلات، ومركز التبادل التجاري بين داخل المدينة والريف الغربي، على مر القرون من باب أنطاكية إلى باب الجنان إلى باب الفرج باتجاه الشمال. وقد ارتبط بهذا الانتقال تحول مماثل داخل الأسوار لأهمية

محاور ربط السوق المركزي بأبواب المدينة. ويمكننا على الأرجح استنتاج أن المحور الذي يربط المركز بباب الفرج بالضواحي الغربية الحديثة لم يحظ بأهمية كبيرة إلا بعد عام ١٤٨٥هـ/١٨٦٨م، أي بعد إعمار حي العزيزية، وعليه يمكننا استنتاج أن الأهمية القليلة حالياً للمحور الذي يربط المركز بباب أنطاكية جاءت نتيجة تطور حديث نسبياً.

والمدهش في الأمر أن الإجراءات العمرانية الحديثة الواسعة المدى لإعمار المنطقة الممتدة الواقعة غربي باب أنطاكية لم تؤد أيضاً حتى الآن إلى أي ارتفاع بالمواقع القائمة داخل الأسوار. لأن صالات بيع الخضار والفواكه [سوق الهال]، التي تقوم منذ عشرين سنة على الأرض الممتدة غربي باب أنطاكية، لم تشيد في الحقيقة باتجاه الغرب نحو الباب، أو بالأحرى نحو الشارع الذي يتقدم السور، وإنما باتجاه الشمال. وهكذا يبدو الطريق الذي يربط السوق المركزي بباب أنطاكية، بالرغم من قربه المباشر من المركز التجاري التقليدي الرئيس للمدينة، ممتداً في موقع طرفي جداً، ولذلك فإن موقعه غير مرغوب وأهميته الاقتصادية متدنية.

١٦ - ٢ - ٢ المحور الممتد من المركز إلى باب الجنان

يتمتع المحور الذي يمتد شمالي المحور السابق ويربط بين الحي التجاري المركزي للمدينة القديمة وبين باب الجنان بأهمية قليلة أيضاً. ولا يزال بالإمكان اليوم التعرف على هذا الشريان في القسم النائي منه عن المركز فقط والممتد باتجاه شمال غرب: فمع انعطاف هذا الشريان نحو الغرب ومن ثم نحو الشمال، على نحو قائم الزاوية في كل مرة، ينقسم

الشارع إلى ثلاثة أقسام تحيط بها دكاكين، تخدم المحلات السكنية المتاخمة. يتصل بذلك من ثم سوق محلي يمتد حتى الباب ويسقفه سقف خشبي مستو (سوق باب الجنان - دليل ٢١٢). وكما بين المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل السابع من هذا الكتاب، يمكن تتبع استمرار مركز بيع الخضار والفواكه هذا في مكانه حتى القرن العاشر الميلادي. والظاهر للعيان أن الطرق المفضية من داخل المدينة إلى البساتين المروية المجاورة التي انتشرت على ضفاف نهر قويق في الجهة الغربية قد امتدت على الأغلب على محور باب الجنان.

وحتى تاريخ بناء الأسواق المركزية المسقوفة [أي سوق الهال] على نهر قويق قبل قرابة عشرين عاماً قامت أسواق بيع الخضار والفواكه في حلب عند باب الجنان. وهنا تجمعت المحاصيل الزراعية القادمة من المناطق المروية المجاورة مع الفواكه والخضار والمواد الغذائية الواردة من الأردن ولبنان وغطوة دمشق ومن شمالي سوريا. وعن سوق باب الجنان هذا يكتب عبد الرحمن حميدة (١٩٥٩، ص ١٦٣) قائلاً: "من المألوف هنا كل يوم، خلال ساعات النهار الأولى، رؤية السماسرة والدلالين وتجار الجملة وتجار التجزئة والباعة المتجولين مع عرباتهم وموازينهم منهمكين في عملهم وسط جلبه البيع والشراء وضجة حركة الشاحنات الصغيرة والكبيرة، القادمة والمغادرة، وبين أكوام البطيخ والبرتقال وأضرفة السمن والزيت" (قارن أيضاً ج. سوفاجيه J. Sauvaget ١٩٤١، ص ٢٧٨ هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل السابع من هذا الكتاب). أما اليوم فقد تم نقل سوق الجملة إلى الصالات الحديثة [في سوق الهال] المنتصبة غربي باب الجنان، كما تم هدم العديد من الأبنية، التي قامت شمالي

السوق المحلي التقليدي الصغير عند الباب مباشرة، من جراء فتح شارع حديث يربط شرق المدينة بغربها. فلم يعد من الممكن على سبيل المثال الاستدلال على موقع خان "دار كورة" الذي قام هنا فيما مضى كمستودع كبير للمواد الغذائية (خارطة روسو Rousseau ١٨٢٥، رقم ٩٣). أما خان الجفتك (دليل ٢٢٦)، المركز الهام للتجارة بزيت الزيتون منذ القدم، فلا تزال مكوناته قائمة حتى الآن. إن هذا الخان مع مجموعة الدكاكين، التي تحتل الأبنية الحديثة المنتصبة على طرفي شارع الاختراق - والقائمة على تجارة الجملة والتجزئة بالحبوب والبقول والزيت والصابون، ينم حتى اليوم عن تركيبة الموقع التقليدية لهذا المركز المحلي القريب من أحد أبواب المدينة: بيع المحاصيل الزراعية إلى السكان الحضريين وتأمين الاحتياجات اليومية والموسمية البسيطة لجمهور ريفي قادم إلى المدينة من أجل التسوق. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مهمة تموين المحلات السكنية المجاورة، فقد قامت غربي الباب مباشرة ضاحية سكنية قديمة جداً وبقيت على قيد الحياة إلى أن بدأ القيام في العقود الأخيرة بعمليات إزالة مناطق كاملة بغية تحديثها. وبالرغم من عمليات الإزالة هذه فقد بقيت ثمة مواقع خارج أسوار المدينة قائمة عند باب الجنان تفوق في عددها ما تبقى خارج باب أنطاكية: ففي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي أنشئت خانات ومخازن عديدة جنوبي باب الجنان متكئة على سور المدينة (خان الشرجي الأول - دليل ٢١٧، خان الشرجي الثاني - دليل ٢١٦، خان الشرجي الثالث - دليل ٢١٥، مخزن - دليل ٢١٨ و ٢١٩، سوق - دليل ٢٢٠، خان اسحق اسكندر - دليل ٢٢٢، خان أبو صالح الأسود - دليل ٢٢٣). من ناحية أخرى فقد أُشير فيما سبق إلى أنه كان قد انتشر في ذلك

الحين نقل البضائع بواسطة المركبات والعربات ذات العجلتين وذات الأربع عجلات، إلى جانب النقل على ظهور الدواب. وكان الموقع على مقربة من الباب وفي حضرة السور سهل المنال بواسطة المركبات والعربات على طريق عريض نسبياً، وتبعاً لذلك فإن إمكانيات وصول عربات النقل إليه متاحة. لذلك لا تزال الخانات والمخازن الأنفة الذكر الواقعة أمام السور تستخدم اليوم خصيصاً لتخزين كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية حلت إلى جانبها مؤخراً منتجات صناعية ضخمة.

وقد حظي السوق القائم عند باب الجنان بانتعاش جديد قبل قرابة عقد من الزمان، عندما أنشئت إلى الغرب منه محطة انطلاق باصات مركزية ربطت الريف بالمدينة. لأنه غالباً ما يأتي أهالي الريف، بعد انتهاء زيارتهم للمدينة وقبل انطلاق باصاتهم، إلى السوق المحلي القائم عند هذا الباب مرة أخرى ليقوموا بأخر تبضع لهم أو ليتزودوا بما يقتاتون به أثناء سفرهم. وغالباً ما يكون هناك حتى انطلاق الباص متسع من الوقت أيضاً يكفي لتناول وجبة سريعة أو لاحتساء فنجان من القهوة أو الشاي في أحد المطاعم الصغيرة البسيطة الموجودة هناك.

١٦ - ٢ - ٣ المحور الممتد من المركز إلى باب قنسرين

إن المحور الثالث الذي يربط السوق المركزي بأحد أبواب المدينة والذي ينحصر توضع الفعاليات الاقتصادية فيه في الجزء الممتد منه داخل الأسوار فقط، هو المحور الممتد بين الجامع الكبير وباب قنسرين القائم في السور الجنوبي. ويدل الكم الهائل نسبياً من الأبنية القروسطية القائمة على

طرفي المحور على أنه شكل محور تخديم هام داخل المدينة في أوائل العصر المملوكي. وتبعاً لذلك فإن السوق المحلي، الذي يدين بنشأته هنا إلى تدفق المارة، يعود بالتأكيد إلى القرون الوسطى أيضاً. إن الجزء الجنوبي من هذا المحور الممتد حتى باب قنسرين لا يزال يقوم حتى اليوم بتخديم المحلة السكنية المحيطة به والتي تحمل اسم الباب، أما القسم الشمالي منه فقد اندمج بالسوق المركزي مع الأيام. وتدل الخانات الواقعة في جنوبه على أن السوق المركزي قد زحف في القرن التاسع عشر الميلادي باتجاه الجنوب على طول مسار هذا المحور.

وإذا أمعنا النظر أكثر يتضح عندئذ أن مواقع المسار الجنوبي تتوضع في "الطرف الخلفي" من الحي التجاري المركزي الذي تركز تطوره باتجاه الشمال. وقد أشير فيما سبق إلى أنه تم في القرن التاسع عشر الميلادي تحويل بعض الخانات الفخمة القائمة هنا إلى مصابن (دليل ٤١١ و ٤١٧). أما خان فنصة الثاني (دليل ٤٠٨) فقد سلم من مثل هذا المصير. إن وجود بوابة فيه تفضي إلى خارج الأسوار - تم فتحها حديثاً - وأخرى تفضي إلى داخل الأسوار ساعد على سهولة الوصول إليه على نحو ممتاز، خاصة بواسطة عربات النقل الثقيلة، فتحول إلى مركز لشحن البضائع إلى خارج المدينة القديمة وتفريغ البضائع الواردة إليها.

فيما عدا ذلك فإن بضائع السوق المحلي الممتد شمالي الباب والمسقوف جزئياً تسقيفاً حديثاً تكاد تكون مكرسة لتأمين احتياجات أهالي المحلات السكنية المتاخمة. وإلى الجنوب من الباب وسور المدينة مباشرة امتنكت أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية مقابر شاسعة ومقالع واسعة، ولم

ينطلق من هذا الباب إلى الأرياف أي طريق، كان بمقدوره لو وجد أن يشد أهالي الريف إلى المدينة ليقوموا بتأمين احتياجاتهم منه. وعلى خارطة روسو Rousseau، التي تعود إلى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م، لا يظهر على المنطقة الواقعة خارج الأسوار عند باب قنسرين سوى بضع ورشات للحبالين (صانعي حبال) فقط، قامت داخل المقالع الحجرية (رقم ٨٦، المغاير) بالإضافة إلى سجن حكومي وجد غربي الباب مباشرة (رقم ١٢٣، الحبس). لذلك فقد توضع الباب الجنوبي، باب قنسرين، ولا يزال يتوضع في منأى عن حركة أهالي المدينة وأهالي الريف إلى حد كبير.

١٦ - ٢ - ٤ المحور الممتد من المركز إلى باب النيرب

على عكس محاور الربط الأخرى التي تم استعراضها بسرعة حتى الآن يندرج المسار الجنوبي الشرقي الممتد بين الحي التجاري المركزي وبين باب النيرب في عداد تلك المواقع الاقتصادية في المدينة القديمة، التي يمتد فيها السوق المحلي والمركز التجاري الثانوي داخل الأسوار إلى خارج الأسوار ليشكل مركزاً لصاحية تقوم هناك. لقد انتشرت شرقي المدينة المسورة وشماليتها في القرون الماضية ضواحي سكنية مترامية الأطراف. وتبعاً لذلك لم تكن المواقع القريبة من الأبواب في القطاعات الشمالية والشرقية خارج سور المدينة مراكز تبادل تجاري بين المدينة والريف الزراعي وحسب وإنما مراكز تبادل تجاري بين المدينة والضاحية أيضاً.

إن المحور الجنوب الشرقي الممتد بين السوق المركزي وبين باب النيرب متواضع في عمرانه جداً إذا ما قورن مع محاور الترخيم الثلاثة الأتفة

الذكر. ومع أنه ينطلق داخل السور باتجاه الغرب نحو السوق المركزي، إلا أنه لا يصل إليه مباشرة وإنما إلى ميدان كان لا يزال حتى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م يمتد جنوبي تل القلعة. وهنا أقيم منذ أواخر للقرون الوسطى وحتى عام ١٩٤٨م سوق الجمعة، الذي لا يزال إلى حد ما يعتبر بالنسبة لأهالي الريف الزراعي مركز تبادل تجاري أهم من السوق المركزي. ولم يأت العمران على المساحات الشاسعة التي انتشر عليها سوق الجمعة فيما مضى إلا في السنوات الخمسين الأخيرة فتحوّلت إلى أبنية حكومية ومبان سكنية طابقية وحدائق.

بيد أن بإمكان المرء اعتبار الخانات الخمسة، التي أنشئ معظمها في القرن التاسع عشر الميلادي (خان اللباجي - دليل ١٥٥، خان الخنادي - دليل ١٥٦، خان الناصر - دليل ١٥٧ و ١٥٨، خان الشونة - دليل ١٦٠)، بمثابة امتداد على شاكلة سوق للمحور الجنوبي الشرقي أو بمثابة توسع متواضع للحي التجاري المركزي باتجاه الجنوب. وقد تمثلت أهم سمة مميزة لموقعها - كما هو الحال بالنسبة للأبنية المماثلة القائمة جنوبي باب الجنان - في سهولة وصول العربات والمركبات إليها على نحو جيد وغير محدود. وتبعاً لذلك يعود تاريخ بنائها أيضاً إلى تلك العقود التي جلبت معها استخدام العربات في ميدان المواصلات إلى حلب.

إن السوق المحلي الواسع النطاق الممتد على المحور الجنوبي الشرقي محاط، سواءً داخل الأسوار أو خارجها، بخانات تكاد تعود جميعها إلى أواخر العصر العثماني وتبدو واسعة في أبعادها أكثر من المعتاد. ويدل ذلك على وظيفتها الأصلية: كمركز تجاري لتسويق السلع الاستهلاكية الزراعية، على

الأخص الصوف، وكمركز لعلف المواشي وتسمينها إلى أن يحسن نبحها تغطية لاحتياجات أهل المدينة. أما المنشآت الدينية والحمامات القائمة على طول هذا المسار فيعود معظمها إلى أواخر القرون الوسطى. وقد ساهمت بالتأكيد مع الأسواق التي قامت داخل باب النيرب وخارجيه في تأمين احتياجات سكان المحلات السكنية المجاورة قبل كل شيء ولم تنتشر تجارة الجملة بالمحاصيل الزراعية الآنفة الذكر، ولم تقم تبعاً لذلك الأبنية التجارية الواسعة، إلا مع توطين البدو واستصلاح السهول الزراعية شرقي حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. بل وحتى في زمن ج. سوفاجيه J. Sauvaget كانت معروضات السوق القائم خارج السور مكرسة إلى حد كبير لتأمين احتياجات البدو، وكانت الطرق المؤدية من باب النيرب باتجاه الشرق والجنوب الشرقي أهم طرق مواصلات بين حلب ومراعي واحات الصحاري السورية.

أما اليوم فإن معروضات التجار والحرفيين في هذا السوق المحلي الجنوبي الشرقي مختلطة جداً. إذ لا يزال هذا السوق يخدم إلى حد ما الأهالي القاطنين في المحلات السكنية المتاخمة ويقوم كذلك إلى حد ما بتخديم أهالي الريف وبتأمين احتياجات البدو. أما الخانات الكبيرة فقد طرأ على وظيفتها منذ أيام ج. سوفاجيه J. Sauvaget تحول ملفت للنظر: فلم يعد معظمها يؤدي دوره كمركز تجاري لتسويق المحاصيل الزراعية أو لتسمين المواشي أو كإسطبل للدواب وإنما تحولت إلى مراكز حرف تقليدية ومهن يدوية.

١٦ - ٢ - ٥ المحور الممتد من المركز إلى باب الحديد

إن المحور الشمال الشرقي، الذي يربط باب الحديد بالحي التجاري المركزي، لم يتم تشكيله أيضاً كسوق محلي أو كموقع للنشاط الاقتصادي على كامل طوله، فهو يتفرع في الجزء الغربي منه وينقطع عند تل القلعة الواسع النطاق. إن المكونات العمرانية لهذا المحور والحوانيت القائمة على طرفيه اليوم تساعد على استنتاج أن تدفق حركة المارة بين الباب الشمالي الشرقي، باب الحديد، والسوق المركزي قد صب جنوبى تل القلعة. حيث امتد إلى هنا أيضاً الميدان الذي أقيم عليه سوق الجمعة. وكما هو الحال تماماً بالنسبة لزوار المدينة الذين تنفقوا عبر الباب الجنوبي الشرقي فقد حرص هذا السوق الأسبوعي الحيوي على زيارة المدينة أولئك الذين قدموا من الشمال الشرقي أيضاً أكثر بكثير مما حرصتهم أزقة منطقة السوق المركزي.

إن مواقع النشاط الاقتصادي على طول المحور الشمالي الشرقي تبدأ من عند السطح الشرقي لتل القلعة، حيث يتفرع زقاق السوق المؤدي إلى باب الحديد عن الطريق الدائري الملتف حول القلعة. وعلى مساره باتجاه الشمال تلبى معروضات الحوانيت المنتشرة على طرفي الزقاق أول ما تلبى احتياجات أهالي المحلات السكنية المتاخمة. ويتغير الطابع، سواء طابع الأبنية أو طابع معروضات الدكاكين، أول ما يتغير في ثلث المحور الأخير الذي يتقدم باب الحديد داخل السور؛ حيث يقوم الجزء الجميل جداً والمتكامل معمارياً والمسقوف من السوق (سوق البياضة - دليل ٣١٧)، وحيث تحل محل تجارة التجزئة القائمة على تأمين احتياجات المحلات السكنية اليومية ورشات لتصنيع الخشب والحديد بالطرق اليدوية تعكف على إنتاج الأدوات الزراعية

التي يحتاجها أهل الريف (المحاريث والمجارف والمعازق ومزالق دارسات الحبوب ومقايض الأدوات الزراعية وهياكل المروج الخشبية إلخ..).

وكان امتداد المحور الشمالي الشرقي خارج الأسوار، أي سوق بانقوسا، يشكل بأبنيته ووظيفته حتى في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أجمل وأنشط سوق محلي خارج الأسوار في حلب (انظر شكل ٦٩). ولكن عندما جاء المؤلف أ. فيرت E. Wirth إلى حلب أول مرة في خريف عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، وجد أمام باب الحديد مباشرة عوضاً عن السوق الذي قام ج. سوفاجيه بتوثيقه عام ١٣٦٠هـ/١٩٤١م مساحة شاسعة خالية من أي بناء. تلى ذلك في عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م شق طريق من هذه الساحة باتجاه الشرق، بغية مد شارع حديث يربط المدينة بخارجها، مخترقاً النسيج العمراني القديم، ولم يبق من هذا السوق إلى اليوم سوى الجزء الممتد إلى الشرق من حمام رقبان (دليل ٥٤٩).

إن الخانات العديدة، التي تقوم على طرفي مسار سوق بانقوسا، كانت في فترة ما بين الحربين العالميتين تعتمد حصراً تقريباً على زبائن قرويين تدفقوا إلى المدينة: وبناءً على الرسومات التوضيحية التي تركها لنا جان سوفاجيه (١٩٤١، شكل ٦٠) فقد استخدمت جميع هذه الخانات كمستودعات للحبوب. فهنا تواجد في ذلك الحين إذا تجار الجملة، الذين احتكروا تسويق الحبوب الواردة من الجهة الشرقية. أما اليوم فيتم تفريغ الحبوب وتخزينها في المواقع التي يسهل وصول السيارات الشاحنة إليها والموزعة على طول المحلق الحديث الممتد في حضرة سور المدينة الشرقي، حيث أنشئت إبان فترة الانتداب الفرنسي، ولكن بعد عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م أيضاً، مستودعات

ومخازن كبيرة. أما في خانات سوق بانقوسا التي لا تزال قائمة فقد توطنت اليوم - على غرار ما هو عليه الحال في السوق الممتد على المحور الجنوبي الشرقي داخل الأسوار وخارجها - حرف تقليدية ومهن يدوية، تعكف على إنتاج بضائع غربية الطابع (تجارة أثاث، صناعة غزل ونسيج وما شابه ذلك بالإضافة إلى مصبغتين).

١٦ - ٢ - ٦ المحور الممتد من المركز إلى باب النصر

إن أكثر أنماط تكيف مواقع الفعاليات الاقتصادية مع الاحتياجات الاجتماعية تعقيداً، نجده على المحور الممتد بين الأقسام المركزية من السوق الرئيس وبين باب المدينة الشمالي باب النصر. فعلى الطريق المتعرج الممتد غربى خان قورد بك (دليل ٢٦٥) تشكل هذا المسار على طول امتداده، حتى في الضاحية الشمالية الواقعة خارج سور المدينة، كمركز نشاط اقتصادي. ومع أن الجزء الجنوبي منه، الممتد بين الأقسام المركزية من السوق الرئيس وبين شارع [السجن] الحديث، الذي يخترق المدينة القديمة من الغرب إلى الشرق، يؤمن احتياجات المحلات السكنية المتاخمة، إلا أن هذا التخصيم لا يحتل سوى المرتبة الثانية من بين مهامه. فالأصناف المطروحة في هذا الجزء - والمتمثلة في أدوات منزلية وأثاث منزلي ولحف وأحذية وبضائع استهلاكية بسيطة مستوردة - تتم وتوسع نطاق مجموعة معروضات السوق المركزي. وكما هو الحال في بازار مدينة بغداد بالضبط، ينبغي في حلب أيضاً ضم المحور المتفرع عن الحي التجاري المركزي باتجاه الشمال أو بالأحرى باتجاه الشمال الشرقي، من حيث وظيفته وليس من حيث عمارته، إلى السوق المركزي.

وفي المنطقة التي تتربع فيها خانات اسطنبول (دليل ٢٥٨) وحاج موسى (دليل ٢٦٠) والنتن (دليل ٢٦٢) والأعوج (٢٦٤) وقورد بك (دليل ٢٦٥) والبرنتقال (دليل ٢٦٦)، وفي منتصف الطريق تقريباً ما بين المحور الرئيس للسوق المركزي وباب المدينة الشمالي [أي باب النصر] أقحم مركز اقتصادي ثانوي كبير نسبياً، عرف ويعرف بسويقة علي. في هذه المنطقة قام في العصر المملوكي على الأرجح سوق محلي ضم على الأقل خاناً واحداً (قام على أنقاضه فيما بعد خان قورد بك - دليل ٢٦٥). ثم تسنى لهذا السوق المحلي في القرن الثامن عشر الميلادي أن يتحول إلى مكان لاستثمارات تاجر جملة ثري، عرف بحاج موسى الأميري وقام ببناء أربعة خانات كبيرة أخرى فيه، وأن يتطور من جراء ذلك إلى مركز تجاري وحرفي هام، يقوم بين السوق المركزي والمواقع القريبة من باب المدينة الشمالي داخل الأسوار وخارجه ويتمتع باستقلالية تامة. ومع أن الشارع الممتد شمالي هذا السوق مباشرة [المعروف بشارع السجن] الذي يخترق المدينة القديمة من الغرب إلى الشرق قد أزال جزءاً لا بأس به من بنيته العمرانية، إلا أنه لا يزال من الممكن أيضاً التعرف على ملامح تجارة التجزئة القائمة هنا. أما تخديم الخانات الأنفة الذكر فيتم عن طريق أزقة السوق المتشعبة والمسقوفة أو المغطاة جزئياً والمتكاملة. وفي مساره بعد ذلك حتى باب النصر نجد أن الزقاق الممتد على المحور الشمالي مسقوف في معظمه تسقيفاً حديثاً، ويؤمن بمعروضاته الوفيرة من الحاجيات اليومية والموسمية البسيطة احتياجات المحلات السكنية المتاخمة. ولأن العديد من صناعات الأحذية قد استقرت في الخانات المجاورة وجهزوا ورشات عمل لهم فيها، فإن تجارة الأحذية تشكل بوضوح أهم

أصناف تجارة التجزئة التي تشغل السوق. وعلى نحو مماثل للمركز التجاري الثانوي المتصل بهذا السوق في جنوبه (والذي تشكله خانات حاج موسى والتتن والأعوج والبرنتقال وقورد بك) تقوم أيضاً في أقصى شمال هذا المحور وعلى مقربة من الباب داخل الأسوار ثلاث منشآت اقتصادية كبيرة على اتصال مباشر مع زقاق السوق: فهناك قيسرية مكونة من طابقين منفتحين على فناء داخلي كبير - تعد أكبر قيسرية في حلب وتعرف بـ قيسرية الملقية (دليل ٢٧٩) وهناك مصبنة الزنابيلي الأولى (دليل ٢٨٠) ومصبنة الجبيلي (دليل ٢٨١).

كذلك فإن نمط توضع الفعاليات الاقتصادية خارج السور، شمالي باب النصر، يبدو مختلفاً أيضاً عما هو عليه الحال على المحاور الممتدة عبر باب الحديد وباب النيرب: فمن كلا البابين الأنفي الذكر انطلق شارع هام نحو المناطق الشاسعة المحيطة بالمدينة؛ ولذلك ساد الانتشار الخطي غالباً للفعاليات والمنشآت الاقتصادية القائمة هناك، أما خارج باب النصر إلى الشمال منه فتتفرع شبكة شوارع تفرعاً شعاعياً لتقوم بتخديم المناطق السكنية والحرفية المترامية الأطراف والمكونة للضاحية الشمالية.

ومع هذا النمط يتطابق انتشار المنشآت والفعاليات الاقتصادية. ففي شمالي الباب مباشرة يتوضع هنا أيضاً مركز خدمة محلي قديم، يعود إلى العصر المملوكي على أقل تقدير، ويتضمن خانين مملوكيين بالإضافة إلى العديد من المساجد والحمامات والمنشآت الاقتصادية الحديثة. وبالتأكيد فقد استخدم الخانان في الأصل كمراكز تبادل تجاري وأماكن إقامة ومستودعات، نظراً لموقعهما أمام باب المدينة. أما اليوم فإن العدد الأكبر منها يستخدم -

كما هو الحال في الخانات القائمة في الضاحية الشرقية القديمة - كمراكز حرفية.

من هذا المركز الثانوي القديم ينطلق خارج السور زقاق، تحيط به حوائط على طرفيه، ويمتد باتجاه الشرق حتى الساحة المنبسطة أمام باب الحديد، ولا يمكن فهم مساره الموازي للسور وللشارع المحلق المخلف للسور إلا على ضوء الوضع الذي ساد قبل مستهل القرن العشرين الميلادي. ففي ذلك الحين لم يكن المسطح المنتشر أمام سور المدينة الشمالي مجرد شارع على الإطلاق، وإنما كان عبارة عن شريط حدائقي، أما في الجنوب فقد اتصلت مع السور مقابر واسعة. لذلك كان على جميع المارة عند الذهاب من منطقة باب النصر إلى منطقة باب الحديد أو بالعكس أن يسلكوا في ذلك الحين زقاق السوق الموازي للسور والممتد خارجه. أما اليوم فلا نجد هناك سوى بعض حرف تقليدية بسيطة قائمة حتى الآن (النحاسين والحدادين وآخرون يعملون على تحويل إطارات السيارات المطاطية البالية إلى شيء ينتفع به كالدلاء والزناجيل و...) تحت الخطى نحو الزوال: ففي عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م كان سوق النحاسين لا يزال مشغولاً على كامل طرفيه بالفعاليات وكانت الحرف لا تزال مزدهرة وكان هناك أيضاً العديد من الناشئة والشبان منخرطين في العمل، أما في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م كان عدد القائمين على عملهم في الدكاكين قليلاً وكان معظمهم رجال متقدمون في السن وكان العديد من الدكاكين والورش مهجوراً. على عكس حال الزقاق السابق، الذي تكاد تشغله حرف يدوية وحسب، هناك زقاقان، يمتد أحدهما باتجاه الشمال حتى المركز الحيوي الذي يضم مسجد الشيخ عبد الله (دليل ٥١٨) ومسجد قسطل الحرامسي (دليل ٥١٩)

وقسطل الحرامي (دليل ٥٢٠) وتربة المعظم (دليل ٥٢١) وخان [حالياً مصبغة] (دليل ٥٢٢) وقيسرية الحرامي (دليل ٥٢٣) ويمتد الآخر باتجاه الغرب حتى سوق حي " الجديدة "، ويغص الزقاقان بمواقع تُعنى بتخديم المحلات السكنية المتاخمة. وقبل النواة العمرانية لحي " الجديدة " بمسافة قصيرة جداً يتفرع من الزقاق المتجه غرباً زقاقان مسدودان يصبان في منشأة كبيرة مغلقة تتكون من قيسرتين (دليل ٦٨٤ و ٦٨٥). وبذلك يتضح إلى حد ما تصنيف للضاحية الشمالية في قطاعين - فهناك قطاع شرقي / شمالي شرقي تنتشر فيه الحرف على مساحات واسعة انتشاراً عفويّاً، وهناك قطاع شمالي / شمالي غربي تتمركز فيه خدمة المحلات السكنية والحرف في مركز حيوي ثانوي - تصنيف يتطابق مع الأحياء السكنية القائمة هناك: ففي القطاع الشمالي الشرقي تنتشر قيسريات في معظم المحلات السكنية الواقعة هناك انتشاراً عفويّاً، يعمل هذا الانتشار على تحويل المحلات السكنية القائمة هناك إلى محلات تختلط فيها الفعاليات السكنية والحرفية بعضها ببعض. أما في القطاع الشمالي الغربي فإن عدد القيسريات البعيدة عن المركز الحيوي يقل كثيراً وكثافتها تنخفض إلى حد بعيد.

بيد أن العديد من هذه المباني الحرفية اليوم مهجور أو مهمل أو متداع، ويظهر للعيان، من جراء مقارنة الخارطتين اللتين أعدهما المؤلف أ. فيرت E. Wirth في عامي ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م مع الخارطة التي تركها لنا ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١)، أن عملية انسحاب الورشات والمعامل من هذه المنطقة قد تسارعت في العقد الأخير تسارعاً كبيراً. لكنه كانت لا تزال تقوم هناك في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م عدة

حرف تقليدية صرفه، معظمها نادرة تقريباً، خصوصاً ما يتعلق منها بالنسيج اليدوي. عن هذه الحرف سيتم الحديث على نحو مستفيض في الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب. فيما عدا ذلك يتضمن الكتاب، الذي وضعه ج.ك. دافيد J. C. David والمنتظر صدوره في القريب العاجل، استعراضه على نحو مفصل جداً لنتائج دراسته حول الضاحية الحرفية الشمالية في مدينة حلب.

١٦ - ٢ - ٧ المحور الممتد من المركز إلى باب الفرج

لقد أشير أكثر من مرة فيما سبق إلى أن الساحة التي ينتصب فيها برج الساعة والتي تمتد في حضرة باب الفرج كانت قد تحولت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى مفصل مركزي بين المدينة التاريخية القديمة والمدينة العصرية الجديدة. لذلك يحظى منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بأهمية خاصة المحور الممتد داخل الأسوار، الذي يربط الحي التجاري في السوق المركزي بباب الفرج - وبالتالي بالمدينة الجديدة وبأحيائها التجارية الحديثة. وعلى هذا المحور لا توجد "أعلى" المواقع في المدينة القديمة وأكثرها أهمية وحسب، فالأبنية القائمة على هذا المحور كان قد جُدد معظمها في العقود الأخيرة من العصر العثماني وخلال فترة الانتداب الفرنسي، ولم يتبق من العمران القديم إلى اليوم سوى بقية متبقية موزعة على عدة مواضع منتشرة بين مباني سكنية وتجارية تعود في طرازها إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبين أبنية مكاتب وأبنية تجارية حديثة.

إن النصف الشمالي من مسار المحور الذي يربط باب الفرج بالجامع الكبير غير واضح على كل حال. لقد تدفقت جموع المارة حتى في عامي

١٣٨٠هـ/١٩٦١م و١٣٩٩هـ/١٩٧٩م عبر الشارع الضيق نسبياً والمنكسر عدد مرات (دليل ٢٣٨)، الذي يخترق حي بحسيتا. وإلى الغرب من هذا الشارع تم أثناء فترة الانتداب الفرنسي فتح شارع عريض مواز له تقريباً، تصطف على جانبيه اليوم مبان تجارية حديثة متعددة الطوابق. أما خط سكة الترام فقد امتد فيما مضى إلى الغرب أكثر فوق شارع محلق في حضرة سور المدينة القديم، ثم انعطف من ثم شرقاً إلى داخل المدينة القديمة بعد تدشين الشارع الحديث [شارع المتنبى] الذي اخترق المدينة من الغرب باتجاه الشرق (قارن خارطة رقم ٥).

لكن هذه الفروع الثلاثة تتوحد جنوبي الشارع الذي يخترق المدينة القديمة الأنفة الذكر في فرع واحد. وهذا الفرع الذي يتمثل في الشارع الممتد من الجامع الكبير باتجاه الشمال الغربي (والمعروف بشارع خان الحريرا (دليل ١٩١)، والذي أسقط على نحو مستقيم وعريض نسبياً على الخارطة العثمانية التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، يمكن اعتباره ذروة تنامي السوق المركزي باتجاه باب الفرج والمدينة الجديدة. على هذا الشارع تصطف في تسلسل تاريخي عمراني هام جداً خانات تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وإلى النصف الثاني منه، لم تكن بالنسبة لزمن إنشائها ضخمة جداً وفخمة جداً وحسب، وإنما ظهرت متأثرة أيضاً بتصاميم العمارة الغربية إلى حد كبير (انظر خان عمر شاهين - دليل ٦٥ وخان ميسر - دليل ٦٦). إلى الشمال من ذلك، باتجاه باب الفرج، ترتفع من ثم أبنية تجارية أو تجارية سكنية يحتل الطابق الأرضي منها دكاكين وأسواق تجارية.

وعلى طول محور باب الفرج لم تعد غالباً تجارة التجزئة تشغل حوانيت تقليدية، وإنما محلات تجارية ذات جامات عرض وفرش وإكساء على شاكلة النماذج الغربية. وتتمثل أهم البضائع المعروضة هنا في منتوجات نسيجية وألبسة مرتفعة الأسعار وغربية الطراز. إلى جانب ذلك تتوفر هنا تقنيات حديثة ذات عمر طويل وسلع استهلاكية غربية رخيصة. وتحتل المكاتب المتوسطة في الخانات والأبنية التجارية شركات استيراد المنتجات الصناعية الغربية وعيادات أطباء ومكاتب محامين وأصحاب مهن حرة أخرى، بالإضافة إلى فروع مصارف وشركات تأمين ودوائر حكومية. لقد عُرف الجزء الشمالي من محور باب الفرج أثناء فترة الانتداب الفرنسي بـ "شارع حمام النل" وعُرف الجزء الجنوبي منه في نفس الفترة بـ "شارع خان الحرير". وعلى هذا المحور قامت في عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م البنوك الثلاثة الحديثة آنذاك في حلب والمقهى الغربي الوحيد واستوديوهات المصورين الذين وُجدا في المدينة حينذاك (سوريا - ١٢٨٣٢، ص ١٣٧).

إن مجموعة هذه الفعاليات تمكن مثلما تمكن مجموعة الأبنية من التعرف على أن المحور الذي يربط المركز بباب الفرج لم يعد مجرد زقاق سوق أو مركز ثانوي أو جزء من الحي التجاري المركزي التقليدي. فهو يندرج تحت مجموعة "الشوارع التجارية القديمة الغربية الطابع"، التي استعرضها المؤلف (أ. فيرت E. Wirth، ١٩٦٨) بالتفصيل في بحث آخر. لكن في حين يتوجب على المرء البحث خارج الأسوار عن مثل هذه الشوارع التجارية في معظم المدن الشرقية الأخرى، في ضواحيها الجديدة وأحيائها الحديثة، استطاعت حركة التحديث والتغريب في حلب خلال الأعوام المائة

الأخيرة أن تصل بتجديداتها حتى مركز المدينة الواقعة داخل الأسوار. ولا ينضوي ذلك على إحياء سلبي إطلاقاً، فعلى الصعيد الاجتماعي الاقتصادي يساهم التحديث والتغريب اليوم في إبقاء المدينة التقليدية القديمة على قيد الحياة.

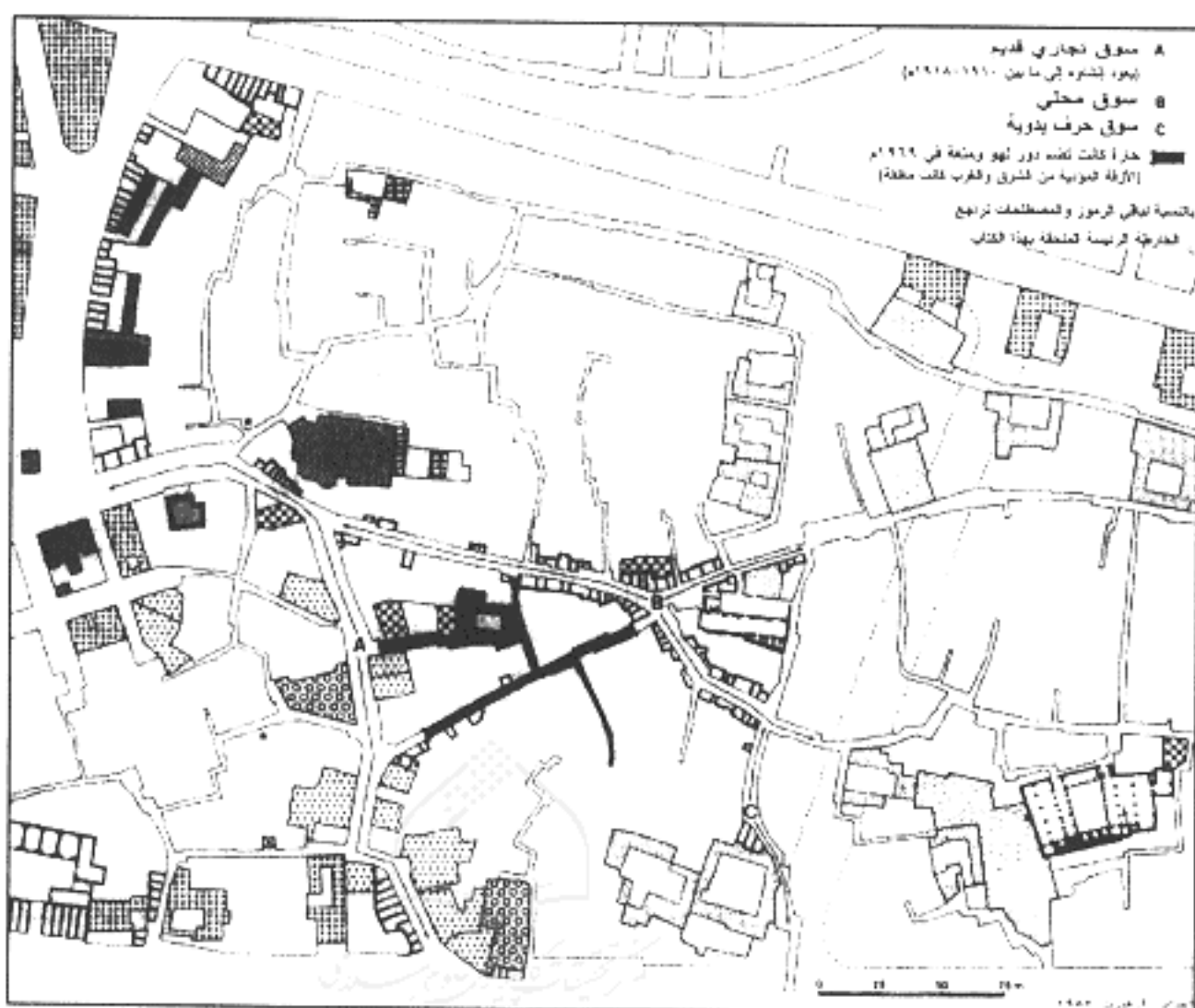
١٦ - ٢ - ٨ بحسيتا و " الجديزة "

إن حي بحسيتا الواقع داخل الأسوار، وحي " الجديزة " المتاخم له شمالاً خارج الأسوار، هما عبارة عن وحدتين مدينتين مستقلتين متميزتين ليس فقط من حيث الأهالي القاطنين فيهما وإنما أيضاً من حيث المواقع الاقتصادية القائمة فيهما بالتأكيد. وقد استطاع المؤلف أ. فيرت خلال أول زيارة له إلى حلب عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م أن يتعرف على حي بحسيتا كحي سكني قديم سليم تماماً ورائع جداً. مع العلم أن هذا الحي كان قد اخترقه قبل ذلك في غربيه تماماً " الشارع التجاري القديم الغربي الطابع "، الذي تم التعرف به للتو في الفقرة السابقة والممتد على مسار المحور الرابط بين السوق المركزي وباب الفرج. عن هذا الشارع تفرع باتجاه الشرق سوق بحسيتا المحلي البهي والحسن الترتيب، وعلى استمراريته باتجاه الجنوب الشرقي قام سوق حرف يدوية تقليدي (شكل ٦٧). وكان اليهود الذي شكلوا حتى قيام الحرب العالمية الثانية أغلبية سكان الحي قد هاجروا قبل عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م وحل محلهم نازحون مسلمون.

وعندما قام المؤلف أ. فيرت بإعداد خرائط هذا الكتاب في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م كان الشارع العريض [شارع عبد المنعم رياض]، الممتد إلى

الشرق من المسجد العمري (دليل ٢٣٢) مخترباً حي بحسبنا القديم، قد تم شقه في وقت سابق. وكان التثنت الاجتماعي قد ابتداء وكانت بعض الأزقة السكنية القديمة الواقعة جنوبي السوق المحلي قد تحولت مع سد المنافذ المؤدية إليها إلى حي دعارة وبغاء، يضم نور لهو. يرتادها زبائن غير ميسوري الحال (شكل ٦٧). وفي عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م أزيلت مساحات واسعة أخرى بغية تحديثها، وتظهر خرائطنا الوضع الذي كانت عليه المنطقة في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. لكن بين منتصف عام ١٩٨٠م وبداية عام ١٩٨٢م أي ما بين عامي ١٤٠٠ و ١٤٠٢هـ] أزيلت بدون مبالاة أيضاً الأبنية التي كانت لا تزال قائمة في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م (شكل ١٠).

على عكس ذلك، سلم حي "الجديدة" القديم القائم خارج الأسوار من الخراب حتى اليوم. إن نواة هذا الحي التاريخية عبارة عن مجموعة مبان عثمانية متصلة وتتكون من خان العرصة (دليل ٤٥٢) ومقهى ابشير باشا (دليل ٤٤٧) ومسجد ابشير باشا (دليل ٤٤٩) وثلاث قيسريات (دليل ٤٤٨ و ٤٥٠ و ٤٥١)، سيعكف ج. ك. دافيد J. C. David في القريب العاجل على دراستها على نحو مستفيض. أما السوق المحلي الذي يحد مجموعة المباني الأنفة الذكر شمالاً ويتوزع حول ساحة فقد اندثرت بعض حوائطه منذ قيام ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) بإعداد خرائطه. ومع أن هذا السوق يقوم مع الزقاق المتفرع عنه على خدمة المحلات السكنية المجاورة، إلا أن المرء يجد في بعض الشوارع الأخرى المجاورة لهذا المركز بضعة دكاكين أيضاً، تقوم على تأمين بعض الاحتياجات الموسمية (أثاث، بضائع نسجية، مصوغات ذهبية وفضية)، وكذلك ورشات حرف يدوية (صناعة أحذية).



شكل رقم (٦٧): بحسبنا عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

١٦ - ٢ - ٩ الأسواق المحلية الصغيرة

إن جميع المراكز الثانوية التي تم التطرق إليها حتى الآن تشترك مع بعضها في تجاوز وظيفة كل منها مهام سوق محلي بسيط. إلى جانب ذلك يوجد في حلب أيضاً عند تقاطع الشوارع أو عند تفرعاتها أو في المواقع المميزة الأخرى مجموعات حوانيت تقوم على تأمين احتياجات المحلات السكنية فقط. وغالباً ما يتسع زقاق السوق في مثل هذه المحلات ليشكل ساحة صغيرة. إن مثل هذه الأسواق المحلية يجدها المرء، على سبيل المثال، على

المحور الانسيابي إلى حد ما الذي يربط باب المقام بباب قنسرين (دليل ٧٣٤) وفي الشارع الممتد من باب النيرب باتجاه الشمال الشرقي (دليل ٥٧٥) وعند بعض تقاطعات الشوارع في الضاحية الحرفية الشمالية خارج الأسوار. كما يندرج تحتها أيضاً المركز الحيوي الواقع في الشمال تماماً من الضاحية المنكورة والذي يضم مسجد الشيخ عبد الله (دليل ٥١٨) ومسجد الحرامي (دليل ٥١٩) وقسطل الحرامي (دليل ٥٢٠) وتربة المعظم (دليل ٥٢١) وخان (دليل ٥٢٢) وقيسرية الحرامي (دليل ٥٢٣) (انظر خارطة رقم ٥)، كما يشمل هذا المركز منشأتين اقتصاديتين متخصصتين كبيرتين، لا تتدرج مثيلاتها عادة ضمن مكونات سوق محلي صغير بسيط. وكموقع لسوق ارتاده الناس بكثرة فيما مضى، سوق الأحد، فإن وظيفة هذا المركز أكبر من مهمة تخديم المحلات السكنية بكثير.

١٦ - ٢ - ١٠ المواقع المنتشرة على الشوارع

المحلة المغلفة للمدينة القديمة

مع أن معظم الشوارع المحلقة المطيفة بالمدينة القديمة محاطة بأبنية غربية حديثة، إلا أنها تتدرج في عداد المواقع الاقتصادية المتوضعة في مناطق المدينة القديمة. فحتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بقي أمام أسوار المدينة قطاع ضيق غير معمور، امتد مكان الخندق الذي أحاط سور المدينة فيما مضى والذي كان قبل ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي " شبه مريوم تفترشه مزروعات الخضار وأشجار الفواكه" (ج. ل. روسو J. L. Rousseau ١٨١٢، ص ٣). الأمر الذي مكن، منذ عام ١٣١٠هـ/١٨٩٣م

في سياق تخطيط غربي للمدينة، من تحويل البساتين أو الأراضي المقفرة المنتشرة هناك، أمام أسوار المدينة إلى شوارع مغلقة للمدينة القديمة عريضة نسبياً (شارع الخندق) دون أي تشويه للبنية العمرانية التقليدية.

وفي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م كان قد تحول على هذا النحو إلى شارع خدمي كامل الشريط الممتد أمام سور المدينة الشمالي ما بين باب الفرج وباب الحديد والجزء الشمالي من الشريط الممتد أمام سور المدينة الغربي ما بين باب الفرج وباب الجنان وكذلك الجزء الشمالي من الشريط الممتد أمام سور المدينة الشرقي ما بين باب الحديد وباب الأحمر. بعد ذلك وحتى عام ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م انضمت إلى هذه المجموعة شوارع مماثلة امتدت في الجزء الجنوبي من الشريط الممتد أمام سور المدينة الغربي وفي الجزء الجنوبي من الشريط الممتد أمام سور المدينة الشرقي (شكل ١٠). أما الشارع الممتد أمام السور الجنوبي، والمكمل لمجموعة الشوارع المغلقة للمدينة القديمة، فلم يُعبّد إلا في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. مع ذلك فقد كانت الأراضي المقفرة والجبانة الممتدة هناك صالحة قبل ذلك وقبل مد القميص الإسفلتي لمرور المركبات والسيارات.

إن هذا التسلسل الزمني في مد الشوارع المغلقة للمدينة القديمة خارج الأسوار ينعكس حتى اليوم في عمارة الأبنية القائمة على طرفي الشوارع المذكورة وفي طبيعة استثمارها: ففي القطاع الشمالي الغربي، الذي جرى مده وتعبيده قبل بقية الشوارع الأخرى والذي يمتد من باب الجنان إلى باب الفرج وحتى باب النصر تقريباً، تنتصب على طرفي الشارع غالباً أبنية ضخمة تجارية وحرفية وسكنية تجارية متعددة الطوابق تعود إلى ما قبل عام

١٣٣٢هـ/١٩١٤م، تفتتح عموماً على أفنية داخلية وتتصل غرف الطوابق العلوية فيها ببعضها عموماً عن طريق بلاكين تطل على الأفنية الداخلية. وبذلك يظهر الحفاظ على الملامح المعمارية الأساسية للخانات الحلبية حتى في القرن العشرين الميلادي أيضاً.

أما في القطاع الشمالي الشرقي، الذي يمتد من باب النصر مروراً بباب الحديد حتى باب الأحمر، والذي تعود الأبنية القائمة عليه إلى فترة الانتداب الفرنسي في معظمها، فالأبنية تبدو غير مكتملة ومتواضعة في عمارتها أكثر. وإلى الجنوب من باب الأحمر وحتى باب النيرب تنتشر في الغالب أحواش كبيرة من طابق واحد تضم مخازن ومستودعات. وكان القطاع الجنوبي حتى عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م غير معمر بعد في أماكن منه ومحاط بأبنية سكنية في أماكن أخرى.

وعلى نحو مطابق للأبنية نجد أن الاستثمار الاقتصادي في القطاع الشمالي الغربي يبلغ أشده. وقد لاحظنا آنفاً (في الفقرة رقم ٧ من هذا الفصل) أن اتساع الشارع المغلف للمدينة القديمة ليتخذ شكل ساحة عند باب الفرج وعند الزاوية الشمالية الغربية للمدينة القديمة المسورة يتمتع بأهمية خاصة كمفصل مركزي بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة ومحطة انطلاق لأهم خطوط السيارات في المواصلات القريبة والبعيدة، فضمن تجمع هائل جداً للفعاليات لا يزال يقوم هنا اليوم أحد أهم مراكز الاقتصاد والمواصلات في حلب، مركز يضم فيما يضم كراجات ومحطات انطلاق تكاسي، وورشات لإصلاح السيارات، وحوالي ٢٥ فندق ما بين صغير وكبير، ومطاعم بسيطة صغيرة ومقاهي ودور سينما وما إلى ذلك (انظر خارطة رقم ٥ - أ). وفي عام

١٣٧٨هـ/١٩٥٩م كانت لا تزال تتواجد هنا، في منطقة باب الفرج، أثني عشر محطة من محطات سفريات حلب الخمسة عشر في ذلك الحين (عبد الرحمن حميدة، ١٩٥٩، ص ١٧٥).

في القسم الغربي من الشارع الممتد أمام السور الشمالي والمتصل مع الشارع الأنف الذكر (المعنى في الفقرة السابقة) تسود تجارة التجزئة وتجارة الجملة وورشات السماكرة ومتعهدي التمديدات الصحية وبيع البضائع الحديدية والآلات اليدوية والبورسلان. إلى الشرق من ذلك تسود تجارة الجملة وورشات تصنيع الأخشاب والمعادن (أعمدة وجسور معدنية، صفيح، تنك، أسلاك،... إلخ..). وبين باب الحديد وباب الأحمر تصطف مستودعات تجارة الجملة بالحبوب إلى جانب الدكاكين التي تقوم على تأمين احتياجات أهالي الريف، وإلى الجنوب من ذلك، على طرفي الشارع المحيط بالمدينة القديمة تسود في مواقع متفرقة تجارة الجملة بالحبوب وبالاصواف، أما أمام السور الجنوبي فلم تكن هناك في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م أية فعاليات اقتصادية تستحق الذكر.

١٦ - ٢ - ١١ الأحياء التجارية الحديثة الغربية الطابع

إن إسقاط مواقع الفعاليات الاقتصادية القائمة في الأحياء السكنية الجديدة الحديثة أو على طول محاور الاختراق الحديثة الممتدة داخل المدينة القديمة، على خارطتنا أو توضيح ذلك في النص لا يدخل في إطار الدراسة التي بين أيدينا. على كل حال نتوضع الأحياء التجارية الحديثة القائمة خارج الأسوار في مدينة حلب خارج نطاق لوحة خارطتنا الرئيسية (خارطة رقم ١)، أما الفعاليات الاقتصادية على طرفي محاور الاختراق الحديثة في رقعة

المدينة القديمة فلم يكن من الممكن الأخذ بها بعين الاعتبار في دراستنا، لأنه عند قيامنا بإعداد الخرائط في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م كان العديد من الأبنية الحديثة المشادة هناك غير جاهز بعد للاستثمار. أما بالنسبة للمباني السكنية التجارية الجاهزة والتي تضم محلات تتقدمها أروقة في طوابقها الأرضية فقد كان الاستثمار فيها غير مستقر إلى حد أن أية محاولة لإسقاطه على الخارطة ستبقى فيما لو كنا قمنا بها غير ناجعة. لذلك يتضمن الاستعراض الشامل لكامل حلب على الخارطة رقم (٥) صياغة منقحة وفي بعض الأماكن معدلة لتمثيل المناطق الواقعة خارج إطار لوحة الخارطة رقم (١) على الخارطة العامة قام به المؤلف أ. فيرت E. Wirth عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. ويمكن التعرف على البنى الأساسية لتنظيمها العمراني من خلال ما يلي:

أ- عند الزاوية الشمالية الغربية للمدينة القديمة المسورة كان يتقاطع خط الترام اللذان دخلا حيز الاستخدام عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م واللذان لم يعد يعتمد عليهما اليوم؛ أحد هذين الخطين كان يربط في مسار امتد من الغرب إلى الشرق محطة الشام بميدان واسع توضع خارج السور إلى الجنوب الشرقي من باب الأحمر، وفي عام ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م جرى تمديد هذا الخط باتجاه الشرق داخل أسوار المدينة حتى السراي الجديدة. أما الخط الآخر فكان يربط في مسار امتد من الشمال إلى الجنوب حي الأرمن الحديث القائم شمالي المدينة القديمة بالحي التجاري المركزي في السوق وبياب أنطاكية (انظر الخارطة رقم ٥). بفضل خطي الترام هذين وعلى طولهما نشأت وترعرت شوارع تجارية حديثة وقامت مواقع لتجارة الجملة والحرف

الميكانيكية. وفي عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م أنشئت شبكة خطوط باصات النقل الداخلي وبدأ الاستغناء منذ عام ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م عن التراموايات تدريجياً. إلا أن المواقع التي ارتبطت بخطوط المواصلات القديمة - أي بخطي الترام - استمرت على قيد الحياة ولا تزال قائمة حتى اليوم (خارطة رقم ٥).

لقد تبعت خطوط الترام إلى حد ما مسار الشوارع المحلقة الممتدة أمام سور المدينة. وقد تناولنا فيما سبق مواقع النشاط الاقتصادي القائمة هناك. إن الخط المتجه من عند برج الساعة باتجاه الشمال [شارع التل] تصطف على طرفية دكاكين تؤمن احتياجات السكان اليومية والموسمية (خاصة الألبسة). وتندرج هذه الدكاكين بعمارتها وتخدمها شرائح ذات عادات استهلاكية حديثة ضمن "الشوارع التجارية القديمة الغربية الطابع". وعلى استمرارية هذا الخط باتجاه الشمال ومن ثم باتجاه الشمال الشرقي تحل الورشات الميكانيكية محل دكاكين تجارة المفرق شيئاً فشيئاً، إلى أن يحاط الشارع على طرفيه في حي الأرمن بورشات الإنتاج والإصلاح الميكانيكي. فهنا حيث تتمركز التخصصات الميكانيكية المختلفة يتم تصليح جميع أنواع السيارات والموتورات والماكينات، وعلى هياكل مركبات النقل القديمة يتم تجميع وتركيب هياكل باصات محلية بسيطة، ومن القطع التي بقيت صالحة للاستعمال من السيارات المحطمة في حوادث السير يتم تجميع سيارات صالحة للسفر، وهنا يتم أيضاً ترميم محركات الديزل والمضخات وكذلك إصلاح الآليات الزراعية والجرارات وما شابه ذلك.

ب- إن خط الترام المتجه من عند برج الساعة باتجاه الغرب يمتد على طول "شارع محطة الشام"، وقد تحول لذلك إلى محور تخديمي وشارع

تجاري رئيسي لتأمين احتياجات المدينة الجديدة في حلب [عُرف بشارع فرنسا ويعرف الآن بشارع شكري القوتلي]. فإلى الغرب مباشرة من سور المدينة وساحة باب الفرج تكون على طرفي هذا المحور مركز تجاري كبير غربي الطابع، احتل أجزاء واسعة من حي الجميلية، الذي شيد قبل قرابة مائة عام خلت كضاحية سكنية مرموقة، استوطنها اليهود غالباً. وعلى هذا المحور تركز نشاط سلطة الانتداب الفرنسي بإنشاء أبنية عامة.

وقد تم تصنيف هذا المركز التجاري الحديث في ستة مواقع مختلفة عن بعضها حتى في فعاليتها. وقد تم تمييزها عن بعضها بالرمز إليها على الخارطة رقم (٥) بالأحرف من A إلى H وبتهشيرات محددة، كما تم تقديم لمحة عنها في قائمة المصطلحات. لقد تحول القسم C المتاخم مباشرة للمدينة المسورة والواقع جنوبي "شارع المحطة" (والمعروف ببستان كل أب) في العقود الأخيرة من العصر العثماني إلى مركز تجاري حديث بالنسبة لزمانه، أما القسم الواقع إلى الشمال منه، والذي كان مقبرة قديمة إشار هنا إلى ما يعرف اليوم بمنطقة العبارة]، فلم يتم الالتفات إليه ولم يتم إعمارها وإشغاله بالمباني التجارية وبأسواق البيع الحديثة إلا بعد عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م (قارن خارطة رقم ٥).

ج- إن المنطقة السكنية الشرقية في الضاحية الشمالية التي تعود في جذورها حتى العصر المملوكي تمتد باتجاه الشمال إلى الأحياء السكنية الحديثة التي يشكل الأرمن غالبية سكانها والتي تتخللها على نحو كثيف منشآت حرفية. هنا نجد (انظر خارطة رقم H،٥) في مباني المصانع القديمة معامل متوسطة من حيث الحجم وبدائية من حيث الصناعة التي تستوطنها،

تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين الميلادي (مصانع ومناجم خصيصاً)، إلى جانب ورشات ميكانيكية حديثة التجهيز تعود في ملكيتها إلى مسيحيين أرمن قنموا إلى هنا بعد الحرب العالمية الأولى نازحين من تركيا. وإلى الشمال من ذلك، على ضفاف نهر قويق، تقوم معامل نسيج كبيرة عديدة تعود في نشأتها إلى فترة الانتداب الفرنسي (انظر الفصل ١٧-١).

د- إلى الغرب من المدينة القديمة المسورة أنشئت منذ الحرب العالمية الثانية مجمعات كبيرة لتأمين حركة النقل من المدينة وإليها لتموينها بالخضار والفواكه والمواد التموينية الأخرى (سوق الهال - محطة انطلاق باصات السفر). وإذا أخذنا بعين الاعتبار المدينة الحديثة المتاخمة شمالي ذلك مباشرة وخط سكة الحديد الممتد إلى الغرب من ذلك نلاحظ أن هناك توجهاً واضحاً لقطاع الخدمات باتجاه الغرب بالمقارنة مع توجه واضح لقطاع الحرف والصناعات نحو الشمال. ويعزى ذلك إلى استمرارية المكانة الاجتماعية المرموقة للضواحي السكنية الغربية وإلى أن خطوط مواصلات مدينة حلب، ليس فقط المنطلقة باتجاه الغرب (نحو موانئ البحر الأبيض المتوسط) وإنما المنطلقة أيضاً باتجاه الشمال (إلى تركيا) ونحو الجنوب خصيصاً (على محور حماه - حمص - دمشق)، تمر عبر أحياء المدينة والضواحي الواقعة في الجهة الغربية.

١٦ - المنشآت الدينية والحمامات

والمدارس والمقاهي والساحات العامة

لقد تمت الإشارة في مقدمة الفصل السادس عشر إلى أن مواقع النشاط الاقتصادي داخل المدينة القديمة منتظمة في تركيبة متشابكة متعددة

الجوانب. وقد استطعنا من خلال فهمنا للمحاور التي تربط مركز المدينة بأبوابها شعاعياً، من تصنيفها تصنيفاً مبرراً اقتصادياً إلى وحدات عمرانية متميزة عن بعضها بوضوح. ولا يخضع إلى هذا التنظيم العمراني القائم على خلفيات اقتصادية توزع مواقع أبنية الخدمات العامة - كالمنشآت الدينية والحمامات والمدارس - فانتشارها لا يتأثر إلا بشكل محدود بالسكن الاقتصادي؛ فالناس تقصد الجوامع عموماً والحمامات غالباً والمدارس حصراً من مواقع السكن وليس من مواقع العمل. لذلك يحتم توزيعها توزيعاً مبعثراً كتوزيع السكان على كامل رقعة المدينة. بيد أنه من الممكن التعرف من انتشارها على تمركز واضح على كل حال على طول المحاور الرئيسية، التي تستقطب حشود المارة وتخدم الأحياء السكنية (قارن هـ. غاوبه H. Gaube، في الفصل ٧-٥ من هذا الكتاب). إن هذه الشرايين تمثل مواقع رائعة للاستثمار ومتميزة اقتصادياً وعليها كان الإمداد بالمياه في القرون الماضية مضموناً أيضاً (قارن الفصل الـ ١٣ من هذا الكتاب).

أما فيما يتعلق بالحي التجاري المركزي في السوق، فمن الممكن تلمس تنافس واضح على المواقع الأفضل؛ وبصرف النظر عن مسجد الجمعة نجد أن لجميع المنشآت الدينية والحمامات والمدارس في السوق الرئيس مساحات وحجوم صغيرة جداً. فالأهالي العاملون في منطقة الأسواق يستطيعون في وقت الصلاة أن يأموا من أي مكان أقرب مسجد في دقائق معدودة سيراً على الأقدام، كما نجد هنا حمامات عديدة، بيد أن جميع هذه الأبنية صغيرة جداً - وفي ذلك دليل واضح على العقلية التجارية الحصيفة. ففي مدينة حلب التجارية الحرفية تبقى المواقع الهامة جداً والسهلة المنال

داخل المدينة القديمة مشغولة على نحو واضح للعيان تماماً بالمنشآت التجارية أكثر مما هي مشغولة بالمباني الدينية.

وتبعاً لذلك نجد أن الجوامع والمدارس العثمانية الضخمة المنتشرة على مساحات كبيرة قد شيدت على أطراف السوق المركزي (جامع البهرمية - دليل ٤٢، جامع العادلية - دليل ١١٣، المدرسة الخسروية - دليل ١٥٩) أو في الأحياء الواقعة خارج الأسوار (المدرسة العثمانية - دليل ٢٨٢، التكية المولوية - دليل ٢٢٧). وعندما اقتضى الأمر إنشاء مبنى ديني ومنشأة اقتصادية في مجمع متكامل بموجب وقفية خيرية، فقد جاءت المنشأة الاقتصادية على الساحة الأقرب إلى المركز والأسهل منالاً، في حين كان على المبنى الديني الاكتفاء "بالواجهة الخلفية" (على سبيل المثال: خان العلية - دليل ١١٥ وجامع العادلية - دليل ١١٣ وخان الشونة - دليل ١٦٠ والمدرسة الخسروية - دليل ١٥٩). وعلى نحو مطابق تماماً جاء التصميم العمراني لوقف ابشير باشا في حي "الجديدة": فالمجمع المركزي هناك يضم مقهى (دليل ٤٤٧) ومسجد (دليل ٤٤٩) وخان (دليل ٤٥٢) وثلاث قيسريات (دليل ٤٤٨ و ٤٥٠ و ٤٥١) وعلى ساحة السوق المتصلة به شمالاً يقوم مسجدان صغيران متواضعان. أما كنائس الطوائف المسيحية المختلفة التي تحتل مساحات كبيرة جداً فتقوم منعزلة إلى حد ما عن المركز التجاري إلى الغرب منه.

وقد أشار أندريه ريمون A. Raymond (١٩٨٠، ص ١١٩ وما بعد) فيما مضى إلى أن المسجد الذي تضمه مجموعة ابشير مصطفى باشا لا يحتل سوى ٥% فقط من المساحة الإجمالية لمجمع الوقف، وقد أراد من ذلك القول "أن الفروقات بين المباني الدينية المستفيدة من الوقف وبين المباني الاقتصادية

الممولة للوقف كبيرة إلى حد أن مسجد ابشير باشا لا يشكل سوى وسيلة دينية لنجاح عملية اقتصادية بحتة .

وتمثل المساجد، التي تتربع في طابق علوي فوق طابق أرضي يغص بالفعاليات الاقتصادية، توفيقاً مهماً جداً بين العقلية التجارية الحصيفة والتقليد الديني. وفي منطقة الأحياء التجارية الواقعة داخل المدينة القديمة في حلب هناك على الأقل أربع أمثلة من هذا النمط، تبدأ بجامع السوق (دليل ٥٣)، الذي يعود إلى نهاية العصر العثماني، وتنتهي بمجمع جامع بيش قبة (دليل ٢٠٥) (قارن أيضاً مسجد الشيخ شريف - دليل ٦٣، جامع القرمانيّة - دليل ٢٣٦، جامع السنجر - دليل ٢٦٣، مسجد الترماني - دليل ٦٩٧). أما مسجد ابن نصير (دليل ٥٦٨) فقد احتواه كلياً مبنى تجاري غربي الطابع تماماً لا يمكن من خارجه التعرف سوى على تصميم غير مألوف لمؤذنة بيوتونية.

إن ارتباط الدكاكين أو المحلات التجارية بالجوامع أو بالمدارس في منشأة واحدة ليس غريباً على العمارة العثمانية التي لحظت ذلك غالباً. لكنها لا تقدم أمثلة تم فيها رفع الجامع إلى الطابق العلوي إلا فيما ندر. فقد جرت العادة أن تحيط حجرات الدكاكين بالفناء أو أن تتوضع في طابق قبو تحت ساحة ملحقة بمبنى الجامع أو أن تلتصق بالجدار الخلفي للجامع. أما في حلب فعلى المرء أن يتطلع إلى الأعلى أثناء مروره في أزقة السوق ليتسنى له التعرف على مسجد هنا وآخر هناك يتربع فوق صفوف الدكاكين المنتشرة هنا وهناك.

وعندما يتطلب الأمر ترميم مسجد في زقاق سوق عامر يغص بالمارة، عندها يمثل إقصاء الفعالية الدينية إلى الطابق العلوي حلاً معقولاً:

فميزة الموقع يمكن استثمارها للدكاكين والحوانيت، لتعود الإيرادات المتدفقة من خلال ذلك بالنفع على المسجد. وليس في ذلك أية إساءة عندما يُترك الطابق الأرضي من عقار الجامع للاستثمار الاقتصادي، بل على العكس أحياناً: ففي حالات عديدة كانت أبنية المساجد، التي تحتل الطوابق العلوية من أبنية طابقيه متعددة الوظائف قامت محلها، صغيرة بسيطة متواضعة قبل ذلك، أما بعد أن أعيد بناؤها فقد جاءت أقسام المبنى في الطابق العلوي المستخدمة كمسجد فخمة وأحياناً مزخرفة ومزينة.

في الختام تجدر الإشارة إلى أن جميع مساجد حلب تقريباً - من الجوامع الكبيرة الفخمة إلى المصليات المتواضعة جداً - محل عناية ومصانة بشكل جيد. إن بعض الجوامع الكبيرة والمدارس فقط مشرع أبوابه طوال اليوم، أما أغلبيتها فلا يفتح أبوابه إلا في أوقات الصلاة، ومع أن المساجد الصغيرة لا تفتح أبوابها إلا لتأدية صلاة المغرب والعشاء فقط، إلا أنه من الممكن دوماً العثور عند الضرورة على شخص يلبي الرجاء ويقوم بفتح الأبواب ويُمكن من الزيارة.

أما عن الحمامات الموجودة في مدينة حلب القديمة فقد تناولها بالبحث على نحو مستفيض ج. ك. دافيد J. C. David بالاشتراك مع د. هوبير D. Hubert وهناك مقال مشترك لهما صدر حديثاً (١٩٨٢م) خصصه لعرض نتائج بحثهما حول ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه الحمامات لم يعد يستخدم، فبعضها مقفل دائماً وبعضها موظف لأغراض اقتصادية وبعضها مهجور. وفي بعض المواقع يقوم أحياناً بناء حديث صغير على أرض حمام قديم كبير، وتسخر المساحات الخالية المتبقية لأغراض أخرى ثانوية في

غالبها. وقد قام ج. ك. دافيد مع د. هوبير (١٩٨٢، ص ٦٧) في عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م بإحصاء ٢٦ حماماً كانت لا تزال قيد الاستخدام في ذلك الحين و٣٣ حماماً كانت مهجورة قبل ذلك الحين، وقد نوها إلى أن اليد العاملة في تلك الحمامات التي كانت لا تزال قيد الاستخدام، كانت قد اختزلت إلى حد كبير بالإضافة إلى أن الخدمات المقدمة كانت محدودة جداً.

وكالأبنية الدينية والحمامات نقل المدارس الحكومية أيضاً في مركز النشاط الاقتصادي، حيث يتدنى عدد السكان المقيمين بالمقارنة مع الأهالي العاملين هناك في ميادين التجارة والحرف طوال يومهم. إن المدارس مكرسة في مواقعها لخدمة السكان وموزعة بانتظام إلى حد ما على جميع المحلات السكنية. لكن على عكس الجوامع والمساجد والحمامات نادراً ما يجد المرء في منطقة المدينة القديمة داخل الأسوار مدارس في أبنية شيدت في الأصل كأبنية تعليمية. فمعظم المدارس القائمة في المدينة القديمة تشغل بيوتاً سكنية جميلة قديمة، يسكن مالكوها اليوم في أبنية حديثة في الأحياء الواقعة على مشارف المدينة. ومن خلال إشغال هذه البيوت بالمدارس تتم صيانتها على نحو مستمر ويحافظ عليها من التدهار والسقوط (قارن الفصل الخامس).

من ناحية أخرى تدل المقاهي القليلة المتبقية في حلب على مرفق لعب دوراً كبيراً في حياة المدينة الاجتماعية إبان قرون العصر العثماني، فقد كانت "الحمامات والأسبلة والمقاهي من المؤسسات الخدمية الضرورية للمسلمين" (باربييه دي بوكاج Barbie du Bocage، ١٨٢٥، ص ٢٣٧). وقد تراوح عدد المقاهي في التقارير التي تعود إلى القرنين السابع عشر والتاسع عشر الميلاديين من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مقهى، ويبدو أنها لم تكن محصورة في منطقة

محددة، بل كانت منتشرة في كل مكان كالمساجد والحمامات؛ فقد أحصى ج. ل. روسو J. L. Rousseau (١٨١٢، ص ٥) على سبيل المثال ٨٠ حماماً و ١٠٠ مسجد و ١١٠ مقاهي في حلب، وعلى خارطته التي تعود إلى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م قام بتحديد مواقع أهم ثمانية مقاهي بدقة. اثنان من هذه المقاهي لا يزالان موجودان حتى الوقت الحاضر، أما المقاهي الستة الأخرى فلم يعد بالإمكان الاهتداء إلى تحديد مكانها على أرض الواقع. وقد أشار ألكسندر رسل A. Russel (١٧٩٤، ج ١، ص ٢٣) في معرض حديثه عن الفترة الواقعة ما بين عامي ١١٥٣هـ/١٧٤٠م و ١١٦٣هـ/١٧٥٠م إلى أن "المقاهي تشد انتباه الأجنبي أكثر مما يشده أي مرفق آخر بصادفه خلال تجوله في المدينة. وهي موجودة في جميع المحلات السكنية في المدينة، بعضها رحب فسيح وجميل جداً.. وأفضل هذه المقاهي يوجد في وسطه بركة ماء ومنصة للموسيقيين.. وهذه المقاهي لا يرتادها عليّة القوم، أما سوادهم فيترددون إليها من حين لآخر، وهي نادراً ما تكون فارغة، وفي ساعات محددة تغص بالزوار".

ومن خلال الموسيقى واستعراضات الفرق الراقصة وإمكانية تدخين النرجيل وغالباً أيضاً تعاطي المخدرات وفرت المقاهي في حلب بالإضافة إلى إمكانية تناول القهوة بعض عناصر الجذب الأخرى. لذلك نظر إليها رجال الدين على أنها أكثر من مجرد منشآت تعرض على الوقوع في الإثم وعلى ارتكاب المعاصي واستكروها أحياناً إلى حد يقرب من حد استنكار دور الدعارة؛ وكان قد ترتب عليها لذلك، كالمومسات وبائعات الهوى، دفع ضريبة خاصة (م. ل. بودمان H. L. Budmann، ١٩٦٣، ص ٢٥). أما السلطة

فقد تشممت في مقاهي حلب رائحة التمرد والعصيان، فقد تضمن الحديث غالباً خلال عروض "خيال الظل" و"الدمى المتحركة" تلميحات ساخرة ونقداً لاذعاً للأحوال السيئة والأحداث الجارية (أ. رسل A. Russesl ١٧٩٤، ج ١، ص ١٤٧ وما بعد). لذلك غالباً ما أغلقت المقاهي في الفترات التي شهدت اضطرابات داخلية. أما حالياً فإن جميع المقاهي تقريباً التي لا تزال موجودة حتى اليوم تستخدم لأغراض أخرى، ولم يعد هناك ما يذكر بوظيفتها الأصلية سوى عمارتها الجميلة التي تعود إلى العصر العثماني.

وفي حلب أيضاً، كما في العديد من المدن الشرقية الأخرى، شكلت الساحات العامة في مستهل القرن العشرين الميلادي عنصراً جوهرياً في مجموعة النشاطات الحضرية في المدينة. وقد ساد بالطبع توجه إلى اعتبار هذه الساحات بمثابة احتياطي من الأراضي المعدة للبناء وإلى ضمها عند الحاجة إلى المناطق المعمورة في المدينة. فساحة سوق الحبوب الكبيرة في ضاحية "الجديدة" مثلاً جرى اختزالها في عام ١٩٩١هـ/١٥٨٣م ومن ثم مرة أخرى في عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م إلى حد كبير من جراء إشادة منشآت كبيرة عليها (قارن الفصل ١٧-٢ من هذا الكتاب). كما فقد سوق الخيل القديم، الذي أقيم جنوبي تل القلعة، في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي جميع فعالياته الإدارية والعسكرية. فالأبنية المسقطة على خارطة روسو (Rousseau ١٨٢٥م) والمتمثلة في السراي (رقم ١٠) ومستودعات الملح (رقم ٧٥- الملاحه) ومخازن البارود (رقم ٧٦- "خانات البارود") وخان الحمص (رقم ٨٠) أزيلت، وبإزالتها توفرت في القرن التاسع عشر الميلادي ساحة واسعة أقيم عليها سوق الجمعة الكبير. لكن هذه الساحة الفسيحة لم يبق

منها منذ عام ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م، من جراء إشادة السراي الجديدة وقصر العدل والعديد من الأبنية السكنية الفخمة، سوى مساحة خضراء متواضعة. وإلى نفس المصير آل حال الساحة المماثلة في مساحتها، التي أقيم عليها سوق الجمال جنوبي شرق باب الأحمر والتي نُقل إليها في عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م سوق الجمعة، ومكانها تكاد تشغله اليوم بالكامل مستشفيات ومدارس ومبان إدارية ومستودعات.

وبغض النظر عن ازدياد الكثافة العمرانية نتيجة لما سبق فإن الأراضي الخالية والمساحات العامة تعد موقعاً مثالياً لعدد غير قليل من الفعاليات الحضرية. إن ساحة سوق الجمال الأنفة الذكر، التي امتدت خارج السور في الجهة الشرقية كانت لا تزال حوالي عام ١٢١٤هـ/١٨٠٠م منطقة سكنية. إلا أن عدة حرائق أتت على المنطقة والتهمت العديد من الأبنية وحولت مكانها إلى أرض خالية أنشئ عليها مسلخ مسور وساحات عديدة، كبيرة ومسورة، كحظائر للماشية (خارطة روسو Rousseau ١٨٢٥، رقم ١٤٩ و١٥٠ و١٥١). وعلى الخارطة التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م كانت هذه الأراضي لا تزال غير معمورة. بيد أنه من الملاحظ على الخارطة التي تعود إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م أن المسلخ كان قد أقصي إلى الشرق من ذلك، وفي فترة الانتداب الفرنسي تم نقل المسلخ وسوق الماشية إلى أطراف التجمعات السكنية الواقعة في الشمال الشرقي من المدينة.

وإلى مصير مماثل نتيجة ازدياد الكثافة العمرانية خضع أيضاً العديد من الجنائن والحدائق العامة، التي أنشئت أوائل القرن العشرين الميلادي كمناطق خضراء مطيفة بالأبنية العامة. فقد كانت المباني العامة محاطة أصلاً

بمسطحات واسعة جداً كمناطق خضراء عامة" شكلت جزءاً كبيراً من إجمالي المساحة التي خصصت لإقامة هذه المباني، أما اليوم فقد استنفذ إلى حد كبير هذا الاحتياطي من الأراضي المعدة للبناء. فقد جرى توسيع مقر البريد المركزي وتوسيع قصر العدل عن طريق إنشاء أبنية إضافية ملحقة، وفي حديقة المشفى الحكومي الكبير [المشفى الوطني] أنشئت أيضاً مدرسة للتمريض، وفي العديد من المدارس الأخرى تتضاءل الباحات من جراء إضافة أبنية ملحقة بهذه المدارس [معاوية، المأمون]. والجدير بالذكر هنا أن هذا التوجه يؤدي عادة إلى حلول غير مرضية إطلاقاً على الصعيد المعماري.

ونتيجة عمليات زيادة الكثافة العمرانية الأنفة الذكر لم يعد هناك فسي المدينة التاريخية القديمة في حلب ساحات فسيحة مفتوحة للجميع إلا فوق تل القلعة التي تعج بالأطلال وفوق مقبرة الجبيلة المجاورة للقلعة في شمالها. لكن ثمة ما هو أهم من ذلك بالنسبة للحياة في المدينة ويتمثل في العديد من الساحات الصغيرة المتواضعة، التي تتجمع حولها بعض الأسواق المحلية في المحلات السكنية. إن هذه الساحات تضم غالباً بعض الأشجار ومراجيح بدائية للأطفال، وعليها يلتقي المرء بالآخرين ويتجاذب أطراف الحديث، وتحوز كمراكز لتأمين التواصل بين الناس ولتوطيد العلاقات الاجتماعية على أهمية يتعذر تقدير قيمتها (قارن مثلاً الأسواق المحلية - دليل ٧٢٢، ٧٣٤، ٧٣٦).

الفصل السابع عشر

مراكز التجارة والحرف المدنية في منطقة المدينة القديمة التنظيم العمراني والمكونات المادية والاستثمار

كمعظم المدن الكبيرة في الشرق تحوز حلب أيضاً على حين تجاريين رئيسين مختلفين جداً: المركز التجاري التقليدي في السوق المركزي في منطقة المدينة القديمة وشوارع المحلات السكنية الحديثة والأحياء التجارية في مناطق توسع المدينة الحديثة الغربية التوجه. إلا أنه على عكس العديد من المدن الكبيرة الأخرى في شمال أفريقيا والشرق الأدنى نجد أن حركة التطور الحديث في حلب لا تتركز فقط في المراكز التجارية الكبيرة الحديثة الغربية الطابع المنتشرة في المدينة الجديدة. فلقد لاحظنا مراراً أن المراكز التجارية القديمة القائمة داخل الأسوار في حلب قد تلقت حتى في العقود الأخيرة حوافز اقتصادية قوية، وأن مواقع الفعاليات في الخانات الفخمة العريقة تحوز كما في السابق على مكانة مرموقة وأن التطورات الحديثة لا تتركز في المدينة الجديدة فقط وإنما تجد طريقها إلى المدينة القديمة أيضاً. وبذلك أمكن الحد من استمرار تدهور مكانة السوق المركزي التقليدي الاجتماعية وأهميته الاقتصادية، كما هو الحال في المدن الشرقية الأخرى.

ونظراً لهذا الوضع المميز جداً لمدينة حلب كان من اللائق القيام بمهمة شيقة تتلخص في مقارنة الحي التجاري المركزي القائم داخل المدينة التقليدية من ناحية بنيته ووظائفه بالحي التجاري الحديث الغربي الطابع. إلا أن ذلك كان سيحتم القيام بدراسة تحليلية دقيقة للمراكز المدينية الحديثة والمحلات السكنية المنتشرة خارج الأسوار، الأمر الذي لم يكن من الممكن القيام به في إطار الدراسة التي بين أيدينا. لذلك سنقتصر فيما يلي على دراسة معمقة مستفيضة لبعض مراكز الحرف والتجارة المدينية المختارة في مناطق المدينة القديمة التقليدية داخل الأسوار وخارجها. وقد تطرقنا في الفصل السابق (الفصل السادس عشر) إلى هذه المراكز في إطار المدينة القديمة التاريخية العريق، أما الآن فينبغي أن تتميز الهوية والخصوصية المكانية على نحو أقوى في مجال محدد محسوس.

إن استثناء المراكز التجارية الغربية الحديثة المنتشرة في المدينة الجديدة في حلب يبرره أيضاً موضوع الكتاب الذي بين أيدينا والهدف منه. فالسوق المركزي ليس الوحيد في المدينة التاريخية القديمة، الذي يعسود في استمرارية غير منقطعة إلى القرون الوسطى، وإنما هناك أيضاً العديد من المراكز الثانوية والمواقع الحرفية والتجارية الطرفية. وحول هذا العمق التاريخي والتخصص الناجم عنه وحول تأقلم الفعاليات الخدمية والحرفية الدائم وتحولها واستئناف تطورها في إطار "تحديث شامل" يتمحور صلب دراستنا. على هذا الضوء تظهر المراكز الحرفية والتجارية في المدينة القديمة مختلفة عن المراكز التجارية المنتشرة في المدينة الجديدة والأبسط جداً في

تطورها ووظيفتها اختلافاً جذرياً إلى حد أن القيام بدراسة تحليلية للمراكز الأخيرة كان سيتمخض فيما لو تم عن كتاب مختلف تماماً.

فيما يلي سنواجه أكثر بكثير مما اعترضنا في الفصول السابقة أوضاعاً وحالات ليست بديهية، استثناءات وحالات خاصة وخروج عن العادي والمألوف. وتوضيح هذه الأوضاع غالباً ما يكون غير ممكن. فعلى ضوء معرفتنا الحالية عن حلب يعتبر تقدماً كبيراً طرح مشاكل وصياغة أسئلة، يفترض أن تكرر للإجابة عليها أبحاث مستقبلية.

١٧ - ١ الحي التجاري الرئيس والسوق المركزي

إن إحصاءات الأمم المتحدة الرسمية تدل على أن إنتاج الأقمشة والبضائع النسيجية يتبوأ صدارة الإنتاج الصناعي السوري؛ ففي عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م اشتمل في قطاع النسيج حوالي ٣٠% من العاملين في الصناعة والحرف، وبلغت نسبة الأرباح التي حققتها صناعة النسيج ٤٢% من الأرباح التي حققتها الصناعة. وقد توضع مركز ثقل صناعة النسيج السورية هذه في حلب. ففي عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م اشتمل في قطاع النسيج ما لا يقل عن ٥٤% من مجموع عدد العمال المشغلين في الصناعة البالغ ٥٦٠٠٠ عامل (شكل رقم ٦٨). وبذلك تتبلور تركيبة حلب الاقتصادية في استمرارية لتقليد ممتد عبر القرون على نفس المنوال من خلال صناعة النسيج والتجارة به في الدرجة الأولى. وحتى مستهل القرن العشرين الميلادي تم الاعتماد غالباً في صناعة النسيج على المواد الأولية المحلية المتمثلة في القطن والصوف، وكذلك الحرير، الذي أتى أصلاً من سوريا أيضاً ومن لبنان، أما في العصر الحديث فتستخدم كمادة أساسية أيضاً الخيوط الصناعية

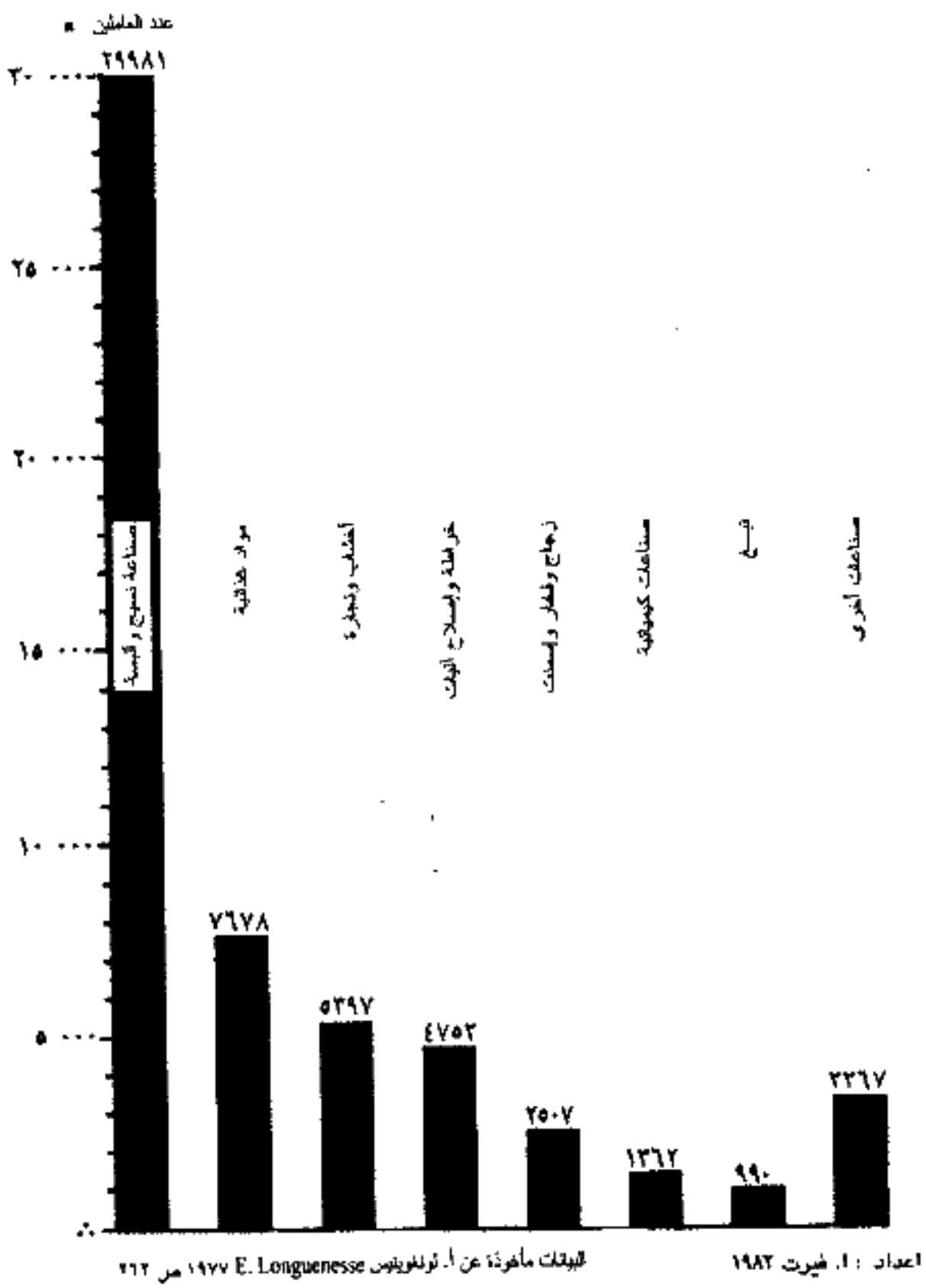
الحديثة التي يوفرها الإنتاج الصناعي الغربي. وتتمثل منتجات صناعة النسيج التقليدية في حلب في الأجواخ والأقمشة والمناديل والمفارش والكف واللحف والبطانيات والشراشف ومنتجات التريكو وجميع أنواع الألبسة.

إن السوق المركزي الذي يمثل الحي التجاري التقليدي الرئيس في حلب يسمح من وجهات نظر عديدة بالتعرف على سيادة قطاع النسيج على مستوى اقتصاد حلب: فمن مجموعات البضائع الخمسة التي تشكل الأصناف الرئيسية في التشكيلة المعروضة في الأسواق والبازارات (مجموعة الأقمشة والبضائع النسيجية، مجموعة التوابل والخضار والفواكه والمواد الغذائية، مجموعة الأدوات المنزلية والأثاث والمواد البلاستيكية، مجموعة الأحذية وبضائع السراجين وتصنيع الجلود، ومجموعة الآلات اليدوية والحبال والسلال والأدوات الزراعية) يحتل في حلب قطاع النسيج في السوق المركزي مساحات أكبر بكثير مما يحتله الجميع، كما تتركز غالباً معروضات النسيج في أجزاء السوق المركزية الجيدة، وفي الختام، تمثل الخانات الأفخم من حيث مكوناتها والأحدث عهداً والمصانة أكثر الموقع المفضل لمعامل النسيج، إن ما أشرنا إليه في المقدمة من أن حلب مدينة تقوم في الدرجة الأولى على تجارة النسيج وصناعاته، يمكن إذاً إتمامه من خلال ملاحظة أن معالم السوق المركزي لهذه المدينة وكذلك تركيبته الاقتصادية تتحدد أيضاً من خلال الأقمشة والبضائع النسيجية بشكل خاص.

فقد يتراءى لعابر السبيل أن الإنتاج الحرفي الذي يغذي تجارة التجزئة وتجارة الجملة بالأقمشة والبضائع النسيجية قد تم إقصاءه عن السوق إلى حد بعيد، لأنه عند القيام بجولة عبر أزقة السوق المغطاة بالأقبية وعند إلقاء نظرة

عجلى على الأجزاء القريبة من أبواب العديد من الخانات فإن ما يراه المرء يكاد يتلخص في حوانيت وأماكن بيع تجار التجزئة بالإضافة إلى مكاتب السماسرة ومستودعاتهم. ولكن عندما يتوغل المرء في أزقة السوق الثانوية وأركانه النائية، وعندما يلتفت إلى الطوابق المترتبة فوق حوانيت السوق وإلى الطوابق العلوية والأقبية التجارية الحديثة أو عندما يصل المرء داخل الخانات إلى أقسامها البعيدة عن أبوابها، عندها يلاحظ المرء أول ما يلاحظ أن للإنتاج الحرفي أيضاً وجود قوي إلى حد كبير في السوق المركزي في حلب. والجدير بالملاحظة أن المرء يصادف في السوق المركزي في حلب بشكل خاص تلك القطاعات من إنتاج النسيج، التي تبدو أيضاً مميزة للحرف والصناعات في عواصم العالم الغربي الحديثة. وقد يساعد القيام بمقارنة سريعة مع المواقع الحرفية المنتشرة خارج الأسوار على إثبات ذلك.

عند إلقاء نظرة عامة على توزع أمكنة صناعة النسيج وحرفة النسيج في حلب يتم التمييز بين أربعة أنماط من المواقع المختلفة. يشمل النمط الأول منشآت حلج الأقطان ومصانع الغزل ومصانع النسيج الحديثة الكبيرة، التي أنشئ معظمها ما بين عامي ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م و١٣٧٩هـ/١٩٦٠م والتي تنتصب فيها آلات نسيج أميركية أو ألمانية المنشأ، وتتركز — خارج إطار لوحة الخارطة رقم (٥) — على طول الطرق الهامة الخارجة من المدينة والمنطقة إلى دير الزور وإلى عفرين وفي وادي قويق إلى الشمال من حلب.



شكل رقم (٦٨): العاملون في الصناعة
في حلب عام ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م حسب القطاعات

أما الأحياء الحرفية في الضاحية الشمالية الحديثة فيمكن أن تتدرج تحت النمط الثاني، الذي يستل عليه من خلال معامل الإنتاج البدائي الكبيرة والنادرة أثرياً. إلى هذه المعامل في الضاحية الحرفية الشمالية الحديثة - على الأخص تلك المتمركزة في القسم H على الخارطة رقم (٥) - تتبع مصابغ ومطابع ومناسج للقطن في صالات ومبان حرفية مبنية بالحجر الغشيم وتعود في معظمها إلى فترة الانتداب الفرنسي. في هذه المصانع الأشبه بمخازن الغلال يجد المرء غالباً أنوال نسيج ميكانيكية بسيطة فرنسية المنشأ منصوبة إلى جانب بعضها البعض في صفوف طويلة، ويتذكر من خلال ذلك طرق الإنتاج في أوائل عهد النظام الرأسمالي في أوروبا. وحتى عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م كان هناك العديد من أنوال النسيج اليدوية أيضاً لا يزال في حيز الاستخدام.

يتميز هذان النمطان من مواقع صناعة النسيج خارج الأسوار بمعامل متوسطة حتى كبيرة جداً منصوبة في أبنية صناعية منشأة على الطريقة الغربية ومتخصصة في قطاع معين من قطاعات إنتاج النسيج. إلى جانب هذين النمطين هناك نمط ثالث من المواقع يشمل مواقع حرفة النسيج في السوق المركزي، المتوضعة في الطوابق العلوية والأقسام الطرفية الصعبة المنال من الخانات الجميلة القديمة أو من الأسواق والمباني الحديثة المغلقة نحو الداخل، فهو منظم غالباً في معامل صغيرة أو متوسطة يتشعب نطاق الإنتاج داخل معظمها إلى حد كبير. أما المعامل الحرفية واليدوية التقليدية الصغيرة في قيسريات الضاحية الشمالية القديمة فيمكن إدراجها تحت نمط

رابع من مواقع صناعة النسيج في حلب، وسوف يتم التطرق إليها لاحقاً في الفصل ١٨-٢ على نحو مستفيض.

ومع أن حرفة النسيج تبدو للوهلة الأولى مبعثرة في السوق على نحو عشوائي تقريباً ومفرقة كيفما اتفق، إلا أنها تخضع في السوق المركزي إلى أسس ناظمة لمواقعها: فمعاملها المتوسطة والصغيرة موجهة، من حيث تنظيمها أو فيما يتعلق بمواضعها، لتأمين احتياجات مؤسسات تجارة الجملة بالنسيج الكبيرة والقوية التمويل، فهي تابعة لها وتتجمع حولها. إن صناعة النسيج في منطقة الحي التجاري المركزي تلبى بالتالي وقبل كل شيء احتياجات تجارة الجملة، وهي تعمل بتوجيه مباشر من تجار جملة وعلى حسابهم، ويعكس نطاق إنتاجها احتياجات تجار الجملة وتشكيلة تجارهم. إن إدخال الآلات الحديثة والانتقال إلى طرق إنتاج متطورة لم يمس إذاً التوجه التقليدي للصناعة من قبل تجار الجملة وأصحاب رؤوس الأموال وسوف يتم توضيح ذلك في الفصل الثامن عشر.

وكمثال على تنظيم مواقع صناعة النسيج وعلى تبعيتها لتجارة الجملة الموجهة ينبغي الإشارة إلى خان العلبية (بليل ١١٥) الذي يعود تاريخ بنائه إلى عام ٩٦٢هـ/١٥٥٥م والذي يعتبر أحد أفخم خانات حلب وأضخمها. ففي زقاق السوق المتاخم شمالاً للخان تنتشر مؤسسات تجارة الجملة ونصف الجملة بالأقمشة الجيدة الغالية، وتباع معروضاتها غالباً على شكل بالات [حزم كبيرة]. وفي حوانيت الخان ذاته القريبة من المدخل، المرممة في الغالب ترميماً جيداً أو المجددة على نحو حديث، يجد المرء بشكل خاص مكاتب ومستودعات توريد تجارة الجملة بالأقمشة والبضائع النسيجية والخيوط. أما

في الطابق العلوي من الخان وفي الأبنية الثانوية والأفنية الملحقة بالخان فتتوضع ورشات إعادة لف الخيوط والبرامات ومناسج الأقمشة ومناسج القطن والمطابع إلخ... وعلى نحو مطابق لهذا المثال يعمل في بعض الأبنية الحديثة المنفتحة على فناءات داخلية والقائمة في السوق المركزي خياطوا الألبسة الجاهزة في الطوابق العلوية في حين تقوم في الطابق الأرضي تجارة الجملة بالألبسة الجاهزة التي توجه صناعة الألبسة الجاهزة. أو أننا نجد في الطابق العلوي وفي حجرات القبو ماكينات التريكو وفي الطابق الأرضي تجارة التجزئة والجملة ببضائع التريكو التابعة لها.

في خانات السوق المركزي الكبيرة القديمة قامت فيما مضى مستودعات الإنتاج الحرفي الموجه من قبل تجار الجملة. أما اليوم فلم يعد يتم تخزين السلع المنتجة بكميات كبيرة والمنتجات الضخمة في السوق المركزي إلا نادراً، لأن إمكانية تخديم هذا السوق بواسطة السيارات الشاحنة محدودة جداً. ونتيجة لذلك فقد تم تحويل معظم الصالات الكبيرة والمستودعات المسقوفة بأقبية في الخانات القديمة لتستخدم لأغراض حرفية، أو تم تقسيمها للحصول على مساحات استثمار إضافية لعدة معامل. كما أضيفت إلى بعض الصالات، التي كانت في الأصل مخدمة عن طريق فناء الخان فقط، مداخل إضافية من الأزقة المتاخمة. فمن جراء بناء جدران فاصلة أو من جراء هدم جدران قائمة أمكن على هذا النحو إيواء ورشات حرفية في أجزاء من الصالة الأصلية، وإضافة الأجزاء الأخرى كمستودعات إضافية للحوانيت المتاخمة لأحد أزقة السوق أو لأحد الخانات وما إلى ذلك (انظر المساقط الأفقية لكل من:

خان الحبال - دليل ٧٧ وخان الجمرك - دليل ٨٩ وخان العلية - دليل ١١٥ وخان شلم - دليل ١٥٠).

بعد هذه المقدمة عن بنية السوق المركزي الاقتصادية والتنظيمية لا يمكن أن تكون مهمة الفصول أو بالأحرى الفقرات التالية تكرر ما تم قوله في الفصول السابقة عن مكونات السوق المادية وعن تطوره التاريخي وتصنيفه الوظيفي. إن الحي التجاري في السوق، الذي يسميه سوفاجيه Sauvaget (١٩٤١) "المدينة"، هو المركز الموجه الفعلي للحياة والاقتصاد داخل المدينة، لذلك يجب أن تخصص الأحياء التقليدية في مدينة حلب بكتاب يتم التطرق في كل فصل من فصوله إلى السوق. إن تنظيم السوق وتصنيفه المكاني حاولنا توضيحه على الخارطة رقم (٣) [استعمال المباني تبعاً لوظائفها] وعلى الخارطة رقم (٤) [مركز الفعاليات الاقتصادية والحرفية في المدينة القديمة]. وفي الدليل الملحق بهذا الكتاب حاولنا بشكل أو بآخر إدراج جميع أبنية السوق التي تستحق الذكر مع نبذة موجزة عن كل منها. لذلك ينبغي فيما يلي تقديم بعض التوضيحات المتممة عن الخرائط، وتوضيح بعض التحولات بالاستناد إلى وصفين يعودان إلى القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين.

إن السوق المركزي الحالي في مدينة حلب عبارة عن منشأة كبيرة متصلة مترابطة فيما بينها. ذات تاريخ يمتد على خمسة قرون تقريباً. وقد نمت على مر هذه القرون من جراء إضافة العديد من المنشآت الاقتصادية على أطرافها حتى وصلت إلى حدودها الحالية. وعلى نحو مواز لازدياد المساحات ازدادت الكثافة العمرانية من جراء سد الفجوات التي لا تزال قائمة بين المباني ومن جراء الاستعاضة عن الأبنية المؤقتة بمبانٍ متينة راسخة

البنيان. وهكذا تقوم اليوم مبان من القرن الخامس عشر الميلادي أو السادس عشر إلى جانب مبان من القرن التاسع عشر الميلادي أو العشرين. إلا أن كل مبنى حديث من أبنية أزقة السوق والخانات يتأقلم مع الأبنية التي قامت قبله. وبذلك يضم سوق حلب اليوم منشأة كبيرة مترابطة تجتمع فيها إلى جانب المباني الدينية خاصة المنشآت الاقتصادية المختلفة في أعمار مبانيها والمختلفة في تصميمها المعماري والمختلفة في وظيفتها في حي تجاري مركزي.

لقد كان السوق المركزي في حلب في عام ١٩٨١هـ/١٥٧٣م، بعد أقل من قرن من النشاط العمراني في أواخر العصر المملوكي وبدايات العصر العثماني عبارة عن تركيبة عمرانية متعددة الوظائف ومتداخلة جداً مكونة من أزقة السوق المسقوفة بالأقبية ومجموعات أبنية الخانات. ويسمح وصف ليونارد راوفولف L. Rauwolf للسوق الذي يعود إلى ذلك الحين، بالتعرف بشكل واضح على سماته الجوهرية آنذاك، وذلك من خلال قوله: "يستطيع من يريد التبضع أن يجد ضالته في الأسواق وفي المتاجر. وهذه الأسواق كبيرة وطويلة ومسقوفة جزئياً بالأقبية وجزئياً بالأسقف المستوية، بحيث يستطيع المرء ممارسة التجارة في كل وقت وبمعزل عن تأثير العوامل الجوية. تحت هذه الأسقف وتلك الأقبية تصطف الدكاكين إلى جانب بعضها البعض" (١٩٦٩، ص ٣٨). إن التجارة والصناعة في حلب "عامرة وضخمة إلى حد مذهش. فمن البلدان النائية كالأناضول وأرمينيا ومصر والهند تأتي يومياً إلى هنا قوافل كبيرة محمولة على ظهور الأحصنة والحمير وغالباً على ظهور الجمال. ويرافق هذه القوافل تجار تلك البلدان. وهكذا تغص الأزقة

بالناس ولا يستطيع المرء في وسط هذه الجموع المحتشدة أن يفسح الطريق للآخرين إلا بالكاد. وتحظى كل أمة بخان خاص بها، يسمى عادة على اسمها أو على اسم الحاكم الذي أنشأه، كخان العجمي والويوضي والأبرك ومحمد باشا.. الخ. وهذه الخانات تحجز لتجار البلدان الأنفة الذكر، كي يستطيعوا عند وصولهم أن يحلوا فيها كما في أي نزل، وأن يعيشوا كما يحلو لهم وأن يحفظوا بضائعهم أو يقوموا ببيعها. إلى جانب ممثلي الشعوب الأخرى يوجد عدد غير قليل من الفرنسيين والطلليان، الذين يحوزون أيضاً كالأخرين على مساكن خاصة بهم هناك، والتي تسمى فنادق كما ذكرنا سابقاً " (١٩٦٩، ص ٦٢ وما بعد).

" إلى جانب الخانات المذكورة هناك متجر كبير، بازار يتوضع في وسط المدينة ويحتل مساحة أكبر من مساحة مدينة فريديبرغ في ألمانيا. في هذا السوق يجد المرء أزقة عديدة، في كل منها بضائع معينة وحرفيون مختصون بحرفة محددة موزعون بانتظام على الأزقة الخاصة بهم. في البداية هناك تجار التوابل والحريز ومن ثم يأتي تجار السجاد والأقمشة وهكذا. وبين الحرفيين يعثر المرء على عدد غير قليل من صنّاع الأحذية والخياطين والسراجين والمطرزين والنقاشين وصياغ الذهب والسماكرة وصانعي الأقفال، الذين تقوم محلاتهم أيضاً في السوق ويعملون هناك " (١٩٦٩، ص ٦٥). "ولأن العديد من الحرف وضروب التجارة تتم ممارستها في السوق، لذلك تحتشد هناك طوال اليوم مجموعة كبيرة من قوميات مختلفة على نحو كثيف لا يصادفه المرء عندنا [والكلام للمؤلف] ولا حتى في المهرجانات الشعبية الكنسية السنوية " (١٩٦٩، ص ٦٦).

بعد ١٧٠ عاماً من ذلك يمكن التعرف بشكل واضح على السمات المميزة حتى اليوم للسوق المركزي في حلب. فبعد أن قام أ. رسل A. Russel الذي عاش في حلب من عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م حتى عام ١١٦٦هـ / ١٧٥٣م، بوصف أسس التصميم المعماري للخانات الحلبية الكبيرة بدقة متناهية في كتابه، انتقل إلى الحديث عن استخدامها بقوله: "إن الطابق الأرضي يستخدم للمستودعات والمكاتب والسكن وفي بعض الحالات للإسطبلات، أما الطابق الآخر فيستخدم بشكل رئيسي لاستقبال المسافرين، الذين يجدون هنا مساكن للأجار بأسعار متهاودة جداً... والخانات في المدينة غير معدة، كخانات السبل المنتشرة على طرق المواصلات، لتأمين وسائل الراحة للأجانب وحسب، فالعديد منها مؤجر بالدرجة الأولى إلى تجار حلب، الذين يؤثرونها كأماكن آمنة لحفظ بضائعهم، وكمواقع مواتية أكثر للتجارة. ولهؤلاء التجار بجوار مستودعاتهم حجرات صغيرة، مجهزة تجهيزاً بسيطاً، يجدون فيها من الصباح وحتى بعد الظهر وقتاً للصلاة والتعبد... على مقربة من الخان توجد دائماً مطاعم صغيرة ومقهى لتأمين الخدمات للتجار. وقد سكن الأوربيون، منذ إقامتهم الأولى، في بعض الخانات الرئيسية. ومساكنهم رحبة واسعة، يحتل الواحد منها نصف الضلع المطل على الفناء الداخلي وأحياناً كامله" (أ. رسل ١٧٩٤، ج ١، ص ١٨-٢٠). "إن البازارات، أو الأسواق، عبارة عن صروح حجرية شامخة، على شكل رواق طويل، معظمها تعلوه أقبية ضيقة جداً أو مسقوف على نحو آخر بالخشب. والدكاكين، التي تتوضع على الطرفين في أعماق الجدار أو تتشكل من قواطع خشبية بارزة عنه، تصطف على كل طرف فوق مصطبة حجرية ترتفع من قدمين إلى ثلاثة

أقدام، وتمتد على طول الرواق، وهي محروسة ليلاً بواسطة أبواب قابلة للطي وأقفال. إن الأسواق الرئيسية تمتد متصلة مع بعضها البعض في ذلك الجزء من المدينة المتصل بالخانات الكبيرة، والأسواق المتميزة الواضحة المعالم مخصصة لتجارات وحرف معينة، الأمر الذي يسهل على الغرباء الوصول إلى ما يبتغون " (أ. رسل ١٧٩٤، ج ١، ص ٢٠ وما بعد).

إن الروايات المنقولة فيما سلف عن ل. راوفولف L. Rauwolf وأ. رسل A. Russel تثبت بوضوح تمام أن البنى الأساسية العمرانية والاقتصادية للسوق المركزي في حلب كانت قد تكونت كمنطقة مهنية مركزية متعددة الوظائف في عامي ٩٨١هـ/١٥٧٣م و١١٥٨هـ/١٧٤٥م بشكل كامل. إلا أنها تتم من ناحية أخرى عن تحول وظيفي تدريجي سواء فيما يتعلق بالأسواق أو فيما يتعلق بالخانات كما لو أن مكوناتها المعمارية والعمرانية لم تتغير جوهرياً من جراء ذلك: ففي أزقة السوق لاحظ ل. راوفولف بيع التوابل والحريير والسجاد والأقمشة في المواقع المركزية المفضلة عادة لذلك وذلك على نحو واضح وفي وقت سابق لعام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م. إلا أنه إلى جانب تجارة التجزئة هذه قام في ذلك الحين العديد من فروع الصناعة اليدوية أيضاً في السوق المركزي: صناعات الأحذية والخياطون ومقصبوا الحريير والخراطون والسراجون والمطرزون والنقاشون وصياغ الذهب وصناعات السكاكين والسماكرة وصناعات الأقفال ونساج المناديل، وكان على هذا الإنتاج الحرفي اليدوي أن يتخلى عن مكانه عبر القرون تدريجياً لتجارة التجزئة المتنامية بشكل متزايد. ويذكر جان سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) الحرف التي كانت لا تزال قائمة في السوق المركزي

في فترة ما بين الحربين العالميتين والتي تمثلت في: صياغة الذهب وصناع الأحذية والفرايين والنقارين. أما اليوم فإن أزقة السوق في حلب تكاد تكون مشغولة فقط بتجارة التجزئة ونصف الجملة والخدمات (السيارة والخباطون والمطاعم الصغيرة)، وتوجب على الصناعات والحرف اليدوية، كما ذكرنا سابقاً، أن تتسحب إلى الأبنية الملحقة والطوابق العلوية والأقسام النائية من الخانات.

إلا أن وظيفة الخانات الكبيرة قد تغيرت أيضاً على مر القرون: ففي أيام ل. راوفولف L. Rauwolf استخدمت حصراً أو غالباً كأماكن إقامة ومستودعات بضائع وأماكن بيع للتجار الغرباء، ووكالات الشركات الأوروبية التي تم إيواؤها في الخانات شكلت فقط القسم الأوضح للعيان من هذه الوكالات التجارية للتجار المتجولين. وفي أيام أ. رسل A. Russel كان العديد من الخانات لا يزال له نفس الوظيفة، ولكن في عدد غير قليل من الخانات الأخرى كان قد تم في ذلك الحين إيواء تجار حلبيين من أهالي البلد بمكانتهم ومستودعاتهم. وحوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م كان لا يزال يقيم في القنصليات التي حلت محل الوكالات الأوروبية في خانات السوق المركزي بعض قناصل الدول الأوروبية العظمى. غير أن العدد الأكبر من الخانات كان في ذلك الحين قد انتقل إلى أيدي تجار الجملة من أهالي البلد، ويمثل ذلك اليوم "الوضع المألوف".

وخلال التأقلم مع الاستخدام المتحول والوظائف الجديدة خضعت أبنية الخانات أيضاً إلى تغييرات ملحوظة، فالقناصل والتجار الأوروبيون حولوا أجنحة كاملة من الطوابق العلوية إلى مساكن وأضافوا إلى أقسام الخان

المنفتحة نحو الفناء الداخلي أراجاً معلقة فخمة وشرفات ودرابزين. وبعد تحول الأجنحة السكنية في الطوابق العلوية إلى مستودعات سدّ في وقت لاحق العديد من البوائك المفتوحة حتى ذلك الحين. وفي بعض الخانات تم فصل بعض الفناءات الثانوية أو الأبنية الملحقة، التي شكلت في الأصل جزءاً من كامل المنشأة، كما تم فتح مدخل خاص بها. وقد أتيج لبعض الخانات توسيع مساحتها المستثمرة من جراء شراء عقارات مجاورة وضمها والاستفادة من الأبنية المضمومة بدون تغييرات كبيرة كمستودعات أو كورشات أو من جراء إزالة هذه الأبنية واستبدالها بمنشآت بيتونية حديثة. وعلى الخارطة الكبيرة رقم (١) يمكن التعرف على العديد من مثل هذه التغييرات الطارئة على الأبنية.

ولتحديد علاقة السوق بالأحياء السكنية داخل المدينة القديمة يبدو أنه لا بد من بعض التويّهات الضرورية. إن الشريان الرئيس بالنسبة لتطور عمارة السوق في حلب تاريخياً وبالنسبة لتخديمه مواصلاًتياً تمثل في المحور الطويل للمدينة الهلينستية الممتد من الغرب إلى الشرق. إلا أن إشادة المنشآت التجارية الكبيرة بقي، كما أشير إلى ذلك في الفصل ١٦-١، مقتصرأ على الأقسام الوسطى والشرقية من هذا الشريان الرئيس، وفي الربع الغربي نقل الأبنية وتضعف الفعاليات إلى حد كبير بحيث لا يعود بإمكان المرء هنا التحدث عن حي تجاري مركزي.

وفي القسم الممتد أقصى الشرق أيضاً، والمنبثق عن هضبة القلعة، تتناقص مرة ثانية الأزقة البالغ عددها من ٣ إلى ٥ أزقة والموازية لبعضها البعض والممتدة عبر السوق المسطح إلى زقاق واحد ضيق. إن زقاق السوق

الممتد هنا الضيق نسبياً والمغطى بقبو بسيط، والذي لا ينساب على استقامة واحدة كما لو تم رسمه بالمسطرة، وإنما بشكل انسيابي بسيط، والذي يترك في نفس الزائر من خلال الإضاءة الزهيدة انطباعاً خلاباً (قارن م. شرابي ١٩٨٠، ص ٣٩٥)، يعتبر من الأجزاء الرائعة من السوق الحلبي. وتجارة التجزئة هنا لا تزال تعتمد غالباً على تأمين احتياجات أهالي الريف والبدو نوي العادات الاستهلاكية التقليدية، إذ يلاحظ المرء هنا مبيع الحبال والمناخل والغرابيل والخيش والفرواات ومناديل الرأس التقليدية. ومع أن الحياة التجارية تكذب في الزقاق أثناء أوقات البيع الرئيسية، إلا أن الحركة هنا محدودة والأصوات خافتة كما هو الضوء. لذلك يستطيع المرء هنا أحياناً أن يسترسل في تصور أن الحياة في سوق حلب لا تزال تجري كما كانت عليه في القرون الماضية.

أما أن السوق في حلب كحي تجاري تقليدي رئيس في المدينة لا يزال يؤدي كما في السابق وظائف هامة، وأنه يظهر ديناميكية إلى حد ما، فذلك ما يستطيع المرء أن يتعرف عليه في الأطراف الشمالية والجنوبية: فتجارة الجملة وتجارة التجزئة والفعاليات الحرفية تزحف هنا متجاوزة المنشآت الاقتصادية الموجودة إلى المناطق السكنية المتاخمة، وهذا يعني أن العديد من المباني السكنية في المنطقة المتوضعة على أطراف السوق يستخدم لأغراض اقتصادية. غير أن هذا التحول في الوظيفة ذو طابع في الشمال مختلف عما هو عليه في الجنوب، ويكاد يكون بوسع المرء القول أن "الواجهة الأمامية" للسوق تقوم في الشمال و"الواجهة الخلفية" في الجنوب. وتبعاً لذلك فإن التطورات المعمارية والاستثمارية مختلفة أيضاً.

أما فيما يتعلق بالمباني، فعند طرف السوق الشمالي يُهدم في سياق عملية فتح شوارع حديثة وإزالة مناطق واسعة بغية تحديثها العديد من بيوت الأحياء السكنية القديمة التقليدية ويستعاض عنها بأبنية حديثة سكنية تجارية متعددة الطوابق. أما في الجنوب فتبقى البنية المعمارية للأبنية السكنية في العادة قائمة، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة على كل حال، فالاستخدام فقط هو كل ما يتغير هنا: ففي المباني السكنية استقرت معامل تقوم معظمها على صناعة النسيج أو مستودعات تجارة جملة بالنسيج. فإلى جانب المناسج والمصابغ وورشات التريكو ومحترفات الصقالة، التي تقوم ماكيناتها الحديثة جداً غالباً في الغرف التي استخدمت للسكن فيما مضى، يجد المرء مستودعات تجارة الجملة وغرفاً يتم فيها حزم البضائع وتجهيزها للبيع. هذا الامتداد للسوق في "الطرف الخلفي" القائم على تأمين مستودعات وورشات عمل يماثل إلى حد ملفت للنظر ما يحدث في دمشق: فهناك أيضاً تنتشر على طرف السوق الجنوبي، أي على الطرف الآخر، تجارة الجملة والصناعة في المناطق السكنية المتاخمة. وعلى العكس من ذلك لا يمكن إثبات أي توسع لتجارة التجزئة ومكاتب تجارة الجملة عند الطرف الجنوبي للسوق في حلب! فهي تتركز تماماً في "الطرف الأمامي" - في الشمال - حيث يتم في سياق إشادة الأبنية التجارية والأبنية السكنية التجارية الحديثة توفير مساحات إضافية لتجارة التجزئة ولمكاتب تجارة الجملة.

إن ملامح التصنيف الوظيفي التي تميز "الحي التجاري التقليدي الرئيس" قد جرى توضيحها في الفصل ١٦-٢. لذلك سيكتفي هنا بالتنكير مرة أخرى ببعض السمات المميزة الملفتة للنظر: في الجزء المركزي من

زقاق السوق الرئيس، تماماً بين أبنية الجامع الكبير (دليل ١٠٠) وخان الجمرک (دليل ٨٩) الكبيرة الفخمة، يتم استثمار الزقاق بالبقاليات والأفران والمطاعم الصغيرة استثماراً متدنياً ملفتاً للنظر. ويرتبط هذا الاستثمار بتقليد قديم، فعلى خارطة روسو Rousseau التي تعود إلى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م أشير هنا إلى جزء من السوق يباع فيه الخبز واللحم والخضار (رقم ١٢٠، "المسقطية").

ولأنه لا توجد مساكن على مقربة مباشرة إلا فيما ندر، فإن معروضات السوق الأنفة الذكر مكرسة بشكل واضح لتأمين احتياجات الناس الذين يؤمنون السوق نهائياً للعمل أو للتبضع. ومن خلال دراسة مقارنة يلاحظ أنه يوجد أيضاً في المدن الكبرى وفي المناطق التجارية المركزية في العواصم الأوروبية والأمريكية مقاهي خدمة ذاتية ومقاصف لتقديم الوجبات الخفيفة ومطاعم ومحلات لبيع المواد الغذائية والجراند والسجائر والاحتياجات اليومية الأخرى. مع ذلك فمن الملفت للنظر أن الفعاليات المماثلة في حلب تتواجد في الزقاق الرئيس المركزي من السوق وليس في موضع يسهل الوصول إليه بصورة مماثلة، لكنه يتوضع في منأى إلى حد ما عن تدفق المارة. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الجزء من السوق الأنف الذكر يسمى عند ج. سوفاجيه J. Sauvaget بسوق تجار التحف وبائعوا الأنتيكات.

أما ما هو ملفت للنظر أكثر فيتمثل في تركز النشاطات المتدنية الأهمية كرّتي الأكياس وترقيعها في زقاق السوق وفي الخانين المتوضعين إلى الغرب مباشرة من مسجد الجمعة، وقد سبق التكلم عن ذلك في الفصل ١٦-١. كما أن زقاق السوق الضيق والمنخفض، الذي يتأخم مسجد الجمعة في الجنوب مباشرة ويشبه مع القبو الذي يعلوه أكثر ما يشبه ماسورة نفق،

يُستثمر من خلال بيع الحبال وما إلى ذلك استثماراً متدنياً. فمنذ الحرب العالمية الثانية انتشر مرقعوا الأكياس بشكل واضح للعيان مكان الحبالين: فعلى مخطط الأسواق الذي قام ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١) بإعداده لا يحمل سوى الزقاق الممتد جنوبي خان الحبال (دليل ٧٧) تسمية سوق أقمشة التغليف أو سوق الأكياس الخام [سوق الجنفاص - دليل ٧٨]. أما خان الحبال (دليل ٧٧) بحد ذاته وزقاق السوق الممتد إلى الجنوب مباشرة من الجامع الكبير فيسميان خان الحبالين (دليل ٧٧) وسوق الحبال (دليل ١٠١).

وإذا غضضنا البصر عن مرقعي الأكياس واعتبرناهم حالة خاصة فإن الصناعة تتضاعف شمالي المحور المركزي الممتد من الغرب إلى الشرق تضائلاً ملحوظاً. إن استثمار المساحات يتبلور هنا غالباً من خلال مكاتب تجارة الجملة في الخانات ومن خلال تجارة التجزئة في أزقة السوق. أما جنوبي المحور الرئيس للسوق فتتواجد تجارة التجزئة على نحو قليل، فهنا نجد غالباً منشآت حرفية ومستودعات. فقط في المنطقة الواقعة بين الخانين العثمانيين الكبيرين، خان الجمرك (دليل ٨٩) وخان العلبية (دليل ١١٥)، نجد مرة أخرى تجمعاً لمكاتب ومخازن توريد تجارة الجملة بالنسيج المرموقة يتوسطه محور يمتد من الشمال إلى الجنوب منبتقاً من عند المدخل الجنوبي للجامع الكبير ويتوضع عليه سوق للأحذية.

١٧ - ٢ الأسواق المحلية والمراكز المتوضعة

على أطراف المدينة خارج الأسوار

لقد كانت حلب في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي مدينة كبيرة مكتظة بالسكان ومفعمة بالصناعات ضمت العديد من المراكز الثانوية والأسواق المحلية. وحول ذلك كتب أ. رسل A. Russel (١٧٩٤ ج ١، ص ٢١) قائلاً: "تتوضع الأسواق الرئيسية متصلة مع بعضها في ذلك القطاع من المدينة المتصل بالخانات الكبيرة... وإلى جانب هذه الأسواق هناك العديد من الأسواق القائمة بحد ذاتها في القطاعات الأخرى من المدينة، والتي تقوم عند الشوارع المطروقة كثيراً، سواء في المدينة أو في الضواحي، وتضم مزيجاً من الدكاكين التي تباع البقالة والفواكه والخبز والخضار وضروريات الحياة الأخرى. وهي محمية من الشمس بواسطة ألواح من الصفيح منتشرة على عوارض خشبية تبرز من طرفي السوق".

لقد تم تناول هذه الأسواق المحلية وأسواق الخضار والفواكه والمراكز المتوضعة على أطراف المدينة عن نحو مستفيض في الفصل ١٦ من هذا الكتاب، الذي يدور حول مواقع الفعاليات وتركيبه الاستثمار في حلب، وذلك بقدر ما فيها من وظائف تتجاوز خدمة المحلات السكنية. وقد تم طرحها هناك في إطار شامل للمدينة القديمة في حلب يضم تنظيمها العمراني وتكوينها الوظيفي وتصنيفها التاريخي. إن مثل هذا الربط بالنسبة لموضوع بحثنا أهم من القيام بدراسة تحليلية نتناول جانباً واحداً وتتقصى أدق التفاصيل. لذلك سنعمد فيما يلي إلى عدم تناول كل سوق محلي ومركز ثانوي على حدة بشكل

تفصيلي وسنعمد بدلاً من ذلك إلى تناول بعض الأمثلة المميزة مرة أخرى وبحثها بشكل أعمق.

إن الدراسة النموذجية لبعض المراكز الثانوية المختارة فقط تبدو منصفة، لأن الكمال لن يتسنى بلوغه على كل حال. إن سوق حي بحسبنا القديم مثلاً ذهب ضحية عملية إزالة مناطق واسعة لامبالية. فمذ قيامنا بإعداد الخرائط في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م كان هذا الحي والسوق المحلي مخربين من جراء عمليات إزالة مخططة رعناء ومن جراء إجراءات هدم وتقويض لا مبالية تخريباً كبيراً إلى حد لم يعد من الممكن معه إعادة تصور الوضع الأصلي إلا بصعوبة بالغة. لذلك يفترض أن يكتفى بالنسبة لبحسبنا بالشرح القصير الذي تضمنه الفصل الـ ١٦ والخارطة المرفقة المسقطة على الشكل رقم (٦٧)، والتي أعدت بناء على رفع شامل قام به المؤلف أ. فيرت E. Wirth في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

كما أن الأسواق المحلية والمراكز الثانوية في الضاحية الحرفية القديمة المنتشرة شمالي المدينة القديمة المسورة لن يتم التطرق إليها في الدراسة اللاحقة. فقد سبق ونوهنا إلى أن الجغرافي الفرنسي ج. ك. دافيد J. C. David يقوم منذ سنوات عديدة بإجراء بحث عملي حول هذه الأحياء. وقد تم الاتفاق معه مسبقاً في إطار تقسيم العمل بيننا على اعتبار سور المدينة الشمالي في حلب كحدود لمناطق عملنا. علماً أنه لم يكن بالإمكان عندما تم تقديم لمحة شاملة موجزة في الفصل الـ ١٦ استبعاد الأسواق المحلية والمراكز الثانوية في الضاحية الشمالية نهائياً، وسنعمد كذلك في الفصل اللاحق (الفصل ١٨)، الذي سيتناول واقع الصناعة اليدوية والحرف التقليدية،

تضمنينه بعض الملاحظات عن الضواحي الحرفية الشمالية. أما ما تبقى فسوف نتطرق إليه بالتفصيل الدراسة التي يقوم بها ج. ك. دافيد حول الضاحية الشمالية في مدينة حلب، والتي يُنتظر أن تصدر في القريب العاجل.

١٧ - ٢ - ١ المركز التجاري والحرفي بين السوق المركزي

وباب النصر

إن الطريق المفضل من قبل معظم المارة والذي يربط بين نواة السوق المركزي المتوضعة شرقي الجامع الكبير وبين باب النصر تبدو منعطفة بشكل مضاعف على نحو فريد. أما المسار المباشر، الذي يرسمه إلى الشرق من ذلك الزقاق المستثمر كسوق للصناعات اليدوية والمار بين خان قورد بك (دليل ٢٦٥) وخان البرتقال (دليل ٢٦٦)، يتحول بعد ذلك في الجنوب إلى زقاق مسدود. وليس من المستبعد أن يكون هذا المسار غير الاعتيادي للزقاق اليوم في القسم المتوضع شمالي السوق المركزي قد تأثر بإنشاء خان قورد بك (دليل ٢٦٥) وخان البرتقال (دليل ٢٦٦) وخان الوزير (دليل ١٨٠). ويبدو على الأغلب أن هناك مركزاً ثانوياً مستقلاً، تمثل في سوقة علي، قد تشكل في وقت مبكر جداً في البقعة المحيطة بالجامع الحديث الحالي المعروف بجامع السنجر (دليل ٢٦٣). ومن جراء ذلك انعطف المحور الشمالي الممتد من باب النصر إلى السوق المركزي باتجاه الغرب. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد تطلب الأمر فيما مضى ربط هذا المركز بالغرب ووصله بطرق مواصلات مباشرة بباب الجنان وبياب الفرج.

إن الهيئة الحالية لمركز اقتصادي يقوم بحد ذاته ويضم أربعة خانات ضخمة - وبالأحرى ستة فيما إذا أضاف المرء إلى ذلك خان قورد بك وخان البرتقال - حاز عليها سوق سويقة علي، المتوضع في منتصف المحور الشمالي تقريباً، أول ما حاز عليها خلال القرون الأولى من العصر العثماني. إن المباني غير السكنية المتضمنة حصراً فعاليات اقتصادية تحدد على نحو ملفت جداً للنظر الصورة التالية: فعلى عكس المراكز المسنقلة والأسواق المحلية الأخرى لا يقوم في المحيط القريب أو البعيد أي حمام على الإطلاق. أما حمام الواساني الذي لم يعد له وجود اليوم والذي قام فيما مضى في الموقع الذي يقوم فيه مبنى سكني متعدد الطوابق (دليل ١٨٧) فقد كان موجهاً باتجاه الجنوب نحو السوق المركزي. وعلى نحو مطابق يمثل أيضاً جامع السنجر (دليل ٢٦٣)، الذي بُني أول ما بُني في عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م وأقصى عن فراغات الطابق الأرضي المستثمرة اقتصادياً إلى الطابق العلوي، المنشأة الوحيدة التي تضم فعالية دينية. ومما يلفت النظر بالإضافة إلى ذلك، أن ثلاثة بيوت سكنية كبيرة فخمة تقوم على مقربة مباشرة من هذا المركز القائم بحد ذاته، جنوب خان قورد بك وخان البرتقال، وتختلف عقاراتها من حيث الكبر اختلافاً تاماً عن العقارات الصغيرة للمحلات السكنية المجاورة المتواضعة.

إن المحور الرابط بين منطقة السوق المركزي وبين هذا المركز القائم بحد ذاته لا يمثل بتصنيفه الوظيفي وبتخصصه ببيع الأدوات المنزلية والأثاث المنزلي والأحذية سوقاً محلياً وإنما جزءاً من السوق الرئيس، أما في مسار الزقاق الممتد من بعد ذلك باتجاه الشمال وحتى باب النصر فتختلط أول ما تختلط الحاجيات الموسمية الخاصة بالبضائع والخدمات التي تلبى الاحتياجات

اليومية والبسيطة والتي تختص بها عادة الأسواق المحلية. كذلك يبدو غير مألوف إلى حد ما، أن يمتد على مقربة مباشرة من تقاطع أزقة السوق حول جامع السنجر (دليل ٢٦٣) زقاق سوق مسقوف بقبو وغير مخصص للحركة العابرة وإنما لحركة الزبائن فقط، وأن يمت بصلة كالخانات المحيطة به إلى تخطيط واع هادف (دليل ٢٥٩). ولأن حشود المارة تمر بهذا الزقاق، فقد تحول إلى موقع للصناعات اليدوية البسيطة (صناعة الصناديق، صناعة الأحذية).

أما لأية وظائف قام خان اسطنبول (دليل ٢٥٨) وخان حاج موسى (دليل ٢٦٠) وخان التتن (دليل ٢٦٢) وخان الأعوج (دليل ٢٦٤) أصلاً؟ وكيف استخدمت هذه الخانات في القرون الأولى من عمرها، فنك لم يتم التأكد منه ولم تقع بين يدي المؤلف أية أدلة مقنعة بهذا الخصوص. لقد أشار المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube في الفصل التاسع من هذا الكتاب إلى أن العدد الأكبر من الأبنية الكبيرة في منطقة سويقة علي يندرج في عداد وقف ديني، أجراه في عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م تاجر جملة غني عرف بحاج موسى الأميري. وتضم أطروحة ج. تات J. Tate (١٩٨١) ترجمة كاملة لوثيقة هذا الوقف. وبذلك يتحقق ما جاء في استعراضنا الشامل لمنشآت سويقة علي من أن المصالح الاقتصادية لها مكان الصدارة. فبموجب هذه الوثيقة ينبغي أن يؤول نصف إيراد الوقف كمرتب شخصي إلى الواقف وإلى ورثته من بعده، وأن يخصص بالإضافة إلى ذلك ربع إيراد الوقف لصيانة أبنية الوقف وتجديدها في الدرجة الأولى، وبقدر ما يكون هذا الربع الكامل من الإيراد غير لازم لذلك، ينبغي شراء مزيد من المباني وإضافتها إلى ملكية الوقف. ولم يخصص لأغراض خيرية سوى الربع الأخير من الإيراد، الذي ينبغي أن

يُنْفَق على جامع الحاج موسى (تليل ١٨٣)، الذي بُني أو جُدد تجديداً تاماً في عام الوقف المصادف لعام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م.

وبغض النظر عن بعض التغييرات التي طرأت على الأبنية في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، وخصوصاً على الأبنية السكنية التابعة للوقف، فقد شيدت نواة سوقة علي كمجموعة من المباني مرتبطة مع بعضها مكانياً وعقارياً حوالي عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م. لكن الأمر الذي يبقى معلقاً خلال ذلك يتمثل في السؤال عن البنية التي كانت عليها قطع الأراضي قبل عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م وعن الشكل الذي ظهرت به الأبنية. هل كان والد صاحب الوقف أو صاحب الوقف شخصياً يملك عقارات أو بيوتاً سكنية في منطقة السوق المحلي قبل ذلك الحين؟ هل قام حاج موسى الأميري بشراء عقارات سكنية أو مبانٍ مستثمرة حرفياً وضمها في تصميم عمراني جديد؟ هل وجدت في منطقة سوقة علي قبل تاريخ الوقف خانات ومنشآت اقتصادية أخرى متواضعة، استبدلت في عام ١١٧٦هـ/١٧٦٣م بأبنية جديدة كبيرة حديثة فقط؟ ألا يعتبر تجمع أربعة أو ستة خانات حول مركز وغياب الأبنية الدينية والحمامات أمراً غير عادي، يضيف عليه بعض الغموض العقارات السكنية الكبيرة الثلاث، المتواضعة وسط منطقة تتميز بصغر مساحة عقاراتها، والسوق المسقوف بقبو (تليل ٢٥٩) والممتد بعيداً عن حشود المارة.

إن الاستخدام الحالي للخانات يمثل على كل حال استخداماً لاحقاً ثانوياً؛ فخان حاج موسى (تليل ٢٦٠) تحول إلى مركز في حلب لتجارة الألبسة المستعملة وتجهيزها وإصلاحها. وسوف يتم التطرق إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب. إن الطابق العلوي من خان الأعوج

(دليل ٢٦٤) يستخدم أيضاً لتخزين الأكبسة المستعملة وتجهيزها. أما في الطابق الأرضي فتقوم مختلطة ببعضها البعض مكاتب ومستودعات تجارة الجملة بالأدوات والأواني المنزلية والمعجنات غير سريعة التلف والمستحضرات الكيماوية والعطورات بالإضافة إلى ورشة صغيرة تضم ماكينة لإنتاج أكياس البيع. ويشغل معظم الطابق الأرضي من خان التتن (دليل ٢٦٢) نجاروا موبيليا، في حين يشغل الطابق العلوي صناعات أجنبية. وفي خان اسطنبول (دليل ٢٥٨) أيضاً أقام العديد من نجاري الموبيليا ورشاتهم، إلى جانبها تقوم هنا ورشة صغيرة لإنتاج الدفاتر المدرسية [تعود في ملكيتها إلى أبناء عمر علي].

إن هذا السوق المحلي لم يتغير من جراء شق شارع ممتد من الغرب إلى الشرق [يعرف حالياً بشارع السجن] مكوناته المادية فقط، وإنما أيضاً أهمية موضعه. إن الزقاق الممتد من التفرع المركزي عند جامع السنجر (دليل ٢٦٣) باتجاه الغرب يشغل معظمه اليوم نجاروا وصانعوا أثاث منزلي. وفي الزقاق المتفرع في الجنوب من ذلك باتجاه الغرب تقوم قبل كل شيء ورشات صنع اللحف والفرش. وفي الأجزاء المتبقية من زقاق السوق الممتد باتجاه الشمال الشرقي يطغى بيع الأحذية بشكل خاص.

والظاهر للعيان أن سهولة الوصول إلى هذا السوق التي تيسرت إلى حد كبير من جراء فتح شارع [السجن] لم تؤثر إيجابياً على استخدام المركز المحلي المتأخم جنوباً مباشرة. بل تتجلى بوضوح آثاره السلبية حتى الآن، فبالرغم من شق شارع اختراق على نحو غير سيئ توجب هدم خان (دليل ٢٦٧) وإزالة أجزاء من المدرسة الشعبانية (دليل ٢٦٨). كما لحق الضرر بأبنية خان قورد بك (دليل ٢٦٥) وجامع المهندار (دليل ٢٦٩) التي تعود إلى

العصر المملوكي. أما فيما إذا كان سيترتب عن ذلك تأثير إيجابي في المدى البعيد، فلا يسعنا إلا الانتظار، فقد حسن في الحقيقة فتح شارع عريض جديد نوعية مواقع الخانات والأسواق المحلية، لأن هذه الأبنية الآن أسهل منالاً بالنسبة لشاحنات الموردين ولسيارات الزبائن.

لقد صممت خانات المركز الثانوي القديم الأنف الوصف كأبنية تجارية بدون شك ثم تحولت جزئياً في إطار تحول وظيفي في وقت متأخر إلى مواقع للاستخدام الحرفي، أما المنشآت الاقتصادية الكبيرة المتوضعة على المسار اللاحق للمحور الشمالي، بالقرب من باب النصر، فكان لها وظيفة حرفية منذ البداية. وهذا ما ينطبق على مصبنة الزنايلي [الأولى] (دليل ٢٨٠) ومصبنة الجبيلي (دليل ٢٨١) وكذلك على قيسرية الملقية (دليل ٢٧٩)، التي تعتبر إحدى أكبر قيسريات حلب قاطبة، وسنعود إلى الحديث عنها مرة أخرى في الفصل الثامن عشر. ونجد أول ما نجد خانات وأبنية تجارية مرة أخرى على امتداد المحور الشمالي خارج الباب، على نحو مطابق تماماً لخانات الضواحي المنتشرة خارج الأسوار أمام الأبواب الأخرى لمدينة حلب.

١٧ - ٢ - ٢ سوق حي " الجديدة "

يتجمع حي " الجديدة " حول نواة مهمة جداً ملفتة للنظر، تقوم على تخطيط عمراني موجه. يشغل هذه النواة في الجنوب منشأة عثمانية تضم جامعاً (دليل ٤٤٩) وخاناً (دليل ٤٥٢) ومقهى (دليل ٤٤٧) وثلاث قيسريات (دليل ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١) وقد سبق التطرق إليها مراراً. إلى الشمال من ذلك تفتتح أرض فضاء، محاطة على شاكلة ساحات أسواق المدن الغربية

الأوروبية الصغيرة بأكشاك البيع. وفي الغرب يتصل بذلك حي سكني
ارستقراطي، تتمركز فيه على مساحة ضيقة كنائس ثعاني طوائف مسيحية
مختلفة.

وقد استطاع أ. ريمون A. Raymond (١٩٨٠، ص ١١٧ - ١٢٠) أن
يتتبع بدقة تامة نشأة هذا المركز المنظم. لقد كانت " الجديدة " في القرن
السادس عشر الميلادي ضاحية خارج الأسوار تشهد ازدهاراً مضطرباً، وكان
سكانها في ذلك الحين في معظمهم من المسيحيين. وكان مركز حي
" الجديدة " حوالي عام ٩٠٥هـ/١٥٠٠م عبارة عن ساحة مكشوفة كبيرة،
أقيمت فوقها أسواق. بعد عام ٩٠٥هـ/١٥٠٠م بوقت قصير رُمِّم بإيعاز من
السلطان المملوكي قانصوه الغوري الجامع القديم القائم في شمال الساحة
وأنشئ قسطل للمياه هناك (جامع شرف - دليل ٤٥٧). وحوالي عام
٩٩١هـ/١٥٨٣م شيد حاكم حلب آنذاك بهرام باشا حماماً (دليل ٤٤٦) وقيسرية
في الجزء الجنوبي من الساحة ليكمل بذلك تجهيز المركز المحلي الحديث.
وبقيت الأرض الفضاء المتاخمة شمالاً مركزاً لتجارة الحبوب.

على الجزء الجنوبي من هذه الساحة المكشوفة أوعز حاكم حلب
ابشير مصطفى باشا في عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م ببناء مجموعة مبانٍ مرتبطة
ببعضها (جامع وخان ومقهى وثلاث قيسريات، دليل ٤٤٧ - ٤٥٢) ثم أجراها كوقف
فيما بعد، وقد سبق التحدث عنها مراراً. وقد جاءت حدودها الخارجية موازية
لحدود الأرض الفضاء وأبقت على أزقة في جميع الأطراف لتأمين حركة
المارة. وتبعاً لما جاء في نص الوقفية فقد استخدم الخان، الذي شكل الجزء
الشمالي من المنشأة والذي لا يزال اليوم يحد الأرض الفضاء التي بقيت غير

معمورة، لتجارة الحبوب، فالوظيفة السابقة للساحة أنيطت إذا بالمبنى. وفي مقال أ. ريمون A. Raymond (١٩٨٠، ص ١١٨) يجد المرء وصفاً لكل مبنى من مباني الوقف على حدة بدقة تامة مع تشخيص لوضعه الراهن. وعلى الطرف الشرقي من ساحة سوق " الجنيذة " قام خانان، أحدهما لتخزين وتجارة الصوف، والآخر لشراء وبيع الحليب ومنتجات الألبان (خارطة روسو ١٨٢٥، رقم ٥٨ ورقم ٥٩) لم يعد لهما وجود اليوم.

في نفس الوقت تقريباً الذي أنشئ فيه وقف ابشير باشا شُيّد إلى الغرب مباشرة وعلى اتصال معه مبنيان سكنيان فخمان يعرفان ببيت غزالة (دليل ٤٥٣) وبيت أجقباش (دليل ٤٤٥)، مما يدل مرة أخرى عن تخطيط عمراني هادف. وإلى الجنوب الشرقي من أبنية ابشير باشا حلت محل مجموعة كبيرة من العقارات المتصلة ببعضها فيسريتان كبيرتان يجمعهما تصميم معماري واحد (دليل ٦٨٤ و ٦٨٥). ولا ندري إن كانت هاتان القيسريتان تعودان إلى القرن السابع عشر الميلادي أو إلى القرنين الثامن عشر أو التاسع عشر الميلاديين، على كل حال يبقى ذلك لاحقاً سؤالاً مفتوحاً ينتظر الجواب.

تبعاً للتسلسل الموضح باقتضاب فيما سلف ترجع نشأة السوق المحلي في " الجنيذة " إلى زمن كانت فيه الأفكار التخطيطية النازمة لحي " الجنيذة " مماثلة لتلك النازمة للمحلات السكنية للمسلمين أو لليهود. وهذا ينطبق أيضاً على الأحياء السكنية المتاخمة للسوق غرباً، والتي تتجمع حول ما لا يقل عن ثماني كنائس بعضها ضخم كبير؛ فالبيوت السكنية ذات واجهات لا تمكن من رؤية ما بداخلها وذات فناءات داخلية، والأزقة ضيقة متعرجة تعلوها في

مواضع منها أقبية أو أجزاء أبنية. إن العديد من العقارات والدور السكنية يتم الوصول إليه عن طريق أزقة مسدودة، وإذا كان لأحد الأبنية واجهة على زقاق مفتوح وأخرى على زقاق مسدود، عندها يقوم تقريباً باب المدخل على الزقاق المسدود في معظم الحالات. وفي عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م كانت بعض الأزقة لا تزال تغلق بأبواب مع حلول المساء.

في الأعوام السابقة الأخيرة طرأت بعض التغييرات الجذرية فيما يتعلق بهذا الخصوص: فمجموعة الأزقة المسدودة المنعزلة في المنطقة السكنية المحيطة بالكنائس المسيحية انفتحت عموماً باتجاه الغرب وباتجاه الجنوب على شوارع العبور المتاخمة. ويتم الاتصال اليوم بالجنوب عن طريق عدة عبارات تجارية حديثة (لدليل ٦٧٣ - ٦٧٦). وبذلك يستطيع المرء في العهد الحديث أن ينتقل على نحو مريح من المواقع التجارية الحديثة شمالي باب الفرج إلى شوارع "الجديدة" التي تخلص بالمحلات التجارية. فقد تم التخلي عن العزلة والخصوصية لتأمين الوصول المريح واستغلال ميزات سهولة المنال.

لقد قام ج. سوفاجيه J. Sauvaget بنشر خارطة توضيحية للسوق المحلي المتوضع في مركز حي "الجديدة" وذلك في أطروحته المقدمة عام ١٣٦٠هـ/١٩٤١م (شكل ٥٩: سوق "الجديدة" - الوضع الراهن). وبالمقارنة مع الرفع السابق فقد أسفرت عمليات الرفع التي قام بها المؤلف أ. فيرت E. Wirth عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م في سياق إعداده لخارطة شاملة، عن بعض التطورات اللاحقة الهامة؛ فقد اتسعت رقعة السوق في الفترة الفاصلة ما بين عمليتي رفع الوضع الراهن إلى حد كبير وتغيرت بنية السوق في

بعض الأماكن: فبعض الأزقة السكنية التي تتفرع عن "ساحة السوق" وعند مجموعة المباني العثمانية المركزية، تحولت منذ أيام ج. سوفاجيه إلى أزقة سوق يطغى عليها الطابع التقليدي أو إلى أزقة تغص بدكاكين يغلب عليها الطابع الغربي. ففي الأزقة الممتدة باتجاه الغرب والتي تضم دكاكين ذات طابع أوروبي توطنت صياغة الذهب ومحلات بيع الموبيليا ودكاكين بيع المنتجات النسيجية (مفارش السفر والمشمعات الملونة، كباكيب الصوف والخيطان لأعمال التطريز وحياسة الصوف، أقمشة، منتوجات نسيجية عربية حديثة). أما أزقة السوق الممتدة في المناطق السكنية باتجاه الشرق والتي يطغى عليها الطابع التقليدي فتشكل في الغالب موضعاً لتخديم المحلات السكنية بالحاجيات اليومية ومونلاً للحرف البسيطة (صاغة فضة، صناع أحذية، ورشات تصليح يدوية، إنتاج يدوي لبضائع استهلاكية بسيطة). وبمنأى إلى حد ما عن الشوارع التجارية وأزقة السوق، امتد شمالي مجموعة مباني إيشير مصطفى باشا هيكل مظلة باهظة التكاليف فوق جزء صغير من الشارع.

إن "ساحة السوق"، التي كانت لا تزال تستخدم أيام ج. سوفاجيه J. Sauvaget لبيع الحطب، كانت في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م قد تحولت في وقت سابق إلى حديقة عامة صغيرة، وأزيل نتيجة هذا التحول الوظيفي صفيين من الأكواخ أو الأكشاك قاما على الساحة بالذات.

كما أن تجار الفحم النباتي على الطرف الجنوبي من الساحة ومعظم السكاكين لم يعد لهم في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م أي وجود؛ وحل محلهم تجار الأدوات المنزلية والأواني المصنوعة من الصفيح وبائعوا الأحذية وتجار الأثاث. كما اتسعت منذ الرفع الذي قام به ج. سوفاجيه تجارة المواد الغذائية

في ديناميكية جديدة بالملاحظة: فالعديد من الجزائريين كانوا قد انتقلوا إلى دكاكين أوسع ومجهزة بشكل أفضل، وأزاح بيع الفواكه والخضار والسّمك إزاحة تامة تقريباً بعض الفعاليات التقليدية من مواضع في السوق حافظت عليها حتى ذلك الحين.

وبالرغم من أن الشريحة المتوسطة والميسورة الحال من المسيحيين الحلبيين قد انتقل معظمها منذ زمن طويل من " الجندة " إلى الأحياء السكنية الحديثة الأفضل في المدينة الجديدة، فإن معروضات السوق المحلي كانت في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م لا تزال عالية الجودة وكثيرة ومتنوعة، ويتم بدون شك عن رفاهية السكان على حد ما. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التعرف على عدم توازن مكاني هام: فالزقاقان اللذان يربطان حي " الجندة " في جنوب غرب مجموعة مباني ابشير باشا بأحياء حلب التجارية الحديثة الممتدة غربي المدينة القديمة، يوحيان بطابع نكاكيتهما وبمعروضاتهما (أثاث، منتجات نسيجية، مصوغات ذهبية) إحياءً أوروبياً إلى حد بعيد. أما في الأزقة التي تؤدي من النواة باتجاه الشمال وبتجاه الشرق إلى المناطق السكنية، فتطغى أكثر مواقع تخدم المحلات السكنية والصناعات اليدوية التقليدية (صناعة الأحذية).

إلا أن التطور الحديث في " الجندة " يبدو ضعيفاً بالفعل إذا ما قورن مع مركزين متوضعين خارج الأسوار على المحورين الشمالي الشرقي والجنوب الشرقي (انظر الفترتين التاليتين). فحسب ج. سوفاجيه (١٩٤١، ص ٢٢٦) كان السوق المحلي القائم هناك أحد أهم المراكز التجارية في حلب إبان القرن الثامن عشر الميلادي فقد ورد في معرض ما كتبه أن " لهذه السويقة

أهمية خاصة، فهي الأهم في المدينة كلها... وهي التي تقوم بدور سوق الهال للأحياء المحيطة بالمدينة وكذلك للسكان الأوروبيين الغربيين عن المدينة". وحتى في بداية القرن التاسع عشر الميلادي كانت غالبية الفعاليات الحرفية المدرة للأموال بشكل كبير لا تزال تتجمع أيضاً في حي "الجديدة"، فخارطة روسو Rousseau التي تعود إلى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م تُظهر هنا معملاً للخياطة الحريرية المذهبة (رقم ١٦٦) وورشتين لإنتاج الخياطة المقصبة (رقم ١٦٧، ١٦٨) بالإضافة إلى خمسة مصانع لنسج الديباج المذهب (رقم ١٦٩ - ١٧٣).

إن ديناميكية أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، التي تجسدت بشكل هائل في الخانات ومستودعات الحبوب المتوضعة على المحور الشمالي الشرقي وفي التجارة بالماشية والمنتجات الحيوانية على طول المحور الجنوبي الشرقي، تبدلت من ثم في مركز حي "الجديدة". إن خطوط المواصلات بين حلب والمناطق الزراعية شمالي المدينة لم تعد تمر اليوم عبر "الجديدة"، وإنما عبر الضواحي الغربية الحديثة. ومنذ خمسة عشر عاماً فقط دبت الحياة من جديد في حي "الجديدة" من جراء فتح أزقته المسدودة على الحي التجاري الحديث المجاور.

١٧-٢-٣ سوق بانقوسا والمحور الشمالي الشرقي داخل الأسوار (شكل ٦٩)
في الفصل السابع أشار المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube إلى أن محور سوق بانقوسا كان قد أدى في العصر المملوكي وظيفة مضاعفة: فقد خدم ضاحية سكنية مكتظة بالسكان ووفر المواصلات بين الريف الزراعي المنتشر شمالي شرق حلب وبين باب الحديد كمدخل إلى المدينة داخل الأسوار

وإلى السوق المركزي. هذه الحركة بين الريف والمدينة كانت في نهايات العصر المملوكي وفي القرون الأولى من العصر العثماني دافعاً لبعض فروع التجارة والخدمات، على تلبية رغبات الزبائن المتدفقين من الريف، مما هيا الفرصة لعقد العديد من الصفقات التجارية المدرة للربح خارج الأسوار.

لقد برهنا على قيام تجارة الحبوب منذ قرون في سوق بانقوسا. وعلاوة على ذلك فقد قدمت الخانات منذ البداية خدمة مقابل أجر زهيد تمثلت في إمكانية ركن الجمال أو الحمير لبعض الوقت الذي مارس المرء خلاله تجارته داخل المدينة. كما أن بيع الخضار والفواكه والمحاصيل الزراعية الأخرى كان على الدوام سمة مميزة لسوق بانقوسا؛ فقد مكن ذلك سكان الضاحية الشمالية الشرقية من تغطية احتياجاتهم بشرائها مباشرة من المنتجين. ومن الفترة التي تعود إلى حوالي ١١٦٣هـ / ١٧٥٠م يخبرنا أ. رسل A. Russel (١٧٩٤، ج ١، ص ١١ وما بعد) عن بانقوسا قائلاً: "تشتمل هذه الضاحية على عدد كبير من البيوت السكنية الكبيرة وعلى عدد من الجوامع أو المساجد والأسواق والخانات والمقاهي. وبين الأسواق القائمة هناك لا يقل سوق الحبوب وكذلك الحشد الدائم من الناس والقوافل أهمية عما هو عليه الحال في البازارات المكتظة القائمة داخل الأسوار".

إلا أن سوق بانقوسا كان لا يزال أيضاً في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي مُعداً لخدمة القوافل، التي تحركت من هنا عدة مرات سنوياً إلى البصرة وبغداد وديار بكر أو قدمت من هناك. وكفروع في السوق مميزة لذلك يذكر ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، ص ٢٢٩ وما بعد) صناعة السروج وورشات الحدادة وصنع الخيام والعنالون وبيع المواد الغذائية غير

سريعة التلف أو المقاومة للتلف لفترة طويلة. وعلى خارطة روسو Rousseau (١٨٢٥م) التي أعدت ما بين عامي ١٢٢٦هـ/١٨١١م و ١٢٤٣هـ/١٨٢٨م أشير في منطقة بانقوسا مثلاً إلى خان للطحين (رقم ١١٨) وآخر للزبيب والفواكه المجففة (رقم ١٢٤) وآخر لعصير شراب العنب (دليل ١٢٥) وآخر للبصل الميبس والمخللات (رقم ١٢٦).

ونظراً لذلك الكم الهائل من الفعاليات في القرون السابقة فإن تمركز تجارة الحبوب تمركزاً كثيفاً في الخانات العديدة المصطفة على طرفي سوق بانقوسا، والذي يتم البرهان عليه بالنسبة للفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين من خلال خارطة ج. سوفاجيه (١٩٤١، شكل ٦٠)، يمثل على نحو واضح للغاية نتيجة تطور حديث بالفعل. إن معظم الخانات والمستودعات التي لا تزال قائمة بنيت أول ما بنيت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، والأرقام المنقوشة في الحجر فوق أبواب المداخل والدالة على الأعمار التي أنشئت فيها المباني تقدم برهاناً واضحاً على ذلك. وفي تقرير للقنصل الإنكليزي مور Moore من حلب يعود إلى عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م هناك إشارة إلى أنه تم مؤخراً إنشاء العديد من الخانات الحديثة لبيع الحبوب من قبل المشتغلين بالمضاربات التجارية (محموظات الخارجية البريطانية، ١٩٥/٧٤١)، وعلى نحو مطابق تماماً تعود أيضاً معظم مستودعات ومخازن الحبوب في ضاحية الميدان الجنوبية في دمشق إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.

إن هذا التصنيف الزمني لمستودعات الحبوب ليس وليد صدفة؛ لأن تجار حلب ودمشق لم يجدوا مجدياً القيام بشراء وتخزين حبوب تزيد في

كميتها عن الاحتياج السنوي لسكان منهم إلا بعد مد خطوط الملاحة التجارية
المبحرة بانتظام بين أوروبا وموانئ سواحل المشرق Levante. فقد أمكن
عند ذلك، وبالرغم من أجور نقل البضائع حتى الموانئ المنتشرة على
السواحل المرتفعة باستمرار، القيام بتجارة رابحة من جراء تصدير الحبوب
إلى أوروبا؛ لأن أسعار الحبوب ارتفعت في السوق العالمية في أعقاب مواسم
الحصاد السيئة هناك ارتفاعاً جنونياً. ففي عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م مثلاً بلغت
كلفة الشمبل الواحد (٨٠ كغ) من القمح في حلب بعد موسم حصاد جيد نوعاً ما
٣٣ قرشاً فقط. ومع أن تكاليف النقل التي بلغت ٢٢ قرشاً للشمبل الواحد قد
رفعت الأسعار في ميناء إسكندرون إلى ٥٥ قرشاً للشمبل الواحد، فقد كانت
أسعار القمح في فرنسا في ذلك الحين أكثر من ذلك بكثير إلى حد دفع تجار
حلب إلى شحن ٣٠٠٠٠ شمبل بحراً ليحققوا من وراء ذلك أرباحاً طائلة. إلا
أن الطلب المتزايد على القمح من أجل التصدير أدى إلى رفع سعر القمح في
حلب بعد فترة قصيرة إلى ٤٣ قرشاً للشمبل الواحد (محفوظات الخارجية
البريطانية ١٩٥/٧٤١).

أما عن التجار الحلبيين، فقد كانوا يودون منذ اندلاع حرب القرم ومنذ
احتلال روسيا للقوقاز الانتقال قبل كل شيء آخر إلى تجارة الحبوب،
كتعويض عن تجارة الحرير في الدولة العثمانية التي تضررت كثيراً نتيجة
هذه الأحداث. وبعد أن ضاعت أيضاً في نفس الوقت تقريباً أسواق إيران
وشمالي الأناضول وجنوبي بلاد الرافدين من جراء انتقال خطوط المواصلات
مع سيادة الملاحة التجارية وافتتاح قناة السويس، نقل التجار الحلبيون نشاطهم
بشكل أكبر إلى المناطق المجاورة المتوضعة في شمالي سوريا، حيث

استصلحت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي مسطحات واسعة من البراري، وفاضت في السنوات الخيرة كميات كبيرة من الحبوب عن حاجة سوريا لتجد أدرجها إلى السوق العالمية (قارن الفصل ١٥-٥).

وحوالي عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م تم في ميناء إسكندرون شحن ٣٠٠٠٠ طن من القمح سنوياً عن طريق البحر، جاء القسم الأكبر منها عن طريق حلب. إلا أن أسعار القمح في السوق العالمية انخفضت من ثم حوالي مستهل القرن العشرين الميلادي إلى حد كبير، بحيث لم يعد بإمكان الأقاليم الزراعية البعيدة عن السواحل أن تتحمل تكاليف النقل إلى الميناء. مع ذلك فقد صدرت حلب في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، الذي جلب معه موسماً جيداً، ٥٠٠٠ طن من القمح والشعير، كما صدرت في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، الذي جلب معه موسماً متوسطاً، ٢٠٠٠ طن من الصنفين المذكورين. وقد ذهبت صادرات القمح في غالبيتها إلى مصر، وإلى جانب ذلك أيضاً إلى ليبيا وإزمير، أما صادرات الشعير فقد اتجه معظمها تقريباً إلى بريطانيا العظمى (أ. ويكلي E. Weakley ١٩١١). إن المرء يحتاج من أجل شحن ١٠٠٠٠ طن من الحبوب في الأعوام الجيدة الموسم، لو أراد القيام بذلك اليوم، إلى استخدام ٥٠٠ عربة نقل بضائع من عربات السكك الحديدية حمولة كل واحدة منها ٢٠ طن، ويحتاج من أجل شحن ٤٠٠٠ طن في الأعوام المتوسطة الموسم إلى ٢٠٠ عربة. من هذه الأرقام الكبيرة يُستنتج أنه توجب في منطقة سوق بانقوسا توفير إمكانيات تخزين كبيرة جداً، لتصنيف الحبوب الواردة غالباً في كميات صغيرة وصغيرة جداً تبعاً لنوعيتها ولجمعها في مجموعات كبيرة ولتخزينها في منأى عن تأثير عوامل الطقس.

لقد كان بإمكان كبار الملاك الزراعيين، الذين أرادوا بيع حبوبهم شخصياً إلى تجار الجملة الحلبيين، استئجار مستودعات في خانات الحبوب، وقد استطاعوا لذلك أن يترثوا في البيع حتى ترتفع من جديد الأسعار التي تنخفض عادة بعد موسم الحصاد مباشرة إلى حد كبير. أما الفلاحون فقد أودعوا غالباً محاصيلهم الصغيرة عند مالك الخان أو مستثمره وكنفوه ببيعها بأفضل سعر ممكن وحصلوا على سلفة مبدئية. من خانات الحبوب وجدت الحبوب طريقها بكميات صغيرة جداً إلى محلات تجارة التجزئة وإلى مطاحن الحبوب في المدينة أو بكميات كبيرة إلى المصدرين (عبد الرحمن حميدة ١٩٥٩م).

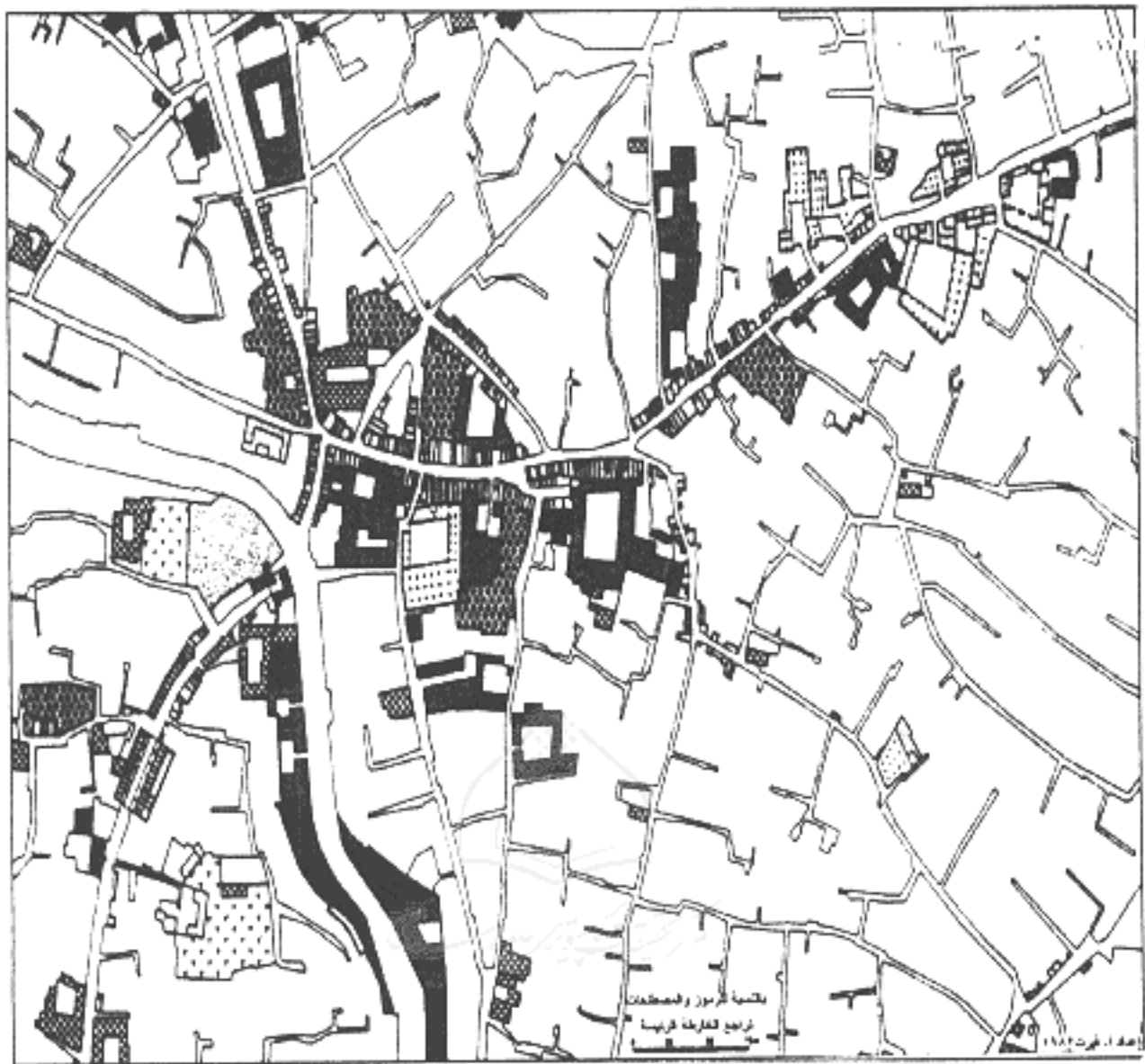
وحتى اليوم لا يزال العديد من خانات سوق بانقوسا التي شُيدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي يذكرنا من خلال تصميمه المعماري بوظيفته الأصلية: فهنا يغيب الطابق العلوي الذي لُحظ في الخانات القائمة داخل الأسوار وغرفته التي استخدمت للإقامة وكمكاتب ولأغراض حرفية. أما المستودعات المحيطة بالفناء الداخلي من كل جانب في الطابق الأرضي فقد جاءت ممتدة إلى الخلف على نحو أعمق بكثير ووفرت بذلك أماكن للتخزين محمية من العوامل الخارجية أكثر بكثير مما هو الحال في الخانات القائمة داخل المدينة. كما يغيب في الغالب أيضاً هنا تقسيم الفراغات المعمارية إلى حجرات وغرف منفردة عديدة منفصلة عن بعضها لتحل محلها صالات كبيرة (انظر شكل رقم ٦٩، راجع أيضاً خان مخوك - دليل ٥٣٤، خان الحلواني - دليل ٥٣٥، خان الأفندي - دليل ٥٣٧). إن هذه الأبنية المصممة لتجارة وتخزين الحبوب كانت في معظمها عند أول رفع قام به المؤلف أ. فيرت

E. Wirth في عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م غير مستخدمة لوظيفتها الأصلية، فتجارة الحبوب كانت قد انتقلت قبل ذلك إلى الصالات والمخازن الحديثة المنتشرة على طرفي الشارع المحيط بسور المدينة الشرقي، وحل محلها غالباً ورشات حرفية صغيرة ومتوسطة في خانات الحبوب. وفي السنوات العشرين الأخيرة انتقل أيضاً العديد من تجار الحبوب إلى أطراف المدينة، وعلى طول الشوارع التي تربط المدينة بسواها يجد المرء بين المعامل الحديثة مستودعات حبوب كثيرة.

إن إزالة مساحات واسعة أمام باب الحديد بعد الحرب العالمية الثانية وفتح شارع عريض مخترقاً النسيج التقليدي وممتداً باتجاه الشرق غيراً الجزء الغربي من سوق بانقوسا ومكوناته أيضاً تغييراً جذرياً. ولم يبق هناك مَصانٍ بشكل جيد سوى زقاق سوق جميل مغطى بسقف من الصفيح يمتد إلى الشمال الشرقي من بقايا خان (دليل ٥٣٠) وتباع فيه الأقمشة والمنتجات النسيجية النسائية. وفي حين لا يتم عادة الفصل في الأسواق المحلية وفي أسواق الضواحي بين الفعاليات فصلاً تاماً، وإنما تتوضع مختلطة، إلا أننا نجد حتى اليوم في هذا السوق الصغير تصنيف وفصل ملفت للنظر. ففي الأزقة المتصلة بالسوق شمالاً وغرباً يعمل صانعو الكانس وبعض الخياطين وتقوم بعض ورشات إعادة تصنيع المنسوجات المستعملة. كما أن الساحة الصغيرة في سوق الدجاج الواقعة بين حمام الحدادين (دليل ٥٢٧) وحمام سوق الدجاج (دليل ٥٢٩)، التي ورد ذكرها في وثيقة وقف تم تحريرها في عام ٩٨٢هـ/١٥٧٤م، لا يزال من الممكن التعرف عليها بشكل جيد. على هذه الساحة أقيم يومياً سوق للخضار والفواكه والمواد الغذائية الأخرى.

إن بقايا سوق بانقوسا القريبة من الباب الأنفة الذكر سلمت حتى الآن من التقويض والإزالة، لأن السوق الممتد خطياً في العادة انتشر على مساحات واسعة باتجاه الشمال في المناطق السكنية المتاخمة. إلا أن الاستثمارات اللاحقة على المناطق المزالة حديثاً تُمكن من التعرف بشكل جيد على الوظائف القديمة لسوق بانقوسا كموقع أمام الباب للفعاليات التجارية والخدمية المكرسة خصوصاً لتأمين احتياجات أهالي الريف: فعند تقاطع الشوارع الحديثة وعلى المساحة المكشوفة الكبيرة شمالي باب الحديد تُعرض البضائع الاستهلاكية اليومية أو الموسمية البسيطة على عربات الباعة المتجولين أو في الأكشاك المتواضعة: حبال، لمبات كاز، أباريق شاي، زجاجات، حقائب. بين ذلك ينتشر على نحو مبعثر العديد من بائعي الخضار والفواكه المتجولين، الذين تتجمع عرباتهم أيضاً في المناطق المحيطة بأغلبية أبواب مدينة حلب الأخرى.

وقد بقي الجزء الشرقي من سوق بانقوسا الأبعد عن الباب قائماً، لأن شارع الاختراق ينعطف هنا باتجاه الجنوب الشرقي. وتؤمن بشكل واضح الخدمات والبضائع المعروضة في هذا الجزء الشرقي من السوق تخدم المحلات السكنية المحيطة بالسوق. ومن خلال شق الشارع العريض الحديث بات السوق في الجهة الشرقية في موقع منعزل طرفي جداً. إن فعالية تجارة الجملة والتخزين القديمة تتراجع يوماً وراء يوم إلى الوراء. ويتداعى العديد من الخانات أو يقوِّض رويداً رويداً (انظر الخانات ذات الأرقام ٥٣٩ و ٥٤٣ و ٥٤٦ و ٥٤٨ في الدليل).



شكل رقم (٦٩): بانقوسا حوالي ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م

أما الجزء القريب من الباب من المحور الشمالي الشرقي داخل السور فيقوم أيضاً على خدمة أهالي الريف: ففي سوق للصناعات اليدوية لا يزال يقوم كما كان عليه حاله في الأصل نجد هنا ورشات حدادة وورشات نجارة يدوية (نجارون، صانعوا عربات خشبية) لإنتاج أدوات زراعية (محاريث، مجاريف، درّاسات، معازق، هياكل سروج خشبية، مقابض أدوات زراعية). ومركز هذا السوق تشكله مجموعة مباني سوق البياضة البديع (دليل ٣١٧) الذي يعرف في حلب عند

عامتها وخاصتها بـ " قبو النجارين"، الذي يبدو بالقبو الذي يعلوه وبصفي الحوانيت المصممين في إطار واحد أثرياً جداً من ناحية، إلا أنه يوحي من ناحية أخرى بالتميز والجرأة والغنى معمارياً.

إن الجزء القريب من الباب من المحور الشمالي الشرقي داخل السور يتميز مع سوق البياضة عن الجزء المماثل من المحور الجنوبي الشرقي تمايزاً ملفتاً للنظر من حيث أن زقاق السوق لا يحاط بأي خان على الإطلاق؛ ففي منطقة المحور الجنوبي الشرقي تتوزع الخانات توزعاً منتظماً تقريباً على طرفي المحور داخل الباب وخارجه. أما على المحور الشمالي الشرقي فيبدو أن الخانات قد تركزت بكاملها منذ أواخر العصر المملوكي على طرفي سوق بانقوسا خارج الباب. أما القسم القائم داخل السور من السوق فيحيط به عدد كبير من الأبنية الدنية وحمامان. وبذلك يكون قد شُيد على نحو معاكس لمركز سويقة علي الذي سبق التحدث عنه والذي يتوضع في منتصف المحور الشمالي ويتكون من مجموعة خانات ولا يضم مبان دينية وحمامات.

١٧ - ٢ - ٤ المحور الجنوبي الشرقي داخل الأسوار وخارجها

لقد أشار الباحثون الفرنسيون، الذين عملوا في سورية أثناء فترة الانتداب، عدة مرات إلى أن المركز التجاري داخل الأسوار وخارجها في منقطة باب النيرب كان لا يزال في بداية القرن العشرين الميلادي قائماً في الأغلب على التجارة مع البدو. فهنا امتد إلى داخل المدينة ذلك الطريق الذي ربط البراري الجافة والبراري الصحراوية المنتشرة بين تدمر والفرات بحلب. ولم تستخدم هذه الطريق من قبل البدو وأشباه البدو وتجار الواحات

السورية للقيام بزيارة قصيرة للمدينة ولأسواقها وحسب، فالنازحون من الواحات أيضاً، الذين لم يعد يتاح لهم في ظل إمكانيات العمل المتدنية جداً هناك العثور على مصدر للكسب، مروا من هنا في طريقهم إلى المدينة.

وعلى خارطة روسو Rousseau التي تعود إلى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م يمكن بسهولة التعرف على هذه الوظائف والفعاليات: فالطريق الذي يؤدي من باب النيرب باتجاه الشرق إلى البراري، يمتد بادئ ذي بدء عبر محلات سكنية واسعة منتشرة خارج الأسوار. والأحياء عالية الكثافة عمرانياً المنتشرة على الطرف الشرقي محمية بسور إضافي من الأراضي البور المتاخمة، والطريق يمر ثانية عبر باب عرف بباب الملك، وأمام الباب مباشرة يوجد قسطل وخان لربط الأغنام (رقم ١٧٧، خان الغنم). وقد عاشت جماعات من النازحين العرب في محلة سكنية تتكون من الأكواخ وتمتد داخل حدود العمران المدني (رقم ١٥٩، العقيلية). وسكنت جماعات أخرى (القرباط) في خيام نصبت على الأرض الفضاء الممتدة شرقي المدينة (رقم ١٦٠، حارة القرباط).

وتبعاً لذلك فقد تواجد في محيط باب النيرب الواسع حتى في فترة الإنتداب الفرنسي التجار الحلبيون العريقون وصغار التجار المهتمون بالتجارة مع البدو، ولم يقتصر التواجد على هؤلاء وحسب، فقد كان هناك النازحون من واحات البراري الصحراوية السورية أيضاً، وقد اعتاد هؤلاء منذ القدم على معايشة البدو، وتكلموا لهجتهم وعرفوا عاداتهم. وهكذا تحولوا إلى أفضل سماسرة في التجارة بين المدينة والبدو. وقد استطاع بعض منهم تكوين شهرة كبيرة وتجميع أموال طائلة من جراء ذلك.

وينكر أ. دي بوخمان A. de Boucheman (١٩٣٩م) أن نازحين كثيرين من حاضرة السفيرة المتوضعة على أطراف البرية قد استقروا في محلتين سكنيتين عند باب النيرب، وإلى جانبهم سكنت أيضاً حوالي ١٠٠ عائلة من واحة السخنة، كانت قد حطت رحالها هنا في القرن التاسع عشر الميلادي، ولا يزال هناك حتى اليوم جامع محلي يحمل اسمها. وكان هؤلاء النازحون في ذلك الحين لا يزالون على اتصال وثيق مع عائلاتهم الباقية في البراري الصحراوية؛ وكانوا أيضاً على علم جيد بشؤون القبائل البدوية الداخلية وبمشاكلها وأخبارها. ويستنتج من ذلك بالطبع أن البدو القادمين إلى المدينة توجهوا عند وصولهم إلى باب النيرب أول ما توجهوا إلى معشر تجار السخنة القريبين إليهم والموثوقين من قبلهم.

وقد قام من أثرى منهم إلى حد ما، بإدارة أحد للخانات الكبيرة، التي تم فيها تسويق وتخزين المحاصيل القادمة من البراري الصحراوية. وقام آخرون ببيع البضائع التي تلبي احتياجات البدو في حوانيت السوق المحلي، وقدم آخرون خدماتهم كقواد ووسطاء للبدو غير الملمين بالشؤون المحلية. وقد عملوا قدر استطاعتهم لقاء عمولة معينة على إرساء الصفقات على نوبهم في منطقة باب النيرب. لذلك عدّ حتى في فترة الانتداب الفرنسي استثناءً أن يبرم البدو صفقاتهم في منطقة السوق المركزي. وحيث حصلوا على المال لقاء محاصيلهم التي جلبوها معهم من البراري الصحراوية في حوانيت وخانات المحور الجنوبي الشرقي، قاموا عادة بصرفها أيضاً.

لقد تكونت بضائع البدو قبل كل شيء من الدواب الحية (إبل وأغنام) ومن الصوف والسمن. كما جلب تجار الواحات السورية إلى المدينة قطعاناً

كبيرة من الأغنام، كانوا قد استلموها من البدو قبل حلول الشتاء في البراري الصحراوية المنتشرة في شمال سوريا وشمال العراق، إلى جانب ذلك تاجروا بالمحاصيل الواسعة الانتشار في البراري الصحراوية (ملح، نترات البوتاسيوم، فحم نباتي، كمأة، قطع أثرية من حفريات أثرية) كما تاجروا قبل ذلك خصيصاً بالبوتاسيوم المستخلص من النباتات القلوية (الأشنان) والمستخدم في صناعة الصابون. ويذكر أ. دي يوخمان (١٩٣٩، ص ٨٨ وما بعد) أن حوالي عشرة قوافل تقريباً محملة بالبوتاسيوم قدمت سنوياً من البراري الصحراوية إلى باب النيرب ومن هناك اتجهت إلى المصابن الحليبية. وقد ضمت كل واحدة من هذه القوافل في المواسم الضعيفة ٢٠٠ جمل وفي المواسم الخيرة من ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ جمل.

أما بالنسبة لتجارة الصوف فقد امتد موسمها من آذار إلى حزيران، أي طوال الربيع، حين كانت قطعان الأغنام التابعة للبدو وأشباه البدو ترعى في مراعي البراري المنتشرة في شمالي سوريا على مقربة من حلب، وفي البراري الصحراوية. لقد قام التجار اللذين اتخذوا من خانات المحور الشمالي الشرقي مقراً لهم بشراء الصوف نقداً من البدو في كميات صغيرة ثم قاموا بجمعها في بالات كبيرة. ثم انتقلت هذه البالات من أيدي تجار سوق البدو الصغار إلى كبار مصدري الصوف القلائل في حلب اللذين توضع محلاتهم في السوق المركزي. وحوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م تم تسويق ٢٥٠٠ طن من الصوف سنوياً عن طريق حلب. بالإضافة إلى ذلك قدمت إلى حلب سنوياً قرابة ١٥٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ قطعة من جلود الخرفان - معظمها من

جنوب شرق الأناضول وأعلى بلاد الرافدين - معدة للتصدير إلى مرسيليا
(أ. ويكلي E. Weakley 1911).

أما التجارة التي درت ربحاً أكثر فتمثلت في التجارة بسمن الغنم. ففي
الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى جلب البدو، الذين انتشرت
مراعيهم الربيعية على مقربة من حلب، من نيسان إلى حزيران ٤٠٠٠ إلى
٦٠٠٠ كغ من السمن يومياً إلى تجار خانات المحور الجنوبي الشرقي؛ وفي
الأعوام الخيرة تراوحت الكمية المتدفقة أيضاً من ١٢٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كغ.
وعلى هذا النحو تم سنوياً شحن وتفريغ ٣٠٠-٣٥٠ طن من سمن الغنم بقيمة
٦٠٠٠٠ ليرة تركية في الأعوام العادية و ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ طن في الأعوام
الخيرة. وقد جلب هذا السمن إلى السوق غالباً في جلود المعز، ثم قام التجار
الحلبيون بإعادة تعبئته في صفائح كبيرة من التلك. ومن كمية السمن الواردة
بقي حوالي ٢٠% فقط في المدينة للاحتياج المحلي، في حين وجد ٥٠%
طريقه إلى مصر و ٣٠% إلى اسطنبول وإزمير. كما جلبت الأشهر الممتدة
من تشرين الأول إلى كانون الأول معها موسماً آخر من السمن الأقل جودة
من كردستان، قدرت كميته بحوالي ٥٠٠ طن وسطياً في السنة وتراوحت
قيمه من ٢٦٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ ليرة تركية (أ. ويكلي ١٩١١).

إن الخانات المتوضعة على المحور الجنوبي الشرقي داخل الباب
وخارجه وجدت من أجل تجارة البدو هذه، وقد شيدت أواخر القرن التاسع
عشر الميلادي أو بداية القرن العشرين، وتشتمل غالباً على مجموعة مبان
وفناءات واسعة جداً. بعض الخانات، بُني في العادة وفق طراز متبع: فالخان
عبارة عن فناء كبير محاط من كل أطرافه بمستودعات تشكل كتلة واحدة. أما

في الخانات الأخرى فيبدو تنظيم الفناء والمباني غير خاضع لقاعدة ثابتة، إلى حد يتعذر معه على المرء أن يجزم فيما إذا كانت هذه العفوية قد وجدت أصلاً أو نتجت عن الإضافات والتعديلات اللاحقة. إلا أن ما تشترك به هذه الخانات يكمن في ضخامتها غير المألوفة وفي المساحات المكشوفة غير المعمورة الواسعة (على سبيل المثال، خان - نليل ٦٠٨). هنا وجدت المأوى لأيام عديدة غالباً دواب القوافل الصغيرة والكبيرة التي انطلقت من حلب عبر البراري الصحراوية ووصلت حتى البصرة.

إلى جانب ذلك فقد استحوذت خانات المحور الجنوبي الشرقي مع بعض الخانات التي توضع على طرف المدينة الشرقي من حلب على وظيفة خاصة أخرى؛ ففيها تم على مدى أسابيع عديدة تربية آلاف الأغنام وتسمينها لتكون جاهزة للتذبح. ويذكر عبد الرحمن حميدة (١٩٥٩، ص ١٦١) أن ١٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ خروف كانت تُحشر سنوياً حتى بعد الحرب العالمية الثانية لفترة تراوحت من ستة أسابيع إلى شهرين في الخانات. وحوالي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م تم في حلب ذبح ٦٠٠٠٠ رأس غنم سنوياً (ج. بورينغ J. Bowring، ١٨٤٠، ص ١٥). ويتحدث هـ. غيز H. Guys (١٨٥٣، ص ١١١) عن ٣٥٠ رأس غنم كانت تذبح يومياً. ويمكن فهم هذه الأرقام عندما يُدخل المرء في الحساب أن كل عائلة تقريباً في المدينة تقوم حتى في الوقت الحاضر بذبح خروف بمناسبة "العيد الكبير" [عيد الأضحى].

بعض كبار تجار المواشي كان متخصصاً بشراء قطعان كاملة من الحملان والخرفان في الربيع (في نيسان على أبعد تقدير) بأسعار منخفضة منوطة بالموسم. بعد شراء الماشية كان يتم جلبها إلى الخانات الكبيرة حيث

تعلف حتى تسمن ويحين ذبحها. أما البيع فقد تم التريث به إلى وصلت الأسعار إلى أعلى حد ممكن. وتبدو حظائر تربية المواشي الحلبية وتسمينها كما لو أنها قامت وفق المبادئ الرأسمالية المتطورة. فقبل البيع من أجل الذبح يتم مثلاً جزء الأغنام أيضاً للحصول على كميات إضافية من الصوف، وحتى روث الغنم فقد تم بيعه.

إن هذه الصورة عن المحور الجنوبي الشرقي إبان فترة الانتداب الفرنسي لا تزال تتجلى حتى اليوم بشكل واضح. ففي العديد من البيوت السكنية المتواضعة في المحلات السكنية المتواضعة خارج الباب لا يزال يتم تربية بعض الأبقار أو الأغنام أو الماعز، التي تجر أثناء النهار في قطعان صغيرة إلى المراعي وذلك دليل على منشأ النازحين الريفي. وكما في السابق تستخدم اليوم أيضاً بعض الخانات الكبيرة لربط الأغنام وتسمينها، وتستخدم خانات أخرى لربط حيوانات الحمولة التابعة لأهالي الريف الزائرين للمدينة. أما حيوانات حمولة القوافل الكبيرة فلم يعد اليوم من الضروري إيواؤها. وكاستخدام لاحق نجد تبعاً لذلك في بعض الخانات القديمة ورشات حرفية وأخرى للصناعات اليدوية، تطلبت مساحات معامل كبيرة نسبياً: مصابغ، مصابن، ورشات نجارة.

وقد تغيرت أيضاً معروضات الحوانيت في السوق المحلي. ففي العقود الماضية تم حرث مسطحات واسعة من البراري القاحلة المنتشرة إلى الجنوب الشرقي من حلب وتحويلها إلى أراض زراعية، وإلى جانب البدو يقدم كذلك اليوم أيضاً الفلاحون الحضر إلى المدينة عبر باب النيرب للقيام بالبيع والشراء. كما أن المناطق السكنية المجاورة ازدادت كثافتها واتسعت.

وتبعاً لذلك نجد في حوانيت السوق الممتد على المحور الجنوبي الشرقي
تشكيلة مختلطة بالفعل، تلبى في جزء منها احتياجات البدو. إلا أنها تلبى في
جزء آخر احتياجات الزبائن الريفيين الحضر، وتساهم علاوة على ذلك في
تقديم المحلات السكنية المحيطة. يضاف إلى ذلك الإنتاج اليدوي للفرش
واللحف وصناعة السجاد من اللباد وتجهيز جلود الخرفان لمعاطف الرعاية.
ويقدم العديد من المقاهي المتواضعة الفرصة، للرجال على الأقل، للهرب بعد
الظهر لبضع ساعات من الأجواء السكنية المنزلية الضيقة والمكتظة بالسكان.

الفصل الثامن عشر

استراتيجيات بقاء الصناعات اليدوية

والحرف التقليدية في مدينة حلب القديمة

تعتبر الصناعات اليدوية والحرف التقليدية، ليس بالنسبة للزائر العابر فقط، الذي يتجول في أسواق الشرق وبازاراته، وإنما أيضاً بالنسبة للبحاث، الذي يهتم بأمور المعيشة اليومية للناس هناك، من أهم ظواهر المدينة الشرقية وأروعها. ومن خلال التمعن عن كثر يمكن التعرف تحت طبقة مضللة في الغالب من الموروثات والآثار على تحولات بنوية حديثة عميقة، يسعى المؤلف أ. فيرت E. Wirth لتقصيها منذ أكثر من عشرين عاماً خلت، وقد تتبع خلال ذلك الأوضاع في حلب منذ بدايتها كنموذج مثالي رائع.

إن الملامح الرئيسة لتطور الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في سوريا منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي والمشاكل الناجمة عن منافسة المنتجات الصناعية الحديثة تم استعراضها في أبحاث نشرت سابقاً (أ. فيرت ١٩٧١، ص ٣١٠ - ٣٢٢، أ. فيرت ١٩٦٨، ص ١١٨ - ١٢١)، وسوف يتم فيما يلي تلخيصها على نحو مقتضب مرة ثانية وتوسيعها وإكمالها على ضوء الخصوصية المميزة لحلب. لقد تمثل القطاع المسيطر في الصناعة الحلبية دوماً في تصنيع النسيج، ولذلك سوف نتبوا صناعة النسيج مركز الصدارة في هذا الاستعراض التاريخي، ثم سنعمد بعد ذلك إلى القيام بتحليل أحدث التطورات وإلى تسليط الضوء على الوضع الراهن للصناعات اليدوية

والحرف التقليدية في مناطق المدينة القديمة في حلب. وبناء على هذه الدراسة التحليلية سيتم طرح بعض الاعتبارات الجديدة التي لم يتم التطرق إليها في المصادر حتى الآن.

١٨ - ١ لمحة عامة عن التطور حتى الحرب العالمية الثانية

لقد سبق أن تمت الإشارة في مقدمة الكتاب الذي بين أيدينا إلى أن التجارة الدولية والإنتاج الحرفي كانا في العصر الذهبي لمدينة حلب وحتى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً وثيقاً ومعتمدين على بعضهما اعتماداً كبيراً. فقد أبدى منظموا وممولوا التجارة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية ومع إيران والهند اهتماماً كبيراً بالتمكن من تضمين تجارة الترانزيت بضائع نفيسة محلية الصنع أيضاً. وتثبت تقارير القناصل الذين أقاموا في حلب نشاط هذا التصدير للمنتجات المحلية وعلى الأخص فيما يتعلق بالمنتجات النفيسة من صناعة النسيج المحلية (قارن الفصل ١٥).

وعلى نحو مماثل سعت أيضاً كل من فينيسيا / البندقية وقلورنسا [إيطاليا] ونورنبرغ وكولونيا [ألمانيا] وليون [فرنسا] والمدن الفنلندية نسبة إلى الفنلند] بكل ما في وسعها لربط التجارة الدولية بالإنتاج المحلي العالي الجودة (ر. إندرس R. Endres ١٩٧٧، ف. إرسيفلر F. Irsigler ١٩٧٩). وخلال ذلك حاول المرء غالباً أن يعمل على إرضاء احتياجات وأنواق الزبائن: فقد قامت فينيسيا بتصدير البضائع النحاسية المنتجة وفق النمط العربي إلى دولة المماليك، وقام المغول في القرن السابع عشر الميلادي بإنتاج الصناديق

والكومودينات المطعمة بالعاج لأسواق الدولة العثمانية، وقدمت الصناعة اليدوية السورية أدوات وآلات للطقوس الدينية لمسيحيي الدول الغربية. وبالقياس إلى المدن الحرفية الأخرى يستطيع المرء عند دراسة حالة حلب أن ينطلق أيضاً من أن الصناعات اليدوية والحرف التقليدية الرافدة للتصدير لم يتوضع تسويقها فقط في أيدي تجار الجملة والتجار المتعاملين بالتجارة الدولية وإنما أيضاً بتنظيمها وتمويلها. وقد أتقنت هذه الطبقة من أرباب العمل المستعدة للمغامرة سنن الرأسمالية الغربية الحديثة بقدر ما أتقنت قوانين الرأسمالية الشرقية الريفية. وفي القرن الخامس عشر الميلادي كان الإنتاج الحرفي للأقمشة الصوفية والمنسوجات الحريرية في فلورنسا منظماً على نحو شبيه تماماً؛ فقد توضع في أيدي المصارف والشركات التجارية الكبرى، التي مولت عملية الإنتاج الموزعة على عدة مراحل ووجهتها (ر. دي روفر R. de Roover، ص ١٦٧ - ١٩١).

وبالاتخاذ من تصنيع الحرير في حمص مثلاً استطاع د. شيفالييه D. Chevallier (١٩٨٢، ص ١٤٦-١٥٢) الاستدلال على بنى تنظيمية مشابهة في سوريا حتى في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية؛ فمراكز التحكم في تجارة الحرير تمثلت في خانات تجار النسيج، حيث اتخذ أصحاب الأعمال وتجار الجملة والسماسة، الناشطون كوسطاء بين الإنتاج الزراعي والحرف المدنية والريفية وتجارة التجزئة وتسليف الأموال، مقرأ لهم. إن الحرير الطبيعي الذي تم إنتاجه في القرى الجبلية وغزله في المحترفات المنزلية الريفية تم شراؤه من قبل تاجر جملة عن طريق السماسة، ثم قام تاجر الحرير بتسليمه إلى الصناع اليدويين في المدينة حيث تم صبغه وبرمه على

حسابه الخاص. وبعد إعادتها لتاجر الجملة كانت الخيوط تسلم إلى النساجين، الذين يعملون بالقطعة بتكليف من التاجر. إن توزيع الإنتاج على مراحل منفردة يقوم بها صناع يدويون مختلفون يرد ما يمانله تماماً عند ر. ج. موسر R. J. Moser (١٩٧٤) في معرض وصفه لنسج الخيوط في حلب وعند م. رويت M. Reut (١٩٧٩) في وصفه لصناعة الحرير في هراة (أفغانستان).

إن تمويل وتنظيم ومراقبة الحرفة التي يذهب إنتاجها للتصدير من قبل تجار الجملة كفل إنتاجاً مطرداً موحهاً وفق إمكانيات التصريف لبضائع ثابتة الجودة ورفيعة المستوى. كما أن توريد مواد خامية نفيسة تُستحضر غالباً من مسافات بعيدة (على سبيل المثال الحرير، الأصبغة، الذهب من أجل الخيوط المعدنية) أمكن ضمانه على هذا النحو. وفي النهاية يجدر القول أنه لولا قيام أصحاب الأعمال بالتنظيم لتعذر التوزيع المثمر جداً للعمل في عملية الإنتاج الجماعي الوفير (ف. إرسيفر ١٩٧٩، ر. إندرس ١٩٧٧).

لقد اشتهرت سوريا في القرون الوسطى بصناعتها المزدهرة المعدة للتصدير. أما ما ذهب إليه أ. آشور E. Ashtor الذي يرى أن الصناعات الشرقية قد تأخرت تكنولوجياً إلى حد بعيد عن أوروبا منذ القرن الرابع عشر الميلادي على أبعد تقدير وأنها لم يعد بإمكانها تبعاً لذلك منافسة البضائع المستوردة من قبل الأوروبيين وأن اليهود المهجرين من إسبانيا فقط كان لا يزال بإمكانهم تقديم بعض الابتكارات (١٩٨٢، ص ٨ وما بعد)، فلا ينطبق على حلب. لقد ازداد بالتأكيد وصول الأقمشة الأوروبية إلى حلب في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، إلا أن التصدير من حلب إلى أوروبا ازداد أيضاً على نحو مشابه. ولم تتكون الصادرات، كما يدعي أ. آشور، من

المواد الأولية حصراً (بوتاسيوم وقطن) أو من البضائع العابرة (حرير وتوابل)، وإنما أيضاً من منتجات الصناعة المحلية المعدة للتصدير. فحتى في الأعوام الممتدة ما بين ١١٦٣هـ/١٧٥٠م و ١١٦٧هـ/١٧٥٤م اشترت مرسليليا ما قيمته ١,٣ مليون ليرة من الأقمشة السورية المصنوعة في حلب لاستيرادها إلى فرنسا، في حين أمكن فقط تصدير ما قيمته ١,١ مليون ليرة من الأقمشة الفرنسية إلى حلب (أ. ريمون A. Raymond، ١٩٧٩، ص ١٢١).

إن العديد من تقارير القناصل يدل على أن الصناعات اليدوية والحرف التقليدية استطاعت حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر الميلادي منافسة إنتاج أوروبا، وقد تم على الأخص تصدير المنسوجات القطنية والمنتوجات الحريرية من حلب إلى فرنسا وروسيا وإلى ألمانيا والنمسا وهنغاريا. وعن الأقمشة الحلبية التي تضاهي نوعيتها الأقمشة المشابهة الفرنسية الصنع، والتي كان استيرادها إلى فرنسا ممنوعاً بغية حماية الصناعة المحلية، يكتب مثلاً بارون فون توت Baron Von Tott (١٧٨٥، ج ٢، ص ٢٣١ وما بعد): "إن الصناعة الحلبية.. ازدادت جودتها بسبب التنافس مع الهند. لقد تفقت بتمتع مصانع النسيج التي نسميها إيرباج *herbages* والتي تمنع دخول منتجاتها إلى المملكة إلا إذا كانت محاكاة حياكة جيدة لا يمكن تقليدها. وتجدر الإشارة إلى أن إمكانية التقليد في مجال الصناعة أو بالأحرى في مجال النسيج تبقى في الحقيقة أقل من إمكانية التقليد في مجال الغزل، فالناسج هو المبدع وهو الذي استطاع استخدام الحرير اللبناني في الصناعة وتمكن بذلك من التقدم على صناعة الأورغانزا الإيطالية.. إن صناعات الغزل في سوريا يشكلون العمود الفقري لمصانع النسيج فيها."

وحتى في بداية القرن التاسع عشر الميلادي يؤكد ج. ج. باربيه دو بوكاج J. G. Barbie du Bocage (١٨٢٥، ص ٢٤١) أن: "تجارة حلب هامة وغنية جداً على الدوام.. وترجع أهميتها وغناها بشكل رئيس إلى وجود المصانع والورشات". وبطريقة مشابهة يتحدث ج. ل. روسو J. L. Rousseau (١٨١٢، ص ١٩) عن الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في حلب، فبالرغم من الأزمة الاقتصادية الحادة المتعلقة بحروب نابليون كان من الممكن على نحو واضح للعيان في ذلك الحين ملاحظة القليل من الصعوبات. يقول روسو: "سنخص فيما يلي الحرف والفنون التي تشتهر بها حلب ببعض الكلمات... فقد لاحظنا سابقاً أن عدد الحرف المتواجدة في حلب بلغ حوالي ١٢٠٠٠ حرفة من جميع أنواع الحرف، وهذا العدد من الحرف يتطلب بالطبع عدداً كبيراً من العمال الذين يقومون بالأعمال المختلفة كالمنسوجات الحريرية الموشاة بالذهب والمنسوجات النصف قطنية و... والتطريز الأفضل من التطريز القسطنطيني والذهب المشغول وخبوط الذهب... والساتان السادة والمقلم، وأنواع مختلفة من الكتان وأنواع من النسيج الصوفي المصفور الذي يشبه كثيراً الشالات الكرمانية [نسبة إلى كرمان في إيران] والقنب والسجاد والحصير... وفي حلب تمارس أيضاً حرفة الصياغة وصناعة الخشب وعدد من الأعمال الفنية الأخرى ممارسة ممتازة. وفي حلب تعد الدباغة والصباغة من المهن الشهيرة أيضاً... وفي حلب يتم أيضاً صناعة حبال القنب والزيت والصابون وغير ذلك...".

وعلى نحو إيجابي مشابه يتحدث أيضاً ج. بورينغ J. Bowring (١٨٤٠، ص ٨٣ وما بعد) مشيراً إلى: " أن صناعة النسيج التي تشتهر حلب بفضلها عبر الشرق بأكمله لا تزال تُشغل بطاقة عالية. وتتألف الأقمشة من المنسوجات الحريرية الموشاة بالخیوط الذهبية والفضية والمنسوجات القطنية والحريرية المزهرة والمقلمة، والمنسوجات القطنية المقلمة فقط المعروفة بالذئنين. لقد أدخلت بعض التحسينات الحديثة على الماكينات والمعدات المستخدمة، لكن الأقمشة في معظمها ذات نوعية جيدة ومظهر حسن وغالية عندما تكون موشاة بالذهب والفضة... وأفضل الماكينات التي رأيتها كانت تلك الماكينات المستخدمة لإنتاج الخیوط الذهبية والفضية. لقد كانت الآلات مركبة بشكل جيد، وكانت تُشغل بكثير من الحنق والبراعة. والنساجون مجتمعون عموماً في محلات كبيرة، يستخدم في كل منها صانعان أو أكثر من قبل رب عمل مستغل ولا يوجد إطلاقاً أرباب عمل ذي تأثير واسع، المناسب تخص النساجون، أما المواد الأولية فيتم الإمداد بها من قبل المعلمين". ويقدر ج. بورينغ قيمة الإنتاج السنوي للمناسج فقط في حلب حوالي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بـ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني تقريباً. وهذا أكثر من القيمة الإجمالية لجميع المنتجات المستوردة من أوروبا عن طريق إسكندرون (١٢٥٣هـ/١٨٣٧م: ١٨٠٠٠٠ جنيه إسترليني، ٥٠٠٠٠ منها ثمن خیوط للأثوال اليدوية).

إن التحول الجذري جاء أول ما جاء حوالي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي: فمنذ حكم إبراهيم باشا الذي امتد ما بين عامي ١٢٤٧هـ/١٨٣٢م و١٢٥٦هـ/١٨٤٠م فتحت سوريا بشكل واسع لاستيراد منتجات الصناعة الأوروبية، وكانت البضائع الغربية المستوردة تُحمل آنذاك

بنسبة ٥% فقط من قيمتها ضريبية جمركية، في حين كان يتوجب دفع ضريبة مقدارها ١٢% على منتجات الصناعة المحلية. في نفس الوقت تقريباً (حوالي ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م) تم من خلال افتتاح خطوط الملاحة البخارية المنظمة بين موانئ شواطئ المشرق Levante وأوروبا توفير الشروط بالاعتماد على نقل بالجملة رخيص وآمن. أما قبل ذلك فكانت كلفة الشحن في تصدير المنتجات الصناعية الأوروبية إلى سوريا مرتفعة إلى حد عاينت معه تقريباً الضريبة الجمركية المفروضة آنذاك على استيراد البضائع الأجنبية وقد نوهنا إلى ذلك في الفصل الخامس عشر.

وبناء على هذا الوضع المتغير يذكر الرحالة العديدون والقناصل الأوروبيون منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي أن كميات هائلة من البضائع النسيجية والأقمشة المنتجة على الأنوال الميكانيكية قد تدفقت من أوروبا إلى سوريا. أما نوعيتها فلم تكن على ما يرام، إلا أنها كانت لها جانبية عند الزبائن السوريين لحدائتها، كما أنها كانت رخيصة جداً. لذلك أبدى جميع المراقبين الأوروبيين تخوفهم من عدم تمكن المنسوجات السورية المنتجة على الأنوال اليدوية البدائية من الثبات أمام منافسة الإنتاج الغربي الصناعي الواسع.

في هذا الصدد كتب على سبيل المثال القنصل البريطاني في حلب عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م: "منذ فترة لا تزيد عن عشر سنوات خلت كان هناك ١٠٠٠٠ نول في حلب تعمل على إنتاج حوالي ٤ مليون قطعة في السنة، تم تصدير جميعها تقريباً إلى الأقاليم التركية، لتلبي طلبات جميع أرجاء الدولة العثمانية. وفي عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م لم يكن هناك أكثر من ٢٨٠٠ نول في

حيز الاستخدام، والآن وعلى الرغم من الأوضاع المشار إليها أعلاه والتي أعطت من حين لآخر نشاطاً متجدداً للصناعة المحلية، يجد ٤٠٠٠ نول عملاً لهم ويقومون بإنتاج ١,٥ مليون قطعة. ويمكن القول أن صناعة الأقمشة الحريرية والقطنية المحلية في طريقها إلى الانحطاط، وسوف تتمحي برمتها من الوجود كما يبدو للعيان في وقت قريب عاجل.. إن دخول الأزياء الأوروبية والسلع الأوروبية يزداد يومياً، أما الطلب على الأقمشة المحلية ففي تناقص مستمر" (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥/٧٤١).

لكن عندما يتمعن المرء بنزاهة تطور الصناعات اليدوية والحرف التقليدية الحلبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي فمن المدهش أنه لن يلاحظ تراجعاً في الإنتاج إلا فيما ندر، بل على العكس: فبالرغم من أن الإحصائيات المتعلقة بالموضوع غير موثوقة إلى حد بعيد، إلا أن جميع القرائن تدل على توسع نطاق الإنتاج. ويقدم لنا هـ. غيز H. Guys (١٨٥٣، ص ١٠٢-١١٤) إحصائيات مفصلة جداً عن العام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، لكن يغلب الظن أنها متدنية، أما الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (١٣) التي تعود إلى عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م فهي موثوقة أكثر. بيد أنه على قاعدة من هذا القبيل يستنتج المرء أيضاً تزايداً هائلاً في الإنتاج (قارن ر. أوين R. Owen، ١٩٨١، ص ٢٦١ وما بعد).

إن الخسارات في التصريف الناجمة عن إقصاء الأسواق الأوروبية وكذلك الخسارة الناجمة عن غزو البضائع المستوردة المنتجة آلياً، تم تعويضها بشكل واضح من خلال توسيع كبير للسوق الداخلي ومن خلال استراتيجية سوق مرن. لقد اقتصت صناعة النسيج في حلب يوماً بعد يوم

بإنتاج أقمشة ومنتجات نسيجية وملابس ذات طرز وتركيبية وتفصييلة شرقية تقليدية (انظر الجدول رقم ١٣). هنا لم يكن على المرء أن يتخوف من المنافسة الأوروبية. "قالبضائع السويسرية الصنع، المقلاة للسلع المحلية أقل متانة بكثير من السلع الحريرية والقطنية المنتجة محلياً" حسب وجهة نظر القنصل البريطاني في بيروت عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م (محفوظات الخارجية البريطانية ٧٥٤/٧٨). إن المواد الخام المحلية وفرت أساساً متيناً لجميع النشاطات الحرفية: فحوالي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م قام عمال النسيج الحلبيون سنوياً بتصنيع حوالي ٥٠ طن حرير و ١٥٠ طن قطن و ٥٠ طن صوف من الإنتاج السوري. وتطلبت صناعة الصابون الحلبية سنوياً ٢٥٠٠ طن تقريباً من زيت الزيتون (ج. بورينغ J. Bowring، ١٨٤٠، ص ١٣-١٦).

جدول رقم (١٣): منتجات صناعة النسيج التقليدية في حلب عام

١٢٧٧هـ/١٨٦١م

(محفوظات الخارجية البريطانية ٧٤١/١٩٥ : ١٨٦٢.٦٠٥)

القيمة × ١٠٠٠ قرش	عدد القطع المنتجة سنوياً	عدد الأنوال / عدد العمال		اسم المنسوج وطبيعته
٢٢٨٠٠	٢٠٨٠٠٠	١٦٠٠/	٨٠٠	قطن (قماش حرير + قطن مقلم)
١٠٤٣٢	١٣٠٤٠٠	٩٠٠/	٤٥٠	ألاجيا (قرش حرير + قطن)
٤٦	٣١٢٠	١٨٠/	٦٠	شخمة مقصب (حرير + ذهب)
١٣٠٨	٢٠٨٠	٨٠/	٤٠	لمفاس مقصب (حرير + قصب)
٣٢٥	١٣٠٠٠	١٠٠/	٥٠	زناز مطرز (وشاح حريري مطرز)
٧٢٨	٢٠٨٠٠٠	١٦٠/	٨٠	زناز حرير (وشاح حريري مقلم)

٤٣٦	٣٦٤٠	٢١٠/	٧٠	زئار منكوش (وشاح مصور مقلم)
١٣٣١٢	٣٣٢٨٠٠	١٦٠٠/	٨٠٠	غزل على الحرير (حرير + قطن مقلم)
١٨٢	٥٢٠٠	١٠٠/	٥٠	ظهارة (شالات حرير)
٢٠٥٩	١٧١٦٠٠	٣٠٠/	٣٠٠	شكشة (قطن مصبوغ عادي)
٨٨٢٢	٥٥١٤٠٠	١٩٠٠/	٩٥٠	غزلية (قطن مصبوغ مقلم)
٦٠٥٣٢	١٤٤٢٠٤٠	٧١٣٠/	٣٦٥٠	

أشرطة، كنارات، كلف	الوزن — الدرهم	الوزن — الكغ	القيمة بـ ١٠٠٠ قرش
شريط ذهبي	١٢٠٠	٣,٨	٨٤
شريط فضي	٨٠٠٠٠٠	٢٥٤٠,٠	٣٤٠٠

إن تنامي القدرة الشرائية لشرائح عريضة منذ عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م وازدياد عدد السكان واستتباب الاستقرار الداخلي المتزايد وانتشار طرق المواصلات فتح أسواقاً جديدة قادرة على الاستيعاب. ولأن الإنفاق على الألبسة في سوريا قد ازداد منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ازدياداً كبيراً مع ازدياد الدخل (جدول رقم ١٤)، فقد استطاعت الصناعة التقليدية أن ترفع أسعارها وتزيد من إنتاجها. وقد وجدت المنتوجات النسيجية الحلبية طريقها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى جميع أقاليم الدولة العثمانية تقريباً: إلى اسطنبول والإسكندرية وإزمير وأرضروم والقدس والموصل وبغداد وإلى مكة والمدينة واليمن. وبمواصلة العلاقات التجارية القائمة قبل ذلك داخل الدولة العثمانية وجدت المنسوجات طريقها إلى سالونيك والسودان أيضاً.

جدول رقم (١٤): أسعار الملابس في حلب (نقلاً عن هـ. غيز H. Guys ١٨٥٣م، ص ٦٦)

٥٠٠ قرش	طقم نسائي جيد	٥٨٠ قرش	طقم رجالي جيد
٣٠٠ قرش	طقم نسائي وسط	٢٥٠ قرش	طقم رجالي وسط
١٠٠ قرش	لباس عاملة	٥٠ قرشاً	لباس عامل

وعلى أساس أسواق التصريف هذه كانت حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أيضاً أهم مدينة لصناعة النسيج في سوريا. وحوالي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م تم هنا إحصاء أكثر من ١٠٠ مصبغة ومطبعة قماش عمل فيها قرابة ١٥٠٠ عامل (ج. بورينغ J. Bowring، ١٨٤٠، ص ٨٤)، وبعد ٦٠ عاماً كانت هناك ١٠٠ مصبغة للصبغة باللون النيلي و ٣٠ مصبغة للصبغة الملونة. وحوالي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م كان هناك في حلب قرابة ١٠٠٠٠ (وتبعاً لمصادر أخرى ٦٠٠٠) نول يدوي بسيط قيد الاستعمال، يضاف إلى ذلك ٥٠ نول جاكوار آلي، تم تصنيعهم محلياً، و ١٠ مطابع لطباعة الأقمشة القطنية، وعلى ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ماكينة يدوية مستوردة من كمنتس [ألمانيا] تم إنتاج جوارب نسائية ورجالية.

لأن نوعية خيوط الحرير والصوف والقطن المغزولة في البيوت غالباً من قبل النساء والأطفال لم تكن مرضية إلى حد بعيد، فقد قام تجار حلب بتصدير القطن والصوف السوري منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي إلى أوروبا واستوردوا نظير تلك الخيوط المغزولة آلياً لصناعة النسيج المحلية. وبذلك تم توسيع البنى التنظيمية لتحسين النوعية بشكل ماجور، كما تعرفنا عليه آنفاً عند استعراض مثال حمص في التنسيق بين التجار والحرفيين، من حلب وحتى مانشستر. إن الحرير السوري الأقل جودة تم غزله كما في السابق في البلد - أما النوعيات الجيدة فقد ذهبت إلى

ليون - لأن الخيوط الحريرية الأوروبية الناعمة المغزولة ألياً كانت غير متينة بشكل كاف لتصنيع الحرير على الأنوال اليدوية المحلية.

حول بدايات هذا التحسين المأجور يتحدث ج. بورينغ (١٨٤٠، ص ٨٤) قائلاً: " لقد أخذ أرباب المصانع لبعض سنوات خلت بالتناقص، لكن البلاد شهدت نهضة من جديد، لاسيما من جراء استيراد دفعة من المواد نصف المشغولة، كالخيوط والغزل من إنكلترا... بعض أصحاب المعامل الأنكباء عبروا لي عن اعتقادهم بأن الخيوط القطنية والغزل الصوفي والخيوط الكتانية المستوردة والأصناف المشابهة الأخرى التي تعتبر إلى حد ما مواد أولية، تستطيع أن تخول السوريين من تحسين صناعاتهم".

إن النموذج التقليدي للعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والبلدان النامية، القائم على مقايضة المنتجات الصناعية بالمواد الأولية، احتاج فيما يخص حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى تعديل كبير ظاهر للعيان، وقد تم التطرق إلى ذلك في الفصل الخامس عشر بالتفصيل. إن استيراد حلب من أوروبا لم يقتصر بأي شكل من الأشكال على السلع الجاهزة فقط، وإنما اشتمل أيضاً على العديد من منتجات ذات مستويات تصنيع متدنية، ثم من ثم متابعة تصنيعها من قبل الصناعات اليدوية والحرف التقليدية المحلية. وحسب أ. ويكلي E. Weakley (١٩١١ م) فقد استوردت حلب في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م عن طريق إسكندرون أكثر من ١٣٠٠٠ بالة من الخيوط القطنية، كما أن الأقمشة القطنية الخشنة غير المبيضة وأرخص أنواع الإنتاج الإنكليزي سعراً تم في حلب صباغتها وصقلتها وتحويلها إلى ألبسة. واستوردت المصابن الحلبية حوالي ٣٥٠ طن من

الصودا سنوياً من أوروبا تراوحت قيمتها ما بين ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ جنيه إسترليني، وقام صاغة الفضة ومنتجي الخيوط الفضية الرفيعة المستخدمة في المنسوجات المقصبة بتصنيع ٥٠٠ كغ من السبائك الفضية الأوروبية المصدر شهرياً. وبلغت قيمة الواردات السنوية لمصابغ حلب من الأصبغة النيلية الصناعية أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه إسترليني ومن الأصبغة النيلية الطبيعية حوالي ١٥٠٠٠ جنيه إسترليني، كما بلغت قيمة الواردات السنوية من الخيوط الحريرية الصينية المستخدمة في مناسج شمالي سوريا ٦٠٠٠٠ جنيه إسترليني. ومن أجل تعبئة الصابون الحلبي وتغليفه لشحنه إلى الأناضول وبلاد الرافدين تم سنوياً استيراد ٥٠٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠ كيس قنب من كالكوتا. كما استورد حدادو حلب سنوياً ٦٠٠ - ٧٠٠ طن من السبائك المعدنية، ونحاسوها ٣٠٠ - ٤٠٠ طن من السبائك النحاسية الغربية الإنتاج بلغت قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه إسترليني، من هذه السبائك تم من ثم إنتاج أدوات عمل ولوازم منزلية بما يتلاءم مع الذوق المحلي وبما يناسب العادات الاستهلاكية المحلية.

في تقارير القناصل الأوروبيين وأخبار معظم الرحالة يستهان بهذا الإنتاج للصناعة الحلبية المعتمد على السوق الداخلية للدولة العثمانية وغالباً لا يتم التطرق إليه إلا لماماً لعدم إلمامهم به. فهو لا يرد في إحصائيات التصدير، ويبدو أنه ظل إلى حين قليل الأهمية بالنسبة للدول الصناعية الأوروبية. ففي إحصائيات شحن البضائع من إسكندرون أخذت بعين الاعتبار إرساليات المنتجات الموجهة إلى السوق الداخلية في الدولة العثمانية، التي تم شحنها بحراً إلى اسطنبول أو الإسكندرية والقاهرة، أما الإرسال عن طريق

البر إلى شرقي الأناضول وبلاد الرافدين وفلسطين وشبه الجزيرة العربية فتكاد تخلو منه كل إحصائية دقيقة.

إلا أن هذه العلاقات بالذات بين حلب والمناطق المحيطة بها في سوريا وفلسطين وأعلى بلاد الرافدين وكرديستان ذات أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي؛ لأن تجارة وصناعة حلب على مدار القرن التاسع عشر الميلادي تركتاً بإسهامات متزايدة على السوق الداخلية للدولة العثمانية، ومن الإسهامات المتناقصية على صعيد تجارة التصدير والصناعة المعدة للتصدير يستدل العديد من المراقبين الأوروبيين على تدهور التجارة والصناعة عموماً. إن بعض العارفين بالبلد يشيرون إلى أن حلب كانت لا تزال حوالي مستهل القرن العشرين الميلادي مشهورة "بفضل بروكارها المذهب أو الموشى بالفضة وحريرها وقطنها وساتانها المقصب والمزين بالتطاريز الرائعة وموسلينها ذي الرسومات المختلفة المطبوعة بألوان زاهية منسجمة" [بروكار وساتان وموسلين: أسماء منسوجات اشتهرت بها المدينة]. (عبد الرحمن حميد، ١٩٥٩، ص ٢٢٣).

إلا أن الصناعات اليدوية والحرف التقليدية الحلبية لا تدين في بقائها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى مرونة ونشاط مجموعة صغيرة من التجار وأصحاب الأعمال فقط، عرفت كيفية إثارة احتياجات جديدة وكيفية فتح أسواق جديدة، وإنما أيضاً إلى العاملين في الصناعات اليدوية والحرف التقليدية بالذات. فمواظبتهم ومقدرتهم وبراعتهم كانت محل تقدير على الدوام من قبل الأوروبيين الذين جاء على لسان أحدهم: "لقد وجدت في كل مكان دليلاً على نكاء الطبقات العاملة في سوريا. وقد

أشاد استشاريوا ولاية حلب لشؤون العمران بحصافة وكياسة العمال
المياومين، وقال أنهم على استعداد دائم للفهم وللقيام بالمهمات الصعبة غالباً
المناطة بهم" (ج. بورينغ J. Bowring ١٨٤٠، ص ٢١). إن البضائع الاستهلاكية
المنتجة من قبل الصناع اليدويين الحلبيين تتم عن مهارة فنية عالية وإخلاص
للمهنة متناه تكوّن على مر القرون في تآلف بين الإنتاج الصناعي اليدوي من
جهة وبين نوق الزبائن والعادات الاستهلاكية التقليدية من جهة أخرى. ففي
حلب لم تلق المنتجات الصناعية الأوروبية، التي أفرزتها حضارة مختلفة
تماماً، قبولاً عند جمهور تقليدي محافظ.

إن الصناع اليدويين والعمالين في الحرف التقليدية في حلب لم
يشكلوا، كما اضطر لونغوينيس E. Longuenesse (١٩٧٨ م) لأن يؤكد
أسفاً، طبقة كادحة بروليتارية تماماً ولا طبقة مُستَخلَّة إطلاقاً. وحتى في
منتصف القرن التاسع عشر الميلادي كان لهم نخل جيد (جدول رقم ١٥)،
وكانوا متضامنين ومتكافلين. وقد أسفر هذا الترابط في الأعوام الممتدة ما بين
١٢٤٧هـ/١٨٣٢م و ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م عن مساعدة ذاتية هامة جداً: فقد
سأقت سلطة الاحتلال المصري آنذاك العديد من الشباب قسراً إلى الجيش أو
إلى الخدمات العامة، وجاء أجر هؤلاء الشباب المسخرين للخدمة أدنى بكثير
من أجرهم المعتاد. ونظراً لهذا النقص في الأيدي العاملة في القطاع الخاص
فقد ارتفعت إلى حد كبير أجور اليد العاملة المتوفرة. وعمد العمال، الذين
أمكن لهم آنئذ الاستمرار في العمل، إلى دفع قسط من أجورهم العالية إلى
صندوق مشترك، تلقى منه المساقون للخدمة تسويات لأجورهم المخفضة
قسراً (ج. بورينغ J. Bowring ١٨٤٠، ص ٢١).

إلا أن انهيار الدولة العثمانية وقيام سلطة الانتداب الفرنسي في أعقابها جلبا للصناعات اليدوية والحرف التقليدية في سوريا خسارات فادحة. فأسواق التصريف التي كانت متاحة حتى ذلك الحين في الأناضول والبلقان ومصر والعراق وجنوب الجزيرة العربية والمغرب أغلقت بسبب الحواجز الجمركية. أما الطبقات ذات القدرة الشرائية العالية والمتوسطة في سوريا فقد اتجهت على نحو متزايد في غمار حملة تفريغ متنامية إلى البضائع الصناعية الأوروبية الطراز والأوروبية المنشأ. وهكذا انخفض، على سبيل المثال لا الحصر، عدد العاملين كنساج في حلب من ١٠٠٠٠ عامل في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م إلى أقل من ٢٠٠٠ عامل في عام ١٣٤٩هـ/١٩٣١م، وانخفض عدد الصناع اليدويين في محافظة حلب من ٦٥٠٠٠ صانع في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م إلى ٢٥٠٠٠ صانع في عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م.

إن فرنسا، التي عملت كثيراً ما بين الحربين العالميتين على تشجيع ودعم الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في المغرب وتونس الواقعتين تحت حمايتها آنذاك، لم تقدم أية مساعدات مماثلة في سوريا إلا فيما ندر. وعندما يفكر المرء بالحماس والالتزام اللذين أبداهما الباحثان الفرنسيون والموظفون الحكوميون — أمثال ل. غولفين L. Golvin وب. ريكارد P. Ricard — تجاه الصناعة اليدوية المحلية في المغرب، عندها يبدو عدم الاهتمام الفرنسي في سوريا عسيراً على الفهم إلى حد بعيد. وفي التقارير السنوية لإدارة الانتداب الفرنسي يشار إلى أزمة صناعة النسيج في حلب كواقع مؤسف، أما الأسباب الحقيقية فلا يتم التطرق إليها إلا فيما ندر.

أما التحول الذي تم هنا للمرة الثانية فكان ثمرة الحرب العالمية الثانية: فقد انقطع استيراد المنتجات الصناعية الأوروبية وارتفعت الأسعار بشكل جنوني نتيجة الطلب المستمر فبدأ الإنتاج بطرق الإنتاج البدائية مثمراً نسبياً مرة أخرى. وتم في حلب إعادة تشغيل العديد من الأنوال اليدوية غير المستعملة منذ فترة طويلة، وفي عام ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م كانت هذه الأنوال البالغ عددها ٦٠٠٠ نول تقريباً قيد الاستخدام. كما توقف مع بداية الحرب أيضاً استيراد الألبسة المستعملة الأميركية الرخيصة، وهكذا وجدت الملابس والمنسوجات التقليدية فرصة ثانية للانتشار في سوق قادر على الاستيعاب. وبغض النظر عن جميع التنبؤات بنهاية وشيكة الوقوع فقد أثبتت بذلك الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في حلب على مدار قرن كامل مضي قدرة مدهشة على الاستمرار على قيد الحياة. إن تقارير القناصل الأوروبيين التي تعود إلى عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م، بل وتلك التي تعود إلى عامي ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م و١٣٢٢هـ/١٩١٠م أيضاً لم تتوقع أية فرصة لاستمرارية الإنتاج التقليدي نظراً لتنفق المنتجات الصناعية الأوروبية المستمر. كما تم طرح تنبؤات مماثلة مدعومة بالحجج إبان فترة الانتداب الفرنسي من قبل العارفين بالبلد. برغم ذلك استطاعت الصناعة اليدوية التقليدية القديمة، التي زعم موتها أن تنهض ثانية بعد عام ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م كالعنقاء من بين الرماد.

ولم يتغير شيء في هذه الصورة حتى عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م إلا فيما ندر. وخلال زيارات المؤلف أ. فيرت E. Wirth لحلب في عامي ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م و ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م وما بين عامي ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م

و ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م تركت حيوية الصناعات اليدوية والحرف التقليدية المحلية أثراً كبيراً في نفسه. ونظراً لاندماج سوريا في الاقتصاد العالمي على نحو سريع ونظراً لإقامة صناعات محلية حديثة لم يتوقع أيضاً للصناعات اليدوية والحرف التقليدية في ذلك الحين أية فرصة للبقاء على قيد الحياة. هل كان ذلك أيضاً تنبؤاً خاطئاً؟ ففي السوق المركزي وفي أحياء المدينة القديمة في حلب يصادف المرء كما في السابق العديد من المعامل الصغيرة والمتوسطة القائمة على الصناعات اليدوية والحرف التقليدية. على كل حال تختلف الصورة اليوم عما كانت عليه قبل عشرين عاماً، بل ويستطيع المرء أن يجرؤ على القول بأن التحول البنيوي الذي تم في العقد الممتد ما بين عامي ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م و ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م كان تقريباً بنفس قدر التحول الذي تم على مدار قرن كامل سبق ذلك، فقد تغيرت منذ عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م أجور اليد العاملة جنرياً.

ففي غمار التصدي لمنافسة المنتجات الصناعية الأوروبية الرخيصة استطاعت الصناعات اليدوية والحرف التقليدية المحلية في حلب أن تبقى حتى أواخر الستينات من القرن العشرين الميلادي على قيد الحياة، وذلك من جراء تخفيضها للأجور حتى الحدود الدنيا لنفقات المعيشة. وحتى حوالي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م يتحدث القناصل البريطانيون في حلب عن أجور كافية حتى جيدة للأيدي العاملة الحرفية، ويذكر ج. بورينغ J. Bowring (١٨٤٠، ص ٤٩ وما بعد): " أن حالة الطبقة العاملة، بالمقارنة مع مثيلاتها في إنكلترا، رخيصة وجيدة. فهم يأكلون لحم الغنم.. عدة مرات في الأسبوع، ويأكلون الخبز يومياً، وفي بعض الأحيان يقتاتون على الرز باللوز، أما دائماً

فعلى البرغل باللوز، واللوز محمص بالسمنة أو بزيت الزيتون أو بزيت السمسم، كما يأكلون اللبن والجبن والبيض والزيتون والفواكه المجففة المتنوعة والخضار المتعددة الأنواع. وملابسهم ليست رديئة جداً، والمناخ الرائع يتيح لهم ارتداء ملابس قطنية خفيفة وملابس مشابهة أخرى، وفي الشتاء القصير تحميهم ملابسهم عموماً بشكل جيد. وسكنهم جيد، والسكن في سوريا رخيص عموماً بالنسبة لجميع الطبقات الاجتماعية بالمقارنة مع معظم الأقطار الأخرى" (وعلى نحو مطابق تماماً يتحدث القنصل البريطاني في مدينة أرضروم [تركيا] عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م: "إن الوضع الحقيقي للأهالي العاملين في النسيج في مقاطعتي....، إن وضعهم، إذا كان لا يمثل حالة من الرضى المطلق، فهو أفضل بكثير من حال نفس الطبقة في انكلترا". أ. كرمش O. Kurmuş، ١٩٨١، ص ٨٩ وما بعد).

إن الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (١٥) حول الأجور والأسعار حوالي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م تثبت صحة هذه الأقوال: فقد استطاع الصناع اليدويون والعاملون المؤهلون فنياً في الحرف التقليدية أن يدخلوا في حسابهم أجراً تراوح من ١٠ إلى ١٥ قرش يومياً، وقد احتاجوا لتصرف شؤون حياتهم سنوياً من ١٢٠٠ إلى ١٦٠٠ قرش سنوياً. ولم تتدهور الأجور مقابل الأسعار بشكل متلاحق إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. ويصف أ. روبيين A. Ruppin (١٩١٧، ص ١٤١) حالة الصناعات التقليدية في سوريا قبل الحرب العالمية الأولى على النحو التالي: "قبارغم من أنها تستمد دعماً كبيراً من الاحتياجات الكبرى داخل البلاد، غير أنها لا تستطيع الآن أن تحافظ على وجودها إلا بفضل الأجور المتدنية على نحو غير عادي. وتذكر حالتها اليوم من نواح عديدة بالفقر المدقع للصناع اليدويين

في الجبال الألمانية، عندما حالت المناسج الآلية دون استمرار وجود الصناع اليدويين*.

وبالمقارنة مع عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م فقد بقيت الأجور في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م على حالها بل انخفضت بالأحرى: فقد تراوح الأجر اليومي للعامل على نول جاكار من ١٠ إلى ١٥ قرش، وتراوح الأجر اليومي للعامل في الحرف البسيطة من ٥ إلى ١٠ قروش، وبلغت أجرة الأطفال العاملين كمساعدين في المناسج من ١ إلى ٣ قروش (أ. ويكلي E. Weakley ١٩١١، ص ٦٦) بل وتذكر مصادر أخرى (سوريا... ١٩٢٠، ص ١١٣ وما بعد) أجور يومية أخفض: فقد تقاضى نساغ الحرير من ٤ إلى ٨ قروش ونساغ القطن من ٢ إلى ٤ قروش وتقاضت النساء العاملات في صناعة الجوارب النسائية قرشان فقط وتراوح أجر الأطفال العاملين على الأنوال من ٠,٥ إلى ٢ قرش. أما أسعار المواد الغذائية فقد ازدادت، كما يتبين من الجدول رقم (١٥)، منذ عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أكثر من الضعف. ولم يتغير شيء في هذا الوضع حتى مشارف الوقت الحاضر إلا قليلاً: فقد أسفرت الإحصائيات المشابهة التي تمت حوالي عام ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م في سوريا عن أن نصف الأيدي العاملة في الصناعات التقليدية كان من النساء والأطفال؛ وقد تقاضوا ثلث أجر الرجال أو ربعه، بيد أن أجر الرجال أيضاً في قطاع الإنتاج التقليدي لم يصل قبل التأميم إلى نصف أجر العاملين في الصناعات الحديثة.

جدول رقم (١٥): تكاليف المعيشة والأجور والأسعار في حلب حوالي ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م
(نقلًا عن ج. بورينغ J. Bowring ١٨٤٠م، ص ٥١، ٨٢ وما بعد)

أ - تكاليف المعيشة السنوية لحرفي أو عامل

مصاريف الكساء	٣٠٠-٤٠٠ قرش
مصاريف الغذاء	٧٠٠-٨٠٠ قرش
مصاريف السكن	٢٠٠-٤٠٠ قرش
إجمالي المصاريف في السنة	١٢٠٠-١٦٠٠ قرش

ب - متوسط الأجور في اليوم:

إنتاج خيوط ذهبية وفضية	١٥-٢٠ قرش
عمل على النول اليدوي لإنتاج منسوجات ناعمة	١٠-١٥ قرش
بناء، نجار	١٢ قرش
صانع أحذية، حداد	١٠-١٢ قرش
صباغ	٥-١٤ قرش
حمل	٨-١٠ قرش
عامل مصبنة، غير متعلم	٥-١٠ قرش
أجير أو خادم في البيوت	٢-٤ قرش
عمل الأطفال	٣-٥ قرش

ج - متوسط الأسعار حوالي ١٨٣٥م عام ١٩٠٧م

أجرة بيت سكني سنوياً	١٠٠-٥٠٠٠ قرش	تبعاً لـ أ. روبين
أجرة نكان سنوياً	١٠٠-١٠٠٠ قرش	
غممة ناضجة للذبح	٧٠ قرش	
حذاء	١٥-٢٢ قرش	
اكغ سمنة	٦ قرش	١٢ قرش
اكغ لحم غنم بدون عظم	٣ قرش	٧ قرش

١ كغ رز	٣ قرش	٣ قرش
١ كغ فول	٢ قرش	٣-٤ قرش
٢ كغ خبز	١,٥ قرش	٥ قرش
١ كغ جبن	١,٥ قرش	٣-٤ قرش

أي أنه كان باستطاعة المرء في عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م أن يشتري بقرش واحد ١ كغ قمح أو ١ كغ زيتون أو ١ كغ لبن أو ٢ كغ عنب أو تفاح أو مشمش أو ٣ لترات حليب أو ٧ كغ بصل أو خضار. أما في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م فقد حصل المرء لقاء قرش واحد فقط على ١ كغ تفاح أو مشمش أو ٢-٣ كغ خضار فقط.

أما اليوم فلم تعد سوريا تعاني من نقص في أماكن العمل، وإنما من نقص في الأيدي العاملة. فعلى نحو متزايد ينتقل الشباب المؤهلون من سوريا للعمل كعمال أجانب في دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، حيث يستطيعون أن يحصلوا أضعافاً مضاعفة لما كانوا يحصلون عليه في سوريا. ففي عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م كان أجر عامل متمرن في ورشة بناء في سوريا يعادل من ٧ إلى ١٠ ماركات ألمانية، أما في الكويت فقد وصل أجره إلى ما يعادل ٣٥ ماركا ألمانيا وفي السعودية إلى ما يعادل ٦٠ ماركا ألمانيا.

لذلك يتناقص في حلب بسرعة منذ بضعة سنوات عدد أولئك المستعدين للعمل مقابل أجر يسد الرمق. وبالنسبة للمعامل التي تقوم على الصناعات اليدوية والحرف التقليدية ترتفع الأجور على نحو سريع وجنوني، الأمر الذي يحتم تدابير تكيف وتغيير جذرية ويسبب تحولاً بنويماً تبعاً لذلك. إن إنتاجية المعامل الكبيرة المؤممة وعلى الأخص في قطاع النسيج متكدية إلى حد أنه لم تتضرر من وجودها حتى الآن أسباب استمرارية الأكواف العديدة من المعامل الصغيرة المدارة من قبل القطاع الخاص (قارن لونغوينيس E. Longuenesse، ١٩٨٠، ص ٣٤٩ وما بعد). إلا أن الإنتاج التقليدي القائم على

الصناعات اليدوية يتم الآن أيضاً التخلي عنه على نحو متزايد من جراء اتباع طرق إنتاج باهظة بماكينات حديثة وبضائع حديثة موجهة للسوق. ومع أن هذه العملية قد بدأت للتو وليس بوسع المرء بعد أن يعرف نهايتها، إلا أنه لا يزال هناك إمكانية لتوضيح بعض النواحي الهامة.

١٨ - ٢ أشكال التكيف والتغيير الحديثة

في بداية الفصل ١٧ - ١ تمت الإشارة إلى أن حلب اليوم مدينة تقوم كما في القرون الماضية على صناعة النسيج قبل كل شيء آخر، وأساس هذه الصناعة شكلته المواد الأولية المحلية المتمثلة في القطن والصوف والحريز. إلى جانب إنتاج النسيج تقوم في حلب منذ القديم فروع أخرى لتصنيع المحاصيل الزراعية المحلية: معاصر، مصابن، دباغات، صناعة مواد غذائية، صناعة سجائر. وحتى حوالي عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م كان إنتاج هذه الفروع الصناعية موجهاً في الغالب إلى السوق المحلية وإلى شرائح من الزبائن ذات نمط حياة تقليدي كانت أنواقها وأعرافها الاستهلاكية مرتبطة بالمعايير والعادات المتوارثة. إلا أن بعض فروع الصناعات اليدوية والحرف التقليدية الحلبية قامت في ذلك الحين رغبة في التكيف قبل كل شيء مع تحول أنواق الطبقة المتوسطة والراقية بتغيير إنتاجها إلى البضائع الاستهلاكية الغربية النمط، بدون أن يقتضي الأمر إجراء تغييرات تنظيمية جذرية، ويمكن هنا ذكر نجاروا الموبيليا أو حدادوا الأبنية أو خياطوا القمصان الرجالية والبدايات الرجالية الجاهزة كأمثلة في هذا السياق. وبالتالي فإن إنتاج المنتجات الحديثة لا يزال يتم أيضاً في إطار تقليدي إلى حد ما.

ونظراً لهذا النطاق الواسع من الإنتاج ولطبيعة الطلب هذه فليس من المدهش إن استطاع قطاع الإنتاج الحرفي التقليدي في حلب الصمود أمام القطاع الصناعي الحديث حتى مشارف الوقت الحاضر. وبالتأكيد تقوم اليوم على أطراف المدينة في حلب معامل غزل ونسيج حديثة، ومصانع أقمشة تستعمل في تجديد الأثاث ومصانع البسة داخلية وكذلك ورشات ومعامل آلية مجهزة للإنتاج الصناعي تجهيزاً جيداً. إلا أن عدد العاملين في القطاع التقليدي كان لا يزال من المفترض في عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م أكثر من عدد العاملين في القطاع الحديث.

على كل حال لا يمكن مقارنة حالة القطاع التقليدي في عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م بأي شكل من الأشكال مع ما كان عليه الحال في السنوات المائة التي سبقت ذلك. إن المظهر الخارجي لصناعة تعمل بطرق وأدوات أثرية يخدع المرء للوهلة الأولى. فمنذ بداية القرن العشرين الميلادي وعلى نحو متزايد من ثم منذ الحرب العالمية الثانية تردّ الصناعات اليدوية والحرف التقليدية من خلال عمليات التكيف والتغيير المتنوعة على التحدي الذي يفرضه الكم الهائل من الإنتاج الصناعي الغربي. وقد تمكن المؤلف أ. فيرت E. Wirth في زيارته الأولى للشرق من رصد بعض العمليات وإجراءات التكيف هذه، سنعمد في ما يلي إلى التحدث عنها باقتضاب.

١- في الدرجة الأولى تجدر الإشارة إلى النسبة العالية جداً التي يشكلها عمل الأطفال؛ وقد سبق أن تكلمنا عنها في سياق الحديث عن مستوى الأجر المتدني جداً منذ بضع سنوات خلت. ففي العديد من غرف الخانات والقيسريات الحلبية يعمل اليوم إلى جانب عاملين إلى أربع عمال بالغين

ضعف العدد من الأطفال في سن يتراوح بين ٧ و ١٢ سنة. وبالمقارنة مع ملاحظات الزيارات السابقة التي تمت ما بين عامي ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م و ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م فقد انطبع في ذاكرة المؤلف أ. فيرت E. Wirth في عامي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م و ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م أن النسبة المئوية لعمل الأطفال قد ازدادت بدلاً من أن تتخفف، الأمر الذي يمثل تطوراً واضحاً جداً، عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار، أن الأطفال يتقاضون تقريباً ربع أجر البالغين فقط، وأن الهجرة للعمل في دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي لا تزال محرمة عليهم.

أما إذا كان الأطفال يعانون من وطأة هذا العمل وإلى أي حد تبلغ معاناتهم، وفيما إذا كان العمل يعوق تطورهم العقلي والنفسي، فذلك ما يتصل منه كل تقييم متسرع متعصب، فمن الملفت للنظر على الدوام، المدى الذي يبديه معظم الأطفال من السرور والفرح والمرح خلال عملهم. وعلى نحو مطابق كتب سابقاً ج. بورينغ J. Bowring (١٨٤٠، ص ٨٤) عن صناعة النسيج الحلبية قائلاً: "إن عدداً لا يُستهان به من الأطفال مسخر لمساعدة الغزاليين والنساجين،.... إنني نادراً ما رأيت سلالة مفلتة للنظر إلى هذا الحد من ناحية التناسب الرشيق في الجسم والقسمات الناعمة في الوجه والتعابير المنمة عن الهدوء. إن مظهرهم كان ينم عن النشاط والصحة المتوقدة، مع طبع مرح وحيوية في النقاش، ويكسبون أجوراً مقبولة".

إلا أن على الأطفال في الصناعات اليدوية والحرف التقليدية الحلبية أن يعملوا في أكثر الأحيان في أقبية رطبة لا تدخلها أشعة الشمس، وهم محشورون غالباً في غرف ضيقة خانقة أو يجلسون في "طوابق مسروقة"

يتحركون فيها منحنيين غير منتصبي القامة. كما تؤدي المكننة المتزايدة إلى أنه لم يعد بإمكان الأطفال من خلال مساعدتهم في معامل نوبهم تعلم صنعة بكل أصولها ومهاراتها من أساسها بسهولة ويسر، إذ يتوجب عليهم فقط حفظ معلومات قليلة وأداء نفس العمل على الماكينات. وبذلك يجب أن يصل الحكم على النسبة المرتفعة في تشغيل الأطفال في النهاية إلى شجبها. إلا أن هذه الإدانة لا تفيد أيضاً طالما أن المرء لا يستطيع أن يقدم أية بدائل مفيدة وقابلة للتحقيق.

٢ - من الملاحظ في العديد من فروع الصناعات اليدوية والحرف التقليدية الحلبية أن كل يد عاملة تقوم بتخصص رفيع في القطع التي تنتجها بأداء عمل واحد فقط أو عدة أعمال قليلة جداً. ومن خلال مثل هذا التقسيم لمجريات العمل إلى مراحل صغيرة عديدة ينشأ أسلوب أشبه ما يكون بالناقل الآلي ذو تأثيرات لا يستهان بها على تنظيم الإنتاج. إن مثل هذا التقسيم في العمل كان شائعاً أيضاً في بعض فروع الصناعات اليدوية في نورنبرغ [ألمانيا] وأواخر القرون الوسطى وأوائل العصر الحديث، فبالاعتماد في تصنيع بعض القطع المحددة على معامل متخصصة جداً ومن خلال ذلك فقط أمكن لصناع السكاكين الألمان في القرن السادس عشر الميلادي إنتاج ٤,٥ مليون سكين سنوياً (ك. كيلر K. Keller ١٩٨١). كما انتشر مثل هذا التقسيم لعملية الإنتاج في المعامل القائمة على الصناعات اليدوية في أوروبا قبل المرحلة الرأسمالية ومع بدايتها.

فعلى صعيد إنتاج أحذية في ورشة صغيرة في أحد خانات حلب يجلس على سبيل المثال في حجرة واحدة أربعة إلى سبعة صنّاع، يقوم أحدهم

بتفصيل القطع الجلدية فقط ويقوم آخر بخياطة هذه القطع ويقوم ثالث بتسليم الكعاب المصنعة في إحدى ورشات النجارة وهكذا دواليك. وعلى صعيد إنتاج الأحذية في الورشات الكبرى، على النحو الذي نجده في بعض خانات حلب، نلاحظ أن العمال المنهمكين في العمل في إحدى غرف الخان منشغلين غالباً بنفس مرحلة الإنتاج، وإتمام المراحل التالية يتم نقل القطع المصنعة إلى مجموعة عمل أخرى تعمل غالباً في الغرف المجاورة.

وعلى نحو مطابق تماماً فإن الإنتاج في ورشات خياطة الألبسة الجاهزة، وفي صناعة الجلود، وفي ورشات سبك البرونز وعند الحلوانيين... مقسم أيضاً إلى مراحل صغيرة تلي بعضها بعضاً، وفي الزقاق الذي يمتد شرق خان قورد بك / قرطبة [دليل ٢٦٥] كان يقوم أيام ج. سوفاجيه J. Sauvaget سوق للحدايين. أما اليوم فقد تحولت ورشات تصنيع الحديد في الحوانيت القائمة هناك بدون استثناء تقريباً إلى إنتاج قطع للموازين البسيطة المستخدمة في المنازل والمحلات التجارية الصغيرة. بعض الورشات متخصصة بإنتاج الصفيحتين الأفقيتين لهذه الموازين في فرن صغير لصب الحديد. وتقوم الورشات المجاورة بطرق وتصنيع الأجزاء المنفرقة الأخرى للموازين - القب والمؤشر الخ - من الحديد القديم وخرده الفولاذ، كما تقوم ورشات أخرى بطلاء هذه الأجزاء بألوان مختلفة أو بتلييسها بالبرونز. ثم يتم جلب هذه الأجزاء المنفرقة المصنعة في السوق، الذي كان سوقاً للحدايين فيما مضى، إلى صالة يعلوها قبو في الخان، حيث يتم تجميعها ووضع اللمسات الأخيرة عليها. إلى جانب ذلك مباشرة توجد غرفة يتم فيها تغليف الموازين وإعدادها للبيع.

٣ - وتتألف المواد المستخدمة في هذا الإنتاج البدوي التقليدي للموازين المنزلية والمستخدمه في المحلات التجارية الصغيرة من الخردة. وتستخدم بكثرة أيضاً مخلفات الإنتاج الصناعي الغربي خصوصاً في عملية إنتاج الأدوات والمعدات: فالحدادون في سوق الحدادين في حلب يقومون بطرق المسامير والمجارف والبلطات التي ينتجونها يدوياً من عوارض سكة الحديد القديمة ومن حوامل هياكل سيارات قديمة. إلى جانب سوق الحدادين يوجد في الضاحية الحرفية الشمالية في حلب سوق صغير، متخصص في تحويل إطارات السيارات القديمة إلى سيور مطاطية وشباشب ودلاء ماء وجراندل وزنابيل وخروج [ج: خرج]. وبعض النظر عن المواد المستخدمة المختلفة يبذل المرء جهده هنا على نحو جدير بالملاحظة في تقليد شكل الأدوات والبضائع القديمة: فتلو الماء المصنوع من إطارات السيارات القديمة يبدو كضرف المعز، وتتشابه الجراندل المصنوعة من إطارات السيارات بالشكل والحجم مع السلال والقفف المصنوعة من اللحاء والحلفاء، التي استخدمت سابقاً لترحيل الأتربة في أعمال الحفر. واختص العديد من النحاسين بإعادة تصنيع صفائح البنزين القديمة، وتستخدم المحاور الخلفية وعجلات السيارات المحطمة في تصنيع هياكل العربات التي يجرها الحمير، كما تستخدم دواليب الدراجات في تجهيز عربات اليد التي يجرها الباعة المتجولين.

إلا أن البضائع المستخدمة والمنتجات الثانوية الغربية المنشأ لا تستخدم فقط كمواد أساسية لتصنيع منتجات جديدة أخرى، فتجهيزها ينبغي غالباً أيضاً أن يمكن من إعادة استخدامها على النحو القديم الذي وجدت من

أجله. وما يُرمى به في ألمانيا جانباً، يتم في حلب غالباً إصلاحه. وفي بعض الخانات يتم بعناية فائقة فك الصناديق الخشبية التي استخدمت لتعليب البضائع الأوروبية المستوردة وتغليفها، وتفرز الألواح الخشبية ليتم تجميعها ثانية كصناديق أو تسليمها للنجارين كمواد أولية، بل ويحتل في حلب انتقاء أكياس القنب القديمة المستخدمة في بالات القطن ورتقها وإصلاحها محل الصدارة في بعض الخانات والأسواق القائمة جانب الجامع الكبير مباشرة. وفي مثال موضح بشكل مفصل أكثر سنرى في الفصل ١٨-٣ لاحقاً كيف يقوم اليوم الخياطون الذين امتهنوا ترقيع الأكياس سابقاً بتصنيف الأبيسة المستعملة الأميركية أو الألمانية وبنفثها وفكها وتنظيفها ورتقها وإعادة خياطتها وكويها لتقديمها إلى السوق على شكل بضاعة قابلة للتداول.

٤- كمحاولة مستمرة للتأقلم مع العالم التقني الحديث يستطيع المرء استعراض العديد من الأمثلة، التي تحولت فيها فروع الصناعات التقليدية الحلبية إما إلى تحويل المواد الحديثة أو إلى المنتجات الحديثة، إلا أنه تتم المحافظة خلال ذلك على تقنيات العمل المتوارثة القديمة وعلى البنى التنظيمية التقليدية. وعن تحويل المواد الحديثة توجد أمثلة لا حصر لها: فالسراجون يستخدمون اليوم بكثرة عوضاً عن الجلد المحلي المشمع المستورد، والنساجون اليدويون يصنعون عوضاً عن الحرير الغالي خيوطاً من الفسكوز [مادة لدائنية تستخدم في صناعة الحرير الصناعي]، والخيوط الذهبية والفضية للأنسجة المقصبة النفيسة تأتي من اليابان. كذلك تحاك الكنزات والجوارب البرلونية على آلات يدوية بسيطة من خيوط برلون رخيصة صينية المنشأ، لا تصلح للماكينات الآلية الحساسة، عوضاً عن الألوان

الطبيعية القديمة تستخدم اليوم عموماً الأصبغة الكيماوية ويستعاض بكثرة عن النحاس الأحمر والنحاس الأصفر بخلائط الألمنيوم وفي الأواني المطبخية والأدوات المنزلية يطغى البلاستيك على نحو متزايد.

إن استخدام مواد حديثة يفيد من وجهات نظر عديدة: فالعديد منها أرخص وبعضها أكثر مقاومة وبعضها الآخر أسهل للتصنيع. وهناك فروع غير قليلة من صناعة النسيج التقليدية استطاعت أن تصمد حتى اليوم، لمجرد أنها انتقلت إلى تصنيع الخيوط الصناعية الرخيصة (حرير صناعي وبرلون) بدلاً من الخيوط الطبيعية الغالية (حرير وصوف). ويرى د. شيفالبييه D. Chevallier (١٩٨٢، ص ١١٢) أن صناعة النسيج السورية تجاوزت أزمة عام ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م من جراء انتقالها إلى المنسوجات الحريرية الصناعية وحسب، ويشير إلى أن المنسوجات المعدة والمصبوغة على نحو تقليدي، التي لا تطلبها عادة سوى شريحة من أهالي المدينة والريف محافظة على العادات والتقاليد وذات قدرة شرائية متدنية، لا يمكن طرحها في السوق بسعر معقول (إلا باستخدام الحرير الصناعي). وبناءً على ما يورده د. شيفالبييه (١٩٨٢، ص ١٠١) فقد بلغ سعر منزر الحمام المصنوع من الحرير الصناعي والمصبوغ بالطريقة التقليدية في عام ١٣٨١هـ/١٩٦٢م من ٣ إلى ٣,٥ ليرة سورية، أما المنزر المصنوع من الحرير الأصلي فتراوحت قيمته ما بين ١٧,٥ و ٢٩ ليرة سورية.

إن عدد الأمثلة عن تحويل الإنتاج إلى المنتجات الحديثة يكاد لا يقل عما سبق: فالنحاسون السابقون يطرقون ويلحمون من ألواح الصفائح والقصدير مدافئ تعمل على المازوت ومراجيل لتسخين المياه

(قازانات: ج. قازان) ومكيفات لتسخين الهواء. وبأسلوب صب البرونز الذي يعود إلى آلاف السنين يتم إنتاج قطع تذكارية بسيطة (نفاضات سجانر، مجسمات جمال وحيوانات أخرى) وأخرى تزيينية (مقارع ومقابض أبواب، مفاتيح كهرباء، حوامل ستائر) وحنفيات مياه، وباتباع نفس الأسلوب يتم أيضاً صب الموازين والمفصلات والبراويظ وأدوات الطعام. ويقوم الحدادون التقليديون بصنع حوامل أمتعة تركب على متون السيارات وبإنتاج أثاث معدني (خزائن، رفوف، طاولات، ...) ومنجور معدني (أبواب وشبابيك...). وفي إطار ذلك ثمة تحولات حديثة تسعى إلى قيام معامل مجهزة تجهيزاً حديثاً جداً سيتم التطرق إليها لاحقاً.

وبغض النظر عن مثل هذه التغييرات فيما يتعلق بالمواد الأساسية والإنتاج تبقى المعامل عادة في المواقع المتوارث القديم، أي في السوق وفي الأحياء الحرفية في المدينة القديمة. وبعد أن توفرت اليوم الطاقة اللازمة - التيار الكهربائي وغاز البروبان - في كل مكان من السوق والخانات، فإن البنية العمرانية التقليدية للحى التجاري المركزي وللمدينة القديمة لا تزال تشكل كما في السابق موقلاً مناسباً للورشات الحرفية المتوسطة والصغيرة. فالإيجارات هنا متدنية نسبياً، والتواصل مع الزبائن متوفر جداً، والطرق بين المسكن ومكان العمل قصيرة، وقبل كل شيء فإن بنى الحوانيت والغرف الثانوية في السوق والخانات تمكن من ضمها أو تقسيمها وفق ما تقتضيه متطلبات الورشات.

إن أشكال التكيف المذكورة واستراتيجيات بقاء الصناعات اليدوية والحرف التقليدية يمكن ملاحظتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العديد

من المدن الشرقية، ويمكن هنا اعتبار حلب مثلاً نموذجياً جداً عن اتجاهات التطور الرتيبة العامة. بيد أن التبدلات التي طرأت على سوق اليد العاملة في سوريا منذ أوائل السبعينات تقريباً وارتفاع الأجور الذي تمخض عن ذلك جر معه تطورات جديدة موجهة على نحو مختلف تماماً وماضية في اتجاه آخر. وهذه التطورات لم يفرزها فقط السعي لتخفيض نسبة الأجور من التكاليف النهائية إلى أقصى حد، وإنما أيضاً التغيرات التي طرأت على بعض قطاعات الإنتاج. وذلك لأن المستهلكين المتمكنين مادياً بشكل خاص المستعدين والقادرين على دفع أسعار المنتجات الحرفية المتزايدة طرداً مع ازدياد أجور اليد العاملة، ينهجون اليوم غالباً في عاداتهم الاستهلاكية نهجاً غريباً.

ويمكننا مبدئياً حصر ردود فعل الصناعات اليدوية والحرف التقليدية بشكل خاص في حلب حوالي عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م في خمسة أنماط مختلفة:

١- كساد الإنتاج التقليدي: إن العديد من السلع الاستهلاكية التي تُنتج منذ قرون بطرق متوارثة قديمة وفي أشكال وأنماط متوارثة قديمة لم تعد تجد اليوم من يشتريها، وتتمثل هذه السلع في الأدوات الزراعية والأواني النحاسية والصناديق الخشبية المطعمة بالعاج. أما الأكثر تضرراً من هذا الكساد فيتمثل في المنتجات النسيجية: فإنتاج الأقمشة والأكلمة والأوشحة والكلف بالطرق التقليدية والأنماط الجميلة القديمة على الأنوال اليدوية البسيطة يتراجع بسرعة مذهلة. وفي خانات السوق المركزي يتوجب على الأنوال اليدوية أن تخلي مكانها للمناسج الآلية الحديثة، التي تنتج منسوجات تناسب الذوق الغربي وبألوان وأنماط مختلفة تماماً. أما الأنوال المجمععة في قيسريات الضاحية

الحرفية الشمالية فتقف في الغالب ساكنة دون استخدام مناسب لاحق؛ كما أن العديد من القيسريات يتداعى أو يتم العمل على تقويضه.

لقد استطاع ر. ج. موسر (١٩٧٤) خلال دراساته الميدانية في حلب عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م أن يتقصى بشكل جيد تطور مهمة ورشات صناعة النسيج. وقد تبين له أن الشرائح المتوسطة والراقية في المدينة القادرة على الشراء كانت قد تغيبت عن الساحة كزبائن للمنتوجات النسيجية التقليدية قبل عقود من الزمن، كما تبين له أيضاً أن معظم سواد الشعب في المدينة، الذي يشكل شريحة ضعيفة القدرة شرائياً، لم يقتن في عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م سوى بضائع نسيجية غربية الطابع. وقد توقع أنه لن يكون هناك أمام الزبائن المتبقين حتى حينه، المتمثلين في أهالي الريف وغيرهم المحافظين على التقاليد، سوى اللجوء في وقت قريب لاحق إلى تغيير عاداتهم الاستهلاكية تغييراً جذرياً. وتبعاً لذلك فإن جميع المناسج اليدوية التي لا تزال تعمل في حلب عبارة عن ورشات في طريقها إلى الزوال؛ فأطفال صاحب المعمل يتعلمون مهنة أخرى، ولم يعد يتم تشغيل ناشئة لتعليمهم المهنة، أما النساجون بالذات فقد أصبحوا على بيعة تماماً من أن صنعتهم لا مستقبل لها، والرجال المتقدمون في العمر الجالسون خلف الأنوال لا يوافقهم سوى الزبائن المستندين، لأن الجيل القديم لا يريد ولم يعد يستطيع تغيير عادات استهلاكه التقليدية، لذلك فإن النتيجة النهائية قاب قوسين أو أدنى.

ومع المناسج اليدوية تسير إلى الزوال جميع الورشات وفرع الصناعات اليدوية التي ارتبط عملها ارتباطاً وثيقاً على مستويات شتى من الإنتاج مع النسيج. فمن أجل إنتاج المنسوجات المصبوغة على نحو تقليدي

مثلاً يذكر ر. ج. موسر (١٩٧٤، ص ٢٧) ستة إلى ثمانية معامل فقط، وكانت قد توقفت عن العمل في وقت سابق جميع الورشات الحلبية للصبغة باللون النيلي، التي ورد ذكر ١٠٠ واحدة منها عند أ. ويكلي E. Weakley (١٩١١، ص ٦٩)، ومطبعة النسيج القطني وجميع الورشات التي كانت تبرم فيها الخيوط يدوياً. وكان د. شيفالييه D. Chevallier (١٩٨٢، ص ١٠١) قد أحصى في حلب عام ١٣٨١هـ/١٩٦٢م قرابة ١٠ مصانع يدوية، لم يجد منها ر. ج. موسر (١٩٧٤، ص ٣٨) في عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م سوى ثلاثة فقط. أما اليوم فمن المفترض أن تكون جميع الورشات قد آلت إلى الزوال. كما أن سحب الخيوط الذهبية والفضية، التي استخدمت قبل كل شيء لإنتاج الأقمشة المقصبة النفيسة، لم يعد يتم العمل به في حلب، فقد أقصت الخيوط الصناعية المستوردة من اليابان الصناعة المحلية جانباً. وحتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي كان هناك ١٠٠ ورشة منها في حلب، لم يذكر هـ. غيز H. Guys (١٨٥٣، ص ١٠٤ وما بعد، ص ١٠٨) سوى ٤٠ ورشة منها، عمل فيها ٤٠٠ عامل في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، أما في أيام ج. سوفاجيه (١٩٤١، ص ٢٢١) فكانت جميع الورشات قد اندثرت.

إن مجالات تغيير العمل الممكنة واستراتيجيات استمرار صناعة النسيج متعلقة أيضاً برأس المال المتوفر. فالتاجر الذي يعمل عنده في أحد الخانات عشرات النساج اليدويين في إطار أشبه ما يكون بمؤسسة، يستطيع أن يستبدل الأنوال اليدوية بمناسج آلية حديثة، وسيكون بإمكان بعض الورشات المنزلية كذلك، التي قامت على فنل الخيوط وبرمها بالاعتماد حتى تاريخه على أدوات بسيطة وانخرت من جراء ذلك بعض المال، أن تقتني

ماكينات حديثة وتستمر على قيد الحياة، أما المعامل الصغيرة غير المقتدرة مادياً وتلك التي لا تزال تعتمد طرقاً يدوية محضة في إنتاج سلع استهلاكية ذات ألوان وأشكال ومواد وأنماط وبنىات مميزة جداً، فسوف تندثر عما قريب أو ستضطر للتوقف عن العمل.

في السوق المركزي يتسنى غالباً تغيير إنتاج النسيج من العمل اليدوي التقليدي إلى الماكينات، أما في المناطق الحرفية في الضاحية الشمالية فتتوقف على نحو متزايد المناسج اليدوية عن العمل. ففي عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م استطاع المؤلف أ. فيرت E. Wirth إنجاز خارطة شاملة للقيسريات والمواقع الحرفية في أحياء المدينة القديمة الواقعة شمالي داخل الأسوار، وقد انضح من خلال مقارنة هذا الرفع برفع مماثل، قام به ج. سوفاجيه J. Sauvaget (١٩٤١، شكل ٥٧، الصناعة في الضاحية الشمالية، الوضع الراهن، الرمز رقم ١: قيسرية...) قبل الحرب العالمية الثانية بوقت قصير، أن ثمة قيسريات ومناسج يدوية قد اختفت وحل محلها شارع أو شينيت في مكانها مدرسة، كما تبين أن ثمة قيسريات أخرى قد تغيرت بنيتها وتحولت إلى مستودعات لتجارة الجملة بالحبوب أو بالخشب، وأن هناك قيسريات لم يطرأ أي تغير على بنيتها وإنما يشغل غرفها عوضاً عن النساج ورشات لتصنيع الأخشاب والمعادن وفق الطرق الحديثة.

إلا أن مثل هذه التحولات لم تشكل في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م سوى استثناء، ففي معظم القيسريات كان لا يزال يعمل، كما في أيام ج. سوفاجيه نساج على أنوالهم اليدوية في أماكن ضيقة مكتظة وفي ظروف فقر مدقع. وكانت بعض ورشات النسيج هذه محشورة في منشأة واحدة مع مصابغ

تقليدية صغيرة ومع ورشات لفتح الخيوط وبرمها، وفي العديد من القيسريات
اقتعد عشرات من النساج خلف الأنوال، وفي القيسريات الكبيرة بلغ عددهم
حوالي ٥٠ عامل ووصل أحياناً حتى ١٠٠ عامل. وقد أسفرت المحادثات
والاستفسارات التي أمكن القيام بها حينئذٍ عن أن معظم النساج اليدويين تقريباً
كانوا يعملون بتكليف من تجار " المدينة " وعلى حسابهم. كما تبين أن هناك
ثمة قيسريات تتبع كفروع مؤسسة واحدة إلى رب عمل واحد وأن هناك في
نفس الوقت قيسريات أخرى يتبع نساؤها إلى ورشات صغيرة تتبع عدة
أرباب عمل أو ممولين.

عند زيارة هذا الحي الحرفي في الضاحية الشمالية الحلبية كان يتكون
لدى المرء حتى في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م الانطباع بأن القرن العشرين
الميلادي قد مر حتى ذلك الحين مرور الكرام بالمنشآت الحرفية النائية عن
المواصلات في الطرقات الفرعية الهادئة. وقد بينت دراسة دقيقة عن الأنوال،
في ذلك الحين طبعاً، أن عدداً كبيراً من الآلات المتباينة جداً والمتطورة إلى
حد كبير على نحو مختلف جداً في تكنولوجيتها كانت تعمل إلى جانب بعضها
البعض. فإلى جانب أبسط نماذج الأنوال القائمة على أعمدة والمنغرس في
الأرض، التي كانت تصنع قبل عقود عديدة في سوريا، انتصبت أنوال يدوية
حديثة أوروبية المنشأ تم استيرادها في فترة الانتداب الفرنسي بالإضافة إلى
نماذج محسنة بواسطة تجهيزات حديثة وماكينات جاكوار آلية، أمكن فيها تجديد
النموذج مسبقاً بواسطة خطة مرسومة. وكانت هناك خنادق عديدة، بمعونتها
تم سوق مكوك الحائك إلى هنا وهناك، ولم يكن من الممكن تصنيع بعض
قطع التبديل لمثل هذه الأنوال المعقدة إلا بالاستعانة بمكينات حديثة. إن نفس

القدر من التنوع في الأنماط ودرجات التطور أظهرته الأنوال اليدوية التي كانت قيد الاستخدام في الخانات في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، والتي انتصبت في القاعات الطرفية من الخانات أو في حجرات طوابقها العلوية الصغيرة. مع ذلك فقد أسفرت إحدى الإحصائيات، التي أجريت على عينات عشوائية، عن وجود عدة مئات من النساج اليدويين في منطقة السوق المركزي.

بعد عشر سنوات، أي في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، كانت الأنوال اليدوية البسيطة قد اختفت تقريباً من الخانات الكبيرة في السوق، وكان لا يزال يعمل في قيسريات الضاحية الحرفية الشمالية عدد قليل فقط من العاملين على الأنوال اليدوية. وبالمقارنة مع الوضع الذي ساد عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م كان هناك ثمة قيسريات موصدة وأخرى خاوية على عروشها أو متداعية في طريقها إلى الاندثار، وكان هناك ثمة قيسريات أخرى يتم العمل فيها على عدد قليل من الأنوال المركبة فيها، وفي قيسريات أخرى كانت لا تزال هناك بضع حجرات فقط، توضع طرفياً في معظم الحالات، مشغولة بالأنوال اليدوية، أما الحجرات المتبقية فكانت قد سبق وتحولت إلى موئل للحرف والصناعات اليدوية الحديثة. أما الحالة الراهنة بالتفصيل فقد تم إسقاطها على خارطة استعمال الأراضي وتدوينها في الدليل.

٢ - إدخال التكنولوجيات الحديثة في عملية الإنتاج: في حالات

عديدة تتكيف الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في حلب مع التطور الآني من خلال استمرارها في إنتاج منتجات أنتجتها حتى الآن أو منتجات مشابهة، إلا أنها تقحم في عملية الإنتاج الكثير أو القليل من الماكينات الحديثة. وخلال ذلك تظهر مستويات مختلفة جداً في المكننة والتصنيع، فتشغيل عجلة

أثرية لم يعد يتم غالباً باليد وإنما بواسطة محرك كهربائي صغير؛ ولم يعد يقوم حداد في ورشته الملوثة بالهباب بتحمية فحم الكور بواسطة منفاخ وإنما بمروحة كهربائية صغيرة. إلا أن المرء يستطيع أن يجد أيضاً في القاعات أو الخانات آلات وتجهيزات صناعية ثلث بـ كل مؤسسة صناعية حديثة، فمنذ تشغيل محطة توليد الكهرباء في حلب عام ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م ظهرت إمكانيات مكننة متنوعة.

لقد أشير سابقاً عدة مرات إلى أن الأنوال القديمة والأدوات التقليدية التي استخدمت في صناعة النسيج في خانات السوق المركزي وقيسرياته قد استبدلت عموماً بماكينات حديثة، تجسد مراحل تقنية مختلفة كلياً: فالجوارب النسائية والألبسة على سبيل المثال لا تزال تحاك بماكينات حياكة يدوية بسيطة، وإلى جانب الأنوال الميكانيكية أيضاً لا تزال توجد قيد الاستخدام أحياناً نماذج ذات تقنيات أثرية يفترض أن تنقل إلى المتاحف - وتتمثل في أدوات تذكر ببدايات الثورة الصناعية. غير أن عددها انخفض ما بين عامي ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م و ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م إلى حد كبير؛ فالتجهيزات القديمة تزاح جانباً على نحو متزايد من قبل الأنوال الآلية ومن قبل آلات حياكة حديثة متطورة جداً. إن العمل على مثل هذه الماكينات ينحصر في وظيفة مراقبة إلى حد ما، وعلى المرء أن يتدخل فقط، عندما ينقطع أحد الخيوط أو عندما يطرأ عطل ميكانيكي. وفي بعض أجمل الخانات القديمة في حلب تنتصب اليوم آلات حياكة ذات تحكم إلكتروني تتوقف الماكينة بموجبه عن العمل تلقائياً آلياً عند انقطاع أحد الخيوط أو عند الحاجة إلى تبديل إحدى البكرات.

إلا أن مثل هذه الآلات الذاتية الحركة لا تزال تشكل استثناءً. فقيام الدولة بتأميم جميع معامل صناعة النسيج الكبرى يثير التحفظ، وأرباب العمل الصغار، وكذلك متوسطي الحال، ينتابهم عزمٌ مشوباً بالتردد على القيام باستثمارات مكلفة جداً. لذلك فإن أكثر ما ميز صناعة النسيج في سوق حلب المركزي في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م قد تمثل في الورشات التي لا تزال تعتمد على الصناعة اليدوية وتضم ماكينات إعادة لف الخيوط وبرمها وماكينات حياكة تتطلب إشرافاً مباشراً وتشغيلة مكثفاً؛ فالخيوط المقطوعة يجب ضمها من جديد و"الكونات" الفارغة يجب استبدالها بغيرها، والخيوط يجب إعادة لفها من بكرات كبيرة [كونات] يقدمها المصدرون الغربيون على كونات صغيرة مناسبة للمكينات، ومن حين لآخر يجب أيضاً إصلاح أخطاء فنية صغيرة. ولأن المكينات تنتصب غالباً في غرف ضيقة عديمة النوافذ وغير مهواة بشكل كاف فإن الهواء متخم بالغبار والعمل قليل الإمتاع.

إن المكينات لم تدخل إلى الصناعات اليدوية في المدينة القديمة في حلب إلا عندما توفر مع المحرك الكهربائي مصدرٌ للطاقة غير معقد وغير مضر بالبيئة ويمكن إدخاله إلى أصغر الغرف؛ أما بقايا الآلة البخارية الضخمة في مبنى المصنع المتداعي (لدليل ٢٧) فتشكل استثناءً. كما أن ماكينات النسيج بالذات غالباً صغيرة وسهلة الاستعمال. ولزيادة الإنتاج لا يتم اللجوء إلى تكبير المكينات وإنما ببساطة إلى حشد عدد كبير منها إلى جانب بعضها البعض. وبذلك يمكن تركيبها وتشغيلها بدون صعوبات في مواقع الصناعات اليدوية والحرف التقليدية المتوارثة، في حجرات الخانات والقيسريات، في القاعات والمستودعات، بل وفي غرف البيوت السكنية، التي

تشتمل عليها منطقة السوق والتي تحولت إلى مواقع حرفية، فداخل الحيز المكاني والتنظيمي لصناعة تدار من قبل التجار يمكن إذا بالماكينات إدخال نظم جديدة، دون تغيير الإطار ككل متكامل ودون تغيير الموقع بالضرورة.

إن عدداً غير قليل من الخانات في حلب بأوي معملاً واحداً فقط لإنتاج النسيج؛ ومحل العديد من الأنوال وماكينات الحياكة اليدوية حلت عدة ماكينات حديثة ذات قدرة إنتاجية أعلى بكثير. وخلال ذلك ارتفع إيراد العمل في مسار الإنتاج قبل دخول الماكينة وبعده إلى حد لم يتم معه غالباً الاستغناء عن أي مكان للعمل: فالتجهيز الفني الحديث لا يحتاج سوى عدد قليل من الحجرات فقط، أما غرف الخان الأخرى فتتم في بعضها أعمال التفصيل والخياطة والكوي والمعالجة بالبخار والتجهيز للتسويق، ويتم في بعضها الآخر طبع الأقمشة ولفها في "بالات"، كما تتم في بعضها الآخر عمليات التغليف والتخزين، وعلى مقربة من المدخل يسهل الوصول إليها تؤنث بعض الحجرات أيضاً كمكاتب، يستطيع منها صاحب العمل، الذي غالباً ما يكون تاجر جملة، مراقبة الإنتاج وتنظيم البيع.

إن المرء لا يستطيع أحياناً أن يتخلص من الانطباع الذي يتركه معمل ممكن بشكل كامل أو جزئي على نحو غير متوازن، وقد يكون ذلك ربما علامة مميزة للمرحلة الانتقالية الراهنة: ففي العديد من مراحل الإنتاج، من التعامل مع المواد الأولية وحتى المنتج النهائي المعد للبيع، تهدر هنا وهناك ماكينة حديثة، وفي الوقت نفسه يتم الاعتماد في جميع مراحل الإنتاج الأخرى على العمل اليدوي، بالرغم من سهولة مكننتها لو أريد ذلك. وهكذا تستخدم في أحد الخانات الحلبية مثلاً ماكينة حديثة لقص الصفيح (التك) وتشكيله لعلب

الكونسروة الكبيرة وسطول المربيات، في حين تتم جميع مراحل العمل الأخرى يدوياً. وفي مسابك البرونز التقليدية اليدوية تقوم مخرطة حديثة، يتم بواسطتها صقل وتسوية المسبوكات الخام، وفي ورشة نجارة أثاث لا تزال تقوم على العمل اليدوي بشكل كامل يتم تشكيل بعض القطع بماكينات حديثة.

وأكثر من مثل هذه الأمثلة عن "المكننة الزائدة" هناك الحالات التي يتم فيها بطريقة مفيدة جداً اقتصادياً إدخال تكنولوجيا غربية حديثة في مسارات الإنتاج، تكنولوجيا تستطيع أن تسرع مسار العمل وترفع كمية الإنتاج وتقتصد في التكاليف وتسهل العمل. ففي معظم المطاحن استبدلت رحي الطاحون باسطوانة معدنية بسيطة، وفي معاصر الزيت كذلك يتم الاعتماد اليوم على معدات غربية بسيطة التصنيع. ويضفي النحاسون وسباكوا البرونز على منتجاتهم البريق الأخير بواسطة ماكينة صقالة بسيطة، ويستخدم الخراطون كذلك مخارط بسيطة. من ناحية أخرى فقد استغنى الحدادون وسباكوا البرونز ومنتجوا السكاكر ومحمصوا الموالح ومصنعوا الصابون عن الفحم النباتي كمصدر حراري واستعاضوا عنه بمواقد نفطية بسيطة مجهزة بمنفاخ آلي. وخصوصاً عندما يبدو أن ذلك قد أصبح مألوفاً بالتأكيد، عندها نجد أن الصناعات اليدوية والحرف التقليدية تتعلق كذلك بالإنتاج الصناعي الحديث إلى حد كبير، سواءً فيما يخص موادها الأولية أو فيما يخص مسار إنتاجها. وبدون إدخال التكنولوجيا الغربية في عملية الإنتاج التي لا تزال تقليدية غالباً لما استطاعت فروع كثيرة أن تبقى على قيد الحياة حتى اليوم.

أما فيما إذا كان اعتماد الصناعات اليدوية والحرف التقليدية بشكل متزايد على تقنيات إنتاج حديثة سيجلب معه فتح ميادين نشاط جديدة وتوفير

إمكانيات كسب جديدة فنك ما يجب الإشارة إليه عرضياً: فتصليح الماكينات يتطلب العديد من الأيدي العاملة المختصة الماهرة في الحرف الميكانيكية القائمة على تصنيع المعادن. في هذا المجال ينشط بشكل خاص الأرمن المؤهلون كميكانيكيين تأهيلاً عالياً، ويتعاونون مع تجار الجملة المسيحيين العريقين على استيراد الماكينات من البلدان الصناعية الغربية وفي التجارة بقطع التبديل. وقد جرت إجراءات التأميم التي تمت في عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، مازق وصعوبات جمة معها بالتاكيد.

٣ - ظهور معامل صغيرة ومتوسطة عصرية التوجه: لقد حرص

إنتاج البضائع الاستهلاكية التقليدية بواسطة الماكينات على ظهور معامل صغيرة ومتوسطة متطورة في المدينة القديمة في حلب على نحو متسارع، معامل تنتج باعتماد كبير، وإن كان متفاوتاً، على التقنيات الحديثة بضائع استهلاكية لشريحة من الزبائن تنهج نهجاً غربياً. إلا أنه على العكس من المصانع الكبيرة الحديثة المنتشرة على أطراف مدينة حلب تقوم هذه المعامل في مواقع الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في السوق المركزي وفي المدينة القديمة. وخلال ذلك يمكن التعرف على تحول واضح في الفعاليات: فالعديد من خانات المدينة القديمة والضواحي القديمة التي لا يتم وصول السيارات الشاحنة إليها إلا بصعوبة بالغة تم التخلي عنها من قبل تجار الجملة، ليحل محلها من ثم ورشات حرفية صغيرة ومتوسطة عصرية التوجه (قارن خارطة رقم ٣).

إن ورشات الحياكة اليدوية في حلب يمكن أن تعد أحد الأنماط المبكرة لمثل هذه المعامل. ففي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م كان هناك حوالي ٥٠٠٠ إلى

٦٠٠٠ نول يدوي قيد الاستخدام لإنتاج الجوارب النسائية والرجالية الغربية الطراز. وجميع هذه الآلات كان قد تم استيرادها من مصانع آلات النسيج الألمانية في كمنيتس ودرسدن ومولهاوسن. وقد بذلت شركات الاستيراد جهداً كبيراً في الإرشاد والتعليم، كما تفوق صناع النسيج الحلبيون في التعامل مع الماكينات على نحو ممتاز. واستطاع الحائك المتمرن إنتاج ثلاثة دسات من الجوارب يومياً على آلة كبيرة ودسنة واحدة على آلة صغيرة. وكما مادة أساسية استخدم غالباً القطن المغزول والمصقول المستورد، التي تمت صباغته في المعامل الحلبية. إن السعر المنخفض، الذي تراوح من ٨ إلى ١٠ ليرات تركية للآلة الواحدة، والقرض الطويل الأمد شجعا بالحقيقة العديد من البيوت على اقتناء مثل هذه الآلة وعلى ممارسة حرفة منزلية في أوقات عمل متفاوتة جداً. إلا أن العدد الأكبر من آلات الحياكة اليدوية انتصب في السوق المركزي، حيث اجتمع النساج غالباً في معمل واحد ضم آلتين وفي حالات معدودة خمسة آلات. وحتى اليوم يمكن العثور في سوق حلب على مثل هذه المعامل التي تضم آلات تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى أو إلى ما بين الحربين العالميتين (للمزيد راجع أ. ويكلي E. Weakely، ١٩١١، ص ٧٣، ص ١٣٢).

إن منتوجات ماكينات الحياكة التقليدية أو الحديثة (جوارب، ملابس تريكو) يتم الطلب عليها اليوم من قبل شريحة من الزبائن تتبع الموضة الغربية أكثر مما تم الطلب عليها حوالي مستهل القرن العشرين الميلادي. وتبعاً لما يرد عن أ. لونغوينيس E. Longuenesse (١٩٨٢، ص ١٧٥) ينشط في حلب حالياً حوالي ١٠٠٠٠ إنسان في إنتاج ملابس التريكو: يعمل حوالي ١٠٠٠ منهم

في معامل صغيرة مرخصة و ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ في معامل غير مرخصة. يضاف إلى ذلك حوالي ٢٠٠٠ حائك وحائكة يعملون في منازلهم وحوالي ٤٠٠٠ عامل يقومون بخياطة منتوجات الحياكة وإعدادها للبيع.

وعلى نحو مشابه يمت بصلة اليوم معظم صناعات الأحذية، الذين يعملون في العديد من الخانات القائمة في شمالي المدينة القديمة داخل الأسوار، إلى المعامل الصغيرة والمتوسطة الموجهة توجهاً عصرياً. وبالرغم من أن العمل اليدوي لا يزال يلعب دوراً كبيراً في عملية الإنتاج، إلا أن مراحل جزئية عديدة من الإنتاج يتم إنجازها مسبقاً بواسطة ماكينات خاصة (قارن ص ٨٦١). وتتجسد الحداثة بشكل خاص في المنتوجات النهائية: إذ لم تعد تتمثل في الصنادل والشباشب التقليدية، وإنما في أحذية رجالية غربية أنيقة وأحذية نسائية عالية الكعب، مفصلة على نوق طبقة فنية من الزبائن ذات نمط حياة مديني، ولذلك لا يحتاج صناعات الأحذية في حلب أن يحسبوا حساباً للمستقبل.

في حي " الجنيذة " يقوم معمل زجاج (بليل ٦٨٣) شيد في فترة الانتداب الفرنسي، اضطر صاحبه للتوقف عن العمل، لأن منشأته الأثرية حقاً وقفت عاجزة عن منافسة المصانع الكبيرة الحديثة. إلا أن صاحب المعمل عمد في الآونة الأخيرة إلى بناء صالة كبيرة معدنية الإنشاء، إلى الجنوب مباشرة من كتلة المعمل الذي يتداعى ببطء، نصب فيها ماكينات حديثة لصنع الزجاج المستوي وصقله. وقد مكن اقتصار العمل على مراحل مكثفة في متابعة التصنيع من القيام بتطوير جنري دون الحاجة إلى إنفاق رأسمال كبير جداً.

إلا أن أروع مثال عن الورشات الحديثة يتجسد في نجارة البناء
ونجارة الأثاث، اللتين يجد إنتاجهما طلباً متزايداً على نحو متسارع: فقد أدى
ازدياد المواليد في العقود السابقة إلى ظهور شريحة فتيّة في الوقت الحاضر،
تريد الزواج وتأسيس بيت زوجي مستقل وتجهيز شقة سكنية. ويتبع هذا
الجيل الفتى في المدن عادات غربية في السكن والفرش، ففي كل مكان على
أطراف مدينة حلب يتم إنشاء أبنية سكنية بتمويل حر أو بتشجيع من الدولة،
وهذا يؤدي بالنتيجة إلى وجود سوق عريضة رائجة للموبيليا وقطع الأثاث.

أثناء قيامنا بإعداد الخرائط في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م كانت الموبيليا
الكلاسيكية آنذاك تحظى كـ "موضة" بانتشار كبير. فقد كان العديد من
ورشات الموبيليا الحلبية قد حصل على "كاتالوجات" دور العرض الإيطالية
التي تباع معروضاتها بالمراسلة، شكلت النماذج المصورة داخلها أمثلة عن
الإنتاج الصناعي اليدوي المحلي. إن الخشب المصنوع وألواح النشارة
المضغوطة والمفصلات المصنوعة من الصفيح الرقيق أو الرديئة السبك وما
شابه ذلك من منتجات أخرى مألوفة في الإنتاج الصناعي الغربي الرخيص
والاستهلاكي، فكمادة أساسية تستخدم ألواح كثيفة من الخشب المستورد غالباً
من رومانيا. وفي العديد من الخانات والقيسريات الحلبية تتم جميع خطوات
الإنتاج، ابتداءً من نشر جنوع الأشجار وحتى تجهيز قطع الأثاث على نحو
قابل للتسويق (على سبيل المثال خان الأكنجي، دليل ٥٥٥). إلا أن ورشات النجارة
تقتصر كل واحدة منها في العادة على أصناف قليلة من قطع الأثاث: خزائن
أو كومودينات أو رفوف أو طاولات أو كراسي أو أسرة وأرائك وما شابه

ذلك. ويعهد غالباً بالمراحل الأخيرة من الإنتاج — الحف والبرد والتلميع والبخ — إلى ورشة أخرى مختصة بذلك (مثل خان الحواضرة - دليل ٥٩٤).
إن درجة مكننة معظم ورشات نجارة الموبيليا ونجارة البناء عالية فعلاً ومن المنشار الكهربائي البسيط حتى ماكينات تصنيع الخشب الآلية المعقدة هناك كم هائل. وكثيراً ما يتم استخدام متقب آلي وماكينة تقريز، يمكن بواسطتها حفر تزيينات بدیعة في الخشب على عدة قطع (من ستة إلى عشرة) في آن واحد؛ فالنجار بشكل بمتقب مثبت على عارضة الزخارف المرغوبة باليد في قطعة واحدة، وتكرر الآلات الموصولة على التوازي لهذا الغرض كل حركة من هذه الحركات في قطعة أخرى مثبتة.

وعلى نحو جيد مشابه يتم العمل في العديد من ورشات نجارة البناء، التي تنتج منجور الأبواب والشبابيك، وفي الورشات التي تنتج المقاعد المعدنية والأثاث المنجد واللحف والفرش وكذلك في ورشات حدادة البناء التي يتم فيها قص قضبان الحديد ولحمها مع بعضها البعض، كما يتم أيضاً إنتاج أكياس البيع المصنوعة من الورق أو البلاستيك بواسطة ماكينات بسيطة. إن قص وتجميع وتجليد الدفاتر المدرسية، وإنتاج العلب بتجهيزات بسيطة لقص التنك ولحامه، وتصنيع اللوازم المكتبية وطباعة الاستثمارات الحكومية، وإنتاج لعب الأطفال أو الترامس، كل ذلك يظهر أيضاً كيف تغيرت الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في حلب: فباستخدام طرق إنتاج حديثة يتم في المعامل الصغيرة والمتوسطة إنتاج سلع استهلاكية لزبائن انتهجوا عادات استهلاكية غربية، ولم يبق محافظاً على استمراريته سوى الموقع التقليدي فقط.

أحياناً يتشكل لدى المرء انطباع بأن التجار وأصحاب الأعمال في حلب راضون بتوضع ورشاتهم الحرفية على نحو غير منتظم في الغالب إلى جانب بعضها البعض وفوق بعضها البعض في الخانات والقيسريات لأن خطر التعرض للتأميم أو لأشكال تدخل الدولة الأخرى أقل مما لو تم إيواء نفس العمال في مبنى مصنع حديث. وقد أدت مثل هذه الاعتبارات إلى القيام هنا وهناك بإصلاح أبنية حرفية ومبان تجارية تقليدية قديمة وإكسائها وفرشها على نحو حديث. فخان (بليل ٣٦٦) كان في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩ م في حالة متداعية جداً وفي عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م كان قد تم إصلاحه بعناية فائقة، وتحول الفناء الداخلي بواسطة إنشاءات معدنية إلى صالة محمية من العوامل الجوية ومع إدخال ماكينات حديثة (ماكينات خراطة، تقريز، سباكة، مكابس) أمكن توظيفه كمعمل متوسط الإمكانيات لإنتاج مدافئ مازوت منزلية.

٤ - ظهور حرف تصليح يدوية حديثة عالية الكفاءة: لقد تلقت حرف التصليح اليدوية دفعا قويا من جراء التطورات الحديثة الأنفة الذكر، وقد تم التطرق إلى ذلك سابقاً في سياق الحديث عن معامل النسيج. لكن على عكس حال حرفة التصليح الغربية الحديثة القائمة في ألمانيا، التي تقوم فقط على تغير قطع التبديل المنتجة صناعياً وحسب، يعتمد العديد من فروع صناعة التصليح اليدوية الحلبية على إنتاج عالي الكفاءة ويتطلب جهداً كثيفاً. فنظراً لأن قطع التبديل لا تتوفر إلا نادراً ولأن على المرء أن ينتظر طويلاً وصول شحنات التوريد، لا يتم استبدال القطع المعطوبة وإنما إصلاحها فعلاً، إذ يتم ترميمها ولحامها وما إلى ذلك، ولا يتم ذلك غالباً إلا بإعادة إنتاج القطع الضرورية بالاعتماد على الصناعات اليدوية. لذلك لا تتميز ورشات

التصليح الميكانيكية في حلب بالمستودعات الضخمة المليئة بقطع التبديل الغالية نسبياً وإنما بالعدة الميكانيكية الحديثة، على نحو مطابق للورشات الصناعية في الدول الصناعية الغربية التي تنتج النماذج الأصلية.

وعلى نحو مطابق تماماً اختصت بعض ورشات الخراطة والحدادة الحلبية بإصلاح الأنوال القديمة والآلات البسيطة المستخدمة لبسرم الخيوط وإعادة لفها. ولذلك لا يزال يوجد على سبيل المثال طلب إلى حد ما على نماذج مختلفة من "مكاكيك" النسيج الخشبية، فحتى الحرب العالمية الثانية أمكن توريد هذه المكاكيك من بعض الشركات الأوروبية، أما اليوم فيجب إنتاج الاحتياجات من قطع الغيار في عمل يدوي مضمّن في حلب، وذلك في تلك الأجزاء من السوق، حيث يتم أيضاً إنتاج جميع أنواع القضبان ومقابض الأدوات الزراعية.

ويجدر لفت الانتباه هنا إلى أنه بالنظر إلى استثمار الريف الزراعي بماكينات زراعية حديثة يجد تصليح الماكينات الزراعية والمضخات الآلية والجرارات بل وتصليح السيارات الشاحنة وسيارات الركاب طلباً واسعاً ويحقق أرباحاً طائلة. إلا أن هذه الورشات المختصة بذلك تتجمع غالباً في الأحياء الطرفية الحديثة من المدينة، بحيث يمكن التفاوضي عنها عند القيام بدراسة للمواقع الاقتصادية التقليدية الواقعة داخل المدينة كما هو الحال بالنسبة لمصانع النسيج الحديثة المتوضعة على أطراف المدينة. وفي المدينة القديمة يجد المرء أيضاً على نحو أقل مما هو عليه في الأحياء التجارية الغربية الحديثة ورشات تصليح الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية والراديوهات والتلفزيونات والساعات وما إلى ذلك.

٥ - حالات خاصة وحرف متفرقة: في سياق التحولات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية في العقدين الأخيرين في سوريا ظهرت إمكانيات كسب إضافية للصناعات اليدوية والحرف التقليدية في مدينة حلب القديمة، كان وراء ظهورها عوامل مؤثرة خاصة ارتبطت بالزمان والمكان. فمن قبل عدد غير قليل من الورشات يتم على سبيل المثال الاستفادة من أبواب وشبابيك وجسور ودعامات البيوت السكنية التي تم هدمها في سياق عملية إزالة مناطق واسعة بغية تحديثها. وتقوم ورشات أخرى بإنتاج إعلانات أو لافتات أو صور، كما أن تثبيت مثل هذه اللافتات والإعلانات والصور، وتركيب وفك منصات الاحتفال الأشبه ببوابات النصر والمزينة بالرايات والمصابيح الكهربائية وما إلى ذلك يتطلب أيد عاملة غير قليلة. ويجد المصورون المحترفون، الراغبون في دخل إضافي والمجهزون بآلات تصوير فورية، ميدان عمل واسع، عندما يريد الأهالي الشباب أن يتصوروا في أبيي حلل مع أطفالهم في الحديقة العامة. ولتزيين العديد من الشقق المسكونة حديثاً يتم تأطير وتزجيج كميات كبيرة من صور القمم الجبلية عند الغروب أو الغزلان الشاردة في الغابات أو الأماكن المقدسة في مكة.

كما تقوم ورشات الحدادة القليلة، التي استطاعت أن تبقى حتى اليوم في سوق الحدادين في الضاحية الحرفية الشمالية، بإنتاج أصناف خاصة بها إلى حد ما. فمسامير النجارين المنتجة يدوياً، والتي يبلغ سعر الكيلو منها ٧,٥٠ مارك ألماني، يفترض أن تكون أفضل وأكثر مقاومة من تلك المنتجة صناعياً. كما أن النماذج التي تقرضها التقاليد على القطع المعدنية المستخدمة في لجام الأحصنة لا يمكن استبدالها بقطع مستوردة. وتفتخر ورشات الحدادة

بشكل خاص بإنتاج مطارق مصنوعة يدوياً، يمكن بواسطتها قلع المسامير أيضاً. ولحدادة المطرقة يستخدم الحداد وابنه مطارق معدنية منتجة صناعياً على كل حال، تم استيرادها من ألمانيا أو إنكلترا.

وفي صالح الصناعات اليدوية والحرف التقليدية يصب من حين لآخر أيضاً تأخر في التطور وتلكؤ في التجديد، تبدو معه بعض دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مرتبطة بالتقاليد أكثر من سوريا. ففي حين تنتقل في العصر الحديث في سوريا حتى شرائح السكان البدوية والريفية البسيطة إلى عادات الاستهلاك الغربية، لا تزال تنتشر هناك إلى حد كبير طرق الاستهلاك المتوارثة. ولذلك يجد العديد من المنسوجات المنتجة على الأنوال اليدوية اليوم غالباً طريقه إلى التصدير إلى الأردن وشرق الأناضول وإيران والعراق والسودان وإلى شرقي أفريقيا.

كما تلقى على كل حال بعض قطاعات الإنتاج اليدوي، التي شهدت كساداً داخل البلاد، دعماً جديداً من خلال ازدياد الطلب عليها ازدياداً مبالغاً من قبل دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. ولا يرجع هذا الاتجاه إطلاقاً إلى تأخر في التطور وإنما إلى تأثير شعور طاغ بالتعاضم وإلى توقع غير سوي للعودة إلى الماضي أو لاستعادة وضع يتعذر استرداده. وهكذا يسفر اليوم بيع فروات الرعاة المصنوعة من صوف الخرفان في تصديرها إلى المملكة العربية السعودية ودولة الكويت عن مبلغ يتراوح من ٣٠٠ إلى ٨٠٠ مارك تبعاً لنوعيتها. كما أن الأشرطة والأحزمة المنتجة في حلب والمستخدمه في خيام البدو يشتد الطلب عليها اليوم في الدول العربية الخليجية. أما مناديل الرأس المرقشة بالأسود أو بالأحمر (الحطاطات أو

الجمادات] التي يعتمرها الفلاحون السوريون والبدو والمنتجة على الأنوال اليدوية البسيطة، بل والمنتجة على الماكينات الحديثة أيضاً، فتصدر على نحو متزايد إلى غربي أوروبا، حيث أصبح استخدام هذه المناديل كشالات موضحة دارجة عند جيل الشباب.

١٨ - ٣ الوضع الراهن بناءً على أمثلة متفرقة مختارة

لتوضيح الصورة، التي تم رسم ملامحها آنفاً بشكل عام، عن الوضع الاقتصادي الراهن للصناعات والحرف الحلبية، سنعمد في نهاية المطاف أيضاً إلى استعراض بعض الأمثلة الواقعية عن الحرف اليدوية والصناعات التقليدية. وقد تم خلال ذلك صرف النظر عمداً عن الخوض في التفاصيل الدقيقة لتنظيم العمل أو لتجهيز المعمل، لأنه يوجد حول ذلك وثائق جيدة فعلاً وغنية بالمعلومات.

وعن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى تجدر الإشارة بشكل خاص إلى المرجع القيم الضخم لصاحبه ج. دالمان G. Dalman (١٩٣٧)، ج ٥) وإلى تقرير أ. ويكلي E. Weakley (١٩١١، ص ٥٤ - ٧٤)، وعن العقود التي تلت ذلك ينصح بالرجوع إلى أعمال د. شيفالييه D. Chevallier (١٩٨٢)، ج. و. غروفوت G. W. Crowfoot (١٩٤١)، ج. كروتكوف G. Krotkoff (١٩٦٢)، ر. ج. موسر R. J. Moser (١٩٧٤)، س. وير S. Weir (١٩٧٠). وعن الوضع الاجتماعي نتحدث بالتفصيل اليزابيت أ. لونغوينيس E. Longuenesse (١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٨٠)، مع أنها تبرز وجهة نظر طبقة اجتماعية محددة أكثر من اللازم وتكثر استخدامها.

إن الأجور وإمكانيات الكسب التي سيرد ذكرها فيما يلي لا يمكن تقديرها إلا من خلال مقارنتها بمستويات أجور اليد العاملة السورية بشكل عام، لذلك ينبغي تقديم بعض المعلومات عن حالة الدخل في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. إن العامل المياوم في ميدان الزراعة في حوض الفرات يتقاضى أجراً يومياً يتراوح من ٥ إلى ٨ ماركات، وللعمل غير الدائم في المدينة يتم دفع من ٨ إلى ١٢ مارك في اليوم، ويتراوح الدخل المتوسط لعامل في ميادين الصناعة من ٢٥٠ إلى ٣٢٠ مارك ألماني في الشهر، أما الشرطي العامل في دير الزور فعليه أن يتدبر أموره براتب شهري يبلغ ٢٠٠ مارك، ويستطيع عامل البناء أو الصانع المؤهل تأهيلاً عالياً أن يحسب حسابه على أساس أجر يومي يتراوح من ٢٥ إلى ٣٠ مارك. ويتقاضى الحائز على شهادة جامعية راتباً شهرياً يتراوح معدله ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ مارك في الوظائف العامة ويصل حتى ١٠٠٠ مارك في القطاع الخاص.

وتكلف أجرة شقة صغيرة في المدينة حوالي ٥٠ مارك شهرياً، ويبلغ سعر ليتر الحليب ٠,٥ مارك، ويتراوح سعر كيلو لحم الغنم ما بين ١٢ و ٢٠ مارك، كما يبلغ سعر ١٠٠ كغ من القمح حوالي ٤٠ مارك. وتجدر الإشارة إلى أن جميع القيم العددية الواردة في هذا الفصل تعتمد على سعر صرف الليرة السورية الذي تم التعامل معه في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م والذي بلغ ٠,٥ مارك.

١٨ - ٣ - ١ أمثلة من صناعة النسيج

لقد كانت قيسرية الملقية (بليس ٢٧٩) لا تزال في عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م مركزاً لصناعة النسيج الحلبية. ويخبرنا ر. ج. موسر R. J. Moser (١٩٧٤، ص ٧٧) حول ذلك قائلاً: "لا يزال اليوم جميع الصناع اليدويين تقريباً في قيسرية الملقية يتبعون فروع صناعة النسيج، إلا أنه لم تعد جميع الورشات تستخدم كثيراً كورشات، فهي غالباً ما تستخدم كمستودعات أو كمخازن فقط. واليوم يعمل في غرف هذه المنشأة الحرفية الكبيرة صناع أحذية غالباً (انظر أثناء ص ٨٦٣)، إلى جانب ذلك توجد مكاتب ومستودعات تجارة أحذية بالجملة.

وفي القسم الأكثر إهمالاً والأصعب منالاً من هذه المنشأة، الذي يقع في الجزء الخلفي من الطابق العلوي والذي يتم الوصول إليه عن طريق جسر خشبي متحرك صغير، لا تزال هناك قيد الاستخدام خمسة أنوال يدوية تنتصب في حجرتين تضاءان بمصابيح كازية فقط. وبالكثير من القطن والقليل من الحرير، أو بالأحرى الحرير الصناعي، يتم هنا إنتاج قماش حريري مقصب تتغير ألوانه تبعاً للإضاءة المتغيرة. وهذا القماش الحريري الذي يصنع كمناديل رأس وعباءات لا يتم إنتاجه للسوق الداخلي، وإنما للتصدير إلى السودان تحديداً. وفي ظروف عمل حثيث يستطيع النساج إنتاج من ٨ إلى ١٤ متر من هذا القماش الحريري المتغير اللون يومياً. إن مكان العمل والنول وعدة العمل والمواد الأولية اللازمة للنساج يتم تقديمهم من قبل تاجر يتعهد التصريف أيضاً فيما بعد.

في إحدى الحجرتين الأنفتي الذكر تنتصب ثلاثة أنوال بدوية وفي
الحجرة الأخرى ينتصب نولان يدويان. ويتم تشغيل الأنوال الثلاثة الموجودة
في الحجرة الأولى بشكل متناوب من قبل رجلين وولدين يتراوح عمرهما من
١٠ إلى ١٢ سنة، وهكذا يمكن بالتناوب دائماً أن يتوقف أحد النساج عن
العمل. ويتقاضى هذا الفريق المكون من بالغين وطفلين أجراً يومياً إجمالياً
يعادل ٢٥ ماركاً. وفي الحجرة المجاورة حيث ينتصب النولان الآخران يقوم
على خدمة كل نول صانع يتقاضى أجراً لقاء ذلك يعادل ٧,٥ مارك يومياً.

وللسوق السوري المحلي يعمل نساج بدوي في غرفة كبيرة في إحدى
قيسريات سوق بانقوسا (دليل ٥٤٥). وهو يعمل أيضاً لقاء أجر لحساب تاجر
يملك النول ويضع تحت تصرفه الغرفة التي يعمل فيها. ويستخدم في إنتاج
المنسوجات التي يقوم بتصنيعها القطن السوري والحريير المستورد من
سويسرا. والمنسوجات التي يتم إنتاجها هنا على شكل مناديل رأس نسائية،
مطلوبة دائماً في السوق الحلبي، وعند البيع يمكن تحصيل حوالي عشرة
ماركات في المتر الطولي. إن النساج ينتج يومياً من ١٦ إلى ١٧ متر،
ويتقاضى لقاء ذلك من التاجر ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مارك شهرياً.

وفي خان الشيخ أحمد الأشرفي (دليل ٣٦٨) يعمل نساج أكلمة على
حسابه الخاص: فهو يملك النول البسيط جداً ويقوم أيضاً بشراء المواد الأولية
اللازمة شخصياً ويترتب عليه لإنتاج كليم واحد بطول ثلاثة أمتار أن ينفق
٦ ساعات عمل وسطياً. وعند بيعها في السوق يمكن لمنه هذه القطعة أن
تأتي بخمسين مارك. وعند السؤال عن أسعار المواد اللازمة تم الادعاء بأنها
مرتفعة جداً: فالنساج يزعم أنه يتوجب عليه لحياكة كليم واحد طوله ٣ أمتار

شراء ٧ كغ من الصوف بكلفة قدرها ٤٥ مارك (١ رطل صوف = ٣,٥ كغ صوف، وسعر الرطل ٢٢ مارك)، وهكذا تبقى أجرة حياكة الكلبيم الواحد ٥ ماركات فقط. ويتراوح الدخل الأسبوعي كما صرح النساج من ٣٠ إلى ٣٥ مارك.

وفي خان الحواضرة (دليل ٥٩٤) يعمل نساج أكلمة آخر على حسابه الخاص أيضاً، ويقوم بإنتاج أكلمة بطول ١,٥ متر. ويحتاج لإنتاج مثل هذه القطعة إلى أربع ساعات عمل. وهكذا يستطيع يومياً حياكة كلبيمين، وفي سبيل البيع يذهب شخصياً إلى السوق، حيث يستطيع أن يساوم على القطعة الواحدة بحدود ٢٥ مارك. وكما أنه يستخدم للكلبيم الواحد حوالي ١,٥ كغ من الصوف، يبلغ سعر الكغ الواحد منه ٥ ماركات، وبذلك تبقى أجرة الكلبيم الواحد ١٧ مارك، وعندما يستطيع النساج يومياً بيع كلبيمين، عندها يحصل دخلاً يومياً يبلغ ٣٥ ماركا. وتبلغ أجرة الغرفة في الخان ٢٥٠ مارك سنوياً.

أما نساج الأكلمة ولوازم الخيام في حجرات المبنى الأساسية من قيسرية (دليل ٥٩٩) في محلة محمد بك فيعملون بتكليف أحد التجار وعلى حسابه. ويستطيع النساج الواحد يومياً إنتاج لفتين إلى ثلاث لفات من شرطان الخيام يتراوح طول كل لفة ما بين ٣٠ إلى ٤٠ متر. ويتم تصريف البضاعة حسب الوزن: كل ربطة تزن حوالي ٨ كغ وتباع في السوق لقاء ٧,٥ مارك للكيلوغرام الواحد. إن سعر كيلو الصوف الواحد المستخدم كمادة أساسية يتراوح ما بين ٤ إلى ٥ ماركات. ويتقاضى النساج أجراً عن الكغ الواحد قدره ١,٥ مارك، وبذلك يستطيع تحصيل قرابة ٣٠ مارك يومياً.

١٨ - ٣ - ٢ المصابين

إن المصابين التقليديّة الستة أو السبعة التي لا تزال تعمل حتى اليوم والقائمة في المدينة القديمة في حلب تعود في ملكيتها إلى عائلات قليلة، فأحد الملاك يدير مصبنتين وتدار مصبنتين أخرتين من قبل عمه وأبناء أخيه. وتتبع أبنية المصابين في ملكيتها عادة إلى صاحب العمل. وبالرغم من أن الإنتاج ينحصر في صابون الغسيل الخشن نسبياً، إلا أن المصابين في حالة اقتصادية جيدة بشكل واضح للعيان وليست لديها أية مشاكل على صعيد تصريف منتجاتها. فقد كانت مصبنة الزنابيلي الثانية (دليل ٤٧٧) القائمة في الضاحية الحرفية الشمالية على سبيل المثال تبعاً للرفع الذي قام به ج. سوفاجيه J. Sauvaget قبيل الحرب العالمية الثانية بوقت قصير عبارة عن مصبنة، أما في عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م فقد استخدم المبنى كمستودع فقط، إلا أنه أعيد استخدامه في عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م كمصبنة.

ومع أن منشآت المصابين التي لا تزال تنتج الصابون، تشكل علامات مميزة في المدينة القديمة في حلب، إلا أن مركز نقل إنتاج الصابون السوري توضع حتى أوائل القرن العشرين الميلادي في فلسطين. فحوالي عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م وُجد في نابلس ٢٥ مصبنة بلغ إنتاجها السنوي حوالي ٥٠٠٠ طن، أما في حلب فكان هناك ١١ مصبنة بلغ إنتاجها السنوي حوالي ١٦٠٠ طن. إلا أن الصابون الحلبي اتسم على الدوام بنوعيّة أفضل (أ. ويكلي E. Weakley ١٩١١). وفي عام ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م كان لا يزال يوجد ١٧ مصبنة تراوح إنتاجها السنوي تبعاً لمحصول الزيتون ما بين

١٢٠٠ و ٣٢٠٠ طن، وقد وجد ثلثاه طريقه إلى التصدير (عبد الرحمن حميدة ١٩٥٩، ص ٢٠٩). وقبل مائة عام من ذلك التاريخ يخبرنا ج. بورينغ J. Bowring (١٨٤٠، ص ٨٣) عن ٣٠ مصبنة في حلب تراوح إنتاجها السنوي تبعاً للمحصول بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ طن. فليس هناك مجال إذاً للتحدث عن انحطاط فروع الصناعة التقليدية نتيجة غزو البضائع الأوروبية المستوردة.

وتبعاً للنوعية يباع الكيلوغرام الواحد من الصابون في أسواق حلب ما بين ٥ إلى ٦ ليرات سورية. ولإنتاج كيلوغرام واحد من الصابون يحتاج المرء إلى ٨٠٠ غرام تقريباً من زيت الزيتون، الذي يبلغ سعر الكيلوغرام الواحد منه ما بين ٣ إلى ٤ ليرات سورية. ولتخفيض هذه التكاليف توجد في بعض المصابن معصرة زيت بسيطة، تعصر الزيتون الذي يتم شراؤه بأسعار مناسبة. أما الصودا اللازمة لإنتاج الصابون فيتم استيرادها اليوم في براميل من أوروبا، أما في السابق فقد قام البنو وأشباه البدو بجمع النباتات القلوية من البراري الصحراوية وقاموا بتحويلها إلى بوتاسيوم (انظر أعلاه ص ٧٩٤). كما أن الزيت المستخرج من إير شجر الشربين والمواد المعطرة الأخرى التي تضاف عادة إلى الصابون تأتي اليوم من أوروبا.

ولطبخ سائل الصابون تستخدم مراحل كبيرة مفرقة في القدم وأحواض مغروزة غالباً في الأرض. إن تسخين المراحل يتم بواسطة مواقد مازوت بدائية تماماً، يتم إنتاجها من قبل صناع يدويين حليبيين: فإلى حجرة الاحتراق تحت المرجل تمد ماسورة كبيرة وينفث منفاخ آلي بسيط يشغله محرك كهربائي صغير الهواء عبر هذه الماسورة إلى حجرة الاحتراق. من

الأعلى يمتد حتى منتصف ماسورة المنفاخ أنبوبة نحاسية صغيرة، يتدفق عبرها المازوت من خزان يتوضع أعلى منها. ويتم التحكم بغزارة المازوت المتدفق بواسطة صنوبر صغير. ويحول التيار الهوائي الذي ينفثه المنفاخ الآلي المازوت الواصل بغزارة ضعيفة إلى رذاذ، ثم يشعل بعد ذلك هذا الخليط من الهواء والمازوت بواسطة عود ثقاب.

إن كل الطاقة الحرارية اللازمة تقريباً في المعامل الصغيرة والمتوسطة التي تقوم على الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في حلب يتم إنتاجها اليوم بمثل هذه المواقد المنتجة محلياً. وتكون المواسير والمنافخ أصغر وكمية التدفق أقل عندما يكون الموقد معداً للاستخدام في ورشات الحدادة ومسابك البرونز والمحامص ومعامل إنتاج السكاكر وما شابه ذلك.

وبغض النظر عن موقد الاحتراق تقتصر تقنيات معظم مصابن حلب على الإضاءة الكهربائية وعلى مضخات قوية بسيطة ذات محرك كهربائي وخرطومين أحدهما للشفط والآخر للتغذية، يمكن حملهما بسهولة، ويستطيع المرء بواسطتهما أن يضخ الطبخة أو المسائل من أي حوض إلى الأحواض التي تليه. فيما عدا ذلك فإن المصابن لا تزال مجهزة بمثل ما كانت مجهزة به قبل الحرب العالمية الأولى ولا تزال تعمل بنفس الطريقة التي سادت آنذاك والتي وصفها أ. ويكلي (١٩١١، ص ٦٠-٦٥) وصفاً مفصلاً. فبعد الغلي يتم ضخ طبخة الصابون من المراجل إلى أحواض مستوية كبيرة، حيث تجفف وتقطع من ثم إلى قطع من الصابون كبيرة مكعبة الشكل. وفي الختام يتم تخزين هذه القطع بعد ذلك على مدى خمسة شهور تقريباً في قاعات تجفيف، مهواة على نحو جيد، تشغل عادة الطوابق العلوية من المصابن.

إن معظم المصابن يتم تشغيلها من قبل أربع وحتى عشرة عمال دائمين، يتقاضى العامل منهم أجره يومية لقاء عمله تبلغ حوالي ٣٠ ليرة سورية. وفي مصبنة صغيرة أو متوسطة يمكن غلي قرابة ١٥ مرجل شهرياً، أي ما يعادل حوالي ٤ طن صابون في الشهر. ويبيع الصابون الحلبي في كافة أرجاء سوريا، لكنه يجد طريقه أيضاً إلى التصدير إلى تركيا. ولا يزال العديد من البيوت السورية يفضل حتى اليوم الصابون المحلي على المنتجات الأوروبية، لأنه أرخص وأوفر في الاستعمال كونه ليس طرياً كأصناف الصابون الأخرى.

إن إحدى المصابن الكبيرة (دليل ٤١٧) تنتج حوالي ٤٠٠ طن سنوياً موزعة على أربعة أصناف. ولأسباب تتعلق بالتكاليف يستخدم إلى جانب زيت الزيتون أيضاً زيت النخيل الذي يستورد عن طريق ميناء اللاذقية في براميل معدنية كبيرة. وتنتج إحدى المصابن الصغيرة جداً (دليل ٤١١) حوالي ٥ طن فقط من الصابون شهرياً، ويقتصر الإنتاج على موسم يمتد ستة أشهر طوال فصل الشتاء. وفي مصبنة الزنابلي الأولى (دليل ٢٨٠)، التي بنيت في عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٤م، تنغرس المراحل الكبيرة القديمة في الأرض، إلا أنه يوجد تحت ذلك طابق قبو، يمكن منه إجراء عملية التسخين. وتذكر هذه المنشأة تقنياً بالحمامات، التي تسخن أحواضها بطريقة مشابهة تماماً من طابق يتوضع تحتها باستخدام نشارة الخشب غالباً.

١٨ - ٣ - ٣ تجهيز الألبسة المستعملة

إن بيع الألبسة المستعملة يرتبط في حلب بتقليد قديم. ففي بداية القرن التاسع عشر الميلادي قام هنا سوق لبيع الألبسة المستعملة في موقع متميز في مجموعة أزقة السوق المسطح القديم المنتشرة شرقي الجامع الكبير (خارطة روسو ١٨٢٥، رقم ٩٢ "سوق بالمستان"...). ثم تطور تجهيز الألبسة الغربية المستعملة خلال العقود السابقة إلى حرفة مزدهرة. وكانت هذه الحرفة قبل ٥٠ عاماً غير معروفة في الشرق، وهي تتدرج لذلك بدون شك تحت الابتكارات الغربية الحديثة، إلا أنها نظراً لتركيبتها ومسارها يجب أن تضاف بدون قيد أو شرط إلى الصناعات اليدوية والتقليدية الحرف.

إن المادة الرئيسية في عملية التجهيز، التي تتمثل في بالات الألبسة المستعملة، كان مصدرها في الفترة التي تشكل الحرب العالمية الثانية محورها، من الولايات المتحدة الأمريكية في الغالب، أما اليوم فيتم في حلب تجهيز الألبسة المستعملة الواردة من ألمانيا. ومركز تجهيز الألبسة المستعملة يتمثل في خان الحاج موسى (بلد ٢٦٠). وفي هذا الخان يكاد لا يوجد سوى أرمن يتكلمون اللغة التركية، يغلب الظن أنهم ضحايا عملية تهجير للأرمن تمت بعد الحرب العالمية الأولى.

ويتحكم بهذه الحرفة تمويلاً واقتصادياً مجموعة رجال أعمال وتجار جملة، يتراوح عددهم ما بين ٥ و ٧ تجار، ويعدون في الخان من "المليونيرية" (أي: من أصحاب ملايين). يقوم هؤلاء "المليونيرية" بشراء بالات ألبسة مستعملة من أوروبا، ويأخذون على عاتقهم شحنها ونقلها كما

يقومون أيضاً بالتمويل المؤقت من أجل تجهيزها وإعدادها للبيع. إلى جانب الحجرات التي تحولت إلى مكاتب وإلى جانب مستودعات تجار الجملة هؤلاء يوجد في نفس الخان غرف عمل لحوالي ١٠٠ تاجر ومعلم حرفة بسيط ومتوسط الحال، يقومون باستلام الألبسة المستعملة المستوردة من تجار الجملة ويأخذون على عاتقهم تجهيزها وإعدادها وما إلى ذلك.

ويغلب الظن أن تجار الجملة الأرمن هؤلاء يسافرون من حلب إلى ألمانيا، حيث يقومون بمساعدة العمال الأتراك المقيمين هناك بشراء الألبسة المستعملة المتفرقة من البيوت وذلك مقابل ١٠ إلى ٥٠ فينيغ [٢٠-١٠٠ قرش سوري] للكيلوغرام الواحد. ثم يقومون بعد ذلك بفرزها في ألمانيا واستبعاد عديم النفع منها، وتجميع أصناف موحدة من البناتيل والسترات والبلوزات والمعاطف الشتوية والصيفية وماشابه ذلك ثم تغليفها جميعاً في بالات كبيرة، ويحسب سعر هذه البالات في ألمانيا حسب وزنها وعلى أساس ٢ مارك [٤ ليرات سورية] للكيلوغرام الواحد.

ترسل هذه البالات إلى سوريا في حاويات غالباً، وفي حلب تتم جمركة هذه البالات وتفريفها ومن ثم تجلب إلى الخان، حيث تنتقل هناك إلى أيدي التجار الوسطاء بسعر ٣,٥ مارك للكيلوغرام الواحد. ويقوم هؤلاء بتقسيم البالات إلى كميات أصغر وقد يعمدون إلى فرزها مرة أخرى، ثم يتم توريد أية كمية مطلوبة من الألبسة المستعملة أو أي صنف مطلوب منها بسعر ٥ ماركات للكيلوغرام الواحد إلى الورشات الصغيرة التي تقوم بإعدادها وتهيئتها وتجهيزها.

وفي أول مرحلة من مراحل التجهيز يتم توزيع قطع الملابس، التي تنتظر تجهيزها، تبعاً لحالتها الفيزيائية إلى أربعة مجموعات غالباً: جيدة جداً، جيدة، وسط، سيئة. ثم يتم عند الضرورة غسلها أو تنظيفها وإزالة البقع منها. وعلى عكس البضاعة الأقل تقديراً المستوردة من فرنسا أو هولندا أو بلجيكا فإن الملابس القديمة المستوردة من ألمانيا مطلوبة جداً وذلك ليس فقط بسبب حالتها التي لاتزال جيدة عموماً وإنما أيضاً لأنها تغسل وتنظف في البيوت قبل تسليمها إلى من يقوم بجمع الملابس القديمة. كما أن تصنيفها من قبل المشترين الأرمن والأتراك في ألمانيا يتم بعناية فائقة.

ثم يتبع ذلك تفتيش دقيق عن العيوب، ليتم من ثم رتي الخروق وتثبيت الحواشي وتبديل البطانات المهترئة. وإذا كانت حالة القطعة متوسطة إلى سيئة، عندها يتم فتحها كلياً ويمكن عندئذ استبدال الأجزاء التالفة منها. وإذا اضطر الأمر إلى قص أطراف من القماش، عندها تعاد خياطتها في مقياس ألبسة جاهزة أصغر. وإذا لم يعد هناك مجال للمحافظة على القطعة المعنية أو الاستفادة منها، عندها تقلع أزرارها وتنزع مرفقاتها (الحشوات والكف والبطانات أحياناً) ويعاد تجهيزها. وهذه القطع المطلوبة جداً في ورشات خياطة الألبسة الجاهزة، حيث تدخل في إنتاج الملابس الجديدة. وفي الختام تكوى قطع الملابس التي تم تجهيزها. وعند عرضها في السوق للبيع تندر عند ذلك فعلاً إمكانية تمييزها عن المنتجات الجديدة.

١٨ - ٣ - ٤ معامل الحلويات

على مقربة مباشرة من محطات انطلاق التاكسي والميكروباصات عند باب الفرج يقوم في مدخل أحد الخانات (بلبل ٢٥٢) معمل كبير لصناعة

الحلوى والمعجنات، ويقوم كادر هذا المعمل المؤلف من خمسين عامل تقريباً بإنتاج الحلوى والمعجنات، التي تباع في بوفيه تتوضع إلى جانب المعمل، في غرفتين من غرف الخان تفتحان على الشارع. ولا تقدم هنا الحلويات والمعجنات لتناولها في داخل البوفيه فقط، وإنما تقدم بكميات كبيرة أيضاً من البوفيه إلى المارة، الذين ينتظرون انطلاق سيارات سفرهم أو باصاتهم والذين يأتون لشراء حاجياتهم بسرعة.

إن المعمل موزع على الغرف الثانوية في مدخل الخان والغرف الملحقة به على نحو غير ملائم لعمارة العمل بشكل عام. وكأجار لهذه الغرف يتوجب دفع ٥٠٠٠ مارك سنوياً إلى المالك. والأفران توقد على نحو حديث بغاز البروبان، وتستخدم أيضاً ماكينات لتحريك العجين وعجنه، أما فيما عدا ذلك فلا يزال الإنتاج يدوياً: على سبيل المثال في تشكيل العجينة على شكل كرات فارغة وفي حشو الفستق داخل الكرات، وفي تشكيل المعجنات بواسطة القوالب الخشبية وفي رش المعجنات بالسكر المطحون وفي وضعها على صفيحة الخبز.

وتتجسد هنا أيضاً تأثيرات تنظيم عقلاني من خلال إنتاج واسع إلى حد ما: ففي كل حجرة تعمل مجموعات مكونة من ١٠ عمال تقريباً مع بعضها البعض؛ وخلال ذلك يكون العمل مقسم إلى مراحل عديدة، يقوم كل عامل على النوم بأداء نفس العمل. كما يتم أيضاً في فترة تمتد من ساعة إلى ساعتين إنتاج نوع واحد من المعجنات فقط، يكفي عادة لبيعه طوال اليوم. وعلى هذا النحو يتم يومياً إنتاج ١٥٠٠ كغ من المعجنات والحلويات، وعلى

نحو مماثل في الكبر تكون المستودعات المعدة لخزن أكياس الطحين والمعجنات الجاهزة.

يقوم بتشغيل المعمل حوالي ٥٠ عاملاً، يعملون في وردتين من الصباح الباكر وحتى وقت متأخر من الليل. ويشارك صاحب المعمل شخصياً وكذلك ابنه في العمل بشكل كامل؛ وفي نفس الوقت يراقبون وينظمون سير العمل ويعملون على إمداد المعمل في الوقت المناسب بالطحين والسكر والزيت والفسق والأصانصات. وكأجر يتقاضى العامل يومياً من ١٥ إلى ٢٠ مارك. ولترويج إنتاجه يقوم معمل الحلويات بتوزيع بطاقات للدعاية، على شاكلة: "محمد مستت وأولاده. أفخم أنواع الحلويات العربية الممتازة"، تحمل أرقام الهاتف وصوراً عن الجوائز والميداليات التي تم الحصول عليها في المهرجانات والمعارض.

إن معامل الحلويات من هذا النوع، ولو أنها معظمها أيضاً صغيرة جداً، لا تزال تتمتع حتى اليوم في كل مكان من سوريا بازدهار مطرد. وهي لا تزال كما في السابق تقوم بإنتاج الأصناف التقليدية من الحلوى بالطرق التقليدية ووفق الأنواع التقليدية فهي حلوة وسمية ومغذية جداً، أما بيع الحلويات والمعجنات الغربية فيبقى على عكس ذلك محصوراً في بعض المقاهي والمحلات القليلة في دمشق، ويكون الزبائن في معظمهم من الأوروبيين، إن التنبؤات عن مستقبل الصناعات اليدوية التقليدية يجب إذاً أن تتباين تبعاً للفروع: فبينما تنهج العادات الاستهلاكية لأهالي المدن السوريين فيما يتعلق باللباس نهجاً أوروبياً غربياً على نحو متزايد، فقد تسنى لأنماط الاستهلاك المتوارثة في مجال الغذاء أن تستمر حتى اليوم.

١٨ - ٣ - ٥ صناعة الأحذية

يتبع صناع الأحذية في الشرق إلى فروع الصناعة اليدوية الديناميكية، فقد ازداد إنتاج الأحذية وبيعها منذ الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير. وتتجسد هذه الديناميكية في المدينة التاريخية القديمة في حلب مكانياً أيضاً: فالمواقع الاقتصادية في السوق وفي الخانات، والتي كانت لا تزال حتى أيام ج. سوفاجيه J. Sauvaget محتلة من قبل فروع أخرى تشغلها اليوم ورشات إنتاج أحذية.

ويستخدم بعض الخانات والقيسريات في الجزء الشمالي من المدينة القديمة الواقع ضمن الأسوار إما بكامله أو في معظمه من قبل صناع الأحذية. وعادة ما تتبع عدة حجرات بصناعتها إلى ورشة واحدة، وقد يتبع جميع صناع الأحذية في أحد الخانات أو في إحدى القيسريات لورشة كبيرة تشغل المنشأة بأسرها. إن صاحب العمل هو في الغالب تاجر أحذية بالجملة، يقوم بدفع إيجارات غرف الخان، كما يقوم بتأمين الماكينات الحديثة جداً عموماً والمعدة لتصنيع الجلود وإنتاج الأحذية ويضعها قيد الاستخدام. ويمكن تجميع العديد من الصناع في ورشة واحدة من تقسيم سير العلم إلى مراحل متفرقة صغيرة. وكما في خط سير آلي تقريباً يتم انتقال كل قطعة في مسار عملية الإنتاج من حجرة إلى أخرى تليها.

وفي أحد أجنحة القيسرية الكبيرة، قيسرية الملقية (دليل ٢٧٩) - التي كانت لا تزال قبل عشرين عاماً مركزاً لصناعة النسيج إلا أنها اليوم مشغولة في معظمها من قبل صناع الأحذية - يجتمع ما يتسوف عن ١٠٠ صانع

ليشكلوا ورشة صناعة أحذية كبيرة. ويتقاضى الصانع، الذي يقوم هناك بعمل رتيب على وتيرة واحدة كالعمل مثلاً على ماكينة لدرز الجلود، أجراً يومياً بحدود ١٥ مارك. وبالإضافة إلى الحجرات التي يعمل فيها صناع الأحذية فقد استأجر رب العمل أيضاً، وهو تاجر أحذية بالجملة، مجموعة كبيرة من الحجرات لمكتبه وأخرى لتخزين الأحذية البلاستيكية والصنادل القماشية، التي يشتريها لإتمام تشكيلته.

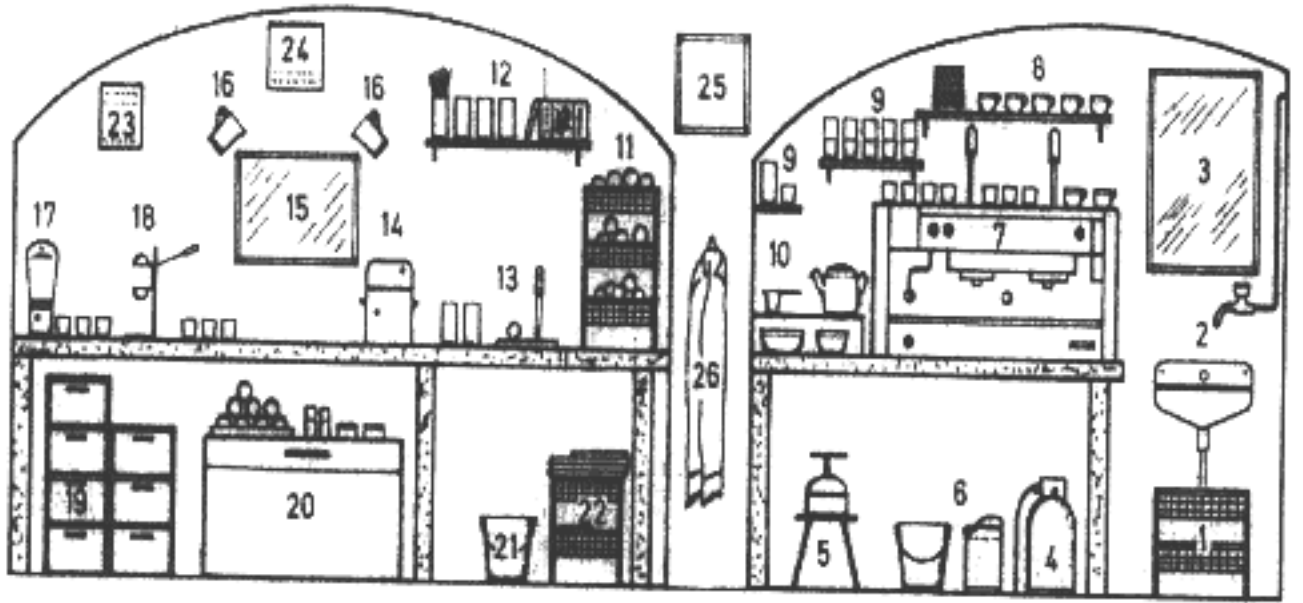
إلا أنه إلى جانب هذه الورشة الكبيرة يوجد أيضاً في قيسرية الملقية (دليل ٢٧٩) صناع أحذية آخرون يعملون على حسابهم الخاص أو بموجب عقود خاصة. فأحد الصناع مثلاً يحصل على جميع القطع المنفرقة اللازمة لإنتاج الأحذية من قبل أحد التجار. ثم يقوم بمساعدة صبي يبلغ من العمر حوالي اثني عشر عاماً بتجميع هذه القطع وإنتاج أحذية جاهزة للبيع. ويتقاضى كأجر مقابل ذلك ٣,٥ مارك عن الحذاء الواحد. ويستطيع بناءً على خبرته الطويلة ومهارته المدهشة وبمساعده الصبي أن ينتج حوالي ١٠ أزواج أحذية يومياً، ويحصل من خلال ذلك دخلاً قدره ٦٥ مارك في اليوم لفريق العمل المؤلف من شخصين.

١٨ - ٣ - ٦ - بوفيهات الشاي

في الختام يجدر القيام بوصف إحدى بوفيهات الشاي الصغيرة العديدة، التي توجد في جميع أزقة السوق تقريباً وفي العديد من الخانات الكبيرة. ولا تقوم هذه البوفيهات بتقديم أهم المشروبات للمارة وحسب، وإنما أيضاً بتقديم العاملين في الحجرات المجاورة وزبائنهم. ويترتب على من يدير مثل هذه

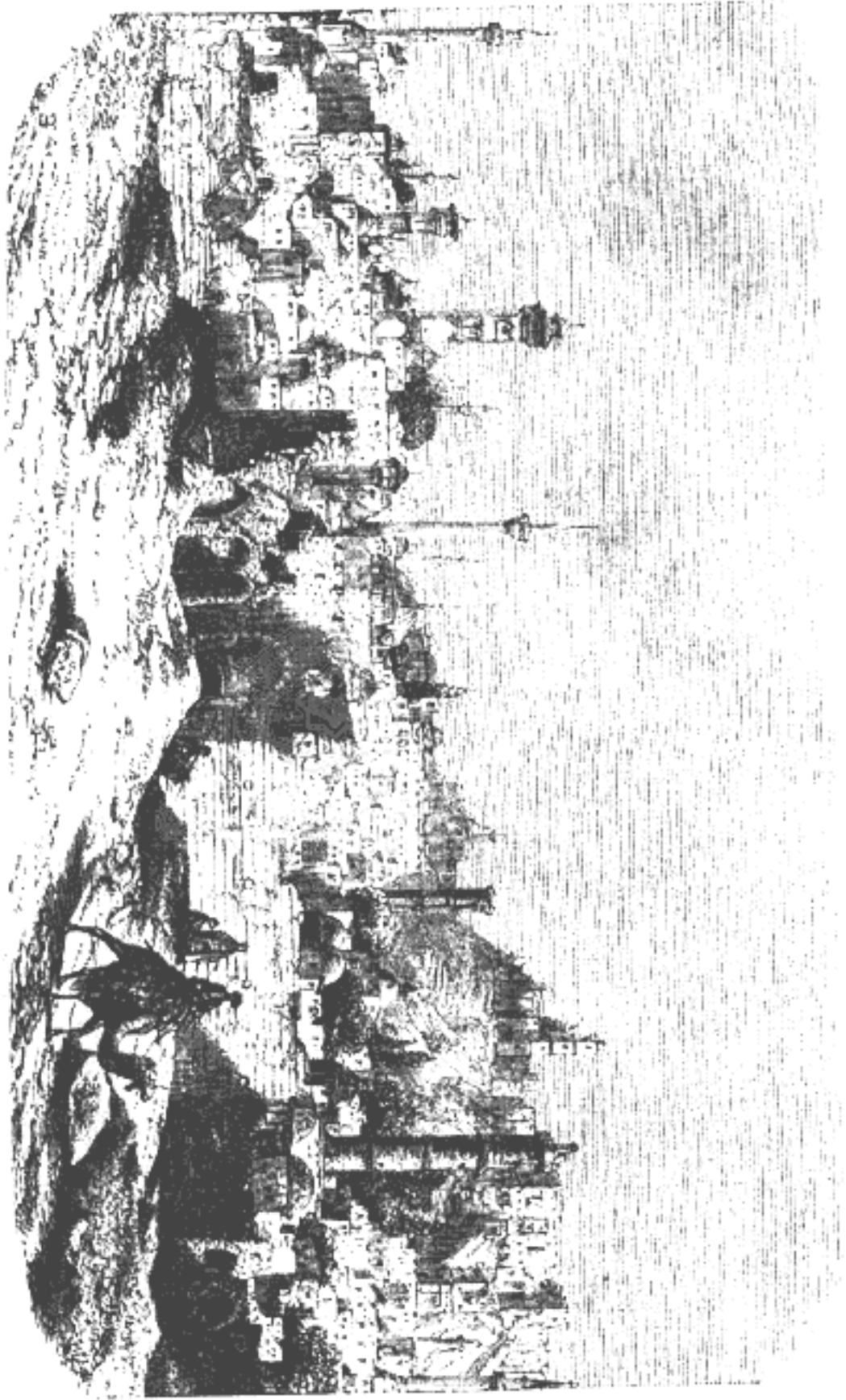
البوفيهات أن يقوم بتحضير المشروبات المطلوبة بسرعة وبتوزيعها أيضاً محملة على صينية. ويتم تخديم الزبائن داخل الحجرات إما حسب الطلب أو يتم تقديم القهوة والشاي معروضين للبيع على صينية على طريقة البائع المتجول إلى حد ما.

إن عمل مثل هذه البوفيهات يتم غالباً في مكان ضيق جداً: في إحدى الفجوات أو في إحدى الزوايا أو خلف كونتوار وما إلى ذلك. ولتحضير المشروبات يتم غالباً استخدام أجهزة منزلية وأدوات مطبخية حديثة، ولذلك يعتبر وجود مأخذ كهربائي أمراً حتمياً، كما يندرج اليوم الربط بشبكة مياه الشرب ضمن التجهيزات الأساسية. وكمثال نموذجي عن مثل هذه البوفيهات سنستعرض فيما يلي إحدى البوفيهات الصغيرة في خان مثالي بغص بالزبائن، تم إيواءها في ركنين يبلغ عمق كل منهما ٥٠ سم وعرض كل منهما ٢ م وارتفاع كل منهما ٢,٢٠ م يقومان في مدخل خان عمر شاهين (دليل ٦٥). إن رموز الرسم المسقط على الشكل رقم (٧٠) واضحة أيضاً ولا تحتاج إلى أية تعليق. وبطباخ غاز وبراد وماكينة قهوة إيطالية وعصارة كهربائية وخللاط كهربائي تعد البوفيه مكننة إلى حد ما. برغم ذلك يتركز الإنتاج على المشروبات التقليدية المعتادة والمتمثلة في الشاي والقهوة التركية وعصير الفواكه الطازج.



- ١- سلة بلاستيك لتصفية الأواني المغسولة
٢- مغسلة صغيرة مع حنفية
٣- مرآة
٤- جرة غاز
٥- موقد غاز محمول على حامل
٦- سطل وصفيحة
٧- ماكينة قهوة حديثة
٨- رف فوقه فناجين وأطباق
٩- رف فوقه كاسات مختلفة الأنواع
١٠- إبريق شاي وركوات قهوة وعلب شاي وسكر
١١- سلال بلاستيكية مليئة بالبرتقال
١٢- رف فوقه كاسات عصير وثلجيمونات وراديو صغير
١٣- كاسات ولوح خشب وسكين لتقطيع برتقال العصير
١٤- عصارة كهربائية
١٥- مرآة
١٦- إبريق عصير معلق على مسمار طويل
١٧- خلاط كهربائي مع كاسات
١٨- عصارة برتقال يدوية ذات يد
١٩- ٧ صناديق في كل واحد ٢٤ زجاجية عصير
٢٠- براد عليه برتقال وسكر وشاي
٢١- سلة مهملات
٢٢- رف صغير مع سطول بلاستيكية وطشوت
غسيل و٧ صواني وليف غسيل وفراشي غسيل
٢٣- لوحة بأسعار المشروبات
٢٤- صورة رئيس الدولة
٢٥- بشكير معلق على مسمار

شكل رقم (٧٠): بوفيه شاي في مدخل أحد الخانات (إعداد أ. فيرت E. Wirth ١٩٧٩)



شكل رقم (٧١): حلب، منظر عام. صورة نشرتها جريدة يومية فرنسية عام ١٢٣٧هـ/١٨٥٧م

الجدول الملحقة



لوحات الصور

جدول رقم (١٦): المحلات السكنية في حلب القديمة وتركيبية سكانها حوالي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م (بالاعتماد على الغزي)

رقم المحلة	الغزي ج ١ ص ١٦	اسم المحلة السكنية	عدد الدور السكنية	عدد المساكن	عدد المسلمين	عدد المسيحيين	عدد اليهود	نسبة المسيحيين	الروم الأرثوذكس	الروم الكاثوليك	الموارنة	الأرمن	السيون	الطوائف الأخرى	متوسط عدد السكان بالمحل الواحد	المساحة المسقوفة	الكثافة العمرانية	الكثافة السكانية
46 - 44	٠	الهدوم لشاربي	164	1327	1327													
86 - 46	1	الهدوم لشاربي	477	3543	2956	587		%16	16	34		100	46	391	7.4	516	1.08	0.14
94 - 87	2	الحية	110	969	383	466	120 %12	%48	19	25	13	251	13	143	8.8	300	2.72	0.30
96 - 94	3	قاعة شريف	132	957	957										7.2	218	1.65	0.22
106 - 96	4	داخل باب القصرين	193	1306	1306										6.8	187	0.97	0.14
136 - 107	5	ساحة بركة	328	2195	1953	201	41 %1.8	%9.1				26		173	6.7	705	2.14	0.32
156 - 137	6	الفرارة	144	1105	1105										7.7	246	1.70	0.22
176 - 156	7	داخل باب القصر	58	477	477										8.2	123	2.12	0.25
197 - 176	8	سوقة علي	135	1044	815	105	124 %11.8	%10				105			7.7	223	1.65	0.21
198 - 197	9	الباحة لشمس	83	760	251		509 %67								9.2	68	0.81	0.08
202 - 199	10	الهنداء	225	2455	580		1875 %76								10.9	204	0.90	0.08
206 - 203	11	المسكين	138	1515	454	284	777 %51	%19		2	2	40	9	238	11.0	112	0.81	0.07
215 - 206	12	بصوتنا	264	4223	363		3860 %91								16.0	309	1.17	0.07
234 - 215	13	باب سيد الله	243	1660	804	628	228 %14	%38	13	21	21	325	7	241	6.8	273	1.12	0.16
275 - 234	14	سوقة حاتم	٢	841	736	105		%12		63		42			٢	55		
359 - 358	15	الحصاة	28	208	208										7.3	35	1.25	0.16
360 - 359	16	الهدمان	84	610	610										4.3	61	0.73	0.10
365 - 361	17	الأصنام	108	918	918										8.5	119	1.10	0.33
368 - 365	18	داخل باب القمام	151	1255	1255										8.3	90	0.60	0.07
372 - 369	19	المدارة	142	1084	1084										7.6	123	0.87	0.11
375 - 372	20	داخل باب الغرب	52	412	412										7.9	75	1.44	0.18
377 - 375	21	الطرباشا	172	1431	1431										8.3	219	1.27	0.15
506 - 503	22	القصبة	293	2426	2426										8.3	300	1.02	0.12
379 - 378	23	أرض بك	99	771	771										7.8	101	1.02	0.13
384 - 380	24	الهنداء	260	1289	1289										5.0	321	1.23	0.25
387 - 384	25	سوق بك	95	861	861										9.1	100	1.05	0.12

رقم المسئلة	اسم المسئلة	عدد الدور السكنية	عدد السكان	عدد المسلمين	عدد اليهود	نسبة المسيحيين	فرعم الأورثوذكس	فرعم الكاثوليك	فرعم الأرمن	فرعم الأخرى	متوسط عدد سكان بالحيث لوحدات	المساحة المسئلة	الكثافة العمرية	نسبة السكان
387 - 390	شامس بك	82	719	719							8.8	99	1.21	0.14
390 - 394	الحيطة	137	1058	1058							7.7	127	0.93	0.12
394 - 395	قاضي صكر	73	649	649							8.9	149	2.04	0.23
275 - 287	الكلاسة	353	3421	3421							9.7			
288	المنار	100	735	735							7.3			
288 - 296	الفرعوس	15	92	92							6.1			
296 - 301	الغلمان	86	673	673							7.8			
301 - 303	المناري	109	885	885							8.2			
303 - 304	جسر فر لاطف	70	545	545							7.8			
304 - 307	الشمسين	98	675	604	71	12%	37	33	1		6.9			
307 - 312	المنين	205	1676	1564	112	7%	8	5			8.2			
312 - 313	الفرعصة	144	1216	1216							8.4			
313	المنارة	83	764	764							9.2			
313 - 314	الكتف	1	134	51	83	60%	6	20	22	11	24			
324 - 326	الوراق	225	2368	2368							10.2	137	0.61	0.06
326	المنارة	125	996	851	145	15%	145				7.9	111	0.88	0.11
326 - 328	الدالين	195	1738	1696	42	2%	42				8.9	201	1.03	0.12
328	المنار	85	322	322							3.8	95	السكن في حياهم	
328 - 329	المنارية	73	548	548							7.5	80	1.10	0.15
329 - 330	الفرعوس المنار	74	548	493							8.1	110	0.76	0.09
330	شكر اعا	107	660	660							6.2	96	0.90	0.15
330 - 331	حزب بك	131	1049	1049							8.0	70	0.33	0.07
331 - 332	بن بطوب	167	1104	1104							6.6	73	0.44	0.07
332 - 333	المنار المنار	146	1050	1050							7.2	201	1.38	0.19
333 - 340	غان السيل	67	591	591							8.8	178	2.65	0.30
341	جنور حيا	48	378	353	25	6%	25				7.9	52	1.08	0.14
341 - 342	ساجديان لوقلي	148	1231	1231							8.3	91	0.61	0.07
342 - 343	المنار المنار	29	723	723							24.9	165	5.68	0.23
343	جوب لوقه مان	133	1104	1104							8.3	125	0.94	0.11
344 - 345	ساجديان تنطلي	125	1106	1106							8.8	128	1.02	0.12

القرى 2-1 ما من	رقم المساحة	اسم المنطقة السكنية	عدد الدور السكنية	عدد السكان	عدد المسلمين	عدد المسيحيين	عدد اليهود	نسبة المسيحيين	القوم الأورثوذكس	القوم الكاثوليك	الموارنة	الأرمن	السريان	الطوائف الأخرى	توسط عدد السكان بالمتر المربع	المساحة المسطحة	المساحة السكنية
345 - 346	56	تلعوش	112	948	948										8.5	268	2.39
346 - 349	57	المنوشو	125	1181	1181										9.4	191	1.53
349 - 350	58	مسلة ريخارة	122 52	1064 232	1064 232										7.6	429	2.47
350 - 356	59	مسند بك	243	2110	2110										8.7	257	1.06
356	60	كناز	46	368	368										8.0	102	2.22
356 - 357	61	بكنجك	92	865	865										9.4	103	1.12
357 - 358	62	المسلة	138	989	989										7.2	119	0.86
393	63	ابن لصور	59	517	517										8.8	149	2.53
395	64	الأبراج	94	827	827										8.8	87	0.93
395 - 406	65	شمسكينة	186	1363	1335	28		%2	12	12		4			7.4	155	0.83
406 - 407	66	شلمس	111	904	881	23		%3	23						8.1	73	0.66
407 - 413	67	أخيرا [القول]	313	2723	1337	1386		%51	21	780	100	259	205	21	8.7	286	0.91
413 - 416	68	الآله جبر	108	1101	413	688		%62	32	321	39	143	134	19	10.2	140	1.30
416 - 417	69	قنصرسون	99	855	108	747		%87	12	386	28	185	110	26	8.6	105	1.06
417 - 419	70	مسطل المسط	53	435	214	221		%51	28	71	25	67	22	8	8.2	85	1.60
419 - 420	71	المسلة	90	867	488	379		%44	24	115	32	114	94		9.6	70	0.77
420 - 426	72	مسطل الحرسي	316	3139	560	2579		%82	38	1340	225	616	312	28	9.9	190	0.60
426 - 427	73	زقاق الأرمين	91	484	39	445		%92	6	348		40	41	10	5.3	63	0.70
428 - 429	74	بيت صعب	47	398	71	327		%83	24	175	33	71	24		8.4	52	1.11
429 - 431	75	لرب القريه	58	681	38	643		%94	36	215	46	251	75	20	11.7	71	1.22
431 - 433	76	المرحلي	77	759	201	558		%73	77	91	8	339	43		9.9	109	1.41
434 - 436	77	الحرمان	68	781	431	350		%44	29	102	7	108	94	10	11.5	155	2.28
436	78	الموردي	74	492	199	293		%60	12	133	5	80	60	3	6.6	73	0.99
437 - 438	79	خرابه خان	86	651	518	133		%20	16	63		37	11	6	7.6	75	0.87
439	80	حكر	65	330	310	20		%1	12			8			5.1	90	1.38
439 - 440	81	طرحية	66	540	300	40		%7	19			15	6		8.2	106	1.61
449 - 450	82	الكره	101	1102	88	1014		%92	28	381	246	328	7	24	10.9	100	0.99
451	83	جسر المسلة	30	500	18	482		%96	24	186	42	124	101	5	10.0	45	0.90
452 - 454	84	كحلج	56	491	128	363		%73	17	85	28	153	60	20	8.8	63	1.13
455 - 457	85	قرسي	49	334	49	485		%91	7	172	23	176	99	8	10.9	40	0.82

البيانات السكانية	نسبة السكان	عدد السكان	عدد المهن	عدد الفلاحين	عدد المعلمين	عدد القرويين	نسبة السويين	عدد الأورثوذكس	عدد الكاثوليك	شواربة	الأرمن	السريان	القوقاز الأخرى	مجموع عدد السكان بالحيات العامة	المساحة المملوكة	عدد المساكن	رقم المنطقة	الغزي بعد 15.7.57	
0.11	0.86	40	8.0	9	72	102	19	44	36	%63		282	171	453	57	المعربة	80	457	
0.16	1.92	113	12.4	12	136	181	68	286	34	%98		717	12	729	59	الغزي الكبير	87	454	
0.45	1.09	106	2.4	1	48	100	10	32		%90		211	23	234	97	الغزي الصغير	88	459	
0.04	0.44	35	10.8	17	177	197	64	204	40	%81		699	166	865	80	حد فرحيم	89	460 - 459	
0.20	1.77	85	9.0		38	110	20	185	61	%96		414	18	432	48	حد قسي	90	461 - 460	
0.08	0.99	134	11.9	7	121	236	364	590	52	%85		1370	239	1609	135	البرزة	91	463 - 462	
0.20	3.23	42	15.8	1	4	19	72	74	35	%100		205		205	13	الطلس	92	464 - 463	
0.13	0.98	85	7.9	10	83	196	143	238	13	%100		683		683	86	الترابات	93	468 - 464	
0.12	1.01	140	8.2	18	133	324	233	420	12	%100		1140		1140	139	الصلبا	94	485 - 468	
0.21	1.50	48	8.0	13	39	76	14	78	30	%99		252	3	255	32	بقي برط	95	489 - 488	
0.14	1.41	41	10.0	4	52	84	26	106	11	%97		283	7	290	29	الغزي	96	502 - 496	
0.14	1.33	32	9.5		34	88	1	38	16	%78		177	50	227	24	مجموع كتفا	97	503 - 502	
0.15	0.94	75	6.2											492	492	79	الزبد	98	507 - 506
			1.8											71	71	39	أرض الشارقة	99	508
														105	105	15	الصح لوبير	*	446 - 440
														350	350	70	الغزة	*	507
					1512	2521	5775	2016	7753	934		7834	20491	73389	101414	11930	مجموع السكان		

* محلات سكنية لم يوردها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بالرغم من ورودها عند الغزي الذي يبني غاوبه هذا الجدول بالاعتماد عليه، لذلك آثرت إضافتها إلى هذا الجدول .

ملاحظة: لقد تم تصحيح بعض المعلومات الواردة أعلاه من قبل المعرب، وذلك بعد الرجوع إلى الغزي الذي تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد عليه، وقد أشير في متن النص إلى الأخطاء التي حملت المعرب على التصحيح، لذلك اقتضى التنويه.

جدول رقم (١٧): مكونات المحلات السكنية في حلب القديمة

حوالي عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م (بالاعتماد على الغزي)

القري ٢٠ ط ١٥ من	رقم المحلة	اسم المحلة السكنية	عدد الدور السكنية	عدد السكان	جامع	مدرسة	بئر حديث	كنية / زوية	خانقاه / رباط	متاح	مشهد	صلاة	زوايا	ضريح / خربة	بوسارستان	مكتب	حمام	سوق / تسطال	قرن	لجود	خان	كوسرية	مصنعة	معمل	منار	كوسية	كوس
44 - 46	٠	الحرم الساري	164	1327																							
46 - 86	1	الحرم الكبري	477	3543				35																			
87 - 94	2	الحفة	110	969																							
94 - 96	3	قاعة الشريف	132	957																							
96 - 106	4	دخان باب القصرين	193	1306																							
107 - 136	5	ساعة بزا	328	2195																							
137 - 156	6	الفرقة	144	1105																							
156 - 176	7	دخان باب القصر	58	477																							
176 - 197	8	سوقة علي	135	1044																							
197 - 198	8	الديانة العميقة	83	760																							
199 - 202	10	شاهراة	225	2455																							
203 - 206	11	القصين	138	1515																							
206 - 215	12	بصينا	264	4223																							
215 - 234	13	باب الحدائق	243	1660																							
234 - 275	14	سوقة حاتم	٢	841																							
358 - 359	15	الحفلة	28	208																							
359 - 360	16	البيضان	84	610																							
361 - 365	17	الأمام	108	978																							
365 - 368	18	دخان باب القمام	151	1255																							
369 - 372	19	المنارة	142	1084																							
372 - 375	20	دخان باب القروب	52	412																							
375 - 377	21	الطربما	172	1431																							
503 - 506	22	القسيحة	293	2426																							
378 - 379	23	أرضان بك	99	771																							
380 - 384	24	الهاضفة	260	1289																							

القرى بما فيها القرى	رقم المنطقة	اسم المنطقة المسكنة	عدد الدور السكنية	عدد السكان	جميع
	25	سكنام بك	95	861	
	26	شاهين بك	82	719	
	27	شجوة	137	1058	
	28	القاضي سكر	73	649	
	29	شكابة	353	3421	
	30	الشارف	100	735	
	31	الوردوس	15	92	
	32	الطغرات	86	673	
	33	المداني	109	885	
	34	جسر الزلاط	70	343	
	35	الشاهين	98	673	
	36	الجهان	203	1676	
	37	القرنصة	144	1216	
	38	الشارفة	83	764	
	38	القطب	1	134	
	40	الراول	225	2368	
	41	نكزلر	125	996	
	42	الدالين	193	1738	
	43	السا	83	322	
	44	الشاهلية	73	548	
	45	القران القران القران	79 74	548 603	
	46	دنگر اعا	107	660	
	47	عزلة بك	131	1049	
	48	ابن بطرب	167	1104	
	49	البلد القناري	146	1050	
	50	غان السيل	67	591	
	51	بقر جبل	48	378	
	52	سايديخان القناري	148	1231	
	53	البلد القناري	29	723	
	54	جب القرم سان	133	1104	

القري 2017 م	رقم قسمة	اسم المنطقة السكنية	عدد قلوب السكنية	عدد السكان	جميع	مدرسة	دار حديث	تكية / زاوية	حديقة / رباط	مقابر	مشهد	مسجد	زاوية	صلاة	مكتبة	بومستقل	ضريح / قرية	سور / قسطن	فوق	كهنة	خان	قوسية	مصيبة	معمل	مدار	كلاسة	كوتس
344 - 345	56	سالمجان نظمي	125	1106																							
345 - 346	58	نهران	112	948																							
346 - 349	57	الشموس	125	1181																							
349 - 350	58	قسمة وغيرها	122 52	1064 532																							
350 - 356	59	محمد بك	243	2110																							
356	80	كائن	46	368																							
356 - 357	81	باندك	92	865																							
357 - 358	82	القصبة	138	989																							
393	83	ابن لصور	59	517																							
393	84	الأبراج	94	827																							
393 - 406	85	الشمسية	186	1363																							
407 - 408	86	شندي	111	904																							
407 - 413	87	أخوير [أهول]	313	2723																							
413 - 416	88	أولاه جي	108	1101																							
416 - 417	89	الشموس	99	855																							
417 - 419	70	سطل الشط	53	435																							
419 - 420	71	القسمة	90	867																							
420 - 426	72	سطل المرابي	316	3139																							
426 - 427	73	زقاق الأرحمن	91	484																							
428 - 429	74	بيت سعب	47	398																							
429 - 431	75	زباب القرياد	58	681																							
431 - 433	76	المرحلي	77	759																							
434 - 436	77	المرابي	68	781																							
436	78	المرابي	74	492																							
437 - 438	79	خواب خان	86	651																							
439	80	عطر	65	330																							
439 - 440	81	الفرجة	66	540																							
449 - 450	82	الأكرم	101	1102																							
451	83	جسر القسمة	50	500																							
452 - 454	84	القسمة	56	491																							

رقم الصفحة	اسم الصفحة السكنية	عدد قلوب السكنية	عدد السكان	بلد	منطقة	محافظة	مدينة	شارع	رقم	تاريخ	ملاحظات
455 - 457	القرى	49	534								
457	القرية	57	453								
458	القرية الكبرى	59	729								
459	القرية الصغرى	97	234								
459 - 460	عبد الرحيم	80	865								
460 - 461	عبد نسي	48	432								
462 - 463	الجزيرة	135	1609								
463 - 464	الطلس	13	205								
464 - 468	القرى	86	683								
468 - 483	القرية	139	1140								
488 - 489	بني بركان	32	255								
496 - 502	القرية	29	290								
502 - 503	قرية كاتنا	24	227								
506 - 507	القرية	79	492								
508	أرباب القشور	39	71								
440 - 446 *	القرية الكبرى	15	105								
507 *	القرية	70	350								
مجموع الأبنية											

* محلات سكنية لم يوردها المؤلف هـ. غاوبه H. Gaube بالرغم من ورودها عند الغزي الذي يبنى غاوبه هذا الجدول بالاعتماد عليه، لذلك آثرت إضافتها إلى هذا الجدول .

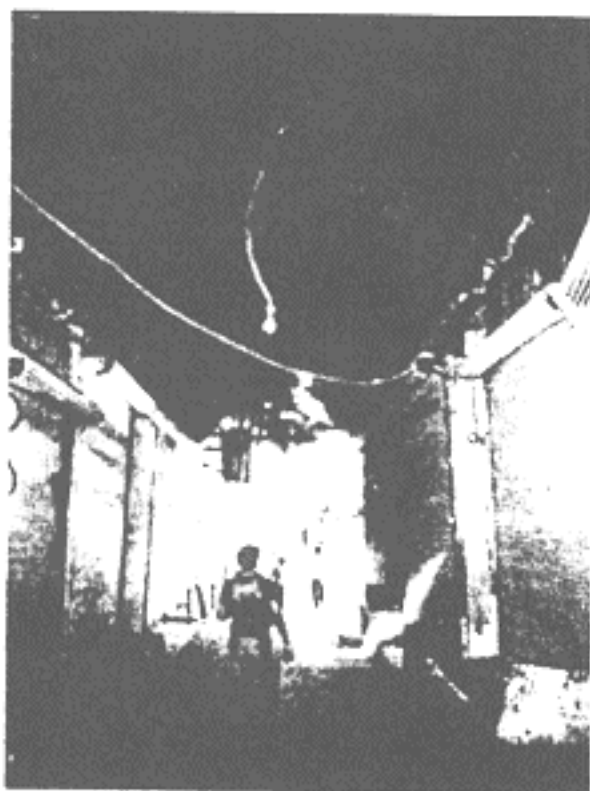
ملاحظة: لقد تم تصحيح بعض المعلومات الواردة أعلاه من قبل المعرب، وذلك بعد الرجوع إلى الغزي الذي تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد عليه، وقد أشير في متن النص إلى الأخطاء التي حملت المعرب على التصحيح، لذلك اقتضى التنويه.

جدول رقم (١٨): المحلات السكنية الجديدة

وسكانها بالمقارنة مع سكان المدينة القديمة حوالي عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م
(بالاعتماد على الغزي)

ملاحظات	رعييا قطوف الأخرى	عدد السريان	عدد الأرمن	عدد النورنة	عدد الروم الكاثوليك	عدد الروم الأرثوذكس	عدد اليهود	عدد المسلمين	عدد السكان	عدد الدور السكنية	اسم المحلة السكنية	غزري ج ٢ ط ١ من
عدد ١٨٨٣م	454	28	25	14	65	7	1332	863	2788	220	المهوية	314 - 324
عدد ١٨٧٨م	46	78	156	60	231	21		30	622	99	القبيل	446 - 447
عدد ١٨٨٨م	131	639	990	306	1820	157			4043	509	المسوية	447 - 448
عدد ١٨٩٥م	25	102	126	71	330	72			726	76	السليمانية	448 - 449
عدد ١٨٨٢م	114	288	474	199	432	63	500	107	2177	266	الصلبية الكبرى	486 - 488
عدد ١٨٦٨م	51	251	189	171	312	78		43	1095	205	الغزيرية	489 - 496
	821	1386	1960	821	3190	398	1832	1043	11451	1371		
	%7.2	%12.2	%17.2	%7.2	%27.8	%3.4	%15.9	%9.1	%100			
	%1.5	%2.5	%5.7	%2.0	%7.6	%0.9	%7.4	%72.4	%100		عدد سكان المدينة القديمة	
	1512	2521	575	2016	7733	934	7534	73389	101414		راجع جدول رقم (١٦)	
	2333	3907	7735	2837	10923	1332	9366	74432	112865		مجموع عدد السكان	
	%2.1	%3.5	%6.8	%2.5	%9.7	%1.2	%8.3	%65.9	%100			
	%35.2	%33.5	%25.3	%28.9	%29.2	%29.9	%19.6	%1.4	%10.1		نسبة السكان خارج المدينة القديمة	

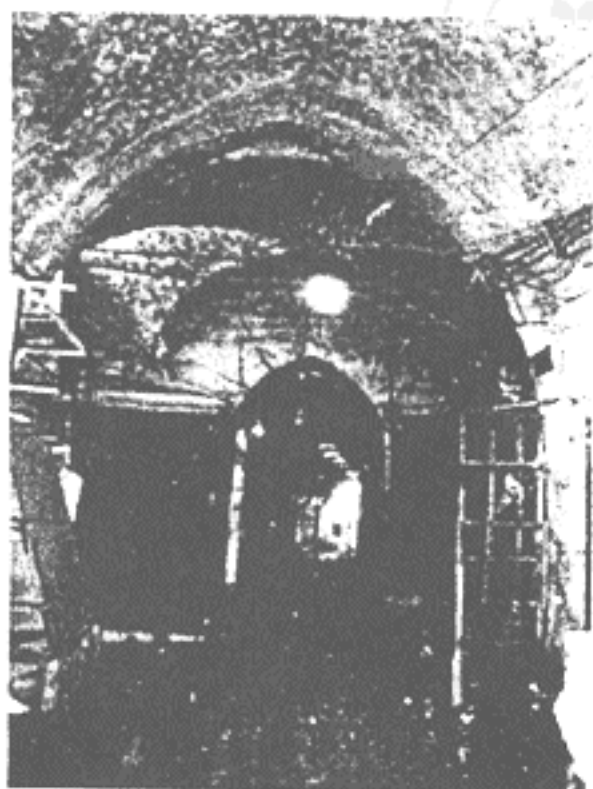
ملاحظة: لقد تم تصحيح بعض المعلومات الواردة أعلاه من قبل المعرب، وذلك بعد الرجوع إلى الغزي الذي تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد عليه، وقد أشير في متن النص إلى الأخطاء التي حملت المعرب على التصحيح، لذلك اقتضى التتويه.



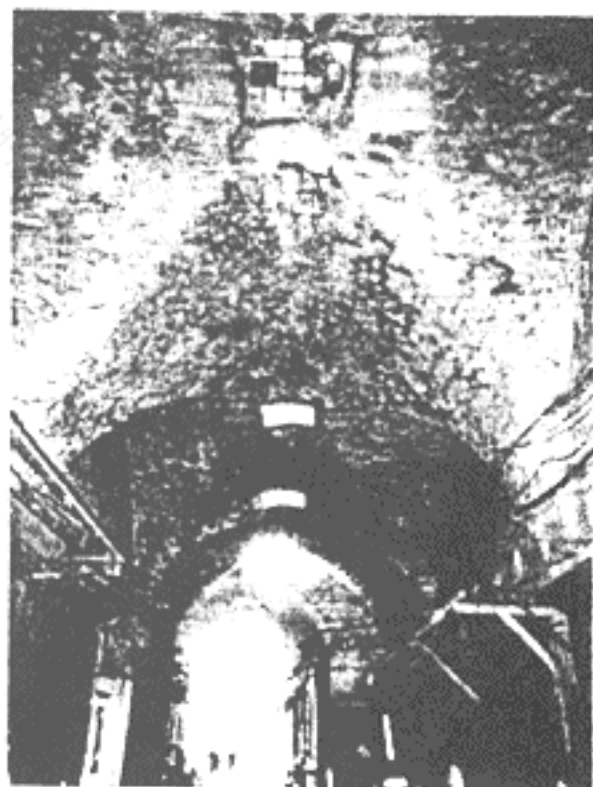
٢. رفاق سوق الحجاز (دليل ٨٢) المعطش بالحطب



١. رفاق سوق الحمام (دليل ١١٨) مع قبة حمام التلبي



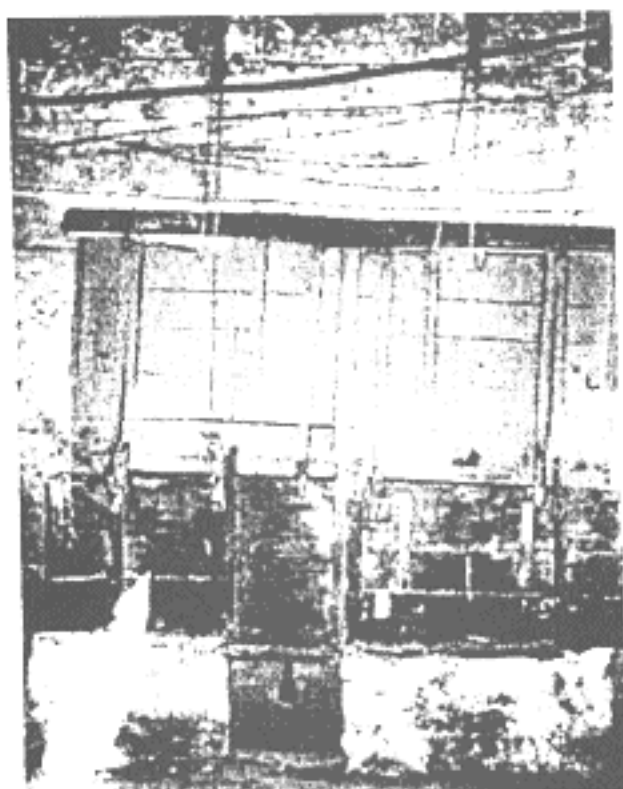
٤. بساتين ارفق سوق الفرايب (دليل ١١٩) والعمارة
(دليل ١٢٣) والصابون (دليل ١٣٦) والعين (دليل ١٤٧)



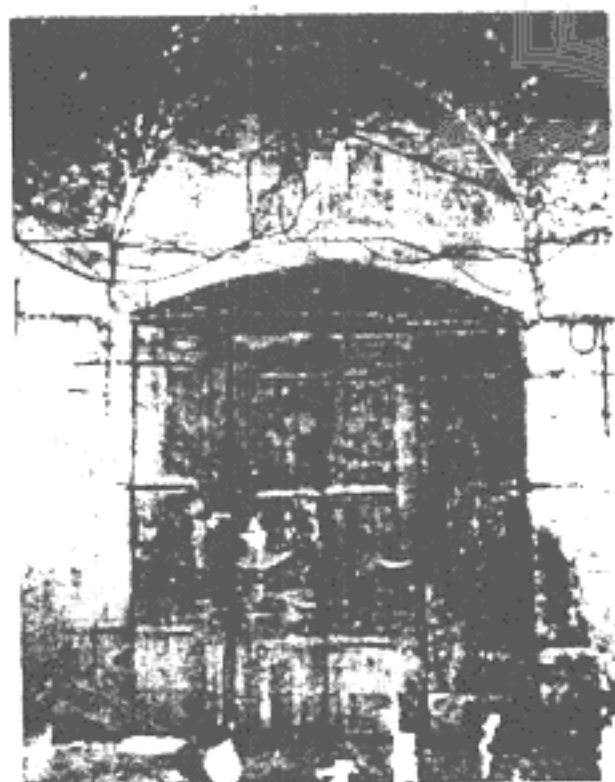
٣. رفاق سوق خان الحمايين (دليل ٩١) من العصر العثماني المبكر



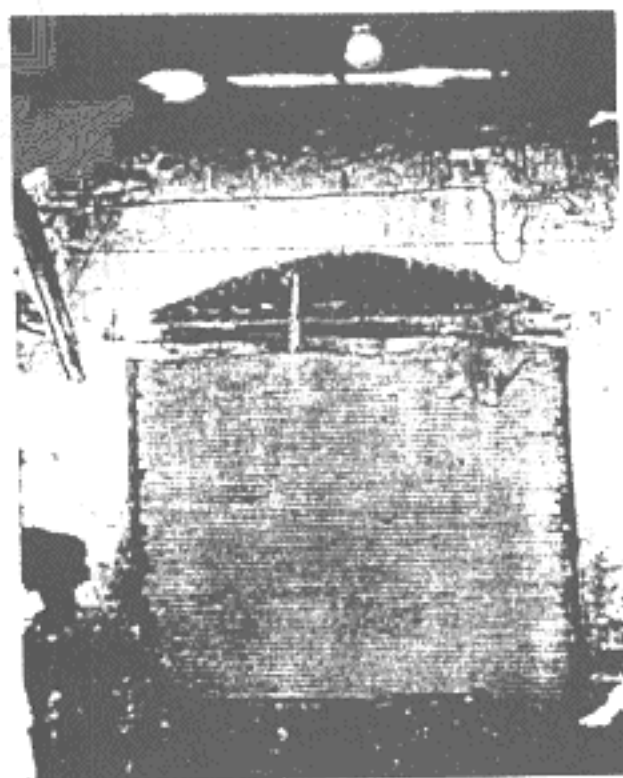
٦. دراية خشبية أفقية بسيطة في سوق الجفناص
(شيلون ٧٨)



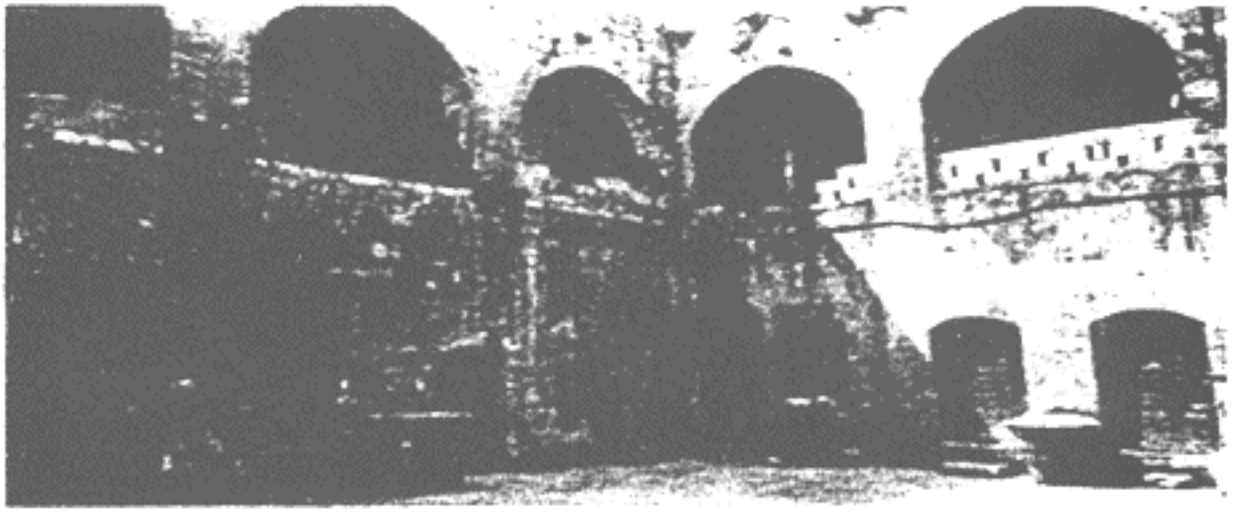
٥. دراية خشبية عمودية في سوق المغطاة (دليل ٨٠)
من العصر العثماني المبكر



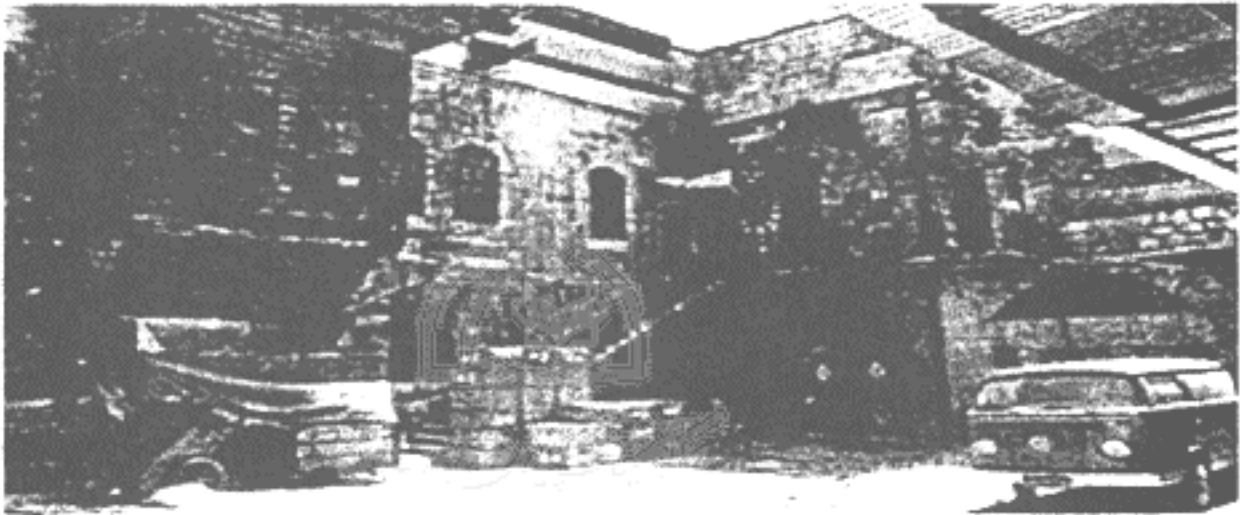
٨. دراية خشبية أفقية في سوق الجفناص (دليل ٧٨)
من العصر العثماني المبكر



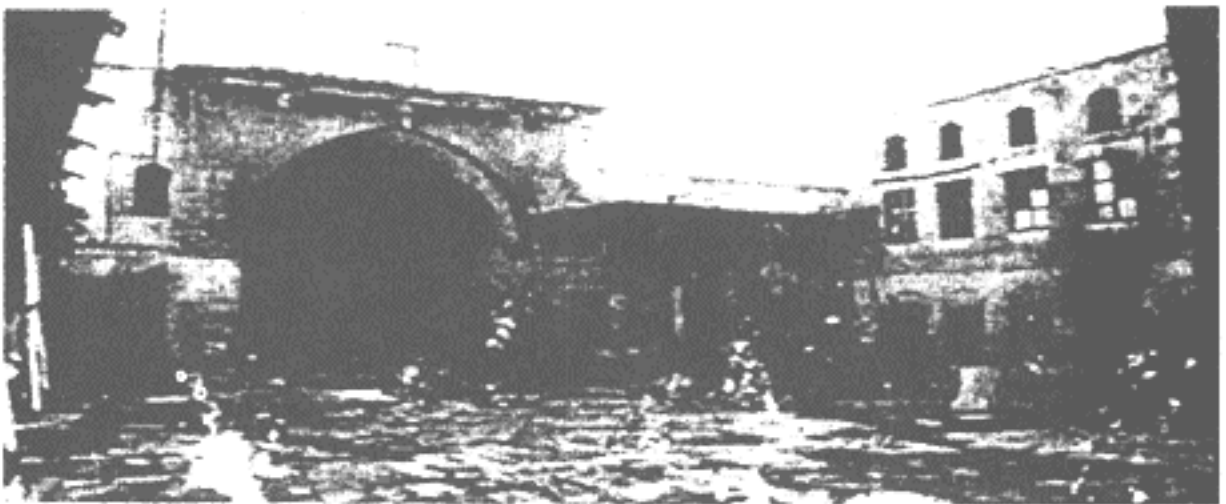
٧. دراية معدنية حديثة في سوق باب فخرين
(دليل ٣٤٦)



٩. قيسرية ميرو (دليل ٤١٩)



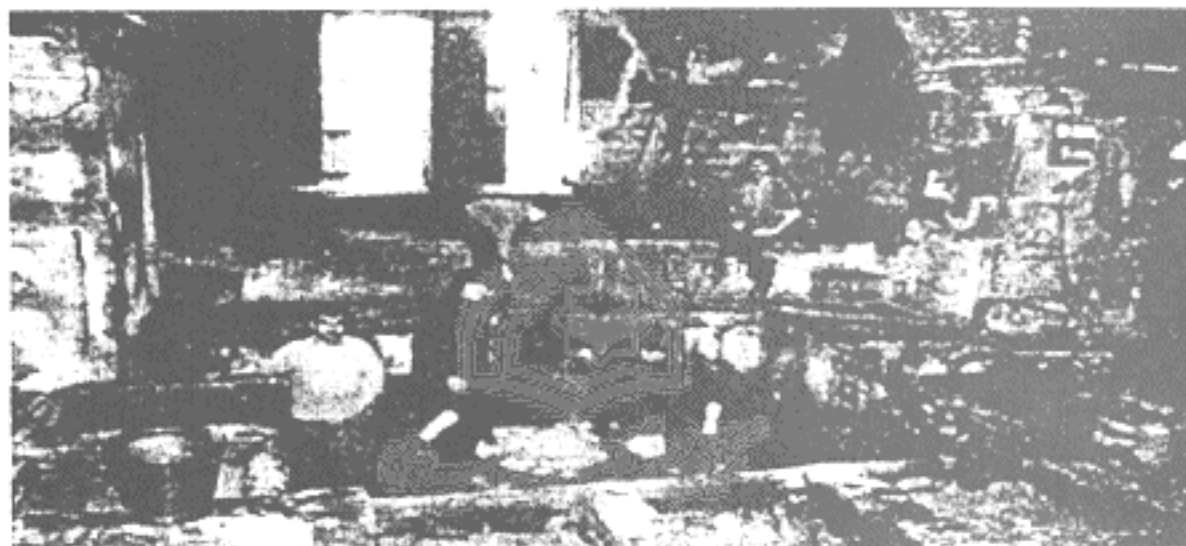
١٠. خان أحمد باشا (دليل ٤٢٤) مع تعديلات قديمة لتحويله إلى سكن للأوروبيين



١١. دار سكن لبيت الجليلي حولت إلى خان عام ١٨٩٢م



١٢٧. فناء حصينة الزيدية (دليل ٢٨٠) التي يعود بناؤها إلى عام ١٨٢٤م



١٢٨. سرجل غالي صاهون في حصينة الجبيلي (دليل ٢٨١)



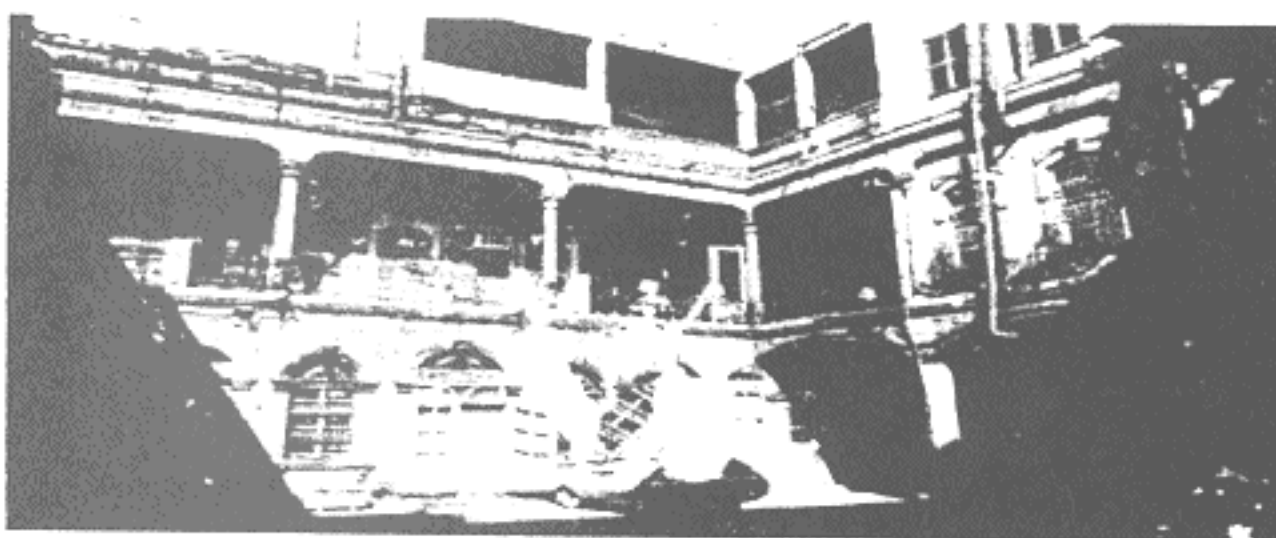
١٢٩. واجهة خان الزعيم (دليل ٢٦٠) من العصر العثماني المتأخر



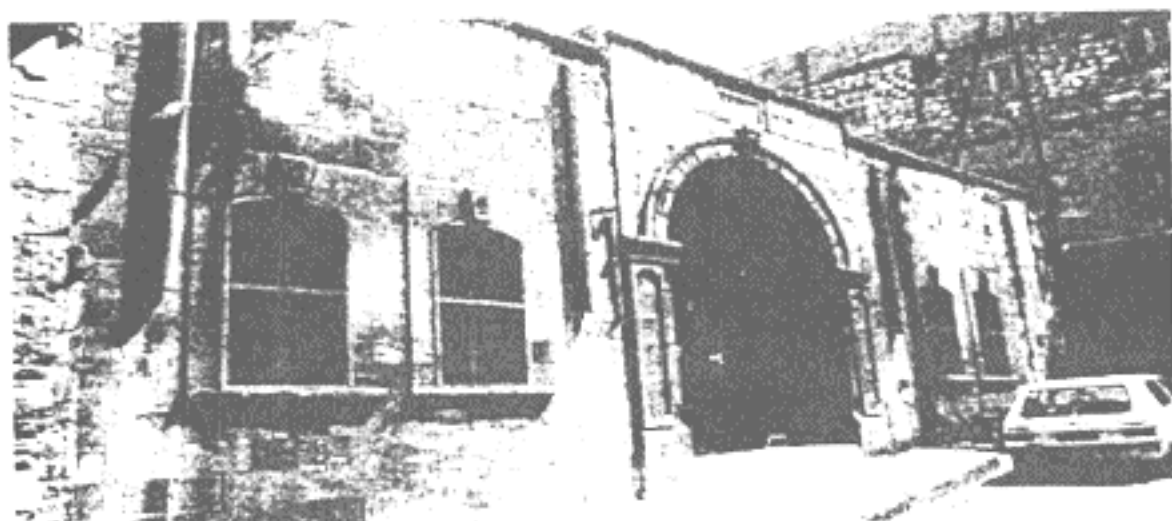
١٥. فناء خان الزعيم (دليل ٤٦٠) الذي يعود إلى العصر العثماني المتأخر



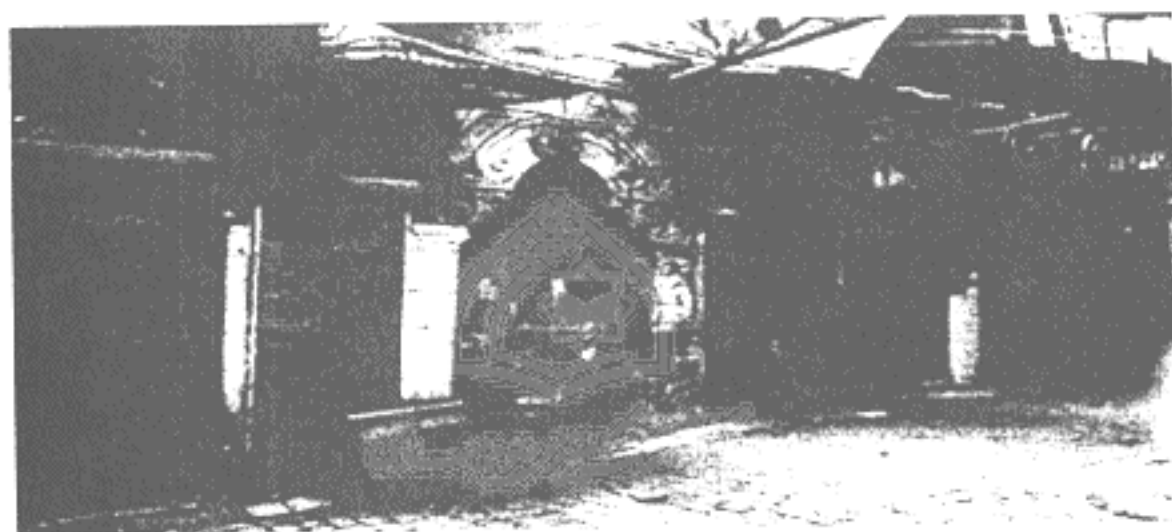
١٦. فناء خان الجديد (دليل ٣٩) الذي يعود بناؤه إلى عام ١٩٢٩م



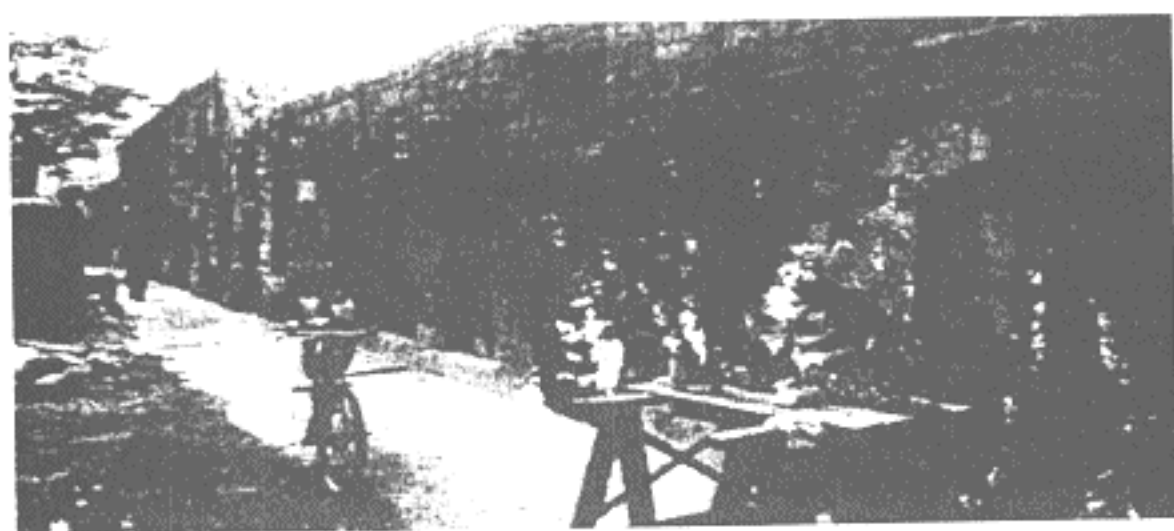
١٧. فناء خان الميسر (دليل ٦٦) الذي يعود إلى عام ١٩١٠م



١٨. خان الكتان (دليل ١٧٨) الذي يعود بنوؤه إلى عام ١٩١٢م



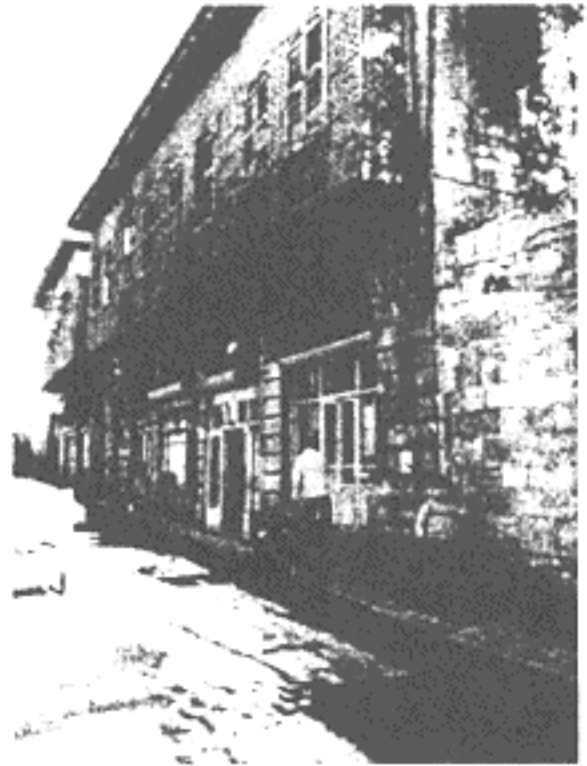
١٩. خان الجبلي (دليل ٥٤)



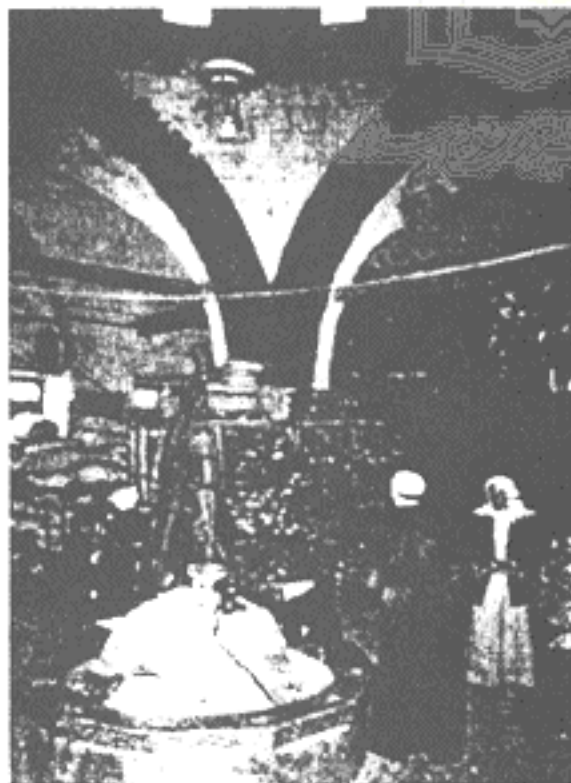
٢٠. قيسرية أوج خان (دليل ٤٨١)



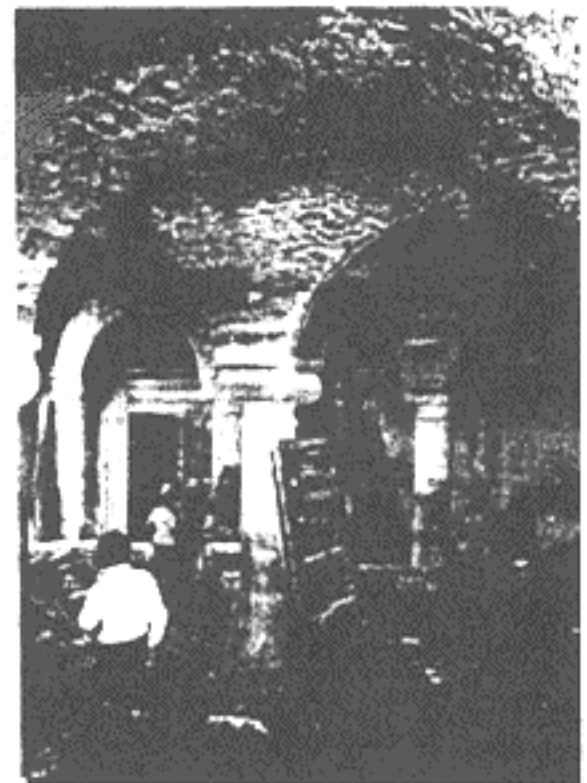
٢٢. خان الخلواني (تليل ٥٣٥)
يعود إلى عام ١٩٠٤م



٢١. خان حنيلي باشا (تليل ٤٢٦)
الواجهة تعود إلى عام ١٩٢٠م



٢٥. قهوة الجديد (تليل ٥٨)
تعود إلى حوالي عام ١٧٧٢م



٢٣. قهوة باب النيرب (تليل ٥٩١)

فهرس المراجع والمصادر

المراجع العربية

المراجع الألمانية

ترجمة المراجع الألمانية

المراجع الإنكليزية

ترجمة المراجع الإنكليزية

المراجع الفرنسية

ترجمة المراجع الفرنسية

المراجع العربية

- ١- ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم: در الحبيب في تاريخ حلب، تحقيق فاخوري وعبارة، دمشق ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- ٢- ابن الشحنة، أبو الفضل محمد: الدر المنتخب في تاريخ حلب، تحقيق يوسف سركيس، بيروت ١٩٠٩م.
- ٣- ابن العجمي، سبط أحمد بن إبراهيم: كنوز الذهب في تاريخ حلب، مخطوطة الفاتيكان Borgia Ar. 235، ترجمه إلى الفرنسية ج. سوفاجيه ونشر في بيروت ١٩٥٠م.
- ٤- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله: رحلة ابن بطوطة، تُرجم إلى الفرنسية ونشر في باريس ١٨٥٤م.
- ٥- ابن جبير، محمد بن أحمد: رحلة ابن جبير، نُشر في لندن / هولندا ١٩٠٧م.
- ٦- ابن حوقل، محمد بن علي: صورة الأرض، نُشر في لندن / هولندا ١٩٣٨-١٩٣٩م.
- ٧- ابن شداد، محمد بن علي: الأعلام الخطيرة في نكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق د. سورديل، دمشق ١٩٥٣م.
- ٨- الحموي، ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، تحقيق ف. فوستنفلد، لايبزيغ، ألمانيا ١٨٦٦-١٨٧٣م.
- ٩- الزركلي، خير الدين: الأعلام، ط ٣، بيروت ١٩٦٩م.
- ١٠- الطباخ، محمد راضب: إعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء، حلب ١٩٢٣-١٩٢٦م.
- ١١- الغزي، كامل بن محمد: نهر الذهب في تاريخ حلب، حلب ١٩٢٦م.
- ١٢- القلقشندي، أبو العباس: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق م.ع. إبراهيم، القاهرة ١٩١٨-١٩٢٢م.

- ١٣- المقدسي، محمد بن أحمد: أحسن التقاسيم فسي معرفة الأقاليم، نُشر في
ليدن/هولندا ١٩٠٦م.
- ١٤- الهروي، أبو الحسن علي: كتاب الزيارات، نشر وترجمة ج. سورديل تومين،
دمشق ١٩٥٢ - ١٩٧٢م.
- ١٥- بيشوف، الدكتور: تحف الأنبياء في تاريخ حلب الشهباء، بيروت ١٨٨٠م.
- ١٦- طنس، محمد أسعد: الآثار الإسلامية والتاريخية في حلب، دمشق ١٩٥٧م.
- ١٧- ناصر خسرو، أبو معين: سفرنامه، نشر دار وزين بور، طهران ١٣٥٠هـ.

المراجع الألمانية

- 1- Aigen, W.: Sieben Jahre in Aleppo (1656-1663). Ein Abschnitt aus den "Reiss- Beschreibungen" des Wolfgang Aigen. Herausgegeben von Andreas Tietze. Wien 1980. (Beihefte zur Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes, Bd. 10).
- 2- Archäologische Mitteilungen aus Iran. Bd. 1- 9 (1929-1938). Hrsg. Ernst Herzfeld.
- 3- Arvieux: Des Herm von Arvieux hinterlassene merkwürdige Nachrichten. (Sechster Teil) Kopenhagen und Leipzig 1756.
- 4- Ashtor, E.: Europäische Tuchausfuhr in die Mittelmeerländer im Spätmittelalter (1350- 1500). Nürnberg 1982. (Vorträge zur Wirtschafts- und Überseegeschichte, H. 6).
- 5- Baedeker, K. (Hrsg.): Palästina und Syrien. Handbuch für Reisende. Leipzig. 4. Aufl. 1897, 5. Aufl. 1900, 6. Aufl. 1904, 7. Aufl. 1910; Engl. Ausgabe: 4. Aufl. 1906, 5. Aufl. 1912; Franz. Ausgabe: 2. Aufl. 1893, 3. Aufl. 1906, 4. Aufl. 1912.
- 6- Becker, H. et al.: Kaffee aus Arabien. Der Bedeutungswandel eines Weltwirtschaftsgutes und seine siedlungsgeographische Konsequenz an der Trockengrenze der Ökumene. Wiesbaden 1979. (Erdkundliches Wissen 46).
- 7- Birken, A.: Die Wirtschaftsbeziehungen zwischen Europa und dem Vorderen Orient im ausgehenden 19. Jahrhundert. Wiesbaden 1980. (Beihefte zum Tübinger Atlas des Vorderen Orients, Reihe B, 37).
- 8- Bühler, A.: Ikat Batik Plangi. Reservemusterungen auf Garn und Stoff aus Vorderasien, Zentralasien, Südosteuropa und Nordafrika. 3 Bde. Basel 1972.
- 9- Dalman, G.: Arbeit und Sitte in Palästina. Bd. V: Webstoff, Spinnen, Weben, Kleidung. Gütersloh 1937. (Schriften des Deutschen Palästina- Instituts Bd. 8).
- 10- Davidsohn, R.: Geschichte von Florenz. 2. Band: Guelfen und Ghibellinen. 2. Teil: Die Guelfenherrschaft und der Sieg des Volkes. Berlin 1908.

- 11- Endres, R.:Zur Lage der Nürnberger Handwerkerschaft zur Zeit von Hans Sachs. Jahrbuch für Fränkische Landesforschung 37 (1977), 107-123.
- 12- Enzyclopaedie des Islam. Geographisches, ethnographisches und biographisches Wörterbuch der muhammedanischen Völker. Leiden-Leipzig 1913- 1938. [EI¹].
- 13- Gaube, H.:Arabische Inschriften aus Syrien. Beirut 1978.
- 14- Gaube, H.:Die syrischen Wüstenschlösser. Einige wirtschaftliche und politische Gesichtspunkte zu ihrer Entstehung.- In:Zeitschrift des Deutschen Palästina-Vereins 95 (1979), 182-209.
- 15- Gaube, H.:Besprechung von "H. Schmid:Die Madrasa des Kalifen al-Mustansir in Bagdad. Mainz 1980". Die Welt des Islam 34 (1982), 254-258.
- 16- Gaube, H. und E. Wirth:Der Bazar von Isfahan. Wiesbaden 1978. (Beihefte zum Tübinger Atlas des Vorderen Orients, Reihe B, Nr. 22).
- 17- Gruben, G.:Stadt. I. Griechische Stadt. - In:Lexikon der Alten Welt. Zürich-Stuttgart 1965, 2881-2892.
- 18- Halm, H.:Die Anfänge der Madrasa. Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft (Wiesbaden), Suppl. III, 1 (1977), 438-448.
- 19- Hartmann, M.:Das Liwa Haleb (Aleppo) und ein Teil des Liwa Dschebel Bereket. Zeitschrift der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin 29 (1894), 142- 188, 475-550.
- 20- Heyd, W.:Geschichte des Levantehandels im Mittelalter. 2 Bde. Stuttgart 1879. Reprint Hildesheim 1971.
- 21- Heynen, R.:Zur Entstehung des Kapitalismus in Venedig. Dissertationsdruck Stuttgart 1905. (Münchener Volkswirtschaftliche Studien 71).
- 22- Holzmann, M.:Syrische Städtebilder (Beirut, Damaskus, Aleppo). Deutsche Rdsch. für Geogr. 33 (1911), 17-22, 145- 153, 353-359.
- 23- Irsigler, F.:Stadt und Umland im Spätmittelalter:Zur zentralitätsfördernden Kraft von Fernhandel und Exportgewerbe.- In:E. Meynen (Hrsg.):Zentralität als Problem

- der mittelalterlichen Stadtgeschichtsforschung. Köln-Wien 1979, 1-19. (Städteforschung Reihe A, Bd. 8).
- 24- Jeannin, P.: Vorindustrielle Weltwirtschaft und Unterschiede in der wirtschaftlichen Entwicklung einzelner Regionen.- In: H. Kellenbenz (Hrsg.) 1981, 1-13.
- 25- Kellenbenz, H. (Hrsg.): Weltwirtschaftliche und währungspolitische Probleme seit dem Ausgang des Mittelalters. Bericht über die 7. Arbeitstagung der Gesellsch. für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte. Stuttgart-New York 1981. (Forschungen zur Sozial- und Wirtschaftsgesch. Bd. 23).
- 26- Keller, K.: Das messer- und schwererherstellende Gewerbe in Nürnberg von den Anfängen bis zum Ende der reichsstädtischen Zeit. Nürnberg 1981. (Nürnberger Werkstücke zur Stadt- und Landesgeschichte Bd. 31).
- 27- Krotkoff, G.: Bagdader Studien I: Das Weberhandwerk in Bagdad. Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft (Wiesbaden) N.F. 37 (1962), 319-324.
- 28- Meyers Reisebücher: Palästina und Syrien. Leipzig-Wien. 3. Aufl. 1895, 4. Aufl. 1904, 5. Aufl. 1913.
- 29- Moser, R.- J.: Die Ikatetechnik in Aleppo. Basel 1974. (Basler Beiträge zur Ethnologie 15).
- 30- Müller, J.: Der Umfang und die Haupttrouten des Nürnberger Handelsgebietes im Mittelalter. Vierteljahresschr. für Social- und Wirtschaftsgeschichte 6 (1908), 1-38.
- 31- Müller-Wiener, W.: Der Bazar von Izmir. Studien zur Geschichte und Gestalt des Wirtschaftszentrums einer ägaischen Handelsmetropole. Mitteilungen der Fränkischen Geographischen Gesellschaft (Erlangen) 27/28 (1980/81), Erlangen 1983, 420-454.
- 32- Niebuhr, C.: Reisebeschreibungen nach Arabien und andern umliegenden Ländern. Dritter Band: Reisen durch Syrien und Palästina. Kopenhagen 1778. Reprint Graz 1968.
- 33- Ohl, I.: Die Levante und Indien in der Verkehrspolitik Venedigs, der Engländer und der Holländer 1580- 1632. Kiel 1972. (Beiträge zur Sozial- und Wirtschaftsgesch. 2).

- 34- Oppenheim, M. v.: Bericht über eine im Jahr 1899 ausgeführte Forschungsreise in der Asiatischen Türkei. Zeitschrift der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin 36 (1901), 69-99.
- 35- Ploss, E. E.: Ein Buch von alten Farben. Heidelberg- Berlin 1962.
- 36- Predöhl, A.: Weltwirtschaft.-In: Handwörterbuch der Sozialwiss. Bd. 11 (Stuttgart 1961), 604 -613.
- 37- Raith, W.: Florenz vor der Renaissance. Der Weg einer Stadt aus dem Mittelalter. Frankfurt 1979.
- 38- Rauwolf, Leonhard- ein schwäbischer Arzt, Botaniker und Entdeckungsreisender des 16. Jahrhunderts. bearbeitet von Fritz Junginger. Heidenheim/Brenz 1969.
- 39- Ruppin, A.: Syrien als Wirtschaftsgebiet. Berlin 1917.
- 40- Scharabi, M.: Bemerkungen zur Bauform des Suqs von Aleppo. Mitteilungen des Deutschen Archäologischen Instituts Kairo 36 (1980), 391-410.
- 41- Schimmel, A.: Ibn Chaldun. Ausgewählte Abschnitte aus der Muqqadima. Tübingen 1951. (Sammlung Civitasgentium).
- 42- Sobernheim, M.: Das Heiligtum Shaikh Muhassin in Aleppo.- In: Mélanges Hartwig Derenbourg. Paris 1909, 379-390.
- 43- Sobernheim, M.: Die arabischen Inschriften von Aleppo. Der Islam 15 (1926), 161-210.
- 44- Sobernheim, M.: Halab.- In: Enzycl. Isl., I. Aufl., Bd. 2, 241-251.
- 45- Stadel, Chr.: Beirut, Damaskus, Aleppo, ein stadtgeographischer Vergleich im Vorderen Orient. Diss. Druck Wuppertal 1964. (Diss. Phil. Fak. Fribourg 1964).
- 46- Veit, L.: Handel und Wandel mit aller Welt. Aus Nürnbergs grosser Zeit. München 1960.
- 47- Weber, M.: Wirtschaft und Gesellschaft. Grundriss der verstehenden Soziologie. Studienausgabe Köln-Berlin, 2 Halbbände 1964.
- 48- Wirth, E.: Die Ackerebenen Nordostsyriens. Geograph. Zschr. 52 (1964), 7-42.
- 49- Wirth, E.: Damaskus- Aleppo- Beirut. Ein geographischer Vergleich dreier nahöstlicher Städte im Spiegel ihrer sozial und wirtschaftlich tonangebenden Schichten. Die Erde 96 (1966), 96-137, 166-202.

- 50- Wirth, E.: Strukturwandlungen und Entwicklungstendenzen der orientalischen Stadt. Versuch eines Überblicks. Erdkunde 22 (1968), 101-128.
- 51- Wirth, E.: Syrien. Eine geographische Landeskunde. Darmstadt 1971. (Wissenschaftl. Länderkunden Bd. 4/5).
- 52- Wirth, E.: Die Beziehungen der orientalisches-islamischen Stadt zum umgebenden Lande.- In: E. Meynen (Hrsg.): Geographie heute. Einheit und Vielfalt. Ernst Plewe zu seinem 65. Geburtstag. Wiesbaden 1973, 323-333. (Erdkundliches Wissen 33).
- 53- Wirth, E.: Zum Problem des Bazars (suq, çarşı). Versuch einer Begriffsbestimmung und Theorie des traditionellen wirtschaftszentrums der orientalisches-islamischen Stadt. Der Islam 51 (1974), 203-260; 52 (1975), 6-46.
- 54- Wirth, E.: Die orientalische Stadt. Ein Überblick aufgrund jüngerer Forschungen zur materiellen Kultur. Saeculum 26 (1975), 45-94.
- 55- Wulzinger, K. und C. Watzinger: Damaskus. Die islamische Stadt. Berlin- Leipzig 1924.
- 56- Zwiedinek-Südenhorst, J.: Aleppo als Centralplatz des nordsyrischen Handels. Österreichische Monatschrift für den Orient 1875, Nr. 3, 36-40.

ترجمة المراجع الألمانية

- ١- آيغن، ف: سبع سنوات في حلب (١٦٥٦ - ١٦٦٣م). فصل من وصف رحلة فولفغانغ آيغن. قام بإصداره أندرياس تيتسه، فيينا / النمسا ١٩٨٠ (ملحق بمجلة شؤون الشرق التي تصدر من فيينا، المجلد العاشر).
- ٢- الحوليات الأثرية الإيرانية، الأجزاء ١-٩ (١٩٢٩ - ١٩٣٨م) الناشر ارنست هرتزفيلد.
- ٣- أرفيو: الأخبار الغربية التي تركها السيد دارفيو (الجزء السادس) كوبنهاجن/الدانمارك ولايبزيغ/ألمانيا ١٧٥٦م.
- ٤- أشتور، أ: تصدير الأقمشة الأوروبية إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط في أواخر القرون الوسطى (١٣٥٠ - ١٥٠٠م) نورنبرغ / ألمانيا ١٩٨٢م. (محاضرات في تاريخ الاقتصاد وما وراء البحار، العدد ٦).
- ٥- بيدكر، ك (ناشر): فلسطين وسوريا، دليل سياحي، لايبزيغ / ألمانيا ، ط ٤ - ١٨٩٧م، ط ٥ - ١٩٠٠م، ط ٦ - ١٩٠٤م، ط ٧ - ١٩١٠م، الإصدار باللغة الإنكليزية: ط ٤ - ١٩٠٦م، ط ٥ - ١٩١٢م، الإصدار باللغة الفرنسية: ط ٢ - ١٢٩٣م، ط ٣ - ١٩٠٦م، ط ٤ - ١٩١٢م.
- ٦- بيكر، ه: القهوة العربية، التحول الهام لأحد الموارد الهامة على صعيد الاقتصاد العالمي عاقبة توطنها الجغرافي على الأقاليم الحارة من المعمورة، فيسبادن / ألمانيا ١٩١٩م (مجلة استطلاعات، عدد ٤٦).
- ٧- بيركن، أ: العلاقات الاقتصادية بين أوروبا والشرق الأدنى في أواخر القرن التاسع عشر، فيسبادن / ألمانيا ١٩٨٠م (ملحق لأطلس توبنغن عن الشرق الأدنى، المجموعة ب، رقم ٣٧).

- ٨- بولر، أ: طرق صباغة الخيوط والطباعة على الأقمشة المنتجة في الشرق الأدنى وآسيا الوسطى وجنوب شرقي أوروبا وشمال أفريقيا، ثلاثة أجزاء، بازل / سويسرا ١٩٧٢م.
- ٩- دالمان، ج: العمل والعادات والتقاليد في فلسطين، الجزء الخامس: الأقمشة النسيجية والغزل والنسيج والألبسة، غوترزلو / ألمانيا ١٩٣٧م (منشورات المعهد الفلسطيني الألماني، ثمانية أجزاء).
- ١٠- دافيدسون، ر: تاريخ فلورنسا، الجزء الثاني: أتباع البابا وأتباع القيصر، القسم الثاني: سيادة أتباع البابا وانتصار الشعب، برلين / ألمانيا ١٩٠٨م.
- ١١- اندرز، ر: حول واقع الحرف اليدوية في نورنبرغ / ألمانيا أيام هانس ساكس، حولية أبحاث البلدان الفرانكوفونية، العدد ٣٧ (١٩٧٧م).
- ١٢- الموسوعة الإسلامية: قاموس جغرافي واثنوغرافي وبيبلوغرافي عن الشعوب الإسلامية، ليدن / هولندا - لايبزيغ / ألمانيا ١٩١٣ - ١٩٣٨م.
- ١٣- غاوبه، ه: كتابات عربية قديمة من سوريا، بيروت ١٩٧٨م.
- ١٤- غاوبه، ه: القصور السورية الصحراوية، وجهات نظر اقتصادية وسياسية حول نشأتها. في: مجلة النادي الفلسطيني الألماني، العدد ٩٥ (١٩٧٩م).
- ١٥- غاوبه، ه: نقد وتلخيص لـ 'ه. شميد: مدرسة الخليفة المستنصر في بغداد، ماينتز / ألمانيا ١٩٨٠م'. في: مجلة عالم الإسلام، العدد ٣٤ (١٩٨٢).
- ١٦- غاوبه، ه. و فيرت، أ: بازار أصفهان، فيسبادن / ألمانيا ١٩٧٨م. (ملحق بأطلس توبنغن عن الشرق الأدنى، المجموعة ب، رقم ٢٢).
- ١٧- غروبن، ج: المدينة، فصل حول المدينة الإغريقية الأولى. في: موسوعة العالم القديم، زيوريخ / سويسرا - شتوتغارت / ألمانيا ١٩٦٥م.
- ١٨- هالم، ه: بدايات المدرسة الإسلامية، مجلة جمعية المشرق الألمانية (فيسبادن / ألمانيا)، العدد الأول (١٩٧٧م).

- ١٩- هارتمان، م: لواء حلب وجزء من لواء جبل بركة، مجلة جمعية الجغرافيين، برلين / ألمانيا، العدد ٢٩ (١٨٩٤م).
- ٢٠- هيد، ف: تاريخ تجارة شرق المتوسط في العصور الوسطى، جزءان، شتوتغارت / ألمانيا ١٨٧٩م، أعادت دار نشر هيلدزهايم / ألمانيا طباعته عام ١٩٧١م.
- ٢١- هاينن، ر: حول نشأة النظام الرأسمالي في فينيسيا / إيطاليا، أطروحة دكتوراة، شتوتغارت / ألمانيا ١٩٠٥. (سلسلة دراسات الاقتصاد القومي، العدد ٧١، ميونيخ / ألمانيا).
- ٢٢- هولتزمان، م: معالم مدن سورية (ببروت ودمشق وحلب)، مجلة استطلاعات جغرافية الألمانية، العدد ٣٣ (١٩١١م)، ص ١٧ - ٢٢، ١٤٥ - ١٥٣، ٣٥٣ - ٣٥٩.
- ٢٣- أرسيفر، ف: المدينة والريف في أواخر القرون الوسطى - العامل المشجع على مركزية التجارة الدولية وصناعة التصدير. في: أ. ماينن (ناشر): المركزية كمعضلة بحث في تاريخ مدن القرون الوسطى. كولونيا / ألمانيا - فيينا / النمسا ١٩٧٩م، ص ١ - ٩ (أبحاث المدن، المجموعة أ، المجلد ٨).
- ٢٤- جنين، ب: الاقتصاد العالمي ما قبل الصناعي والاختلافات في التطور الاقتصادي للأقاليم المتفرقة. في: كلنبنز، هـ (ناشر) ١٩٨١م، ص ١ - ١٣.
- ٢٥- كلنبنز، هـ (ناشر): المشاكل الاقتصادية العالمية والسياسية النقدية منذ أواخر القرون الوسطى. تقرير حول المؤتمر السابع لجمعية التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، شتوتغارت / ألمانيا - نيويورك / الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨١م، (أبحاث حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، المجلد ٢٣).
- ٢٦- كلر، ك: صناعة السكاكين والسيوف في نورنبرغ / ألمانيا من البدايات حتى نهاية العصر القيصري، نورنبرغ / ألمانيا ١٩٨١م (سلسلة أبحاث علمية حول

- تاريخ المدينة والأقاليم، نورنبرغ / ألمانيا، المجلد ٣١).
- ٢٧- كروتكف، ج: دراسات بغدادية - حول صناعة النسيج اليدوية في بغداد، مجلة جمعية المشرق الألمانية (فيسبادن / ألمانيا) العدد ٣٧ (١٩٦٢م)، ص ٣١٩ - ٣٢٤.
- ٢٨- دليل ماير السياحي: فلسطين وسوريا، لايبزيغ / ألمانيا - فيينا / النمسا، ط٣ - ١٨٩٥م، ط٤ - ١٩٠٤م.
- ٢٩- موزر، ر. ج: طرق الصباغة في حلب، بازل / سويسرا ١٩٧٤م (إسهامات بازل في علم الشعوب، العدد ١٥).
- ٣٠- مولر، ج: نطاق تجارة نورنبرغ / ألمانيا وطرقاتها الرئيسية في القرون الوسطى. مجلة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الفصلية، العدد ٦ (١٩٠٨م).
- ٣١- مولر- فينر، ف: بازار إزمير / تركيا، دراسات حول تاريخ وبنية مركز اقتصادي لعاصمة تجارية على بحر إيجه. نشرة الجمعية الجغرافية الفرانكوفونية، العدد ٢٧-٢٨ (١٩٨٠-١٩٨١م)، ارلنغن / ألمانيا ١٩٨٣م.
- ٣٢- نيبور، ك: وصف رحلات إلى الجزيرة العربية والبلدان الأخرى المحيطة بها، الجزء الثالث: رحلات عبر سورية وفلسطين، كوبنهاجن / الدانمارك ١٧٧٨م، أعيد نشره في غراتس / النمسا ١٩٦٨م.
- ٣٣- أول، إ: بلدان شرق المتوسط والهند في نطاق مواصلات فينيسيا والإتكليز والهولنديين ما بين عامي ١٥٨٠ و١٦٣٢م، كيل / ألمانيا ١٩٧٢م (مقالات حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢).
- ٣٤- أوبنهايم، م: تقرير رحلة استطلاعية في تركيا الآسيوية تمت في عام ١٨٩٩م، مجلة جمعية الجغرافيين (برلين / ألمانيا)، العدد ٣٦ (١٩٠١م).
- ٣٥- بلس، أ: كتاب الصباغات القديمة - تقنية صباغات النسيج في القرون الوسطى، هايدنبرغ- برلين / ألمانيا ١٩٦٢م.

- ٣٦- برد ول، أ:الاقتصاد العالمي. في:قاموس علم الاجتماع، الجزء ١١ (شتوتغارت / ألمانيا ١٩٦١م).
- ٣٧- رايت، ف:فلورنسا قبل عصر النهضة - طريق مدينة من العصور الوسطى، فراتكفورت / ألمانيا ١٩٧٤م.
- ٣٨- راوفولف، ل:طبيب وعالم نبات ورحالة من القرن السادس عشر. وصف رحلة ليون هارتي راوفولفن" إعداد فريتس سونغنيغر، هايدنهايم / ألمانيا ١٩٦٩م.
- ٣٩- روبين، أ:سوريا كمنطقة نفوذ اقتصادي، برلين / ألمانيا ١٩١٧م.
- ٤٠- شرابي، م:ملاحظات حول نمط بناء سوق حلب، نشرة معهد الآثار الألماني في القاهرة، العدد ٣٦ (١٩٨٠م).
- ٤١- شيمل، أ:ابن خلدون. مقاطع مختارة من "المقدمة"، توبنغن / ألمانيا ١٩٥١م.
- ٤٢- سوبرنهايم، م:مزار الشيخ محسن في حلب، باريس ١٩٠٩م.
- ٤٣- سوبرنهايم، م:كتابات عربية قديمة من حلب. مجلة الإسلام، العدد ١٥ (١٩٢٦م).
- ٤٤- سوبرنهايم، م:حلب في الموسوعة الإسلامية، ط ١، ج ٢، ص ٢٤١ - ٢٥١.
- ٤٥- ستادل، ك:بيروت ودمشق وحلب. دراسة مقارنة في جغرافية المدن في الشرق الأدنى. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الفلسفة في فرايبورغ/ألمانيا ومطبوعة في فوبرتال / ألمانيا ١٩٦٤م.
- ٤٦- فايت، ل:الاقتصاد والتجارة مع جميع أنحاء العالم، العصر الذهبي لمدينة نورنبرغ، ميونيخ / ألمانيا ١٩٦٠م.
- ٤٧- فيبر، م:الاقتصاد والمجتمع. لمحة عامة عن علم الاجتماع. طبعة كولونيا - برلين / ألمانيا ١٩٦٤م.

- ٤٨- فيرت، أ: السهول الزراعية في شمال شرقي سورية. المجلة الجغرافية، العدد ٥٢ (١٩٦٤م).
- ٤٩- فيرت، أ: دمشق وحلب وبيروت. دراسة جغرافية مقارنة لثلاث مدن شرق أوسطية تعكس صورة الطبقات المنتفذة اجتماعياً واقتصادياً. مجلة الأرض، العدد ٩٦ (١٩٦٦م).
- ٥٠- فيرت، أ: التحولات البنيوية واتجاهات التطور في المدينة الشرقية. مجلة الجغرافيا، العدد ٢٢ (١٩٦٨م).
- ٥١- فيرت، أ: سوريا. دراسة جغرافية. دارمشتات / ألمانيا ١٩٧١م.
- ٥٢- فيرت، أ: علاقات المدينة الشرقية الإسلامية مع الريف المحيط بها. محاولة لوضع نظرية حول النظام الرأسمالي. في: أ. ماينن (ناشر): الجغرافيا اليوم. الوحدة والتعدد. ١. بليف في عيد ميلاده الخامس والستين، فيسبادن / ألمانيا ١٩٧٣م، مجلة استطلاعات، العدد ٣٣.
- ٥٣- فيرت، أ: حول مسألة البازار. محاولة لتحديد المفهوم ولوضع نظرية عن المركز الاقتصادي التقليدي للمدينة الشرقية الإسلامية. مجلة الإسلام، العدد ٥١ (١٩٧٤م) والعدد ٥٢ (١٩٧٥م).
- ٥٤- فيرت، أ: المدينة الشرقية. لمحة عامة على ضوء الأبحاث الحديثة حول المعوقات المادية. مجلة سيكولوم، العدد ٢٦ (١٩٧٥م).
- ٥٥- فولتسينجر، ك. و فانتسينجر، ك: دمشق. المدينة الإسلامية. برلين - لايبزيغ/ألمانيا ١٩٢٤م.
- ٥٦- فون تسيدنك - سونهورست، ج: حلب كمركز أساسي للتجارة في شمالي سوريا. المجلة الشهرية النمساوية الموجهة للشرق، العدد ٣ (١٨٧٥م).

المراجع الإنكليزية

1. Ambrose, G.:English traders at Aleppo (1658-1756). *Economic History Review* 3 (1931), 246-267.
2. Barker, E.B.B. (Hrsg.):Syria and Egypt under the last five sultans of Turkey. 2 Bde. London 1876. Reprint New York 1973.
3. Bianca, S. A. et al.:The conservation of the old city of Aleppo. o. O. 1980. (UNESCO, Technical Report 31. July 1980).
4. Bodman, Jr.,H.L.:Political factions in Aleppo 1760-1826. Chapel Hill/North Carol. 1963. (The James Sprunt Studies in History and Political Science 45).
5. Bowring, J.:Report on the Commercial Statistics of Syria. Addressed to the Right Hon. Lord Viscount Palmerston. Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London 1840.
6. Browne, W.G.:Travels in Africa, Egypt, and Syria, from the year 1792 to 1798, London 1799.
7. Cantacuzino, S.:Aleppo. *Architectural Review*, Bd. 158, No. 944 (London, Okt. 1975), 241-250.
8. Cantacuzino, S.:The case of Aleppo. - In:M.Meinecke (Hrsg.):Islamic Cairo. Architectural conservation and urban development of the historie centre. London 1980, 78—80. (= aarp june 1980).
9. Castagnoli, F.:Orthogonal town planning in antiquity. Cambridge/Mass. 1971.
10. Chevallier, D.:Western development and eastern crisis in the midnineteenth century:Syria confronted with the European economy.- In:W.R.Polk und R.L.Chambers (Hrsg.):Beginnings of modernization in the Middle East. The nineteenth century. Chicago 1968, 205-222.
11. Cook, M.A. (Hrsg.):Studies in the economie history of the Middle East from the rise of Islam to the presentday. London 1970.
12. Crowfoot, G.W.:The vertical loom in Palestine and Syria.- In:Palestine Exploration Fund, Quarterly statement 1941,141-

- 151.
13. Davis, R.: Aleppo and Devonshire Square. English traders in the Levant in the eighteenth century. London 1967.
 14. Davis, R.: English imports from the Middle East: 1580-1780.- In: M.A. Cook (Hrsg.) 1970, 193-206.
 15. de Roover, R.: The rise and decline of the Medici Bank 1397-1494. Cambridge/Mass. 1963. (Harvard Studies in Business History 21).
 16. Enzyklopaedia of Islam. New edition. Leiden 1954ff. [EI2].
 17. Faris, B.A.: Electric power in Syria and Palestine. Beirut 1936. (The American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science Series No. 9).
 18. Gaube, H.: Iranian cities. New York 1979.
 19. Gaube, H.: Arabs in sixth-century Syria: Some archaeological observations.- In: British Society for Middle Eastern Studies. Bulletin 8/2 (1981), 93-98.
 20. Gharaybeh, Abd el-Karim: English traders in Syria 1744-1791. Schreibmaschinenmanuskript London 1950. (Thesis School of Oriental and African Studies).
 21. Gibb, H. und H. Bowen: Islamic society and the West. A study of the impact of western civilization on Moslem culture in the Near East. Vol. I, part I, Oxford 1950.
 22. Goitein, S. D.: The rise of the Middle-Eastern bourgeoisie in early Islamic times. Journal of World History 3(1957), 583-604. - Auch in S.D.Goitein 1966, 217-241.
 23. Goitein, S. D.: The unity of the Mediterranean world in the "middle" middle ages. Studia Islamica 12 (1960), 29-42.- Auch in S. D. Goitein 1966, 296-307.
 24. Goitein, S. D.: Studies in Islamic history and institutions. Leiden 1966.
 25. Goitein, S.D.: A Mediterranean society. The Jewish Communities Cairo Geniza. Vol. I: Economic foundations. Berkeley—Los Angeles 1967.
 26. Grant, Chr. P.: The Syrian Desert. Caravans, travel and exploration. London 1937.
 27. Hamilton, R. W.: Khirbat al-Mafdjar. An arabian mansion in the Jordan valley. Oxford 1959.

28. Herzfeld, E.:Damascus. Studies in architecture.- In: *Ars Islamica* 9 (1942), 1-53; 10 (1943), 13-70; 11/12 (1946), 1-71; 13 (1947), 118-138.
29. Hourani, A.:The Fertile Crescent in the eighteenth century. *Studia Islamica* 8 (1957), 89-122.
30. Inalcik, H.:The Ottoman economic mind and aspects of the Ottoman economy.- In: M.A. Cook (Hrsg.) 1970, 207-218.
31. Issawi, Ch.:British trade and the rise of Beirut, 1830-1860. *International Journal of Middle East Studies* (London) 8 (1977), 91-101.
32. Kurmuş, O.:Some aspects of handicraft and industrial production in Ottoman Anatolia. *Asian and African Studies* 15 (1981), 85-101.
33. Le Strange, G.:Palestine under the moslems. London 1890.
34. Lewis, W. H.:Levantine adventurer. The travels and missions of the Chevalier d'Arvieux, 1653-1697. London 1962.
35. Lybyer, A. H.:The Ottoman Turks and the routes of oriental trade. *English Hist. Rev.* 30 (Oct. 1915), 577-588.
36. Maoz, M.:Syrian urban politics in the Tanzimat period between 1840 and 1861. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (University of London) 29 (1966), 277-301.
37. Mayer, L. A.:Saracenic heraldry. A survey. Oxford 1933.
38. Mayer, L. A.:Islamic architects and their works. Genf 1956.
39. Munro, J.:The Russells of Aleppo. *Aramco World Magazine* 33, No. 1 (1982), 29-32.
40. Neale, F. A.:Eight years in Syria, Palestine, and Asia Minor from 1842 to 1850. Bd. II, London 1851.
41. Olson, R.W.:The sixteenth Century „price revolution“ and its effect on the Ottoman Empire and on Ottoman - Safavid relations. *Acta Orientalia* 37 (1976), 45-55.
42. Owen, R.:The Middle East in the world economy 1800-1914. London-New York 1981.
43. Procopius von Caesarea:History of the wars. Hrsg. u. übers, v. H. B. Dewing. London 1914. (Loeb Classical Library).
44. Russell, A.:The natural history of Aleppo. Containing a description of the city, and the principal natural productions in its neighbourhood. 2 Bde. London 2. Aufl. 1794.

45. Steensgaard, N.: Carracks, Caravans and companies: The structural crisis in the European-Asian trade in the early 17th century. Odense/Dänemark. 1973. (Scandinavian Institute of Asian Studies Monograph Series No. 17). (= The Asian trade revolution of the seventeenth Century. The East India companies and the decline of the caravan trade. Chicago - London 1974).
46. Sykes, M.: The Caliphs' last heritage. A short history of the Turkish empire. London 1915. Reprint New York 1973.
47. Syria and Palestine. London 1920. (Historical Section of the Foreign Office; Handbooks No. 60).
48. United Kingdom, India office records.
49. United Kingdom, Republic record office, foreign affairs series.
50. Weakley, E.: Report upon the conditions and prospects of British trade in Syria. Presented to both Houses of Parliament... London 1911.
51. Weir, S.: Spinning and weaving in Palestine. London 1970.
52. Wood, A.C.: A history of the Levant Company. Oxford 1935. Reprint London 1964.
53. Ziadeh, N.: Urban life in Syria under the early Mamluks. Beirut 1953. (The American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series No. 24).

ترجمة المراجع الإنكليزية

- ١- أمبروس، ج:التجار الإنكليز في حلب ما بين عامي ١٦٥٨ و ١٧٥٦م. مجلة التاريخ الاقتصادي، العدد ٣ (١٩٣١م).
- ٢- باركر، أ. ب. ب. (ناشر):سوريا ومصر في عهد آخر خمسة سلاطين عثمانيين. جزآن. لندن / بريطانيا ١٨٧٦م. أعيد نشره في نيويورك/الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣م.
- ٣- بيانكا، ش. وآخرون:الحفاظ على المدينة القديمة في حلب. (اليونسكو، التقرير الفني، ١٩٨٠/٧/٣١م).
- ٤- بودمان، هـ. ل:النزاعات السياسية في حلب ما بين عامي ١٧٦٠ و ١٨٢٦م. مطبعة هيل في كارولينا الشمالية / الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٣م. (دراسات في التاريخ والعلوم السياسية، العدد ٤٥).
- ٥- بورينغ، ج:تقرير حول إحصائيات سورية التجارية. مرسل إلى اللورد فيسكونت بالمرستون، مقدم إلى مجلسي النواب بتوجيه صاحب الجلالة، لندن/بريطانيا ١٨٤٠م.
- ٦- براون، و. ج:رحلات إلى أفريقية ومصر وسوريا ما بين عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٨م، لندن / بريطانيا ١٧٩٩م.
- ٧- كونتاكوزينو، س:حلب. المجلة المعمارية الإنكليزية AR، المجلد ١٥٨، العدد ٩٤٤ (١٩٧٥م).
- ٨- كونتاكوزينو، س:حالة مدينة حلب. في:م. ماينكه (ناشر):القاهرة الإسلامية. الحفاظ المعماري على المراكز التاريخية وتطورها المعماري. لندن / بريطانيا ١٩٨٠م.

- ٩- كاستاغولي، ف: تخطيط المدن الشطرنجي في العصور القديمة.
كامبريدج/بريطانيا ١٩٧١.
- ١٠- شيفالبييه، د: التطور الغربي وأزمات الشرق في منتصف القرن التاسع عشر -
سوريا في مواجهة الاقتصاد الأوروبي. في: بولك و شامبرز (ناشر): بداية
التحديث في الشرق الأوسط إبان القرن التاسع عشر. شيكاغو / الولايات
المتحدة الأمريكية ١٩٦٨ م.
- ١١- كوك، م. أ. (ناشر): دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط منذ انتشار
الإسلام وحتى العصر الحاضر، لندن / بريطانيا ١٩٧٠ م.
- ١٢- كروفوت، ج. و: النول الشاقولي في فلسطين وسوريا. في: نتائج استكشاف
فلسطين، نشرة فصلية ١٩٤٠ م.
- ١٣- ديفيس، ر: حلب ودفونشير. التجار الإنكليز في بلدان شرق المتوسط في القرن
الثامن عشر، لندن / بريطانيا ١٩٦٧ م.
- ١٤- ديفيس، ر: الاستيراد الإنكليزي من الشرق الأوسط ما بين عامي ١٥٨٠
و ١٧٨٠ م. في: كوك (ناشر): ١٩٧٠ م.
- ١٥- دي روفر، ر: ازدهار واحتطاط بنك ميدنسي ما بين عامي ١٣٩٧ و ١٤٩٤ م،
كامبريدج / بريطانيا ١٩٦٣ م.
- ١٦- الموسوعة الإسلامية. طبعة حديثة، لندن / هولندا ١٩٥٤ وما بعد.
- ١٧- فارس، ب. أ: الطاقة الكهربائية في سوريا وفلسطين. بيروت ١٩٣٦ م.
(الجامعة الأمريكية في بيروت، منشورات كلية الفنون والعلوم، سلسلة العلوم
الاجتماعية، العدد ٩).
- ١٨- غاوبه، ه: المدن الإيرانية، نيويورك / الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٩ م.
- ١٩- غاوبه، ه: العرب في سوريا في القرن السادس الميلادي: استطلاعات أثرية.
في: الجمعية البريطانية للدراسات الشرق أوسطية. النشرة الدورية ٨ .

- ٢٠- غرايبه، ع:التجار الإنكليز في سوريا ما بين عامي ١٧٤٧ و ١٧٩١م.
أطروحة مقدمة لمعهد الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن ١٩٥٠م.
(مخطوط مطبوع على الآلة الكاتبة).
- ٢١- جب، هـ. و بون، هـ:المجتمع الإسلامي والغرب. دراسة تأثير الحضارة الغربية على الثقافة الإسلامية في الشرق الأوسط، ج ١، ق ١، أوكسفورد ١٩٥٠م.
- ٢٢- غوتين، س. د:نشأة البرجوازية الشرق أوسطية في العصور الإسلامية المبكرة. مجلة تاريخ العالم، العدد ٣ (١٩٥٧م). انظر أيضاً في:غوتين، س. د:١٩٦٦م.
- ٢٣- غوتين، س. د:وحدة العالم المتوسطي في منتصف القرون الوسطى. مجلة دراسات إسلامية، العدد ١٢ (١٩٦٠م). انظر أيضاً في:غوتين، س. د:١٩٦٦م.
- ٢٤- غوتين، س. د:دراسات في التاريخ الإسلامي والمؤسسات الإسلامية. لندن/هولندا ١٩٦٦م.
- ٢٥- غوتين، س. د:المجتمع المتوسطي. المجموعات اليهودية ... القاهرة، ج ١:الأسس الاقتصادية. بيركلي - لوس أنجلوس ١٩٦٧م.
- ٢٦- غراند، ك. ب:الصحراء السورية. القوافل والسفر والاستكشافات. لندن/بريطانيا ١٩٣٧م.
- ٢٧- هاملتون، ر. و:خرابة المفجر. قصر عريسي في وادي الأردن. أوكسفورد/بريطانيا ١٩٥٩م.
- ٢٨- هرتزفيلد، أ:دمشق. دراسات في العمارة. في:مجلة الفن الإسلامي، العدد ٩ (١٩٤٢م)، العدد ١٠ (١٩٤٣م)، العدد ١١-١٢ (١٩٤٦م)، العدد ١٣ (١٩٤٧م).

- ٢٩- حوراني، أ: الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر. مجلة دراسات إسلامية، العدد ٨ (١٩٥٧م).
- ٣٠- إنالكيك، ه: العقلية الاقتصادية العثمانية وملاحح الاقتصاد العثماني. في: كوك، ١٩٧٠م.
- ٣١- عيساوي، ش: التجارة البريطانية ونهضة بيروت ما بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٦٠م. المجلة العالمية لدراسات الشرق الأوسط (لندن)، العدد ٨ (١٩٧٧م).
- ٣٢- كورموش، أ: بعض ملاحح الحرف اليدوية والإنتاج الصناعي في بلاد الأناضول العثمانية. مجلة دراسات آسيوية وأفريقية، العدد ١٥ (١٩٨١م).
- ٣٣- سترانغ، ج: فلسطين في كنف المسلمين. لندن / بريطانيا ١٨٩٠م.
- ٣٤- لويس، و. ه: المجازفون والمغامرون، المشاركة. الرحلات والنشاطات التبشيرية لشيغالبيه دارفيو ما بين عامي ١٦٥٣ و ١٦٩٧م. لندن / بريطانيا ١٩٦٢م.
- ٣٥- لبيير، أ. ه: الأتراك العثمانيون وطرق التجارة الشرقية. مجلة التاريخ الإنكليزي، العدد ٣٠ (١٩١٥م).
- ٣٦- ماوز، م: السياسات المدنية السورية في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٦١م. نشرة معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، العدد ٢٩ (١٩٦٦م).
- ٣٧- ماير، ل. أ: الرموز والشعارات العربية الإسلامية. نظرة عامة. أوكسفورد/بريطانيا ١٩٣٣م.
- ٣٨- ماير، ل. أ: المعماريون المسلمون وأعمالهم. جنيف / سويسرا ١٩٥٦م.
- ٣٩- مونرو، ج: ألكسندر رسل وكتابه عن حلب. المجلة العالمية وشركة البترول العربية الأمريكية، العدد ٣٣ (١٩٨٢م).
- ٤٠- نيل، ف. أ: ثماني سنوات في سوريا وفلسطين وآسيا بين عامي ١٨٤٢

و ١٨٥٠م، ج ٢، لندن / بريطانيا ١٨٥١م.

٤١- أولسن، ر. د: تقلبات الأسعار في القرن السادس عشر وتأثيرها على الدولة العثمانية وعلى العلاقات العثمانية الصفوية. مجلة الفنون الشرقية، العدد ٣٧ (١٩٧٦م).

٤٢- أولين، ر: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ما بين عامي ١٨٠٠ و ١٩١٤م، لندن / بريطانيا ١٩٨١م.

٤٣- بروكوبيوس فون كيساريا: تاريخ الحروب. نشر وترجمة ديونينغ، هـ. ب: لندن / بريطانيا ١٩١٤م.

٤٤- رسل، أ: التاريخ الطبيعي لمدينة حلب. يتضمن وصفاً للمدينة والمحاصيل الطبيعية الأساسية في المناطق المجاورة لها. جزآن. ط٢، لندن / بريطانيا ١٧٩٤م.

٤٥- ستينغارد، ن: السفن الشراعية الضخمة والقوافل والشركات. الأزمات البنوية في تجارة أوروبا مع آسيا في القرن السابع عشر. أودنسا / الدنمارك ١٩٧٣م. (المعهد الإسكندنافي للدراسات الآسيوية، سلسلة الدراسات، العدد ١٧)، (انظر أيضاً شركات الهند الشرقية وانحطاط تجارة القوافل. شيكاغو - لندن ١٩٧٤م).

٤٦- سوكنس، م: إرث الخليفة الأخير. تاريخ الإمبراطورية العثمانية المقتضب. لندن / بريطانيا ١٩١٥م.

٤٧- سوريا وفلسطين. لندن / بريطانيا ١٩٢٠. (قسم التاريخ في وزارة الخارجية، رقم ٦٠).

٤٨- محفوظات مكتب الهند البريطاني في المملكة المتحدة.

٤٩- محفوظات الخارجية البريطانية.

٥٠- ويكلي، إ: تقرير حول أوضاع التجارة البريطانية في سورية ومستقبلها.

لندن/بريطانيا ١٩١١م.

٥١- وير، س: الغزل والنسيج في فلسطين، لندن / بريطانيا ١٩٧٠م.

٥٢- وود، أ. ك: تاريخ مجموعة شرق المتوسط. أوكسفورد / بريطانيا ١٩٣٥م،

لندن / بريطانيا ١٩٦٤م.

٥٣- زيادة، ن: الحياة الحضريّة في سوريا في العصر المملوكي الأول. بيروت

١٩٥٣م. (الجامعة الأمريكية في بيروت، منشورات كلية الآداب والعلوم،

السلسلة الشرقية، ٢٤).

المراجع الفرنسية

- 1- Abdel Nour, A.: Habitats et structures sociales à alep au XVII^e et au XVIII^e siècles, d'après des sources arabes inédites. Manuskript für das Colloquium "Les espaces sociaux de la ville arabe: histoire et mutations". Tunis 12.-18.3.1979.
- 2- Abdel Nour, A.: Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane (XVI^e- XVIII^e siècle). Beirut 1982. (Publ. de l'Univ. Libanaise. Section des études historiques Bd. 25).
- 3- Anonymus: Description de la ville d'Alep (1556).- In: Le voyage de Monsieur d'Aramon. Publié et annoté par M.Ch. Schefer. Genève 1970.
- 4- Banshoya, C. und J.- C. David: Projet d'aménagement de la vieille ville d'Alep. Architecture d'aujourd'hui No. 169 (1973), 84-85.
- 5- Barbie du Boeage, J.-G.: Notice sur la carte générale des paschaliks de Baghdad, Orfa et Hhaleb, et sur le plan d'Hhaleb de M. Rousseau. - In: Recueil de Voyages et de Mémoires, publié par la Société de Géographie. Tome deuxième, Paris 1825, 194-244.- Darin S. 218-244: Description de la ville de Hhaleb.
- 6- Barkan, Ö.-L.: Quelques observations sur l'organisation économique et sociale des villes Ottomanes, des XV^e et XVII^e siècles. - In: Recueils de la Société Jean Bodin. Tome VII: La ville, deuxième parrie. Brüssel 1955, 289-310.
- 7- Braudel, F.: Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XV^e -XVIII^e siècle. Tome 2: Les jeux de l'échange. Paris 1979.
- 8- Cahen, C.: La Syrie du Nord à l'époque des croisades et la principaute franque d'Antioche. Paris 1940. (Institut Français d'études arabes de Damas, Bibliothèque Orientale, Tome I).
- 9- Chardin, J.: Voyages en Perse et autres lieux de l'Orient. Bd. 8. Amsterdam 1711.
- 10- Charles-Roux, F.: Les échelles de Syrie et de Palestine au XVIII^e siècle. Paris 1928. (Bibliothèque Archéologique et Historique.- Hrsg. bis 1945: Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban; Service des

- Antiquités et des Beaux-Arts. Hrsg. seit 1945:Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, Paris. X).
- 11- Chevallier, D.:Villes et travail en Syrie du XIX^e au XX^e siècle. Paris 1982.
 - 12- Danger, R.:Cours d'urbanisme:Technique des plans d'aménagement de villes. Paris 1933. [Aleppo:S. 254- 262, 282 - 292].
 - 13- David, J.C.:Alep, dégradation et tentatives actuelles de réadaptation des structures urbaines traditionnelles. Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris) 28 (1975), Damaskus 1977, 19- 50.
 - 14- David, J.C.:L'urbanisation en Syrie. Maghreb-Machrek 81 (1978), 40- 49.
 - 15- David, J.C.:Les quartiers anciens dans la croissance moderne de la ville d'Alep.- In:D. Chevallier (Hrsg.):L'espace social de la ville Arabe. Paris 1979, 135- 144. (Publications du département d'Islamologie de l'Universite de Paris-Sorbonne, VII). [1979a].
 - 16- David, J.C.:Evolution et déplacement des fonctions centrales à Alep aux XIX^e et XX^e siècles. Manuskript für das Colloquium "Les espaces sociaux de la ville arabe:histoire et mutations". Tunis, 12.- 18.3.1979. [1979b].
 - 17- David, J.C.:Alep.- In:A. Raymond (Hrsg.):La Syrie d'aujourd'hui. Paris 1980, 385-406.
 - 18- David, J.C.:Urbanisation spontanée et planification. Le faubourg ancien nord d'Alep (XV^e - XVIII^e siècle). Les cahiers de la recherche architecturale (Paris) 10/11 (April 1982), 14- 17. [1982a].
 - 19- David, J.C.:Le waqf d'Ipsir Pasa à Alep (1063/1653). Etude d'urbanisme historique. Damaskus 1982. (Publications du Institut Français d'études arabes de Damas). [1982 b]. [Manuskript konnte vor Drucklegung unseres Buches leider nicht eingesehen werden].
 - 20- David, J.C. und D. Hubert:Le dépérissement du hammam dans la ville:les cas d'Alep. Les cahiers de la recherche architecturale (Paris) 10/11 (April 1982), 62-73.

- 21- de Boucheman, A.: Une petite cité caravanière: Subné. Damaskus. O.J [1939]. (Documents d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas, Damaskus/Kairo, Tome VI).
- 22- de Tott, F., Baron: Mémoires du Baron de Tott sur les Turcs et les Tatares. Amsterdam 1785. (engl. Übersetzung 2 Bde., London 1789).
- 23- Dussaud, R.: Topographie historique de la Syrie antique et médiévale. Paris 1927. (Bibliothèque Archéologique et Historique.- Hrsg. bis 1945: Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban; Service des Antiquités et des Beaux-Arts. Hrsg. seit 1945: Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, Paris. IV).
- 24- Ecochard, M. und C. le Coeur: Les bains de Damas. Monographies architecturales. 2 Bde. Beirut 1942-1943.
- 25- Elisséeff, N.: Les monuments de Nur ad-Din. - In: Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris) 13 (1949-1951), 5-16.
- 26- Elisséeff, N.: Nur ad-Din. Un grand prince musulman de Syrie au temps des croisades (1118-1174). 3 Bde. Damaskus 1967.
- 27- Gaudefroy-Demombynes, M.: La Syrie à l'époque des Mamelouks d'après les auteurs arabes. Description géographique, économique et administrative. Paris 1923. (Bibliothèque Archéologique et Historique.- Hrsg. bis 1945: Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban; Service des Antiquités et des Beaux-Arts. Hrsg. seit 1945: Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, Paris. III).
- 28- Gaulmier, J.: Notes sur les toiles imprimées de Hama. Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris) 7-8 (1937-1938), 265-280.
- 29- Godard, Ch.: Alep: Essai de géographie urbaine et d'économie politique et sociale. Aleppo 1938.
- 30- Gutton, A.: Aménagement d'Alep (Programme et rapport justificatif de l'aménagement d'Alep). Paris 1954.
- 31- Guys, H.: Statistique du Pachalik d'Alep. Topographie, ... Marseille 1853.

- 32- Guys, H.: *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie*. Paris 1862.
- 33- Hamidé, A.-R.: *La ville d'Alep. Etude de géographie urbaine*. Paris 1959. [Thèse complémentaire Dr. ès Lettres Sorbonne].
- 34- Herzfeld, E.: *Matériaux pour un corpus inscriptionum Arabicarum. Deuxième partie: Syrie du Nord. Inscriptions et monuments d'Alep*. Kairo 1955. (Mémoires... Institut Français d'Archéologie Orientale au Caire, Tome 76-78).
- 35- Kévonian, K.: *Marchands arméniens au XVII^e siècle. A propos d'un livre arménien publié à Amsterdam en 1699*. *Cahiers du monde russe et soviétique* 16 (1975), 199-244.
- 36- Khachikian, L.: *Le registre d'un marchand arménien en Perse, en Inde et au Tibet (1682—1693)*. *Annales. Economies, Sociétés, Civilisations* (Paris) 22 (1967), 231-278.
- 37- Lombard, M.: *Etudes d'économie médiévale. III. Les textiles dans le Monde Musulman du VII^e au XII^e siècle*. Paris 1978. (Civilisations et Sociétés 61).
- 38- Longuenesse, E.: *La classe ouvrière en Syrie; une classe en formation*. Thèse 3^{ème} cycle Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales. Vervielf. Manusk. Paris 1977.
- 39- Longuenesse, E.: *La classe ouvrière au Proche-Orient: La Syrie*. *La Pensée*, No. 197 (1978), 120- 132.
- 40- Longuenesse, E.: *L'industrialisation et sa signification sociale*. In: A. Raymond (Hrsg.): *La Syrie d'aujourd'hui*. Paris 1980, 327-358.
- 41- Longuenesse, E.: *Travail et rapports de production en Syrie. Une enquête sur les travailleurs de la bonneterie à Damas*. *Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris)* 32-33 (1980-1981), Damaskus 1982, 161-200.
- 42- Lot, F.: *La fin du monde antique et le début du Moyen-Age*. Paris 1927.
- 43- Magalhães-Godinho, V.: *L'économie de l'empire Portugais aux XV^e et XVI^e siècles*. Paris 1969. (Ecole Pratique des Hautes Etudes, VI^e section, XXVI).

- 44- Mantran, R. und J. Sauvaget: Règlements fiscaux ottomans. Les provinces Syriennes. Beirut 1951. (Institut Français d'études arabes de Damas).
- 45- Mazloum, S.: L'ancienne canalisation d'eau d'Alep (Le Qanayé de Hailan). o. O., O.J. [Damaskus 1936]. (Documents d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas, Damaskus/Kairo, V).
- 46- Mouterde, R. und A. Poidebard: Le limes de Chalkis. Paris 1945. (Bibliothèque Archéologique et Historique.- Hrsg. bis 1945: Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban; Service des Antiquités et des Beaux-Arts. Hrsg. seit 1945: Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, Paris. XXXVIII).
- 47- Nasr, S.: Les travailleurs de l'industrie manufacturière au Machrek: Irak, Jordanie- Palestine, Liban, Syrie. Maghreb-Machrek 92 (1981), 7-24.
- 48- Olivier, G.A.: Voyage dans l'Empire Othoman, l'Egypte et la Perse. Bd. II. Paris 1804.
- 49- Raymond, A.: Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle. 2 Bde., Damaskus 1973, 1974. (Institut Français d'études arabes de Damas). [1973/74].
- 50- Raymond, A.: Signes urbains et étude de la population des grandes villes arabes à l'époque Ottomane. Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris) 27 (1974), Damaskus 1975, 183-193.
- 51- Raymond, A.: Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis à l'époque ottomane: Un 'indicateur' de croissance urbaine. Revue d'Hisroire maghrebine VII-VIII (Jan. 1977), 192-200.
- 52- Raymond, A.: La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes. Le cas du Caire, de Damas et d'Alep. Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée 27 (1979), 115-134.
- 53- Raymond, A.: Les grands waqfs et l'organisarion de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque Ottomane (XVI^e-XVII^e siècles). Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de

- Damas (Damaskus/Kairo/Paris) 31 (1979), Damaskus 1980, 113-128. [1980].
- 54- Reut, M.: La production de la soie à Herât. *Studia Iranica* 8 (1979), 107-116.
- 55- Rousseau, J.- L. [Jean Baptiste Louis Jacques]; Description succincte du Pachalyk d'Alep avec des renseignements précis... Alep, le 7. mars 1812. Handschriftl. Manusk., London School of Oriental and African Studies.
- 56- Sauvaget, J.: Deux sanctuaires chiïtes d'Alep. *Syria* 9 (1928), 224-237 und 320-327.
- 57- Sauvaget, J.: L'enceinte primitive de la ville d'Alep. In: *Mélanges de l'Institut Français d'études arabes de Damas*, Bd. I (1929), 133-159.- Auch in: *Institut Français de Damas (Hrsg.): Memorial Jean Sauvaget*. Bd. I, Damaskus 1954, 63-92.
- 58- Sauvaget, J.: Inventaire des monuments musulmans de la ville d'Alep. *Revue des Etudes Islamiques (Paris)* 5 (1931), 59-114.
- 59- Sauvaget, J.: "Les Perles choisies" d'Ibn Ach-Chihna. Matériaux pour servir à l'histoire de la ville d'Alep. Beirut 1933. (Mémoires de l'Institut Français d'études arabes de Damas, I).
- 60- Sauvaget, J.: Le plan de Laodicée-sur-Mer. *Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris)* 4 (1934), 81-114.- Auch in: *Institut Français de Damas (Hrsg.): Memorial Jean Sauvaget*. Bd. I, Damaskus 1954, 101-145.
- 61- Sauvaget, J.: L'architecture musulmane en Syrie. Ses caractères - son évolution. *Revue des Arts Asiatiques* 8 (1934), 19-51. [1934a].
- 62- Sauvaget, J.: Décrets mamelouks de Syrie. *Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris)* 3 (1934), 1-29. [1934b].
- 63- Sauvaget, J.: Alep au temps de Sayf ad-Dawla. Beirut 1936. (Mémoires de l'Institut Français d'études arabes de Damas).
- 64- Sauvaget, J.: Le "tell" d'Alep.- In: *Mélanges... R. Dussaud*, Paris 1939, 59-65. (Bibliothèque Archéologique et Historique.- Hrsg. bis 1945: Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban; Service des Antiquités et des Beaux-Arts.

- Hrsg. seit 1945: Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, Paris. Bd. 30).
- 65- Sauvaget, J.: *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne des origines au milieu du XIX^e siècle. 2 Bde. (texte, albuni), Paris 1941. (Bibliothèque Archéologique et Historique.- Hrsg. bis 1945: Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban; Service des Antiquités et des Beaux-Arts. Hrsg. seit 1945: Institut Français d'Archéologie de Beyrouth, Paris. Bd. 34).*
- 66- Sauvaget, J.: "Les trésors d'or" de Sibt Ibn al-Ajami. *Matériaux pour servir à l'histoire de la ville d'Alep, Tome II. Beirut 1950. (Institut Français d'études arabes de Damas).*
- 67- Sauvaget, J.: Halab.- In: *Enzycl. Isl., 2. Aufl., Bd. 3, 87- 92.*
- 68- Sourdel, D.: *Esquisse topographique d'Alep intra-muros à l'époque ayyoubide. Les Annales Archeol. de Syrie II (1952), 109-133.*
- 69- Svoronos, N. G.: *Le commerce de Salonique au XVIII^e siècle. Paris 1956.*
- 70- Svoronos, N. G.: *Les correspondances des Consuls de France comme source de l'histoire du Proche-Orient.- In: Actes du IV^e Congr. Intern, des Orientalistes. Paris 1949, 361-363.*
- 71- Svoronos, N.G.: *Salonique et Cavalla (1686-1792). Inventaire des correspondances des Consuls de France au Levant conservées aux archives nationales, publié sous la direction de J. Sauvaget, L. Bazin, F. Braudel, J. Deny et P. Lemerle, Bd. I. Paris 1951.*
- 72- *Syrie- Palestine-Iraq-Transjordanie. Les Guides Bleus. Paris 1932.*
- 73- Tate, J.: *Une waqfiyya Aleppine du XVIII^e siècle. La waqfiyya d'al-Hagg Müsa Aga al- Amiri. Schreibmasch. Manuskript o.J. [1981]. (Thèse troisième cycle Aix-en-Provence).*
- 74- Thoumin, R.: *Notes sur l'aménagement et la distribution des eaux à Damas et dans ca Ghoûta. Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/ Kairo/ Paris) 4 (1934), 1-26.*
- 75- Tresse, R.: *Irrigation dans la Ghoûta de Damas. Revue des Etudes Islamiques (Paris) 3 (1929), 459-573.*

- 76- van Berchem, M.: Jérusalem. Kairo 1949. (Matériaux pour un corpus inscriptionum Arabicarum. Deuxième partie. Syrie du Sud. T. III). (Mémoires ... Institut Français d'Archéologie Orientale au Caire, Tome 43-45).
- 77- Volney, C.F.: Voyage en Egypte et en Syrie, pendant les années 1783, 1784 et 1785. Tome 2,-Paris 1825. (Oeuvres de C.F. Volney, deuxième édition complète, Tome III).
- 78- Weulersse, J.: Antioche. Essai de géographie urbaine. Bulletin d'Etudes Orientales de l'Institut Français de Damas (Damaskus/Kairo/Paris) 4 (1934), 27-79.
- 79- Weulersse, J.: La primauté des cites dans l'économie Syrienne. - In: Comptes Rendus du Congrès International de Géographie Amsterdam 1938, Tome 2, Travaux de la Section III a. Leiden 1938, 233 - 239.
- 80- Wiet, G.: Les biographies du Manhal Safi. Kairo 1932.

ترجمة المراجع الفرنسية

- ١- عبد النور، أ: السكن والتركيب الاجتماعي في حلب في القرن السابع عشر الميلادي، بالاعتماد على المصادر العربية. بحث قُدّم للمشاركة في ندوة "الواقع الاجتماعي في المدينة العربية"، تونس، ١٢ - ١٨/٣/١٩٧٩م.
- ٢- عبد النور، أ: مقدمة في التاريخ العمراني لسوريا العثمانية (من القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر) بيروت ١٩٨٢م. (منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، العدد ٢٥).
- ٣- مؤلف مجهول: وصف لمدينة حلب (يعود إلى عام ١٥٥٦م) موجود ضمن مذكرات رحلة السيد آرامون التي قام بنشرها م. ش. شيفر في جنيف/سويسرا ١٩٧٠م.
- ٤- باتشويبا، ك. و دافيد، ج. ك: تنظيم المدينة القديمة في حلب. المجلة المعمارية الفرنسية، العدد ١٦٩ (١٩٧٣م).
- ٥- باربيه دو بوكاج، ج. ج: دراسة للخارطة العامة لباشاويات بغداد وأورفا وحلب. ودراسة لمخطط حلب المعد من قبل م. روسو. في: مجموعة أسفار وذكريات التي قامت بنشرها الجمعية الجغرافية، ج ٢، باريس / فرنسا ١٨٢٥م. (ضمن هذا الجزء وعلى الصفحات ٢١٨ - ٢٤٤ هناك وصفاً لمدينة حلب).
- ٦- باركان، أو، ل: بعض الملاحظات حول التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمدن العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. في: أرشفة مؤسسة "جان بودان"، ج ٧، ق ٢، بروكسل / بلجيكا ١٩٥٥م.
- ٧- برودل، ف: الحضارة والاقتصاد والنظام الرأسمالي ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، ج ٢: أسس المبادلات، باريس / فرنسا ١٩٧٩م.
- ٨- كاهن، ك: سوريا الشمالية في عهد الصليبيين وإمارة أنطاكية، باريس / فرنسا

١٩٤٠م. (المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، المكتبة الشرقية،

ج ١).

٩- شاردان، ج: رحلات إلى بلاد فارس وإلى أماكن أخرى من الشرق، ج ٨،
أمستردام / هولندا ١٧١١م.

١٠- شارل رو، ج: المقاييس المعتمدة في سوريا وفلسطين في القرن الثامن عشر.

باريس / فرنسا ١٩٢٨م. (مكتبة الآثار والتاريخ، الناشر حتى عام

١٩٤٥م: الوكالة العليا لفرنسا في سوريا ولبنان، قسم الآثار والفنون. الناشر

منذ عام ١٩٤٥: المعهد الفرنسي للآثار في بيروت، ج ١٠).

١١- شيفالبييه، د: مدن وعمل في سوريا ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين،

باريس / فرنسا ١٩٨٢م.

١٢- دانجيه، ر: أبحاث في تخطيط المدن. تقنية المخططات التنظيمية للمدن.

باريس/فرنسا ١٩٣٣م. (فيما يخص حلب انظر ص ٢٥٤ - ٢٦٢، ٢٨٢ -

٢٩٢).

١٣- دافيد، ج. ك: حلب. التدهور والاحتطاط والمحاولات الراهنة لإعادة تنظيم

البنية العمرانية التقليدية، مجلة الدراسات الشرقية التي يصدرها المعهد

الفرنسي في دمشق، العدد ٢٨ (١٩٧٥م).

١٤- دافيد، ج. ك: تخطيط المدن في سوريا. مجلة المغرب والشرق، العدد ٨١

(١٩٧٨م).

١٥- دافيد، ج. ك: الأحياء القديمة في سياق التطور العمراني الحديث لمدينة حلب.

في: شيفالبييه، د. (ناشر): المجتمع في المدينة العربية، باريس / فرنسا

١٩٧٩م. (منشورات قسم الدراسات الإسلامية في جامعة السوربون/فرنسا).

١٦- دافيد، ج. ك: تطور الفعاليات المركزية ونموها وتبدل مواقعها في حلب ما بين

القرنين التاسع عشر والعشرين. بحث مقدم للمشاركة في ندوة "الواقع

- الاجتماعي في المدينة العربية - تاريخ وتحولات التي انعقدت في تونس ما بين ١٢-١٨/٣-١٩٧٩م.
- ١٧- دافيد، ج. ك: حلب. مقال في ريمون أ. (ناشر): سوريا اليوم، باريس / فرنسا ١٩٨٠م.
- ١٨- دافيد، ج. ك: العمران الطوي والتنظيم. الضاحية الشمالية القديمة في حلب ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، سلسلة البحوث المعمارية (باريس)، العدد ١٠-١١ (١٩٨٢م).
- ١٩- دافيد، ج. ك: وقف إيشير باشا في حلب ما بين عامي ١٠٦٣ و١٠٦٥م. دراسة عمرانية تاريخية. دمشق ١٩٨٢م. منشورات المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق.
- ٢٠- دافيد، ج. ك. وهوبرت، د: تداعي الحمامات في المدينة: حالة مدينة حلب. سلسلة البحوث المعمارية (باريس)، العدد ١٠-١١ (١٩٨٢م).
- ٢١- دو بوخه مان: مدينة صغيرة متنقلة، دمشق ١٩٣٩م. وثائق الدراسات الشرقية في المعهد الفرنسي بدمشق، ج ٦.
- ٢٢- دو توت، ف: ذكريات "البارون دي توت في البحث عن الأتراك والتتار". امستردام / هولندا ١٧٨٥م. (هناك ترجمة إنكليزية صدرت في لندن عام ١٧٨٩م).
- ٢٣- دوساد، ر: الطبوغرافيا التاريخية لسوريا القديمة ولسوريا العصور الوسطى، باريس / فرنسا ١٩٢٧م. (مكتبة الآثار والتاريخ، الناشر حتى عام ١٩٤٥م: الوكالة العليا لفرنسا في سوريا ولبنان، قسم الآثار والفنون. الناشر منذ عام ١٩٤٥: المعهد الفرنسي للآثار في بيروت، ج ٤).
- ٢٤- إيكوشار، ر. و لو كور، ك: حمامات دمشق. دراسات معمارية. جزآن، بيروت ١٩٤٢ - ١٩٤٣م.

- ٢٥- إيسيف، ن: أوابد نور الدين. في:مجلة الدراسات الشرقية التي تصدر عن المعهد الفرنسي في دمشق، العدد ١٣ (١٩٤٩ - ١٩٥١م).
- ٢٦- إيسيف، ن:نور الدين - أمير مسلم في سوريا أيام الصليبيين (١١١٨ - ١١٧٤م)، ٣ أجزاء، دمشق ١٩٦٧م.
- ٢٧- غودوفروا - ديموبين، م:سوريا أيام المماليك حسب ما ورد في المراجع العربية. وصف ودراسات جغرافية واقتصادية وإدارية. باريس / فرنسا ١٩٣٣م. (مكتبة الآثار والتاريخ، الناشر حتى عام ١٩٤٥م:الوكالة العليا لفرنسا في سوريا ولبنان، قسم الآثار والفنون. الناشر منذ عام ١٩٤٥:المعهد الفرنسي للآثار في بيروت، ج ١٠).
- ٢٨- غولميه، ج:ملاحظات حول الكتان الحموي، مجلة الدراسات الشرقية التي تصدر عن المعهد الفرنسي في دمشق، العدد ٧-٨ (١٩٣٧ - ١٩٣٨م).
- ٢٩- غودار، ش:حلب. تجارب ودراسات حول جغرافية العمران والسياسة الاقتصادية والاجتماعية. حلب ١٩٣٨م.
- ٣٠- غوتون، أ. تنظيم مدينة حلب (البرنامج التخطيطي والتقارير المعدة حول تنظيم المدينة)، باريس / فرنسا ١٩٥٤م.
- ٣١- غوز، ه:الدراسات الإحصائية حول باشاوية حلب. طبوغرافيا و... مرسيليا/فرنسا ١٨٥٣م.
- ٣٢- غيز، ه:دراسات حول الوضع السياسي والتجاري في سوريا، باريس/فرنسا ١٨٦٢م.
- ٣٣- حميدة، ع:مدينة حلب. دراسة جغرافية عمرانية، باريس / فرنسا ١٩٥٩م. (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإنسانية من جامعة السوربون / فرنسا).
- ٣٤- هرتزفليد، ا:المعلومات الأساسية اللازمة لإعداد موسوعة حول الكتابات العربية القديمة. ج ٢:سوريا الشمالية، وصف لحلب وآثارها، القاهرة

- ١٩٥٥ م. (إصدار المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة).
- ٣٥- كيفونيان، ك: باشع أرمني في القرن السابع عشر. كتاب باللغة الأرمنية نشر في أمستردام / هولندا ١٩٦٦ م. دراسات حول العالم الروسي السوفياتي، العدد ١٦ (١٩٧٥ م).
- ٣٦- خاجيكيان، ل: سجلات باتع أرمني في فارس والهند والتيبنت (١٦٨٢ - ١٦٩٣ م). دراسات حضارية وإجتماعية واقتصادية (حولية تصدر في باريس)، العدد ٢٢ (١٩٦٧ م).
- ٣٧- لومبارد، م: دراسات اقتصادية في القرون الوسطى. ج ٣: العالم الإسلامي ما بين القرنين السابع والثاني عشر الميلاديين، باريس / فرنسا ١٩٧٨ م.
- ٣٨- لونغونيس، إ: الطبقة العاملة في سوريا. طبقة قيد التشكيل. أطروحة مقدمة إلى معهد الدراسات العليا للعلوم الإجتماعية، باريس / فرنسا ١٩٧٧ م.
- ٣٩- لونغونيس، إ: الطبقة العاملة في الشرق الأوسط: سوريا - مجلة الهدف، العدد ١٩٧ (١٩٧٨ م).
- ٤٠- لونغونيس، إ: الصناعة وآثارها الاجتماعية. في: ريمون، أ. (ناشر): سوريا اليوم، باريس / فرنسا ١٩٨٠ م.
- ٤١- لونغونيس، إ: العمل والعلاقات الإنتاجية في سوريا، إحصاءات عن عمال النسيج في دمشق، مجلة الدراسات الشرقية التي تصدر عن المعهد الفرنسي في دمشق، العدد ٣٢-٣٣ (١٩٨٠ - ١٩٨١ م).
- ٤٢- لوت، ف: نهاية العصور القديمة وبداية حقبة القرون الوسطى، باريس/فرنسا ١٩٢٧ م.
- ٤٣- ماغاليس - غودينو، ف: الاقتصاد في الامبراطورية البرتغالية ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، باريس / فرنسا ١٩٦٩ م. (مدرسة الدراسات العليا، ق ٦، رقم ٢٦).

- ٤٤- ماتران، ر. و سوفاجيه، ج: القواتين المالبة العثمانية في المحافظات السورية، بيروت ١٩٥١م. (المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، المكتبة الشرقية، ج ١).
- ٤٥- مظلوم، ص: شبكة المياه القديمة في حلب (قناة حيلان)، دمشق ١٩٣٦م. وثائق الدراسات الشرقية في المعهد الفرنسي بدمشق، ج ٥.
- ٤٦- موترد، ر. و بوادوبارد، أ: مبارد "شالكيس"، باريس / فرنسا ١٩٤٥م. (مكتبة الآثار والتاريخ، الناشر حتى عام ١٩٤٥م: الوكالة العليا لفرنسا في سوريا ولبنان، قسم الآثار والفنون. الناشر منذ عام ١٩٤٥م: المعهد الفرنسي للآثار في بيروت، ج ٣٨).
- ٤٧- نصر، س: عمال النسيج في المشرق: في العراق والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا. مجلة مغرب مشرق، العدد ٩٢ (١٩٨١م).
- ٤٨- أوليفيه، ج. أ: أسفار إلى الدولة العثمانية، إلى مصر وبلاد فارس. ج ٢، باريس / فرنسا ١٨٠٤م.
- ٤٩- ريمون، أ: الحرفيون والتجار في القاهرة إبان القرن الثامن عشر، جزآن، دمشق ١٩٧٣م. (المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، المكتبة الشرقية، ج ١).
- ٥٠- ريمون، أ: الدلائل العمرانية ودراسة السكان في المدن الكبرى في عهد الدولة العثمانية. وثائق الدراسات الشرقية في المعهد الفرنسي بدمشق، ج ٦.
- ٥١- ريمون، أ: تبدل مواقع الدباغات في حلب والقاهرة وتونس في عهد العثمانيين كمؤشر للنمو العمراني، مجلة التاريخ المغربي، العدد ٧-٨ (١٩٧٧م).
- ٥٢- ريمون، أ: الاحتلال العثماني ونمو المدن العربية الكبرى. حالة القاهرة ودمشق وحلب. مجلة الغرب الإسلامي والمتوسطي، العدد ٢٧ (١٩٧٩م).
- ٥٣- ريمون، أ: الأوقاف الكبيرة وتنظيم الفراغ العمراني في حلب والقاهرة أيام

- العثمانيين (القرنين السادس عشر والسابع عشر). نشرة الدراسات الشرقية، المعهد الفرنسي في دمشق. العدد ٣١ (١٩٧٩م).
- ٥٤- رويت، م: إنتاج الحرير في هراة، مجلة دراسات إيرانية، العدد ٨ (١٩٧٩م).
- ٥٥- روسو، ج. ل: لويز جاك و جان باتيست. وصف مختصر للباشاوية في حلب مع معلومات دقيقة ... حلب في ٧ آذار ١٨١٢م. مخطوطة غير منشورة محفوظة في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن.
- ٥٦- سوفاجيه، ج: محرابان للشيعنة في حلب. مجلة سوريا العدد ٩ (١٩٢٨م).
- ٥٧- سوفاجيه، ج: أقدم سور لمدينة حلب، في: المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، ج ١، ١٩٢٩م. أيضاً في: مذكرات جان سوفاجيه في المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق. ج ١، ١٩٥٤م.
- ٥٨- سوفاجيه، ج: جرد المعالم الإسلامية في مدينة حلب، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٥، باريس / فرنسا ١٩٣١م.
- ٥٩- سوفاجيه، ج: الدر المنتخب في تاريخ حلب لابن الشحنة. بيروت ١٩٣٣م. (مخطوطات المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، ق ١).
- ٦٠- سوفاجيه، ج: مخطط اللانقية، وثائق الدراسات الشرقية في المعهد الفرنسي بدمشق، ج ٤ (١٩٣٤م). أيضاً في مذكرات جان سوفاجيه في المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق. ج ١، ١٩٥٤م.
- ٦١- سوفاجيه، ج: العمارة الإسلامية في سوريا. مواصفاتها وتطورها. مجلة الفنون الآسيوية، العدد ٨ (١٩٣٤م).
- ٦٢- سوفاجيه، ج: الرنوك المملوكية في سوريا، مجلة الدراسات الشرقية التي يصدرها المعهد الفرنسي في دمشق، العدد ٣ (١٩٣٤م).
- ٦٣- سوفاجيه، ج: حلب في عهد سيف الدولة الحمداني، بيروت ١٩٣٦م. (المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، المكتبة الشرقية، ج ١).

٦٤- سوفاجيه، ج: "التل" في حلب. في: دوساد، ر: باريس / فرنسا ١٩٣٩م. (مكتبة الآثار والتاريخ، الناشر حتى عام ١٩٤٥م: الوكالة العليا لفرنسا في سوريا ولبنان، قسم الآثار والفنون. الناشر منذ عام ١٩٤٥: المعهد الفرنسي للآثار في بيروت، ج ٣٠).

٦٥- سوفاجيه، ج: حلب. تجربة نمو وتطور مدينة سورية كبيرة قائمة منذ القديم في منتصف القرن التاسع عشر، ج ٢، باريس / فرنسا ١٩٤١م. (مكتبة الآثار والتاريخ، الناشر حتى عام ١٩٤٥م: الوكالة العليا لفرنسا في سوريا ولبنان، قسم الآثار والفنون. الناشر منذ عام ١٩٤٥: المعهد الفرنسي للآثار في بيروت، ج ٣٤).

٦٦- سوفاجيه، ج: كنوز الذهب نسيب ابن العجمي: معلومات هامة حول مدينة حلب، ج ٢، بيروت ١٩٥٠م. (المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق، المكتبة الشرقية، ج ١).

٦٧- سوفاجيه، ج: حلب في الموسوعة الإسلامية، ط ٢، ج ٣.

٦٨- سورديل، د: دراسة طبوغرافية حول حلب داخل الأسوار إبان العهد الأيوبي. الحوليات الأثرية السورية، ج ٢، ١٩٥٢م.

٦٩- سفورونو، ن. ج: مراسلات قناصل فرنسا كمصدر تاريخي عن الشرق الأوسط. وثائق المؤتمر الحادي والعشرين للمهتمين بشؤون الشرق. باريس/فرنسا ١٩٤٩م.

٧٠- سفورونو، ن. ج: سالونيك وكافالا (ما بين عامي ١٦٨٦ و ١٧٩٢م). جرد مراسلات قناصل فرنسا في المشرق والمحفوظة في الأرشيف الوطني في فرنسا والمنشورة تحت إشراف ج. سوفاجيه وف. برودل وآخرون في باريس/فرنسا ١٩٥١م.

٧١- سفورونو، ن. ج: تجارة سالونيك في القرن الثامن عشر،

باريس/فرنسا ١٩٥٦م.

٧٢- سوريا وفلسطين والعراق والأردن: الكتب الزرقاء - دليل سياحي،

باريس/فرنسا ١٩٣٢م.

٧٣- تات، ج: وقفية حلبية من القرن الثامن عشر. وقفية الحاج موسى آغا

الأميري، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة وغير منشورة (معدة على الأغلب

في عام ١٩٨١م). أطروحة دكتوراه في فرنسا.

٧٤- تومين، ر: ملاحظات حول التنظيم العمراني وتوزيع المياه في دمشق

وغوطتها. مجلة الدراسات الشرقية التي يصدرها المعهد الفرنسي في دمشق،

العدد ٤ (١٩٣٤م).

٧٥- تريس، ر: ري غوطة دمشق. مجلة الدراسات الإسلامية، (باريس / فرنسا)

العدد ٣ (١٩٢٩م).

٧٦- فون برشيم، م: القدس. القاهرة ١٩٤٩م. من بين المعلومات الأساسية اللازمة

لإعداد موسوعة حول الكتابات العربية القديمة من إعداد أ. هرتزفيلد. (إصدار

المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة).

٧٧- فولني، س. ف: أسفار إلى مصر وسوريا خلال الأعوام ١٧٨٣ - ١٧٨٤ -

١٧٨٥م، ج ٢، باريس / فرنسا ١٨٢٥م. (أعمال فولني الكاملة، ط ٢، ج ٣).

٧٨- ويلرس، ج: أنطاكية. دراسة جغرافية عمرانية. مجلة الدراسات الشرقية التي

يصدرها المعهد الفرنسي في دمشق، العدد ٤ (١٩٣٤م).

٧٩- ويلرس، ج: أهمية المدن في الاقتصاد السوري. في: أبحاث المؤتمر الجغرافي

الدولي. أمستردام/ هولندا ١٩٣٨م.

٨٠- فيت، ج: سيرة "المنهل الصافي" القاهرة ١٩٣٢م.

فهرس هجائي بالأماكن والأعلام والمحلات السكنية

فهرس الأقاليم والدول والممالك

فهرس القارات والبلدان والمدن

فهرس المحيطات والأنهار

فهرس الأقوام واتباع الديانات والملل

فهرس أعلام العرب والمسلمون

فهرس الأعلام العجم والأجانب

فهرس المدينة القديمة في حلب والمحلات السكنية

فهرس القصبات والدروب والأزقة

والجادات والجسور

فهرس المنشآت الدفاعية

فهرس المنشآت الدينية

فهرس المنشآت الاقتصادية

فهرس المنشآت الخدمية

فهرس المرافق العامة والدور المميزة

فهرس الأحداث والعصور التاريخية

٨	الشرق الأوسط
٣١٥	الشرق القديم
١٢، ١٧، ١٤، ١٥٩، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٦، ١٢٢، ٣٧٨، ٣٢٢، ٤٤٣	العالم الإسلامي
٢١	العالم العربي
٢٦	العالم القديم
١١، ١٢، ٢٣، ٣٢، ١٢٧، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ٦٠١	غرب
١١، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢	مشرق
٨، ١٤، ٦٢٢	الهلال الخصيب
٥٩٧	إمبراطورية نيكايا
١٤، ٩٠، ١٩٧، ٥٨١	بلاد الشام
١٢٧، ١٢٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٩١، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٢، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٨، ٦٨٤، ٦٤٥، ٦٥١، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٨، ٦٨٤، ٦٨٦، ٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٧، ٧٩٧، ٨١٤، ٨١٥، ١٩٧، ٦١	بلاد الرافدين
٢٥، ٦٠٧، ٦٧١	الجزيرة (شرفى بلاد الرافدين)
١٩١	تركستان
١٤، ٣٣، ٣٤، ٣٥	خراسان
١٢٩، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٤، ١٧١، ١٨٠، ٣٠٨، ٤٠٧، ٧٥١، ٨٥١	شرق المتوسط
١٥، ١٢، ١٢٠، ٢٠٨، ٦٠١، ٦٠٦، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٨، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٩، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٨	شمالي أوروبا
١٠٩، ١٢٩، ٦٤٥، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٧٩٧، ٨١٥	الروس
١٢٢، ٦٤٠	تركستان
٩١	لواء إسكندرون
٦١١	مملكة يهل
	مملكة هابسبورغ
	فهرس القفرات والبلدان والمدن
٣، ١٤، ١٥، ٢٥، ٣٥، ١٨٣، ٢٨٥، ٥٨٩، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٥، ٦١٧، ٦٢١، ٦٢٦، ٦٧٢، ٦٩٥	آسيا
٨، ١٨٥، ١٩٦، ٥٨٩، ٦٢٦، ٦٤٣، ٨٠٤	أفغانستان
٥٩١، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٩، ٦٦٥	بلخ
٥٩١، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٩، ٦٤٣، ٦٦٥	قندهار
٥٩١، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٩، ٦٦٥	كابل
١٨٥، ٢٧٦، ٤٩٦، ٥٩١، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٩، ٦٦٥، ٨٠٤	هراة (هرات، هيرات)

١٠٦	١٦٦٥	١٦٤٣	١٦٢٨	١٦٠٩	١٦٠٢	١٦٠٠	١٥٩٣	١٥٩١	كرمان
									ملكو
									مشهد
									هرمز
									هندان
									يزد
									پاکستان
									اسماعیل خان (دیورا)
									پوشاور
									شیکارپور
									لاہور
									نہیال
									کشمیر
									مجموعۃ الدول الممنقلة
									آذربایجان
									آستراخان
									ارمینیا
									جولفا
									بریلان
									لوزبکستان
									بخاری
									خوافند
									خیره
									سمرقند
									بلخند
									مرو
									لوکراتیا
									جزیرۃ القمر
									سیواسنبول
									کیوف
									جورجیا
									تالیسی
									پانچوم
									روسیا
									آرخانگلسک
									آزوف
									جبال القوقاز

٤٣	موسكو
٤٣	لوشارود
٤٣	روسيا البيضاء
٤٣	فوتيسك
٤٣	لاتفيا
٤٣	ليبيا
٤٤	تركيا
٤٤	٢٠٩
٤٤	٢٢٤
٤٤	٢٣٠
٤٤	٢٣٩
٤٤	٢٤٠
٤٤	٢٤٤
٤٤	٢٤٥
٤٤	٢٤٦
٤٤	٢٤٧
٤٤	٢٤٨
٤٤	٢٤٩
٤٤	٢٥٠
٤٤	٢٥١
٤٤	٢٥٢
٤٤	٢٥٣
٤٤	٢٥٤
٤٤	٢٥٥
٤٤	٢٥٦
٤٤	٢٥٧
٤٤	٢٥٨
٤٤	٢٥٩
٤٤	٢٦٠
٤٤	٢٦١
٤٤	٢٦٢
٤٤	٢٦٣
٤٤	٢٦٤
٤٤	٢٦٥
٤٤	٢٦٦
٤٤	٢٦٧
٤٤	٢٦٨
٤٤	٢٦٩
٤٤	٢٧٠
٤٤	٢٧١
٤٤	٢٧٢
٤٤	٢٧٣
٤٤	٢٧٤
٤٤	٢٧٥
٤٤	٢٧٦
٤٤	٢٧٧
٤٤	٢٧٨
٤٤	٢٧٩
٤٤	٢٨٠
٤٤	٢٨١
٤٤	٢٨٢
٤٤	٢٨٣
٤٤	٢٨٤
٤٤	٢٨٥
٤٤	٢٨٦
٤٤	٢٨٧
٤٤	٢٨٨
٤٤	٢٨٩
٤٤	٢٩٠
٤٤	٢٩١
٤٤	٢٩٢
٤٤	٢٩٣
٤٤	٢٩٤
٤٤	٢٩٥
٤٤	٢٩٦
٤٤	٢٩٧
٤٤	٢٩٨
٤٤	٢٩٩
٤٤	٣٠٠
٤٤	٣٠١
٤٤	٣٠٢
٤٤	٣٠٣
٤٤	٣٠٤
٤٤	٣٠٥
٤٤	٣٠٦
٤٤	٣٠٧
٤٤	٣٠٨
٤٤	٣٠٩
٤٤	٣١٠
٤٤	٣١١
٤٤	٣١٢
٤٤	٣١٣
٤٤	٣١٤
٤٤	٣١٥
٤٤	٣١٦
٤٤	٣١٧
٤٤	٣١٨
٤٤	٣١٩
٤٤	٣٢٠
٤٤	٣٢١
٤٤	٣٢٢
٤٤	٣٢٣
٤٤	٣٢٤
٤٤	٣٢٥
٤٤	٣٢٦
٤٤	٣٢٧
٤٤	٣٢٨
٤٤	٣٢٩
٤٤	٣٣٠
٤٤	٣٣١
٤٤	٣٣٢
٤٤	٣٣٣
٤٤	٣٣٤
٤٤	٣٣٥
٤٤	٣٣٦
٤٤	٣٣٧
٤٤	٣٣٨
٤٤	٣٣٩
٤٤	٣٤٠
٤٤	٣٤١
٤٤	٣٤٢
٤٤	٣٤٣
٤٤	٣٤٤
٤٤	٣٤٥
٤٤	٣٤٦
٤٤	٣٤٧
٤٤	٣٤٨
٤٤	٣٤٩
٤٤	٣٥٠
٤٤	٣٥١
٤٤	٣٥٢
٤٤	٣٥٣
٤٤	٣٥٤
٤٤	٣٥٥
٤٤	٣٥٦
٤٤	٣٥٧
٤٤	٣٥٨
٤٤	٣٥٩
٤٤	٣٦٠
٤٤	٣٦١
٤٤	٣٦٢
٤٤	٣٦٣
٤٤	٣٦٤
٤٤	٣٦٥
٤٤	٣٦٦
٤٤	٣٦٧
٤٤	٣٦٨
٤٤	٣٦٩
٤٤	٣٧٠
٤٤	٣٧١
٤٤	٣٧٢
٤٤	٣٧٣
٤٤	٣٧٤
٤٤	٣٧٥
٤٤	٣٧٦
٤٤	٣٧٧
٤٤	٣٧٨
٤٤	٣٧٩
٤٤	٣٨٠
٤٤	٣٨١
٤٤	٣٨٢
٤٤	٣٨٣
٤٤	٣٨٤
٤٤	٣٨٥
٤٤	٣٨٦
٤٤	٣٨٧
٤٤	٣٨٨
٤٤	٣٨٩
٤٤	٣٩٠
٤٤	٣٩١
٤٤	٣٩٢
٤٤	٣٩٣
٤٤	٣٩٤
٤٤	٣٩٥
٤٤	٣٩٦
٤٤	٣٩٧
٤٤	٣٩٨
٤٤	٣٩٩
٤٤	٤٠٠
٤٤	٤٠١
٤٤	٤٠٢
٤٤	٤٠٣
٤٤	٤٠٤
٤٤	٤٠٥
٤٤	٤٠٦
٤٤	٤٠٧
٤٤	٤٠٨
٤٤	٤٠٩
٤٤	٤١٠
٤٤	٤١١
٤٤	٤١٢
٤٤	٤١٣
٤٤	٤١٤
٤٤	٤١٥
٤٤	٤١٦
٤٤	٤١٧
٤٤	٤١٨
٤٤	٤١٩
٤٤	٤٢٠
٤٤	٤٢١
٤٤	٤٢٢
٤٤	٤٢٣
٤٤	٤٢٤
٤٤	٤٢٥
٤٤	٤٢٦
٤٤	٤٢٧
٤٤	٤٢٨
٤٤	٤٢٩
٤٤	٤٣٠
٤٤	٤٣١
٤٤	٤٣٢
٤٤	٤٣٣
٤٤	٤٣٤
٤٤	٤٣٥
٤٤	٤٣٦
٤٤	٤٣٧
٤٤	٤٣٨
٤٤	٤٣٩
٤٤	٤٤٠
٤٤	٤٤١
٤٤	٤٤٢
٤٤	٤٤٣
٤٤	٤٤٤
٤٤	٤٤٥
٤٤	٤٤٦
٤٤	٤٤٧
٤٤	٤٤٨
٤٤	٤٤٩
٤٤	٤٥٠
٤٤	٤٥١
٤٤	٤٥٢
٤٤	٤٥٣
٤٤	٤٥٤
٤٤	٤٥٥
٤٤	٤٥٦
٤٤	٤٥٧
٤٤	٤٥٨
٤٤	٤٥٩
٤٤	٤٦٠
٤٤	٤٦١
٤٤	٤٦٢
٤٤	٤٦٣
٤٤	٤٦٤
٤٤	٤٦٥
٤٤	٤٦٦
٤٤	٤٦٧
٤٤	٤٦٨
٤٤	٤٦٩
٤٤	٤٧٠
٤٤	٤٧١
٤٤	٤٧٢
٤٤	٤٧٣
٤٤	٤٧٤
٤٤	٤٧٥
٤٤	٤٧٦
٤٤	٤٧٧
٤٤	٤٧٨
٤٤	٤٧٩
٤٤	٤٨٠
٤٤	٤٨١
٤٤	٤٨٢
٤٤	٤٨٣
٤٤	٤٨٤
٤٤	٤٨٥
٤٤	٤٨٦
٤٤	٤٨٧
٤٤	٤٨٨
٤٤	٤٨٩
٤٤	٤٩٠
٤٤	٤٩١
٤٤	٤٩٢
٤٤	٤٩٣
٤٤	٤٩٤
٤٤	٤٩٥
٤٤	٤٩٦
٤٤	٤٩٧
٤٤	٤٩٨
٤٤	٤٩٩
٤٤	٥٠٠

٤٣	١٤١٨	١٧٥	١٨٤	٥٨٨	٥٩١	٥٩٣	٦٠٠	٦٠٢	٦٠٩	٦٤٠	٦٦٠	بورصة
										٦٦٥		
										١٤٨		بلاط بورصة
										٣٤٨	٦٤٠	بيسان
										٦٤٠		بيسان
										٦٣٩	٦٤٠	ترقات (توقات)
										٦٣٩		حصن منصور (إبي بامن)
										٦٨٤		نجوينيليد
										٤٢	٥٨٨	ديار بكر
										٦٦٥	٦٦٥	
										٧٨٥	٦٦٠	
										٦٦٥	٦٦٧	صوامس
										٦٦٥	٦٦٥	صمصون
										٦٧٥	٦٧٤	طرايزون
										٤٣	٥٨٨	
										٥٩٩	٥٩٨	
										٦٨٤	٦٧٥	
										٦٦٨		ميناء طرايزون
										٦٨٠		طرصوس
										٣٤٣	٥٨٨	خازي حنقلب
										٦٨٧	٦٨٠	قوانه
										٦٦٥	٦٠٩	قوصرية
										٤٢	٦٤٠	كلس
										٦٣٩		كيليغيا
										٦٤٠	٦٤٠	ماردين
										٦٨٢	٦٨١	مرسين
										٦٧٤	٦٧٥	مرعش
										٦٩٠	٦٨٠	ملاطية
										٦٣٩	٦٦٠	مولت
										٣١٩		نصيبين
										٦٨١		وان
										١٠٦٨٤	٦٧١	المشرق العربي
												الأردن
										٨٠١	٧١٤	صان
										٢٣		قعرق
										٤٧	٦٢	
										١٠٣	٩١	
										٣٦٢	٥٧٨	
										٦٦٨	٦٦٣	
										٦٦٣	٦٦٣	
										٦٧١	٦٧٢	
										٦٩١	٦٧٨	
										٧٩٩	٨١٧	
										٨٠١		
										٦٩٠		أربيل
										٤٨	٣٦٢	البصرة
										٥٨٨	٥٧٨	
										٥٩١	٥٩٣	
										٦٠٠	٦٠٢	
										٦٠٨	٦٠٨	
										٦٠٩	٦٠٨	
										٦٦٥	٦٦٥	
										٦٧٤	٦٧٤	
										٦٩١	٦٩١	
										٧٨٥	٧٨٥	
										٧٩٨		

٦٩.	المسلماتية
٤٧، ٤٧، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ١٩٧، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠٢	الموصل
٦٠٩، ٦٢٠، ٦٤٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٨٠، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٣، ٨١١	
٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٥، ٤٢، ٤٨، ٤٩، ١١٨، ١٥٦، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٠٨، ٢٠٨	بغداد
٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٥، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٧	
٦٣٨، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٥، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٦٩	
٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٠، ٦٩٤، ٦٩٩، ٧٣٣، ٧٨٥، ٨١١	
٧٧٣	بغداد
٦٠	سمرقند
٥٠	سنجر
٦٣٢	كربلاء
٦٩٠	كركوك
٣، ٥، ٨، ١١، ١٤، ١٦، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٤١، ٤٥، ٤٧	سوريا
٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٢، ٦٦، ٧٣، ٩١، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٨، ١٣٨، ١٣٩	
١٤٧، ١٦١، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠	
٢٨٠، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٦، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٣٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٥٧٥	
٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٦، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٩، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٦	
٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٤، ٦٤٥	
٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٥، ٦٦٥، ٦٦٥، ٦٦٥، ٦٦٦	
٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٦، ٦٨٨، ٦٨٩	
٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٥، ٦٩٦، ٧١١، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٣٣، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٣	
٧٩٤، ٧٩٦، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤	
٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨	
٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٦٠، ٨٦٢، ٨٦٥	
٢٩٧	أرمناز
٣٤٣	اعزاز
٢٠٦، ٣١٨، ٣١٩	ألمانيا
٣٧٨	البنية السورية
٣٤٣	الجوهر
٢٠٣	الرسالة
٦٤٠، ٦٣٩	الساحل السوري
٧٩٥	السيرة
٦٣٢	الصحراء السورية
٤٣، ٣١٨، ٥٩٥، ٦٤٦، ٦٨٠، ٨٦٠	الثقافة
٦٢٨، ٦٥٢، ٧٩٣	تكملة
٢٠٥	جبل الحصن
٣٤٣	جبل سمعان

جبل شیبہ
جلاب
حلم
طہ

۲۰۰
۲۴۹
۳۵۳
۱۷۸ ۱۷۶ ۱۷۵ ۱۷۴ ۱۷۳ ۱۷۲ ۱۷۱ ۱۷۰ ۱۶۹ ۱۶۸ ۱۶۷ ۱۶۶ ۱۶۵ ۱۶۴ ۱۶۳ ۱۶۲ ۱۶۱ ۱۶۰ ۱۵۹ ۱۵۸ ۱۵۷ ۱۵۶ ۱۵۵ ۱۵۴ ۱۵۳ ۱۵۲ ۱۵۱ ۱۵۰ ۱۴۹ ۱۴۸ ۱۴۷ ۱۴۶ ۱۴۵ ۱۴۴ ۱۴۳ ۱۴۲ ۱۴۱ ۱۴۰ ۱۳۹ ۱۳۸ ۱۳۷ ۱۳۶ ۱۳۵ ۱۳۴ ۱۳۳ ۱۳۲ ۱۳۱ ۱۳۰ ۱۲۹ ۱۲۸ ۱۲۷ ۱۲۶ ۱۲۵ ۱۲۴ ۱۲۳ ۱۲۲ ۱۲۱ ۱۲۰ ۱۱۹ ۱۱۸ ۱۱۷ ۱۱۶ ۱۱۵ ۱۱۴ ۱۱۳ ۱۱۲ ۱۱۱ ۱۱۰ ۱۰۹ ۱۰۸ ۱۰۷ ۱۰۶ ۱۰۵ ۱۰۴ ۱۰۳ ۱۰۲ ۱۰۱ ۱۰۰ ۹۹ ۹۸ ۹۷ ۹۶ ۹۵ ۹۴ ۹۳ ۹۲ ۹۱ ۹۰ ۸۹ ۸۸ ۸۷ ۸۶ ۸۵ ۸۴ ۸۳ ۸۲ ۸۱ ۸۰ ۷۹ ۷۸ ۷۷ ۷۶ ۷۵ ۷۴ ۷۳ ۷۲ ۷۱ ۷۰ ۶۹ ۶۸ ۶۷ ۶۶ ۶۵ ۶۴ ۶۳ ۶۲ ۶۱ ۶۰ ۵۹ ۵۸ ۵۷ ۵۶ ۵۵ ۵۴ ۵۳ ۵۲ ۵۱ ۵۰ ۴۹ ۴۸ ۴۷ ۴۶ ۴۵ ۴۴ ۴۳ ۴۲ ۴۱ ۴۰ ۳۹ ۳۸ ۳۷ ۳۶ ۳۵ ۳۴ ۳۳ ۳۲ ۳۱ ۳۰ ۲۹ ۲۸ ۲۷ ۲۶ ۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۰

۸۷. ۸۶۶ ۸۶۵ ۸۶۴
۲۰۳

طنبہ
حماہ
حصہ
جورن
حیلان
خانطومان
غلکرس
دشایق

۷۴۱ ۶۶۰ ۶۳۹ ۶۱۸
۸۱۲ ۸۰۳ ۷۵۱ ۶۹۰ ۶۳۹ ۶۳۵ ۶۰۶ ۶۱۸ ۵۴
۶۷۹ ۶۷۸
۶۵۹ ۶۵۶ ۶۵۴ ۶۵۳ ۶۵۲ ۶۵۱ ۶۵۰ ۶۴۹ ۶۴۸ ۶۴۷ ۶۴۶ ۶۴۵ ۶۴۴ ۶۴۳ ۶۴۲ ۶۴۱ ۶۴۰ ۶۳۹ ۶۳۸ ۶۳۷ ۶۳۶ ۶۳۵ ۶۳۴ ۶۳۳ ۶۳۲ ۶۳۱ ۶۳۰ ۶۲۹ ۶۲۸ ۶۲۷ ۶۲۶ ۶۲۵ ۶۲۴ ۶۲۳ ۶۲۲ ۶۲۱ ۶۲۰ ۶۱۹ ۶۱۸ ۶۱۷ ۶۱۶ ۶۱۵ ۶۱۴ ۶۱۳ ۶۱۲ ۶۱۱ ۶۱۰ ۶۰۹ ۶۰۸ ۶۰۷ ۶۰۶ ۶۰۵ ۶۰۴ ۶۰۳ ۶۰۲ ۶۰۱ ۶۰۰ ۵۹۹ ۵۹۸ ۵۹۷ ۵۹۶ ۵۹۵ ۵۹۴ ۵۹۳ ۵۹۲ ۵۹۱ ۵۹۰ ۵۸۹ ۵۸۸ ۵۸۷ ۵۸۶ ۵۸۵ ۵۸۴ ۵۸۳ ۵۸۲ ۵۸۱ ۵۸۰ ۵۷۹ ۵۷۸ ۵۷۷ ۵۷۶ ۵۷۵ ۵۷۴ ۵۷۳ ۵۷۲ ۵۷۱ ۵۷۰ ۵۶۹ ۵۶۸ ۵۶۷ ۵۶۶ ۵۶۵ ۵۶۴ ۵۶۳ ۵۶۲ ۵۶۱ ۵۶۰ ۵۵۹ ۵۵۸ ۵۵۷ ۵۵۶ ۵۵۵ ۵۵۴ ۵۵۳ ۵۵۲ ۵۵۱ ۵۵۰ ۵۴۹ ۵۴۸ ۵۴۷ ۵۴۶ ۵۴۵ ۵۴۴ ۵۴۳ ۵۴۲ ۵۴۱ ۵۴۰ ۵۳۹ ۵۳۸ ۵۳۷ ۵۳۶ ۵۳۵ ۵۳۴ ۵۳۳ ۵۳۲ ۵۳۱ ۵۳۰ ۵۲۹ ۵۲۸ ۵۲۷ ۵۲۶ ۵۲۵ ۵۲۴ ۵۲۳ ۵۲۲ ۵۲۱ ۵۲۰ ۵۱۹ ۵۱۸ ۵۱۷ ۵۱۶ ۵۱۵ ۵۱۴ ۵۱۳ ۵۱۲ ۵۱۱ ۵۱۰ ۵۰۹ ۵۰۸ ۵۰۷ ۵۰۶ ۵۰۵ ۵۰۴ ۵۰۳ ۵۰۲ ۵۰۱ ۵۰۰ ۴۹۹ ۴۹۸ ۴۹۷ ۴۹۶ ۴۹۵ ۴۹۴ ۴۹۳ ۴۹۲ ۴۹۱ ۴۹۰ ۴۸۹ ۴۸۸ ۴۸۷ ۴۸۶ ۴۸۵ ۴۸۴ ۴۸۳ ۴۸۲ ۴۸۱ ۴۸۰ ۴۷۹ ۴۷۸ ۴۷۷ ۴۷۶ ۴۷۵ ۴۷۴ ۴۷۳ ۴۷۲ ۴۷۱ ۴۷۰ ۴۶۹ ۴۶۸ ۴۶۷ ۴۶۶ ۴۶۵ ۴۶۴ ۴۶۳ ۴۶۲ ۴۶۱ ۴۶۰ ۴۵۹ ۴۵۸ ۴۵۷ ۴۵۶ ۴۵۵ ۴۵۴ ۴۵۳ ۴۵۲ ۴۵۱ ۴۵۰ ۴۴۹ ۴۴۸ ۴۴۷ ۴۴۶ ۴۴۵ ۴۴۴ ۴۴۳ ۴۴۲ ۴۴۱ ۴۴۰ ۴۳۹ ۴۳۸ ۴۳۷ ۴۳۶ ۴۳۵ ۴۳۴ ۴۳۳ ۴۳۲ ۴۳۱ ۴۳۰ ۴۲۹ ۴۲۸ ۴۲۷ ۴۲۶ ۴۲۵ ۴۲۴ ۴۲۳ ۴۲۲ ۴۲۱ ۴۲۰ ۴۱۹ ۴۱۸ ۴۱۷ ۴۱۶ ۴۱۵ ۴۱۴ ۴۱۳ ۴۱۲ ۴۱۱ ۴۱۰ ۴۰۹ ۴۰۸ ۴۰۷ ۴۰۶ ۴۰۵ ۴۰۴ ۴۰۳ ۴۰۲ ۴۰۱ ۴۰۰ ۳۹۹ ۳۹۸ ۳۹۷ ۳۹۶ ۳۹۵ ۳۹۴ ۳۹۳ ۳۹۲ ۳۹۱ ۳۹۰ ۳۸۹ ۳۸۸ ۳۸۷ ۳۸۶ ۳۸۵ ۳۸۴ ۳۸۳ ۳۸۲ ۳۸۱ ۳۸۰ ۳۷۹ ۳۷۸ ۳۷۷ ۳۷۶ ۳۷۵ ۳۷۴ ۳۷۳ ۳۷۲ ۳۷۱ ۳۷۰ ۳۶۹ ۳۶۸ ۳۶۷ ۳۶۶ ۳۶۵ ۳۶۴ ۳۶۳ ۳۶۲ ۳۶۱ ۳۶۰ ۳۵۹ ۳۵۸ ۳۵۷ ۳۵۶ ۳۵۵ ۳۵۴ ۳۵۳ ۳۵۲ ۳۵۱ ۳۵۰ ۳۴۹ ۳۴۸ ۳۴۷ ۳۴۶ ۳۴۵ ۳۴۴ ۳۴۳ ۳۴۲ ۳۴۱ ۳۴۰ ۳۳۹ ۳۳۸ ۳۳۷ ۳۳۶ ۳۳۵ ۳۳۴ ۳۳۳ ۳۳۲ ۳۳۱ ۳۳۰ ۳۲۹ ۳۲۸ ۳۲۷ ۳۲۶ ۳۲۵ ۳۲۴ ۳۲۳ ۳۲۲ ۳۲۱ ۳۲۰ ۳۱۹ ۳۱۸ ۳۱۷ ۳۱۶ ۳۱۵ ۳۱۴ ۳۱۳ ۳۱۲ ۳۱۱ ۳۱۰ ۳۰۹ ۳۰۸ ۳۰۷ ۳۰۶ ۳۰۵ ۳۰۴ ۳۰۳ ۳۰۲ ۳۰۱ ۳۰۰ ۲۹۹ ۲۹۸ ۲۹۷ ۲۹۶ ۲۹۵ ۲۹۴ ۲۹۳ ۲۹۲ ۲۹۱ ۲۹۰ ۲۸۹ ۲۸۸ ۲۸۷ ۲۸۶ ۲۸۵ ۲۸۴ ۲۸۳ ۲۸۲ ۲۸۱ ۲۸۰ ۲۷۹ ۲۷۸ ۲۷۷ ۲۷۶ ۲۷۵ ۲۷۴ ۲۷۳ ۲۷۲ ۲۷۱ ۲۷۰ ۲۶۹ ۲۶۸ ۲۶۷ ۲۶۶ ۲۶۵ ۲۶۴ ۲۶۳ ۲۶۲ ۲۶۱ ۲۶۰ ۲۵۹ ۲۵۸ ۲۵۷ ۲۵۶ ۲۵۵ ۲۵۴ ۲۵۳ ۲۵۲ ۲۵۱ ۲۵۰ ۲۴۹ ۲۴۸ ۲۴۷ ۲۴۶ ۲۴۵ ۲۴۴ ۲۴۳ ۲۴۲ ۲۴۱ ۲۴۰ ۲۳۹ ۲۳۸ ۲۳۷ ۲۳۶ ۲۳۵ ۲۳۴ ۲۳۳ ۲۳۲ ۲۳۱ ۲۳۰ ۲۲۹ ۲۲۸ ۲۲۷ ۲۲۶ ۲۲۵ ۲۲۴ ۲۲۳ ۲۲۲ ۲۲۱ ۲۲۰ ۲۱۹ ۲۱۸ ۲۱۷ ۲۱۶ ۲۱۵ ۲۱۴ ۲۱۳ ۲۱۲ ۲۱۱ ۲۱۰ ۲۰۹ ۲۰۸ ۲۰۷ ۲۰۶ ۲۰۵ ۲۰۴ ۲۰۳ ۲۰۲ ۲۰۱ ۲۰۰ ۱۹۹ ۱۹۸ ۱۹۷ ۱۹۶ ۱۹۵ ۱۹۴ ۱۹۳ ۱۹۲ ۱۹۱ ۱۹۰ ۱۸۹ ۱۸۸ ۱۸۷ ۱۸۶ ۱۸۵ ۱۸۴ ۱۸۳ ۱۸۲ ۱۸۱ ۱۸۰ ۱۷۹ ۱۷۸ ۱۷۷ ۱۷۶ ۱۷۵ ۱۷۴ ۱۷۳ ۱۷۲ ۱۷۱ ۱۷۰ ۱۶۹ ۱۶۸ ۱۶۷ ۱۶۶ ۱۶۵ ۱۶۴ ۱۶۳ ۱۶۲ ۱۶۱ ۱۶۰ ۱۵۹ ۱۵۸ ۱۵۷ ۱۵۶ ۱۵۵ ۱۵۴ ۱۵۳ ۱۵۲ ۱۵۱ ۱۵۰ ۱۴۹ ۱۴۸ ۱۴۷ ۱۴۶ ۱۴۵ ۱۴۴ ۱۴۳ ۱۴۲ ۱۴۱ ۱۴۰ ۱۳۹ ۱۳۸ ۱۳۷ ۱۳۶ ۱۳۵ ۱۳۴ ۱۳۳ ۱۳۲ ۱۳۱ ۱۳۰ ۱۲۹ ۱۲۸ ۱۲۷ ۱۲۶ ۱۲۵ ۱۲۴ ۱۲۳ ۱۲۲ ۱۲۱ ۱۲۰ ۱۱۹ ۱۱۸ ۱۱۷ ۱۱۶ ۱۱۵ ۱۱۴ ۱۱۳ ۱۱۲ ۱۱۱ ۱۱۰ ۱۰۹ ۱۰۸ ۱۰۷ ۱۰۶ ۱۰۵ ۱۰۴ ۱۰۳ ۱۰۲ ۱۰۱ ۱۰۰ ۹۹ ۹۸ ۹۷ ۹۶ ۹۵ ۹۴ ۹۳ ۹۲ ۹۱ ۹۰ ۸۹ ۸۸ ۸۷ ۸۶ ۸۵ ۸۴ ۸۳ ۸۲ ۸۱ ۸۰ ۷۹ ۷۸ ۷۷ ۷۶ ۷۵ ۷۴ ۷۳ ۷۲ ۷۱ ۷۰ ۶۹ ۶۸ ۶۷ ۶۶ ۶۵ ۶۴ ۶۳ ۶۲ ۶۱ ۶۰ ۵۹ ۵۸ ۵۷ ۵۶ ۵۵ ۵۴ ۵۳ ۵۲ ۵۱ ۵۰ ۴۹ ۴۸ ۴۷ ۴۶ ۴۵ ۴۴ ۴۳ ۴۲ ۴۱ ۴۰ ۳۹ ۳۸ ۳۷ ۳۶ ۳۵ ۳۴ ۳۳ ۳۲ ۳۱ ۳۰ ۲۹ ۲۸ ۲۷ ۲۶ ۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۰

٧٨٦ ، ٧٦٨ ، ٧٦٥	
٣٩٨	الجامع الأموي
٧٨٦	حي الميدان
٧١٤	خوطة دمشق
١٤٦	قصر العظم
٣١٨ ، ٢٠٣	نورا
٨٥٣ ، ٧٥٥ ، ٦٩٠ ، ٦٧٦	نور الزور
٣٤٣ ، ٢٠٣	سبخة الجبول
٣٤٣	سهول المعاصي
٦٩١ ، ٣٤٣	سهول الصق
٦٤٦ ، ٥٩٨	طرطوس
٧٥٥ ، ٦٨٦	عفرين
٥٨٦ ، ٤٦٣ ، ٣٦٨ ، ٢٠٥ ، ٤٦	قنسرين
٢٧	مسكنة
٣٤٣	منبج
٤٧٩ ، ٤٧٨	نوع السلجور
٣٤٣	هبلانة
٧٩٥	واحة السفنة
٨ ، ١٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٥١ ، ١٠٣ ، ١٣٩ ، ٣٧٨ ، ٥٧٥ ، ٥٩٠ ، ٥٩٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣١	قلسطين
٦٤٩ ، ٦٦٣ ، ٦٩٤ ، ٨١٥ ، ٨٥٧	
٣٧٨	أريحا
١٣ ، ٤٠٧ ، ٥٩٨ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٨١١	فلسطين
٤٠٧	خان السلطان
١٨	قبة الصخرة
٣٧٨	خرابة الملحج
٥٢٨ ، ٦٢٦ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩	حكا
٥١ ، ٢١١	عين جالوت
٣٤٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٩ ، ٦٦٥	غزة
٨٥٧	فلسطين
٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٩٦	بغايا
٨ ، ١٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٤٦ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٦ ، ٦٦٥ ، ٧١٤	لبنان
٧٥٣ ، ٨٠٥	
٢٣ ، ٦٨ ، ٩٢ ، ١٧٦ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٨	بيروت
٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٩ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٦	
٦٥٨ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٨٥ ، ٦٨٨ ، ٦٩٠ ، ٦٩٦	
٨١٠	
١٢٦ ، ٦٥٢	جبل لبنان

١٤	٣٢	٣٤	٢٤٤	٢٥٠	٥٨٨	٥٩١	٥٩٣	٥٩٩	٦٠٠	٦٠٢	٦٠٩	٦٣٥
٦٦٥	٦٣٩											
٣٤												
٣٢	٥٨٨	٥٩١	٥٩٣	٥٩٩	٦٠٠	٦٠٢	٦٠٩	٦٣٥	٦٦٥			
٤٠	٦٤٧	٦٦٤										
٤٠	٣٥											
٣٢	٦٠١	٦٢٤	٨١٧									
٦٦٩	٦٩٩											
٦٣٣	٨٤٦											
٢٩٩												
٢٨٧	٣٠٨	٦٧٠	٨٠٥									
١٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٤٠	٤٤	٥٢	١٤٦	١٤٩
١٧٩	١٨٤	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧
٦٥٨	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩
٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣
٣٠	١٤٦	١٣٦										
١٨	٢٨	٣٥	٤٠	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣
١	٢٤	١٢٥										
١٤٦	١٤٦											
١٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٤٠	٤٤	٥٢	١٤٦	١٤٩
١٩	٢٨	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٤٠	٤٤	٥٢	١٤٦	١٤٩
١١٤	١٨٤	٢٨٢	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤
٦١٢	٦٣٠	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦
٣٠	٣٥	٤٠	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
١٠٤	٢٠١	٢١٩										
٣٩	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
٥٨٧												
٢٨٣												
١٩٢												
٣٩١												
٤٠												
١٠٢												
٣٢												
٤٠												
١٥												
١٢٣	٥٨٢	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٧	٦٠٨	٦١٤	٦١٧					
١٢٠	١٤٧	١٣٦	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٢	٦٦٤	٦٧٠	٦٨٧	٨٠٥			

٦٦٥	٦٣٩											
٣٤												
٦٦٥	٦٣٥	٦٠٩	٦٠٢	٦٠٠	٥٩٣	٥٩١	٥٨٨					
٦٦٤	٦٤٧	٤٠										
٤٠	٣٥											
٨١٧	٦٢٤	٦٠١										
٦٦٩	٦٩٩											
٦٣٣	٨٤٦											
٢٩٩												
٢٨٧	٣٠٨	٦٧٠	٨٠٥									
١٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٤٠	٤٤	٥٢	١٤٦	١٤٩
١٧٩	١٨٤	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧
٦٥٨	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩
٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣
٣٠	١٤٦	١٣٦										
١٨	٢٨	٣٥	٤٠	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣	٥٩٣
١	٢٤	١٢٥										
١٤٦	١٤٦											
١٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٤٠	٤٤	٥٢	١٤٦	١٤٩
١٩	٢٨	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٤٠	٤٤	٥٢	١٤٦	١٤٩
١١٤	١٨٤	٢٨٢	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤
٦١٢	٦٣٠	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦
٣٠	٣٥	٤٠	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
١٠٤	٢٠١	٢١٩										
٣٩	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
٥٨٧												
٢٨٣												
١٩٢												
٣٩١												
٤٠												
١٠٢												
٣٢												
٤٠												
١٥												
١٢٣	٥٨٢	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٧	٦٠٨	٦١٤	٦١٧					
١٢٠	١٤٧	١٣٦	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٢	٦٦٤	٦٧٠	٦٨٧	٨٠٥			

١٤٠، ١٢٢٣	لهينا
١١٠، ١٨٨٥، ١٦٦٢	سويسرا
٣١٩	زوريخ
٢٣، ٤٣	جبل الالپ
٥، ٦، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠	كستيا
١٥٦، ١٥٣، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠	أوريش
٦، ٧، ٨، ٩	ارلنغن
٨، ٩	كوبلن
٨٤٤	نورسدن
١٣٨	روتنبرغ
١٤٩	ريزنبرغ
٣١٩	شونفلدت
٢٢	شوننسن هالوسن
٢٢	هان آينل
٤٠	فرايفورت
٧٦٢	فريدرغ
٨١٢، ٨٤٤	كستنس
١٨، ٢٤، ١٨٤، ٨٠٢	كوتونيا
٢٤	لاولنغ
١٩، ١٤٩، ١٧٩، ١٨٤	لويك
٨٤٤	مولهاوسن
١٦، ١٧، ١٥٧، ١٦٢، ١٨٤، ١٤٢، ٨٠٢، ٨٢٧	نورنبرغ
١٩، ٤٠	هلسبرغ
١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠	فرنسا
١٤٩	ايغ مورت
٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠	باريس
١٤	بورنو
١٣٨، ١٤٩	كلركسون
٤٠	ليل
٤٠، ١٨٤، ١٥٦، ٨٠٢، ٨١٣	ليون

١٩	٤٠	١٨٤	٥٨٣	١١١	٦١٢	٧٢٧	٦٣٠	٦٤٧	٦٥٥	٦٦٤	٧٩٧	مرسوليا				
	٨٠٥															
١٥	٢٠	١٢٠	١٢٣	٢٨٩	٥٨٢	٦٢٣	٦٢٦	٦٣٠	٦٤٤	٦٤٥	٦٤٦	بريطانيا				
١٤٧	١٤٨	٦٥١	٦٥٣	٦٥٦	٦٥٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠	٦٧٢	٦٧٣	٦٧٤					
١٧٥	١٧٦	٦٨٠	٦٨١	٦٨٢	٦٨٤	٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠	٦٩١	٦٩٢					
٣٢	٣٣	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٨	٢٩٦	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٩	٢٥٢	٢٥٣	الفلاندر				
٦٥٥	٦٥٦	٦٥٨	٦٥٩	٦٦١	٦٦٢	٦٦٣	٦٦٦	٦٦٧	٦٧٤	٦٧٥	٦٨١					
٦٨٢	٦٩١	٦٩٦	٦٩٣	٨١٣	٨١٤	٨٢٠	٨٥١									
٦	٩	١٩	٢٠	٢٢	٢٩	٤٠	١٧٩	٢٨٩	٣٧٤	٥٨٣	٦١٣	لندن				
٦٤٥	٦٥٣	٦٥٥	٦٦٤	٦٦٨												
٦٤٥	٦٥٥	٦٦٢										لوهربول				
٦٥٥	٦٧٨	٨١٢										ماتشستر				
٢٥	٣١	١٨٧	٦٠٢	٦١٢	٨٠٢							الفلاندر				
٢٥																
٢٥	١٢٣	١٢٣	١٣٩	١٤٩	١٨٤	٣٨٧	٨٦٣					اللوكسمبورغ				
	١٣٦	١٨٤										بلجيكا				
	١٤٩	١٨٤										بروغه				
												جنت				
٢٥	٥٣	١٢٣	٢٨٧	٦٢٤	٦٣٠	٦٣٦	٨٦٣					هولندا				
٤٠	١١٠	٦١٣										أمستردام				
٦٢٤												لوترشت				
١٩٠	١٩٣											لندن				
٢٤												السويد				
٢٤												استوكهولم				
١٤	١٤٨	١٧٦	١٨٥	٦٠٨	٧٥٥	٧٦٩						أمريكا				
١٢٠	٤٤٤	٦٣٦	٦٤١	٦٧١	٦٨٧	٨١٨	٨٣٠	٨٦١				الولايات المتحدة الأمريكية				
١٤												كاليفورنيا				
٢٢												نيويورك				
٣	١٥											أمريكا اللاتينية				
١٤	٢٨٨											البرازيل				
١٤	٢٨٧											المكسيك				
١٥												الهند				
												قهرس المحيطات والبحار والأنهار				
٢٥	٢٨	٦٠٦	٦٠٧									المحيط الأطلسي				
٢٨	٥٩٠	٦٠٥	٦٠٧	٦٠٨	٦٦٦							المحيط الهندي				
١٨	١٣	١٤	١٥	١٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٩	البحر الأبيض المتوسط
٤٤	٥٣	١٥٤	١٥٨	١٨٣	١٨٥	١٨٧	١٨٩	١٩٠	١٩٢	١٩٤	١٩٥					
١٥٩٧	١٥٩٨	٦٠٣	٦٠٤	٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٢	٦١٦	٦٢٤	٦٣٠					

٦٣٢، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٦٤، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧٠، ٦٧٩، ٦٨٧، ٦٩١، ٧٤١، ٨٠٢.	البحر الأحمر
٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٩، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٨، ٦١٤، ٦٦٨، ٦٧١.	البحر الأسود
٢٩، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦١٣، ٦٥٥، ٦٦٧.	
٦٦٨، ٦٧٤، ٦٧٥.	بحر آزوف
٥٩٩	بحر للشام (المتوسط)
١٤	بحر الشمال
١٥، ٦٨٧.	بحر العرب
٦٠٧	بحر إيجه
٣٢، ٥٩٧، ٦٤١.	بحر قزوين
٥٨٩، ٦٢٦.	بحر مرمرية
٦٢	بحيرة أورمية
٦٨٤	رأس الرجاء الصالح
٦٠٥، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢١.	نقط العرب
٢٨	طريق الهند البحري
١٥، ١٩، ٢٧، ٦٠٣، ٦١٧.	طريق الحرير
٢٩، ٦٠٧.	قناة السويس
١٥، ٢٧، ٦٣٧، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٨، ٧٨٧.	برزخ السويس
٥٩٠	مضيق البوسفور
٥٨٩، ٥٩٢، ٦٦٧.	مضيق الدردنيل
٥٨٩، ٥٩٢، ٦٦٧.	مضيق هرمز
٥٩٨، ٦٠٨.	نهر الخابور
٧٠٢	نهر الذهب
٤٢٧	نهر السلجور
١٩٥، ١٩٦.	نبع السلجور
٤٨٨	نهر العاصي
٣٤٣	نهر الفرات
٢٧، ٥٩٠، ٦٤٥، ٧٠١، ٧٩٣، ٨٥٣.	وادي الفرات
٢٠٣	نهر النيل
٥٩٠، ٥٩٢.	دلتا النيل
١٣٩، ٥٩٠.	نهر الهند
٣٥	نهر دجلة
٦٦٩، ٦٩١.	نهر عفرين
٦٨٦	نهر قويق
٢٩، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥.	
١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥١، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٣.	
٣٠٤، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٨، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٧٦، ٤٩٧، ٥٤٦، ٥٧١، ٧١٢، ٧١٤.	
٧٥٥، ٧٤١.	

٢٠٣، ٢٢١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٥٠٩، ٤٦٧، ٤٦٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٣.	قناة حيلان
٤٢٧	جب الكلب
٤٦٢	عين التل
شهر من الأقلام وفتح البيئات وقسطن	
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٦، ٦٢٣، ٨٦٢، ٨٦٣.	الكره
٤٧	الأكشيدون
٢٠٨	الأرسكيون
١٢٢، ٢٣٩، ٢٩٦، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٦١٢، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٥، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٣، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣.	الأرسن
٦٢	الإخريق
٥٩٢	الأيهان
٤٦	الأكاديون
٢٩٠، ٢٩٦، ٦٢٢، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣.	الأكروا
٦٠٧، ٦١١، ٦١٢، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٥.	الإنكليز
٢٥، ٤٧، ٢٠٧، ٢٤٠، ٤٣٨.	الأسويون
١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٤٠، ١٥١، ١٥١، ١٧٠، ٢٨١، ٤٢٧، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٨، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٧٨٣.	الأوربيون
٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٦٦، ٢١٠، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٨، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٥.	الأوييون
١٩٤	البربر
٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٣.	البرنغال
٢٩٨	البرنو
٦١١، ٦١٢.	البرنقة
٤٦، ٤٨، ٢٠٦، ٢٠٩.	البرنطون
٤٣٨	البرنتر
١١٢، ٢٩٠.	البرنكرمان
٥٢، ٦٠٢.	البرنوربون
٤٥، ٤٦.	البرنوبون
٤٨، ٥٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٣٦.	البرنولبون
١٧١	البروز
٤٦، ١٩٠، ٢٠٧، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٨، ٥٩٧.	البروم
٤٩، ٥٠، ٥٢، ٦٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٨٨، ٣٩٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٦، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٥.	البرنكيون
٤٩، ٣٨٨.	المسلاجقة
٤٢٥	المستوفيون

٦٠٧	الصلبيون
٤٩ ، ٥٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥	الصلبيون
٦٠٤	الطلبان
٤٧	الطولونيون
٤٧ ، ٦٥ ، ٤٢٨	العباسيون
٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١	الفاطميون
٣١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٦٠ ، ٤٤٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧	
٦٠٨ ، ٦١١ ، ٦١٦ ، ٧٠٦	
٦٣٣	الأشراف
٦٣٣	الإكثارية
٣٣	العرب
٤٨	الغليون
٤٨ ، ٥٠	الفاطميون
٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٨٥	الفرس
٦٢	الفرس الأحمليون
٤٦	الفرس الساسانيون
١٣٤ ، ٦١١ ، ٦١٢	الفرنسيون
٧٩٤	الغرياط
٢٩١	الكروفت
٤٨ ، ٤٩١ ، ٤٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦	المرديسيون
٤٦ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٨٠ ، ٦٠١ ، ٦٣٧ ، ٧٨٠	المسلمون
٤٤٧	الإسماعيلية
٤٧	الفرسطة
٦٣٢	قواميون
٥٣٤ ، ٥٨٠ ، ٦٣٧ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٧٨٣ ، ٨٤٣	المسيحيون
٥٢٥	الروم الأرثوذكس
٥٢٥	الروم الكاثوليك
٥٢٧ ، ٥٢٥	المريني
٥٢٥	المورنة
١٧١	حزب القتاب
٥١ ، ٥١١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤٥٧ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩	المغول
٨٠٢	
٥١ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤	المماليك
٤٣٩ ، ٤٧٨ ، ٤٩٨ ، ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦١١ ، ٦٣١ ، ٧٠٤	
٦٠٧ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٧	الهنديون
١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٤٠ ، ٣١٢ ، ٥١٧ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤	اليهود
٥٨٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٧٣١ ، ٧٤٠ ، ٧٨٠ ، ٨٠٤	

فهرس العرب والمسلمون

٤٧٥	ابن أبي الأسود
٣٩٢	ابن أبي طلق، علي
٤٦٧، ٤٧٠	ابن أبي عسرون
٢١٤	ابن أبي نصر، محمد بن رفاع
٢١٨، ٤٧٥	ابن الإسكافي، منتخب الدين أحمد
٤٩	ابن ثب أرسلان،
٤٩	ابن ثب أرسلان، رضوان بن نثش
٢٢٦	ابن الترجمان
٤٣٨	ابن الجراح، أبو عبيدة
٢٢٢، ٢٢٣	ابن الحكم
٢٦٠	ابن الحنيلي، محمد
٢٢٦	ابن الزرك
٤٦٤، ١٠٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤	ابن الشحنة، أبو الفضل محمد
٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢	ابن الطرسوسي، محمد
٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٧	ابن العجمي، أحمد
٢٨٠، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢	
٤٢٧، ٤٣٦، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٧٥	
٢١٨	
٤٦٤، ١٠٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩	
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠	
٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠	
٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣	
٢٣٩، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠	
٢٤٥	ابن الفراتي
١٩١، ١٩٢، ٢٠٩، ٤٠٦	ابن بطلان، المستر بن حسن
١٠٤، ١٩٤، ٢١١، ٢٤٥، ٤٠٦	ابن بطوطه، أبو عبد الله محمد
١٠٤، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٨، ٢٤٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٤٠٧، ٤٤٦	ابن جبير، أبو الحسين محمد
٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٨	
١٠٣، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٩	ابن حوالة، أبو القاسم محمد
١٨٤	ابن خلدون
٤٧٣	ابن زريق، الطريف
٩٤	ابن زريق، محمد بن علي
٤٦٤، ١٠٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٠	ابن شذاه، عز الدين محمد
٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٦	
٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠	

٢٨٩	الجهيلي، خالد
٢٥٨، ٢٥٩.	الحصيني، الشريف أبو علي
٤٧، ٤٨، ٤٢٦، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨.	الحمداشي، سيف الدولة
٤٢٨	سعد الدولة (ابن سيف الدولة)
٤١٣	عزيز الدولة
٤١٧	الحموي، كمشفا
١٤، ١٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢١٧، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٧.	الحموي، بالوت
٢٢٥	الخابوري
٣٦٥	الخبيل (أحمد بن خليل)
١٩١	الخشاب، يحيى
١٩٣، ٣٠٤، ٣٩١.	الخليل، إبراهيم (بني الله)
٢١٨	قرومي
١٩١، ٥٠٠.	قرزقلي، خير الدين
٤٣٤	السلطان أحمد الأول
١٩٥، ٤١٣، ٤٣١.	السلطان براقوق
٤٣٩	السلطان خسروم
٤٣٢، ٦٠٩.	السلطان سليم الكقونوي
٤٩	السلطان منجر
٤٩، ٢١٨.	السلطان طغرل
٤٦٥	السلطان محمد الثاني
٤٩	السلطان ملك شاه
٢١٩	الشافعي، أحمد بن عبد الله
٤٨٥	الشيخ إبراهيم
٥٠٦	الشيخ أبو بكر
٢٢٧، ٢٢٦.	الشيخ إسماعيل
٤٩٣	الشيخ بها بورام
٤٨٤	الشيخ بهاج
٤٨٦	الشيخ بلال
٥٠٧	الشيخ جاكيز
٤٨٥	الشيخ جوهري
١٩١	الصابي، هلال بن الحسين
٢٣٦، ٢٣١.	الصابوي
٢٢١	الصابغ، علي
١٠٥، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٦٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٤٥٧، ٥٠٠.	الطباخ، محمد راجب
٢٠٨	الطبري
٢٣١، ٢٣٥، ٢٤١، ٤٨٩.	الطون بفا (الطنبا)
٢١١	الطبري

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٤٠٢ ، ٤٩٤ ، ٧٤٣
 ٧٨٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٤٩٤ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢ ،
 ٣٦٠
 ٩٢
 ٤٩٤
 ٣٦٠ ، ٣٦٣
 ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦١
 ١٠٧ ، ٣٤٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣
 ٦٣٤ ، ٦٣٦
 ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٨ ، ٤١٩
 ٩١
 ٢٣٦
 ٤٨٠ ، ٤٨٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤
 ٢٣٩ ، ٤٦٠ ، ٤٨٨
 ٩١ ، ٩٢
 ٤٨٣ ، ٤٨٩
 ٢٢٩
 ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٦
 ٢٣٠
 ٤٨٧
 ٤٩٦
 ٤٨٣ ، ٤٨٩
 ١٠٤
 ٢١٩
 ٤٧٦
 ٢٢٧
 ٢١٧
 ٤٧٥
 ٢٢٧
 ٤٧١
 ٢٢٠
 ٢١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٧٠
 ٢١٨
 ٢٤٤
 ٢١٨
 ٢٢٧
 ١٩١

باشا، ايشير
 باشا، بهرام
 باشا، خسرو
 باشا، رقف (ولاي حلب)
 باشا، رجب
 باشا، سلطان
 باشا، عثمان
 باشا، محمد (صاحب رقف)
 باشا، محمد علي
 برسباي
 بزير (مهندس)
 بك، اول
 بك، برد
 بك، خاير
 بك، راحب
 بك، شاهين
 بك، عكلم
 بك، علي
 بك، قورد
 بك، محمد
 بك، محمد علي
 بك، مستكلم
 بكور، قلاج
 بنو الخشاب
 بنو الدايع
 بنو ثريان
 بنو السطاح
 بنو الطرسوسي
 بنو الطميم
 بنو القيسراتي
 بنو المنذر
 بنو زهرة
 بنو سودة
 بنو شداد
 بنو شنتان
 بنو كسري
 بنو مرتان

٦٢	بہلوی، محمد رضا
٧٤، ١٥	بہنمی، عطیہ
١٣٤	حزینتی، محمود
٥٨١	حماسی، یحییٰ
١٦٧، ١١٦، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٨٢، ٧١٤، ٧٣٧، ٧٨٩، ٧٩٨، ٨١٥	حمیدہ، عبد الرحمن
٨٥٨	
٥٦	حورانی، البرت
٧٤، ١٥	خیاطہ، وحید
٤٥٤	ندہ، اصلان
٢٠٠	ندہ، ہارون
٥٠	زکری، اسماعیل (بن نور الدین)
٤٩	زکری، عبد الدین
٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٦٦، ١٦٠، ٧١٤، ٧١٩، ٧٦٥، ٢٨٠، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩	زکری، نور الدین محمود
٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦١	
٧٠٤، ٤٦٩	
١٠٤	سرمس، جان
٨٦٨	شاہین، صر
٧٤، ١٠٤، ٧٦٧	شہابی، محمد
١٠٤، ٥٢٦	تحت، ثورقی
٩٦	صباغ، قطوان (نائر)
٢١٨	صلی الدین
٢٧٧، ٦٧	طلس، محمد أسد
٧٤، ١٥	طویر، قاسم
٦٥٣	عقلہ بۃ
٦٥٣	عقلہ بطرس
٦٥٣	عقلہ ثابت
٥٨٢، ٥٨١	عقلہ مارکوبولی
٦٥٣	عقلہ نصر اللہ
١٠٤	عزیز، یحییٰ
١٨، ٢٨، ١١١، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤، ٢٣١، ٢٦٦	عبد النور، ا
٦٢٣	
٢١٥	ضمان، سابق الدین
٢٢١	صجلان
٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٧	عل الدین
١٠١	عقاد، سمیر
٢٧٧	عزی، صر
١٩٢	عزوة (مساحیۃ البحتری)

٦٦٨	عيسوي، شغل
٦٢٠، ٦٢٥، ٦٢١	غزاليه، عبد الكريم
٣٩٢	غوث
٥٢٦	الغوري، محمود
٣٦٢	قزوي، أحمد
٣٦٢	قزوي، طه
٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤٣٢	قلايبي
٦٣٢	قبيلة شمر
٦٣٢	قبيلة حنزة
٤٨	قبيلة كلاب
١٩٤	قبيلة نواكه (بربر)
٤١٠	قراييف
٢٢٣	قوان، شمس الدين
٥٨٢	قراييفي، ج
٥٨١، ٥٨٢	قراييفي، ف
٥٨٢	قراييفي، م، أ
٥٨٢	قراييفي، م، ج
٨٦٥	مسكت، محمد
٤٠٩، ٣٦٥، ٤٠٩	مطابق، أحمد باشا
٤٩٦، ٤٩٥، ٤٧٩، ٤٩٣، ٤٦٢، ٤٧	مفلوم، صهي
١٢٠	مفلوميان، (أخوان)
٢٣٥، ٢٠٨	مفلوي، بنا
١٤	مليف، عبد الرحمن
٢١٨	ميرز
٣٨٨	نظام الملك (وزير سلجوقي)
٢٢٦	هائيم
١٤	هيكل، محمد حسنين
٣٥٣	يكن، محمد أمين
٣٥٣	يكن، محمد طاهر
التخصصات الاعترافية	
١٣٥	الحكومة السورية
٤٩٥، ٣٣٢	المحكمة الشرعية (حلب)
١٤٠، ١٧٤، ٤٣٩	المديرية العامة للأكثر والمتاحف
١٣٤	جمعية الفتيات
٢٠٠، ١٠٤	دار القلم العربي (حلب)
١٠٤	دار الكتاب العربي (مشق)
١٩٤، ١٩٢	دار صغار

٩٦	دار نشر أطولن صباح
٥٨٢	شركة ماركوبوني
١٩١	لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة)
٧٤	متحف حلب
٥٠، ٧٥، ١٣٤، ٣٩٧	مديرية آثار حلب
١٠٥، ١١٩، ٣٣٦	مديرية أوقاف حلب
٩٦	مكتب الاستعلامات الصليبي (حلب)
فهرس الأعلام المعجم والأجانب	
الأعلام الأثمنون	
٦٢	الإستكدر المصنوعي
٦٢١	إشياء صلبس
٦٧٢، ٦٧٣	القصل سكنين
٧٨٦	القصل مور
٦٧٣، ٦٧٧	القصل هنديسون
٥٨٣	لقورد بلمرسكنين
٦١٢	بيرو تليكسيرا
٢٠٦، ٢٠٧، ٤٢٠، ٤٣٣	بروكوبوس
٢١١، ٢٥٦، ٢٧٤، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٤٩، ٥٩٦، ٦٠٠	تيمور لنگ
٤٦، ٢٠٧، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٣٤	جوستينيان
٦٢	دانيوس
٦٢	زراشت
٤٦، ٢٠٢، ٤٢٧	سلوانس نوكاتور
٥٧٧	عائلة امهوف
٥٧٧	عائلة توكر
٥٧٧	عائلة فوشر
٥٧٧	عائلة فونسر
٥٧٧	عائلة مينتشي
٦٠٣	فلسكو دي علما
٦١١	فرانكز الأول
٤٦٢، ٤٦٣	قسطنطين الكبير (قيصر)
٦٨٨	كريستوف كولومبوس
٤٦، ٩٢، ٢٠٦، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٣٤	كسرى قوشرون
٦٢٧	كوابرت
٤٢٧	ميخائيل (باني قلعة حلب)
٦٣١، ٦٣٥، ٦٣٧، ٨٠٦	نابليون
٦٢٦، ٦٤٣	نادر شاه
١٠٤، ١٩١، ٢٠٩، ٣٨٠	ناصر خسرو

٤١٧ ، ٤٣٥	هولاند
٤١٧ ، ٤٦٣	هولاند
الأعلام المصنوعون	
١٦ ، ١٨٠٢ ، ٨٠٤	إرسيلتر، ف (F. Irsigler)
٢١ ، ٣٢ ، ٨٠٤	أشتر، أ. (A. Ashtor)
٦٦ ، ٤٢١	اليسوف، نيفوفا (N. Elissceff)
٦١٨ ، ٦٢٣	أمبروس، ج. (G. Ambrose)
١٦ ، ١٨٠٢ ، ٨٠٤	إندرس، رولف (R. Endres)
٦٤٢	أوليفيه، ج. أ. (G. A. Olivier)
٨٠٩	أوين، ر. (R. Owen)
٣١١	آيغن، ف. (W. Aigen)
١٢٦ ، ٤٢٠ ، ٣٧٨	إيكوشارد، ميشيل (M. Ecochard)
١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤	بانشويها، جورجي (G. Banshoya)
١١٤ ، ١١٨ ، ٥٨٢	بديكر، (Baedeker صاحب دليل سياحي)
٦٣٦ ، ٦٣٧	براون، و. ج. (W. G. Browne)
١٧٤	بركان، أ. ل. (O. L. Barkan)
٣٦ ، ٤٠ ، ١٨٣	برودل، ف. (F. Broudel)
١٦٨ ، ٦٣٣ ، ٧٤٧	بودمان، ه. ل. (H. L. Bodman)
٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٣ ، ٦٢٩ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤	بورينج، ج. (J. Bowring)
٦٨٥ ، ٧٩٨ ، ٨٠٧ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٩ ، ٨٢٢	
٨٢٦ ، ٨٥٨	
٥٦ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٦٠	بون، ه. (H. Bowen)
٤٦٤	بودبار، أ. (A. Plodebard)
١٢٨ ، ١٣٥	بيانكا، شيفالو. (St. Bianca)
٤١٢	بيشوف، ت. (T. Bishow)
٦١٣	بيكر، ه. (H. Becker)
٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٧٧٥	تات، جورج (J. Tate)
١٢٦	تريس، ر. (R. Tresse)
١٦٢	تومين، ر. (R. Thoumin)
١٤ ، ٥٨١	جورافسكي، ألكسي (A. Gorawsky)
٥٦ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٦٠	جيب، هلمتون. (H. Gibb)
٦٢٢ ، ٦٢٣	خاشيكيان، ل. (L. Khashikian)
٧٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣	درافيو، شيفاليه (Ch. d'Arvieux)
٦ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦١٢ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٨ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥	دافيد، جان كلود (J. C. David)
١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠٣ ، ١٥٤٢ ، ١٧٨	
٧٢٢ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣	
٣٠ ، ٣٧	دافيدسون، ر. (R. Davidsohn)

۸۵۲	دالمان، ج. (G. Dalman)
۱۲۸	دانجه، رېښه (R. Danjer)
۹۱، ۱۱۶، ۳۰۱، ۳۰۲، ۴۷۶، ۸۰۶	لو بوکاچ، ج. بزېږه (J. G. Barbie du Bocage)
۹۲	دورفورډ، ه. (C. Durrafourd)
۷۹۶، ۷۹۵	دې بوخمان، ا. (A. de Boucheman)
۸۱۳، ۳۷	دې روفر، ر. (R. de Rover)
۷۶۵، ۷۶۴، ۶۱۲	روفولف، ليوولډ (L. Rouwolf)
۸	روشرت، لورنچ (L. Reichert)
۸۷، ۱۶۲، ۲۸۹، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۴، ۳۶۸، ۳۷۱، ۴۶۰، ۵۴۴	رسل، الکسندر (A. Russel)
۷۴۷، ۷۴۸، ۷۶۳، ۷۶۴، ۷۶۵، ۷۷۱، ۷۸۵	
۲۸۹	رسل، پتريکه (P. Russel)
۷	رسلر، رونلف (R. Rössler)
۱۱۸، ۱۶۸، ۸۲۰	روپين، ا. (A. Ruppini)
۸۸، ۹۰، ۳۰۰، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۵، ۴۵۲، ۵۴۰، ۶۳۳، ۶۳۵، ۶۳۸	روسو، ج. ل. (J. L. Rousseau)
۶۱۰، ۷۰۵، ۷۱۲، ۷۱۵، ۷۱۷، ۷۳۴، ۷۴۷، ۷۴۸، ۷۴۹، ۷۶۸	
۷۸۰، ۷۸۴، ۷۸۶، ۷۹۴، ۸۰۶، ۸۶۱	
۹۱	روسو، ج. ب. ل. ج. (J. B. L. J. Rousseau)
۸	روايخ، فولفليخ (W. Röllig)
۸۰۴	رويټ، م. (M. Reut)
۸۱۷	ريکارډ، پ. (P. Richard)
۶۰، ۶۷، ۱۰۵، ۳۲۲، ۵۷۷، ۶۰۸، ۶۰۹، ۶۱۰، ۶۱۳، ۶۲۹، ۷۱۲	ريمون، آندريه (A. Raymond)
۷۴۳، ۷۷۹، ۷۸۰، ۸۰۵	
۴۱۰	ساک، دورېته (D. Sack)
۶۱۱، ۶۱۷، ۶۱۸، ۶۱۹، ۶۲۵	سټينگارډ، ن. (N. Steengard)
۵۷۳، ۵۷۴، ۵۷۵، ۵۸۲، ۶۳۵	سټورونو، ن. ج. (N. G. Svorono)
۶۱، ۶۲، ۴۱۲	سويرنهام، مورېټز (M. Sobernheim)
۶۶، ۱۰۴، ۲۱۲، ۲۶۴	سورډل، دومينېک (D. Sourdel)
۲۱، ۴۴، ۴۵، ۵۶، ۵۷، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۷۱، ۷۳، ۷۵، ۹۲	سولنجه، جان (J. Souvaget)
۹۸، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۴، ۱۰۸، ۱۱۳، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۳، ۱۷۶، ۱۷۷	
۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹	
۲۱۶، ۲۲۵، ۲۵۷، ۲۶۴، ۳۱۶، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۳۰، ۳۳۲، ۳۴۸	
۳۵۳، ۳۵۸، ۳۶۸، ۳۸۱، ۳۹۳، ۴۰۱، ۴۰۶، ۴۱۹، ۴۲۲، ۴۲۳	
۴۷۹، ۵۷۳، ۵۷۶، ۶۰۳، ۶۰۹، ۶۲۳، ۶۳۴، ۷۰۲، ۷۰۸، ۷۱۱	
۷۱۴، ۷۲۰، ۷۲۲، ۷۲۷، ۷۳۲، ۷۶۰، ۷۶۴، ۷۶۹، ۷۷۰، ۷۸۱	
۷۸۲، ۷۸۳، ۷۸۵، ۷۸۶، ۸۲۸، ۸۳۵، ۸۳۶، ۸۵۷، ۸۶۶	
۶۹۵، ۶۹۶، ۶۹۷	سوکس، م. (M. Sykes)
۹۱، ۹۲	شارټو، آلفډي (مېټس)

٦٢٢
 ٦٤٨، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٠
 ١٤
 ٨
 ٦
 ٨٥٢، ٨٣٥، ٨٣١، ٨٠٣، ٦٥١
 ١٨٤
 ١١٢، ١١١، ١٠٧، ١٠١، ٧٧، ٧٥، ٧٣، ٧٢، ٦٧، ٥٥، ٤٩، ٤٥، ٤٤، ٤١
 ٢٠٧، ١٩٦، ١٩٣، ١٩٢، ١٧٣، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٥٤، ١٥٤، ١٤٢
 ٢٣٢، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٢، ٢١٧، ٢١٦، ٢٠٨
 ٢٢٩، ٢٢٦، ٢١٥، ٢٧٦، ٢٦٦، ٢٦١، ٢٥٧، ٢٥٤، ٢٤٩، ٢٣٧
 ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤١، ٢٣٨، ٢٣٥
 ٢٦٥، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥١
 ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٢٩، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٨٨، ٢٨٦، ٢٨٠، ٢٦٧
 ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٥٠
 ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٨٣، ٤٧٩، ٤٧٧، ٤٧٢
 ٥٤١، ٥٣٧، ٥٣٥، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥١٩، ٥١١، ٥١٠
 ٧١٤، ٧١٢، ٧١١، ٧٠٤، ٧٠١، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٧٩، ٥٧٧، ٥٤٧
 ٨٧٤، ٧٧٥، ٧٤٢
 ٦١٥
 ٨٥٢
 ١٣١، ١٢٩، ١٢٨
 ١٨٥
 ٨١٧
 ٨٣٥، ٨١٢، ٨٠٩، ٧٩٨
 ٤٦٢
 ٤١٢، ٤١١
 ٦٤٢
 ٤٦٢
 ٦٤٢، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٣، ٦٢٧
 ٨٠٥
 ١٣
 ٨٤، ٧٨، ٧٧، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٦٧، ٥٥، ٢٥، ٢٤، ١٩، ١٦، ١٥، ١٤، ١٢، ١١
 ١٧٢، ١٧٠، ١٦٠، ١٥٧، ١٥٤، ١٤٤، ١٤٢، ١٣٠، ١٢٦، ١٢٦، ١١٠
 ٣٦٧، ٣٢٧، ٣٢٣، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٧، ٣١٥، ٢١٧، ٢١٣، ١٧٥
 ٦٠٠، ٥٩٣، ٥٩١، ٥٨٨، ٥٨٥، ٥٨٣، ٥٧٩، ٥٧٨، ٤٠٥، ٣٨٠
 ٧٣١، ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٢٢، ٧٠٢، ٦٩٩، ٦٧٢، ٦٦٥، ٦٠٩، ٦٠٢

شاردين، ج. (J. Chardin)
 شارل روه، ف. (F. Charles Roux)
 شرانجه، جوتس (J. Schragle)
 شنيدر، مالفرد (M. Schneider)
 شنيدر، يورغن (J. Schneider)
 شيفالييه، دومينيگ (D. Chevallier)
 شيمل، آنا. (A. Schimmel)
 هاويره، هايتز (H. Gaube)

گرانت، ك. ب. (C. P. Grant)
 غروفوت، ج. و. (G. W. Growfoot)
 غوتون، آندريه (A. Gutton)
 غولدين، س. د. (S. D. Goltein)
 غولفين، د. (L. Golvin)
 غيز، ه. (H. Guys)
 واتزينجر، كارل (C. Watzinger)
 فان برشم، مگس (M. v. Berchem)
 فايت، ل. (L. Veit)
 فولتسينجر، كارل (K. Wulzinger)
 فولني، ك. ف. (C. F. Volney)
 فون توت، بارون (Baron von Tott)
 فيبر، مگس (M. Weber)
 فيرت، لويز

٧٣٣ ، ٧٣٨ ، ٧٥٦ ، ٧٦٢ ، ٧٧٢ ، ٧٨١ ، ٧٨٩ ، ٧٩٢ ، ٨٠١ ، ٨١٩ ،
 ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٦ ، ٨٦٩ ،
 ٦٢٨
 ١٢٨ ، ٩٩
 ٢٣ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،
 ٨٢٠
 ٨٥٢
 ٦٢
 ٤٣ ، ٦٢١
 ٢٨٧
 ٢٠٧
 ١١٦ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ،
 ٧٥٦ ، ٨١٦ ، ٨٢٣ ، ٨٤٤ ، ٨٥٢ ،
 ٦٠٤ ، ٦٠١
 ٣٧٨
 ٦٠٤ ، ٦٠٨ ،
 ١١٤ ، ١١٨ ،
 ٧
 ٤٧٩
 ٦٧
 ٦٧
 ٤٦٤
 ٨٠٤ ، ٨٢٤ ، ٨٣٥ ، ٨٥٢ ، ٨٥٤ ،
 ٦٢٥
 ٢٨٩
 ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
 ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٨ ، ١٥٨٢ ،
 ٦٨٦
 ٣٨٧
 ٣٧٨
 ٨
 ٣٢ ، ٣٧ ،
 ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ١٠٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٣٢٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ،
 ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣ ،
 ٤٥٧ ، ٤٧٨ ،
 ٧٤٥ ، ٧٤٦ ،

فيليب، ت. (T. Philipp)
 كانثاكوزينو، س. (S. Cantacuzino)
 كاهن، كلود (C. Cahen)
 كرمش، أ. (O. Kurmus)
 كروتكوف، ج. (C. Krotkoff)
 كومب، أ. (E. Comb)
 كيونيان، ك. (K. Kivonian)
 كيلر، ك. (K. Keller)
 لوت، ف. (F. Lot)
 لومبارد، م. (M. Lombard)
 لونغوينيس، إيزابيت (E. Longuenesse)
 ليبير، أ. هـ. (A. H. Lybyer)
 لي كور، ك. (Ch. le Couer)
 ماجاليس غودينو، ف. (V. Magelheas Godinho)
 ماير، (Mayer صاحب دالون مواحي)
 ماير، كلتمس (C. Meier)
 ماير، ل. أ. (L. A. Mayer)
 ماينكه، ميخائيل (M. Meinecke)
 ماينكه بيرغ، ف. (V. M. -Berg)
 موترد، ر. (R. Mouterde)
 موسر، ر. ج. (R. J. Moser)
 مولر فينر، ف. (W. Müller-Wiener)
 مونرو، ج. (J. Munro)
 نيبور، كارستن (K. Niebuhr)
 نيل، ف. أ. (F. A. Neale)
 هارتمان، م. (M. Hartman)
 هالم، هـ. (H. Halm)
 هاملتون، ر. ف. (R. W. Hamilton)
 هاوك، كريستل (Ch. Hauck)
 هاين، ر. (R. Heynen)
 هرتزفيلد، إرنست (E. Herzfeld)
 هوبير، دومينيك (D. Hubert)

٥٩٢، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠٤	هيد، ف. (F. Heyd)
٦٩٤، ٨٥٢	وير، س. (S. Weir)
١٢١، ٥٨٣، ٦٧١، ٦٨٧، ٦٨٩، ٦٩٤، ٦٩٦، ٧٠٢، ٧٨٨، ٧٩٧	ويكلي، أ. (E. Weakley)
١١٣، ٨٢١، ٨٢٥، ٨٤٤، ٨٥٢، ٨٥٧، ٨٥٩	
١١٠، ١١١، ٣١٩	ويكس، ج. (J. Weulersse)
١١٦، ١٢٨	يونغ، (Yung مهندس ألماني)
التخصصات الاعترافية	
٢٥٣	الأمم المتحدة
٩١	الجمعية الجغرافية الفرنسية
٢٠	السجل العام للمحفوظات (لندن)
٨٨	القنصلية الفرنسية (حلب)
٦	المعهد الفرنسي للأثار (دمشق)
٦٢	المعهد الفرنسي للأثار الشرقية (القاهرة)
٢٦٤	المعهد الفرنسي للدراسات العربية (دمشق)
٦	جامعة رلنغن
٧٧	جامعة باريس
٨	جامعة توبنغن
٧	حلف الأطلسي
٤٩٦، ٧٤٠، ٨١٧، ٨٢٨	سلسلة الانقلاب الفرنسي (دمشق)
١٥، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٨	شركة المشرق البريطانية
٦٦٩	شركة الملاحة التجارية البريطانية الهندية
٥٨٢	شركة الملاحة الفرنسية
٦٢٨، ٦٤٣	شركة الهند الشرقية
٤٠	شركة سامبليتي (الإيطالية)
٨	قسم الأبحاث الخاصة (جامعة توبنغن)
٥٨٢	مديرية المحفوظات الحكومية البريطانية
١٩٠	مطبعة بريل
٧	معهد الجغرافيا (جامعة رلنغن)
٦	معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (لندن)
٩٢	مكتب الارتباط الفرنسي النيجري
٦٢٢، ٦٢٨، ٦٤٢	مكتب الهند
٢١٦، ٢٠٠	مكتبة الفتيكان
٥	مؤسسة فولكس فاغن الخيرية
١٣٥	منظمة اليونسكو
٥	هيئة البحوث العلمية الأكماتية
٥٨٢، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٨	وزارة الخارجية البريطانية
٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥	

٦٧٦ ، ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ،
٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ .

٢٠

وزارة الخارجية الفرنسية

فهرس المدينة القديمة في حلب والحارات والمخلات السكنية والضواحي والأحياء القديمة

٧٠٠-٨١ ، ١١ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ← ٧٩ ، ٨١	المدينة القديمة
٨٢ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ← ١٣٢ ، ١٣٤	(مدينة حلب القديمة)
← ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٣٠٣ ، ٣٦٠ ، ٣٧٤ ، ٤٠٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥١١ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ← ٥٢٨ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٦٧ ، ٥٨٤ ، ٦١٠ ، ٦٩٢ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٧٠٠ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٩ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٦ ، ٧٣٤ ← ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٦ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٦٠ ، ٧٦٦ ، ٧٧١ ، ٧٨٣ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨١٩ ، ٨٣٢ ، ٨٣٦ ، ٨٤٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥٧ ، ٨٦٦ .	
١١ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٦٤	المدينة التاريخية القديمة

١٧

المدينة التقليدية

منظر أعلاه فهرس ألقاب القارات والمدن

حلب

٤٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

بوروة

٤٥ ، ٢٠٢ ، ٢٢٠ .

تل حلب

٤٦ ، ٢٠٢ .

خرب

٢٠٢

حلب

٤٦ ، ٢٠٢ .

حلبا / حلبا

٢٠٢

حلبى

حارات وضواحي تنثر بعضها

وتدرج بعضها في وسط مخلات سكنية وتبذل أسماء تشمل

٢٣٩ ، ٢٤٠ .

حارة ابن جاجا

٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ .

حارة الأسطروس

٢٧٠ ، ٢٧١ .

حارة البساتين

٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ .

حارة القبلاط

٢٤١

حارة قبهاي

٢٤٢ ، ٢٤٥ .

حارة التركمان

٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

حارة الجرن الأسفر

٢٣٩ ، ٢٤٠ .

حارة الحجاج

٢٤١

حارة الذهبى

٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٤٧١ .

حارة الزجلين

٢٣٩ ، ٢٤٠ .

حارة المسابية

٤٨١ ، ٢٠٥	حارة المسفلة
٣٧٤	حارة المسفلية
٢٥٤ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩	حارة العرصات
٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤	حارة العظيمة (عقبه الياسين)
٧٩٤	حارة العظيمة
٢٣١ ، ٢٣٠	حارة العوينة
٢٤١	حارة العربي
٤١٣	حارة القطعة
٢٤٢ ، ١٨٢	حارة ككتلوية
٢٧٨ ، ٢٤٣	حارة المارستان
لنظر حارة الحوية	حارة المزبلة
٤٦٦ ، ٤٦٥ ، ٢٧٨ ، ٢٤٢ ، ٢٣٠	حارة المسقلية
٤٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٥ ، ٢٥٨ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩	حارة المقام
٢٤٠ ، ٢٣٩ (عرب المدينة القديمة)	حارة الهزارة
٢٧٨ ، ٢٤٣	حارة اليهود
٢٤٣	حارة باب انطلاقية
٢٧٨ ، ٢٤٣	حارة باب الجنان
٢٤٣	حارة باب الفرج
٢٤١	حارة باب المقام
٢٤١	حارة باب اللرب
٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣	حارة باب قنبرين
٣٥٦	حارة بنتره شبيطار
٢٤٣	حارة بني شدك
٢٤١	حارة جامع الظنفا
٢٤٣	حارة سوق المسقلية
٢٤٣	حارة سوق الهوا
٢٤٢	حارة طومان
٢٤٢	حارة فندق عوشه
٤٧٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٤	قطيعة حمام أوربان

المحلات المسقلية في حلب القديمة

التي قامت أواخر القرن التاسع عشر ولا يزال معظمها قائماً

٢٢٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩١	١ . الجوام
٥٠٤ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٨ ، ٥٨١	
٤٥ ، ٢٠٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٥٩ ، ٤٦٨ ، ٤٩١	٢ . العظيمة
٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٥ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣٦ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠	
٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٧٧ ، ٤٩٢ ، ٥١٥	٣ . قلعة الشرف

٤٩٧ ، ٥١٦ ، ٥٣٣ ، ٥١٧ ، ٥٥٢	٤ . دخل باب القميرين
٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٥٠٤ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣	٥ . سلحة بزة
٥٣٦ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨	
٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٦٥	٦ . قفرقرة
٤٦٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٦ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ، ٥٦٧	
٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٨٩ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ ، ٥٣٣	٧ . دخل باب القصر
٥٣٦ ، ٥١٨ ، ٥٥٢ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧	
٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧١	٨ . سوقة علي
٤٢٢ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٥٨ ، ٥٦٧	
٦٩٢ ، ٧٢٤	
٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٥١٥	٩ . الدباغة العتيقة
٥٢١ ، ٥٣٣	
٣٤٠ ، ٣٧١ ، ٤٨٩ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٢١ ، ٥٣٣ ، ٥٤٨ ، ٥٥٢	١٠ . قنطرة
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٤٨١ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٥٠٩ ، ٥١٣	١١ . المعاصر (الصباغة)
٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٥٦	
١٣٤ ، ١٦٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٤٦٧ ، ٤٧١	١٢ . حصونا
٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٥٠٧ ، ٥١٢ ، ٥٢١ ، ٥٣٣ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣	
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٩١ ، ٥٠٩	١٣ . جب أمه الله (السلة)
٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٢	
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٣	١٤ . سوقة حاتم (السوية)
٣٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٩١ ، ٥٠٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٣	
٤٨٧ ، ٥١٤ ، ٥٣٢ ، ٥٥٥	١٥ . الحدائق
٤٨٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩	١٦ . البستان
٢٣١ ، ٢٤٦ ، ٢٦٠ ، ٤٨٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٥٢	١٧ . الأعجم
٤٨٧ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥٢	١٨ . دخل باب المقام
٤٨٧ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥٢	١٩ . قملالة
٢٣١ ، ٤٨٧ ، ٥١٤ ، ٥٣٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥٢	٢٠ . دخل باب الثوب
٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥٥٦	٢١ . الطبقا
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٤٨٧ ، ٥١٣ ، ٥٣٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩	٢٢ . القصبة
٤٨٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٢ ، ٥٥٦	٢٣ . أوغل بك
١٨٢ ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٣٧١ ، ٤٨٧ ، ٤٨٧ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥٤٤ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠	٢٤ . قباضة
٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٧٢١	
٣٨٦ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢	٢٥ . المستدامة
٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٤٨٩ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٦٢	٢٦ . شاهين بك
١٨٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٥٢ ، ٣٧١ ، ٣٥٩	٢٧ . الجبيلة
٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٠	
٢٠٥ ، ٤٨١ ، ٥١٥ ، ٥٣٢ ، ٥٤٥	٢٨ . قضى عسكر

٤٨٧، ٤٨٤، ٥١٥، ٥٣٣، ٥٥٥	٦٤. الأبراج
٣٤٧، ٣٥٥، ٤٨٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٣٣	٦٥. القمصانية
٣٤٦، ٣٦٠، ٤٨٧، ٥١٥، ٥١٧، ٥٣٣، ٥٥٢، ٥٦١، ٥٦٤	٦٦. المتدي
٣٥٨، ٤٨٠، ٤٨٧، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥٢	٦٧. القبول
٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٨٧، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٥٢	٦٨. الأكمة جي
٥١٥، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٣٣	٦٩. القصر عسوس
٤٩٤، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٥٥	٧٠. قسطن المنشط
٤٨٠، ٥١٥، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٣٣، ٥٥٢، ٥٥٦	٧١. البسكنة
٣٥٦، ٣٥٨، ٤٨٠، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥١٢، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٤٤	٧٢. قسطن الحراسي
٥٥٢، ٥٥٠	
٤٨١، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٣٣، ٥٥٤	٧٣. زقاق الأربعين
٤٨٤، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٤٣، ٥٥٠، ٥٥٢	٧٤. بيت محب
٥١٥، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥٢	٧٥. تراب الغرباء
٣٥٦، ٣٥٦، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٩، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢٥، ٥٣٣، ٥٣٣، ٥٤٤، ٥٥٢	٧٦. المرعظلي
٥٦٥، ٥٦٤	
٤٨٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٥، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٤٤، ٥٥٢، ٥٥٦	٧٧. العريان (جقور قسطن)
٣٥٧، ٤٨٣، ٥١٤، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٥٥	٧٨. الماوري
٤٨٧، ٥١٥، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٤٤، ٥٥٢	٧٩. خراب خان
٣٥٥، ٤٨٣، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٤٤، ٥٥٢	٨٠. عنقر
٤٨٣، ٥١٥، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٥٥	٨١. القنوحة
٣٥١، ٣٥٦، ٣٥٦، ٤٨٠، ٤٩٠، ٥٠٩، ٥١٦، ٥٣٣، ٥٥٥	٨٢. الأكراد
٣٥٦، ٤٨١، ٥٠٤، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٥٥	٨٣. جسر الكمكة
٤٨٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٥، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٦٥	٨٤. الطيلة
٥٦٦	
٤٨٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٥٥	٨٥. القواس
٤٨٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٥٥	٨٦. المغربية
٣٥٦، ٤٨٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٥، ٥٣٣، ٥٥٥	٨٧. المطوي الكبير
٤٨١، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٣٥، ٥٣٣، ٥٥٥	٨٨. المطوي الصغير
٣٥٦، ٤٨١، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٤٣	٨٩. عبد الرحيم
٣٥٨، ٤٨١، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٣٥	٩٠. عبد الحسي
٣٠٤، ٣٠٥، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٣، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٥٥	٩١. الهلزرة
٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٥٤	٩٢. القطناس
٥٠٩، ٥١٠، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٥٤	٩٣. القواميات
٣٥٥، ٣٥٦، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٦، ٥٣٣	٩٤. القصلية
٤٨١، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٣٣	٩٥. بالي برغل
٤٨١، ٤٩٤، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٦	٩٦. الشملي
٤٨٣، ٥١٨، ٥١٤، ٥٣٣	٩٧. كويك كلاسنة

٢٤٠، ٢٣٩	ضاحية خارج باب القصر
٣٥٧	حارة السيدا
٣٥٨	حارة الشريعتي
الأحياء الجديدة (خارج المدينة القديمة)	
١٢٣	الإسماعيلية
١٠٩، ٢٦٦	الأصباري
٧٤٠، ٥٢٩، ٥٢٦، ٣٥٣، ١٢١، ١١٨، ١١٦	الجميلية
٥٢٧	الحميدية
٤٩٤، ٤٩٣	الرمضانية
١٢٣	المريني
٥٢٧، ١١٦	السليمانية
٥٢٩، ٥٢٧	الصلبية الصغرى
٧٤٠، ١١٩	الغيلة
٧١٣، ٥٢٧، ١٢٣، ١٢١، ١٢٠، ١١٨، ١١٦	العزيزية
٥٢٧	النبيل
٤٨٠، ٥٤٦٢	باب الله
٧٤٠، ١١٩	بستان كل أب
٧٤٠، ١١٩	عين قتل
فهرس لفصبات والدروب والأرقة والجنان والجسور	
والشطوط والشوارع والساكنات والموتدين	
لفصبات والدروب والأرقة	
٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٧٨	قصة باب أنطكية
٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٩	قصة باب الجنان
٢٥٢، ٢٤٩	قصة باب الحنيد
٢٤٩، ٢٢٨	قصة باب الفرج
٢٦٠، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٩، ٢٣٠، ٢٢٩	قصة باب القصر
٢٤٩، ٢٢٢	قصة باب القصرين
٢٥٣، ٢٥٢، ٢٤٩، ٢٣١	قصة بالقوسما
٤٧٥	درب ابن أبي الأسود
٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٣	درب ابن الحكم
٢٢٤	درب ابن أوس
٢١٤	درب ابن كزلك
٤٧٤	درب أسد الدين
٤٧٦، ٢٧٨، ٢١٦	درب الأسفروس
٤٧٠، ٤٦٦، ٢٧٨، ٢٢٦، ٢٢٥	درب القباريل
٢١٤	درب قوزانرة
٤٧٦، ٢٧٨، ٢١٨	درب القنات

٢٣١	درب قباضة
٤٧٤	درب قبيسستان
٢٣١	درب الجبيل
٢٣٦	درب الحبيشي
.٤٧٥ ، ٢١٦	درب الحدادين
٢٢٩	درب الحرالين
.٤٧٤ ، ٢١٥	درب الحصارين
.٤٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢١٤	درب الحطابين
٢٢٥	درب الظهوري
٢٢٠	درب الخلفاء
.٤٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٢٣ ، ٢١٤	درب الخرقا
٢٢٦	درب الخطيب هاشم
٢٢٧	درب الخصلارية
.٢٧٨ ، ٢١٦	درب قنبة
٢١٥	درب الذهبين
.٢٧٨	درب القمامة
.٤٧٢ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥	درب القلم
.٢٢٠ ، ٢١٨	درب القربة
.٢٧٨ ، ٢١٩	درب الزجاجين
٢١٤	درب الزيدية
.٢٧٨ ، ٢٢١ ، ٢١٤	درب السبيعي
٢٢٤	درب السمالين
.٢٢٣ ، ٢٢٢	درب الشحام
.٢٢٧ ، ٢٢٦	درب الشيخ إسماعيل
٢٢٦	درب الشيخ نهبان
٤٧٣	درب الصاغة
٤٧٤	درب الصباغين
.٢٧٩ ، ٢٢٧	درب الصبغة
.٢٧٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢١	درب الطير
٤٧٣	درب التحول
٢١٦	درب الخرايين
٢٢٨	درب الخدابخ
٢٣٢	درب المرسي
.٤٦٩ ، ٤٦٨	درب الملكة القاهر
٢٣١	درب الميدان الأسود
٢٢٩	درب اليهود
٢٣٢	درب يثب المنظم

٢٣٦	درب باب النيرب
.٢٧٨ ، ٢٢٠ ، ٢١٩	درب بني الخشاب
٢٢٧	درب بني الريان
٢١٧	درب بني السفاح
٤٧-	درب بني زهرة
.٢٧٨ ، ٢١٩ ، ٢١٨	درب بني سواده
٢٢٧	درب بني كسرى
٢١٥	درب حملم عتاب
.٤٧٠ ، ٤٦٩	درب شراهيل
.٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١	درب مسجد الجورة
٢٥٧	بوابة بني العجيس
.٥١٤ ، ٤٨١	زقاق الأربعين
٢٥٨	زقاق الخان
٤٧٣	زقاق الدابة
٤٧٤	زقاق الزجلجين
.٤٦٦ ، ٢٢٥	زقاق الزراوي
٢٥٣	زقاق الشهبندر
٢٥١	زقاق الطلبة
٢٥٦	زقاق الطوي
٢٥٦	زقاق الخوري
.٢٥٨ ، ٢٥٧	زقاق القتلية
٢٥٢	زقاق فكتورية
٢٥٠	زقاق الكنيسة
٢٥٧	زقاق الموردي
.٢٥٤ ، ٢٤١	زقاق المباط
٢٤٠	زقاق المسك
٢٥١	زقاق المغربية
٢٢٣	زقاق المبخلات
٤٧١	زقاق اليهود
٢٥٦	زقاق عبد الحي
٢٥٨	زقاق عبد الرحيم
٢٥٧	زقاق كوجه كلاسة
٢٥٠	طريق الشمالي
الجذات والجسور والخطوط والشوارع	
٤٦٤	جدة التدرية
٢٥٣	جدة الجسر الجديد
.٧٣٧ ، ٧٣٥ ، ١٢٠	جدة الخندق

البحر الجديد ١١٩ ، ٣٥٣ ، ٧١٢

جسر الكتاب ٧١٢

خط تحت القلعة ٢٤١

خط سوق الخيل ٢٤١

شارع الأسفريس ٢٥٦

شارع النخل ٧٣٩

شارع قسطن ١٨٣ ، ٥٦٧ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٧٧

شارع قطار غازي ٢٣١

شارع شعري القوتلي ١١٩ ، ٧٤٠

شارع المتقي ٧٢٩

شارع المصان ٢٢٧

شارع باب الجبل ٤٨٠

شارع باب نظام ٢٥٨ ، ٤٨٦

شارع باب القرب ٢٥٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨

شارع باب قسرين ٤٧٥

شارع بالقوسا ٢٥٣

شارع حمام نخل ٧٣٠

شارع خان الحرير ٧٢٩ ، ٧٣٠

شارع عبد فرحمن القوتلي ٢٣١

شارع عبد القاسم رياض ٧٣١

شارع فرنسا ١١٩ ، ٧٤٠

شارع محطة قشلم ٧٣٩ ، ٧٤٠

شارع نزلة خان الوزير ٤٦٧

الساعات والموازين

ساعة الجمال ٣٥٦

ساعة الخطيب ٣٥٠ ، ٣٥٦ ، ٧٤٣ ، ٧٧٨ ، ٧٨٢

ساعة السبع بحرات ٢٢٥

ساعة القلعة ٢٥٧

ساعة المصنع ٢٥٤

ساعة المصنع القديم ٤٨٧

ساعة العج ٢٥٧

ساعة باب الفرج ٧٣٦ ، ٧٤٠

ساعة بزة ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٣٢٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٧٧ ، ٤٨٧

٤٩٢

ساعة سعد الله الجابري ١١٩

ساعة سوق الجمال ٧٤٩

ساعة سوق الحبوب (الجديدة) ٧٤٨

الميدان الأسود
ميدان باب العراق
ميدان باب قيسرين
ميدان ركوب الخيل

٢٣١، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٥٧
٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٦
٢٦٤
١٩٨، ٢٠١، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٨

فهرس المنشآت الثقافية

أسوار المدينة

٢، ٣، ٤، ١١، ١٦، ١٧، ١٨، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٨، ٧١، ٧٢
٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٩، ١١١ ← ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥
١٢٦، ١٣٢، ١٣٤، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩ ← ١٨٣، ١٨٤
١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٧
٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤ ← ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠ ← ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٥٥
٢٧٠ ← ٢٧٢، ٢٧٧ ← ٢٧٧، ٢٧٩ ← ٢٨٠، ٢٨٢ ← ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥
← ٢٩٨، ٣٠٤ ← ٣١٢، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩
٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٤
٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤ ← ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦
٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٤ ← ٤٨٩، ٥٠٢ ← ٥٠٧
٥١٢، ٥١٤ ← ٥١٧، ٥٢٠ ← ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٨، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٥، ٥٤٦
٥٤٧، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٥ ← ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٠
٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٥ ← ٧٢٢، ٧٢٠ ←
٧٢٦، ٧٢٨، ٧٢٩ ← ٧٣٤، ٧٣٦ ← ٧٤١، ٧٤٦، ٧٤٩، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٥
٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٨، ٧٨٢، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٨٢٦

٨٤٥، ٨٦٦

خندق الروم
خندق المدينة
خندق المدينة الشمالي

٤١٨، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦
١٢٠، ١٢٣، ٢٨٩، ٣٥٦
٤٢٣، ٤٢٦، ٥٣٧، ٧٢٤

أبواب المدينة

باب الأحمر (باب حموي)

٧٧، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٢٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٢٦، ٤٢٦، ٤٢٦، ٤٢٦، ٤٢٦، ٤٢٦

باب الأريحا

٢٣٠، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٦٥، ٤٦٧

باب الجنان (باب الصفاة)

٢٠٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢
٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٤، ٢٩٤
٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٧، ٣٥٧، ٣٥٧، ٣٥٧، ٣٥٧، ٣٥٧
٤٥٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢١، ٥٢١
٥٦٩، ٥٧٣، ٥٧٣

باب الحديد (باب القنطرة)

١١٢، ١٨٢، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣١٠
٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٦٩، ٣٦٩، ٣٦٩، ٤١٦، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٥٨
٤٨٠، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦١

٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٨	برج
	(بين باب الجنان وباب أطلكبة)
٤١٣	أول برج جنوب باب أطلكبة
٤١٤	رابع برج جنوب باب أطلكبة
٤١٦ ، ٤١٤	أول برج في السور الجنوبي
٤١٨ ، ٤١٦ ، ٤١٤	ثاني برج في السور الجنوبي
٤١٥	برج نسي زاوية السور الجنوبية الشرقية
٤١٦ ، ٤١٥	برج بالقرب من جامع القلعة
١٩٨ ، ٣٢٨ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦	حصن الشريف (قلمة الشريف)
قلمة حلب	
١٦٠ ، ١٥٤ ، ١٥٢ ، ١٦٩ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٦٣ ، ١٦١ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٥ ، ١٦٨	القلمة
٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ١٩٨ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٦٨	
٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٤	
٣١٩ ، ٣١٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٧	
٤١٨ ، ٤١٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٥٩ ، ٣٥٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢١	
٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ ، ٤٦٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤٤٠ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٢	
٧٤٨ ، ٧٤٦ ، ٧٤٤ ، ٧٢١ ، ٧١٩ ، ٧٠٦ ، ٧٠٥ ، ٤٩٦ ، ٤٨٩ ، ٤٨٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦	
٧٦٦ ، ٧٥٠	
١٦٨ ، ١٦٤ ، ١٥٤ ، ١٩٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٤٢٧ ، ٧٠٥ ، ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٤٨ ، ٧٥٠ ، ٧٦٦	قل القلمة
٤٣٥	باب الجبل
٤٣٦ ، ٤٣٣ ، ٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٢ ، ٣٢٩ ، ٢٨٢ ، ٢٦٢	برج القلمة الجنوبي
٤٤٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٢٥	برج القلمة الشمالي
٢٨٢	بوابة المطول
٤٣٦ ، ٤٣٠	بوابة الأسدين
٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧	الزريقة
٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧	المسطورة
٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨	المعلم التحتاني
١٩٨ ، ٤٢٦ ، ٤٢٦ ، ٤٢٦ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٧ ، ٤٢٨	المعلم الخوافي
	(جامع القلمة)
٤٢٨ ، ٢٦٤	قמידان الأخضر
٤٤٠ ، ٤٣٩	حمام القلمة (باني ٣٤٦)
٤٣٨	دار العز
٤٢٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩	قاعة العرش
٤٤٠ ، ٤٣٩	مقر الظاهر غازي
١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥	مقام إبراهيم الخليل

فهرس المنشآت القونية

القواسع

٤٤٦ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٩٧ ، ١١١ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٨٠ ، ١٩١ ← ١٩٥ ،
 ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
 ٢٧٩ ، ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ،
 ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢٧ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ،
 ٤٥٨ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٧٠ ،
 ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧١٦ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٧ ، ٧٤٢ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧٣ ، ٨٣٠ .

الجامع الكبير (نيل ١٠٠)

المنظرة الشرقية (نيل ١٣٥)

المنظرة الغربية (نيل ٧٤)

جامع ايشور بقنا (نيل ٤٤٩)

جامع ابن الزرك

جامع ابن قطر موسى

جامع ابن العجسي

جامع ابن زريق (نيل ٤٩)

جامع ابن مشكور (منشور)

جامع ابن نصير (نيل ٥٦٨)

جامع أبو القسامات (نيل ٣٠٦)

جامع أبو يحيى الكواكبي

جامع أرغون الكلملي

جامع أنقتر

جامع أصلان بده

جامع آغا جق (نيل ٥٧٢)

جامع لوزل بك (نيل ٣٣٢)

جامع لوبدر (نيل ٣٢)

جامع الامن (نيل ٥١٣)

جامع الأصدى (نيل ٥٤٢)

جامع الإسكافي (نيل ٤٠١)

جامع الأفسر (نيل ٤٣٣)

جامع الأطروش (نيل ٣٣٧)

جامع الإنجلي (نيل ٣١٦)

جامع البنتي (نيل ٥٠٩)

جامع البنتي

جامع البوزل (نيل ١١)

جامع البكرجي (نيل ٥٧٠)

جامع البلاط (منشور)

جامع البلاط القوالي

٤٥٦ ، ٤٠١

٤٧٣ ، ٤٠٠

١٠٧ ، ٣٦٦ ، ٣٥٠ ، ٤٨٠ ، ٤٩٤ ، ٧٣٢ ، ٧٤٢ ، ٧٥٤ ، ٧٧٨

٢٢٦

٢١٨

٢٢٥

٢١٤ ، ٢١٥

٢١٩

٧٤٤

٢٣١ ، ٥١١

٤٢١

٢٣٦

٢٣٦

٤٥٥

٣٠٠ ، ٤٨١

نظر جامع باب الأحمر

نظر جامع الخولجا

٢٣٦ ، ٢٩٩ ، ٤٨٠ ، ٤٩٤

٢٣٦ ، ٤٨١

٢١٨ ، ٤٧٥

٢٢٠ ، ٤٧٥

١٠٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٤٠ ، ٣٣٩ ، ٤٨٦

٤٨٥ ، ٥٦٢

١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨

٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٦٨

نظر الزوية الزوية

٢٥٢ ، ٤٨٣ ، ٥٦٠

٤٦٨ ، ٤٦٩

٣٠٠ ، ٤٨١

١٠٢، ١٠٦، ٢٨٦، ٣١١، ٣٣٦، ٣٤٨، ٣٦١، ٤٠٣، ٥٤٨، ٧٠٦، ٧١٠، ٧٤٣	جامع البهرمية (نليل ٤٢)
٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٢، ٤٨٥، ٥٦٣	جامع البيضاء (نليل ٣٢٤)
٧٤٤	جامع القرماتوني (نليل ٦٩٧)
انظر جامع الموزيني	جامع قناري بردي (نليل ٣٩٠)
٢٣٥	جامع القوية (منشور)
٢٥٥، ٣٠٢، ٥٠٨	جامع القوية (نليل ٦١١)
٤٧٦	جامع الجبلي (منشور)
٢٥٦، ٢٦٣	جامع الجبلية (نليل ٣٧٤)
٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣	جامع الجورة
١٠٦، ٣٣٦، ٣٥٧، ٣٦٤، ٤٦٩، ٥٦٨، ٧٧٦	جامع الحاج موسى (نليل ١٨٣)
٢٦٣	جامع الحجارين (نليل ٢)
٢٣٦، ٢٤٦	جامع الحدادين (نليل ٥٢٦)
٢٢٩	جامع الحرالي (نليل ٢)
٢٢٧	جامع الحريري (نليل ٢٩١)
٤٨٦، ٥٦٣	جامع الحموي (نليل ٣٣٠)
٢٣٠، ٢٤٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٨٣، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٦٨	جامع الصيات (نليل ١٧٤)
٣٢٨	جامع الفريزقي (نليل ٣٨٩)
انظر المدرسة للخسروية لآناه	جامع الخسروية (نليل ٣٨٩)
٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٥	جامع الخواجة (نليل ٣٢)
انظر جامع حاج موسى أعلاه	جامع الخير (نليل ١٨٣)
٢٣٥، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٦، ٣١٠	جامع الدباغة العتيقة (نليل ٢٥٧)
٤٨٤	جامع الدرج
٤٧٣	جامع الدلبة
٢١٧، ٢١٨، ٢٣٥، ٤٧٥	جامع الرومي (نليل ٤٠٤)
٥٦١	جامع الشيوخ الزرعيني (نليل ٣١١)
٢٣٦، ٢٤٧	جامع الزغلي (منشور)
٢٣٦، ٣٥٦، ٤٨٤، ٥٦٦	جامع الزكي (نليل ٤٧٣)
٢٩٩	جامع الزيتونة (نليل ٤٩٩)
٢٣١، ٤٢٢، ٤٨٦	جامع السلحة قناتلي (نليل ٣٦٩)
٢٠٥، ٢٥٥، ٧٩٥	جامع الصفاتية (نليل ٦١٤)
٢٣٥، ٤٨٦	جامع السنكوي (نليل ٣٥٨)
٢٣٥	جامع السلطان (خارج باب كلسرين)
١٩٨، ٢٣٥، ٢٤٠، ٣٩٦	جامع السلومتي (الحاضر السلومتي)
٢٤٤، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٧٧٧	جامع المنجر (نليل ٢٦٣)
٥٣٦	جامع المنكري
٢١٤	جامع السيد هو (نليل ١٢)

٤٧٧	جامع الشجرة
لنظر المدرسة الشعبية أنداء	جامع الشعبية (نيل ٦)
٢٢٧	جامع الشيخ إسماعيل
٤٨٥	جامع الشيخ جوهري (نيل ٦٢١)
لنظر أعلام جامع الإسكافي	جامع الشيخ حمود (نيل ٤٠١)
٤٢١	جامع الشيخ زين الدين (نيل ٤٠٦)
٢٢٩	جامع الشيخ سور
٤٦٩، ٧٤٤	جامع الشيخ شريف (نيل ٦٣)
لنظر مسجد ابن زريق أعلام	جامع الشيخ عبد الله (نيل ٤٩)
٧٢٦، ٧٣٤	جامع الشيخ عبدالله (نيل ٥١٨)
٤٢٣، ٤٢٦، ٥٦٧	جامع الشيخ علي الهندي (نيل ٢٨٥)
٢٣٥	جامع الصافي (مندر)
لنظر جامع الفيض أعلام	جامع الصروي (نيل ٣٢٤)
٢٣١، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٣٢٩، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٨٦	جامع الظنبا (نيل ٣٣٦)
٣٠١	جامع الطواشي (نيل ٣٦٥)
١٠٦، ٢٨٦، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٥٩، ٣٦٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٧٠٦، ٧٤٣	جامع القطيع (نيل ٥٨٢)
٢٢٩، ٣٠٩، ٧٢٢	جامع العالوية (نيل ١١٣)
٤٨٢	جامع المصري (نيل ٢٣٢)
٥٦٨	جامع الفراء (نيل ٥٠٥)
٢٣٦	جامع القسوق (نيل ١٤٠)
٢٢٨، ٢٢٩	جامع الفرعي (مندر)
٧٤٤	جامع القاموسي (القانوس)
٤٧١، ٤٧٠، ٢٣٥	جامع القرمقوة (نيل ٢٦٣)
٤٨١، ٣٠٦، ٢٠٥	جامع القصر (نيل ٢٢٥)
٢٢١، ٢٣٥، ٢٤٥	جامع القطاط (نيل ٦١٩)
٢١٩	جامع القيقان (نيل ٤)
١٠٦، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٤٦، ٢٥٨، ٣٣٩، ٤٧٥	جامع الكعكي (نيل ٤١٠)
٢٢١	جامع الكريمة (نيل ٤٠٢)
٣٤٥، ٤٥٢	جامع الكسبية (نيل ١٩)
٣٢١	جامع الكميني (نيل ٧٩)
لنظر جامع الكريمة أعلام	جامع الكزواتي (نيل ١٨)
لنظر جامع خان الطائف أنداء	جامع المحصب (نيل ٤٠٢)
٥٦٥	جامع المعجون (نيل ٤٢٥)
٤٧١، ٤٧٠	جامع المعشطي (نيل ٤٨٢)
١٠٦، ٢٤٠، ٣٨٩، ٤٨٥، ٥٦٢	جامع المعزيلة
٣٠٠، ٥٦٤	جامع المستدامية (نيل ٣٣٠)
	جامع المشاطية (نيل ٥٤٤)

٢٣٠، ٣٥٥، ٤٩٠، ٥٦٥.	جامع المصماري (نيلون ٢٧٣)
نظر أعلاه جامع الكوزولني	جامع المغاربة (نيلون ١٨)
٤٠٩	جامع المقامات
٥٦٣	جامع المنطلي (نيلون ٣٢٧)
٥٤٦	جامع المنندي (نيلون ٥٣٦)
٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٥٦٦، ٧٧٧.	جامع المهمندر (نيلون ٢٦٩)
٢١٦، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٦.	جامع الموقريني (نيلون ٣٩٠)
٤٨٢	جامع الميداني (نيلون ٤٨٦)
٤٦٩	جامع الترانجية
٢٣٦	جامع النصرى (منندر)
٤٨٦، ٢٣٦	جامع باب الأحمر (نيلون ٣٣٢)
٣٠١، ٢٥٥	جامع بانجك (نيلون ٦٠١)
١٠٦، ٢٣٦، ٣٤٠، ٣٨٥، ٣٩٨.	جامع بقوسا (نيلون ٥٦٠)
نظر جامع الحدادين أعلاه	جامع بقوسا للتعليم (نيلون ٥٢٦)
٢٢٥، ٢٢٨	جامع بصيتا
٢٢٨	جامع بدران (نيلون ٢٢٠)
٣٠١	جامع برسون (نيلون ٥٨٤)
٢٥٨، ٢٣٦	جامع بزة (نيلون ٣٧٨)
٤٨٥، ٥٦٢	جامع بلوان (نيلون ٣١٥)
٤٧٦	جامع بني الدايغ
٢٢٧	جامع بني الطوم
٢١٨	جامع بني شنقش (نيلون ٣٩٨)
٧٤٤، ٢٤٥	جامع بيض فية (نيلون ٢٠٥)
٢٢٠	جامع جليبي باشا (نيلون ٤٢٧)
٤٧٤، ٢١٩	جامع خان قطاف (نيلون ٤٢٥)
٤٩٤	جامع خير الله (نيلون ٥٢٥)
٤٦٥، ٢٣٦	جامع دافل باب النصر (نيلون ٢٧٧)
٢٢١	جامع ديك العرش (نيلون ٣٤)
٥٦٢	جامع زقاق الدولاب (نيلون ٣٢٢)
٢٥٧	جامع زكريا (نيلون ٥٩٠)
٢١٥	جامع سابق الفنون عثمان (منندر)
٤٨١	جامع ساحة حمد (نيلون ٥٨١)
٢٥٤، ٣٠٠، ٣٠١، ٤٨١.	جامع سليمان (نيلون ٥٧٢)
٧٤٤	جامع سوق الغزل (نيلون ٥٢)
نظر جامع بصيتا أعلاه	جامع سينا (نيلون ٢٣٩)
٤٨٦	جامع شمرق (نيلون ٥٩٧)
٣٠٥، ٣٠٦، ٤٨٠، ٤٩٤، ٧٧٩.	جامع شرف (نيلون ٤٥٧)

٢١٧	جامع صفي الدين (نيل ٤٠٥)
٢١٨	جامع طغرل
٢٣٥	جامع طوغان
٢٣٥	جامع صبيح
٢٦٨	جامع عند الجسر (منشور)
٢٦٨	جامع عند بستان بكباش
٢٣٦، ٢٠٥	جامع عيسى الكردي
٢٥٠	جامع في الغلخورة (منشور)
٢٤٥	جامع في باب الجبلين
٢٥٧	جامع في جورة جبال (منشور)
٢٦٩	جامع في وسط الحنية (منشور)
٢٥٣، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٤٨١	جامع قراق (نيل ٥٤١)
٤٨١، ٣٠٠	جامع قاسم قوتو (نيل ٦٢٠)
٤٨١، ٣٠٠	جامع قاضي عسكر (نيل ٦١٨)
٢٩٩، ٣٠٥، ٤٨٨، ٤٩٤، ٢٣٦، ٧٣٤	جامع قسطنطين الهراشي (نيل ٥١٩)
٤٩٤	جامع قسطنطين المشط (نيل ٤٦٣)
٢٥٥	جامع كتان (نيل ٦١٥)
٤٨٩، ٢٥٧	جامع كوجك آغا (نيل ٥٨٥)
٢١٤	جامع محرم (نيل ٤٣٧)
٢٣٦	جامع مشهد أبو بكر (منشور)
٢٣٥	جامع مشهد علي (منشور)
٤٧٢	جامع مطلق (في سوقة)
٤٧٣	جامع مطلق
٤٧٥	جامع مطلق (بني طرسوسي)
٤٧٥	جامع مطلق (على سفح كتاب الأسود)
٤٨١	جامع مقر الأتقياء (نيل ٥٧٤)
لنظر جامع الرومي أعلاه	جامع منكلي وفا
لنظر جامع طغرل أعلاه	جامع ميرزا (نيل ٣٩٥)
٤٨١، ٣٠٠	جامع هارون نده (نيل ٥٧١)
المدرسين	
٢٦٣، ٥٦١	المدرسة الاتليكية (نيل ٣٦٠)
١٠٦، ٣١٣، ٣٥٣، ٣٢٦، ٣٦٤، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣	المدرسة الأحمديّة (نيل ٥٥)
٢١٨	المدرسة الأسنديّة (نيل ٤١٣)
٤٢٢	المدرسة الإسماعيلية (نيل ٢٩٤)
٢٥٧، ٢٦٣، ٢٧٢، ٤٧٧	المدرسة الأصفورية (نيل ٣٥٢)
٣٥٤	المدرسة الجاولية
٥٦٨	المدرسة الجرنكية (نيل ١٤١)

٢١٦	المدرسة الحداثية (مخترة)
١٠٦ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٥٩ ، ٢٥٢ ، ٤٥٧	المدرسة الخوية (نيل ٧٣)
١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٧٥	المدرسة الخفية (الخوية)
١٠٦ ، ١٩١ ، ٢١٧ ، ٢٥٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٩١ ، ٧٤٣	المدرسة الصرورية (نيل ١٥٩)
٢٢٥	المدرسة الرواحية (مخترة)
٢٤٨ ، ٢١٩	المدرسة الرجالية (مخترة)
٢١٤	المدرسة الزيدية (مخترة)
١٠٧ ، ٢٢٧ ، ٢٦٥	المدرسة الزينية (مخترة)
٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٦	المدرسة السلفية (نيل ٣٩١)
١٤٢ ، ١٠٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٤٤	المدرسة السلفية (نيل ٣٤٢)
١٠٦ ، ٢٣٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٦٤ ، ٤٩٠	المدرسة السلفية (نيل ٢٩٠)
٢٢٦ ، ٢٢٥	المدرسة الشرفية (نيل ١٣٨)
٢٣٠ ، ٣١٣ ، ٣٦٤ ، ٣٩٠ ، ٤٨٣ ، ٤٩٠ ، ٧٧٧	المدرسة الشهابية (نيل ٢٦٨)
٢٣٦ ، ٣٢٠ ، ٤٥٤	المدرسة الشعبية (نيل ٦)
٢٢٧ ، ٢٣٣ ، ٥٦٨	المدرسة الصلاحية (نيل ١٧٠)
٢٣٥ ، ٢٥٥ ، ٤٨١	المدرسة الطرطقية (نيل ٦٠٠)
٢٦٣ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٩	المدرسة القاهرية (نيل ٦٦٠)
١٠٦ ، ٣١٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٤ ، ٣٩٠ ، ٤٩٠ ، ٥٦٧ ، ٧٤٣	المدرسة العثمانية (نيل ٢٨٢)
٤٦٧	المدرسة الصرورية (مخترة)
نظر أعلاه المدرسة الطرطقية	المدرسة العمومية (نيل ٦٠٠)
٢٢٩ ، ٢٤٦	المدرسة القرموطية (نيل ٢٣٥)
٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٨٩ ، ٥٦٧	المدرسة القرظية (نيل ٢٩٧)
٢٢٧	المدرسة الكافية
١٨٢	المدرسة الكلتوية (نيل ٣١٨)
٢١٤ ، ٢٤٨ ، ٥٢٤	المدرسة المقمية (نيل ٢٦)
٣٦٥ ، ٤٦٩	المدرسة المنصورية
نظر أعلاه جامع العوات	المدرسة القنصرية (نيل ١٧٤)
٢٣١ ، ٢٤٧ ، ٥٦١	مدرسة ابن العجمي (نيل ٣٠٧)
نظر أعلاه مدرسة ابن العجمي	مدرسة الجليل
٢٣٥ ، ٢٦٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١	مدرسة القردوس (نيل ٦٦٢)
الكفا	
٣١٣ ، ٥١٣	الكتبة الإخلاصية (نيل ٣٢٢)
٣٨٨ ، ٤٠٨	كتبة الشيخ أبو بكر (نيل ٦٢٥)
١٠٧	كتبة الشيخ بدي
٢٨٨ ، ٤٠٨ ، ٧١٢ ، ٧٤٣	كتبة الملائكة (نيل ٢٢٧)

٢٩٩، ٤٠٨، ٤٨٠، ٤٩٣

تكية بابا بزرگ

الزوايا

١٠٦، ٢١٤، ٣٣٩

الزاوية البزارية (دليل: ١١)

٥٦٨

زاوية أصلان نده (دليل: ١٤٢)

٤٨٤، ٥٦٦

زاوية الشيخ بهاج (دليل: ٤٦٦)

الختافات

٣٨٦

ختفاه البيلزودية (مبشر)

٢٢٥

ختفاه الزينية (مبشر)

٢٢٧، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٩٠

ختفاه قفر نورة (دليل: ٣٨٦)

الترب

١٠٦، ٤٠٩

تربة أحمد باشا (دليل: ٤٢٣)

٢١٩، ٢٢٠، ٤٧٥

تربة الفشافية (دليل: ٤٢٩)

٢٥٥

تربة الشيخ جلكير (دليل: ٦١٢)

١٠٦، ٥٥٩

تربة العظمى (دليل: ٣٥٢)

٢٢٧، ٢٣٠، ٣٦٥

تربة عبد الله الفلزي (دليل: ١٨١)

٤٠٩، ٧٢٧، ٧٣٤

تربة المعظم (دليل: ٥٢١)

٤٠٩

تربة كوهر ملكه شاه (دليل: ١٥٦)

الأضرحة

٤٨٤

ضريح الترمذي (دليل: ٥٦٩)

٤١٠

ضريح خاير بك (دليل: ٦٥٦)

٤٠٩، ٤١٠

ضريح فرسنقر (دليل: ٦٥٨)

المزارات

٥٠٧، ٥٠٨

مزار الشيخ جلكير

٢٣٦

مشهد أبو بكر

٢٦٦

مشهد الأنصاري

٢٣٥

مشهد علي

٣٠٤

مقام إبراهيم (دليل: ٦١١)

٤٨٦

مقام الشيخ بلال

٣٩١

مقام علي

٣٩٢

مقام غوث

المقابر

١١٩

المقابر الإسلامية

١١٦

المقابر المسيحية واليهودية

٦٢١

مقبرة الأرمن

١٨٣، ٢٥٢، ٥٦١، ٧٥٠

مقبرة الجبيلة (دليل: ٣٠٠)

٥٠٧، ٥٠٨

مقبرة الشيخ جلكير

.٤٥٦ ، ٤٥٦	سوق الأفولان (نابل ٨١)
٣٥٤	سوق الباطية (نابل ١٠٤)
.٨٦١ ، ٣٥٤	سوق البلمستان (الحراج)
.١٣٤ ، ٢	سوق الببو (باب النيرب)
٤٤٨	سوق ليز
٣٥٤	سوق البزرجية
.٧٩٣ ، ٧٩٢ ، ٧٢١	سوق البياضة (نابل ٣١٧)
٢٦٧	سوق التين (مندر)
.٧٨٣ ، ٧٨١ ، ٧٨٠ ، ٧٧٨ ، ٧٣٢ ، ٤٨٠	سوق الجنيدة
.٧٢١ ، ٧١٩	سوق الجمعة (مندر)
٧٤٨	سوق الجمعة الكبير
.٧٧٠ ، ٧٠٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٢ ، ٣٤٦	سوق الجنفانص (نابل ٧٨)
.٤٥٦ ، ٤٥٣ ، ٣٤١	سوق الجوخ (نابل ١٠٩)
.٧٧٠ ، ٣٦١	سوق الحبال (نابل ١٠٦)
٧٨٥	سوق الصوب (باتقوسا مندر)
.٨٥٠ ، ٨٢٩	سوق الحدادين
.٤٦٩ ، ٤٥٩ ، ٣١١ ، ٢٢٣	سوق الحرير (نابل ٦٢)
٣٤٥	سوق الحور
.٤٩٠ ، ٣٥٨	سوق الخابية (نابل ٢٧٤)
٤٧٤	سوق الخشابين (مندر)
٢٠٨	سوق الخضار (مندر)
.٧٤٨ ، ٢٧٧ ، ٢٥٦ ، ٢٤٦	سوق الخول القديم (مندر)
.٧٩٠ ، ٣٤٦	سوق الدجاج
.٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ، ٣٤٥	سوق قدشنة (نابل ١٤٦)
.٧٠٦ ، ٤٥٣ ، ٣٤٤	سوق الزرب (نابل ١٦٣)
.٧٦٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٢٤٣	سوق المسطوية (نابل ٨٤ + ١٠٥)
.٤٥٦ ، ٣٤٥	سوق الشام (نابل ١٠٧)
.٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ، ٢٥٢	سوق الصابون (نابل ١٣٢)
.٢٤٩ ، ٢١٥	سوق الصاغة القديم (مندر)
٧١١	سوق الصباخين (مندر)
٢٠٨	سوق الطحين (مندر)
.٤٧٤ ، ٢٢١	سوق الطير العتيق (مندر)
٣٤٦	سوق العجوة
.٧٤١ ، ٤٩٤ ، ٢٩٠	سوق العنمة (نابل ٢١٢)
٤٥٦	سوق العتيق (نابل ١٠٣)
.٤٥٣ ، ٣٤١	سوق العنبة (١١٧)
٢٥٦	سوق العنم العتيق (مندر)

٤٥٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤١	سوق الفرايين (دليل ١١٩)
٣٥٤	سوق القلوجية (دليل ١٢٤)
نظر سوق الحراج أعلاه	سوق القصصية
نظر سوق الفرايين أعلاه	سوق القطن (دليل ١١٩)
٢٩٧	سوق اللحم (في الجندية)
نظر سوق الحرير أعلاه	سوق مسجودية
٤٨٥	سوق المشاطية (دليل ٥٣٨)
٧٧٦	سوق المنجدين (دليل ٢٥٩)
٥٦٥ ، ٤٥٢	سوق النحاسين (دليل ٤٧٢)
٤٧٣	سوق القنطارين
٣٥٠	سوق القلوق (الجندية)
٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧٤١	سوق الهال
٢٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥	سوق الهوا
نظر سوق القطن أعلاه	سوق باب الجبلان (دليل ٢١٢)
٤٨٥ ، ٣٦٢	سوق باب الحديد (دليل ٣١٢)
٧٧ ، ١٣٤ ، ٧٢٠	سوق باب القيرب
٧٧ ، ١٣٤ ، ٣٤٧ ، ٦٧٩ ، ٧٢٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١	سوق بالقوسا
٨٥٥ ، ٧٩٢	
٣٧٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٧٢	سوق بجمينا
٧٦٩	سوق تجار القحف
٢٢٥	سوق خان الجند
١٠٢ ، ٣٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٢	سوق خان الجمرك (دليل ٨٦)
٣٤١ ، ٧٢٦	سوق خان النحاسين (دليل ٩٨)
٣٥٨	سوق قسطل الأكراد
٣٥٨ ، ٤٤٣ ، ٤٥١	سوقية أبرك (دليل ٦٠)
٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٤٥١	سوقية الأحمدية (دليل ٧٥)
١٠٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٦١ ، ٤٠٨ ، ٤٤٣ ، ٤٥٠	سوقية البهرمية (دليل ٤٠)
٢٢٨	سوقية العجارين (دليل ٢٣٨)
نظر سوق بصينا أعلاه	سوقية قيهود
٢٢٦ ، ٤٦٦	سوقية حاج موسى
٤٥٤	سوقية خابر بك (دليل ١٦٨)
٦٩٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٩٣	سوقية حلي
الخان	
نظر خان القصصية أعلاه	خان أبرك (دليل ٦١)
نظر أعلاه خان الصابون	خان أرتيمور (دليل ١٣٧)
٧١٥	خان اسحق إسكندر (دليل ٢٢٣)
٢٥١ ، ٥٦٨ ، ٧٢٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٧	خان اسطنبول (دليل ٢٥٨)

٢٥١، ٣٥٦، ٣٦٥، ٤٨٤، ٥٦٥	خان لوج خان (نيل ١٧٨)
٧١٥	خان الأسود (نيل ٢٢٣)
٨٥٥	خان الأندلسي
٢٥١، ٣٥٧، ٥٦٨، ٧٢٤، ٧٥٥، ٧٧٧	خان الأصوح (نيل ٢٦٤)
٣٨٤، ٧٨٩	خان الأندي (نيل ٥٣٧)
٣٥٢، ٨٤٦	خان الإنجي (نيل ٥٥٥)
٢٣١	خان الإنجي (الجوية)
٧٤٨	خان شبرود (منستر)
٢٥١، ٤٦٦، ٧٢٤، ٧٧٣	خان البرنقل (نيل ٢٦٦)
٤٥٢، ٤٥٢	خان البرغل (نيل ٩٤)
٣٥٤	خان البصل (المشاطية)
٧٨٦	خان البصل المجفف (بقرسا)
١٧٨، ٣١٢، ٤٥١	خان البندقية (نيل ٧٢)
٢٥١، ٧٢٤، ٧٥٥، ٧٧٧	خان البتن (نيل ٢٦٢)
٣١١، ٤٥١	خان الجلكي (نيل ٧١)
٧١٠	خان الجديد (نيل ٣٩)
٣٤٠	خان الجشورية (منستر)
٢٢٧، ٣٥٥، ٤٩٤، ٧١٥	خان الجفلك (نيل ٢٥٦)
١٧٤، ٣٥٣، ٤٥١	خان الجليسي (نيل ٥٤)
١٠٢، ٢١٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٠، ٣٨٢، ٤٠٨، ٤٥١	خان الجمره (نيل ٨٩)
٧٠٦، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٩، ٧٧٠	خان الجورة (نيل ٢٧)
٢٢٢، ٥٦٧	خان الجورة (نيل ١٤٥)
٣٠٩، ٣٥٩، ٤٥٠	خان الجبل (نيل ٧٧)
١٧٨، ٣١١، ٣١٢، ٣٥٩، ٤٥١، ٤٥٢، ٧٦٠، ٧٧٠	خان الحرير (نيل ٦٤)
٢٢٣، ٣١١، ٣١٢، ٣٨٢، ٤٥١، ٤٦٩	خان الطوقسي (نيل ٥٢٥)
٣٤٦، ٣٨٤، ٧٨٩	خان الحمص (منستر)
٧٤٨	خان الحنة (منستر)
٢٥١	خان الحوافرة (نيل ٥٩٤)
٨٤٧، ٨٥٦	خان الخشب
٣٨٤	خان الخفادي (نيل ١٥٦)
٧١٩، ٣٨٤	خان الدباوي (منستر)
٢٩٧	خان الدهان (منستر)
٢١٥	خان الدوه لك (منستر)
٩٧	خان الزبيب (منستر)
٧٨٦	خان الزعيم الأول (نيل ٦٨)
١١٤	خان الزعيم الثاني (نيل ٤٦٠)
٦٩٧	

لنظر خان الجفنة أعلام	خان الزيت (نيلون ٢٢٦)
٤٧٧	خان السبيل (مندر)
٣٨٤ ، ٢٥١	خان السمك (مندر)
لنظر خان الجورة أعلام	خان السيد (نيلون ١٤٥)
٧١٥	خان الشريحي الأول (نيلون ٢١٧)
٧١٥	خان الشريحي الثاني (نيلون ٢١٦)
٧١٥	خان الشريحي الثالث (نيلون ٢١٥)
٧٤٢ ، ٧١٩ ، ٤٧٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٢	خان الثنونة (نيلون ١٦٠)
٣٠٩	خان الشيباني (نيلون ٩٠)
٨٥٥	خان الشيخ الأشرقي (نيلون ٣٦٨)
٥٨٢ ، ٥٨١ ، ٣٨٢	خان الشيخ عبد الله (نيلون ٤٥)
٧٢٦ ، ٢٥٠ ، ٣٠٨ ، ٣٥٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٧٠٥	خان الصليون (نيلون ١٣٧)
٢١٩ ، ٣٦٥ ، ٤٧٤	خان الطاب (نيلون ٤٢٤)
٧٨٩	خان الطحين (مندر)
٤٥٢ ، ٣٤٢	خان المعالية (نيلون ١١٢)
١٧٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٤٥٢	خان الحمصي (نيلون ٩٢)
٣٥٠ ، ٣٥٥ ، ٧٣٢ ، ٧٤٢ ، ٧٧٨	خان العرصية (نيلون ٤٥٢)
١٧١ ، ٢١٦ ، ٣٤٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٤٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧٤٣ ، ٧٥٨ ، ٧٦٠ ، ٧٧٠	خان الطيبة (نيلون ١١٥)
٧٦٢	خان العجسي
٧٩٤	خان الغم (باب الملك مندر)
٢٥٩	خان القلجورة (مندر)
٢٥٢	خان الفحم الأول (مندر)
٢٥١	خان الفحم الثاني (مندر)
٣٨٤	خان الفخار (مندر)
٣٤١ ، ٧٠٩	خان الغرابين (نيلون ١٥١)
٢١٨ ، ٣٠٩	خان القاضي (نيلون ٤١٨)
٢٤٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٧٩ ، ٤٥١ ، ٤٦٩ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٦٢	خان القصابية (نيلون ٦١)
٥٦٧	خان الكتان
٢٥٢ ، ٣٨٤	خان القين (مندر)
٣٨٤ ، ٧١٩	خان القياحي (نيلون ١٥٥)
٣٠٩	خان السجني (مندر)
٢٤٩	خان المرعشلي (نيلون ٥٣٥)
٣٠٩	خان العمرة (مندر)
٣٨٤	خان المشاطية (نيلون ٥٤٧)
٧١٩	خان النصر الأول (نيلون ١٥٨)
٣٨٤ ، ٧١٩	خان النصر الثاني (نيلون ١٥٧)
٣٤١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦	خان القحسوين (نيلون ٩٧)

٧٧٣ ، ٥٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ ، ٤٦٧ ، ٣٠٢ ، ٢٣٤ ، ٢٢٧ ، ٩٧	خان فوليد (نليل ١٨٠)
٧٦٢	خان القويوضي
٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٥٦٨ ، ٧٢٤ ، ٧٥٥ ، ٧٧٦ ، ٨٦٦	خان حاج موسى (نليل ٢٦٠)
٢٥٠ ، ٢٠٩ ، ٣٥٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٦٧ ، ٧٠٥	خان خاير بك (نليل ١٧١)
٧٩١	خان ختلم (نليل ٥٤٣)
٧١٥	خان داركورة (مندر)
٢٥١	خان سويد (مندر)
٧٦٠	خان شلم (نليل ١٥٠)
٢٥٦ ، ٣٢٢ ، ٤٢٢	خان عبدو المصري (نليل ٣٦٢)
٧٨٦	خان عصير العطب (بافوسا)
١١٤ ، ١٤٢ ، ٧٢٩ ، ٨٦٨	خان عصر شاهين (نليل ٦٥)
١٧٤ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦ ، ٧١٧	خان قصه (نليل ١٠٨)
٣٨٤	خان قبرص (نليل ٥٤٨)
٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٣٥١ ، ٢٣٤ ، ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٤٣ ، ٣٥٩ ، ٥٦٨ ، ٧٢٤	خان قورد بك (قرطبة نليل ٢٦٥)
٧٧٣ ، ٧٧٧ ، ٨٢٨	
٣٨٥	خان كعدان (نليل ٥٥٩)
نظر خان تشويخ عبد الله اعلاه	خان ماركويولي
نظر خان لجمرك اعلاه	خان محمد بالما (نليل ٨٩)
٣٨٤ ، ٧٨٩	خان محوك (نليل ٦٦)
١١٤ ، ١٤٢ ، ١٩٧ ، ٧٢٩	خان ميسر
القاعات	
٢١٩	قاعة الجوهري
٢٢٣	قاعة بني زهرة
الاقبية	
٣٥٢	قبو الأكلجي
٢٥٢ ، ٥٦٢ ، ٧٩٣ ، ٤٨٩	قبو النجارين
القصوريات	
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٧٢٢ ، ٧٤٣ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩	قصورية يشير باشا الأولى
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٧٢٢ ، ٧٤٣	قصورية يشير باشا الثانية
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٧٢٢ ، ٧٤٣	قصورية يشير باشا الثالثة
٣٥٦	قصورية الأكمه جي
١٩٢ ، ١٩٦ ، ٤٠٦ ، ٤٤٨	قصورية كيز
٧٢٧ ، ٧٣٤	قصورية الحرلي
٣٥٨	قصورية الحمصلي
٣٥٤	قصورية الزكي
٣٥٥	قصورية الصميمي
٣٥٥	قصورية الشيخ طه

٣٤٢	فوسرية الطيبة (دليل، ١١٦)
٣٤١	فوسرية الفرايين (دليل، ١٤٩)
٣٥٨، ٤٩٠، ٥٦٦، ٧٢٥، ٧٧٨، ٨٥٤، ٨٦٦، ٨٦٧	فوسرية الملقية (دليل، ٢٧٩)
٣٤١	فوسرية القوشبكية (دليل، ١٢٠)
٤٨٤، ٥٦٥	فوسرية أوج خان (دليل، ٤٨١)
٣٥٧	فوسرية بني مزيد (دليل، ١٧٧)
٥٦٨	فوسرية خان الكتلان (دليل، ١٧٩)
٣٥٩	فوسرية مصرعاي (مبتدئة)
قصاصين	
٧٧٨، ٧٢٥، ٥٦٦	مصينة الجبيلي (دليل، ٢٨١)
٣٩٥، ٣٩٦، ٤٩٠، ٥٦٦، ٧٢٥، ٧٧٨	مصينة الزناجيلي الأولى (دليل، ٢٨٠)
٣٦٥، ٥٦٥، ٨٥٧	مصينة الزناجيلي الثانية (دليل، ٤٧٧)
متفرقات	
٨٤٥	مصن زجاج قديم (دليل، ١٨٣)
٣٠١، ٥٤٥، ٥٥٠، ٧٤٩	المسلع
٣٥٢	عنبر الملح
٧٤٨	الملاحة
٧١١، ٧١٢	النباشة الكبيرة (مبتدئة)
فهرس المنشآت الحكومية	
الأسيطة والقصاصيل	
٤٨٠، ٤٩٤	سيويل أبو خشبة (دليل، ٢١٠)
٣٥٣، ٤٥٠، ٤٥١	سيويل الأحمدية (دليل، ٥٦)
٤٩٤	سيويل الأنتنجي
٤٨٦	سيويل البيكة (دليل، ٣٧٦)
١٠٦، ٣٦٥	سيويل الجزملي (مبتدئة)
٣٠٠	سيويل الرقيان
٢٣١، ٤٨٦	سيويل السلحة التحتاني (دليل، ٣٧٠)
٢٣١، ٤٨٦	سيويل السلحة القوقلي (دليل، ٣٧٢)
٤٩٤	سيويل الشمالي
٤٨٥	سيويل الشيوخ إبراهيم (دليل، ٣١٤)
٤٥٣	سيويل الطنبها (دليل، ٩٦)
٤٢٣، ٤٢٦، ٥٦٧	سيويل الناصري (دليل، ٢٨٤)
٢٢٩	سيويل غابر بك (دليل، ١٨٦)
٤٨٧	سيويل سلحة بزة (دليل، ٣٨٥)
٢٢٩	سيويل عكام بك (دليل، ٢٥٦)
٤٨١	سيويل قاضي حنكر (دليل، ٦١٧)
٣٥٤	سيويل إيشير باشا

١٩٤ ، ٣٥٨	قسطون الأبرار
٢٢٨	قسطون الحجارة
٧٣٤ ، ٧٢٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤ ، ٤٨٨ ، ٤٨٠	قسطون الحراسي (نيل ٥٢٠)
٤٩٣	قسطون قرضانية
٤٨٨ ، ٤٨٢ ، ٣٥٥	قسطون الزيتون (نيل ٤٩٦)
٤٩٤	قسطون السلطان (نيل ٢٤٣)
٤٩٤	قسطون شرعوس
٤٩٤	قسطون القتال
٣٥٧	قسطون المشهور
٣٥٥	قسطون المغرب
٤٩٤	قسطون المشط
٤٩٤	قسطون المصان
٤٩٤	قسطون بصيتا
٤٩٤	قسطون جادة الكتروبية
٧٧٩ ، ٤٩٤ ، ٤٨٠	قسطون جامع شرف (نيل ٤٥٥)
٤٩٤	قسطون رجب بنشا (مندر)
٤٨٨ ، ٤٨٦ ، ٣٠٦	قسطون علي بك (نيل ٥٩٩)
٤٩٤	قسطون لاري
قصائد	
٤٧٠	حمام ابن أبي صبرون (مندر)
٥٦٧ ، ٤٨٩ ، ٣٥٩	حمام أرتيمور (نيل ٢٨٣)
٤٨٢	حمام الأمانه جي (نيل ٥٠٤)
٤٩٤ ، ٤٨٠	حمام البساتنة (نيل ٥٢٤)
٥٦٣ ، ٤٨٥ ، ٢٣٦	حمام البيضاة (نيل ٣٢٥)
٧٣٠ ، ٢٢٨	حمام قتل (نيل ٧٤٨)
٣٥٤ ، ٢٢٦	حمام القولجا (مندر)
٢٢٦	حمام الجديد
٢٥٨ ، ٢٢٠ ، ٢٦٩	حمام الجوهري (نيل ٤١٥)
٧٩٠	حمام العدايين (نيل ٥٢٧)
٤٢٢ ، ٢٤٦ ، ٢٢٢	حمام الذهب (مندر)
٧٢٢ ، ٥٦٤ ، ٤٨٣ ، ٣٠٠	حمام الرهبان (نيل ٥٤٩)
تظير حمام أرتيمور أعلاه	حمام الزمر (نيل ٢٨٣)
٣٤٣ ، ٣٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢١٥	حمام الست (نيل ١١٠)
٣٥٧	حمام السكر (مندر)
٤٩٠ ، ٤٨٩ ، ٤٨٣ ، ٢٢٠	حمام السلطان (نيل ٢٩٢)
٣٤٤	حمام الشيباني (نيل ١٦١)
٤٨٦	حمام الصالحين (نيل ٣٧٧)

٢٧١	حمام الظاهرية (مبتدئة)
٤٧٣ ، ٢١٦	حمام العلوب (مبتدئ)
٢٢٣	حمام العرالي (مبتدئ)
٤٨٣	حمام الفرح (دليل ٥٥٨)
٥٦٦ ، ٣٥٨ ، ٥٦٦	حمام القلبي (دليل ٢٧٢)
٥٦٦	حمام القواس (دليل ٤٦٤)
٤٨٦ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٢٥٦ ، ٢٤١	حمام القلمونية (دليل ٣٣٩)
٢٢٢	حمام القمحة (دليل ٤٠٩)
٢٦٨	حمام المضيق (مبتدئ)
لنظر حمام قمت أعلاه	حمام النحاسين
٢٦٧	حمام الهلزرة (مبتدئة)
٤٩٠	حمام الهندي
٧٧٤ ، ٣٥٨	حمام الوسماني (دليل ١٨٧)
٣٥٠ ، ٣٤٧ ، ٣٠٣	حمام الويضي (دليل ١)
٥٦٥ ، ٤٨٤	حمام أوج غن (دليل ٤٨٠)
٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٤	حمام أوران (مبتدئ)
٤٨٦	حمام باب الأحمر (دليل ٣١١)
٢٢١	حمام بزدار (دليل ١٦)
٥٦٢	حمام بليان (دليل ٣١٣)
٣٠٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٦١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٤	حمام بهرام باشا (دليل ٤٤٦)
٢٤١	حمام جلائو (دليل ٣٦٤)
٤٨٧ ، ٤٧٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٢	حمام حمدان (دليل ٣٨٤)
لنظر حمام حمدان أعلاه	حمام سلحة بزة (دليل ٣٨٤)
٢٦٧	حمام سوق الكين (مبتدئ)
٧٩٠	حمام سوق النجاج (دليل ٥٢٩)
٢٢٣	حمام شمسن الكين نولو (مبتدئ)
٣٥٤ ، ٣٣٩ ، ٢١٥	حمام عتق (دليل ٥٠)
٢١٦	حمام موشان (دليل ٧٢٨)
لنظر حمام القلمونية أعلاه	حمام بلها القاصري (دليل ٣٣٩)
المستقلات	
٣٦٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ٢١٨	البيمارستان الأرخوني (دليل ٤٠٠)
٣٩٢ ، ٢٧٨ ، ٢٤٨ ، ٢٤٣ ، ٢١٤ ، ٥٠	البيمارستان القوري (دليل ٤٤)
المقاهي	
٧٧٨ ، ٧٤٣ ، ٧٣٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٣٥٠	قهوة إشير باشا (دليل ٤٤٧)
٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٣٥٣ ، ٣٤٩	قهوة الجنود (دليل ٥٨)
٣٥٥	قهوة الدرج
٥٦٦	قهوة السيلس (دليل ٢٧٠)

شهوة السويس
شهوة الصعيد (بنايل ٢٧٨)
شهوة المنصورة

٢٥٥
٤٥٣ ، ٥٦٦
٣٤٢

شبكة المياه والقنواتها

شبكة المياه (القديمة)

٥٠ ، ٥١ ، ٦٧ ، ١٥٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٥٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،
٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ،
٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٠٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،
٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٥٦٧

قناة الهمد (قناة عز الدين)

٤٨٣ ، ٤٨٧

قناة الشحاتية

٤٨٣

قناة الطاسة

٤٨٣ ، ٤٨٨

قناة المرعطي

٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨

قناة المستنصرية

٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢

قناة باب السرين

٤٨٣

قناة برد بك

٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤

قناة جامع الحيات

٤٨٣ ، ٤٩١

قناة حمام السلطان

٤٨٣

قناة شاهين بك

٤٨٣

قناة علي بك

٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨

شهرس المرافق لخدمة وتدوير المنيمة

الدوائر الحكومية

١٢٤ ، ١٢٤ ، ١٢٤

شهرس المركزي

١٢٤

شهرس والقهاش

٣٥٢ ، ٣٩٧

البلدية (الجمرة والجوزات)

١٢٤ ، ١٢٤

شهرس القديمة

١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٨ ، ١٤٩

شهرس الجديدة

٤٨٩

شهرس المصرية

٧٠٥ ، ٧٤٨

شهرس المنشرة (مكان المشاي الوطني)

٤٣٥ ، ٤٣٥ ، ٧٠٥

دار العدل

١٢٤ ، ١٢٤ ، ١٢٤

قصر العدل

٤٧٤

دار الزكاة

٣٩٧

دار الإقضاء

١٢٤

مديرية المساحة

١٢٤

مطبخ باب الفرج

٤٦٦

مطبخ باب النصر

٤٧٣

حسب البلدية

رقم	الاسم	رقم	الاسم
٤٨٠	قشلة الترك		
	الطابق والمناجر		
١٢٠	قنق بلرون		
٢٤٣، ٢١٥	قنق عيشة		
١٢٥	متجر نورصدي بك		
	المتاحف والنصب		
١٢٤	متحف حلب		
١٣٤	متحف النقالود الشعبية		
٤٩٤، ٦٩٧، ١١٣٨، ٧٢٨، ٧٣٩	ساعة باب الفرج		
	المدرسين الحكومية		
١٢٤	مدرسة إعداد المهندسين (حالياً المعهد الصناعي)		
٧٥٠	مدرسة المعلمون		
٧٥٠	مدرسة معلوية		
٧٥٠	مدرسة التمريض (خلف المشفى الوطني)		
٣٤٢	مدرسة العرفان		
١٨٢	مدرسة النهضة (حالياً مدرسة عمر مصطفى جمال)		
١٢٤	معهد حلب الطبي (الأموركان)		
	المشافي		
١٢٢	مشفى ابن رشد		
١٢٢	مشفى القرظي		
٤٩٣	مشفى الرضائية (السكري)		
٣٤٤، ٧٠٥، ٧٥٠	مشفى الغرباء (الوطني)		
١٢٣	مشفى سان لويس (الريشوا)		
	المصارف		
١٢٥	مصرف روما		
١٢٥	مصرف سوريا		
١٢٥	مصرف فرنسا		
	النادي الثقافي والاجتماعية		
١٢٣	المركز الثقافي		
١٢٣	النادي الفرنسي		
	منشآت نقل والطاقة		
١٢٣	محطة الترام		
٧٢٩، ٧٣٨، ٧٣٩	خطوط الترام		
٧٣٩	شبكة خطوط النقل الداخلي		

٧٤١، ٧١٦	محطة انطلاق الباصات
٨٦٣	محطة انطلاق التاكسي
٦٨٨، ٤٤٩	شبكة المسك الحديدية
٧٤١	خطوط المسك الحديدية
٧٤٠، ٧٣٩، ٧٣٨، ٦١٩، ١١٨	محطة قشم
١١٨، ٩٢	محطة بغداد
٨٣٩، ١٢٣	محطة توليد الكهرباء
مقرات وملاعب	
٨٥٠، ١٢٦، ١٢٣	الحديقة العامة
١٢٣	منتزه السبيل
١٢٤	الملعب البلدي
قبساتين والجلان	
٤٧٧	القواتير (امام باب العراق)
٤٩٣	بستان الالباضي
٣٤٨	بستان الجحاش
٤٩٤	بستان الرضائية
٣٥٥	بستان الكلك
٣٥٥	بستان الكهف
٣٤٧	بستان اليهود
٣٤٤	جنينة الفريق
٣٥٢	جنينة ويس باشا
٤٩٣	جنينة يمش
الدور السكنية المميزة	
٧٨٠، ١٤٦، ١٣٤	بيت اجهلث (٤٤٥)
٣٧٤	بيت الجلهي
٤٩٠، ٣٧٤، ٣١٣، ١٦١، ١٤٦	بيت جنهلاط
٧٨٠، ٣٧٤، ١٦١، ١٤٦	بيت خزاة (٤٥٣)
٣٦٣	بيت رجب باشا (٢٣٣)
٣٤٤، ٣٤٣	دار السعادة (مندثر)
٣٥٢	سراي عثمان باشا (مندثره)
٢١٨	قلعي راجب آغا
٦٩٧	مبنى الأوقاف (مسرح نقابة الفنانين)
متفرقات	
٤٧٤، ٢١٥	تل هروز
٣٦٦، ١٩٦	جبل الجوشن
٥٠٦	جبل الخزالات
٤٧٧	خرابة خنيج

فهرس أشكال الجزء الثاني

الصفحة

٥٨٥	عدد المنشآت الضخمة الموجودة في حلب التي لا يزال من الممكن الاستدلال عليها من خلال الأبنية القائمة أو من خلال الكتابات القديمة في كل نصف قرن وذلك تبعاً لتاريخ إنشائها	الشكل رقم ٥٨
٥٨٥	المنشآت الضخمة الموجودة في حلب التي لا تزال موجودة ومن الممكن تأريخها بوضوح مصنفة تبعاً لعام بنائها (ماعداء الأبنية السكنية وماعداء أحياء المدينة الحديثة)	الشكل رقم ٥٩
٥٨٨	الدول غير الإسلامية في الشرق الأدنى حوالي ١٢٠٠م	الشكل رقم ٦٠
٥٩١	خطوط التجارة البعيدة المدى رقم ١ و٢ و٤ و٥ (اسطنبول ولزمير وموانئ المشرق الجنوبية والإسكندرية)	الشكل رقم ٦١
٥٩٣	خط التجارة البعيدة المدى رقم ٣ (حلب)	الشكل رقم ٦٢
٦٠٠	الأقاليم الإسلامية وغير الإسلامية في الشرق الأدنى حوالي ١٣٠٠م	الشكل رقم ٦٣
٦٠٢	إغلاق طرق التجارة الشمالية بعد تشكل الدولة العثمانية حوالي ١٤٧٠م	الشكل رقم ٦٤
٦٠٩	الإمبراطورية التجارية الفارسية المنتشرة شرق المتوسط وفي الشرق الأدنى حوالي ١٦٠٠م	الشكل رقم ٦٥
٦٦٤	علاقات حلب التجارية في القرن التاسع عشر الميلادي	الشكل رقم ٦٦
٧٣١	بحسبينا عام ١٩٦٩م	الشكل رقم ٦٧
٧٥٤	العاملون في قطاعات الصناعة في حلب عام ١٩٧٧م	الشكل رقم ٦٨
٧٩٠	باتقوسا حوالي عام ١٩٤٠م	الشكل رقم ٦٩
٨٦٧	ركن لتحضير القهوة والشاي في مدخل أحد الخانات	الشكل رقم ٧٠
٨٦٨	منظر عام لمدينة حلب، صورة نشرتها جريدة يومية فرنسية في ربيع عام ١٨٥٧م	الشكل رقم ٧١

فهرس الجداول

الصفحة

٥٨٠	المؤسسات التجارية في حلب ودمشق (نقلاً عن ج. بورينغ ١٨٤٠م)	جدول رقم ١
٦٣٥	التجارة الفرنسية مع الإمبراطورية العثمانية قبل عام ١٧٨٩م وفي عام ١٨١٦م (نقلاً عن ن. ج. سفورونو ١٩٥٦م)	جدول رقم ٢
٦٤٧	التجارة الخارجية البريطانية مع سوريا (محفوظات الخارجية البريطانية ١٨٠٢/٧٨)	جدول رقم ٣
٦٥٨	حجم المعاملات التجارية لبيروت وحلب عبر البر والبحر عام ١٨٦١م (محفوظات الخارجية البريطانية ١٩٥/٧٤١)	جدول رقم ٤
٦٧٣	التجارة الداخلية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية ما بين ١٨٧٣م و ١٨٧٧م (محفوظات الخارجية البريطانية ٧٨ / ٣٠٧٠)	جدول رقم ٥
٦٧٥	التجارة الخارجية لحلب وبيروت وبغداد بآلاف الليرات التركية قبل ١٨٧٠م وفي ١٨٧٥م و ١٨٧٦م و ١٨٧٧م.	جدول رقم ٦
٦٧٩	تكاليف الشحن لحمولة ٢٥٠ كغ من حلب إلى المراكز التجارية الأخرى حوالي عام ١٨٤٠م بالقروش التركية (نقلاً عن ج. بورينغ ١٨٤٠م)	جدول رقم ٧
٦٨٢	تجارة إقليم ديار بكر عام ١٨٦٣م	جدول رقم ٨
٦٨٤	تكاليف النقل بين ديار بكر وحلب بالنسبة المنوية إلى قيمة البضاعة	جدول رقم ٩
٦٨٦	قدرات وسائل النقل حوالي عام ١٨٥٠م	جدول رقم ١٠
٦٨٦	تكاليف الشحن من الإسكندرونة للطن الواحد بالشحن البريطاني حوالي عام ١٩١٠م (نقلاً عن أ. ويكلي ١٩١١م)	جدول رقم ١١

٦٩٥	حجم التجارة الخارجية للمراكز التجارية السورية عام ١٩٠٧م	جدول رقم ١٢
٨٠٨	منتجات صناعة النسيج التقليدية في حلب عام ١٨٦١م	جدول رقم ١٣
٨١٠	أسعار الألبسة في حلب (نقلًا عن عزيز ١٨٥٣م ص ٦٦)	جدول رقم ١٤
٨٢٠	تكاليف المعيشة والأجور والأسعار في حلب حوالي عام ١٨٣٥م	جدول رقم ١٥
٨٧١	التركيبة السكانية والبنية العمرانية لحلب حوالي عام ١٩٠٠م	جدول رقم ١٦
٨٧٥	المحلات السكنية القديمة الجديدة أواخر القرن الماضي وعدد سكانها بالمقارنة مع عدد سكان المدينة القديمة	جدول رقم ١٧
٨٧٩	جدول رقم ١٨ استخدام المحلات السكنية في حلب حوالي عام ١٩٠٠م	جدول رقم ١٨

فهرس الصور

الصفحة

٨٨١	زقاق سوق الحمام (دليل ١١٨) مع قبة حمام الدلبه الأيوبي	الصورة ١
٨٨١	زقاق سوق الحبال مغطى بالخشب (دليل ٨٢)	الصورة ٢
٨٨١	زقاق سوق خان النحاسيين (دليل ٩٨) من العصر العثماني المبكر	الصورة ٣
٨٨١	تقاطع أزقة أسواق الفرايين (دليل ١١٩) والعطارين (دليل ١٢٢) وسوق الصابون (دليل ١٣٢) والعبى (دليل ١٤٧)	الصورة ٤
٨٨٢	درابة خشبية عمودية في سوق السقطية (دليل ٨٤) من العصر العثماني المبكر	الصورة ٥
٨٨٢	درابة خشبية أفقية بسيطة في سوق الجناص (دليل ٧٨)	الصورة ٦
٨٨٢	درابة معدنية حديثة في سوق باب قنشرين (دليل ٣٩٦)	الصورة ٧
٨٨٢	درابة خشبية أفقية في سوق الجناص (دليل ٧٨) من العصر العثماني المبكر	الصورة ٨
٨٨٣	قيصرية مورو (دليل ٤١٩)	الصورة ٩
٨٨٣	خان أحمد باشا (دليل ٤٢٤) مع تعديلات قديمة لتحويله إلى سكن للأوربيين	الصورة ١٠
٨٨٣	دار سكن لبيت الجلبي تم تحويله إلى خان عام ١٨٩٢م	الصورة ١١
٨٨٤	قناة مصبنة الزنابلي (دليل ٢٨٠) المبنية عام ١٨٢٤م	الصورة ١٢

٨٨٤	مرجل غلى الصابون في مصبنة الجبيلي (دليل ٢٨١)	الصورة ١٣
٨٨٤	واجهه خان الزعيم (دليل ٤٦٠) من العصر العثماني المتأخر	الصورة ١٤
٨٨٥	خان الزعيم (دليل ٤٦٠)	الصورة ١٥
٨٨٥	خان الجديد (دليل ٣٩) الذي يعود إلى ١٩٢٩م	الصورة ١٦
٨٨٥	خان الميسر (دليل ٦٦) الذي يعود إلى ١٩١٠م	الصورة ١٧
٨٨٦	خان الكتان (دليل ١٧٨) الذي يعود إلى عام ١٩١٢م	الصورة ١٨
٨٨٦	خان الجبيلي (دليل ٥٤)	الصورة ١٩
٨٨٦	قيصرية أوج خان (دليل ٤٨١)	الصورة ٢٠
٨٨٧	خان جبلي باشا (دليل ٤٢٦) واجهته تعود إلى ١٩٢٠م	الصورة ٢١
٨٨٧	خان الحلواتي (دليل ٥٣٥) الذي يعود إلى عام ١٩٠٤م	الصورة ٢٢
٨٨٧	قهوة باب النيرب (دليل ٥٩١)	الصورة ٢٣
٨٨٧	قهوة الجديد (دليل ٥٨) تعود إلى حوالي ١٧٧٢م	الصورة ٢٤

فهرس محتويات (الجزء الثاني)

الصفحة

- ٥٧١ الباب الثالث: حلب كمركز اقتصادي في القرنين التاسع عشر والعشرين
(فيرت)
- ٥٧٣ الفصل الخامس عشر: تجارة حلب البعيدة المدى والتصدير منها في نطاق
الارتباطات الاقتصادية العالمية وانتقال مراكز ثقلها
(فيرت)
- ٥٧٣ ١-١٥ تقارير القناصل الأوربيين كمصادر للتاريخ
الاقتصادي والاجتماعي لمدينة حلب
- ٥٨٦ ٢-١٥ حلب من الحروب الصليبية حتى النصف الثاني من
القرن الخامس عشر
- ٦٠٣ ٣-١٥ العصر الذهبي لمدينة حلب من نهايات القرن
الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر
- ٦٣١ ٤-١٥ عقود الانحطاط والركود الاقتصادي حتى عام
١٢٧٦هـ/١٨٦٠م
- ٦٦٣ ٥-١٥ الانتعاش الاقتصادي ما بين عامي ١٢٧٦هـ/
١٨٦٠م و١٣٣٣هـ/١٩١٤م
- ٦٩٧ الفصل السادس عشر: مواقع النشاطات المختلفة في حلب وتصنيف
فعاليتها في توزعها المكاني وتطورها الحديث
(فيرت)
- ٦٩٨ ١-١٦ المنطقة التجارية المركزية في إطار عدم تناظر
شمال وجنوب مدينة حلب

- ٧٠٦ ٢-١٦ المراكز الثانوية والمواقع الاقتصادية خارج نطاق المنطقة التجارية المركزية
- ٧٠٨ ١-٢-١٦ المحور الممتد من المركز إلى باب أنطاكية
- ٧١١ ٢-٢-١٦ المحور الممتد من المركز إلى باب الجنان
- ٧١٤ ٣-٢-١٦ المحور الممتد من المركز إلى باب قنسرين
- ٧١٦ ٤-٢-١٦ المحور الممتد من المركز إلى باب النيرب
- ٧١٩ ٥-٢-١٦ المحور الممتد من المركز إلى باب الحديد
- ٧٢١ ٦-٢-١٦ المحور الممتد من المركز إلى باب النصر
- ٧٢٦ ٧-٢-١٦ المحور الممتد من المركز إلى باب الفرج
- ٧٢٩ ٨-٢-١٦ بحسيتا و" الجديزة "
- ٧٣١ ٩-٢-١٦ الأسواق المحلية الصغيرة
- ٧٣٢ ١٠-٢-١٦ المواقع المتوضعة في الشوارع المغلفة للمدينة
- ٧٣٥ ١١-٢-١٦ الأحياء التجارية الحديثة الغربية الطابع
- ٧٣٩ ٣-١٦ المنشآت الدينية والحمامات والمدارس والمقاهي والميادين
- ٧٤٩ الفصل السابع عشر: مراكز التجارة والحرف الحضرية في منطقة المدينة القديمة النظام العمراني والأبنية القائمة والاستثمار (فيرت)
- ٧٥١ ١-١٧ الحي التجاري الرئيس بما في ذلك السوق المركزي " المدينة "
- ٧٦٩ ٢-١٧ الأسواق المحلية والمراكز المتوضعة على أطراف المدينة خارج الأبواب
- ٧٧١ ١-٢-١٧ المركز التجاري الحرفي القديم بين السوق المركزي وباب النصر
- ٧٧٥ ٢-٢-١٧ سوق حي " الجديزة "
- ٧٨٢ ٣-٢-١٧ سوق بانقوسا والمحور الشمالي الشرقي داخل الأسوار
- ٧٩١ ٤-٢-١٧ المحور الجنوبي الشرقي داخل الأسوار وخارجها

٧٩٩	الفصل الثامن عشر: إستراتيجيات دوام الصناعات اليدوية والحرف التقليدية في المدينة القديمة في حلب (فيرت)
٨٠٠	١-١٨ لمحة عامة عن التطور حتى الحرب العالمية الثانية
٨٢٢	٢-١٨ أشكال التكيف والتبدل الحديثة
٨٣١	١-٢-١٨ كساد الإنتاج التقليدي
٨٣٦	٢-٢-١٨ إدخال التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج
٨٤١	٣-٢-١٨ ظهور معامل صغيرة ومتوسطة عصرية التوجه
٨٤٦	٤-٢-١٨ نشوء حرف تصليح عالية الكفاءة
٨٤٨	٥-٢-١٨ حالات خاصة وحرف متفرقة
٨٥٠	٣-١٨ الوضع الراهن على ضوء أمثلة متفرقة مختارة
٨٥٢	١-٣-١٨ أمثلة عن صناعة النسيج
٨٥٥	٢-٣-١٨ المصابين
٨٥٩	٣-٣-١٨ تحضير الألبسة المستعملة
٨٦١	٤-٣-١٨ معامل الحلويات
٨٦٤	٥-٣-١٨ صناعة الأحذية
٨٦٥	٦-٣-١٨ بوفيهات الشاي

الباب الرابع: الفعاليات الحضرية - منشأتها ومواقعها
 دليل بأهم المعالم للجديرة بالاعتبار (غاوبه / فيرت)
 يصدر فسي
 ملحق خاص

٨٦٩	الجدول الملحق
٨٨١	نوحات الصور
٨٨٩	فهرس المصادر والمراجع
٨٩١	المراجع العربية
٨٩٣	المراجع الألمانية
٨٩٨	ترجمة المراجع الألمانية
٩٠٤	المراجع الإنكليزية
٩٠٨	ترجمة المراجع الإنكليزية

٩١٤	المراجع الفرنسية
٩٢٢	ترجمة المراجع الفرنسية
٩٣١	فهرس هجائي بالأماكن والأعلام والمحلات السكنية
٩٣٣	فهرس الأقاليم والدول والممالك
٩٣٤	فهرس القارات والبلدان والمدن
٩٤٦	فهرس المحيطات والبحار والأنهار
٩٤٨	فهرس الألقوام واتباع الديانات والملل
٩٥٠	فهرس أعلام العرب والمسلمون
٩٥٧	فهرس الأعلام العجم والأجانب
٩٦٣	فهرس المدينة القديمة في حلب والمحلات السكنية
٩٩٩	فهرس القصبات والدروب والأزقة والجادات والجسور
٩٧٣	فهرس المنشآت الدفاعية
٩٧٦	فهرس المنشآت الدينية
٩٨٣	فهرس المنشآت الاقتصادية
٩٨٩	فهرس المنشآت الخدمية
٩٩٢	فهرس المرافق العامة والدور المميزة
٩٩٥	فهرس الأحداث والعصور التاريخية
٩٩٩	فهرس أشكال الجزء الثاني
١٠٠٠	فهرس الجداول
١٠٠٢	فهرس الصور

الطبعة الأولى / ٢٠٠٢

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة